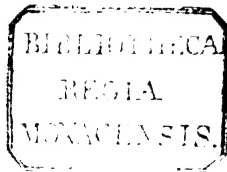


الهداية (مع شرحها) الكفاية

في المسائل الفقهية ودلائلها العقلية والعقلية

قد اهتم بطبعهما معاً مع بذل الجهد في حسن ترتيبهما وتصحيحهما

خادم العلماء مهين الاطباء



عبد المجيد

مفاعنه الله الوحيد

امثالاً لامر كميته اف يداك انتر كشن

اي الشوري التعليمية

با عانة العلماء الاعلام والفضلاء الكرام حفظهم الملك المنعام

قاضى القضاة محمد عبا من علي خان والمولوي بديع الدين والمولوي سليمان واخي المولوي عبد الله

والمولوي محمد علي والمولوي احمد حسين والمولوي مجيب الرحمن والحكيم عبد الله

في المكتبة

في المطبع الطبي بمحلة نال تلا علامة ٤٦

جلد ١

سنة ١٢٤٩ هجري

فهرس الهداية والكفاية
المجلد الاول

كتاب الطهارة

١١٤	باب المصح على الخفين	٣١	فصل في نواقض الوضوء
١٢٨	باب الحيض والامتناع	٤٧	فصل في الغسل
١٤٢	فصل الامتناع		باب الماء الذي يجوز به الوضوء
١٤٥	فصل في النفاس	٥٥	وما لا يجوز به
١٤٩	باب الانجاس وتطهيرها	٧٦	فصل في البعر
١٦٣	فصل في الامتناع	٨٢	فصل في الامار وغيرها
		٩٥	باب التيمم

كتاب الصلاة

٢٤٩	باب سجود المهور	١٦٨	باب المواقيت
٢٦٥	باب صلاة المريض	١٧٣	فصل
٢٧٢	باب سجود التلاوة	١٧٦	فصل في الاوقات التي تكره فيها الصلاة
٢٨٢	باب صلاة المسافر	١٨١	باب الاذان
٢٩٧	باب صلاة الجمعة	١٩١	باب شروط الصلاة التي تتقدمها
٣١٠	باب صلاة العيدين	٢٠٣	باب صفة الصلاة
٣١٧	فصل في تكبيرات التشريق	٢٣٨	فصل في القراءة
٣٢١	باب صلاة الكسوف	٢٥٠	باب الامامة
٣٢٦	باب الاستسقاء	٢٦٩	باب الحدث في الصلاة
٣٢٩	باب صلاة الخوف	٢٨٠	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
٣٣٣	باب الجنائز	٢٩٣	فصل فيما يكره
٣٣٤	فصل في الغسل	٣٠٢	فصل
٣٤١	فصل في تكفينه	٣٠٥	باب صلاة الوتر
٣٤٤	فصل الصلاة على الميت	٣١٣	باب النوافل
٣٥٦	فصل في حمل الجنازة	٣١٦	فصل القراءة
٣٥٨	فصل في الدفن	٣٢٨	فصل في قيام شهر رمضان
٣٦٢	باب الشهيد	٣٣١	باب ادراك الغريضة
٣٦٩	باب الصلاة في الكعبة	٣٣٩	باب قضاء الفوائت

كتب ————— باب الزكاة ٤٧١

٥١٠	فصل في العروض	٤٨١	باب صدقة الموائم
٥١٣	باب في من يمر على العاشر	٤٨١	فصل في الابل
٥٢١	باب المعادن والركاز	٤٨٦	فصل في البقر
٥٢٩	باب زكاة الزروع والثمار	٤٨٧	فصل في الغنم
	باب من يجوز دفع الصدقات اليه	٤٩٠	فصل في الخيل
٥٣٨	ومن لا يجوز	٤٩١	فصل
٥٤٩	باب صدقة الفطر	٥٠٥	باب زكاة المال
٥٥٣	فصل في مقدار الواجب ووقته	٥٠٥	فصل في الفضة
		٥٠٨	فصل في الذهب

كتب ————— باب الصوم ٥٥٧

٦٠٠	فصل فيما يوجب على نفمة	٥٦٢	فصل في رؤية الهلال
٦٠٥	باب الاعتكاف	٥٦٩	باب ما يوجب القضاء والكفارة
		٥٨١	فصل

كتاب الحج

٧١٨	فصل	٦٢١	فصل في المواقيت
٧٤٨	باب مجاوزة الوقت بغير احرام	٦٢٤	باب الاحرام
٧٥٢	باب اضافة الاحرام الى الاحرام	٦٢٣	فصل في الوقوف
٧٥٧	باب الاحصار	٦٢٦	باب القران
٧٦٥	باب القوات	٦٢٨	باب التمتع
٧٦٧	باب الحج من الغير	٦٢٩	باب الجنائيات
٧٧٣	باب الهدى	٧٠٢	فصل
٧٧٩	مسائل مشورة	٧٠٦	فصل



الحمد لله الذي أسس على قواعد الكتاب والسنة مباني الدين والاسلام :
وشيد بالبراهين الواضحة والحجج القاطعة اركان الشرع والاحكام : وبعث
الى عباده رسلا وانبياء عليهم السلام : للهداية والارشاد : واخلفهم علماء
في اظهار شعائر الملة واطفاء نائرة الزيغ والالحاد : يستفرغون مجهودهم في اعلاء
كلمة الحق ورفع منار الدين : ويستنفذون وسعهم في احياء سنة سيد الانبياء
 والمرسلين : محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم اجمعين : وعلى عترته وخلفائه
 الراشدين : وصحابته ومن تابعهم الى يوم الدين : وسلم تسليما كثيرا .
وبعد فان الكتب الجامعة في الفقه للاصول والفروع : المنطوية على لطائف
 نكت المعقول والمسموع : كثيرة لا تحيط بها الغاية والحد : وجملة لا يستوعبها
 الاحصاء والعد : غير ان كتاب الهداية من بينها اجمع مصنف لاصول الواقعات

وامهات المسائل : واحوى مجلد لعيون الرواية ومتون الدلائل : ثم انه وان كان
 شرحا للبداهة كاشفا لمشكلاته : موضحا لمعضلاته : الا ان فيه غوامض اسرار
 محتجبة وراء استار لا يكشف عنها من نحارير العلماء الا من اوتي كمال
 التيقظ في التحقيق : واكرم في استخراج بدائع الفقه ومحاسن النكت بالعناية
 الازلية والتوفيق : والمحققون من مشايخنا شكر الله مساعيهم جمعوا له فوائد
 ترفع عنه الحجاب : وتكشف عن وجهه النقاب : غير ان بعضها في غاية الاختصار
 غير وافي لما في الكتاب : وبعضها قد جرى فيه نوع من الاطناب : فاقترح علي
 ان اجمع منها ما تمس الحاجة اليه : وانتخب ما هو الموثوق من بينها والمعول عليه :
 فاجبت الى ذلك مستعينا بالله وهو المستعان في كل الامور : ومحتسبا اياه فيما
 ازاوله وهو العليم بما في الصدور : وحين انتهى المجموع كافلا بياض ما استبهم في
 الهداية واشكل : وكافيا بما استصعبه جميع ما في الشروح من الاخصر والا طول : سميته

الكفاية في شرح الهداية

اسأل الله تعالى ان يوفقني لمزيد العلم والعبادة : وان يكرمني بحسن العاقبة فيختم لي
 بالخير والسعادة : انه الميسر لكل عسير : وهو على ما يشاء قدير : وبلا جابة جدير



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي اعلى معالم العلم واعلامه .

قوله الحمد لله الحمد هو لثناء على الجميل من نعمة وغيرها يقال حمدت الرجل على انعامه وحمدته على حسنه وشجاعته والتعريف فيه قيل هو نحو التعريف في ارسلها العراق وهو تعريف الجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو والعراق ما هو من بين اجناس الافعال وقيل الا ستغراق اي جميع المحامد لله تعالى والاختلف معروف وانما خص اضافة الحمد الى هذا الاسم لانه يدل على غيره لان الله اسم للموجود الحي الجامع لصفات الالهية فيكون ذكره ذكر الصفات كلها معنى ولانه اخص الاسماء للموجود الحي الجامع اذ لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا فالاضافة اليه اولى

قوله معالم العلم المعلم موضع العلم قيل المراد بها الاصول التي يوقف بها على الاحكام من نحو الجواز والفساد والحل والحرمه وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس واعلاؤها ظاهر حيث اوجب علينا الاتباع والا يتما رق الله تعالى اتبعوا ما انزل اليكم : وما اتاكم الرسول فخذوه : ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين الا يه فاعتبروا يا اولي الابصار : وقيل المراد به العلماء واعلاؤهم ايضا ظاهر قال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات : حيث خصهم بالذكر ثانيا بعد دخولهم في ذكر الذين آمنوا اظهر الزيادة درجاتهم عنده **قوله** واعلامه قيل المراد بها الاسباب الشرعية (نحو)

واظهر شعائر الشرع واحكامه : وبعث رسلا وانبياء صلوات الله عليهم
اجمعين : الى سبل الحق هادين :

نحو دلوک الشمس وملك النصاب وشهود الشهر وشرف المكان للصلوة والزكاة والصوم
والحج لان العلم هو الامارة والاسباب الشرعية امارات لوجوب الاحكام في الحقيقة لان
الوجوب في الحقيقة مضاف الى ايجاب الله تعالى وهو غيب عنا والله تعالى اقام
الدلالات الظاهرة من نحو دلوک الشمس وغيره علما على ايجابه الغيبي تيسيرا للعباد
واعلاها من حيث اضاف الوجوب اليها وقيل المراد بالاعلام العلماء الذين
يقندى بهم وله وجه حيث يطلق الاعلام ويراد بها العلماء في كثير من المواضع .

قوله واظهر شعائر الشرع اشعائر بالهمزة كما في الصحائف جمع شعيرة وهي
ما جعل علما على طاعة الله تعالى قيل المراد بها ما يؤدي على سبيل الاشتهار
كصلوة الجمعة والعيد والخطبة وجمع العرفات والمزدلفة والمراد من الشرع
المشروع اذ لو كان المراد به الشارع لقال شعائره ولقائل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون واضعا للظاهر موضع المضمرة قلت فيه اطناب بلا ضرورة وهذا قبيح
في الكلام والمشروع باطلاقة يتناول الاسباب والاحكام الشرعية وهذا من قبيل
اضافة البعض الى الكل **قوله** واحكامه الحكم الاثر الثابت بشي نحو الجواز
والفساد والاضافة للبيان كما تم فضة لجواز اضافة الاحكام الى غير المشروع
كالنحو وغيره فكان هذا من المصنف رح رعاية المناسبة بين التحميد والتصنيف
على ما قيل ذكر التحميد متضمنا مضمون التأليف من شرط صحة التصنيف
قوله وبعث رسلا وانبياء بعث الرسل من اعلى النعم والرسول هو النبي الذي معه كتاب
كموسى عليه السلام والنبي هو الذي ينبىء عن الله تعالى وان لم يكن معه كتاب كذا في الكشف
قوله هادين صفة لانبياء هداة الطريق اذ هبه الى المقصد وذلك لا يتحقق الا (من)

(١٠) (خطبة الهداية مع شرحها الكفاية)

واخلفهم علماء الى سنن سننهم داعين : يسلكون فيما لم يؤثروا عنهم مسلك
الا جنها د : مسترشدين منه في ذلك وهو ولي الارشاد : وخص اوائل المستنبطين
بالتوفيق : حتى وضعوا مسائل

من الله تعالى واليه الاشارة في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وهداه الى الطريق
اي اراه الطريق وهي وظيفة الرسل صلوات الله تعالى عليهم اجمعين *
قوله واخلفهم علماء من خلف فلان فلانا اذا جاء خلفه عدى بالهمزة الى
المفعول الثاني اي جاء بهم خلفهم وجعلهم خلفاء لهم فان العلماء ورثة الانبياء
والوارث خليفة المورث وعلماء جمع عالم كشعراء جمع شاعر وهو من قبيل
لابن وتامر لان العلم امر يدل على ان صاحبه تعاطاه حتى افضى اليه ولبس
بجمع عليهم وان كان يجي في هذا كحكيم وحكماء **قوله** يسلكون من
باب ترشيح الاستعارة لذكر الطريق اولا ولهذا قال مسلك الاجتهاد وعقبه
بقوله مسترشدين **قوله** فيما لم يؤثروا عنهم اي لم يرو عن الرسل والانبياء من
اثر الحديث اذ ارواه **قوله** وحض اوائل المستنبطين اراد بذلك والله اعلم
ابا حنيفة واصحابه رضي الله عنهم اذ هم الحائزون قصبات السبق في مضمار استنباط
الدلائل من النصوص والغائزون بدرجات الفضل في وضع المسائل على الخصوص
وكل من بعدهم مقتدون على آثارهم مقتبسون من انوارهم فلهم الدرجة العليا والرتبة
القصوى رزقنا الله شفاعتهم آمين رب العالمين والاستنباط الاستخراج من
نبط الماء من العين اذا خرج ويستعمل الاستنباط في استخراج الوصف المؤثر من
النصوص لما ان في الموضوعين كلفة ومشقة ولهذا عظمت به اندار العلماء وارتفعت
درجاتهم ولما بين الماء والعلم من المشابهة اذ الاول سبب حياة الاشباح والثاني
سبب حياة الارواح واليه وقعت الاشارة في قوله تعالى **وَإِذَا حِينَا بِهِ** بلدة ميتا (و)

من كل جلي ودقيق : غير ان الحوادث متعاقبة الوقوع : والنوازل يضيق عنها نطاق الموضوع : واقتناص الشوارد : بالاعتباس من الموارد :

وقوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اي كافرا فهديناه فاطلق اسم الاحياء فيهما .
قوله من كل جلي ودقيق اراد به المسائل القياسية والا ستحسانية فان البعرة اذا وقعت في البئر القياس ان تفسد الماء لوقوع النجاسة في الماء القليل هذا دليل ظاهر دركه والا ستحسان ان لا تفسد لان آبار الفلوات ليست لها رؤس حازقة والمواشي تبعر حولها وتلقيها الريح فيها فجعل القليل عفوا للضرورة ولا ضرورة في الكثير وهذا دليل خفي دركه **قوله** غير ان الحوادث جواب عما ترد شبهة على قوله وضعوا مسائل من كل جلي ودقيق ان المسائل اذا كانت كلها موضوعة فما بال من بعدهم يتصدى لا استنباط الدلائل ووضع المسائل اليس تكفي موضوعاتهم فاجاب عنه وقال نعم كذلك الا ان النوازل تنزل ساعة بعد ساعة والحوادث تحدث حينما غيب حين فلا يستوعب جميعها نطاق الموضوعات ولا يحوز كلها حزام المنصوصات فمست الحاجة لمن بعدهم الى وضع المسائل على حسب تلك الحوادث والنوازل لكن بانها على ما اسسوه ومفرعا على ما اصلوه فكانوا هم الواضعين كلها على التحقيق بعضها بالمباشرة وبعضها بالتسيب لبيان الطريق فكان لهم الا اجر المسنى والذكر المعلن **قوله** واقتناص الشوارد بالاعتباس من الموارد الاقتناص الاصطياد والشوارد جمع شاردة وهي النافرة من الشراذم والشروء من حد ضرب يقال اقتبس منه نارا وعلمنا اي استفاد لما استعار الشاردة وهي الصيود النافرة والمتعسرا صابتها للمعاني الدقيقة المؤثرة المستخرجة من الاصول المتعصب اذ راكمها بجامع تعسر الوصول ورشح تلك الاستعارة بالاعتناص وجعل لفظ الاعتباس قرينة لها واراد بالموارد الاصول لما بين الماء (و)

والاعتبار بالا مثال : من صنعة الرجال : وبالوقوف على المأخذ : يعرض عليها بالنواجز :
 وقد جرى علي الوعد في مبدأ بداية المبتدي : ان اشرحها بتوفيق الله تعالى شرحا
 ارسمه بكفاية المنتهي : فشرعت فيه والوعد يسوغ بعض المساغ : وحين اكاد اتكى
 عنه اتكأ الفراغ : تبينت فيه نبذا من الاطباب : وخشيت ان يهجر لاجله الكتاب :

والعلم من التشبه فكما ان المورد يستسقى منه الماء فكذلك الاصول يؤخذ منها
 المعنى المؤثر في حكم الفروع او كما ان الصيد النافرة يتيسر اصطيادها في الموارد
 فكذلك المعاني الشاردة تستفاد من الاصول التي هي كالموارد :

قوله والا اعتبار بالا مثال من صنعة الرجال اي وقياس الاحكام على نظائرها
 بالعلل المؤثرة من صنعة الكاملين في الرجولية الجماعين لما يكون في الرجال
 من مرضيات الخصال لا من صنع كل احد وجعل من عداهم كانه ناقص
 في الرجولية **قوله** وبالوقوف على المأخذ يعرض عليها بالنواجز قال في المغرب
 البعض قبض بالا سنان من باب لبس وعض في العلم بناجزة اذا اتقنه والناجز
 ضرر الحلم اي انما يتوصل الي ايقان تلك الشوارد بالوقوف على مأخذ
 النصوص والضمير في عليها للشوارد **قوله** والوعد يسوغ بعض المساغ اي يجوز
 بعض التجاوز اي شرعت في شرح البدايه الموسوم بكفاية المنتهي والحال
 ان الوعد الذي جرى لي تجوز ما اتصدى له لان الخلف في الوعد مذموم
 شرعا وان كان صعوبة هذا الا مرتقتضى الامتناع عنه هذا من المصنف
 رحمه الله هضم النفس وتعظيم شأن التصنيف **قوله** اتكى عنه ضمن الاتكاء
 معنى الفراغ فعداه بعن اي كنت متكئا عليه فلما انتهت استريح
 لفراغي عنه **قوله** اتكأ الفراغ اي اتكأ متلبسا بالفراغ **قوله** نبذا يقال
 في رأسه نبذ من شيب واصاب الارض نبذ من مطراي شيء يعبر (قوله)

فصرفت العنان والعناية : الى شرح آخر موسوم بالهداية : اجمع فيه بتوفيق الله تعالى بين عيون الرواية : ومتون الدراية : تاركاً للزوائد في كل باب : معرضاً عن هذا النوع من الاسهاب : مع ما انه يشتمل على اصول : تنسحب عليها فصول : واسأل الله تعالى ان يوفقني لا تماها : ويختم لي بالسعادة بعد اختتامها : حتى ان من سمت همته الى مزيد الوقوف يرغب في الاطول والاكبر : ومن اعجله الوقت عنه يقتصر على الا صغروا الا قصر :

قوله فصرفت العنان والعناية العناية مصدر عنى بكذا اذا اهتم به **قوله** بين عيون الرواية عين الشيء خبارة **قوله** متون الدراية متن الشيء بالضم متانة فهو متين اي صلب وقوي ويقال رجل متين اي صلب وقوي والمراد من متون الدراية هو المعاني المؤثرة والنكات المنيئة التي لا تنقض **قوله** في كل باب اي في الرواية والنكت **قوله** مع ما انه يشتمل على اصول تنسحب عليها فروع فيه دفع توهم من يتوهم انه لما ترك الزوائد في كل باب واعرض عن الاسهاب لعله لم يأت باصول ذات فوائد فقال مع كونه محذوف الزوائد مشحون بالفوائد كما قيل في فعاد البيع بالشرط وهو كل شرط يخالف مقتضى العقد وفيه نفع لا حد المتعافدين او للمعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق يفسد البيع والا فلا ففي كل قيد منه احتراز عما يضافه وجمع لما يوافقه وكذلك في مسألة المحاذاة ومن شرط المحاذاة ان تكون الصلوة مشتركة وان تكون المرأة من اهل الشهوة وان لا يكون بينهما حائل وامثالها كما يعثر عليها في اثناء كلماته **قوله** لا تماها - واختتامها يريد به شرحين وفي بعض النسخ لا ختامهما .

(قوله)

(١) (خطبة الهداية مع شرحها الكفاية)

وللناس فيما يعشقون مذهب : والفتن خبر كله ثم سأ لني بعض اخواني :
ان املي عليهم المجموع الثاني : فافتحته مستعينا بالله تعالى في تحريره ما قوله :
منصرعا اليه في التيسير لما احاوله : انه ليس لكل عمير : وهو على ما يشاء قديره
وبالا جابة جدير : وحبنا الله ونعم الوكيل .

قوله وللناس فيما يعشقون مذهب : الشعر لا بي نواس اوله
علي لربع العامرية وقفه : ليملي علي الشوق والدمع كاتب
ومن عادتني حب الديار لا هله : وللناس فيما يعشقون مذهب
قوله احاوله المحاولة القول ولكن فيها زيادة مزاولة ومقاساة ليست في القول
لانها من باب المغالبة والمباراة لان الفعل متى غلب فيه جاء ابلغ واحكم
مما اذا زاوله وحده لزيادة قوة الداعي اليه المحاولة طلب الشيء بحيلة ومنه
الحديث اللهم بك احاول وبك اقول روي انه عليه السلام كان يقول هذا الدعاء
عند لقاء العدو اي بنصرتك وتوفيقك اذ فع عني كيد العدو واطلب الوثوب
عليهم يقال فلان جدير بكذا اي خليك والله اعلم .

كتاب الطهارات

قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ الْآيَةَ

بد بكتاب الطهارات لان الصلوة مما دالدين واعظم اركان الاسلام بعد
الايمان بالله تعالى فكانت احق بالتقديم والطهارات شرطها ولا بد من
تقديم الشرط على المشروط وانها اهم لانها لا تسقط بعذر ما من الاعذار بخلاف
سائر الشروط من استقبال القبلة وستر العورة وطهارة الثوب والمكان : وذكر
الطهارة بلفظ الجمع دون الواحد كما في الصلوة والزكاة نظرا الى اختلاف
انواع الطهارة حدا وحقيقة فان طهارة الوضوء نفس امرار الماء ونفس اصابته
وفي الثوب غسله حتى يزيل النجاسة وكذلك طهارة التيمم مخالفة لهما
اما الصلوة المطلقة فليست بمختلفة الحقائق اذ هي عبارة عن الاركان المعهودة
وان تنوعت من حيث الصفات بالفرض والواجب والنفل وكذلك في
الزكاة يجمع انواعها قوله عليه السلام ها تواربع عشور اموالكم فكان الموتى
من كل انواع المال ربع العشر فكانت شيئا واحدا من حيث ربع العشره

قوله قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ الْآيَةَ افْتَتَحَ بِآيَةِ الْوُضُوءِ تَبْرُكًا
بكلام الله تعالى وان كان الاصطلاح يقتضي ان يكون الدليل مرتبا على المدلول
اي اذا اردتم القيام الى الصلوة وانما جاء باذاهي تستعمل في الامور الكائنة
لا محالة دون ان وهي في الامور المترددة لان القيام الى الصلوة من الامور
الكائنة لا محالة نظرا الى الايمان : وقيل في الآية الالتفات والمشهور
ان الالتفات في علم المعاني هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير (عنه)

فرض الطهارة غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس

عنه بآخر منها وغير المشهور ان يكون مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بغيره منها وقد عدل هنا عن الغيبة وهو الذي آمنوا الى الخطاب وهو متم فيكون من هذا الباب وليس كما قيل لان الغيبة والخطاب هنا كل واحد منهما في موضعه والعدول عنه خروج عن سنن العربية لان ضمير الموصول يكون غائباً في الاستعمال الشائع ولهذا نسب الى مخالفة القياس قول علي رضي الله تعالى عنه انا الذي سمتني امي حيدرة . وكذلك الخطاب في متم في موقعه اذ لا يقال يا فلان اذا فعل بل يقال اذا فعلت لان المنادي في مقام المخاطب وجميع ما ورد من الخطابات في القرآن يعد مثل هذا النداء وكذا في كلام العرب على هذه الطريقة ولا يسمع دعوى العدول في الكل فانهم .

قوله فرض الطهارة الغرض لغة التقدير والقطع قال الله تعالى سورة انزلناها وفرضاها اي قدرنا وقطعنا الاحكام فيها تطعاً وفي الشرع عبارة عن حكم مقدر لا يحتمل زيادة ولا نقصاً ثابت بدليل لا شبهة فيه والفرض ههنا المفروض كقوله تعالى هذا خلق الله اي مخلوقه والاضافة للبيان لان المفروض قد يكون من الطهارة وغيرها اي مفروض الطهارة غسل الأعضاء الثلاث وهي الوجه واليد والرجل وفي الكشاف قرأ جماعة وارجلكم بالنصب فدل على ان الارجل مغسولة فان قلت ما يصنع بقراءة الجروود دخولها في حكم المسح قلت الارجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة للاسراف المذموم المنهي عنه فعطفت على الثالث الممسوح لا يمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصار في صب الماء عليها وقيل الى الكعبين فجاء بالغاية اماطة لظن ظان يحسبها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة وعن علي رضي الله عنه اشرف على فئة من قريش فرأى في وضوءهم تجوزاً فقال ويل للاعقاب من النار فلما سمعوا جعلوا يغسلونها

بهذا النص والغسل هو الا سالة والمسح هو الا صابة .

غسلا ويد لكونها دلكا وعن ابن عمر رضي الله عنه كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ قوم واقفا بهم بيض تلوح فقال ويل للاعقاب من النار وفي رواية جابر ويل للعراقيب وعن عمران بن حذر رضي الله عنه رجل توضأ فترك باطن قدميه فامرته ان يعيد الوضوء وذلك للتغليظ عليه وعن عائشة رضي الله عنها ان يقطعا حب الي من ان امسح على القدمين بغير خفين وعن عطاء الله ما علمت ان احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين وقد ذهب بعض الناس الى ظاهر العطف فوجب المسح وعن الحسن انه جمع بين الا مرين . وروي عن الشعبي نزل القرآن بالمسح والغسل سنة الى هذا وفي الكشاف ونظيره قوله تعالى الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر الآية . والجامع ان في كل واحد منهما مسح اذا المتوضي لا يقنع بصب الماء على الاعضاء حتى يمسحها في الغسل ويقال مسحت للصلاة اي توضأت ولا يعتبر قول من رأى المسح على الرجل نظرا الى ظاهر العطف لان قراءة النص يعارضه ولو تكلف فقال قراءة النص للعطف على محل المجرور وهو قوله برؤسكم فقد ارتكب مجازا والعمل بالحقيقة اولى وفيه عمل بالنص من كل وجه ايضا لان المسح بعض الغسل اذ المسح هو الا صابة والغسل هو الا سالة فكان الحمل عليه اولى ولان التطهر هو المقصود في الوضوء لقوله عز اسمه ولكن يريد ليظهركم والغسل هو المظهر حقيقة وحكما فكان العمل به عند الاحتمال اولى وقراءة الجرايض احتمل العطف على الايدي وان كان مجرورا اذ يحتمل ان يكون الجرفية للجوار فعلم ان القول بالمسح على الرجل تعسف وخروج عن القطع الى الاحتمال ومخالفة للسنة المشهورة ومخالفة لعمل الصحابة ايضا .

قوله بهذا النص لان هذا النص قطع وظاهر الآية يوجب الوضوء على كل (فائمه)

فأتم الى الصلوة سواء كان محدثا او غير محدث وعليه اصحاب الظواهر فقالوا الوضوء سببه القيام الى الصلوة فكل من قام اليها فعليه ان يتوضأ وهذا فاسد لما روي ان النبي عم كان يتوضأ لكل صلوة فلما كان يوم الفتح صلى الخمس بوضوء واحد فقال له عمر رضى رأتك اليوم فعلت شيئا لم تكن تفعله من قبل فقال عمدا فعلت يا عمر كيلا يخرجوا ومذهبهم هذا يوجب ان من جلس فتوضأ ثم قام الى الصلوة يلزمه وضوء آخر فلا يزال كذا كمشغولا بالوضوء لا يتفرغ للصلوة وفساد هذا لا يخفى على احد كذا ذكره في المبسوط الامام المحقق شمس الأئمة ابو بكر محمد بن سهل السرخسي رحمه الله وقال اصحاب الطردسببه الحدث لانه يتكرر بتكرار الحدث وهذا ايضا فاسد لان السبب ما يكون مفضيا الى المسبب والحدث رافع للوضوء لا يفضي اليه فكيف يكون سبب له وعند الجمهور سببه الصلوة لقوله تعالى اذ اقمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم يعني اذا اردتم القيام الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم لاجل الصلوة لان مثل هذا الكلام لا فائدة اثبات الثاني للاول كما يقال اذا دخلت على السلطان فتزين اى لا جل الدخول عليه واذا رأيت الاسد فخذ حذرك ولانه مضاف اليها وهي تدل على السببية لانها تدل على الاختصاص ثبت اقوى وجوهه وذاني ان يكون سبب له فالمسبب حادث به ولان الطهارة شرط الصلوة يوجب ان يكون سبب وجوبها الصلوة لا غير قيا سا على سائر الشرائط من استقبال القبلة وستر العورة والطهارة عن النجاسة الحقيقية وهذا لان شرط الشيء تبع له وانما يصير تبع له ان لو وجب بسببه فلو وجب بسبب آخر يصير تبع للمسببه لا لمشروطه وانما لم يجب على المتوضي وان تكرر سببه وهو الصلوة لان فعل الوضوء غير مقصود بنفسه وانما المقصود حكمه وهو باحة الصلوة فلما كان المقصود حاصل كفى ذلك كما في استقبال القبلة وستر العورة وتطهير الثوب اذا وجدت

من قصاص الشعر الى اسفل الذقن والى شحمتي الاذن لان المواجهة تقع بهذه الجملة

هذه الافعال عند الشروع لا يشترط تجديدها فكذا هذا ثبت بما ذكرنا ان سبب وجوب الوضوء هو الصلوة والحدث شرطه بدلالة النص وصيغته اما الدلالة فلانه ذكر التيمم بالتراب الذي هو بدل عن الماء معلقا بالحدث والنص في البدل نص في الاصل لانه لا يفارقه بشرطه وسببه وذكر الغسل وهو اعظم الطهريين معلقا بالحدث فقال الله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال وان كنتم مرضى الآية واما الصيغة فقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اي من مضاجعكم لان القيام المطلق كان عن غير القيام مطلقا وهو الاضطجاع وهو كناية عن النوم والنوم دليل الحدث كما في قوله تعالى اوجاء احد منكم من الغائط وهو كناية عن التمكن في المكان المطمئن للاستتار والتمكن فيه دليل الحدث قال فخر الاسلام البزدوي رحمه الله عليه في اوائل القياس واختير هذا النظم والله اعلم لان الوضوء مطهر وضعا فدل على قيام البجاسة فاستغنى عن ذكره بخلاف التيمم والصلوة سبب الوضوء والحدث شرطه فلم يذكر الحدث ليعلم انه سنة وفرض فكان الحدث شرطا لكونه فرضا لكونه سنة فاما الغسل فلا يسن لكل صلوة بل هو فرض خالص فلم يشرع الا مقرونا بالحدث ولا يقال ان الغسل سنة للجمعة فيثبت التنوع لانا نقول المدعى انه لا يسن لكل صلوة فلم يتجه نقضا ونقول كونه سنة لصلوة الجمعة غير مسلم لان الغسل عند البعض لليوم لا للصلوة وهذا مما اختاره فخر الاسلام البزدوي رحمه الله وذكر في الكشف فان قلت هل يجوز ان يكون الامر مشا ملا للمحدثين وغيرهم لهؤلاء على وجه الايجاب ولهؤلاء على وجه الندب قلت لا لان تناول الكلمة لمعينين مختلفين من باب الالغاز والتعمية

قوله من قصاص الشعر في الديوان قصاص الشعر بفتح القاف وقصاصه (بضمها)

وهو مشتق منها والمرفقان والكعبان يدخلان في الغسل عند ناخلاً فالزفر روح وهو يقول
ان الغاية لا تدخل تحت المغيا كما للدليل في باب الصوم ولنا ان هذه الغاية لا سقط ما وراءها

بضمها بمعنى وهو منتهاه في الرأس وغايته *

قوله وهو مشتق منها في الكافي وخطي صاحب الهداية في قوله وهو مشتق
منها حيث جعل الثلاثي مشتقاً من المنشعبة والا مر بالعكس والمخطي مخطي
فقد قال صاحب الكشاف اشتقاق اليم من التيم لان المنتفعين به يقصدونه
واشتقاق البرج من التبرج لظهوره **قوله** لا سقط ما وراءها الاصل في هذا
ان الغاية قد تذكر لمد الحكم اليها وقد تذكر لا سقط الحكم عما وراءها
وانما يتبين ذلك بالنظر في صدر الكلام ان كان صدر الكلام لا يتناول الغاية
وما وراءها لواقصر على الصدر يعلم ان ذكر الغاية لا ثبات الحكم ومده اليها
فيجعل غاية الاثبات فلا يدخل تحت الاثبات ومتى كان صدر الكلام يتناول
الغاية وما وراءها لواقصر عليه يعلم ان ذكر الغاية لقصر الحكم فيجعل غاية الا سقط
فبقي الحكم الاول ثابتاً في الغاية بصدر الكلام كانه لم يذكر الغاية والذي
نحن فيه من قبيل الثاني لان قوله تعالى وايدكم يتناول كل اليد من رؤس
الا صابع الى الا بط فصار ذكر المرافق بحرف الغاية لاخراج ما وراء المرفق
من ان يكون داخلاً تحت حكم الا سقط فبقي حكم الغسل ثابتاً في المرفق
بصدر الكلام واما الصوم فهو من قبيل الاول لانه يتناول الامساك ساعة لغة
وشرعاً حتى لو حلف لا يصوم فصام ساعة حنت ولا يدخل محل الغاية تحت حكم
الصدر لان هذه الغاية لمد الحكم لما قلنا وانما دخلت الغاية في حكم الصدر
اذا كانت لقصر الحكم لانها دخلت في صدر الكلام والى تفيد معنى الغاية مطلقاً
واما دخولها في الحكم وخروجها فامر يدور مع الدليل فلا يخرج عن الصدر

اذ لولا هالا ستوعبت الوظيفة الكل وفي باب الصوم لمد الحكم اليها اذا الاسم

بغيرد ليل واذا كانت لمد الحكم فلا يدخل من غيرد ليل فان قيل دعوى غاية الا سقاط انما تصح ان لو كانت الغاية لليد بل هي غاية غسل اليد لان المأمور به مقصود اهو الغسل والغاية تكون لبيان المأمور به ولان المقصود من الكلام هو الفعل لا محل الفعل لانه تبع ولان ذكر اليد واردة الكف غالب في الشرع وفي العرف اما الشرع فكآية السرقة واما العرف فانه اذا قيل عند الطعام اغسل يدك او غسل فلان يده لا يراى بها الا الكف فلا تثبت الزيادة عليها الا بذكر الغاية فمح كانت هذه الغاية غاية مد الحكم كما في الصوم قلنا دعوى غاية مد الغسل ساقطة ايضا لفهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم ذلك الى الآباط في آية النيم في الابتداء وهم اهل اللسان فكان ذكر الغاية لا خراج ما وراءه فتبقى المرافق داخله كما ذكرنا او لما اشبهت حال هذه الغاية باعتبار ان من الغايات ما يدخل ويكون حرف الى فيه بمعنى مع كما قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم ومن الغايات ما لا يدخل وهو ظاهر كان هذا مجمل في كتاب الله تعالى فبينه نبيه عليه السلام بفعله فانه توضأ وادار الماء على مرافقه ولم ينقل عنه ترك غسل المرافق في شيء من الوضوء فلو كان ذلك جائزا لفعل مرة تعليما للجواز كذا في المبسوط واما في باب السرقة عرف بقول النبي عليه الصلوة والسلام وضرب من المعقول وهو التعدي حصل من هذا القدر وفي الكشاف الى تفيد معنى الغاية مطلقا فاما دخولها في الحكم وخروجها فامر يدور مع الدليل فمافيه دليل على الخروج قوله تعالى فنظرة الى ميسرة لان الاعمار علة الانظار وبوجود الميسرة تزول العلة ولود خلت الميسرة فيه لكان منظرا في كلتا الحالتين معسرا وموسرا وكذا لك اتموا الصيام (الى)

الى الليل ولود خل الليل لوجب الوصال ومما فيه دليل على الدخول قواك
 حفظت القرآن من اوله الى آخره لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله
 ومنه قوله تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى لوقوع العلم بانه لا يسري
 به الى بيت المقدس من غير ان يدخله وقوله تعالى الى المرافق والى الكعبين
 لا دليل فيه على احد الا مرين فاخذ كافة العلماء بالا احتياط فحكموا بدخولها في
 الغسل واخذ زفر راح بالمتيقن وذكر في بعض الفوائد ثم في الآية ذكر المرافق
 بلفظ الجمع والكعبين بلفظ التثنية لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد
 على الآحاد كما يقال ركب القوم دوابهم ولكل يد مرفق واحد فصحت المقابلة
 وتوفيل الى الكعاب فهم منه ان الواجب بازاء كل رجل كعب واحد
 فذكر الكعبين بلفظ التثنية ليتناول الكعبين من كل رجل فان قيل يشكل بقوله
 تعالى وايديكم وارجلكم على ما ذكرتم ينبغي ان يكون الواجب على كل
 مكلف غسل يد واحدة ورجل واحدة قيل له جازان يكون الثابت بالنص غسل
 يد ورجل واحدة والاخرى بدلالة النص او يقال الاصل ما ذكرنا ولكن
 يحتمل ان يكون الجمع مقابلا بالفرد كما قال زفر رحمه الله فاحتطنا وقلنا بوجوب
 غسلهما ونقول الاصل ما ذكرنا ولكن تخلف الحكم عنه بدليل خارجي وهو فعل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين وتخلف الحكم عن الاصل في صورة
 لدليل لا يمنع التمسك به في صورة فقد ذلك الدليل وقيل انما ذكر المرافق بلفظ
 الجمع والكعبين بلفظ التثنية لان المرفق طرف العظم الذي يرتفق به اي يتكأ
 عليه وانها في كل يد ثلاثة طرف احد عظمي الساعد وطرفا عظم العضد بخلاف الكعبين
 فانهما لعظمان الناتئان من جانبي القدم قاله الاصمعي وعليه عامة الفقهاء

هو الصحيح ومنه الكاعب قال والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس لما روى المغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فبال وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه والكتاب مجمل فالتحق بيا نابه وهو حجة على الشافعي في التقدير بثلاث شعرات وعلى مالك في اشتراط الاستيعاب

قوله هو الصحيح احتراز عما ذكره هشام عن محمد رحمه الله انه المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك قال لان الكعب اسم للمفصل ومنه كعوب الرمح والذي في وسط القدم مفصل وهو المتيقن به وهذا سهو من هشام لم يرد به محمد رحمه الله تفسير الكعبين بهذا في الطهارة فانما اراد في المحرم اذا لم يجد نعلين ليقطع خفيه اسفل من الكعبين فاما في الطهارة فلا شك انه العظم الناتج المتصل بعظم الساق وكذا في قوله عليه السلام اصقوا الكعاب بالكعاب كذا في المبسوط

قوله والمفروض في مسح الرأس اي المقدر على وجه الفرضية لا يقال هذا المقدار غير مقطوع به للاختلاف فكيف يكون فرضا لا نقول الفرض على نوعين قطعي وهو كما ذكرت وظني وهو الفرض على زعم المجتهد كما يجب الطهارة بالفصد والحجامة عند اصحابنا فانهم يقولون يفترض عليه الطهارة عند اعادة الصلوة وهذا من قبيل الثاني وقال الشافعي رح المفروض ادنى ما يطلق عليه اسم الرأس اذ الباء في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم للتبويض وقال مالك رحمه الله كله لان الباء صلة كما في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وقال الحسن البصري رحمه الله اكثر الرأس لان الاكثر حكم الكل **قوله** والكتاب مجمل المجمل ما ازدحت فيه المعاني فاشتبه المراد اشتباها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل واذا عرف ذلك فنقول الباء متى دخلت في آلة المسح تعدى الفعل الى محله فتشوبه لا الآلة نحو مسحت رأس النبي يدي (ومنى)

وفي بعض الروايات قدره بعض اصحابنا رحمهم الله تعالى بثلاث اصابع من اصابع اليد لا نها اكثر ما هو الاصل في آلة المسح •

ومتى دخلت في محله تعدى الفعل الى الآلة فيستوعبها لا المحل كما في الآية فيقتضي ممسوحة الرأس وهو مجمل يحتمل السدس والرابع والثلاث وغيرها وما روى المغيرة صاريها ناله فان قيل المجمل ما لا يمكن العمل به قبل البيان وامكن العمل به هنا لانه يخرج عن عهده بادن ما يطلق عليه اسم البعض فلنا لم يرد ذلك بل اراد بعضا مقدرا لانه يحصل بغسل الوجه فلا يحتاج الى ايجاب على حدة او نقول المفروض في سائر الاغضاء غسل مقدركذا في هذه الوظيفة ولا يقال حديث المغيرة ليس بدليل لانه يدل على فرضية عين الناصية والمدعى قدر الربع لان الحديث يحتمل التعيين وبيان المقدار ولو حملناه على التعيين يكون نسخا ولو حملناه على البيان يكون بيانا وخبر الواحد صالح للبيان لا للنسخ فحملناه على ما يصلح لا على ما لا يصلح فان قيل حكم المسح في التيمم ثبت بقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ثم الاستيعاب فيه شرط فلنا ما على ظاهر رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لا يشترط فيه الاستيعاب بهذا المعنى وما على ظاهر الرواية فقد عرفناه اما باشارة الكتاب وهو ان الله تعالى اقام التيمم في هذين العضوين مقام الغسل عند تعذره والاستيعاب في الغسل فرض فكذلك فيما اقيم مقامه او عرفناه بالسنة المشهورة وهو قوله عليه السلام لعما ررضي الله عنه يكفيك ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين والسبابة الكناسة فاراد المكان الذي القى القوم الكناسة فيه فكان اطلاق اسم الحال على المحل وانما لم يقتصر في ايراد الحديث على قوله مسح على ناصية مع كفايته للمدعى لان نقل الحديث بما يتلوه يتعلق من الحكاية يوجب صحته ووكادته •

قوله وفي بعض الروايات قدره اصحابنا رحمهم الله تعالى بثلاث اصابع وذكر

قال وسنن الطهارة غسل اليدين

في الاصل الفرض قد رثلت اصابع لان الباء دخلت في المحل فتشوب الآلة و هي غير مستوعبة عادة وحقيقة فيراد اكثرها والآصل في اليد الا اصابع اذ لو قطعها بلا كف يجب نصف الدية كما لو قطعها مع الكف ولم يجب حكومة العدل للكف كما لو انفرد والثالث اكثرها فيقام الكل التقدير مقام الكل الحقيقي وذكر ابن رستم رحمه الله في نوادره انه اذا وضع ثلث اصابع ولم يدها جاز في قول محمد رح في الرأس والخف جميعا ولم يحز في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله حتى يدها فيصيب البلة ربع رأسه فالأصل ان مسألة الرأس خمسة قولان من اصحابنا وقول الشافعي وقول مالك وقول الحسن البصري رح •

قوله وسنن الطهارة وجه التمسك بالحديث انه عليه السلام نهى عن الغمس على وجه التاكيد والنهي العاري عن التاكيد يقتضي التحريم فهذا اولى فحرم الغمس قبل الغسل والاجتناب عن المحرم واجب وبالغسل يصير مجتنباً فيجب بالنظر الى اول الحديث وبالنظر الى آخره لا حيث اشار الى توهم النجاسة ومن شك في النجاسة يستحب غسلها ولا يجب فاليقين لا يزول بالشك فقلنا بالامر بينهما وهو السنة ثم غسلها وان كان فرضا لم يكن تقديم غسلها الى رسخه سنة وينوب عن الفرض كالفاتحة تنوب عن الواجب بخبر التعيين وينوب عن الفرض بالنص وذكر الاناء في الحديث بناء على عادتهم فلم اتوار على ابواب المساجد يتوضؤون منها والشرط في الحديث يحتمل انه خرج محزج العادة لان غسل اليدين اولا سنة مطلقا قال مولانا نجم الدين الزاهدي رحمه الله عليه فلما ظفرت بالرواية بحمد الله عن محمد رح في المحيط وتحفة الفقهاء وجمع نجم الائمة البخاري رح ان غسل اليدين الى الرسغ في ابتداء الوضوء سنة (على)

قبل ادخالهما الا ناء اذا استيقظ المتوضي من منامه لقوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغمس يده في الا ناء حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري اين باتت يده ولان اليد آلة التطهير فتنس البداية بتنظيفها وهذا الغسل الى الرسغ لوفوع الكفاية به في التنظيف .
قال وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله عليه الصلوة والسلام لا وضوء لمن لم يسم

على الاطلاق زال الاشتباه بحمد الله على ان توهم النجاسة في آلة التطهير شامل لكل فيكون الاستئمان شاملا ويحتمل ان يكون شرطا لهذا قيد به في الايضاح وشرط في مختصر الكرخي وسائر شروح المختصر وذكر في شرح الآثار وانما نهى لاحتمال تجسس اليد اذا عادت لهم ان لا يستنجوا بالاحجار ولا بالماء حتى لو نام مستنجيا لاحاجة الى غسل اليدين .
قوله قبل ادخالهما الا ناء حكى عن الفقيه ابي جعفر الهندواني رحمه الله ان الا ناء اذا كان صغيرا يمكن رفعه ويرفعه المتوضي بشماله ويصبه على كفه اليمنى ويغسلها ثلاثا ثم يأخذه بيمينه ويصب الماء على كفه اليسرى ويغسلها ثلثا ولا يدخل يده فيه وان كان كبيرا لا يمكن رفعه كالجب وشبهه فان كان معه كوز صغير يرفع الماء بالكوز ولا يدخل يده فيه ثم يغسل يديه على نحو ما بينا فان لم يكن معه كوز صغير ادخل اصابع اليد اليسرى مضمومة في الا ناء ولا يدخل الكف ويرفع الماء من الجب ويصب على يده اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض فيفعل كذلك ثلاثا ثم يدخل يده اليمنى بالغاما بلغ في الا ناء ان شاء وقوله عليه السلام لا يغمس يده في الا ناء محمول على ما اذا كانت الآنية صغيرة او كبيرة ومعه آنية صغيرة اما اذا كانت الآنية كبيرة وليس معه آنية صغيرة فالنهي محمول على الادخال على سبيل المبالغة .
قوله وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء اختلف في لفظ التسمية قال الطحاوي رحمه الله عليه يقول بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام وعن الوبري رحمه الله يتعوذ في ابتداء الوضوء ويبسم للتبرك والافضل فيه ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم .

والمراد به نفي الفضيلة والأصح أنها مستحبة وإن سماها في الكتاب سنة : ويسمي قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح .

قوله والمراد به نفي الفضيلة لا نفي الجواز لئلا يلزم الزيادة على النص بخبر الواحد وهي نسخ وهذا لأن الله تعالى أمر بالوضوء وهو غسل ومسح وما شرط التسمية فلو شرطناها بالخبر لنسخنا النص به ولأن قوله عليه الصلوة والسلام من توضأ وسمى كان طهوراً لجميع بدنه ومن توضأ ولم يسم كان طهوراً لأعضاء وضوئه يقتضي وجود الوضوء بلا تسمية فحمل الأول على نفي الفضيلة ليعمل بها ولما ثبت سنيها للوضوء شرطت ابتداء ليكون للوضوء كله لا لبعضه : فإن قيل هلا أوجبتموها كما لفاتحة قيل له إنما جعلنا الفاتحة واجبة لمواظبة النبي عليه الصلوة والسلام من غير الترك ولم ينقل نفس المواظبة فضلاً عن عدم الترك حتى قال في الكتاب والأصح أنها مستحبة لا سنة إذا السنة لا تثبت بدون المواظبة ولأن خبر الفاتحة ورد في الصلوة وإنها عبادة مقصودة وهذا الخبر ورد في الوضوء وأنه ليس بعبادة أو ليس بمقصود فأنحطت رتبة عن الأول فافاد السنة **قوله** والأصح أنها مستحبة لأن المواظبة لم تشتهر من رسول الله عليه الصلوة والسلام **قوله** وإن سماها في الكتاب أي في مختصر القدر وري لأن لفظ المبسوط بلفظ الاستحباب **قوله** هو الصحيح احتراز عن قولين آخرين قال بعضهم يسمي قبل الاستنجاء ليقع الاستنجاء أيضاً وهو سنة مع التسمية وقال بعضهم يسمي بعد الاستنجاء لأن قبله حال كشف العورة وذكر الله حال كشف العورة غير مستحب تعظيماً للاسم الله تعالى كذا في مبسوط شيخ الإسلام وفتاوى فاضل خان ثم قال في فتاوى فاضل خان والأصح أن يسمي مرتين والاختلاف في التسمية نظير الاختلاف في غسل اليد فقال بعضهم يغسل يديه قبل الاستنجاء وقال بعضهم بل يغسلهما بعد الاستنجاء والأصح أن يغسلهما مرتين قبله وبعده (قوله)

والسواك لانه عليه السلام كان يواظب عليه وعند فقده يعالج بالاصبع لانه عليه السلام فعل كذاك : والمضمضة : والاستنشاق لان النبي عليه السلام فعلهما على المواظبة : وكيفيته ان يمضمض ثلاثاً خذ لكل مرة ماءً جديداً : ثم يستنشق كذاك هو المحكي من وضوئه صلى الله عليه وسلم : ومسح الاذنين وهوسنة بماء الرأس خلا فاللشافعي رحمه الله لقوله عليه الصلوة والسلام الاذان من الرأس

قوله والسواك اي استعماله لان السواك والمسواك اسم للخبشة المتعينة للاستياك وذكر في المحيط انه ينبغي ان يكون السواك من اشجار مرة لانه يطيب نكهة الفم ويشد الاسنان ويقوى المعدة ويكون في غلظ الخصر وطول الشبر وليستاك عرضاً أطولاً فان لم يجد فليتمسك بحديث علي رضي التشويص بالمسبحة والابهام سواك واما وقته فذكر في كفاية البيهقي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء وفي تحفة الفقهاء زاد الفقهاء انه سنة حاله المضمضة تكميلاً لانهاء وذكر في مبسوط شيخ الاسلام رح ومن السنة حاله المضمضة ان يستاك **قوله** كان يواظب عليه اي مع تركه احياناً بدليل انه عليه السلام علم الاعرابي الوضوء ولم ينقل فيه تعليم السواك **قوله** والمضمضة والاستنشاق قيل المضمضة باليد اليمنى والاستنشاق باليد اليسرى قال الذندويسي رحمه الله عليه الاول ان يدخل اصبعه في فمه وانفقه والمبالغة فيها سنة ايضا قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله عليه المبالغة في المضمضة اخراج الماء من جانب الى جانب آخر وقال شيخ الاسلام رح المبالغة فيها الغرغرة وقال صدر الشهيد رحمه الله عليه المبالغة في المضمضة تكثير الماء حتى يملأ الفم فان لم يملأ الفم يغرغر حينئذ والمبالغة في الاستنشاق ان يضع الماء على منخرية ويجذبه حتى يصعد **قوله** لان النبي عليه السلام فعلهما على المواظبة ولا يقال المواظبة يدل على الوجوب حتى قال اهل الحديث هما فرضان في غسل

والمراد بيان الحكم دون الخلقة قال وتخليل اللحية لان النبي عليه السلام امره جبرئيل عليه السلام بذلك وقيل هوسنة عند ابي يوسف رحمة الله عليه

الجنابة والوضوء استدلالا بالمواطبة لانا نقول انه عليه السلام كان يواظب في العبادات على ما فيه تحصيل الكمال كما كان يواظب على الاركان وفي كتاب الله تعالى امر بتطهير اعضاء مخصوصة والزيادة على النص لا تجوز الا بما ثبت به النسخ وعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الاعرابي الوضوء ولم يذكرهما فيه مع ان فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفا عليه ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم هما ستان في الوضوء واجبتان في الغسل •

قوله والمراد بيان الحكم لانه عليه السلام لم يبعث لبيان الخلقة ثبت انها من اجزاء الرأس حكما ولو كانت من اجزائه حقيقة لسن اقامة وظيفتهما بماء واحد كسائر الاجزاء فكذا هذا ولان استيعاب الرأس بماء واحد سنة ولا يتم الاستيعاب بدونهما حيث جعلنا من الرأس وهذا لانه مسح زيد عن مسح مغروص فسن اقامة وظيفته بماء الرأس لا بماء جديد كما لا يستيعاب وانما لا يتأدى فرض المسح به لانه ثبت بالكتاب وكونهما من الرأس ثبت بخبر الواحد فلا يتأدى به ما ثبت بالكتاب كمن استقبل الحطيم بالصلوة لم يجز وان كان من البيت لان فرضية استقبال القبلة ثبت بالنص وكون الحطيم من البيت ثبت بخبر الواحد فان قيل لم لا يجعل الحديث بيانا لان وظيفتهما المسح لا الغسل من غير اثبات التبعية فكان الحديث بيانا انهما من المسح قلنا لا يلزم من كون وظيفة الشيء المسح كونه من الرأس كما يخف **قوله** وتخليل اللحية ذكر في الايضاح واما تخليل اللحية فليس بمسنون عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمة الله هو مسنون وكيفيته ان يخلل بعد التلث من حيث الاسفل الى فوق • (قوله)

جاء عند أبي حنيفة ومحمد رَحْلَانِ السَّنةِ اكْمَالُ الْفَرَضِ فِي مَحَلِّهِ وَالِدَاخِلِ لَيْسَ بِمَحَلِّ الْفَرَضِ وَتَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَلَّلُوا أَصَابِعَكُمْ كَيْ لَا تَخْلُلَهَا نَارُ جَهَنَّمَ وَلَا نَهْ اكْمَالُ الْفَرَضِ فِي مَحَلِّهِ وَتَكَرُّارُ الْغَسْلِ إِلَى الثَّلَاثِ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً وَقَالَ هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ وَتَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ هَذَا وَضُوءٌ مِنْ يَضَاعَفُ اللَّهُ لَهُ الْأَجْرَ مَرَّتَيْنِ وَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا وَقَالَ هَذَا وَضُوءِي وَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ

قوله جاء عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أي لو فعل لا ينسب إلى البدعة كما يبدع ما سح الحلقوم **قوله** لأن السنة اكمال الفرض في محله فإن قيل يشكل بالمضمضة والاستنشق ومسح الأذنين قلنا المضمضة والاستنشق لتكميل وظيفته الوجه والغم والأنف من الوجه وأما الأذنان فلما جعلنا من الرأس مكان المسح في محل الفرض من وجهه أيضا **قوله** وتخليل الأصابع يعني مبالغة في إيصال الماء لأن التخليل إنما يكون سنة بعد وصول الماء وقبله يكون فرضا **قوله** لقوله عليه الصلوة والسلام خللوا أصابعكم في الكافي كان ينبغي أن يكون واجبا نظرا إلى الأمر إلا أنه لا مدخل للوجوب في الوضوء لأنه شرط الصلوة فيكون تبعاً لها فلو قلنا بالوجوب هنا كما في الصلوة لساوى التبع الأصل بخلاف النصين فيهما الظهور التفاوت هناك حيث يثبت التبع بثبوت الأصل ويسقط بسقوطه ولا كذلك هنا والوعيد المذكور في الحديث متعلق بترك إيصال الماء وكيفية التخليل أن يخلل بخنصر يده اليسرى فيبدع بخنصر رجله اليمنى ويختم بخنصر رجله اليسرى **قوله** فمن زاد على هذا أي على التثليث وعبارة أخرى أو زاد على الثلاث معتقدا أن كمال السنة لا يحصل بالثلاث أو نقص عنه معتقدا أن السنة هذا فاما لو زاد لطمأينة القلب عند الشك أو لنية وضوء آخر فلا بأس به لأنه أمر بترك ما يريبه إلى ما لا يريبه كذا في المبسوط

فقد تعدى وظلم والوعيد لعدم رويته سنة . قال ويستحب للمتوضي ان ينوي الطهارة
فالنية في الوضوء سنة عندنا وعند الشافعي رح فرض لانه عبادة فلا يصح بدون النية
كالتيسم : ولنا انه لا يقع قربة الا بالنية ولكنه يقع مفتاحا للصلوة لوقوعه طهارة
باستعمال المطهر بخلاف التيمم لان التراب غير مطهر الا في حال ارادة الصلوة

قوله فقد تعدى التعدى يرجع الى الزيادة لانه مجاوزة عن الحد قال الله تعالى
ومن يتعد حدود الله فقد ظلم وظلم والظلم يرجع الى النقصان قال الله تعالى ولم يظلم
منه شيئا اي لم ينقص **قوله** فالنية في الوضوء سنة هي ان ينوي ازالة الحدث
او اقامة اباحة الصلوة **قوله** لانه عبادة لان العبادة فعل تؤتى بهاتعظيم الله تعالى
بامر ويثاب عليه وهو موجود في الوضوء قال عليه الصلوة والسلام الوضوء على
الوضوء نور على نور يوم القيمة فكان عبادة والنية شرط صحة العبادة لقوله تعالى
وما مروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين جعل الا خلاص وهو النية حال اللعا بدين
والاحوال شروط وما لم ينوفما اخلصه عن الاستعمال للتبريد والتعليم او العادة
قوله كالتيسم يعني لو لم يشترط النية في الوضوء لما شرطت في بدله وهو التيمم
لان البديل لا يفارق الاصل ولا تفرقه والنية لتحصيل العبادة ومتى لم يثبت
في الاصل لا يثبت في البديل كابدال المغصوب وعكسه ابدال الكفارات
قوله ولنا انه لا يقع قربة الا بالنية هذا قول بموجب العلة حيث التزم ما التزم
الشافعي رحمه الله يعني ان الوضوء لا يقع قربة الا بالنية هذا مسلم الا ان الكلام
فيما وراءه وهو ان استعمال الماء في اعضاء الوضوء هل يوجب الطهارة بدون النية
ام لا قلنا بانه يوجب وذلك لان اعضاء الوضوء محكومة بالنجاسة في حق الصلوة
حيث امرنا بالتطهير لحقها وهو لا يتحقق بدون النجاسة اذ تطهير الطاهر مريح والماء
طهور بطبعه فاذا لاقى النجس طهره قصد المستعمل الطهارة او لا كما لماء (للا رواء)

للارواء والطعام للأشباع لان استعمال آلة التطهير في محل قابل للتطهير يفيد الطهارة لا محالة فاذا ثبت الطهارة في اعضاء الوضوء بهذا الطريق كان مفتاحا للصلاة وان لم ينول ان الوضوء جعل شرطاً للصلاة بوصف كونه طهارة لا يوصف انه قرية بخلاف التيمم لان التراب لم يعقل مطهراً فلا يكون مزيلاً للحدث اصلاً فلم يبق فيه الا معنى التعبد وذلك لا يحصل بدون النية فان قيل في الوضوء مسح والمسح غير مطهر بنفسه وضعا قلنا الماء مطهر بنفسه لا بفعلنا الا انه اذا قل حتى لم يكن سبباً لا ضعف عن التطهير للنجاسة الحقيقية لان تطهيرها في ازالة عينهما وفيما نحن فيه النجاسة ضعيفة لانه حكمي دون العين فاستغنى عن ازالة افادة الطهر فصار البطل كالمائل الذي يقدر على ازالة في افادة الطهر كذا في الاسرار •

قوله او هو ينبى عن القصد يريد به ان آية الوضوء ظاهرة المعنى في وجوب الغسل والمسح وليس فيه ما يدل على النية فكان اشتراط النية زيادة على النص وذلك لا يجوز بالقياس والخبر الواحد بخلاف التيمم فانه عبارة عن القصد لغة قال الله تعالى ولا تيمموا الخبيث اى لا تقصدوا فكان اشتراط النية فيه ثابتاً بالعبارة فان قيل لانسلم بانه ليس في الآية ما يدل على النية بل فيها دليل على اشتراط النية وذلك لان وجوب حكم الغسل خرج مخرج الجزاء للشرط فيتقيد به فمحى يكون تقديراً فاعسوا هذه الاعضاء للقيام الى الصلوة ولا يعنى بالنية سوى ان غسل هذه الاعضاء للقيام الى الصلوة فكان هذا نظير قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة فيشترط التحرير بنية هذه الكفارة والا فلا يجوز تعلق الجزاء بالشرط فكذا هذا قلنا هذا مسلم فيما كان ذلك حكماً غير شرط لحكم آخر واما اذا كان هذا الحكم شرطاً لحكم آخر لا يشترط النية في هذا الشرط لان الشرط يراعى

ويستوعب رأسه بالمسح وهو سنة وقال الشافعي رح السنة هو التثليث بمياه مختلفة اعتبارا بالمغسول ولنا ان انسا رضي الله عنه توضأ ثلاثا وثلاثين ومسح برأسه مرة واحدة وقال هذا وضوء رسول الله عليه السلام والذي يروي من التثليث محمول عليه بماء واحد

وجوده مطلقا لا وجوده قصد اكما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذنواذي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله لما كان السعي شرطا لاداء الجمعة لا يشترط في السعي نية ان يكون للجمعة حتى انه اذا سعى بغير قصد اداء الجمعة وحضر الجمعة فادى يجوز فالحاصل ان المتوضي اذا نسي مسح الطهارة فاصابه المطر او جرى الماء على اعضاء وضوئه او علم الوضوء انسانا او توطأ للتبرد هل يكون مفتاحا للصلاة عندنا يكون وعند الشافعي رح لا يكون والنية شرط للوضوء الذي هو قربة وعبادة بالاتفاق.

قوله ويستوعب رأسه بالمسح وكيفيته ان يضع من كل واحدة من اليدين ثلث اصابع على مقدم رأسه ولا يضع الا بهام والمسبحة ويجا في كفيه ويمد هما الى القفا ثم يضع كفيه على مؤخر رأسه ويمد هما الى المقدم ثم يمسح ظاهر اذنيه با بهاميه وباطنهما بمسبحيه كذا في المستصفي وزاد في النهاية ويمسح رقبته بظهر اليدين حتى يصير ماسحا ببلل لم يصير مستعملا قلت هذا البيان الافضل ويجوز ان يستوعب رأسه بالمسح بثلث اصابع لان الماء لا يعطى له حكم الماء المستعمل حال الاستعمال نص على ذلك في المبسوط فقال فكما ان في المغسولات الماء في العضو لا يصير مستعملا فكذا في اقامة السنة في الممسوح ولكن يجب ان يستعمل فيه ثلث اصابع اليد في الاستيعاب ليقوم الاكثر مقام الكل حتى انه لو مسح باصبعيه بجوانبها الاربع لا يجوز في الاصح لعدم استعمال اكثر الا اصابع **قوله** والذي يروي من التثليث هو ما روي عن عثمان وعلي رضي الله عنهما انهما جكيا وضوء رسول الله عليه الصلاة والسلام فغسلا ثلاثا ومسحا بالرأس ثلاثا قلنا (المشهور)

وهو مشروع على ما روي عن ابي حنيفة رح ولان المفروض هو المسح والتكرار يصير غسلا فلا يكون مسنونا فصا رك مسح الخف : بخلاف الغسل لانه لا يضره التكرار : ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره : وبالميا من والترتيب في الوضوء سنة عندنا وعند الشافعي رح فرض لقوله تعالى فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ الْاَيْه والفاء للتعقيب ولنا ان المذكور فيها حرف الواو وهي لمطلق الجمع باجماع اهل اللغة فتقتضي اعقاب غسل جملة الاعضاء :

المشهور عنهما انهما غسلا ثلاثا ومسحا بالرأس مرة واحدة ولئن ثبت ما روي فمحمول على ان التكرار ثلاثا كان بماء واحد وما روي انه مسح مرة محمول على انه استوعب الكل بالمرة الواحدة كذا في مبسوط شيخ الاسلام .

قوله وهو مشروع على ما روي عن ابي حنيفة رحمه الله عليه روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله اذ مسح ثلاثا بماء واحد كان مسنونا فان قيل اليد صار مستعملا بالمرة الاولى فكيف يسن امراره ثانيا وثالثا ولهذا قلنا لو مسح رأسه باصبع واحد ومده حتى صار قدر ثلث اصابع لم يجز حتى يعيد الى الماء عندنا خلافا لفررح لان فرض المسح يتأدى بالاصابة فاذا وضع الاصابع يتأدى الفرض فيأخذ الماء حكم الاستعمال قيل على ما ذكرنا من رواية المبسوط لا يصير مستعملا وانما لم يجز ذلك لان الواجب ان يستعمل فيه ثلث اصابع اليد على الاصح ولئن اخذ حكم الاستعمال لاقامة فرض آخر لا يأخذه في اقامة السنة لانها تتبع للفرض فلا يفصل عن الاصل الا ترى انه يسن الاستيعاب بماء واحد **قوله** والفاء للتعقيب اي مع الوصل فيقتضي غسل الوجه عقيب القيام الى الصلوة ويمنع تخلل عضو آخر بينهما تحقيقا للاتصال فلما ثبت وجوب ترتيب غسل الوجه على القيام بمقتضى الفاء على ما ذكرنا ثبت الترتيب في سائر الاعضاء لعدم القائل بالفصل فان كل من كان قائلًا بترتيب

والبدء بالميا من فضيلة لقوله عليه السلام ان الله تعالى يحب التيامن في كل شيء
حتى التنعل والترجل •

غسل الوجه على القيام قائل بترتيب سائر الاعضاء عليه و كل من لم يقل
ذلك لم يقل هذا ولنا ان الماء موزع به غسل هذه الاعضاء لانه عطف بعضها
على بعض بالواو وهو مطلق الجمع بلا تعرض للمقارنة ولا ترتيب والجمع بحرف
الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيقتضي تعقيب الجملة كانه قال فاغسلوا هذه الاعضاء
الثلاثة وهذا لا يوجب الترتيب وفي هذا عمل بالسنة ودلالة الاجماع والمعقول
اما السنة فهي ما ذكرنا بوداؤد في سنته ان النبي صلى الله عليه وسلم تيمم فبدأ
بذراعيه قبل وجهه والخلاف فيها واحد وروي انه عليه السلام نسي مسح
رأسه في وضوئه فتذكر بعد فراغه فمسحه بببل كفه واما دلالة الاجماع فانه
لو انغمس في الماء بنية الوضوء اجزاء وان لم يوجد الترتيب واما المعقول فانهم
وضعوا الفاء للترتيب مع الوصل فلوقلنا بان الواو يوجب الترتيب لكان تكرارا
وهو خلاف الاصل اذا الاصل ان يكون كل كلمة موضوعة لمعنى خاص ومن الدليل
على كون الواو موضوعة للجمع المطلق صحة قولهم اشترك زيد وعمر بالواو دون
الفاء ولا معنى للاقتراق هنا في الصحة وعدمها سوى ان الفاء للترتيب ولا ينصور
الترتيب هنا فلم يصح والواو للجمع المطلق والمقام يستدعيه فصيح •

قوله والبدء بالميا من فضيلة لان التيامن ليس من خصائص الوضوء كالسمية
قوله حتى التنعل والترجل في المغرب رجل شعرة ارسله بالمرجل وهو المشط وترجل فعل
ذلك بشعر نفسه ومنه في تنعله وترجله ونهيه عن الترجل الاغبا وتفسيره بنزع الخف
خطأ وفي مبسوط شيخ الاسلام رح ومن الناس من زعم ان المراد من الترجل نزع الخفين
عن الرجل ولكن ذلك خطأ محض لان السنة في النزع ان يبدأ باليسار والله اعلم •

فصل في نوافض الوضوء

المعاني النافضة للوضوء كل ما يخرج من السبيلين لقوله تعالى اوجاء احد منكم من الغائط وقيل لرسول الله صلعم ما يحدث قال ما يخرج من السبيلين وكلمة ما عامة فتناول المعتاد وغيره : والدم والقبح اذا خرجا من البدن فتجاوزا الى موضع يلحقه

فصل في نوافض الوضوء

هي جمع نافضة والنقض متى اضيف الى الاجسام يراد به ابطال تاليها ومتى اضيف الى غيرها يراد به اخراجه عما هو المطلوب منه كذا ذكره القاضي الامام ظهيرا لدين ورحمة الله تعالى عليه والمطلوب هنا من الوضوء استحابة الصلوة **قوله** المعاني العلل كما في قوله عليه الصلوة والسلام لا يحل دم امرء مسلم الا باحدى معان ثلث قبل ذكر المعاني احتراز عن ذكر لفظ مستعمل الفلاسفة كثيرا **قوله** ما يخرج من السبيلين اي خروج ما يخرج منهما لانه علة الانتقاض وهي عبارة عن المعنى **قوله** لقوله تعالى اوجاء احد منكم من الغائط وهو المطمئن من الارض واستعمل للحديث محازا لانه يقضى في مثل هذا الموضع تيسيرا فقد امر بالتيمم عند عدم الماء للجائي من الغائط فيكون ناقضا للوضوء ضرورة لان التيمم لا يجب على المتوضي لان الامر بالتيمم عند عدم الماء امر بالتوضي عند وجوده دلالة ووجوبه دليل على الانتقاض ضرورة **قوله** وكلمة ما عامة فيتناول المعتاد وغيره فيه نفى لقول مالك رحمه الله فان غير المعتاد كدم الاستحاضة لا ينقض الطهارة عنده وقوله عليه السلام كل ما يخرج من السبيلين ليس بمجرى على عمومته اذ الريح الخارج من القبل والذكري ليس بناقض كما قال في آخر هذا الفصل **قوله** اذا خرجا من البدن وتجاوزا شرط الخروج لان نفس النجاسة غير ناقضة ما لم توصف بالخروج اذ لو كان نفسها ناقضا لما حصلت الطهارة لشخص ما وشرط التجاوز وان كان

حكم التطهير: والقري ملاً الفم وقال الشافعي رحمة الله عليه الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء لما روي أنه عليه السلام قاء فلم يتوضأ ولأن غسل غير موضع الاصابة امر تعبدى فيقتصر على مورد الشرع وهو المخرج المعتاد

الخروج انما يتحقق بالتجاوز احترازاً عما يبدولان ذلك لا يسمى خارجاً وزفر فرح ظن البادي خارجاً وقال فيه بانتقاض الطهارة فيجب الاحتراز عنه .

قوله حكم التطهير اى حكم هو تطهيره كما يقال علم الطب والمراد ان يجب تطهيره فى الجملة فى الحدث او الجنابة حتى لو سال الدم من الرأس الى ما لان من الانف انتقض الوضوء اذا استنشق فرض فى الجنابة بخلاف البول اذا نزل الى قصبة الذكرو لم يظهر لان هناك النجاسة لم تصل الى موضع يلحقه حكم التطهير وعن هذا قلنا اذا كان فى عينه قرحة وصل الدم منها الى جانب آخر من مینه فلا ينقض وضوءه لانه لم يصل الى موضع يجب غسله فى الجملة **قوله** قاء ولم يتوضأ وكان من مبادئه عليه السلام الوضوء عقيب كل حدث وروي انه قاء فغسل فمه فقل له الا تتوضأ وضوءك للصلاة فقال هكذا الوضوء من القي ذكره محلى بالالف واللام فيصرف الى الجنس فيشمل القليل والكثير وانما يصرف الى المعهود اذا كان متعيناً اما لو كان محتملاً فلا والمعهود هنا تردد بين ان يكون قليلاً وكثيراً على ان الوضوء على الجنس يندرج تحته المعهود فكانت الفائدة اعم **قوله** امر تعبدى اى تعبدنا الله تعالى وكلفنا غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس عند خروج الحدث من السبيلين من غير ان يدركه العقول لان الاعضاء غير متصفة بالنجاسة اذ علة الاتصاف قيام النجاسة ولم توجد بل قامت بمحل آخر فلا يوجب تنجس موضع آخر لان العلة معنى محل بالمحل فيتغير به المحل الذي يقوم به العلة لا غيره فيبقى ظاهرة كما كانت والامر بالتطهير وهى ظاهرة (اثبات)

ولنا قوله عليه الصلوة والسلام الوضوء من كل دم سائل وقوله عليه الصلوة والسلام من فاء او رعف في صلوته فليصرف وليتوضأ وليبين على صلوته ما لم يتكلم

اثبات الثابت وازالة المزال وكلاهما محال فيقتصر على مورد الشرع لان شرط القياس ان يكون الحكم في الاصل على وفق القياس لانه لو كان بخلافه كيف يقتضى القياس ثبوته في محل آخر مع انه ينبغي في الاصل .

قوله ولنا قوله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل اي يجب لاقتضاء الجار والمجرور الفعل وتعين الوجوب لانه اخباره هو آكد من الامر بالمقتضي للايجاب **قوله** اورعف قال العلامة مطرزي رحمه الله رعف سال رعا فنه وفتح العين هو الفصيح الاستدلال بالحديث من وجوه احدها انه عليه السلام امرنا بالانصراف ولا يباح الانصراف بعد الشروع الا بعد الانتقاض لان المضي واجب . والثاني انه امر بالوضوء وهو للوجوب والوضوء الواجب لا يكون الا من الحدث . والثالث انه امر بالبناء وادنى درجات الامر الاباحة والجواز ولا جواز للبناء الا بعد الانتقاض لا يقال جاز ان يكون الامر بالانصراف لغسل ما اصاب من الرعاف او القيء بدنه او ثوبه ويكون المراد بالوضوء الغسل وقد اريد بالوضوء غسل الثوب في قوله عليه السلام هكذا الوضوء من القيء لانا نقول لا يجوز لوجهين احدهما جواز البناء بدليل قوله وليبين فان الانصراف لغسل الثوب او البدن عن القيء والرعاف يفسد بالاتفاق . والثاني الاستدلال بالامر بالتوضي فان مطلق الوضوء ينصرف الى المعهود في الشرع اذ كل متكلم يتكلم باصطلاحه فدل الاطلاق من مبين الشرع على انه اراد الوضوء الشرعي ويؤيده ما ذكر في رواية اخرى او امذى وعن المهدي لا يجب الا الوضوء الشرعي فكذا عن غيره لان الامر واحد والنبي عليه الصلوة والسلام انما عبر عن غسل الثوب بالوضوء على طريق المشاكلة لجواب سائل قل له حين ذاء فغسل فمه الا تتوضأ

ولان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في الاصل معقول

وضوء ك للصلاة فان قلت قوله عليه السلام وليبن ليس للوجوب فكذا قوله
فليصرف وليتوضأ ليناسب احكام المعطوفات قلنا القرآن في النظم لا يوجب القرآن في
الحكم وترك الاصل في جملة بدليل الاجماع لا يدل على تركه في جملة اخرى
والاجماع ثمة واعتبر بقوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر وآتوا حقه يوم حصاده
والثاني للوجوب والاول للاباحة .

قوله ولان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا التعليل يتوقف على
مقدمات احدى بيان معلولية النص الوارد في الاصل اي السبيلين فنقول
هو معلول لانه تعدى الى الثبوت التي تحت السرة فان الرواية منصوطة بان
الانسان ان طعن في السرة فخرج البول او العذرة انتقضت الطهارة عند الشافعي
رحمه الله ثبت انه معلول ولا تعدى بلا تعليل : واثباته بيان العلة في الاصل فهي
الخارج النجس لان الحكم انما يتعلق بالمخرج او بالخارج او بالنجس او بواحد
غير معين او بالمجموع او بالخارج والمخرج او بالمخرج والنجس او بالخارج والنجس
لا يجوز الاول لان المحال لا تدخل تحت التعليل لثلاثين باب التعليل وهو
مفتوح فما يؤدى الى انسداد فهو مردود ولان المخرج لا يرى بله فلو تعلق
الانتقاض به لكان منتقض الطهارة في كل الاحوال ولا يتعلق بالخارج فالبزاق
والمخاط لا ينقضان ولا يتعلق بالنجس لما مر في المخرج ولم يصف الى واحد
غير معين لان كل معين لما لم يصلح للاضافة لا يصلح احدها ضرورة وبما مر
حرف بطلان باقى الوجوه سوى الوجه الاخير فتعين مرادنا : والثالثة بيان
التاثير فنقول انه مؤثر اذا ظهرت اثره في موضع من المواضع لانه عليه السلام قال
توضئي وصلي فانها دم مرق انفجر اوجب الطهارة لمعنى النجاسة (وعلقه)

والاقتصار على الاعضاء الاربعة غير معقول لكنه يتعدى ضرورة تعدى الاول

وعلقه بالانفجار وله اثر في الخروج :- الرابعة بيان ان العلة موجودة في الفرع فنقول هي موجودة فيه ولهذا استويا في تنجس الثوب باصا بهما فلم يبق من بعد الا التعدية من الاصل الى الفرع لوجود العلة المشتركة فان قيل سلمنا ان الخارج النجس علة لانتقاض الطهارة وهو معقول اي مدرك بعقولنا اذ الطهارة مع النجاسة ضدان فلما اتصف بالنجاسة زالت الطهارة ولكن الاقتصار على الاعضاء الاربعة غير معقول فكان ينبغي ان يغسل محل النجاسة او كل البدن كما في الحيض والنفاس والجنابة قلنا ما هو معقول يجب تعديته لانا كلفنا بالا اعتبار وتعدية الاحكام وما هو غير معقول وهو الاقتصار على الاعضاء الاربعة لا يمتنع تعديته ضمنا وضرورة وهذا الا انه لا يخلو اما ان يتعدى وحده او مع لازمه لا يجوز الاول اذ لا وجود للشيء بدون لازمه ولان من شرط صحة القياس ان يتعدى الحكم الثابت في الاصل بلا تغير حتى اذا ثبت الحكم في الاصل بصفته ولازمه لا يجوز تعديته بدونها فتعين تعديته بصفته ولازمه وان كانت مخالفة للقياس وفي الاصل اعني الخارج من السبيلين الحكم مشتمل على امر معقول اصالة وهو زوال الطهارة وغير معقول تبعا وضمنا وهو الاقتصار على الاعضاء الاربعة لانه ثبت مرتبا عليه فكان تبعا فيجب ان يثبت الحكم في الفرع على وفاق ذلك مشتملا على امر معقول وغير معقول لئلا يلزم تغير حكم النص في الفرع وهذا كسقوط الجودة في باب الربوا يتعدى الى غير المنصوص عليه ضرورة تعدى وجوب التسوية لوجود العلة وهي القدر والجنس او الطعم مع الجنس مع انه يلزم منه تعدية امر غير معقول وهو استواء الجيد والردى لكن لما كان ضمنا وضرورة لم يعبا به كذا هنا وهذا لان الشيء متى ثبت في ضمن غيره لا يعطى له حكم نفسه وانما يعطى له حكم المتضمن كالوكالة

غير ان الخروج انما يتحقق بالسيلان الى موضع يلحقه حكم التطهير

الثابتة في ضمن الرهن فانها يلزم وان كانت من العقود المجازية وكذا نية الاقامة من شرطها ثبوت المدرثم يصير الجندي مقيما في الغيا في بنية اقامة الامير في المصر وهذا كثير النظر على ان الاقتصار معقول لان الاصل ان يغسل كل الاعضاء لان كله موصوف بالحدث لانه لا يتجزى في حق جواز اداء الصلوة فاذا ثبت في البعض ثبت في الكل ولان الصفة متى ثبت في البعض يتصف الكل به كالعلم والارادة فانهما قايما بالقلب ويوصف الذات بهما فان قيل على ما ذكرت ينبغي ان يتصف كل البدن بالنجس عند اصابة النجس بعضه فيجب تطهير كله عند وجوب تطهير بعضه قلنا هذا معارضة في موضع الاجماع فلا يرد ولان غسل المخرج لما وجب اذا لقيام بين يدي الرب تعالى مستصحباً للقدر اساءة في الادب وجب غسل الباقي لان غسل البعض دون البعض مغل بالزينة كغسل بعض الثوب الوسخ والتزيين هو المطلوب فيجب غسل كل البدن تحقيقاً لمعنى التزيين الا انه اقتصر على هذه الاعضاء الاربعة دفعا للخرج فيما يكثر وقوعه ويعتاد تكراره واقر على القياس فيما لا حرج فيه وهو الحيض والنفاس والجنابة .

قوله غير ان الخروج جواب لسؤال مقدروه وان يقال شرط صحة القياس ان لا يتغير حكم الاصل ولم يوجد اذ في الاصل وهو الخارج من السبيلين استوى القليل والكثير وفي الفرع لا قلنا مناط الحكم في الاصل والفرع هو الخروج والخروج انما يتحقق بالانتقال عن موضع النجاسة وفي الاصل يحصل بمجرد الظهور لان ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة فاذا ظهرت علم انها انتقلت الى موضع آخر وفي الفرع لا يتحقق الخروج الا بالسيلان لان تحت كل جلدة رطوبة فاذا زالت كانت بادية لا خارجة كالبيت اذا انهدم كان الساكن ظاهرا لا منتقلا عن موضعه (قوله)

وبملا الفم في القيء لان بزوال القشرة تظهر النجاسة في محلها فتكون بادية لا خارجة بخلاف السبيلين لان ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة فيستدل بالظهور على الانتقال والخروج وملا الفم ان يكون بحال لا يمكن ضبطه الا بتكلف لانه يخرج ظاهراً فاعتبر خارجاً وقال زفر رحمة الله تعالى عليه قليل القيء وكثيره سواء كذا لا يشترط السيلان اعتباراً بالمخرج المعتاد ولا طلاق قوله عليه الصلوة والسلام القلس حدث ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء الا ان يكون سائلاً وقول علي رضي الله تعالى عنه حين عد الاحداث جملة اود سعة تملأ الفم واذا تعارضت الاخبار يحمل ما رواه الشافعي رحمة الله عليه على القليل

قوله وبملا الفم معطوف على قوله بالسيلان وهوان يكون بحيث لو لم يتكلف لخرج وقيل ان يمنعه من الكلام وقيل ان يزيد على نصف الفم كذا في النهاية **قوله** ليس في القطرة والقطرتين اراد به القلة وسماها قطرة لانه على عرضية النقا طر ويدل عليه قوله الا ان يكون سائلاً **قوله** اود سعة تملأ الفم الدسعة الغيبة يقال دسع اذا فاء ملا الفم واصل الدسع الدفع ولو كان مادونه حدثا عنده لم يحل له السكوت عند بيان الجملة فثبت انه كان يراه حدثاً بهذا القيد **قوله** واذا تعارضت الاخبار يحمل لان الاصل في الدالة الاعمال وفي الحمل ذلك **قوله** فيحمل ما رواه الشافعي رحمة الله تعالى وهو قاء فلم يتوضأ على القليل وهو الظاهر من حاله عليه السلام لان الكثير نتيجة كثرة الاكل وهو عليه الصلوة والسلام كان بمعزل عن ذلك ولانه حكاية حال فلا عموم له والقليل مراد بالاجماعة فلم يبق الكثير مراداً اوانه عليه السلام لم يتوضأ عن القيء في فورة ذلك وغسل فمه وقال هكذا الوضوء من القيء اي لاجل القيء نفسه فان الزيادة تجب عند ارادة الصلوة اما غسل الفم عن النجاسة فيجب حال القيء ويدل عليه ما روي في رواية

وما رواه زفر رحمة الله عليه على الكثير والفرق بين المسلكين ما قد مناهه
ولوقاء متفرقا بحيث لو جمع يملأ الفم فعند أبي يوسف رحمه الله يعتبر اتحاد
المجلس وعند محمد رحمه الله عليه يعتبر اتحاد السبب وهو الغثيان ثم ما لا
يكون حدثا لا يكون نجسا يروى ذلك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه

أخرى أنه عليه السلام فاء فتوضأ ولفاء يوجب التعليق به كقولك سقاء فاروا
قوله وما رواه زفر رحمه الله عليه على الكثير لان القلس مصدر قلس اذا قاء
ملاً الفم ذكره في المغرب **قوله** والفرق بين المسلكين أي بين السبيلين
وغيرهما قد مناه وهو قوله غيران الخروج يتحقق بالسيلان إلى آخره
قوله فعند أبي يوسف رحمه الله يعتبر اتحاد المجلس لان لاتحاد المجلس اثرا
في جمع المتفرقات ولهذا يتحد الاقوال المتفرقة في النكاح والبيع وسائر العقود
باتحاد المجلس وكذلك التلاوات المتعددة لآية السجدة يتعدد بتعدد المجلس
ويتحد باتحاده وعند محمد رحمه الله اتحاد السبب وهو الغثيان أي اذا قاء
ثانيا قبل سكون نفسه من الهيجان والغثيان كان السبب متحدا وان قاء بعده كان
السبب مختلفا لان لاتحاد السبب اثرا ايضا في اتحاد الحكم ولهذا لو جرح انسانا
جراحات ومات منها قبل تخلل البرء يتحد الموجب ومتى تخلل البرء يختلف
الموجب وكذا الومرض العبد في يد البائع فبرئ فباعه فمرض في يد المشتري ان كان
هذا المرض بالسبب الذي في يد البائع يتمكن من الرد والا فلا وكذلك البول
في الفراش والسرقة والابق وذكر في الكافي والاصح قول محمد رحمه الله عليه
لان الاصل اضافة الاحكام الى الاسباب وانما ترك في بعض الصور للضرورة
كما في سجدة التلاوة اذ لو اعتبر السبب لا يبقى التداخل لان كل تلاوة سبب
وفي الاقارير اعتبر المجلس للعرف وفي الايجاب والقبول لدفع الضرر (قوله)

وهو الصحيح لانه ليس بنجس حكما حيث لم ينتقض به الطهارة وهذا اذا قاء مرة او طعاما او ماء فان قاء بلغما فغيرنا قضا عندا بي حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رح ناقض اذا قاء ملاء الغم والخلاف في المرتقي من الجوف اما النازل من الرأس فغيرنا قضا يالا اتفاق لان الرأس ليس بموضع النجاسة لا بي يوسف رح انه نجس بالمجاورة

قوله وهو الصحيح احتراز عن قول محمد رح فانه نجس عنده والمذكور في الكتاب قول ابي يوسف رحمه الله خاصة حتى اذا اخذ ذاك بقطنه والقي في الماء لا يتنجس الماء عند ابي يوسف رحمه الله وكذا اذا صاب ثوبه منه اكثر من قدر الدرهم منع الصلوة عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله لا ثم بعض مشايخنا رحمه الله اخذوا بقول محمد رحمه الله احتياطا وبعضهم اخذوا بقول ابي يوسف رح وهو اختيار المصنف رفقا بالناس خصوصا في حق اصحاب القروح **قوله** فان قاء بلغما الى آخره قال الامام المصنف رحمه الله في الجامع الصغير هذا الاختلاف يرجع الى اختلافهم ان البلغم طاهر ام نجس عندهما طاهر وعند ابي يوسف رحمه الله نجس وحكي عن الامام ابي منصور الما تريدي رحمه الله قال ليس هذا اختلاف حجة بل اختلاف صورة فتصور لا بي حنيفة ومحمد رحمهما الله ان البلغم يهيج من جوانب الغم فاجابا انه طاهر وتصور لا بي يوسف رحمه الله انه يهيج من البطن ويعلم منه فاجاب منه بانه نجس وفي المبسوط فابو يوسف رحمه الله يقول البلغم احدى الطبائع الاربع فكان نجسا كالمرة والصفراء وقالوا البلغم بزاق والبزاق طاهر ومعنى هذا ان الرطوبة في اعلى الحلق ترق فيكون بزاقا وفي اسفله يتنجس فيكون بلغما وبهذا تبين ان خروجه ليس من المعدة بل من اسفل الحلق وهو ليس بموضع النجاسة والبلغم هو النخامة وقال صلى الله عليه وسلم لعمار رضي الله عنه ما نخامتك ودموع عينك والماء انذي في ركوتك الاسواء

ولهما انه لزج لا يتخلله النجاسة وما يتصل به قليل والقليل في القي غير ناقض •
 ولو قاء ما وهو علق يعتبر فيه ملاً الفم لانه سوداء محترقة • وان كان ماءً
 فكذلك عند محمد رح اعتباراً بسائر انواعه وعندهما ان سال بقوة نفسه ينقض
 الوضوء وان كان قليلاً لان المعدة ليست بمحمل الدم فيكون من قرحة في الجوف
 ولو نزل من الرأس الى ما لان من الانف نقض الوضوء بالاتفاق لو صوله الى
 موضع يلحقه حكم التطهير فيتحقق الخروج •

قوله ولهما انه لزج لا يتخلله النجاسة فان قيل ينقض هذا بلغم يقع في النجاسة ثم
 يرفع بحكم بنجاسته قلنا لا رواية في هذه المسئلة ولئن سلم فالفرق بينهما ان البلغم
 مادام في الباطن يزداد ثخائنه فتزداد لزوجته فاذا انفصل عن الباطن تقل
 كخائنه فتقل لزوجته واذا قل لزوجته ازدادت رقتة جازان يقبل النجاسة بخلاف ما اذا كان
 في باطنه وكان الطحاي يميل الى قول ابي يوسف رح حتى كان يكره للانسان
 ان يأخذ البلغم بطرف رداءه ويصلي معه كذا في الفوائد الظهيرية **قوله** ولو قاء دماً
 وهو علق اي غليظ منجمد ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في الجامع
 الصغير ما اذا كان الدم منجمداً كالعلق لم ينقض الوضوء حتى يملأ الفم لان
 ذلك ليس بدم وانما هي مرة سوداء وبهذا يعلم ان موصوف السوداء المرة في قوله لانه
 سوداء محترقة ثم السوداء المحترقة يخرج من المعدة وما يخرج من المعدة لا يكون حدثاً
 مالم يكن ملاً الفم **قوله** فكذلك عند محمد رحمه الله اي يعتبر فيه ملاً الفم ايضاً وقول
 ابي يوسف رح مضطرب منهم من يجعله مع ابي حنيفة رحمه الله ومنهم من يجعله مع
 محمد رحمه الله كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** اعتباراً بسائر انواعه
 وانواء القي خمسة الطعام والماء والمرة والصفراء والسوداء كذا ذكره الامام
 المحبوبي رح **قوله** وعندهما ان سال لقوة نفسه اي خرج بقوة نفسه لا بقوة البزاق (و)

والنوم مضطجعا او متكئا او مستندا الى شيء

وفي الاصل بزق فخرج منه دم فالحكم للغالب وان استويا احب الي ان يتوضأ اخذا بالفقه كذا ذكره التمرتاشي رحمه الله .

قوله والنوم مضطجعا وفي المبسوط اما نوم المضطجع فناتض للوضوء وفيه طريقان احدهما ان عينه حدث بالسنة المروية فيه لان كونه طاهرا ثابت بيقين ولا يزول اليقين الا بيقين مثله وخروج شيء منه ليس بيقين فعرقنا انه حدث * والثاني ان الحدث مما لا يخلو عن النائم عادة فان نوم المضطجع يستحكم فيسترخي به مفاصله واليه اشار رسول الله عليه الصلوة والسلام العينان وكاء السه فاذا نامت العينان استطلق الوكاء وما هو ثابت عادة كالمتيقن به وكان ابو موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه يقول لا ينتقض الوضوء بالنوم مضطجعا حتى يعلم بخروج شيء منه فكان اذا نام اجلس عنده من يحفظه فاذا انتبه سأل له فاذا اخبره بظهور شيء منه اعاد الوضوء : وفي الاسرار قال علماءنا رحمهم الله تعالى النوم لا يكون حدثا في حال من احوال الصلوة وكذلك قاعدا خارج الصلوة الا ان يكون متوركا لان التورك جلسة يكشف عن مخرج الحدث غير ان اليقظان يمنعه فلما نام وزال قوة منعه والمسكة كانت زائلة بالجلسة تحقق الاستطلاق وفي الذخيرة النوم مضطجعا انما يكون حدثا اذا كان الاضطجاع على غيره فاما اذا كان الاضطجاع على نفسه لا يكون حدثا حتى ان من نام واضعا اليته على عقبه وصار شبه المنكب على وجهه واضعا بطنه على فخذه لا ينقض وضوءه

قوله ومتكئا اي على احد وركبه **قوله** او مستندا الى شيء في الكافي ولو نام مستندا الى شيء لو ازيل لقسط لا ينقض في ظاهر المذهب وعن الطحاوي رحمه الله عليه انه ينقض فان نام قاعدا فسقط روي عن ابي حذيفة رحمه الله انه قال ان انتبه قبل

لوازيل لسقط لان الاضطجاع سبب لا سترخاء المفصل فلا يعرض عن خروج شيء عادة والثابت عادة كالمتيقن به والاتكاء يزيل مسكة اليقظة لزوال المقعد عن الارض ويبلغ الاسترخاء في النوم غايته بهذا النوع من الاستناد غير ان السند يمنع من السقوط بخلاف حالة القيام والقعود والركوع والسجود في الصلوة وغيرها هو الصحيح لان بعض الاستمساك باق اذ لو زال لسقط فلم يتم الاسترخاء والاصل فيه قوله عليه السلام

ان يصل جنبه الى الارض لم ينقض وضوءه لانه لم يوجد شيء من النوم مضطجعا وهو الحدث بخلاف ما اذا انتبه بعد السقوط لانه وجد شيء من النوم حال الاضطجاع

قوله لوازيل لسقط متعلق بقوله مستند **قوله** لان الاضطجاع سبب الاسترخاء اي على وجه الكمال **قوله** والثابت عادة كالمتيقن به اي يدار الحكم على سببه كما في السفر مع المشقة وكاستحداث الملك مع شغل الرحم في حق وجوب الاستبراء وكالتقاء المختارين في حق وجوب الغسل وكالبلوغ مقام كمال العقل

قوله مسكة اليقظة اي التماسك التي يكون لليقظان **قوله** في الصلوة وغيرها اذ انما على هيئة السجود او قائما او راكعا خارج الصلوة ففيه اختلاف المشايخ رحمهم الله وذكر ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلوة فاما خارج الصلوة فيكون حدثا وفي ظاهر الرواية لا فرق بينهما لبقاء الاستمساك وعن علي بن موسى القمي رحمة الله عليه انه قال لا اعرف في هذه المسئلة رواية منصوصة عن اصحابنا المتقدمين ولكن على قياس مذاهبهم ينبغي ان يقال اذا نام ساجدا على الصفة التي هي سنة السجود بان كان رافعا بطنه عن الارض مجافيا لمرفقيه عن جنبه لا يكون حدثا ولو نام قاعدا ووضع اليه على عقبه وصار شبه المنكب على وجهه قال ابو يوسف رحمه الله عليه الوضوء كذا في المبسوطين وفي النهاية وروى عن ابي يوسف رح (انه)

لا وضوء على من نام قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا انما الوضوء على من نام مضطجعا فانه اذا نام مضطجعا استرخت مفاصله * والغلبة على العقل بالاغماء * والجنون لانه فوق النوم مضطجعا في الاسترخاء والاغماء حدث في الاحوال كلها وهو القياس في النوم الا ان عرفناه بالاثر والاغماء فله فلا يقاس عليه *

انه قال لو تعدد النوم في حالة السجود ينقض وضوءه وان غلبته عيناه لم ينقض * **قوله** ليس الوضوء على من نام قائما الحديث التمسك بالحديث من ثلاثة اوجه الاول النص على النفي فمن اوجب فقد خالف : ولثاني انما لا ثبات المذكور نفي ما عداه : والثالث التعليل وهو استرخاء المفاصل فاخبر بالتعليل ان عينه ليس بحدث ولم يرد به اصل الاسترخاء بل اراد نهايته اذا صل الاسترخاء موجود في الركوع والسجود لانه نتيجة النوم والنوم موجود في كل الاحوال فلو حمل آخر الحديث على اصل الاسترخاء لتناقض الاول والاخر ولصار كانه قال لا وضوء على من استرخت مفاصله وانما الوضوء على من استرخت مفاصله ومتى حملناه على نهايته صار كانه قال اذا وجد استرخاء المفاصل على النهاية بان زال التماسك من كل وجه وجب الوضوء ونهايته فقدت في القيام والركوع والسجود اذ بعض التماسك باق والا سقط فان قيل انما القصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء على الحكم فعلى هذا يوجب قصر الوضوء على النائم مضطجعا وليس كذلك لانتقاضه بسائر الاحداث وبالنوم متكئا ومستندا قلنا المراد القصر عليه من بين انواع النوم قاعدا قائما وغيرهما والنوم متكئا ومستندا في معنى النوم مضطجعا فيدخل في حكم المضطجع بدلالة النص **قوله** والجنون بالرفع عطفا على الغلبة لان العقل في الاغماء يكون مغلوبا وفي الجنون يكون مغلوبا **قوله** والاغماء فله لان في النوم اذا نبه انتبه وفي الاغماء لا وكذلك السكر يكون ناقضا كما لا غمء (قوله)

والقهقهة في كل صلوة ذات ركوع وسجود والقياس انها لا تنقض وهو قول الشافعي رحمه الله علينا لانه ليس بخارج نجس ولهذا لم يكن حدثا في صلوة الجنابة وسجدة التلاوة وخارج الصلوة ولنا قوله عليه الصلوة والسلام الا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلوة جميعا وبمثله يترك القياس والاثرورد في صلوة مطلقة فيقتصر عليها والقهقهة ما يكون مسموعا له ولجيرانه والضحك ما يكون مسموعا له دون جيرانه وهو على ما قيل يفسد الصلوة دون الوضوء والدابة التي تخرج من الدبر ناقضة فان خرجت من رأس الجرح او سقط اللحم منه لا ينقض

قوله والقهقهة اي قهقهة بالغ **قوله** وبمثله يترك القياس لان الخبر تعين باصله وانما دخلت الشبهة في نقله والرأي محتمل باصله في كل وصف على الخصوص فكان الاحتمال في الرأي اصلا وفي الخبر عارضا ونقول المراد من قوله بمثله اي بمثل هذا الحديث الذي عمل به الصحابة والتابعون وكان رواية من المعروفين بالتقدم والاجتهاد كابي موسى الاشعري رض بترك القياس وقال في الاسرار والمشهور ما روى ابوالعالية مرسل ورواه مستندا الى ابي موسى الاشعري رض ان رجلا دخل في المسجد وفي بصره سوء فمر على بثرفها خصفة الى ان ذكر حديث الضحك ثم قال ورواه ايضا اسامة بن زيد عن ابيه فهو وان ورد بخلاف القياس لكن لما ثبت برواية العلماء المشهورين وعمل به الصحابة والتابعون وجب رد القياس به وذكر في مبسوط شيخ الاسلام وروى ابو حنيفة رح عن منصور بن زاذان عن الحسن بن سعيد الجهني ان النبي عليه الصلوة والسلام كان يصلي واصحابه خلفه فجاء اعرابي وفي بصره سوء اي ضعف فوقع في ركعة فضحك بعض اصحابه الحديث ثم قال فان قيل التعلق بهذا لا يصح لانه روي انه وقع في ركعة ولم يكن في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعة فلنا ليس في خبر الجهني انه كان (يصلي)

والمراد بالدابة الدودة وهذا لان النجس ما عليها وذلك قليل وهو حدث في السيلين دون غيرهما

يصلي في المسجد فيجوز ان يقال بانه كان يصلي في غير المسجد وفي الموضع الذي يصلي فيه ركية واما فقهه النائم في الصلوة فقد ذكر فخر الاسلام رحمه الله في العوارض والصحيح انه لا يكون حدثا ولا تفسد صلوته لان الفقهه جعلت حدثا لقبحها في موضع الملتصقات وسقط ذلك بالنوم ولا يبطل الصلوة لان النوم يبطل حكم الكلام وذكر في المحيط الفقهه من النائم في الصلوة لا تنقض الوضوء وفيه ايضا المغتسل من الجنابة فقهه في صلوته بطلت صلوته دون طهارته فله ان يصلي من غير وضوء وقبل تبطل طهارة الاعضاء وفي فقهه الساهي عن الصلوة والباقي في الطريق بعد الوضوء *

قوله والمراد بالدابة الدودة انما فسرهابها لانه لو طار الذباب في الدبر ودخل ثم خرج من غير بلة لا ينقض الوضوء **قوله** لان النجس ما عليها لا يقال هذا تناقض لانه قد سبق ان مالا يكون حدثا لا يكون نجسا لاننا نقول لعله ذكره بناء على قول محمد رحمه الله تعالى والاول قول ابي يوسف رحمه الله تعالى خاصة ولو كان الاول قول الكل كما ذكر في الجامع الصغير مروى ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما محكي عن ابي يوسف رحمه الله ولم يرو عن غيرهما خلاف ذلك فحل محل الاجماع نقول تقدير قوله النجس ما عليها النجس لو كان لكان ما عليها وبهذا يندفع التناقض فان قيل اقليل في غير السيلين انما لم يكن حدثا لعدم الخروج وهذا قد خرج فكان كالسيلين قلنا الخروج فيه مقدر بالسيلان فدار الحكم عليه فلم يجعل حدثا وان وجدت حقيقة الخروج تيسيرا وهو كالجشاء فانه ليس بحدث وان خرج معه ريح منتنة والفساء حدث لانه خارج من السيلين وان كان قليلا

يب

فاشبه الجشاء والفساء : بخلاف الريح الخارجة من القبل والذكر لا تنبعث عن محل النجاسة : حتى لو كانت المرأة مفضاة يستحب لها الوضوء لاحتمال خروجها من الدبر : فان فشرت نقطة فسال منها ماء او صديدا وغيره ان سال عن رأس الجرح نقض وان لم يسال لا ينقض وقال زفر رح ينقض في الوجهين وقال الشافعي رح لا ينقض في الوجهين وهي مسئلة الخارج من غير السبيلين وهذه الجملة نجسة لان الدم ينضج فيصير قيحا ثم يزداد نضجا فيصير صديدا ثم يصير ماء هذا اذا فخرها فخرج بنفسه • واما اذا عصرها فخرج بعصره فلا ينقض لانه مخرج وليس بخارج والله اعلم •

قوله فاشبه الجشاء والفساء لف ونشرو ذكرا لامام التمرناشي رحمه الله واختلف ان الريح عينها نجس ام نجس بسبب مرورها على النجاسة وثمرته تظهر فيما لوخرج منه الريح وعليه سراويل مبتلة من قال ان عينها نجس يقول يتنجس السراويل ومن قال لا يتنجس عينها وتنجسها بالمرور عليها يقول لا يتنجس السراويل كالומר الريح بنجاسة ثم مرت تلك الريح على ثوب مبتل فانها لا ينجسه **قوله** لاحتمال خروجها من الدبر اي لا يجب لعدم التيقن وفائدة الاحتمال تظهر في مسئلة اخرى ايضا وهي ان المفضاة اذا طلقها زوجها ثلاثا وتزوجت بزواج آخر ودخل بها الزوج الثاني لا تحل للاول ما لم تحبل لاحتمال ان الوطي كان في دبرها لا في قبلها كذا في الفوائد الظهيرية فان قيل على تعليل الاحتمال ينبغي ان يجب عليها الوضوء احتياطا فلنا كونها متوضئة كان ثابتا بيقين واليقين لا يزول الا بيقين مثله فلا يجب الوضوء لكون الاصل ثابتا بيقين كما لمتوضي اذا شك انه احدث ام لا لا يجب الوضوء **قوله** فخرج بعصره لا ينقض وذكر في المحيط عصرت القرحة فخرج منها شيء كثير وكانت بحال لولم يعصرها لا يخرج منه شيء ينقض الوضوء وكذا ذكر في الغياثية والذخيرة ولكن قال في الذخيرة وفيه نظرو في الفتاوى الظهيرية مثل ما ذكر في الهداية والله اعلم *

فصل في الغسل

وفرض الغسل المضمضة • والاستنشاق • وغسل سائر البدن وعند الشافعي
رحمة الله عليه هما سنتان فيه لقوله عليه السلام عشر من الفطرة أي من السنة
وذكر منها المضمضة والاستنشاق • ولهذا سكا ناسنتين في الوضوء • ولنا قوله تعالى وان
كنتم جنبا فاطهروا امر بالاطهار وهو تطهير جميع البدن • الا ان ما تعذرا يصل
الماء اليه خارج بخلاف الوضوء لان الواجب فيه غسل الوجه والمواجهة
فيهما منعدمة • والمراد بما روي حالة الحدث بدليل قوله عليه الصلوة والسلام
انهما فرضان في الجنابة سنتان في الوضوء • وسنته ان يبدأ بالمغتسل فيغسل يديه وفرجه

فصل في الغسل

قوله فرض الغسل المضمضة والاستنشاق أطلق اسم الفرض على المجتهد فيه هنا
وأحترز عن ذلك في اول الكتاب فقال والكعبان والمرفقان تدخلان في
الغسل لان ظاهر النص هنا يتناول المضمضة والاستنشاق لانه امر بالمبالغة في
التطهير وذلك انما يكون بايصال الماء الى ما يمكن ايصاله اليه **قوله** لقوله عليه السلام
عشر من الفطرة أي عشر خصال من السنة قيل خمس منها في الرأس وخمس
في الجسد تأتي في الرأس الفرق والسواك والمضمضة والاستنشاق وقص الشارب
والتي في الجسد الختان وحلق العانة ونتف الا بطو وتقليم الاظفار والاستنجاء
بالماء كذا ذكره الامام المحيوي رحمه الله عليه في الصوم من الجماع الصغير
قوله الا ان ما يتعذرا يصل الماء اليه خارج كذا غسل العينين لما في غسلهما من الضرر
والاذى ولهذا لم يجب غسلهما عن النجاسة الحقيقية فاما المضمضة والاستنشاق
فيمكن من غير مشقة ولهذا اقترض غسل الانف والفم عن النجاسة الحقيقية
فيفترض في الجنابة كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى عليه •

ويزيل النجاسة ان كانت على بدنه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة الا رجليه ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثم يتحنى عن ذلك المكان فيغسل رجليه هكذا حكى ميمونة رض اغتسال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يؤخر غسل رجليه لانهما في مستنقع الماء المستعمل فلا يفيد الغسل حتى لو كان على لوح لا يؤخره وانما يبدأ بأزالة النجاسة الحقيقية كيلا تزداد باصا به الماء . وليس على المرأة ان تنقض صفاؤها في الغسل اذ بلغ الماء اصول الشعر لقوله عليه الصلاة والسلام لا م سلمة رضي الله عنها يكفيك اذ بلغ الماء اصول شعرك وليس عليها بل ذوائبها هو الصحيح لما فيه من الحرج بخلاف اللحية لانه لا حرج في اصال الماء الى اثنائها .

قوله ويزيل النجاسة في النهاية والآصح ان يقال ويزيل نجاسة وذكر وجه كونه اصح ثم قال الا ان الرواية بالالف واللام وفي الفوائد الكرمانية ويزيل نجاسة بدون الالف واللام لانها عست ان تكون وعست ان لا تكون فذكرها منونة اولى ولهذا قال ان كانت ولم يقل اذ اكانت وذلك لان حرف التعريف اما ان تكون للعهد ولا عهد هنا او الجنس وادناه غير مراد لان اقل من الذرة لا يكون مراد او كذا اعلاه لعدم تصور جميع النجاسات على بدن الانسان قلت يصح ان يكون اللام لتعريف الحقيقة المعهودة في الذهن ويندرج تحته القليل من النجاسة والكثير منها وحكم الازالة لا يختلف فيهما فيكون المعروف هو الالئق بهذا المقام **قوله** ثم يتوضأ وضوءه للصلاة هذا احتراز عما روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله ان الجنب يتوضأ ولا يمسح رأسه لانه لا فائدة في المسح لوجود اسالة الماء من بعد وذلك لعدم معنى المسح والصحيح ظاهر الرواية لما روي انه عليه السلام توضأ وضوءه للصلاة الا رجليه والوضوء يشمل الغسل والمسح **قوله** وليس عليها بل ذوائبها هو الصحيح احتراز عما روى عن ابي حنيفة رحمه الله انها تبل (ذوائبها)

قال والمعاني الموجهة للغسل انزال المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة حالة النوم واليقظة وعند الشافعي رحمه الله خروج المني كيف ما كان يوجب الغسل لقوله عليه الصلوة والسلام الماء من الماء أي الغسل من المني ولنا ان الامر بالتطهير يتناول الجنب والجنباء في اللغة خروج المني على وجه الشهوة يقال اجنب الرجل اذا قضى شهوته من المرأة واتحديث محمول على الخروج عن شهوة ثم المعتبر عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى انفصاله عن مكانه على وجه الشهوة

ذواتها ثلاثا مع كل بلة عصرة لقوله عليه الصلوة والسلام آفبلوا الشعر والصحيح الاول لانها يحتاج الى النقض والظفر ثانيا وفيه حرج حتى ان المرأة ان لم تخرج في اصال الماء الى اثناء الشعر بان كانت منقوضة الشعر يفترض عليها اصال الماء الى اثناء الشعر لان شعرها من بدنها نظرا الى اصولها وليس منها نظرا الى رؤسها فيعمل بالشبهين في حق من يلحقه الحرج ومن لا يلحقه ولا يخالف الخبر النص لانه يتناول ما هو من البدن من كل وجه والرجل ان صفر كالعروي وانترك يجب اصال الماء اليه احتياطا وقال بعضهم لا يجب النقض للاتراك والعويين .

قوله والمعاني الموجهة للغسل ذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله سبب وجوب الاغتسال ارادة ما لا يحل فعله بسبب الجنباء عند عامة المشايخ وعند بعضهم السبب هو الجنباء وهذا الخلاف مثل الخلاف الذي بيناه في نواتض الوضوء **قوله** والجنباء في اللغة خروج المني على وجه الشهوة أي الجنباء حالة تحصل عند خروج المني على وجه الشهوة **قوله** والحديث محمول على الخروج عن شهوة لان قوله عليه السلام الماء من الماء عام لا يمكن اجراؤه على العموم لانه يتناول المذي والودي والمنى عن شهوة وعن غير شهوة فيراد به اخص الخصوص والمنى عن شهوة مراد بالاجماع فلا يبقى غيره مرادا *

وعند أبي يوسف رحمة الله تعالى عليه ظهوره أيضا اعتبارا للخروج بالمزايلة
 اذ الغسل يتعلق بهما ولهما انه متى وجب من وجهه فلا حياط في الايجاب :-
 والتقاء الختانين من غير انزال لقوله عليه الصلوة والسلام اذا التقى
 الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل انزل او لم ينزل ولا نه سبب للانزال

قوله وعند أبي يوسف رحمة الله تعالى عليه ظهوره أيضا أي على وجه الشهوة
قوله اذ الغسل يتعلق بهما أي بالمزايلة والخروج وقد شرطت الشهوة
 في أحدهما بالاجماع فكذا بالآخر فإسائه وفائدته تظهر في من استمتع
 بالكف فلما انفصل المني عن مكانه عن شهوة أمسك ذكره حتى سكنت
 شهوته ثم سال أو احتلم فأمسك ذكره حتى سكنت شهوته فسال منه مني
 أو نظرا إلى امرأته بشهوة فزایل المني مكانه عن شهوة فأمسك ذكره
 حتى سكنت شهوته ثم سال بعد ذلك أو اغتسل قبل ان يبول ثم سال منه
 بقية المني يجب الغسل عندهما خلا فإله ولو بالالمجامع ثم اغتسل أو نام
 فخرج شيء لا يجب إجماعا **قوله** متى وجب أي الغسل من وجه نظرا إلى
 حالة الانفصال **قوله** فلا حياط في الايجاب فإن قيل دار الغسل بين
 الوجوب وعدمه فلا يجب بالشك قلنا جهة الوجوب راجحة لان الموجب
 اصل اذ الخروج بناء على المزايلة بالشهوة وعدم الخروج بالشهوة بعد المزايلة
 من العوارض النادرة فلا اعتبار لها **قوله** والتقاء الختانين أي مع توارى الحشفة
 والختان موضع القطع من الذكر والأنثى والتقاءهما كناية عن الإيلاج لطيفه
قوله والحشفة رأس الذكر **قوله** من غير انزال قيد به لرد قول من يشترط الانزال
 مع التقاء الختانين لا للشرط لان أحدهما إذا كان كافيا لا يجب الغسل كان عند
 انضمامهما أولي وذكر في المبسوط وإذا التقى الختانان وغابت الحشفة (وجب)

و نفسه يتغيب عن بصره وقد يخفى عليه لقلته فيقام مقامه : وكذا الإيلاج في الدبر لكمال السببية

وجب الغسل انزل أولم ينزل وهو قول المهاجرين كعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وأما الانصار كما بي بن كعب وحذيفة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم قالوا لا يجب الاغتسال بالاكسال ما لم ينزل وبه اخذ سليمان الا عمش لظاهر قوله عليه السلام الماء من الماء ولنا ان النبي عليه الصلوة والسلام قال اذا التقى الختان وجب الغسل انزل اولم ينزل والا صح ان عمر رضي الله عنه لم يسوغ للانصار هذا الاجتهاد حتى قال لزيد اي عدو نفسه ما هذه الفتوى التي ظهرت عنك فقال سمعت عموم من الانصار يقولون كذلك فجمعهم عمر رضي الله عنه فسألهم فقالوا كنا نفعل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نغتسل فقال او كان يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لا فقال ليس بشيء وبعث الى عائشة رضي الله عنها فسألها قالت فعلت ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واغتسلنا فقال عمر لزيد لئن عدت الى هذا لادبتك ولا يعارض هذا الحديث قوله عليه السلام الماء من الماء لان الماء موجود في الالتقاء تقديره لانه سبب الانزال اذ الغالب في مثله الانزال وهو مغيب عن بصره وربما يخفى عليه الانزال لقلته فاقيم السبب الظاهر وهو الالتقاء مقام الانزال فيكون الماء موجودا تقديره فيجب الغسل بالحديث فكان هذا منا قولا بموجب العلة ولانه لما قام مقام الانزال في حق وجوب الحد فلان يقوم مقامه في حق وجوب الاغتسال اولى ولهذا احتج علي رضي الله عنه على الانصار فقال يوجبون الرجم ولا يوجبون صاعا من الماء *

قوله ونفسه اي نفس الانزال يتغيب عن بصره **قوله** لكمال السببية لانه سبب الخروج المني غالبا كما لا يلاج في القبل لا شرا كهما لينا وحرارة وشهوة حتى ان الفسقة

ويجب على المفعول به احتياطاً: بخلاف البهيمه وما دون الفرج لان السببية ناقصة :
والحيض لقوله تعالى حتى يطهرن بالشد يد •

و رجحوا قضاء الشهوة من الدبر على قضاء الشهوة من القبل كما في قصة قوم لوط •
قوله ويجب على المفعول به احتياطاً هو علة وجوب الغسل لان الغسل مستحب لان
وجوب الغسل بدون الانزال فيه على قولهما ظاهر لانهما سويا السبيلين في ايجاب
الحد ففي هذا اولى وكذلك على اصل ابي حنيفة رحمة الله عليه لانه لما لم يوجب
الحد فيه للاحتياط في درء الحدود ههنا الاحتياط في الايجاب فيجب الغسل اجماعاً
قوله والحيض اي روية الدم او خروج الدم لان الدم اذا حصل نقض الطهارة الكبرى
ولم يجب الغسل مع سيلان الدم لانه ينافيه فاذا انقطع امكن الغسل فوجب الاجل
ذلك الحدث السابق وما الا انقطاع فهو طهارة فلا يوجب الطهارة كذا في شرح
مختصر الكرخي ووجه التمسك بقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن
بالشد يد هو ان حق الزوج ثابت في حال انقطاع الحيض وهو ممنوع التصرف
في ملكه قبل الاغتسال فلزم يجب لما منع لان بالمباحات والتطوعات لا يمنع
الا ترى ان له حق نقض صومها اذا كان تطوعاً وليس له حق النقض اذا كان
فرضاً وههنا قد منع عن القربان فعلم انه واجب ولانه منع من القربان الى غاية
فيحرم عليها التمكين ضرورة ويجب عليها التمكين اذا اطلبه منها لان حقه ثابت
حال انقطاع الحيض وهي لا يتوصل اليه الا بالغسل وما لا يتوصل الى الواجب
الا به يجب كوجوبه ومتى ثبت فيما دون العشرة ثبت فيها ضرورة اذ وجوب
الاغتسال هنا باعتبار الدم المخصوصة وقد وجد ثمة ولما احتيج الى الاغتسال
للقربان فلان يحتاج اليه للصلاة اولى لشدة احتياجها الى الطهارة الا ترى انه
يحل وطى الجنب والمحدث ولا يحل صلواتهما (قوله)

وكذا النفاس للاجماع • وسن رسول الله عليه السلام الغسل للجمعة : والعيدين وعرفة : والا حرام صاحب الكتاب نص على السنة وقيل هذه الاربعة مستحبة وسمى محمد رحمه الله تعالى الغسل في يوم الجمعة حسنا في الاصل وقال مالك رح هو واجب لقوله عليه السلام من اتى الجمعة فليغتسل ولنا قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فهو افضل وبهذا يحمل ما رواه على الاستحباب او على النسخ ثم هذا الغسل للصلوة عند ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه وهو الصحيح لزيادة فضيلتها على الوقت واختصاص الطهارة بها وفيه خلاف الحسن والعيد ان بمنزلة الجمعة لان فيهما الاجتماع فيستحب الاغتسال دفعا للتأذي بالرائحة واما في عرفة والا حرام فسنينه في المناسك ان شاء الله تعالى •

قوله وكذا النفاس للاجماع وهو بناء على نص ورد فيه واكتفوا به عن نقله او قاسوه على دم الحيض لانه اقوى لانه يثبت بنفس السيلان بخلاف الحيض **قوله** فيها ونعمت الباء متعلق بفعل مضمر اي في هذه الخصلة او الفعلة يعني الوضوء ينال الفضل ونعمت اي نعمت الخصلة هي وسئل الاصمعي رحمه الله فقال اظنه يريد بها السنة اخذ كذا في الفائق **قوله** او على النسخ فدلل النسخ ما ذكر في المبسوط هو ما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها وابن عباس رضي الله عنه قال كان الناس عمال انفسهم وكانوا يلبسون الصوف ويعرقون فيه والمسجد قريب السمك فكان يتأذى بعضهم برائحة البعض فامروا بالاغتسال لهذا ثم انتسخ هذا حين لبسوا غير الصوف وتركوا العمل بايديهم والمراد نسخ الوجوب لا الشرعية كقوله نسخت الزكاة كل صدقة ونسخ صوم رمضان كل صوم **قوله** وفيه خلاف الحسن وقائدة الخلاف فيما اغتسل يوم الجمعة ثم احدث فتوفا وصلى الجمعة عند ابي يوسف رحمه الله لا يكون مقيما للسنة وعند الحسن يكون مقيما وفي مبسوط شيخ الاسلام اذا اغتسل يد

قال ليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء لقوله عليه السلام كل فحل يمذي فيه الوضوء والودي الغليظ من البول يتعقب الرقيق منه خروجاً فيكون معتبراً به والمذي خاثر ابيض ينكسر منه الذكر والمذي رقيق يضرب الى البياض يخرج عند ملاعبة الرجل اهله والتفسير مأثور عن عائشة رضي الله تعالى عنها

من الجنابة قبل طلوع الفجر ولم يحدث حتى صلى الجمعة بذلك الاغتسال فانه على قول محمد رحمه الله ينال فضل الاغتسال وعلى قول ابي يوسف رحمه الله لا ينال ذكر فيه محمداً مكان الحسن بن زياد والاغتسال في الحاصل احد عشر نوعاً خمسة منها فريضة الاغتسال من التقاء الختانين ومن انزال الماء ومن الاحتلام ومن الحيض والنفاس واربعة منها سنة الاغتسال يوم الجمعة ويوم عرفة وعند الاحرام والعيدين وواحد منها واجب وهو غسل الميت وآخر مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم يستحب له ان يغتسل به امر رسول الله عليه السلام من جاءه يريد الاسلام وهذا اذا لم يكن جنباً وان كان جنباً ولم يغتسل حتى اسلم فقد قال بعض مشايخنا لا يلزمه الاغتسال لان الكفار لا يخاطبون بالشرائع والآصم انه يلزمه لان بقاء صفة الجنابة بعد اسلامه كبقاء صفة الحدث في وجوب الوضوء كذا في المبسوط •

قوله وليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء فان قيل ما معنى قول محمد رح في الكتاب في الودي الوضوء ولا يتصور انتقاض الطهارة بالودي لانه انما يخرج على اثر البول وقد وجب الوضوء به قلنا انما ذكره ليتبين ان الواجب به انتقاض الطهارة لا الاغتسال لتصور انتقاض الطهارة كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله او نقول الوضوء بالبول لا ينافي وجوبه بالودي بل يجب به ايضا حتى اذا حلف لا يتوضأ من الرعاف فبال ثم رعف ثم توضأ فانه يحنث في يمينه فعلم ان كل واحد موجب للوضوء الا انه يكتفى بالوضوء مرة عن الكل

(كتاب الطهارات باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به) (٥٥)

باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به

الطهارة من الاحداث جائزة بماء السماء والاودية والعيون والابار والبحار لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا وقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غيرلونه او طعمه او ريحه وقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته

وروي عن خلف ابن ايوب كتب الي محمد بن الحسن رحمة الله تعالى عليه يسأله عن رفع انفه ثم بال ان الوضوء يكون من الثاني او من الاول فكتب اليه ان الوضوء يكون منهما وهكذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله في غير رواية الاصول او نقول فائدته تظهر في حق سلس البول فانه اذا توضأ للبول ثم اودى حال بقاء الوقت تنقض طهارته بالودي والله اعلم *

باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به

قوله الطهارة من الاحداث الخبت يطلق على الحقيقي والحدث يطلق على الحكمي والنجس يشملهما وتقيد الاحداث ليس للاختصاص بها فان الاخبار يشارك الاحداث في هذا المعنى لكن لما سبق بيان الطهارتين الكبرى والصغرى وما ينقضهما احتاج الى بيان ما يحصل به هاتان الطهارتان وهو الماء المطلق فصارع على هذا التحقيق الالف واللام فيها للعهد اي الطهارة من الاحداث التي سبق ذكرها من الحيض والنفاس والجنابة وغيرها ثم وجه التمسك بقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا في حق ماء السماء والاودية ظاهرا وما في حق ماء العيون والابار فاما ان اصل المياه كلها من السماء قال الله تعالى هو الذي انزل من السماء ماء فنسلكه ينابيع في الارض او يصرف وجهه تمسك الآية الى ماء السماء ويصرف وجهه تمسك قوله عليه الصلوة والسلام الماء طهور

ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه : ولا يجوز بما اعتصر من الشجر والتمر
لانه ليس بماء مطلق والحكم عند فقده منقول الى التيمم والوظيفة في هذه
الاعضاء تعبدية فلا تعدى الى غير المنصوص عليه واما الماء الذي يقطر من
الكرم فيجوز التوضي به لانه ماء خرج من غير علاج ذكره في جوامع ابي يوسف رح

الى غير الطهور البليغ في الطهارة وفي المغرب وما حكي عن ثعلب ان الطهور
ما كان طاهرا في نفسه مطهرا لغيره ان كان هذا زيادة بيان لنهايته في الطهارة فصواب
حسن والا فليس فعول من التفعيل في شيء وقياس هذا على ما هو مشتق من
الافعال المتعدية كقطوع ومنوع غير سديده

قوله ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه المطلق هو المتعرض للذات دون الصفات
لا بالنفي ولا بالاثبات **قوله** ولا يجوز بما اعتصر بالقصر لا بالمدلانه ليس بماء حقيقة
وفيه اشارة الى جواز التوضي بما خرج بنفسه كما الماء الذي يقطر من الكرم
قوله والحكم عند فقده منقول الى التيمم اي نقل التطهير عند عدم الماء المطلق الى
التيمم بالنص فيجب ومن ضرورته عدم الجواز بهذه المائعات **قوله** والوظيفة في هذه
الاعضاء تعبدية هذا جواب اشكال يرد على قوله والحكم عند فقده الماء المطلق منقول الى
التيمم بان يقال سلمنا بان الماء الذي اعتصر من الشجر والتمر ليس بماء مطلق ولكن
هو في معنى الماء المطلق كما الحقه ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله بالماء المطلق
في ازالة النجاسة الحقيقية فيجب ان يكون في الحكمة كذلك فاجاب عنه وقال ان
من شروط صحة القياس ان لا يكون حكم الاصل معدولا به من القياس وانه معدول عنه
وذلك لان الاعضاء المحدث طاهرة حقيقة لعدم اصابة النجاسة الحقيقية وحكما
لانه لو صلى حامل محدث او جنب تصح صلواته ولو كان نجسا لما صحت كما لو كان
معه دم وتطهير الطاهر محال لانه اثبات الطهارة او ازالة النجاسة والطهارة (ثابتة)

وفي الكتاب اشارة اليه حيث شرط الاعتصار : ولا يجوز بماء غلب عليه غيره
فاخرجه عن طبع الماء كالا شربة والخل وماء الورد وماء الباقلي والمرق و
ماء الزردج لانه لا يسمى ماء مطلقا والمراد بماء الباقلي ما تغير بالطبخ فان
تغير بدون الطبخ يجوز التوضي به : وتجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر

ثابته فلا يمكن اثباتها لان الحاصل لا يحصل والنجاسة زائلة فلا يمكن ازالته لان
المزال لا يزال وغير المطلق ليس في معنى المطلق من كل وجه حتى يلحقه به دلالة
لان الماء المطلق لا يبالى بخبثه ويوجد مجانا والمقيد يبالى بخبثه ويعز وجوده
بخلاف النجاسة الحقيقية فان ازالته بالماء المطلق معقول المعنى فيعدي
الى غيره من الماءات يجامع الازالة الحسية .

قوله وفي الكتاب اي في المختصر القندوري الباقلي اذا شدت اللام قصرت
وان خففت مددت الواحدة باقلاة باقلاء كذا في الصحاح وماء الزردج هو ما يخرج
من العصفرا المنقوع فيطرح ولا يصبغ به **قوله** ما تغير بالطبخ عني بالتغير الخونة
حتى اذا طبخ ولم يسخن بعد بل رقة الماء فيه باقية جاز الوضوء به ذكره الناطقي
كذا في فتاوى قاضي خان رح **قوله** كالا شربة والخل ان كان المراد من الاشربة
الاشربة المتخذة من الشجر كشراب الرياس ومن الخل الخل الخالص كانا
من نظير ما ينصرف من الشجر والتمر وكان ماء الباقلي والمرق نظير الماء الذي
غلب عليه غيره فكان من صنعة اللف والنشر وهو ان تلف شيئين ثم تفسرهما ثقة
بان السامع يرد الى كل واحد منهما كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل
والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وان كان المراد من الاشربة المخلوطة
بالماء كالدبس والشهد المخلوط به ومن الخل الخل المخلوط بالماء كانت الاربعة
كلها نظير الماء الذي غلب عليه غيره **قوله** لا يسمى ماء مطلقا اذ لا يفهم بمطلق

اسم الماء ولهدا صح نفي اسم الماء عنه فيقال فلان لم يشرب الماء ان كان شرب ماء الباقلا والمرق ولو كان ماء حقيقة لما صح نفيه لان الحقيقة لا تسقط عن المسمى وبطلان صفة الاطلاق بغلبة الممتزج وهي بكثرة الاجزاء او بكمال الامتزاج وهو بطبخ الماء بخلط الطاهر كماء الباقلا والمرق او بتشرب النبات الماء حتى بلغ الامتزاج مبلغا يمتنع خروج الماء عنه الابعلاج والامتزاج بالطبخ انما يمتنع الوضوء به اذا لم يكن مقصود الغرض المطلوب من الوضوء وهو التنظيف كالا شنان والصابون اذا طبخا بماء الا اذا غلب ذلك على الماء فيصير كالسويق المخلوط لزوال اسم الماء عنه والامتزاج الاختلاط بين الشئيين حتى يمتنع التمييز ويتوضأ بماء الزعفران واللبن والزردج ان لم يطبخ ولم يغلب الماء خلافا للشا نفي رح عليه وان غلب لم يجز بغلبة الممتزج ولا يتوضأ بماء يسيل من الكرم لكمال الامتزاج ذكره في المحيط وقيل يجوز لانه خرج من غير علاج بخلاف ما اعتصر من شجرا وثمر لكمال الامتزاج لانه لا يخرج منه الابعلاج وهو العصر

قوله فغير احدا وصفه فيه اشارة الى انه اذا غير الاثنين او الثلاثة من الاوصاف لا يجوز التوضي به وذكر في النهاية ان المنقول من الاساتذة انه يجوز حتى ان اوراق الاشجار وقت الخريف تقع في الحياض فيتغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضؤون منها من غير تكبر ولكن ذكر في اول تنمة الفتاوى ما يوافق الاشارة المذكورة في الكتاب وهو انه سئل الفقيه احمد بن ابراهيم الميداني رحمه الله عن الماء الذي يتغير لونه لكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى يظهر لون الاوراق في الكف اذا رفع الماء منه هل يجوز التوضي به قال لا ولكن يجوز شربه وغسل الاشياء به اما جواز شربه وغسل الاشياء به فلانه طاهر وما عدم جواز التوضي به لانه لما غلب عليه لون الاوراق صار ماء مقيدا كماء الباقلي (قال)

كماء المد والماء الذي اختلط به الزعفران او الصابون او الاشنان قال الشيخ
الامام اجري في المختصر ماء الزردج مجرى المرق والمروي عن ابي يوسف رحمه الله
بمنزلة ماء الزعفران وهو الصحيح كذا اختاره الناطقي والامام السرخسي رحمه الله وقال الشافعي رحمه الله
لا يجوز التوضي بماء الزعفران واشباهه مما ليس من جنس الارض لانه ماء مقيد الا يرى
انه يقال ماء الزعفران بخلاف اجزاء الارض لان الماء لا يخلو عنها عادة ولنا ان اسم الماء
باق على الاطلاق الا ترى انه لم يتجدد له اسم على حدة واصافته الى الزعفران
كما صافته الى البئر والعين ولان الخلط القليل لا يعتبر به لعدم مكان الاحتراز
عنه كما في اجزاء الارض فيعتبر الغالب والغلبة بالاجزاء لا بتغير اللون هو الصحيح
وان تغيرها لطبخ بعد ما خلط به غيره لا يجوز التوضي به لانه لم يبق في معنى المنزل من
السماء اذ النار غيرته الا اذا طبخ فيه ما يقصد به المبالغة في النظافة كالاشنان ونحوه
الا ان يغلب ذلك على الماء فيصير كالسويق المخلوط لزوال اسم الماء عنه *

قال صاحب النهاية لما تغير لون الماء ههنا بوقوع الاوراق الكثيرة لا بد ان يتغير
طعمه ايضا فحينئذ كان الوصفان من الماء زائلين نصارموا فقالما اشار اليه في
الكتاب فان قيل ينبغي ان لا يجوز به الوضوء اذ غيرا حد او صافه لقوله عليه
الصلوة والسلام الا ما غير طعمه اولونه او را تحته قيل معناه الا ما غير والمغير
نجس فيكون المعنى لا ينجسه شيء ما الا مغير نجس والنص ورد في الماء الجاري
والحكم فيه انه لا يجوز استعماله حيث ترى فيه النجاسة او يوجد طعمها او ريحها
فان هذه المعاني تدل على قيام النجاسة *

قوله ماء المد وهو واحد المد وهو السيل وانما خص بالذكر لانه يجي بغشاء ونحوه
كذا في المغرب **قوله** واصافته الى الزعفران الاضافة نوعان اضافة تعريف
واضافة تقييد وعلامة اضافة التقييد تصور الماهية في المضاف كان تصورها قيد

وكل ماء وقعت النجاسة فيه لم يجز الوضوء به قليلا كانت النجاسة او كثيرا
وقال مالك رحمه الله يجوز ما لم يتغير احدا وصفاته لما روينا وقال الشافعي رحمه الله يجوز ان
كان الماء فلتين لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء فلتين لا يحتمل خبثا ولنا حديث المستنقظ
من منامه وقوله عليه الصلوة والسلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من
الجنابة من غير فصل والذي رواه مالك رحمه الله تعالى ورد في بئر بضاعة

كيلا يدخل تحت المطلق بيانه انه لو حلف لا يصلي يحنت بصلوة الظهر لا نه صلوته مطلقة
واضافتها الى الظهر للتعريف ولا يحنت بصلوة الجنابة لانها ليست بصلوة مطلقة واضافتها
الى الجنابة للتقييد وقد ذكرنا ما تطل به صفة الاطلاق ويتقيد الماء به •

قوله وكل ماء المراد منه الدائم الذي لم يكن عشرا في عشر كالإواني والآبار
قوله قليلا كانت النجاسة او كثيرا من قبيل ملحفة جد يدو عليه قوله تعالى
ان رحمة الله قريب من المحسنين ثم وجه التمسك بقوله عليه الصلوة والسلام
لا يبولن احدكم في الماء الدائم ما قاله صاحب الاسرار ان مطلق
النهى يوجب التحريم وفساد الفعل شرعا ولا فصل في الحديث بين دائم
وغير دائم فهو على العموم الا ان يصير في حكم الجاري كالبحر وما لا يخلص
بعضه الى بعض فان قيل جازان يكون النهى للادب وللتنزيه قلنا مطلق النهى
يقضي الحرمة مع عرائه عن التاكيد فكيف وقد اكذب بالنون الثقيلة ولانه
لو كان كذلك لما قيده بالدائم فان الجاري يشاركه في ذلك المعنى لان البول
في الماء الدائم كما هو ليس بادب كذلك البول في الجاري ليس بادب ايضا
فلا تبقى حينئذ لقيد الدائم فائدة **قوله** ورد في بئر بضاعة الباء في بضاعة تكسر وتضم
كذا في الصحاح وفي المغرب بالكسر لا غير عن الغوري وهي بئر قديمة
بالمدينة وكان ماؤها كثيرا فقبل انه ثمان في ثمان • (قوله)

(٦١) (كتاب الطهارة ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)
وماؤها كان جاريا في البساتين وما رواه الشافعي ضعفه ابوداؤد رحمه الله تعالى

قوله وماؤها كان جاريا ذكرت عائشة رضي الله تعالى عنها وانها كانت قناة ولها منفذ الى بهاتينهم وتستقي منه خمسة بماتين اوسبعة والحال يدل عليه فان ماء البثران لم يكن قناة يتغير بالجيف فان قيل العبرة عندنا لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فكيف خص عموم قوله عليه الصلوة والسلام الماء طهور لا ينجمه شيء بسببه وهو رودة في بثر بضاة قلنا الا حادith الموجهة للتجسس مثل حديث المستيقظ وحديث ولوغ الكلب وحديث النهي عن البول في الماء الدائم منعت عن اعتبار عموم اللفظ فوجب التخصيص بالسبب ضرورة فان قيل لما تبين انه مختص بالسبب لا يستقيم تمسك الشيخ رحمه الله تعالى عليه في اول الباب بعمومه قلنا قوله ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه قضية مسلمة ثم في قوله عليه السلام الماء طهور ثبت كون الماء الجاري طهورا بعبارة النص وكون غيره طهورا بدلالة النص اذ كون الماء الجاري طهورا لكونه ماء مطلقا لا لكونه جاريا ثبت هذا الحكم في المياه كلها بعبارة النص ودلالته فيصح التمسك بعمومه في اول الباب : وهذا نظير التمسك في حرمة الضرب والشم وسائر ما فيه اذى بعموم قوله تعالى ولا تقل لهما اف : دلالة وان كانت الثابت بالعبارة حرمة التأنيف بعمومه وهو التكلم لهما بكلمة اف على سبيل التضرع ونظائره كثيرة **قوله** وما رواه الشافعي رحمه الله عليه اراد به قوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلنتين لا يحتمل خبثا الحديث القلة اسم لجرة تحمل من اليمن تسع فيها قربتان وشيء وفي المغرب وقدر الشافعي رحمه الله القلتين بخمس قرب واصحابه بخمس مائة رطل وزنا كل قرية مائة رطل **قوله** ضعفه ابوداؤد ووجهه انه قال في كتابه بلغني باسناد لا يحضرني من ذكره ومثله دون المراسيل

او هو يضعف عن احتمال النجاسة • والماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به اذا لم ير لها اثر لانها لا تستقر مع جريان الماء والاثر هو الرأحة او الطعم او اللون والجاري ما لا ينكر استعماله وقيل ما يذهب ببنته والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطرف الاخر اذا وقعت النجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الاخر لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه اذا اثر التحريك في السراية فوق اثر النجاسة ثم عن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه انه يعتبر التحريك بالاغتسال وهو قول ابي يوسف رح وعنه بالتحريك باليد وعن محمد رح بالتوضي

لان المرسل يقطع القول بانه من رسول الله عليه السلام وهو آية اتقانه وقوله باسناد لا يحضرني علي عكمه والمراسيل عنده ليست بحجة فهذا اولي وعن علي بن المديني استناد محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله ان حديث القلتين مما لا يثبت وهكذا ذكر ابو داود ودolan ابن عباس وابن زبير رضي الله عنهم امر ابن زجر ماء بقر زمزم ولو كان هذا صحيحا لا احتجوا عليهم به فعلم بانه شاذ في حادثة تعم بها البلوى فيرد كخبر الوضوء مما مسه النار وفي مثته اضطراب روي اذا بلغ الماء قلتين او ثلاثا وروي اذا بلغ الماء ربعين قلت والقلت اسم مشترك بين قامة الرجل ورأس الجبل والجرة فلا يصير حجة الا البيان •

قوله او هو يضعف عن احتمال النجاسة يريد انه لقلته يضعف عن احتمال الخبث ومقاومته كما يقال فلان لا يحتمل الضرب وفلان لا يحتمل اذى الناس وهذه الدابة لا تحتمل هذا المقدار من الحمل وهذه الاستوانة لا تحتمل ثقل السقف فلا يتعين ما ذهب اليه محملا **قوله** والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك طرفه الاخر المراد من تحرك احد طرفيه هو ان يتحرك بالا ارتفاع والانخفاض ساعة تحريكه **قوله** وعنه بالتحريك باليد لان التحريك بها اخف فكان اولي توسعة على الناس **قوله** وعن محمد رحمة الله تعالى عليه بالتوضي (لان)

(كتاب الطهارات ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به) (٦٣)

ووجه الاول ان الحاجة الى الاغتسال في الحياض اشد منها الى التوضي وبعضهم قد روى بالمساحة عشرا في عشر ذراع الكرباس توسعة الامر على الناس وعليه الفتوى والمعتبر في العمق ان يكون بحال لا تنحسر الارض بالغرف هو الصحيح وقوله في الكتاب جاز الوضوء من الجانب الآخر اشارة الى انه ينجس موضع الوقوع وعن ابي يوسف رح انه لا ينجس الا بظهور النجاسة فيه كما لماء الجاري

لان التحريك بالوضوء اخف من التحريك بالاغتسال ومبنى الماء في حكم النجاسة على الخفة دفعا للضرورة فان القياس ان يتنجس الكثير لان الجزء الذي لا قاة النجاسة يتنجس بالملاقاة فيتنجس الجزء الذي يجاوره ثم وثم حتى يصير الكل نجسا كما في غير الماء من المائعات لكن سقط حكم النجاسة تخفيفا فلما اعتبر التخفيف في اصل الماء يعتبر التخفيف في التحريك .
قوله ووجه الاول ان الحاجة اليه في الحياض اشد فيكون اختصاص الاغتسال بالحياض اكثر فالتقدير بما يختص بها اولى واجد **قوله** وبعضهم قد روى بالمساحة عشرا في عشر وهو ابو سليمان الجورجاني رحمة الله تعالى عليه وذراع الكرباس سبع قبضات فانه اقصر من ذراع المساحة وهو سبع قبضات لكن باصبع قائمة في المرة السابعة كذا في الفوائد الكرمانية وذكر صاحب النهاية ان ذراع الكرباس دون ذراع المساحة وقد ذكر الشيخ الامام ظهير الدين اسحاق بن ابي بكر الولوالجي رحمة الله في الفصل الاول من كتاب الصلوة من فتاواه فقال فالمعتبر فيه ذراع الكرباس دون ذراع المساحة وهي سبع مشات ليس فوق كل مشاة اصبع قائمة وذراع المساحة سبع مشات فوق كل مشاة اصبع قائمة وفي المحيط والاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم ولم يتعرض الكرباس والمساحة وجعل في فتاوى قاضيخان الصحيح ذراع المساحة وقال لان ذراع المساحة ليق بالمسوحات **قوله** لا تنحسر الارض بالغرف

قال وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كما سبق والذباب والزنابير والعقرب ونحوها وقال الشافعي رح يفسده لان التحريم لا بطريق الكرامة آية النجاسة بخلاف دود الخل وسوس الثمار لان فيه ضرورة ولنا قوله عليه السلام فيه هذا هو الحلال اكله وشربه والوضوء منه ولان المنجس اختلاط الدم المسفوح باجزائه عند الموت

وهو الصحيح انما قاله نفيا لما ذكره المصنف ان المعتبر قد رذرا عين وحكي عن ابي بكر بن حامد انه قال قد مرنا بخنا رحمهم الله تعالى با ربع اصابع مفتوحة ثم اذا لم يتنجس كله هل يتنجس شيء منه فهذا على وجهين ان كانت النجاسة مرئية لا يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة . وقال بعضهم يتنجس مما حول النجاسة بمقدار حوض صغير وهو اربع اذرع في اربع اذرع وما وراءه ظاهر وان كانت غير مرئية بان بال فيه انسان او اغتسل فيه جنب حكي عن مشايخ العراق لا فرق بين النجاسة المرئية وغير المرئية ومشايخ بخارا وبلخ فرقوا بين المرئية وغيرها فقالوا في غير المرئية يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة بخلاف المرئية ويتنهي على هذا ما اذا غسل وجهه في حوض كبير فسقط غسله وجهه في الماء فرفع الماء من موضع الوقوع قبل التحريك قالوا على قول ابي يوسف رحمه الله لا يجوز ما لم يتحرك الماء وبه قال ابو جعفر الا سترو شني رحمه الله وغيره من مشايخ بخارا رحمهم الله جوزوا ذلك وتوسعوا فيه لعموم البلوى كذا في المحيط .

قوله وموت ما ليس له نفس سائلة اي دم سائل وذكرنا لزنابير بلفظ الجمع دون غيره لان فيه انواعا شتى **قوله** لا ينجسه حكم في هذه المسئلة بعدم التنجس وفي الثانية بنفي الفساد لان الموت في المسئلة الاولى في غير معدنه فيتوهم التنجس فناسب نفية وفي الثانية الموت في معدنه فلا يتوهم تنجسه بواسطة الضرورة لكن احتمل تغير صفة الماء فنفاه بقوله لا يفسده **قوله** ولنا قوله عليه السلام وهو فيما (رواه)

حتى حل المذكي لانعدام الدم فيه ولا دم فيها والحرمة ليست من ضرورتها
النجاسة كالطين وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالسمك والضفدع والسرطان
وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يفسده الا السمك لما مروا لنا انه مات في معدنه
فلا يعطى له حكم النجاسة كبيضه حال مخها دما ولانه لادم فيها اذ الدموي
لا يسكن في الماء والدم هو المنجس وفي غير الماء قيل غير السمك يفسده

رواه سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل
عن اناء فيه طعام او شراب يموت فيه ما ليس له دم سائل قال عليه الصلوة والسلام
هذا هو الحلال اكله وشربه والوضوء به كذا في المبسوطين *

قوله حتى حل المذكي لانعدام الدم فيه فان قيل ذبح المجوسي يريق ولا يظهر
وجرح الصيد يظهر ولا يريق والا هلي بالذبح يحل وان لم يسلم الدم بعرض قلنا
الحكم يتعلق بالسبب وهو الذكاة الشرعية لا بنفس الازالة وذبح المجوسي غير
ذكاة شرعا والجرح في الصيد قام مقام الذكاة ضرورة ومالم يرق بعرض
لا يعتبر فدار الحكم مع سبب الازالة تيسيرا كالمشقة والسفروا لعقل والبلوغ فلما
صارت الذكاة مبيحة مطهرة لانها سبب ازالة الدم وقامت مقامها صار الموت
منجسا لانه سبب خلط الدم بغيرها بذهاب قوى الطبايع التي كانت تمتاز لقوتها
في معادنها عن غيرها فصارت النجاسة معقولة لمجاورة الدماء النجسة والطهارة
معقولة بسيلان الدماء النجسة قبل الفساد وما لادم له فحال الحيوة والموت والتذكية
وعدمها سواء **قوله** كبيضه حال محمها دما اي تغير صفرتها دما يعني لو صلى
وفي كمه تلك البيضة تجوز الصلوة معها لان النجاسة في معدنها بخلاف ما اذا صلى
وفي كمه قارورة فيها دم لا تجوز صلواته لان النجاسة ليست في معدنها **قوله**
فيل غير السمك يفسده وهو قول نصر بن يحيى ومحمد بن سلمة وابي معاذ البلخي
يز

(كتاب الطهارات باب الماء الذي يجوز به الوضوء ومالا يجوز به)

لانعدام المعدن : وقيل لا يفسد لعدم الدم وهو الاصح والصفدع البحري والبري سواء وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن وما يعيش في الماء ما يكون توالده ومثواه في الماء وما نبي المعاش دون ما نبي المولد مفسد .

قال الماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الاحداث خلافا لما لك والشافعي رح هما يقولان ان الطهور ما يطهر غيره مرة بعد اخرى كالقطوع : وقال زفر رح

وابي مطيع رحمه الله وقيل لا يفسد وهو قول ابي عبد الله البلخي ومحمد بن مقاتل رحمه الله كذا في المحيط .

قوله لانعدام المعدن في الكافي وما ذكر في الهداية لعدم المعدن تعليل بالعدم وهو غير صحيح وتاويله ان الموجب للتنجس وهو الدم موجودا ذا اللون لون الدم والرائحة رائحتها والمانع وهو المعدن مفقود وانما لم يفسد الماء لان المانع موجود فلم يعمل الموجب والاصح هو القول بعدم الفساد وجعل شمس الائمة السرخسي رحمه الله التعليل الثاني وهو قوله ولا نه لادم فيه اصح فان ما يسيل من هذه الحيوانات ليس بدم لانه اذا شمس يبيض والدم اذا شمس يسود ويستوي ان ينقطع اولم ينقطع الاعلى قول ابي يوسف رحمه الله فانه يقول اذا انقطع في الماء افسده بناء على قوله ان الدم نجس وهو ضعيف فانه لا دم في السمك انما هو ماء آجن ولو كان فيه دم فهو ماء كول فلا يكون نجسا كما اطحال والكبد وعن محمد رحمه الله ان الصفدع اذا تفتت في الماء كرهت شربه لالنجاسة لكن لان اجزاء الصفدع فيه والصفدع غير ماء كول كذا في المبسوط **قوله** والصفدع البحري والبري سواء الصفدع المائي ما يكون بين اصابعه سترة دون البري كذا في الفتاوى الظهيرية **قوله** في طهارة الاحداث قيد بالاحداث لما انه يطهر الانجاس فيماري محمد عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قال في المحيط واختلفوا في طهارة ماء المستعمل قال محمد هو طاهر وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى (قوله)

(كتاب الطهارات ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء ومالا يجوز به) (٦٧)

وهو احد قولي الشافعي ان كان المستعمل متوضيا فهو طهور وان كان محدثا فهو طاهر غير طهور لان العضو طاهر حقيقة وباعتباره يكون الماء طاهرا لكنه نجس حكما وباعتباره يكون الماء نجسا فقلنا بانتفاء الطهور به وبقاء الطهارة عملا بالشبهين وقال محمد رَح وهو رواية عن ابي حنيفة رَح هو طاهر غير طهور لان ملاقات الطاهر الطاهر لا توجب التنجس الا انه اقيمت به قرينة فتغيرت به صفته كمال الصدقة : وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمة الله تعالى عليهما هو نجس لقوله عليه الصلوة والسلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة

قوله وهو احد قولي الشافعي رحمة الله عليه للشافعي في الماء المستعمل اقوال ثلاثة اظهر اقواله كما قاله محمد رحمة الله عليه انه طاهر غير طهور وقال في قول طاهر ومطهر وقال في قول ان كان المستعمل محدثا فهو طاهر غير طهور وان كان متوضيا فهو طاهر غير طهور وهو قول زفر رحمة الله وقال مالك رَح طاهر وطهورا لانه احب الي من يتوضأ بغيره لما ان عنده اذا وقعت في الماء نجاسة حقيقية ولم يتغير طعمه ولا لونه ولا ريحه لم يتنجس **قوله** عملا بالشبهين فكان هذا كسور الحمار لما تعارضت الدالة بعضها بوجوب الطهارة وبعضها بوجوب النجاسة خرج من ان يكون طهورا وبقي طاهرا بخلاف ما اذا لم يكن محدثا لانه لم يتحول الى الماء شيئا من حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فكان هذا وغسل ثوب طاهر سواء **قوله** وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله هو نجس لقوله عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة الحديث فان النبي عليه السلام سوى بين النجاسة الحكمية والحقيقية فانه كما نهى عن البول كذلك نهى عن الاغتسال دل ان الاغتسال فيه يوجب النجاسة كالبول لا يقال انما نهى الجنب عنه لانه لا يخلو عن المني وهو نجس لانه قد يخلو والجنب جنب وان غسل فرجه والنهي يتناول في هذه الحالة

(كتاب الطهارات ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)

ولانه ماء ازيلت به النجاسة الحكمية فيعتبر بماء ازيلت به النجاسة الحقيقية ثم في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله نجس نجاسته غليظة اعتبارا بالمستعمل في النجاسة الحقيقية وفي رواية ابي يوسف رح وهو قوله نجاسة خفيفة لمكان الاختلاف والماء المستعمل هو ماء ازيل به حدث او استعمل في البدن على وجه القربة قال رضي الله تعالى عنه وهذا عند ابي يوسف رحمه الله وقيل هو قول ابي حنيفة رحمه الله ايضا وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يصير مستعملا الا باقامة القربة

قوله ولانه ماء ازيلت به النجاسة الحكمية لان عضواجنب والمحدث له حكم النجاسة في الشرع حتى منع من جواز الصلوة ولذلك اطلق اسم التطهير لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا والتطهير عبارة عن ازالة النجاسة وقد ازيلت تلك النجاسة بالماء فانقل حكم النجاسة اليه كما في الحقيقية فان قيل بالاعضاء حكم النجاسة والحكم لا يقبل التحول الى الماء قلنا لو لم يلحق بالعين في حق الازالة لما ثبت حكم الازالة ولما تغير صفة الماء كما في الثوب الطاهر وقد تغير بالاعضاء او بالدلائل التي قلنا ثبت انه تحول اليه ما كان بالعضو حكما ولا يثبت ذلك الا ان يعتبر ذلك الحكم بعين حله فان قيل هذا انما يتحقق في المحدث والجنب فاما المتوضي اذا توضأ ثانيا بنية القربة فلانه لم يكن باعضائه من النجاسة الحكمية حتى تزول من اعضائه وينقل الى الماء قلنا لما نوى القربة فقد اراد به طهارة على طهارة ونورا على نور على ما جاءت به الاخبار ولا يكون طهارة جديدة حكما الا بازالة النجاسة حكما فصارت الطهارة على الطهارة وعلى المحدث سواء حكما كذا في الاسرار **قوله** والماء المستعمل هو ما ازيل به حدث بان يتوضأ متبردا وهو محدث او استعمل في البدن على وجه القربة بان يتوضأ وهو طاهر بنية الطهارة **قوله** وهذا عند ابي يوسف رحمه الله اي كون الماء مستعملا باحد هما قول ابي يوسف رحمه الله وقيل هو قول ابي حنيفة رح ايضا (و)

لان الاستعمال بانتقال نجاسة الاثام اليه وانما تنزالي بالقربة وأبو يوسف رح يقول اسقاط الغرض مؤثر ايضا فيثبت الفساد بالا مرين ومتى يصير الماء مستعملا الصحيح انه كما زایل العضوصا ومستعملا لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده

وذكر في مبسوط شيخ الاسلام قالوا يجب ان يكون قول ابي حنيفة كقول ابي يوسف رح وقد دلت مسائل نقلت عنهم قال في كتاب الحسن قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان غمس رجل جنب او غير متوضي يديه الى المرفقين او احدي رجليه في ماء في اجانه لم يجزان يتوضأ منه لانه سقط فرضه عنه وذكر ابو يوسف رحمه الله في نوادر المعلى رجل في يديه قد رافا خذا الماء بغمة وصبه على يده فغسلها لم يطهرها لانه قد صار الماء مستعملا حين اخذ الماء بغمة وهو جنب وعنده الماء المصنوع نجس وقال محمدرح في صلوٰة العصر طهر اليد اذا لم يرد به المضمضة كذا في النهاية .

قوله لان الاستعمال بانتقال الاثام والاثم قد رلقوله عم من اصاب من هذه القاذورات فليست ترستر الله الا ان هذه النجاسة لا يظهر حكمها مادامت على البدن بمعارضة طهارة الايمان فاذا انتقلت الى محل لا معارض له ظهر حكم النجاسة وانتقال الذنب من الكرامة وانما يستوجبها بنية التقرب والحدث ليس بشيء حتى ينتقل الى الماء وانما هو عبارة عن منع اداء الصلوة **قوله** الصحيح انه كما زایل العضو ذكر في المحيط ان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زایل البدن والاجتماع في مكان ليس بشرط هذا هو مذهب اصحابنا رحمهم الله وقال وما ذكر في شرح الطحاوي ان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زایل البدن واستقر في مكان فذاك قول سفيان الثوري رحمه الله وابراهيم النخعي وبعض مشايخ بلخ وهو اختيار الطحاوي وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني اما مذهب اصحابنا ما ذكره عن هذا قلنا ان من نسي مسح رأسه فاخذ ماء من لحيته ومسح به رأسه لا يجوز وفي نظم الزند ويسى ان عند مشايخ بخارى يصير الماء مستعملا وان كان في الهواء حتى قالوا لو اصاب ثوبه يتنجس

(كتاب الطهارات باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)
والجنب اذا انغمس في البئر لطلب الدلو فعند ابي يوسف رحمه الله الرجل بحاله
لعدم الصب وهو شرط عنده لاسقاط الفرض والماء بحاله لعدم الامرين وعند محمد
رحمة الله عليه كلاهما طاهران الرجل لعدم اشتراط الصب والماء لعدم نية القربة
وعند ابي حنيفة رحمه الله كلاهما نجسان الماء لاسقاط الفرض عن البعض باول الملاقة

وفي الفتاوى الظهيرية اتفق علماءنا ان الماء الذي تأدت به القربة مادام مترددا
في العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فاذا زایل العضو ولم يصل الى الارض ولا الى موضع يستقر
فيه بل هو في الهواء اذا نزل على عضو انسان وجري فيه لم يصير متوضيا .
قوله والجنب اذا انغمس لطلب الدلو اراد به الجنب الذي ليس في بدنه
نجاسة من المني وغيره فيه اشارة الى انه لو انغمس للاغتسال يفسد الماء عند الكل
قوله وهو شرط عنده اي في الماء الذي هو ليس بجار ولا هو في حكم الجاري
حتى انه لا يشترط في الماء الجاري والحياض الكبيرة وروي عن ابي يوسف
رحمة الله ان الصب شرط في الثوب ايضا وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى عليه
قوله لعدم الامرين وهما اسقاط الفرض ونية التقرب ثم انما قدم قول ابي يوسف
رحمة الله ولم يوسطه كما هو حقه لزيادة احتياجه الى البيان بسبب ترك اصله في هذه
المسئلة بان كان يجب ان يتنجس الماء على مذهبه كما قاله ابو حنيفة رحمه الله لان الماء يصير
مستعملا عنده بسقوط الفرض وقد سقط الفرض وان لم ينو فكانه انما ترك اصله
في هذه المسئلة لضرورة الحاجة الى طلب الدلو فلم يسقط الفرض كيلا يصير الماء
نجسا فيفسد البئر ونظيره ما روي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال اذا ادخل الجنب
او المحدث يده في الاناء ليغتترف الماء لا يزول الحدث عن يده كيلا يفسد
الماء للحاجة الى الاغتراف فكذا هذا فاما محمد رحمه الله مر على اصله حيث
جعل الماء طاهرا لعدم نية القربة والرجل طاهرا لان الماء بطبعه طهور من غير نية (قوله)

(٧١) كتاب الطهارات باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به ()
والرجل لبقاء الحدث في بقية الاعضاء وقيل عنده نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل وعنه
ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال وهو اوفق الروايات عنه

قوله والرجل نجس نجاسة الجنابة قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والصحيح انه نجس
نجاسة الجنابة لانه باول الملافة صار الماء مستعملاً وكذا في قوله الثاني صار الماء مستعملاً
لسقوط الفرض فتنجس الرجل به **قوله** وهو اوفق الروايات عنه لان جميع البدن في حكم
عضو واحد في حكم الاغتسال والماء مادام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فاذا انفصل
عن الماء انفصل العضو طاهر او صار الماء مستعملاً فيتنجس فعلى القول الاول لا تجوز الصلوة
ولا قراءة القرآن وعلى القول الثاني تجوز قراءة القرآن ولا تجوز الصلوة وعلى القول الثالث
يجوز كلاهما يسمى هذه المسئلة مسئلة جحط الجيم من النجس اي كلاهما نجسان والحاء
من الحال اي كلاهما بحالهما عندابي يوسف ر ح والطاء من الطاهر اي كلاهما طاهران
عند محمد رحمه الله قال القدوري كان شيخنا ابو عبد الله الجرجاني ر ح يقول الصحيح
عندي من مذهب اصحابنا ر ح ان ازالة الحدث توجب استعمال الماء ولا معنى لهذا الخلاف
اذ انص عنهم على هذا الوجه يعني ان الماء انما يكون مستعملاً عندابي يوسف ر ح باحد
الامرئين اسقاط الفرض ونية القربة وعند محمد ر ح نية القربة ولا يجوز ان يؤخذ هذا الاختلاف
من مسئلة البئر قال الكرخي ويمكن تخريبها بان يقال ان محمد انما لم يحكم نجاسة ماء البئر
لمكان الضرورة كما قلنا في الجنب والمحدث اذا دخل يده في الاناء للاغتراف لا يصير الماء
مستعملاً بخلاف مكان الضرورة فان الانسان عسى لا يجد اناء صغيراً ولا يمكنه صب الماء
على يده من الاناء الكبير فيضطر الى الادخال وقامت اليد مقام الاناء الصغير وابو يوسف
رحمه الله لم يعتبر تلك الضرورة في البئر فوقع الاختلاف وههنا لا ضرورة فثبت حكم
الاستعمال عند اسقاط الفرض بلا خلاف ولا يصح الاستدلال بمسئلة البئر على اثبات
الاختلاف ههنا لوجود الفارق على ما ذكرنا كذا في المحيط والفوائد الظهيرية *

(كتاب الطهارات باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)

قال وكل اهاب د ب غ فقد طهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الا جلد الخنزير والادمي لقوله عليه الصلوة والسلام ايما اهاب د ب غ فقد طهر وهو بعمومه حجة على مالك رحمه الله في جلد الميتة ولا يعارض بالنهي الوارد عن الانتفاع من الميتة وهو قوله عليه السلام لا تنتفعوا من الميتة باهاب لانه اسم لغير المدبوغ

قوله الا جلد الخنزير والادمي التقديم دليل التعظيم في موضع التعظيم كقوله تعالى والسابقون السابقون وانك المقربون واما في موضع الاهانة فالتعظيم في اخيرة كقوله تعالى لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد **قوله** وهو بعمومه حجة على مالك رح لان النكرة اذا اتصفت بصفة عامة تعم كقولهم اي عبيدي ضربك فهو حر يعتق كلمهم اذا ضربوه فان قيل الحديث متروك الظاهر لانه يتناول جلد الخنزير والادمي ولا يطهران بالدبغ قلنا جلد الخنزير لا يندبغ فلا يطهران لشعره غليظ ينبت من لحمه ولانه نجس العين كالخمر وجلد الادمي ان احتمل طهر لكن لا يحل سلخه ودبغه احترامه كشعره وفي النهاية وقال بعض الناس ان كان جلد ما يؤكل لحمه يطهر بالدباغ لحديث ميمونة رضي الله عنها وهو ما روي عن رسول الله عليه الصلوة والسلام انه مريشة ميمونة فقال هلا انتفعتم باهابها فقل انها ميتة فقال انما حرم من الميتة اكلمها وان كان جلد ما لا يؤكل لحمه لا يطهر بالدباغ لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وجعل هذا القول قول الشافعي رحمه الله في مبسوط شمس الائمة السرخسي واستدل مالك بحديث عبد الله بن عليم الليثي رضي الله عنه قال اتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بسبعة ايام وفي رواية بشهرا وشهرين وكان فيه لا ينتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب وقلنا الاهاب اسم للجلد الذي لم يدبغ كذا قال الاصمعي والدليل عليه ايضا ما روي من عائشة رضي الله عنها انها كانت تخطب وتمدح اباها فقال رحم الله ابا بكر قرر الرأس على كواهلها والدماء في اهبها كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى * (قوله)

(كتاب الطهارات باب الماء الذي يجوز به الوضوء ومالا يجوز به) (٧٣)
 وخجة على الشافعي رحمة الله تعالى عليه في جلد الكلب وليس الكلب
 نجس العين الا ترى انه ينتفع به حراسة واصطبا د ا

قوله وخجة على الشافعي رح في جلد الكلب التخصيص بجلد الكلب يوافق
 رواية الاسرار ويخالف رواية المبسوط لما ان عنده على تلك الرواية كل ما لا يؤثر
 لحمه لا يطهر جلده بالدباغ فقا س على جلد الخنزير والادمي **قوله** وليس الكلب
 بنجس العين هذه مسألة اختلفت فيها روايات المبسوط ذكر في باب الحدث منه
 الانتفاع به مباح في حالة الاختيار فلو كان عينه نجسا لما ابيح الانتفاع به ثم ذكر
 في اوائل باب الوضوء والغسل منه في بيان مسألة سور الكلب فقال والصحيح
 من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس ثم قال وبعض مشايخنا يقولون عينه ليس
 بنجس ويستدلون عليه بطهارة جلده بالدباغ وذكر ايضا في كتاب الصيد منه في
 مسألة بيع الكلب في التعليل وبهذا تبين انه ليس بنجس العين وفي مبسوط شيخ
 الاسلام واما جلد الكلب فعن اصحابنا فيه روايتان في رواية يطهر بالدباغ وفي رواية
 لا يطهر وهو الظاهر من المذهب وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله اذا وقع في البئر
 كلب او خنزير ومات اولم يميت اصاب الماء فم الواقع اولم يصب ينزح ماء البئر كله
 اما الخنزير فلان عينه نجس والكلب كذلك ولهذا الوا بطل الكلب وانتفض و اصاب
 ثوبا اكثر من قدر الدرهم افسده وفي المحيط الكلب اذا وقع في الماء فاخرج حيا
 ان اصاب فمه الماء يجب نزح جميع الماء وان لم يصب فمه الماء فعلى قولهما يجب نزح
 جميع الماء وعن ابي حنيفة رحمه الله لا باس به وقال وهذا اشارة الى ان عين الكلب
 ليس بنجس **قوله** الا ترى انه ينتفع به حراسة واصطبا د ا فان قيل يشكل هذا بالسرقين
 فانه نجس العين ثم انه ينتفع به ايقادا وتقوية للزراعة قيل هذا الانتفاع بالاستهلاك
 وهو جائز في نجس العين كما لا اقتراب من الخمر للاراقة •
 يط

بخلاف الخنزير لانه نجس العين اذ الهاء في قوله تعالى فانه رجس منصرف اليه لقربه : وحرمة الانتفاع باجزاء آدمي لكرا مته فخر جامعاً رويناه ثم ما يمنع النتن والفساد فهو دباغ وان كان تشميساً او تتريباً لان المقصود يحصل به فلا معنى لاشتراط غيره : ثم ما يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة لانها تعمل عمل الدباغ في ازالة الرطوبات النجسة وكذلك يطهر لحمة وهو الصحيح وان لم يكن مأكولاً :

قوله بخلاف الخنزير وفي المبسوط واما جلدا الخنزير فقد روي عن ابي يوسف رحمه الله انه يطهر بالدباغ ايضا وفي ظاهر الرواية انه لا يحتمل الدباغ فان له جلوداً مترا دفا بعضها فوق بعض كالأدمي وانما لم يطهر لعدم احتمال المطهر وهو الدباغ **قوله** منصرف اليه لقربه ولا يقال ينصرف الى المقصود في الكلام وهو المضاف نحو لقيت ابن عمرو ووجدته لان في صرفه الى الخنزير عملاً بهما لاشتراكه على اللحم ولا ينعكس **قوله** ثم ما يمنع النتن والفساد الى آخره هذا عندنا وعندنا لشافعي رح لا يكون دباغاً الا بما يزيل الرطوبات النجسة وذلك باستعمال الشب والقرظ والعفص وذكر في الخلاصة حتى ان جلد الميتة اذا يبس ثم وقع في الماء القليل لا يفسده **قوله** وما يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة وهذا اختيار بعض المشايخ رحمهم الله وعند بعضهم انما يطهر جلد الحيوان بالذكاة اذا لم يكن سورة نجساً كذا في النهاية **قوله** لانها تعمل عمل الدباغ في ازالة الرطوبة والذكاة في تسهيل ما هو نجس فوجه لان الدبغ يزيل بعد الاتصال والذبح يمنع الاتصال وهذا فيما اذا وجدت ازالة الرطوبات بالذكاة الشرعية بان كانت من الالهل بالتسمية واما اذا كان الذابح مجوسياً لا تجعل الازالة الحاصلة من ذبحه ازالة لان فعله اما تة في الشرع لا ذبح وحكم الموت اذا ثبت له لا بد من الدباغ كذا في الايضاح **قوله** وكذلك يطهر لحمة هذا يخالف ما ذكر في الاسرار وغيره ان جلود السباع تطهر بالدباغ وبالذكاة عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله ثم قال فان قبل الجلد يكون متصلاً باللحم (و)

(كتاب الطهارات ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به) (٧٠)

وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعي رحمه الله نجس لانه من اجزاء الميتة ولنا انه لا حيوة فيهما ولهذا لا يتألم بقطعهما فلا يحلهما الموت اذ الموت زوال الحيوة .
وشعر الانسان وعظمه طاهر وقال الشافعي رحمه الله لا ينتفع به ولا يجوز بيعه ولنا ان عدم الانتفاع والبيع لكرامته فلا يدل على نجاسته والله اعلم .

واللحم نجس ولا يظهر بالذكاة فكيف يكون الجلد طاهرا قلنا من مشايخنا رحمهم الله من يقول اللحم طاهر وان لم يحل الاكل ومنهم من يقول نجس وهو الصحيح عندنا لما مر ان الحرمة في مثله تدل على النجاسة ولكننا نقول بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمنع مما ساء اللحم الجلد الغليظ فلا يتنجس وذكرنا طفي رحمه الله اذا صلى ومعه من لحم السباع كالثعلب ونحوه اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلوته وان كان مذبوحا وعن الفقيه ابي جعفر اذا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا تجوز صلوته ولو وقع في الماء انسده كذا في فتاوى فاضيل خان رحمه الله .

قوله وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعي رحمه الله نجس وذكر في المبسوط وهذا الاختلاف بناء على ان لا حيوة للشعر والعظم عندنا وقال الشافعي رحمه الله حيوة وقال مالك رحمه الله في العظم حيوة دون الشعر وفي السن بين الناس كلام انه عظم او طرف عصب يا بس فان العظم لا يحدث في البدن بعد الولادة وفي العصب روايتان في احدي الروايتين فيه حيوة لما فيه من الحركة ويتنجس بالموت وعلى ظاهر المذهب وهو الصحيح لا خلاف في السن بين علمائنا رحمهم الله تعالى انه طاهر والخلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله على الرواية التي جاءت ان عظم الانسان نجس **قوله** اذ الموت زوال الحيوة في الكافي وفولهم الموت زوال الحيوة مع انه وجودي داخل تحت الخلق بالنص وهو قوله تعالى خلق الموت والحيوة ما اول اي الموت حالة يلزم منه زوال الحيوة فيكون هذا تعريفا للشئ بلازمه والله اعلم .

فصل في البئر

واذا وقعت في البئر نجاسة نزحت وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها باجماع السلف
ومسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس : فان وقعت فيها بعة او بعرتان
من بعر الابل او الغنم لم تفسد الماء استحسانا والقياس ان تفسده لوقوع النجاسة في الماء
القليل وجه الاستحسان ان آبار الفلوات ليست لها رؤس حازمة والمواشي تبعر حولها فتلقبها
الريح فيها فجعل القليل عفو للضرورة : ولا ضرورة في الكثير وهو ما يستكره الناظر اليه في
المروى عن ابي حنيفة رح وعليه الاعتماد ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر
والروث والخثي والبعر لان الضرورة تشتمل الكل وفي الشاة تبعر في المحلب بعة او بعرتين

فصل في البئر

قالوا مسائل البئر مبنية على اتباع الآثار اذ القياس فيها احد الشينين اما ما قاله بشر
انه يضم رأس البئر ويحفر في موضع آخر لانه وان نزح ما فيها يبقى الطين والحجارة
نجسا واما ما نقل عن محمد رحمه الله فانه قال اجتمع رأيي ورأي ابي يوسف رح ان ماء
البئر في حكم الماء الجاري لانه ينبع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا يتنجس بوقوع
النجاسة فيه كحوض الحمام اذا كان يصب من جانب ويؤخذ من جانب آخر
لم يتنجس بادخال اليد النجسة ثم قلنا وما علينا لو مرنا بنزح بعض الدلاء
ولا يخالف السلف وعند الشافعي تستخرج الفأرة ويبقى الماء طاهرا لما ان
المذهب عنده ان الماء اذا بلغ قلتين لا يحتمل خبثا وماء البئر اكثر من قلتين •
قوله نزحت اي البعري ماؤها بحذف المضاف لعدم الالتباس من قبيل جرى النهر
قوله ان آبار الفلوات ليست لها رؤس حازمة فيه إشارة الى ان حكم آبار الامصار على خلاف هذا
قال شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وما اذا كان في الامصار اختلاف مشايخنا رح فيه
قال بعضهم يتنجس اذا وقع فيها بعة او بعرتان لانها لا يخلو عن حائل بتابوت (او)

قالوا ترمى البعرة ويشرب اللبن لمكان الضرورة ولا يعفى القليل في الاناء على ما قيل لعدم الضرورة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه كما لبعر في حق البعرة والبعرتين فان وقع فيها خمر الحمام او العصفور لا يفسده خلافا للشافعي رحمه الله انه استحال الى تنجس وفساد فاشبهه خمر الدجاجة ولنا اجماع المسلمين على اقتناء الحمامات في المساكن جمع ورود الامر بتطهيرها واستحالتها لا الى تنجس رائحة فاشبه الحمامة فان بالت فيها شاة نزع الماء كله عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا ينزح الا اذا غلب على الماء فيخرج من ان يكون طهورا واصله ان بول ما يؤكل لحمه طاهر منه نجس عندهم انه ان النبي عليه الصلوة والسلام امر العرينيين بشرب ابوال ابل والبائناها ولهما قوله عليه الصلوة والسلام استنزهوا من البول فان عاة عذاب القبر منه من غير فصل

اوحا ئط فلا يتحقق فيها الضرورة وقال بعضهم لا يتنجس اعتبارا للوجه الآخر من الاستحسان وهوان البعر شي صلب وعلى ظاهره رطوبة الامعاء فلا تتداخله النجاسة فعلى الوجه الاول لا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث والبعر وعلى الوجه الآخر يفرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والبعر والروث وقال الامام الترمذ في ربح واختلف في آبار البيوت فمنهم من قال يفسده لان الضرورة معدومة والاصح التسوية اي لا يفسده *

قوله قالوا ترمى البعرة ويشرب اللبن يعني لا يتنجس هذا اذا رميت من ساعته ولم يبق لها لون ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط مفيدا بقوله لا يتنجس اذا رميت من ساعته ولم يبق لها لون لعموم البلوى والضرورة لان من عادتها انها تبعر عند الحلب وللضرورة اثر في اسقاط حكم النجاسة **قوله** خلافا للشافعي رحمه الله القياس ما قاله الشافعي ولكن استحسن ملما بالحديث ابن مسعود رضي الله عنه فانه خربت عليه حمامة فمسحه باصبعه وكذلك ابن عمر رضي الله عنه ذرق عليه طائر فمسحه بحصاة وصلى ولم يغسله **قوله** وله ما قوله عليه السلام

ولأنه يستحيل إلى نتن وفساد فصار كبول ما لا يؤكل لحمه وتأويل ما روي أنه عرف شفاءهم وحيا : ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحل شربه للتداوي لأنه لا يتيقن بالشفاء فيه فلا يعرض عن الحرمة : وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحل للتداوي للقصة : وعند محمد يحل للتداوي وغيره لطهارته عنده •

استنزهوا من البول وجه التمسك أن البول عام يتناول بول ما يؤكل وما لا يؤكل والعام المتفق على قبوله أولى من الخاص المختلف في قبوله لأن منته اقوى فصار كعام الكتاب والخاص من خبر الواحد ولأنه ذكر في رواية أنس رضي الله عنه دون الأبول والحديث حكاية حال فمتى دار بين كونه حجة وغير حجة سقط الاحتجاج به على أنه عليه السلام خصهم بذلك لأنه عرف شفاءهم فيه بطريق الوحي ولا يوجد مثله في زماننا حتى لو تعين الحرام مدفعاً للهلاك الآن يحل كالميتة والخمر عند الضرورة ولأنه علم موتهم مرتدين وحيا ولا يبعد أن يكون شفاء الكافر في نجس والحديث وهو قوله عليه السلام أن الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم مختصاً بكاف الخطاب ولأن المبيح والمحرم إذا وردا جعل المحرم آخرنا سخا لئلا يلزم النسخ مرتين ولأن فيه مثله وهي منسوخة فتبين به أنه كان في بدء الإسلام •

قوله ولأنه يستحيل إلى نتن وفساد واتماقيد بالنتن والفساد احترازاً عما لا نتن فيه لما أن ما يحيله الطبع على نوعين نوع يحيله الطبع إلى فساد وهو نجس كالدماء والغائط : والثاني ما يحيله الطبع إلى صلاح وهو ليس بنجس كالبيض والعلس واللبن وهذا هو القياس الصحيح كذا في الأسرار وذكر الأمام المحبوبي رحمه الله عليه جواب محمد رحمه الله عليه أن كون اللحم طاهراً لا يدل على طهارة البول إلا يرى أن لحم الأدمي طاهر وحرمة كرامته وبوله نجس (قوله)

وان ماتت فيها فأرة او عصفورة او سودانية او صعوة او سام ابرص نزع منها عشرون
 دلوا الى ثلثين بحسب كبر الدلو وصغرها يعني بعد اخراج الفأرة لحديث انس
 رضي الله عنه قال في الفأرة ماتت في البثر واخرجت من ساعتها ينزع منها عشرون
 دلوا والعصفورة ونحوها تعادل الفأرة في الجنة فاخذت حكمها والعشرون
 بطريق الايجاب والثلثون بطريق الاستحباب فان ماتت فيها حمامة او نحوها
 كالدجاجة والسنور ينزع منها ما بين اربعين دلوا الى ستين وفي الجامع
 الصغير اربعون او خمسون وهو الاظهر لما روي عن ابي سعيد الخدري رح
 انه قال في الدجاجة اذا ماتت في البثر ينزع منها اربعون دلوا هذا لبيان الايجاب
 والخمسون بطريق الاستحباب ثم المعتبر في كل بثر دلوها الذي يستقي به منها

قوله وان ماتت فيها فأرة الى قوله او سودانية او سام ابرص في المغرب السوداء
 طويرة طويلة الذنب على قدر قبضة الكف وقد يسمى العصفور الاسود
 وهي تأكل الغنم والجراد وفيه سام ابرص من كبار الوزغ وفيه احسنت اليه حسب
 الطاقة وعلى حسبها اي قدرها وروي عن ابي يوسف رحمه الله نزع عشرين دلوا
 الى ثلثين في الفأرة الواحدة وكذلك الى الرابع فان كانت خمسا ينزع منها اربعون دلوا
 الى التسع وان كانت عشرة فالجميع ينزع كذا في الفتاوى الظهيرية **قوله** والعشرون
 بطريق الايجاب والثلثون بطريق الاستحباب وهذا الوضع لمعنيين ذكرهما شيخ
 الاسلام في مبسوطه احدهما ان السنة جاءت في رواية ابن مالك رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الفأرة اذا وقعت في البثر فماتت فيها انه ينزع منها
 عشرون دلوا او ثلثون هكذا رواه ابو علي الحافظ السمرقندي رحمه الله باسناده و
 او لاحد الشئيين فكان الاقل ثابتا يقينا وهو معنى الوجوب والاكثر يوتى به
 لئلا يترك اللفظ المروي وان كان مستغنى عنه في العمل وهو معنى الاستحباب والثاني

وقيل دلويصع فيه صاع : ولو نزع منها بدلو عظيم مرة مقدر عشرين دلوًا جاز لحصول المقصود : وان ماتت فيها شاة أو آدمي أو كلب نزع جميع ما فيها من الماء لان ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما افتيا بنزع الماء كله حين مات زنجي في بئر زمزم : فان انتفخ الحيوان فيها أو تفسخ نزع جميع ما فيها صغرا حيوانا أو كسيرا لا انتشار البلة في اجزاء الماء

ان الرواية اختلفت فيه اختلا فاكثرا روى مسرورة عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في الفأرة التي تموت في البئر نزع منها دلاء وفي رواية سبع دلاء وفي رواية عشرون وفي رواية ثلثون وروى عن ابن عباس في الفأرة اربعون فاذا بعضهم اوجب في الفأرة عشرين وبعضهم اوجب اقل من عشرين وبعضهم اكثر من عشرين فاخذ علماءنا رحمهم الله بالعشرين لانه الوسط بين القليل والكثير فكان هو واجبا لتعينه وما وراءه استحباب وهذا في الفأرة بالحديث واما العصفورة ونحوها تعادل الفأرة في الجنة فاخذت حكمها فان قيل مسائل البئر مبنية على اتباع الآثار دون القياس والنص ورد في الفأرة والد جاجة والادمي وقد الحقت ما يشاكلها كالعصفور والصعوة والسودانية والسنور والحمامة والشاة والكلب بها قلنا بعد ما استحکم هذا الاصل صار كما لذي ثبت على وفق القياس في حق التفریع علیه كالأجارة ونحوها من العقود التي يأبى القياس جوازها .

قوله وقيل دلويصع فيه صاع ليتمكن كل احد من النزع **قوله** ولو نزع منها بدلو عظيم مرة الى آخره فكان الحسن بن زياد رحمه الله يقول لا يظهر بهذا لان عند تكرار النزع ينبع الماء من اسفلها ويؤخذ من اعلاها فيكون في حكم الماء الجاري وهذا لا يحصل بنزع دلو عظيم منها ونحن نقول لما قدر الشرع الدلاء بقدر خاص عرفنا ان الاعتبار القدر المنزوح وان معنى الجريان ساقط لان ذلك يحصل بدون النزع كذا في المبسوط

قوله لا انتشار البلة في اجزاء الماء لان عند الانتفاخ ينفصل منها بلة نجسة وتلك البلة نجاسة ما نعة بمنزلة قطرة من خمرا وبول تقع في البئر ولهذا قال محمد (رحمه)

وان كانت البئر معينة بحيث لا يمكن نزحها اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء وطريق معرفته ان تحفر حفرة مثل موضع الماء من البئر ويصب فيها ما ينزح منها الى ان تمتلئ او ترسل فيها قصبة وتجعل لمبلغ الماء علامة ثم ينزح منها مثلاً عشر دلاء ثم تعاد القصبة فينظر كم انتقص فينزح لكل قدر منها عشر دلاء وهذا عن ابي يوسف ر ح وعن محمد ر ح نزح مائتا دلو الى ثلثمائة فكانه بنى قوله على ما شاهد في بلده وعن ابي حنيفة رحمه الله في الجامع الصغير في مثله ينزح حتى يغلبهم الماء ولم يقدر الغلبة بشيء كما هودأ به وقيل يؤخذ بقول رجليين لها بصارة في امر الماء وهذا شبه بالفقه •

وان وجدوا في البئر فارة او غيرها ولا يدري متى وقعت ولم ينتفخ اعداوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا اتوضؤوا منها وغسلوا كل شيء اصابه ماءؤها • وان كانت قد انتفخت او تسخت اعداوا صلوة ثلاثة ايام ولياليها وهذا عند ابي حنيفة ر ح وقال ليس عليهم اعادة شيء حتى يتحققوا انها متى وقعت لان اليقين لا يزول بالشك • وصار كمن رأى في ثوبه نجاسة ولا يدري متى اصابته • ولا ابي حنيفة ر ح ان للموت سببا ظاهرا وهو الوقوع في الماء

رحمه الله اذا وقع في البئر ذنب فارة فانه ينزح جميع الماء لان موضع القطع لا ينفك عن نجاسة مائعة بخلاف ما اذا اخرجت قبل الانتفاخ لان شيئا من اجزائها لم يبق في الماء لانه لم يزايل من اجزائها شيء الى الماء فالنجاسة بسبب المجاورة فاذا لم يبق من اجزائها شيء لم يبق الماء نجسا وانما ثبتنا الطهارة شرعا والتطهر شرعا بنزح عشرين دلو كذا في المبسوطين • **قوله** وعن محمد ر ح ما تنا دلو الى ثلثمائة وانما اجاب بناء على كثرة الماء في آبار بغداد كذا في المبسوط والمروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا نزح منها مائة دلو يكفى وهو بناء على آبار الكوفة لقلة الماء فيها **قوله** كما هودأ به كما في حبس الغريم وحد التقادم ونقطاع حق الحضنة **قوله** وهذا شبه بالفقه اذا الرجوع الى اهل البصر اصل في كثير من الصور كما في الحكمين والشاهدين وتقويم المتلف قال الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون

(كتاب الطهارة ... فصل في الآسار وغيرها)

فيحال به عليه الا ان الانتقاخ دليل التقادم فيقدر بالثلث وعدم الانتفاخ والتفسخ
دليل قرب العهد فقدرناه بيوم وليلة لان مادون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها
واما مسألة النجاسة فقد قال المعلي هي على الخلاف فيقدر بالثلث في الباقي ويوم وليلة
في الطري ولوسلم فالثوب بمرأى عينه والبرغاة ثبة عن بصره فيفترقان والله اعلم •

فصل في الآسار وغيرها

وعرق كل شيء معتبر بسؤره

قوله فيحال به عليه لان هذا السبب ظاهر وغيره موهوم والموهوم لا يعتبر في مقابلة
السبب الظاهر كمن جرح انسا ناولم يزل صاحب فراش حتى مات يضاف موته
الى الجرح لانه السبب الظاهر وان احتمل بغيره وكذا لو وجد قتيل في محلة يضاف
القتل الى اهله وان احتمل انه قتل في موضع آخر ثم حمل هنا **قوله** فيقدر بالثلث انما قدر
بالثلث لانه ادنى حد التقادم في هذا الا ترى ان من دفن قبل ان يصل على عليه يصل
على قبره الى ثلاثة ايام ولا يصل بعد ذلك لانه يتفسخ في هذه المدة والله اعلم •

فصل في الآسار وغيرها

السور بقية الماء يبقها الشارب في الاناء والحوض ثم استعير لبقية الطعام وغيره ذكر في شرح
الطحاوي والآسار على خمسة انحاء سور طاهر متفق على طهارته وسور نجس متفق
على نجاسته وسور مكروه وسور مشكوك وسور مختلف فيه وهو سور سباء الوحش
سوى الكلب والخنزير كالاسد والذئب والفهد وغيرها نجس عندنا خلا فاللشاعي
قوله وعرق كل شيء معتبر بسؤره يعني نجاسة وطهارة وحرمة وكراهة
والمكروه ما كان طاهرا لكن الاول ان يتوضأ بغيره والكراهة انما تثبت
باحتمال النجاسة بخلاف الطاهر او بسقوط حكم النجاسة لضرورة يمكن الاحتراز
عنه في الجملة ولا ينتقض ما ذكره من الاصل بعرق الحمار لان فيه روايتين (ولانه)

لا نهما يتولدان من لحمه فاخذ احدهما حكم صاحبه وسؤر الا دمي وما يؤكل لحمه طاهر لان المختلط به اللعب وقد تولد من لحم طاهر فيكون طاهرا ويدخل في هذا الجواب الجنب والحائض والكافر وسؤر الكلب نجس ويغسل الا ناء من ولوغه ثلثا لقوله عليه الصلوة والسلام يغسل الا ناء من ولوغ الكلب ثلثا ولسانه يلاقي الماء دون الاناء فلما تنجس الاناء فاما اولى وهذا يفيد النجاسة والعدد في الغسل وهو حجة على الشافعي رحمة الله تعالى عليه في اشتراط السبع ولان ما يصيبه بوله يطهر بالثلث فما يصيبه سؤره وهودونه اولى والامر الوارد بالسبع

ولانه خص بركوبه عليه السلام معروريا والحر حر الحجاز والثقل ثقل النبوة فلا بد ان يعرق الحمار ولان الشك في طهورية سؤر الحمار لا في طهارته لما عرف فيتساويان .
قوله لانهما اي اللعب والعرق وذكر السؤر وذكر اللعب فيجوز اضماره **قوله** ويدخل في هذا الجواب الجنب والحائض فان قيل ينبغي ان يكون سؤر الجنب نجسا على قول ابي يوسف رح لو جود اسقاط الفرض قيل على احدى الروايتين عنه لم يرتفع الحدث هنا نفيا للخرج وفي الرواية الاخرى وهو قول ابي حنيفة رح سقط الفرض الا انه لم يحكم بنجاسة الماء نفيا للخرج كذا ذكره الامام المعروف بخواهر زاده رح في مبسوطه **قوله** فلما تنجس الاناء فاما اولى فان قيل جاز ان يكون المراد بغسل الاناء التعبد لا التنجس فلنا هذا لا يصح فان الجمادات لا يلحقها حكم العبادات ولانه لو كان تعبد اوجب غسل غير موضع النجاسة كافي الحدث وبالاجماع هذا الغسل يجب في موضع الاصابة كافي سائر النجاسات فعلمنا انه وجب لازالة النجاسة لا للتعبد ولا يقال الحجر الذي استعمل في رمي الجمار يغسل ويرمي ثانيا لا قامة القربة لان الحجر آلة الرمي وقد يتغير الآلة بنقل نجاسة الآثام اليها كمال الزكوة والماء المستعمل **قوله** ما يصيبه بوله يطهر بالثلث ذكر في التهذيب ان عند الشافعي رح بوله وهودمه وسأثر ما هو نجس منه لا يطهر الا بالغسل سبعا فلا يصير به محجوجا

(كتاب الطهارات ... فصل في الآسار وغيرها)

محمول على ابتداء الاسلام : وسؤرا الخنزير نجس لانه نجس العين على ما مره
وسؤر سباع البهائم نجس خلا للشافعي رح فيما سوى الكلب والخنزير لان لحمهما
نجس ومنه يتولد اللعاب وهو المعتبر في الباب : وسؤر الهرة طاهر مكروه وعن ابي يوسف
رح انه غير مكروه لان النبي عليه السلام كان يصغي لها الاناء فتشرب منه ثم يتوضأ منه
ولهما قوله عليه السلام الهرة سبع والمراد بيان الحكم الا انه سقطت النجاسة لعله الطوف

قوله محمول على الابتداء قلعا لهم عما القوامن مخالطة الكلاب كما مر بكسر الدنان
حين حرم الخمر ثم نسخ ما ثبت تغليظا لقطع العادة لما تركوا العادة كما في الخمر ولانه قال
في رواية وعفروا لثامنه بالتراب ولا يجب ذلك بالاجماع **قوله** وسؤر سباع البهائم نجس
الى قوله لان لحمها نجس والدليل على نجاسة لحمه حرمة الاكل فان حرمة الاكل قد ثبتت
لفساد الغذاء كالذباب والخنفساء والتراب لانه ما يبيح الا للغذاء في الاصل فيصير الاكل
بدونه عبثا وللخبث طبع كالضفدع والسحفات مما لا يعتاد الناس اكله بغير شرع لاستخبائهم
اياها وللنجاسة لان الله تعالى حرم اكل كل نجس بنفسه وبمجاورة كالخمر وما وقعت
فيه نجاسة او للاحترام كما في الادمي ليبقى محترما ولا احترام للسباع ولا خبث فيها
ايضا فانها قبل التحريم كانت مأكولة ولا اعدم الغذاء وهو طاهر فلم يبق الا النجاسة
فعلم ان المأكول منها وهو اللحم والشحم نجس واللعاب يتولد من اللحم فيكون
نجسا لانه يكون في حكم المتولد منه ولا يقال ينبغي ان لا يجوز بيع السبع لانه على
ما قررتم نجس العين فكان كالخنزير لانا نقول الحرمة ليست بشاملة فان الجلد
والعظم والشعر والعصب وما لا يؤكل منه طاهر فاشبهه دهنا ماتت فيه فأرة فلا يمنع جواز
البيع لانه يحرم بتحريم مطلق لا من وجه دون وجه فان قيل الجلد متصل باللحم واللحم
نجس على ما ذكرتم فكيف يكون طاهرا قلنا بين اللحم والجلد جلدة رقيقة تمنع
مماسه اللحم الجلد الغليظ فلا ينجس كذا في الاسرار وقد ذكرناه فان قيل لما كان اللحم (نجسا)

نجسا بنفسه ينبغي ان لا يطهر بالذكاة كلحم الخنزير قلنا اختلف المشايخ رحمهم الله في طهارة لحمه بالذبح فالحققون منهم ذهبوا الى انه لا يطهر بالذكاة لان نجاسة سوره دليل على نجاسة لحمه وبه اخذ الفقيه ابو جعفر رحمه الله والامام الناطقي رحمه الله والقاضي الامام ابو زيد والامام المعروف بخواهر زاده وصاحب الخلاصة رحمهم الله وهو المختار وذهب بعضهم الى انه يطهر بالذكاة لانه لحم حيوان طاهر ولهذا طهر جلده بالذكاة باتفاق بين اصحابنا الا انه لا يمكن لهؤلاء التمسك في نجاسة السور بنجاسة اللحم كما تمسك بهذا الفريق الاول بل متمسكهم الآثار مثل ما روي عن عمرو بن العاص رضي الله عنهما انهما وردا حوضا فقال عمر يا صاحب الحوض اترد حوضك السباع وقال عمر يا صاحب الحوض لا تخبرنا فلولا انهما كانا يريان التنجس لم يكن لسؤال عمرو ولا لنتهي عمر معنى وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المياه التي تكون في الفلوات وما ينوبها من السباع فقال اذا بلغ الماء قلتين لم يحتمل خبثا فدل التعليل لنفي النجاسة بكثرة الماء لان الورد سبب منجس ثم الشيخ رحمه الله اختار في الكتاب ان اللحم يطهر بالذكاة وقد تمسك في نجاسة السور بنجاسة اللحم ولم يرد به النجس بالمجاورة وانما اراد به التنجس لعينه وانه لا يطهر بالذكاة فيترآى كما ملتنا قض لان الظاهر المختار عند الشيخ ان اللحم يطهر بالذكاة ولما ثبت نجاسة السور بالاثرو ما عليه المحققون من ان اللحم لا يطهر بالذكاة يؤيد الاثر في اثبات نجاسة السور تمسك به في اثباتها الا ان يصحون هو المختار عند فلا تناقض .

قوله فبقيت الكراهة فان قيل انما يتعين كراهة السور ان لو انحصر احكام السباع فيما ذكرتم قلنا المتعلق بالسباع احكام ثلاثة نجاسة السور كسباع البهائم والثاني كراهة كسباع الطير والثالث حرمة اللحم فنجاسة السور لا يرا داجما عا او بالنص وحرمة كب

(كتاب الطهارات ... فصل في الأسرار وغيرها)

ومارواه محمول على ما قبل التحريم ثم قيل كراهته لحرمة اللحم وقيل لعدم تحاميلها لنجاسة وهذا يشير إلى التنزه والاول إلى القرب من التحريم •
ولو اكلت الفأرة ثم شربت على فوره الماء يتنجس : الا اذا مكثت ساعة لغسلها فمها بلعابها والاستثناء على مذهب ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ويسقط اعتبار الصب للضرورة وسؤر الدجاجة المخلاة مكروه لانها تخالط النجاسة •

اللحم لا يراد ايضا لانها ثابتة بنهي النبي عليه السلام عن اكل كل ذي ناب من السباع فبقيت الكراهة فان قيل لم قلتم بان الحرمة ثابتة بما روته من الحديث وانما يكون كذلك لان لو كان سابقا قلنا حرمة لحم السباع ان ثبت قبل هذا الحديث لا يكون ثابتة به وان لم يثبت لا يكون الحرمة من لوازم كونه سباعا فليمكن جعله مجازا عنها ولانه اذا لم يعرف التاريخ يجعل كانهما وردا دفعة واحدة وازافة الحرمة الى ما هو صريح في التحريم اولى •
قوله على ما قبل التحريم اي تحريم الهرة وذلك في حالة تحريم السباع **قوله** كراهته لحرمة اللحم لان سؤرها مختلط بلعابها ولعابها متولد من لحمها ولحمها نجس لما ذكرنا **قوله** لعدم تحاميلها لنجاسة يعني ان عامة ما كولاها نجسة فيكون فيها نجسا وكان القياس نجاسة سؤرها الا انه غير متيقن فاسقطنا النجاسة واثبتنا الكراهة كما في يد الصبي والمستيقظ من المنام فعلى هذا لو علم انها لم تأكل الجيف لا يكره التوضي بسؤرها **قوله** والاستثناء على مذهب ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يعني به قوله الا اذا مكثت ساعة وتقريره انها اذا مكثت ساعة فالظاهر غسلها فمها بلعابها وهو طاهر وازالة النجاسة بما سوى الماء من المائعات عندهما جائز فيقع شربها بغم طاهر وعند ابي يوسف رحمه الله النجاسة وان كانت لا تزول الا بصب المائع المزيل عليها ففي مثل هذا الموضع سقط الصب لمكان الضرورة وعند محمد رحمه الله لا يتأتى هذا لعدم زوال النجاسة بالمائعات عنده •
(قوله)

ولو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى ماتحت قدميها لا يكره لوقوع الامن
 عن المخالطة وكذا سور سباع اطير لانها تأكل الميتات فاشبه الدجاجة المخلاة وعن
 ابي يوسف رحمه الله تعالى انها اذا كانت محبوسة يعلم صاحبها انه لا قدر على منقارها
 لا يكره لوقوع الامن من المخالطة واستحسن المشايخ هذه الرواية وسؤرها ما يسكن
 البيوت كالحيمة والفارة مكروه لان حرمة اللحم اوجبت نجاسة السؤر
 الا انه سقطت النجاسة لعله الطواف فبقيت الكراهة والتنبيه على العلة في الهرة

قوله ولو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى ماتحت قدميها حكي عن الامام
 الحاكم عبد الرحمن انه قال لم يرد بكونها محبوسة ان تكون محبوسة في بيتها لانها
 وان كانت محبوسة في بيتها فانها تحول في عذرات نفسها فلا يؤمن ان يكون
 على منقارها قدر فيكره التوضي بسؤرها كما لو كانت مخلاة وانما اراد بكونها محبوسة
 ان تحبس في بيت لتسمن للاكل فيكون رأسها وعلفها وماؤها خارج البيت فلا يمكنها
 ان تحول في عذرات نفسها وقال شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وان كانت
 محبوسة فانه يجوز التوضي به ولا يكره لانه ليس على منقارها نجاسة لانه حيث
 الحقيقة ولا من حيث الاعتبار اما من حيث الحقيقة فظاهروا من حيث الاعتبار
 فانها اذا كانت محبوسة لا تجد عذرات غيرها حتى تحول فيها وانما تجد عذرات
 نفسها وهي لا تحول في عذرات نفسها **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله ذكر
 في المحيط وكان ابو يوسف اعتبر الكراهة لنوهم اتصال النجاسة بمنقارها لا لوصول
 لعابها الى الماء وقال اذا لم يكن على منقارها نجاسة لا يكره التوضي بسؤرها واستحسن
 المتأخرون رواية ابي يوسف رح وافتوا بها **قوله** والتنبيه على العلة في الهرة يعني
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كون الطوف علة لسقوط النجاسة في الهرة
 فنحن نعدى هذا الحكم من الهرة الى سائر السواكن البيوت بتلك العلة المنصوصة

وسؤر الحمار والبغل مشكوك فيه ثم قيل الشك في طهارته لانه لو كان طاهر لكان طهورا
ماله يغلب اللعاب على الماء وقيل الشك في طهوريته لانه لو وجد الماء المطلق لا يجب
عليه غسل رأسه وكذا لبنه طاهر وعرقه لا يمنع جوار الصلوة وان فحش فكذا سؤره وهو الاصح

قوله مشكوك فيه وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه هو طاهر وطهور لانه
جعل سؤر كل حيوان ينتفع بجلده طهورا فكذلك جعل سؤر السباع كالنمر
والفهد سوى الكلب والخنزير طاهرا وطهورا للانتفاع بجلده كذا في
الاسرار وكان ابوطاهر الدباس رحمه الله ينكر هذا ويقول لا يجوز ان يكون شيء من
حكم الشرع مشكوكا فيه ولكن معناه محتاط فيه فلا يجوز ان يتوضأ به في حالة
الاختيار واذا لم يجد غيره يجمع بينه وبين التيمم احتياطا كذا في المبسوط **قوله** ثم قيل
الشك في طهارته لانه لو كان طاهرا لكان طهورا ماله يغلب اللعاب على الماء
اذ اختلط الطاهر بالماء لا يخرج عن المطهريه اذا كان الطاهر المختلط بالماء شغافا يسقط
عنه المطهريه واللعب سقط عنه المطهريه بتعارض الادلة ولهذا لا تزول به النجاسة
الحقيقية وان كان مزبلا قالوا فخذ حكمه بالمجاورة بخلاف الخل وسائر الاشربة
اذا اختلط بالماء لانه لم يسقط مطهريه المختلط فلم يتغير صفة الماء ماله يكن مغلوبا
قوله وهو الاصح الضمير راجع الى قوله وقيل الشك في طهوريته ثم لما كان الشك في
طهوريته على الاصح كان بقاءه على الطهارة بلا شك ثم عطف عليه لبنه وعرقه بكونهما
طاهرين مطلقا هذا في العرق بحكم الروايات الظاهرة صحيحة واما في اللبن فغير
صحيح لان المذكور في الكتب نجاسة لبن الحمار والروايتان فيه ذكر شمس الأئمة
السرخسي رحمه الله في المبسوط في تعليل سؤر الحمار فقال وكذلك اعتبار سؤره بعرقه
يدل على طهارته واعتباره بلبنه يدل على نجاسته جعل لبنه نجسا وذكر في المحيط
ولبن الاثنان نجس في ظاهر الرواية وروي عن محمد بن حاتم انه طاهر ولا يؤكل (وذكر)

ويروي نص محمد رحمه الله عليه على طهارته وسبب الشك تعارض الأدلة في اباحته وحرمة او اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في نجاسته وطهارته وعن ابي حنيفة رحمه الله انه نجس ترجحا للحرمة والنجاسة: والبغل من نسل الحمار فيكون بمنزلة

وذكر الامام الترمذي رحمه الله عليه عن البزدوي رحمه الله يعتبر فيه الكثير الغاش هو الصحيح وعن ابن الايمه رحمه الله انه نجس نجاسة غليظة لانه حرام بالاجماع وذكر في فتاوى فاضلنا رحمه الله وفي طهارة لبس الاثان روايتان واما في عرقه فعن ابي حنيفة رحمه الله في عرق الحمار ثلث روايات في رواية قال هو طاهر وفي رواية قال هو نجس نجاسة خفيفة وفي رواية قال هو نجس نجاسة غليظة وذكر القدوري ان عرق الحمار طاهر في الروايات المشهورة كذا في المحيط.

قوله ويروي نص محمد رحمه الله عليه وهو ما روي عن محمد رحمه الله انه قال اربع لو غمس فيه الثوب لم ينجس وهي سؤر الحمار والماء المستعمل ولبن الاثان وبول ما يؤكل لحمه كذا في المبسوط **قوله** تعارض الأدلة في اباحته وحرمة فقد روي انه عليه السلام نهى عن اكل لحوم الحمير الاهلية وروي عن غالب بن الجرانة قال لم يبق من مالي الا حميرات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من سمين ما لك ولم يتعارض الخبران في سؤر الهرة اذ قوله عليه السلام الهرة سبع لا يقتضي نجاسة السؤر لما مر فلا يعارض قوله عليه السلام الهرة ليست بنجسة **قوله** واختلاف الصحابة رضي الله عنهم فانه روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه كان يكره التوضي بسؤر الحمار والبغل وروي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انه لا بأس بالتوضي به ولم يترجم احد القولين على الآخر فاجب ذلك اشكالا فيه اولان الحمار يشبه الهرة من وجه بمخاطته لانه يربط في الدور ولا فنية فيشرب من الاواني كالهره ومن وجه يشبه الكلب لمجانبة لانه لا يلج المداخل والمضايق كالهره فلو انتفت الضرورة اصلا لكان سؤره نجسا كالكلب

(كتاب الطهارة - فصل في الاسار وغيرها)

فان لم يجد غيرهما يتوضأ بهما ويتيمم ويجوزا بهما قدم وقال زفر رحمه الله لا يجوز الا ان يقدم الوضوء لانه ماء واجب الاستعمال فاشبه الماء المطلق ولنا ان المطهر احدهما

ولو تحققت الضرورة فيه حسب تحققها في الهرة لوجب الحكم ببقائه على صفة الطهارة والطهورية فاذا تحققت الضرورة من وجه دون وجه بقي مشكلا فلا ينجس الماء بالشبهة ولم يزل الحدث به للشبهة وقيل هذا الوجه من التمسك هو الاصح وبه يخرج الجواب عما يرد من الاسئلة احدها ان يقال لما تعارضت الدلالة في اباحة السور وحرمة ينبغي ان يغلب الحرمة اما لان المحرم والمبيح اذا اجتمعا يغلب المحرم على المبيح احتياطا واما لان في الدليل المحرم دلالة كونه ناسخا لا ناسخا نقول انما يجعل ذلك ان لو كان الشك والتردد في الحرمة والحل باعتبار النصين لان النسخ انما يجري في النص لا في الضرورة وههنا جاء الشك والتردد باعتبار الشك في الضرورة على ما ذكرنا وكذلك القول بالا احتياط انما يكون في ترجيح الحرمة في غير هذا الموضع واما ههنا فلا احتياط في اثبات الشك ليجب استعماله لاننا لورجحنا جهة الحرمة هنا للاحتياط كان فيه ترك العمل بالا احتياط لانه حينئذ لا يجوز استعمال سؤرا الجنار مع ان احتمال كونه مطهرا باق باعتبار الشك فكان متيمما عند وجود الماء في احد الوجهين وذلك حرام فلا يكون عملا بالا احتياط ولا بالمباح والثاني ان يقال لما وقع التعارض في السور وللماء خلف وجب ان يصار الى الخلف ويسقط استعمال الماء كمن له انا ان احدها طاهر والاخر نجس فاشبه الطاهر عليه فانه يسقط استعمال الماء ويجب التيمم فكذا ههنا قلنا الماء فيما نحن فيه طاهرا ذكرنا ان قضية الشك ان يقع كل واحد من الاصول على الصفة التي كانت قبل التعارض فلم يزل الحدث لانه كان ثابتا قبل هذا فيبقى الى ان يوجد المزيل بيقين فلما كان الماء طاهرا او وقع الشك في ظهوريته لا يسقط عنه استعماله بالشك بخلاف الا نائين لان احدهما نجس يقينا والاخر وان كان طاهرا يقينا (لكنه)

فيفيد الجمع دون الترتيب وسؤر الفرس طاهر عندهما لان لحمه مأكول

لكنه عجز عن استعماله لعدم علمه به وله خلف فيصار اليه والثالث هو ان يقال التعارض في الماء لا يوجب شكاً فيه كما اذا اخبر عدل بطهارة الماء وعدل آخر بنجاسته فانه يتوضأ به من غير ضم التيمم اليه قلنا عند تعارض الخبرين هناك وجب تساقطهما فصارا كما نهما لم يخبر افرجنا كون الماء مطهراً باستصحاب الحال لان الحال يصلح للترجيح والماء كان مطهراً قبل التعارض فيبقى كذلك بعد التعارض لانعدام الخبرين حكما بسبب التعارض ههنا انما جاء التعارض من جانب الضرورة على معنى ان فيه ضرورة من وجه دون وجه فلو ثبتت الضرورة من كل وجه لقلنا بالطهارة ولو لم تثبت من كل وجه لقلنا بالنجاسة على ما ذكرنا فلما تعارضت جهتا الضرورة تساقطتا للتعارض فابقينا ما كان على ما كان ايضا والرابع ان يقال في استعمال الماء ترك العمل بالاحتياط من وجه آخر لانه ان كان نجسا ينجس العضوية قلنا ان معنى الشك في كونه مطهراً لا في كونه طاهراً وهو الصحيح فعلى هذه الروايات لا يرد السؤال وعلى الرواية الاخرى بان كان الشك في طهارته قلنا الاحتياط في استعماله لان العضو طاهر يبقين فلا ينجس بالشك والحدث ثابت ببقين فلا يزول بالشك ويشترط التيقن في الطهارة ولا يتيقن فيها الا بضم التيمم اليه .

قوله فيفيد الجمع دون الترتيب المراد به انه لا يخلو للصلوة الواحدة عنهما وان لم يوجد الجمع في حاله حتى اذا توضأ بسؤر الحمار وصلّى ثم احدث تيمم وصلّى تلك الصلوة ايضا جاز وفي الجامع الصغير لا ما م المحبوبي رحمة الله تعالى عليه في رجل لم يجد الاسؤر حمار قال يهريق ذلك السؤر حتى يصير عادماً للماء ثم يتيمم فعرض قوله هذا على ابي القاسم الصغار رحمه الله فقال هو قول جيد وفيه ايضا ذكر محمد رحمه الله في نوادر الصلوة لو توضأ بسؤر الحمار وتيمم ثم اصاب ماء نظيفاً فلم يتوضأ به حتى ذاهب الماء ومعه سؤر الحمار فعليه إعادة التيمم وليس عليه إعادة الوضوء بسؤر الحمار لانه ان كان

(كتاب الطهارات ... فصل في الاسار وغيرها)

وكذا عند ابي حنيفة رح في الصحيح لان الكراهة لا ظها رشفه فان لم يجد الا نبذ
التمر قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يتوضأ به ولا يتيمم لحديث ليلة الجن فان النبي عليه
السلام توضأ به حين لم يجد الماء وقال ابو يوسف رح يتيمم ولا يتوضأ به وهو رواية
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وبه قال الشافعي رح عملاً بأية التيمم لانها اقوى
او هو منسوخ بها لانها مدنية وليلة الجن كانت مكبة وقال محمد رح يتوضأ به ويتيمم

مطهر افتد توضأ به وان كان نجساً فليس عليه الوضوء لافي المرة الاولى ولا في المرة الثانية
قوله وكذا عند ابي حنيفة رح في الصحيح احتراز عن سائر الروايات وفي المحيط نفى
سائر الفرس عن ابي حنيفة رحمه الله اربع روايات قال في رواية احب الي ان
يتوضأ بغبرة وهو رواية البلخي عنه وفي رواية الحسن عنه انه مكروه كلكمه وفي رواية
قال هو مشكوك فيه كسائر الحمار وفي رواية كتاب الصلوة قال هو طاهر وهو الصحيح
من مذهبه **قوله** فان لم يجد الا نبذ التمر ذكر القدر في رحمه الله في شرحه عن
اصحابنا ان التوضي بنبذ التمر لا يجوز الا بالنية كالتيتم لانه بدل عن الماء حتى لا يجوز
التوضي به حال وجود الماء ولو توضأ بالنبذ ثم وجد ماء مطلقاً ينتقض وضوءه كما
ينتقض التيمم بوجود الماء **قوله** لحديث ليلة الجن وهو ما روي عن ابن عباس رضي
الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب ذات ليلة ثم قال ليقم معي من لم يكن
في قلبه مثقال ذرة من كبر فقام ابن مسعود رضي الله عنه فحمله رسول الله عليه
السلام مع نفسه فقال عبد الله بن مسعود خرجنا من مكة فخط رسول الله عليه السلام
حولي خطأ وقال لا تخرج عن الخط فانك ان خرجت عنه لم تلقني الى يوم القيمة ثم
ذهب يدعو الجن الى الايمان ويقرأ عليهم القرآن حتى طلع الفجر ثم رجع بعد طلوع الفجر
وقال لي هل معك ماء اتوضأ به فقلت لا الا نبذ التمر في اداة فقال عليه السلام تمر طيبة
وماء طهور فاخذوا توضأ به وصلى الفجر **قوله** لانها اقوى او هو منسوخ بها فان قيل نعم

لان في الحديث اضطرابا في التاريخ جهالة فوجب الجمع احتياطا قلنا ليلة الجن كانت غير واحدة فلا يصح دعوى النسخ والحديث مشهور عملت به الصحابة رضه وبمثلته يزداد على الكتاب

نسخ الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب لا يجوز عندا لشافعي رحمه الله فكيف يستقيم قوله او هو منسوخ قلنا قال ذلك بناء على قول ابي يوسف رحمه الله فيكون حجة علينا **قوله** لان في الحديث اضطرابا اي مقالا في ثبوته وذلك لان مداره على ابي زيد مولى عمرو بن الحارث روي عنه ابو فزارة وكان نبا ذاروى هذا الحديث ليهون على الناس امر النبيذ وابوزيد كان مجهولا عند النقلة ولانه روي عن ابي عبيدة بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قيل له هل كان ابوك مع النبي عليه السلام ليلة الجن فقال ولوددت ان لو كان ابي صاحب رسول الله عليه السلام ولو كان هو مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن لكان فخرا له عظيما ومنقبة ولعقبه بعده فكان لا يخفى على ابنه قلنا ان مداره كما كان على ابي فزارة كان مداره ايضا على كبار الصحابة رضي الله عنهم لا طعن فيهم مع ان ابافزارة غير مطعون فان مصنف الصحيح ذكر ان اسمه كان راشد بن كيسان الزاهد سمي زاهدا لذي يانته وبيع النبيذ لا يكون طعنا لجوازانه باع النبيذ اتفق الناس على ابا جته وقوله بان ابازيد كان مجهولا قلنا لا بل هو من كبار الأئمة الثابتين وكان معروفا وقوله بان عبد الله لم يكن مع النبي عليه السلام قلنا لا بل كان معه فان محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله اثبت كونه مع النبي عليه السلام باثني عشر وجها ومعني قول ابنه انه لم يكن اي لم يكن معه حالة الخطاب والدعوة والدليل على انه كان معه ما روي ان ابن مسعود رضي الله عنه رأى قوما يلعبون بالزط فقال ما شبه هؤلاء بالذين رأيتهم ليلة الجن **قوله** عملت به الصحابة رضي الله عنهم هو ما روي الحارث عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال الموضوع

كد

(كتاب الطهارات ... فصل في الاساور وغيرها)

واما الاغتسال به فقد قيل يجوز عنده اعتبارا بالوضوء وقيل لا يجوز لانه فوقه والنبذ المختلف فيه ان يكون حلوا رقيقا يسيل على الاعضاء كالماء : وما اشد منها صار حرا مالا يجوز التوضي به : وان غيرته النار فما دام حلوا رقيقا فهو على الخلاف وان اشد فعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز التوضي به لانه محل شربه عنده : وعد محمد رحمه الله لا يتوضأ به لحرمة شربه عنده ولا يجوز التوضي بما سواه من الانبذة جريا على قضية القياس •

بنبيذ التمروضوء من لم يجد الماء وروي عنه من طرق مختلفة انه كان لا يري بأسا بالوضوء بنبيذ التمر حال عدم الماء وروي عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال توضأ بنبيذ التمر ولا تتوضأ باللبن وروي عنه من طرق مختلفة انه كان يجوز الوضوء بنبيذ التمر عند عدم الماء وهم كانوا من ائمة الفتوى فيكون قولهم مقدما على القياس وعن هذا قال ابو حنيفة رحمه الله ان اشبه كون عبد الله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجح قلنا في الباب ما يكفي للاعتداد عليه وهو رواية هذه الكبار ومن الصحابة رضي الله عنهم كذا في مبسوط شيخ الاسلام •

قوله واما الاغتسال به اختلف مشايخنا رح في الاغتسال بنبيذ التمر عند ابي حنيفة رح فمنهم من لم يجوزه لان الاثر في الوضوء خاصة والاصح انه يجوز لان المخصوص من القياس بالنص يلحق به ما في معناه من كل وجه ولو لم تزل الجنابة لزال بالتييمم والتميم غير مزيل للحدث هناك فكيف يزيل الجنابة **قوله** ولا يجوز التوضي بما سواه من الانبذة وقال الاوزاعي رحمه الله تعالى يجوز التوضي بسائر الانبذة بالقياس على نبيذ التمر وعندنا لا يجوز لان نبيذ التمر مخصوص عن القياس بالاثر فلا يقاس عليه غيره والله اعلم •

(باب)

باب التيمم

ومن لم يجد ماء وهو مسافر

باب التيمم

قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله التيمم في اللغة القصد ومنه قول القائل وما أدري إذا تيممت أرضا أريد الخير أيهما يليني وفي الشرع عبارة عن القصد إلى الصعيد للتطهير فالأسم الشرعي فيه معنى اللغة وثبوت التيمم بالكتاب وهو قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا والسنة وهو ما روي عن النبي عليه السلام أنه قال جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا أينما دركتني الصلوة تيممت وصليت ثم أعلم أن التيمم لم يكن مشروعا لغير هذه الأمة وإنما شرع رخصة لنا والرخصة فيه من حيث الآلة حيث اكتفى بالصعيد الذي هو ملوث وفي محله حيث اكتفى في شطر أعضاء الوضوء •

قوله ومن لم يجد ماء أي ماء يكفي لرفع الحدث لأن ما دون ذلك وجوده وعدمه بيان إذا ثبت به استحباب الصلوة فالحق بالعدم فإن قيل المذكور في النص ماء نكرة في موضع النفي فيتناول كل جزء منه فيكون مخاطبا في حق ذلك القدر بالاستعمال لأن ذلك القدر ماء طهور حقيقة وحكما أما حقيقة فظاهر وأما حكما فإنه إذا استعمله ثم أصاب ماء آخر لم تجب عليه إعادة الأول فصار كالعاري إذا وجد ثوبا يسيرا يستر بعض عورته يلزمه استعماله بقدره وكذلك إذا كانت به نجاسة حقيقية فوجد ماء لا يرفع جميعها بل يرفع بعضها يجب عليه استعماله في ذلك القدر فينبغي أن يجب هنا أيضا استعمال ذلك القدر من الماء لتقليل النجاسة الحكيمة كما هو مذهب الشافعي رحمه الله فإنه قال الضرورة لا تحقق إلا بعد استعمال الماء فيما يكفي قلنا المراد منه ماء يكفي للوضوء وذلك لأنه لم يمكن إجراءه على العموم إذ وجود ماء نجس أو محتاج إليه لعطشه غير مراد فيراد به إخصا لخصوص وهذا الماء مراد

اجماعا فسقط غيره دل عليه ان الآية سقت لبيان الطهارة الحكمية فكان قوله تعالى فلم تجدوا ماء اي ماء طهورا اي محلا للصلوة باستعماله في هذه الاعضاء وبوجود ما لا يكفي للوضوء لم يوجد ماء محل للصلوة لانه لم يثبت باستعمال هذا الماء شي من الحل لان الحل حكم والعلة غسل الاعضاء كلها وشي من الحكم لا يثبت ببعض العلة كبعض النصاب في حق الزكوة فصار هذا كمن وجد بعض الرقبة في حق الكفارة حل له التكفير بالصوم كما لو عدم الرقبة اصلا وهذا بخلاف ازالة النجاسة الحقيقية وسترا العورة لان الواجب الذي يزال فيهما امر حسي لانه عورة ظاهرة ونجاسة حقيقية واذا كان حسيا اعتبر الزوال حسالا حكما والزوال حسا ثبت بقدر الماء الذي معه وبقدر الثوب الذي معه يزول انكشف العورة حسا فيجب استعماله واما هنا الطهارة حكمية فلا يثبت شي من الحكم ببعض العلة كما اطلاق لا يثبت شي منه بقوله انت او طالق في قوله انت طالق وكذلك في سائر العلل •

قوله او خارج المصراي يجوز لمن هو خارج للمصروان لم يكن مسافرا وفيه رد لقول من يقول بانه لا يجوز التيمم الا للمسافر ذكر في المحيط ومن الناس من قال لا يجوز التيمم لمن خرج من المصرا لا اذا قصد سفرا صحيحا وفيه ايضا نفى لجواز التيمم في الامصار يدل عليه ما ذكر في شرح الطحاوي ان التيمم في المصرا لا يجوز الا في ثلاثة احوال احدها اذا خاف فوت صلوة الجنائز ان توشا والثانية اذا خاف فوت صلوة العيد والثالثة اذا خاف الجنب من البرد بسبب الاغتسال وما ذكره الامام الترمذ في رحمه الله ان من عدم الماء في المصرا لا يجزيه التيمم لانه نادر فان قيل النص مطلق عن اشتراط المسافة فلا يجوز تقييده بها بالرأي قيل المسافة القريبة مانعة بالاجماع والبعيدة غير مانعة بالاجماع فجعلنا الفاصل بين القريب (و)

نحو ميل او اكثر يتيمم بالصعيد لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا وقوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولو الى عشر حجج ما لم يجد الماء والميل هو المختار في المقدار لانه يلحقه الحرج بدخول المصر والماء معدوم حقيقة

والبعيد ما ذكرنا لانه يلحقه الحرج بسبب الدخول في المصر والماء معدوم حقيقة *
قوله نحو ميل او اكثر قيل ذكر قوله او اكثر للتأكيد كقوله تعالى نفخة واحدة لان معنى التأكيد هو ان يستفاد من الاول ما يستفاد من الثاني وهذا كذلك فكان تأكيدها اولان المسافة انما تعرف بالخرز والظن فقال لو كان في ظنه ان بينه وبين الماء نحو ميل او اقل لا يجوز له التيمم وانما يجوز اذا تيقن ان بينه وبين الماء نحو ميل او اكثر اولان تقديرات الشرع على اربعة انواع وتشهد القسمة العقلية عليها ايضا لانها ما ان تمنع الاكثر لا الاقل كمدة النفاس او على العكس كنصاب الزكوة او تمنعها كصلوة الفجر ولا تمنعها كقوله تعالى ان يستغفر لهم سبعين مرة فذكر قوله او اكثر ليعلم ان هذا من قبيل ما يمنع النقصان دون الزيادة كنصاب الزكوة **قوله** والميل هو المختار في المقدار وعن محمد رحمه الله انه يجوز التيمم اذا كان الماء على قدر ميلين وهو اختيار الفقيه ابي بكر محمد بن الفضل وعن الكرخي رحمه الله ان كان في موضع يسمع صوت اهل الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ كذا في فتاوى قاضيخان رحمه الله وقال الحسن بن زياد اذا كان الماء اما به يعتبر الميلان وان كان يمتة او يسرة او خلفا فميل واحد لان ميلا للذهاب وميلا للرجوع فكان ميلين وفسرا بن شجاع الميل بثلاثة آلاف وخمس مائة ذراع الى اربعة آلاف ذراع وفسر الغلوة بثلاث مائة ذراع الى اربعة مائة ذراع وعن ابي يوسف رحمه الله ان الماء اذا كان بحيث لو ذهب اليه وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره فهو بعيد ويجوز له التيمم وهذا حسن جدا كذا في الذخيرة وذكر الامام الترمذي رحمه الله ان الفرسخ اثني عشر الف خطوة وقيل الغلوة مقدار رمية سهم

والمعتبر المسافة دون خوف الفوت لان التفريط يأتي من قبله : ولو كان يجد الماء الا انه مريض فخاف ان يستعمل الماء اشدد مرضه يتيمم لما تلونا ولا ان الضرر في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة ثمن الماء وذلك يبيح التيمم فهذا اولى ولا فرق بين ان يشتد مرضه بالتحريك او بالاستعمال واعتبر الشافعي رح خوف التلف وهو مردود بظاهر النص ولو خاف الجنب ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيمم بالصعيد وهذا اذا كان خارج المصر لما بينا ولو كان في المصر كذلك عند ابي حنيفة رح خلافا لهما هما يقولان ان تحقق هذه الحالة نادر في المصر فلا يعتبر وله ان العجز ثابت حقيقة فلا بد من اعتباره •

قوله والمعتبر المسافة دون خوف الفوت هذا احتراز عن قول زفر رحمه الله فانه يجوز التيمم اذا خاف فوت الوقت وان كانت المسافة اقل من ميل **قوله** ولان الضرر في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة ثمن الماء لان ثمن الماء مال والمال خلق لوقاية النفس فكان تبعا فلما كان الحرج مذكورا عن الوقاية التي هي تبع لان يكون مد فوعا عن الموقى الذي هو اصل اولى **قوله** ولا فرق بين ان يشتد مرضه بالتحريك كما لم يطون والمشتكى من العرق المدني او بالاستعمال كالجدري والحصبة **قوله** وهو مردود بظاهر النص لان قوله تعالى وان كنتم مرضى يبيح التيمم لكل مريض من غير فصل ولو خيلنا نحن وظاهر الآية لقلنا بان تجزية التيمم وان كان لا يخاف زيادة مرض او ابطاء براء الا انه خرج هذا عن ظاهر الآية وبقي الباقي على ظاهرها **قوله** ولو خاف الجنب ان اغتسل ان يقتله البرد ذكر خوف الجنب ولم يذكر خوف المحدث وذكر في الاسرار انهما سواء فقال في المصر خاف الهلاك من البرد لو اغتسل او تواضاً جازله التيمم عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وذكر في فتاوى قاضيخان الجنب الصحيح في المصر اذا خاف الهلاك من الاغتسال يباح له التيمم في قول ابي حنيفة رح والمسافر اذا خاف الهلاك من الاغتسال جازله التيمم في قولهم (و)

والتيمم ضربتان يمسح باحدهما وجهه وبالاخرى يديه الى المرفقين لقوله عليه الصلوة والسلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وينفض يديه بقدر ما يتناثرا لثراب كىلا يصير مثله .

واما المحدث اذا خاف الهلاك من التوضي اختلفوا فيه على قول ابي حنيفة والصحيح انه لا يباح له التيمم ثم قال مشايخنا راح في ديارنا لا يباح للمقيم ان يتيمم لان في عرف ديارنا اجر الحمام يعطى بعد الخروج ويمكنه ان يدخل الحمام فيتعلل بالعسرة وذكر في المحيط اختلاف الرواية في المحدث فجوزه شيخ الاسلام ولم يجوز الامام الحلواني رحمه الله .

قوله والتيمم ضربتان فيه اشارة الى ان من ضرب يديه على الارض للتيمم فقبل ان يمسح بهما وجهه احدث ثم مسح بهما وجهه لا يجوز كذا ذكر السيد الامام ابو شجاع رحمه الله تعالى لان الضربة من التيمم قال عليه السلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وقد اتى ببعض التيمم ثم احدث فينفضه كما ينفض الكل فصار كما لو حصل الحدث في خلال الوضوء ينفضه كما ينفض الكل بعد التمام وذكر الامام الا سبجاني رحمه الله انه يجوز كمن ملأ كفيه ماء للوضوء ثم احدث ثم استعمله فانه يجوز كذا في التجنيس وما روي من الحديث حجة على ابن سيرين بانه ثلث ضربات وعلى الاوزاعي والشافعي بانه الى الرسغين وعلى الزهري رحمه الله بانه الى الا باط وعلى مالك رحمه الله بانه الى نصف الذراع وفي زاد الفقهاء الاحوط ان يضرب بيديه على الارض ثم ينفضهما حتى يتناثرا لثراب فيمسح بهما وجهه ثم يضرب اخرى فينفضهما ويمسح بباطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بباطن كف يده اليسرى بباطن ذراعه اليمنى الى الرسغ ويمر بباطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك .

ولا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية لقيامه مقام الوضوء ولهذا قالوا يخلل
 الاصابع وينزع الخاتم ليتم المسح والحدث والجناية فيه سواء وكذا الحيض والنفاس
 لما روي ان قوما جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا ان قوم ناسكن
 هذه الرمال ولا نجد الماء شهرا او شهرين وفيها الجنب والحائض والنفساء فقال عليه السلام
 عليكم بارضكم ويجوز التيمم عند ابي حنيفة ومحمد ربح بكل ما كان من جنس الارض
 كالتراب والرمل والحجر والحصى والنورة والكحل والزرنيخ وقال ابو يوسف لا يجوز
 الا بالتراب والرمل وقال الشافعي لا يجوز الا بالتراب المنبت وهو رواية عن ابي يوسف
 ربح لقوله تعالى تيمموا صعيدا طيبا اي ترابا منبتا قاله ابن عباس رضي الله عنه

قوله ولا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
 ان الاكثر يقوم مقام الكل لان في الممسوحات الاستيعاب ليس بشرط كما في المسح
 بالخف والرأس كذا في المبسوط وفي النظم قد رال درهم فمادونه عفوان زاد لم يجز
 ومسح العذ ار شرط على ما حكى عن اصحابنا رحمهم الله تعالى والناس عنه غافلون
قوله والحدث والجناية فيه سواء قال شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وهو قول
 اصحابنا رحمهم الله وعليه العلماء وقال بعض الناس بانه لا يتيمم الجنب والحائض
 والنفساء والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم روي عن عمر وعبد الله بن مسعود
 وعبد الله بن عمر انهم كانوا لا يبيحون التيمم للجنب وعلي وابن عباس رضي الله
 عنهم كانوا يبيحون التيمم للجنب **قوله** ويجوز التيمم بكل ما كان من جنس الارض
 قيل ان كل ما يحترق فيصير رمادا كالشجر او ينطبع ويلين كالحديد فهو ليس من جنس
 الارض وما عدا ذلك فهو من جنس الارض كذا في الزاد والتحفة وفي المغرب وهمز
 واوا النورة خطأ **قوله** اي ترابا منبتا قاله ابن عباس رضي الله عنه وروي عن ابن
 عباس رضاه قال الصعيد الطيب تراب الحرث والطيب يذكر ويراد به المنبت كما في (قوله)

غير ان ابا يوسف زاد عليه الرمل بالحدِيث الذي رويناَه ولهما ان الصعيد اسم لوجه الارض سمي به لصعوده والطيب يحتمل الطاهر فحمل عليه لانه اليق بموضع الطهارة او هو مراد بالاجماع : ثم لا يشترط ان يكون عليه غبار عند ابي حنيفة رح لاطلاق ما تلونا : .

قوله تعالى والبلدا الطيب ويذكر ويراد به الحلال كما في قوله تعالى كلوا من طبيبات ما رزقناكم والحلال لا يلبق ههنا والطيب المقرون بالارض اريد به المنبت فيما تلونا من الآية فيكون المراد بهذا الطيب المقرون بها المنبت ايضا اذ القرآن يفسر بعضه بعضا .

قوله غير ان ابا يوسف رحمة الله عليه زاد عليه الرمل لما روينا من الحديث وفي المبسوط جعل جواز التيمم بالرمل على قول ابي يوسف رحمة الله تولا له مرجوعا عنه فقال وكان ابو يوسف رحمة الله يقول اولالا يجزيه التيمم الا بالرمل والتراب ثم رجع وقال لا يجزيه الا بالتراب الخالص وهو قول الشافعي **قوله** ولهما ان الصعيد اسم لوجه الارض يعني ترابا وغيره وقال الزجاج لا اعلم اخلافا بين اهل اللغة فيه وقال الله تعالى صعيدا زلقا اي حجرا املس لان التراب لا يكون زلقا والطيب اسم للمنبت والحلال والطاهر واليق المعاني ههنا الطاهر لانه شرع للتطهير قال الله تعالى لكن يريد ليظهركم **قوله** او هو مراد بالاجماع اي الطهارة شرط اجماعا فلم يبق غير مراد الان الاسم متى احتمل معاني مختلفة وتعين واحد بطل الباقي ان يكون مرادا اذ المشترك لا عموم له **قوله** ثم لا يشترط ان يكون عليه غبار اي على الصعيد الذي تيمم به غبار اي لا يشترط استعمال جزء من الصعيد حتى لو وضع يده على صخرة لا غبار عليها جاز عند ابي حنيفة رحمة الله خلافا لمحمد رحمة الله لقوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا بلا فصل بين ما عليه غبار وبين ما ليس عليه غبار فان قيل ذكر في المائدة فامسحوا بوجوهكم وايدىكم منه اي بعضه وهذا الايتان في الصخر الذي لا غبار عليه قلنا من لا ابتداء الغاية هنا .

وكذا يجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
لأنه تراب رقيق : والنية فرض في التيمم وقال زفر رحمه الله تعالى ليس بفرض
لأنه خلف عن الوضوء فلا يخالفه في وصفه ولنا أنه ينبىء عن القصد فلا يتحقق
دونه أو جعل طهورا في حالة مخصوصة والماء طهور بنفسه على ما مر
ثم إذا نوى الطهارة أو استباحة الصلوة اجزاء ولا يشترط نية التيمم للحدث أو للجنب

قوله وكذا يجوز بالغبار بان نفص ثوبه أو لبدته وتيمم بغبارة وهو يقدر على الصعيد اجزاء
عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يجزيه عند أبي يوسف رح الا اذا كان لا يقدر
على الصعيد وجهه ان الغبار تراب من وجهه والماء موريه التيمم بالصعيد فان قدر عليه لم يجز
الا بالصعيد وان لم يقدر عليه فحينئذ يتيمم بالغبار كما ان العاجز عن الركوع والسجود يصلي
بأيما وهما احتجا بحديث عمر رضي الله عنه فانه كان مع اصحابه فسطروا فامرهم
ان ينفصوا البودهم وسروجهم ويتيمموا بغبارها ولان الغبار تراب الا انه رقيق فكما
يجوز التيمم بالجنس من التراب على كل حال فكذلك بالريق كذا في المبسوط وذكر
في المحيط واذا تيمم بالرماد لا يجوز اما اذا اختلط الرماد بتراب الارض ان كانت
الغلبة للتراب يجوز وان كانت الغلبة للرماد لا يجوز وكذلك التراب اذا خالطه
غير الرماد مما ليس من اجزاء الارض يعتبر فيه الغلبة **قوله** والنية فرض في التيمم
وقال زفر رحمه الله تعالى ليس بفرض لأنه خلف عن الوضوء فلا يخالفه في وصفه
ولنا أنه ينبىء عن القصد فلا يتحقق بدونه بخلاف الوضوء أو جعل طهورا في حالة
مخصوصة وهي حالة رادة قرينة مقصودة فاعتبرت النية لتثبت الحالة التي جعل
التراب طهورا فيها وقال شيخ الاسلام رحمه الله الشرع جعل التراب طهورا بشرطين
بشرط عدم الماء وبشرط ان يكون التيمم للصلوة وكلا لا يفيد الطهارة حال وجود
الماء فكذلك لا يفيد حال عدم النية وانما قلنا ذلك لان قوله تعالى فلم تجدوا ماء

هو الصحيح من المذهب : فان تيمم نصراني يريد به الاسلام ثم اسلم لم يكن متيمما عند
 ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رحمه الله هو متيمم لانه نوى قرينة مقصودة
 ماء فتييمموا بناء على قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم والمراد به فاغسلوا
 للصلوة فكذا قوله فتييمموا للصلوة ولونص على هذا كما ان ارادة الصلوة شرطا ليصير طهورا
 فكذلك اذا ثبت هذا بدلالة صدر الآية وانما لم تشترط النية في الوضوء وان كان صدر الآية يقتضي
 ذلك لان الوضوء غير مقصود بنفسه والمقصود منه الطهارة وهي كما تحصل بالوضوء لمنوي
 الماء موريه تحصل بغيره لان الطهارة في الوضوء حاصلة بطبع الماء وطبع الماء لا يتغير بالنية
 وعدم النية كستر العورة وتطهير الثياب فانهما مأ موريهما لقوله تعالى خذوا زينتكم وقوله
 تعالى وثيابك فطهر ومع ذلك لم تشترط النية لحصول المقصود مع النية وعدمها وأما
 التراب فغير طهور بطبعه وانما صار طهورا شرعا بخلاف القياس فلا يصير طهورا الا بالشرط
 الذي ورد به النص كذا ذكر الجواب شيخ الاسلام رح وما قاله زفر رح من ان الخلف
 لا يفارق الاصل في وصفه قلنا قد يفارق الخلف الاصل لاختلاف حالهما كما قلنا في القصاص
 وهو الاصل في القتل فانه يثبت للورثة ابتداء وان كان السبب انعقد في حق المورث واذا
 انقلب ما لا يثبت للمورث او لا ثم يصير موروثا ولم يبق من ديونه وينفذ وصاياه ويكون
 بين الورثة على قدر سهامهم وانما كان كذلك لمفارقة الخلف الاصل في حاله لان القصاص
 شرع لدرك الثأر وتشفى الصدر ويثبت عند انقضاء الحياة وعند ذلك لا يبقى للميت الا
 ما يحتاج اليه والقصاص لا يصلح لحاجته فيثبت للورثة لدرك الثأر واذا انقلب ما لا يثبت
 للميت ابتداء لانه يصلح لحوائجه وقد انعقد سبب الوجوب في حقه لانه وجب بمقابلة دمه
 وحيوته ثم يكون للورثة كسائر امواله وفي مسئلتنا ايضا حال الخلف يفارق حال الاصل لان
 الاصل هو الماء مطهر بطبعه يعمل عمله في ازالة النجاسة الحقيقية والحكمية ولا كذلك التراب
 لانه ملوث وانما يعمل عمل الماء اذا اقترنت به النية فصارت النية خلفا عن الماء مطهرا معها .
 قوله هو الصحيح من المذهب هذا احتراز عما كان يقول ابو بكر الرازي رحمه الله

(كتاب الطهارات ... باب التيمم)

بخلاف التيمم لدخول المسجد ومس المصحف لانه ليس بقربة مقصودة ولهما ان
التراب ما جعل طهورا الا في حال ارادة قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة والا سلام
قربة مقصودة يصح بدونها: بخلاف سجدة التلاوة لانها قربة مقصودة لا تصح بدون
الطهارة وان توصلا يريد به الاسلام ثم اسلم فهو متوضي^ع خلافا للشافعي رح بناء
على اشتراط النية: فان تيمم مسلم ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم فهو على تيممه

بانه يحتاج الى نية التيمم للحدث او للجنبانة لان التيمم لهما بصفة واحدة فلا يتميز
احدهما عن الآخر الا بالنية *

قوله بخلاف التيمم لدخول المسجد اي اذا تيمم المسلم لدخول المسجد ومس المصحف
فانه لم تجز الصلاة معه عند اعمامة **قوله** بخلاف سجدة التلاوة لانها قربة مقصودة المراد
بالقربة المقصودة ان لا تكون في ضمن شيء آخر بطريق التبعية كدخول المسجد ومس
المصحف وقراءة القرآن حيث لا يجوز الصلاة بذلك التيمم في قول عامة العلماء خلافا
لابي بكر بن سعيد البلخي رح يريد ان سجدة التلاوة قربة مقصودة لا صحة لها بدون
الطهارة حتى لو نوى المسلم بالتيمم سجدة التلاوة يصير متيمما لان يريد به ان الكافر
اذا تيمم يريد به سجدة التلاوة يصير متيمما فان الكافر اذا تيمم للصلاة ثم اسلم لا تجوز
الصلاة بذلك التيمم نص على هذا شيخ الاسلام في مبسوطه فكذا اذا تيمم لسجدة التلاوة
وفرق ابو يوسف رحمه الله بين نيته للاسلام وبين نيته للصلاة فقال يكون متيمما
في الاول دون الثاني لان الاسلام يصح منه فتصح نيته والصلاة قربة لا تصح من الكافر
فلا تصح نية الصلاة فيجعل وجود هذه النية وعدمها بمنزلة فيبقى التيمم من غير نية
فلا يصح فان قيل ذكر في اصول الفقه ان سجدة التلاوة ليست بقربة مقصودة وهذا جعلت
مقصودة وهذا يناقضه قلنا انما يكون تناقضا ان لو كان النفي والا ثبات بجهة واحدة
فاما عند اختلاف الجهتين فلا والمراد بما ذكر في الكتاب انها قربة مقصودة (انها)

وقال زفر رح بطل تيممه لان الكفر ينافيه فيستوي فيه الابتداء والانتهاء : كالمحرمة في
النكاح : ولنا ان الباقي صفة كونه طاهرا فاعتراض الكفر عليه لا ينافيه كما لو اعترض على
الوضوء وانما لا يصح من الكافر ابتداء لعدم النية منه : وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء
لانه خلف عنه فاخذ حكمه وتنقضه ايضا رؤية الماء اذا قدر على استعماله

انها شرعت ابتداء تقربا الى الله تعالى من غير ان يكون تبعا لآخر بخلاف دخول
المسجد ومس المصحف والمراد بما ذكر في اصول الفقه ان هيئة السجدة ليس بمقصودة
لذا انها عند التلاوة بل لاشتمالها على التواضع المحقق لموافقة اهل الايمان ومخالفة
اهل الطغيان فلم هذا قلنا لا تختص اقامة الواجب بهذه الهيئة بل ينوب الركوع منابها فان قيل
يصح التيمم بنية الطهارة وهي ليست بمقصودة قلنا الطهارة شرعت للصلوة وشرطت لباحثها
فكان نيتها بنية اباحة الصلوة وفي الاوضح لو تيمم يريد به تعليم الغير لا تجوز به الصلوة
وذكر الفقيه ابو جعفر رواية عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز وذكر في النوا در انه
لو مسح وجهه وذراعيه يريد به التيمم جازت الصلوة به •

قوله وقال زفر رح بطل تيممه لان الكفر ينافيه فان قيل الفعل انما يصير عبادة بالنية وهي
ليست بشرط عنده ذكر في الفوائد الظهيرية قيل في الجواب عنه ان التيمم الذي وقع النزاع
في انتقاضه منوي لانه لو لم يكن منويا لا يتأتى الخلاف ونقول عدم جواز التيمم للكافر
عنده لا لاشتراط النية بل لان الشارع جعل التراب طهورا للمسلم لا طهورا للكافر
لحديث التراب طهورا للمسلم ولهذا لا يصح من الكافر وبالا رتداد ارتفعت طهوريته
الى هذا المعنى اشار الامام التمر تاشي رحمه الله **قوله** كالمحرمة كما اذا طاعت امرأة
ابن زوجها يبطل النكاح ولو طاعت قبله لا يحل للاب تزوجها وكما اذا كان الزوجان
رضيعين فارضعتها امرأة والاصل فيه ان كل صفة منافية للاحكام يستوي فيها الابتداء والبقاء
كالردة والحدث العمد في الصلوة **قوله** وتنقضه ايضا رؤية الماء اعلم ان رؤية الماء غير ناقضة

لان القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لظهورية التراب وخائف السبع والعدو
والعطش عاجز حكما

لانه ليس بخارج نجس وانما الناقض الحدث السابق لكن اضاف الا انتقاض
الى الروية مجازا لما ان عمل السبب يظهر عندها فينتهي كون التراب طهورا عند
روية الماء المقدور على استعماله .

قوله لان القدرة هي المرادة بالوجود اي الوجود المذكور في قوله تعالى اول ما مسستم النساء
فلم تجدوا ماء وفي قوله عليه السلام التراب طهورا لمسلم ولوا الى عشر حجج ما لم يجد الماء
بخلاف الوجود المذكور في الكفارات في قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام وفي
قوله تعالى ومن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان المراد به الملك دون القدرة حتى انه
لوعرض عليه الماء لا يجوز له ان يتيمم ولو عرض على الحائض في اليمين الرقبة يجوز التكفير
بالصوم كذا ذكره الامام التمر تاشي **رح** **قوله** هو غاية لظهورية التراب وتسميته غاية
انما كانت من حيث المعنى لا من حيث الصيغة فانه لم يرد فيه كلمة الغاية وقوله
عليه السلام ولوا الى عشر حجج ليس بغاية للتيمم حيث لم يقل الى وجود الماء بل
وردت فيه كلمة المدة في قوله عليه السلام التراب طهورا لمسلم ما لم يجد الماء اي مادام
انه غير وجد الماء ولكن الحكم بعد ذلك الوقت يخالف ما قبله فسمي باسم الغاية
قوله وخائف السبع والعدو والعطش عاجز حكما لان صيانة النفس اوجب من صيانة الطهارة
بالماء فان لها بدلا ولا بدل للنفس اولان هذا في معنى المريض بجماع انه يفضي الى الهلاك
وجواز التيمم في حق المريض منصوص عليه فالحق هذابه واراد به الخائف على نفسه
اوماله وفي جمع العلوم له التيمم في كلمة لبق او مطرا وحر شديد وفي التنف وتيمم لخوف
ضيا ع الوديعه او قصد غريم لا وفاء له بدينه ولو خاف العطش على نفسه او على
دابته يتيمم وذكر المصنف رحمه الله في التجنيس والامام الولوالجي في فتاواه رجل (اراد)

والنائم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قادرتقد يراحتن لو مر النائم المتيمم على الماء بطل تيممه عنده والمراد ما يكفي للوضوء لانه لا معتبر بما دونه ابتداء فكذا انتهاء

اراد ان يتوضأ فمنعه انسان عن التوضي بوعيد قيل ينبغي ان يتيمم ويصلي ثم يعيد الصلوة بعد ما زال عنه ذلك لان هذا عذر جاء من قبل العباد فلا يسقط فرض الوضوء عنه كما لمحبوس في السجن اذا وجد التراب الطاهر ولم يجد الماء يتيمم ويصلي فاذا خرج يعيد فكذا هذا وفي شرح القدوري للعلامة الزاهدي رحمه الله بعد مسئلة المحبوس في السجن وكذا الا سيراذا منعه الكفار عن الوضوء والصلوة يتيمم ويؤم ثم يعيد وكذا المقيد ثم قال العلامة الزاهدي رحمه الله بخلاف الخائف منهم لان الخوف من الله تعالى وذكر الامام الولوالجي رحمه الله متيمم مر على ماء في موضع لا يستطيع النزول اليه لخوف من عدو او سبع على نفسه لا ينتقض تيممه لانه غير قادر .

قوله والنائم عند أبي حنيفة رحمه الله قادر تقدير ذكر في فتاوى قاضيخان متيمم مر على ماء وهو نائم ذكر في بعض الروايات ان على قول أبي حنيفة رحمه الله ينتقض تيممه ثم قال وقيل فينبغي ان لا ينتقض عند الكل لانه لو تيمم وبقره ماء لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل وقال الامام الترمذاشي رحمه الله وفي زيادات الحلواني رحمه الله في انتقاض تيمم النائم المار بالماء روايتان من غير ذكر خلاف والفرق بين النائم وخائف العدو والسبع ان النوم في حالة السفر على وجه لا يشعر بالماء في غاية الندرة فلم يعتبر نومه وجعل كاليقظان حكما يبان انه ان المسئلة مصورة فيما اذا امرنا ثم على الماء ماشيا او راكبا على الدابة وهي تسير والنوم حالة المشي والسير ناد رخصوصا على وجه لا يتخلله اليقظة المشعرة بالماء وكذا الغالب ان يكون مع الرفقة ويشعروه بوجود الماء ولما كان الماء اعز شي في السفر يتكلمون بوجوده ويبادرون الى احرازة في الاواني ويجي منهم افعال تنبهه لا محالة اذا النوم في حالة السفر في غاية الخفة وكذا المسئلة مصورة فيما اذا لم يكن

ولا يتيمم الا بصعيد طاهر لان الطيب اريد به الطاهر ولانه آلة التطهير فلا بد من طهارته في نفسه كالماء ويستحب لعادم الماء وهو يرجوه ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت فان وجد الماء يتوضأ ولا يتيمم وصلى ليقع الاداء باكمل الطهارتين فصار كالطامع في الجماعة وعن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله في غير رواية الاصول ان التأخير حتم لان غالب الرأي كالمحقق وجه الظاهر ان العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا بيقين مثله ويصلى بتيممه ما شاء من الفرائض والنوافل وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه يتيمم لكل فرض لانه طهارة ضرورية ولنا انه طهور حال عدم الماء فيعمل عمله ما بقي شرطه

مضطجعا ولا مستندا في المحل اذ لو كان كذلك ينتقض وضوءه بالنوم فلا يتأتى هذه المسئلة .
قوله لا يتيمم الا بصعيد طاهر لان الطيب اريد به الطاهر اي في قوله تعالى فتييموا صعيدا طيبا **قوله** ويستحب لعادم الماء وهو يرجوه ان يؤخر الصلوة وان لم يرج يتيمم في الوقت المستحب لانه لا يفيد التأخير وعند مالك رحمة الله يتيمم في وسط الوقت لانه خير الامور **قوله** لان غالب الرأي كالمحقق حتى سمي غالب الرأي بالعلم قال تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار وكذلك جواز التيمم للمريض وجوازا جراء كلمة الكفر على المكروه انما كان لكون غالب الرأي بمنزلة المحقق **قوله** وعند الشافعي رحمة الله يتيمم لكل فرض لانه طهارة ضرورية لان الصعيد ليس بطهور في نفسه اذ لو كان كذلك لكان طهورا عند الماء وانما جعل طهورا شرعا لضرورة الحاجة كطهارة المستحاضة والحاجة في الفرائض تزول بفرض واحد ولا تتجدد حاجة اخرى الا لمجيء وقت آخر بخلاف النوافل فان الحاجة الى النوافل دائمة **قوله** ولنا انه طهور حال عدم الماء لان الله تعالى شرع التيمم حال عدم الماء حيث قال فلم تجدوا ماء فتيمموا فتبقوا الطهارة ببقائه وكذلك جعل النبي عليه السلام طهارة التيمم ممثدا الى وجود الماء في الحديث فكان في حال عدم الماء كالوضوء وليس كالمستحاضة لان (الشرع)

ويتيمم الصحيح في المصر اذا حضرت جنازة والولي غيره فخاف ان يشتغل بالطهارة ان تغوته الصلوة لانها لا تقضى فيتحقق العجزه وكذا من حضر العيد فخاف ان يشتغل بالطهارة ان يفوته العيد يتيمم لانها لا تعاد وقوله والولي غيره اشارة الى انه لا يجوز للولي وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رح هو الصحيح لان للولي حق الاعادة فلا فوات في حقه وان احدث الامام او المقتدي في صلوة العيد تيمم وبنى عند ابي حنيفة رح وقال لا يتيمم لان اللاحق يصلى بعد فراغ الامام فلا يخاف الفوت وله ان الخوف باق لانه يوم رحمة فيعتريه عارض تفسد عليه صلوته والخلاف فيما اذا شرع بالوضوء ولو شرع بالتيمم تيمم وبنى بالاتفاق لان الواجبنا الوضوء يكون واجدا للماء في صلوته فيفسد

الشرع قدر طهارتها بالوقت نصا فنقد ربه واما ههنا قدر بالعدم فلا يجوز التقدير بالاداء فيما سالا لانه حينئذ يكون تركا لتقدير ثبت نصا .

قوله ويتيمم الصحيح في المصر اذا حضرت جنازة وقوله كذلك من حضر العيد وفيهما خلاف الشافعي رح وهذا بناء على ان صلوة العيد وصلوة الجنازة عندنا لا تعاد فيتحقق الفوات وعند الشافعي رح يجوز اعادتهما فلا يتحقق الفوات فلا يجوز التيمم ولا يقال شرط جواز التيمم عدم وجدان الماء ولم يوجد لاننا نقول الوجود مفسر بالقدرة وهو غير قادر اذا لا يمكنه الصلوة بطهارة الماء فصارك خائف العطش ولان التيمم شرع لصيانة الصلوة عن الفوات لانه ربما تمت هذه الحالة فيجمع الصلوة في حقه فيخرج في الاداء وازان يقصر في الاداء فلما جاز الشرع التيمم لتوهم الفوات لان يجوز عند تحقق الفوات اولى **قوله** وهو الصحيح احتراز عن جواب ظاهر الرواية وفي الذخيرة فان كان اما ما او كان حق الصلوة له جازا لتيمم له ايضا وعن ابي حنيفة رح برواية الحسن انه لا يجوز له التيمم قال شمس الائمة رح الصحيح هذا ووجهه ما ذكر في الكتاب **قوله** ولو شرع بالتيمم تيمم وبنى بالاتفاق ذكر في الفوائد الظهيرية فان كان شروعه بالتيمم فسبقه احدث تيمم وبنى عند ابي حنيفة رح الله بلا اشكال

ولا يتيمم للجمعة وان خاف الفوت لتوضاً فان ادرك الجمعة صلاها والا صلى
الظهرار بعلا نها تفوت الى خلف وهو الظهر بخلاف العيد: وكذا اذا خاف فوت

واما على قولهما فاختلف المتأخرون قال بعضهم تيمم وبنى كما هو قول ابي حنيفة رحمه الله لانه لا يمكنه التوضي للبناء لما فيه من بناء القوي على الضعيف كما اذا وجد الماء في خلال الصلوة يستأنفها ولا يبني عليها وقال بعضهم لا بل يتوضاً ويبني ويجوز ان يكون ابتداء الصلوة بالتيمم والبناء بالوضوء كما قلنا في جنب معه من الماء قد رما يكفي لوضوئه فانه يتيمم ويصلي فاذا تيمم وتحرم للصلوة ثم سبقه الحدث يتوضاً بذلك الماء ويبني فهذه صلوة ابتداءً بها بالتيمم وانتهائها بالوضوء قال رحمه الله لكن هذا لا يقتضي ذلك لانه ليس فيه بناء القوي على الضعيف اذ التيمم ههنا اقوى من الوضوء لانه يزيل الجنابة والوضوء لا يزيلها ولا بد من معنى آخر فنقول الطهارة الحاصلة بالتيمم مثل الطهارة الحاصلة بالوضوء بدليل جواز اقتداء المتوضي بالتيمم عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ويؤيد هذا ما ذكره القاضي الامام فخر الدين رحمه الله في فصل المسح من فتاواه ما سمع الخف اذا احدث في صلوته فانصرف ليتوضاً ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضاً كان له ان يتوضاً ويغسل رجليه ويبني على صلوته كما لمصلي بالتيمم اذا احدث في صلوته فانصرف ثم وجد ماء كان له ان يتوضاً ويبني على صلوته والفرق بين هذا وبين ما اذا وجد المتيمم الماء في خلال صلوته حيث يستأنف الصلوة وههنا لا يلزمه الاستئناف وهو ان التيمم ينتقض بصفة الاستئناف الى ابتداء وجوده عند اصابته الماء لانه يصير محدثاً بالحدث السابق اذ اصابته ليست بحدث ولان القدرة على الاصل حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخلف يبطل حكم الخلف وفي مسئلتنا لم ينتقض التيمم عند اصابته الماء بصفة الاستئناف لانتقاضه بالحدث الطارئ على التيمم ولم يوجد القدرة على الاصل (حال)

الوقت لو توضأ لم يتيمم ويتوضأ ويقضي ما فاتته لان الفوات الى خلف وهو القضاء.

حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخلف وذَكَر في المحيط واذا سبق الموت
الحدث في صلاة العيد في الجبابة فهذا على وجهين الاول اذا سبقه الحدث قبل الشروع
في الصلاة وانه على وجهين ايضا ان كان يرجو ادراك شيء من الصلاة مع الامام
لو توضأ لا يباح له التيمم وان كان لا يرجو ادراك شيء من الصلاة مع الامام لو توضأ
يباح له التيمم والوجه الثاني اذا سبقه الحدث بعد الشروع في الصلاة فهذا على
وجهين ايضا الاول ان يكون شروعه بالتيمم في هذا الوجه تيمم وبنى بلا خلاف
وان كان شروعه بالوضوء ان كان يخاف زوال الشمس لو اشتغل بالوضوء يباح له التيمم
بالاجماع وان كان لا يخاف زوال الشمس فان كان يرجو ادراك الامام قبل الفراغ
لا يباح له التيمم بالاجماع وان كان لا يرجو ادراك الامام قبل الفراغ تيمم وبنى
عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يتوضأ ولا يتيمم فمن مشا يخنا من قال هذا اختلاف
عصرو زمان فكان في زمان ابي حنيفة رحمه الله يصلي صلاة العيد في جبابة بعيدة
من الكوفة بحيث لو انصرف الرجل الى بيته ليتوضأ زالت الشمس فكان خوف
الفوت قائما فاقضى على وفق زمانه وفي زمانهما كان يصلي صلاة العيد في جبابة
قريبة بحيث لو انصرف الرجل الى بيته ليتوضأ لا تزول الشمس فلم يكن خوف الفوت
قائما فافتيا على وفق زمانهما وكان شمس الأئمة الحلولائي رحمه الله وشمس الأئمة
السرخسي رحمه الله يقولان في ديارنا لا يجوز التيمم لصلاة العيد لا ابتداء ولا بناء
لان الماء محيط بمصلى العيد فيمكن التوضي والبناء من غير خوف الفوت حتى
لو خيف الفوت يجوز التيمم ومنهم من قال هذا اختلاف حجة وبرهان قال ابو بكر
الاسكاف رحمه الله هذه المسئلة بناء على ان من شرع في صلاة العيد ثم افسد هالاقضاء
عليه عند ابي حنيفة رحمه الله فكان تقوته الصلاة على اصله لا الى بدل ولذلك

والمسا فراذانسي الماء في رحله قتيمة وصلّى ثم ذكر الماء لم يعدها عندا بي خنيقة ومحمد رح
وقال ابو يوسف رح يعيدها والخلاف فيما اذا وضعه بنفسه او وضعه غيره بامره وذكره
في الوقت وبعده سواء له أنه واجد للماء : فصاركما اذا كان في رحله ثوب قنسيه : ولان
رحل المسا فر معدن للماء عادة فيفترض الطلب ولهما أنه لا قدرة بدون العلم وهي المراد
بالوجود ماء الرحل معدل للشرب لا لا استعمال ومسئلة الثوب على الاختلاف ولو كان
على الاتفاق ففرض المستري ففوت لا الى خلف والطهارة بالماء تفوت الى خلف وهو التيمم

جاز التيمم وعندهما يلزمه القضاء فلا تفوته لا الى بدل فلا يجوز له التيمم وقبل الشروع
اذا فاته الاداء لا يمكنه القضاء بالاجماع فكان الفوات لا الى بدل فيجوز له التيمم
وغیره من المشايخ جعل هذا اختلا فامبتداً .

قوله والمسا فراذانسي الماء قيد بالنسيان لان في الظن لا يجوز له التيمم بالاجماع ويعيد الصلوة
قوله او وضعه غيره بامره قيد به لانه لو وضعه غيره بغير امره وهو لا يعلم به جازا لتيمم
اتفاقا وعن محمد رح في غير رواية الاصل انه على الخلاف ايضا واليه اثار في كتاب الصلوة
حيث قال مسافر تيمم وفي رحله ماء وهو لا يعلم به وهذا شامل لسبق العلم بالماء وعدمه
وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رح لانه انما لا يعذر عندا بي يوسف رح لتقصيره في البحث
عن ادنى موضع منه وهو رحله وهذا المعنى لا يتغير لسبق العلم فان قيل النسيان
لا يخرج صاحب الماء من كونه واجدا له كما لا يخرج صاحب المال في التكفير اذا كفر
بالصوم واشترط عدم الوجود متساو في الفصلين قلنا ان عدم الاجزاء في مسئلة التكفير
قول ابي يوسف رحمه الله وحده فعلى ذلك يسقط الاعتراض ولئن سلمنا انه قول
الكل وهو ظاهرا فنقول المراد من الوجود في آية التيمم القدرة والمراد منه في التكفير
عدم كون المال في الملك لا القدرة المجردة ولهذا لو عرض المال على المكفر اقراضا
او هبة فلم يقبله فكفر بالصوم اجزاه وعرض الماء في فصل التيمم مانع ولو وضع (الماء)

وليس على المتيمم طلب الماء اذا لم يغلب على ظنه ان يقربه ماء لان الغالب
 عدم الماء في الفلوات ولا دليل على الوجود فلم يكن واجداً وان غلب على
 ظنه ان هناك ماء لم يجز له ان يتيمم حتى يطلبه لانه واجد للماء نظراً
 الى الدليل ثم يطلب مقدار الغلوة ولا يبلغ ميلاً كيلا ينقطع عن رفقة وان كان
 مع رفيقه ماء طلب منه قبل ان يتيمم لعدم المنع غالباً فان منعه منه يتيمم لتحقيق
 العجز ولو تيمم قبل الطلب اجزاه عند ابي حنيفة رح لانه لا يلزمه الطلب
 من ملك الغير وقال لا يجزيه لان الماء مبذول عادة ولو ابنى ان يعطيه الايمن المثل

الماء بنفسه ولكن وقع عنده انه فنى الماء لا يجزيه التيمم بالاجماع ولو كان الماء في اناء
 على ظهره ومعلقا في عنقه او موضوعا بين يديه فسيه وتيمم لا يجزيه بالاجماع لانه نسي
 ما لا ينسى فلا يعتبر نسيانه وان كان الماء معلقا على الاسكاف فان كان راكبا والماء في مؤخر
 الرحل يجزيه عندهما وان كان سائقا فان كان الماء في مقدم الرحل يجزيه عندهما وان كان
 في مؤخره لا يجزيه بالاجماع كذا ذكره الامام المحبوبي رح في الجامع الصغير
قوله وليس على المتيمم طلب الماء وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز التيمم قبل
 الطلب في الفلوات لان عدم الوجود لا يكون بدون الطلب قال تعالى قل لا اجد
 فيما اوحى الي محرما لكنا نقول قد يكون بدون الطلب كالوجود قال عليه السلام
 من وجد لقطة فليعرفها فقد سماه واجدا وان لم يوجد منه الطلب **قوله** لانه واجد للماء نظراً
 الى الدليل لان غالب الرأي كالتحقق في حق وجوب العمل ولهذا وجب العمل
 باخبار الاحاد والائيسة والآي المأولة والمخصوصة والبيانات فان قيل لو كان غالب الرأي
 كالتحقق هنا لوجب التأخير فيما اذا غلب على ظنه انه يجد الماء في آخر الوقت
 فلنا عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان التأخير حتم ولان غلبة ظنه ثم
 انه سيصير يقرب الماء وهما غلبة ظنه انه يقرب الماء **قوله** وان كان مع رفيقه ماء طلبه منه

(كتاب الطهارة ... باب المسح على الخفين)

وعنده ثمنه لا يجزيه التيمم لتحقيق القدرة ولا يلزمه تحمل الغبن الفاحش
لان الضرر مستقط والله اعلم *

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة

وعن ابي نصر الصغار رحمه الله انما يجب السؤال في غير موضع عزة الماء وقيل
ان غلب على ظنه الا عطاء وجب السؤال والا فلا وما يحمله الحجاج من ماء زمزم
للعطية يمنع جواز التيمم وما يذكر من الحيلة انه يهبه لرفيقه ثم يستودعه اياه فليس
بشيء لانه قادر على استعماله بالرجوع في الهبة *

قوله وعنده ثمنه وفي بعض المواضع اذا باعه بمثل القيمة او بغيره يسير ومعه
مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد بمقدار ثمن الماء لا يتيمم بل يشتري الماء
قوله ولا يلزمه تحمل الغبن الفاحش قال الحسن البصري رحمه الله يلزمه الشراء
بجميع ماله وهذا القول غير مأخوذ به وقد رال غبن الفاحش في النوادر بضعف الثمن
وقال بعضهم الغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين كذا في المبسوط والمحيط
وقيمة الماء انما تعتبر في اقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء كذا في فتاوى قاضي خان *

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة اي ثابت بالسنة انما قال جائز لان الغسل افضل لانه
ابعد عن مظنة الخلاف وانما قال بالسنة وانها تتناول القول والفعل وقد ورد في
باب المسح حكاية فعله ورواية قوله فلم هذا اطلق لفظ السنة دون لفظ الحديث وانه
لا يتناول الا القول لما انه قال بعضهم ثبت بالكتاب على قراءة الخفض وهو غير
جائز عند الجمهور بدلالة قوله الى الكعبيين لان المسح غير مقدر بهذا بالا جماع
والصحيح ان جوازه ثبت بالسنة المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا (قوله)

والاخبار فيه مستفيضة حتى قيل ان من لم يره كان مبتدعا

قوله والاخبار فيه مستفيضة وذلك من حيث الفعل والقول أما الفعل فقد روى المسح ابو بكر وعمر والعبادلة الثلاثة والمغيرة بن شعبة وصفوان بن خزيمة وسعد بن ابي وقاص وجري بن عبد الله البلخي وسليمان بن بريدة والبراء بن عازب وابوردة وجابر وعمر بن حزم وابوموسى الاشعري وثوبان وعمر بن امية الضميري وبلال وسلمان وابوايوب وحذيفة وعائشة وام سعد الانصارية وأما القول فمنها ما روى عمرو بن علي وصفوان بن غسال وخزيمة بن ثابت وعوف بن مالك وعائشة رضي الله عنهم انه قال يمسخ المقيم يوما وليلة والمسا فرثلة ايام وليلة وقال المغيرة بن شعبة تواضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر وكنيت اصب الماء عليه وعليه جبة شامية ضيقة الكمين فاخرج يديه من تحت ذيله ومسح على خفيه فقلت يا رسول الله نسيت غسل القدمين فقال بهذا امرني ربي عز وجل ولكثرة الاخبار فيه قال ابو حنيفة رحمه الله ما قلت بالمسح على الخفين حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار وقال ابو يوسف رحمه الله خبر المسح يجوز نسخ الكتاب به اشتهرته وقال الكرخي رحمه الله اخاف الكفر على من لم يمسح على الخفين لان الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر وقال شيخ الاسلام رحمه الله والدليل على ان من لم يمسح على الخفين كان ضالا وما روي ان ابا حنيفة رحمه الله سئل عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال هو ان تفضل الشيخين يعني ابا بكر وعمر على سائر الصحابة رضي الله عنهم وان تحب الخنتين يعني عثمان وعلي وان ترى المسح على الخفين اخذه من قول انس بن مالك رضي الله عنه ان من السنة ان تفضل الشيخين وتحب الخنتين وترى المسح على الخفين وروي ان قتادة رضي الله عنه لما قدم الكوفة دخل عليه ابو حنيفة رحمه الله وهو قتي فقال قتادة من اين انت فقال من الكوفة فقال انت من

لكن من رآه ثم لم يمسه أخذاً بالعزيمة كان مأجوراً ويجوز من كل حدث موجب للموضوع إذا لبسهما على طهارة كاملة ثم أحدث خصه بحدث موجب للموضوع لأنه لا يمسه من الجنابة على ما نبين أن شاء الله تعالى ويحدث متأخراً لأن الخف عهد مانعاً ولو جوزه بحدث سابق كالمستحاضة إذا لبست ثم خرج الوقت والمتميم إذا لبس ثم رأى الماء كان رافعاً

القوم الذين اتخذوا دينهم شيعاً قال لا ولكني أفضل الشيخين وأحب الختتين وأرى الصلوة خلف كل بروفاً جرلاً أكفر أحداً بذنب ولا أخرج أحداً من الإسلام إلا من الوجه الذي دخل وأرى المسح على الخفين فقال له قتادة أصبت فالزم ثلث مرات قوله إلا من الوجه الذي دخل يعني في الإسلام بالشهادة فلا يحكم بخروجه عن الإسلام إلا بمجرد ما •

قوله لكن من رآه ثم لم يمسه أخذاً بالعزيمة كان مأجوراً قيل هذه الرواية مأخوذة على المصنف لما عرف في أصول الفقه أن هذه الرخصة رخصة إسقاط فينبغي أن لا يثاب بآتيان العزيمة إذ لا يبقى العزيمة مشروعة إذا كانت الرخصة للإسقاط كما في قصر الصلوة وأجيب عنه بأن العزيمة لم يبق مشروعة ما دام متخففاً وما إذا نزع خفيه أو أحدهما والنزع مشروع له لحقه لم يبق المسح مشروعاً وصار الوظيفة هي الغسل فإذا غسل رجله صار أخذاً بالعزيمة وهي مشروعة وقت الغسل فيثاب لذلك **قوله** موجب للموضوع احترازه عن الجنابة واستند الموجهة إلى الحدث مجازاً على ما مر

قوله كالمستحاضة إذا لبست على السبلان أو سأل بعد الوضوء قبيل اللبس يمسه في الوقت لا بعد خروجه لأن انتقاض الوضوء عند خروج الوقت بالحدث السابق فتبين أنها لبست الخف بلا طهارة وهذا لأن الاستناد يظهر في الأحكام القائمة وجواز المسح منها فظهر أن اللبس حصل مع الحدث في حق هذا الحكم بخلاف ما إذا كانت الدم منقطعة وقت الوضوء واللبس لأن هناك يستند إلى سيلان متأخر عن اللبس فلا يظهر أن اللبس حصل مع الحدث فإن قيل لو استند الانتقاض بخروج الوقت (لما)

وقوله اذا لبسهما على طهارة كاملة لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث وهو المذهب عندنا حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة ثم احدث يجزيه المسح وهذا لان الخف مانع حلول الحدث بالقدم فيراعى كمال الطهارة وقت المنع حتى لو كانت نافذة عند ذلك كان الخف رافعا

لما وجب عليه القضاء اذا شرعت في التطوع ثم خرج الوقت لانه ظهران الشروع حصل مع الحدث قلنا الثابت بالاستناد ثابت من وجه دون وجه لانه بين الطهور والاقتصار لان انتقاض الوضوء حكم الحدث والحدث وجد في تلك الحالة فهذا يقتضي صيرورتها محدثة من ذلك الوقت الا ان صيرورتها محدثة معلقة بخروج الوقت وخروج الوقت وجد الآن فهذا يقتضي صيرورتها محدثة في الحال فجعلناه طهورا من وجه اقتصارا من وجه ولو كان طهورا من كل وجه لا يجوز المسح ولا القضاء ولو كان اقتصارا من كل وجه لجاز المسح ولو جب القضاء قلنا لا يجوز المسح ويجب القضاء اخذا بالا احتياط في كل فصل .

قوله وقوله اذا لبسهما على طهارة كاملة لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث ولكن ذكر اللبس وارا د به بقاءه لان للدوام فيما يستدام حكم الا ابتداء قال الله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين سمي دوام القعود قعودا **قوله** وهو المذهب عندنا احتراز عن قول الشافعي رحمه الله فانه يشترط كمال الطهارة وقت اللبس وما ذكر من نتيجة اختلاف المذهب بقوله حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة الى آخره لا يصلح نتيجة لما ذكر من اشتراط اللبس على طهارة كاملة فان عدم جواز المسح هنا يمكن ان يكون عنده باعتبار ترك الترتيب في الوضوء لا باعتبار اشتراط الطهارة كاملة وقت اللبس وانما تظهر ثمرة الاختلاف فيما ذكر في المبسوط ولو توضحا وغسل احدي رجله ولبس الخف ثم غسل الرجل الآخر ولبس الخف ثم احدث جازله المسح عندنا وقال الشافعي

(كتاب الطهارات باب المسح على الخفين)

ويجوز للمقيم يوما وليلة وللمسافر ثلاثة ايام ولياليها لقوله عليه الصلوة والسلام يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها •

قال وابتدأها عقب الحدث لان الخف مانع سراية الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع

رحمه الله ان لم ينزع الخف الاول لا يجوز له المسح وان نزع ثم لبسه جاز له المسح لان الشرط ان يكون لبسه بعد اكمال الطهارة وكنا نقول هذا اشتغال بما لا يفيد بان ينزع ثم يلبس من غير ان يلزمه فيه غسل وهو ليس من الحكمة فلا يجوز اشتراطه •

قوله ويجوز للمقيم يوما وليلة وللمسافر ثلاثة ايام ولياليها قال شيخ الاسلام في مبسوطه وقال مالك رحمه الله بان مدة المسح في حق المسافر غير موقفة بل يمسح عليهما كم شاء اذ البسهما على الطهارة وجعل هذا القول الا امام السرخسي رحمه الله قول الحسن البصري رحمه الله وقال كان الحسن البصري يقول المسح مؤبد للمسافر ثم قال وكان مالك رحمه الله يقول لا يمسح المقيم اصلا ويمسح المسافر ما بدا له واحتج من ادعى التأييد للمسافر بحديث عمار بن ياسر قال قلت يا رسول الله امسح على الخفين يوما فقال نعم فقلت يومين قال نعم حتى انتهيت الى سبعة ايام فقال اذا كنت في سفر فامسح ما بدالك وتأويله عندنا ان مراده صلى الله عليه وسلم بيان ان المسح مؤبد غير منسوخ لان لا ينزع خفيه في هذه المدة والاخبار المشهورة لا تترك بهذا الشاذ وامامة العلماء احتجوا بما روي عن صفوان بن غسال المرادي رضي الله عنه قال اتيت رسول الله عليه السلام فقال لي ما جاء بك فقلت طلب العلم فقال عليه السلام ان الملائكة تضع اجنحتها لطالب العلم رضاء بما يصنع فيما ذاجت فسل قال فسلته عن المسح على الخفين فقال للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة ايام ولياليها كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** وابتدأها عقب الحدث هذا مذهب عامة العلماء وعند البعض من وقت اللبس وعند البعض من وقت المسح وفي شرح الزاهدي للقندوري قلت والمقيم (في)

والمسح على ظاهرهما خطوطاً بالاصابع يبدأ من قبل الاصابع الى الساق لحديث
مغيرة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام وضع يديه على خفيه ومدهما من الاصابع
الى اعلاهما مسحاً واحدة وكانى انظر الى اثر المسح على خف رسول الله عليه السلام
خطوطاً بالاصابع ثم المسح على الظاهر حتى لا يجوز على باطن الخف وعقبه وساقه
لانه معدول به عن القياس فيراعى فيه جميع ماورد به الشرع : والبداءة من الاصابع
استحباب اعتباراً بالاصل وهو الغسل : وفرض ذلك مقدار ثلث اصابع من اصابع اليد
وقال الكرخي رحمه الله تعالى من اصابع الرجل والاول اصح اعتباراً بالآلة المسح

في مدة مسحه قد لا يتمكن المسح الا من اربع صلوات وقتية بالمسح كمن توضأ
ولبس خفيه قبل الفجر فلما طلع صلى الفجر وقعد قد را تشهد فاحدث لا يمكنه
ان يصلي من الغد على هيئة الاولى لا اعتراض ظهور الحدث في آخر صلوته هكذا
اورده مطلقاً وقد يصلي خمسا وقد يصلي بالمسح ستا كمن اخرا الظهر الى آخر الوقت
ثم احدث وتوضأ ومسح وصلى الظهر في آخر وقته ثم صلى الظهر من الغد في اوله
وقد يصلي به على هذا الوجه سبعا على الاختلاف .

قوله والمسح على ظاهرهما وقال الشافعي رحمه الله تعالى المسح على ظاهر الخف
فرض وعلى باطنه سنة وقال الامام السرخسي رحمه الله في المبسوط ومسح الخف مرة
واحدة وقال عطاء رحمه الله ثلاثاً كالغسل ولنا حديث مغيرة بن شعبة قال كانى
انظر الى اثر المسح على ظهر خف رسول الله صلى الله عليه وسلم خطوطاً بالاصابع
وانما تبقى الخطوط اذ الم يمسه الا مرة واحدة وفي فتاوى قاضيخان رحمه الله وصورة
المسح على الخفين ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع اصابع
يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمد هما الى الساق فوق الكعبين ويفرج
بين اصابعه وان بدأ من اصل الساق ومد الى الاصابع جاز . (قوله)

ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كثير يتبين منه قدر ثلث اصابع من اصابع الرجل وان كان اقل من ذلك جاز وقال زفر والشافعي رح لا يجوز وان قل لانه لما وجب غسل البادي بحجب غسل الباني ولنا ان الخفاف لا تخلوعن القليل عادة فيلحقهم الحرج في النزاع وتخلوعن الكثير فلا حرج والكثير ان ينكشف قدر ثلث اصابع الرجل اصغرها هو الصحيح

قوله ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كثير روي بالباء المنقوطة بالثلاث الفوقية وبالباء المنقوطة بالواحدة التحتية ولكن قوله فيما بعده وان كان اقل من ذلك جاز يدل على ان الرواية هي الاولى اذ لو كانت الرواية الثانية لقل اصغر من ذلك جاز والتفاوت بينهما ان الاول يستعمل في الكمية المنفصلة والثاني في المتصلة وفي هذا اشارة الى ان الخروق يجمع في خف واحد ثم ههنا مذاهب اربعة عندنا الفصل بين الخرق القليل والكثير وهو استحسان وقال زفر والشافعي رحمه الله قليله وكثيره سواء في منع جواز المسح بعد ان يرى شيء من الرجل وهو قياس وقال مفيان الثوري رحمه الله بمقابلته قليله وكثيره سواء لا يمنع جواز المسح بعد ان يطلق عليه اسم الخف وقال الاوزاعي رحمه الله يغسل ما ظهر من القدم ويمسح ما لم يظهر كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** من اصابع الرجل اعتبر في الخرق اصابع الرجل لان الخرق يمنع قطع السفر وتتابع المشي وانه فعل الرجل فاما فعل المسح يتأدى باليد والرجل محله والفعل يضاف الى الفاعل لا الى المحل فلهذا اعتبر في المسح اصابع اليد وفي الخرق اصابع الرجل وانما اعتبر الكرخي رحمه الله اصابع الرجل في حق المسح لان المسح يقع عليه وهو اكثر للمسوح فاعطي له حكم الكل وفي الايضاح مقدار مسح الخف عند الشافعي رحمه الله ادنى ما يطلق عليه اسم المسح والكلام فيه كاللزام في مسح الرأس **قوله** اصغرها هو الصحيح ذكر الامام ظهيرا لدين في فتاواه وقال شمس الائمة الحلواني رحمه الله المعتبر في الخرق اكبر الا اصابع اذا كان الخرق عند اكبر الا اصابع وان كان عند اصغر الا اصابع يعتبر اصغر الا اصابع (قوله)

لان الاصل في القدم هو الاصابع والثلث اكثرها مقام مقام الكل واعتبار الاصغر للاحتياط ولا معتبر بدخول الا نامل اذا كان لا ينفرج عند المشي ويعتبر هذا المقدار في كل خف على حدة فيجمع الخرق في خف واحد ولا يجمع في خفين لان الخرق في احدهما لا يمنع قطع السفر بالآخر بخلاف النجاسة المتفرقة لانه حامل للكل وانكشف العورة نظير النجاسة ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل لحديث صفوان بن عسال رضى الله عنه قال كان رسول الله صلعم يأمرنا اذا كنا سفرا ان لا ننزع خفافنا ثلاثة ايام ولما ليها من جنبات قولكن عن بول او غائط او نوم ولان الجنابة لا تتكرر عادة فلا حرج في النزع بخلاف الحدث لانه يتكرر وينقض المسح كل شيء ينقض الوضوء لانه بعض الوضوء وينقضه ايضا نزع الخف لسراية الحدث الى القدم حيث زال المانع وكذا نزع احدهما لتعذر الجمع بين الغسل والمسح في وظيفة واحدة وكذا مضى المدة لما روينا واذا تمت المدة نزع خفيه وغسل رجله وصلى وليس عليه اعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل المدة لان عند النزع يسرى الحدث السابق الى القدمين كانه لم يغسلهما وحكم النزع يثبت بخروج القدم الى الساق لانه لا معتبر به في حق المسح

قوله لان الاصل في القدم هو الاصابع واهذا قالوا بان من قطع اصابع رجل انسان فانه يلزمه جميع الدية **قوله** ولا معتبر بدخول الا نامل وذكر في المحيط اذا كان يبدو قدر ثلاثة انامل من اصابع الرجل هل يمنع جواز المسح قال بعضهم يمنع واليه مال شمس الائمة السرخسي رح وقال بعضهم لا يمنع ويشترط ان يبدو قدر ثلاثة اصابع بكما لها واليه مال شمس الائمة الحلواني رح وهو الاصح وقال فيه ايضا ثم الخرق الكثير انما يمنع جواز المسح اذا كان منفرجا يرى ماتحته واما اذا كان لا يرى ماتحته بان كان الخف صلبا الا انه لو دخل فيه الاصابع يدخل فيه ثلاث اصابع لا يمنع جواز المسح وان كان يبدو قدر ثلاثة اصابع حالة المشي لا في حالة وضع القدم على الارض يمنع جواز المسح لان الخف يلبس للمشي **قوله** ولا يجوز المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل لحديث صفوان قال الامام

وكذا باكثر القدم هو الصحيح ومن ابتداء المسح وهو مقيم فسا فر قبل تمام يوم وليلة مسح ثلاثة ايام وليا ليها عملا باطلاق الحديث ولانه حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره بخلاف ما اذا استكمل المدة للاقامة ثم سافر لان الحدث قد سرى الى القدم والخف ليس برفع . ولو اقام وهو مسافر ان استكمل مدة الاقامة نزع لان رخصة السفر لا تبقى بدونه وان لم يستكمل اتمها لان هذه مدة الاقامة وهو مقيم .

نجم الدين الزاهدي رحمه الله في شرحه القدوري سألت استاذي شيخ الاسلام نجم الايمة البخاري عن صورته فقال توضأ ولبس خفيه ثم اجنب ليس له ان يشد خفيه فوق الكعبين ثم يغتسل ويمسح وقد تذكر لهذا ما ذكر محمد رح في الاصل ان المسافر توضأ ولبس خفيه ثم اجنب وعنده ما يكفي للوضوء تيمم وصلى فان احدث وعنده ذلك الماء لزمه غسل رجله ولا يجوز المسح لان الجنابة حلت القدم وما تذكر بعده من مروره على الماء الكثير نائم ليس بصحيح لان الجنابة لا تعود على الاصح كمن تيمم وبقره ماء لا يعلم به .

قوله وكذا باكثر القدم هو الصحيح لان الاكثر حكم الكل هذا هو المروي عن ابي حنيفة رح فانه قال لا ينتقض المسح حتى يخرج اكثر القدمين من مكانه وهو قول الحسن بن زياد رح وقال في الاملاء اذا خرج نصف القدم الى الساق يبطل المسح فكان عليه غسل الرجلين وقال بعضهم اذا كان بحال يمكنه المشي مع ذلك القدر من النزع فانه يجوز المسح واذا لم يمكنه المشي لا يجوزوا اذا لم يخرج القدمين الى الساقين ولكن حركهما من مكانهما وارتفع العقب اذا بقي في الخف من الرجل مقدار ثلثة اصابع فانه يجزيه المسح هكذا روي ابن سماعة عن محمد رح وروي عن ابي حنيفة رح اذا خرج اكثر العقب من موضعه الى الساق فانه يبطل المسح كذا في مبسوط شيخ الاسلام رح وذكر في المحيط اذا كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه وكذا لو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع القدم حتى يخرج العقب واذا وضع القدم عاد العقب الى موضعه لا ينتقض ذكره ابو علي الدقاق رح **قوله** ومن ابتداء المسح وهو مقيم (هذا)

قال ومن لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه خلافا للشافعي رحمه الله فإنه يقول
البدل لا يكون له بدل ولنا أن النبي عليه الصلوة والسلام مسح على الجرموقين

هذا على ثلاثة أوجه في وجه يتحول مدته إلى مدة السفر بالاتفاق وهو ما إذا سافر
قبل أن تنتقض الطهارة التي لبس عليها الخفين وانتقضت طهارته وهو مسافر وفي وجه
لا يتحول إلى مدة السفر بالاتفاق وهو ما إذا سافر بعدما حدث واستكمل مدة المقيم وفي وجه
اختلفوا فيه وهو ما إذا سافر بعدما حدث قبل استكمال مدة المقيم عندنا يتحول مدته
إلى مدة السفر وعند الشافعي رح لا يتحول كذا في شرح الطحاوي وجه قول الشافعي
رحمه الله أن المسح عبادة فإذا شرع فيها على حكم الإقامة لم يتغير بالسفر كالصوم
يشرع فيه ثم يسافر وكالصلوة يشرع فيها في سفينة في المصر ثم يسير فيصير مسافرا في
صلوته لأن حال الإقامة حال عزيمة وحال السفر حال رخصة فإذا اجتمعنا في عبادة
غلبت العزيمة الرخصة وأنا نقول أنه سافر والمدة باقية فيتغير إلى مدة السفر قيا ساعلى
ما لو لم يكن حدث أو حدث ولم يمسه فإنه يتغير إلى مدة السفر وهذا لأن المسحات
في المدة كصلوة يوم وليلة وصيام شهر بدلالة أن بعضها لا يبطل بالبعث وفساد آخر
المسحات لا يوجب فساد أولها فانهقاد حكم الإقامة لأولها لا يمنع انعقاد حكم السفر
لآخرها كمن سافر آخر اليوم أو آخر رمضان يسقط عنه شرط باقي الصلوة وباقي
الصيام وهذا لأنه كما جاز أن ينفصل بعضه عن بعض فسادا فكذا جاز تغيرا وليس كالصوم
والصلوة لأن الصلوة الواحدة والصوم الواحد مما لا يتجزى فاعتبار الإقامة في أوله
لا يبيح الفطر واعتبار السفر في آخره يبيح فترجى جانب الحرمة وكذلك في الصلوة
حيث يترجى جانب الإقامة للاحتياط لأنها لا يتجزى فيغلب جانب التكميل •

قوله قال ومن لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه الجرموق ما يلبس فوق الخف إنما
يجوز المسح على الجرموقين إذا لبسهما فوق الخفين قبل أن يحدث فاما إذا حدث ومسح

(كتاب الطهارات ... باب المسح على الخفين)

ولانه تبع للخف استعمالا وغرضا فصاركخف ذي طاقين وهو بدل عن الرجل
 لا عن الخف بخلاف ما اذا لبس الجرموقين بعد ما احدث لان الحدث
 حل بالخف فلا يتحول الى غيره ولو كان الجرموق من كرباس لا يجوز
 المسح عليه لانه لا يصلح بدلا عن الرجل الا ان تنفذ البلة الى الخف

بالخف لم يمسه على الجرموق لان حكم المسح استقر في الخف فصار من اعضاء الوضوء
 حكما فيصير الجرموق بدلا عنه وكذا لو احدث بعد لبس الخف لما ذكر في الكتاب
 ثم لو مسح على الجرموقين ثم نزع احدهما مسح على الخف الظاهر وعلى
 الجرموق الباقي وفي بعض رواية الاصل قال ينزع الجرموق الباقي ويمسح على
 الخفين وقال زفر رحيم مسح على الخف الذي نزع الجرموق منه وليس عليه في الاخر
 شي لان الاستتار باق وكان الغرض المسح فيزول المسح بقدر ما زال ولم يزل الاستتار بخلاف
 ما اذا خلع احد خفيه ووجهه ما ذكر في بعض النسخ ان نزع احدا الجرموقين كنزعهما كما
 ان خلع احدا الخفين كخلعهما ووجه الظاهر انه في الا ابتداء لو لبس الجرموق على احد
 الخفين كان له ان يمسه عليه وعلى الخف الباقي فكذلك اذا نزع احدا الجرموقين الا ان
 حكم الطهارة في الرجلين لا يحتمل التجزي فاذا انتقض في احدهما بنزع الجرموق
 ينتقض في الآخر فلهذا مسح على الخف الظاهر وعلى الجرموق الباقي كذا في المبسوط .

قوله ولانه تبع للخف استعمالا اي من حيث المشي والقيام والقعود والانخفاض
 والارتفاع فانه انما ارا الخف باستعمال الالبس في هذه الوجوه يدور معه
 الجرموق فكان تبعا للخف في الاستعمال وكذلك في الغرض فان الخف
 كما هو وقاية للرجل كان تبعا لها فكذلك الجرموق وقاية الخف كان تبعا له وكلاهما
 تبع للرجل وكذلك في غرض الاستدفاء ودفع الاذى عن الرجل كلاهما تبع للرجل
 فلا يفرد الجرموق بحكم على حدة **قوله** فصاركخف ذي طاقين فان قيل (لو كان)

ولا يجوز المسح على الجوربين عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يكونا مجلدين أو منعلين وقال يجوز إذا كانا ثخينين لا يشقان لما روي أن النبي عليه الصلوة والسلام مسح على جوربيه ولا أنه يمكنه المشي فيه إذا كان ثخيناً وهو أن يستمسك على الساق من غير أن يربط بشيء فاشبه الخف وله أنه ليس في معنى الخف لأنه لا يمكن مواظبة المشي فيه إلا إذا كان منعلاً وهو محمل الحديث

لو كان الجرموق مع الخف بمنزلة خف ذي طاقين ينبغي أن لا يجب المسح على الخفين عند نزع الجرموقين كافي خف ذي طاقين إذا مسح عليه ثم نزع أحد طاقيه وكذا إذا مسح على خفيه ثم قشر جلد ظاهرا الخفين وكذلك إذا كان الخف مشعراً قلنا إنما جعل الجرموق تبعاً للخف من حيث الغرض والاستعمال لا من كل وجه فإن كل واحد أصل بنفسه فاعتبرت التبعية عند وجودهما وإنما يكون ذلك عند قيام الممسوح على حاله فإذا زال الممسوح فقد زالت التبعية حقيقة وحكما فيحل الحدث بما تحته فتجب إعادة المسح وأما ذو الطاقين فكل واحد منهما متصل بالآخر من كل وجه فيصير أن يحكم الاتصال كالشعر مع بشرة الرأس فكان المسح على أحد الطاقين مسحاً على ماتحته من حيث الحكم فكان الممسوح على حاله حكماً وإن زال الطاق الممسوح.

قوله ولا يجوز المسح على الجوربين إلا أن يكونا مجلدين أو منعلين الجورب المجلد ما وضع الجلد على أعلاه وأسفله والمنعل بالتخفيف وسكون النون ما وضع على أسفله جلدة كالنعل للقدم **قوله** إذا كانا ثخينين لا يشقان في المغرب شق الثوب إذا رق حتى رأيت ما وراءه ومنه إذا كانا ثخينين لا يشقان ونفي الشفوف تأكيد للثخانة وأما ينشقان فخطأ قال العلامة صاحب النهاية وجدت بخط الإمام تاج الدين الذرنوخي رحمه الله يعني خطأ رواية لا لغة وذلك لأنه ذكر في المغرب في باب النون نشف الماء أخذه من أرض أوغد ير بخرقة أو غيرها من باب ضرب (ومنه)

وعنه انه رجع الى قولهما وعليه الفتوى ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة والبرقع والقفازين لانه لا حرج في نزع هذه الاشياء والرخصة لدفع الحرج ويجوز المسح على الجبائر وان شدها على غير وضوء لانه عليه الصلوة والسلام فعل ذلك وامر عليا رضي الله عنه به ولان الحرج فيه فوق الحرج في نزع الخف فكان اولى بشرع المسح

ومنه كان للنبي عليه السلام خرقه ينشف بها اذا توضأ وبهذا صح قوله في ماء غسل المبت ثم ينشفه بثوب اي ينشف ماءه حتى يجف .

قوله وعنه انه رجع الى قولهما وعليه الفتوى في الكافي قال ابو حنيفة رحمه الله اولا لا يجوز المسح على الخفين لان مواظبة المشي فيه غير ممكن فصار كالرفيق ولما مرض قال لعوده فعلت ما كنت منعت عنه فاستدلوا على رجوعه ويجوز المسح على الجوارب اللبديّة وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز قالوا ولو شاهد ابو حنيفة رحمه الله صلابتها لا فتى بالجواز وفي زاد الفقهاء والصحيح من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية **قوله** ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة الى آخره وقال بعض اصحاب الحديث وقيل انه احد قولي الشافعي رح يجزيه احتج المخالف بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بعث سرية فامرهم ان يمسحوا على المشاود وهي العمامة والتساخين وهي الخفاف وتأويل الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خص به تلك السرية لعذر بهم فقد كان يخص بعض اصحابه باشياء كما اجاز لعبد الرحمن لبس الحرير وخص حزيمة بشهادة وحده كذا في المبسوطين **قوله** ويجوز المسح على الجبائر اذا كان يضره المسح على الجراحة واما اذا كان لا يضره المسح على الجراحة لا يجوز المسح على الجبائر وروى في المحيط ذكر هذا القيد عن ابي علي الحسن بن النضر النسفي رحمه الله ثم قال كان يقول ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون وفي الكافي ويمسح على العصاة كلها سواء كان تحته جراحة او لا لان العصاة لا تعصب على (وجه)

(كتاب الطهارات ... باب المسح على الخفين)

ويكتفى بالمسح على اكثرها ذكره الحسن رضى ولا يتوقت لعدم التوقيف بالتوقيت
وان سقطت الجبيرة عن غير برء لا يبطل المسح لان العذر قائم والمسح عليها كما لغسل لما تحتها
مادام العذر باقيا وان سقطت عن برء بطل لزوال العذر وان كان في الصلوة استقبل
لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل والله اعلم •

وجه يأتي على موضع الجراحة فحسب بل يدخل ما حول الجراحة تحت العصاة فكان
في مسح ما يورى حول الجراحة ضرورة فله ان يمسه ما حول الجراحة وما يورى حولها
وفي زاد الفقهاء فان كان يضره المسح ولا يضره الحل يمسه على الخرقه التي على
الجراحة ويغسل حولها ماتحت الخرقه الزائدة هكذا فسر ابن زياد •

قوله ويكتفى بالمسح على اكثرها قال شيخ الاسلام في مبموطة اذا مسح على بعض
الجبا ئردون البعض هل يجزيه ام لا لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وقد ذكر في املاء
الحسن بن زياد ان مسح على الاكثر اجزاء وان مسح على النصف او الاقل منه لا يجزيه
قوله ولا يتوقت لعدم التوقيف اي لعدم الاعلام من الشارع اى لم يرو حديث في
توقيت المسح على الجبيرة **قوله** والمسح عليها كما لغسل لما تحتها مادام العذر باقيا
حتى لو مسح على جبيرة احدى الرجلين لا يجوز المسح على خف الرجل الاخرى
لثلا يكون جامعا بين الغسل حكما وبين المسح وكذلك لم يبطل بالسقوط **قوله** لانه قدر
على الاصل كالمتمم وجد الماء في خلال الصلوة وهذا بخلاف ما اذا صلى ركعة او ركعتين
بالتحري ثم تبينت جهة الكعبة فانه يبني ولا يستقبل مع ان جهة التحري بدل
عن جهة الكعبة لان ذلك بطريق النسخ لما قبله لما ان اصله كان بطريق النسخ
فيبقى في حق التحري كذلك والنسخ يظهر في حق القائم لا في حق الفائت
فلذلك يبني ولا يستقبل والله اعلم • (باب)

باب الحيض والاستحاضة

باب الحيض والاستحاضة

الدماء المختصة بالنساء ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة والحيض دم تنفضها رحم امرأة سالمة عن داء وصغرة والنفاس دم يعقب الولد والاستحاضة ما سواهما وقد جعلها بعض المتأخرين أربعة أقسام هذه الثلاثة والضائع قالوا والدم الضائع ما تراه قبل وقت البلوغ وإنما سموه ضائعا لمعنيين أحدهما أنه لا يترتب عليها أحكام الاستحاضة من الوضوء والصلوة والصوم وغيرها والثاني أن دم الاستحاضة يفسد دم الحيض بالشوب وهذا الدم لا يغمده حتى أن المراهقة إذا رأت قبل تمام تسع سنين خمسة أيام وعقبها بعد تمام التسع ثمانية أيام وطهرت طهرا صحيحا كانت الثمانية عادة لها بالاجماع ولو كان دم استحاضة لغمد بها الثمانية قال مولانا نجم الدين الزاهدي رحمه الله لافقه في هذا الخلاف فإن المنتقدين جعلوا الاستحاضة قسمين قسم يفسد دم الحيض ويغير أحكامها إذا صادفت الأهل في وقتها وقسم لا يفسده ولا يغير أحكامها كدم الصغيرة والمعنوة والمجنونة في وقته أما دم الحيض فإن الدم لا يكون حبضا إلا في وقت مخصوص وقد رخصوا وبلون مخصوص وله أحكام مخصوصة أما الوقت فمن تسع سنين على الأصح إلى الأياس والأياس يحصل بانقطاع الدم مدة لا تصلح لنصب العادة عند ستين سنة وعند أكثرهم عند خمس وخمسين والفتوى في زماننا عند الخمسين وهو قول عائشة رضي الله عنها وسفيان الثوري وابن المبارك ومحمد بن مقاتل الرازي وبه أخذ نصير بن يحيى وأبو الليث وعزالدين الكندي السمرقندي •

(قوله)

اقل الحيض ثلاثة ايام ولياليها وما نقص من ذلك فهو استحاضة لقوله عليه السلام اقل
الحيض للجارية البكر والثيب ثلثة ايام ولياليها واكثره عشرة ايام وهو حجة على الشافعي
رح في التقدير بيوم وليلة وعن ابي يوسف رح انه يومان والاكثر من اليوم الثالث اقامة
للاكثر مقام الكل فلنا هذا نقص عن تقدير الشرع واكثره عشرة ايام ولياليها والزائد استحاضة
لماروينا وهو حجة على الشافعي رح في التقدير بخمسة عشر يوما ثم الزائد والنقص
استحاضة لان تقدير الشرع يمنع الحاق غيره به وماتراه المرأة من الحمررة والصفرة والكدررة
في ايام الحيض حيض حتى ترى البياض خالصا وقال ابو يوسف رح لا تكون الكدررة حيضا
الابعد الدم لانه لو كان من الرحم لتأخر خروج الكدر عن الصافي ولهما ما روي
ان عائشة رضي الله عنها انها جعلت ما سوى البياض الخالص حيضا وهذا لا يعرف
الاسماعا وفم الرحم منكوس فيخرج الكدر او لا كالجرة اذا ثقب اسفلها واما الخضرة
فالصحيح ان المرأة اذا كانت من ذوات الاقراء تكون حيضا وتحمل على فساد الغذاء
وان كانت كبيرة لا ترى غير الخضرة تحمل على فساد المنبت ولا تكون حيضا.

قوله اقل الحيض ثلاثة ايام ولياليها في شرح القدوري للزاهدي رحمة الله عليه
ثم هذه الايام والليالي معتبرة بالساعات حتى لو رأت وطلع نصف قرص الشمس وانقطع
في الرابع وقد طلع دون نصفه فليس بحيض فتتوضأ وتقضى الصلوة وان طلع تغتسل
ولا تقضي وكذا المعتادة بخمسة رأت وقد طلع نصفه وانقطع في الحادي عشر وقد
طلع اكثره اغتسلت وقضت صلوة خمسة ايام لانها مستحاضة وكان ابو اسحق الحافظ
يقول هذا في اقل الحيض واقل الطهر وفيما سواهما اذا كانت اخبرته المرأة بانها
طهرت في الحادي عشر اخذتها بعاشرة وفي العشرين تسعة وفي الطهر مثله وما كان يتعرض
للساعات وعليه الفتوى **قوله** وماتراه المرأة من الحمررة والصفرة والكدررة ذكر في النهاية
واما ألوانه فستة السواد : والحمررة : والصفرة : والكدررة : والخضرة : والترية اما السواد

والحيض يسقط عن الحائض الصلوة ويحرم عليها الصوم *

فغير مشكل انه حيض لقوله عليه السلام دم الحيض اسود غبيط محتدم الغبيط الطري المحتدم شديد الحمرة الى السواد كما انه نار تحتدم اي تتلهب والحمرة كذلك وهو اللون الاصلي للدم الا ان عند غلبة السوداء يضرب الى السواد وعند غلبة الصفراء يرق فيضرب الى الصفرة ويتبين ذلك لمن اقتصد : والصفرة كذلك حيض فانها من اللون الدم اذ ارق وقيل هي كصفرة السن او كصفرة القرية : واما الكدرة فلونها كلون الماء الكدروهي حيض في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله : واما الخضرة فقد انكر بعض مشايخنا وجودها حتى قال ابو نصر بن سلام حين سئل عن الخضرة كانها اكلت فصيلا على طريق الاستبعاد وذكر ابو علي الدقاق رحمه الله الخضرة نوع من الكدرة والجواب فيها على الاختلاف الذي بيننا : واما التربة فهي ما يكون لونه كلون التراب وهي نوع من الكدرة وقدر روي عن ام عطية رضي الله تعالى عنها وكانت غزت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة قالت كنا نعد التربة حيضا التربة على النسبة الى التراب بمعنى التراب وروي التربة بوزن الترمية وهي نوع خفي يسير اقل من صفرة وكدرة وقيل من الرئة لانها على لونها وكل ذلك من الحيض لقوله تعالى يسألونك عن المحيض قل هو اذى وجميع هذه الالوان في حكم الاذى سواء وروي ان النساء كن يبعثن الكراسف الى عائشة رضي الله عنها لتنظر اليها فاذا رأت الكدرة قالت لا حتى يرين القصة البيضاء الكرسف الخرقعة التي توضع في الفرج القصة اسم لشيء يشبه الجص وقيل اسم لشيء يشبه الخيط الابيض يخرج من اقبال النساء عند انتهاء الحيض كذا ذكره فخر الاسلام رحمه الله *

قوله والحيض يسقط عن الحائض الصلوة احكامه اثنا عشر اربعة يختص بالحيض وهي انقضاء العدة : والاستبراء : والحكم ببلوغها والفصل بين طلاق السنة : وثمانية (يشترك)

وتقضى الصوم ولا تقضى الصلوة لقول عائشة رضي الله تعالى عنها كانت احدا ناعلى
 عهد رسول الله عليه السلام اذا طهرت من حيضها تقضى الصيام ولا تقضى الصلوات
 ولان في قضاء الصلوات حرجا لنضا عفا ولا حرج في قضاء الصوم ولا تدخل المسجد
 وكذا الجنب لقوله عليه الصلوة والسلام فاني لا احل المسجد لحائض ولا جنب

يشترك فيها الحيض والنفاس وهي ترك الصلوة لا الى قضاء وترك الصوم الى قضاء
 وحرمة الدخول في المسجد وحرمة الطواف بالبيت وحرمة قراءة القرآن وحرمة
 مس المصحف وحرمة جماعها والثا من وجوب الغسل عند انقطاع الحيض فالاحكام
 السبعة تثبت ببروز الدم وذلك بمجاورته موضع البكارة كنوا قض الطهارة وعن محمد
 رحمه الله انها اذا احست بالبروز يثبت حكم الحيض والنفاس واما حكم الاستحاضة
 فلا يثبت الا بالبروز وفي ظاهر الرواية لا يثبت عند محمد الحيض والنفاس ايضا الا
 بالبروز وثمرة الاختلاف تظهر فيما اذا توضأت المرأة وضعت الكرسف ثم احست
 ان الدم نزل من الرحم الى الكرسف قبل غروب الشمس ثم رفعت الكرسف بعد
 غروب الشمس الصوم تام عندهما وعند محمد رح تقضى الصوم ثم قوله تسقط عن الحائض
 الصلوة والاسقاط يقتضي سابقة الوجوب وقع على اختيار بعض المشايخ منهم القاضي
 ابو زيد رح فانه ذكر في التقويم انه لا خلاف ان الادمي يخلق وهو اهل لا يجب
 الحقوق عليه كلها فانه يخلق وعليه عشر ارضه وخراجها بالاجماع وعليه الزكاة على
 قول اهل الحجاز واما اختلفوا فيما سقط عنه بعدز الصبي كما سقط عن الحائض الصلوة
 بعدز الحيض لا لانها ليست باهل للايجاب عليها فان الصوم لزمها بل لدفع الحرج
قوله وتقضى الصوم لا يقال وجوب القضاء يقتضي سابقة وجوب الاداء فما لم يجب الاداء
 لم يجب القضاء فكان ينبغي ان لا يجب قضاء الصوم هنا حيث لم يجب ادائه لانا نقول
 هذه نهايات في الاحكام فتنتهي الى ما انها نال اليه الشرع على انا لا نسلم

وهو باطلانه حجة على الشافعي رح في اباحة الدخول على وجه العبور والمرور ولا تطوف بالبيت لان الطواف في المسجد ولا يأتيها زوجها لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وليس للمحائض والجنب والنفساء قراءة القرآن لقوله عم لا تقر المحائض والجنب شيئا من القرآن

انه لم يجب اداء ما ذكرنا من رواية التقويم وما ذكره فخر الاسلام رحمة الله تعالى عليه في باب الامور المعترضة من قوله واما الحيض والنفاس فانهما لا يعد مانا اهلية بوجه ما لكن الطهارة عنهما شرط الصلوة وقد شرعت بصفة اليسر وفي فوت الشرط فوت الاداء وفي موضع الحيض والنفاس ما يوجب الحرج في القضاء ولذلك وضع عنهما وقد جعلت الطهارة عنهما شرطا لصحة الصوم ايضا بخلاف القياس فلم يتعد الى القضاء ولم يكن في فضائه حرج فلم يسقط اصله •

قوله وهو باطلانه حجة على الشافعي رحمه الله الى آخره وهو يتمسك بقوله تعالى والاجنبا الاعايري سبيل قلنا المراد مسافرون فيكون معناه الامساقرين فانه يباح لهم الصلوة قبل الاغتسال بالتميم **قوله** ولا تطوف بالبيت فان قيل لم خصه بالذكرو قد استفيد من قوله ولا تدخل المسجد قلنا لزيادة البيان بالتصريح او ليعلم انها اذا حاضت بعد الدخول لا تطوف ايضا ولا يستفاد ذلك من قوله ولا تدخل المسجد وقال مولانا نجم الدين الزاهدي رحمه الله وما علل به بعض الشارحين انها لما يمنع للمحاجة الى الدخول في المسجد فضعيف فانها وان طافت خارج المسجد لا يجوز مع جوازها للطاهر لما ان الطواف بالبيت كالصلوة قال عليه السلام الطواف بالبيت صلوة **قوله** ولا يأتيها زوجها راعى الادب حيث ذكر بلفظ الكناية كما قال الله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وفي المحيط لو قالت حضت وكذبها الزوج حرم وطبها وان وطبها لا شيء عليه سوى التوبة وقيل ان كان في اول الحيض يستحب ان يتصدق بدینار وفي آخره بنصف وقال بعض الناس يجب وان استباح ذلك يكفران بالاجماع • (قوله)

وهو حجة على مالك رح في الحائض وهو باطل لأنه يتناول ما دون الآية فيكون حجة على الطحاوي في إباحته وليس لهم مس المصحف إلا بغلغلة ولا أخذ درهم فيه سورة من القرآن إلا بصرفته وكذا المحدث لا يمس المصحف إلا بغلغلة لقوله عليه السلام لا يمس القرآن إلا طاهر ثم المحدث والجنازة حلا اليد فيستويان في حكم المس والجنازة حلت القدم دون المحدث فيفترقان في حكم القراءة .

قوله وهو حجة على مالك رح في الحائض فإنه يجوز للحائض قراءة القرآن دون الجنب قال لأن الجنب قاذر على تحصيل صفة الطهارة بالاعتسال فيلزمه نقد يمه على القراءة والحائض عاجزة عن ذلك فكان لها أن تقرأ وذكر الطحاوي رحمه الله أنها تمنع عن قراءة آية تامة ولا تمنع عن قراءة ما دون الآية لأن المتعلق بالقرآن حكمان جواز الصلوة ومنع الحائض عن القراءة ثم في حق أحد الحكمين تفصيل بين آية وما دونها فكذا في حق الحكم الآخر لكننا نقول الكل قرآن فيكون ممنوعاً لكن أخذناه بالاحتياط في الصلوة والاحتياط في المنع ههنا وفي صلوة الجلا لي قال أبو الليث لا بأس أن يقول الجنب الحمد لله رب العالمين شكراً وبسم الله الرحمن الرحيم عند ابتداء أمر تبركا وفي العيون الجنب إذا قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء أو شيئاً من الآيات التي فيها معنى الدعاء لا بأس به وهذا إشارة إلى أنه يتغير بقصده حكمها كذا ذكره التمر تاشي رحمه الله وذكر أيضاً وحرمة قراءة الآية أن كانت طويلة فظاهر وإن كانت قصيرة يجري مثلها في اللسان من غير قصد كقوله تعالى ثم نظروا قوله لم يلد ولم تحرم وإذا حاضت المعلمة فينبغي لها أن تعلم القرآن كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين على قول الكرخي وعلى قول الطحاوي تعلم نصف آية وتقطع ثم تعلم نصف آية ولا يكره لها التهجّي بالقرآن وكذا لا يكره قراءة دعاء القنوت اللهم أنا نستعينك ونستغفرك كذا في المحيط **قوله** وليس لهم مس المصحف إلا بغلغلة

وعلافة ما يكون متجا فباعنه دون ما هو متصل به كالجلد ! لمشرز هو الصحيح ويكره مسه بالكم هو الصحيح لانه تابع له بخلاف كتب الشريعة لاهلها حيث يرخص في مسها بالكم لان فيه ضرورة .

وكذلك ليس لهم مس اللوح المكتوب عليه آية تامة من القرآن لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وهذا وان قيل في تأويله لا ينزله الا السفارة الكرام البررة فظاهره يفيد منع غير الطاهر من مسه كذا في المبسوط .

قوله وعلافة ما يكون متجا فباعنه دون ما هو متصل به كالجلد المشرز هو الصحيح وفي المحيط والغلاف هو الجلد الذي عليه في اصح القولين وقيل هو المنفصل كالخريطة اختلفوا فيما اذا كان المصحف مجلدا فمنهم من قال لا بأس باخذه لان المس يلا في جلده وقيل شمس الائمة الحلواني رحمه الله الاصح انه يمنع منه اذا كان الجلد ملتصقا لان الجلد متصل به فكان تبعا كذا ذكره الامام المحبوبي رح وقيل المكروه مس المكتوب لا موضع البياض ذكره الامام التمرقاشي ولا بأس بكتابة القرآن اذا كانت الصحيفة او اللوح على الارض او الوسادة عندهما ولو تمضمض الجنب او غسل يديه روي عن ابي حنيفة رح لا بأس ان يقرأ القرآن او يمسه قال العلامة نجم الدين الزاهد رحمه الله ورأيت جواب استاذي نجم الائمة البخاري رحمه الله في الفتوى انه لا بأس به واختلفوا في مس المصحف بما عدا اعضاء الطهارة وبما غسل من الاعضاء قبل اكمال الوضوء والمنع اصح **قوله** ويكره مسه بالكم هو الصحيح وفي المحيط قال بعض مشايخنا يكره للحائض مس المصحف بالكم وعامتهم على انه لا يكره وفي الجامع الصغير الا ما م التمرقاشي رحمه الله وقيل لو مسه بالكم جاز عن محمد رحمه الله فيه روايتان وانما قال في الكتاب هو الصحيح لان الكم تبع للحامل الا ترى انه لو بسط كفه على النجاسة وسجد عليه لا يجوز وكذا لو قام متخففا او متعلا على (النجاسة)

ولا لباس بدفع المصحف الى الصبيان لأن في المنع تضييع حفظ القرآن وفي الأمر بالتنظيف حرجا بهم وهذا هو الصحيح قال وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يحل وطبها حتى تغسل لأن الدم قديم وتارة وينقطع أخرى فلا بد من الاغتسال ليرجع جانب الانقطاع ولو لم تغسل ومضى عليها أدنى وقت الصلوة بقدر أن تقدر على الاغتسال والتحريم حل وطبها لأن الصلوة صارت ديناً في ذمتها فظهرت حكماً ولو انقطع الدم دون عادتها فوق الثلث لم يقربها حتى تمضي عادتها وان اغتسلت لأن العود في العادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب

النجاسة وكذا لو حلف لا يجلس على الأرض وجلس على ثيابه على الأرض بحيث وفي الايضاح يمنع الكافر عن مسه عند أبي يوسف رحمه الله وإن كان اغتسل وفي الغوا ئداً الظهيرة أنظر الى المصحف لا يكره للمجنب والمحائض لأن الجنابة لا يحل العين إلا ترى أنه لا يفترض إيصال الماء إليها قالوا لا بأس بأن يحمل خراجاً فيه مصحف وقال بعضهم يكره وزاد بعضهم فيه أيضاً حتى قال يكره أخذ زمام الأبل التي عليها المصحف ولكن ما قالوه بعيد حتى لو اجنب الحاج في المفازة لا يلزمه أن يلقي هميان الدنيا التي كتب عليها اسم الله كذا ذكره الإمام المحبوبي رح.
قوله ولا لباس بدفع المصحف الى الصبيان ذكره الإمام المحبوبي رحمه الله فقال وأما مس الصبيان المصاحف واللوح في المكتب وغيره فلا بأس به لأنهم لا يخاطبون بالطهارة ولكن أمروا به تخلقا واعتياداً ثم قال ولا يقال البالغ مخاطب بأن لا يناوله المصحف مع العلم بحالته مخاطب بأن لا يسقيه الخمر وإن لا يلبس الذكور من الصبيان الحرير وهذا لأن حكم مس المصحف مع الحدث أخف من حكم شرب الخمر ولبس الحرير مع التعلق بالأمر الديني وهو حفظ القرآن وذكر نحر الإسلام رح في الجامع الصغير ومن مشايخنا من كره تعليم الصبي بأن يدفع إليه مصحف أو لوح عليه كلام الله وعن هذا القول احتراز في الكتاب بقوله هو الصحيح **قوله** وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يحل وطبها حتى

وان انقطع الدم لعشرة ايام حل وطبها قبل الغسل لان الحيض لا مزيد له على العشرة الا انه لا يستحب قبل الاغتسال للنهي في القراءة بالتشديد •

يغتسل اراد به الا نقطاع على رأس العادة بدليل ما ذكر بعده ولو كان انقطع الدم دون عاداتها فوق الثلث الى آخره وفي المحيط وان كانت معتادة وانقطع الدم فيما دون العادة ولكن بعد ما مضى ثلثة ايام واغتسلت او مضى عليها الوقت كره للزوج قربانها وكره لها التزوج بزواج آخر حتى يأتي عاداتها وتغتسل ولو كانت ايام حيضها دون العشرة فأنقطع الدم على رأس عاداتها اخرجت الاغتسال الى آخر الوقت قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تأخير الاغتسال في هذه الصورة على سبيل الاستحباب دون الايجاب وفيما اذا انقطع الدم فيما دون عاداتها تأخير الاغتسال بطريق الايجاب •

قوله وان انقطع الدم لعشرة ايام حل وطبها قبل الغسل وحل الوطي منها ليس بمتوقف على انقطاع الدم لكن ذكره بمقابلة قوله اولا واذا انقطع دم الحيض لا قل من عشرة ايام او خرج مخرج العادة وفي هذه الصورة يستحب ان لا يقربها قبل الاغتسال لما ذكر في الكتاب ولان الحائض بعد عشرة ايام كالتبي صارت جنبا والحكم فيها هكذا كذا ذكر في المستصفى ولا يشترط ههنا يمكن الاغتسال والتحريمه في الوقت لوجوب الصلوة ويشترط في الصلوة الاولى نص على ذلك في المبسوط ثم حل القربان قبل الاغتسال عند الانقطاع لتتام العشرة مذهبنا خلا فالزفر والشافعي رحمهما الله فانهما يشترطان الاغتسال في صورتين قال مشايخنا رحمه الله زمان الغسل من الطهر في حق صاحبة العشرة ومن الحيض فيما دونها ولكن ما قالوا في حق القربان وانقطاع الرجعة وجواز التزوج بزواج آخر لا في حق جميع الاحكام الا ترى انها اذا طهرت عند غيبوبة الشفق ثم اغتسلت عند الفجر الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشر بعد زوال الشفق فهو طهر تام بالاجماع وان لم يتم خمسة عشر (من)

قال والطهرا اذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم المتوالي قال رضي الله تعالى عنه هذا احدى الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله ووجهه ان استيعاب

من وقت الاغتسال وحكي ان خلف بن ايوب ارسل ابنه من بلغ الى بغداد للتعلم وانفق عليه خمسين الف درهم فلما رجع قال له اما تعلمت قال تعلمت هذه المسئلة ان زمان الغسل من الطهر في حق صاحب العشرة من الحيض فيمادونها فقال والله ما صنعت سفر كـ
قوله والطهرا اذا تخلل بين الدمين الى آخره روى محمد رحمه الله تعالى عليه من ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان الشرطان يكون الدم محيطا بطرفي العشرة واذا كان كذلك لم يكن الطهرا ملتخل فاصلا بين الدمين والا كان فاصلا وعلى هذه الرواية لا يجوز بدءاءة الحيض ولا ختمه بالطهر قال لان الطهر ضد الحيض ولا يبدأ الشيء بما يضاؤه ولا يختم به ولكن المتخلل بين الطرفين يجعل تبعالهما كما قلنا في باب الزكوة وبيان هذا من المسائل مبتدأة رأت يوما دما وثمانية ايام طهرا ويومادما فالعشرة كلها دم لاحاطة الدم بطرفي العشرة ولورأت يوما دما وتسعة طهرا ويومادما لم يكن شيء منه حيضا كذا في المبسوط **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله الى آخره الاصل عند ابي يوسف رحمه الله وهو قول ابي حنيفة رح الآخر ان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لا يصير فاصلا بل يجعل كالدم المتوالي ومن اصله انه يجوز بدءاءة الحيض بالطهر ويجوز ختمه به بشرط ان يكون قبله دم وبعده دم وان كان بعده دم ولم يكن قبله دم يجوز ختم الحيض بالطهر ولا يجوز بدءاءته به وان كان قبله دم ولم يكن بعده دم يجوز بدءاءة الحيض بالطهر ولا يجوز ختمه به ومن اصله انه يجعل زما ناهو طهر كله حيضا باحاطة الدمين به وحجته في ذلك ان الطهر الذي هو دون خمسة عشر يوما لا يصلح للفصل بين الحيضين فكذلك الفصل بين الدمين لان اقل مدة الطهر الصحيح خمسة عشر يوما
له

الدم مدة الحيض ليس بشرط بالاجماع فيعتبر اوله وآخره كالنصاب في باب الزكوة وعن ابي يوسف رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح وقيل هو آخر اقواله ان الطهر اذا كان اقل من

فما دونه فاسد وبين صفة الصحة والغما د منافاة والفا سد لا يتعلق به احكام الصحيح شرعا فكان كالدم المتوالي وببانه من المسائل مبتدأة رأت يوما دما واربعة عشر طهرا ويوما دما فالعشرة من اول ما رأت عنده حيض بحكم ببلوغها به وكذلك اذا رأت يوما دما وتسعة طهرا ويوما دما وعند محمد رحمة الله لا يكون شيء منه حيضا واحنج محمد رحمة الله بان الدم المرئي في اليوم الحادي عشر لما كان استحاضة كان بمنزلة الرعاف فلو جاز ان يجعل ايام الطهر حيضا بالدم الذي هو ليس بحيض لجاز بالرعاف ولان ذلك الدم ليس بحيض بنفسه فكيف يجعل باعتبار زمان الطهر حيضا وقال ابو يوسف رحمة الله عليه انه خارج من محل مخصوص فلا يكون كالرعاف ثم قال قد يجوز ان يجعل الزمان الذي هو حيض كله صورة طهرا حكما فكذلك يجوز ان يجعل الزمان الذي هو طهر كله صورة حيضا باحاطة الدمين به واذا كان هذا في جميع المدة ثبت في اولها وآخرها بالطريق الاولى لكن اذا وجد شرطه وهوان يكون قبله وبعده دم ليكون الدم محيطا بالطهر وبيان هذا الاصل من المسائل على قوله امرأة عادت في اول كل شهر خمسة فرأت قبل ايامها بيوم يوما دما ثم طهرت خمستها ثم رأت يوما دما فعنده خمستها حيض اذا جاوز المرئي عشرة لاحاطة الدمين بزمان عادت وان لم ترفيه شيئا واما اذا لم يجاوزا لعشرة فيكون جميع ذلك حيضا وكذلك لو رأت قبل خمستها يوما دما ثم طهرت اول يوم من خمستها ثم رأت ثلاثة دما ثم طهرت آخر يوم من خمستها ثم استمر بها الدم فحيضها خمستها عنده وان كان ابتداء الخمسة وختمها بالطهر لوجود الدم قبله وبعده والاصل عند محمد رحمة الله عليه وهو الاصح وعليه الفتوى ان الطهر المختل بين الدمين اذا كان دون ثلاثة لا يصير (فاصلا)

خمسة عشر يوما لا يفصل وهو كله كالدم المتوالي لانه طهر فاسد فيكون بمنزلة الدم والآخذ بهذا القول ايسر وتاممه يعرف في كتاب الحيض .

فاصلا وهذا بالتفاق فاذا بلغ الطهر ثلثة ايام او اكثر نظر فان استوى الدم بالطهر في ايام الحيض او كان الدم غالبا لا يصير فاصلا ايضا وان كان الطهر غالبا يصير فاصلا فحينئذ ننظر ان لم يمكن ان يجعل واحد منهما بانفراده حيضا لا يكون شئ منه حيضا وان امكن ان يجعل واحد منهما بانفراده حيضا ما المتقدم او المأخر يجعل ذلك حيضا وان امكن ان يجعل كل واحد منهما حيضا بانفراده يجعل اسرعهما امكانا حيضا ولا يكون كلاهما حيضا اذا لم يتخللها طهر تام وهو لا يجوز بداءة الحيض ولا ختمه به سواء كان قبله او بعده دم اولم يكن ولا يجعل زمان الطهر زمان الحيض باحاطة الدمين به ولان الطهر معتبر بالحيض فكما ان مادون الثلث من الحيض لاحكم له ويجعل هو كحالة الطهر فكذلك مادون الثلث من الطهر لاحكم له فيجعل كالدم المتوالي واذا بلغ ثلثا فصاعدا فان كان الدم غالبا فالمغلوب لا يظهر في مقابلة الغالب وان كان سواء فكذلك لما ان اعتبر الدم بوجوب حرمة الصوم والصلوة واعتبار الطهر بوجوب حل ذلك واذا استوى الحلال والحرام يغلب الحرام كما في التحريم في الاواني اذا كانت الغلبة للنجاسة او كانا سواء لا يجوز التحريم فهذا مثله بيان هذا مبتدأة رأت يوما دما ويومين طهرا ويوما دما فالاربعة حيض لان الطهر المختل دون الثلث ولو رأت يوما دما وثلثة طهرا ويوما دما لم يكن شئ منها حيضا لان الطهر وهو ثلثة ايام غالب على الدمين وان رأت يوما دما وثلثة طهرا ويومين دما فالسته كلها حيض لان الدم استوى بالطهر فغلب الدم وان رأت ثلثة دما وخمسة طهرا ويوما دما فحيضها الثلثة الاولى لان الطهر غالب نصارفا صلا والمتقدم بانفراده يمكن ان يجعل حيضا فجعلناه حيضا ولو رأت يوما دما وخمسة طهرا وثلثة

واقبل الطهر خمسة عشر يوما هكذا نقل عن ابراهيم النخعي رضي الله عنه لا يعرف الا توقيفا ولا غاية لا كثرة لانه يمتد الى سنة وستين فلا يتقدر الا اذا استمر بها الدم ويعرف ذلك في كتاب الحيض ودم الاستحاضة كما لعاف لا يمنع الصوم ولا الصلوة ولا الوطى لقوله عليه السلام توضئي وصلي وان قطرا الدم على الحصى واذا عرف حكم الصلوة

د ما فحيضها الثلاثة الا خيرة لما بينا ولورأت ثلاثة د ما وستة طهرا وثلاثة د ما فحيضها الثلاثة الا ولي لانه اسرعها امكانا فان قيل قد استوى الدم بالطهر ههنا فلما ذال يجعل كما لدم المتوالي قلنا استواء الدم بالطهر انما يعتبر في مدة الحيض واكثر الحيض عشرة والمرئي في العشرة ثلاثة د ما وستة طهر ويوم دم كان الطهر غا لبانلهذا اصار فاصلا.

قوله واقبل الطهر خمسة عشر يوما وفي هذا خلاف بينا وبين الشافعي رحمه الله وقال عطاء رحمه الله اقله تسعة عشر يوما قال لانه يشتمل الشهر على الحيض والطهر ما دة وقد يكون الشهر تسعة وعشرين يوما فاذا كان اكثر الحيض عشرة بقي الطهر تسعة عشر يوما قلنا هذا لا يعرف عقلا لانه من المقادير وما روي عن ابراهيم النخعي رحمه الله فالظاهر انه سمع من صحابي وذاسم من النبي صلى الله عليه وسلم وعند مالك رحمة الله تعالى عليه الطهر ما وجد اقل واكثر

لاطلاق قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن **قوله** ولا غاية لا كثرة معناه ما دامت ترى الطهر تصوم وتصلي وان استغرق عمرها **قوله** فلا يتقدر بتقدير الا اذا استمر بها الدم صورته امرأة بلغت فرأت ثلاثة د ما وستة او ستين طهرا ثم استمر بها الدم قال ابو عصمة سعد بن معاذ المزوي رحمه الله تعالى طهرها ما رأت وحيضها ثلاثة ايام وقال محمد بن ابراهيم المبداني طهرها ستة اشهر الا ساعة لان اقل المدة التي يرتفع الحيض فيها ستة اشهر وهو اقل مدة الحمل فنقصنا منه شيئا يسيرا وهو الساعة وبيان هذا ما ذكر في المحيط مبتدأة رأت عشرة د ما وستة طهرا ثم استمر بها الدم قال ابو عصمة (حيضها)

ثبت حكم الصوم والوطي بنتيجة الاجماع ولو زاد الدم على عشرة ايام ولها عادة معروفة دونها ردت الى ايام عاداتها والذي زاد استحاضة لقوله عليه السلام المستحاضة تدع الصلوة ايام اقراءتها ولان الزائد على العادة يجانس ما زاد على العشرة فيلحق به وان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحيضها عشرة ايام من كل شهر والباقي استحاضة

حيضها وطهرها ما رأت حتى ان عدتها تنقضي اذا طلقها زوجها بثلاث سنين وثلاثين يوما وقال الامام الميдали ان عدتها تنقضي بتسعة عشر شهرا الا ثلاث ساعات لجواز ان يكون وقوع الطلاق عليها في حالة الحيض فيحتاج الى ثلاثة اطهار لكل طهر ستة اشهر الا ساعة وكل حيض عشرة ايام وقيل طهرها اربعة اشهر الا ساعة لانه اقل مدة استبانة الخلق فنقصنا ساعة والحاكم الشهيد قدره بشهرين قال الامام برهان الدين عمر بن علي بن ابي بكر رحمه الله والفتوى على قول الحاكم الشهيد لانه ايسر على المفتي والنساء ■

قوله ثبت حكم الصوم بنتيجة الاجماع يريد به ان حكم الصلوة عرف بقوله عليه السلام توضئي وصلي وان قطر الدم على الحصير عبارة فاذا عرف حكم الصلوة عبارة ثبت حكم الصوم والوطي دلالة اذ الاجماع منعقد على ان دم الرحم يمنع الصوم والصلوة والوطي ودم العرق لا يمنع واحدا منها فلم يمنع هذا الدم الصلوة علم انها دم عرق لادم رحم ثبتت الحكمان الاخران دلالة بنتيجة الاجماع اي بحكم الاجماع لان الحكم نتيجة السبب **قوله** لقوله عليه السلام المستحاضة تدع الصلوة ايام اقراءتها اي ايامها المعهودة **قوله** ولان الزائد على العادة يجانس ما زاد على العشرة اذ كل واحد منها زائد على المقدر عادة وشرعا والاصل وفاق العادة وعند مالك رحمه الله ثلثة من الزيادة على العادة يلحق بايامها ثم ما بعده طهر **قوله** وان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة في المستصفي ابتدأت بفتح التاء وضمها ومستحاضة حال يريد به حالا مقدرة كقوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين

لانا عرفناه حيضاً فلا يخرج عنه بالشك والله اعلم .

فصل في الاستحاضة

المستحاضة ومن به سلس البول والرعاف الدائم والجرح الذي لا يرفأ يتوضؤون لوقت كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاءوا من الفرائض والنوافل وقال الشافعي رح فتتوضأ المستحاضة لكل مكتوبة لقوله عم المستحاضة تتوضأ لكل صلوة ولان اعتبار طهارتها ضرورة اداء المكتوبة

الخلود وكقوله تعالى لن تدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير ويمكن ان يقال ان مستحاضة بمعنى المصدر منصوب على انه مفعول به لقوله ابتدأت على البناء للفاعل وفي الصحاح استحيضت المرأة استمر بها الدم بعد ايامها على البناء للمفعول كجن واغمي .

قوله لانا عرفناه حيضاً اي لما استمر الدم ثلاثة ايام عرفناه انه حيض ولما جاوز العشرة وقع الشك في الزيادة على الثلثة ان المرئي فيها حيض ام استحاضة فلا يخرج عنه بالشك والله اعلم .

فصل في الاستحاضة

قوله ما شاء امن الفرائض والنوافل لا يرد به الحصر بل يصلون النذور والواجبات ايضاً مادام الوقت باقياً عندنا وعند الشافعي رح تتوضأ لكل مكتوبة وعند مالك لكل نفل ايضاً وقال مالك المستحاضة لا تتوضأ لان ما يناقض الوضوء يقارنه فلا فائدة في الاشتغال به وقال بعض الناس بانها تغسل لكل صلوة وكان ابراهيم النخعي رح يقول تغسل في آخر وقت الظهر فتصلي الظهر في آخر الوقت والعصر في اول الوقت بغسل واحد ثم تغسل في آخر وقت المغرب فتصلي المغرب في آخر الوقت والعشاء في اول الوقت بغسل واحد وكذلك في العشاء مع الفجر وهذا الاختلاف بيننا وبين الشافعي رح في المستحاضة ومن به سلس البول واستطلاق البطن وانفلات الرياح من الدبر واماني حق صاحب الجرح السائل والرعاف الدائم فالخلاف بيننا وبينه بوجه آخر لما انه لا يرى الخارج من غير السبيلين حدثاً . (قوله)

فلا تبقى بعد الفراغ منها ولنا قوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ الوقت كل صلاة وهو المراد بالاول لان اللام تستعار للوقت يقال اتيتك لصلاة الظهر اي وقتها ولان الوقت اقيم مقام الاداء تيسيرا فصار الحكم عليه : واذا خرج الوقت بطل وضوءهم

قوله فلا تبقى بعد الفراغ منها اي لا تبقى للمكتوبة واما للنوافل فتبقى عنده ايضا لان حاجتها لم ترتفع في حق النوافل لانها خبر موضوع في كل وقت ولانها اتباع للفرائض بدليل انها شرعت مكملات لها على ما ورد به الخبر فيكون لها حكم المنبوع لا حكم نفسها كالوكالة الثابتة في ضمن الرهن فانها تصير لازمة تبعاله وكالجندي يصير مقيما تبعا لامير وان كان في المفازة **قوله** لان اللام تستعار للوقت قال شيخ الاسلام رحمه الله المراد بالصلاة المذكورة في الحديث الوقت فان الصلاة تذكر ويراد بها الوقت وذلك بالكتاب والسنة ومتعارف الناس اما الكتاب فقوله تعالى فخلق من بعدهم حلفا فاصعوا الصلاة اي اوقات الصلاة والسنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جعلت لي الارض مسجدا وطهورا اينما ادركني الصلاة تيممت وصليت واراد بذلك وقت الصلاة لا نفس الصلاة لان الصلاة فعله وانه لا يسبقه ولا يتأخر عنه وكذلك يقال في مبتذل الكلام آتيتك لصلاة الظهر اي وقت صلاة الظهر فحملنا الصلاة المذكورة في الحديث على الوقت تحرزا عن التعارض وتوفيقا بين الحديثين وانما لم يعكس الحمل لما ان في هذا الحمل ترجيح المفسر على النص المحتمل وهو الصحيح **قوله** تيسيرا لان التعليق بحقيقة الاداء منعس فان الناس متفاوتون في الاداء بين مطول ومقصر ومنهم من يرى الاداء في اول الوقت اولي وكذا على العكس وربما يعتريه مانع عن الاداء في اول الوقت فيحتاج الى التأخير وربما يؤدّيها في اول الوقت خوفا من اعتراض العوارض فاقام الشرع الوقت مقام الاداء ليستوى الكل في بقاء الطهارة ويتيسر الامر على المكلفين * (قوله)

واستأنفوا الوضوء لصلوة اخرى وهذا عند اصحابنا الثلاثة رح وقال زفر رح استأنفوا اذا دخل الوقت فان توضؤا حين تطلع الشمس اجزأهم عن فرض الوقت حتى يذهب وقت الظهر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف وزفر رحمهما الله اجزأهم حتى يدخل وقت الظهر وحاصله ان طهارة المعذور تنتقص بخروج الوقت بالحدث السابق عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويدخل الوقت عند زفروبا يهما كان عند ابي يوسف رجوا فائدة الاختلاف لا تظهر الا فيمن توضأ قبل الزوال كما ذكرنا او قبل طلوع الشمس لزفر رح ان اعتبار الطهارة مع المنا في الحاجة الى الاداء ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر ولا يوسف ان الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله وبعده ولهما انه لا بد من تقديم الطهارة على الوقت ليتمكن من الاداء كما دخل الوقت وخروج الوقت دليل زوال الحاجة فظهر اعتبار الحدث عنده والمراد بالوقت وقت المفروضة حتى لو توضأ المعذور لصلوة العبد له ان يصلي الظهر به عندهما وهو الصحيح لانها بمنزلة صلوة الضحى ولو توضأ مرة للظهر في وقته واخرى فيه للعصر

قوله واستأنفوا الوضوء لصلوة اخرى انما ذكر هذا مع انه يلزم من قوله بطل وضوءهم لجواز ان يبطل الوضوء لحق صلوة ولا يبطل لصلوة اخرى ولا يجب الاستيناف لحق تلك الصلوة كما قال الشافعي رحمه الله ببطلان طهارة المستحاضة للمكتوبة بعد ادائها وبقاء طهارتها للنوافل وكذلك قوله في التيمم ايضا كما قال اصحابنا رحمهم الله في حق المتييم للجنائز في المصر ببقاء تيممه في حق جنازة اخرى اذا احضرت والاشتغال بالوضوء يفوت الصلوة عليها وبطلانه في حق غيرها فافاد بقوله واستأنفوا الوضوء لصلوة اخرى ان الوضوء بطل في حق كل صلوة لاني حق بعضها كما في هذه المسائل **قوله** ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر اي لا تعتبر ا لطهارة قبل الوقت لغرض الوقت لعدم الحاجة قبل الوقت لانها غير معتبرة اصلا بل هي معتبرة في حق النوافل وقضاء الغوائت فكانت طهارة في نفسها فلذلك وصفت بالانتقاص عند دخول الوقت (قوله)

فعندهما ليس له ان يصلي العصر به لانتقاضه بخروج وقت المفروضة (وقد قيل انه يجزيه في رواية) والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلاة الا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه وكذا كل من هو في معناها وهو من ذكرناه ومن به استطلاق بطن او انفلات ربح لان الضرورة بهذا تتحقق وهي تعم الكل والله اعلم بالصواب •

فصل في النفاس

النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة لانه مأخوذ من تنفس الرحم بالدم او من خروج النفس بمعنى الولد او بمعنى الدم •

قوله فعندهما ليس له ان يصلي العصر اي عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وانما خصهما بالذكر مع ان الحكم عندهم جميعا كذلك لان عندهما كل طهارة وقعت قبل الوقت للصلاة يعتبر في حقها كما لو توضأت قبل الزوال وهذا الوضوء وقع للعصروان وجد في وقت الظهر اذ الكلام فيما اذا دى الظهر فلا يكون له فينبغي ان لا يبطل عندهما بالدخول واما عند ابي يوسف وزفر رحمهما الله كل طهارة وقعت قبل الوقت لا تبقى بعد الدخول كما لو توضأت قبل الزوال فانه ينتقض عندهما الوجود الدخول وان لم يوجد الخروج فالولى ان ينتقض هنا لوجودهما **قوله** والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلاة الا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه هذا حد المستحاضة في حق البقاء واما في حق الابتداء بان لا تجدي وقت صلاة زمانا تتوضأ وتصلي فيه خالية عن الحدث وذكر الامام الترمذ في رحمه الله في الجامع الصغير المستحاضة من لا تجدي وقت صلاة بلا عذر ثم قال هذا في حالة البقاء وفي الثبوت يشترط دوام السيلان من اول الوقت الى آخره اعتبارا بالسقوط فانه لا يتم حتى ينقطع في الوقت كله والله اعلم •

فصل في النفاس

قوله النفاس هو الدم الخارج في المغرب النفاس مصدر من نفست المرأة بضم النون

لن

والدم الذي تراه الحامل ابتداءً وحال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة وإن كان ممتداً وقال الشافعي رحم حيض اعتباراً بالنفاس إذ هما جميعاً من الرحم ولأن الحمل ينسد فم الرحم كذا العادة والنفاس بعد انفتاحه بخروج الولد ولهذا كان نفاساً بعد خروج بعض الولد فيما روي عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لأنه ينفث فيتنفس به والسقط الذي استبان بعض خلقه ولد حتى تصير المرأة به نفساء وتصير الأمة أم ولد به وكذا العدة تنقضي به

وفتحها إذا ولدت فهي نفساء وهن نفاس وقول أبي بكر رضى الله عنه أن أسماء نفست أي حاضت والضم خطأ وكل هذا من النفس وهي الدم وإنما سمي الدم بذلك لأن النفس التي هي اسم لجملة الحيوان قوامها بالدم وقولهم النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة تسميته بالمصدر كما لحيض سواء وأما اشتقاقه من تنفس الرحم أو خروج النفس بمعنى الولد فليس بذلك **قوله** والدم الذي تراه الحامل ابتداءً أي حالة الحمل **قوله** وإن كان ممتداً أي وإن كان نصاب الحيض ممتداً **قوله** اعتباراً بالنفاس بأن ولدت ولدين في بطن واحد فالنفاس من الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله مع أنها حامل بالثاني والجامع كونهما من الرحم **قوله** ولهذا كان نفاساً بعد خروج بعض الولد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في المحيط وفيه روى هشام عن محمد رحمه الله أنها لا تصير نفساء حتى يخرج الرأس ونصف البدن أو الرجلان أو أكثر من نصف البدن وعن محمد رحمه الله أنها لا تصير نفساء حتى يخرج جميع ولدها وهذا على أصله مستقيم فإن هذه النفاس تعلق بوضع الحمل كله **قوله** والسقط الذي استبان بعض خلقه ولد وجملة أن المرأة إذا سقطت سقطاً بأن كان استبان شيء من خلقه كما صبح مثلاً فهي نفساء فيما رأت الدم وله حكم الولد التام وإن لم يستب شيء من خلقه فلا نفاس لها ولكن إن أمكن جعل المرئي من الدم حيضاً بأن يتقدمه طهر تام يجعل حيضاً وإن لم يمكن جعله حيضاً فهو استحاضة (قوله)

واقول النفاس لاحدله لان تقدم الولد علم الخروج من الرحم فاغني عن امتداد جعل علما عليه كما في الحيض واكثره اربعون يوما والزائد استحاضة لحديث ام سلمة رضي الله عن النبي عليه السلام وقت للنفساء اربعين يوما وهو حجة على الشافعي رح في اعتبار الستين فان جاء زالدم الاربعين وقد كانت ولدت قبل ذلك ولها عادته في النفاس ردت الى ايام عادت لها مبينا في الحيض وان لم تكن لها عادة فابتداء نفاسها اربعون يوما لانه امكن جعله نفاسا وان ولدت ولدين في بطن واحد فنفساها من الولد الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف رح

قوله واقول النفاس لاحدله وفي المحيط وليس لقلته غاية على ظاهر رواية اصحابنا رح وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال اقل النفاس مقدرا حد عشر يوما وعن ابي حنيفة رح انه قدره بخمسة وعشرين يوما وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه اتفق اصحابنا رحمهم الله على ان اقل النفاس ما يوجد فانها كما ولدت اذ ارات الدم ساعة ثم انقطع عنها الدم فانها تصوم وتصلى وكان ما رأت نفاسا لا خلاف في هذا بين اصحابنا انما الخلاف فيما اذا وجب اعتبار اقل النفاس في انقضاء العدة بان قال لها اذا ولدت فانت طالق فقالت انقضت مدتي اي مقدرا يعتبر لا اقل النفاس مع ثلث حيض عند ابي حنيفة رحمه الله يعتبر الاقل بخمسة وعشرين يوما وعند ابي يوسف رحمه الله باحد عشر وعند محمد رحمه الله بساعة وما في حق الصوم والصلوة فاقله ما يوجد وفي المحيط ولو ولدت ولدا ولم ترد ما خفي نفساء في رواية الحسن عن ابي يوسف رحمه الله وهو قول ابي حنيفة رحمه الله ثم رجع ابو يوسف رحمه الله وقال ه طاهرة وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الغسل فاما الموضوع فواجب بالاجماع واكثر المشايخ اخذوا بقول ابي حنيفة رح وبه كان يفتي الصدر الشهيد رحمه الله وبعضهم اخذوا بقول ابي يوسف رحمه الله **قوله** واكثره اربعون يوما وقال الشافعي ستون يوما قال شيخ الاسلام رحمه الله منهم من قال هذه المسئلة بناء على اكثر مدة الحيض لانا اجمعنا

وان كان بين الولدين اربعون يوما وقال محمد رحمه الله من الولد الاخير وهو قول زفر رحمه الله لا نهاحامل بعد وضع الاول فلا تصير نفساء كما انها لا تحيض ولهذا تنقضى العدة بالولد الاخير ولهما ان الحامل انما لا تحيض لانسداد فم الرحم على ما ذكرنا وقد انفتح بخروج الاول وتنفس بالدم فكان نفاسا والعدة تعلق بوضع حمل مضاف اليها فيتناول الجميع والله اعلم •

على ان اكثر النفاس مقدر باربعة امثال اكثر مدة الحيض وهو عندنا عشرة وعند الشافعي رحمه الله اكثر الحيض خمسة عشر ومنهم من تكلم على سبيل الابتداء •

قوله وان كان بين الولدين اربعون يوما وانما فيدبه احترازا عما قيل على قول ابي حنيفة رحمه الله يجب النفاس للولد الثاني ايضا في هذه الصورة اذ سبب النفاس ولادة الولد وقد تحققت الولادتان فاستقام ايجاب نفاسين بخلاف الحيض لان شرط صبرورة الدم الثاني حيضا ان يتخلل بينهما طهر تام ولم يوجد فلا يمكن اثبات المشروط بلا شرط وقيل لا يجب عليها النفاس اصلا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله من الولد الثاني بل كما وضعت الولد الثاني تغتسل وتصلي هو الصحيح لان اكثر مدة النفاس اربعون يوما وقد مضت هذه المدة وحكي ان ابا يوسف رحمه الله قال لا يبي حنيفة رحمه الله ارأيت لو كان بين الولدين اربعون يوما قال هذا لا يكون قال ابو يوسف رحمه الله وان كان قال لانفاس من الولد الثاني وان رغم انف ابي يوسف ولكنها تغتسل وتصلي كما تضع الولد الثاني كذا في المحيط **قوله** بوضع حمل مضاف اليها يعني انها تنقضي بوضع الحمل قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان تضعن حملهن والحمل اسم لكل ما في البطن الا ترى ان من قال لا امرأته وهي حامل ان كان حملك غلاما فانت طالق واحدة وان كانت جارية فانت طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية في ذلك البطن لا يقع عليها الطلاق لما ذكرناه والله اعلم • (باب)

باب الانجاس وتطهيرها

تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه لقوله تعالى وثيابك فطهر: وقال عليه الصلوة والسلام حثيه واقرصيه ثم اغسله بالماء فاذا وجب التطهير بما ذكرنا في الثوب وجب في البدن والمكان لان الاستعمال في حالة الصلوة يشمل الكل ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع طاهر يمكن ازالته به كالخل وماء الورد ونحو ذلك

باب الانجاس وتطهيرها

أخبت يطلق على الحقيقي والحدث على الحكمي والنجس عليهما تطهير النجاسة ان فسر بالازالة فحسن وان فسر باثبات الطهارة فالمراد تطهير مكان النجاسة على حذف المضاف ثم وجوب التطهير في الثوب ثبت بعبارة النص وهو قوله تعالى وثيابك فطهر وفي البدن والمكان بطريق الدلالة وهذا لان تطهير الثوب انما وجب لان الصلوة مناجاة مع الله تعالى فيجب ان يكون المصلي على احسن الاحوال وذلك في طهارته وطهارة ما ينصل به وقد وجب عليه تطهير الثوب مع قصور اتصاله لقيام الثوب به وتصور الصلوة بدونه في الجملة لان يجب عليه تطهير المكان مع كمال اتصاله لقيامه به وعدم تصور الصلوة بدونه اولى والكلام في البدن اظهر لان التطهير لما وجب لما ينصل ببدنه لان يجب تطهير بدنه اولى •

قوله حثيه واقرصيه تحت القشر باليد والعود والقرص القشر باطراف الاصابع كلاهما من باب طلب ثم المعتبر في طهارة المكان تحت قدم المصلي حتى لو اقتصم الصلوة وتحت قدمه اكثر من قدر الدرهم من النجاسة فصلوته فاسدة لانه لا بد من القيام وذلك يكون بالقدم فاما اذا كان في موضع السجود ففي رواية محمد رح عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز لان السجود ركن كالقيام وفي رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز كذا في الايضاح لان السجود يتأتى بالانف عنده وانه اقل من الدرهم **قوله** ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع ذكر الامام التمر تاشي رح وقال في شرح ابي ذر رح

مما اذا عصر انعصر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد وزفر والشافعي رحمهم الله لا يجوز الا بالماء لانه يتنجس باول الملاقة والنجس لا يفيد الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء للضرورة ولهما ان المائع قالع والطهورية بعلقة القلع والازالة والنجاسة للمجاورة فاذا انتهت اجزاء النجاسة تبقى طاهرا وجواب الكتاب لا يفرق بين الثوب والبدن وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله واحدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله وعنه انه فرق بينهما فلم يجوز في البدن بغير الماء واذا اصاب الخف نجاسة لها جرم كالروث والعذرة والدم والمني فجفت فدلكه بالارض جاز وهذا استحسان وقال محمد رحمه الله لا يجوز وهو القياس الا في المني خاصة لانه المتداخل في الخف لا يزيلها الجفاف والدلك بخلاف المني على ما ذكره ولهما قوله عليه الصلوة والسلام

تجوز ازالة النجاسة بالماء المستعمل وفي المستصفي والماء المستعمل هذا اللفظ وقع في بعض نسخ المختصر ولا صحة له الا على رواية محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رح بانه طاهر غير طهور وبه اخذ محمد رحمه الله ثم قال الامام الترمذي رحمه الله وكذا القول في دم يغسل بالبول ان نجاسة الدم قد زالت وحلت نجاسة البول حتى لو كان ذلك بول ما يؤكل لحمه رخصنا فيه ما لم يفحش ولو حلف ما فيه دم لم يحنث ثم قال وذكر السرخسي رحمه الله واختلف في زوال النجاسة ببول ما يؤكل لحمه والاصح ان التطهير بالنجس لا يكون لتضاد بين الوصفين *

قوله مما اذا عصر انعصر احترز به عن مثل الدهن واللبس لان ما فيه من الدسومة لا ينعصر عن الثوب فبقي بنفسه في الثوب ولا يقدر على ازالة غيره وعن ابي يوسف رح غسل الدم من الثوب بدهن او سمن او زيت حتى ذهب اثره جاز **قوله** فلم يجوز في البدن بغير الماء لان ما كان على البدن نظير الحدث اذ في تطهيره معنى العبادة بخلاف الثوب **قوله** فجفت فدلكه بالارض جاز وفي المحيط ذكر في الجامع الصغير في النجاسة النبي (لها)

فان كان بهما اذى فليمسحهما بالارض فان الارض لهما طهور ولان الجملد لصلابته لا تتداخله اجزاء النجاسة الا قليلا ثم يجتذبه الجرم اذا جف فاذا زال زال ما قام به وفي الرطب لا يجوز حتى يغسله لان المسح بالارض يكثره ولا يطهره وعن ابي يوسف رحمة الله عليه انه اذا مسح بالارض حتى لم يبق اثر النجاسة يطهر لعموم البلوى

لها جرم اذا اصاب الخف او النعل وحكه او حته بعد ما يبس انه يطهر في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وذكر في الاصل اذا مسحهما بالتراب يطهر قال مشايخنا رحمهم الله لولا المذكور في الجامع الصغير لكان نقول لا يطهران مالم يمسحهما بالتراب لان المسح بالتراب له اثر في باب الطهارة فان محمدا رحمة الله قال في المسافر اذا اصاب يده نجاسة يمسحه بالتراب واما للحك فلا اثر له في باب الطهارة فالمدكور في الجامع الصغير يبين ان للحك اثر ايضا وقال القدوري رحمة الله عليه في شرحه ومعنى قول ابي حنيفة رحمة الله عليه في هذه المسئلة ان الخف والنعل يطهران في حق جواز الصلوة معه اما لو اصابه الماء بعد ذلك يعود نجسا على احدى الرويتين واصل المسئلة الارض اذا ذهب اثر النجاسة عنها ثم اصابها الماء فانه يعود حكم النجاسة على احدى الرويتين •

قوله فان كان بهما اذى فليمسحهما بالارض وروى ابو سعيد الخدري رحمة الله تعالى عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي فخلع نعليه فخلع القوم نعالهم فقال لهم بعد الصلوة ما لكم خلعت نعالكم فقالوا رأيناك خلعت نعليك فخلعنا فقال اخبرني جبرئيل عليه الصلوة والسلام ان فيهما قدرا اذا اتى احدكم باب المسجد فليقلب نعليه فان رأى فيهما قدرا فليمسحهما بالارض فان قيل الحديث ساقط فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستقبل الصلوة فلنا ان الخطر مع النجاسة نزل حينئذ ويحتمل انه كان اقل من درهم • (قوله)

واطلاق ما يروى وعليه مشايخنا رح فان اصابه بول فيبس لم يجزه حتى يغسله وكذا كل ما لا جرم له كالخمر لان الاجزاء تتشرب فيه ولا جاذب يجذب بها وقيل ما يتصل به من الرمل جرم له والثوب لا يجري فيه الا الغسل وان يبس لان الثوب لتخلخله يتداخله كثير من اجزاء النجاسة فلا يخرجها الا الغسل والمني نجس يجب غسله ان كان رطبا فاذا جف على الثوب اجزاء فيه الفرك لقوله عليه الصلوة والسلام لعائشة رض فاغسله ان كان رطبا وافرقيه ان كان يابسا وقال الشافعي رح المني طاهر والحجة عليه ما روينا وقال عليه السلام وانما يغسل الثوب من خمس وذكر منها المني ولو اصاب البدن قال مشايخنا رحمهم الله يطهر بالفرك لان البلوى فيه اشد وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يطهر الا بالغسل لان حرارة البدن جاذبة فلا يعود الى الجرم والبدن لا يمكن فركه.

قوله واطلاق ما يروى وهو قوله عليه السلام فان كان بهما قذر من غير فصل بين الرطب واليابس لا يقال اطلاق ما يروى لا يفصل بين التي لا جرم لها وبين التي لها جرم ايضا لانا نقول التي لا جرم لها خرجت بالتعليل وهو قوله عليه السلام فان الارض لها مظهر اي مزيل نجاستهما ونحن نعلم يقينا ان الخف اذا تشرب البول او الخمر لا يزيله المسح ولا يخرج منه عن اجزاء الجلد فكان اطلاق الحديث مصروفا الى القذر الذي يقبل الازالة بالمسح حتى ان البول او الخمر لو استجسد بالرمل او بالتراب فجف فانه يطهر ايضا بالمسح على الارض قال شمس الائمة رحمه الله وهو صحيح فلا فرق بين ان يكون جرم النجاسة منها ومن غيرها هكذا ذكره الفقيه ابو جعفر والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن ابي حنيفة رح وعن ابي يوسف رحمه الله مثل ذلك الا انه لم يشترط الجفاف **قوله** اجزاه فيه الفرك هذا جواب الاستحسان والقياس ان لا يطهر لانه دم الا انه نضيج تخين فهو كما نرا نواع الدم لا يطهر الا بالغسل لكن استحسن علما ونا رحمهم الله فقالوا يطهر بالفرك للحديث (المذكور)

والنجاسة اذا اصابته المرأة او السيف اكتفي بمسحهما لانه لا تتد اخله النجاسة وما على
ظاهرة يزول بالمسح وان اصابته الارض نجاسة فجفت بالشمس وذهب اثرها جازت الصلوة
على مكانها وقال زفر الشافعي رحمهما الله لا تجوز لانه لم يوجد المزيل ولهذا لا يجوز التيمم بها

المذكور في الكتاب وروي عن محمد رحمه الله انه قال ان كان المني غليظا فجب يطهر
بالفرك وان كان رقيقا لا يطهر الا بالغسل قال شمس الائمة رحمه الله مسئلة المني
مشكلة لان الفحل يمذي ثم يمني والمذي لا يطهر بالفرك الا ان يقال انه مغلوب فيجعل تبعا
وقال ابو اسحق الحافظ انما يطهر المني بالفرك اذا كان احليله طاهرا بان استنجى بالماء
وهكذا روى الحسن عن اصحابنا رحمهم الله وعن الفضلي رحمه الله ان مني المرأة
لا يطهر بالفرك لانه رقيق واختلف فيما اذا كان ثوب طاق آخر فغذت البلة الى الطاق
والصحيح انه يطهر بالفرك لانه من اجزاء المني كذا ذكره الامام الترمذ في رح

قوله والنجاسة اذا اصابته المرأة او السيف وفي المحيط السيف او السكين اذا اصابه بول
اودم ذكر في الاصل انه لا يطهر الا بالغسل والكرخي رح ذكر في مختصره ان السيف
يطهر بالغسل من غير فصل بين الرطب واليابس والعذرة والبول **قوله** فجفت بالشمس
الجفاف بالشمس ليست بشرط حتى لو جفت بالظل يكون الحكم هكذا الا انه اخرج الكلام
مخرج العادة **قوله** وذهب اثرها اي ربحها ولونها وفي الخلاصة في النجاسة التي اصابته
الارض وهي رطب بعد فاراد تطهيرها ان يصب الماء عليها ويدلك بعد ذلك وينشف بصوف
او خرقه اذا فعل ثلاثا طهرت وان لم يفعل ذلك ولكن صب عليها ماء كثيرا حتى زالت النجاسة
ولا يوجد في ذلك لون ولا ريح كان طاهرا **قوله** ولهذا لا يجوز التيمم بها قيل في الفرق بين الصلوة
وبين التيمم ان التيمم يفتقر الى طهارة الصعيد وطهورة التيمم يفتقر الى الطهارة فحسب
وبالحديث ثبتت طهارته لا طهوريته فلماذا جازت الصلوة ولم يجز التيمم وأشار شيخ الاسلام رح
في مبسوطه الى ان الارض اذا اصابته نجاسة رطبة تجذب بعضها الى باطنها وما على ظاهرها

ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ذكاة الارض يبعثها وانما لا يجوز التيمم بها لان طهارة
الصعيد ثبتت شرطا بنص الكتاب فلا تتأدى بما ثبت بالحديث:

تجذبها الشمس وتنشفها الريح فيقل النجاسة وقيل النجاسة لا تمنع جواز الصلوة
وتمنع التطهيرية الا ترى انه لو وقع فطرة من الدم في البئر يتنجس الكل ولا يجوز التوضي به
اولو صاب الثوب او اماكن لا يمنع جواز الصلوة الا انهم جعلوا الحد الفاصل
بين القليل والكثير هنا بقاء الاثر وذهاب الاثر *

قوله ولنا قوله عليه السلام ذكاة الارض يبعثها جعل في الاسرار هذا الحديث موقوفا على عائشة
رضي الله عنها واما المروي عن النبي عليه السلام في هذا هو قوله عليه السلام اينما ارض جفت
فقد ذكت وهكذا ايضا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** وانما لا يجوز التيمم بها لان طهارة الصعيد
ثبتت شرطا بنص الكتاب فلا تتأدى بما ثبت بالحديث يعني ان اشتراط طهارة
التراب في التيمم ثبت بعبارة قوله تعالى فتميموا صعيدا طيبا فان قيل الحكم الثابت
بدلالة النص كالحكم الثابت بعبارة النص في ان كل واحد منهما ثابت قطعاً حتى صح
اثبات الحدود والكفارات بدلالات النصوص فلما لم تجز معارضة خبر الواحد
بعبارة الكتابات لا تجوز ايضا معارضة بدلالة الكتاب قلنا الدلالة انما تكون مثل
العبارة اذ لم يلحقها خصوص وقد خص من الدلالة هنا القليل الذي لا يمكن الاحتراز
عنه بالاجماع وهو ما دون الدرهم عندنا فلم يبق قطعاً فجاز تخصيصه بعد ذلك بخبر
الواحد قال العلامة حافظ الدين النسفي رحمه الله في الكافي ولي فيه اشكال
لان النص لا عموم له في الاحوال لانها غير داخله تحت النص وانما يثبت ضرورة
والخصيص يستدعي سبق التعميم ولان الطيب يحتمل الطاهر والمنبت وعلى الثاني
حملة ابو يوسف والشافعي رحمهما الله ولا يجوز ان يكونا مرادين لان المشترك
لا عموم له فيكون مأولاً وهو من الحجج المجوزة كالعالم المخصوص ولم يذكر فيه (وجه)

وقدر الدرهم ومادونه من النجس المغلظ كالدم والبول والخمر وخرء الدجاج
وبول الحمار جازت الصلوة معه وان زاد لم تجز وقال زفر والشافعي رحمهما الله لا تجوز
قليل النجاسة وكثيرها سواء لان النص الموجب للتطهير لم يفصل ولنا ان القليل
لا يمكن التحرز عنه فيجعل عفواً :

وجه التفصي عن اشكاله ويمكن ان يجاب عنه اما الجواب عن الاول فان المراد بالعموم
الاطلاق وبه يثبت الحكم في جميع الافراد ايضا وكذا المراد بالتخصيص التقييد بغير
مالا يمكن الاحتراز عنه عند الشافعي رحمه الله وبالكثير من قدر الدرهم عندنا
فيكون ما ولا فيعارضه خبر الواحد والجواب عن الثاني ان الطهارة شرط بالاجماع وقوله
على الثاني حمله ابو يوسف والشافعي رحمنا نعم لكن مع اشتراطها الطهارة فيه يكون
قطعا فلا يعارضه خبر الواحد وفي فتاوى قاضيخان رحمه الله الخشب اذا اصابته
النجاسة ثم اصابه المطر بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الغسل كالارض اذا اصابته النجاسة
ثم اصابها المطر وان لم يصب المطر فالارض تطهر بالجفاف اذا لم يبق اثر النجاسة
واختلفوا في الشجر والكلاء ما دام قائما على الارض يطهر بالجفاف وبعد
مانطع لا يطهر الا بالغسل وكذا الخوص (الجص) حكمه حكم الارض اما الاجرة ان كانت
مفروشة فحكمها حكم الارض تطهر بالجفاف وان كانت موضوعة تنقل وتحول
ان كانت النجاسة على الجانب الذي يلي الارض جازت الصلوة عليها وان كانت
النجاسة على الجانب الذي قام عليه المصلي لا تجوز صلوته *

قوله وقدر الدرهم ومادونه الى آخره انما قدر بالدرهم لان محل الاستنجاء
مقدريه قال النخعي رحمه الله استبحوا ذكرا لمقاعد في مجالسهم فكفوا عنه بالدرهم
وكان النخعي رحمه الله يقول اذا بلغ مقدار الدرهم يمنع جواز الصلوة وكان الشعبي
رحمه الله يقول لا يمنع حتى يكون اكثر من قدر الدرهم فأخذنا بهذا لانه اوسع (توله)

وقد رناه بقدر الدرهم اخذا عن موضع الاستنجاء ثم يروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف في الصحيح ويروى من حيث الوزن وهو الدرهم الكبير المثلث وهو ما يبلغ وزنه مثقالا وقيل في التوفيق بينهما ان الاولى في الرقيق والثانية في الكثيف وانما كانت نجاسة هذه الاشياء مغلفة لانها تثبت بدليل مقطوع به وان كانت مخففة كبول ما يؤكل لحمه جازت الصلوة معه حتى يبلغ ربع الثوب يروى ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله لان التقدير فيه بالكثير الفا حش

قوله وقد رناه بقدر الدرهم اخذا عن موضع الاستنجاء وجه الاخذ ذكره القاضي الامام ابو زيد الدبوسي رحمه الله في الاسرار وقال روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اكتحل فليوتر ومن افلا حرج عليه ومن استجمر فليوتر ومن افلا حرج عليه والاستجمار وهو الاستنجاء فثبت ان الاستنجاء غير واجب بالحجارة فعلم انه سقط حكمه لقلة النجاسة وان ذلك القدر عفو ولا ن الشافعي رحمه الله وافقنا ان الاستنجاء بالماء سنة غير واجب والحجارة لا تستأصل النجاسة عنه ولهذا لو جلس على ماء قليل نجسه كما لو اصاب موضعا آخر من بدنه فمسح بالحجارة لم يطهر فدل ضرورة انه عفو لقلة المكان فان قيل عفي عن الغسل لدفع الحرج قلنا ثبت ان الحرج مسقط حكم النجاسة والحرج قائم هنا لان الاحتراز عن النجاسة القليلة متعذر علينا **قوله** وقيل في التوفيق بينهما انما احتاج الى ذكر التوفيق لان محمد ذكر الدرهم الكبير في النوادر واعتبره من حيث العرض فقال الدرهم الكبير ما يكون مثل عرض الكف وذكره في كتاب الصلوة واعتبره من حيث الوزن فقال ابو جعفر رحمه الله توفيق بين الفاظ محمد رحمه الله فيقول ان في الرقيقة يعتبر الدرهم من حيث العرض وفي الغليظة يعتبر من حيث الوزن كذا في المحيط **قوله** لانها تثبت بدليل مقطوع به اولوا لمقطوع به بالمنصوص عليه وهو صحيح بلا تأويل لانه ان ورد في نجاستها نص قطعي (نظاھر)

والربع ملحق بالكل في حق بعض الاحكام وعنه ربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلوة كما لميزر
وقيل ربع الموضع الذي اصابه كالذيل والدخريص وعن ابي يوسف رحمه الله شبر
في شبروا نما كانت مخففة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لمكان الاختلاف
في نجاسته او لتعارض النصين على اختلاف الاصلين •

فظاهر وكذا ان لم يرد لان الاجماع منعقد على نجاستها وهو حجة قطعية فكان اقوى
من خبر الواحد ومتى ثبتت نجاسة عين بخبر الواحد كانت غليظة ان لم يعارضه
نص آخر فهنا اولى ان ثبت الغليظة •

قوله والربع ملحق بالكل في حق بعض الاحكام كحلق ربع الرأس في الاحرام وكشف
ربع العورة **قوله** كالذيل المراد بالذيل القدر الذي يفهم من قولهم فلان مشمر الذيل
كذا في القوائد اظهرية **قوله** وعن ابي يوسف رح شبر في شبراي شبرطولا وشبر عرضا
فكانه قدر ذلك بباطن الخف والمراد بالباطن ما يلي الارض منه لان حكم النجاسة التي
لها جرم ساقط الاعتبار في الخفاف بدليل انه يطهر بالمسح على قول ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله وفي رواية عن محمد رحمه الله والمسح ان زال العين لا يزول الاثر والاثرا مانع
كما في الثوب ولما سقط حكم النجاسة في حق الخف وباطن الخفين يبلغ شبرا في شبر قدر
الكثيرا لفا حش به كما قدروا درهم لموضع الاستنجاء ومحمد رحمه الله اعتبر ربع
الثوب نظرا الى هذا المعنى ايضا الا انه اخذ ذلك من باطن الخفين وظاهرهما فان
النجاسة تلتصق بهما عند امتلاء الطرق بالا رواث وانما كان مخففا عند ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله الى آخره وانما ذكر ابا يوسف ولم يذكر محمدا
رحمه الله مع انه لا خلاف بينهما في هذا الاصل لان الكلام في بول ما يؤكل
لحمه وهو طاهر عند محمد رح فلا يتأتى قوله ههنا والدليل على ان اصلهما في هذه
المسئلة واحد وقال لا يجزيه حتى يفحش لان الاجتهاد فيه مساغا • (قوله)

واذا اصاب الثوب من الروث او من اخفاء البقرة اكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلوة فيه عند ابي حنيفة رحمه الله لان النص الوارد في نجاسته وهو ما روي انه عليه الصلوة والسلام رمى بالروثة وقال هذا رجس او ركس لم يعارضه غيره وبهذا يثبت التغليب عنده والتخفيف بالتعارض ولا يجزيه حتى يفحش لان الاجتهاد فيه مما غاب وبهذا يثبت التخفيف عندهما ولان فيه ضرورة لامتلاء الطرق بها وهي مؤثرة في التخفيف بخلاف بول الحمارة لان الارض تنشفه قلنا ضرورة في النعال قد اثرت في التخفيف مرة حتى تطهر بالمسح فيكفي مؤنتها ولا فرق بين ما كول اللحم وغير ما كول اللحم

قوله واذا اصاب الثوب من الروث او اخفاء البقرة بالثوب لان ثمرة الاختلاف تظهر في الثياب لافي الماء وكذلك لا تظهر ثمرة الاختلاف في غير الروث والخثي **قوله** وقال هذا رجس او ركس النبي عليه السلام طلب من ابن مسعود رضاء حجار الاستنجاء ليلة الجن فاتاه بحجرين وروثة فاخذ الحجرين ورمى بالروثة وقال انها ركس اي نجس **قوله** لم يعارضه غيره لان البلوى لا تعتبر في موضع النص الا ترى ان البلوى في بول الحمارة اكثر لانه يترشش فيصيب الثياب ومع ذلك لا يعفى عنه اكثر من قدر الدرهم وكذلك البلوى للآدمي في بوله اكثر واختلاف العلماء لا يخرجها عن كونها غليظة لانه لما لم يرد نص بخلافه كان اختلاف العلماء بناء على الرأي والرأي لا يعارض النص وانما قال ابو حنيفة رح بخفة نجاسة بول ما يؤكل لحمه لان قوله عليه السلام استنزها من البول عارضه حديث العرنين **قوله** لان الاجتهاد فيه مما غاب لان مالك رحمه الله يقول بان البعر والروث وخثي البقر طاهر وقال ابن ابي ليلى السرقي ليس بشيء قليله وكثيره لا يمنع واحتجا في ذلك بانه وقودا هل الحرمين فانهم يجمعونها ويطبخونها بالقدر والخبز ولو كانت نجسا لما استعملوها الا ترى انهم لم يستعملوا العذرة **قوله** وقد اثرت في التخفيف مرة حتى يطهر بالمسح فيكفي مؤنتها فان قيل هذا التعليل مخالف للتعليل في (قدر)

وزفر رحمه الله فرق بينهما فوافق ابا حنيفة رحمه الله في غير ما كول اللحم ووافقهما في المأكول وعن محمد رح انه لما دخل الري وقد رأى البلوى اقمى بان الكثير الفاحش لا يمنع ايضا وقاسوا عليه طين بخارا وعند ذلك رجوعه في الخف يروى وان اصابه بول الفرس لم يفسده حتى يفحش عند ابي حنيفة رح وابي يوسف رح وعند محمد رح لا يمنع وان فحش لان بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده مخفف نجاسة عند ابي يوسف رح ولحمه مأكول عندهما واما عند ابي حنيفة رح التخفيف لتعارض الآثار وان اصابه خمر مالا يؤكل لحمه من الطيور اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة فيه عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا تجوز فقد قيل ان الاختلاف في النجاسة

فدر القراءة في السفر وهو قوله ولان للسفر اثر في اسقاط شرط الصلوة فلان يؤثر في تخفيف القراءة الاولى حيث استدل بوجود التخفيف مرة على تخفيفه ثانيا قلنا في فصل القراءة استدل باسقاط الاصل على التخفيف في الوصف وهو عمل بالدليل بالطريق الاولى لان الوصف تابع للاصل فيثبت فيه ما ثبت في الاصل لا محالة واما التخفيف هنا فعمل بخلاف الدليل وللضرورة وقد اندفعت الضرورة بالتخفيف مرة فلو خفت ثانيا كان تعديا عن موضع الضرورة ودفعاً للابتلاء وهو خلاف موضوع التكليف لان في التكليف مشقة لا محالة •

قوله وزفر رحمه الله فرق بينهما فان زفر رحمه الله تعالى قاس الخارج من احد العيولين بالخارج من السبيل الآخر وهو البول يختلف حكمه باختلاف كونه مأكول اللحم وغير مأكول اللحم فكذا الخارج من هذا السبيل كذا في الفوائد الظهيرية **قوله** وقاسوا عليه طين بخارا قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى على قياس هذه الرواية الكثير الفاحش من طين بخارا لا يمنع جواز الصلوة وان كان مختلطاً بالعدرات ولم يأخذ من احتاط بذلك لانه لم يأخذ بالمقيس عليه وهو قول محمد رح في ارواث الري فكيف بما استنبط منه **قوله** واما عند ابي حنيفة رح التخفيف

وقد قيل في المقدار وهو الاصح وهو يقول ان التخفيف للضرورة لعدم المخالطة فلا يخفف ولهما انها تزرق من الهواء والنجاسي عنه متعذر فتحققت الضرورة ولو وقع في الاناء قيل يفسده وقيل لا يفسده لتعذر صون الاواني عنه وان اصابه من دم السمك او لعاب البغل او الحمار اكثر من قدر الدرهم اجزت الصلوة فيه امام السمك فلانه ليس بدم على التحقيق فلا يكون نجسا وعن ابي يوسف رحمه الله انه اعتبر فيه الكثير الفاحش فاعتبره نجسا واما لعاب البغل والحمار فلانه مشكوك فيه فلا ينتجس به الطاهر •

لتعارض الآثار وهو حديث العرينيين مع قوله عليه الصلوة والسلام استنزها من البول فان قيل تعارض النصين كيف يتحقق وحديث العرينيين منسوخ عنده قلنا انما قال ذلك رأيا ولم يقطع فيه فيكون صورة التعارض قائمة فان قيل تعارض الآثار انما كان في بول مايؤكل لحمه حتى لم يثبت التخفيف في بول الحمار لانعدام التعارض فيه لانه بول غير مأكول اللحم وعند ابي حنيفة رح لا يؤكل لحم الفرس لما ان المراد من الكراهة كراهة التحريم فكيف يتحقق تعارض الآثار فيه قلنا نعم كذلك الا ان حرمة لحم الفرس عنده ما كانت للنجاسة بل كانت ابقاء للطهر تحاميا عن تقليل مادة الجهاد فكان الفرس طاهر اللحم عنده حتى ان سورة طاهر بالاتفاق فيتحقق تعارض الآثار في بوله كذا في الفوائد الظهيرية •

قوله وقد قيل في المقدار وهو الاصح وكذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الاصح انه طاهر عندهما **قوله** قيل يفسده لانه يمكن صون الاواني عنه وبه اخذ الفقيه ابو بكر الاعمش وعدم الفساد اختيار الكرخي رح **قوله** فليس بدم على التحقيق بل السائل منه رطوبة متغيرة الا ترى الى بياضه وسواد الدم عند الشمس وهذا كما قلنا ان الموضوع بماء بين الملاحة لا يجوز لانه على عكس طبع الماء حيث يجمد في الصيف ويذوب في الشتاء فنكون حقيقة الماء متخلقة عنه **قوله** فلانه مشكوك فيه فلا ينتجس به الطاهر لانه ان (كان)

وان انتضح عليه البول مثل رؤس الابرفذ لك ليس بشيء لانه لا يستطاع الامتناع عنه

كان الشك في ظهوريته كان طاهرا بلا شك وان كان في طهارته فلا يتنجس به الطاهر .
قوله مثل رؤس الابرفذ لك ليس بشيء اي ليس بشيء معتبر في النجاسة حتى يجب غسله وقد سئل ابن عباس رضي الله عنه عن ذلك فقال انا نرجو من عفو الله اوسع من هذا ولان الذباب يقعن على النجاسة ثم يقعن على ثياب المصلي ولا بد ان يكون على ارجلهم واجنحتهم شيء من النجاسة واحدا لا يستطيع الامتناع عنه ولا يستحسن لاحد اعداد ثوب لدخول الخلاء وروي ان محمد بن علي زين العابدين رضي الله تعالى عنهم تكلف لذلك اي اعد لبيت الخلاء ثوبا ثم ترك وقال لم يتكلف لهذا من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم وعن الحسن البصري رحمة الله عليه ان رجلا سأل عن دم البق فقال له من اين انت قال من الشام فقال لاصحابه انظروا الى قلة حياء هذا الجاهل فانه من قوم اراقوا دم ابن رسول الله عليه السلام ثم جاء يما لي عن دم البق فعدا الحسن هذا من سؤال التعمق وكره له التكلف لما فيه من حرج الناس والاصل فيه قوله عليه السلام بعثت بالحنيفية السمحة السهلة ولم ابعث بالرهبانية الصعبة وعن الفقيه ابي جعفر الهندواني رح انه قال قول محمد رح في الكتاب مثل رؤس الابردليل على ان الجانب الآخر من الابرة معتبر وغيره من المشايخ قالوا بل لا يعتبر الجانبان جميعا لدفع الحرج وفي نوادر المعلى عن ابي يوسف رح اذا انتضح من البول شيء يرى اثره لا بد من غسله وان لم يغسل حتى صلى وهو بحال لوجع كان اكثر من قدر الدرهم اعاد الصلوة كذا ذكره الباقي فلوان هذا الثوب وقع في الماء القليل قال بعض مشايخنا ان قيل لا ينجس الماء فله وجه لان اعتبار هذه النجاسة لما سقط عم الثوب والماء جميعا وان قيل ينجس فله وجه وهو الاصح لان سقوط اعتبار النجاسة انما كان لدفع الحرج ولا حرج في الماء فينجس . (قوله)

قال والنجاسة ضربان مرئية وغير مرئية فما كان منها مرئيا فطهارته بزوال عينه لان النجاسة حلت المحل باعتبار العين فتزول بزواله الا ان يبقى من اثره ما تشق ازالته لان الحرج موضوع وهذا يشير الى انه لا يشترط الغسل بعد زوال العين وان زال بالغسل مرة واحدة وفيه كلام

قوله فطهارته زوال عينه الى قوله الا ان يبقى من اثره ما تشق ازالته يريد به فطهارته زوال عينه واثره والاثر هو اللون وانما اقتصر على ذكر العين لان زوال العين يعرف بزوال الاثر فبدل ذكر زوال العين على زوال الاثر والمعنى فطهارته زوال عينه واثره في جميع الاوقات الا وقت بقاء ما تشق ازالته من الاثر فحط طهارته زوال العين فحسب ثم قيل في تفسير المشقة هو ما يحتاج في قلعه الى شيء آخر نحو الصابون والاشنان وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه الا ان تكون نجاسة لا يزول اثرها بالماء فان ذلك لا يضر لما روي عن خولة بنت يسار انها قالت يا رسول الله ان لي ثوبا واحدا واني احيض فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رشيه واقرصيه ثم اغسله بالماء فقالت يا رسول الله يبقى له اثر فقال رسول الله عليه السلام يكفيك الماء فلا يضر كثرته ولان الاثر اذا لم يزل بالماء كان في ذلك ضرورة وحكم النجاسة يسقط بالضرورة او يقال لانه نجاسة في الاثر اذا اثيرت عبارة عن اللون والنجاسة ما كانت بسبب اللون وانما كانت بسبب النتن والعين وكلا الامرين قد زالا وذكر في المحيط وحكي عن الفقيه ابو اسحق الحافظ رحمه الله ان المرأة اذا خضبت يدها بحناء نجس او الثوب اذا اصبغ بصبغ نجس ثم غسلت يدها وغسل الثوب الى ان يصفر ويسيل منه ماء ابيض ثم يغسل بعد ذلك ثلثا يحكم بطهارته وبطهارة الثوب بالاجماع **قوله** وفيه كلام اي وفيه اختلاف المشايخ رحمهم الله وكان الفقيه ابو جعفر رحمه الله يقول بعد زوال عين النجاسة يغسل مرتين لانه التحق (بنجاسة)

وما ليس بمرئي فطهارته ان يغسل حتى يغلب على ظن الغسل انه قد طهر
لان التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يقطع بزواله فاعتبر غالب الظن كافي
امرا لقلبة وانما قدروا بالثلث لان غالب الظن يحصل عنده فاقيم السبب الظاهر مقامه
تيسيرا وتأيد ذلك بحديث المستيقظ من منامه ثم لا بد من العصري في كل مرة في ظاهر
الرواية لانه هو المستخرج والله اعلم بالصواب •

بنجاسة غير مرئية غسلت مرة فيغسل مرتين وقال بعضهم يطهروا ان كان بمرة واحدة
لان النجاسة كانت بسبب العين وقد تبقنا بزوال العين فيحكم بطهارته كما
لو غسل ثلثا كذا في المبسوط •

قوله وما ليس بمرئي كالبول والخمر **قوله** وتأيد ذلك بحديث المستيقظ من
منامه وهو قوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغمس يده في الاناء
حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري اين باتت يده فلما امرنا بالغسل ثلثا في النجاسة الموهومة ففي
النجاسة المتحققة **اولى قوله** ثم لا بد من العصري في كل مرة في ظاهر الرواية وعن محمد ربح
في غير رواية الاصول اذا غسل ثلث مرات وعصري في المرة الثالثة يطهروا في رواية
الاصول ايضا انه يكتفى بالغسل مرة وذكر شمس الائمة الحلواني ان النجاسة
اذا كانت بولا او ماء نجسا وصب الماء عليه كفاه ذلك والحكم بطهارة الثوب على
قياس قول ابي يوسف رحمه الله فانه روي عنه ان الجنب اذا اترى في الحمام وصب
الماء على جسده حتى خرج عن الجنابة ثم صب الماء على الازار يحكم بطهارة
الازار وان لم يعصره وقال في رواية اخرى اذا صب الماء على الازار وامر الماء فوق
الازار يكفيها فهو احسن وان لم يفعل يجزيه كذا في المحيط والجامع الصغير للامام
الترمذي رحمه الله والله اعلم بالصواب • (فصل)

فصل في الاستنجاء

الاستنجاء سنة لان النبي عليه الصلوة والسلام واظب عليه ويجوز فيه الحجر ومقام مقامه
 يمسه حتى ينقيه ولان المقصود هو الانقاء فيعتبر ما هو المقصود وليس فيه عدد مسنون
 وقال الشافعي رحمه الله من التلث لقوله عم من استنجى منكم فليستنج بثلاثة احجار ولنا قوله عليه
 السلام من استجمر فليوتر فمن فعل فحسن ومن لا فلا حرج عليه والايتار يقع على الواحد
 ومارواه متروك الظاهر فانه لو استنجى بحجره ثلثة احرف جاز بالاجماع وغسله بالماء
 افضل لقوله تعالى فيه رجال يحبون ان يتطهروا ونزلت في اقوام يتبعون الحجارة الماء

فصل في الاستنجاء

قوله الاستنجاء سنة في المغرب يقال نجاء ونجى اذا احدث واصله من النجوة وهي
 المكان المرتفع لانه يستريحها وقت قضاء الحاجة ثم قالوا استنجى اذا مسح موضع النجوة
 وهو ما يخرج من البطن او غسله وقيل من نجى الجلد اذا قشره وجاز ان يكون
 السين للطلب كما ستخرج اي طلب النجوليزيله ثم الاستنجاء بالاحجار سنة مؤكدة
 عندنا حتى لو تركه وصلى بغير استنجاء اجزته صلوته وقال الشافعي رحمه الله فريضة لو ترك
 بالاحجار وبما يقوم مقامه لم تجز صلوته والمسئلة في الحاصل فرع لمسئلة اخرى
 وهوان النجاسة اذا كانت قدر الدرهم او اقل هل تفرض ازالته لجواز الصلوة اولا
 فعندنا لا تفترض وعندنا تفترض كما لو كانت هذه النجاسة على موضع آخر الا ان في هذا
 الموضع يطهر بالحجر والماء وفي سائر المواضع لا يطهر الا بالماء **قوله** من استجمر
 الاستجمار استعمال الجمار وهي الصغار من الاحجار كذا في المغرب ووجه التمسك
 بالحديث ان الشارع نفى الحرج عن تارك الاستنجاء فدل انه ليس بواجب ودل
 ان وصفه وهو الايتار ليس بواجب ايضا كما صله **قوله** نزلت الآية في اقوام وهم اهل (قباء)

ثم هو ادب وقيل هوسنة في زماننا ويستعمل الماء الى ان يقع في غالب ظنه انه قد طهر ولا يقدر بالمرات الا اذا كان موسوسا فيقدر بالثلث في حقه وقيل بالسبع ولو جاوزت النجاسة مخرجها لم يجز فيه الا الماء

قباء لما نزلت الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله عز وجل اثنى عليكم فما الذي تصنعون عند الغائط فقالوا يا رسول الله نتبع الغائط الا حجارا لثثة ثم نتبع الاحجار الماء قتلا النبي عليه الصلوة والسلام الآية فهذا التخصيص يشير الى انه افضل •

قوله ثم هو ادب اي الاستنجاء بالماء ادب لان رسول الله عليه الصلوة والسلام كان يستنجي بالماء مرة ويتركه اخرى وهذا هو الادب **قوله** وقيل هوسنة في زماننا روي عن الحسن البصري رحمة الله عليه انه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال انه سنة فقبل كيف يكون سنة ورسول الله عليه الصلوة والسلام والخيار من الصحابة كعمر وابن مسعود رضي الله عنهما تركوه فقال هم كانوا يبعرون بعر او انتم تثلطون ثلطا فصار سنة في زماننا كالا ستنجاء بالحجر والمدر **قوله** ولا يقدر بالمرات بل يفوض الى رأي المستنجي يغسل الى ان يقع في قلبه انه قد طهر وبعضهم قدروا بالثلث وبعضهم بالسبع وبعضهم بالتسع وبعضهم بالعشرة ومنهم من قدر في الاحليل بالثلث وفي المقعد بالخمس **قوله** الا اذا كان موسوسا بالكسر ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له اوايه اي يلقي اليه الوسوسة **قوله** فيقدر بالثلث في حقه كما في نجاسة غير مرئية لان البول غير مرئي والغائط وان كان مرئيا فالمستنجي لا يراه فكانت بمنزلة نجاسة غير مرئية ومنهم من قدر بسبع مرات اعتبارا باحد يث الذي ورد في ولو غ الكلب •

وفي بعض النسخ الاما ئع وهذا يحقق اختلف الروايتين في تطهير العضو بغير الماء على ما بينا وهذا لان المسح غير مزيل الا انه اكتفي به في موضع الاستنجاء فلا يتعداه ثم يعتبر المقدار المانع وراء موضع الاستنجاء عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لسقوط اعتبار ذلك الموضع وعند محمد رحمة الله تعالى مع موضع الاستنجاء اعتبارا بسائر المواضع ولا يستنجي بعظم ولا بروت لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ولو فعل يجزيه لحصول المقصود ومعنى النهي في البروت النجاسة وفي العظم كونه زاد الجن ولا يستنجي بطعام لانه اضاعة واسراف

قوله وفي بعض النسخ الاما ئع وهذا يحقق اختلف الروايتين في تطهير العضو بغير الماء لان قوله الاما ئع يقتضي ان لا يجوز بالما ئعات وقوله على ما بينا يريد به قوله في اول الباب وعنه انه فرق بينهما فلم يجوز في البدن بغير الماء **قوله** اعتبارا بسائر المواضع اي في سائر المواضع لا يعنى القليل منه بل اعتبارا لكل اكثر من قدر الدرهم وان كان القليل با نفرا ده عفو افهنا كذلك والفرق بينهما ان هذا موضع محكوم بطهارته شرعا حتى لو صلى بدون الغسل مع استعمال الاحجار يجوز بلا كراهة بالا جماع فصا ركا طهارة حقيقة بخلاف قليل النجاسة فانه غير محكوم بطهارته حتى كرهت الصلوة عندنا ولم يجز عند الشافعي رح فافترا **قوله** ولا يستنجي بعظم ولا بروت فان ارتكب النهي واستنجى به اجزاه وقال الشافعي رحمه الله لا يجزيه لنا ان المعتبر الانقاء وذلك يحصل به كما يحصل بغيره واما ورود النهي عن ذلك فقد بين عليه السلام وجهه وهو تعلق حق الغيرة فقال العظم زاد اخوانكم من الجن والبروت علف دوا بهم وهذا لا يمنع حصول الاستنجاء به كما لو استنجى بثوب الغيرة فان قيل البروت نجس فلا يزول به النجاسة كما لو غسل النجاسة بماء نجس قيل النجاسة تزول اذا غسلها (بماء)

ولا يمينه لان النبي عليه الصلوة والسلام نهى عن الاستنجاء باليمين والله اعلم *

بماء نجس ويخلفها نجاسة اخرى وفي مسئلتنا هو يابس فتخفف النجاسة ولا يخلفها غيرها والاستنجاء نوعان الاول بالحجر او ما يقوم مقامه كالمدر والتراب والخشب والخرقة والرماد ونحوها وفي النظم يستنجي بثلاثة امدار فان لم يجد فبالا حجار فان لم يجد فبثلاثة اكف من تراب ولا يستنجي بما سواها من الخرقة والقطن ونحوهما لانه روي في الحديث انه يورث الفقر وكيفيته ان يأخذ الذكرا بشماله ويمره على جدار او حجرا ومدريأتي من الارض ولا يأخذ الحجر بيمينه لانه نهى عن الاستنجاء باليمين ولا يأخذ الذكرا بيمينه والحجر بشماله لانه عليه السلام نهى عن مس الذكر باليمين وان اضطر يمسك مدرا بين عقبيه ويمر الذكرا بشماله فان تعذر ذلك امسك الحجر بيمينه ولا يحركه لانه اهون من العكس وفي النظم يدبر الرجل في زمان الصيف بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث وفي الشتاء يقبل بالاول ويدبر بالثاني والثالث والمرأة تفعل في الاحوال كلها مثل ما يفعل الرجل في الشتاء والثاني بالماء وكيفيته انه يرخي جالسا كل الارحاء ليظهر ما بداخله من النجاسة الا الصائم مخافة فساد صومه بوصول الماء الى باطنه حتى قالوا لا يتنفس حالة الاستنجاء ولا يقوم حتى تنشفه بخرقه وفي النظم ليستنجي بيساره فيصعد اصبعه الوسطى على غيرها قليلا ويغسل موضعه ثم بنصره ثم خنصره ثم سبابته ويغسل حتى يطمئن قلبه انه قد طهر وقيل حتى يخشن ولا يبتدىء باصابعه كلها والمرأة تصعد بنصرها ووسطاها ولا معا دون الواحدة كيلا يقع في قلبها فتنزّل فيجب الغسل والله اعلم *

(كتاب)

كتاب الصلوة

باب المواقف

الفرض نوعان فرض عين وفرض كفاية ففرض العين ما يلزم كل واحد اقامته ولا يسقط
عن البعض باقامة البعض كالايمان ونحوه وفرض كفاية ما يلزم جميع المسلمين اقامته ويسقط
باقامة البعض عن الباقي كالجهاد وصلوة الجنازة والصلوة فرض عين تثبت فرضيتها
بالكتاب وهو قوله تعالى حافطوا على الصلوات والصلوة الوسطى ومحافظتها ادائها في اوقاتها
فهذا النص يقتضي الفريضة الامر ثم هي خمس لان النص يقتضي عدداله وسطى وواو
الجمع للعطف المقتضى للمغايرة وافله خمس ضرورة والسنة وهي غير واحد واجماع الامة
واذا تثبت فرضيتها يحتاج الى سبب وجوبها وتفسيرها وركنها وشرطها وحكمها
اذا الشيء لا يجب الا بسببه ولا يعرف الابيان حقيقته ولا يوجد الا بركنه وعند شرطه
ولا يفعل الا لحكمه فسبب وجوبها الوقت لانها تضاف اليه وهي تدل على السببية
وتكرر بتكرره والسبب الجزء المتصل بالاداء لا كله وهو سبب نفس الوجوب اذ سبب
وجوب الاداء الخطاب وتفسيرها لغة الدعاء قال فصلي على دنها وارتمم وقيل
من الصلي وهو العظم الذي عليه الاليتان لان المصلي يحرك صلويه في الركوء
والسجود وفي الشريعة اسم لهذه الافعال المعلومة من القيام والركوع والسجود سميت
بذلك لما فيها من الدعاء والثناء فعلى هذا يكون من الاسماء المغيرة وقيل هو من الاسماء (المنقولة)

اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض المعترض في الافق وأخروقتها
 ما لم تطلع الشمس لحديث امامة جبرئيل ع م فانه ام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيها في اليوم الاول حين طلع الفجر وفي اليوم الثاني حين اسفر جدا وكادت الشمس
 ان تطلع ثم قال في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا منك
 ولا معتبرا بالفجر الكاذب وهو البياض الذي يبدأ طولاً ثم يعقبه الظلام
 لقوله عليه الصلوة والسلام لا يغرنكم اذان هلال ولا الفجر لمستطيل

المنقولة لوجود الصلوة بدون الدعاء والثناء كما في الامي والفرق بين التغير والنقل ان في النقل
 لم يبق المعنى الموضوع له مرعي او في التغير يكون باقيا لكنه زيد عليه شيء آخر واما شرطها
 فيجزي في بابها واما اركانها الاصلية فاربعة القيام والقراءة والركوع والسجود واما القعدة الاخيرة
 فهي وان كانت فرضا خلافا للمالك رح الا انها ليست بركن اصلي في الصلوة على ما يجزي
 ان شاء الله تعالى واما حكمها فسقوط الواجب عن ذمته في الدنيا والثواب في الآخرة لان
 حكم الشيء ما يفعل لاجله وانما يؤدي الصلوة ليسقط الواجب ويحصل الثواب •

قوله اول وقت الفجر اي اول وقت صلوة الفجر وانما قدم وقت الفجر وان كان
 الواجب تقديم الظهر كما ورد في الحديث لانه اول صلوة فرضت لعدم الاختلاف
 في اوله وآخره بخلاف غيره **قوله** وأخروقتها ما لم تطلع الشمس اي قبيل
 طلوع الشمس وهو من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء **قوله** ثم قال في آخر
 الحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا منك فان قيل هذا يقتضي ان لا يكون
 الاول والاخر وقتا لها قلنا لما صلى في اول الوقت وآخره وجد البياض منه فعلا
 لهما فاحتج الى بيان ما بين الاول والاخر فبين بالقول اذ يقال هذا بيان للوقت المستحب
 اذا الاداء في اول الوقت مما يتعسر على الناس ويؤدي الى تقليل الجماعة وفي التأخير الى
 آخر الوقت خشية الغوات فكان المستحب ما بينهما مع قوله عليه السلام خير الامور اوسطها

وانما الفجر المستطير في الافق أي المنتشر فيها واول وقت الظهر اذا زالت الشمس لامامة
 جبرئيل عليه السلام في اليوم الاول حين زالت الشمس وأخروقتها عند أبي حنيفة
 رح اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وقال اذا صار الظل مثله سوى في الزوال
 وهو رواية عن أبي حنيفة رح وفي الزوال هو الغي الذي يكون للأشياء وقت الزوال

قوله وانما الفجر المستطير في الافق أي المنتشر فيه اختلف المشايخ في ان العبرة
 لا اول طلوعه اولا ستطارته وانتشاره **قوله** وأخروقتها عند أبي حنيفة رحمه الله
 اذا صار ظل كل شيء مثليه أي أخروقتها الذي يتحقق عند خروج وقتها
 ودخول وقت العصر وهذا نظير قوله وأخروقت المغرب حين يغيب الشفق ولا شك
 ان بغيوبة الشفق يتحقق الخروج فاطلق اسم الآخر على القريب منه ويدل عليه
 رواية المنظومة والعصر حين المرء يلقي ظله قد صار مثليه وذكر شيخ الاسلام رحمه الله
 واختلفوا في أخروقت الظهر قال ابو حنيفة رحمه الله في ظاهر الرواية اذا صار ظل كل
 شيء مثليه سوى في الزوال خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وقال اذا صار
 ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله
قوله وفي الزوال هو الغي الذي يكون للأشياء وقت الزوال وذلك يختلف باختلاف الامكنة
 والاقوات وقد قيل لا بد ان يبقى في لكل شيء عند الزوال في كل موضع الامكنة والمدينة في
 اطول ايام السنة فلا يبقى بمكة ظل على الارض وبالمدينة تأخذ الشمس الحيطان الاربعة
 وذلك الغي الأصلي غير معتبر في التقدير بالظل وفي المبسوط طريق معرفة الزوال ان ينصب
 عود مستوي في ارض مستوية فمادام ظل العود في النقصان علم ان الشمس في الارتفاع
 لم يزل بعد وان استوى الظل علم انه حال الزوال فاذا اخذ الظل في الزيادة علم انها زالت
 فيخط على رأس الزيادة فيكون رأس الخط الى العود في الزوال فاذا صار ظل العود مثليه
 من رأس الخط لا من العود خرج وقت الظهر عنده وعندهما اذا صار مثله من ذلك الخط (قوله)

لهما امامة جبرئيل عليه السلام في اليوم الاول للعصر في هذا الوقت ولا يبي حنيفة رح
قوله عليه الصلوة والسلام ابرد وابد الظهر فان شدة الحر من فيح جهنم واشد
الحر في ديارهم في هذا الوقت واذا تعارضت الآثار لا ينقضى الوقت بالشك
واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين واخر وقتها ما لم تغرب الشمس
لقوله عليه الصلوة والسلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها

قوله لهما امامة جبرئيل عم في اليوم الاول في هذا الوقت اي حين صار ظل كل شيء مثله
قال النبي عليه الصلوة والسلام في العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله وفي بعض
النسخ في اليوم الثاني والمراد به الظهر وهذا ايضا حجة لهما عليه اذ المراد به بيان آخر الوقت
الا ان هذه الحجة لا تقوى لان امامة جبرئيل عم في اليوم الثاني لا تدل على ان لا تكون
ما وراء وقت الامامة وقتا لها الا ترى انه عم ام للفجر في اليوم الثاني حين اسفر والوقت يبقى بعده
الى طلوع الشمس وصلى العشاء في اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل والوقت يبقى بعده
قوله وله قوله عم ابرد وابد الظهر اي ادخلوا صلوة الظهر في البرد اي صلوها اذا سكنت شدة
الحر وفيح جهنم شدة حرها واشد الحر في ديارهم اذا صار ظل كل شيء مثله ولا يتغير الحر الا بعد
المثلين واذا تعارضت الآثار يبقى ما كان على ما كان ووقت الظهر ثابت بيقين فلا يزول
بالشك ووقت العصر ما كان ثابتا فلا يدخل بالشك **قوله** واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر
على القولين اي على اختلاف القولين فعند اذ صار ظل كل شيء مثليه يخرج وقت الظهر
ويدخل وقت العصر وعندهما اذا صار ظل كل شيء مثله يدخل وقت العصر فعلى هذا يكون
الاختلاف في اول وقت العصر واخر وقت الظهر وهو ظاهر الرواية واما فيما رواه الحسن عن ابي
حنيفة رح انه اذا صار ظل كل شيء مثله يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل
كل شيء مثليه فكان بينهما وقت مهمل كما بين الفجر والظهر فعلى هذا يكون الاختلاف
في دخول وقت العصر وفي خروج وقت الظهر اتفاق **قوله** واخر وقتها ما لم تغرب الشمس

واول وقت المغرب اذا غربت الشمس وأخروقتها ما لم يغيب الشفق وقال الشافعي رح مقدار ما يصلح فيه ثلاث ركعات لان جبرئيل عليه السلام ام في اليومين في وقت واحد ولنا قوله عليه الصلوة والسلام اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وأخروقتها حين يغيب الشفق وما رواه كان للحرز عن الكراهة ثم الشفق هو البياض الذي في الافق بعد الحمرة عند أبي حنيفة رح وعندهما هو الحمرة وهو رواية عن أبي حنيفة رح وهو قول الشافعي رح لقوله عليه السلام الشفق الحمرة ولا أبي حنيفة رح قوله عليه الصلوة والسلام وأخروقتها المغرب اذا اسود الافق وما رواه موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما ذكره مالك رح في الموطأ وفيه اختلاف الصحابة واول وقت العشاء اذا غاب الشفق وأخروقتها ما لم يطلع الفجر الثاني لقوله عليه الصلوة والسلام وأخروقتها العشاء حين لم يطلع الفجر وهو حجة على الشافعي رحمه الله في تقديره بذهاب ثلث الليل واول وقت الوتر بعد العشاء وأخروقتها ما لم يطلع الفجر لقوله عليه السلام في الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر

اي زمان قبيل غروب الشمس وقال الحسن بن زياد رحمه الله أخروقتها العصر حين تصفر الشمس وهو قول الشافعي رحمه الله •

قوله واول وقت المغرب الى قوله وأخروقتها ما لم يغيب الشفق وقال الشافعي رحمه الله مقدار ما يصلح فيه ثلاث ركعات وعنه انه مقدر بستر ووضوء واذا نين وخمس ركعات والحديث المروي حجة عليه في اقواله **قوله** وفيه اختلاف الصحابة رضى يعنى التمسك بالحديث المرفوع فيه في المسئلة المختلفة بين الصحابة لم يكن حجة لان عدم التمسك به وعدم القبول منه دليل انقطاعه على ما عرف في اصول الفقه فمذهبهما مروي عن عمرو علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما وهو المختار عند الاصمعي والخليل ومذهب مروي عن أبي بكر وعائشة وابن عباس رضي الله عنهم وهو المختار عند المبرد وحمد بن يحيى واذا تعارضت الاخبار والآثار بقي ما كان على (ما كان)

قال رضي هذا عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله وقت العصر إلا أنه لا يتقدم عليه عند التذكر للترتيب

فصل

ويستحب الإسفار بالفجر لقوله عليه الصلوة والسلام اسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر
وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يستحب التعجيل في كل صلوة

ما كان وقت المغرب كان ثابتاً بيقين فلا يخرج بالشك وقت العصر لم يكن ثابتاً بيقين
فلا يدخل بالشك فقول أبي حنيفة رحمه الله أوثق لأن الأصل في باب الصلوة
أن لا يثبت منها ركع ولا شرط إلا بما فيه يقين وقولهما أوسع للناس كذا ذكره
في الأسرار ولأن المغرب كالفجر حيث يقام في أثر نور الشمس كالفجر ثم البياض
في الفجر كالحمرة فليكن كذلك هنا ليكون صلاتان في وضوح النهار وصلاتان
في أثره وصلاتان في غسق الظلام والعشاء والوتر.

قوله وهذا عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله وقت العصر وهو فرع الاختلاف في صفته فعنده
الوتر واجب والوقت متى جمع بين صلتين واجبتين فهو وقتها وإن مرتبتهما أحدهما
كصلوة الوقت والفائة وعندهما سنة شرعت بعد العصر فيدخل وقته بعد العصر
كركة الظهر ولا خلاف في القضاء فإن الوتر إذا فات يقضى عندهما أيضاً فايدة
الاختلاف تظهر فيما إذا صلى العصر بغير وضوء ناسياً وصلى الوتر بوضوء ثم تذكر
يعيد العصر ولا يعيد الوتر عنده خلافاً لهما وفيما إذا تذكر الوتر في صلوة الفجر عند
سعة الوقت يفسد فجرة عنده خلافاً لهما **قوله** ولا يقدم عليه عند التذكر للترتيب
هذا جواب سؤال يرد على قول أبي حنيفة رحمه الله وهو أنه لو كان وقتها واحداً
لجاء أداء الوتر قبل العصر فأجاب عنه بقوله للترتيب والله أعلم.

فصل

قوله ويستحب الإسفار بالفجر يقال أسفر الصبح أي أضاء ومنه أسفر بالصلوة إذا صلاها في
مد

والحجة عليه ما روينا وما نرويه قال والابراد بالظهر في الصيف وتقدمه في الشتاء لما روينا ولرواية انس رضي الله عنه قال كان النبي عليه الصلوة والسلام اذا كان في الشتاء بكرا بالظهر واذا كان في الصيف ابرد بها وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس في الشتاء والصيف لما فيه من تكثير النوافل لكرا عنها بعده والمعتبر فيه تغير القرص وهوان يصير بحال لا تحار فيه الا عين وهو الصحيح

الاسفار والباء للتعدية ولا يمكن حمل الامر على الوجوب اجما ما فتعين الاستحباب وقال الشافعي رح يستحب التعجيل في كل صلوة والمراد من التعجيل هوان يكون الاداء في النصف الاول كذا في الاسرار لان في هذا اظهار المسارعة في اداء العبادة وهو مندوب اليه لقوله تعالى وسارعوا الى مغفرة الية قلنا المسارعة الى مغفرة الله تعالى انما يكون في المسارعة الى الشيء الذي هو افضل عند الله من غيره والتاخير افضل لان فيه تكثير الجماعة على ان الية عامة فنحملها على بعض الصلوة بدليل ما روينا ثم حدا الاسفار ما قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله والقاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله وهوان يبدأ بالصلوة بعد انتشار البياض في وقت لوصلي الفجر بقراءة مسنونة ما بين اربعين آية الى ستين آية واكثر وترتل القراءة فاذا فرغ من الصلوة لو ظهر له سهو في طهارته يمكنه ان يتوضأ ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس كما فعل ابو بكر وعمر رضي الله عنهما كذا في فتاوى قاضيخان رحمه الله .

قوله والحجة عليه ما روينا إشارة الى قوله عم اسفروا بالفجر وقوله وما نرويه إشارة الى قوله واذا كان في الصيف ابرد بها فانه يدعى التعجيل في كل صلوة فكان الابراد بالظهر حجة عليه **قوله** لا تحار فيه الا عين هو الصحيح هذا احتراز عن قول سفيان وابراهيم النخعي فانهما يعتبران تغير الضوء الذي يقع على الجدار قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله اخذنا بقول الشعبي رحمه الله عليه وهو تغير القرص لان تغير الضوء يحصل بعد الزوال (قوله)

والتأخير إليه مكروه ويستحب تعجيل المغرب لان تأخيرها مكروه لما فيه من التشبه باليهود وقال عليه السلام لا يزال امتي بخير ما عجلوا المغرب وآخروا العشاء •

قال وتأخيرا لعشاء الى ما قبل ثلث الليل لقوله م لولا ان اشق على امتي لا خرت العشاء الى ثلث الليل ولان فيه قطع السمر المنهي عنه بعده وقيل في الصيف تعجل كيلا تتقلل الجماعة والتأخير الى نصف الليل مباح لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة عارضه دليل الندب وهو قطع السمر بواحدة فتثبت الا باحة والى النصف الا خير مكروه

لما فيه من تقليل الجماعة وقد انقطع السمر قبله ويستحب في الوتر لمن يالف صلوة الليل ان يؤخر الوتر الى آخر الليل وان لم يثق بالانتباه او تر قبل النوم لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل

قوله والتأخير إليه مكروه وفي الايضاح قال اصحابنا التأخير الى هذا الوقت مكروه فاما الفعل فغير مكروه وفي الكافي وقيل الاداء مكروه ايضا **قوله** وتأخيرا لعشاء الى ما قبل ثلث الليل اي يستحب لقوله عليه الصلوة والسلام لولا ان اشق على امتي لا خرت العشاء الى ثلث الليل فان قيل ينبغي ان يكون سنة كالسواك حيث قال فيه لولا ان اشق على امتي لا مرتهم بالسواك عند كل وضوء قلنا ثبت سنة السواك بمواظبته عليه السلام ولولا هالقلنا باستحبابه ايضا ولا مواظبة هنا ولانه قال ثمة لا مرتهم والا مر للوجوب وقد امتنع الوجوب بعرض المشقة فيكون سنة اما هنا قال لا خرت وفعله مطلقا يدل على الاستحباب لا على الوجوب والتأخير الى نصف الليل مباح لان التأخير من حيث انه مقلل الجماعة مكروه ولكن به انقطع السمر المنهي بعد العشاء بالكلية فيكون مندوبا فتعارض دليل الندب والكراهة فتساوتا فتثبت الا باحة والى النصف الا خير مكروه لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لم يعارضه دليل الندب لان السمر قد انقطع قبله

(كتاب الصلوة ... باب المواقيت ... فصل في الاوقات التي تكره فيها الصلوة)

واذا كان يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها وفي العصر والعشاء تعجيلها لان في تأخير العشاء تقليل الجماعة على اعتبار المطر وفي تأخير العصر توهم الوقوع في الوقت المكروه ولا توهم في الفجر لان تلك المدة مديدة وعن ابي حنيفة رحمة الله عليه التأخير في الكل للاحتياط الا ترى انه يجوز الاداء بعد الوقت لا قبله والله اعلم بالصواب .

فصل في الاوقات التي تكره فيها الصلوة

لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها
لحديث عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه

وقيل في الصيف تعجل لان التأخير لقطع السمرو في الصيف ينالمون كما يغيب الشفق ولا يشتغلون بالسمر فكان التعجيل افضل لما فيه من تكثير الجماعة والسمر معدوم .
قوله واذا كان يوم غيم قال شيخ الاسلام رحمه الله واذا كان اليوم يوم غيم فكل صلوة في اسمها عين فانها تعجل كالعصر والعشاء والله اعلم .

فصل في الاوقات التي تكره فيها الصلوة

قوله لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس هذا باطلاقة لا يكاد يستقيم ويحتمل انه اراد بقوله لا تجوز الكراهة فيتناول الفرائض والنوافل لان الكراهة اذا كانت لمعنى في الوقت توجب نقصاناً في الصلوة وانما لا يجوز الفرائض فيها لانها وجبت كاملة فلا يتأدى بالنقصان حتى يجوز عصر يومه لانه وجب ناقصاً لنقصان سببه فاذا لامنافاة بين الكراهة وعدم جواز الفرائض ويحتمل انه اراد به قضاء الفرائض والواجبات كالوتر وسجدة التلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكروه فاما لو تلا آية السجدة فيها وسجدها وحضرت جنازة فيها فصلى عليها تجوز مع الكراهة لانها وجبت ناقصة فاذا هلكها كما وجبت وفي شرح الطحاوي ولو اوجبت على نفسه صلوة (في)

(كتاب الصلوة باب المواقيت فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة) (١٧٧)

قال ثلثة اوقات نها نارسل الله عليه الصلوة والسلام ان نصلي فيها وان نقبر فيها موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تنضيف للغروب حتى تغرب والمراد بقوله وان نقبر صلوة الجنائزة لان الدفن غير مكروه

في هذه الاوقات فلا فضل له ان يصلي في وقت مباح ولو صلى في هذا الوقت يسقط عنه وكذلك اداء التطوعات في هذا الوقت يجوز مع الكراهة ويحتمل انه اراد به انه لا يجوز فعله شرعا فاما لو شرع يلزم كما يقال لا يجوز مباشرة البيع الفاسد اما لو باشر وقبض المبيع ثبت الملك يؤيده ما ذكره شمس الاثمة السرخسي رحمه الله في اصول الفقه فلا ينعدم اصل العبادة مشروعا فيه ولكن يحرم الاداء ويلزم بالشروع كما يلزم بالندرا لان الصلوة عبادة معلومة باركانها والوقت ظرف لها لا معيار ولا يصير مؤديا بمجرد الشروع والمحرم هو الاداء ويتصور لهذا الشروع الاداء بدون صفة الحرمة بان يصبر حتى تبيض الشمس فلم يكن الشروع فاسدا كما لم يكن النذر فاسدا فيلزم القضاء لهذا ولكن لا يتأدى به واجب آخر لان النهي باعتبار صفة الوقت الذي هو ظرف الاداء يمكن نقصانا في الاداء والواجب في ذمته بصفة الكمال فلا يتأدى بالناقص •

قوله ثلثة اوقات نها نارسل الله عليه السلام ان نصلي فيها يريد به اي صلوة كانت فرضا او نفلا بخلاف سائر الاوقات المكروهة حيث يكره النفل فيها فلا يلزم بها ابطال العدد **قوله** عند طلوع الشمس حتى يرتفع اختلفوا في قدر الوقت الذي يباح فيه الصلوة بعد الطلوع قال في الاصل اذا طلعت حتى ارتفعت قدر رمح او رمحين يباح فيه الصلوة وكان ابو بكر محمد بن الفضل رح يقول مادام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس فالشمس في الطلوع لا تباح فيه الصلوة فان عاجز عن النظر تباح فيه الصلوة وقال الفقيه ابو حفص السفردري يؤتى بطست ويوضع في ارض مستوية فمادت الشمس تقع في حيطانه فهي في الطلوع فلا تحل الصلوة واذا وقعت في وسطه فقد طلعت وحلت الصلوة كذا في المحيط

مه

(كتاب الصلوة ... باب المواقيت ... فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة)
والحديث باطلقة حجة على الشافعي رحمه الله في تخصيص الفرائض وبمكة في حق
النوافل وحجة على ابي يوسف ربح في ابا حة النفل يوم الجمعة وقت الزوال •
قال ولا صلوة جنازة لما روينا ولا سجدة تلاوة لانها في معنى الصلوة الا عصر يومه عند
الغروب لان السبب هو الجزء القائم من الوقت لانه لو تعلق بالكل لوجب الاداء بعده
ولو تعلق بالجزء الماضي لكان المؤدي في آخر الوقت قاص

قوله والحديث باطلقة حجة على الشافعي ربح في تخصيص الفرائض وبمكة لا يكره
قضاء الفوائت عند طلوع الشمس وزوالها وغروبها عند الشافعي رحمه الله لقوله
عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها ولا يكره
النفل في هذه الساعات الثلث بمكة عنده لقوله عليه السلام يا بني عبد مناف لا تمنعوا
احدا طاف لهذا البيت وصلى في اية ساعة شاء من ليل او نهار وروى ابو ذر ربه النهي
مقرونا بقوله الابمكة قلنا هذه الزيادة شاذة لا تجوز الزيادة بها على الحديث المشهور والجواب
عن حديث بني عبد مناف قلنا الشرع نهى عن الصلوة في هذه الاوقات لانه عبد مناف
قوله ولا سجدة تلاوة لانها في معنى الصلوة لان النهي عن الصلوة باعتبار الشبهة بمن
يعبد الشمس والتشبيه يحصل بالسجود وانما لم يجعل سجود التلاوة في حكم الصلوة
في انتقاض الوضوء بالقهقهة لانه بخلاف القياس ورد في صلوة مستجمعة للتحريم
وجميع الاركان واللام في قوله عليه السلام فليعد الوضوء والصلوة للعهد فلم يتناول
سجدة التلاوة ولا صلوة الجنازة ولا يمكن القول بالقياس لكونه مخالفا للقياس
قوله لان السبب هو الجزء القائم من الوقت اي الذي يلي الشروع **قوله** لانه لو تعلق
بالكل لوجب الاداء بعده لان السببية لما كانت متعلقة بكل الوقت فما لم يوجد كله
لا يحصل السبب لان المجموع ينتفي بانتفاء جزء وان صلى بعد الوقت يكون قضاء
قوله ولو تعلق بالجزء الماضي لكان المؤدي في آخر الوقت قاص لان الاداء اذا لم (يتصل)

(كتاب الصلوة ... باب المواقيت ... فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة) (١٧١)

واذا كان كذلك فقد اداها كما وجبت بخلاف غيرها من الصلوة لانها وجبت كما علمت
فلاتأدي بالناقص قال رضى والمراد بالنفي المذكور في صلوة الجنائز وسجدة التلاوة الكراهة
حتى لو صلاها فيه او تلا فيه آية السجدة فسجدها جاز لانها اديت ناقصة كما وجبت اذ
الوجوب بحضور الجنائز والتلاوة ويكره ان يتنفل بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر
حتى تغرب لما روي انه عليه السلام نهى عن ذلك ولا باس بان يصلي في هذين
الوقتين الفوايت ويسجد للتلاوة ويصلي على الجنائز لان الكراهة كانت لحق الفرض
ينصل بجزء تعين للمسببية كان تفويتا كما اذا لم يتصل الاداء بالجزء الاخير فانه يكون
تفويتا ولا وجه لجعله مغفوتا ما بقي الوقت كذا ذكره شمس الأئمة رحمه الله وفيه
اشكال وهوانه انما صار قضاء ثم لغوات الوقت ولم يفت الوقت هنا فلا تصير قضاء .

قوله واذا كان كذلك فقد اداها كما وجبت اي اذا كان الجزء القائم وهو الذي يلي
الاداء سببا فالجزء الاخير تعين للمسببية وهو ناقص فيصير الواجب ناقصا اذا الحكم نتيجة
السبب فقد اداها كما وجبت فان قيل لو شرع في العصر في وقت مستحب ومدة الى الوقت
المكروه ويجوز ولو جعل الوجوب مضافا الى الجزء الذي يلي الشروع لما جاز لان السبب
كامل وفدادي ناقصا قلنا الشرع جعل له حق شغل كل الوقت بالاداء وهو العزيمة في الباب
فجعل ما يتصل به من الفساد عفو اذا الاحتراز عنه مع الاقبال على الصلوة متعذر **قوله** والمراد
بالنفي المذكور في صلوة الجنائز وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلاها فيه او تلا سجدة فيه
وسجدها جاز اي مع الكراهة لانها اديت ناقصة كما وجبت اذ الوجوب بحضور الجنائز
والتلاوة وذكر في تحفة الفقهاء ان الافضل في صلوة الجنائز ان يؤديها ولا يؤخرها
لقوله عليه السلام ثلاث لا يؤخرن منها الجنائز اذا حضرت وفيه ايضا وكذا سجدة التلاوة فانه
انما يكره في هذه الاوقات فيما اذا كانت التلاوة في غير هذه الاوقات واما التلاوة في وقت مكروه
وسجدها فيه جاز من غير كراهة **قوله** ولا باس بان يصلي في هذين الوقتين الفوايت اي
بعد صلوة الفجر الى ان تأخذ الشمس في الطلوع وبعد العصر الى ان تتغير الشمس .

(كتاب الصلوة ... باب المواقيت ... فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة)

ليصير الوقت كالمشغول به لالمعنى في الوقت فلم يظهر في حق الفرائض وفيما وجب لعينه كسجدة التلاوة وظهرت في حق المنذور لانه تعلق وجوبه بسبب من جهته وفي حق ركعتي الطواف وفي الذي شرع فيه ثم افسده لان الوجوب لغيره هو ختم الطواف وصيانته المودى عن البطلان ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر لانه عم لم يزد عليهم ما مع حرصه على الصلوة ولا يتنفل بعد الغروب قبل الفرض لما فيه من تأخير المغرب ولا اذا خرج الامام للخطبة يوم الجمعة الى ان يفرغ لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة .

قوله ليصير الوقت كالمشغول به اذ الفرض التقديري اقوى من النفل ثوابا فمنعه **قوله** فلم يظهر في حق الفرائض لان الفرض الحقيقي اقوى من التقديري وفيما وجب لعينه اي لم يظهر فيما وجب لعينه رداله الى جنسه وهو الفرض لان الواجب فرض عملا وظهر في المنذور لان ما الزمه بالنذر نفل لان النذر سبب موضوع لالتزامه النفل بخلاف سجدة التلاوة لانه ليست بنفل لان النفل سجدة غير مشروع فيكون واجبا بايجاب الله تعالى **قوله** لانه تعلق وجوبه بسبب من جهته وهو ايجاب العبد اذ صيغة النذر للايجاب وانه يثبت من العبد فقيما يرجع الى حق ما حب الشرع كانه لا ايجاب وسجدة التلاوة وجبت بايجاب الشرع وان كانت التلاوة فعله كجمع المال فعله ووجوب الزكاة بايجاب الشرع **قوله** لان الوجوب لغيره وهو ختم الطواف وصيانة المودى لما كان الوجوب فيهما لغيره بقيا نفلا بذاتهما وقد ظهرا اثره في النفل فكذا فيهما كما في المنذور وكما اذا نذر صوم يوم بعينه لا يظهر تعيينه في حق صوم القضاء والكفارة بخلاف ما وجب لعينه لانه لما كان واجبا لعينه استحال ان يكون نفلا بذاته وسجدة التلاوة لم تشرع نفلا فصارت واجبة ابتداء **قوله** ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر الاوقات التي تكرر فيها الصلوة اثني عشر فثلثة منها تكره الصلوة فيها بمعنى في الوقت وهي وقت الطلوع والغروب والا ستواء فلذلك يكره فيها جنس (الصلوة)

باب الاذان

الاذان سنة للصلوة الخمس والجمعة

الصلوة فرضا ونفلا والبواقي لمعنى في غير الوقت فلذلك اثر في النوافل وما في معنى النوافل
لا في الفرائض وتلك البواقي تسعة هي بعد طلوع الفجر وبعد الغريضة قبل طلوع الشمس وبعد
صلوة العصر قبل التغير وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند
الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء •

باب الاذان

قوله الاذان هو الاعلام لغة قال الله تعالى واذان من الله ورسوله **قوله** الاذان سنة اي
سنة الهدى وقال بعضهم انه واجب لما روي عن محمد رحمة الله تعالى عليه ان اهل بلدة
من بلاد الاسلام اذا تركوا الاذان والاقامة فانه يجب القتال معهم وانما يقتل على ترك
الواجب دون السنة وعامة مشايخنا قالوا انهماستان كذا في التحفة وذكر في المحيط قال
ابو يوسف رح اذا امتنعوا عن اقامة الفرائض نحو صلوة الجمعة وسائر الفرائض واداء الزكاة
يقا تلون ولو امتنع واحد ضربته واما السنن نحو صلوة العيد وصلوة الجماعة والاذان فاني
أمرهم واضربهم ولا اقاتلهم لتقع التفرقة بين الفرائض والسنن ومحمد رحمه الله
يقول الاذان وصلوة العيد ونحو ذلك وان كانت من السنن الا انها من اعلام الدين
والاصرار على تركها استخفاف بالدين فيقا تلون على ذلك وقد نقل عن مكحول
رحمة الله انه قال السنة سنتان سنة اخذها هدى وتركها لا بأس به وسنة اخذها
هدى وتركها ضلالة كالاذان والاقامة وصلوة العيد فيقا تلون على الضلالة الا ان احدا
اذا ترك ذلك يضرب ويحبس لتركه سنة مؤكدة ولا يقتل لان فعله لا يؤدي الى
الاستخفاف بالدين فوقع اختيار القدروري وصاحب الهداية على ما عليه العامة
فقال الاذان سنة للصلوات الخمس والجمعة ثم جازان يكون تخصيص الجمعة لازالة
وهم من يتوهم بان الاذان لها كصلوة العيدين بجامع انهما يتعلقان بالامام والمصر

مو

دون ماسواها للنقل المتواتر وصفة الاذان معروفة وهو كما اذن الملك النازل من السماء

الجماع والافهي داخلته تحت الخمس وثبوت الاذان بالكتاب وهو قوله تعالى
واذا نادى يتم الى الصلوة اتخذوها هزوا ولعبا والنداء الى الصلوة ليس الا الاذان واسنة
وهو ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شاورا صحابه في امر الاذان فاشير
الى الضرب بالناقوس فقبل هو للنصارى واشير الى النفخ في قرن فقبل لليهود واشير
الى ايقاد النار فقبل هو للمجوس فلم يتفقوا على شيء وكان عبد الله بن زيد الانصاري
رضي الله عنه بينهم فلم يتناول الطعام تلك الليلة قال وكنت بين النائم واليقظان اذ رأيت
نازلا من السماء وعليه بردان اخضران فقام على جذم حائط فاستقبل القلبة فقال الله اكبر
الى آخره ثم سكت هنيهة ثم قام فقال مثل مقالته الاولى وزاد في آخره فد قامت الصلوة
مرتين فاتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واخبرته بذلك فقال رؤيا صدق القها على
بلال فانه امد صوتا منك فعلمها بالالا فقام بلال على ارفع سطح فاذا فجاء عمر رضى بجر رداءه
وقال لقد طاف في الليلة ما طاف بعبد الله الا انه سبقني فقال عليه السلام هذا اثبت وروي
ان سبعة من الصحابة رضي الله عنهم رأوا تلك الرؤيا في ليلة واحدة وكان
ابو جعفر محمد بن علي ينكر هذا ويقول يعمدون الى ما هو من معالم الدين فيقولون
ثبت بالروايات وانما ثبت ذلك بتعليم جبرئيل عليه السلام ليلة المعراج حين صلى
رسول الله عليه السلام بالملائكة و ارواح الانبياء عليهم السلام عند بيت المقدس ولا منافاة
فيجوز ان يكون احدهما مؤيد الآخر واجماع الامة فانهم لم يختلفوا في ثبوته وانما
اختلفوا في صفته فقبل انه واجب والصحيح انه سنة مؤكدة فلو امتنع اهل بلدة لقائلهم
الامام عند محمد خلافا لابي يوسف رح وفي الترجيع فعند الشافعي رح فيه ترجيع وفي
التكبير عندنا اربع مرات وعند مالك رح مرتان .

قوله دمن ماسواها كالوتر والعبيدين والكسوف لان السنن والطوعات مكملات (للفرائض)

ولا ترجيع فيه وهو ان يرجع فيرفع صوته بالشهادتين بعد ما خفض بهما وقال الشافعي رحمه الله فيه ذلك لحديث ابي محذورة رضي الله عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام امره بالترجيع ولنا انه لا ترجيع في المشاهير وكان ما رواه تعليما فظنه ترجيعا ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين لان بلا الارضي الله عنه قال الصلوة خير من النوم مرتين حين وجد النبي عليه السلام را قد افاض النبي عليه الصلوة والسلام ما احسن هذا يا بلال اجعله في اذانك وخص الفجر به لانه وقت نوم وغفلة والا قامة مثل الاذان الا انه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلوة مرتين هكذا فعل الملك النازل من السماء وهو المشهور ثم هو حجة على الشافعي رحمه الله في قوله انها فرادى فرادى الا قوله قد قامت الصلوة مرتين ۞

للمعراضة وتباع لها فالاذان الاصل اذان للتبع والوتر وان كان واجبا عنده لكنه يؤدي في وقت العشاء فاكتفي باذانه والتراويح وصلوة العيدين سنة ۞

قوله ولا ترجيع فيه صورة الترجيع ان يأتي بالشهادتين مرتين مخافة ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية اشهد ان محمدا رسول الله خفيا الى قوله اشهد ان لا اله الا الله رافعا صوته فتكرر الشهادتين فيقول كل واحد من الشهادتين اربع مرات مرتين على سبيل الاخفاء ومرتين على سبيل الجهر **قوله** فكان ما رواه تعليما فظنه ترجيعا اي ما روى الشافعي رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ابا محذورة بالترجيع وكان تعليما فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره بالتكرار حالة التعليم ليحسن تعلمه وكان ذلك عادته فيما يعلم اصحابه فظن انه امره بالترجيع وقيل انه كان مؤذنا مكة فلما انتهى الى ذلك كرر رسول الله صلى الله عليه وسلم خفض صوته حياء من اهل مكة لانه كان حديث العهد بالاسلام فعرك رسول الله صلى الله عليه وسلم اذنه وامره ان يعود فيرفع صوته ليعلمه ان لا حياء من الحق ۞ (قوله)

(كتاب الصلوة ... باب الاذان)

وترسل في الاذان ويحذر في الاقامة لقوله عليه الصلوة والسلام لبلال رحمه الله اذ انت فترسل واذا اتممت فاحذر وهذا بيان الاستحباب ويستقبل بهما القبلة لان الملك النازل من السماء اذن مستقبل القبلة ولو ترك الاستقبال جاز لحصول المقصود ويكره لمخالفة السنة ويحول وجهه للصلوة والفلاح يمناه ويسرة لانه خطاب للقوم فيواجههم به وان استدار في صومعة فحسن ومراده اذ لم يستطع تحويل الوجه يمينا وشمالا مع ثبات قدميه • كانهما كما هو العنة بان كان الصومعة متسعة فامان غير حافة فلا والافضل للمؤذن ان يجعل اصبعيه في اذنيه بذلك امر النبي عليه الصلوة والسلام بلا لا رضي الله تعالى عنه ولانه ابلغ في الاعلام فان لم يفعل فحسن لانها ليست بسنة اصلية •

قوله وترسل في الاذان والترسل ان يفصل بين كلمات الاذان من غير تغن ولا تطريب من قولهم على رسلك اي اتقذ وترسل في القراءة تمهل فيها والحدرد الوصل والسرعة **قوله** ويحول وجهه للصلوة والفلاح يمناه ويسرة اي الصلوة في اليمين والفلاح في الشمال وقيل ان الصلوة عن يمينه وشماله والفلاح كذلك والاصح هو الاول **قوله** فان لم يفعل فحسن اي الاذان حسن لا ترك الفعل لان ذلك الفعل وان لم يكن من السنن الاصلية لكن فعل امر به النبي عليه السلام فلا يليق ان يوصف تركه بالحسن لكن الاذان معه حسن فاذا تركه بقي الاذان حسنا **قوله** لانها ليست بسنة اصلية اي لم يكن في اذان الملك النازل من السماء ولهذا لم يذكر في حديث عبد الله بن زيد رضي الله تعالى عنه وهو الاصل وانما كان ذلك لاقامة سنة الصوت الا ترى الى قوله عليه الصلوة والسلام فانه اندى لصوتك علل بذلك •

(قوله)

والتثويب في الفجر حي على الصلوة حي على الفلاح مرتين بين الاذان والاقامة حسن وكره في سائر الصلوة ومعناه العود الى الاعلام بعد الاعلام على حسب ما تعارفوه وهذا تثويب احدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة رضي الله عنهم لتغيير احوال الناس وخصوا الفجر به لما ذكرنا والمتأخرون استحسوه في الصلوة كلها الظهور التواني في الامور الدينية وقال ابو يوسف رح لا ارى باسا بان يقول المؤذن للامير في الصلوة كلها السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته حي على الصلوة حي على الفلاح الصلوة يرحمك الله واستبعده محمد رحمه الله لان الناس سواسية في امر الجماعة وابي يوسف رحمه الله خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم بامور المسلمين كيلا تفوتهم الجماعة وعلى هذا القاضي والمفتي .

قوله والتثويب في الفجر الى قوله وهذا تثويب احدثه علماء الكوفة التثويب العود الى الاعلام بعد الاعلام ومنه التثويب لان مصيبتها عائد اليها والثواب لان منفعة عمله تعود اليه والمثابة لان الناس يعودون اليه وهو اربعة قديم وهو الصلوة خير من النوم وكان بعد الاذان وهو الاصح الان علماء كوفة الحقوة بالاذان ومحدث احدثه علماء كوفة بين الاذان والاقامة حي على الصلوة حي على الفلاح مرتين وتثويب كل بلد على ما تعارفوه اما بالتحنيخ او بالصلوة الصلوة او قامت قامت لانه للمبالغة في الاعلام وانما يحصل ذلك بما تعارفوا به وما استحسنته المتأخرون وهو التثويب في سائر الصلوة لزيادة غفلة الناس وقل ما يقومون عند سماع الاذان فيستحسن التثويب للمبالغة في الاعلام وما احدثه ابو يوسف رحمه الله للامير بان يقول السلام عليك ايها الامير حي على الصلوة حي على الفلاح يرحمك الله لانهم خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستحسن تخصيصهم بما كان يخص به رسول الله م ما اذا اشتغلوا بغير ذلك فلا وكذا كل من اشتغل بمصالح المسلمين كالمفتي والقاضي يخص بنوع اعلام لانه لو لم يخص بنوع

منز

ويجلس بين الاذان والاقامة الا في المغرب وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
يجلس في المغرب ايضا جلسته خفيفة لانه لا بد من الفصل اذا وصل مكروه
ولا يقع الفصل بالسكته لوجود هابين كلمات الاذان في الفصل بالجلسة كما بين الخطبتين
ولا بي حنيفة رحمه الله ان التأخير مكروه فيكتفى بادنى الفصل احترافا عنه
والمكان في مسئلتنا مختلف وكذا النعمة فيقع الفصل بالسكته ولا كذلك الخطبة
وقال الشافعي رحمه الله يفصل بركعتين اعتبارا رابسا ثرا للصلوة والفرق قد ذكرناه
قال يعقوب رأيت ابا حنيفة رج يؤذن في المغرب ويقوم ولا يجلس بين الاذان والاقامة

اعلام لا يعرف هو وقت الحضور فيحضر كما سمع الاذان ولم يحضر القوم بعد فيحتاج
الى انتظارهم فيتعطل مصالح المسلمين وكرهه محمد رحمه الله وقال افا لا بي
يوسف رحمه الله حيث خص الامراء بالتثويب لما روي ان عمر رضي الله عنه اتاه
مؤذن مكة يؤذنه بالصلوة فانتهره وقال اليس في اذانك ما يكفيناه

قوله ويجلس بين الاذان والاقامة الا في المغرب اتفق العلماء ان الوصل بين الاذان
والاقامة مكروه قال عليه السلام لبلال اجعل بين اذانك واقامتك قدر ما يفرغ الاكل من
اكله غير ان الفصل في سائر الصلوات بالسنة او بما يشبهها لعدم كراهة التطوع قبلها وهنا
يكره التطوع قبله فلا يفصل به ثم قال لا الجلسة تحقق الفصل لانها شرعت للفصل
كما بين الخطبتين يوم الجمعة وقال ابو حنيفة رحمه الله المستحب ان يفصل بينهما
بسكته يسكت قائما ساعة ثم يقيم ومقدار السكته عنده قد رما يتمكن فيه
من قراءة ثلث آيات فصارا وآية طويلة وروي عنه انه مقدار ما يخطو ثلث خطوات
قوله ولا كذلك الخطبة لان المكان واحد والهيئة متحدة فلا يقع الفصل الا بجلسة (قوله)

وهذا يفيد ما قلناه وان المستحب كون المؤذن عالماً بالسنة لقوله عليه الصلوة والسلام ويؤذن لكم خياركم ويؤذن للفائتة ويقيم لانه عليه الصلوة والسلام قضى الفجر غداة ليلة التعريس باذان واقامة وهو حجة على الشافعي رحمه الله في اكتفائه بالاقامة فان فاتته صلوات اذن الاولى واقام لما رويناه

قوله وهذا يفيد ما قلناه اي فعل ابي حنيفة رحمه الله يفيد ان المؤذن لا يجلس بين الاذان والاقامة في المغرب ويفيد ان المستحب كون المؤذن عالماً بالسنة اي بالاحكام الشرعية لان الاذان سنا وآداباً فلا بد من العلم بها ولانه من باب الجماعة والدعاء اليها فلا يفوض الى غير العلماء ولهذا قال علي رضي الله عنه لو استطعت الاذان مع الخلافة لاذنت فثبت ان الاحسن ان يكون عالماً اما ما في الصلوة بخلاف ما يقوله بعض المتأخرين ان الاحسن للامام ان يفوض الاذان والاقامة الى غيره فان النبي عليه السلام ما باشر الاذان والاقامة بنفسه وقد كان اما ما لهم في الصلوة قال شمس الامة رحمه هذا في حقه عليه السلام وفي حقنا اذان الامام بنفسه اولى لان المؤذن يدعوا الى الله فمن كان على درجة منا فهو اولى الناس به وقد اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم واقام في بعض الاوقات روى عقبة بن عامر قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما زالت الشمس اذن واقام صلى الظهر **قوله** قضى الفجر غداة ليلة التعريس روى ابوقتادة كنا مع رسول الله عليه السلام في غزاة فعرسنا فما استيقظنا حتى ايقظنا حرا الشمس فارتحلنا حتى ارتفعت ثم نزلنا فامر بلافاذن فصلينا ركعتين ثم اقام فصلينا الغداة التعريس نزول المسافر آخر الليل (قوله)

وكان مخبراً في الباقي ان شاء اذن واقام ليكون القضاء على حسب الاداء وان شاء اقتصر على الإقامة لان الاذان للاستحضار وهم حضور قال رض وعن محمد رحمه الله انه يقيم لما بعدها لا يؤذن قالوا يجوز ان يكون هذا قولهم جميعاً وينبغي ان يؤذن ويقيم على طهر فان اذن على غير وضوء جاز لانه ذكر وليس بصلوة فكان الوضوء فيه استحباباً كما في القراءة ويكره ان يقيم على غير وضوء لما فيه من الفصل بين الإقامة والصلوة ويروى انه لا تكره الإقامة ايضاً لانه احد الاذنين ويروى يكره الاذان ايضاً لانه يصير داعياً الى ما لا يجيبه بنفسه ويكره ان يؤذن وهو جنب رواية واحدة ووجه الفرق على احدي الروايتين وهو ان الاذان شبه بالصلوة فيشترط الطهارة عن اغلظ الحديث دون اخفهما عملاً بالشهين وفي الجامع الصغير اذا اذن على غير وضوء واقام لا يعيد والجنب احب الي ان يعيد وان لم يعد اجزاه اما الاول فلخفة الحدث واما الثاني ففي الاعادة بسبب الجنابة روايتان والاشبه ان يعاد الاذان ولا تعاد الإقامة

قوله وكان مخبراً في الباقي هذا اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا قضاها في مجالس فيشترط كلاهما كذا قاله الشيخ الامام بدر الدين رحمه الله **قوله** لانه يصير داعياً الى ما لا يجيب بنفسه لانه يدعو الناس الى التأهب للصلوة فاذا لم يتأهب لها يكون داعياً الى ما لا يجيب بنفسه فيدخل تحت قوله تعالى اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم **قوله** وهو ان الاذان شبه بالصلوة من حيث انه يراعى فيه الاستقبال والوقت الا انه ليس بصلوة حقيقة فلو كان صلوة من كل وجه لما جاز مع الحدث والجنابة ولولم تكن صلوة بوجه لجاز معهما فقلنا يكره بالجنابة اعتبار الجانب الشبه ولا يكره بالحدث اعتبار المحقيقة واعتبرنا جانب الشبه في الجنابة دون الحدث لانا لو اعتبرناه في الحدث لزمنا اعتباراً في الجنابة لانها اغلظ فتحل جانب الحقيقة **قوله** والجنب احب الي ان يعيد ذكر في شرح الطحاوي تستحب اعادة اذان اربعة الجنب والمرأة والسكران والمجنون (قوله)

لان تكرار الاذان مشروع دون الاقامة وقوله وان لم يعد اجزاه يعنى الصلوة لانها جائزة بدون الاذان والاقامة .

قال وكذلك المرأة تؤذن معناه يستحب ان يعادليقع على وجه السنة ولا يؤذن لصلوة قبل دخول وقتها ويعاد في الوقت لان الاذان للاعلام وقبل الوقت تجهيل وقال ابو يوسف وهو قول الشافعي رحمه الله يجوز للفجر في النصف الاخير من الليل لتوارث اهل الحرم والحجة على الكل قوله عليه السلام لبلال رضي الله عنه لا تؤذن حتى يسنين لك الفجر هكذا ومد يده عرضا والمسافر يؤذن ويقوم لقوله عليه السلام

قوله لان تكرار الاذان مشروع اي في الجملة كما في الجمعة قال وان لم يعد اجزاه يعنى الصلوة انما يفسر بهذا لانه ذكر في الايضاح ويحتمل ان يكون المراد من الجواز اصل الاذان لان رفع الصوت زائد في الباب وفي المبسوط وليس على النساء اذان ولا اقامة لانها سئنا الصلوة بالجماعة وجما هتهن منسوخة وكذلك ان صليين بالجماعة صليين بغير اذان ولا اقامة **قوله** وكذلك المرأة تؤذن معناه يستحب ان يعاد لانها ان رفعت صوتها فقد باشرت منكر الان صوتها عبورة وان لم ترفع فقد اخلت بالاعلام الذي هو المقصود فيعاد اذا انها نداها **قوله** لتوارث اهل الحرمين اي اهل مكة ومد يده فأن قيل جاء في الحديث لا يغرنكم اذان بلال فعلم بهذا انه كان يؤذن قبل الوقت قلنا اذان بلال لم يكن للصلوة حيث قاله عليه السلام لا يغرنكم اذان بلال فانه يؤذن ليرجع قائمكم ويتسجروا ثمكم ويقوم قائمكم فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم وانما كان صلوة الفجر باذان ابن ام مكتوم وكان هو رضي الله عنه اعمى لا يؤذن حتى يسمع الناس يقولون اصبحت اصبحت فان قيل قال في المبسوط البصير احب الي ان يؤذن من الاعمى فكيف جعل النبي عليه السلام مؤذنا وبغيره احب منه قلنا انما كان غيره اولى منه لان غيره اعلم بمواقيت الصلوة وكان مع ابن ام مكتوم من يحفظ عليه اوقات الصلوة فتح يكون تأذينه وتأذين البصير سواء

لا بني ابي مليكة رضى اذا سافرتما فاذا واقما فان تركهما جميعا يكره ولوا كتفيا
بالاقامة جاز لان الاذان لاستحضار الغائبين والرفقة حاضرون والاقامة لاعلام الافتتاح وهم
اليه محتاجون فان صلى في بيته في المصلي باذان واقامة ليكون الاذان على هيئة
الجماعة وان تركهما جاز لقول ابن مسعود رضى اذان الحي يكفينا والله اعلم بالصواب .

قوله لا بني ابي مليكة ذكر هذا الحديث في المبسوط بخطاب غيرهما قال
روى عن النبي عليه السلام انه قال لما لك بن الحويرث وابن عم له اذا سافرتما
فاذا واقما وفي الجامع الصغير لغرض الاسلام والامام المحبوبي ما يوافق المبسوط
قوله فان تركهما جميعا يكره لانه صار تاركا للصلوة بجماعة حقيقة وتشبيها وترك الصلوة
بجماعة مكروه فكذا ترك التشبه يكون مكروها كما في الصوم متى عجز عن الصوم وقدر
على التشبه كره ترك ذلك فكذا هذا وقال عليه السلام من اذن في ارض قفروا قام
صلى بصلوته ما بين الخافقين من الملائكة ومن صلى بغير اذان واقامة لم يصل معه الاملكاه
قوله لقول ابن مسعود روى عن ابن مسعود رضى الله عنه انه صلى بعلقة والاسود
بغير اذان ولا اقامة وقال يكفينا اذان الحي واقامتهم وفي التفاريق وله ان يصلي
في بيته بلا اذان ولا اقامة ان شاء وان كانوا جماعة وعن ابي يوسف رحمه الله اساءا
في ترك ذلك وفي الجامع الكرخي رحمه الله لا يرخص في ترك احدهما واما
بيان ما يجب على السامعين عند الاذان فيقول يجب عليهم الاجابة على ما روى
عن النبي عليه السلام اربع من الجفاء وذكر من جملتها من يسمع الاذان والاقامة
ولم يجب والاجابة ان يقول مثل ما قاله المؤذن الى قوله حي على الصلوة حي
على الفلاح فانه يقول مقام ذلك لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لان اعادة ذلك
تشبه الاستهزاء وكذلك اذا قال المؤذن الصلوة خير من النوم يقول صدقت وبروت كذا
في التحفة وفي التفاريق اذا كان في المسجد اكثر من مؤذن اذنا واحدا بعد (واحد)

باب شروط الصلوة التي تتقدمها

يجب على المصلي ان يقدم الطهارة من الاحداث والانباس على ما قد منه
قال الله تعالى وثيابك فطهر وقال تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا ويمتد عورته لقوله تعالى

واحد فالحرمة الاولى وسئل ظهير الدين عن يجمع الاذان في وقت واحد من الجهات
ماذا يجب عليهم قال اجابة اذان مسجدة بالنقل وعن المحلوا في رحمه الله لو اجاب
باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيبا ولو كان في المسجد ولم يجب لا يكون آثما
وفي العيون قارئ سمع الاذان فالأفضل له ان يمسك ويسمع الاذان به ورد الاثر
وفي فوائد الرستغني رحمه الله لو سمع وهو في المسجد يمضي في قراءته وان كان
في بيته فذلك ان لم يكن اذان مسجدة والله اعلم *

باب شروط الصلوة التي تتقدمها

انما قيد الشروط بالتي تتقدمها لانه تبين في هذا الباب الشروط التي تتقدمها
لا الشروط التي لا تتقدمها كالقعدة الاخيرة قبل انها فرض وليس بركن اصلي بل
هي شرط الخروج من الصلوة كالحرمة فانها شرط الدخول في الصلوة وليست بركن
وكترتيب افعال الصلوة فيما لم يشرع مكررا في الركعة كترتيب الركوع على القراءة
والسجود على الركوع وكذلك مراعاة المقام على المقتدي وعدم تذكرا فائتة قبلها
وهو صاحب ترتيب وعدم محاذاة المرأة في صلوة مشتركة فان هذه الاشياء شروط
جواز الصلوة التي لا تتقدمها ثم الشروط متنوعة الى ثلاثة انواع شرط للانعقاد كالنية والتحريم
والوقت والخطبة في الجمعة وشرط للدوام كالطهارة وستر العورة واستقبال القبلة والثالث
ما شرط وجوده في حالة البقاء فلا يشترط فيه التقدم ولا المقارنة بائداء الصلوة وهو القراءة
فانه ركن في نفسه شرط في سائر الاركان لان القراءة موجودة في جميع الصلوة تقديرا

خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يوارى عورتكم عند كل صلوة وقال ع م لا صلوة لحائض الا بخمار اي لبالة وهورة الرجل ماتحت السرة الى الركبة لقوله ع م هورة الرجل ما بين سرتة الى ركبته ويروى مادون سرتة حتى تجاوز ركبته وبهذا تبين ان السرة ليست من العورة خلا لما يقوله الشافعي رح والركبة من العورة خلا فانه ايضا وكلمة الى نحملها على كلمة مع عملا بكلمة حتى او عملا بقوله ع م الركبة من العورة وبدن الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها لقوله ع م المرأة عورة مستورة واستثناء العضوين للابتلاء بابدا ثمها

قوله خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يوارى عورتكم عند كل صلوة لان اخذ الزينة عينها لا يمكن فيكون المراد محلها وهذا من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل واريد بالمسجد الصلوة وهذا بطريق اطلاق اسم المحل على الحال فان قيل الآية وردت في شأن الطواف كذا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما لا في حق الصلوة فاليكون حجة في وجوب الستري في حق الصلوة قلنا العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وهذا عموم في اللفظ لانه قال عند كل مسجد فقد امر باخذ الزينة عند كل مسجد وهذا مما يمنع القصر على المسجد الحرام **قوله** وكلمة الى يحملها على معنى مع لانها تحتمله قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قيل اي مع اموالكم وقوله عليه السلام حتى تجاوز ركبته محكم في ان الركبة عورة فحمل المحتمل على المحكم دفعا للتعارض ولانها لو كانت محمولة على حقيقتها وهي الغاية فهي غاية اسقاط فيدخل ولن كانت غاية مدفعارست الروايتان فتساقطتا فنثبت عورة الركبة بقوله عليه السلام الركبة من العورة **قوله** لقوله ع م المرأة عورة مستورة اي يجب سترها وهي اسم للمجموع فيتناول كله وهذا لان الصيغة وان كانت اخبارا حقيقة لكن غير مرادة لانا نشاهد ما غير مستورة فلو حمل على حقيقة للزم الخلف في كلام الشارع فحملناه على وجوب السترا اذا الوجود لا زام الاخبار والوجوب مفض اليه (قوله)

قال رضي الله عنه وهذا تنصيص على ان القدم عورة ويروى انها ليست بعورة وهو الاصح فان صلت وربع ساقها او ثلثها مكشوف تعيد الصلوة عندها بي حنيفة ومحمد رحمهما الله وان كان اقل من الربع لا تعيد وقال ابو يوسف رح لا تعيد ان كان اقل من النصف

قوله وهذا تنصيص على ان القدم عورة لما انه لم يثبت اولا كون جميع بدن المرأة عورة ثم استثنى منه الوجه والكف لا غير فبقي ما وراءهما تحت المستثنى منه والقدم ما وراءهما فكان من جملة المستثنى منه وانه مبقى على اصل العورة فكان القدم ايضا مبقى على اصل العورة لا محالة **قوله** ويروى انها ليست بعورة وهو الاصح لان المرأة محتاجة الى كشف قدميها عند مشيها كما تحتاج الى اظهار وجهها ويدها عند المعاملة فاذا اخرج الوجه والكف عن ان يكون عورة للحاجة مع ان الكف والوجه في كونه مشتهى فوق القدم فلان يخرج القدم اولى **قوله** فان صلت وربع ساقها او ثلثها مكشوف فان قيل لما ذا جمع محمد رحمه الله بين الثلث والربع وذكر الربع مغن عن ذكر الثلث قلنا الجواب عنه من وجهين احدهما ان محمد ارحمة الله عليه لم يثبت القول في الربع بالكثرة لانه لم يرو عن النبي عليه السلام ان الربع كثير وقد روي في الثلث كما قال في حديث سعد في الوصية ولكن دل الدليل على كون الربع كثيرا كما في حلق الرأس فرد بين الثلث والربع كيلا يكون قاطعا فيما له تردد والثاني ان ابا حنيفة رحمه الله عليه سئل عن هذه المسئلة على هذا الوجه فاوردها محمد رحمه الله عليه في الكتاب كذلك كذا في الفوائد الظهيرية لا يقال بانه لا يقع الاحتراز عما ذكر بهذا التردد لان المفهوم من مثل هذا الكلام ارتباط الحكم بكل واحد من المذكور لانا نقول كما يفهم ما ذكرتم يفهم ارتباطه باحدهما كما يقال فلان ابن هذا وهذا

مط

لان الشيء إنما يوصف بالكثرة اذا كان ما يقابل له اقل منه اذ هما من اسماء المقابلة وفي النصف عنه روايتان فاعتبر الخروج من حد القلة او عدم الدخول في ضده ولهما ان الربع يحكي حكاية الكمال كما في مسح الرأس والحلق في الاحرام ومن رأى وجه غيره يخبر من رؤيته وان لم ير الا احد جوانبه الاربعة والشعر والبطن وانخذ كذلك يعني على هذا الاختلاف لان كل واحد عضو على حدة والمراد به النازل من الرأس هو الصحيح

قوله لان الشيء إنما يوصف بالكثرة اذا كان ما يقابل له اقل منه فان قيل يشكل على هذا قوله تعالى يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا قلنا انما سمي كل واحد من الفريقين كثيرا بالنظر الى انفسهم لا بالنظر الى ما يقابلهم فاننا لو خيلنا ومجرد النظر الى انفس المهديين مع قطع النظر من اهل الضلال لاشك ان المهديين يرون شملا كثيرا وكذلك اهل الضلال وقال صاحب الكشف ان اهل الضلال كثير حقيقة واهل الهدى كثير مرتبة وعظمة فكانت نسبة الكثرة الى كل واحد من الطائفتين بمعنى على حدة فلا يتناهيان حينئذ **قوله** فاعتبر الخروج من حد القلة يعني لما كان القليل والكثير من اسماء المقابلة فالنصف لا يكون قليلا ولا كثيرا لان ما يقابل له ليس اقل منه ولا اكثر منه ففي احدى الروايتين يعتبر الخروج عن القلة ويكون ما نعا وفي الرواية الاخرى يعتبر عدم الدخول في حد الكثرة ولا يكون ما نعا **قوله** ولهما ان الربع يحكي حكاية الكمال كما في مسح الرأس فيه اشكال لانه لم يكن الواجب فيه مسح الكل حتى يقوم الربع فيه مقام الكل بل الواجب فيه مسح بعض الرأس **قوله** والمراد به النازل من الرأس هو الصحيح احتراز بقوله هو الصحيح عن اختيار صدر الشهيد رحمه الله فانه ذكر في الجامع الصغير ان المراد بالشعر ما على الرأس واما المسترسل هل هي عورة فيه روايتان وذكر الا امام المحبوبي رحمه الله في الجامع الصغير واما الشعر المسترسل هل هي عورة في رواية المنتقى (ليس)

وانما وضع غسله في الجنابة لمكان الحرج والعورة الغليظة على هذا الاختلاف والذكر
يعتبر بانفراده وكذا الاثنيان وهذا هو الصحيح دون الضم

ليس بعورة حتى قال فيه ولو يكشف شيء من شعر المرأة اسفل من الاذنين جازت صلواتها
وان كان اكثر من الثلث او الربع وهذا لانه لا يوارى الرأس فلا يكون حكمه حكم
الرأس لكن مع هذا يحرم النظر اليه لانه عورة بل لان النظر الى شعرهن فتنة كما لنظر
الى وجه المرأة الشابة والى شعور الاماء عن شهوة اليه اشار النبي عليه السلام في قوله
من نظر الى وجه امرأة اجنبية عن شهوة صب في عينه الا نك يوم القيمة ولهذا المعنى
قال مشايخنا رحمهم الله تمنع المرأة الشابة عن كشف وجهها بين الرجال في زماننا هذا على
رواية المنتقى وفي رواية اخرى هو عورة وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح للفتوى لانه احوط .

قوله وانما وضع غسله جواب اشكال يرد على قوله هو الصحيح بان يقال لو كان
الشعر لنا زل من الرأس عورة على ما زعمت انما كان باعتبار انه من بدنها
وليس هو من بدنها بدليل سقوط غسلها في الجنابة فقال سقوط غسله لا باعتبار انه ليس
من بدنها بل هو من بدنها لانه متصل به خلقته ولكن سقوط غسله باعتبار الحرج
قوله والعورة الغليظة وهي القبل والدبر على هذا الاختلاف عندهما انكشاف
الربع منهما مانع جواز الصلوة وعند ابي يوسف رحمه الله انكشاف الاكثر
وفي النصف روايتان عنه وفي المحيط ذكر الكرخي رحمه الله في كتابه انه يعتبر في
الموأتين قدر الدرهم وفيما عدا ذلك الربع وانما قال ذلك لان العورة نوعان غليظة وخفيفة
كالنجاسة ثم في النجاسة الغليظة يعتبر الدرهم وفي الخفيفة يعتبر الربع فكذا العورة
ولكن هذا وهم من الكرخي لانه قصد به التغليظ في العورة الغليظة وهذا في الحقيقة
تخفيف لانه اعتبر في الدبر قدر الدرهم والدبر لا يكون اكبر من قدر الدرهم فهذا
يمتضي جواز الصلوة وان كان جميع الدبر مكشوف وهذا يناقض وهذا معنى ما ذكر

وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظهرها عورة وما سوى ذلك من بدنها ليس بعورة لقول عمر رضي الله عنه عورة منكم الخمار يادفارتشبهين بالحرائر ولانها تخرج لحاجة مولاهن في ثياب مهنتها عادة فاعتبارها لها بذوات المحارم في حق جميع الرجال دفعا للمخرج قال ولولم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معا ولم يعد وهذا على وجهين ان كان ربع الثوب او اكثر منه طاهرا يصلي فيه ولو صلى عربا نالا يجزيه لان ربع الشيء يقوم مقام كله وان كان الطاهر اقل من الربع فكذلك عند محمد رحمة الله عليه وهو احد قولي الشافعي رحمة الله تعالى عليه لان في الصلوة فيه ترك فرض واحد وفي الصلوة عربا نالا

فخر الاسلام رحمه الله واما العورة الغليظة فقد قدر في ذلك بعض مشايخنا رحمهم الله بما زاد على قدر الدرهم احتياطا وهذا احتياط يرجع الى المناقضة لان موضع الحدث جعلته اقل من الزائد على قدر الدرهم.

قوله وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة الى قوله في ثياب مهنتها المهنة بفتح الميم او كسرهما الخدمة والابتذال من مهن القوم اذا خد منهم وانكر الاصمعي الكسر كذا في الصحاح وكانت جوارى عمر رضي الله عنه يخدم من الضيفان كاشفات الرؤس مضطربات التدبين **قوله** وكذلك عند محمد ربح اي لا تجزيه الصلوة الا فيه لان الصلوة في الثوب النجس اقرب الى الجواز من الصلوة عربا نالا فان القليل من النجاسة لا يمنع الجواز وكذلك الكثير في قول بعض العلماء قال عطاء ربح من صلى وفي ثوبه سبعون فطرة من دم جازت صلواته ولم يقل احد بجواز الصلوة عربا نالا في حال الاختيار وفي الاسرار ان خطاب التطهير ساقط عند عدم الماء فصا وهذا الثوب وثوب طاهر بمنزلة ولان ربع الثوب لو كان طاهرا لم يجز الا ان يصلي فيه فكذلك ههنا لان نجاسة ثلاثة ارباعه في افساد صلواته فيه ونجاسة الكل سواء حالة الاختيار فهما سواء ايضا حالة الاضطرار في انه لا يفسد الصلوة الا انا نقول ان خطاب الستر بسبب النجاسة ساقط في حق (الصلوة)

ترك الفروض وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله يتخير بين أن يصلي عرياناً وبين أن يصلي فيه وهو إلا فضل لأن كل واحد منهما مانع جواز الصلوة حالة الاختيار ويستويان في حق المقدار فيستويان في حكم الصلوة وترك الشيء الذي خلفه لا يكون تركاً ولا فضلية لعدم اختصاص الستر بالصلوة واختصاص الطهارة بها ومن لم يجد ثوباً صلى عرياناً قاعداً يؤمى بالركوع والسجود هكذا فعله أصحاب رسول الله عليه السلام

الصلوة لأن الله تعالى ما خاطب بالستر للصلوة إلا بالطاهر وما سقط الخطاب بالستر عنه صار حال العري كحال الستر باعتبار أن خطاب الستر عنه ساقط فحينئذ صار عري العورة كعري الوجه في حق سقوط الخطاب بالستر فلما استوى الحالان من غير تفاوت بينهما كان مخيراً بينهما وأما إذا كان ربع الثوب طاهر فقد توجه عليه الخطاب بقدر الطاهر وإن سقط بقدر النجس فرجحنا جهة الوجوب لأن الباب باب العبادات وإنما قدروا بالربع لأنه حد الكثير الفاحش في باب العورة والنجاسة الخفيفة وقول محمد رحمه الله أحسن كذا في الأسرار.

قوله ترك الفروض أي إذا صلى قاعداً مؤمياً وهو المستحب أما إذا صلى قائماً بالركوع والسجود عندنا يجوز فحينئذ لا يصير تركاً إلا فرضاً واحداً وهو الستر **قوله** ويستويان في حق المقدار قليل الانكشاف عفو كقليل النجاسة والكثير منهما مانع ولا يبعد أن يقال قوله ويستويان في حق المقدار وقع على اختيار الكرخي إذ مقدار الانكشاف من العورة الغليظة معتبر بما زاد على الدرهم كما في النجاسة الغليظة وكذلك العورة الخفيفة معتبرة في الانكشاف بالنجاسة الخفيفة إذ المانع فيهما مقدار ربع **قوله** والافضلية لعدم اختصاص الستر بالصلوة يعني لما لم يختص الستر بالصلوة لأنه يكون الستر للصلوة وللناس كان نفعه أعم فكان الستر أولى بخلاف الطهارة لأنها مختصة بالصلوة **قوله** ومن لم يجد ثوباً صلى عرياناً قاعداً فإن قيل قوله عليه السلام لعمر بن

فان صلى قائما اجزاه لان في القعود ستر لعورة الغليظة وفي القيام اداء هذه الاركان فيميل الى ايها شاء الا ان الاول افضل لان السجود واجب لحق الصلوة وحق الناس ولانه لا خلف له والايماء خلف عن الاركان *

قال وينوي الصلوة التي يدخل فيها بنية لا يفصل بينها وبين التحريمة بعمل والاصل فيه قوله عليه السلام الاعمال بالنيات ولان ابتداء الصلوة بالقيام وهو متردد بين العادة والعبادة ولا يقع التمييز الا بالنية والمتقدم على التكبير كما لقا ثم عنده اذا لم يوجد ما يقطعه وهو عمل لا يليق بالصلوة ولا معتبرا لمبدأ خرة منها عنه لان ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية

الحصين رضي الله عنه صل قائما فان لم تستطع فقاعدا يقتضي ان لا يجوز اداء الفرض للعارى قاعدا قلنا هذا غير مستطيع على القيام حكما لانه لا يمكنه ستر ما قدر على ستره الا بترك الركوع والسجود والقيام فكان عاجزا عن القيام حكما وروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم انهما قالوا العاري يصلي قاعدا بالايماء وروي عن انس بن مالك رضي الله عنه قال ان اصحاب رسول الله لم يركبوا في السفينة فانكسرت بهم السفينة فخرجوا من البحر عراة فصلوا قعودا بايماء وهذا قول روي عنهم ولم يرو عن اقرانهم خلاف ذلك فحل محلا الاجماع فعرف بهذا ان حديث عمر بن الحصين محمول على ما اذا كان المصلي لابسا *

قوله فان صلى قائما اجزاه في المبسوط اذا صلى قائما بالركوع والسجود عندنا يجوز وعند الشافعي رحمه الله واجب وفي بحر المحيط يصلي العراة وحدا نامتا عدين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجليه نحو القبلة ويضع يديه بين فخذه يؤمى ايماء وان اوى القائم او ركع او سجد القاعد جاز **قوله** ولا معتبرا لمأخرة منها هذا نفي لقول الكرخي فعنده يجوز بنية متأخرة عن التحريمة واختلفوا على قوله انه الى متى يجوز قال بعضهم يجوز الى الثناء وقال بعضهم الى القعود وقال بعضهم الى ان يركع وقال بعضهم الى ان يرفع رأسه من الركوع فان نوى قبل الشروع روي عن محمد (انه)

وفي الصوم جوزت للضرورة والنية هي الارادة والشرط ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي اما الذكر باللسان فلا معتبر به ويحسن ذلك لا اجتماع عزيمته ثم ان كانت الصلوة نفلا يكفيه مطلق النية وكذا ان كانت سنة في الصحيح وان كانت فرضا لا بد من تعيين الغرض كالظهر مثالا لا خلافا للفروض

انه لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر والعصر مع الامام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضره النية جازت صلوته بتلك النية .
قوله وفي الصوم جوزت للضرورة وهي ان وقت الشروع في الصوم وقت سهو وغفلة لانه وقت نوم فلو شرطت النية وقت الشروع وهو انفجار الصبح لضاق الامر على الناس
قوله والشرط ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي قال محمد بن سلمة رحمة الله هذا القدرية وكذا في الصوم والاصح انه لا يكون نية لان النية غير العلم بها الا ترى ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمسافر اذا علم الإقامة لا يصير مقيما ولو نواه يصير مقيما
قوله اما الذكر باللسان فلا معتبر فيه اي في كونه شرطا لصحة الشروع ويحسن الذكر باللسان لان يجتمع عزيمته قلبه والعزيمة عقد القلب على ما يفعل وفي شرح الطحاوي الافضل ان يشتغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويده بالرفع **قوله** وكذا ان كانت سنة في الصحيح ذكر المصنف رح في التجنيس وقال في السنن يكفيه مطلق النية على ظاهر الرواية وهو اختيار عامة المشايخ والاحتياط في السنن ان ينوي الصلوة متابعة لرسول الله عليه السلام
قوله كالظهر مثالا هذا اذا كان في الوقت وقال ظهر اليوم او ظهر الوقت او فرض الوقت اما اذا نوى الفجر او الظهر او غيرهما ولم ينو ظهر الوقت فمنهم من يقول لا يجزيه لانه ربما كان عليه ظهر صلوة فائتة فلا يتعين فرض الوقت بهذا الاسم ومنهم من يقول يجزيه لان ظهر الوقت مشروع الوقت والفائتة ليست بمشروع الوقت فمطلقه ينصرف الى ظهر الوقت هذا اذا كان يصلي في الوقت وان كان يصلي بعدما خرج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى فرض الوقت لا يجوز لان بعد خروجه وقت الظهر فرض الوقت

وان كان مقتديا بغيره ينوي الصلوة ومتابعته لانه يلزمه فساد الصلوة من جهته فلا بد من التزامه
قال ويستقبل القبلة لقوله تعالى فلو وجوهكم شطره ثم من كان بمكة ففرسه اصابة
 عينها ومن كان غائبا ففرسه اصابة جهتها هو الصحيح لان التكليف بحسب الوسع

يكون هو العصر فاذا نوى فرض الوقت كان نوايا للعصر و صلوة الظهر لا تجوز بنيتها
 والا ولي ان ينوي ظهرا اليوم فانه يجوز سواء كان الوقت خارجا او باقيا .

قوله وان كان مقتديا ينوي الصلوة ومتابعته وفي شرح الطحاوي ولو نوى صلوة الامام
 اجزاه وقام مقام نيتين وذكر شيخ الاسلام رح على خلاف هذا وقال فاما اذا قال نويت
 صلوة الامام فهذا الا يكفي لصحة الاقتداء به لان هذا تعيين لصلوة الامام وليس باقتداء به
 فكانه يقول صلى الصلوة التي يصلها الامام فكان تعيينا لما يصلها الامام لا اقتداء
 بالامام ومنهم من يقول مني انتظر تكبير الامام ثم كبر بعده كفاة عن نية الاقتداء
 الا ان الصحيح ما ذكرنا لان الانتظار متردد قد يكون للاقتداء وقد يكون بحكم العادة
 فما لم يقصد الاقتداء بالامام لا يصير مقتديا بمجرد الانتظار وقالوا وان اراد تسهيل الامر
 على نفسه يقول شرعت في صلوة الامام فيكفيه ذلك فيكون نية للاقتداء به ولما يصله الامام
 وفي فتاوى قاضي خان رح والاحسن ان يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصلي الامام
قوله ففرسه اصابة جهتها هو الصحيح ذكر في المحيط ومن كان غائبا عن الكعبة ففرسه
 جهة الكعبة لا عينها وهذا قول الشيخ ابي الحسن الكرخي والشيخ ابي بكر الرازي
 رحمهما الله قال الجرجاني رحمه الله فرض الغائب عنها اصابة عينها لان المأمور به
 ذلك ولا فصل في النص وثمره الاختلاف يظهر في اشتراط نية عين الكعبة فعنده
 يشترط وعندهما لا يشترط وهذا الان عند ابي عبد الله لما كانت اصابة عينها فرضا ولا يمكنه اصابة
 عينها حال غيبه عينها الا من حيث النية شرط نية عينها وعندهما لما كان الشرط اصابة
 جهتها لمن كان غائبا وذلك يحصل من غير نية العين فلا حاجة الى اشتراط نية (العين)

(٢٠١) (كتاب الصلوة باب شروط الصلوة التي تتقدمها)

ومن كان خائفا يصلي الى اي جهة قدر لتحقيق العذر فاشبه حالة الاشتباه فان اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرتة من يسأله عنها اجتهد لان الصحابة رضوان الله عليهم تحرروا واصلوا ولم ينكر عليهم رسول الله عم ولان العمل بالليل الظاهر واجب عند انعدام دليل فوقه العين وامانية الكعبة بعد ما توجه اليها هل يشترط اولا فكان الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل يقول بانه يشترط وكان الشيخ ابو بكر محمد بن حامد يقول بانه لا يشترط لجواز الصلوة وذكر المصنف رحمه الله في التجنيس ونية الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجواب لان استقبال البيت شرط من الشرائط فلا تشترط فيه النية كالموضوع وبعض المشايخ يقول ان كان يصلي الى المحراب فكما قال الحامدي وان كان في الصحراء فكما قال الفضلي وذكر الزندويسي في نظمه ان الكعبة قبله من يصلي في المسجد الحرام والمسجد الحرام قبله اهل مكة من يصلي في بيته او في البطحاء ومكة قبله اهل الحرم والحرم قبله اهل العالم قال مولانا فخر الدين البديعي رح وهذا على التقريب فاما التحقيق فالكعبة قبله العالم وقيل مكة وسط الدنيا قبله اهل المشرق الى المغرب عندنا وقبله اهل المغرب الى المشرق وقبله اهل المدينة الى جهة يمين من توجه الى المغرب وقبله اهل الحجاز الى يسار من توجه الى المغرب وفي شرح القدوري لمولانا نجم الدين الزاهدي رح ولو حول القادر وجهه عن القبلة دون صدره لا يفسد ولو حول صدره فسد قالوا وهذا الجواب اليق بقولهما وعند ابي حنيفة رح ينبغي ان لا يفسد في الوجهين بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن بقصد الاصلاح يفسد عندهما وعند ابي حنيفة رحمه الله اذا لم يكن بقصد ترك الصلوة لا يفسد مادام في المسجد *

قوله ومن كان خائفا يصلي الى اي جهة قدر بان اختفى من العدو او غيره ويخاف انه اذا تحرك واستقبل القبلة ان يشعر به لعدو جازله ان يصلي قاعدا او قائما بالايما او مضطجعا حيث ما كان وجهه وكذا لو كان مريضا لا يمكنه ان يحول وجهه وليس بحضرتة احد يوجهه وكذا لو انكسرت السفينة وبقي على لوح وخاف ان يستقبل القبلة يسقط في الماء يباح له في هذه الصورة ان يصلي حيث ما كان وجهه كذا في المحيط

(كتاب الصلوة باب شروط الصلوة التي تتقدمها)

والاستخبار فوق التحري فان علم انه اخطأ بعد ما صلى لا يعيدها وقال الشافعي رح يعيدها اذا استدبر لتيقنه بالخطأ ونحن نقول ليس في وسعه الا التوجه الى جهة التحري والتكليف مقيد بالوسع فان علم ذلك في الصلوة استدرا الى القبلة لان اهل قباء لما سمعوا بتحول القبلة استدروا كهيئتهم في الصلوة واستحسنه النبي عليه السلام وكذا اذا تحول رأيه الى جهة اخرى توجه اليها لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقض المؤدى قبله •

قال ومن ام قوم في ليلة مظلمة فتحري القبلة وصلى الى المشرق وتحري من خلفه وصلى كل واحد منهم الى جهة وكلهم خلفه ولا يعلمون ما صنع الامام اجزاهم لوجود التوجه الى جهة التحري وهذه المخالفة غير ما نعت كما في جوف الكعبة ومن علم منهم بحال امامه تفسد صلوته لانه اعتقد ان امامه على الخطأ وكذا لو كان متقدما عليه لتركه فرض المقام

قوله والاستخبار فوق التحري لان الخبر قد يكون حجة على غيره والتحري لا يكون حجة على غيره وهذا اذا كان المخبر من اهل ذلك الموضع وفي التجنيس رجل كان في المفازة فاشتبهت عليه القبلة فاخبره رجلان ان القبلة الى هذا الجانب ووقع اجتهاده الى جانب آخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع وهما مسافران مثله لم يلتفت الى قولهما لانهما يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره **قوله** فان علم انه اخطأ بعد ما صلى لا يعيدها وقال الشافعي رح يعيدها اذا استدبر فان قيل اذا تحري في الاواني والثياب ثم ظهر انه اخطأ تجب الاعادة فهلا وجبت الاعادة هنا قلنا الاصل ما يحتمل الانتقال بعد الثبوت لا تجب الاعادة وامر القبلة بهذه الصفة الا ترى انها تحولت من بيت المقدس الى الكعبة ثم منها الى جهتها • وما لا يحتمل الانتقال بعد الثبوت تجب الاعادة فطهارة الاواني والثياب لا يحتمل الانتقال فتجب الاعادة وهذا لان ما يحتمل التحول يجب القول بالتحول بالضرورة ولا كذلك ما لا يحتمل التحول **قوله** من غير نقض المؤدى لان تبدل الرأي بمنزلة النسخ وعمل النسخ يظهر في المستقبل لا في الماضي فكذلك هنا اجتهاده معتبر في المستقبل لا في الماضي والله اعلم •

باب صفة الصلوة

فرائض الصلوة ستة

باب صفة الصلوة

الوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة والمتكلمون فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالوصف والصفة يقوم بالموصوف فقول القائل زيد عالم وصف لزيد لا صفة له وعلمه القائم به صفة لا وصفه **قوله** صفة الصلوة من قبيل اضافة الجزء الى الكل لان كل صفة من هذه الصفات جزء الصلوة اذ هذه الاوصاف اوصاف ذاتية لما ان عند تمام هذه الاوصاف يتم الصلوة و جاز ان يوصف العرض بالصفات الذاتية كاللونية والعرضية واستحالة البقاء فيقال السواد عرض ولون ومستحيل البقاء وانما لا يوصف بصفات زائدة على الذات كالبقاء والحياة والقدرة مع ان الافعال الشرعية جواهر فلذلك يوصف بالصحة والفساد والجواز والبطالان والفسخ والاقالة **قوله** فرائض الصلوة ستة الزاوية ستة على تاويل الفروض ذكرها بلفظ الفرائض دون غيرها لما انها اعم من الاركان والشروط اذ لفظ الفرائض يتناولها فان الاربعة منها وهي القيام والقراءة والركوع والسجود اركان اصلية والتحريم شرط جواز الصلوة والقعدة الاخيرة فهي وان كانت فرضا الا انها ليست بركن اصلي في الصلوة بدليل انها لم يشرع في الركعة الاولى وانما شرعت هي شرطا للتحليل كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وذكر في المستصفى وكان شيخنا رحمه الله كثيرا ما يقول لثبوت الشيء بشرط ستة اشياء المعين وهو عبارة عن ماهية الشيء والركن وهو عبارة عن جزء الماهية والحكم وهو الاثر الثابت بالشيء والركن وهو الاثر والمحل والشرط والسبب فالعين الصلوة هنا والاركان القيام والقراءة والركوع والسجود والمحل الآدمي المكلف والشرط ما تقدم من طهارة البدن والثوب وغير ذلك والحكم الجواز في الدنيا والثواب في الآخرة والسبب الاوقات.

التحرمة لقوله تعالى وربك فكبر والمراد تكبيرة الافتتاح والقيام لقوله تعالى وقوموا لله قانتين والقراءة لقوله تعالى فاتروا ما تبسر من القرآن والركوع والسجود لقوله تعالى واركعوا واسجدوا والقعدة في آخر الصلوة مقدار التشهد لقوله عليه السلام لابن مسعود رض حين علمه التشهد اذا قلت هذا اوفعلت هذا فقد تمت صلوتك علق التمام بالفعل قرأ اولم يقرأ قال وما سوى ذلك فهو سنة اطلق اسم السنة وفيها واجبات كقراءة الفاتحة وضم السورة اليها

ثم من العبادات مالها تحريم وتحليل كالصلوة والحج ومنها ما لا تحريم لها كالزكاة والصوم *
قوله التحريم والتحريم جعل الشيء محرماً والهاء لتحقيق الاسمية كذا قاله الامام بدر الدين رحمه الله وانما اختصت التكبيرة الاولى بهذا الاسم لان بها تحرم الاشياء المباحة قبل الشروع **قوله** علق التمام بالفعل قرأ اولم يقرأ لان معناه اذا قلت هذا وانت فاعدا وفعلت هذا اي فعدت لا جما عناه انه لا يقول هذا الا في القعود ولقوله عليه السلام لعبد الله بن عمرو بن العاص اذا رفعت رأسك من السجدة الاخيرة وفعدت فدر التشهد فقد تمت صلوتك علق تمام الصلوة به فعلم ان المفروض هو القعدة وقول من قال علق التمام باحد هما فيكون احدهما وهو القعدة او القعدة مع القراءة فرضا غير وارد لان هذا قول يخالف الاجماع اذ لم يقل احد بفرضية قراءة التشهد انما الخلاف في القعدة هل هي فرض ام لا عندنا فرض وعند مالك رحمه الله ليس بفرض فان قيل كيف ثبتت الفرضية بخبر الواحد وفي اتصاله شبهة كما في قوله عليه السلام خللوا اصابعكم ولا صلوة الا بغاتحة الكتاب قلنا هذا الخبر وقع بيانا للمجمل قوله تعالى اقيموا الصلوة على ما ذكر في الاسرار فكان ثبوت الفرضية بالنص لابه كما في قدر مسح الرأس **قوله** اطلق اسم السنة وفيها واجبات هذا اذا اراد بقوله وما سوى ذلك الاشارة الى الفرائض المذكورة كما ذكرناها ويحتمل ان يكون اشارة الى مقدار التشهد فيكون معناه وما سوى مقدار التشهد من القعود الذي يصلي فيه على النبي عليه الصلوة والسلام ويدعو ويسلم (قوله)

ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال والقعدة الاولى وقراءة التشهد في القعدة الاخيرة والقنوت في الوترو تكبيرات العيدين والكجهر فيما يجهر فيه والمخافتة فيما يخاف فيه ولهذا تجب سجدة السهو بتركها هذا هو الصحيح وتسميتها سنة في الكتاب لما انه ثبت وجوبها بالسنة .

قال واذا شرع في الصلوة كبر لما تلونا وقال عليه السلام تحريمها التكبير وهو شرط عندنا خلافا للشافعي رحمه الله حتى ان من يحرم للفرض كان له ان يؤدي بها التطوع عندنا

قوله ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال وهي السجدة الثانية اي في ركعة احتراز عما شرع غيره مكررا فيها كالركوع فان الركوع بعد السجود لا يقع معتدابه بالاجماع **قوله** هذا هو الصحيح احتراز عن جواب القياس في تكبيرات العيدين والقنوت فان فيهما القياس والاستحسان وذكر في المبسوط في باب السهو وان سهى فيها عن قراءة التشهد في القعدة الاولى او تكبيرات العيد او قنوت الوترو ففي القياس ان لا يسجد للسهو لان هذه الاذكار سنة فتركها لا يتمكن كثير نقصان في الصلوة كما اذا ترك الثناء والتعوذ وهذا الان مبني الصلوة على الافعال دون الاذكار وسجود السهو عرف بفعل رسول الله عليه السلام وما نقل ذلك عنه الا في الافعال وجه الاستحسان ان هذه السنة تضاف الى جميع الصلوة فقال تكبيرات العيد وقنوت الوترو وتشهد الصلوة فتركها يتمكن النقصان والتغير في الصلوة فاما ثناء الافتتاح فغير مضاف الى الصلوة فتركها لا يتمكن النقصان في الصلوة **قوله** واذا شرع في الصلوة اي اراد الشروع **قوله** حتى ان من يحرم للفرض كان له ان يؤدي بها التطوع ذكر العلامة الزاهدي رحمه الله في شرحه للقدر وري باطل بنص يجوز اداء صلوة كثيرة بتكبيرة واحدة خلافا للشافعي رح حتى لو بنى على الظهر ركعتيه او العصر او فائتة او على النفل نفلا اجزاء

نب

هو يقول يشترط لهما ما يشترط لسائر الأركان وهذا آية الركنية ولنا أنه عطف الصلوة عليه في النص (وهو قوله تعالى وذكرا سم ربه فصلين) ومقتضاه المغايرة ولهذا لا يتكرر تكرار الأركان

وذكر فخرا لا سلام في أول الجامع الصغير في مسألة السهوان بناء الفرض على فرض آخر لا يجوز فقال ولو كان على رجل فوائت فصلي الظهر ثم قام منه إلى العصر من غير تكبيرة الافتتاح لم يصح شراعا في العصر لان احرام الظهر لا ينتظم العصر كما ينتظم النفل وذكر القاضي الامام ابو زيد رحمه الله في الاسرار والفرض وان انقضى فهو حرام بعد ذلك فجاء شرط الصلوة وان لم يكن ثبت للنفل ابتداء كما يتأدى النفل بطهارة الفرض وكذا الفرض الا ان فرضا آخر لا يتأدى به ههنا لانه مع كونه شرطا فهو عقد على الاداء كعقد الاجارة على عمل والعقد على الفرض يتضمن النفل لانه صلوة مثل النفل بزيادة فمن حيث انه صلوة فالباب واحد فتجوز الزيادة ما شاء الا انه يكره له ذلك اي بناء النفل على تحريمه الفرض لترك التحلل من الفرض على الوجه المشروع وهو التسليم كما يكره له اذا تكلم ولم يسلم وفي شرح البزدوي لا يجوز اداء فرضين بتكبيرة وقال ابو الفضل الصكر ماني رحمه الله لا يجوز بناء الفرض على الفرض ولا الفرض على النفل دون عكسه كما لاقتداء وفي فنية المنية بعلامه شمر (شرف الائمة المكي) وفيه اي وفي شرح قاضي الصدر يصح بناء العصر على تحريمه الظهر وبناء الفرض على تحريمه النفل وعلى عكسه والقضاء على الاداء لان التكبيرة شرط عندنا وعند الشافعي رحمه الله ركن حتى يشترط لكل صلوة تكبيرة على حدة شعب (شرح ابو ذر) مثله •

قوله هو يقول يشترط لهما ما يشترط لسائر الأركان اي من الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة والوقت **قوله** ولنا أنه عطف الصلوة عليه في النص وهو قوله تعالى وذكرا سم ربه فصلين • (قوله)

ومراعاة الشرائط لما يتصل به من القيام ويرفع يديه مع التكبير وهو سنة لان النبي عليه السلام واظب عليه وهذا اللفظ يشير الى اشتراط المقارنة وهو المروي عن ابي يوسف رح والمحكي عن الطحاوي رحمه الله والاصح انه يرفع اولا ثم يكبر لان فعله نفى التكبير يا من غير الله تعالى والنفي مقدم ويرفع يديه حتى يحاذي بها فيه شحمة اذنية وعند الشافعي رحمة الله عليه يرفع الي منكبيه وعلى هذا تكبيرة القنوت والاعباد والجنائز له حديث ابي حميد قال كان النبي عليه الصلوة والسلام اذا كبر رفع يديه الي منكبيه ولنا رواية وايل بن حجر والبراء وانس رضي الله تعالى عنهم ان النبي عليه السلام كان اذا كبر رفع يديه حذاء اذنية ولان رفع اليد لا علام الاصح وهو بما قلناه وما رواه يحمل على حالة العذر والمرأة ترفع حذاء منكبها هو الصحيح لانه استرلها فان قال بدل التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر ولا اله الا الله او غيره من اسماء الله تعالى اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله

قوله ومراعاة الشرائط لما يتصل به من القيام قال الامام بدر الدين رحمة الله عليه الدليل عليه ان من وقع في البحر ولم يصل الماء الى اعضاء وضوئه فكبر وغمس في الماء ورفع صلى بالايما تجوز صلواته وان كان حالة التكبير فيرمي متوضي **قوله** وهو المروي عن ابي يوسف رحمه الله عليه اي انه قال والمحكي عن الطحاوي رحمه الله اي انه كان يفعل هكذا **قوله** والنفي مقدم على الاثبات كما في كلمة الشهادة الا ان ابا يوسف رحمه الله عليه يقول ثبت التقدم هناك ضرورة الكلام ولا ضرورة هنا **قوله** حذاء منكبها هو الصحيح هذا احتراز عن رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمهما الله انها ترفع يديها حذاء اذنيها كالرجل لان كفها ليست بعورة * (قوله)

وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان يحسن التكبير لم يجزه الا الله اكبر او الله الاكبر
او الله الكبير وقال الشافعي رح لا يجوز الا بالاولين وقال مالك رح لا يجوز الا بالاول لانه
هو المنقول والاصل فيه التوقيف والشافعي رح يقول ادخال الالف واللام ابلغ في الثناء
فقام مقامه وابو يوسف رح يقول ان افعل وفعلا في صفاته تعالى سواء بخلاف ما اذا كان
لا يحسن لانه لا يقدر الا على المعنى ولهما ان التكبير هو التعظيم لغه وهو حاصل
فان افتتح الصلوة بالفارسية او قرء فيها بالفارسية او ذبح وسمى بالفارسية وهو يحسن العربية اجزاه
عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجزيه الا في الذبيحة وان لم يحسن العربية اجزاه
اما الكلام في الافتتاح فمحمد مع ابي حنيفة رح في العربية ومع ابي يوسف رح في الفارسية
لان لغة العرب لها من المزية ما ليس لغيرها واما الكلام في القراءة فوجه قولهما ان القرآن اسم
لمنظوم عربي كما نطق به النص الا ان عند العجرب عنه يكتفي بالمعنى كما لا يما بخلاف
التسمية لان الذكر يحصل بكل لسان ولابي حنيفة رح قوله تعالى وانه لفي زبر الاولين
لم يكن فيها بهذه اللغة ولهذا يجوز عند العجرب الا انه يصير مسيئا لمخالفة السنة المتوارثة

قوله وقال ابو يوسف ان كان يحسن التكبير لم يحز الا كذا ولم يذكر في الكتاب الله
كبير وبه ينعقد ايضا عنده ولم يفصل بين ما اذا كان يعلم ان الصلوة تفتح بالتكبير
اولا يعلم وذكر في كتاب الصلوة وقال ابو يوسف رح اذا كان يحسن التكبير ويعلم ان الصلوة
تفتح بالتكبير لا يصير شارعا الا بما ذكرنا من الالفاظ فاما اذا كان لا يعرف
الافتتاح بالتكبير تجزيه وان كان يحسن التكبير وذكروا فخر الاسلام رحمه الله فالصحيح
ما ذكره ههنا اي في الجامع الصغير لان الجهل لا يجعل عذرا في دار الاسلام
وفي شرح الزاهدي في هذه المسئلة خمسة اقوال عند مالك لا يدخل في الصلوة الا بقوله
الله اكبر لانه هو المنقول وقال الشافعي رحمه الله بلفظين الله اكبر الله الاكبر

ويجوز باي لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح لما تلونا والمعنى لا يختلف باختلاف اللغات

لانه ابلغ من الاول وقال ابو يوسف رح بثلاثة الفا الله اكبر الله الاكبر الله الكبير
وقال محمد رحمه الله تعالى عليه بكل ذكر تام هو تعظيم لله تعالى كقوله الرحمن
اكبر والحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله وقال ابو حنيفة رحمه الله باسم من اسمائه
كل فظة الله او الرحمن وهو الصحيح لقوله تعالى وذكرا سم ربه فصلى علق الفلاح
بذكر اسم معقبا بالصلوة وقد حصل ثم اختلفت الروايات والمشايخ ان الشروع
عنده بالا سماء الخاصة او بها وبالمشركة كالرحيم والكريم والاظهر والاصح انه بكل
اسم من اسمائه كذا ذكره الكرخي رحمه الله واقتى به المرغيناني وعن الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا قال الله ولم يزد عليه صار شارعا وهكذا كل اسم من اسماء
الله تعالى التسعة والتسعين وفي الفنية المنية ولو كان الاسم مشتركا كالرحيم فان اراد به
ذات الله تعالى يصير شارعا لان الارادة والنية تقطع وجوه الاحتمالات *

قوله ويجوز باي لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح هذا احتراز عن قول ابي سعيد
البردعي رحمه الله فانه قال انما جوز ابو حنيفة رحمه الله القراءة بالفارسية دون غيرها من
الالسنه لقرب الفارسية من العربية وقال الكرخي رحمه الله والصحيح النقل الى
اي لغة كانت وقال الامام المحبوبي رحمه الله الخلاف فيمن لا يهتم بشيء منه
وقد قرأ في الصلوة كلمة بالفارسية او اكثر منها واما لو اعتاد قراءة القرآن او كتابة
المصحف بالفارسية يمنع منه اشد المنع حتى ان واحدا من اهل الاهواء في زمان الشيخ
الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله كتب فتوى وبعثها اليه ان الصبيان
في زماننا يشق عليهم التعلم باللغة العربية هل يجوز لنا ان نعلمهم بالفارسية فقال
للمفتي ارجع حتى نتأمل ثم استحب من حاله فاذا هو كان معروفا بفساد مذهبه

نح

والخلاف في الاعتداد ولا خلاف في انه لا فساد ويروى رجوعه في اصل
المسئلة التي قولها وعليه الاعتماد والخطبة والشهد على هذا الاختلاف
وفي الاذان يعتبر التعارف ولو افتتح الصلوة باللهم اغفر لي لا تجوز لانه
مشوب بحاجته فلم يكن تعظيما خالصا ولو قال اللهم فقد قيل يحزبه لان معناه
يا الله وقيل لا يجوز لان معناه يا الله آمنا بخير فكان سؤالا.

فاعطى لواحد من خدامه سكيناً فقال اقتله بهذا ومن اخذك به فقل ان فلانا
امرني به ففعل فجاء بشرطي اليه وقال ان الامير يدعوك فذهب الشيخ اليه
فقص القصة وقال ان هذا كان يريد ان يبطل كتاب الله تعالى فخلع له
الامير وجازاه بالخبر ومشايخ بلخ وحمه الله اخذوا في هذه المسئلة بقولها وهو
مختار الفقيه ابي الليث رحمه الله وكذا ذكر الامام فخر الدين قاضي
خان رحمه الله في الجامع الصغير وكان الشيخ ابوبكر محمد بن الفضل يقول
بالخلاف فيما اذا جرى على لسانه من غير قصد اما من تعمد ذلك يكون زنديقا
او مجنونا فالمجنون يد اوى والزنديق يقتل .

قوله والخلاف في الاعتداد ولا خلاف في انه لا فساد كذا ذكر في المحيط
ايضا وذكر الشيخ الامام نجم الدين النسفي والقاضي فخر الدين رحمهما الله
انه لا يفسد عندهما وذكر ابوبكر الرازي انه رجع التي قولها وهو الصحيح
قوله وفي الاذان يعتبر التعارف ذكر في المبسوط وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
انه لو اذن بالغارسية والناس يعلمون انه اذان جازوا ان كانوا لا يعلمون ذلك لم يجوز
لان المقصود هو الاعلام ولم يحصل **قوله** ولو افتتح الصلوة باللهم اغفر لي لم يجوز وكذا بقوله
استغفر الله او عوذ بالله او انا لله ولا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله لا يصير شرعا بلا خلاف (قوله).

قال ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى تحت السرة لقوله عليه الصلوة والسلام ان من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة وهو حجة على ما لك رحمة الله تعالى عليه في الارسال وعلى الشافعي رحمة الله تعالى عليه في الوضع على الصدر

قوله ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى تحت السرة وقال شيخ الاسلام رحمه الله يجب ان يعلم بان في الاعتماد اربع مسائل احدى ان هل يضع يده اليمنى على اليسرى في الصلوة ام لا : والثانية كيف يضع : والثالثة اين يضع : والرابعة متى يضع : **اما** الاولى فعلى قول علما ثلثة السنة ان يعتمد بيده اليمنى على اليسرى **وقال** مالك رحمه الله بانه يرسل ارسالا وان شاء اعتمد فالارسال عند مالك رحمة عزيمته والا اعتماد رخصة وفي المبسوط الاعتماد سنة الا على قول الاوزاعي فانه كان يقول يتخير المصلي بين الاعتماد والارسال وكان يقول انما امر واما لا اعتماد اشفاقا عليهم لانهم كانوا يطولون القيام وكان ينزل الدم الى رؤس اناملهم اذا ارسلوا والمذهب عند علما ثلثة انه سنة واظب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انما معشر الانبياء امرنا بان نأخذ شمالكنا بايماننا في الصلوة **وقال** علي رضي الله عنه من السنة ان يضع المصلي يمينه على شماله تحت السرة في الصلوة : واما صفة الوضع وهي المسئلة الثانية ففي الحديث المرفوع لفظ الاخذ وفي حديث علي رضي الله عنه لفظ الوضع **واستحسن** كثير من مشايخنا الجمع بينهما بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والابهام على الرسغ ليكون عاملا بالحديثين : **واما** موضع الوضع وهو المسئلة الثالثة فالافضل عندنا تحت السرة وعند الشافعي رحمه الله الافضل ان يضع يديه على الصدر لقوله تعالى فصل لربك وانحر قبل المراد وضع اليمين على الشمال على النحر وهو الصدر ولانه موضع نور الايمان فحفظه بيده في الصلوة الاولى ولنا حديث علي رضي الله تعالى عنه كما رويها السنة اذا اطلقت ينصرف في الاغلب

ولأن الوضع تحت السرة اقرب الى التعظيم وهو المقصود ثم الا اعتماد سنة القيام عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله حتى لا يرسل حالة الثناء والا صل ان كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه وما لا فلا هو الصحيح فيعتمد في حالة القنوت وصلوة الجنائز ويرسل في القومة ويبين تكبيرات الاعباد

الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الوضع تحت السرة بعد عن التشبه باهل الكتاب واقرب الى ستر العورة فكان اولى والمراد بقوله تعالى وانحر نحر الاضحية بعد صلوة العيد ولئن كان المراد بالنحر الصدر فمعناه ضع بالقرب من النحر وذلك تحت السرة ثم في ظاهر المذهب الاعتماد سنة القيام وروي عن محمد رحمه الله انه سنة القراءة ويتبين هذا في المصلي بعد التكبير وهي المسئلة الرابعة فعند محمد رحمه الله يرسل يديه في حالة الثناء فاذا اخذ في القراءة اعتمد وفي ظاهر الرواية كما يكف يديه بعد التكبير يعتمد • **قوله** ولأن الوضع تحت السرة اقرب الى التعظيم بشهادة العرف **قوله** وما لا فلا هو الصحيح احتراز عن قول الامام الزاهدي ابي حفص الفضلي وعن قول اصحاب الفضلي فقال ابو حفص رحمه الله السنة في صلوة الجنائز وفي تكبيرات العيد والقومة التي بين الركوع والسجود والارسال وقال اصحاب الفضلي منهم القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله والحاكم عبد الرحمن الكاتب والامام الزاهد عبد الله الخيري آخري رحمه الله السنة في هذه المواضع الاعتماد كما في حالة الثناء والقنوت وصلوة الجنائز وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كما في تكبيرات العيد فالسنة فيه الارسال وبه كان يفتي شمس الائمة الصرخسي والصدر الكبير برهان الائمة والصدر الشهيد حسام الائمة رحمهم الله كذا في المحيط وذكر في فتاوى قاضي خان رحمه الله فكما فرغ من التكبير (يضع)

ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره وعن ابي يوسف رح انه يضم اليه قوله اني وجهت وجهي الى آخره لرواية علي رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يقول ذلك ولهما رواية انس رضي الله عنه ان النبي ص م كان اذا افتتح الصلوة كبر وقرأ سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره ولم يزد على هذا وما رواه محمود على التهجيد وقوله وجل ثناؤك لم يذكر في المشاهير فلا يأتي به في الفرائض والآولى ان لا يأتي بالتوجيه قبل التكبير

يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة وكذلك في تكبيرات العيد وتكبيرات الجنائز والقنوت ويرسل في القومة التي بين الركوع والسجود وفي الكافي للعلامة النسفي رحمه الله ويرسل في القومة التي بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العيديات اتفاقاً .

قوله ثم يقول سبحانك اللهم سبحان في الاصل مصدر ثم صار علماً للتسبيح وهو منصوب بفعل لا زام اصماره وبحمدك في موضع الحال اي نسبح حامدين لك لانه لولا انعامك بالتوفيق لم نتمكن من عبادتك كذا في الكشاف **قوله** وجهت وجهي الى آخره هذا الذكر وهو وجهت وجهي للذي نظرت السموات والارض حنيفاً وما انا من المشركين ان صلوتي ونسكي ومحباي ومما تي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين كذا في المبسوطين وقال في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله ولا يغير شيئاً من ذلك الى آخر الآية الا انه اذا انتهى الى قوله وانا اول المسلمين يجب ان يغير ويقول وانا من المسلمين ولو قال وانا اول المسلمين اختلف المشايخ فيه فمنهم من يقول يفسد صلوته لانه كذب ومنهم من يقول لا يفسد لانه يحمل على انه اراد به قراءة ما في القرآن لا الانباء عن نفسه وا بويوسف رحمه الله يقول الاخبار وردت بهما فاجمع بينهما عملاً بالاخبار كلها وجعل البداءة بالتسبيح اولى في بعض الروايات لان القرآن ورد به وهو قوله وسبح بحمد ربك حين يقوم وفي رواية تخبر ان شاء اتى قبل الشاء وان شاء بعده •

(قوله)

لتصل النية به هو الصحيح ويستعيز بالله من الشيطان الرجيم لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ومعناه اذا اردت قراءة القرآن والاولى ان يقول استعيز بالله ليوافق القرآن ويقرب منه اعوذ بالله ثم التعوذ تبع للقراءة دون الثناء عند ابي حنيفة ومحمد رح لما تلونا حتى يأتي به المسبوق دون المقتدي ويؤخر عن تكبيرات العيد خلافا لابي يوسف

قوله لتصل النية به هو الصحيح احتراز عن قول بعض المتأخرين فانه يقولها قبل التكبير ومنهم الفقيه ابو الليث رحمه الله لانه ابلغ في العزيمة وبهذا القن العوام من الناس هذا الذكزلي يقوم مقام النية وليكون عملا بما روي عنه في الاخبار ومنهم من يقول لا يستحب ذلك لانه يؤدي الى ان يطول مكثه في المحراب فاما مستقبل القبلة ولا يصلي وهذا مذموم شرعا فانه روي عن النبي عليه السلام انه قال مالي اراكم سامدين منحبرين كذا في مبسوط شيخ الاسلام رح **قوله** والاولى ان يقول استعيز بالله في شرح العلامة الزاهدي والكلام فيه في ثلثة مواضع أحدها في اصله عندنا يتعوذ وعند مالك رحمه الله لا يتعوذ ولا يسمى والثاني في موضعه وهو ان يتعوذ قبل القراءة لما ذكرنا وعند اصحاب الظواهر وحمزة المعري بعده والثالث في لفظة باطل واختيار ابي عمر وعاصم وابن كثير اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزاد حفص من طريق هبيرة اعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم واختار نافع وابن عامر والكسائي اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم واختار حمزة استعيز بالله من الشيطان الرجيم وعليه الفتوى والاختيار وبه ورد اعم الاخبار والآثار اعوذ بالله من الشيطان الرجيم والكلام في التسمية في مواضع منها انها من القرآن عندنا وعند مالك رحمه الله ليست من القرآن والثاني في انها ليست من الفاتحة ومن رأس كل السورة لكنها انزلت للفصل بين السور وقال الشافعي رحمه الله انها من الفاتحة وفي سائر السور قولان والثالث انه لا يجهر بها في الصلوة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وفي خارج الصلوة اختلاف الروايات والمشايع في التعوذ (و)

قال ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم هكذا نقل في المشاهير ويسر بهما لقول ابن مسعود رضي الله عنه اربع يخفيهن الامام وذكر منها التعوذ والتسمية وأمين وقال الشافعي رحمه الله يجهر بالتسمية عند الجهر بالقراءة لما روي ان النبي عليه السلام جهر في صلوته بالتسمية

والتسمية وقيل يخفى التعوذ دون التسمية والصحيح انه يتخير فيهما ولكن يتبع امامه من القراء وهم يجهرون بهما الاحزمة فانه يخفيهما والرابع ان المصلي يسمي في اول كل ركعة وعن ابي حنيفة ان التسمية حسن بين السورتين وفي رواية الحسن عنه يسمي في الركعة الاولى ثم لا يعيد قال الحسن والاحسن ان يسمي في اول كل ركعة عند اصحابنا جميعا لا خلاف فيه ومن زعم انه يسمي مرة في الاولى فحسب فقد غلط على اصحابنا غلطا فاحشا عرفه من تأمل في كتب اصحابنا والروايات عنهم لكن الخلاف في الوجوب فعندهما رواية المعلي عن ابي حنيفة رحمهم الله انه تجب التسمية في الثانية كوجوبها في الاولى وفي روايتهما ورواية الحسن عن ابي حنيفة رحمهم الله لا يجب الا عند الافتتاح فان قرأها في غيره فحسن ثم قال الحسن والصحيح انه تجب التسمية في كل ركعة ولا يقرأها بين السورتين عندهم الا في صلوة المخافتة عند محمد رح واما وجوبها خارج الصلوة فالصحيح من الاقوال انها تجب واجمع القراء انه يقرأها في اول الفاتحة وكذا في سائر السور الاحزمة واما عمرو في احدى الروايتين والخامس انها آية كاملة على الاصح في جميع الاقوال الا في قول من لا يجعلها من القرآن الا في سورة النمل والصحيح انها آية في حق جواز الصلوة وحرمتها على الجنب والحائض وذكر بكران الاصح انها آية في حق الحرمة لا في حق جواز الصلوة بها فان فرض القراءة ثابت بيقين فلا يسقط باخبار الاحاد وذكر الفقيه ابو جعفر في النوادر ان كبر وتعوذ ونسي الثناء لا يعيد وكذا ان كبر وهدأ بالقراءة ونسي الثناء وتعوذ والتسمية لغوات محلها ولا سهو عليه وقيل يجب وان كبر وتعوذ ثم مجد يسمي وان كبر و مجد ثم يسمي لا يتعوذ وكذا ان كبر وسمى ثم مجد.

قوله ويسر بهما في المغرب اسر الحديث اخفاء واما يسر بهما بزيادة الباء فسهو

قلنا هو محمول على التعليم لان انما رضي الله عنه اخبرانه عليه السلام كان لا يجهر بها ثم عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يأتي بها في اول كل ركعة كالنعوذ وعنه انه يأتي بها احتياطاً وهو قولهما ولا يأتي بها بين السورة والفاتحة الا عند محمد رحمه الله تعالى عليه فانه يأتي بها في صلوة المخافتة ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة او ثلث آيات من اي سورة شاء فقراءة الفاتحة لا تتعين ركناً عندنا وكذا ضم السورة اليها خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى عليه في الفاتحة ولما لك رحمه الله فيهما له قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وسورة معها وللشافعي رحمه الله قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب ولنا قوله تعالى فاقروا ماتيسر من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لا تجوز لكنه يوجب العمل فقلنا بوجوبهما

قوله قلنا هو محمول على التعليم اي على تعليم انها بين النعوذ والقراءة كما شرع الجهر بالتكبير للاعلام وقد روي ان عمر رضي الله عنه حين اتاه وفد العراق جهر بالثناء وانما جهر للتعليم **قوله** ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة في شرح الزاهدي واختلف في القراءة على خمسة اقوال قال الاصم وابن عيسى لم يمت بفرض اصل حتى لو لم يقرأ في الصلوة مع القدرة يجزيه وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه فرض في الركعات كلها وقال الحسن البصري رحمه الله فرض في ركعة واحدة وقال مالك رحمه الله فرض في ثلث ركعات وقال اصحابنا رح فرض في الركعتين من غير تعيين **قوله** خلافاً للشافعي رحمه الله عليه في الفاتحة قال الشافعي رحمه الله بتعين الفاتحة ركناً حتى لو ترك حرفاً منها في ركعة لا تجوز صلوته **قوله** والزيادة عليه بخبر الواحد فان قيل لم قلت بانه خبر الواحد بل هو مشهور لان العلماء تلقته بالقبول فتجوز الزيادة بمثله قلنا انما تجوز الزيادة على الكتاب بالخبر المشهور اذا كان محكماً واما اذا كان محتملاً فلا وهذا (الحديث)

واذا قال الامام ولا الضالين قال آمين ويقولها المؤتم لقوله عليه السلام اذا امن الامام فامنوا ولا متمسك لما لك رحمه الله في قوله عليه السلام واذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين من حيث القسمة لانه قال في آخره فان الامام يقولها •

قال ويخفونها لما روينا من حديث ابن مسعود رضي تعالى الله عنه ولانه دعاء فيكون مبناه على الاخفاء والمد والقصر فيه وجهان والتشديد خطأ فاحش الحديث محتمل لان مثل هذا الكلام يذكر لنفي الجوار كما قال لاصلوة الا بالطهور ويذكر لنفي الفضيلة كما قال لاصلوة لجار المسجد الا في المسجد ولما كان كذلك صار محتملا وبالمحتمل لا تجوز الزيادة على الكتاب كذا في طريقة البزمرى ومبسوط شيخ الاسلام رحمه •

قوله آمين وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يقول الا امام آمين انما يقول المؤمن وذلك لان الامام داع والمؤمن مستمع وانما يؤمن المستمع لا الداعي كما في سائر الادعية خارج الصلوة واما قوله عليه السلام اذا امن الامام فامنوا سمي الامام مؤمنا باعتبار التسبيب والمسبب يجوز ان يسمى باسم المباشركما يقال بنى الامير داره المدينة **قوله** ويخفونها وقال الشافعي رحمه الله يجهر بها الامام في الصلوة التي يجهر فيها بالقراءة والمؤمن يخافت هكذا ذكرنا لمزني رحمه الله في مختصره وذكر في الخلاصة الغزالية ومن سنن الصلوة ان يجهر بالتأمين في الجهرية ومذهبنا مذهب عمر وعلي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم ترك الناس الجهر بالتأمين وماركوا الا لعلمهم بالنسخ **قوله** لما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وهو رابع يخفيهن الامام **قوله** ولانه دعاء فان معناه اللهم اجب دليله قوله تعالى قد اجيب دعوتكما سماهما اعيين وموسى عم كان داعيا وهارون عم مؤمنا واذا سمع المقتدي من الامام ولا الضالين في صلوة لا يجهر فيها هل يؤمن فعن بعض المشايخ انه لا يؤمن وعن الفقيه ابي جعفر يؤمن كذا في المحيط **قوله** والتشديد خطأ فاحش

قال ثم يكبر ويركع وفي الجامع الصغير يكبر مع الانحطاط لان النبي ﷺ كان يكبر عند كل خفض ورفع ويحذف التكبير حذفاً لان المد في اوله خطأ من حيث الدين اكونه استنفها ما في آخره لحن من حيث اللغة ويعتمد بيديه على ركبتيه ويفرج بين اصابعه لقوله ﷺ لانس رة اذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وفرج اصابعك ولا يندب اليه التفريج الا في هذه الحالة ليكون امكن من الاخذ ولا الى الضم الا في حالة السجود

اي في هذا الموضع لا في نفسه فانه في نفسه لغة صحيحة بمعنى قاصدين قال الله تعالى والامين البيت الحرام ويفسده الصلوة عندهما خلافاً لابي يوسف رحمة الله تعالى عليه وفي الكافي والمدني به بالتشديد اختياراً لفقهاء والقصر اختياراً لاهل اللغة .

قوله وفي الجامع الصغير ويكبر مع الانحطاط والارتفاع ومن داب هذا الكتاب انه اذا وقع نوع مخالفة بين رواية الجامع الصغير وبين رواية القدوري يصرح بذلك كرا لجامع الصغير ثم المخالفة هنا هي ان الاول يشير الى ان التكبير في محض القيام كذا قال بعض مشايخنا وهكذا ذكر في المحيط مستدلاً بقول محمد رحمه الله اذا اراد ان يركع يكبر والثاني يقتضي مقارنة التكبير مع الانحطاط لان مع للمقارنة وبه قال بعض مشايخنا ايضا وقيل يكبر عند الخرورج حيث يكون ابتداءً عند ابتداء الخرورج وانتهاءً عند انتهائه وقال الطحاوي يخررا كما مكبرا وفي خزنة الاكمل لا يكره وصل القراءة بتكبير الركوع وفي غريب الرواية كان ابراهيم يصل خاتمة السورة بتكبير الركوع وعن ابي يوسف رحمه الله ربما وصل وربما ترك وقال ابو جعفر يصلهما وصلا وانما ترك ابو يوسف فرج الافضل تعليماً للرخصة **قوله** خطأ من حيث الدين اكونه استنفها ما ويفسده الصلوة ويكفر به لو تعمده لان هذا يقتضي ان لا يثبت عنده كبرياء الله تعالى وعظمته وهو كفروني آخره لحن من حيث اللغة اي عدول عن سنن الصواب حتى قال مشايخنا (رح)

وفيما وراء ذلك يترك على العادة ويبسط ظهره لان النبي عليه الصلوة والسلام كان اذا ركع بسط ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكسه لان النبي عليه السلام كان اذا ركع لا يصب رأسه ولا يقنعه ويقول سبحان ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه لقوله عليه الصلوة والسلام اذا ركع احدكم فليقل في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه اي ادنى كمال الجمع ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ويقول المؤمن ربنا لك الحمد .

رح لواد خل المدين الباء والراء في لفظا كبر عند افتتاح الصلوة لا يصير شارعا .
قوله وفيما وراء ذلك يترك على العادة اي عند الافتتاح وعند القعود وفيه رد على قول من قال يفرج عند الافتتاح **قوله** ولا يرفع رأسه ولا ينكسه معناه يسوي رأسه بعجزه لانه ما مورب الا اعتدال في الركوع والاعتدال فيه ان يكون ظهره مستويا من الجانبين لا يرفع عجزه اعلى من رأسه ولا رأسه اعلى من عجزه كذا في المبسوط **قوله** وذلك ادناه هذا من تنمته الحديث ثم بين المصنف رحمه الله ان مراد رسول الله عليه السلام من قوله ادناه اي ادنى كمال الجمع وادنى كمال السنة لان يكون المراد ادنى ما يجوز به الصلوة او يقام به الواجب لانه لا يمكن اثبات فرضية التسبيح بهذا الخبر لانه لا تجوز الزيادة على الكتاب بخبر الواحد ولا اثبات الوجوب ايضا لانه عليه الصلوة والسلام لم يعلمه ذلك الا عرابي حين علمه الفرائض والواجبات ولو كان القول به ثلث مرات من الواجبات لعلمه وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله فان سبح مرة واحدة روي عن محمد رحمه الله انه قال يكره ذلك وقال ابو مطيع البلخي تلميذ ابي حنيفة رحمه الله لو نقص من ثلث في تسبيحات الركوع والسجود لم تجز صلوته وذهب في ذلك الى انه ركن مشروع فكان نظير القيام فوجب ان يحله ذكر مفروض قيا ساعلى القيام . (قوله)

ولا يقولها الامام عند ابي حنيفة رحمة الله عليه وقالا يقولها في نفسه لما روى ابو هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام كان يجمع بين الذكرين ولانه حرص غيره فلا ينسي نفسه وله قوله عليه الصلوة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد هذه قسمة وانها تنافي الشركة ولهذا لا يأتي المؤتم بالتسميع عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ولانه يقع تحميدة بعد تحميد المقتدي وهو خلاف موضوع الامامة والذي رواه محمول على حالة الانفراد والمنفرد يجمع بينهما في الاصح وان كان يروى الاكتفاء بالتسميع ويروى بالتحميد والامام بالدلالة عليه اتى به معنى

قوله ولا يقولها الامام عند ابي حنيفة رح فان قيل ما جواب ابي حنيفة رح عمار روي عن ابن مسعود رضى خمس يخفيهن الامام وفي رواية اربع يخفيهن الامام وذكر منها التحميد قلنا قال في الاسرار انه غريب وحديث القسمة معروف ومرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم برواية ابي موسى الاشعري رضى فيرجع عليه **قوله** والمنفرد يجمع بينهما في الاصح احتراز عن القولين الآخرين المذكورين بعده احدهما الاكتفاء بالنسب والثاني الاكتفاء بالتحميد قال شيخ الاسلام رح والاصح عند ابي حنيفة رح ان المنفرد يأتي بالتحميد لا غير وفي البحر المحيط في التحميد اربع روايات وبنالك الحمد ربنا ولك الحمد اللهم وبنالك الحمد اللهم وبنالك الحمد قال العلامة شمس الائمة الحلواني رحمه الله ثم في الرواية التي تجمع بينهما يأتي بالسمع حالة الارتفاع و اذا استوى قائما قال وبنالك الحمد وهكذا رواه زين المشايخ في اذكار الصلوة عن ابي هريرة رضي الله عنه انه كان يفعل كذلك وفي شرح الزاهدي فان قلت روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان عند كل خفض ورفع ولم يترك التكبير عند رفع الرأس من الركوع قلت عد في المحيط قبيل مسائل الاذان التكبير عند رفع الرأس من الركوع من جملة السنن وفي روضة الناطقي ويكبر في حالة الانتقال في كل خفض ورفع وفي شرح الآثار للطحاوي ان النبي عليه السلام وابا بكر (عمر)

قال ثم اذا استوى فائما كبر وسجدا ما التكبير والسجود فلما بينا واما الاسنواء فما ليس بفرض وكذا الجلسة بين السجدين والطمأنينة في الركوع والسجود وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رحمه الله يفترض ذلك كله وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام ثم فصل فانك لم تصل ثالثة لاعرابي حين اخف الصلوة ولهما ان الركوع هو الانحناء والسجود هو الانخفاض لغة فتعلق الركبة بالادنى فيهما وكذا في الانتقال اذ هو غير مقصود وفي آخر ما روي تسميته اياه صلوة حيث قال وما نقصت من هذا شيئا فقد نقصت من صلواتك

عمر وعليه واما هريرة رضي الله تعالى عنهم كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع ثم قال الطحاوي رح وكانت هذه الاقوال المروية في التكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بهما من بعد رسول الله عليه السلام الى يومنا هذا لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع قال استاذنا رحمه الله ترك العمل بهما منصوص ايضا فقد ذكر رحمه الله في خزائن الفقه والنظم ان تكبيرات فرائض يوم وليلة اربع وتسعون وان يكون كذلك الا اذا لم يكن عند الرفع تكبير والجواب الثاني انه يجوز ان يكون المراد بالتكبير المذكور الذي فيه تعظيم الله تعالى سواء كان فيه لفظ التكبير او لم يكن جمعا بين الروايات والاثار والاخبار .

قوله اما التكبير والسجود فلما بينا يريد به ما ذكر من قوله لانه عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع وقوله تعالى واركعوا واسجدوا **قوله** فتعلق الركبة بالادنى اي بادننى ما يطلق عليه اسم الركوع والسجود **قوله** وكذا في الانتقال اي يتعلق الجواز بادننى ما يقع عليه اسم الانتقال اذ هو غير مقصود بل هو وسيلة الى تحصيل الركن الذي بعده ولما لم يكن مقصودا شرط ادنى ما يحصل به الانتقال فشرط رفع الرأس من السجود ليتحقق الانتقال لان رفع الرأس فرض بنفسه حتى لو تحقق الانتقال بلا رفع الرأس بان سجد على وسادة فنزعت الوسادة من تحت رأسه وسجد على الارض يجوز
نو

ثم القومة والجلسة سنة عندهما وكذا الطمانينة في تخريم الجرجاني رح وفي تخريم الكرخي رح واجبة حتى تجب سجدة السهو وتركها ساهيا عنده ويعتمد يديه على الارض لان وايل بن حجر وصف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد وادعم على راحتيه ورفع عجزته قال ووضع وجهه بين كفيه ويديه حذاء اذنيه لما روي انه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك قال وسجد على انفه وجهته لان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه فلن اقتصر على احدهما جازعند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وقال لا يجوز الاقتصار على الانف الا من عذر وهو رواية عنه لقوله عليه الصلوة والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وعد منها الجبهة ولا بي حنيفة رحمة الله تعالى عليه ان السجود يتحقق بوضع بعض الوجه وهو لما موربه الا ان الخد والذقن خارج

قوله ثم القومة والجلسة سنة اي القومة بعدما رفع رأسه من الركوع والجلسة بين السجدين سنة عندهما وكذا الطمانينة في الركوع والسجود عند عبد الله الجرجاني اعتبار هذه الطمانينة بالطمانينة التي في القومة والجلسة فهي سنة اجماعا فكذا هذه والكرخي فرق بينهما وقال الركوع والسجود ركنان مقصودان والطمانينة شرعت لتكملهما فيجعل المكمل واجبا كما قلنا في الفاتحة ولا انتقال ركن شرع لغيره فشرع اكمله بالسنة كالتثليث في الطهارة ليظهر التفاوت بين المكملين كما ظهر التفاوت بين الركنين فعند الكرخي رحمة الله لما كانت واجبة يجب ترك الطمانينة ساهيا بسجود السهو وعند الجرجاني رحمة الله عليه لما كانت سنة لا يجب **قوله** لان وايل بن حجر الحبر يضم الحاء ويعدة الجيم كذا في المغرب وصف اي بالفعل فسجد اي وايل ويضع اول ما كان اقرب الى الارض الركبة ثم اليد ثم الوجه وعند الرفع يرفع اول ما كان ابعد من الارض فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه **قوله** لقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء القدمين واليدين والجبهة (قوله)

والمذكور فيما روي الوجه في المشهور ووضع اليدين والركبتين سنة عند التحقق
 السجود دونهما وأما وضع القدمين فقد ذكر القدر وري رحمه الله أنه فريضة في السجود
 قال فان سجد على كور عما مته وافضل ثوبه جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يسجد على كور عما مته ويروى انه صلى الله عليه صلى في ثوب واحد يتقي
بفضله حر الارض وبرد ها ويبدى صبعه لقوله صلى الله عليه وابد صبعك ويروى
وابد من الابداد وهو المد والاول من الابداء وهو الاظهار ويجا في بطنه عن فخذيه
 لانه عليه السلام كان اذا سجد جافى حتى ان بهمة لو ارادت ان تمر بين يديه لمرت
 وقبل اذا كان في الصنف لا يجاني كيلا يؤذي جاره ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة
 لقوله عليه السلام اذا سجد المؤمن سجد كل عضو منه فليوجه من اعضائه القبلة ما استطاع
 ويقول في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلاثا وذلك ادناه لقوله عليه السلام

قوله والمذكور فيما روي الوجه في المشهور والاسجود مأمورة والتحديث ورد
 بينا ان هذه الاعضاء محال السجدة والمذكور فيه الوجه والمراد به البعض والخد والذن
 خارج بالاجماع ثم اذا اقتصر على الجبهة جاز كذا اذا اقتصر على الانف وصار ترك
 الجبهة كترك اليدين والركبتين ولانا اجمعناه انه يجوز الاقتصار على الانف بعذر فلو
 لم يكن الانف مسجد لما جاز الاقتصار عليه كالذن واليدين ولان الجبهة عظم مثلث
 والانف طرفها الثالث فاذا اقتصر على بعض الجبهة جاز وان قل كذا ذكر الفقيه ابو جعفر
 فكذا على الانف وفي المحيط ذكر الانف وهو اسم لما صلب دلي على انه لا يكفيه
 ان يسجد على ما لان منه وهو الارنية وان عليه ان يمكن ما صلب منه ثم السنة
 في السجود عندنا ان يسجد على الجبهة واليدين والركبتين والقدمين وقال زفر
 والشافعي رحمهما الله وهو واجب للحديث ابن عباس رضي الله عنه ولنا ان مطلق
 السجود لا يستدعي وضع اليد والركبة لغة ولهذا تصح صلوة المكفوف بالاجماع

اذا سجداً حدكم فليقل في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلثا وذلك ادناه اي ادنى كال
الجمع ويستحب ان يزيد على الثلث في الركوع والسجود بعد ان يختم بالوتر لانه
عليه السلام كان يختم بالوتر وان كان اماماً لا يزيد على وجه يمل القوم حتى لا يؤدي
الى التنفير ثم تسبيحات الركوع والسجود سنة لان النص يتناولهما دون تسبيحاتهما
فلا يزداد على النص والمرأة تنخفض في سجودها وتلزم بطنها بفخذها لان ذلك استر لها
قال ثم يرفع رأسه ويكبر لما رويناه فاذا اطمأن جالساً كبر وسجد لقوله عليه الصلوة والسلام
في حديث الاعرابي ثم ارفع رأسك حتى تستوي جالساً ولولم يستوي جالساً
وكبر وسجداً اخرى اجزاه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقد ذكرناه

والامر محمول على الندب وفي مختصر الكرخي رحمه الله سجد ورفع اصابع
رجليه على الارض لا يجوز وفي صلوة الجلابي واما اعضاء السجود فسبعة وفريضة
السجود تتعلق بعضواً واحداً منها في قول ابي حنيفة رحمه الله وهو الوجه وقال زفر
والشافعي رحمهما الله يتعلق بجميعها وعد وضع القدمين على الارض حال السجود
من السنن الفعلية وفي القدوري فرض السجود يتأدى بوضع القدمين والجهة والانف
عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يتأدى بالانف قال العلامة الزاهدي وظاهر
ما ذكر في مختصر الكرخي والمحيط والقدوري يقتضي انه اذا رفع احد القدمين
دون الاخرى ان لا يجوز وقد رأيت في بعض النسخ ان فيه روايتين: كور العمامة دورها
من كور العمامة وكورها اذا دارها على رأسه وهذه العمامة عشرة اكوار وعشرون كورة
البهمة ولد الشاة وهي بعد السخلة فان السخلة اول ما يضعه امه ثم يصير بهمة.

قوله واذا سجداً حدكم معطوف على قوله واذا ركع احدكم لانهما في حديث واحد
قوله ثم يرفع رأسه ويكبر الرفع فرض ليتحقق الانتقال الى السجدة الثانية
قوله لما رويناه اشارة الى قوله لان النبي عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع (قوله)

وتكلموا في مقدار الرفع والأصح أنه إذا كان إلى السجود أقرب لا يجوز لأنه يعد سا جدا وإن كان إلى الجلوس أقرب جاز لأنه يعد جالساً لتحقيق الثانية •

قال فاذا اطمأن ساجداً كبيراً وقد ذكرناه ويستوي قائماً على صدور قدميه ولا يقعد ولا يعتمد بيديه على الأرض وقال الشافعي رحمه الله تعالى جلس جلسة خفيفة ثم ينهض معتمداً على الأرض لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك ولنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي عليه السلام كان ينهض في الصلوة على صدور قدميه ومأواه محمول على حالة الكبر ولا نهدية فعدة استراحة والصلوة ما وضعت لها ويفعل في الركعة الثانية مثل ما يفعل في الركعة الأولى لأنه تكرار الأركان إلا أنه لا يستفتح ولا يتعوذ لأنهما لم يشرعا إلا مرة واحدة

قوله وتكلموا في مقدار الرفع وبعض مشايخنا قالوا إذا زایل جبهته عن الأرض ثم أعادها جاز ذلك عن السجدة وعن الحسن بن زياد ما هو قريب من هذا فإنه قال إذا رفع رأسه بقدر ما يجري فيه الريح يجوز وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا يكون عنهما ما لم يرفع جبهته مقدار ما يقع عند الناظر أنه رفع رأسه ليسجد أخرى فإن فعل ذلك جاز عن السجدة وعن الحسن بن سلمة رحمه الله تعالى لا يكون عن سجدة واحدة وفي القدر وري أنه يكتفى بادننى ما يطلق عليه اسم الرفع وجعل شيخ الإسلام القول الأخير وهو المذكور في القدر وري أصح قال لأن الواجب هو الرفع فإذا وجد أدنى ما يتأوله اسم الرفع بان رفع جبهته كان مؤدياً لهذا الركن كما في السجود حيث يعتبر فيه أدنى ما يتأوله الاسم بخلاف الركوع لأن الركوع هو الميلان والانحناء الظهر وإذا وجد بعض الانحناء ولم يوجد البعض يرجح الأكثر منهما إن كان إلى الركوع أقرب فقد وجد الركوع وإن كان إلى القيام أقرب فقد عدم الأكثر فصار كأنه لم يركع بخلاف السجود فإنه يحصل بوضع الجبهة على الأرض والواجب وضع الجبهة على الأرض مرتين وقد وجد حين رفع رأسه أدنى ما يكون حق الوضع وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز ما لم يستوقا عدا وقد ذكرناه

قوله وقال الشافعي رحمه الله تعالى جلس جلسة خفيفة بخلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله في

ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى خلافا للشافعي رح في الركوع والرفع منه لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القنوت وتكبيرات العيدين وذكر الاربع في الحج والذي يروى من الرفع محمول على الابتداء

موضعين في اعتماد اليدين عندنا يعتمد بهما على ركبتيه وعنده يعتمد بهما على الارض والثاني في الجلسة قال شمس الائمة المحلوا في رح الخلاف في الافضل حتى لو فعل كما هو مذهبنا لا بأس به عند الشافعي رح ولو فعل كما هو مذهب لا بأس به عندنا كذا في المحيط

قوله ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى خلافا للشافعي رحمة الله عليه في الركوع والرفع منه وفي المسئلة حكاية تصلح دليلا للفرقيين فان الازاعي لقى ابا حنيفة رضي الله عنه في المسجد الحرام فقال ما بال اهل العراق لا يرفعون ايديهم عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وقد حدثني الزاهدي عن سالم عن ابن عمران النبي عليه السلام كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع فقال ابو حنيفة رحمه الله حدثني حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ثم لا يعود فقال الازاعي عجا من ابي حنيفة رحمه الله احدثه عن الزاهدي عن سالم عن ابن عمر وهو يحدثنني عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود فرج مذهبهم بعلا اسناده فقال ابو حنيفة رح اما حماد فافقه من الزاهدي وابراهيم افقه من سالم ولولا سبق ابن عمر لقلت علقمة افقه منه واما عبد الله فعبد الله فسكت الازاعي فرج حديثه بفقه روايته وهو المذهب لان الترجيح بفقه الرواة لا بعلا اسناد ولانه لما تعارضت روايتا فعله وجب المصير الى قوله وهو الحديث المشهور لا يرفع الا يدي الا في سبع مواطن عند افتتاح الصلوة وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين وعند استلام الحجر وعند لصاف المروة وعند الموقوفين وعند الجمرتين اي الاولى والوسطى (قوله)

كذا نقل عن ابن الزبير رضى واذا رفع رأسه من السجدة الثانية فى الركعة الثانية افترش رجله اليسرى فجلس عليها ونصب اليمنى نصابا ووجهه اصابعه نحو القبلة هكذا وصفت عائشة رضى الله عنها فعوذ رسول الله صلعم فى الصلوة ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه وتشهد ويروى ذلك فى حديث وايل ابن حجر رضى ولان فيه توجيه اصابع يديه الى القبلة وان كانت امرأة جلست على اليمنى اليسرى واخرجت رجلها من الجانب الايمن لانه استرلها والتشهد التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي الى آخره

قوله كذا نقل عن ابن الزبير رضى اي يحمل ما رواه على الا ابتداء عن ابن الزبير رضى الله عنهما انه رأى رجلا يرفع يديه فى الصلوة عند الركوع فقال له ما هذا فان هذا شىء فعله النبي عليه السلام ثم تركه وقال ابن مسعود رضى الله عنه رفع النبي عليه السلام فرفعنا وترك فتركنا وقال ابن عباس رضى الله عنه ان العشرة المبشرة بالجنة رضى الله عنهم ما كانوا يرفعون ايديهم الا لا افتتاح الصلوة على ان رواية ابن عمر ساقطة وقال مجاهد صليت خلف بن عمر سنتين فلم اراه يرفع يديه الا لا افتتاح الصلوة والراوى اذا عمل بخلاف ما روى سقطت روايته كما عرف فى اصول الفقه **قوله** وبسط اصابعه ذكر محمد رحمه الله فى غير رواية الاصول حديثا عن النبي عليه السلام فى الاشارة ثم قال هذا قولى وقول ابي حنيفة رحمه الله وحكى عن الفقيه ابي جعفر انه يعقد الخنصر والبنصر ويحلق الوسطى مع الابهام ويشير بسبابته وفى الجامع الصغير المرتب وعن ابي يوسف رحمه الله فى املائه يروى الاشارة عن النبي عليه السلام وفسره بما فسر به ابو جعفر رحمه الله ثم قال وقال غيره من اصحابنا يشير بثلاثة وخمسين ثم قال وان الاشارة بالسبابة رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وفى الاملاء عن ابي يوسف رحمه الله كما تقدم وفى قول المدنيسين يجب ان يعقد الثلث والخنصر ويشير بالسبابة وعن الحلواي يقيم اصبعه عند قوله

وهذا تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما فانه قال اخذ رسول الله صلعم بيدي وعلمني التشهد كما كان يعلمني سورة من القرآن وقال قل التحيات لله الى آخره والاخذ بهذا اولى من الاخذ بشهادة ابن عباس رضي الله عنهما وهو قوله التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا الى آخره لان فيه الامر واقله الاستحباب والالف واللام وهما للاستغراق وزيادة الواو هي لتجديد الكلام

لا اله يضع عند قوله الا الله ليكون النصب كالنفي والوضع كالاتبات وفي المحيط وقيل رفع سبابة اليد اليمنى في التشهد عند ابي حنيفة ومحمد والشافعي رحمهم الله من السنن وفي ظاهرها اصول لا يرفعها وكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله قال العلامة نجم الدين الزاهدي لما اتفقت الروايات عن اصحابنا جميعا في كونه سنة وكذا عند الكوفيين والمدنيين وكثرة الاخبار والآثار ركن العمل بها اولى •

ثوله وهذا تشهد عبد الله بن مسعود اعلم ان الصحابة رضي الله عنهم في التشهد لعمر تشهد ولعلي تشهد ولعبد الله بن عباس تشهد ولعبد الله بن مسعود تشهد ولعائشة تشهد ولجابر تشهد ولغيرهم ايضا تشهد فاخذ علما ونا رحمهم الله بتشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه واخذ الشافعي رحمه الله بتشهد عبد الله بن عباس رضي الله عنه وتشهده كما ذكر في الكتاب الا انه قال في آخره واشهد ان محمدا رسول الله بدون عبده وقال الشافعي رحمه الله اخذ بما رواه ابن عباس اولى بوجوه اربعة احدها ان فيه زيادة كلمة وهي المباركات والثاني انه يوافق القرآن كما قال الله تعالى فيه تحية من عند الله مباركة طيبة والثالث انه ذكر الاسلام بغير الالف واللام واكثر تسليمات القرآن مذكور بغير الالف واللام قال الله تعالى سلام عليكم طينتم قالوا سلاما قال سلام وسلام عليه يوم ولدوا وشرفوا الكلام ما يوافق القرآن والراي به انه متاخر عن خبرين لان ابن عباس كان صغير السن فانما اختار ما استقر عليه من الامور ابن مسعود كان من الشيوخ ينقل ما كان في الابتداء كما (ينقل)

كما في القسم وتأكيده التعليم ولا يزيد على هذا في القعدة الاولى لقول ابن مسعود رضي الله عنه علمني رسول الله صلعم التشهد في وسط الصلوة وآخرها فان كان وسط الصلوة نهض اذا فرغ من التشهد وان كان آخر الصلوة دعا لنفسه بما شاء ويقرأ في الركعتين الاخيرين بفاتحة الكتاب وحدها لحديث ابي قتادة رضي الله عنه ان النبي صلعم قرأ في الاخيرين بفاتحة الكتاب وهذا بيان الا فضل

ينقل التطبيق واصحابنا رحمهم الله قالوا الاخذ بالتشهد ابن مسعود اولي لوجوه عشرة كلها مذكورة في النهاية والجواب عما رجم به الشافعي رحمه الله ايضا فليطلب هناك .
قوله كما في القسم فان من قال والله والرحمن والرحيم لا افعل كذا ففعله يلزمه ثلث كفارات ولو قال والله الرحمن الرحيم لا افعل كذا ففعل لزمته كفارة وتأكيده التعليم فانه روي عن محمد بن الحسن انه قال اخذ ابو يوسف رحمه الله عليه بيدي وعلمني التشهد وقال اخذ ابو حنيفة رح بيدي فعلمني التشهد وقال ابو حنيفة رح اخذ حماد بيدي فعلمني التشهد وقال حماد اخذ علقمة بيدي وعلمني التشهد وقال علقمة اخذ ابن مسعود بيدي وعلمني التشهد وقال ابن مسعود اخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي وعلمني التشهد وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخذ جبرئيل عليه السلام بيدي فعلمني التشهد وحكي ان اعرابا دخل على ابي حنيفة رح فسأله بوا و ام بواوين فقال له بواوين فقال اعرابي بارك الله فيك كما بارك في الاول فتحير اصحابه وسألوه هنة فقال سألني عن التشهد بواو كتشهد ابن عباس ام بواوين كتشهد ابن مسعود فقلت بواوين فقال بارك فيك كما بارك في شجرة مباركة زينونة لاشرقية ولا هريبة **قوله** لقول ابن مسعود رضي الله عنه علمني رسول الله صلعم الى قوله بما شاء من لفظ الحديث

نح

هو الصحيح لان القراءة فرض في الركعتين على ما يأتيك من بعد ان شاء الله تعالى وجلس في الاخيرة كما جلس في الاولى لما روينا من حديث وايل وعائشة رضي الله عنهما ولا نها اشق على البدن فكان اولى من التورك الذي يميل اليه مالك رح والذي يرويه انه صلعم قعد متوركا ضعفه الطحاوي رح او يحمل على حالة الكبر ويتشهد وهو واجب عندنا وصلى على النبي صلعم وهو ليس بفريضة عندنا خلا فالشافعي رح فيهما لقوله صلعم اذا قلت هذا وفعلت فقد تمت صلواتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد

قوله هو الصحيح وهذا احتراز عما روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان القراءة في الاخرين واجبة حتى لو تركها ساها يلزمه سجودة كذا ذكر شيخ الاسلام في المبسوط والا مام المحبوبي رحمه الله في الجامع الصغير في باب القراءة وذكر في المحيط وان ترك القراءة والتسبيح في الاخرين لم يكن عليه حرج ولم يكن عليه مجذبا السهوان كان ساها لكن القراءة افضل هذا هو الصحيح من الروايات كذا ذكره القدوري في شرحه وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه لو سبى في كل ركعة الاخرين ثلث تسبيحات اجزاه وقراءة الفاتحة افضل فان لم يقرأ ولم يسبح كان مسيئا ان كان متعمدا وان كان ساها فعليه سجدة السهولان القيام في الاخرين مقصود فيكرة اخلاؤه عن الذكرو القراءة جميعا كما في الركوع والسجود وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال يسبح فيهما ولا يسكت الا انه اذا اراد ان يقرأ الفاتحة فليقرأ على جهة الثناء لا القراءة وبه اخذ بعض المتأخرين **قوله** ضعفه الطحاوي قال ان هذا من حديث عبد الحميد بن جعفر وهو ضعيف عند نقلة الحديث **قوله** خلافا للشافعي رحمه الله فيهما اي في قراءة التشهد والصلوة على النبي عليه السلام فانهما فرضان عنده حتى اذا ترك قراءة التشهد والصلوة على النبي لا تجوز الصلوة احنج الشافعي رحمه الله في قراءة التشهد بحديث ابن مسعود رضي الله عنه انه قال كنا (نقول)

والصلوة على النبي صلعم خارج الصلوة واجبة اما مرة واحدة كما قاله الكرخي

نقول قبل ان يفترض التشهد السلام على الله السلام على جبرئيل وميكائيل فقال النبي عليه السلام قل قوله التحيات لله الى ان قال في آخره اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوتك والا استدلال من ثلثة اوجه احدها هو انه قال قبل ان يفترض التشهد فقد اطلق اسم الغرض على التشهد ولانه قال له قل والا مر للجوب والثالث انه علق التمام به فدل انه لا يتم بدونه والجواب عنه اما قوله قبل ان يفترض التشهد معناه قبل ان يقدر فالفرض في اللغة عبارة عن التقدير قال الله تعالى فنصف ما فرضتم اي قدرتم وكذلك الامر لانه امره على سبيل التعليم والتلقين والامر على هذا الوجه لا يكون فرضا الا ترى ان قوله قل لم يفد الوجوب في بعض الكلمات لان الواجب عندهم خمس كلمات وقوله علق التمام به قلنا علق التمام باحد هما واجمعنا على ان التمام تعلق بالقعدة فانه لو تركها لم يجزه فلا يتعلق بالثاني ليتحقق التخيير واحتج في الصلوة على النبي عليه السلام بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه والا مر للجوب ولا وجوب خارج الصلوة فدل على انه واجب وبقوله عليه السلام لا صلوة لمن لم يصل علي في صلوته وقل مقدارها اللهم صل على محمد وزاد الغزالي وعلى آل محمد واصحابنا رحمهم الله احتجوا بما روينا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لابن مسعود بعد ما علمه التشهد اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوتك فقد علق باحدهما فمن علق بالصلوة على النبي عليه السلام فقد خالف النص وقوله ولا وجوب خارج الصلوة قلنا الصلوة على النبي عليه السلام خارج الصلوة واجبة في العمر مرة كما ذكر الكرخي اذا الامر لا يقتضي التكرار وكلما ذكرنا وسمع ذكر النبي عليه السلام تجب الصلوة كما قال الطحاوي رحمه الله لان الامر يقتضي التكرير بل لانه تعلق وجوبه بسبب منكر وهو الذكر فيتكرر بتكرره فاما ان تكون واجبة في الصلوة للصلوة

او كلما ذكر النبي صلعم كما اختاره الطحاوي فكفيها مؤنة الامر والفرض المروي في التشهد هو التقدير

فلا دلالة في لفظ الآية عليه فان قيل الآية مطلقة فيحملها على خارج الصلوة وداخلها عملا بالاطلاق قلنا الحالة غير مذكورة نصا وانما ثبت اقتضاء ولا عموم للمقتضي فان قيل سلمنا انه لا عموم له لكن الصلوة حالة تعينت بقوله عليه السلام لا صلوة من لم يصل علي في صلوته قلنا لما علم الا عرابي فرائض الصلوة لم يذكر عليه الصلوة فعلم بانه محمول على نفي الكمال لقوله عليه السلام لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد وفي المحيط قراءة التشهد ليست بفرض عندنا واما اذا قرء البعض وترك البعض ففي ظاهر الرواية فكذلك تجوز صلوته لانه اذا ترك الكل تجوز في البعض اولي وفي بعض الروايات لا تجوز صلوته عند محمد رحمه الله خلا فالابي يوسف رحمه الله لانه اذا شرع في القراءة افترض عليه الا تمام فاذا ترك فقد ترك الفرض فتقصده صلوته وهو نظير من سلم ثم تذكر ان عليه سجدة تلاوة فلو ذهب ولم يسجدها فصلوته تامة ولو خرسا جدا ثم رفع رأسه وذهب فسدت صلوته ثم الكلام في كيفية الصلوة على النبي عليه السلام ذكر عيسى بن ابلن رحمه الله في كتاب الحج على اهل المدينة ان محمدا سئل عن الصلوة على النبي عليه السلام فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد الى آخره وهو موافق لحديث كعب بن عجرة وعنه وكان ابن عباس وابو هريرة رضي الله عنهما يصليان عليه على نحو ما بينا الا انهما كما فايزيدان وارحم محمد وآل محمد كما رحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وحكي عن محمد بن عبد الله بن عمران كان يكره قول المصلي وارحم محمد وآل محمد وكان يقول هذا نوع ظن بتقصير الانبياء عليهم السلام فان احدا لا يستحق الرحمة الا باتيان ما يلام عليه ونحن امرنا بتعظيم الانبياء عليهم السلام وتوقيرهم ولهذا اذا ذكر النبي عم لا يقال روح ولكن يصلى عليه وهكذا ذكر شيخ الاسلام (رح)

قال ودعا بما يشبه الفاظ القرآن والآداب المأثورة لما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وقال له النبي عليه السلام ثم اختر من الدعاء الطيبة وأعجبه اليك ويبدأ بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ليكون اقرب الى الاجابة

رح في المبسوط وقال لان الدعاء بالترحم انما يحسن من الغير لا نبياء لان في الدعاء بالترحم تقصير للمدعوه وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في المبسوط انه لا بأس به لان الاثر ورد به وكان الشيخ ابوالحسن الرستغني رحمه الله ايضا يقول لا بأس وكان معنى قولنا ارحم محمدا ارحم امة محمد فهو راجع الى الامة وهذا كمن جنى جناية وللجاني اب شيخ كبير و اراد ان يقيم العقوبة على الجاني فالتاس يقولون للذي يعاقبه ارحم هذا الشيخ الكبير وذلك الرحم راجع الى الابن الجاني حقيقة ويكون معناه ارحم هذا الشيخ بالرحم على ابنه الجاني كذا في المحيط .

قوله ودعا بما يشبه الفاظ القرآن كقوله تعالى رب اغفر لي ولوالدي وللمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات يوم يقوم الحساب ونحو قوله رب اجعلني مقيم الصلوة ومن ذريتي الآية وقوله ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية وقوله ربنا ظلمنا انفسنا الآية وقوله ربنا انك من تدخل النار فقد اخزيته **قوله** والآداب المأثورة ومن الادعية المأثورة ما روي عن ابي بكر رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمني يا رسول الله دعاء ادعوه في صلوتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا فانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم . وكان ابن مسعود رضي الله عنه يدعوا بكلمات منهن اللهم اني اسالك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم **قوله** ثم اختر من الدعاء الطيبة وأعجبه صح بتذكير الضمير في النسخ الموثوق بها وكذا لفظ المبسوطين

ولا يدعو بما يشبه كلام الناس تحرزا عن الفساد ولهذا يأتي بالماثور المحفوظ وما لا يستحيل سؤاله من العباد كقوله اللهم زدوني فلا تة يشبه كلامهم وما يستحيل كقوله اللهم اغفر لي ليس من كلامهم وقوله اللهم ارزقني من قبيل الاول لاستعما لها فيما بين العباد يقال رزق الامير الجيش ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره مثل ذلك لما روى ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض حذو الايمن وعن يساره حتى يرى بياض حذو الايسر

قوله ولا يدعو بما يشبه كلام الناس تحرزا عن الفساد اي تحرزا من فساد الجزء الملاقي بكلام الناس لا جميع الصلوة بالاتفاق لانه بعد التشهد فان الادعية التي تشبه كلام الناس انما تفسد الصلوة اذا كانت قبل تمام فرائض الصلوة اما اذا كانت بعد التشهد فلا تفسد لما ان حقيقة كلام الناس بعد التشهد لا تفسدها فكيف ما يشبهه وهذا عند هما ظاهر وكذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان كلام الناس صنع منه فتم صلواته لوجود الصنع **قوله** ثم يسلم عن يمينه في الميسوط ومن يحرم للصلوة فكانه غاب عن الناس لا يكلمهم ولا يكلمونه وعند التحلل كانت رجوع اليهم فيسلم والتسليمان قول جمهور العلماء وكبار الصحابة عمرو بن علي وابن مسعود رضي الله عنه وكان مالك رحمه الله يقول يسلم تسليمية واحدة تلقاء وجهه وهكذا روت عائشة رضي الله عنها وسهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا ان الاخذ برواية كبار الصحابة اولى فانهم كانوا يرون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما قال ليليني منكم اولوا الاحلام والنهي واما عائشة رضي الله عنها كانت تقف في صف النساء وسهل بن سعد كان من جملة الصبيان فيحمل على انهما لم يسمعا التسليمية الثانية على ما روي انه عليه السلام كان يسلم الثانية اخفض من الاولى وفي شرح الطحاوي فالتسليمية الاولى للخروج من الصلوة والثانية للتسوية وترك الخفاء . (قوله)

وينوي بالتسليمه الاولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وكذلك
في الثانية لان الاعمال بالنيات

قوله وينوي بالتسليمه الاولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وهذا لفظ الجامع
الصغير وامار واية المبسوط فبتقديم الحفظة على الرجال اما النية فلانه يحبي سنة فليكن بالنية
قياسا على سائر السنن وهكذا يقول خارج الصلوة اذا سلم ينوي السنة كذا ذكره شيخ الاسلام
رحمه الله وقد م ذكر الحفظة ههنا وآخره في الجامع الصغير حتى ظن بعض اصحابنا
ان ما ذكره ههنا بناء على قول ابي حنيفة رحمه الله الاول في تفضيل الملائكة
على البشر وما ذكره في الجامع الصغير بناء على قوله الآخر في تفضيل مومني البشر
على الملائكة وهو مذهب اهل السنة والجماعة وليس كما ظنوا فان الواو لا يوجب الترتيب
والمختار ان خواص بني آدم وهم الانبياء عليهم السلام افضل من كل الملائكة وعوام
بني آدم وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل من عوام بني آدم
وقالت المعتزلة جملة الملائكة افضل من جملة بني آدم لقوله تعالى ان يمتكف المسيح
ان يكون عبد الله ولا الملائكة المقربون اي ولا من هو اعلى منه قدرا واعظم منه
خطرا وهم الملائكة الكروبيون ويدل عليه تخصيص المقربين كما يقال فلان لا يستكف
عن خدمتي ولا ابوه يراد بالمدكور آخراتنا كيد المذكور قبله وانما يؤكد الشيء
بالافضل فالافضل وقال العلامة النسفي رحمه الله في الكافي والجواب انا لانسلم
تفضيل الثاني لكن هذا لا يمس ما تنازعنا فيه لان الآية تدل على ان الملائكة المقربين
باجمعهم افضل من عيسى ولا نزاع فيه ولان المراد ان الملائكة مع صالحهم من خصوصية
القدرة الفاخرة على قدرة البشر والعلوم اللوحية وانهم مجردوا عن التوالد
الازدواجي واسلا يستكفون عن عبادته فكيف من تولد من آخر لا يقدر على ما يقدر
ولا يعلم ما يعلمون وهذا لان شدة البطش وسعة العلوم وغرابة النكون هي التي

ولا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلوته هو الصحيح لان الخطاب حظ
الحاضرين ولا بد للمقتدي من نية امامه فان كان الامام من الجانب الايمن او
الايسر نواه فيهم وان كان بحذاءه نواه في الاولين عند ابي يوسف رح
ترجى الجانب الايمن وعند محمد رح وهور رواية عن ابي حنيفة رح نواه
فيهم لانه ذو حظ من الجانبين والمنفرد ينوي الحفظة لا غير لانه ليس معه سواهم

تورث الحمقى وامثال النصارى حبثا وهم الزيف عن العبودية حيث رأوا المسيح
ولد من غير اب يبرئ الاكهم والابرص ويحيي الموتى وينبئ بما ياكلون
وماتدخرون في بيوتهم فبرؤا من العبودية وقالوا ان لم يكن ابن الله فمن ابوه فقل لهم
هذه الاوصاف في الملائكة اتم منها في المسيح ومع هذا لم يستنكفوا من العبودية فكيف
المسيح على انه لا يلزم من هذا تفضيل الملائكة على الانبياء بالمعنى الذي ينازعنا فيه
وهو كثرة الثواب اذا البشر قهر وانوا زرع الهوى في ذات الله تعالى مع انهم جبلوا
عليها فضاهت الانبياء عليهم السلام الملائكة في العصمة وتفضلوا في قهر البواعث النفسانية
ودواعي الجسدانية فكانت طاعتهم اشق لكونها مع الصارف بخلاف طاعة
الملائكة فكانت ازيد ثوابا على ان الآية دليلنا اذ مساق الكلام على ان المسيح اولي
بالعبودية من الملائكة عليهم السلام والثواب يتقدر بقدر العبودية *

قوله ولا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلوته هو الصحيح في شرح العلامة
الزاهدي واختلف ايضا في نية المسلمين فقل ينوي الحضور منهم وقيل بالاولين
الحضور وبالثانية جميع عباد الله الصالحين من الملائكة والانس وقيل ينوي بهما جميع
المؤمنين وقيل لا ينوي الفساق الا يرى انا نقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
قوله ولا بد للمقتدي من نية امامه تخصيص الامام بالذكر يؤيد قول من يقول
انه ينوي من يشاركه في الصلوة كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله (قوله)

والامام ينوي بالتسليمين هو الصحيح ولا ينوي في الملائكة عددا محصورا لان الاخبار في عدد هم قد اختلفت فاشبه الايمان بالانبياء عليهم السلام ثم اصابته لفظ السلام واجبة عندنا وليست بفرض خلافا للشافعي رح هو يتمسك بقوله م تحريمها التكبير وتحليلها التسليم ولنا ما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه والتخيرينا في الفرضية والوجوب الا انا اثبتنا الوجوب بما رواه احتياطا وبمثلته لا تثبت الفرضية والله اعلم .

قوله والامام ينوي بالتسليمين هو الصحيح هذا احتراز عن قول بعضهم ينوي الامام في التسليم الاول والاصح انه ينوي في التسليمين كذا ذكره قاضي خان رح وقال صدر الاسلام ولم يذكر الامام هل ينوي ام لا ونحب ان لا ينوي لانه يجهر بالسلام ويشير اليهم وهو فوق النية فلا حاجة الى النية **قوله** ولا ينوي في الملائكة عددا محصورا لان الاخبار في عدد هم قد اختلفت فقد روى ابن عباس رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وواحد امامه يلقنه الخيرات وواحد وراعه يدفع عنه المكارة وواحد عند ناصيته يكتب ما يصلي على النبي عليه السلام ويبلغه الرسول وفي بعض الاخبار مع كل مؤمن ملكان وفي بعضها مع كل مؤمن ستون ملكا وفي بعضها مع كل مؤمن مائة وستون ملكا **قوله** فاشبه الايمان بالانبياء عليهم السلام فانه لا ينبغي ان يعين عددا في ايمانهم للاختلاف فربما يؤمن بمن ليس بنبي اولا يؤمن بمن هو نبي لوعين عددا بل يؤمن من آدم الى محمد عليهم الصلوة والسلام **قوله** ولنا ما روينا واحتج اصحابنا بحديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي عليه السلام حين علمه التشهد قال له اذا قلت هذا اوفعلت هذا فقد تمت صلواتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد والتخيرينا في الفرضية والوجوب اذا تأدته رفع الجناح اذا اتى بما يختار وترك الآخر الفرضية والوجوب يقرر الجناح **قوله** وبمثلته لا تثبت الفرضية

فصل في القراءة

قال ويجهر بالقراءة في الفجر وفي الركعتين الأولى من المغرب والعشاء
ان كان اماما ويخفي في الآخرين هذا هو المتوارث وان كان منفردا فهو مخبر

إشارة إلى قوله عم وتحليلها التسليم وذكر في الأسرار ان هذا الخبر من اخبار الأحاد فلا تثبت
به الفرضية وفي التوازل لو قال السلام ودخل رجل في صلوته لا يصير دخلا فيثبت بهذا
ان الخروج لا يتوقف على عليكم فان سلم أولا عن يساره يسلم عن يمينه ولا يعيد
واذا سلم تلقاء وجهه يعيد وسلام الامام يخرج المقتدي عن صلوته حتى لو نطقه
لم يبطل وضوءه وعندهما يبطل وضوءه ويسلم المقتدي مقارنا للامام عند أبي حنيفة رحمه الله
كالتكبير وقيل بعده كقولهما وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان المقتدي
يصير خارجا عن الصلوة بسلام الامام فشرط ان يسلم مع الامام حتى يصير خارجا بسلام
نفسه فيكون مقبلا للسنة كذا في المحيط والله تعالى اعلم •

فصل في القراءة

قوله ويجهر بالقراءة في الفجر والركعتين الأولى من المغرب والعشاء والا صل
ان النبي عليه السلام كان يجهر بالقراءة في الصلوة كلها في الابتداء وكان المشركون
يؤذونه فأنزل الله تعالى ولا تجهر بصلوتك ولا تخافت بها اي لا تجهر بصلوتك كلها
ولا تخافت بها كلها وابتغ بين ذلك سبيلا بان تجهر بصلوة الليل وتخافت بصلوة
النهار فكان يخافت بعد ذلك في صلوة الظهر والعصر لانهم كانوا مستعدين للإيذاء
في هذين الوقتين ويجهر في المغرب لانهم كانوا مشغولين بالاكل وفي العشاء
والفجر لانهم كانوا رقادا وجهر بالجمعة والعيد لانهم اقاموا بالمدينة وما كان
للكفار بها قوة الايذاء وهذا العذر وان زال بكثرة المسلمين بقيت هذه السنة
لان بقاء الحكم يستغني عن بقاء السبب • (قوله)

ان شاء جهر واسمع نفسه لانه امام في حق نفسه وان شاء خافت لانه ليس خلفه من يسمعه والا فضل هو الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة ويخفيها الا امام في الظهر والعصر وان كان بعرفة لقوله عليه الصلوة والسلام صلوة النهار عجماء اي ليست فيها قراءة مسموعة وفي عرفة خلاف مالك رحمة الله عليه والحجة عليه مارويناه ويجهر في الجمعة والعديد من لورود النقل المستفيض بالجهر وفي التطوع بالليل يخافت وفي الليل يتخير اعتبارا بالفرض في حق المنفرد وهذا لانه مكمل له فيكون تبعا ومن فاتته العشاء فصلها بعد طلوع الشمس ان ام فيها جهر كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قضى الفجر غداة ليلة التعريس بجماعة

قوله ان شاء جهر واسمع نفسه لكونه امام نفسه والا امام انما يجهر لاسماع القوم ليتدبروا في قراءته فيحصل لهم احضار القلب قال الله تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر الوالا لباب وهو لما كان امام نفسه احتاج الى اسماع نفسه ليكون اقوى في التفكير والتدبر واحضار القلب فيجهر ويكتفى بادناه لحصول المقصود به وان شاء خافت لان الجهر لاسماع من خلفه وليس خلفه احد يسمعه **قوله** صلوة النهار عجماء اي ليست فيها قراءة مسموعة انما فسر بهذا احترازا عن قول ابن عباس رضي الله عنه وتفسيره فانه يقول لا قراءة في هاتين الصلوتين لقوله صلوة النهار عجماء اي ليس فيها قراءة ولنا قوله عليه السلام لا صلوة الا بالقراءة وقيل لحباب بن الارت رضي الله عنه بمعرفة قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلوة الظهر والعصر قال باضطراب لحبته وقال ابو قتادة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسمعا الآية والآيتين في الظهر احيانا وتاويل الحديث اي ليست فيها قراءة مسموعة كذا في المبسوط **قوله** وفي الليل يتخير اعتبارا بالفرض في حق المنفرد وفي قوله اعتبارا بالفرض في حق المنفرد اشارة الى ان افضلية الجهر لما ذكر قبله في حق المنفرد

(كتاب الصلوة باب صفة الصلوة فصل في القراءة)

وان كان وحده خافت حتما ولا يتخير هو الصحيح لان الجهر يختص حتما اما بالجماعة حتما او بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد احدهما .

والافضل هو الجهر وفي المبسوط وان شاء جهر وهو افضل لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان تهجد يوقض الوسنان ويونس اليقضان ومصر النبي عليه السلام بابي بكر رضي الله عنه وهو تهجد ويخفي القراءة ويعمر رضي الله عنه وهو جهر بالقراءة وبلال رضي الله عنه وهو ينقل من سورة الى سورة فلما اصبحوا سأل كل واحد منهم عن حاله فقال ابو بكر كنت اسمع من اناجيه وقال عمر رضي الله عنه كنت اوقض الوسنان واطرد الشيطان وقال بلال كنت انتقل من بستان الى بستان فقال لابي بكر ارفع من صوتك قليلا وعمر اخفض من صوتك قليلا وبلال اذا ابتدأت سورة فاتمها على نحوها .

قوله وان كان وحده خافت حتما هو الصحيح قال العلامة صاحب النهاية قوله هو الصحيح مخالف لما ذكره شمس الائمة السرخسي رحمة الله تعالى عليه وفخر الاسلام وقاضي خان والامام التمر تاشي والامام المحبوبي في شروحه للجامع الصغير وذكر الامام قاضي خان رحمة الله تعالى وان صلى وحده خافت لان الجهر سنة الجماعة او الاداء في الوقت فلا يجهر به بعد خروج الوقت وقال بعضهم يتخير بين الجهر والمخافة والجهر افضل كما في الوقت وهو الصحيح لان القضاء يكون على وفق الاداء وفي الاداء المنفرد يتخير بين الجهر والمخافة والجهر افضل كذلك في القضاء وذكر فخر الاسلام رح في هذه المسئلة وان كان وحده خافت وليس ذلك حتم بل انه ان يجهر ان شاء والجهر افضل وقال ايضا في النهاية قوله لان الجهر سنة الجماعة والاداء في الوقت يدل على ان قوله في الكتاب فصلها بعد طلوع الشمس لا يقتصر الحكم على ما بعد طلوع الشمس بل اذا صلاها بعد طلوع الفجر يكون الحكم كذلك فان كان وحده خافت حتما لانه قضاء بغير جماعة والجهر سنة الجماعة او الاداء في الوقت فلا يكون سنة فيه كما بعد طلوع الشمس (قوله)

ومن قرأ في العشاء في الأوليين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد في الآخرين وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة وجهه وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه لا يقضي واحدة منهما لان الواجب اذا فات عن وقته لا يقضى الا بدليل ولهما وهو الفرق بين الوجهين ان قراءة الفاتحة شرعت على وجه تترتب عليها السورة فلو قضاها في الآخرين تترتب الفاتحة على السورة وهذا خلاف الموضوع بخلاف ما اذا ترك السورة

قوله ومن قرأ في العشاء في الأوليين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد في الآخرين وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة وجهه وقال عيسى بن ابان ينبغي ان يكون الجواب على العكس اذا ترك الفاتحة يقضيها في الآخرين وان ترك السورة لا يقضي وجه ذلك ان قراءة الفاتحة واجبة وقراءة السورة غير واجبة والواجب اولى بالقضاء وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه انه يقضيها اما السورة فلما يذكرها اما الفاتحة فلما قال عيسى بن ابان وعن أبي يوسف رحمه الله انه لا تقضي واحدة منهما اما الفاتحة فلما يذكرها واما السورة فلانها سنة في الأوليين وما كان سنة في وقتها كان بدعة في غير وقتها فلا تقضي وجه ظاهر الرواية ان قراءة الفاتحة واجبة في الأوليين وكذا السورة معها حتى لو ترك احدهما ساها كان عليه سجود المهورقضاها في الشفع الثاني ولم يقض وسجود السهل لا يجب الا بترك الواجب او بتأخيرها الا ان الشفع الثاني محل لاداء الفاتحة فان قرأ الفاتحة فيه مرة يكون اداء ولا يكون قضاء وان قرأها مرتين كان بدعة لان تكرار الفاتحة في قيام واحد غير مشروع فلماذا لا تقضي الفاتحة بخلاف السورة لان الشفع الثاني ليس بمحل الاداء للسورة فجاز ان يكون محلا للقضاء فان قيل القضاء صرف ماله الى ما عليه وقد شرعت الفاتحة في الآخرين حقالة فله صرفها الى

لانه امكن قضاؤها على الوجه المشروع ثم ذكرهما ما يدل على الوجوب وفي الاصل بلفظة الاستحباب لانها ان كانت مؤخره فغير موصولة بالفاتحة فلم يمكن مراعاة موضوعها من كل وجه ويجهر بهما هو الصحيح لان الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة شنيع فلا بد من تغيير وتغيرا لنفل وهو الفاتحة الاولى ثم المخافة ان يسمع نفسه والجهر ان يسمع غيره وهذا عندا لهند واني رحمه الله لان مجرد حركة اللسان لا يسمى قراءة بدون الصوت وقال الكرخي ادنى الجهر ان يسمع نفسه وادنى المخافة تصحيح الحروف لان القراءة فعل اللسان دون الصماخ

ما عليه فيقضيها والسورة لم تشرع في الاخرين حقاله فلا يقضيها قلنا على رواية الحسن من ابي حنيفة رحمه الله ان قراءة الفاتحة واجبة لم يملك صرفها الى ما عليه لانها لم تشرع حقاله واما السورة فشرعت نفلا في الاخرين حتى لو قرأها فيهما لم يجب سجود السهو فملك صرفها الى ما عليه .

قوله لانه امكن قضاؤها على الوجه المشروع وهو ان يترتب عليها السورة لان المترخي مترتب لامحالة فايته في الباب ان السورة تقع منفصلا عن الفاتحة التي في الاولين الا ان هذا القدر من التغيير يجبر بمجدتي السهو **قوله** ثم ذكرهما اي في الجامع الصغير ما يدل على الوجوب وهو قوله قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة وهو اخبار عن المجتهد فجرى مجرى اخبار صاحب الشرع في اقتضاء الوجوب وفي الاصل اي في المبسوط بلفظة الاستحباب وهو قوله واذا ترك السورة في الاولين احب الي ان يقرأها في الاخرين لان من صفة العمل بالسورة ان ترتب مع الوصل والترتيب لم يفت لكن الوصل فات فامكن العمل به من وجه دون وجه فقل الافضل قضاؤها ولا يجب لبقاء اصله وفوات وصفه **قوله** ويجهر بهما هو الصحيح ذكر في الكافي ثم من ابي حنيفة رحمه الله ثلاث روايات في رواية بخلافت بهما لان الفاتحة مقدمة على السورة فكانت اصلا والسورة تتبع لها ومن حق (الفاتحة)

وفي لفظ الكتاب اشارة الى هذا وعلى هذا الاصل كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء وغير ذلك .

الفاتحة هنا المخافنة فتخافت السورة تبعالها وفي رواية يجهر بالسورة دون الفاتحة وهو اختيار فخر الاسلام رحمه الله لان الفاتحة اداء والسورة قضاء والا داء يكون بحسب محله والقضاء بحسب الفوات والسورة فاتت بصفة الجهر فتقضى كذلك والفاتحة في محلها فتراعى صفتها والقضاء يلتحق بموضعها فلا يجتمع الجهر والمخافنة في ركعة تقديرا وذكر فخر الاسلام في مبسوطه لم يذكر ههنا كيفية القضاء في التقديم والتأخير قال بعضهم تقدم السورة على الفاتحة لانها ملحقة بالقراءة في الاوليين فكان تقديم السورة اولي وقال بعضهم تؤخر وهو الاشبه وابتعد من التغير .

قوله وفي لفظ الكتاب اشارة الى هذا حيث قال ان شاء جهر واسمع نفسه وان شاء خافت لانه جعل الجهر اسماع نفسه فلا بدوان يكون المخافنة تصحيح الحروف فادنى الجهر عنده ان يسمع نفسه واقصاه ان يسمع غيره وادنى المخافنة ان تصحيح الحروف وقال صاحب المحيط الاصح قول الهندواني وهو قول الفضلي رحمه الله وقال شمس الائمة الحلواني رخصة الله عليه الاصح انه لا يجزيه ما لم يسمع ادناه ويسمع من يقربه **قوله** وعلى هذا الاصل اي وعلى هذا الخلاف قوله والاستثناء بان قال الامامة بعد قوله لغلان علي الف او بان قال ان شاء الله او ان دخلت الدار بعد قوله انت طالق جهر ان اسمع نفسه صح استثناء المائة وصح التعليق ولا يقع الطلاق اجماعا وان لم يسمع نفسه وحصل تصحيح الحروف فعلى الاختلاف **قوله** وغير ذلك كالبيع والتسمية على الذبيحة ووجوب سجدة التلاوة وقيل الصحيح ان في بعض التصرفات يكتفى بسماعه وفي بعضها شرط سماع الغير كما في البيع لو ادنى المشتري صماخه الى فم البائع فسمع بكفي ولو سمع البائع بنفسه ولم يسمعه المشتري لا يكفي

(كتاب الصلوة باب صفة الصلوة فصل في القراءة)

وَأَدْنَى مَا يَجْزِي مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ آيَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَفَلَا ثَلَاثَ آيَاتٍ قَصَارًا وَآيَةٌ طَوِيلَةٌ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى قَارِئًا بِدُونِهِ فَاشْبَهَ قِرَاءَةَ مَا دُونَ الْآيَةِ وَلَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فَاقْرَأُوا مَا تيسر من القرآن من غير فصل إلا أن ما دون الآية خارج والآية ليست في معناه .
وَفِي الْمَغْرِبِ قِرَاءَةُ الْكِتَابِ وَآيِ سُورَةٍ شَاءَ مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي سَفَرِهِ بِالْمَعُودَتَيْنِ وَلَاحِظٌ لِلْمَغْرِبِ فِي اسْقَاطِ شَطْرِ الصَّلَاةِ فَلَا يَثْبُتُ فِي تَخْفِيفِ الْقِرَاءَةِ أَوَّلَى وَهَذَا إِذَا كَانَ عَلَى عَجَلَةٍ مِنَ السَّيْرِ وَأَنْ كَانَ فِي أَمْنَةٍ وَقَرَّارٍ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ نَحْوَ سُورَةِ الْبُرُوجِ وَانْشَبَتْ لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ مَرَاعَاةُ السَّنَةِ مَعَ التَّخْفِيفِ

قوله وَأَدْنَى مَا يَجْزِي مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ آيَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَعْلَمُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ فِي الْحَضَرِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى أَقْسَامٍ قَعْمٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَوَازُ وَقَعْمٌ يُخْرَجُ عَنْ حَدِّ الْكَرَاهَةِ وَقَعْمٌ يَدْخُلُ بِهِ فِي حَدِّ الِاسْتِحْبَابِ أَمَّا الْأَوَّلُ لَوْ قُرِئَ آيَةٌ قَصِيرَةٌ وَلَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ جَازَنِي قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَيَكْرَهُ وَعِنْدَهُمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ وَمَعَهَا سُورَةٌ قَصِيرَةٌ أَوْ ثَلَاثَ آيَاتٍ قَصَارًا وَآيَةٌ طَوِيلَةٌ جَازٍ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَتِهِ وَالْمُسْتَحَبُّ فِي الْفَجْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ أَرْبَعُونَ آيَةً سِوَى فَاتِحَةِ الْكِتَابِ كَذَا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِقَاضِي خَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا قُرِئَ آيَةٌ قَصِيرَةٌ هِيَ كَلِمَاتٌ أَوْ كَلِمَتَانِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى كَيْفَ قَدَّرْتُمْ نَظَرًا وَمَا اشْبَهَ ذَلِكَ يَجُوزُ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْمَشَائِخِ وَأَمَّا إِذَا قُرِئَ آيَةٌ قَصِيرَةٌ هِيَ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى مَدَامَتَانِ أَوْ آيَةٌ قَصِيرَةٌ هِيَ حَرْفٌ وَاحِدٌ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى صَ نَ قَ وَهَذِهِ آيَاتٌ عِنْدَ بَعْضِ الْقُرَّاءِ اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ فِيهِ وَإِذَا قُرِئَ آيَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الرُّكْعَتَيْنِ نَحْوَ آيَةِ الْكُرْسِيِّ وَآيَةِ الْمَدَائِنِ قَرَأَ بَعْضُهُمَا فِي رُكْعَةٍ وَبَعْضُهُمَا فِي رُكْعَةٍ اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ فِيهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ مَا قُرِئَ آيَةٌ تَامَةٌ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَعَمَّا مَتَّعَهُمْ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِأَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْآيَاتِ يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِ آيَاتٍ قَصَارًا أَوْ يَبْعُدُ لَهَا فَلَا يَكُونُ قِرَاءَتُهُ أَدْنَى مِنْ قِرَاءَةِ ثَلَاثِ آيَاتٍ كَذَا فِي الْمَحِيطِ

ويقرأ في الحضرة في الفجر في الركعتين بربعين آية أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب ويروي من أربعين إلى ستين ومن ستين إلى مائة وبكل ذلك ورد لا أثر ووجه التوفيق أنه يقرأ بالراغبين مائة وبالكسا إلى أربعين وبالأوساط ما بين خمسين إلى ستين وقيل ينظر إلى طول الليالي وقصرها وإلى كثرة الاشتغال وقلة.

قال وفي الظهر مثل ذلك لاستوائهما في سعة الوقت وقال في الأصل أودونه لأنه وقت الاشتغال فينقص عنه تحريزا عن الملل والعصر والعشاء سواء يقرأ فيهما بأوساط المفصل وفي المغرب دون ذلك يقرأ فيها بقصارا المفصل والأصل فيه كتاب عمر رضي الله تعالى عنه إلى أبي موسى الأشعري رحمة الله تعالى عليه

قوله ويقرأ في الحضرة في الركعتين بربعين آية أو خمسين أي حال الاختيار وفي جال الضرورة يقرأ بقدر ما لا يفوته الوقت وقال صاحب المحيط رحمه الله ذكر في الكتاب أنه يقرأ في الفجر في الركعتين بربعين أو خمسين أو ستين آية سوى فاتحة الكتاب ثم قال ولم يرد بقوله أربعين أو خمسين في كل ركعة بل أراد به أربعين فيهما في كل ركعة عشرون كذا في المحيط **قوله** وقيل ينظر إلى طول الليالي وقصرها قال العلامة حافظ الدين النسفي رحمه الله عليه في الكافي وقيل إن كانت الليالي تصاراً فربعون وإن كانت طوالاً فما بين الستين إلى المائة وإن كانت متوسطة فما بين الأربعين إلى الستين وقيل إن كان الوقت وقت كسب كالصيف فربعون وإن كان وقت فراغ كالشتاء فما بين الستين إلى المائة وفيما بينهما فما بين الأربعين إلى ستين وقيل ينظر إلى طول الآي وقصرها وتوسطها

سب

(كتاب الصلوة ... باب صفة الصلوة ... فصل في القراءة)

ان اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل وفي العصر والعشاء با وساط المفصل وفي المغرب بقصا والمفصل ولان مبنى المغرب على العجلة والتخفيف اليق بها والعصر والعشاء يستحب فيهما التأخير وقد يقعان بالتطويل في وقت غير مستحب فيوقت فيهما بالا وساط ويطيل الركعة الاولى من الفجر على الثانية اعانة للناس على ادراك الجماعة قال وركعتا الظهر سواء وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله احب الي ان يطول الركعة الاولى على غير هاني الصلوة كلها الماروي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطول الركعة الاولى على الثانية في الصلوة كلها ولهما ان الركعتين استويا في استحقاق القراءة فيستويان في المقدار بخلاف الفجر لانه وقت نوم وغفلة والحديث محمول على الاطالة من حيث الثناء والتعوذ والتسمية ولا معتبر بالزيادة والنقصان بمادون ثلث آيات لعدم امكان الاحتراز عنه من غير حرج وليس في شيء من الصلوة قراءة سورة بعينها لا يجوز بغيرها لاطلاق ما تلونا :

قوله ان اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل المفصل السبع سمي به لكثرة فصول وهو من سورة محمد وقيل من الفتح وقيل من قاف الى آخر القرآن وطوال المفصل الى سورة البروج والا وساط منها الى لم يكن والقصار منها الى آخر وقيل طوال المفصل من سورة الحجرات الى سورة عبس والا وساط من كورت الى سورة الضحى والقصار منه الى آخر المصحف هكذا ذكر في شرح الطحاوي والجامع الصغير للامام المحبوبي رحمهما الله وذكر في المجرد قد القراءة المفروضة والمسنونة ثم قال قال ابو حنيفة رحمه الله والذي يصلي وحده بمنزلة الامام في جميع ما وصفا من القراءة الا انه ليس عليه الجهر كما مامه ويطيل الركعة الاولى من الفجر على الثانية ذكر في المحيط ثم يعتبر التطويل من حيث الآيات اذا كان بين ما يقرأ في الاولى وبين ما يقرأ في الثانية مقارنة من حيث الآي اما اذا كان بين الآي تفاوت (من)

ويكره ان يوقت بشيء من القرآن شيء من الصلوات لمائة من هجرا لباقي وابهام
التفصيل ولا يقرأ الموتى خلف الامام خلا فالشافعي في الفاتحة له ان القراءة ركن
من الاركان فيشتركان فيها ولنا قوله عليه السلام من كان له امام فقرأه الامام له قراءة وعليه
اجماع الصحابة وهو ركن مشترك بينهما ولكن حظ المقتدي الانصات والاستماع

من حيث الطول والقصر تعتبر الكلمات والحروف وبعد هذا اختلف المشايخ بعضهم قالوا
ينبغي ان يكون التفاوت بينهما بقدر الثلث والثلثين الثلثان في الاولى والثالث في الثانية
وفي شرح الطحاوي قال ينبغي ان يقرأ في الاولى ثلثين آية وفي الثانية بقدر عشرين آيات
هذا هو بيان الاولوية واماميان الحكم فنقول التفاوت وان كان فاحشا بان قرأ
في الاولى باربعين آية وفي الثانية بثلاث آيات لا بأس به وبه ورد الاثروا ما اطالة
الركعة الثانية على الاولى فمكروه بالاجماع *

قوله ويكره ان يوقت بشيء من القرآن بشيء من الصلوات في الكافي
قبل انما تكره الملازمة اذا لم يعتد الجواز بغيره اما اذا اعتد الجواز بغيره وانما
قرأها لانها يسر عليه فلا يكره **قوله** ولا يقرأ الموتى خلف الامام خلا فالشافعي
رحمه الله في الفاتحة فالذهب عندها هل الكوفة انه لا يقرأ في شيء من الصلوات
وعند اهل المدينة منهم ما لك يقرأ في صلوة الظهر والعصر ولا يقرأ في صلوة الجهر
وعند الشافعي رحمه الله يقرأ في كل صلوة الا ان في صلوة الجهر وان قرأ فاتحة
الكتاب بعد فراغ الامام منها فان الامام ينصت حتى يقرأ المقتدي الفاتحة
واستدل بحديث ابي عباد فانه قال صلى بنارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم
فلما انصرف قال اني لاراكم تقرؤون خلف اما مكم فلنا اجل قال لا تفعلوا ذلك
الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأها (قوله)

قال عليه السلام واذا قرأ الامام فانصتوا

قوله قال عم واذا قرأ الامام فانصتوا لا يقال ان الامام يسكت ليقراء المقتدي لان الخلاف ثابت في امام لم يسكت ولانه لا يخلو ما ان يسكت اولاً فان لم يسكت فظاهر وان سكت فقد وقع في الحرام لان السكوت بقراءة طويلة حرام حتى لو سكت طويلاً ساها لزمه سجود السهو ومنع المقتدي عن القراءة مأثور عن ثمانية نفر من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة رضي الله عنهم وقد دون اهل الحديث اساميتهم والاجواب عن الشافعي رحمه الله انه ركن من الاركان فيشتركان فيه وأنا نقول نعم يشتركان فيه لكن حظ المقتدي الاستماع والانصات لان المطلوب من القراءة التدبر والتفكير وحيوة القلوب والعمل به قال الله تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكروا لوالالباب وذا انما يحصل بالاستماع اذا قرأ لا بالمغالبة ولانه كلام عظيم من رب عظيم فيجب الاستماع له اذا قرئ كما في الشاهد وهو كما لخطبة يوم الجمعة لما شرعت وعظا وتذكروا واجب الاستماع لها لتحصل فائدتها لا ان يخطب كل لنفسه بخلاف سائر الاركان لانها شرعت للخشوع ولا يحصل لهم الخشوع الا بالسجود معه والركوع معه فان قيل التعليل بمعنى التدبر والتفكير انما يصح في صلوة يجهر فيها والخلاف ثابت في صلوة تخلف فيها ايضاً فكيف توجد هذه الفائدة فيها قلنا المأمور به شيان الاستماع والانصات فان لم يمكن الاستماع فالانصات له يمكن بدون الاستماع فيجب ما يمكن كذا في الاسرار وذكروا في المحيط القراءة ما سقطت عن المقتدي لمكان الانصات ولكن انما سقطت لان قراءة الامام جعلت له قراءة حتى شارك الامام في القيام الذي هو محل قراءة الامام ونقول لانسلم بانها ركن لان المقتدي ان خاف فوت ركعة جازت صلوته وان لم يقرأ اجمعاً كما اذا ادرك الامام في الركوع ولو كانت من الاركان في حقه لما سقطت بهذا العذر كما لركوع والسجود فان قيل اليس ان القيام يسقط لخوف فوت الركعة قلنا لا كذلك فانه لو كبر راعاً لم يجز ولا بد (من)

ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد رحمة الله عليه ويكره عندهما لما فيه من الوعيد ويستمع وينصت وان قرأ الامام آية الترغيب والترهيب لان الاستماع والانصات فرض بالنص والقراءة وسؤال الجنة والتعوذ من النار كل ذلك محل به وكذلك في الخطبة وكذلك ان صلى على النبي عليه السلام لغرضية الاستماع الا ان يقرأ الخطيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه الآية فيصلى السامع في نفسه واختلفوا في النايي عن المنبر والاحوط هو السكوت اقامة لغرض الانصات والله اعلم .

من ان يكبر قائماً فان امتداد القيام يسقط لخوف فوت الركعة وفرض القيام يتأدى بادن من ما يطلق عليه الاسم كالركوع .

قوله ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد ر ح المقتدي اذا قرأ خلف الامام في صلوة لا يجهر فيها اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكره واليه مال الشيخ الامام ابو حفص وبعض مشايخنا ذكروا في شرح كتاب الصلوة ان علي قول محمد رحمة الله لا يكره وعلى قولهما يكره كذا في الذخيرة في اقسام الفصل الثاني من كتاب الصلوة ثم ذكر في الفصل الرابع في مسائل المقتدي منها هذه المسئلة وقال والاصح انه يكره وقال شمس الأئمة السرخسي رح تغسد صلوته في قول عدة من الصحابة رضي الله عنهم **قوله** ما فيه من الوعيد قال النبي عليه السلام من قرأ خلف الامام (يملاً) في فيه جمرة وقال علي رضي الله عنه من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة وقال عبد الله البلخي من قرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا وعن سعد بن ابي وقاص وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من قرأ خلف الامام فلا صلوة له ذكره في شرح التاويلات **قوله** ويستمع وينصت وان قرأ الامام آية الترغيب فيه رعاية الادب فان قوله لا يسأل الجنة ولا يتعوذ شنيع **قوله** فيصلى السامع في نفسه اي يصلي بلسانه خفياً **قوله** اقامة لغرض الانصات لانه مأثور بالاستماع والانصات اذا قرب من الامام وعند البعد وان لم يقدر على الاستماع فقد قدر على الانصات فيجب عليه .

باب الامامة

الجماعة سنة مؤكدة لقوله عليه الصلوة والسلام الجماعة سنة من سنن الهدى لا يتخلف عنها الا منافق واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه اقرأهم لان القراءة لا بد منها والحاجة الى العلم اذا نابت نائبة ونحن نقول القراءة مفتقر اليها لركن واحد والعلم لسائر الاركان فان تساؤوا فافراهم لقوله عليه الصلوة والسلام يؤثم القوم اقرأهم بكتاب الله تعالى فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة

باب الامامة

قوله الجماعة سنة مؤكدة اي تشبه الواجب في القوة قال داؤد واحمد بن حنبل واسحق بن راهوية وابن حزيمة الجماعة فرض وقيل فرض كفاية **قوله** واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة يريد به اذ لم يطعن في دينه فان تساؤوا فافراهم اي اعلمهم بعلم القراءة يقف في موضع الوقف ويصل في موضع الوصل ونحو ذلك من التشديد والتخفيف وغيرهما لقوله عليه الصلوة والسلام يؤثم القوم اقرأهم لكتاب الله تعالى فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا سواء فاقد منهم هجرة فان كانوا سواء فاكبرهم سنا وفي رواية فان كانوا سواء فاحسنهم وجهها **قوله** اعلمهم بالسنة اي افقههم في دين الله فقد ذكره في بعض الروايات مفسرا ولما انتسخت الهجرة بعد الفتح صار الورع مقامه لقوله عليه الصلوة والسلام المهاجر من هاجر مانهى الله تعالى عنه واكبرهم سنا اعظمهم حرمة مادة ورغبة الناس في الاقتداء به اكثر ومعنى قوله احسنهم وجهها اكثرهم صلوة بالليل في الحديث من اكثر صلوته بالليل حمن وجهه بالنهار

(قوله)

واقرأهم كان اعلمهم لانهم كانوا يتلقونه باحكامه فقدم في الحديث ولا كذلك
 في زماننا فقد منا الا علم فان تساوا وانوارهم لقوله عليه السلام من صلى خلف
 عالم نقي فكانما صلى خلف نبي فان تساوا فاسمهم لقوله عليه السلام لابني ابي مليكة
 وليؤمكما اكبركما سنولان في تقديمه تكثير الجماعة ويكره تقديم العبد لانه لا يتفرغ
 للتعلم والاعرابي لان الغالب فيهم الجاهل والفاسق لانه لا يهتم لا مريدته والا عمن
 لانه لا يتوقى النجاسة وولد الزنا لانه ليس له اب يشفقه فيغلب عليه الجاهل ولان
 في تقديم هؤلاء تنفير الجماعة فيكره وان تقدموا جاز لقوله عليه السلام صلوا خلف كل
 بروفا جرو ولا يطول الامام بهم الصلوة لقوله عليه السلام من ام قوما فليصل بهم صلوة
 اضعفهم فان فيهم المريض والكبير وذا الحاجة ويكره للنساء ان يصلين وحدهن الجماعة

قوله واقرأهم كان اعلمهم فان قيل لما كان اقرأهم اعلمهم فما معنى قوله
 عليه السلام فان كانوا سواء في القراءة فاعلمهم بالسنة والمساواة في القراءة توجب المساواة
 في العلم لا محالة فحينئذ يكون معنى الحديث يؤم القوم اعلمهم فان تساوا فاعلمهم
 فهذا لا يصح قلنا يكون معنى قوله يؤم القوم اقرأهم لكتاب الله تعالى اي اعلمهم
 باحكام كتاب الله ومعنى قوله اعلمهم بالسنة اي افقههم في دين الله تعالى وهم الاعلم
 باحكام كتاب الله تعالى والسنة فيكون الاعلم الثاني غير الاول او نقول المساواة
 في القراءة توجب المساواة في العلم في ذلك الزمان ظاهر الاقطعا فجاز تصوير مساواة
 الاثنين في القراءة مع التفاوت بينهما في معرفة الاحكام اليس ان ابي بن كعب كان اقرأهم
 وعبد الله ابن مسعود كان اعلم فصاحب الشرع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بين حكم هذا الممكن لو اتفق وقوعه او نقول قال ذلك بحسب زماننا فان المساواة
 في القراءة لا تسنلزم المساواة في العلم **قوله** وان تقدموا جاز لقوله عليه السلام صلوا
 خلف كل بروفا جرو وجه الاستدلال بالحديث انه عليه السلام جوز الاقتداء بكل برو

لانها لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو قيام الامام وسط الصلوة فيكره كما اعرأه وان فعلن قامت الامام وسطهن لان عائشة رضي الله عنها فعلت كذلك وحمل فعلها الجماعة على ابتداء الاسلام ولان في التقدم زيادة الكشف ومن صلى مع واحد اقامه عن يمينه

فاجرو كل واحد من هؤلاء المذكورين بعد كونه مسلماً لا يخلو اما ان كل من اوافجرا فيصم الاقتداء بهم ولان الحديث دل على جواز الاقتداء بالفاسق مع الموجب للتغيير وموجب التنفير موجود في غيره فيثبت الحكم في الفاسق بالعبارة وفي غيره بالدلالة وقال مالك رحمه الله لا تجوز الصلوة خلف الفاسق لانه لما ظهرت منه الخيانة في الامور الدينية فلا يؤتمن في اهم الامور وكنا نقول ان عبد الله بن عمرو انس بن مالك وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم وكذلك التابعون كانوا يصلون خلف الحجاج صلوة الجمعة وغيرهما مع انه كان افسق اهل زمانه حتى قال الحسن في رواية مبسوط شيخ الاسلام رح قال عمرو بن عبد العزيز لو جاءت كل امة بحسنتها وجئنا بابي محمد لغلبنا هم يعني الحجاج ويكره الاقتداء بصاحب الهوى والبدعة والحاصل ان كل من كان من اهل قبلتنا ولم يغفل في هواه حتى يحكم بكفره تجوز الصلوة خلفه وان كان هوى يكفر اهلها كما لجهمي والقدرى الذي قال بخلق القرآن والرافضي الغالي الذي ينكر خلافة ابي بكر رضي الله عنه لا تجوز واما الصلوة خلف الشافعية فمن كان منهم يميل عن القبلة اولم يتوضأ بالخارج النجس من غير المبيلين اولم يغسل المني الذي هو اكثر من قدر الدرهم لا تجوز على الاصح والا فتجوز وقيل لكنه يكره ولو مس اجنبية ولم يتوضأ لا يصح الاقتداء به على الاصح كمن خالف تحريمه في القبلة *

قوله لانها لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو زيادة الكشف وحرمتها ظاهراً لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها او ترك مقام الامام وهو حرام ايضا لانه ترك السنة من كل وجه فانه لم يعمل به النبي عليه السلام ولا واحد من الصحابة رضي الله عنهم **قوله** كالعرأة (ذكر)

حديث ابن عباس رضي الله عنه عليه السلام صلى به واقامه عن يمينه ولايتاً خرع عن الامام وعن محمد ر ح انه يضع اصابعه عند عقب الامام والاول هو الظاهر وان صلى خلفه او في يساره جاز وهو مسمى لانه خالف السنة وان ام اثنين تقدم عليهما وعن ابي يوسف ر ح يتوسطهما

ذكر شيخ الاسلام ر ح العروة اذا كانوا جماعة يصلون وحده انا تعودا يؤمون ايماء ولا يصلون بجماعة لانهم لا يتوصلون الى اقامة الجماعة الا بعد ارتكاب امر مكروه لان الامام منهم يحتاج الى ان يقوم وسطهم حتى صلوا بجماعة كيلا يقع بصرهم على عورته وهذا امر مكروه والجماعة سنة وترك ما هو سنة او لم يترك ما هو مكروه وهذا عندنا وقال الحسن البصري رحمه الله يصلون جماعة لانهم يتوصلون الى اقامة الجماعة من غير ارتكاب مكروه بان تقدموا امامهم ويغضوا ابصارهم عن عورة الامام .

قوله لحديث ابن عباس رضي الله عنه وحديثه ان ابن عباس يقول بت عند خالتي ميمونة رضي الله عنها راقب صلوة النبي عليه السلام بها لليل فانتبه وقال نامت العيون وغارت النجوم وبقي الحي القيوم ثم قرأ آخر سورة آل عمران ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار آيات الى آخره ثم قام الى شن معلق فتوضأ وافتتح الصلوة فقامت وتوسلت ووقفت على يساره فاخذ بذنبي وادارني خلفه حتى اقامني عن يمينه وفي رواية مبسوط شيخ الاسلام وقمت خلفه فاخذ ذراعي واقامني عن يمينه فعدت الى مقامي فاعادني ثانيا وثلاثا فلما فرغ قال ما منعك يا غلام ان تثبت في الموضع الذي اوقفتك قلت انت رسول الله ولا ينبغي لاحد ان يساويك في الموقف فقال عليه السلام اللهم فقهره في الدين وعلمه التأويل **قوله** ولايتاً خرع عن الامام وعن محمد ر ح انه يضع اصابعه عند عقب الامام وهو الذي وقع عند العوام وان كان المقتدي اطول فكل سجوده قدام الامام لم يضره لان العبرة بموضع الوقوف لا بموضع السجود كما لو وقف في الصف ووقع سجوده امام الامام بطولته كذا في المبسوط وان تفاوتت الاقدام صغراً وكبراً فالعبرة بالساق والكعب والاصح انه ما لم يتقدم اكثر قدم المقتدي لا يفسد

ونقل ذلك عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنهما ولنا انه عليه السلام تقدم على انس واليقيم حين صلى بهما فهذا للافضلية والاثردليل الاباحة ولايجوز للرجال ان يقتدوا با امرأة او صبي اما المرأة فلقوله عليه السلام واخر وهن من حيث اخرهن الله فلا يجوز تقديمها وما الصبي فلانه متفل فلا يجوز اقتداء المفترض به وفي التراويح والسنن المطلقة جوزه مشايخ بلخ رحم ولم يجوز مشايخ خارج ومنهم من حقق الخلاف في النقل المطلق بين ابي يوسف وبين محمد رحمهما الله والمختار انه لا يجوز في الصلوة كلها لان نفل الصبي دون نفل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالفساد بالاجماع ولا يبنى القوي على الضعيف بخلاف المظنون لانه مجتهد فيه فاعتبر العارض عدما وبخلاف اقتداء الصبي بالصبي لان الصلوة متحدة ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء

قوله ونقل ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه وهو ما روي ان ابن مسعود صلى بعلمة والاسود رضي الله عنهما فقام وسطهما **قوله** على انس واليقيم اخوانس لابه اسمه عمير النبي عليه السلام اقامهما خلفه وام سليم وراءهما وامرأة في حكم الاصطفاف كالعدم حتى لو كان رجل واحد خلفه وامرأة يقوم الرجل بحذاء الامام كما لو لم تكن معه امرأة **قوله** وفي التراويح والسنن المطلقة جوزه مشايخ بلخ السنن المطلقة هي السنن الرواتبه المشروعة قبل الفرائض وبعدها و صلوة العيد على احدي الروايتين والوتر عندهما و صلوة الكسوف والخسوف والاستسقاء عندهما كذا في الفوائد الظهيرية **قوله** ومنهم من حقق الخلاف في النقل المطلق بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اي لم يجوز ابو يوسف رحمه الله اقتداء البالغ بالصبي في النقل المطلق ايضا وجوزه محمد رحمه الله والصحيح قول ابي يوسف رحمه الله **قوله** لانه مجتهد فيه لان عند زفر رحمه الله يجب القضاء على الظان فاعتبر العارض عدما قال التمر تاشي رحمه الله وذلك لان سقوط الضمان عن الامام بظن عارض فجعل (سكان)

لقوله عليه الصلوة والسلام ليئني منكم اولوالاحلام والنهي ولان المحاذاة
مفسدة فيؤخرن وان حاذته امرأة وهما يشتركان في صلوة واحدة فسدت صلواته ان
نوى الامام اما منها والقياس ان لا تفسد وهو قول الشافعي رحمة الله تعالى
عليه اعتبارا بصلواتها حيث لا تفسد وجه الاستحسان ما روينا عنه من المشاهير

كان الضمان غير ساقط في حق المعتدي فبقي اقتداء ضامن بضا من اما الصبي فليس من
اهل الضمان فلا يمكن ان يجعل ضامنا في حق المعتدي فبقي اقتداء ضامن بغير ضامن
فكان فيه بناء القوي على الضعيف.

قوله لقوله عليه السلام ليئني منكم اولوالاحلام والنهي وروي ليئني بالنون المشددة
والاحلام جمع الحلم وهو ما يراه النائم يقول حلم بالفتح واحتلم ويقول حلمت بكذا وحلمته
ايضا كذا في الصحاح ولكن غلب استعماله فيما يراه النائم من دلالة البلوغ فكان المراد
هنا ليئني البالغون وذكر في الفائق امر معاذ ان يأخذ من كل حال دينا را قبل المراد من
بلغ وقت الحلم حلم اولم يحلم **قوله** وجه الاستحسان ما روينا وهو قوله عليه السلام ليئني
منكم اولوالاحلام وانه من المشاهير فتجاوز الزيادة به على كتاب الله تعالى وذكر صاحب
المحيط ان وجوب التأخير على الرجل ليس بمقصود على الخبر بل بالكتاب وذلك
لان تأخير النساء انما وجب اما تفضيلا للرجال على النساء وتفضيل الرجال عليهن ثابت
بنص مقطوع به وهو قوله تعالى وللرجال عليهن درجة او وجب تأخيرهن ضيافة لصلوة
الرجال عن الفساد فان المرأة من قرنها الى قدمها عورة فربما تشوش الامر على الرجل
فيكون ذلك سببا لفساد صلوة الرجل وصيانة الصلوة عن الفساد واجبة بالنص المقطوع
وهو قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وجاء الخبر معينا لما ثبت بالنص المقطوع به لان
يكون الحكم مقصورا على خبر الواحد وذكر صاحب الاسرار ان فروض الصلوة لا تثبت
بخبر الواحد او افرؤض الجماعة تثبت بخبر الواحد لان اصل الجماعة تثبت بالسنة

وهو المخاطب به دونها فيكون هو التارك لغرض المقام فتفسد صلوته دون صلواتها كلها موم
اذا تقدم على الامام وان لم ينو امامتها لم تضره ولا تجوز صلواتها لان الاشتراك لا يثبت
دونها عندنا خلافا لفررح الاترى انه يلزمه الترتيب في المقام فيتوقف على التزامه

قوله وهو المخاطب به دونها فان قيل لما كان هو مأمورا بالتأخير كانت هي مأمورة
بالتأخير ضرورة فيجب ان تفسد صلواتها ايضا قلنا الضرورة غير مسلمة لما انه يمكن
للرجل تأخيرها بدون تأخيرها بان يتقدم عليها خطوة او خطوتين فلما لم تثبت الضرورة
في تأخيرها لم يتناولها مقتضى خطاب الرجال لان حكم المقتضى انما يثبت اذا كان
من ضرورات المقتضى او نقول هي مأمورة بالتأخير ضمنا لا قصدا غير ان الثابت
بالضرورة يحطرتبة عن الثابت مقصودا فظهرنا الامر بالتأخير في حقها في حق الحقوق الاثم
وفي حقه بالفساد اظهارا للفرقة بين الثابت ضمنا وبين الثابت مقصودا لما عرف ان حكم
الامر الثابت في ضمن النهي دون حكم الامر الثابت مقصودا وان تأخيرها لما ثبت في
ضمن التأخير لا يكون هي مأمورة بالتأخير اذ لم يوجد منه التأخير لان المتضمن انما يوجد
عند وجود المتضمن لا غير وذكر في المحيط والذخيرة ان المرأة اذا جاءت بعدما شرع الرجل
في الصلوة ونوى امامتها اقتدت به فلم يمكنه التأخير بالتقدم عليها خطوة او خطوتين لان
ذلك مكروه في الصلوة وانما تأخيرها بالاشارة او باليد وما شبه ذلك فاذا فعل ذلك فقد وجد
منه التأخير فيلزمها التأخير فاذا لم يتأخر فقد تركت فرضا من فروض المقام فتفسد صلواتها
لا صلوته ثم قال وهذه المسئلة عجيبه **قوله** كلما موم اي كالمقتدي فان هناك لما خوطب
المقتدي برعاية ترقيب المقام دون الامام فسدت صلوة المقتدي اذا ترك الترتيب بان يقدم
على الامام ولا تفسد صلوة الامام سواء تقدم او تأخر لانه غير مخاطب بترتيب المقام
قوله وان لم ينو امامتها لم يضره ولا تجوز صلواتها لان الاشتراك لا يثبت دونها قال شمس
الايمة السرخسي لا تفسد صلوة الامام وهذا لانا لو صححنا اقتداءها به لغير النية (قدرت)

كالاعتداء وإنما يشترط نية الامامة اذا ائتمت محاذية وان لم يكن بجنبها رجل فيه روايتان والفرق على احدهما ان الفساد في الاول لازم وفي الثاني محتمل ومن شرائط المحاذاة ان تكون الصلوة مشتركة.

فدرت على فساد صلوة الرجل كل امرأة متى شئت بان تقتدي به فتقف على جنبه وفيه من الضرر ما لا يخفى وفي صلوة الجمعة والعيدين أكثر مشايخنا قالوا لا يصح اقتداءها به مالم ينو امامتها وان كان الجواب مطلقا في الكتاب يعني يجوز اقتداء المرأة بالرجل في الجمعة والعيدين ولكن هو محمول عند أكثر المشايخ على وجود النية من الامام ومنهم من سلم ولكن يفرق بينهما وبين سائر الصلوات فيقول الضرورة ههنا في جانبها لانها لا تقدر على اداء صلوة العيدين والجمعة وحدها فصحنا اقتداءها لدفع الضرر عنها بخلاف سائر الصلوات.

قوله كالاقتداء يعني فساد صلوة المقتدي لما جاء من قبل امامه لم يصح اقتداء به الا بالنية حتى لو جاء فساد صلوته من قبل امامه كان مرضيا بسبب التزامه بالاعتداء فلا يثبت ذلك بدون الاعتداء فكذا هنا لما كان وهم فساد صلوة الامام من جانب المرأة بسبب المحاذاة لم يصح اشتراكها في صلوة الامام بدون التزامه بالنية **قوله** ومن شرائط المحاذاة ان تكون الصلوة مشتركة اي تحريمه واداءه ونعني بالشركة تحريمه ان يكونا باثنين تحريرتهما على تحريمه الامام ونعني بالشركة اداءه ان يكون لهما امام فيما يؤديان تحقيقا او تقدير احتيازا لو اقتدى رجل وامرأة اماما فحدثا وتوضعا ثم جاء اوقد صلى الامام فقاما ليقيضا فحاذته فسدت صلوته لوجود الشركة تحريمه لانهما بنيتا تحريرتهما على تحريمه الامام واداءه لان لهما اماما فيما يقضيان لانهما التزاما الاداء مع الامام فلزمهما الخروج عن عهدة ما التزاموهما لان الشركة تثبت بينهما وبين الامام في ابتداء الصلوة فبقي حكم تلك الشركة مالم ينته كل افعال الصلوة لان التحريم لا تتراد لذاتها بل لافعال الصلوة فما بقي شيء من افعال الصلوة تبقى الشركة نصارا لاحق فيما يقضي كانه خلف الامام تقديرا

وان تكون الصلوة مطلقة وان تكون المرأة من اهل الشهوة وان لا يكون بينهما حائل لانها عرفت مفسدة بالنص بخلاف القياس فيراعى جميع ما ورد به النص ويكره لهن حضور الجماعات يعني الشواب منهن لما فيه من خوف الفتنة ولا باس للعجوز ان تخرج في المسجر والمغرب والعشاء وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه وقال لا يخرجن في الصلوة كلها لانها لا تقنن لقله الرغبة اليها فلا يكره كما في العيد وله ان فرط الشبق حامل فتقع الفتنة غير ان

ولهذا لا يقرء ولا يسجد للسهو ولو كان خلفه حقيقة لغسدت صلوته بالمحاذاة لتركه ترتيب المقام كذا هنا ولو كان مسبوقا والمسئلة بحالها لم تقسد صلوته لان الصلوة وان اشتركت تحريمه لكونهما بانيين تحريمتهما على تحريمه الامام حتى لا يصح الاقتداء بالمسبوق لان احرامه احرام البناء فلم يجز لغيره بناء تحريمته على تحريمته لكنها ليست بمشتركة اداء لانه لا امام لهما فيما يقضيان حقيقة وتقديرهما حقيقة فظاهر واما تقديرهما فلانهما ما ائتمرا الاداء مع الامام فيما يسبقانه لانه لا يتصورا لمتابعة فيما مضى فلم يجعل كأنهما خلفه فكانت في حكم المنفردين ولهذا يقرء المسبوق ويسجد للسهو.

قوله وان تكون الصلوة مطلقة حتى ان المحاذاة في صلوة الجنازة لا تقسد صلوتها لانها ليست بصلوة مطلقة لفوات بعض الاركان حتى لا يحسن بصلوة الجنازة لو حلف ان لا يصلي فصارت كسجدة التلاوة وان تكون المرأة من اهل الشهوة بان تكون بالغه او صبية مشتهاة حتى لو كانت صبية لا تشبه وهي تعقل الصلوة فحاذت الرجل لا تقسد صلوته عند البعض وذكر الامام المحبوبي رحمه الله ان محاذاة الامرء ايضا تقسد صلوة الرجل عند البعض واطلاق المرأة يتناول الاجنبية والمحرم والحليلة والصغيرة المشتهاة والكبيرة النسي يتنفر عنها الرجال لما فيها كانت مشتهاة فيما مضى فيبقى حكمها كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه الله **قوله** وان لا يكون بينهما حائل حتى لو كان بينهما اسطوانة او سترة قدر مؤخرة (الرجل)

الفساق انتشارهم في الظهر والعصر والجمعة اما في الفجر والعشاء فهم نائمون

الرجل او عودا وقصة منتصبة للستره او حائط او دكان قدر ذراع لا يفسد وان كان بينهما فرجة قدر مئزرها رجل او اسطوانة قيل لا يفسد وعن محمد رحمه الله انه يفسد في غريب الرواية قال ابو حنيفة رحمه الله عن حماد سألت ابراهيم عن رجل يصلي في الجانب الشرقي من المسجد والمرأة في الغربي بخذا انه قال يكره الا ان يكون بينهما قدر مؤخرة الرجل قل محمد رحمه الله وبه نأخذ وذكروا في الخلاصة محالا على فوائد القاضي ابي علي النسفي رحمه الله حدا لمحاذاة ان يحاذي عضوا منها عضو من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجل يحذا ثوبا اسفل منها ان كان يحاذي الرجل شيئا منها تفسد صلوة وفي المبسوط وان وقفت امرأة في الصف مقابلة بالامام وقد نوى الامام اما منها تفسد صلوة من عن يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها يحذا ثوبا فقط وان كن ثلاثا ووقفن في الصف لفسدت صلوة من عن يمينهن ومن عن يسارهن وصلوة ثلثة ثلثة خلفهن الى آخر الصفوف وان كانتا امرأتين تفسدان صلوة اربعة من عن يمينهما ومن عن يسارهما واثنين خلفهما يحذا ثوبا وعن ابي يوسف رحمه الله انه جعل المثنى كالثلاث فقال تفسدان صلوة من عن يمينهما ومن عن يسارهما وصلوة رجلين رجلين خلفهما الى آخر الصفوف وقيل الثلث صف فيفسدن صلوة صفوف الرجال خلفهن كالصف الثامن ولو كان وراءهن حائط خلفه صفوف لا تفسد صلواتهم على الاصح وان كان وراءهن صف الرجال ثم الحائط ثم صفوف الرجال فسدت صلوة الكل وفي فوائد الرستغني اقتد بن علي برف المسجد وتحت صفوف الرجال لا تفسد صلواتهم وفي البقالي اقتدت علي برف او ستره قدر قامه الرجل لا تفسد ودونها تفسد ولو كان الرجل على ستره لورف والمرأة قدامة تفسد سواء كان قدر قامه الرجل او دونته وهذا اذا لم يكن على الرف ستره فاما اذا كان عليه ستره قدر ذراع لا تفسد في جميع الاحوال (قوله)

وفى المغرب بالطعام مشغولون والجبانة متسعة فيمكنها الاعتزال عن الرجال فلا يكره
قال ولا يصلي الطاهر خلف من هو في معنى المستحاضة ولا الطاهرة خلف
 المستحاضة لان الصحيح اقوى حالا من المعضور والشيء لا ينضم ما هو فوقه
 والامام ضامن بمعنى انه تضمن صلوته صلوة المقتدي ولا يصلي القاري خلف
 الامي ولا المكتسي خلف القاري لقوة حالهما.

قوله وفى المغرب بالطعام مشغولون اختلفت الروايات فى المغرب ذكرنا انه من قبيل صلوة
 العشاء وفى مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وفى فتاوى قاضي خان ذكر انها من قبيل صلوة
 الظهر واما صلوة الجمعة فقد ذكرها شيخ الاسلام من قبيل صلوة العيدين حتى يباح لهن
 الخروج اليها بالاجماع وذكرها قاضي خان من قبيل صلوة الظهر حتى لا يباح لهن الخروج
 اليها عند ابي حنيفة رحمه الله وذكر فخر الاسلام رحمه الله فى المبسوط اما العجائز فلا بأس
 بخروجهن الى العيدين بالاجماع وتكلموا ان خروجهن للصلوة اولئك كثير الجمع
 روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان خروجهن للصلوة وروى ابو يوسف رح
 عن ابي حنيفة رحمه الله ان خروجهن لتكثيرا لسوا ديقمن فى ناحية ولا يصلين لانه
 قد صح ان النبي عليه السلام امر الحبيص بذلك فانهم اسن من اهل الصلوة والفتوى اليوم
 على الكراهة فى الصلوة كلها الظهر والفساد فمتى كره حضورا لمسجد للصلوة لان يكره الحضور
 مجالس العلم خصوصا عند هؤلاء الجهال الذين تحلوا بحلية العلم اولى الى هذا لفظه رح
قوله بمعنى تضمن صلوته صلوة المقتدي اي صارت صلوة المقتدي فى ضمن صلوة الامام
 صحة وفساد لانه لم يضر فيها اداء اجماعا اذ لا يسقط عنهم اداء الامام **قوله** ولا يصلي القاري
 خلف الامي ذكر قاضي خان رح فى فتاواه ولا يصح اقتداء الامي بالاخرس ويصح اقتداء
 الاخرس بالامي وقال فى المحيط قال بعض مشايخنا انما لا يصح اقتداء الامي بالاخرس
 لان الاخرس لا ياتي بالتحريم وهي فرض والامي ياتي بها انصارا مقتداء القاري (بالامي)

ويجوز ان يؤم المتيمم المتوضئين وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يجوز لانه طهارة ضرورية والطهارة بالماء اصلية ولهما انه طهارة مطلقة ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة ويؤم الماسح الغاسلين لان الخف مانع سراية الحدث الى القدم وما حل بالخف يزيله الماسح بخلاف المستحاضة لان الحدث لم يعتبر شرعا مع قيامه حقيقة ويصلي القائم خلف القاعد

قوله ويجوز ان يؤم المتيمم المتوضئين وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز ذكر شيخ الاسلام رحمه الله هذا الخلاف فيما اذا لم يكن مع المتوضئين ماء فقالوا واختلفوا في ان المتيمم هل يؤم المتوضئين قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله بانه يؤم المتوضئين استحسانا اذا لم يكن مع المتوضئين ماء فان كان معهم ماء فانه لا يؤم المتوضئين وقال محمد رحمه الله لا يؤم المتوضئين سواء كان مع المتوضئين ماء لو لم يكن واجمعوا على ان ماسح الخف يؤم الغاسلين ولئن كان بمثل حاله **قوله** لانه طهارة ضرورية من حيث انه يصار اليه عند الضرورة والعجز عن استعمال الماء ولهما انه طهارة مطلقة اي غير موقفة بوقت بخلاف طهارة المستحاضة وههنا شبهة معروفة فان محمدا رحمه الله جعل طهارة التيمم ضرورة هنا فلذلك لم يجوز امامته للمتوضئين وجعلها مطلقة في باب الرجعة حتى اذا انقطع دم المعتدة في الحيضة الثالثة وایامها دون العشرة وتيممت تنقطع الرجعة بمجرد التيمم من غير ان يصلي كما اذا اغتسلت فقال لان طهارة التيمم مطلقة وهما جعلها مطلقة هنا حتى تجوز امامته للمتوضئين وضرورية هناك حتى قال بعدم انقطاع الرجعة بمجرد التيمم وذلك لان محمدا رحمه الله اختار الاحتياط في المتوضئين فلم يجوز امامة المتوضئين احتياط لانه لما لم يجوز اقتداء المتوضيء به لا بد له من ان يقتدي بالمتوضيء او يصلي وحده فيخرج عن عهدة الصلوة اجماعا وكذلك في فصل الرجعة لما انقطعت الرجعة ليس له ان يراجعها ولا يحل له وطئها فكان هذا اخذ بالاحتياط

وقال محمد رحمة الله تعالى عليه لا يجوز وهو القياس لقوة حال القائم

والحكم بسقوط الرجعة مما يؤخذ بالاحتياط اجماعاً حتى انها لو اغتسلت وبقي على بدنهما لمعة تنقطع الرجعة عنها احتياطاً وان لم يحل لها اداء الصلوة وهما يحل لها الصلوة فالولى ان تنقطع وكذا لو اغتسلت بسور الحمار تنقطع الرجعة اجماعاً احتياطاً فلما كان العمل بالاحتياط اصلاً عنده وهو متحد في الموضعين ولكن اختلف سبب الاحتياط في الموضعين فلا يتناقض مذهبه لان اصله واحد غير منقوض وهو العمل بالاحتياط وانما جاءت صورة التناقض لا خلاف طريق الاحتياط في الموضعين ولكن الاحتياط شيء واحد فيهما فلا يتناقض وابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله اختارا جانب الاطلاق في حق الصلوة وما يلحقها وجانب الحقيقة فيما سواه فان الشارع انما اعطى له حكم الطهارة المطلقة في حق الصلوة قال الله تعالى ولكن يريد ليطهركم حتى اجمع العلماء الثلاثة في من تيمم في حالة الاسلام ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم فهو على تيممه كما اذا توضأ ثم ارتد ثم اسلم لان التيمم في حق بقاء الطهارة مثل طهارة الوضوء غير موقفة بوقت فعلاً بالاطلاق في الصلوة لورود طهارته في حق الصلوة ولكن في الحقيقة هو تلويث وليس بطهارة فعلاً بحقيقته فيما سوى الصلوة حتى لم تكن طهارة في حق انقطاع الرجعة ما لم يتأيد بمؤيد وهو الصلوة به كالبيع الفاسد لا يزول به الملك ما لم ينضم اليه القبض •

قوله وقال محمد رحمة الله تعالى عليه لا يجوز وهو القياس لان المقتدي بنى صلوته على الامام وتحريمه الامام لم تنعقد للقيام فلا يمكنه بناء القيام عليه فحينئذ كان اقتداؤه في بعض الصلوة دون البعض لان المقتدي منفرد بالقيام فكان اقتداء وانفراد في حالة واحدة ولما روي ان النبي عليه السلام مقط عن الفرس فجحش جنبه وصلين باصحابه جالسا وهم قيام ثم قال ولا يؤمن احد من بعدي جالسا • (قوله)

ونحن تركناه بالنص وهو ما روي انه عليه السلام صلى آخر صلوته قاعدا او القوم خلفه قيام

قوله ونحن تركناه بالنص وهو ان النبي عليه السلام لما ضعف في مرضه قال مروا ابا بكر يصلي بالناس فقالت عائشة لحفصة رضى قولي له ان ابا بكر رجل اسيف اذا وقف في مكانك لا يملك نفسه فلو امرت غيره فقالت ذلك كرتين فقال عليه السلام انتن صواحبات يوسف مروا ابا بكر يصلي بالناس فلما افتتح ابو بكر الصلوة وجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نفسه خفة فخرج يهادي بين علي والفضل ورجلاه يحيطان الارض حتى دخل المسجد فسمع ابو بكر رضي الله عنه حس مجي النبي عليه السلام فتأخروا تقدم النبي عليه السلام وجلس يصلي بصلوته والناس يصلون بصلوة ابي بكر يعني ان ابا بكر كان يسمع تكبير النبي عليه السلام فيكبر والناس يكبرون بتكبير ابي بكر رضي الله عنه قال العلامة الزاهدي رحمه الله وبه عرف جواز رفع المؤذنين اصواتهم بالتكبير في الجمعة والعبد ين وغيرها ولان صلوة القائم والقاعد واحدة فان القعود قيام مقصود لان كماله باستواء النصفين وقد وجد نصفه فكان بمنزلة اقتداء المستوفى قائما بالمنحنى ظهره حتى كان كالراعى فلما لم يوجب قوات استواء النصف الاعلى عدم جواز الاقتداء لم يوجب ايضا قوات استواء النصف الاسفل عدم جواز الاقتداء لانهما سواء في تكميل القيام واسم النصف ولا يلزم اذا كان يؤمى ايماء فاقتردى به فانه لا يصح لما ان صلوة المقتدي بركوع وسجود ولا ركوع ولا سجود في الايماء اصلا لان الركوع انما يكون بانحناء الظهر والسجود بوضع الجبهة على الارض ولم يوجد في الايماء فاما في القعود فقد وجد نصف القيام وهو القيام بالنصف الاعلى ولان القيام في ركبتيه نوع قصور بدليل سقوطه عند سقوط الركوع والسجود فاكتملنا فيه بالقيام القاصر ولا قصور في الركوع والسجود واما المؤمى فليس له قيام ولا ركوع ولا سجود اصلا فلو قلنا بجواز اقتداء من يجمع هذه الاركان به لكان ذلك قولا بجواز بناء الموجود على المعدوم وانه لا يصح والجواب عن تعلقه بالخبر انه

ويصلي المؤمي خلف مثله لاستواءهما في الحال الا ان يؤمي الموتم قاعدا والامام مضطجعا لان القعود معتبر فتثبت به القوة ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المؤمي لان حال المقتدي اقوى وفيه خلاف زفر رحمة الله تعالى عليه

محمول على الاستحباب وقيل على غير حال العذر والتخيير بين القيام والقعود في الفرائض كان مخصوصا بالنبي عليه السلام .

قوله ويصلي المؤمي خلف مثله لاستواءهما في الحال فان كان الامام قاعدا والمقتدي قائما بالايماء فصح اقتداؤه به ايضا لان هذا القيام ليس بركن حتى كان الاولى تركه دل عليه انه لو عجز عن السجود وقدر على غيره من الافعال يصلي قاعدا كذا ذكره الامام التمرتاشي رح **قوله** الا ان يؤمي الموتم قاعدا والامام مضطجعا اي فحينئذ لا يجوز وذكر الامام التمرتاشي رح واختلف قوله في اقتداء الذي يصلي قاعدا مؤميا بالذي يصلي مضطجعا ولا يصح انه يجوز على قول محمد وكذلك الاظهر على قولهما جواز وفي المحيط ما يوافق رواية الهداية وفي تعليقه ان حال المستلقي في الايماء دون حال القاعدا لا ترى انه لا تجوز صلوة التطوع بالايماء مستلقيا اذا كان قادرا على القعود وذكر الامام التمرتاشي رح وعلى هذا الخلاف اقتداء السليم بالاحدب الذي بلغ احد يداه حدا لركوع يعني جاز خلافا لمحمد رح وفي النظم ان ظهر قيامه من ركوعه جاز بالاتفاق والا فذلك عندهما وبه اخذ عامة العلماء خلافاً لمحمد رح **قوله** وفيه خلاف زفر رح فان عنده يجوز ان يؤم المؤمي لمن يركع ويسجد لان الركوع والسجود هنا سقط الى بدل والمنادي بالبدل كما لمنادي بالاصل ولهذا قلنا ان المتيمم يؤم المتوضئين وبه فارق ما تقدم وهو اقتداء القارئ بالامي وغيره لان هناك الغرض سقط لا الى بدل فلم يمكن البناء عليه ولنا ان الايماء ليس ببديل عن الركوع لانه بعضه وبعض الشيء لا يكون بدلا عنه فلما كان هو بعض الاصل ثم لو جاز الاقتداء لكان مقتديا في بعض الصلوة دون البعض وذلك لا يجوز كذلك في المحيط (قوله)

ولا يصلي المفترض خلف المتنفل لان الاقتداء ببناء و وصف الفرضية معدوم في حق الامام فلا يتحقق البناء على المعدوم

قوله ولا يصلي المفترض خلف المتنفل ألح وجملته ان اقتداء المفترض بالمتنفل او على العكس او اقتداء مصلي فرض بمصلي فرض آخر او الاقتداء بمحدث او جنب بعد العلم او قبله لا يجوز عند ناسوى اقتداء المتنفل بالمفترض وعند مالك رحمه الله لا يجوز هو ايضا ويقول انها صلاتان مختلفتان مختلفتان كما فلا يصح بناء احدهما على الاخرى قياسا على الفرضين المختلفين وعند الشافعي رح يجوز في جميع ذلك الا اذا علم قبل الاقتداء ان الامام جنب او محدث فلا يجوز الاقتداء به عنده ايضا واما الاقتداء بالكافر والمرأة فلا يجوز عنده ايضا كما لا يجوز عندنا سواء علم او لم يعلم فقال لان المرأة لا تصلح لامامة الرجل لانها جعلت تبعا للرجل في باب الجماعة فلا يجوز ان يجعل اصلا والكافر لا صلوة له فالأقتداء به من لا صلوة له باطل والقياس في الجنب كذلك الا اني تركت القياس بالاثرة على ما يأتي بيانه احتج هو في صحة اقتداء المفترض بالمتنفل واختلاف الفرضين بحديث معاذ رضي الله عنه فانه كان يصلي مع النبي عليه السلام العشاء ثم يرجع فيصلبها بقومه في بني سلمة فكان صلوة العشاء لمعاذ نفلا مع قومه ولا صحابه فرضا والمعنى في المسئلة هو انها صلاتان اتفقتا في الافعال المعهودة وتصحان جماعة وفرادى فصح بناء احدهما على الاخرى بالاقتداء قياسا على صلوة واحدة ولنا قوله عليه السلام الامام ضامن اي يتضمن صلوته صلوة القوم وتضمن الشيء فيما هو فوقه يجوز وفيما هو دونه لا يجوز وهو المعنى في الفرض فان الفرض يشتمل على اصل الصلوة والصفة والنفل يشتمل على اصل الصلوة واذا كان الامام مفترضا فصلوته تشتمل على صلوة المقتدي وزيادة فصح اقتداء به واذا كان الامام يصلي متنفلا فصلوته لا تشتمل على ما تشتمل عليه صلوة المقتدي فلا يصح اقتداء به لانه بناء القوي على الضعيف فيكون منفردا في حق الوصف وذكر في المحيط ثم بين مشايخنا اختلافنا في اقتداء المفترض بالمتنفل قال بعضهم اقتداء المفترض

قال ولا من يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا آخر

بالمتمنفل كما لا يجوز في جميع افعال الصلوة لا يجوز في فعل وا حدلان المعنى لا يوجب الفصل لان الاقتداء ببناء على سبيل المشاركة وانما يصح بناء الموجود على الموجود لا بناء الموجود على المعدوم واقتداء المفترض بالمتمنفل بناء الموجود على المعدوم في حق صفة الغرضية وبعض مشايخنا قالوا اقتداء المفترض بالمتمنفل انما لا يجوز في جميع افعال الصلوة ولكن يجوز في فعل واحد الا ترى الى ما ذكر محمد ربح ان الامام اذا رفع رأسه من الركوع جاء انسان واقتدى به فقبل ان يسجد تسجدتين سبق الامام الحدث فاستخلف هذا الرجل الذي اقتدى به صح الاستخلاف ويأتي الخليفة بالسجدتين ويكون هاتان السجدتان نفلا للخليفة حتى يعبد هما بعد ذلك وفرضا في حق من ادرك اول الصلوة ومع هذا صح الاقتداء وكذلك المتمنفل اذا اقتدى بالمفترض في الشفع الاخير يجوز وهذا اقتداء المفترض بالمتمنفل في حق القراءة ومع هذا جاز اقتداء وعامة المشايخ لم يجوزوا اقتداء المفترض بالمتمنفل في شيء من افعال الصلوة واجابوا عن المسئلتين اما المسئلة الاولى فانا لا نقول بان السجدتين نفل في حق الخليفة بل هي فرض لوجود حد الغرض فان حده انه اذا لم يأت به تفسد صلوته وهذا كذلك لان الخليفة قام مقام الاول ولو كان الاول في مكانه كانت السجدتان فرضا في حقه كذا في حق الخليفة واما المسئلة الثانية فلناصلوة المقتدي اخذت حكم الغرض بسبب الاقتداء ولهذا لزمه قضاء ما لم يدرك مع الامام من الشفع الاول وكذلك لو افسد المقتدى الصلوة على نفسه يلزمه قضاء اربع ركعات واذا اخذت صلوة المقتدي حكم الغرض كانت القراءة نفلا في حقه كما في حق الامام فكان هذا اقتداء المتمنفل بالمتمنفل في حق القراءة واما حديث معاذ فتاويله انه كان يصلي مع رسول الله عليه السلام بنية النفل ليتعلم منه سنة القراءة ثم يأتي فيصلي بهم الغرض وعلى هذا تغاير الغرضين عندنا يمنع صحة الاقتداء لما ان تغاير الغرضين يمنع صحة المشاركة لان صلوة المقتدي مع صلوة الامام صلاتان لا يجوز للمقتدي ان يبني احدهما على الاخرى بنفسه اذا كان يصلي وحده فلا يجوز له البناء على تحريمه الامام (قوله)

لان الاقتداء بشركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وعند الشافعي رحمه الله في جميع ذلك لان الاقتداء
عنده اداء على سبيل الموافقة وعندنا معنى التضمن مراعى ويصلى المتنفل خلف المفترض
لان الحاجة في حقه الى اصل الصلوة وهو موجود في حق الامام فيتحقق البناء ومن اقتدى
بامام ثم علم ان امامه محدث اعاذ لقوله ع م من ام قومائه ظهر انه كان محدثا واجبا
اعاد صلوته واعادوا وفيه خلاف الشافعي رحمه الله بناء على ما تقدم ونحن نعتبر معنى التضمن
وذلك في الجواز والفساد واذا صلى امي يقوم يقرأون ويقوم اميين فصلوتهم فاسدة
عند ابي حنيفة رحمه الله وقالوا صلوة الامام ومن لا يقرأ تامة لانه معذور ام قوما معذورين
وغير معذورين فصارك اذا ام العاري عراة ولا بعين وله ان الامام ترك فرض القراءة مع
القدرة عليه فتنفسد صلوته وهذا لانه لو اقتدى بالقارئ تكون قراءته قراءة له بخلاف تلك
المسئلة وامثالها لان الموجود في حق الامام لا يكون موجودا في حق المقتدي ولو كان يصلى
الامي وحده والقارئ وحده جاز هو الصحيح لانه لم تظهر منهما رغبة في حق الجماعة

قوله لان الاقتداء بشركة امي في التحريم وموافقة امي في الافعال **قوله** ومن اقتدى بامام
ثم علم ان امامه محدث قيد بالعلم بعد الاقتداء لانه لو علم قبل الاقتداء لا يجوز الاقتداء
به بالاجماع **قوله** بناء على ما تقدم وهو ان الاقتداء عنده اداء على سبيل الموافقة من غير
معنى التضمن **قوله** وله ان الامام ترك فرض القراءة مع القدرة عليه فان قيل هذا اعتبار بقدرة
الغير ومن اصل ابي حنيفة رحمه الله لا يعتبر القدرة بالغير كما لا عمن لا تجب عليه الجماعة
عنده وان اصاب فائدوا الحج وان كان غنيا وله فادة كثيرة قلنا هذا اعتبار لقدرة لانه بالاعتداء تجعل
صلوته بقراءة وهو فاد ر على الاقتداء فان قيل لم قلتم ان قراءة الامام قراءة في حق من لا قراءة
عليه وهو ليس من اهلنا قلنا قراءة الامام نفذت على المقتدي بطريق الولاية ومن ضرورتها
حجر المولى عليه فلما وجب حجر من هو اهل للولاية تحقيقا للولاية لان تثبت الولاية على
من ليس باهل لها اولي فان قيل لو كان امي يصلي وحده وهناك قارئ يصلي
تلك الصلوة جازت صلوة الامي ولم يعتبر قدرته بالاعتداء بالقارئ قلنا ذكر

فان قرأ الامام في الاوليين ثم احدث ثم قدم في الاخيرين اميا فسدت صلوتهم وقال زفر رح
لا تفسد لنا دمي فرض القراءة ولنا ان كل ركعة صلوة فلا تخلو عن القراءة اما تحقيقا وتقديرا
ولا تقدير في حق الامي لانعدام الاهلية وكذا اعلى هذا لوقدمه في التشهد والله اعلم •

ابوحازم رحمه الله ان قياس قول ابي حنيفة رحمه الله انه لا تجوز صلوته وهو قول
مالك رح واحترز عنه بقوله هو الصحيح وبعد التسليم فلنا لم تظهر هناك رغبة في اداء
الصلوة بالجماعة فلا يعتبر وجوده في حق الامي بخلاف ما نحن فيه وذكر في المحيط
ورأيت في بعض النسخ ان القارئ اذا كان على باب المسجد او بجوار المسجد والامي في المسجد
يصلي وحده تجوز صلوة الامي بخلاف كذا اذا كان القارئ في صلوة غير صلوة الامي
جاز للامي ان يصلي وحده ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق وذكر الفقيه ابو عبد الله الجرجاني
رح في مسئلة الاخرس والامي اذا صلى كل واحد منهما بقوم اميين وقاريين وخرس انما تفسد
صلوة الامي والاخرس عند ابي حنيفة رح اذا علم ان خلفه قارئاً اما اذا لم يعلم لا تفسد
صلوته كما قال الا ان في ظاهر الرواية لا فصل بين حالة العلم وحالة الجهل ووجه ذلك ان القراءة
فرض وما يتعلق بالفرائض لا يختلف بين العلم والجهل الا ترى انه لو ترك القراءة
ناسيا او جاهلا او عامدا لا يجوز والى هذا كان يميل الشيخ الزاهد ابو نصر اصفاره

قوله فان قرأ الامام في الاوليين ثم قدم في الاخيرين اميا اي احدث فاستخلف
اميا وقال زفر رح لا يفسد وكذا عن ابي يوسف في غير رواية الاصول **قوله** ولا تقدير في
حق الامي اذا شئ انما يثبت تقدير ان لو امكن تحقيقا والامي عاجز لعدم الاهلية فلا ثبت
القراءة تقدير في حقه فلا يصلح خليفة واشتغاله باستخلاف من لا يصلح خليفة مفسد لصلوته
قوله وكذا اعلى هذا لوقدمه في التشهد اي قبل ان يقعد قدر التشهد ولو قدمه بعد ما قعد قدر
التشهد فهو على الخلاف المعروف بين ابي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله وقيل لا يفسد عند
الكل الوجود الصنع منه وهو الاستخلاف وانما الخلاف فيما ليس من صنعه كطلوع الشمس
ونحوه وهو اختيار فخر الاسلام رح والاول اختيار شمس الأئمة السرخسي رح والله اعلم •

باب الحدث في الصلوة

ومن سبقه الحدث في الصلوة انصرف فان كان اما ما استخلف وتوضأ وبني والقياس ان يستقبل وهو قول الشافعي رحمه الله لان الحدث ينافيها والمشي والا انصراف يفهم انها فاشبه الحدث العمدة ولنا قوله عليه الصلوة والسلام من فاء او رغب او امذى في صلوته فلينصرف وليتوضأ وليس على صلوته ما لم يتكلم وقال عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم فقام او رغب فليضع يده على فمه ويقدم من لم يسبق بشيء والبلوى فيما يسبق دون ما يعتمد فلا يلحق به والاستيناف افضل تجزأ عن شبهة الخلاف وقيل ان المنفرد يستقبل والامام والمقتدي ينبي صيانة لفضيلة الجماعة

باب الحدث في الصلوة

قوله ومن سبقه الحدث في الصلوة انصرف اي من غير توقف حتى لو مكث ساعة يصبر مؤد يا جزء من الصلوة مع الحدث فيفسد ما أدى فيفسد الكل ضرورة لان الصلوة الواحدة لا تجزئ صحة وفساد **قوله** فان كان اماما استخلف وتفسير الاستخلاف هو ان يأخذ بثوبه ويجره الى المحراب كذا في الخلاصة وكان مالك رحمه الله يقول في الابتداء ينبي ثم رجع وقال لا ينبي ثم رجع وقال ينبي فعابه محمد رحمه الله في كتاب الحج برجوعه من الاثر الى القياس **قوله** ينا فيها اي الاجتماع بينهما كما اسود مع البياض لقوله عليه السلام لا صلوة الا بطهارة **قوله** يفسد انها اي يفسد ان الصلوة ولكن لا ينافيها كما في صلوة الخوف فان الصلوة باقية مع المشي والانصراف **قوله** فلينصرف وليتوضأ هما اللوجوب وليس دليل على الشرعية لانه امر بالبناء وادنى درجات الامر الاباحة وانما لم يكن البناء واجبا لان البناء لتيسير الامر على المصلي وفي ايجابه ينقلب السرعسرا فلا يكون واجبا **قوله** والبلوى جواب عن قوله فاشبه الحدث العمدة (قوله)

والمنفرد ان شاء اتم في منزله وان شاء عاد الى مكانه والمقتدي يعود الى مكانه الا ان يكون امامه قد فرغ او لا يكون بينهما حائل ومن ظن انه احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث استقبل الصلوة وان لم يكن خرج من المسجد يصلي ما بقى والقياس فيهما الاستقبال وهو رواية عن محمد رحمة الله تعالى عليه لوجود الانصراف من غير عذر وجه الاستحسان انه انصرف على قصد الاصلاح الا ترى انه لو تحقق ما توهمه بنى على صلوته

قوله والمنفرد ان شاء اتم في منزله لانه ان اتم في منزله سلمت صلوته عن مشي زائد وان عاد حصل اداء جميع الصلوة في مكان واحد وكلاهما مطلوب فيتخير **قوله** الا ان يكون امامه قد فرغ اي فحينئذ يتخير المقتدي فان قيل كيف يستقيم هذا واللاحق في حكم المقتدي فيما يتم من صلوته فاذا كان بينه وبين الامام ما يمنع صحة الاقتداء به من طريق اونهرفينبغي ان لا تجوز صلوته في منزله قلنا نعم هو فيما يؤدي من الافعال بمنزلة المقتدي ولكن الامام قد خرج من حرمة الصلوة فكيف يراعى ترتيب المقام بينه وبين من خرج من الصلوة **قوله** اولايكون بينهما حائل بان يكون بينه وبين المسجد بحيث لو اقتدى به صح اقتداؤه حينئذ جاز ان يؤدي بقية صلوته فيه لان البقاء اسهل من الابتداء ولو اقتدى به وهو في بيته والمسجد ملآن جاز فكذا جاز الاتمام اوبان يكون الاقتداء في الجبابة في الصف الاول فمبقة الحدث فانصرف وتوضأ في آخر الصفوف ولم يعد الى مكانه والامام في الصلوة واتم حيث توضأ تجوز صلوته **قوله** وهو رواية عن محمد رحمة الله وخلاف محمد رحمة الله فيما اذا كان باب المسجد على غير حائط القبلة ليتحقق الانصراف واما كان يمشي في المسجد ووجهه الى القبلة بان كان باب المسجد على حائط القبلة لا تقسد صلوته بالافتراق فوجه القياس ظاهر لان هذا انصراف عن القبلة من غير عذر (قوله)

فالحق قصد الاصلاح بحقيقته ما لم يختلف المكان بالخروج وان اختلف فسد
لانه عمل كثير من غير عذر وهذا بخلاف ما اذا ظن انه افتتح الصلوة على غير وضوء
فانصرف ثم علم انه على وضوء حيث تقصد وان لم يخرج لان الانصراف على
سبيل الرفض الا ترى انه لو تحقق ما توهمه يستقبله وهذا هو الحرف ومكان
الصفوف في الصحراء له حكم المسجد ولتقدم قد امه فالحد السترة وان لم تكن
فمقدار الصفوف خلفه وان كان منفردا فموضع سجوده من كل جانب

قوله فالحق قصد الاصلاح بحقيقته نظيره الكفار اذا تترسوا باسارى المسلمين
فانه يباح للمسلمين الرمي اليهم اذا كان من قصد هم الرمي الى الكفار فعلم ان
القصد الى الشيء ملحق بحقيقة ذلك الشيء **قوله** فهذا هو الحرف اي الاصل
الذي تخرج عليه المسائل وهو ان الانصراف اذا كان على سبيل قصد الاصلاح
لا يستقبل ما لم يخرج من المسجد واذا كان على سبيل الرفض يستقبل وان لم يخرج
من المسجد منها انه لو كان متيمما قرأى سرا باظنه ماء فانحرف فظهر انه سراب او رأى
بثوبه لونا فظنه دما فانحرف او كان ماسح الخف فظن ان مدة مسحه مضت فرجع ليغسل
قدميه يستقبل في هذه الوجوه ولو كان في المسجد لانه قصد ترك صلوته
واصل فعله بقصده فانقطعت صلوته **قوله** فالحد هو الحنرة لان موضع تلك السترة
ما منتهى اقدامه شرعا الا ترى ان المرور بين يدي المصلي مكروه ولا يكره من وراء
السترة فاذا تبين المكانان في حكم من احكام الصلوة صار بمنزلة المسجد بالنسبة الى
غير المسجد وان لم يكن سترة فمقدار الصفوف التي خلفه لانه احد جانبيه فيقاس بالثاني
قوله وان كان منفردا فموضع سجوده اي مقدار موضع سجوده (قوله)

وان جن او نام فاختلم او اغمي عليه استقبل لانه يندرو وجود هذه العوارض فلم يكن في معنى ماورد به النص وكذلك اذا فقهه لانه بمنزلة الكلام وهو قاطع وان حصر الامام عن القراءة فقد مغيرة اجزاهم عند ابي حنيفة رحمة الله عليه وقال لا يجزيهم لانه يندرو وجوده فاشبه الجنابة وله ان الاستخلاف لعل العجز

قوله وان جن او نام فاختلم او اغمي عليه استقبل هذا اذا وجدت هذه الاشياء قبل ان يقعد قدر التشهد فاما اذا اغمي عليه بعد ما تعدد رالتشهد او اصابه لم فان صلواته وصلوة القوم تامة لانه صار خارجا عنها بالاغماء وليس عليه ركن من اركان الصلوة فتجز به صلواته وصلوة من كان بمثل حاله فان قيل اليس ان الخروج بصنعة فرض على قول ابي حنيفة رجع ولم يوجد قلنا وجد لانه بعد ما سار محدثا بالاغماء لا بد من اضطراب بوجوده منه وذلك صنع منه وان لم يوجد الاضطراب فقد رما وجد فيه من المكث بعد الحدث قاطع للصلوة لانه يصير مؤثرا بجزء من الصلوة مع الحدث والاداء صنع منه فكيف ما كان فقد وجد منه صنع امل من حيث الاضطراب او من حيث الاداء مع الحدث كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** لانه بمنزلة الكلام من حيث ان كلاميهما ينقل المعنى من ضميره الى فم السامع والمعنى في القهقهة الفرح وفي المبسوط القهقهة فحش من الكلام عند المناجاة ولهذا جعلت ناقضة للموضوع ثم سوي بين النسيان والعمد ففي القهقهة الاولى **قوله** وان حصر الامام عن القراءة هذه المسئلة من خواص الجامع الصغير الحصر بفتح النون العي وضيق الصدر والفعل منه حصر مثل لبس ومنه امام حصر فلم يمتنع ان يقرأ وضيم الحاء خطأ كذا في المغرب **قوله** وقال لا يجزيهم اي الاستخلاف بل يتمها بغير قراءة كالاممي اذا ام قوما اميين وذلك لان جواز الاستخلاف عرف نصا بخلاف القياس والنص ورد في الحدث وهذا ليس في معناه لان الحدث مما تعم به البلوى ولا يندراما النسيان جميع ما يحفظ امر ناد فاشبه الجنابة وذكر في الفوائد الظهيرية وليس الحصر في معنى الحدث لوجوه احدها (ان)

وهو ههنا الزم والعجز عن القراءة غير نادر فلا يلحق بأجنبنا به ولو قرأ مقدار ما تجوز به الصلوة لا يجوز الاستخلاف بالاجماع لعدم الحاجة اليه وان سبقه الحدث بعد الشاهد توضأ وسلم لان التسليم واجب فلا بد من التوضؤ ليأتي به وان تعمد الحدث في هذه الحالة او تكلم او عمل عملاً ينافي الصلوة تمت صلوته لانه يتعد البناء لوجود القاطع لكن لا اعادة عليه لانه لم يبق عليه شيء من الاركان فان رأى المتيمم الماء في صلوته بطلت الصلوة وقدم من قبل فان رآه بعد ما قعد والتشهد او كان ماسحاً فانقضى مدة مسحه او كان امياً فتعلم سورة

ان الطهارة شرط لجميع الصلوة والقراءة شرط لبعضها والثاني انه لا يجوز الصلوة بدون الطهارة وللصلوة جواز بدون القراءة والثالث ان القراءة تجري فيها النيابة بخلاف الطهارة .
قوله وهو ههنا الزم اي العجز ههنا الزم لان المحدث عسى يجد ماء في المسجد فيمكنه اتمام الصلوة من غير استخلاف اما الذي نهي جميع ما يحفظ لا يقدر على الا تمام الا بالتعليم والتذكير وذكر الا مام التمر تاشي رحمه الله قال الرازي انما يستخلف اذا لم يمكنه ان يقرأ شيئاً فان امكنه قراءة آية فلا يستخلف وان استخلف فسدت صلوته وقال صدر الاسلام رحمه الله صورة المسئلة اذا كان حافظاً للقرآن الا انه لحقه خجل وخوف فامتنعت عليه القراءة فاما اذا نسي فصا ر امياً لم يجز الاستخلاف **قوله** لان التسليم واجب فلا بد من التوضؤ ههنا وعند الشافعي رحمه الله اصابة لفظة السلام فرض على ما مر الا ان عنده لا يجوز البناء **قوله** فان رأى المتيمم الماء في صلوته بطلت صلوته وقدم من قبل اي مرفي تعليل مسئلة صلوة العيد في باب التيمم وهو قوله لانا لو اوجبنا الوضوء يكون واجداً للماء في خلال صلوته فتفسد **قوله** او كان امياً فتعلم سورة قبل ان يريده تذكراً لان المتعلم لا بد له من التعليم وذلك فعل ينافي الصلوة فتتم صلوته بالاتفاق وقيل تعلم بلا عمل كثير (قوله)

او خلع خفيه بعمل يسير او غيرا فوجد ثوبا او ثوبا فقد رعى الركوع والسجود او تذكر
فأثنت عليه قبل هذا والا امام القارئ حدث فاستخلف اميا او طلعت الشمس في الحجر
او دخل وقت العصر وهو في الجمعة او كان ما سما على الجبيرة فسقطت من برء او كان
صاحب عذرا فاقطع عذره كما لمستحاضة ومن بمعناه بطلت الصلوة في قول ابي حنيفة
رحمة الله وقيل الاصل فيه ان الخروج عن الصلوة بصنع المصلي فرض عند ابي حنيفة
رحمة الله وليس بفرض عندهما فاعتراض هذه العوارض عنده في هذه الحالة كما عترضها
في خلال الصلوة وعندهما كما عترضها بعد التسليم لهما ما روينا من حديث ابن
مسعود رضي الله عنه وله انه لا يمكن اداء صلوة اخرى الا بالخروج من
هذه وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا ومعنى قوله تمت قارب التمام
والاستخلاف ليس بمعتمد حتى يجوز في حق القارئ وانما الفساد ضرورة حكم
شرعي وهو عدم صلاحية الامامة ومن اقتدى بالامام بعد ما صلى ركعة فحدث
الامام فقدمه اجزاء لوجود المشاركة في التحريمة والا لولى للامام ان يقدم مدركا

قوله او خلع خفيه بعمل يحير لا تساعه فان احتاج الى معالجة تمت صلوته بالاتفاق
وهذه مسائل تسمى اثنا عشرية لانها بذلك العدد في الروايات المشهورة وقد تزيد
عليها مسائل منها اذا كان يصلي بالثوب وفيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم
ثم وجد من الماء يغسل به النجاسة في هذه الحالة ومنها انه يقضي صلوة الحجر
فدخل وقت زوال في هذه الحالة ومنها انه يقضي صلوة الظهر في وقت العصر
فتغيرت الشمس في هذه الحالة كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** وقيل الاصل فيه ان الخروج
عن الصلوة بصنع المصلي فرض الى آخره هذه ما ذكره ابو سعيد البردعي رحمه الله وذكر
شمس الائمة السرخسي رحمه الله هذه النكته ثم قال ولكن هذا ليس بقوي الاستحالة
ان يقال يتأدى فرض الصلوة بالحدث العمد ولو كان الخروج بصنع المصلي فرضا
لا خص بما هو قربة كالخروج من الحج ولكن الصحيح لابي حنيفة رحمه الله (ان)

لأنه اقدر على اتمام صلوته وينبغي لهذا المسبوق ان لا يتقدم لعجزه عن التسليم
فلو تقدم يبتدى من حيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه واذا انتهى الى السلام
يقدم مدركا يسلم بهم فلوانه حين اتم صلوة الامام فقهه او احدث متعمدا وتكلم
او خرج من المسجد فسدت صلوته و صلوة القوم تامة لان المفسد في حقه وجد في
خلال الصلوة وفي حقهم بعد تمام اركانها والامام الاول ان كان فرغ لا تفسد صلوته
وان لم يفرغ تفسد وهو الاصح فان لم يحدث الامام الاول وقعد قدر الشهد ثم فقهه
او احدث متعمدا فسدت صلوة الذي لم يدرك اول صلوة الامام هندابي حنيفة رحمه الله
وقال لا تفسد وان تكلم او خرج من المسجد لم تفسد في قولهم جميعا لهما ان صلوة المقتدي
بناء على صلوة الامام جواز افساد اولم تفسد صلوة الامام فكذا صلوته وصار كالسلام والكلام

لأن التحريم باقية بعد الفراغ من الشهد واعتراض المغير في هذه الحالة كما مر في خلال
الصلوة بدليل ان المسافر لو نوى الإقامة في هذه الحالة يتغير فرضه كالونواها في خلال الصلوة •
قوله لأنه اقدر على اتمام الصلوة بان تتم الصلوة مثل اتمام صلوة الامام من غير استخلاف
آخر للتسليم **قوله** فان لم يفرغ تفسد وهو الاصح وذكر في المبسوط فاما الامام الاول فان كان قد فرغ
من صلوته خلف الثاني مع القوم فصلوته تامة كغيره من المدركين وان لم يفرغ تفسد وهو
الاصح لانه لما استخلفه فقد صار مقتديا به فتفسد صلوته بفساد صلوة امامه الا ترى انه لو صلى
ما بقي من صلوته في منزله ان كان بعد فراغ الامام الثاني جاز وقبل فراغه لا يجوز لان له اماما
يلزمه الاقتداء به فاذا انفرد بصلوته في حال وجوب الاقتداء فسدت صلوته **قوله** فسدت صلوة
الذي لم يدرك هذا اذا لم يقيد الركعة بالسجدة لانه لم يتأكد انفرادة حتى كان على المسبوق
ان يتابع الامام في سجدة السهو في هذه الحالة وان لم تفسد صلوته بترك المتابعة فاما
اذا قيد المسبوق ركعة بالسجدة تأكد انفرادة حتى لا تلزمه متابعة الامام في سجود
السهو في هذه الحالة فلا تفسد صلوة المسبوق بفساد صلوة الامام لتأكد انفرادة كذا في المحيط

وله ان القهقهة مفسدة للجزء الذي يلاقيه من صلوة الامام فيفسد مثله من
 صلوة المقتدي غير ان الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج اليه
 والبناء على الفاسد فاسد بخلاف السلام لانه منه والكلام في معناه وينتقض
 وضوء الامام لوجود القهقهة في حرمة الصلوة ومن احدث في ركوعه
 وسجوده توضاً وبنى ولا يعتد بالتي احدث فيها

قوله وله ان القهقهة مفسدة للجزء الذي يلاقيه ذكر فخر الاسلام رحمه الله في الجامع
 الصغير ولان الحدث والقهقهة يفسدان الجزء الذي يلاقيانه من الصلوة لانهما يبطلان
 الطهارة والطهارة شرط الصحة فيتعدى الفساد بواسطة فساد الطهارة بخلاف السلام لانه
 محلل لا مفسد وكذلك الكلام يتناول الصلوة ابتداء من غير ان يصادف شرطاً فيفسده
 بفساد شرطه لان الكلام لا يبطل الطهارة فاذا لم يفسد جزء من صلوة الامام وجب
 التحليل لان فرق ما بين المحلل والمفسد ما قلنا والمحلل لا يتعدى عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمهما الله الى المقتدي وذكر في المبسوط بخلاف السلام والكلام فالسلام
 منه للصلوة والكلام قاطع لا مفسد لانه لا يغوت به شرط الصلوة ولهذا قيل لو تكلم
 الامام بعد ما قعد قد را لشهد فعلى القوم ان يسلموا ولو احدث الامام متعمداً
 او قهقهة لم يسلم القوم **قوله** والكلام في معناه لان السلام انما صار محلاً لكونه كلاماً
 الا ترى انه يحث في يمينه لا يكلم فلاننا نسلم وهو امام وفلان من المقتدين والكلام
 يشبه السلام من وجه لاشتمال السلام على معنى الكلام لما فيه من كاف الخطاب
 ولهذا كان في خلال الصلوة مفسداً ويفارق السلام من حيث ان السلام في الصلوة
 مشروع في الجملة دون الكلام فعملنا بالشبهين فظهرنا شبه الانهاء في حق المبسوق
 لمكان الافتقار الى البناء وظهرنا شبه القطع في حق الامام لاستغناؤه عن البناء (قوله)

لان اتمام الركن بالانتقال ومع الحدث لا يتحقق فلا بد من الالغاء
ولو كان اماما فقدم غيره دام المقدم على الركوع لانه يمكنه الاتمام بالاستدامة
ولو ذكر وهو راكع او ساجد ان عليه سجدة فانحط من ركوعه لها ورفع رأسه من سجدة
فسجدها يعيد الركوع والسجود وهذا بيان الاولى ليقع افعال الصلوة مرتبة بالقدر الممكن

قوله لان اتمام الركن بالانتقال ومع الحدث لا يتحقق لانه جزء من صلوته واداء جزء من
صلوته بعد سبق الحدث مفسد لصلوته حتى لو احدث الامام وهو راكع فرفع رأسه وقال
سمع الله لمن حمده فسدت صلوته وصلوة القوم ولو رفع رأسه من السجود وقال الله
اكبر مریدا به اداء ركن فسدت صلوة الكل وان لم يرد به اداء الركن فغيبه روايتان
عن ابي حنيفة رحمه الله ولو سبقه الحدث في قيامه في موضع القراءة فذهب ليتوضأ
فسبح في ذلك الوقت قبل ان يتوضأ لا تفسد صلوته وان قرأ تفسد سواء قرأ ذاهبا او جائيا
في الصحيح فان قيل السجدة تتم بالوضع عند ابي يوسف فكيف يصح قوله لان اتمام
الركن بالانتقال قلنا اتمام على نوعين تمام من حيث الماهية وتمام مخرج من
العهد فان من اعتق رقة مقطوع اليدين عن الكفارة لا يصح وان تمت ماهية لعدم
التمام المخرج من العهد ولو حلف لا يصلي فقام وقرأ وركع وسجد اولا يصوم فصام
ساعة حث لوجود التمام ماهية وان لم يتم تما ما مخرجا عن العهد **قوله** دام المقدم
على الركوع اي مكث راكعا كما كان لانه يمكنه اتمام الركوع بالاستدامة لان الخليفة
قائم مقام الاول فكان الاول في مكانه ولو كان هو في مكانه كان يمكث في ركوعه فكذا هذا
قوله ان عليه سجدة اي صلتية او سجدة تلاوة **قوله** ليقع افعال الصلوة مرتبة بالقدر
الممكن وهو ان يكون الركوع مرتبا على المسجود الاصلي في هذه الركعة لو لم يكن الركوع
محسوبا اذ لو كان محسوبا اذ يغوت هذا الترتيب وكذلك لو تذكر في السجود ويحتمل
ان يكون المراد بهذا الترتيب تقريب المسجود الى محله بقدر الامكان (قوله)

وان لم يعد اجزاه لان الترتيب في افعال الصلوة ليس بشرط ولان الانتقال مع الطهارة شرط وقد وجد ومن ابي يوسف راح انه قلزمه اعادة الركوع لان القومة فرض هذه قال ومن ام رجلا واحدا فحدث وخرج من المسجد فالما موم امام

قوله وان لم يعد اجزاه وقل زفر والشافعي رحمهما الله عليه الاعادة لان الترتيب في افعال الصلوة فرض عندهما فالتحقت هذه السجدة بمحلها وبطل ما ادعى من القيام والقراءة والركوع وترك الترتيب لان السجدة الفائتة ركن من الركعة فلم يصح فعل ما بعده قبل فعله كالسجدة قبل الركوع وعندنا الترتيب في افعال الصلوة ليس بفرض لان الممسوق يبدأ بما درك ويؤخر ما فاته وفيه ترك الترتيب لان الذي فاتة هو الاول ولو كان الترتيب ركنًا لما جاز له تركه بعذر الجماعة كما لترتيب بين الصلوة ولئن كان الترتيب واجبا فقد سقط بعذر النسيان فلن قيل يشكل بما اذا قعد قدر التشهد ثم عاد للسجدة الصلوية او تذكر في الركوع انه لم يقرأ السورة فعاد لقراءة السورة فانه يرفض بعض ما كان فيه فلنا المشروع في الصلوة فرضا اربع انواع ما يتحد في كل الصلوة كالقعدة وما يتحد في كل ركعة كالقيام والركوع وما يتعدد في كل الصلوة كالركعات وما يتعدد في كل ركعة كالسجود فالترتيب ليس بشرط بين ما يتعدد في كل الصلوة وبين ما يتعدد في كل ركعة لان السجودات اركان متكررة كالركعات اركان متكررة فثم الترتيب ليس بشرط كما في المسحوق فكذا بين السجودات والترتيب شرط بين المتحد وبين المتعدد في كل الصلوة او في الركعات وبين المتحد في كل الصلوة لان ما اتحدت شريعته يراعى وجوده صورة ومعنى في محله لانه كذلك في الشرع فاذا غيره فقد قلب الفعل ومكسبه وقلب المشروع باطل **قوله** ولان الانتقال مع الطهارة اشارة الى الفرق بين هذه الممثلة وبين ما تقدم ان تمام الركوع برفع الرأس لان الركن انما يتم بالانتقال وبعد الحدث لا يمكن ان يجعل انتقالا كيلا (يصير)

نوى اولم ينو لما فيه من صيانة الصلوة وتعيين الاول لقطع المزاحمة ولا مزاحمة هنا
 وينم الاول صلوته مقتديا بالتالي كما اذا استخلفه حقيقة ولولم يكن
 خلفه الا صبي او امرأة قيل تفسد صلوته لا بخلاف من لا يصلح للامامة وقيل
 لا تفسد لانه لم يوجد الا بخلاف قصد او هولا يصلح للامامة والله اعلم .

يصبر مؤد يا شيئا من الصلوة مع الحدث فيلزمه اتمام الركوع بعد الطهارة وذلك
 لا يمكن الا بالعادة اما تذكر السجدة لا يمنع من الانتقال لان اداء شيء من الصلوة
 بعد تذكر السجدة جائز فانه لو اخرجتلك السجدة الى آخر الصلوة تجوز صلوته الا انه
 لم يقصد بهذا الرفع اتمام ذلك الركوع فتجب له الاعادة .

قوله نوى اولم ينو عين الامام الاول اولم يعين او نوى هذا المأموم الخلفه اولم ينو
قوله ولولم يكن خلفه الا صبي او امرأة ذكر في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله امام
 احدث وخلفه من لا يصلح للامامة نحو الصبي والاممي والمرأة اختلفوا فيه قال بعضهم يفسد
 صلوة الكل لانهم لما احدثوا خرج من المسجد تعين المقتدي بالامامة كانه استخلفه فتفسد صلوة
 الكل وهو قول زفر وقال بعضهم تفسد صلوة الامام لا غير وقال بعضهم تفسد صلوة المقتدي
 لا غير وهو الصحيح لان المقتدي انما يتعين للامامة اذا كان اهلا للامامة صيانة
 للصلوة عن الفساد اما اذا لم يكن اهلا كان في تعيينه افساد صلوة الكل فلا يتعين واذا
 لم يتعين لم يصح الامام مقتديا به وبقي الامام منفردا فلا تفسد صلوة الامام وتفسد صلوة
 المقتدي لانه خلا مكلن امامه عن الامام وقال الامام التمر تاشي رحمه الله والاصح
 ان صلوة الامام لا تفسد لان الامامة انتقلت منه من غير صنعه وعلى هذا مسافر ومقيم
 يقضيان فائتة ولمسا فر هو الامام فاحدث لا يصير المقيم اماما له وان كان خلفه جماعة
 لا يتعين احدهم الا بتقدم الامام او القوم او بتقدمه فيقتدي به ولو استخلف الامام
 رجلين او هورجلا والقوم رجلا او القوم رجلين او البعض رجلا وبعضهم رجلا فسد صلوة

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها)

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

ومن تكلم في صلوته عامدا أو ساهيا بطلت صلوته خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه في الخطأ والنسيان ومفرعه الحديث المعروف ولنا قوله عليه السلام ان صلوتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وإنما هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن

الكل فان خرج الامام قبل تعيين الخليفة فسدت صلوة القوم والا امام المحدث على امامته ما لم يخرج من المسجد او لم يقم خليفة مقامه او يستخلف القوم غيره او يتقدم بنفسه حتى صح الاقتداء به ولو تأخر الا امام ليستخلف فلبث في مكانه لينظر فقبل ان يستخلف كبر رجل من وسط الصف للخلافة وتقدم فصوله من كان امامه فاسدة ومن كان خلفه جائزة وكذا لو استخلف الامام رجلا من وسط الصف فخرج الامام قبل ان يقوم خليفته مكانه تفقد صلوة من امامه كذا في النهاية والله اعلم .

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

قوله ومفرعه الحديث المعروف وهو قوله عليه السلام رفع عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه والمراد رفع الحكم اذ هما يوجدان حسا والخلف في خبره محال والحكم نوعان حكم الدنيا وهو الفساد وحكم العقبى وهو الاثم ومسمى الحكم يشملهما فيتناولهما **قوله** ولنا قوله عليه السلام ان صلوتنا هذا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وما لا يصلح في الصلوة فمباشرة ناسيا او عامدا تفسدها كالاكل والشرب ولهذا لو طال الكلام كان مفسدا ولو كان النسيان فيه عذرا لاستوى فيه ان يطول وان يقصر كالاكل في الصوم وقوله ومسمى الحكم يشملهما قلنا الحكم نوعان مختلفان احدهما الجواز او الفساد والثاني الاثم فصار بمنزلة الاسماء المشتركة والمشارك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد الآخر وقد اريد رفع الاثم بالاجماع ولا يقال انه بمنزلة العام لان العام ما يتناول الافراد (المتحدة)

وما رواه محمول على رفع الاثم بخلاف السلام ساهيا لانه من الاذكار

المتحدة حدا او حقيقة كالرجال وهنا ما ذكرنا من الحكمين مختلفان كالعين للذهب والينبوع فان قيل الحكم من حيث انه حكم جنس فينبغي الفساد والاثم لانهما من افراد ذلك الجنس قلنا هنا الحكمان مختلفان فمن الجواز ان يثبت الفساد ويرتفع الاثم كما يجوز ان يثبت الجواز مع الاثم كما اذا توضأ بماء نجس ولم يعلم بالنجاسة وصلّى فصلوته فاسدة ويثاب على ذلك ولو صلى مع استجماع شرائطها واركانها وهو مرء في صلوته فالصلوة جائزة وهو آثم في ذلك فلما ثبتت المخالفة بينهما لم يمكن ان يراد اهما بلفظ واحد لان اللفظ الواحد لا يتناول المعنيين المختلفين فان قيل يشكل بلفظ الشيء فانه يتناول السواد والبياض قلنا لا نسلم فان تناوله اياهما بمعنى انهما موجودان لا من حيث السواد والبياض وهما لما يتناول المعنيين المختلفين صار كالاسماء المشتركة وقد اريد احدى المعنيين فلا يراد الاخر كما اذا اريد بالعين الذهب لا يواد الينبوع وغيره •

قوله وما رواه محمول على رفع الاثم لما ذكرناه مشترك ولان الحكم غير ملفوظ وانما ثبت مقتضى والمقتضى لا عموم له وحكم الآخرة وهو الاثم مراد اجماعا فلم يبق حكم الدنيا مرادا وعليه يحمل قوله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطأتم فان قيل القليل من فعل هو ليس من افعال الصلوة عفو فينبغي ان يكون القول كذلك قلنا ذكر في الاسرار لا يجوز اعتبار القول بالفعل لان الاحتراز عن اصل الفعل الذي ليس من الصلوة غير ممكن لان في الحي حركات هي افعال ليست من الصلوة ولا يمكن الاحتراز عن اصلها فلم يكن مفسدا حتى يكثر ويدخل في حد ما يمكن الاحتراز عنه ولا كذلك الكلام فيمكن الاحتراز عن قليله وكثيره **قوله** بخلاف السلام ساهيا لانه من الاذكار فان المتشهد يسلم على النبي وعلى عباد الله

فيعتبر ذكره في حالة النسيان وكلاما في حالة التعمد لما فيه من كاف الخطاب فان ان فيها اوتاوه اوبكى فارتفع بكاءه فان كان من ذكر الجنة او النار لم يقطعها لانه يدل على زيادة الخشوع وان كان من وجع او مصيبة قطعها لان فيه اظهار الجزع والتأسف فكان من كلام الناس وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ان قوله اه لا تفسد في الحالين واوه تفسد وقيل الاصل عنده ان الكلمة اذا اشتملت على حرفين وهما زائدتان او واحد بهما لا تفسد وان كانتا اصليتين تفسد وحروف الزوائد جمعوها في قوله اليوم تنساه وهذا لا يقوى لان كلام الناس في متفاهم العرف يتبع وجود حروف الهجاء وافهام المعنى

الصالحين وهو اسم من اسماء الله تعالى وانما اخذ حكم الكلام بكاف الخطاب وانما يتحقق معنى الخطاب فيه عندا لقصد فاذا كان ناسيا شبهناه بالاذاكار واذا كان عامدا شبهناه بالكلام.

قوله فيعتبر ذكره في حالة النسيان اراد به ان يسلم على ظن انه اتم الصلوة فاما اذا سلم في خلال الصلوة وهونا من صلوته فصلوته فاسدة **قوله** فان ان فيها الانين صوت المتوجع نحو آه **قوله** اوتاوه اي قال اوه اوبكى فارتفع بكاءه اي حصل به الحروف **قوله** فان كان من ذكر الجنة او النار لم يقطعها سئلت عائشة رضي الله عنها عن الانين في الصلوة فقالت ان كان من خشية الله تعالى لا تفسد صلوته وان كان من الالم تفسد وقال عم طوبى للبكائين في الصلوة وهذا لان الانين ونحوه متى كان من ذكر الجنة او النار صار كأنه يقول اللهم اني اسألك الجنة واعوذ بك من النار ولو صرخ به لا تفسد صلوته وان كان من وجع او مصيبة صار كأنه قال انا مصاب وانه مفسد وعن ابي يوسف رح انه قال ان كان يمكن الامتناع عنه يقطع الصلوة وان كان لا يمكن الامتناع عنه لا يقطع وعن محمد ان كان الممرض خفيفا يقطع وان كان ثقيلا لا يقطع لانه لا يمكنه القعود الا بالانين **قوله** في الحالين اي في حال ذكر النار وحال التوجع (قوله)

ويتحقق ذلك في حروف كلها زوائد تتحنج بغير عذر بان لم يكن مدفوعا اليه وحصل به
الحروف ينبغي ان يفسد عندهما وان كان بعذر فهو عفو كالعطاس والجشاء اذا حصل به حروف

قوله ويتحقق ذلك في حروف كلها زوائد كما اذا قيل انتم اليوم سألتمونيها
وهذا مفسد بالاتفاق وهذا لا يرد عليه لان كلامه في الحرفين لا في الزائد
عليهما الا ان يقال العبرة في كونه كلاما لوجود الهجاء وافهام المعنى وحروف
الزوائد وغيرها والكلمة على حرفين او اكثر في ذلك سواء فمن هذا لا يقوى
اصل ابي يوسف راجح كما ذكر في الكتاب **قوله** فان لم يكن مدفوعا اليه اي لم يكن مضطرا
بل كان لتحسين الصوت ان ظهر به حرف نحو اح بالفتح والضم يفسد عندهما وفي
مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله ان كان التحنج لتحسين الصوت فكذلك ايضا لانه يفعل
لاصلاح القراءة فيصير من القراءة معنى الا ترى ان المشي للبناء لا يقطع الصلوة وان
لم يكن من الصلوة حقيقة لانه لا صلاح الصلوة فصار من الصلوة معنى حتى اذا لم يكن
من عذر يقطع الصلوة وفي المحيط وان لم يكن مدفوعا اليه في التحنج الا انه لا صلاح الحلق
ليتمكن من القراءة ان ظهر له حروف نحو قوله اح او يكلف لذلك كان الفقيه اسمعيل
الزاهد يقول يقطع الصلوة عندهما لانها حروف مهجاة وقال غيره من المشايخ لا يقطع
الصلوة وان لم تظهر له حروف مهجاة لا يقطع الصلوة عندهما **قوله** ينبغي ان يفسد عندهما
انما لم يقطع الجواب للاختلاف في هذه المسئلة فظهر منه ان المختار عنده الفساد عندهما
قوله كالعطاس اذا حصل به حروف ذكر في المبسوط العطاس لا يكون قاطعا للصلوة وان
سمع فيه حرف مهجاة وهي اصهب اراد بالاصهب هيئة العطاس فانه يكون لبعض الناس
على هذه الهيئة والجشاء ان حصل به حروف ولم يكن مدفوعا اليه يقطع
عندهما وان كان مدفوعا اليه لا يقطع (قوله)

ومن عطس فقال له آخر يرحمك الله وهو في الصلوة فسدت صلوته لانه يجري في مخاطبات الناس فكان من كلامهم بخلاف ما اذا قال العاطس او السامع الحمد لله على ما قالوا لم يفسد الصلوة لانه لم يتعارف جوابا وان استفتح ففتح عليه رجل في صلوته فسدت صلوته ومعناه ان يفتح المصلي على غير امامه لانه تعليم وتعلم فكان من كلام الناس ثم شرط التكرار في الاصل لانه ليس من اعمال الصلوة فيعفى القليل منه ولم يشترط في الجامع الصغير

قوله ومن عطس فقال له آخر يرحمك الله انما قيد بقوله لاخر لانه اذا قال العاطس بنفسه ذكر في الفتاوى الظهيرية لا تفسد صلوته لان هذا بمنزلة قوله يرحمني الله وهذا لا يفسد **قوله** وهو في الصلوة اي القائل في الصلوة **قوله** على ما قالوا اشارة الى خلاف البعض وروي عن ابي حنيفة رحمه الله في العاطس بحمد الله تعالى في نفسه ولا يحرك لسانه فلو حرك تفسد صلوته كذا في المحيط **قوله** على غير امامه سواء كان ذلك الغير في الصلوة او خارج الصلوة **قوله** ثم شرط التكرار في الاصل اي في المبسوط وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط في الرجل يصلي وخلفه رجل يتعلم القرآن فاستفتح ففتح عليه الرجل الذي يصلي غير مرة فانه ينظر ان اراد بهذا تعليمه فان صلوته تفسد لان التعليم ليس من افعال الصلوة فاذا كثر في الصلوة اوجب الفساد كما لو اشتغل بعمل آخر وان لم يرد بذلك تعليمه ولكن اراد قراءة القرآن لا تفسد صلوته لان القراءة من اعمال الصلوة فلا تفسد وان كثر ونظير هذا ما قالوا في رجل يصلي فقال له انسان ممالك فقال الخيل والبغال والحمير فانه ينظر ان اراد جوابه يفسد صلوته وان لم يرد جوابه بل اراد قراءة القرآن لا تفسد وكذلك لو كان الرجل يصلي وامامه كتاب موضوع وخلفه رجل يسمى يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة وكذلك لو قيل للمصلي باي موضع مررت فقال بئر معطلة وقصر مشيد او كان راكبا في سفينة وابنه خارج السفينة فقال بابني اركب (معنا)

لان الكلام بنفسه قاطع وان قل وان فتح على امامه لم يكن كلاما استحسانا لانه مضطر الى اصلاح صلوته فكان هذا من اعمال صلوته معنى وينوي الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح لانه مرخص فيه وقراءته ممنوع عنها ولو كان الامام انتقل الى آية اخرى تفسد صلوة الفاتح وتفسد صلوة الامم لو اخذ بقوله لوجود التلقين والتلقن من غير ضرورة وينبغي للمقتدي ان لا يعجل بالفتح

معناه فهو على هذا التفصيل من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله واما على قول ابي يوسف لا تفسد صلوته اراد بذلك تعليمه اولم يرد واراد به جواب السائل اولم يرد لان الاصل عنده ان ما كان قرآنا او ثناء فانه لا يتغير بالنية وعندهما يتغير كذلك في شروح الجامع الصغير.

قوله لان الكلام بنفسه قاطع وان قل القارئ اذا استفتح غيره فكانه يقول بعدما قرأت ماذا فذكرني والذي يفتح عليه فكانه يقول ما قرأت كذا فخذمني **قوله** وان فتح على امامه لم يكن كلاما واطلاق هذا دليل على ان ما اذا قرأ الامام مقدار ما تجوز به الصلوة وما اذا لم يقرأ سواء لا تفسد صلوة الفاتح بالفتح ولا صلوة الامام بالاخذ وذكر القاضي خان رحمه الله في الجامع الصغير ان استفتح بعدما قرأ مقدار ما تجوز به الصلوة ففتح عليه قالوا فسدت صلوته وان اخذ الامام بقوله فسدت صلوة الكل والاصح انها لا تفسد صلوته لانه لو لم يفتح عليه ربما يجري على لسانه ما يكون مفسدا فكان فيه اصلاح صلوته **قوله** وينوي الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح هذا احتراز عن قول بعض المشايخ فانهم قالوا ينوي بالفتح على امامه التلاوة وهو سهو وانما هذا اذا اراد ان يفتح على غير امامه فحينئذ ينبغي ان ينوي التلاوة دون التعليم فلا يضره ذلك كذا في المبسوط **قوله** وتفسد صلوة الامام اذا اخذ بقوله ذكر في المحيط ولو اخذ الامام من الفاتح بعدما انتقل الى آية اخرى هل تفسد صلوة الامام حكى عن القاضي الامام ابي بكر الرازي رحمه الله انه قال تفسد صلوته وغيره من المشايخ قالوا لا تفسد

(كتاب الصلوة باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها)

والامام ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذا جاء او انه او ينتقل الى آية اخرى
فلو اجاب في الصلوة رجلا بلا اله الا الله فهذا كلام مفسد عند ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله وقال ابو يوسف رح لا يكون مقعدا وهذا الخلاف فيما اذا اراد به جوابه
له انه ثناء بصيغته فلا يتغير بعزيمته ولهما انه اخرج الكلام مخرج الجواب وهو محتمل
فيجعل جوابا كالشميت والاسترجاع على الخلاف في الصحيح وان اراد به اعلامه انه
في الصلوة لم تفسد بالاجماع لقوله عليه السلام اذا نابت احدكم نائبة في الصلوة فليصبر

قوله ولا امام ان لا يلجئهم اليه والالجاء ان يردد الآية او يقف ساكنا
قوله بل يركع اذا جاء او انه وانما اطلق الاوان ولم يفصل لان الرواية اختلفت فيه في بعضها
اعتبر الاستحباب وفي بعضها اعتبر فرض القراءة فذكر الامام التمرقاشي رحمه الله
محالا على الشافعي رحمه الله ينبغي للامام اذا ارتج ان يتجا وزالى سورة اخرى او
يركع اذا كان قرا المحتجب صيانة للصلوة عن الزوائد وذكر ابو بكر الرازي رحمه الله
يكره للامام ان يتردد فيلجئ القوم الى ان يفتحوا عليه اذا كان قرا مقدارا ما يتعلق
به الجواز ولكن يركع وصاحب المحيط وقاضي خان ذكرنا نحو ما ذكره ابو بكر الرازي رح
قوله ولو اجاب المصلي رجلا بلا اله الا الله فهذا كلام مفسد وصورة ذلك اذا قيل
بين يدي المصلي امع الله اله آخر فقال لا اله الا الله يريد جوابه وعلى هذا الخلاف اذا وصف
الله بوصف لا يليق به فقال سبحان الله يريد به الجواب او اخبر بخبر يسره فقال الحمد لله
يريد به الجواب كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله **قوله** ولهما انه اخرج
الكلام مخرج الجواب وهو محتمل فيصير كانه قال الحمد لله على قدوم ابي واسباه
ذلك ولو صرح بذلك تفسد صلوته فكذا هذا **قوله** والاسترجاع على هذا الخلاف في الصحيح
وقيل هو مفسد بالا اتفاق والفرق لابي يوسف رحمه الله ان الاسترجاع لاظهار المصيبة
فكانه قال اصبت بكذا فاعينوني وما شرعت الصلوة لاجله والتحميدا لظهار الشكر (والصلوة)

ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر أو التطوع فقد نقض الظهر لأنه صلى شرعه في غيره فيخرج عنه ولو افتتح الظهر بعد ما صلى منها ركعة فهي هي وتجزئ بترك الركعة لأنه نوى الشروع في عين ما هو فيه فلغت نيته وبقي المنوي على حاله

والصلوة شرعت لأجله ولا ن صيغة هذه الألفاظ للثناء على الله تعالى وهو موجود في القرآن ولم تجر العادة بين الناس في استعمال هذه الألفاظ بين الناس للجواب بخلاف الاسترجاع وتشميت العاطس لأنه غلب استعمال هذه الألفاظ بين الناس للجواب وفي قوله يرحمك الله خطاب للعاطس •

قوله ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر هذا إذا لم يكن صاحب ترتيب فيصيح شرعه في العصر ما إذا كان صاحب ترتيب يصير شارعا في النفل بافتتاحه العصر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وعلى هذا من في الظهر كبير وينوي الجمعة أو في الجمعة كبير وينوي الظهر أو كان يصلي منفردا فكبير وينوي الاقتداء بالامام في تلك الصلوة وكذا المقتدي لو كبر للتفردا ولا مامة يخرج عن صلوته ولو افتتح منفردا ثم اقتدى به رجل فافتتح ثانيا لأجله فهو على الافتتاح الأول إلا أن يكون الداخل امرأة وحاصله أن الثانية لو كانت غير الأولى ونوى الدخول في غير ما هو فيه كان من ضرورته خروجه عما هو فيه فيبطل ما صلى كمن باع بالف ثم جدد البيع بأقل منها أو باكثر أو بدينار ينتقض الأول كذا هنا وكذا الوصال على ما لم ثم قال على ما لم غيره أو ما الثانية لو كانت عين الأولى فلا يلغو ما صلى بل يحسب ما صلى من الصلوة وهي المسئلة الثانية التي ذكرها وهي مسئلة هي أي تلغوية الافتتاح حتى لو صلى بعدها ثلث ركعات يخرج عن عهدة فرض الظهر ولو صلى أربعا بعد ما نوى على ظن أن الأولى انتقضت ولم يقعد في الثالثة تنسد صلوته لأنه ترك القعدة الأخيرة لأن الركعة الأولى وقعت محسوبة ولم يبطل هذا إذا نوى بقلبه أو ما إذا نوى بلسانه وقال نويت أن أصلي الظهر انتقض ما صلى ولا يجزأ بترك الركعة (قوله)

واذا قرأ الامام من المصحف فسدت صلوته عند ابي حنيفة رح وقال اهي تامة لانه عبادة انضافت الى عبادة الا انه يكره لانه تشبه بصنيع اهل الكتاب ولا يبي حنيفة رح ان حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الاوراق عمل كبير ولانه تلقن من المصحف فصار كما اذا تلقن من غيره وعلى هذا لا فرق بين الموضوع والمحمول وعلى الاول يفترقان ولو نظر الى مكتوب وفهمه فالصحيح انه لا تفسد صلوته بالاجماع بخلاف ما اذا حلف ان لا يقرأ كتاب فلا ن حيث بحث بالفهم عند محمد رح لان المقصود هنالك الفهم اما فساد الصلوة بالعمل الكثير ولم يوجد

قوله واذا قرأ الامام من المصحف فسدت صلوته قيد الامام اتفاقي فان الحكم لا يختلف في غيره وفي المبسوط واذا قرأ في صلوته من المصحف فسدت صلوته عند ابي حنيفة رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله يجزيه بغير كراهة وهو يقول لو كره هذا الصنيع لانه صنيع اهل الكتاب كان يجب ان يكره اذا كان يصلي وهو يقرأ عن ظهر القلب لان منهم من يصلي هكذا وكذلك نتصدق كما يتصدقون ونأكل ونشرب كما يأكلون ويشربون فلا يكره قلنا انما نهيناعن التشبه بهم فيما لنا منه بد كما يكره للانسان ان يصلي ساد لا ثوبه لانه صنيع اهل الكتاب ولا فرق في الكتاب بين ما اذا قرأ قليلا او كثيرا وقال بعض مشايخنا ان قرأ مقدرة تامة تفسد صلوته عند ابي حنيفة رحمه الله عليه والا فلا وقال بعضهم ان قرأ مقدرة الفاتحة تفسد صلوته وفيما دون هذا لا تفسد **قوله** ولو نظر الى مكتوب اي غير القرآن فالصحيح انه لا يفسد بالاجماع وذكر شيخ الاسلام رحمه الله المصلي اذا نظرت في المحراب فاذا فيه مكتوب كن في صلوتك خاشعا فنظر في ذلك وتأمل حتى فهم قال بعض مشايخنا على قول ابي يوسف رحمه الله لا تفسد وعلى قول محمد رحمه الله تفسد فاسوا هذه المسئلة على مسئلة اليمين ان حلف لا يقرأ كتاب فلان فوصل اليه كتاب فلان فنظر فيه حتى فهم ولم يقرأ بلسانه قال ابو يوسف رحمه الله لا يحنث في يمينه لانه لم يقرأ بلسانه والقراءة مما يكون باللسان وعلى قول محمد رحمه الله يحنث متى فهم ما فيه (فجعل)

وان مرت امرأة بين يدي المصلي لم يقطع الصلوة لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقطع الصلوة مرورشيء الا ان المار اثم لقوله عليه الصلوة والسلام لو علم المار بين يدي المصلي ما ذا عليه من الوزر لوقف اربعين

فجعل محمد رح التفهم كالقراءة في حق الحنث فكذا في حق افساد الصلوة ثم لو قرأ كن في صلوتك خاشعا تفسد صلوته فكذا هذا ولهذا قالوا يجب ان لا يضع المصلي الجزء بين يديه لانه ربما يكون مكتوبا فيه الجزء الثاني والاول فينظر في ذلك ويفهم فيدخل في ذلك الاختلاف فيجب ان يتحرز عن هذا ومن مشايخنا من يقول على قول محمد رحمة الله عليه ايضا لا يفسد لان قراءة الكتاب غير مقصود في نفسه وانما المقصود علم ما فيه فيصرف اليمين الى ما هو المقصود وذلك يحصل بالنظر فيه والتفهم ولا كذلك ههنا والدليل عليه انه لو نظرا الى جبين امرأته وعليه مكتوب انت طالق وفهم ولم يقرأ لا تطلق امرأته وكذا اذا كان انت حر مكتوبا في جبين عبده فنظروا فهم لا يعتق عبده فدل ان محمدا رحمه الله انما جعل التفهم بمنزلة القراءة في قراءة الكتاب خاصة فاما في حق سائر الاحكام المتعلقة بالنطق لا يجعل التفهم كالقراءة •

قوله وان مرت امرأة بين يدي المصلي لم يقطع الصلوة وعلى قول اصحاب الطواهر تفسد صلوة المصلي بمرور المرأة بين يديه لما روى ابو ذر رضي الله عنه انه قال عليه السلام يقطع الصلوة مرور المرأة والحصار والكلب لكننا نقول انكرت عايشة رضي الله عنها هذا الحديث حين بلغها وقالت لعروة يا عروة ماذا تقول اهل العراق قال يقولون يقطع الصلوة مرور المرأة والحصار والكلب فقالت يا اهل العراق والشقاق والنفاق فرتمونا بالكلاب والحصار كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل وانا معترضة بين يديه اعترض الجنابة فاذا سجد حبست رجلي واذا قام مددتها **قوله** لو وقف اربعين وروي عن ابي جهيم الانصاري رضي الله عنه قيل له ما ذا تحفظ عن رسول الله عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه

(كتاب الصلوة ... باب ما يغسد الصلوة وما يكره فيها)

وانما يأتى امر في موضع سجوده على ما قبل ولا يكون بينهما حائل ويحاذي اعضاء المار
اعضاء لو كان يصلي على الدكان وينبغي لمن يصلي في الصحراء ان يتخذ امامه سترة
لقوله عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم في الصحراء فليجعل بين يديه سترة
ومقدارها زراع فصاعدا لقوله عليه السلام اعجز احدكم اذا صلى في الصحراء ان يكون امامه

وسلم يقول لو علم المار ما ذا عليه وفي رواية ما ذا عليه من الوزر لوقف اربعين وابوجهيم كان
اسمه ايوب فكان ايوب يقول لا ادري قال اربعين عا ما ام اربعين شهرا ام اربعين يوما
وروي ايضا عن كعب رضي الله عنه انه قال لو علم المار ما ذا عليه لكان ان يخسف الله به
الارض خبيره كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله .

قوله وانما يأتى امر في موضع سجوده على ما قبل واختلف في الموضع الذي يكره
المرور فيه منهم من قدره بثلاثة اذرع ومنهم بخمسة ومنهم باربعين ومنهم بموضع سجوده ومنهم
بمقدار الصغير او ثلثته والاصح ان كان بحال لو صلى صلوة خاشع لا يقع بصره على المار فلا يكره
نحو ان يكون منتهى بصره في قيامه الى موضع سجوده وفي ركوعه الى صدور قدميه وفي سجوده
الى اربعة ائنه وفي قعوده الى حجرة وفي سلامه الى منكبيه كذا ذكره الامام الترمذي في
رحمة الله واختار فخر الاسلام رحمه الله ذلك ايضا وقال اذا صلى را ميا بصره الى
موضع سجوده فلم يقع عليه بصره لم يكره وهذا احسن واما غيرهما كالا مام شمس
الائمة السرخسي وشيخ الاسلام وقاضي خان رحمهم الله اختاروا ما اختاره صاحب
الهداية بان الموضع الذي يكره فيه المرور هو موضع السجود ثم ذكر شيخ الاسلام
رحمه الله هذا الحد الذي ذكرنا اذا كان الرجل يصلي في الصحراء واما في المسجد
فالحد هو المسجد الا ان يكون بينه وبين المار سطوانة او غيرها والمسجد الكبير كالجامع مثلا
قبل كالصحراء وقيل كالمسجد الصغير وفي الجامع الصغير لفخر الاسلام رحمه الله وان مر
من بعد في المسجد الجامع فقد قيل يكره والاصح انه لا يكره **قوله** ويحاذي اعضاء المار (اعضاء)

مثل مؤخرة الرجل وقيل ينبغي ان يكون في غلط الاصبع لا ن مادونه
لا يبدول لنا ظر من بعيد فلا يحصل المقصود ويقرب من السترة لقوله عليه الصلوة
والسلام من صلى الى ستره فليدن منها ويجعل السترة على حاجبه الايمن او
على الايسر وبه ورد الاثر ولا بأس بترك السترة اذا امن المرور ولم يواجه
الطريق وسترة الامام ستره للقوم لانه عليه الصلوة والسلام صلى بطحاء مكة

اعضاءه لو كان يصلي على الدكان انما شرط هذا فانه لو صلى على الدكان والدكان مثل قامة
الرجل فهو ستره فلا يأثم المار وكذا السطح والسرير وكل مرتفع ومن مشايخنا من حده
بقدر السترة وهو ذراع وهو غلط لانه لو كان كذلك لما كره مرور الراكب وان استتر
بظهر انسان جالس كان ستره وان كان قائما اختلفوا فيه وان استتر بدابة فلا بأس به
وقالوا حيلة الراكب اذا اراد ان يمر ان ينزل فيصير وراء الدابة ويمر فيصير الدابة ستره
ولا يأثم وكذا لو مر رجلان متحاذيان فان كراهة المرور واثمه تلحق الذي يلي المصلي
كذا ذكره الامام الترمذاني رحمه الله .

قوله مثل مؤخرة الرجل بضم الميم وكسر الخاء لغة في آخرته وهي الخشبة العريضة
التي تحاذي رأس الراكب وتشديد الخاء خطأ كذا في المغرب فمؤخرة الرجل
جاز ان تكون مقدار الزراع وذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله من حديث ابي جحيفة
رضي الله عنه ان النبي عليه السلام ركز عنزة وقال مقدار العنزة انما يكون طول ذراع
قوله وبه ورد الاثر وهو ما روي عن المقداد رضي الله عنه انه قال ما صلى رسول الله
عليه السلام الى شجرة ولا الى عمود ولا جعله على حاجبه الايمن ولم يصمده
صمدا كذا في الجامع الصغير نفخر الاسلام رحمه الله اي لم يقصده قصد ابا لموا جهة (قوله)

الى عنزة ولم يكن للقوم سترة ويعتبر الغرز دون الالتقاء والخط لان المقصود لا يحصل به ويدرك المارا اذا لم يكن بين يديه سترة او مربينه وبين السترة لقوله عليه السلام فادراوا ما استطعتم ويدرك وبالاشارة كما فعل رسول الله عليه السلام بولدي ام سلمة رضي الله تعالى عنهما او يدفع بالتسبيح لما روينا من قبل ويكره الجمع بينهما لان باحدهما كفاية .

قوله الى عنزة بالتنوين وهي شبه العكازة وهي عصا ذات زج كذا في المغرب الزج الحديد التي في اسفل الرمح **قوله** ويعتبر الغرز دون الالتقاء والخط وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمة الله تعالى عليه انما يغرز اذا كانت الارض رخوا فاما اذا كانت الارض صلبة لا يمكنه الغرز فانه يضع وضعا لان الوضع قد روي كما روي الغرز لكن يضع طولاً لا عرضاً ليكون على مثال الغرز فان لم يكن معه خشبة او شيء يضع هل يخط خطأ قال لا يخط خطأ والخط ليس بشيء هكذا روي عن محمد رحمة الله عليه رواه عصمة وقال الشافعي رحمه الله بانه يخط خطأ وبه قال بعض مشايخنا المتأخرين وقالوا يخط طولاً لا عرضاً وقيل يخط شبه المحراب **قوله** كما فعل رسول الله عليه السلام بولدي ام سلمة رضي الله عنها روي ان النبي عليه السلام كان في بيت ام سلمة فقام عمر بن ام سلمة ليمر بين يديه فاشار اليه ان قف فوقف ثم قامت زينب بنت ام سلمة رضي الله عنها ليمر بين يديه فاشار اليها ان قفي (ناتت) فمرت فلما فرغ من صلوته قال ناقصات العقل ناقصات الدين صواحب يوسف صواحب كرسف يغلبن الكرام ويغلبهن اللقائم وفي المغرب الكرسف القطن وبه سمي رجل من زهاد بني اسرائيل كان يقوم الليل ويصوم النهار فكفر في سبب امرأة عشقها ثم تداركه الله بما سلف منه فتاب عليه هكذا في الفردوس ومنه الحديث صواحب يوسف صواحب كرسف والله اعلم . (فصل)

فصل فيما يكره

ويكره للمصلي ان يعبت بثوبه او بجسده لقوله عليه السلام ان الله تعالى كره لكم ثلثا وذكر منها العبت في الصلوة والان العبت خارج الصلوة حرام فما ظنك في الصلوة ولا يقلب الحصى لانه نوع عبت الا ان لا يمكنه من السجود فليسويه مرة واحدة لقوله عليه السلام مرة يا اباذر والافذرو لان فيه اصلاح صلواته ولا يفرقع اصابعه لقوله عليه السلام لا تفرقع اصابعك وانت تصلي ولا يتخصرو وهو وضع اليد على الخاصرة لانه عليه السلام نهى عن الاختصار في الصلوة ولا ن فيه ترك الوضع الممنون

فصل فيما يكره

قوله ويكره للمصلي ان يعبت بثوبه قال الامام بدر الدين الكردي رحمه الله العبت الفعل الذي فيه عرض ولكن ليس بشرعي والسفاهة ما لا غرض فيه اصلا **قوله** وذكر منها العبت في الصلوة قال عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى كره لكم ثلثا الرفث في الصوم والعبت في الصلوة والضحك في المقابر رواه ابو هريرة رضي الله عنه **قوله** فيسويه مرة واحدة لقوله عليه السلام يا اباذر مرة والافذرو في بعض الروايات وان تركتها فهو خير لك من مائة ناقة سوداء الحدة تكون لك كذا في المبسوط **قوله** ولا يفرقع اصابعه فرقع اصابعه اذا غمزها او مدها حتى يصوت لقوله عليه السلام لعلي رضي الله عنه اني احب لك ما احب لنفسي لا تفرقع اصابعك وانت تصلي **قوله** ولا يتخصر في المبسوط وهو فعل المصاب وحالة الصلوة حال يناجي فيها العبد ربه فهي حال الاختيار لا حال اظهار المصيبة ولا نه فعل اهل الكتاب قال عليه السلام الاختصار في الصلوة راحة اهل النار وقد نهينا عن التشبه بهم

(كتاب الصلوة باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها فصل فيما يكره)

ولا يلتفت لقوله عليه السلام لو علم المصلي مع من يناجي ما التفت ولو نظر بمؤخر عينه يمنة ويحرة من غير ان يلوي عنقه لا يكره لانه عليه السلام كان يلاحظ اصحابه في صلوته بموق عينيه ولا يقعي ولا يفترش ذراعيه لقول ابي ذر رضي الله عنه نهاني خليلي عن ثلث ان انقرنقرالديك وان اقعي اقعاء الكلب وان افترش افتراش الثعلب والاقعاء ان يضع اليديه على الارض وينصب ركبتيه نصبا هو الصحيح ولا يرد السلام بلسانه لانه كلام ولا بيده لانه سلام معني حتى لو صاح بنية التسليم تفسد صلوته ولا يترفع الا من عذر لان فيه ترك سنة القعود

قوله ولا يلتفت روي عن رسول الله عليه السلام ان الرحمة تواجه العبد ما دام في صلوته فاذا التفت اعرض عنه ولان الالتفات يمنة ويسرة انحراف عن القبلة ببعض بدنه ولو انحرف عن القبلة بجميع بدنه فسدت صلوته فاذا انحرف ببعض بدنه يكره كالعمل البعير في الصلوة يكره لان كثيره يفعد وقال عليه السلام تلك خلصة يختلمها الشيطان من صلوة العبد وهذا دليل على ان الالتفات مما لا يقطع الصلوة وان انحرف عن القبلة يمنة او يسرة ما لم يمتدبر القبلة **قوله** والاقعاء ان يضع اليديه الى قوله هو الصحيح وقيل الاقعاء ان ينصب قدميه كما يفعل في السجود ويضع اليديه على عقبه **قوله** ولا يترفع الا من عذرو في المبسوط ومن علل فيه فقال التربع جلوس الجبابة فلهمذا كره في الصلوة وهذا ليس بقوي فان النبي عليه السلام كان يترفع في جلوسه في بعض احواله حتى انه كان يأكل يوما متربعاً فنزل عليه الوحي كل كما تأكل العبيد وهو كان منزها من اخلاق الجبابة وكذلك عامة جلوس عمر رضي الله عنه في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان تربعوا والصحيح ان الجلوس على الركبتين اقرب الى التواضع من التربع فهو لولي في حالة الصلوة الا عند العذر • (قوله)

ولا يعقص شعرة هوان يجمع شعرة على هامته ويشده بخيط أو بصمغ ليتلبد فقد روي عن النبي عليه السلام نهى أن يصلي الرجل وهو معقوص ولا يكف ثوبه لأنه نوع تجبر ولا يسدل ثوبه لأنه عليه الصلوة والسلام نهى عن السدل وهوان يجعل ثوبه على رأسه وكفیه ثم يرسل أطرافه من جوانبه ولا يأكل ولا يشرب لأنه ليس من أعمال الصلوة فإن أكل أو شرب عامداً أو ناسيافسدت صلوته لأنه عمل كثير وحالة الصلوة مذكرة ولا بأس بأن يكون مقام الإمام في المسجد وسجوده في الطاق ويكره أن يقوم في الطاق لأنه يشبه صنع أهل الكتاب من حيث تخصيص الإمام بالمكان بخلاف ما إذا كان سجوده في الطاق

قوله ولا يعقص شعرة وفي مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله وصورة العقص هوان يشد صغيرته حول رأسه كما تفعله النساء أو يجمع شعرة فيعقد في مؤخر رأسه وكل ذلك مكروه وعن عمر رضي الله عنه أنه مر برجل ساجد عاقص شعرة فحله حلاً عنيفاً وقال إذا طول أحدكم شعرة فليرسله ليسجد معه **قوله** ولا يكف ثوبه والكف أن يرفع الثوب من بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود كذا في المغرب **قوله** ولا يسدل ثوبه وفي مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله هوان يضع الرداء أو القباء على كتفيه ولم يدخل يديه في الكمين وفي الخلاصة وهو مكروه سواء كان تحته قميص أم لا **قوله** ولا يأكل ولا يشرب أما إذا كان بين أسنانه شيء فابتلعه لا تفسد صلوته لأن ما بين أسنانه تبع لريقه ولهذا لا يفقد به الصوم قال بعضهم هذا إذا كان ما بين أسنانه قليلاً مادون الحمصة فاما إذا كان أكثر من ذلك تفسد صلوته وسوى بينها وبين الصوم وقال بعضهم مادون ملاء الفم لا يفقد صلوته وفرق بين الصلوة وبين الصوم كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله **قوله** وسجوده في الطاق المراد من الطاق المحراب ويكره أن يقوم في الطاق قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله وفيه طريقان أحدهما أنه إذا دخل الطاق صار ممتازاً عن القوم في المكان لأنه في معنى بيت آخر وذك صنيع أهل الكتاب والتشبه بهم مكروه وقال عليه السلام

(كتاب الصلوة ... باب ما يعمد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره)

ويكره ان يكون الامام وحده على الدكان لما قلنا وكذلك على القلب في ظاهر الرواية لانه ازدرأء الامام

من تشبه بقوم فهو منهم خصوصا في الصلوة ولهذا يكره الاعتجار وهو ان يشد العمامة حول رأسه ويحدي هامته كما يفعل الشطار ويكره تغطية الفم في الصلوة لانه تشبه بهم والوجه الثاني ما حكى عن الفقيه ابي جعفر رحمه الله انه قال لانه يشبه على من عن يمينه وعن يساره حاله حتى اذا كان بجنب الطاق عمودان وراء ذلك فرجة يطلع فيها من عن يمينه وعن يساره على حاله فلا بأس به لان الامام انما كان اماما ليعلم بحاله فيتحقق الائتمام وانما هذا بالعراق لان محاريبهم مجوفة مطوقة مبنية بالبن والاجر وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله من اختار الطريقة الاخيرة لم يكره عند عدم الاشتباه وان كان مقام الامام في الطاق بان كان على جانبي الطاق فرجة ومن اختار الطريقة الاولى قال يكره في الوجهين جميعا وقال هذا هو الوجه *

قوله ويكره ان يكون الامام وحده على الدكان انما يفيد به لانه لو كان معه بعض القوم لا يكره **قوله** وكذلك على القلب في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي رح انه لا يكره لزوال المعنى الاول وهو التشبه بصنيع اهل الكتاب فانهم لا يفعلون هكذا ولم يذكر في الكتاب مقدار ارتفاع الدكان الذي يكره قال بعضهم ما لم يجاوز قامة الرجل الوسط لا يكره وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رح وذكر الطحاوي رحمه الله انه مقدّر بقامة الرجل وهكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله وقيل انه مقدّر بمقدار ما يقع به الا متياز وقيل انه مقدّر بقدر فراغ اعتباره بالستره وعليه الاعتماد وكذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله وذكر شيخ الاسلام رحمه الله ان القوم اذا سكنوا على الدكان انما يكره اذا لم يكن فيه عذر اما عند العذر فلا يكره كما في الجمعة فلن القوم يقومون على الرفوف والامام على الارض ولم ينكر احد لضيق المسكان وحكي عن شمس الأئمة الحلواني رح ان الصلوة (على)

ولا لباس بان يصلي الى ظهر رجل قاعد يتحدث لان ابن عمر رضي الله عنه
ربما كان يمتربنا فع في بعض اسفاره

على الرفوف في الجامع من غير ضرورة مكروه وعند الضرورة بان امتلاء المسجد فلا لباس به
وهكذا يحكى عن الفقيه ابى الليث رحمه الله في الطاق فانه اذا تحققت الضرورة بان ضاق
المسجد على القوم والامام يقوم في الطاق لا يكره كذا في الجامع المحبوبي .

قوله ولا لباس بان يصلي الى ظهر رجل قاعد يتحدث انما قيد بالظهر لانه اذا صلى
الى وجه غيره يكره لما روي ان عمر رضي الله عنه رأى رجلاً يصلي الى وجه غيره
فغزرها بالدرّة وقال للمصلي استقبل صورة في صلوتك وقال للقاعد استقبل المصلي
بوجهك ولو صلى الى وجه انما وبينهما ثالث ظهره الى وجه المصلي لم يكره
وفي قوله الى ظهره اشارة الى انه لا لباس بان يصلي وان كان بقرنه قوم يتحدثون او نائمون
ومن الناس من كره ذلك لما روي ان النبي عليه السلام نهى عن ان يصلي الرجل وعنده
قوم يتحدثون او نائمون وتاويل ذلك عندنا اذا رفعوا اصواتهم على وجه يخاف
وقوع الغلط في الصلوة وفي النائمين اذا كان يخاف ان يظهر صوت من النائمين فيضحك
في صلوته ويخجل النائمين اذا انتبه فان لم يكن كذلك فلا لباس به والدليل على انه لا يكره
ما روي ان اصحاب رسول الله عليه السلام كانوا يصلون وبعضهم كانوا يقرؤون وبعضهم
كانوا يتعلمون الفقه وبعضهم كانوا يذكرون المواعظ ولم يمنعهم عن ذلك رسول الله
عليه السلام كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله والفوائد الظهيرية
قوله كان يستتر بنا فع وجه الاستدلال به انه لما ثبت به اباحة الصلوة الى ظهر رجل قاعد
يتحدث وليس في وسع المصلي منعه من الحديث ثبت ان التحدث لا اثر له في نفي
الاحة والجواز بالضرورة اذا التكليف يدور مع الوسع

(كتاب الصلوة باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها فصل فيما يكره)

ولا باس بان يصلي وبين يديه مصحف معلق او سيف معلق لانهما لا يعبدان وباعتبار
ثبت الكراهة ولا باس بان يصلي على بساط فيه تصاوير لان فيه استهانة بالصورة
ولا يسجد على التماثيل ولا يرأسه في الصلاة واطلق الكراهة في الاصل لان المصلي معظمه
ويكره ان يكون فوق رأسه في السجدة او بين يديه او يحاذيه تصاوير او صورة معلقة

قوله ولا باس بان يصلي وبين يديه مصحف معلق وانما اورد هذه المسئلة هكذا
لان من العلماء من كره هذا فقالوا اما السيف فانه آلة الحرب وفي الحديد باس شديد فلا يليق
تقديمه في مقام الابتهاال وقيل هو قول ابن عمر رضي الله عنهما في استقبال المصحف فان فيه
تشبها باهل الكتاب فانهم كانوا يفعلون ذلك بكتبهم وقيل هو قول ابراهيم النخعي رح
لانا نقول لا يفعلون ذلك عبادة لكن ليقرؤا منه في صلواتهم وذلك يكون مكروها
عندنا ولانه لو كان موضعا امام المصلي فليس به باس فكذا اذا كان معلقا واما السيف
فلنا نعم انه آلة الحرب لكن الموضع موضع الحرب ولهذا سمي محررا فيليب هو فيه
ولا نأمرنا باخذ الاسلحة في صلوة الخوف قال الله تعالى وليأخذوا اسلحتهم فاذا كان
معلقا بين يديه كان امكن من اخذه اذا احتاج اليه فلا يوجب الكراهة وقد كانت
العزة تحمل امام رسول الله عليه الصلوة والسلام فكانت تركيز بين يديه فيصلي اليها
وهي سلاح فتبين انه لا باس بالاسلحة بين يدي المصلي **قوله** ولا باس بان يصلي على
بساط فيه تصاوير ذكر في المغرب التمثال ما يصنعه ويصوره شبهها بخلق الله تعالى من
ذوات الروح والصورة علم واما قولهم ويكره التماثيل فالعطف للبيان واما
تماثيل شجر فمجازان **قوله** واطلق الكراهة في الاصل اي لم يفصل في المبسوط
في الكراهة بين ان يسجد على الصورة او لا يسجد ذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله
فان صلى على تماثيل فانه يكره لانه متى صلى عليه تشبه هذه الصلوة (الى)

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره) (٢٩٩)

لحديث جبرئيل صلوات الله عليه اننا لدخل بيتافيه كلب او صورة ولو كانت الصورة صغيرة بحيث لا تبد وللناظر لا يكره لان الصغار جدا لا تعبد واذا كان التمثال مقطوع الرأس اي محو الرأس فليس يتمثال لانه لا تعبد بدون الرأس وصار كما اذا صلى الى شمع او سراج على ما قالوا

الى الصورة وحقيقة الصلوة للصورة حرام فما يشبهها يكون مكروها ولان البساط الذي يعد للصلوة يعظم من بين سائر البسط فيكون هذا نوع تعظيم للصورة وقد امرنا بالاهانة ثم قال هكذا ذكر في الكتاب واطلق الجواب وذكر في الجامع الصغير انه اذا كان في موضع سجدة يكره لما فيه من التعظيم له فان كان في موضع جلوسه وقيامته لا يكره لما فيه من الاهانة •

قوله لحدث جبرئيل عليه السلام وهو ما روي مجاهد عن ابي هريرة رضي الله عنه ان جبرئيل عليه السلام استأذن على رسول الله عليه السلام فقال له ادخل فقال كيف ادخل بينا فيه ستر عليه تماثيل حيوان او رجال اما ان يقطع رؤسها او تجعل بساطا توطأ انا معشر الملائكة لاندخل بيتافيه كلب او صورة **قوله** لان الصغار جدا لا يفسد وكان على خاتم ابي هريرة رضي الله عنه ذبا بتان ولما وجد خاتم دانيال النبي عليه السلام على عهد عمر رضي الله عنه كان على فسه صورة اسد ولبؤة وبينهما صبي يلحسانه فلما نظر اليه عمر رضي الله عنه اغرورقت عيناه بالدموع ودفعه الى ابي موسى الاشعري رضي الله عنه واصل ذلك ان بخت نصر حين استولى اخبر ان بغض مايولد في زمانك يقتلك وكان يبتغي الصبيان فيقتلهم فلما ولد دانيال عليه السلام القته امه وابوه في عيصه رجاء ان ينجوا من القتل فقبض الله له اسد يحفظه ولبؤة ترضعه وهما يلحسانه فاراد بهذا النقش ان يحفظ منه الله تعالى عليه وكان لابن عباس رضي الله عنه كانون محفور بصور صغار **قوله** كما اذا صلى الى شمع او سراج على ما قالوا وقوله على ما قالوا ايدان بخلاف البعض وذكر الامام الترمذي رحمه الله واختلف فيمن صلى

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره)

ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة أو على بساط مفروش لا يكره لأنها تداس وتوطأ بخلاف ما إذا كانت الوسادة منصوبة أو كانت على السترة لأنه تعظيم لها واشد هاكرهه أن تكون أمام المصلي ثم من فوق رأسه ثم على يمينه ثم على شماله ثم خلفه ولولبس ثوباً فيه تصاوير يكره لأنه يشبه حامل الصنم والصلوة جائزة في جميع ذلك لاستجماع شرائطها وتعاد على وجه غير مكروه وهو المحكم في كل صلوة أدت مع الكراهة ولا يكره تمثال غير ذي الروح لأنه لا يعبد ولا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلوة لقوله عليه السلام اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلوة ولا ن فيه إزالة الشغل فاشبه درء المارويستوي جميع أنواع الحيات هو الصحيح لاطلاق ما روينا

وبين يديه شمع أو سراج فقل يكره كما لو كان بين يديه كانون فيه جمرا ونار موقدة والصحيح أنه لا يكره لأن السراج أو الشمع لا يعبد أحد ومن ظهير الدين رح الأصل أن كل ما يقع تشبهاً بهم فيما يعظمونه يكره الاستقبال في الصلوة اليه وهم يعبدون الجمر يدون الضرام إلا أن الاستقبال إلى الضرام يكره لأنه لا ينفك عن الجمر وقالوا أيضاً يكره الصلوة إلى تنور مفتوح الرأس فيه ناره **قوله** ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى عليه وقد كره بعض المتأخرين التمثال على الكبير من الوسائد التي توضع في صدر المجلس ليجلس عليها لأن ذلك في معنى الأزار في كره الجلوس عليها **قوله** ولا يكره تمثال غير ذي الروح روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه نهى مصوراً عن التصوير فقال كيف اصنع وهو كسبي قال إن لم يكن لك بد فعليك بتمثال الأشجار **قوله** اقتلوا الأسودين أراد بهما الحية والعقرب هنا وفي حديث عائشة رضي الله عنها رأيتنا وما لنا طعام إلا الأسودان المراد بهما التمر والماء ذكره في الفائق **قوله** ويستوي جميع أنواع الحيات هو الصحيح هذا احتراز عن قول الفقيه أبي جعفر رحمه الله فإنه يقول الحيات على نوعين منها ما يكون من سواكن البيوت وهي جنبه ومنها (لا يكون)

ويكره عد الآي والتسبيحات في الصلوة وكذلك عد السور لان ذلك ليس من اعمال الصلوة وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى انه لا بأس بذلك في الفرائض والنوافل جميعا مراعاة لسنة القراءة والعمل بما جاءت به السنة

ملا يكون فيها وأنجني صورتهابيضاء لها صغيرتان تمشي مستوية فلا يباح قتلها وفي قوله عليه السلام اقتل الاسودين اشارة الى هذا وايده قوله عليه السلام اياكم والحية البيضاء فانها من الجن وفي غير الصلوة على قوله لا يحل قتله الا بعد الا عذار والانداز بان يقال خل طريق المسلمين فان ابي فحينئذ يقتل وغير الجن ما كان يضرب لونه الى السواد وفي مشبه التواء والامام الطحاوي رحمه الله يقول انه فاسد من قبل ان النبي عليه السلام اخذ على الجن العهود والمواثيق بان لا يظهر ولا مته في صورة الحية ولا يدخلوا بيوتهم فاذا انقضوا العهد يباح قتلها وقال الامام قاضي خان رحمه الله والاولى هو الا عذار وجاء العمل بالعهد وذكر شمس الائمة السرخسي رح في المبسوط وقيل هذا اذا امكنه قتل الحية بضربة واحدة كما فعله رسول الله عليه السلام في العقرب فاما اذا احتاج الى معالجة وضربات فليست قبل الصلوة كما لو قاتل انسان في صلوته لان هذا عمل كثير ثم قال والاظهر ان الكل سواء فيه لان هذا عمل يخص فيه للمصلي وهو كما لمشي بعد الحدث والاستقاء من البئر والتوضي •

قوله ويكره عد الآي والتسبيحات في الصلوة اختلف المشايخ في محل الخلاف قال بعضهم لا خلاف في المكتوبة انه يكره وانما الخلاف في النوافل ومنهم من قال لا خلاف في النوافل انه لا يكره وانما الخلاف في المكتوبة وفي النهاية وما روي في الاحاديث من قرأ في الصلوة كذا كذا مرة قل هو الله احدث وكذا كذا تسبيحة فذلك الاحاديث لم يصحها الثقات اما صلوة التسبيح قد اوردها الثقات وهي صلوة مباركة فيها ثواب عظيم ومنافع كثيرة وانه يقدر ان يحفظ وان احتاج يعد يخسر الا صابغ حتى لا يصبر عملا كثيرا ثم للسلف كانوا يختلفون في عد الآي والتسبيح في غير الصلوة فمنهم

فلنا يمكنه ان يعد ذلك قبل الشروع فيستغني عن العد بعده والله اعلم .

فصل

ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء لانه عليه الصلوة والسلام نهى عن ذلك والاستدبار يكره في الرواية لما فيه من ترك التعظيم ولا يكره في رواية لان المستدبر فرجه غير مواز للقبلة وما ينحط منه ينحط الى الارض بخلاف المستقبل لان فرجه مواز لها وما ينحط منه ينحط اليها ويكره المجامعة فوق المسجد

من كان يكره ذلك وقد روي عن عمر رضي الله عنه انه لما رأى من يفعل ذلك فقال عد ذنوبك لتستغفر منها وانت مستغفر عن عد التسبيح قال مشايخنا رحمهم الله فالصواب ان لا ينهي الضعفاء عن عد النواة فذلك اسكن للقلوب .

قوله فلنا يمكنه ان يعد ذلك قبل الشروع انما يتأتى هذا في الآي دون التسبيحات والله اعلم .

فصل

قوله ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء الخلاء الممدود بيت التغوط والمقصود البيت ثم يكره استقبال القبلة بالفرج كذلك يكره للمرأة ان تمسك ولدها نحوها ليبول وفي جمع العلوم لا يدخل الخلاء الامستور الرأس ولا يتنحج ولا يبرز ولا يمتخط ويكره الكلام عند الوطي والخلاء ويسكت اذا عطس ويكره مد الرجلين الى القبلة في النوم وغيره عمدا وكذا الى المصحف وكتب الفقه واختلف في الاستقبال للتطهير والازالة في الاجناس لا يكره الاستقبال حالة الاستنجاء والطهور كذا ذكره الامام الترمذي رحمه الله تعالى وقال الشافعي رحمه الله انما يكره في الغضاء وامافي الاكنة فلا وفي حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان النبي عليه السلام قال لا تستقبلوا القبلة لغائط او بول ولا تستدبروها ولكن شرفوا او غربوا وهذا بالمدينة لان من شرق او غرب لم يكن مستقبل الكعبة ولا مستدبرا

(قوله)

والبول والتخلي لان سطح المسجد له حكم المسجد حتى يصح الاقتداء منه بمن تحته ولا يبطل الا اعتكاف بالصعود اليه ولا يحل للجانب الوقوف عليه ولا لباس البول فوق بيت فيه مسجد والمراد ما عدل للصلوة في البيت لانه لم يأخذ حكم المسجد وان ندبنا اليه ويكره ان يغلّق باب المسجد لانه يشبه المنع من الصلوة وقيل لا لباس به اذا خيف على متاع المسجد في غيراوان الصلوة •

قوله والبول والتخلي اي التغوط **قوله** وان ندبنا اليه قال عليه السلام لا تتخذوا بيوتكم قبورا وهو عبارة عن ترك الصلوة في البيت وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في الجامع الصغير ولم يذكر كراهة البول والمجامعة والخلاء في المواضع المتخذة لصلوة الجنازة وقد قال بعض اصحابنا ان ذلك يكره فيها كما في المساجد التي على القوارع وعند الحياض والاصح انه ليس لهذا الموضع حرمة المسجد فانه لا لباس با دخال المبيت فيه مع اننا امرنا بتجنب المساجد الموتى وما كان هذا الا نظير الموضع المعد لصلوة العيد وذلك لا يأخذ حكم المسجد فهذا مثله واما المسجد الجامع فهو اعظم المساجد حرمة والمساجد المبنية على القوارع لها حكم المسجد الا ان الامة كاف فيها لا يجوز لانه ليس لها امام ومؤذن معلوم وذكر الصدر الشهيد في الفتاوى والمختار للفتوى في المسجد الذي اتخذ لصلوة الجنازة والعيد انه مسجد في حق جواز الاقتداء وان انفصل الصفوف رفقا بالناس وفي ما عدا ذلك ليس له حكم المسجد وفي التفاريق لا تعتكف المرأة في بيتها في غير مسجد ومعناه الموضع المعد للصلوة **قوله** ويكره ان يغلّق باب المسجد قالوا لا لباس في زماننا باغلاق باب المسجد ولا يفتح الا في اوقات الصلوة والتدبير في ذلك الى اهلها لان الغلبة لاهل الفساد ويخاف منهم على متاع المسجد وعلى منازل الجيران بالليل وجاز ان يختلف الحكم باختلاف احوال الناس الا ترى ان النساء كن يحضرن الجماعات ثم منعهن من ذلك وكان المنع

ولا لباس بان ينقش المسجد بالخص والساج وماء ان ذهب وقوله لا لباس يشير الى انه لا يؤثر عليه لكنه لا ياتم به وقيل هو قرينة وهذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولي فيفعل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى النقش حتى لو فعل يضمن

صوابا فكذلك اغلاق باب المسجد في زماننا والتدبير فيه الى اهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بغير امر القاضي يكون متوليا .

قوله ولا لباس بان ينقش المسجد قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في قوله لا لباس اشارة الى انه لا يؤثر بذلك ويكفيه ان ينجور رأسا برأس وهذا لان النبي عليه السلام لما قيل له الانهدم مسجدك ثم نبنيه قال لا عرش كعرش موسى او قال عريش كعرش موسى وكان سقف مسجد من الحجر وكان يكف اذا مطر حتى قال ابو سعيد الخدري رضي الله عنه رأيت سجدة في ماء وطين ولان النبي عليه السلام عد ذلك من اشراط الساعة قال يزخر فب المساجد ويطول المنارات وعلي رضي الله عنه قال حين مر بمسجد مزخرف لمن هذه البيعة وانما قال ذلك لكرامة هذا الصنيع في المساجد ولما بعث الوليد بن عبد الملك اربعين الف دينار ليزين بها مسجد رسول الله صم فمر بها علي بن عبد العزيز فقال المساكين الى هذا المال اخرج من الاساطين وعندنا لا يلبس بذلك لما روي ان داود صلوات الله عليه بنى مسجديت المقدس ثم اتمه سليمان صلوات الله عليه بعده فزينه حتى نصب الكبريت الاحمر على رأس القبة وكان ذلك اعز ما يوجد في ذلك الوقت وكان يضي من ميل والغزالات يغزلن في ضوءها في الليالي وفي الجامع الصغير للمحبوبي حتى كانت الغزالات يغزلن في ضوءها من مسافة اثنا عشر ميلا وفي الحديث الذي يرووا زيادة فانه قال وقلوبهم خاوية من الايمان وانما كره ذلك لهذا **قوله** اما المتولي فيفعل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء مثل التخصيص (و)

باب صلوة الوتر

الوتر واجب عند أبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وقال سنة لظهور آثار السنة فيه حيث لا يكفر جاحده ولا يؤذن له ولا يبي حنيفة رحمة الله عليه قوله عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلوة الا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر امر وهو للوجوب ولهذا اوجب القضاء بالاجماع وانما لا يكفر جاحده

وذكر الامام الترمذي رحمه الله في التخصيص ايضا وكان الزرنجيري رحمه الله يقول هذا في زمانهم اما في زماننا لو صرف ما يفضل من العمارة الى التنقيش بجوز لان الظلمة يأخذون ذلك وليس بمستحسن كتابة القرآن على المحاريب والجدران لما يخاف من سقوط الكتابة وان يوطأ وفي جمع النسفي مصلى اوساط فيه اسماء الله تعالى يكره بسطه واستعماله في شيء وكذا لو كان عليه الملك لا غير الا لف واللام وحدها وكذا يكره اخراجه عن ملكه اذ الم يأمن من استعمال الغير فالواجب ان يوضع في اعلى موضع لا يوضع فوقه شيء وكذا يكره كتابة الرقاع والصاقها بالابواب لما فيه من الاهانة والله اعلم.

باب الوتر

قوله لظهور آثار السنن حيث لا يكفر جاحده وليس له اذان ولا اقامة وتجب القراءة في الركعة الثالثة ولا جماعة في عامة السنة ويؤدى في وقت العشاء فان قيل الواجب ايضا لا يكفر جاحده قلنا يستدل بالمجموع وهو ان لا يكفر جاحده ولا يؤذن له فان قيل الواجب ايضا بهذه المثابة كصلوة العيد قلنا لا نسلم بانه لا اذان في صلوة العيد بل قولهم بالصلوة يرحمك الله اذان واعلام على انا نمنع وجوب صلوة العيد على قول من قال انها سنة لان الاذان هو الاعلام بان ما يدعي اليه لازم الاتيان به فكان من خصائص الواجب فصح الاستدلال بعدمه على عدم الوجوب **قوله** ان الله تعالى زادكم صلوة اخبر بالزيادة وانما يزداد على الشيء اذا كان المزيده عليه منحصر والنوافل غير منحصرة

عز

لان وجوبه ثبت بالسنة وهو المعنى لما روي عنه انه سنة وهو يؤدى في وقت العشاء
فاكتفى باذانه واقامته

فيكون زيادة على الفرائض لانها معلومة المقادير وقضيته ان تكون فريضة الا انه امتنع
الفرصة لشبهة في الدليل فثبت الوجوب لا مكان اتيانه بمثله فان قيل السنن ايضا مقدرة
فهذا كان زيادة على السنن قلنا زيادتها على الفرائض الاولى لما فيه من الاحتياط والعمل
بالرواية المشهورة ان الله زاد صلوة على صلواتكم الخمس ولان فيه عملا بحقيقة الامر
وهو الوجوب ولا كذلك عكسه ولانه لما احتمل هذا وذلك تعين ما ذكرنا لقوله عليه السلام
الوتر حق واجب فمن لم يوتر فليس منا ولا يقال تعين قولهما لقوله عليه السلام ثلث
كتبت علي وهي لكم سنة الوتر والضحي والاضحي لان فيه بيان انه ليس بمكتوبة
كالخمس علما واعتقادا والاستدلال بالحديث للوجوب من ثلثة اوجه احدها بالزيادة
فانها انما يتحقق على الشيء اذا كان من جنس المزيد عليه ولا يقال زاد في ثمنه
اذا وهب هبة مبتدأة ولا يقال زاد على الهبة اذا باع والمزيد عليه واجب فكذا الزيادة والثاني انه
قال فصلوها وانه امر والامر للوجوب والثالث انه اضاف الى الله تعالى السنن يضاف
الى رسول الله عليه السلام ويدل عليه وجوب القضاء بتركه ناسيا او عا مدا وان طال المدة
ولا يؤدى على الراحلة من غير عذر ولا يجوز بدون نية الوتر بخلاف التطوع وما تكرر السنن
ولو كانت سنة لكفتها نية الصلوة كما في سائر السنن كذا في شرح الطحاوي وتحفة الفقهاء

قوله لان وجوبه ثبت بالسنة وهو المعنى بما روي عنه انه سنة روى حماد بن زيد
عن ابي حنيفة رحمه الله انها فريضة وبه اخذ زفروروى يوسف بن خالد التيمي عنه
انها واجبة وهو الظاهر من مذهبه وروى نوح بن ابي مريم عنه انها سنة وبه اخذ
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وقيل في التوفيق بين الاقوال ان ما روي
عنه انه فريضة اي عملا لا اعتقادا وما روي عنه انه سنة اي ثبت وجوبه بالسنة (قوله)

قال الوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بسلام لما روت عائشة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يوتر بثلاث وحكى الحسن رحمه الله اجماع المسلمين على الثلاث وهذا احد اقوال الشافعي رحمه الله وفي قول يوتر بتسليمتين وهو قول مالك رحمه الله والحق عليهما ما روينا ويقنت في الثالثة قبل الركوع وقال الشافعي رحمه الله بعده لما روي انه عليه الصلوة والسلام قنت في آخر الوتر وهو بعد الركوع ولنا ما روي انه عليه السلام قنت قبل الركوع وما زاد على نصف الشيء فهو آخره ويقنت في جميع السنة خلافاً للشافعي رحمه الله في غير النصف الاخير من رمضان لقوله عليه السلام للحسن رضي الله عنه حين علمه دعاء القنوت اجعل هذا في وترك من غير فصل وقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة لقوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن

قوله الوتر ثلاث ركعات وفي تحفة الفقهاء وقال الشافعي رحمه الله هو بالخيار ان شاء او تر بركعة او بثلاث او بخمس او بسبع او بتسع او باحدى عشر ركعة ولا يزيد على هذا وقال الزهري رحمه الله في شهر رمضان ثلاث ركعات وفي غيره ركعة ولنا حديث عائشة رضي الله عنها ولما رأى عمر رضي الله عنه سعدا يوتر بركعة قال ما هذه البتراء لتشفعها اولاً دبتك وإنما قال ذلك لان الاثر اشتهر ان النبي عليه السلام نهى عن البتراء **قوله** وما زاد على نصف الشيء آخره وذا قد يكون بعد الركوع وقد يكون قبله فيكون محتملاً وما روينا محكم فيحمل المحتمل على المحكم **قوله** ويقنت في جميع السنة خلافاً للشافعي رحمه الله فانه يقول لا يقنت الا في النصف الاخير من رمضان لما روي ان عمر رضي الله عنه لما امر ابي بن كعب رضي الله عنه بالا مائة في ليالي رمضان امره بالقنوت في النصف الاخير وتأويله عندنا ان المراد بالقنوت طول القراءة لا القنوت في الوتر **قوله** وقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة لما روي ان النبي عليه السلام اوتر ثلاث ركعات قرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون

واذا اراد ان يقنت كبر لان الحالة قد اختلفت ورفع يديه وقت لقوله عليه السلام لا ترفع الايدي
الا في سبع مواطن وذكر منها القنوت ولا يقنت في صلوة غيرها خلافا للشافعي رحمه الله في الفجر

وفي الثالثة بقل هو الله احد وقت قبل الركوع لكن لا ينبغي ان يقرأ سورة معينة
على الدوام لان الغرض مطلق القراءة لقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والتعيس
على الدوام يفضي الى ان يعتقد بعض الناس واجبا وانه لا يجوز لكن لو قرأ بما ورد به
الآثار احيانا يكون حسنا ولكن لا يواظب لما ذكرنا كذا في تحفة الفقهاء

قوله واذا اراد ان يقنت كبر لان الحالة قد اختلفت ولا يقال في مثل هذا الاختلاف
لا يشرع التكبير لو انتقل من الثناء الى القراءة لان الاستفتاح سنة فيكون كالتكبير الذي
هو فرض لانه يجانسه والكل ثناء اما القنوت فواجب ومخالف للقراءة فلا يكون تبعاله

قوله ورفع يديه وقت لقوله عليه السلام لا يرفع الايدي الا في سبع مواطن اي لا يرفع
الايدي على وجه السنن الاصلية التي هي سنة الهدى الا في هذه المواضع ورفع اليدين
عند الدعاء على ما عليه عمل الامة انما هو من الآداب والاستحباب والاتباع بالآثار

لا على سنة الهدى ذكر في المستخلص السيد الامام ابو القاسم السمرقندي رحمه الله
آداب الدعاء عشرة الى ان قال الثالث ان يدعو مستقبل القبلة ويرفع يديه بحيث يرى

بياض ابطيه قال النبي عليه السلام ان ربكم حي كريم يستحي من عبده اذا رفع يديه اليه
ان يرد هما صغرا وذكر ركن الاسلام رحمه الله في شريعة الاسلام في فصل سنن الدعاء
بعد ما ذكر شرائطه جملة ويبدأ بالدعاء لنفسه ويرفع يديه الى المنكبين ويجعل باطن كفيه

مما يلي وجهه وفي المبسوط والمحيط في باب الاستسقاء وعن ابي يوسف رح ان شاء رفع
يديه في الدعاء وان شاء اشار باصبعيه لان رفع اليدين في الدعاء سنة هذا لفظهما ولعل المراد به

انه من السنن الزوائد في المبسوط وعن محمد بن الحنفية رضي الله عنه قال الدعاء اربعة
دعاء رغبة ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خفية ففي دعاء الرغبة يجعل (بطون)

لما روى ابن مسعود رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم كنت في صلوة الفجر شهرًا ثم تركته
فان كنت الامام في صلوة الفجر يسكت من خلفه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
وقال ابو يوسف رحمه الله يتبعه لانه تبع لامامه والقنوت مجتهد فيه ولهما انه منسوخ
ولا متابعة فيه ثم قيل يسكت قائمًا ليتابعه فيما يجب متابعتة وقيل يقعد تحقيقًا للمخالفة

بطون كفيه نحو السماء وفي دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه كالمستغيث من الشيء
وفي دعاء النضرع يعقد الخنصر والبنصر ويحلق الابهام والوسطى ويشير باسبابة ودعاء
الخفية ما يفعله المرء في نفسه وعلى هذا قال ابو يوسف رحمه الله في الاملاء يستقبل
بباطن كفيه القبلة عند افتتاح الصلوة واستلام الحجر وقنوت الوتر وتكبيرات العيد
ويستقبل بباطن كفيه السماء عند رفع الايدي على الصفا والمروة وبغرفات ويجمع
وعند الجمرتين لانه يدعوني هذه المواضع بدعاء الرغبة .

قوله لما روى ابن مسعود وهكذا عن انس قال كنت رسول الله عليه السلام في صلوة الفجر شهرًا
او قال اربعين يوما يدعو على رعل وذكوان وعصبه حين قتلوا القراء وهم سبعون رجلا وثمانون
رضي الله عنهم وفي المبسوط فلما نزل قوله تعالى ليس لك من الامر شيء اويتوب عليهم
ترك ذلك وقال ابو عثمان الهندي رحمه الله صليت خلف ابي بكر رضي الله عنه سنتين
وصليت خلف عمر رضي الله عنه كذلك فلم ارواحدا منهما يقنت في صلوة الفجر وهم
رووا القنوت ورووا تركه ففعله المتأخر ينسخ المتقدم وعن ابي مالك الاشجعي انه قال
سألت ابي عن القنوت في صلوة الفجر فقال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه
وسلم وصليت خلف ابي بكر وخلف عمر وخلف عثمان وخلف علي رضي الله
عنهم فلم يقنتوا يا بني بدعة وفي شرح القدوري للزاهدي رحمه الله ثم لا بد من
معرفة دعاء القنوت وكيفية قراءته اما الدعاء فاطول ما روي فيه ما روى
عمر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يقول بعد الركوع اللهم اغفر لنا وللمؤمنين

لان الساكت شريك الداعي والاول اظهر

والمؤمنات والمسلمين والمسلمات والف بين قلوبهم واصلح ذات بينهم وانصرهم على
عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة اهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون
رسلك ويقا تلون اولياءك اللهم خالف بين كلمتهم وزلزل اقدامهم وانزل بهم بأسك
الذي لا يرد عن القوم المجرمين بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اننا نستعينك ونستغفر
ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير ونشكر ولا نفرك ونخلع ونترك
من يفجر بك بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اياك نعبدك نصلي ويروى بالواو
ونسجد واليك نسعى ونحفد ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق
كذا في بعض الروايات وفي بعض الروايات انه كان يبتدىء باللهم اننا نستعينك
الى آخره والتوفيق بين الروايتين انه كان يريد ذلك حين كان يدعو على الكفار
ولهذا قيده عمر رضي الله عنه بما بعد الركوع ثم نسخ واقتصر بما ذكرناه في آخر الوتر قبل
الركوع وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما انه قال علمني رسول الله عليه السلام
كلمات اقولهن في الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن
توليت وبارك لي فيما اعطيت انت تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت تباركت
ربنا وتعاليت كذا في شرح الامام حسام الدين المودني واثبت التسمية في دعاء
القنوت على قول ابن مسعود رضي الله عنه انهما سورتان من القرآن صحيح فاما على
قول ابي انه ليس من القرآن وهو الصحيح فلا حاجة الى التسمية وبه اخذ عامة العلماء
ولكن الاحتياط ان يجتنب الحائض والنفساء والجنب قراءته *

قوله لان الساكت شريك الداعي لقوله تعالى قد اجبت دعوتكما وكان موسى
عليه السلام يدعوها رونا يؤمن وسمي داعيا لانه كان شريك الداعي فان قيل هذا التعليل
غير ملائم لان القاعد ساكت ايضا فيكون شريك الداعي قلنا الساكت شريك الداعي (فيما)

ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشفعية وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر واذا علم المقتدي منه ما يزعم به فساد صلوته كالفصد وغيره لا يجزيه الاقتداء به

فيما اذا اتفقاهيئةوهوعند كونهما قائمين لانه حينئذ يكون مدداورداوله وليس كذلك اذا اختلفا هيئة والفا ر ق العرف واذا تعدلهم يعدا ليه حتى يسجد معه •

قوله ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشفعية الصواب بالشافعي لما ذكر في المغرب ومن الخطاء الظاهر قولهم اقتداء الحنفي بشفعي المذهب ذكر ابو اليسران اقتداء الحنفي بشافعي المذهب غير جائز من غير ان يطعن في دينهم لما روى مكحول النسفي رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله ان من رفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع تفسد صلوته وجعل ذلك عملا كثيرا فصلوتهم فاسدة عندنا فلا يصح الاقتداء و ذكر في الغوا ئد ا لظهيرية بعد ما ذكر هذا ففيه نظر لان فساد الصلوة عند رفع الرأس من الركوع برفع اليدين لا يمنع صحة الاقتداء في الابتداء لجواز صلوة الامام اذا كان واجب ان المراد بقوله فلا يصح الاقتداء اي لا يؤدي صلوته في ضمن صلوته وفي الكافي ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعي لا كما يروى ان رفع اليدين عند الركوع والرفع منه عمل كثير يفسد الصلوة اذا العمل الكثير ما لوراء الناظر من بعيد يظنه خارج الصلوة **قوله** وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر لان الخلاف في المتابعة في قنوت الفجر مع انه اتباع في الخطاء اجماع على المتابعة في الدعاء المسنون لان قنوت الوتر صواب بيقين **قوله** واذا علم المقتدي ما يزعم به فساد صلوته كالفصد يعني ان الاقتداء به انما يصح اذا كان الامام يتحامي مواضع الاختلاف بان يتوضأ من الخارج النجس من غير السبيلين كالفصد **قوله** وغيره يعني ان يقف الى القبلة مستويا ولا ينحرف انحرافا فافا حشا ولا يكون متعصبا ولا شاكيا في ايمانه وان لا يتوضأ في الماء الراكد القليل وان يغسل ثوبه من المنى او يفرك اليابس منه وان لا يقطع الوتر وان يراعى

والمختار في القنوت الاخفاء لانه دعاء والله اعلم .

الترتيب في الفوائت وان يمسح ربع رأسه وذكر الامام التمر تاشي رحمه الله من شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة رحمه الله انه اذا لم يعلم منه هذه الاشياء بيقين يجوز الاقتداء به ويكره ثم قال ولو شهد احتجامة ولم يتوضأ وغسل موضع الحجامة الصحيح انه لا يجوز الاقتداء به لمن شاهد ذلك ولو غاب عنه ثم رأى يصلي الصحيح انه يجوز الاقتداء به وذكر الامام التمر تاشي رحمه الله فان شاهد انه مس امرأة ولم يتوضأ ثم اقتدى به فان اكثر مشايخنا قالوا يجوز وقال الهندواني لا يجوز .

قوله والمختار في القنوت الاخفاء لانه دعاء ذكر شيخ الاسلام رحمه الله لم يذكر في الكتاب انه يجهر بالقنوت ام يخافت ولا اشكال في المنفرد انه يخافت واما اذا كان اماما فقد اختلفت المشايخ قال بعضهم بانه يخافت بها واليه ذهب الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ابو حفص السفكردري رح وقد جرى التوارث بالمخافتة في مسجد ابي حفص الكبير رح وهو من اصحاب محمد رح ولولا انه علم من محمدان من سنته المخافتة لما خافت ولان القنوت دعاء في الحقيقة والسبيل فيه المخافتة الالعارض وكن الجهر بالقنوت في بلادنا استحسنوا بخلاف القياس لان البلاد بلاد عجم وكانوا لا يعلمون ذلك فاستحسنوا الجهر لكي يتعلموا كما روي عن عمر رضي الله عنه انه جهر بالثناء حين قدم عليه وفد العراق ليتعلموا وفي الخلافي قال ابو يوسف يجهر الامام وقال محمد يخافت واما المأموم فعن ابي يوسف انه يؤمن ولا يقرأ القنوت وعن محمد انه يخافت كالامام وفي شرح المودني في القنوت طول القيام دون الدعاء وعن ابن عمر لا يعرف من القنوت الا طول القيام وبه فسر قوله تعالى من هو قانت والقانتين وفي الصغرى القنوت في الوتر هو الدعاء دون القيام ومن لا يعرف القنوت يقول يارب ثلاث مرات ثم يركع واختيار ابي الميث رحمه الله انه يقول اللهم اغفر لي واختيار مشايخنا قوله اللهم اغفر لنا ربنا تافى الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار .

باب النوافل

والسنة ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر وبعدها ركعتان وأربع قبل العصر وإن شاء ركعتين
وركعتان بعد المغرب وأربع قبل العشاء وأربع بعدها وإن شاء ركعتين والأصل فيه قوله عليه السلام
من ثابر على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والميلة بنى الله له بيتا في الجنة وقسر على نحو
ما ذكر في الكتاب غير أنه لم يذكر الأربعة قبل العصر فلهذا سماه في الأصل حسنا وخير
لاختلاف الآثار والأفضل هو الأربعة ولم يذكر الأربعة قبل العشاء فلهذا كان مستحبا
لعدم الملوأظة وذكر فيه ركعتين بعد العشاء وفي غيره ذكر الأربعة فلهذا
خير إلا إن الأربعة أفضل خصوصا عند أبي حنيفة رحمه الله على ما عرف من مذهبه

باب النوافل

قوله وفسر أي النبي عليه السلام على نحو ما ذكر في الكتاب أي المبسوط أو القدوري
قوله غير أنه لم يذكر الأربعة قبل العصر عند تفسير هذا الحديث **قوله** فلهذا سماه أي
محمد بن الحسن حسنا في الأصل أي في المبسوط وخبر أي بين الأربعة والركعتين
بقوله وأربع قبل العصر وإن شاء ركعتين **قوله** لاختلاف الآثار قال عليه السلام رحم الله امرء
صلى قبل العصر أربعين **قوله** أنه عليه السلام كان يصلي قبل العصر ركعتين والأربعة أفضل
قوله ولم يذكر الأربعة قبل العشاء أي النبي عليه السلام لم يذكر الأربعة في تفسير هذا الحديث
قوله وذكر فيه أي في هذا الحديث ركعتين بعد العشاء وفي غيره ذكر الأربعة وهو
حديث ابن عمر رضي الله عنه موقوفا عليه ومرفوعا من صلى بعد العشاء أربع ركعات
كن له كمثلهن من ليلة القدر **قوله** خصوصا عند أبي حنيفة رحمه الله على ما عرف
من مذهبه من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب أنه يصلي ركعتين بعد العشاء قول أبي
يوسف ومحمد رحمهما الله وأما على قول أبي حنيفة رح فالأفضل أن يصلي أربعين

عط

والأربع قبل الظهر بتسليمة واحدة عندنا كذا قاله رسول الله ﷺ وفيه خلاف الشافعي رح

هذا فرعا لمسئلة اخرى وهي ان صلوة الليل مثنى مثنى افضل ام اربع بتسليمة واحدة عند ابي حنيفة رحمه الله الا اربع افضل وعندهما مثنى مثنى افضل وقال بعضهم هذا لا يصح لان اختلا فهم في التطوع الذي لبس من السنن ولكن الصحيح ما قاله الاولون لان محمد ارحمه الله جعله بمنزلة صلوة الليل ولم يعدة من السنن الموقفة لانه قال ان فعله فحسن كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله قلت انما يكون فرعا لمسئلة اخرى ان لو كان الخلاف في الاربع بتسليمة افضل ام بتسليمتين وقوله الا ان الاربع افضل خصوصا عند ابي حنيفة رحمه الله يدل على ان الاربع افضل بالاتفاق فالظاهر انه اراد ان الاربع افضل من الركعتين فلا يكون فرعا حينئذ .

قوله والاربع قبل الظهر بتسليمة واحدة فلو اداها بتسليمتين لا يكون معتدا عندنا **قوله** كذا قاله رسول الله ﷺ وهو قوله عليه السلام اربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن ابواب السماء ثم ترتب السنن ذكر الحلولائي رح اقوى السنن ركعتا الفجر ثم سنة المغرب فان النبي عليه السلام لم يدعها في سفر ولا حضر ثم التي بعد الظهر فانها سنة منفق عليها والتي قبلها مختلف فيها وقيل هي للفصل بين الاذان والاقامة ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وذكر المحسن رحمه الله واختلف في اقوبها بعد ركعتي الفجر قبل التي قبل الظهر والتي بعدها والتي بعد المغرب كلها سواء وقيل بل التي قبل الظهر أكد وهو الاصح وذكر الحلولائي رحمه الله الافضل ان يؤدي كل في البيت الا التراويح لان في التراويح اجماع الصحابة ومنهم من يجعل بعض ذلك احتيانا في البيت والصحيح ان كل ذلك سواء ولا تختص الفضيلة بمجهدون وجتهوا لكن الافضل ما يكون بعد من الرباء واجمع للاخلاص والخشوع وذكر الحلولائي رح ولا بأس بان يقرء بين الغريضة والسنة الا وادوني شرح الشهيد (رح)

قال ونوافل النهار ان شاء صلى بتسليمة ركعتين وان شاء اربعا وتكره الزيادة على ذلك
واما نافلة الليل قال ابو حنيفة ان صلى ثمان ركعات بتسليمة واحدة جاز وتكره الزيادة على ذلك
وقالا لا يزيد في الليل على الركعتين بتسليمة وفي الجامع الصغير لم يذكر الثماني في صلوة الليل
ودليل الكراهة انه عليه الصلوة والسلام لم يزد على ذلك ولو لا الكراهة ل زاد تعليم الجواز
والافضل في الليل عند ابي يوسف ومحمد رحمة الله عليهما مثنى مثنى وفي النهار
اربع اربع وعند الشافعي رحمة الله فيهما مثنى مثنى وعند ابي حنيفة رح فيهما اربع اربع
للشافعي رحمة الله قوله عليه السلام صلوة الليل والنهار مثنى مثنى ولهما الاعتبار بالتراويح
ولا يبي حنيفة رح انه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء اربعا اربعا ورواه عائشة رضي الله عنها
وكان عليه السلام يواظب على الاربع في الضحى ولانه ادموم تحريمة فيكون اكثر مشقة
وازيد فضيلة ولهذا لو نذر ان يصلي اربعا بتسليمة لا يخرج منه بتسليمتين وعلى القلب
يخرج والتراويح تؤدي بجماعة فتراعى فيها جهة التيسير ومعنى ما رواه شفعلا وتراوا الله اعلم.

رحم القيلام الى السنة متصلا بالعرض مسنون وفي الشافعي كان النبي عليه السلام اذا سلم يمكث قدر
ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وكذلك عن الباقي •
قوله ودليل الكراهة انه عم لم يزد فان قيل وردت السنة في صلوة الليل بالزيادة على الثماني
فقد روي انه عليه السلام كان يصلي بالليل خمس ركعات سبع ركعات تسع ركعات احد عشرة
ركعة ثلث عشرة ركعة قلنا الذي روي خمس ركعات ركعتان صلوة الليل وثلث وتر
والذي روي سبع ركعات اربع صلوة الليل وثلث وتر والذي روي تسع ركعات ست صلوة الليل
وثلث وتر والذي روي احد عشر ركعة ثمان صلوة الليل وثلث وتر والذي روي ثلث
عشرة ركعة ثمان صلوة الليل وثلث وتر وركعتان سنة الفجر **قوله** ومعنى ما رواه شفعلا وترا
وفي آخر ما رواه الشافعي رحمة الله وفي كل ركعتين نسلم اي فتشهد والله اعلم • (فصل)

فصل القراءة

القراءة في الفرض واجبة في الركعتين وقال الشافعي رحمه الله في الركعات كلها قوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة وكل ركعة صلوة وقال مالك رحمه الله في ثلث ركعات اقامة للاكثر مقام الكل تيميرا ولنا قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والامر بالفعل لا يقتضى التكرار وانما اوجبنا في الثانية استدلالا بالاولى لانهما تتشاكلان من كل وجه فاما الاخرى ان تغار فانها في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة وقد رها فلا تلحقان بهما والصلوة فيما روى مذكورة صريحا تنصرف الى الكاملة وهي الركعتان عرفا ممن حلف لا يصلي صلوة بخلاف ما اذا حلف لا يصلي

فصل القراءة

قوله والقراءة في الفرض واجبة مسئلة القراءة خمسة المذكور منها في الكتاب ثلث وقال الحسن البصري رحمه الله في ركعة لان الامر لا يقتضى التكرار وقال ابو بكر الاصم رحمه الله في القراءة ليست بركن في شيء من الصلوة وانما هي سنة كما نرى الاذكار لان مبنى الصلوة على الافعال دون الاقوال الا ترى ان العاجز عن الافعال القادر على الاقوال لا يخاطب بالصلوة بخلاف العكس بخلاف التكبيرة الاولى فانها لا يؤتى بها في الصلوة **قوله** لانهما يتشاكلان فان قيل الركعة الاولى مع الثانية افرقتا في تكبيرة الافتتاح والتعوذ والثناء قلنا المشابهة والمشاكلية في الكمية والكيفية فيما يرجع الى نفس الصلوة واركانها فاما التكبير فشرط وهو زائد والتعوذ والثناء ايضا زائدان ليسا من اركان الصلوة فلا فراق فيها لا يقدح في ثبوت المماثلة **قوله** والصلوة فيما روى مذكورة صريحا وهو قوله عم لا صلوة الا بقراءة والصلوة مني ذكرت صريحا تنصرف الى الركعتين وان لم تذكر صريحا تنصرف الى الواحدة كما في مسئلة اليمين ونحن به نقول ايضا ان اداء ركعتين لا يكون بدون القراءة وفي ذوات الاربع من الفرائض انما تجوز الصلوة بالقراءة ايضا وهي القراءة الموجودة في الاوليين على ما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القراءة في الاوليين قراءة في الاخرين اي تنوب عن (ذلك)

وهو مخير في الآخرين معناه ان شاء سكت وان شاء قرأ وان شاء سبح كذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله وهو لما ثور عن علي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم الا ان الافضل ان يقرأ لانه عليه السلام دام على ذلك ولهذا لا يجب السهو بتركها في ظاهر الرواية . والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر اما النفل فلان كل شفع منه صلوة على حدة والقيام الى الثالثة كتحريمه مبتدأة ولهذا لا يجب بالتحريم الاولى الاركتان في المشهور عن اصحابنا راجح ولهذا قالوا يستغنى في الثالثة اي يقول سبحانك اللهم واما الوتر فلا احتياط

قوله وهو مخير في الآخرين ان شاء سكت اي مقدار ثلث تسبيحات وان شاء قرأ اي الفاتحة **قوله** الا ان الافضل ان يقرأ لانه عليه السلام دام على ذلك والمداومة مطلقا لا تدل على الوجوب بل على السنة وانما تدل على الوجوب لو كانت مقرونة بغير ترك **قوله** ولهذا لا يجب السهو بتركها هذا الايضاح ان قراءة الفاتحة في الآخرين على وجه الافضلية لا على وجه الوجوب **قوله** في ظاهر الرواية احتريزه عن رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله فانه قال ان لم يقرأ ولم يسبح كان مسيئا ان كان متعمدا وان كان ساهيا فعليه سجدة السهولان القيام في الآخرين مقصود فيكره اخلاؤه عن الذكر والقراءة جميعا والاول اصح وهو ان تركهما لا يوجب الكراهة لان الاصل في القيام القراءة فاذا سقطت القراءة في الآخرين بقي القيام المطلق فيكون قيامه كقيام الموتى بخلاف الركوع والسجدة لان القراءة فيهما غير مشروعة وانما المشروع فيهما الذكر فلا يجوز اخلاؤهما عن الذكر كذا في المحيط او نقول لا يكره الاخلاء لقوله عليه السلام القراءة في الاوليين قراءة في الآخرين **قوله** ولهذا لا يجب بالتحريم الاولى الاركتان هذا اذ انوى اربع ركعات حتى يحتاج الى التقييد بالمشهور فاما اذا شرع في التطوع بمطلق النية لا يلزمه اكثر من ركعتين بالاتفاق **قوله** واما الوتر فلا احتياط فان شبهة كون الوتر سنة تامة لا خلاف الا حديث روي انه عليه السلام قال ثلث كتبت علي ولم تكتب عليكم وهي لكم سنة الوتر والضحى والاصحى وترك القراءة في ركعة من السنة يفمدها

قال ومن شرع في نافلة ثم افسد ها قضاها وقال الشافعي رحمه الله لا قضاء عليه لانه متبرع فيه ولا لزوم على المتبرع ولنا ان المؤدى وقع قرينة فيلزمه الاتمام ضرورة صيانة عن البطلان وان صلى اربعا وقرأ في الاولين وقعد ثم افسد الاخيرين قضى ركعتين لان الشفع الاول قد تم والقيام الى الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة فيكون ملزما هذا اذا افسد الاخيرين بعد الشروع فيهما ولو افسد قبل الشروع في الشفع الثاني لا يقضى الاخيرين وعن ابي يوسف رحمه الله انه يقضى الاخيرين اعتبارا للشروع بالنداء ولهما ان الشروع يلزم ما شرع فيه وما لا صحة له الا به وصحة الشفع الاول لا تتعلق بالثاني بخلاف الركعة الثانية وعلى هذا سنة اظهر لانها نافلة وقيل يقضى اربعا احتياطا لانها بمنزلة صلوة واحدة وان صلى اربعا ولم يقرأ فيهن شيئا اعاد ركعتين وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله يقضى اربعا وهذه المسئلة على ثمانية اوجه والا صل فيها ان عند محمد رحمه الله ترك القراءة في الاولين او في احدهما يوجب بطلان التحريمة

قوله لانها بمنزلة صلوة واحدة حتى ان الزوج اذا خيرا مرأته وهي في الشفع الاول من هذه الصلوة واخبرت بشفعة لها فامت اربعا لا يبطل خيارها ولا شفعتها بخلاف سائر التطوعات كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله **قوله** وهذه المسئلة على ثمانية اوجه وانما انحصر على الثمانية لاقتضاء القسمة العقلية اياها وهذه الاقسام كلها في الحقيقة في اقسام ترك القراءة لان الفساد جاء من قبل الترك ولهذا لم يأت بما اذا قرع في الكل مع ان القسمة العقلية تقتضيه ثم ترك القراءة فلا يخلوا ما ان كان في الكل او في البعض فلو ترك في الكل فهو الوجه الاول وان ترك في البعض فلا يخلوا ما ان ترك في الشفع او في الركعات وان ترك في الشفع فلا يخلوا ما ان ترك في الشفع الثاني او في الاول فان كان في الثاني فهو الوجه الثاني وان كان في الاول فهو الوجه الثالث وان كان في حق الركعات فلا يخلوا ما ان كانت الركعة منفردة عن الشفع التام او مختاطبة به فان كانت منفردة عنه فلا يخلوا ما ان كان (في)

لانها تعقد للافعال وعند ابي يوسف ترك القراءة في الشفع الاول لا يوجب بطلان التحريم وانما يوجب فساد الاداء لان القراءة ركن زائد الا ترى ان للصلوة وجودا بدونها غير انه لا صحة للاداء الا بها وفساد الاداء لا يزيد على تركه فلا يبطل التحريم وعند ابي حنيفة ترك القراءة في الاولين يوجب بطلان التحريم وفي احدهما لا يوجب لان كل شفع من التطوع صلوة على حدة وفسادها بترك القراءة في ركعة واحدة مجتهد فيه فقضينا بالفساد في حق وجوب القضاء وحكمنا ببقاء التحريم في حق لزوم الشفع الثاني احتياطاً واذ اثبت هذا نقول اذا لم يقرأ في الكل قضى ركعتين عندهما لان التحريم قد بطلت بترك القراءة في الشفع الاول عندهما فلم يصح الشروع في الشفع الثاني وبقيت عند ابي يوسف ترك الشفع الشروع في الشفع الثاني ثم اذا فسد الكل بترك القراءة فيه فعليه قضاء الاربع عنده

في ركعة او ركعتين فان كان في ركعة فلا يخلو اما ان كان في الشفع الثاني او في الاول فان كان في الثاني فهو الوجه الرابع وان كان في الاول فهو الوجه الخامس وان كان في ركعتين فهو الوجه السادس وان كانت مختلطة بالشفع التام فلا يخلو اما ان كان في الشفع الثاني مع احدي ركعتي الاول او على العكس فالاول السابع والثاني الثامن .
قوله لانها تعقد للافعال والافعال قد فسدت وهذا بالاجماع ومع صفة الفساد لبقاء للتحريم وذلك لان الافعال لما فسدت صارت الافعال حينئذ بمنزلة افعال ليست هي من الصلوة ومن فعل في صلوته افعال ليست هي من الصلوة تبطل بها التحريم كما لتنظم والحدث العمدة كذا ههنا كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** الا ترى ان للصلوة وجودا بدونها كما في حق الاخرس وكما في حق المقتدي حيث يتحمل منه الامام **قوله** وفساد الاداء لا يزيد على تركه بان شرع في الصلوة ولم يأت بركان الصلوة حال كونه منفردا او خلف الامام وكما اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ لان الفاسد ثابت الاصل فائت الوصف فيكون اقوى من فائت الاصل والوصف وترك الاداء لا يفسد التحريم

ولو قرأ في الأوليين لا غير فعليه قضاء الآخرين بالاجماع لان التحريم لم تبطل فصح الشروع في الشفع الثاني ثم فساد بترك القراءة لا يوجب فساد الشفع الاول ولو قرأ في الآخرين لا غير فعليه قضاء الأوليين بالاجماع لان عندهما لم يصح الشروع في الشفع الثاني وعند ابي يوسف رح وان صح فقدا داهما ولو قرأ في الأوليين واحدى الآخرين فعليه قضاء الآخرين بالاجماع ولو قرأ في الآخرين واحدى الأوليين فعليه قضاء الأوليين بالاجماع ولو قرأ في احدى الأوليين واحدى الآخرين على قول ابي يوسف رح قضاء الاربع وكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله لان التحريم باقية وعند محمد رح قضاء الأوليين لان التحريم قد ارتفعت عنده : وقد انكر ابو يوسف رح هذه الرواية عنه وقال رويت لك عن ابي حنيفة رح انه يلزمه قضاء ركعتين ومحمد رح لم يرجع عن روايته عنه ولو قرأ في احدى الأوليين لا غير قضى اربعا عندهما وعند محمد رح ركعتين ولو قرأ في احدى الآخرين لا غير قضى اربعا عند ابي يوسف رح وعنهما ركعتين

فساده اولى فان قيل لم قلتم بان هذا ترك بل هذا تاخير قلنا هذا ترك قبل اشتغاله بالاداء وانما يعرف كونه تاخيـرا اذا اشتغل بالاداء فقبل اشتغاله بالاداء يصح اطلاق اسم الترك عليه كذا قاله العلامة شمس الدين الكردري رحمه الله الان لقائل ان يقول لا نسلم بان مثل هذا الترك لا يكون دون الفساد وهذا ظاهر عند المصنف رحمه الله .

قوله وقد انكر ابو يوسف رح على محمد رحمه الله هذه الرواية عنه قد جرت مجاورة بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في مذهب ابي حنيفة رحمه الله فيما اذا قرأ في احدى الأوليين واحدى الآخرين حين عرض عليه النجاء مع الصغير فقاتل ابو يوسف رحمه الله رويت لك عنه ان عليه قضاء ركعتين وقال محمد رحمه الله بل رويت لي ان عليه قضاء اربع ركعات وقيل ما حفظه ابو يوسف رحمه الله هو قياس مذهبه لان التحريم ضعفت بالفساد بترك القراءة في ركعة فلا يلزمه الشفع الثاني بالشروع فيه (بهذه)

قال وتفسير قوله عليه السلام لا يصلي بعد صلوة مثلها يعني ركعتين بقراءة
وركعتين بغير قراءة فيكون بيان فرضية القراءة في ركعات النفل كلها
ويصلي النافلة قاعدا مع القدرة على القيام لقوله عم صلوة القاعد على النصف من صلوة
القائم ولأن الصلوة خير موضوع وربما يشق عليه القيام فيجوز له تركه كيلا ينقطع عنه

بهذه التحريمة والاستحسان ما حفظه محمد رحمه الله لأن الشروع وإن حصل بصفة
الفساد فقد أكد بوجود القراءة في ركعة فصار ذلك ملزماً ما ياء •

قوله قال وتفسير قوله عليه السلام لا يصلي بعد صلوة مثلها أي قال محمد رحمه الله
في الجامع الصغير هذا اللفظ مروى عن النبي عليه السلام وعن علي وعبد الله بن مسعود
رضي الله عنهما يعني ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة أي النفل لا يشبه الغرض بحال وإنما
حملنا على هذا لأنه حديث ثبت خصوصيته بالإجماع فإن الرجل يصلي ركعتي الفجر ثم
الغرض ويصلي ركعتي الظهر في السفر ثم ركعتي السنة وأربعاً قبل الظهر ثم الظهر في الإقامة
فاستقام حمله على وجه صحيح وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله إن المراد به الزجر
عن تكرار الجماعة في المساجد وهذا تأويل حسن فيكون حجة على الشافعي رحمه الله
وقال بعضهم أراد به أن لا يقضي المرء ما أداه من الفرائض بوسوسة فإن النبي عليه
السلام لما صلى الفجر ضحى النهار بعد ليلة التعريس قال له أصحابه من الغد لا يفيد
صلوة إلا مس فقال إن الله تعالى ينهاكم عن الربوا فيقبله منكم كذا ذكره فخر الإسلام
رحمه الله في الجامع الصغير **قوله** فيكون بيان فرضية القراءة في الركعات
كلها هذا مشكل لأنه خبر الواحد فكيف يقتضى الفرضية ولين كان مشهوراً فهو مأول
كما ذكرنا فلا يوجب العلم ولا يقال أنه بيان لما أجمل في النص فصا ركعتي الفجر على
الرأس لأنه ليس بمجمل لما عرف ولو كان مجملاً لقل بفرضية الفاتحة وضم العورة
قوله لقوله عليه السلام صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم وصلوة المعذور

وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَةِ الْقُعُودِ وَالْمَخَارِيقِ يَقْعُدُ كَمَا يَقْعُدُ فِي حَالَةِ التَّهَشُّدِ لِأَنَّهُ عَهْدٌ مَشْرُوعٌ فِي الصَّلَاةِ
فَإِنْ افْتَتَحَهَا قَائِمًا ثُمَّ قَعَدَ مِنْ غَيْرِ عَذْرٍ جَازٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَعِنْدَهُمَا لَا يَجْزِيهِ
وَهُوَ قِيَاسٌ لِأَنَّ الشَّرْعَ مَعْتَبِرٌ بِالنَّذْرِ وَلَهُ أَنَّهُ لَمْ يَبْأَشِرْ الْقِيَامَ فِيمَا بَقِيَ وَلَمَّا بَأَشَرَ صَحَّةَ بَدْوَنِهِ

لَيْسَتْ عَلَى النِّصْفِ بَلْ هُوَ مِثْلُ صَلَاةِ الْقَائِمِ فَعَلِمَ أَنَّ هَذَا فِي حَالِ عَدَمِ الْعَذْرِ فِي النُّوَافِلِ
وَلِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَصَلِّي رَكَعَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرُقَا عِدَاوَعْنَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَجْلِسُ
فِي عَامَةِ صَلَوَتِهِ بِاللَّيْلِ مُحْتَبِيًا كَذَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ •

قوله واختلفوا في كيفية القعود ذكر في التتمة من صلى التطوع قاعدا بعد أو غير عذر
ففي التثنية يقعد كما في سائر الصلوات أجماعا أما حالة القيام فعن أبي حنيفة رحمه الله
أن شاء فكذلك قعد وإن شاء ترربع وإن شاء احتبى وعن أبي يوسف رحمه الله أنه
احتبى وعن محمد رحمه الله ترربع وعن زفر رحمه الله يقعد كما في التثنية في مختصر الكرخي
عن محمد عن أبي حنيفة رحمه الله كيف شاء وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله أن
الفتوى على قول زفر رحمه الله وكذلك اختاره شمس الأئمة المرخسي رحمه الله
أيضا ذكره في المبسوط إلا أن شيخ الإسلام اختار الاحتباء وقال روي عن أبي حنيفة
رحمه الله أنه قال الأفضل أن يقعد في موضع القيام محتبيا لأن عامة صلوة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في آخر العمر كان محتبيا ولأن المحتبى يكون أكثر توجهها
لأعضائه إلى القبلة لأن الساقين يكونان متوجهين كما يكون حالة القيام **قوله** لأن الشروع
معتبر بالنذري من حيث أن كل واحد منهما ملزم أداء الصلوة ثم من نذر أن يصلي رَكَعَيْنِ
قَائِمًا لَمْ يَجْزِهِ أَنْ يَقْعُدَ فِيهِمَا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ فَكَذَلِكَ إِذَا شَرَعَ قَائِمًا وَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
يَقُولُ الْقُعُودُ فِي التَّطَوُّعِ بِلَا عَذْرِ كَالْقُعُودُ فِي الْفَرَضِ بَعْدَ ثَمِّ هُنَاكَ لَا فَرْقَ بَيْنَ حَالِ
الْإِبْتِدَاءِ وَالْبَقَاءِ فَكَذَلِكَ هُنَا وَهَذَا لِأَنَّهُ كَانَ مَخْبِرًا بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَخِيَارُهُ فِيمَا لَمْ يُوَدِّ بَاقِ
وَالشَّرْعُ إِنَّمَا يُلْزِمُهُ مَبَاشَرَةً وَمَا لَمْ يَبْأَشِرْ إِلَّا بِهِ وَلِلرَّكَعَةِ صَحَّةٌ بَدْوَنَ الْقِيَامِ فِي الرَّكَعَةِ (الثانية)

بخلاف النذر لانه التزمه نصاحتي لولم ينص على القيام لايلزمه القيام عند بعض المشايخ رح

الثانية بدليل حالة العذر فلم يلزمه القيام بالشروع وهذا لان الشروع ليس بملزم لذاته وانما صار ملزما لغیره وهو صيانته ما ادى عن البطلان وصيانته تحصل بما يسمى صلوة اذ الثابت ضرورة ينقد ريقدرها بخلاف النذر فانه ملزم نصا وقد نص على صفة القيام فيلزمه حتى لو لم ينص عليه لم يلزمه القيام في الصحيح لان القيام وراء ما ينم به التطوع فلا يلزمه الا بالتخصيص عليه كما لتابع في الصوم وقيل يلزمه بصفة القيام اعتبارا لما يوجبه على نفسه بما يوجبه الله تعالى عليه مطلقا وقيل هو على الخلاف والدليل على التفرقة بين الشروع والنذر بالاجماع انه لو نذر ان يصوم شهرا متتابعا فرض وافطر يلزمه الاستقبال وفي الشروع لايلزمه الاستقبال وكذلك لو نذر الحج ما شيا يلزمه كذلك ولو شرع فيه ما شيا لم يلزمه المشي وفي الفوائد الظهيرية في تقرير هذه المسئلة في باب المريض قال الامام ظهير الدين رحمه الله فيه ثم وقع الاشتباه ان الاختلاف في القعود في الركعة الاولى او الركعة الثانية ثم قال فما ذكر في الكتاب يريد به الجماع الصغير يدل على ان الاختلاف في القعود في الركعة الثانية حيث قال القيام في الثانية ينفصل عن القيام في الاولى والوجه الثاني يدل على ان الاختلاف فيهما على السواء وهو ان المتطوع في الابتداء كانت له الخيرة بين الافتتاح قائما وبين الافتتاح قاعدا فكذلك في الانتهاء بالطريق الاولى لان حكم الاستدامة اخف بدليل ان الامام لا يجوز له انشاء الجمعة بلا جمع ويجوز له البناء على حسب اختلاف الاصلين وكذلك لا يجوز التحريم مع الحدث ويجوز الاستدامة معه ولو افتتح التطوع قاعدا ثم بدله ان يقوم فقام وصلى ما بقي قائما اجزاه عندهم جميعا لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يفتتح التطوع قاعدا فيقرأ ورده حتى اذا بقي عشر آيات ونحوها قام فاقام فقرأته ثم ركع وسجد وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية فقد انتقل من القعود

ومن كان خارج المصر تنفل على دابته الى اى جهة توجهت يؤمى ايماء لحديث ابن عمر رضى
قال رأيت رسول الله عليه السلام يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر يؤمى ايماء ولان
النوافل غير مختص بوقت فلما الزمنا النزول والاستقبال تنقطع عنه النافلة او ينقطع هو عن النافلة

الى القيام ومن القيام الى القعود فدل ان ذلك جائز فى التطوع وهذا يشكلى على قول
محمد رحمه الله فان عند التحريم المنعقدة للقعود لا تكون منعقدة للقيام حتى
ان المريض اذا قدر على القيام فى وسط الصلوة فصدت صلوته عنده ومع ذلك جوز
ههنا وذلك اما ان يثبت ذلك بالحديث الذي روينا اولان المريض ما كان قادرا
على القيام وقت الشروع فى الصلوة فما انعقد تحريمته للقيام فاما فى صلوة التطوع كان
قادرا على القيام فانعقدت تحريمته للقيام ويجوز هو فى صلوة التطوع لان افتتاح صلوة
التطوع قاعدا مع القدرة على القيام جائزا بالاتفاق .

قوله ومن كان خارج المصر تنفل على دابته الى اى جهة توجهت وهل يشترط التوجه
الى القبلة عند ابتداء الصلوة ذكر فى المحيط ومن الناس من يقول انما يجوز التطوع على
الدابة اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلوة ثم تركها وانحرف عنها واما اذا افتتح الصلوة الى
غير القبلة لا يجوز لانه لاضرورة فى حالة الابتداء انما الضرورة فى حالة البقاء الا ان اصحابنا
لم يأخذوا به لانه لا فصل فى النص وفى الايضاح واستقبال القبلة فى الابتداء ليس
بواجب وقال الشافعي رحمه الله هو واجب وذكر فى الخلاصة ان كيفية الصلوة
على الدابة ان يصلي بالايما ويجعل السجود اخفض من الركوع من غير ان يضع
رأسه على شيء سائرة دابته او واقفة وذكر فى المحيط بعد ذكر صلوة التطوع ولو اومى على
الدابة وهي تسير لم يجز اذا قدر ان يقفها وان تعذر الوقف جاز لان سير الدابة مضاف
الى ركبها ويتحقق بسبب ذلك اختلاف المكان فلا يتحمل الا عند العذر وفى المبسوط
وان كان على سرجه قدر كذلك تجوز صلوته وكان محمد بن مقاتل وابو حفص الكبير (يقولان)

أما الفرائض فمختصة بوقت والسنن والرواتب نوافل وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه ينزل لسنة الفجر لأنها أكد من سائرهما والتقييد بخارج المصر ينفي اشتراط السفر والجواز في المصر وعن أبي يوسف رحمة الله عليه أنه يجوز في المصر أيضا وجه الظاهر أن النص ورد خارج المصر والحاجة إلى الركوب فيه مطلب فان افتتح التطوع واكتبائهم نزل يني وان صلى ركعة نازلا ثم ركب استقبل لان احرام الراكب

يقولان لا تجوز اذا كانت النجاسة في موضع الجلوس اوفي موضع الركابين اكثر من قدر الدرهم واكثر مشايخنا راجح جواز ذلك وهو الصحيح لان الاركان اقوى من الشرائط فاذا سقط اعتبار الاركان ههنا لحاجته لان يسقط شرط طهارة المكان اولى .

قوله أما الفرائض فمختصة بوقت اي لا يشق عليه النزول لادائها فلا تصلى المكتوبة على الدابة من غير عذر ومن الاعذار الخوف من اللص والسبع وطين المكان وكون الدابة جموحا لنزل عنها لا يمكنه الركوب الا بمعين وكون المسافر شيخا كبيرا لا يجد من يركبه فعند هذه الاعذار تجوز المكتوبة على الدابة لقوله تعالى فان خفتم فرجالا او ركبان **قوله** وعن أبي حنيفة رحمة الله عليه أنه ينزل لسنة الفجر ذكر ابن شجاع ان ذلك يجوز ان يكون لبيان الاولى اي الاولى ان ينزل كركعتي الفجر قال والتقييد بخارج المصر ينفي اشتراط السفر وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ان جواز التطوع على الدابة يطلق للمسافر خاصة والصحيح ان المسافر وغير المسافر في ذلك سواء بعد ان يكون خارج المصر وذكر في الاصل اذا خرج من المصر فرسخين او ثلاثة فله ان يصلي على الدابة وقال بعضهم بقدر الميل وان كان اقل من ذلك لا يجوز كذا في المحيط **قوله** والجواز في المصر اي ينفي الجواز في المصر وذكر في الهارونيات ان عند أبي حنيفة راجح لا يجوز التطوع على الدابة في المصر وعند محمد راجح يجوز ويكره وعند أبي يوسف رحمه الله لا بأس به

انعقد مجوزاً للركوع والسجود لقدرته على النزول فاذا أتى بهما صح وأحرام النازل
انعقد لوجوب الركوع والسجود فلا يقدر على ترك ما لزمه من غير عذر وعن أبي
يوسف رحمة الله تعالى عليه أنه يستقبل إذا نزل أيضاً

قوله انعقد مجوزاً لأنه شرع راعياً مع القدرة على النزول فيكون له الخيار في
أن يأتي بالأيام رخصة أو يأتي بالركوع والسجود عزيمة وهذا إن التزم
الشيء ناقصاً لا ينافي إداؤه كاملاً لابقاء ولا ابتداء إلا ترى أن من نذر أن يصلي ركعتين
في وقت مكروه فصلّى في وقت مشروع جاز ولو شرع في وقت مكروه فله
أن يمكث في ذلك الوقت فيتم كما لا إذا لم يوجد منه ما ينافي الصلوة بخلاف أحرام النازل
لأنه التزم الكامل فلم يجز الإداء الناقص لا ابتداء ولا بقاء كمن نذر صلوة مطلقاً
لا يجوز إداؤها في الوقت المكروه ابتداءً وإذا طلعت الشمس في خلال الفجر لم يجز
اتمامه فإن قيل إذا شرع قائماً في النقل والتحريم انعقدت موجبة للقيام قلنا لا نسلم
فإن له القعود بدون العذر على قول أبي حنيفة رحمه الله فإن قيل القول بالبناء
فيما إذا أحرمت ركبا يؤدي إلى بناء القوي على الضعيف ولا يجوز كما لمريض
إذا صلى بالأيام ثم استطاع لا يجوز له البناء تحرراً عما قلنا قلنا الأيما من المرض دون الأيما
من الركاب لأن الأيما من المريض بدل عن الأركان على معنى أنه لا يصار إليه إلا
عند العجز عن الأركان والأيما من الركاب ليس ببدل عنها لأن البدل في العبادات
اسم لما يصار إليه عند تعذر غيره والمريض أعجزه مرضه عن الأركان فكان الأيما
بدلاً عنها والراكب لم يعجزه الركوب عن الأركان لأنه يمكنه الانتصاب على الركابين
فيكون ذلك قياً مأمناً وكذلك يمكنه أن يضر ركبا وساجداً مع هذا الشارع أطلقه في الأيما
فلا يكون الأيما بدلاً عن الأركان فكان قوياً في نفسه فلا يؤدي إلى بناء القوي (على)

وكذا عن محمد رحمه الله تعالى عليه اذا نزل بعد ما صلى ركعة والاصح هو الاول وهو الظاهر والله اعلم بالصواب •

على الضعيف مثل ما يكون في حق المريض الا ترى انه لما جاز المسح على الخفين مع القدرة على الغسل جازا فتداء الغسل بالمسح فان قيل اذا كان الايماء على الدابة قويا بنفسه لماذ الا يجوز البناء اذا تحرم نازلة ثم ركب اواركب قيل له اما اذا ركب فلان الركوب عمل كثير واما اذا ركب فلان الدليل ينافي جواز الصلوة راكبا لان سير الدابة يضاف الى راكبها فيتحقق الاداء في اماكن مختلفة فحينئذ يتحقق الاداء في حالة المشي وذالما يجوز لان الشرع جعل الاماكن المختلفة كمكان واحد لمكان الحاجة الى قطع المسافة وصيانة ما يستصعبه في السفر عن التوى والتلف فلو تطوء نازلا لا يحصل له هذه المقاصد والتحرم نازلا دليل استغنائه عما ذكرنا فلا يجوز له البناء •

قوله وكذا عن محمد رحمه الله اذا نزل بعد ما صلى ركعة في الجامع الصغير لقاضي خان رح وعن محمد رحمه الله الراكب اذا نزل يستقبل الصلوة والنازل اذا ركب يبني لان الراكب اذا نزل لو استقبل كان مؤد يا جميع الصلوة بركوع وسجود وهو اولى من اداء البعض بالايماء والبعض بركوع وسجود والنازل اذا ركب لو استقبل كان مؤد يا جميع الصلوة بالايماء ولو بنى كان مؤد يا بعضها بركوع وسجود فكان البناء اولى وهذا اذا صلى ركعة اما اذا لم يصل ركعة ثم نزل يبني وجهه مع انه مخالف لظاهر الرواية عنه انه لما لم يتم ركعة كان مجرد تحريمة وهي شرط عندنا فالشرط المنعقد للضعيف كان شرطا للقوي كالطهارة للنافة تكون طهارة للمكتوبة فصح بناء القوي عليه اما اذا صلى ركعة فقد تأكد فعل الصلوة الضعيف فلا يبني عليه القوي كما في الابتداء **قوله** والاصح هو الظاهر وهو ان الراكب اذا نزل لا يستقبل وفي عكسه يستقبل والله اعلم •

(فصل)

(كتاب الصلوة ... فصل في قيام شهر رمضان)

فصل في قيام شهر رمضان

يستحب ان يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم امامهم خمس ترويعات كل ترويعه بتسليمين ويجلس بين كل ترويعتين مقدار ترويعه ثم يوتر بهم ذكر لفظ الاستحباب والاصح انها سنة كذا روى الحسن من ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه واظب عليه الخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم والنبي عليه الصلوة والسلام بين العذر في تركه المواظبة وهو خشية ان يكتب علينا والسنة فيها الجماعة لكن على وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل المسجد كلهم عن اقامتها كانوا مسلمين وواقامها البعض فالتخلف عن الجماعة تارك للفضيلة لان افراد الصحابة رضي الله عنهم روي عنهم التخلف والمستحب في الجلوس بين الترويعتين مقدار الترويعه وكذا بين الخامسة وبين الوتر

فصل في قيام شهر رمضان

قوله قال يستحب ان يجتمع الناس بعد العشاء في رمضان فيصلي بهم امامهم خمس ترويعات الاصل فيه ما روي ان النبي عليه الصلوة والسلام خرج ليلة في شهر رمضان فصلى بهم عشرين ركعة واجتمع الناس في الثانية فخرج فصلى بهم فلما كانت الثالثة كثير الناس فلم يخرج وقال عرفت اجتماعكم لكني خشيت ان يفترض عليكم فكان الناس يصلونها فرادى الى ايام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاعضاها فرأى ان يجمعهم على امام واحد فجمعهم على ابي بن كعب وكان يصلي بهم خمس ترويعات يجلس بين كل ترويعتين وفي المغرب روي بالناس اي صليت بهم التراويح وهي جمع ترويعه واصلها المصدر وعن ابي سعيد سميت الترويعه لاستراحة القوم بعد كل اربع ركعات والترويعه ههنا اسم لكل اربع ركعات فكانت جملتها عشرين ركعة وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله واما عند مالك رحمه الله فانها مقدرة بست وثلاثين ركعة اتباعا بعمر وعلي رضي الله عنهما وما رويناه هو المشهور (بين)

لعادة اهل الحرمين واستحسن البعض الاستراحة على خمس تسليمات وليس بصحيح وقوله ثم يوتر بهم يشير الى ان وقتها بعد العشاء قبل الوتر وبه قال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى والآصح ان وقتها بعد العشاء الى آخر الليل قبل الوتر وبعده لانها نوافل سنت بعد العشاء ولم يذكر قدر القراءة فيها واكثر المشايخ رحمة الله تعالى عليهم على ان السنة فيها الختم مرة فلا يترك اكسل القوم

بين الصحابة والتابعين وما روى مالك غير مشهور او محمول على انها كانا يصليان بين كل ترويحتين اربع ركعات فرادى فرادى كما هو مذهب اهل المدينة واهل مكة يطوفون بين كل ترويحتين اسبوعا واهل كل بلدة بالخيار يجمعون او يهللون او ينتظرون مكوتا وانما يستحب الانتظار بين كل ترويحتين لان الترويحة مأخوذة من الراحة فيعمل ما قلنا تحقيقا للاسم .

قوله لعادة اهل الحرمين اي عادتهم في الانتظار بين الترويحتين لانهم يجلسون بين كل ترويحتين مقدار ترويحة كما ذكرنا عادتهم **قوله** ثم يوتر بهم يشير الى ان وقتها بعد العشاء قبل الوتر اختلف المشايخ في وقتها حكى عن الشيخ الامام اسمعيل المسنلي وجماعة من متأخري مشايخ بلخ رحمهم الله ان جميع الليل الى طلوع الفجر قبل العشاء وبعده وقتها لانها سميت قيام الليل فكان وقتها جميع الليل وقال عامة مشايخ بخارا رحمهم الله وقتها ما بين العشاء والوتر فان صلاها قبل العشاء او بعد الوتر لم يؤدها في وقتها لان التراويح عرفت بفعل الصحابة رضي الله عنهم فكان وقتها ما صلوا فيه وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله الصحيح انه لو صلى التراويح قبل العشاء لا يكون تراوتحا ولو صلى بعد العشاء وبعد الوتر جاز وتكون التراويح لانها تتبع العشاء بمنزلة السنة **قوله** ولم يذكر قدر القراءة اختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال بعضهم يقرأ في كل شفع مقدار ما يقرأ في صلوة المغرب

بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات حيث يتركها لانهما ليست بسنة ولا يصلى
الوتر جماعة في غير شهر رمضان وعليه اجماع المسلمين والله اعلم .

لان التطوع اخف من المكتوبة فيعتبر باخف المكتوبات قراءة وهو المغرب وهذا ليس
بصحيح لان الختم لا يحصل بهذا القدر والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم
يقرا مقدار ما يقرأ في العشاء لانه تابع العشاء وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
رحمه الله يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا على الناس وبه
تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد الركعات في ثلاثين ليلة ستمائة وآيات
القرآن ستة آلاف وشيء فاذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم في التراويح والفضيلة
في الختم مرتين واهل الاجتهاد كانوا يختمون في كل عشرة ليال وعن ابي حنيفة
رحمه الله انه كان يختم في كل شهر رمضان احدى وستين ثلاثين في الليالي وثلاثين
في الايام وواحد في التراويح كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله .

قوله بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات حيث يتركها يعني اذا علم ان قراءة الدعوات تثقل
على القوم لكن ينبغي ان يأتي بالصلوات لان الصلوة فرض عند الشافعي رح فيحتمل
في الاتيان بها كذا في الخلاصة **قوله** ولا يصلى الوتر جماعة في غير شهر رمضان وفي
رمضان الصحيح ان الجماعة افضل لان عمر رضي الله عنه كان يؤمهم في الوتر ولانه
لما جازا لاداء بالجماعة كانت الجماعة افضل اعتبارا بالمكتوبة كذا في فتاوى
قاضي خان رحمه الله وذكر القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله ان الوتر بالجماعة
احب الي في رمضان واختار علماؤنا رحمهم الله ان يوتر بالمنزل في رمضان
ولا يوتر جماعة لان الصحابة لم يجتمعوا في الوتر جماعة في رمضان كما اجتمعوا
على التراويح بها فعمر رضي الله عنه كان يؤمهم فيها في رمضان وابي بن كعب كان
لا يؤمهم فيها والله اعلم .

(باب)

باب ادراك الفريضة

ومن صلى ركعة من الظهر ثم اقيمت يصلي اخرى صيانة للمؤدى على البطلان
ثم يدخل مع القوم احرارا لفضيلة الجماعة وان لم يقيد الاولى بالسجدة يقطع
ويشعر مع الامام هو الصحيح لانه بمحل الرض والقطع للاكمال بخلاف ما اذا كان
فى النفل لانه ليس للاكمال ولو كان فى السنة قبل الظهر والجمعة فاقم او خطب
يقطع على رأس الركعتين يروى ذلك عن ابي يوسف رحمة الله عليه

باب ادراك الفريضة

قوله ثم اقيمت اراد بالاقامة شروع الامام فى الصلوة لا اقامة المؤذن فانه لو اخذ المؤذن
فى الاقامة والرجل لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة فانه يتم ركعتين بلا خلاف بين
اصحابنا كذا قال شمس الاثمة الحلوائى رحمه الله كذا فى الفوائد الظهيرية والجامع
الصغير البرهانى **قوله** يصلي اخرى صيانة للمؤدى عن البطلان فان قيل كيف
يستقيم هذا على اصل محمد راجع والاصل عنده ان صفة الفريضة اذا بطلت بطل اصل الصلوة
فلم يكن المؤدى مصونا حينئذ من البطلان قال رحمه الله سمعت والذي يقول ليس هذا
مذ هبا لمحمد رحمه الله فى جميع المواضع انما هذا مذهب له فيما اذا لم يتمكن من
اخراج نفسه عن العهدة بالمضي فيها والفرق بينهما ان ابطال صفة الفريضة لا حراز فضل
الجماعة باطلاق من الشرع وابطال صفة الفريضة هناك ليس باطلاق من جهة
الشرع فجاز ان ينقلب نفلا ههنا وصار كالمكفر بالصوم اذا ايسر فى خلال الصوم كذا
فى الفوائد الظهيرية **قوله** وان لم يقيد الاولى بالسجدة يقطع ويشعر مع الامام هو
الصحيح ومال الى هذا فخر الاسلام رحمه الله وبعضهم قالوا يصلي ركعتين ثم يقطع
ومال الى هذا شمس الاثمة السرخسى رحمه الله وكان الشيخ محمد بن ابراهيم
الميدانى رحمه الله يختلف فتواه فى هذا ولا يقال بان ما اتى به ان لم يكن صلوة كانت

وقد قيل ينمها وان كان قد صلى ثلثا من الظهر ينمها لان لاكثر حكم الكل فلا يحتمل النقص بخلاف ما اذا كان في الثالثة بعد ما لم يقيد هاها بالسجدة حيث يقطعها لانه بمحل الرفض وينخير ان شاء عاد فقعد وسلم وان شاء كبر فائما ينوي الدخول في صلوة الامام

هي قرية والجماعة سنة فلما اذا يجوز ابطالها لمراعاة السنة الا ترى انه لو شرع في التطوع ولم يقيد هاها بالسجدة حتى اقيمت للفرض فانه لا يقطع لانا نقول هذا ابطال صورة لكنه وسيلة الى الاكمال فلا يعد ابطالا كمن شك في صلوته فلم يدرك ثلثا صلى ام اربعا وذلك اول ما عرض له فانه يستعمل بخلاف ما اذا شرع في النفل لان ذلك القطع ليس للتكميل .

قوله وقد قيل ينمها حكى عن السعدي انه كان يقول كنت افتي بانه يتم سنة الظهر اربعا بخلاف التطوع حتى وجدت رواية في النوادر عن ابي حنيفة رحمه الله اذا شرع في سنة الجمعة ثم خرج الامام فان كان صلى ركعة اضاف اليها اخرى وسلم فرجعت عن ذلك كذا ذكره التمر تاشي رحمه الله **قوله** لانه بمحل الرفض لان مادون الركعة محل الرفض لان الشفع الاول قد تم والقيام الى الثالثة او في ركوعها مادون الركعة ليس له حكم الصلوة على ما ذكرنا فكان محل الرفض **قوله** وينخير ان شاء عاد فقعد وسلم ذكر المرخسي رحمه الله انه يعود الى التشهد لا محالة لانه اراد الخروج عن الصلوة المعتد بها والخروج عن صلوة معتد بها لم يشرع الا بالقعدة ثم اذا عاد الى القعدة قال بعضهم يقرأ التشهد ثانيا لان القعدة الاولى لم يكن قعدة ختم وقال بعضهم يكفيه التشهد الاول لان بالعود الى القعدة يرتفع القيام وجعل كانه لم يوجد اصلا فكانت هذه القعدة هي القعدة الاولى وقد تشهد فيها ثم يسلم تسليمين عند بعضهم لانه تحلل من القرية فكان بالتسليمين وعند بعضهم يسلم تسليمة واحدة لان التسليم الثانية للتحلل وهذا قطع من وجه

(قوله)

واذا اتمها يدخل مع القوم والذي يصلي معهم نافلة لان الفرض لا يتكرر في وقت واحد فان صلى من الفجر ركعة ثم اقيمت يقطع ويدخل معهم لانه لو يضاف اليها اخرى تفوته الجماعة وكذا اذا قام الى الثانية قبل ان يقبدها بالسجدة وبعد الاتمام لا يشرع في صلوة الامام لكراهة التنفل بعد الفجر وكذا بعد العصر لما قلنا وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية لان التنفل بالثلث مكروه

قوله واذا اتمها يدخل مع القوم في المحيط فاذا اتمها ان شاء دخل مع القوم بنية التطوع وان شاء لم يدخل لان ما يؤدى مع الامام تطوع له والناس في التطوعات بالخيار ولكن الافضل ان يدخل في صلوة الامام لان التطوع بعد الظهر مشروع فلو خرج من المسجد ولم يصل مع الامام ربما يتهم انه ممن لا يرى الجماعة وقد ورد في غير هذه الصورة نص وهو ما روي ان النبي عليه السلام فرغ من الظهر فرأى رجلين في اخريات الصفوف لم يصليا معه فقال علي بهما فاتي بهما وفرائصهما ترتعد فقال علي رسلكما فاني ابن امرأة كانت تأكل القديد ثم قال مالكما لم تصليا معنا فقالا كنا صلينا في رحالنا فقال عليه السلام اذا صليتما في رحالكما ثم اتيتما صلوة قوم فصليا معهم واجعلا صلوتكما معهم سبحة اي نافلة فان قبل اليس ان التطوع بجماعة مكروه خارج رمضان قلنا نعم اذا كان الامام او القوم متطوعين اما اذا دى الامام الفرض والقوم النفل فلا بهذا الحديث **قوله** وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية اي لا يشرع في صلوة الامام بعد ما صلى المغرب وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال الاحسن ان يدخل مع الامام ويصلي ثلث ركعات مع الامام فاذا فرغ الامام قام واتم الرابعة اكثر ما فيه ان فيه نوع تغيير الا ان هذا التغيير انما وقع بسبب الاقتداء والتغيير بسبب الاقتداء لا بأس به كمن ادرك الامام في السجدة فانه يتابعه فيها والمجود قبل الركوع غير مشروع وكمن ادركه في القعدة فانه يتابعه فيها والقعدة قبل اداء الركان ليس بمشروع وعنه في رواية

وفي جعلها اربعا مخالفة امامه ومن دخل مسجدا قداذن فيه يكره له ان يخرج حتى يصلي لقوله عم لا يخرج من المسجد بعد النداء الا منافق او رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع قال الا اذا كان من ينتظم به امر جماعة لانه ترك صورة تكميل معنى وان كان قد صلى بمكانت الظهر والعشاء فلا بأس بان يخرج لانه اجاب داعي الله مرة الا اذا اخذ المؤذن في الاقامة لانه يتهم بمخالفة الجماعة عيانا وان كان العصر والمغرب او الفجر خرج وان اخذ المؤذن فيها كراهة التنفل بعدها ومن انتهى الى الامام في صلوة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر

اخرى يدخل في صلوة الامام ويسلم على رأس الثالثة مع الامام لان هذا تغير وقع في التطوع بسبب الاقتداء فليس به بأس كما لو اقتدى بالامام في الظهر بعد ماصلاها وترك الامام القراءة في الاخرين فانه يجوز صلوة المقتدي لانه تغير وقع بسبب الاقتداء وعندنا ان دخل في صلوة الامام فعل كما قال ابو يوسف رحمه الله في الرواية الاولى بان يتم اربعا لان مخالفة الامام اهلون من مخالفة السنة

قوله وفي جعلها اربعا مخالفة لامامه فان قيل هذا مخالفة بعد فراغ الامام من صلوته فليس به بأس كما لم يقيم اذا اقتدى بالمسافر والمسبوق فانهما يقومان بعد فراغ الامام من صلوته فلنا صلوة المسافر والمقيم واحد بالنظر الى الاصل ولان صلوة المسافر على عريضة ان يصير اربعا واما المسبوق فقد عرف جوازه بالسنة قال عليه السلام وما فاتكم فاقضوا **قوله** ومن دخل مسجدا قداذن فيه يكره له ان يخرج حتى يصلي وقيل ان يخرج ليصلي في مسجد حبه ولم يصلوا فيه لا بأس لان الواجب عليه ان يصلي في مسجد حبه ولو صلى في هذا المسجد فلا بأس ايضا لانه صار من اهله والافضل ان لا يخرج لانه يتهم الا ان يكون امام قوم او مؤذنا يتفرق الناس في مسجد حبه بغيبته **قوله** وان كان العصر والمغرب خرج فان قيل حديث المصححة مطلق فلنا انما قاله حين فرغ من الظهر وهو وقت لا يكره التطوع فيه فقيده بمثله فان قيل العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فلنا نعم امكننا تحمله على غير هذه الصلوة (دفع)

ان خشي ان تفوته ركعة ويدرك الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل لانه امكنه الجمع بين الفضيلتين وان خشي فوتهما دخل مع الامام لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بالترك الزم بخلاف سنة الظاهر حيث يتركها في الحالين لانه يمكن ادائها في الوقت بعد الغرض

دفعاً للتعارض بينه وبين النهي عن النقل بعد العصر والفجر فان قيل روي ايضاً انه عم قاله بعد صلوة الفجر قلنا ان صحت الرواية لحمله على وقت لم ينههم عن الصلوة بعد الفجر ثم نسخ ذلك بالنهي فان قيل لا نهى في النقل بعد المغرب قلنا سبق ان فيه مخالفة السنة ومخالفة الامام وهما منهيان *

قوله ان خشي ان تفوته ركعة ويدرك الاخرى واصل هذا ما روي عن النبي عليه الصلوة والسلام انه قال اذا اقيمت فلا صلوة الا المكتوبة وانما خص سنة الفجر عن هذا بالاثار روي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم انهم صلوهما بعد الشروع ولقوله عليه السلام صلوهما وان طردتكم الخيل وقوله عليه السلام ركعة الفجر خير من الدنيا وما فيها واذا تعارض العمل بكل واحد منهما والعمل بهما ممكن فيما اذا صلى سنة الفجر وركعة من الغرض اما اذا خشي ان تفوته الركعتان جميعاً صلى الغرض وترك السنة لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بتركها الزم قال عم صلوة الجماعة تفضل صلوة المنفرد بتسع وعشرين درجة وكذا صاحب الشرع ندب الى السنة ولم يوعده واوعد على ترك الجماعة قال عم تارك الجماعة ملعون ولان الجماعة مكملته ذاتية والسنة مكملته خارجية ولم يذكر في الكتاب انه ان كان يرجو ادراك القعدة كيف يفعل فظاهر ما ذكر في الكتاب انه ان خاف ان يفوت الركعتان يدل على انه يدخل مع الامام وحكي عن الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى انه قال على قول ابي حنيفة راي يوسف رحمه الله يصلي ركعتي الفجر لان ادراك الشاهد عندهما كادراك الركعة على قول ابي حنيفة رحمه الله وحكي عن الفقيه اسماعيل

هو الصحيح وإنما الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في تقديمها على الركعتين وتأخيرها عنهما ولا كذا لك سنة الفجر على ما نبين ان شاء الله تعالى والتقييد بالاداء عند باب المسجد يدل على الكراهة في المسجد اذا كان الامام في الصلوة والافضل في عامة السنن والنوافل ادائها في المنزل هو المروى عن النبي عليه الصلوة والسلام قال واذا فاتته ركعتا الفجر لا يقضيها قبل طلوع الشمس لانه يبقى نفلا مطلقا وهو مكروه بعد الصبح ولا بعد ارتفاعها عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى احب الي ان يقضيها الى وقت الزوال لانه عليه الصلوة والسلام قضاها بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة التعريس ولهما ان الاصل في السنة ان لا تقضى لاختصاص القضاء بالواجب والحديث ورد في قضاؤها تبعاً للغرض فبقي ما رواه على الاصل وانما تقضى تبعاً له وهو يصلي بالجماعة او وحده الى وقت الزوال وفيما بعده اختلاف المشايخ رحمه الله واماً سائر السنن سواها فلا تقضى بعد الوقت وحدها فاختلف المشايخ رحمه الله في قضاؤها تبعاً للغرض

الزاهد رحمه الله انه كان يقول ينبغي ان يشرع في السنة ثم يقطعها ويدخل مع الامام حتى يلزمه بالشروع فيتمكن من القضاء بعد الفجر قال الامام السرخسي رحمه الله وليس هذا بقوي فانما وجب بالشروع لا يكون اقوى مما وجب بالنذر وقال نص محمد رح ان المندور لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع ثم هذا ايضا امر بالاتباع على قصد ان يقطعها وهذا غير مستحسن شرعاً كذا ذكره الامام التمر تاشي والقاضي خان رح •

قوله هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم انه لا يقضيها **قوله** لاختصاص القضاء بالواجب لان القضاء اسقاط الواجب بمثل من عنده **قوله** وفيما بعده اختلاف المشايخ رحمه الله اي وفيما بعد الزوال يقضى الغرض لامحالة وهل تقضى السنة تبعاً له قال بعض اصحابنا تقضى السنة ايضا هو واحد فولي الشافعي رحمه الله وكذا في سائر (السنن)

ومن ادرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلث فانه لم يصل الظهر بجماعة وقال محمد رحمه الله قد ادرك فضل الجماعة لان من ادرك آخر الشيء فقد ادركه فصار محرزاً لثواب الجماعة لكنه لم يصلها بالجماعة حقيقة ولهذا يحنث به في يمينه لا يدرك الجماعة ولا يحنث في يمينه لا يصلي الظهر بالجماعة ومن اتى مسجداً قد صلى فيه فلا بأس بان يتطوع قبل المكتوبة ما بد الله مادام في الوقت ومراده اذا كان في الوقت ساعة وان كان فيه ضيق تركه قبل هذا في غير سنة الظهر والفجر لان لهما زيادة مزبغة قال عليه السلام في سنة الفجر صلوهما ولو طردتكم الخيل وقال في الاخرى من ترك الاربع قبل الظهر لم تنله شفاعتي

السنن كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله وذكر في المحيط انه لا يقضى الصلوة بعد الزوال وان تركها مع الغرض من غير ذكر الخلاف .

قوله ومن ادرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلث فانه لم يصل الظهر بجماعة وقال محمد رحمه الله قد ادرك فضل الجماعة تخصيص ذكر محمد رحمه الله ليس لبيان الاختلاف فيما بينهم فانهم اتفقوا في الموضوعين وهو انه لم يصل الظهر بجماعة وانه ادرك فضل الجماعة أصلاً ما ذكر محمد رح في الجامع مع رجل قال عبده حران صلى الظهر بجماعة فادرك ركعة لم يحنث لانه لم يصل الظهر بجماعة لانه منفرد ببعضه حتى لزمته القراءة اذ الظهر اربع ركعات فانما يصير مصلياً له بالجماعة اذ صلى كله او اكثره ليقام مقام كله فلو ادرك الثلث حنث وقيل لا ولو قال عبده حران ادرك الظهر حنث با دراك ركعة لان ادراك الشيء ادراك آخره يقال ادركت ايامه اي آخرها وانما خص قوله لان الشبهة انما ترد على مذهب فان من ادرك الامام في التشهد في الجمعة لم يصرم ذكرها عند خلافا لهما فتنوهم انه لا يدرك عنده فضيلة الجماعة با دراك الاقل فاحتج الى

وقيل هذا في الجميع لانه عليه السلام واظب عليه عند اداء المكتوبات بالجماعة ولا سنة دون المواظبة والاولى ان لا يتركها في الاحوال كلها لكونها مكملات للفرائض الا اذا خاف فوت الوقت ومن انتهى الى الامام في ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الامام رأسه لا يصير مدرسا لتلك الركعة خلافا لفر رحمه الله هو يقول ادرك الامام فيما له حكم القيام ولنا ان الشرط هو المشاركة في افعال الصلوة ولم يوجد لا في القيام ولا في الركوع

تخصيص قوله قيل هذا في غير سنة الفجر والظهر وهو اختيار شمس الاثمة السرخسي وصاحب المحيط وقاضي خان والسر تاشي والمحبوبي رحمهم الله .
قوله وقيل هذا في الجميع وهو اختيار شمس الاسلام رحمة الله عليه **قوله** والاولى ان لا يتركها في الاحوال كلها سواء صلى الغرض بجماعة او لا لانها شرعت بجبر نقصان تمكن في الغرائض كما روينا وحاجة من فاتته الجماعة اليه امس الا اذا خاف فوت الوقت **قوله** ومن انتهى الى الامام في ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الامام رأسه لا يصير مدرسا لتلك الركعة عندنا خلافا لفر رحمه الله ذكر العلامة حافظ الدين النعماني رحمه الله في المصنف شرح المنظومة وهذا اذا امكنه الركوع اما اذا لم يمكنه لا يعند به عند زفر رحمه الله ايضا كذا قاله شيخنا رحمه الله نافلا من كتب المشايخ رحمهم الله قال الامام القاسمي ظهير الدين رحمه الله ثمرة الخلاف تظهر في ان هذا عنده لاحق في هذه الركعة حتى يأتي بها قبل فراغ الامام وعندنا هو مسبوق بها حتى يأتي بعد فراغ الامام واجمعوا انه لو انتهى الى الامام وهو قائم فكبر ولم يركع حتى رفع الامام ثم ركع انه يصير مدرسا لتلك الركعة واجمعوا انه لو اقتدى به في قومة الركوع لا يصير مدرسا لتلك الركعة (قوله)

ولوركع المقتدي قبل امامته فادركه الامام فيه جاز وقال زفر جرح لا يجزيه لان ما اتى به قبل الامام غير معتد به فكذا ما بينه عليه ولنا ان الشرط هو المشاركة في جزء واحد كافي الطرف الاول .

باب قضاء الفوائت

ومن فاتتة صلوة قضاها اذا ذكرها وقد مه على فرض الوقت والاصل فيه ان الترتيب بين الفوائت وفرض الوقت عندنا مستحق وعند الشافعي رحمه الله مستحب لان كل فرض اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره ولنا قوله عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل التي هو فيها ثم ليصل التي ذكرها

قوله ولوركع المقتدي قبل امامته فادركه الامام فيه جاز اي الركوع وكذا اذا فعل هذا في السجدة وكرة لقوله عليه السلام لا تبادروني بالركوع والسجود وقوله عليه السلام اما يخفى الذي يركع قبل الامام ان يحول رأسه رأس الحمار وقال زفر رحمه الله لا يجزيه اي الركوع **قوله** كافي الطرف الاول بان شارك امامته في ابتداء الركوع ورفع رأسه قبل رفع الامام وليس ببناء على ما اتى به قبله لانه تلا شئ وما شاركه فيه كابتداء الركوع اذ للدوام فيما يستدام حكم الابتداء والله اعلم .

باب قضاء الفوائت

قوله اصل بنفسه يعني شرميته لذاته لا لغيره والظاهر حين شرع وجب ولم يكن العصور جودا لا تحقيقا ولا تقديرا فيستحيل ان يكون الظاهر مشروعا له بخلاف الطهارة لانه غير مشروع بنفسه بل باعتبار الصلوة في اي وقت توجبا شرعية الصلوة موجودة فيه فيكون شرطا ولا يقال الايمان اصل وهو شرط لاعتبار العبادات لان الايمان اصل وليس بشرط شئ من العبادات اذ لو كان شرطا لكان تبعا وانما اعتبار العبادات بالايمان لكونها فرعاً له وثمرة ولا يجوز وجود الفرع والثمره بدون الاصل فيكون الافتقار نوعين افتقار المشروط الى الشرط وافتقار الفرع الى الاصل وفيما نحن فيه لا يجوز ان يكون افتقار الفرع الى الاصل ولا افتقار المشروط الى الشرط لان كل واحد من الغرضين اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره ولا فرعاً له

ثم ليعد النبي صلى مع الامام ولو خاف فوت الوقت يقدم الوقتية ثم يقضيها لان الترتيب يستط بضييق الوقت وكذا بالنسيان وكثرة الغواآت كيلا يؤدي الى تفويت الوقتية

قوله ثم ليعد النبي صلى مع الامام امر بالاعادة وهو للوجوب فان قيل التمسك به لا يتم لانه خبر الواحد فلا تثبت الغرضية به ولئن كان مشهورا فهو دون الكتاب وهو يقتضي جواز الوقتية قبل الفائتة والخبر باه وكان الثابت موجب الكتاب كما عند ضيق الوقت على ان الاصل عند التعارض الجمع فيحمل الخبر على الاستحباب توفيقا بينهما قلنا انه خبر مشهور موجب للعلم الاستدلال حتى يضل جا حده وذا فيما ثبت قطعاً فجاز ان يعارض الكتاب وان كان خبر واحد لكن ان ثبت لجواز الوقتية شرطاً به فيجوز لانه ورد بنا لمجمل الكتاب وهو قوله تعالى واقموا الصلوة وانما تتحقق المعارضة ان لو اقتضى الكتاب جواز الوقتية قبل الفائتة وليس كذلك فان الكلام عند سعة الوقت والخطاب انما يتوجه في آخر الوقت ولا يمكن حمله على استحباب الاعادة لانه لو صلى الوقتية قبل وقتها فتجب اعادتها فان قيل لا نسلم انه اذا قبل وقتها قلنا فقله عم من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها جعل وقت التذكرو وقتاً للفائتة فلم يبق وقتاً للوقتية اذ الوقت الواحد لا يسع لغرضين اداء فان قيل لو كان وقت التذكرو وقتاً للفائتة لتأدت بنية الاداء ولجازت اذا تذكرها عند الاحمرار قلنا وقت التذكرو وقت الفائتة بخبر الواحد وما مضى وقتها بالمتواتر فيحتاج في نية القضاء اذ الاداء بنية القضاء جائز اتفاقاً وفي عكسه خلاف والاحتياط في ايجاب القضاء في وقت مستحب **قوله** كيلا يؤدي الى تفويت الوقتية اي عن الوقت وهو حرام لان آخر الوقت للوقتية بالنص والاجماع والمتواتر من الاخبار فلو قلنا بوجوب تقديم الفائتة بالخبر لنسخناها بالخبر وذا لا يجوز بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة لانه يمكن العمل بالدلائل اذ الكتاب لا يقتضي الاداء في اول الوقت بل في الوقت فلا يلزم النسخ ولان هناك يلزم التأخير وههنا يلزم الابطال والتأخير اهن (وكثرة)

ولو قدم الفائنة جازلان النهي عن تقديمها

وكثرة الغوائت في معناه اذ لو اشتغل بها مع ما لا بدله من الاوطار لغات الوقفي به وكذا النسيان
 لانه لو لم يسقط به الترتيب لغات الوقتيات المردات وقد صحت في الوقت بالكتاب
 فلا يرفع بخبر الواحد ولان الترتيب انما ثبت بالخبر وهو تناول المذكر القادر على تقديم
 الفائنة والناسي عاجز عن تقديم الفائنة على الوقتية مع نسيان الفائنة فلو كان لكان
 تكليف عاجز فان قيل ما علمتم بخبر الفاتحة مثل ما علمتم بخبر وجوب الترتيب حيث
 قلتم بفساد الصلوة عند ترك الترتيب وما قلتم بفساد الصلوة عند ترك الفاتحة مع ان
 كلا منهما خبر الواحد قلنا القول بوجوب الترتيب قول بزيادة شرط في جواز الصلوة
 والقول بتعيين الفاتحة قول بزيادة الركن في الصلوة فجازان يثبت الشرط بخبر الواحد
 ولا يثبت الركن به لانحطاط رتبة الشرط عن رتبة الركن او نقول ان صيغة قوله لا صلوة
 الا بفاتحة الكتاب صيغة يستعمل مثلها لنفي الكمال استعمالا ظاهرا كما في لافتي الاعلى
 ولا صلوة لجار المسجد الا في المسجد ولا وضوء لمن لم يسم فيمكن ان يحمل على نفي الكمال من
 حيث الوجوب واما الحديث الذي ذكر في الكتاب فيه بيان النهاية على ما روينا ومثله
 لا يذكر الا في مقصود لا يراد به غيره فانه يحصر لذلك على ما يقتضيه ظاهر لفظ الحديث
 وذلك نص على ما نحن فيه من المذهب او نقول وهو الاصح من الجواب اننا قلنا بوجوب
 تعيين الفاتحة على وجه يلزم فساد الصلوة بتركها يلزم نسخ الكتاب الذي يقتضي
 السجود وهو اطلاق قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن وذلك لا يجوز كما قلنا بجواز
 الوقتية مع تذكر الفائنة عند ضيق الوقت لئلا يلزم مثل هذا وما قلنا بوجوب الترتيب
 عند سعة الوقت على وجه يلزم فساد الوقتية لا يلزم نسخ الكتاب بل كان عملا بخبر الواحد
 والكتاب لان بذلك يتأخر حكم ما ثبت بالكتاب ولا يبطل وكان له ولاية التأخير بدون
 فو

لمعنى في غيرها وهو صيانة الوقتية عن الفوات بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا يجوز لانه اذا ما قبل وقتها الثابت بالحديث ولو فاتته صلوات رتبها في القضاء كما وجبت في الاصل لان النبي عليه الصلوة والسلام شغل عن اربع صلوات يوم اخذ ق فقصاهن مرتباً ثم قال صلوا كما رأيتموني اصلي الا ان تزيد الفوائت على ست صلوات لان الفوائت قد كثرت فتسقط الترتيب فيما بين الفوائت في نفسها كما سقط بينها وبين الوقتية وحد الكثرة ان تصير الفوائت ستا لخروج وقت الصلوة السادسة وهو المراد بالمدكور في الجامع الصغير وهو قوله وان فاتته اكثر من صلوة يوم وليلة اجزته التي بدا بها لانه اذا زاد على يوم وليلة تصير ستا

هذا فلان ثبت هوله لاشتغاله بقضاء الفائتة التي جعل خبر الواحد ذلك الوقت وقتا لها اولي •
قوله لمعنى في غيرها يعنى النهي عن الفائتة عند ضيق الوقت ليس بمعنى في الفائتة بل لكون الاشتغال بها يوجب تفويت الوقتية من وقتها الا ترى ان التطوع وسائر الافعال التي تتضمن تفويت الوقتية منهى عنه ايضا ولو كان النهي بمعنى في نفس الفائتة لاختص النهي بها هذا بخلاف النهي عن تقديم الوقتي عند سعة الوقت فانه نهى لمعنى في الوقتي وهو كونه مؤد يا قبل وقته الثابت بالخبر الا ترى انه حل له التطوع وسائر الافعال من الاكل والشرب وغيرهما والنهي اذا كان لمعنى في غيره يجوز ارتكاب المنهي عنه لكن مع الكراهة كالبيع وقت النداء وان كان لمعنى في نفسه لا يجوز له ارتكاب المنهي عنه كبيع الخمر **قوله** صلوا كما رأيتموني اصلي امر بالترتيب عن مولانا شمس الدين الكردي رحمه الله انه قال انما لم يقل كما صليت اذ ليس في وسع احد ان يصلي كما صلى في الخشوع والخشوع وغيرهما لكن في وسعهم ان يصلوا كما رأوا **قوله** الا ان تزيد الفوائت على ست صلوات اي ست اوقات كقوله الصلوة اما مك اي وقتها ومراده ان تصير الفوائت ستا ودخل وقت السابعة فانه يجوز اداء السابعة ولو حمل الكلام (على)

وعن محمد رحمة الله عليه انه اعتبر دخول وقت السادسة والآول هو الصحيح لان الكثرة بالدخول في حد التكرار وذلك في الاول ولوا اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة قبل تجوز الوقتية مع تذكر الحد يثة لكثرة الفوائت وقيل لا تجوز ويجعل الماضي كانه لم يكن زجراله عن التهاون

على الحقيقة لا يجوز اذاؤها وبعضهم حملوا على الحقيقة وشرطوا فوات السابعة ويحتمل ان يقال معناه ان تصير الفوائت سنا على ان معنى قوله ان تزيد الفوائت ان تكثر ومعنى قوله على ست صلوات كانه الفوائت على ست صلوات اي تزيد الفوائت في نفسها حتى تصير سنا فيسقط الترتيب في الفوائت بنفسها كما سقط بينها وبين الوقتية لان الكثرة لما اثرت في اسقاط الترتيب عن اغيرها لان يسقط الترتيب في انفسها اولى فان الضرب لما كان علة الالم فاذا وقع اثر في محل الوقوع اولاً ثم يتعدى الى غيره عند شدة الضرب وقيل ان الترتيب لا يسقط فيها لانها علة السقوط فيعمل في غيرها لا في نفسها لئلا يصير الشيء الواحد علة ومعلولاً قلنا العلة الكثرة والحكم سقوط الترتيب وهما متغايران •

قوله وعن محمد رحمه الله انه اعتبر دخول وقت السادسة اخرج بان كثرة الشيء وهو ان ينتهي الى اقصاه واقصى الصلوات خمس فتشبه بالصوم حتى قالوا ان الجنون الكثير مقدرباً ستغراق الشهر **قوله** والآول هو الصحيح لان كثرة الشيء هو ان يدخل في حد التكرار لانه ما لم يزد على الجنس وهو صلوة يوم وليلة كان فيه شبهة الاتحاد من حيث الجمعية فشرط الدخول في حد التكرار لتثبت الكثرة بخلاف الصوم فانه لو شرط التكرار لزمه لزادت الزيادة المؤكدة على الاصل المؤكداً لا يدخل وقت وظيفة اخرى ما لم يمض احد عشر شهراً **قوله** ولوا اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة اعلم ان الفوائت نوعان قديمة وحديثة تسقط الترتيب بلا خلاف وفي القديمة

(كتاب الصلوة ... باب قضاء الفوائت)

ولو قضي بعض الفوائت حتى قل ما بقي عاد الترتيب عند البعض وهو الاظهر
فانه روي عن محمد رحمه الله عليه فيمن ترك صلوة يوم وليلة وجعل يقضي
من الغد مع كل وقية فائتة فالفوائت جائزة على كل حال والوقيتات فاسدة ان
قد مهال دخول الفوائت في حد القلة وان اخرها فكذلك

اختلاف المشايخ وتفسير القديمة رجل ترك صلوة شهر مجانته وفسقا ثم ندم على ما صنع
واشتغل باداء الصلوات في مواقيتها فقبل ان يقضي تلك الفوائت ترك صلوة ثم صلى
صلوة اخرى وهو ذاكر بهذه المتروكة الحديثة قال بعض المتأخرين من مشايخنا رح
لا تجوز هذه الصلوة ويجعل الماضي كان لم يكن احتياطا وزجرا عن التهاون وان لا تصير
المعصية وسيلة الى التخفيف والتيسير وبعضهم قالوا يجوز وعليه الفتوى كذا في المحيط
وجعل الصدر الشهيد رحمه الله القول الاول صحيحا وذكر العلامة النسفي رحمه الله
في الكافي وما قالوا مؤد الى التهاون لا الى زجره عنه فان من اعتاد تفويت الصلوة
لوائتي بعدم جواز الصلوة تفوت اخرى ثم وثم حتى تبلغ الحديثة حد الكثرة •

قوله ولو قضي بعض الفوائت حتى قل ما بقي عاد الترتيب عند البعض وهو الاظهر
لان سقوط الترتيب كان بعله الكثرة المفضية الى الحرج فلما قلت الفوائت لم يبق
الحرج فعاد الحكم الذي كان قبله وكان هذا نظير الحضانة فانها اذا ثبتت لمحرّم الصغير
من النساء يسقط ذلك الحق بالتزوج ثم اذا ارتفعت الزوجية يعود الحق الذي كان سقط
بالتزوج لزوال المانع فكذا ههنا واليه مال الفقيه ابو جعفر رحمه الله وعند البعض
لا يعود الترتيب واليه مال الشيخ ابو حفص الكبير رحمه الله فقال الترتيب قد سقط
والساقط لا يحتمل العود كذا ههنا وكذا ذكره شمس الائمة وفخر الاسلام رحمهما الله
فان قيل الترتيب اذا سقط بالنسيان وضيق الوقت يعود عند التذكر وسعة الوقت قلنا قال (شمس)

الا لعشاء الا خيرة لانه لا فائنة عليه في ظنه حال ادائها

شمس الائمة السرخسي رحمه الله في الجامع الصغير والاصح عندي ان الترتيب اذا سقط بكثرة الفوائت لا يعود اذا قلت لما انه سقط مراعاة الترتيب في هذه الصلوات والساقط يكون متلاشيا فلا يتصور عوده فاما بسبب النسيان وضيق الوقت ما سقط مراعاة الترتيب لكنه تعذر للعجز اما عجز الناسي فظاهر واما العجز عند ضيق الوقت فلئلا يلزمه ابطال الحكم الثابت بالكتاب والخبر المتواتر بخبر الواحد فلما خرج الوقت انعدمت تلك الضرورة فوجد امكان الجمع بين العمل بموجب خبر الواحد وموجب الكتاب على ما مر.

قوله الا لعشاء الا خيرة لانه لا فائنة عليه في ظنه حال ادائها وهذا ظن في موضع الاجتهاد فعند الشافعي رحمه الله هي جائزة لما انه لا يرى وجوب الترتيب هذا اذا كان الرجل جاهلا فان كان عالما لم يجز لعشاء الا خيرة ايضا لانه صلاها وعنده ان عليه اربع صلوات واما فساد ما وراء العشاء الا خيرة فلانه كلما صلى فائنة عادت الفوائت اربعا ففسدت الوقتية ضرورة فاستدل بهذه الرواية على ان الفوائت اذا كثرت وسقط الترتيب ثم عادت الى القلة يعود الترتيب وهذا مشكل لان الكثرة المسقطه لم تثبت الا ان يأول بانه مد الوقتية الى آخر الوقت ثم ادى الفائنة بعد خروج الوقت لانه لو ادى الفائنة في الوقت لما صح القول بانه يعود الترتيب لانه انما يسقط الترتيب بخروج وقت العادة ولكن لا بد ان يكون شروع الوقتية في وقت السعة اذ لو كان عند الضيق لكانت الوقتية صحيحة ولا يمكن ان يحصل على ما روي عن محمد رحمه الله انه اعتبر دخول وقت السادسة لان الوقتيات فاسدة وعلى تلك الرواية تكون صحيحة وان غربت الشمس وقادى بعض صلوة العصر الوقتية وعليه صلوة او صلاتان قبلها وهوذا كررها قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله في نوادر صلوة المبصر انه يتمها وطعن عيسى رحمه الله في هذا وقال الصحيح انه يقطعها بعد غروب الشمس ثم يبدأ بالظهر ثم بالعصر

فز

ومن صلى العصر وهو ذاكرانه لم يصل الظهر فهي فاسدة الا اذا كان في آخر الوقت وهي مسئلة الترتيب واذا فسدت الفرضية لا يبطل اصل الصلوة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله تبطل لان التحريمه عقدت للفرض فاذا بطلت الفرضية بطلت اصلا ولهما انها عقدت لا صل الصلوة بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل

لان ما بعد غروب الشمس الوقت قابل للظهر والعصر والمعنى المسقط لمراعاة الترتيب ضيق الوقت وقد انعدم بغروب الشمس لان الوقت قد اتسع فهو بمنزلة ما لو افتتح العصر في اول الوقت وهو ناس للظهر ثم تذكر وهناك تلزمه مراعاة الترتيب فكذلك في هذا الموضع وهذا لان ما يعترض في خلال الصلوة يجعل كما لو وجد عند افتتاحها كالمتميم اذا وجد الماء والعاري اذا وجد الثوب ثم قال وما ذكره عيسى فهو القياس لكن محمد رح استحسن فقال لو قطع صلوته بعد غروب الشمس كان مؤد يا جميع العصر في غير وقتها ولو اتمها كان مؤد يا بعض العصر في وقتها وكما سقط مراعاة الترتيب لحاجته الى اداء جمع العصر في وقتها تمقط مراعاة الترتيب لحاجته الى اداء بعض العصر في وقتها توضيحه انه في الابتداء كان ما مورا بالشروع في العصر وان كان يعلم يقينا ان الشمس تغرب قبل فراغه منها ولو كان هذا المعنى ما نعاله من اتمام العصر لكان يتيقنه به عند الشروع ما نعاله من افتتاح العصر واحدا لا يقول انه لا يفتتح بالعصر عند ضيق الوقت وان كان الحال هكذا توضيحه انه عند ضيق الوقت قد سقط عنه مراعاة الترتيب في هذه الصلوة وبعد ما سقط الترتيب في صلوة لا يعود في تلك الصلوة بخلاف حالة النسيان فهناك الترتيب غير ساقط عنه ولكنه تعذر بالجهل فاذا زال العذر قبل الفراغ من الصلوة بقي عليه مراعاة الترتيب كما كانت لانه لما زال العذر في خلال الصلوة صار كان لم يكن.

قوله ومن صلى العصر وهو ذاكرانه لم يصل الظهر فهي فاسدة الا اذا كان في آخر الوقت (والعبرة)

ثم العصر يفسد فسادا موقوفا حتى لو صلى ست صلوات ولم يعد الظهر انقلب الكل جائزا وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله عليه وعندهما يفسد فسادا با تا لا جواز له بحال وقد عرف ذلك في موضعه ولو صلى الفجر وهو ذا كرا نه لم يوتر فهي فاسدة عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وهذا بناء على ان الوتر واجب عند سنة عندهما ولا ترتيب فيما بين الفرائض والسنن

والعبرة لاصل الوقت عندهما وعند محمد رح للوقت المستحب حتى لو شرع في العصر وهوناس للظهر ثم تذكر الظهر في وقت لو اشتغل به يقع العصر في وقت مكروه يقطع العصر عندهما ويصلى الظهر ثم يصلى العصر بعد غروب الشمس وعند يمتضي في العصر ثم يصلى الظهر بعد غروب الشمس واذا فسدت الفرضية لا تبطل الصلوة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما وعند محمد رحمه الله تبطل .

قوله ثم العصر يفسد فسادا موقوفا الى قوله وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يفسد فسادا با تا ذكر في شرح الطحاوي وصورة المسئلة فقال رجل ترك صلوة الفجر وصلى بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر في اليوم الثاني والظهر مع التذكر جاز ظهر اليوم الثاني اجما وما صلى قبله فيه اختلاف وفي المبسوط هذه هي المسئلة التي يقال واحدة تصح الخمس وواحدة تفسد الخمس فالواحدة المصححة هي السادسة قبل قضاء المتروك والواحدة المفسدة هي المتروكة تقضى قبل السادسة والاصل فيه ان العلة انما تؤثر في غيرها لاني نفسها لانها صفة تحل بالمحل فيعتبر بها حال المحل ومحال ان يكون العلة محلا ثم سقوط الترتيب حكم والكثرة علة وانما يثبت الحكم اذا ثبتت العلة في حق ما بعدها لاني حق نفسها لئلا يؤدي الى تقديم الحكم على السبب كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت يثبت الاذن فيما يتجرعده لاني ذلك

وعلى هذا اذا صلى العشاء ثم توجهاً وصلى السنة والوتر ثم تبين انه صلى العشاء
بغير طهارة فعنده يعيد العشاء والسنة دون الوتر لان الوتر فرض على حدة عنده
وعندهما يعيد الوتر ايضا لكونه تبعا للعشاء والله اعلم .

البيع الذي رآه وكذلك كون الكلب معلما بترك الاكل ثلث مرات ثبت الحل
فيما بعدا لثبوتها لا فيها الا انه يقول ان المعلول يقارن العلة والكثرة صفة لهذه الجملة
وحكمها سقوط الترتيب فاذا ثبت صفة الكثرة لوجودها لا خير استندت الصفة اليها فاستندت
بحكمها فيثبت الجواز لكل وعلى هذا سائر المستندات مثل مرض الموت والصفر فالعلة
المبيحة للفطر مسيرة ثلث ايام ثم اذا خرج من الكوفة الى المدائن فصر وافترو ولم يجعل ذلك
تقدما للحكم على السبب كذا هنا وفي المحيط قال مشايخنا وانما لا تجب اعادة الفوائت
عند ابي حنيفة رحمه الله اذا كان عند المصلي ان الترتيب ليس بواجب وان صلوته
جائزة واما اذا كان عنده فما د الصلوة بسبب الترتيب فعليه اعادة الكل كما قال ابو يوسف
ومحمد ربح لان العبد مكلف بما عنده فلا يبعد ان يتوقف حكم الصلوة المؤداة على ما يظهر في
ثاني الحال كمصلي الظهر يوم الجمعة ان ادركها ظهر ان المؤداة تطوع والاكل فرضا
وكمعتادة انقطع دمها فيما دون عاداتها فصلت صلوة فان عاد الدم تبين ان صلوتها
لم تصح وان لم يعد تبين انها كانت صحيحة .

قوله وعلى هذا اي على ان الوتر واجب عنده وقد اداه في وقته بطهارة
اذ وقته وقت العشاء لا بعده وقد سقط الترتيب بعذر النسيان فلا تلزمه الاعادة وعندهما
يعيد الوتر ايضا لانه سنة فكانت تبعا للفرض فلما وجبت اعادة الفرض
وجبت اعادة ما هو تبع له والله اعلم .

(باب)

باب سجود السهو

يسجد للسهو في الزيادة والنقصان سجدة تين بعد السلام ثم يتشهد ثم يسلم وعند الشافعي رحمه الله يسجد قبل السلام لما روي أنه عليه السلام يسجد للسهو قبل السلام ولنا قوله عليه السلام لكل سهو سجدة تان بعد السلام وروي أنه هم سجدة سجدة تين السهو بعد السلام

باب سجود السهو

قوله يسجد للسهو في الزيادة والنقصان بعد السلام نفي لقول مالك رحمه الله فإنه يقول إن كان سهو عن نقصان سجدة قبل السلام لأنه جبر النقصان وإن كان عن زيادة يسجد بعد السلام لأنه ترغيم للشيطان وفيه حكاية روي أن أبا يوسف رحمه الله كان مع هارون الرشيد رحمه الله فجاء مالك رحمه الله فقال له أبو يوسف ما قولك في هذه المسئلة فأجاب بمذهبه فقال أبو يوسف ما قولك لوقوع السهو في الزيادة والنقصان جميعا فسكت مالك فقال أبو يوسف الشيخ تارة بخطي وتارة لا يصيب فقال مالك رحمه الله علي هذا أدركنا مشائخنا نظن أن أبا يوسف رحمه الله قال له الشيخ تارة بخطي وتارة يصيب كذا في مبسوط شيخ الإسلام **قوله** ثم يتشهد ثم يسلم وسجود السهو يرفع النشهد والسلام ولكن لا يرفع القعدة لأن الأقوى لا يرتفع بالأدنى بخلاف الصلابة فإنها أقوى من القعدة فيرفعها وبخلاف سجدة التلاوة فإنها أثير القراءة المفروضة فالتحقت بها وفي المحيط أن ارتفاض القعدة الأخيرة بالسجدة الصلابة وسجدة التلاوة إنما كان لأنه عاد إلى شيء محله قبل القعدة فيصبروا فاضل القعدة لهذا المعنى بخلاف سجود السهو فإنه يؤثر به بعد القعدة وفي ارتفاض القعدة بالعود إلى سجدة التلاوة روايتان في رواية لا يرتفع وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله عليه

فمح

فتعارضت روايتا فعله فبقي التمسك بقوله سالما ولا ان سجود السهو مما لا يتكرر
فيؤخر عن السلام حتى لو سهى عن السلام يجبر به وهذا الخلاف في الاولوية

قوله فتعارضت روايتا فعله فبقي التمسك بقوله لا يقال ان في المعارضة بين الحجتين
انما يصار الى ما بعدهما من الحجة لا الى ما فوقهما والقول فوق الفعل لان
القول موجب والفعل لا فكيف يصار الى القول عندا لمعارضة بين الفعلين لاننا نقول
اذا وقعت المعارضة بين الحجتين انما يصار الى ما بعدهما عندا نعدم الحجة فيما فوقهما
وان كانت حجة فوقهما فلا يحتاج حينئذ الى المعارضة وهناك ذلك وان انكرا الخصم
ثبوته بنقل العدول ولا يقال ايضا هذا ترجيح بكثرة العلة لانه انما يلزم ان لو قلنا بترجيح القول
بالفعل ولا نقول به بل نقول لما تعارضت روايتا فعله رجعنا الى ما هو الحجة في الباب وهو حديث
القول في الباب ولا يقال بان الاصل في الدلائل اعمالها لا اهمالها فلم يعمل بحديثي
الفعلين لاننا نقول فيما قلنا اعمال للاصل ايضا وهو ان الاصل في التعارض التوقف لما ان
التوقف موجب التعارض كان العمل موجب الدليل عند عدم التعارض **قوله** حتى لو سهى
عن السلام يجبر به صورته اذا شك في صلوته عند السلام فلم يدر اثلثا صلى ام اربعا فشغله
تفكره حتى اضر السلام ثم ذكر انه صلى اربعا لزمه سجود السهو ولو كان لم يسجد بسهو قبله
ووجد هذا ثم سجد يجبر به ولو سجد ثم وجد هذا فان سجد له يتكرر سجود السهو
وهو خلاف المشروء ولو لم يسجد بقي نقص لازم غير مجبور فيؤخر عن السلام كيلا يبقى
نقص غير مجبور **قوله** وهذا الخلاف في الاولوية اي الخلاف المذكور بيننا وبين الشافعي رحمه
في الاولوية فان الاولى ان يأتي عندنا بعد السلام ولو اتى بسجود السهو قبل السلام جاز
عندنا ايضا وذكر في الاسرار قال علماءنا رحمهم الله الاحسن ان يسجد هما بعد السلام
وذكر في المحيط ولو سجد قبل السلام اجزاء عندنا قال القدوري رحمه الله هذه رواية
الاصول قال وروى عنهم انه لا يجزيه لانه اداءه قبل وقته ووجه رواية الاصول ان (فعله)

ويأتي بالتسليمين هو الصحيح صرفاً للسلام المذكور إلى ما هو المعهود يأتي بالصلوة على النبي عليه السلام والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح لأن الدعاء موضعه آخر الصلوة •

فعله حصل في فصل مجتهد فيه فلا يحكم بفساده لا نالوا أمرناه بالاعادة بتكرار السجود وهذا شيء لم يقل به أحد من العلماء فلا يوبن فعله على وجه قال به بعض العلماء أولى من أن يكون على وجه لم يقل به أحد من العلماء •

قوله ويأتي بالتسليمين هو الصحيح احترازاً عما اختاره فخر الإسلام وشيخ الإسلام وصاحب الإيضاح رحمهم الله فانهم اختاروا أن يسلم تسليمة واحدة من جانب اليمين فحسب لأنه قال في الكتاب ثم يسلم ثم يسجد وهذا لا يتناول التسليمة واحدة ثم اختار فخر الإسلام رحمة الله عليه أن تكون تلك التسليمة الواحدة تلقاء وجهه ولا ينحرف عن القبلة لأن ذلك لمعنى التحية دون التحليل وقال شيخ الإسلام رحمة الله ولوسلم تسليمين لا يأتي بحجود السهو بعد ذلك ولكن شمس الأئمة السرخسي وصدر الإسلام أبا اليسر وظهير الدين المرغيناني رحمهم الله اختاروا ما اختاره صاحب الهداية بالتسليمين ونسب صدر الإسلام قائل التسليمة الواحدة إلى البدعة فقال أخوه فخر الإسلام رحمة الله وإنما اخترناه ما اخترناه بإشارة محمد رحمة الله في كتاب الصلوة فبغضاً عن عهد البدعة وإنما العهد على من قصر في طلبه **قوله** ويأتي بالصلوة إلى أن قال هو الصحيح وفي المحيط واختلفوا في الصلوة على النبي وفي الدعوات أنها في قعدة الصلوة أم في قعدة سجدة السهو ذكر الكرخي أنها في قعدة سجدة السهو لأنها هي القعدة الأخيرة والفراغ من الصلوة بهذه القعدة والطحاوي قال كل قعدة في آخرها سلام ففيها صلوة على النبي عليه السلام فعلى هذا القول يصلي على النبي في القعدتين جميعاً ومنهم من قال في المسئلة اختلاف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله يصلي في القعدة الأولى وعند محمد رحمة الله يصلي في القعدة الأخيرة بناء على أصل وهو أن سلام من عليه السهو

قال ويلزمه السهو اذا زاد في صلوته فعلا من جنسها ليس منها وهذا يدل على ان سجدة السهو واجبة وهو الصحيح لانها تجب لجبر نقصان تمكن في العبادة فتكون واجبة كما لدعاء في الحج واذا كان واجبا لا يجب الا بترك واجب او تأخير ركن ساهيا هذا هو الاصل وانما وجبت بالزيادة لانها لا تعري من تأخير ركن او ترك واجب •

قال ويلزمه اذا ترك فعلا مسنونا كما نه اراد به فعلا واجبا الا انه اراد بتسميته سنة ان وجوبها ثبت بالسنة •

يخرجه من الصلوة عندهما فاذا كان كذلك كانت القعدة الاولى هي قعدة الختم وعند محمد رحمة الله عليه على خلافه واختار فخر الاسلام ايضا ما اختاره صاحب الهداية انه يأتي بها بعد سجدة السهو •

قوله وهذا يدل اي قوله ويلزمه السهو **قوله** هو الصحيح احترازا عن قول القدوري فانه يقول انه سنة عند عامة اصحابنا رحمهم الله كذا في التحفة وذكر في المحيط كان ابو الحسن الكرخي رحمة الله عليه يقول هو واجب استدلالا بما قال محمد رحمه الله اذا مسى الامام وجب على الموتى ان يسجد وقال غيره من اصحابنا انه سنة استدلالا بما قاله محمد رحمه الله ان العود الى سجود السهو لا يرفع التشهد ولو كان واجبا لكان رافعا للتشهد كسجدة التلاوة **قوله** ويلزمه اذا ترك فعلا مسنونا وفي المحيط وترك السنة المضافة الى جميع الصلوة نحو ان يترك التشهد في القعدة الاولى يوجب سجود السهو تكلم المشايخ فيما يوجب سجود السهو فقل انه تجب لسنة اشياء بتقديم ركن كتحديد الركوع على الفاتحة والسورة وتأخير ركن كتحديد السجدة الصلبية وفي تأخير سجدة التلاوة روايتان او القيام الى الثالثة بترك التشهد بترك ركن كركوعين وثلاث سجودات وتغيير الواجب كالجهر فيما يخاف او عكسه وبتركه واجبا كالقعدة الاولى وبترك سنة مضافة الى جميع الصلوة كالشهادتين في القعدة الاولى وذكر صدر الاسلام (ر)

قال او ترك قراءة فاتحة لانها واجبة او القنوت او التشهد او تكبيرات العيدين لانها واجبات لانه عليه السلام واظب عليها من غير تركها مرة وهي اماراة الوجوب ولا نها تضاف الى جميع الصلوة فدل انها من خصائصها وذلك في الوجوب ثم ذكر التشهد يحتمل القعدة الاولى والثانية والقراءة فيهما وكل ذلك واجب وفيها سجدة السهو هو الصحيح

رحمه الله ان سبب الوجوب واحد هو ترك الواجب قال صاحب المحيط وهذا اجمع ما قيل فيه لان جميع ما ذكر من مراعاة الترتيب والافعال والاذاكار واجبة وكذا التشهد في القعدة الاولى عنده وعليه المحققون وكذلك يجب السهو عندنا في تكبيرة الافتتاح بان شك في حالة القيام او بعدها انه هل كبر الا فتتاح ام لا وطال تفكره فيه ثم علم انه قد كبر فبنى او ظن انه لم يكبر فكبر وبنى فعليه سجدة السهو فيهما كذا في المحيط .

قوله او ترك فاتحة الكتاب اراد في الاولين وان تركها في الاخرين من الفرض لا يجب الا في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله **قوله** ثم ذكر التشهد يحتمل القعدة الاولى الى قوله هو الصحيح اي يحتمل القعدة الاولى والثانية مجازا والقراءة فيهما اي يحتملها حقيقة ولا يلزم من هذا الكلام الجمع بين الحقيقة والمجاز فيستحيل لان المستحيل اجتماعهما مراد بين بلفظ واحد وهو لم يتعرض الارادة بل قال يحتمل هذا اذا ك ولا فساد فيه السنان قول القراء يحتمل الحيض والطهر مع استحالة اجتماعهما مرادين **قوله** وكل ذلك واجب يشكل على هذا العموم القعدة الاخيرة لانها فرض وليست بواجبة ويحتمل انه اراد بقوله وكل ذلك واجب غير القعدة الثانية لما مر انها فريضة اذ التخصيص شائع فذكره سابقا انها فرض دليل على انها غير مراد هنا كقوله تعالى واوتيت من كل شيء مع تيقننا انه لم يوت كثيرا من الاشياء وما قالوا انما قال ذلك لان ذلك عند البعض ليست بفريضة بل هي واجبة لا يصح لانه قوا غير متصور

فظ

ولو جهر الا امام فيما يخافت او خافت فيما يجهر تلزمه سجدة السهو لان الجهر

وقيل انما يحتمل على تأخير القعدة الثانية وفيه من الفساد ما فيه لانه ان اريد بالواجب الغرض لم يرد به الواجب الحقيقي وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة وقد اريدت الحقيقة هنا في غير القعدة الثانية فلم يرد المجاز ولا نه اريد حقيقة الترك بقوله او ترك في غيرهما فلم يرد التأخير فيها لئلا يصير جمعاً بين الحقيقة والمجاز قلت يحتمل انه اراد ان الاتيان بكل واحد منهما في محل واجب وبترك كل واحدة في موضع يجب الاتيان به فيه يتحقق ترك الواجب وهو الاتيان به في محله غير ان القعدة الثانية اذا لم يوث بهافي محلها لا يوثق بها بعده وتجب سجدة السهو والقعدة الثانية لا يتحقق تركها اصلاً لا بعمل تفسد الصلوة لكن يتحقق ترك الاتيان بهافي موضع يجب الاتيان بهافي فيجب سجود السهو بترك الاتيان بهافي محلها وذلك واجب وليس بغرض اذ لو كان الاتيان بهافي موضعها فرضاً لفسدت الصلوة بتأخيرها ولا تفسد بل تجب سجدة السهو وثبتت انه اراد بقوله وكل ذلك واجب معنى تعم الجميع وهذا من قبيل عموم المجاز ولهذا قال وفيها سجدة ولم يقل في تركها سجدة وقوله هو الصحيح احتراز عن جواب القياس في التشهد بان سنة لا واجب لكن جواب الاستحسان هو واجب .

قوله ولو جهر الا امام فيما يخافت او خافت فيما يجهر تلزمه سجدة السهو وهذا مذهبنا وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا يلزمه واحتج في ذلك بما روى ابو قتادة رحمة الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمعنا الآية والأتين في الظهر والعصر وذلك لان الجهر والمخافة هيئة من هيآت القراءة لا من اصل القراءة فتكون سنة كهيآت الفعل نحو اخذ الركب وهيئة القعدة واحتج علماءنا رحمهم الله بما روى ثوبان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لكل سهو سجدتان بعد السلام ولم يفصل فهو على الكل الا ما قام الدليل والمعنى فيه ان المتروك واجب لان الجهر (على)

في موضعه والمخافة في موضعها من الواجبات واختلفت الرواية في المقدار

على الامام فيما يجهر بالقراءة واجب ليستمع القوم قراءته لان قراءة الامام اقيمت مقام قراءة المقتدي لوجود المقصود وهو الاستماع ولما قام مقام القراءة وجب ان يكون فرضا فلا يتباعد عن ان يكون واجبا وكذلك المخافة واجبة على الامام لان المخافة في الاصل شرعت لصيانة القرآن عن مغالطة الكفرة الاتري ان النبي عليه السلام امر بالمخافة حين كان الكفار يغالطونه ولهذا شرع في صلوة النهار دون الليل لانهم كانوا ينام في صلوة الليل فدل انها شرعت لصيانة القرآن وصيانة القرآن عن مثل هذا واجبة واما اخذ الركب وغيره كتكبيرات الخفض والرفع وتسيحات الركوع والسجود فليس فيه ما يدل على الوجوب مع انه قال عمر رضي الله عنه سنت لكم الركب فخذوا بالركب فقيس عليه هبة سائر الافعال بخلاف الجهر والمخافة واما الحديث فمحمول على انه عليه السلام انما فعل ذلك عند اليقين ان القراءة مشروعة في الظهر والعصر عندنا لا يجب السهو متى يعتمد ذلك ثم سوى بين الجهر والمخافة في رواية كتاب الصلوة وفصل الجواب في نوا در الصلوة فقال ان جهر فيما خافت لزمته سجدة السهو قل ذلك اوكثر وان خافت فيما يجهر فان كان في اكثر الفاتحة او في ثلث آيات من غير الفاتحة او آية قصيرة على مذهب ابي حنيفة رح تلزمه سجدة السهو والا فلا قد فرق بين الجهر والمخافة ووجه الفرق بينهما هو ان حكم الجهر فيما يخافت اغلظ من المخافة فيما يجهر لان الصلوة التي يجهر فيها لها حظ من المخافة فانه يخافت به القراءة في الاخرين وكذلك المنفرد بخير في الصلوة التي يجهر فيها بخلاف الصلوة التي يخافت بالقراءة فيها في ذينك المحكمين ثم اعتبر من الفاتحة اكثرها لما انها وان كانت قرآنا حقيقة ولكن يقوم مقام الدعاء في الاخرين ولو كانت دعاء على الحقيقة لما وجبت السجدة بتغير صفتها كلها فوفرنا على الشبهين حظهما كما ذكره شيخ الاسلام . (قوله)

والأصح قدر ما تجوز به الصلوة في الفصلين لأن اليسير من الجهر والاخفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير ممكن وما يصح به الصلوة كثير غير أن ذلك عنده آية واحدة وعندهما ثلث آيات وهذا في حق الإمام دون المنفرد لأن الجهر والمخافتة من خصائص الجماعة * قال وسهو الإمام يوجب على الموتم السجود لتقرر السبب الموجب في حق الأصل ولهذا يلزمه حكم الإقامة بنية الإمام •

قوله والأصح قدر ما تجوز به الصلوة في الفصلين احترازه عن رواية نوادر الصلوة وما ذكره قاضي خان رحمه الله تعالى في الجامع الصغير بعد ذكر ما تجب فيه سجدة السهو وكذا الوجه وهو إمام فيما يسرف فيه قل ذلك أو أكثر في الروايات الظاهرة أو خافت فيما يجهر قل ذلك أو أكثر وذكر الشيخ الإمام شمس الأنمة الحلواني رحمه الله عليه ظاهر الجواب أن الجهر والمخافتة سواء وفي كل ذلك سهو وإن كانت كلمة **قوله** لأن الجهر والمخافتة من خصائص الجماعة أي وجوبها هذا الذي ذكره جواب ظاهر الرواية وإما جواب رواية النوادر فإنه تجب عليه سجدة السهو وكذا ذكره الناطقي في واقعاته رواية أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله في المنفرد إذا جهر فيما يخاف أن عليه سجدة السهو لما ذكرنا وأما وجه ظاهر الرواية أنه إذا خافت فيما يجهر فظاهر لأنه يخبر بين الجهر والمخافتة والتخيير هنا في الوجوب كذلك إذا جهر فيما يخاف لم يترك واجبا عليه لأن المخافتة إنما وجبت لنفي المغالطة وإنما يحتاج إلى هذا في صلوة يؤدي على سبيل الشهرة والمنفرد يؤدي على سبيل الخفية فلم تكن المخافتة واجبة عليه **قوله** وسهو الإمام يوجب على الموتم السجود لتقرر السبب الموجب في حق الأصل وهو وجوب سجدة السهو في حق الإمام والمتابعة على القوم لازمة حتى أن الإمام إذا شهد وقام من القعدة الأولى إلى الثالثة فتسمى بعض من خلفه تشهد حتى قاموا جميعا فعلى من لم يشهد أن يعود ويتشهد ثم يتبع إمامه وإن خاف (أن)

فان لم يسجد الامام لم يسجد الموتى لانه يصير مخالفا لمامه وما التزم الاداء الامتاعا فان سهى الموتى لم يلزم الامام ولا الموتى السجود لانه لو سجد وحده كان مخالفا لمامه ولو تابعه الامام ينقلب الاصل تبعا ومن سهى عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حالة القعود اقرب عاد وقعد وتشهد لان ما يقرب من الشيء يأخذ حكمه ثم قيل يسجد للسهو للتاخير والاصح انه لا يسجد كما اذا لم يقم

ان تقوته الركعة لانه تبع لامامه فيلزمه ان يشهد بطريق المتابعة بخلاف ما اذا ادرك الامام في السجود فلم يسجد معه السجدة الثانية فانه يقضي السجدة الثانية مالم يخف فوت ركعة اخرى فاذا خاف ذلك تركها لان هناك هو يقضي تلك الركعة بسجدة فيها فعليه ان يشتغل بادراك الركعة الاخرى اذا خاف فوتها وههنا لا يقضي هذا التشهد بعد هذا فعليه ان يأتي به ثم يتبع امامه بمنزلة الذي نام خلف الامام ثم انتبه كذا ذكر في نوادر الصلوة .

قوله فان لم يسجد الامام لم يسجد الموتى لانه يصير مخالفا فان قلت يشكل على هذه المسائل التسع التي ذكر في الخلاصة والخزانة انها اذا لم يفعلها الامام يفعلها القوم احدها اذا لم يرفع الامام يديه عند تكبيرة الافتتاح يرفع القوم واذا لم يثن الامام فالمقتدي يثني وكذلك لو ترك الامام تكبيرة الركوع وتسبيحه وتسميعه وتكبير الانحطاط وقراءة التشهد والتسليم والتامع تكبير التشريق قلت هذه الاحكام لا تثبت في ضمن شيء باشارة الامام بل ثبت ابتداء على كل واحد من الامام والمقتدي ولا يجري فيها النيابة فلما لم يفعلها الامام يفعلها المقتدي واما وجوب سجدة السهو انما ثبت في ضمن فعل باشارة الامام فلما لم يأت المباشرة لا يجب على غيره لان السبب ثبت في حق الامام ولو وجب على غيره انما يجب بسبب المتابعة والمتابعة انما تكون ان لو كان موافقا لامامه وفي الاتيان بها عند عدم اتيان امامه بها مخالفة فلا يجب **قوله** لان ما يقرب من الشيء يأخذ حكمه كغناء المصنوع حكم المصنوع في حق صلوة العبد والجمعة وكحرية البئر

ص

ولو كان الى القيام اقرب لم يعد لانه كالمقائم معنى وسجد للمسهو لانه ترك الواجب وان سهى عن القعدة الا خيرة حتى قام الى الخامسة رجع الى القعدة مالم يسجد لان فيه اصلاح صلوته وامكنه ذلك لان ما دون الركعة بمحمل الرفض .

قال والغى الخامسة لانه رجع الى شيء محله قبلها فيرتفض وسجد للمسهو لانه اخرجها وان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لانه استحکم شروعه في النافلة قبل اكمال اركان المكتوبة ومن ضرورته خروجه عن الفرض وهذا لان الركعة بسجدة واحدة صلوة حقيقة حتى يحث بهاني يمينه لا يصلي

له حكم البئر وما قرب من العامر له حكم العامر في المنع عن الاحياء كذا في المحيط وعليه قوله عليه السلام لقنوا موتاكم .

قوله ولو كان الى القيام اقرب لم يعد ويعتبر ذلك بالنصف الاقل من الانسان ان كان النصف الاقل معنويا كان الى القيام اقرب والا هذا الذي ذكره رواية عن ابي يوسف رحمه الله واستحسن مشايخنا رحمهم الله روايته وفي ظاهر الرواية وان لم يستوقا عما يعود وان استوى قائما لانه اذا استوى قائما اشتغل بفرض القيام فلا يترك الفرض للواجب بخلاف مالم يستوقا وما اصل هذا ما ذكر في المسبوط والمحيط انه روي عن النبي عليه السلام انه قام من الثانية الى الثالثة قبل ان يقعد فسبحوا له فعاد وروي انه لم يعد ولكن سبح لهم فقاموا ووجه التوفيق بين الحد يثين ان ما روي انه عاد كان لم يستوا وان ما روي انه لم يعد كان بعد ما استوى قايما **قوله** لان ما دون الركعة بمحمل الرفض لانه ليس له حكم الصلوة ولهذا لا يحث به في يمينه لا يصلي **قوله** وسجد للمسهو لانه اخرجها اراد به الواجب القطعي وهو الفرض **قوله** وان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله فان عنده يعود الى القعدة ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو فتجزية صلوته هذا اذا قام الى الخامسة ساهيا فان قام اليها عامدا ولم يكن قعدا قدر التشهد (فعلى)

وتحولت صلوته نفلا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح خلا فاما لمحمد رحمه الله
على ما مرفيضم اليها ركعة سادسة ولولم يضم لا شيء عليه لانه مظنون ثم انما يبطل
فرضه بوضع الجبهة عند ابي يوسف رحمه الله لانه سجود كما مل

فعلى قول علمائنا مالم يقيد الخامسة بالسجدة لا تفسد صلوته كما لو قام اليها ساهيا وقال
الشافعي رحمه الله بانه كما قام الى الخامسة عامدا تفسد صلوته فالكلام بيننا وبينه في هذه
المسئلة في موضعين احدهما هو ان الزيادة اذا كانت ركعة واحدة وقد حصلت ساهيا
هل يقبل الرض ام لا عندنا لا يقبل كما لو كانت الزيادة ركعتين وعنده يقبل الرض كما
دون الركعة والثاني ان الزيادة اذا كانت دون الركعة وقد حصلت عمد اهل يفسد
الرض ام لا عندنا لا يفسد وعنده يفسد واحتج بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه اذا صلى الظهر خاسا ولم ينقل انه تعد في الرابعة ولا انه اعاد صلوته ولانه زاد في
صلوته ما ليس منها ساهيا فلا تفسد صلوته كما لو اتى بمادون الركعة ولا يلزم ما اذا قام
عامدا لان الفرق ثابت بين فعل يوجد ساهيا وبين فعل يوجد عامدا كما في السلام
وفي الكافي للعلامة النسفي رحمه الله في قوله وان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه
وقال الشافعي رحمه الله ان كان عامدا بطلت صلوته وان كان ساهيا لا بناء على ان هذه
الركعة عنده عبت اذا لترتيب في افعال الصلوة فرض وعنده واصابة لفظ السلام فرض
ايضا والنفل شرء بعد الفراغ من الفرض فاذا قدمه بطل فصا رعبثا منا فيا للصلوة
ومذهبه في المنافى ان يجعل عقوبا لسهو وعندنا صلوة فتأكد شروعه في النفل قبل
اكمال الفرض اذ القعدة الاخيرة فرض وقد تركها لمضادة بين الفرض والنفل كمن تحرم
للفرض ثم كبر ينوي التطوع بطل الفرض *

قوله وتحولت صلوته نفلا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله خلا فاما لمحمد
رحمه الله على ما مرفي باب قضاء الفوائت ولان صلوته لولم تفسد ا صلا ههنا تصير تطوعا

(كتاب الصلوة ... باب سجود السهو)

وعند محمد رحمه الله برفعه لان تمام الشيء بأخذه وهو الرفع ولم يصح مع الحدث
 وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا سبقه الحدث في السجود بنبي عند محمد رح خلافا
 لابي يوسف رحمه الله ولو قعد في الرابعة ثم قام ولم يسلم عاد الى القعدة مالم يسجد
 للخامسة وسلم لان التسليم في حالة القيام غير مشروع وامكته الاقامة على وجهه
 بالعود لان مادون الركعة بمحل الرض وان قيد الخامسة بالسجدة ثم تذكر ضم اليها ركعة
 اخرى وتم فرضه لان الباقي اصابة لفظة السلام وهي واجبة وانما يضم اليها اخرى
 لتصير الركعتان نفلا لان الركعة الواحدة لا تجزيه لنهاية عليه الصلوة والسلام عن
 البتراء ثم لا تنوبان عن سنة الظهر هو الصحيح لان المواظبة عليها بتحريمه مبندأة
 وترك القعدة على رأس الركعتين في التطوع مغمدة للصلوة عنده واذا بطل صلوته
 لا يضيف الى الخامسة ركعة اخرى وعندهما ترك القعدة على رأس الركعتين
 في التطوع لا يفسد الصلوة فبقيت التحريمه فيضيف اليها ركعة اخرى عندهما حتى
 يصير متنفلا بست ركعات لان النفل شرع شفعالا وترا كذا في المحيط .

قوله وعند محمد رحمه الله برفعه الجبهة وهو المختار للفتوى **قوله** وثمرة الخلاف
 تظهر فيما سبقه الحدث في السجود بنبي عند محمد رحمه الله عليه خلافا لابي
 يوسف رحمه الله وقيل ان ابا يوسف رحمه الله سئل عنها فقال بطلت ولا يعود
 اليها فاخبر بجواب محمد رحمه الله فقال ربه صلوة فسدت يصلحها الحدث وره كلمة
 استعجاب عند اهل العراق وانما قالها ابو يوسف رحمه الله تهكما وقيل الصواب ربه
 بالضم والزاي ليست بخالصة **قوله** ولو قعد في الرابعة اي قدر التشهد ثم قام اي ساهيا
قوله ضم اليها ركعة اخرى ذكر في الاصل ما يدل على الوجوب حيث قال فيه عليه
 ان يضيف وكلمة ملحق لا يجاب **قوله** لنهاية عليه الصلوة والسلام عن البتراء فان قيل النهي
 يقرر المشروعية قلنا ثبت نسخه ولهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه ما اجزت ركعة فظ
قوله هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم حيث قالوا تنوبان عن سنة الظهر (قوله)

ويعبد لله واستحسانا لنتمكن النقصان في الغرض بالخروج لاعلى الوجه المسنون وفي النفل بالدخول لاعلى الوجه المسنون ولو قطعها لم يلزمه القضاء لانه مظنون ولو اقتدى به انسان فيهما يصلي ستا عند محمد رحمه الله لانه المؤد ي بهذه التحريمه وعند هما ركعتين لانه استحكم خروجه عن الغرض ولو افسده المقتدي لا قضاء عليه عند محمد رحمه الله اعتبارا بالامام وعند ابي يوسف رح يقضي ركعتين لان المقوط بعارض يخص الامام

قوله ويسجد لله واستحسانا والقياس ان لا يلزمه سجود السهولان هذا سهو وقع في الغرض وقد انتقل منه الى النفل ومن سهى في صلوة لا يجب عليه ان يسجد في صلوة اخرى وجه الاستحسان انه انتقل من الغرض الى النفل الا ان النفل بناء على التحريمه الاولى فيجعل في حق وجوب سجدة السهو كما نهى صلوة واحدة وهذا كمن صلى ست ركعات تطوعا بتسليمه واحدة وقد سهى في الشفع الاول سجد للسهو في آخر الصلوة وان كان كل شفع من التطوع كصلوة على حدة لكن كلها في حق التحريمه صلوة واحدة قالوا وهذا القياس والاستحسان بناء على مسئله اخرى وهي ان المسبوق اذا اشتغل بقضاء ما فاتته ولم يتابع الامام في سجود السهول يسجد في آخر الصلوة القياس ان لا يسجد لان السهو وقع في صلوة الامام وهو انتقل الى صلوة اخرى وفي الاستحسان يجب لان صلوته بناء على صلوة الامام فيجعل كأنها صلوة واحدة في حق وجوب سجدة السهو كذا في هذا قبل هذا القياس والاستحسان على قول محمد رحمه الله لان عنده سجود السهو في هذه الصلوة لنقصان تمكن في الغرض بترك السلام واما عند ابي يوسف رحمه الله لنقصان تمكن في النفل فكان واجبا قياسا واستحسانا كذا في المحيط **قوله** لنتمكن النقصان في الغرض اي عند محمد رح وقوله وفي النفل بالدخول لاعلى وجه المسنون اي عند ابي يوسف رحمه الله وانما قدم قول محمد رح على قول ابي يوسف

قال ومن صلى ركعتين تطوعا فهمي فيهما وسجد للسهو ثم اراد ان يصلي اخروين لم يبين لان السجود يبطل لوقوعه في وسط الصلوة بخلاف المسافر اذا سجد للسهو ثم نوى الاقامة حيث ينبغي لانه لو لم يبين يبطل جميع الصلوة ومع هذا لو ادى صح لبقاء التحريمه ويبطل سجود السهو وهو الصحيح ومن سلم وعليه سجد تا السهو فدخل رجل في صلوته بعد التسليم فان سجد الا امام كان داء خلا والا فلا وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله هو داء خل سجد الا امام او لم يسجد لان عنده سلام من عليه السهو لا يخرج من الصلوة اصلا لانها وجبت جبر النقصان فلا بد من ان يكون في احرام الصلوة وعندهما يخرج على سبيل التوقف لانه محلل في نفسه وانما لا يعمل لحاجته الى اداء السجدة فلا يظهر دونها ولا حاجة على اعتبار عدم العود ويظهر الاختلاف في هذا وفي انتفاص الطهارة بالتحقة وتغير الفرض بنية الاقامة في هذه الحالة ومن سلم يريد به قطع الصلوة وعليه سهو فعليه ان يسجد للسهو

لانه هو المختار والمعتمد للتوى ذكره فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير **قوله** ثم اراد ان يصلي اخروين الصحيح اخرين **قوله** ومع هذا لو ادى صح اي المتطوع لو بنى وادى صح كذا ذكره الامام المرغيناني وذكر شيخ الاسلام رحمه الله وان بنى على ذلك ينبغي ان يعيد سجدة السهو لانه لما بنى حصلت السجدة ثان في وسط الصلوة فلا يعتد بهما فكل على الاعادة لكن هذا يخالف ما ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله في المبسوط في الفرق بين التطوع يريد البناء بعد العجدة وبين المعافى بنوى الاقامة بعدها فقال وحقيقة الفرق هو ان السلام محلل ثم بالعود الى سجود السهو تعود حرمة الصلوة للضرورة وهذه الضرورة فيما يرجع الى اكمال تلك الصلوة لا في حق صلوة اخرى ونية الاقامة معها في وجوب اكمال تلك الصلوة فظهر عود الحرمة في (حقها)

لان هذا السلام غير قاطع الصلوة ونيتة تغييرا لمشروع فلغت ومن شك في صلوته فلم يدرك ثلثا صلى ام اربعاً وذلك اول ما عرض له استأنف لقوله عم اذا شك احدكم في صلوته انه كم صلى فليستقبل الصلوة وان كان يعرض له كبير ابني علي اكبر رآته

حقها فاما كل شفع من التطوع فصلوة على حدة ولم تعد الحرمة في حق صلوة اخرى فلهذا لا يمكنه ان يبني عليها ركعتين فهذا التعليل يشير الى انه لو بني عليها ركعتين لا يصح وذكر في الكتاب انه لو بني صح فتحققت المخالفة .

قوله لان هذا السلام غير قاطع ونيتة تغييرا لمشروع فلغت وهذا لانه غير محلل عند محمد رح فمتى قصد تحليله فقد قصد تغييرا لمشروع وعندهما هو محلل على سبيل التوقف فمتى قصد ان يجعله محلا لعلی الثبات فقد قصد تغييرا لمشروع فلغت واذا بطلت نيتة بقي مجرد السلام فيمجد للسهو فان قيل يشكل بما اذا نوى الا شراك بالله تعالى فانه يصير مشركا من ساعته وان كانت نيتة مغيرة لرأس المشروعات قلنا النية المجردة لا تبطل ما توقف تحققه على النية مع عمل الجوارح والصلوة من هذا القبيل بخلاف الايمان فان تحققه لا يفتقر الى عمل الجوارح اذ هو تصديق بالجنان والاقرار باللسان شرط اجراء الاحكام على القول المنصور وهو اختيار الشيخ رئيس اهل المنة ابو منصور لما تريدي رحمه الله ولا ن شرط الايمان عزيمة استمرار الايمان فلما نوى الكفر فانت شرطه وبفوات الشرط يفوت المشروع فلهذا صار كما فرأى في الفوائد الظهيرية ولكن بقي لي فيه بعض الاشكال وهولن النية ههنا لم توجد مجردة عن العمل لا اقترانها بالتسليم الذي هو التحليل لا سيما على قولهما والجواب عنه ان النية المقرونة بالعمل انما تعمل اذا لم يكن ذلك العمل المقرون به النية مستحقا عليه زمان اقتران النية به والسلام زمان اقتران النية به مستحق عليه لانه يجب عليه ان يسلم حتى يتمكن من ان يسجد للسهو فلا يعمل النية فكانت النية مجردة عن العمل على هذا التقدير **قوله** وذلك اول ما عرض له

لقوله عليه السلام من شك في صلوته فليتحرك الصواب وان لم يكن له رأي بنى على اليقين
لقوله ع من شك في صلوته ولم يدر اثلثا صلى ام اربعا بنى على الاقل والاستقبال
بالسلام اولى لانه عرف محلا دون الكلام ومجرد النية يلغو وعند البناء على الاقل
يقعد في كل موضع ينوهم آخر صلوته كيلا يصير تارك فرض القعدة والله اعلم •

اختلف المشايخ رحمهم الله في معنى قوله اول ما عرض له او اول ما سهى قال بعضهم
معناه ان السهو ليس بعادة لانه لم يشبه في عمره قط وقال بعضهم معناه اول
سهو وقع له في عمره ولم يكن سهوا في صلوته قط من حين بلغ وقال بعضهم معناه اول
سهو وقع له في تلك الصلوة والاول اشبه •

قوله لقوله عليه السلام فليتحرك الصواب وهذا الحديث محمول على ما اذا وقع له
غير مرة والاول على ما اذا وقع له اول مرة والاتعارضا لمضادة بين الاستيناف
والتحري والحمل على هذا الاول لان الحمل على عكسه يوجب ترك العمل
با حدهما اذ لو استقبل فيما اذا وقع غير مرة مع تعذرا لمضي لانه لو استقبل لوقع
ثانيا وثالثا ثم وثم لان يستقبل فيما اذا وقع ذلك اولامع امكان المضي او لم يوقوله ومجرد
النية يلغوا لانه تصير مسئلة هي هي تشك في صلوته انه هل كبر للافتتاح ام لاهل احدث ام لا
هل اصاب ثوبه نجاسة ام لا هل مسح رأسه ام لا ان كان ذلك اول مرة استقبل والامضى
شك في الوتر انه ثانيا او ثالثا يتم تلك الركعة ويقنت فيها لجواز انها الثالثة ويقعد
ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى ويقنت ايضا هو المختار والمسبوق بركتين في الوتر قنت
مع الامام في الركعة الاخيرة ثم قام الى القضاء لا يقنت ثانيا في الثالثة لان المسبوق
مأمور بان يقنت مع الامام فصا ذلك موضعا فلا يقنت مرة اخرى لان تكراره غير
مشروع في موضعه والشاك لم يتيقن بوقوع الاول في موضعه فبقنت مرة اخرى والله اعلم •

باب صلوة المريض

إذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا يركع ويسجد لقوله عم لعمران بن حصين ربه صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى الجنب تؤمى ايماء ولان الطاعة بحسب الطاقة قال فان لم يستطع الركوع والسجود او موى ايماء يعنى قاعدا لانه وسع مثله وجعل سجوده اخفض من ركوعه لانه قائم مقامهما فاخذ حكمهما ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه لقوله عليه الصلوة والسلام ان قدرت ان تعجد على الارض فاسجد والا فام برأسك فان فعل ذلك وهو يخفض رأسه اجزاه لوجود الايماء

باب صلوة المريض

قوله وإذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا وفي المحيط لم يرد بهذا العجز العجز اصلا بحيث لا يمكنه القيام بان يصير مستعدا بل اذا عجز عنه اصلا او ندر عليه الا انه يضعفه ذلك ضعفا شديدا حتى يزيد عليه لذلك او يجرد وجعا لذلك او يخاف ابطاء البرء فهذا وما لو عجز عنه اصلا سواء وذكر الامام التمر تاشي رحمه الله اختلف في حد المرض الذي يبيح الصلوة قاعدا قيل ان يكون بحال لو قام سقط من ضعف او دوران رأس او غير ذلك وقيل ان يصير صاحب فراش واصح الاقوال ان يلحقه بالقيام ضرر واذا كان قادرا على بعض القيام دون تمامه كيف يصنع قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يؤمر بان يقوم مقدار ما يقدر فاذا عجز قعد حتى اذا كان قادرا على ان يكبر قائما ولا يقدر على القيام للقراءة او كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها قالوا يؤمر بان يكبر قائما ويقرأ ما يقدر عليه قائما ثم يقعد اذا عجز وبه اخذ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ثم اذا قدر على القيام منكثا قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله الصحيح انه يصلي قائما منكثا ولا يجزيه غير ذلك وكذلك لو قدر على ان يعتمد على عصا او كان له خادم لو اتكأ

صب

وان وضع ذلك على جبهته لا يجزيه لانعدامه وان لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة واومى بالركوع والسجود لقوله عم يصلى المريض قائما فان لم يستطع فقاعد فان لم يستطع فعلى ففاه يؤمى ايماء فان لم يستطع فالله تعالى احق بقبول العذر منه قال رضي الله عنه وان استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة جا زما روينا من قبل الا ان الاولى هو الاولى عندنا خلا فاللشافعي رحمة الله تعالى عليه لان اشارة المستلقي تقع الى هواء الكعبة واشارة المضطجع على جنبه الى جانب قدميه

عليه قدر على القيام فانه يقوم ويتكأ خصوصا على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فان عندهما قدرته على الوضوء بغيره كقدرته بنفسه فكذا هذا ولم يذكر في الاصل ما اذا لم يقدر على القعود مستويا وقدر عليه متكئا او مستندا الى حائط او انسان او ما اشبه ذلك قال مشايخنا ينبغي ان يصلي قاعدا مستندا او متكئا ولا يجزيه ان يصلي مضطجعا وهو نظير ما في القيام كذا في المحيط .

قوله وان وضع ذلك على جبهته لا يجزيه لانعدامه اي لانعدام الایماء ولا يلزمه في الایماء تقريب الجبهة الى الارض باقصى ما يمكنه كذا ذكره ابو بكر وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ان المؤمى اذا خفض رأسه للركوع شيئا ثم للسجود جاز ولو وضع بين يديه وسائد فالصق جبهته عليها ووجد ادنى الانحناء جاز عن ذلك الایماء والا فلا **قوله** وان لم يستطع القعود استلقى على ظهره اراد بهذا ان توضع له وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القاعد ليتكمن من الایماء بالركوع والسجود اذ حقيقة الاستلقاء تمنع الاصحاء عن الایماء فكيف بالمرضى كذا ذكره الامام بدر الدين الكردي رحمه الله ويؤمى اربعة اشياء القيام والركوع والسجود والقعود وقيل ينبغي للمستلقي ان ينصب ركبتيه ان قدر عليه حتى لا يمد رجله الى القبلة **قوله** فان لم يستطع فالله احق بقبول العذر اي بعذر التأخير هو الصحيح **قوله** لما روينا اي من حديث عمران بن الحصين (قوله)

وبه تتأدى الصلوة فان لم يستطع الايماء برأسه اخرجت عنه ولا يؤمى بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه خلافا لزرر رحمه الله لما روينا من قبله ولان نصب الابدال بالرأي ممتنع ولا قياس على الرأس لانه يتأدى به ركن الصلوة دون العين واختيها وقوله اخرجت عنه اشارة الى انه لا تسقط عنه الصلوة وان كان العجزا كثر من يوم وليلة اذا كان مفقدا وهو الصحيح لانه يفهم مضمون الخطاب بخلاف المغمى عليه.

قوله وبه تتأدى الصلوة اي بالايماء الذي يدل عليه الاشارة وهذا لان الصلوة بايماء ماله فعل غير الايماء وبالفعل يتأدى الصلوة وما رواه الشافعي رحمه الله محمول على انه كان لا يقدر على ان يستلقي على قفاه اذا كان به ناسورا والترخيص بعذر الشخص لا يدل على ثبوته لغيره **قوله** ولا يؤمى بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه وقال زرر رحمه الله يؤمى بعينه وقلبه واذا صح يعيد وذكر في المختلفات قال زرر رحمه الله يؤمى بالحاجبين اولاً لقربه من الرأس فان عجز فبالعينين فان عجز فبقلبه وقال الشافعي رحمه الله بعينه وقلبه وقال الحسن رحمه الله بحاجبيه وقلبه ويعيد اذا صح وعن ابي يوسف رحمه الله ان المريض اذا عجز عن الايماء بالرأس يؤمى بعينه ولا يؤمى بقلبه وسئل محمد رحمه الله عن ذلك فقال لا اشك ان الايماء بالرأس يجوز ولا اشك ان الايماء بالقلب لا يجوز واشك في الايماء بالعين انه هل يجوز **قوله** لما روينا من قبل وهو قوله عليه السلام فان لم يستطع فالله احق لقبول العذر منه **قوله** اشارة الى انه لا تسقط عنه الصلوة الى ان قال وهو الصحيح وقيل الاصح ان عجزه اذا زاد على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كما في الاغماء لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب فقد ذكر محمد رحمه الله ان من قطعت يده من المرفقين وقد مائة من السابقين لاصلوة عليه وهو اختيار شيخ الاسلام وفخر الاسلام وقاضي خان وغيرهم رحمهم الله وفي فتاوى قاضي خان والاول اصح اي وجوب القضاء

قال وان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام ويصلي قاعدا يؤمى ايماء لان ركنية القيام للتوسل به الى السجدة لما فيها من نهاية التعظيم فاذا كان لا يتعبه السجود لا يكون ركنا فيتخير والافضل هو الايماء قاعدا لانه اشبه بالسجود وان صلى الصحيح بعض صلوته قائما ثم حدث به مرض اتمها قاعدا يركع ويسجد ويؤمى ان لم يقدر او مستلقيا ان لم يقدر لانه بناء الادنى على الاعلى فصار كالاقتداء ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لمرض ثم صح بنى على صلوته قائما عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله استقبل بناء على اخلا فهم في الاقتداء وقد تقدم بيانه وان صلى بعض صلوته بايماء ثم قدر على الركوع والسجود استأنف عندهم جميعا لانه لا يجوز اقتداء الراكع بالمؤمى فكذا البناء ومن افتتح التطوع قائما ثم اعيا لابس بان ينوكا على عصا او حائط او يقعد لان هذا عذر

قوله ويصلي قاعدا يؤمى ايماء هذا لبيان الافضية فانه لو اومى قائما يجوز وقال في الايضاح وان عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام صلى قاعدا بايماء فان صلى قائما بايماء اجزاه ولا يستحب له ذلك وقال زفر والشافعي رحمهما الله يصلي قائما لان القيام ركن فلا يسقط بالعجز عن اداء ركن آخر **قوله** فيتخير ابي بين الايماء قائما وبين الايماء قاعدا على ما ذكرنا **قوله** لانه اشبه بالسجود لان عند الايماء قاعدا يصير رأسه اقرب الى الارض من الايماء قائما وعن هذا قلنا بان المؤمى يجعل السجود اخفض من الركوع لان ذلك اشبه بالسجود كذا في المبسوط **قوله** واستأنف عندهم جميعا الاعلى قول زفر رحمه الله فان عنده بنى لما ان اصله انه يجوز اقتداء الراكع بالمؤمى وعندنا لا يجوز فكذا البناء في حق صلوة نفسه كذا في المحيط فان قيل الايماء خلف فينبغي ان يجوز الاقتداء كالمتميم والمتوضي والماسح والغسل واذا جاز الاقتداء جاز البناء ضرورة قلنا الايماء بعض الركوع والسجود وبعض الشيء لا يصلح خلفا (عنه)

وان كان الاتكاء بغير عذر يكره لانه اساءة في الادب وقيل لا يكره عند ابي حنيفة
رحمه الله لانه لو قعد عنده يجوز من غير عذر فكذا لا يكره الاتكاء وعندهما
يكره لانه لا يجوز القعود عندهما فيكره الاتكاء وان قعد بغير عذر يكره بالاتفاق

فيه لكنه سقط عنه ما عجز عنه للضرورة ولزمه ما قدر عليه من عينه فان قيل لم لا يصلح بعض الشيء
خلفا من كله قلنا لان فيه جعل الشيء خلفا عن نفسه وهذا خلف وهذا لان الاصل عبارة
عن مجموع هو داخل فيه فمتى صار خلفا عن المجموع يصير خلفا عن نفسه ضرورة .

قوله وان كان الاتكاء بغير عذر يكره اي بالاتفاق والفرق لابي حنيفة
رحمه الله في القعود بلا عذر والاتكاء بلا عذر انه يخبر في الابتداء بين ان يفتح
الطوع قائما وبين ان يفتحه قاعدا فيبقى هذا الخبر في الانتهاء من غير كراهة وما في

حق الاتكاء فهو غير مخير في الابتداء بين ان يصلي متكئا وبين ان يصلي غير متكئ
بل يكره له ذلك لما فيه من سوء الادب واظهار التجبر فكذلك في الانتهاء كذا في المحيط
قوله وقيل لا يكره عند ابي حنيفة رحمه الله لانه لو قعد عنده يجوز من غير عذر فكذا

لا يكره الاتكاء ان عني الجواز بلا كراهة فالتقريب ظاهر لانه لما لم يكره القعود بلا عذر
مع انه مغفوت للقيام لان لا يكره الاتكاء مع انه غير مغفوت اولي وان عني الجواز
مع الكراهة فكذلك اذ القعود المغفوت للقيام جائز فلا يكره الاتكاء اذ لو كره للزم
الاستواء بين ما ينقض القيام اعني القعود وبين ما ينقضه ولا ينقضه اعني الاتكاء

والاستواء محال وهذا الوجه الاخير كانه مراد المصنف رحمه الله اذا ذكر بعده انه ان
قعد بغير عذر يكره اتفاقا **قوله** وان قعد بغير عذر يكره بالاتفاق فان قيل كيف يوصف
هذا بالكراهة وقد انعدم الجواز عندهما لهذه الصلوة بسبب القعود ولا يوصف صلوة

غير جائزة بالكراهة قلنا المراد من هذا انه لو صلى ركعة قائما ثم قعد في الثانية ليقرا
لاعيائه ثم قام واتم الثانية قائما فان هذه الصلوة جائزة مع صفة الكراهة كذا قاله

وتجوز الصلوة عنده ولا تجوز عندهما وقد مر في باب النوافل ومن صلى في السفينة قاعدا من غير علة اجزاه عند أبي حنيفة رحمه الله والقيام افضل وقال لا يجزيه الا من عذر لان القيام مقدور عليه فلا يترك الالعة وله ان الغالب فيها دوران الرأس وهو كالمحقق الا ان القيام افضل لانه ابعد عن شبهة الخلاف والخروج افضل ان امكنه لانه اسكن لقلبه والخلاف في غير المربوطة والمربوطة كالشط وهو الصحيح ومن اغمى عليه خمس صلوات او دونها نضى وان كان اكثر من ذلك لم يقض وهذا استحسان

مولانا الامام حميد الدين الصريري رحمه الله قلت هذا الجواب لا يوافقه .
قوله وتجوز الصلوة عنده ولا تجوز عندهما وفي الكافي ثم قال وان تعد بلا عذر يكره اتفاقا وهذا مشكل على قولهما لانهما قائلان بعدم الجواز وهو لا يوصف بالكراهة لكننا نقول قوله لا يجوز ليستلزم الكراهة فاستقام وصفه به وهذا وفق ثم قوله بالاتفاق يخالف لما ذكره فخر الاسلام رحمه الله في مبسوطه حيث قال لو تعد في النفل من غير عذر ولا يكره في الصحيح عنده لان الابتداء على هذا الوجه مشروع من غير كراهة فالبقاء اولى لان حكم الانتهاء اسهل من حكم الابتداء الا ترى ان الحدوث يمنع ابتداء الصلوة ولا يمنع البقاء **قوله** والمربوطة كالشط هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم بانه ايضا على الخلاف ولكن الاصح انه لا يجوز فيه الا قائلما في قولهم وهذا اذا كانت مربوطة بالشط وان كانت موثقة بالانجر في لجة البحر وهي تضرب قبل يحتمل وجهين والاصح انه ان كانت الريح تحركها تحريكاً شديداً فهي كالسائرة وان حركتها قليلاً فهي كالواقفة كذا ذكره التمرناشي رحمه الله وذكر المحسن فان كانت موثقة على الشط قال بعض مشايخنا هو على الخلاف وهذا غلط والاصح انه لا تجوز الصلوة في قولهم جميعاً وكذا رواه ابو يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله ناصاً وعن العلامة نور (الائمة)

والقياس ان لا قضاء عليه اذا استوعب الاغماء وقت صلوة كامل لتحقق العجز فاشبه الجنون وجه الاستحسان ان المدة اذا طالت كثرت الغوائل فيحرج في الاداء واذا قصرت قلت فلا حرج والكثير ان يزيد على يوم وليلة لانه يدخل في حد التكرار والجنون كما لا غماء كذا ذكر ابو سليمان رحمة الله تعالى عليه بخلاف النوم لان امتداده نادر فيلحق بالقاصر ثم الزيادة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد رحمة الله تعالى عليه لان التكرار يتحقق به وعندهما من حيث الساعات وهو لما ثور عن علي وابن عمر رضي الله عنهما والله اعلم بالصواب •

الأئمة المنصور اني رحمه الله سفينة موثوقة على شط البحر وهي على ظهر الماء غير مستقرة على الارض والشط طين لا تمكنه الصلوة فيه الا بالايماء يصلي في الشط بالايماء لان الصلوة في السفينة لا تجوز •

قوله والقياس ان لا قضاء عليه وهو قول الشافعي لانه عجز مانع من فهم الخطاب فنا في الوجوب اذا استوعب وقت صلوة كالجنون على قول البعض **قوله** فيلحق بالقاصر يريد به القاصر من النوم **قوله** من حيث الاوقات اي من حيث مضي الاوقات لان التكرار اي تكرار الصلوات يتحقق به اي بمضي الاوقات بان اغمي عليه قبل الزوال ودام الى ما بعد الزوال من اليوم الثاني الا انه افاق قبل دخول وقت العصر لا قضاء عليه وعند محمد رحمه الله يلزمه القضاء ما لم يمتد الى وقت العصر **قوله** وهو لما ثور اي ما قلنا من الاستحسان روي ان عليا رضي الله عنه اغمي عليه اربع صلوات فقضا من عبد الله بن عمر اغمي عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقضهن والله اعلم بالصواب • (باب)

باب سجود التلاوة

قال سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر في آخر الأعراف : وفي الرعد :
والنحل : وبني إسرائيل : ومريم : والاولى من الحج : والفرقان : والنمل :
والم تنزيل : وص : وحج السجدة : والنجم : واذا السماء انشقت : واقراء : كذا كتب
في مصحف عثمان رضي الله تعالى عنه وهو المعتمد والسجدة الثانية في الحج للصلوة عندنا
وموضع السجدة في حم السجدة عند قوله تعالى لا يسأمون في قول عمر رضي الله تعالى عنه

باب سجود التلاوة

قوله سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر وعند الشافعي رحمه الله كذلك لكن في الحج عنده
سجدتان وليس في سورة ص سجدة وموضع السجدة في حم السجدة عند الشافعي رحمه الله ان
كنتم اياه تعبدون : وعندنا آخر الآية الثانية عند قوله وهم لا يسأمون : أحجج الشافعي وح
ان في سورة الحج سجدتين لحديث عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الحج سجدتان وقال فضلت الحج بسجدتين من لم يسجد هما لم يقرأ هما ومذهبنا
مروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما قالا سجدة التلاوة في الحج هي الاولى
والثانية سجدة الصلوة وهو الظاهر حيث قرنها بالركوع فقال اركعوا واسجدوا والسجدة
المقرونة بالركوع سجدة الصلوة وتاويل قوله عليه السلام فضلت الحج بسجدتين احدهما
سجدة التلاوة والثانية سجدة الصلوة وكذا استدلل الشافعي رحمه الله على ان السجدة في
ص سجدة الشكر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تلا في خطبته سورة ص
فتشزن الناس للسجدة قال علام تشزنتم انها توبة نبي ولنا ما روي ان واحدا من الصحابة
قال يا رسول الله رأيت فيما يرى النائم كاني اكتب سورة ص فلما انتهيت الى موضع
السجدة سجدت الدواة والقلم فقال عليه السلام نحن احق بها من الدواة والقلم فامر بها (حتى)

وهو المأخوذ للاحتياط والسجدة واجبة في هذه المواضع على التالي والسامع

حتى تليت في مجلسه وسجدها مع اصحابه فان قيل في الحديث زيادة وهي انه قال سجدها داود عليه السلام توبة ونحن نسجدها شكراً قلنا هذا لا ينبغي كونها سجدة تلاوة فمما من عبادة يأتي بها العبد الا وفيها معنى الشكر ومرادة من هذا بيان سبب الوجوب انه كان توبة داود عليه السلام وانما لم يسجدها في خطبته ليبين انه يجوز تأخيرها وقد روي انه سجدها في خطبته وذلك دليل على الوجوب وعلى انها سجدة تلاوة فقد قطع الخطبة لها .

قوله وهو المأخوذ للاحتياط فانها ان كانت عند الآية الثانية لم يجز تعجيلها وان كانت عند الاولى جاز تأخيرها الى الآية الثانية فكان فيما قلنا خروج عن العهدة بيقين **قوله** والسجدة واجبة في هذه المواضع وقال الشافعي رحمه الله هي سنة لما روي ان رجلاً تلا عند النبي عليه السلام فلم يسجد لها الرجل فلم يسجد لها رسول الله عليه السلام وقال كنت امامنا لو سجدت لسجدنا وروي ان عمر رضي الله عنه قال في خطبته وقد تلا سجدة فاشرب الناس للمجدة فقال علي رسلكم فان هذا شيء لم يكتب عليكم والجواب عن الحديث الاول انه عليه السلام لم يسجد في فورة ذلك وهو جائز عندنا لان السامع انما يلزمه السجود على الفور اذا سجد التالي الا ترى انه قال لو سجدت لسجدنا وهذا يدل على مجده لم يجد لا محالة والجواب عن قول عمر رضي الله عنه انه لم يكتب علينا التعجيل بها فاراد ان يبين للقوم جواز التأخير مما يدل على الوجوب ان الله تعالى وبخ من ترك السجود بقوله فما لهم لا يؤمنون واذ اقرئ عليهم القرآن لا يسجدون والتوبيخ لا يكون الا بترك الواجب ولان آيات السجدة كلها دالة على الوجوب لانها ثلاثة اقسام قسم امر صريحاً مثل النبي في والنجم واقراً باسم ربك والامر للوجوب ومنها ما فيه ذكر طاعة الانبياء والمرسلين والاولياء وذلك يوجب الاقتداء لقوله تعالى فيهم اقتده والثالث ذكر ما فيه استنكاف الكفار ومخالفتهم في ذلك

سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد لقوله عليه السلام الحمد لله على من سمعها وعلى من تلاها وهي كلمة الجواب وهو غير مقيد بالقصد •

قال وإذا تلا الإمام آية السجدة سجدها وسجد المأموم معه للالتزامه متابعتها وإذا تلا المأموم لم يسجد إلا مأم ولا المأموم في الصلوة ولا بعد الفراغ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله عليه يسجدونها إذا فرغوا لأن السبب قد تقرر ولا مانع بخلاف حالة الصلوة لأنه يؤدي إلى خلاف موضوع الإمامة أو التلاوة ولهما أن المقتدي محجور عن القراءة لنهاية تصرف الإمام عليه

واجبة لكن علق بالتلاوة كما علق أوامر الصلوة بأوقات مخصوصة وأضيفت إلى تلك الأوقات وكذلك هذه إلى التلاوة فكانت التلاوة سببا لوجوبها ولهذا قال بعضهم التلاوة سبب لوجوب السجدة على السامع دون السماع وقيل السماع في حقه هو السبب وهو اختيار فخر الإسلام رحمه الله لكن الجواب عنه أن الأصل في السببية هو التلاوة والسماع بناء عليه لأنه من المتولدات وإنما تجب السجدة إذا تحققت القراءة من الأهل وهو أن يكون عاقلا غير محجور عليه حتى لو علم البغاء آية السجدة وجرى على لسانه لا تجب على السامع السجدة وكذا لا تجب بقراءة المجنون •

قوله سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد عملا بإطلاق النص ولأن السبب يعمل عمله قصد به أو لم يقصد لأنه مجعول للحكم وإنما ذكره لأن في بعض لفظ الآثار السجدة على من جلس لها فيوهم أن السجدة إنما تجب على من هو فاضلها وليس كذلك **قوله** يؤدي إلى خلاف موضوع الإمامة أو التلاوة وهذا لأنه لو سجد التلاوة وتابعه الإمام انقلب الإمام المتبوع تبعا والتبع متبوعا وإن لم يتابعه الإمام كان مخالفا لإمامه وإياها كان يلزم خلاف موضوع الإمامة وإن سجد الإمام وتابعه التالي كان خلاف موضوع التلاوة فإن التالي إمام العامعين قال عليه السلام لتال كنت أما منا فلو سجدت لسجدنا معك (قوله)

وتصرف المحجور لا حكم له بخلاف الجنب والحائض لانهما منهيان الا انه لا يجب على الحائض بتلاوتها كما لا تجب بسماها لانعدام اهلية الصلوة بخلاف الجنب ولو سمعها رجل خارج الصلوة سجدها هو الصحيح لان الحجر ثبت في حقهم فلا يعدوهم فان سمعوا وهم في الصلوة سجدة من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجدوها في الصلوة لانها ليست بصلوة لان سماعهم هذه السجدة ليس من افعال الصلوة وسجدوها بعدا لتحقق سببها ولو سجدوها في الصلوة لم يحجزهم لانه ناقص لمكان النهي فلا يتأدى به الكامل .

قال واعادوها لتقرر سببها ولم يعيدوا الصلوة لان مجرد السجدة لا ينافي احرام الصلوة وفي النوادر انها تفسد لانهم زادوا فيها ما ليس منها وقيل هو قول محمد رحمه الله فان قرأها الامام وسمعها رجل ليس معه في الصلوة فدخل معه بعد ما سجدها الا امام لم يكن عليه ان يسجدها

قوله وتصرف المحجور لا حكم له المحجور هو الممنوع عن التصرف على وجه يظهر نفاذ مثل ذلك التصرف عليه من جهة غيره كالصبي والعبد المحجور والمجنون لقيام المولى والولي مقام هؤلاء وقيل المحجور هو الممنوع لحق العباد والمنهي هو الممنوع لحق الشرع اذا ثبت هذا نقول المقتدي محجور عن القراءة لانه منع الشارع اياه عن القراءة لانه نفذ قراءة الامام عليه الاترى . انه لا يجوز له قراءة ما دون الآية والآية جميعا فان قيل تصرف المحجور له حكم فالعبد المحجور ان باع او اشترى يتوقف على اجازة مولاه ولو توكل عن الغير في بيع ماله صح ولو طلق امرأته تطلق ولو افرحدا او فصاح نفذ فظهر في حق مولاه قلنا انما توقف لاحتمال الاجازة وانما ظهر اثر الحجر (النفاذ اذا الحجر) لاحتمال لحق الضرر لمولاه وذا في النفاذ لافي التوقف فلا يظهر الحجر فيه وهو ليس بمحجور عن نفس التصرف وانما الحجر في حق لحق العهدة وقد ظهر اثره فيه حتى لا ترجع الحقوق عليه وهو ملحق بالا حرار في حق الدم والطلاق وتصرف المحجور لغو فيما حجر عنه لافي غيره **قوله** لان الحجر ثبت في حقهم اي في حق الامام ومن معه لان المقتدي انما حجر عن القراءة لئلا يوسوس

لانه صار مدركا لها باذراك الركعة وان دخل معه قبل ان يسجد ها سجدها معه
لانه لو لم يسمعها سجدها معه فهنا اولي وان لم يدخل معه سجدها وحده لتحقق السبب
وكل سجدة وجبت في الصلوة فلم يسجد ها فيها لم تقض خارج الصلوة لانها صلوتية

على الامام القراءة ولهذا قال عليه السلام مالي انازع القرآن وكذا قراءته يخل بتدبر
سائر المقتدين في قراءة الامام فيكون محجورا في حقهم ايضا
قوله لانه صار مدركا لها باذراك الركعة هذا اذا ادركه في آخر تلك الركعة اما لو ادركه
في الركعة الاخرى يسجد ها بعد الفراغ لانه لم يصرد ركعا لتلك القراءة ولا بما تعلق بتلك
القراءة من السجدة اما اذا ادركه في آخر تلك الركعة صار مدركا للمركعة كلها فصار مدركا للقراءة
وما يتعلق بالقراءة من السجدة كما لو ادرك الامام في الركوع في الركعة الثالثة من الوتر في
رمضان فانه يكون مدركا للقنوت فان قيل النيابة تجري في الاقوال كالقراءة والقنوت منها
لا في الافعال والسجدة منها قلنا نعم اذا سكن الفعل مقصودا اما اذا كان في ضمن القراءة فلا
وهذا لان السجدة انما وجبت بالتلاوة فكانت ملحقة بها الا ترى ان القعدة الاخيرة ترتفع
بالعود الى سجدة التلاوة مع انها دون القعدة اذ هي واجبة والقعدة فريضة والاقوى لا يرتفع
بالا دنى لكنها لما كانت نتيجة التلاوة المفروضة كانت ملحقة بها وكان حكمها كحكمها
فان قيل السجدة لو كانت ملحقة بالتلاوة لذابت سجدة الامام عن سجدة المقتدي ويحجر
المقتدي من السجدة كما حجر عن التلاوة قلنا المقتدي مأمور بالاتباع فيجب الاتباع فيه
وانما حجر عن التلاوة لما فيها من الاخلال بواجب الاستماع والسجود لا يخل بواجب الاستماع
فلم يحجر عنه **قوله** وان دخل معه قبل ان يسجد ها سجدها معه لا يقال ينبغي ان لا يتابعه
لان ما وجب عليه من السجدة ليست بصلوتية والسجدة متى لم تكن صلوتية لا يجوز
ادائها في الصلوة خصوصا على رواية النواذير حيث تفعد الصلوة بها على ما ذكرنا
لانا نقول تلك السجدة وان لم تكن صلوتية لكنها صارت صلوتية بالافتداء لان الافتداء تائيزا (في)

ولها مزية الصلوة فلا تتأدى بالناقص ومن تلا آية سجدة فلم يسجد ها حتى دخل في صلوة فأعادها وسجد اجزته السجدة عن التلاوتين لان الثانية اقوى لكونها صلوتية فاستتبع الاولى وفي النواذر يسجد اخرى بعد الفراغ لان الاولى قوة السبق فاستوتوا قلنا للثانية قوة اتصال المقصود فترجحت بها وان تلاها فسجد ثم دخل في الصلوة فتلها سجد لها لان الثانية هي المستتبعة ولا وجه الى الحاقها بالاولى لانه يؤدي الى سبق الحكم على السبب ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزته سجدة واحدة فان قرأها في مجلسه فسجدها ثم ذهب ورجع فقرأها سجدها ثانية وان لم يكن سجد للاولى فعليه السجدتان

في تصيير غير الواجب واجبا وتصيير الواجب غير واجب الا ترى ان القعدة على رأس الركعتين فريضة على المسافر وبالاعتداء بالمقيم لم يبق فرضا وكذلك الرجل اذا تحرم الاربع تطوعا تلزمه ركعتان لا غير وهو اذا اقتدى بمن يصلي الظهر يلزمه الاربع حتى لو افسد يلزمه قضاء الاربع وكذلك الاخرى ان تجبان على المسافر بالاعتداء بالمقيم في الوقت كذا في الفوائد الظهيرية .

قوله ولها مزية الصلوة وفي الجامع الكبير لقاضي خان رحمة الله عليه ان الصلوتية اقوى لانها وجبت بتلاوة تعلق بها جواز الصلوة الا ترى انه لو ضحك في سجدة التلاوة في الصلوة تنقض طهارته ولو ضحك فيها خارج الصلوة لا تنتقض **قوله** فلم يسجد ها حتى دخل في صلوته فأعادها وسجد اجزته السجدة عن التلاوتين هذا اذا لم يتبدل مجلس الصلوة عن مجلس التلاوة فاما اذا تبدل فعليه لكل تلاوة سجدة كما لو لم يدخل في الصلوة ولا يتبدل المجلس بدخوله في الصلوة لان الصلوة محقق القراءة والمحقق للقراءة لا يكون مبدلا لمجلس القراءة **قوله** قلنا للثانية قوة اتصال المقصود وهو السجدة فكانت اقوى ولا يبعد ان يكون السابق تبع اللاحق اذا كان اللاحق اقوى كسنة الفجر لان الثانية عند اتصال المقصود صارت كعمل مجتهد اتصل القضاء به فحينئذ يصير هو بمنزلة المجمع عليه في القوة (قوله)

والاصل ان مبنى السجدة على التداخل دفعا للخرج وهو تداخل في السبب دون الحكم وهذه اليق بالعبادات والثاني بالعقوبات

قوله والاصل ان مبنى السجدة على التداخل دفعا للخرج ولما روي ان النبي عليه السلام كان عليه ينزل جبرئيل بآية السجدة فيسمع منه ويقرأ على الصحابة وكان يسجد لها سجدة واحدة وروي عن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه انه كان يعلم الناس القرآن في مسجد الكوفة وكان يكرر آية السجدة في مكان واحد وربما كان يخطو خطوة او خطوتين وكان يسجد لذلك مرة وكذلك الحكم اذا ذكر النبي عليه السلام في مجلس واحد مرارا فعلى قول الكرخي لا يجب ان يصلى عليه الامرة واحدة وعلى قول الطحاوي تجب عليه الصلوة بكل مرة وان كان التكرار في مجلس واحد لان هذا حق الرسول كما قال عليه السلام لا تجفوني بعد موتي قيل وكيف نجفي يا رسول الله قال ان اذكر في موضع ولا يصلى علي وحقوق العباد لا تتداخل وعلى هذا قالوا من عطس وحمد الله في مجلس مرارا ينبغي للسامع ان يشمته في كل مرة لانه حق العاطس والاصح انه اذا زاد على الثلاثة لا يشمته كذا في المبسوط والمحيط **قوله** وهو تداخل في السبب دون الحكم التداخل على ضربين تداخل في الحكم وهو في الحدود فانها اذا اجتمعت من جنس واحد تداخل لان الجنس واحد والمقصود متحد وهو الانزجار فيمكن فيما زاد على الواحد شبهة فوات المقصود وتداخل في السبب وهو في العبادات والاصل هو التداخل في الحكم لانه امر حكمي بخلاف القياس اذ الاصل ان لكل سبب مسببا فيلحق بالاحكام لا بالاسباب لثبوتها حسا لكن لو قلنا بالتداخل في الحكم في العبادات لبطل التداخل لانه بالنظر الى الاسباب يتعدد وبالنظر الى الحكم يتحدد فيتعدد احتياطا في العبادات لانها متى دارت بين الثبوت والسقوط تثبت لان مبناها على التكرير لانا خلقنا لها بخلاف العقوبات فان مبناها على الدرء والعفو حتى لو دارت بين الثبوت (و)

وامكان التداخل عند اتحاد المجلس لكونه جامعا للمتفرقات فاذا اختلف
عاد الحكم الى الاصل

والسقوط يسقط ولان للمجلس اثر في جمع سبب الوجوب لا في جمع الواجب كما في
العقود فانه يثبت الاتحاد به بين كلام العاقدين لا في الحكم وهذا التداخل تقيد بالمجلس
فعلم بانه تداخل في السبب لا في الحكم فائدته تظهر فيما نوزني فحدثم زني يحدثانبا
ولوتلا وسجدتم تلا لا يجب ثانبا .

قوله وامكان التداخل عند اتحاد المجلس شرط التداخل اتحاد الآية والمجلس
لان النص والاجماع والخرج انما يوجد في مجلس واحد وآية واحدة فبقي
ما وراه على اصل القياس ولان التداخل انما يصح عند جامع يجمع الاسباب
ويجعلها سبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل القبول بالاجاب مع الفصل
حقيقة ويتحد الاقارير المتعددة حقيقة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو
ان يتكرر الحكم بتكرار السبب اي السجدة بالتلاوة ثم انما يختلف المجلس اذا ذهب عن ذلك
المجلس بعيدا وما اذا ذهب قريبا فالاتحاد بالمجلس باق والفاصل بين القريب والبعيد ما ذكر في
المحيط انه اذا مشى خطوتين او ثلثا فذلك قريب واذا كان اكثر من ذلك فانه بعيد
قال محمد رحمه الله فان كان نحو من عرض المسجد وطوله فهو قريب وفي المبسوط فان نام
قاعد او اكل لقمة او شرب شربة او عمل عملا يسير اثم قرأها فليس عليه اخرى لان
بهذا القدر لا يتبدل المجلس وذكر الامام الترمذي رحمه الله في روضة العلماء بالاكل
لا يختلف المجلس حتى يشبع وبالشرب حتى يروي وبالكلام حتى يكثر استحسانا
وعن محمد رحمه الله بمراي العين لا يختلف وفي البيت والسفينة والمعمد تكفيه سجدة
وان تحول من زاوية الى زاوية الا ان يكون كبيرا كالجامع وقيل خلافه وكذا لوتلاها
في المسجد الداخل ثم اعادها في الخارج تكفيه الواحدة وكذا لوتلاها في كرم في اما كن

ولا يختلف بمجرد القيام بخلاف المخيرة لانه دليل الاعراض وهو لمبطل هناك
وفي تسدية الثوب يتكرر الوجوب وفي الانتقال من غصن الى غصن كذلك
في الاصح وكذا في الدياسة للاحتياط ولوتبدل مجلس السامع دون التالي يتكرر
الوجوب على السامع لان السبب في حقه السماع وكذا اذا تبدل مجلس التالي دون السامع
على ما قيل والاصح انه لا يتكرر الوجوب على السامع لما قلنا

مختلفة وقيل في الجامع تكفيه سجدة واحدة عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد
رحمه الله سجدتان وكذا لو تلاها في دار السلطان *

قوله ولا يختلف بمجرد القيام بخلاف المخيرة فانها اذا قامت من مجلسها يبطل خيارها
لان ذلك ليس بسبب اختلاف المجلس بل لوجود دلالة الاعراض **قوله** وهو المبطل هناك
اي الاعراض صريحا ودلالة **قوله** وفي تسدية الثوب يتكرر الوجوب الى آخره ذكر
الاختلاف في شروح الجامع الصغير في المعامل الثلاث كلها وفي امثالها وقال الامام
الترمذي رحمه الله واختلف في تسدية الثوب والدياسة والذي يدور حول الرحن
والذي ينسج حول الحوض والنهر والذي تلا على غصن ثم انتقل الى غصن آخر والاصح
هو الايجاب لان المجلس ليس مجلس التلاوة ولهذا يعتبر مختلفا في الغصنين في الحل
والحرم حتى ان الحلال اذا رمى صيدا او الصيد على غصن شجرة اصلها في الحل وذلك
الغصن في الحرم يجب الجزاء ولم يعتبر الاصل فكذلك هنا **قوله** للاحتياط اي
بالنظر الى اتحاد العمل واتحاد اسم العمل واتحاد اسم المجلس لا يتبدل المجلس فلا يتكرر
الوجوب وبالنظر الى حقيقة اختلاف المكان يتكرر الوجوب فقلنا بالتكرار احتياط
قوله وكذا اذا تبدل مجلس التالي دون السامع على ما قيل اي يتكرر الوجوب
على السامع وان اتحد مجلسه لما ان سماعه مبني على التلاوة ومجلس التلاوة يتبدل فيعتبر به
وذكر صدر الشهيد رحمه الله الجامع الصغير ولوتبدل مجلس التالي دون السامع يتكرر (الوجوب)

ومن اراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه اعتبارا بسجدة الصلوة وهو المروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه

الوجوب على السامع لان الحكم يضاف الى السبب وهو قول الامام علي البزدوي كانه جعل التلاوة سببا وكذا ذكر بعض المتأخرين من مشايخنا في شرح هذا الكتاب وقال القاضي الامام المنتسب الى الاسيحاب انه لا يتكرر الوجوب على السامع لان سبب الوجوب في حق السامع ومكان السماع متحد هذا هو الاصح وعليه الفتوى وفي الكافي والاصل ان التلاوة سبب بالاجماع لان السجدة يضاف اليها ويتكرر بتكررها وفي السماع خلاف فقل انه سبب لما روينا والصحيح ان السبب في حق السامع هو التلاوة لكن السماع شرط لتعمل التلاوة في حقه وليس في الحديث بيان السبب بل فيه بيان الوجوب على السامع.

قوله ومن اراد السجود كبر التكبير ليس بواجب كما في الصلوة كذا في المبسوط لابي يسميرا لبزدوي رحمه الله تعالى وفي المحيط وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يكبر عند الانحطاط لان التكبير لا ينتقل من الركن وعند الانحطاط ههنا لا ينتقل من الركن **قوله** ولم يرفع يديه احترازا عن قول الشافعي رحمه الله فان صفتها عنده ان يسجد سجدة واحدة فيكبر را فعايديهنا ويأثم يكبر للسجود ولا يرفع يديه ثم يكبر للرفع ويسلم واقلها وضع الجبهة على الارض بلا شروع ولا سلام كذا في الخلاصة الغزالية وذكر في المبسوط ولم يذكر ما ذا يقول في سجوده ثم قال والاصح ان يقول من التسبيح ما يقول في سجدة الصلوة وبعض المتأخرين استحسنا ان يقول فيها سبحان ربنا انه كان وعد ربنا لمفعول واستحسنوا ايضا ان يقوم ويسجد لان الخرو وسقوط من القيام والقرآن ورد به وان لم يفعل لم يضره وفي المحيط وان لم يذكر فيها شيئا اجزاء لانها لا يكون اقوى من السجدة الصلوتية وهناك جائز بدونه فهنا اولي

ولا تشهد عليه ولا سلام لان ذلك للتحلل وهو يستدعي سبق التحريمة وهي منعدمة
قال ويكره ان يقرأ السورة في الصلوة او غيرها ويدع آية السجدة لانه يشبه
 الاستنكاف عنها ولا بأس بان يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها لانه مبادرة اليها
 قال محمد رحمه الله احب الي ان يقرأ قبلها آية او آيتين دفعا لوهم التفضيل واستحسنوا
 اخفاءها شفقة على السامعين والله اعلم بالصواب *

قوله ولا تشهد عليه ولا سلام نفى لقول بعض اصحاب الشافعي رحمه الله فانهم يقولون
 بهما فقال شيخ الاسلام في المبسوط ومن اصحاب الشافعي رحمه الله من لم يأخذ ما قاله
 الشافعي رح لكن قال فيها تشهد وتسليم **قوله** وهو يستدعي سبق التحريمة وهي
 منعدمة ولا يقال فيه تحريمة وهي التكبيرة لان هذه التكبيرة ليست للتحريمة بل لمشابهة هذه
 السجدة بسجدة الصلوة والتكبيرة فيها ليست للتحريمة بل للانتقال الى السجود فكذا هيها
قوله واحب الي ان يقرأ قبلها آية او آيتين او بعدها **قوله** واستحسنوا اخفاءها شفقة على
 السامعين وفي المحيط فان كان التالي وحده يقرأ كيف شاء يعني يقرأ آية السجدة
 جهرا او اخفاء وان كان معه جماعة قال مشايخنا رحمهم الله ان كان القوم متأهبين
 للسجود ويقع في قلبه انه لا يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأ جهرا حتى يسجد
 القوم معه لان في هذا حثا لهم على الطاعة وان كانوا محدثين ويظن انهم يسمعون
 ولا يسجدون او وقع في قلبه انه يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأها في نفسه
 ولا يجهر تحريزا عن تأثيم المسلم وذلك مندوب اليه وفيه ايضا ذكر ما في الرقبايات فيمن
 قرأ آية السجدة كلها الا الحرف التي في آخرها قال لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي
 يسجد فيه وحده لم يسجد الا ان يقرأ الاكثر من آية السجدة وفي فوائد الامام السفكر دري
 رحمه الله ان من تلا من اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه
 السجدة لم يسجد وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة ان قرأ ما قبله او ما بعده اكثر من (نصف)

باب صلوة المسافر

السفر الذي يتغير به الأحكام ان يقصد الا نسان مسيرة ثلاثة ايام ولياليها بمسير الابل ومشى الاقدام لقوله عم يمحى المقيم كل يوم وليلة والمسا فر ثلاثة ايام ولياليها عمت الرخصة الجنس ومن ضرورته عموم التقدير وقد ابرؤ وسفر ح بيومين واكثر اليوم الثالث

نصف الآية تجب المجدة وما لا فلا وعن ابي علي الدقاق فيمن سمع مجدة من قوم قرأ كل واحد منهم حر فليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعها من تال والله اعلم .

باب صلوة المسافر

قوله السفر الذي يتغير به الأحكام من نحو قصر الصلوة و ابا حة الفطر و امتداد مدة المسح ثلاثة ايام وسقوط الجمعة والعبدین وسقوط الاضحية وحرمة الخروج على الحرية بغير محرم وانما قيد بقوله الذي يتغير به الأحكام لان سير ادنى المسافة سفر في اللغة لانه عبارة عن الظهور ولم يذا حمل اصحابنا رحمهم الله قوله عليه السلام ليس على الفقير والمسافر اضحية على الخروج من بلدة او قرية حتى سقطت الاضحية بذلك التقدير ثم ذكر القصد وهو الارادة الحادثة لانه لو طاف جميع الدنيا بلا قصد السفر لا يصير مسافرا والقصد وحده غير معتبر والفعل وحده كذلك وانما العبرة للمجموع ثم الاقامة تثبت بمجرد النية بخلاف السفر ووجه الفرق ان السفر فعل والفعل لا يكفي مجرد النية والاقامة ترك الفعل وفي الترك يكفي مجرد النية **قوله** مسيرة ثلاثة ايام ولياليها اي مع الاستراحات التي تكون في خلال ذلك ثم المعنى في تعيين ثلاثة ايام هو الترخص في السفر لمكان الخروج والمشقة والحرج في ان يحمل رحله من غير اهله ويحط في غير اهله وذلك لا يتحقق فيما دون الثلث **قوله** عمت الرخصة الجنس ذكر المسافر محلى باللام فاستغرق الجنس لعدم المعهود وانضى تمكن كل مسافر من مسح ثلاثة ايام

والشافعي رحمه الله بيوم وليلة في قول وكفى بالسنة حجة عليهما والسير المذكور هو الوسط
وعن أبي حنيفة رح التقدير بالمرحل وهو قريب من الاول ولا معتبر بالفراسخ وهو الصحيح
ولا يعتبر الصير في الماء معناه لا يعتبر به السير في البر فاما المعتبر في البحر فما يليق بحاله

وليا ليها ولا يتصور ان يمح كل مسافر ثلاثة ايام وليالها الا وان يكون اقل مدة السفر ثلاثة
ايام وليا ليها اذ لو كان اقل من ذلك لخرج بعض المسافرين عن استيفاء هذه الرخصة
والزيادة عليها منفية اجماعا فكان الاحتياج الى اثبات ان الثلاثة اقل مدة السفر
وقد دل عليه الحديث على ما بينا .

قوله والشافعي رحمه الله بيوم وليلة وفي قول يومان وليلتان وفي قول اثناعشر بريدا
كل برید اربعة اميال وكل ثلاثة اميال فرسخ فيكون ثمانية واربعين ميلا ويكون
بالفراسخ ستة عشر فرسخا **قوله** وهو قريب من الاول اي التقدير بثلاث مراحل
قريب الى التقدير بثلاثة ايام لان المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة
خصوصا في اقصا ايام السنة كذا في المبسوط **قوله** ولا معتبر بالفراسخ هو الصحيح
احتراز عن قول عامة المشايخ فان عامة المشايخ قدروها بالفراسخ ايضا ثم اختلفوا
فيما بينهم بعضهم قالوا احد وعشرون فرسخا وبعضهم قالوا ثمانية عشر وبعضهم قالوا
خمسة عشر والفتوى على ثمانية عشر لانها اوسط الاعداد كذا في المحيط **قوله** ولا يعتبر
السير في الماء معناه لا يعتبر به الصير في البر اي لا يعتبر بالسير بالماء الصير في البر بان
كان لموضع طريقان احدهما في الماء وهو يقطع بثلاثة ايام وليا ليها فيما اذا كانت
الرياح مستوية لا غالبية ولا ساكنة والثاني في البر وهو يقطع بيوم او يومين فانه
اذا ذهب في طريق الماء يترخص وفي البر لا ولو انعكس التقدير انعكس الحكم ايضا وكذلك
لو اختلف الطريقان في البر ثبت الحكم بحسب ذلك ايضا وقال في المحيط في مصر له
طريقان احدهما مسيرة يوم والاخر مسيرة ثلاثة ايام وليا ليها ان اخذ في الطريق (الذي)

كما في الجبل قال وفرض المسافر في الرباعية ركعتان لا يزيد عليهما

الذي هو مسيرة يوم لا يقصر الصلوة وان اخذ في الطريق الذي هو مسيرة ثلاثة ايام وليا ليها قصر الصلوة فالمعتبر في البحر ما يليق بحاله اي تعتبر ثلاثة ايام وليا ليها في السير في البحر بعد ان كانت الرياح مستوية لا غالبية ولا ساكنة .

قوله كما في الجبل فانه يعتبر ثلاثة ايام وليا ليها في السير في الجبل وان كانت تلك المسافة في السهل يقطع بمادونها كذا في الخلاصة **قوله** وفرض المسافر في الرباعية ركعتان لا يزيد عليهما وفي المبسوط القصر عزيمة في حق المسافر عندنا وقال الشافعي رحمه الله رخصة واستدل بقوله تعالى فلبس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة فهو تنصيص على ان اصل الفريضة اربع والقصر رخصة وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله شرع القصر بلفظ لا جناح وهو يذكر للاباحة لا للموجب كما قال الله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء فدل ان القصر مباح وليس بواجب ولما كان مباحا كان للمسافر فيه بالخيار وعن عمر رضي الله عنه اشكلت على هذه الآية فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ما لنا نقصر وقد آمنا ولا نخاف شيئا وقد قال الله تعالى ان خفتم فقال النبي عليه السلام انها صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فقد علق القصر بالقبول وقد سماه صدقة والمتصدق عليه يتخير في قبول الصدقة فلا يلزمه القبول حتما فيما هو من الاركان الخمس فكذا هذا ولان هذا رخصة شرعت للمسافر فيتخير فيها كما في الصوم وكما في الجمعة مع الظهر ولانه لو اقتدى بالمقيم صار فرضه اربعا ولو كان ركعتان كان لا يتغير فرضه لاجل المقيم ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال صلوة المسافر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تام غير قصر على لسان نبيكم وفي رواية تمام وعن ابن عمر رضي الله عنهما صلوة المسافر ركعتان من خالف السنة فقد كفر والمعنى في المسئلة انه ترك الركعتين الاخيرين بلا بدل يلزمه ولا اثم يلحقه

ص

وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه فرضه الاربع والقصر رخصة اعتبارا بالصوم

فكان تطوعا كسائر التطوعات وأما الجواب عن تعلقه بالآية فقليل المراد من القصر المذكور فيها هو القصر في الاوصاف من ترك القيام الى القعود او ترك الركوع والسجود الى الایماء لخوف العد وبدليل انه علق ذلك بالخوف وقصر الاصل غير متعلق بالخوف بالاجماع وانما هو متعلق بالسفر وعندنا قصر الاوصاف عند الخوف مباح لا واجب وأما تعلقه بحديث الصدقة قلنا هو دليلنا لانه امر بالقبول والامر للوجوب ولان هذه صدقة بواجب في الذمة وليس له حكم المال فيكون اسقاطا محضا لا يرتد بالرد كما لصدقة بالقصاص والطلاق والعاق يكون اسقاطا محضا لا يرتد بالرد فكذا هذا فيكون معنى قوله فاقبلوا صدقته فاعملوا بها واعتقدوها كما يقال فلان قبل الشرائع اي اعتقدوها وعمل بها وانما قلنا ان التصديق بعالا يحتمل التملك اسقاطا محضا لان التصديق احدا سباب التملك والتمليك المضاف الى محل يقبله مثل ان يقول لا خرو هبت لك هذا العبد او ملكته او تصدقت به عليك اذا صدر من العباد يقبل الرد حتى لو قال الآخر لا اقبل لا يثبت له ولاية التصرف فيه واذا صدر من الله تعالى لا يرتد بالرد لانه معترض الطاعة لا يمكن رد ما اثبتته واجبه سواء كان لنا او علينا مثل الارث فانه تملك من الله عز وجل الى التوارث فاذا قال لا اقبل لا يعتبر قوله والتمليك المضاف الى محل لا يقبله اذا صدر من العباد لا يقبل الرد مثل ان يقول لامرأته وهبت لك الطلاق او النكاح منك او تصدقت به عليك او يقول ولي القصاص لمن عليه القصاص وهبت القصاص لك او ملكته او تصدقت به عليك فيطلق امرأته وسقط القصاص من غير قبول ولا يرتد بالرد لان معناه الاسقاط والساقط لا يحتمل الرد والتصدق الصادر من الله تعالى فيما لا يحتمل التملك وهو شرط الصلوة او امر ان لا يحتمل الرد ولا يتوقف على قبول العبد لانه مفترض الطاعة ثبت ان المراد من التصديق الاسقاط وقد سمي الله تعالى الاسقاط تصدقا في قوله عز ذكره وان تصدقوا خير لكم (و)

ولنا ان الشفع الثاني لا يقضى ولا يأتى على تركه وهذا آية النافلة بخلاف الصوم لانه يقضى وان صلى اربعا وقعد في الثانية قدر التشهد اجزته الاوليان عن الفرض والاخرين نافلة اعتبارا بالهجر ويصير مسيئا لنا خيرا الملام وان لم يقعد في الثانية قدرها بطلت لاختلاط النافلة بها قبل اكمال اركانها

وفي صلوة الجلابي عن الحسن بن حي ان افتتحها المسافر بنية الاربع اعاد حتى يفتتحها بنية الركعتين قال الرازي وهو قولنا لانه اذا نوى اربعا فقد خالف فرضه كنية الفجر اربعا ولونواها ركعتين ثم نواها اربعا بعد الافتتاح فهي لمغاة كمن افتتح الظهر ثم نوى العصر.

قوله ولنا ان الشفع الثاني لا يقضى ولا يأتى على تركه وهذا آية النافلة فان قيل يشكل على هذا الفقير الذي يحج حجة الاسلام فانها تقع فرضا ومع ذلك انه لو لم يأت بها لم يكن عليه قضاء ولا اثم لعدم الاستطاعة قلنا لما اتى مكة صار مستطيعا فيفترض عليه حتى انه لو تركها يأتى كما يفترض على الاغنياء المستطيعين في الافاق واما الركعتان الاخيرتان لا تصيران فرضا على المسافر ما لم ينوا الاقامة او يدخل مصره كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله واما القراءة الزائدة على المقدر المسنون في الصلوة تقع فرضا ومع ذلك لا يأتى على تركها باعتبار دخولها تحت قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن حيث لم يقدر الله تعالى كم كان ثم ورود البيان بتقدير ثلث آيات او ما دونها بمقدار على حسب ما اختلفوا فيه بطريق الاجتهاد يمنع النقصان دون الزيادة وكان انتفاء العقاب في انزاعه عند الترك الا يوجب نفى الفرضية لانه وجد اصله وهي ثلث آيات ثم لما وجد الزائد عليها الحق بها الحاقا للمزيد بالمزيد عليه وادخاله تحت قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن لانه لا تقدير فيه فكان هذا كتطويل القيام والركوع والسجود فلا يفرد للمزيد حكم على حدة بعد تناول دليل الفرضية للمزيد والمريد عليه (قوله)

واذا فارق المسافر بيوت المصر صلى ركعتين لان الإقامة تتعلق بدخولها فبتعلق السفر بالخروج عنها وفيه الاثر عن علي رضي الله تعالى عنه لو جاوزنا هذا النخص لقصرنا ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلدة او قرية خمسة عشر يوما او اكثر

قوله واذا فارق المسافر بيوت المصر صلى ركعتين ويعتبر في مفارقة المصر الجانب الذي يخرج منه المسافر من البلدة لا الجواز الذي يحذاء البلدة حتى انه اذا خلف البنيان الذي خرج منه قصر الصلوة ولو كان القرى متصلة بربض المصر قصر بالخروج وقيل لا حتى يجاوزها ولو بفراسخ الا ان يكون بينهما انفصال وحد الانفصال مائة ذراع وقيل قدر ما لا يسمع الصوت وقيل قدر غلوة وقيل قدر سكة فان جاوز القرى المتصلة قصر وقيل لا حتى ينائي عنها وحد النائي كحد الانفصال ونيل كحد فناء المصر قد رمل وقيل حد الانفصال وحد الغناء وحد النائي واحد وهو قدر غلوة ثلثمائة ذراع الى اربع مائة ذراع وهو الاصح وقال الامام خواهر زادة وشمس الائمة السرخسي رحمهما الله الصحيح ان الغناء مقدر بالغلوة وقد رجع بعضهم الغناء بفرسخين وبعضهم بثلاث فراسخ ذكره في المحيط فان قيل فناء المصر في حكم المصر في حق صلوة الجمعة والعيد حتى جازت الصلوة فيه مع كون المصر شرطا للجواز هذه الصلوة فكيف اعطي الغناء حكم غير المصر في حق القصر للمسا فرقلنا فناء المصر انما يلحق بالمصر فيما كان من حوائج اهل المصر وصلوة الجمعة والعيد من حوائج اهل المصر فاما قصر الصلوة فليس من حوائج اهل المصر فلا يلحق الغناء بالمصر في حق هذا الحكم **قوله** وفيه الاثر وهو ان علي رضي الله عنه خرج من البصرة يريد الكوفة وصلى الظهر اربعا ثم نظر الى خص امامه فقال لو جاوزنا هذا النخص لقصرنا **قوله** حتى ينوي الإقامة في بلدة او قرية الى قوله وهو الظاهر اي الظاهر من الرواية وهذا احتراز عما روي عن ابي يوسف رحمه الله ان الرعاة اذا نزلوا موضعا كثيرا لكلاً والماء واتخذوا المخابز والمعالف والاوازي وضربوا الخيام ونووا الإقامة خمسة عشر يوما والماء والكلأ يكفيهم لتلك المدة صاروا مقيمين (و)

وان نوى اقل من ذلك قصر لانه لا بد من اعتبار مدة لان السفر بجامعة اللبث فقد رناها
بمدة الطهر لانهما مدتان موجبتان وهو ما ثور عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى
عنهم والاثر في مثله كما لخبروا لتقييد بالبلدة والقرية يشير الى انه لا تصح نية الإقامة
في المغازة وهو الظاهر ولو دخل مصر على عزم ان يخرج غدا او بعد غدا ولم ينو مدة
الإقامة حتى بقي على ذلك سنين قصر لان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما اقام

وكذا التراكمة والاعراب ولكن ظاهر الرواية هو ان نية الإقامة لا تصح الا في موضع الإقامة
وموضع الإقامة العمران والبيوت المتخذة من الحجر والمدرو الخشب لا الخيام والا خبية
والوبر كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله وما ذكرنا من اشتراط كون موضع
الإقامة بلدة او قرية فيما اذا سار ثلاثة ايام بنية السفر فما قبل ذلك فتصح نية الإقامة في
المغازة ايضا ذكره فخر الاسلام رحمه الله في اصول الفقه في العوارض المكتسبة فقال
الترى انه اذا رفضه اي السفر فيما اذا لم تتم ثلاثة ايام فصار مقيما وان كان في غير موضع
الإقامة لان السفر لما لم يتم علة كانت نية الإقامة نقضا للتعارض لا ابتداء علة فاذا سار
ثلاثة ايام ثم نوى المقام في غير موضع الإقامة لم تصح لان هذا ابتداء ايجاب فلا يصح
في غير محله وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله ما يوافق هذا وهو ما قال اذا جاوز
عمران مصره فلما سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه فعزم الرجوع الى الوطن
لاجل ذلك يصير مقيما بمجرد العزم الى الوطن لانه رفض سفره من قبل الاستحكام
حيث لم يسر ثلاثة ايام فيعود مقيما وتتم صلوته •

قوله وان نوى اقل من ذلك قصر وقال الشافعي رح اذا نوى الإقامة اربعة ايام صار مقيما
لا يباح له القصر وقال في قول اذا اقام اكثر من اربعة ايام كان مقيما وان لم ينو الإقامة فكان
الخلاف بيننا وبينه في موضعين احدهما في قدر نية الإقامة والثاني في اشتراط اصل النية
احتج الشافعي رح في الاول بظاهر قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح

يأذربيجان سنة اشهر وكان يقصر وعن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم مثل ذلك
 واذا دخل العسكر ارض الحرب فنوا الإقامة بها قصر واوكذا اذا حاصر وافيهامدينة او حصنا
 لان الداخل بين ان يهزم فيقرو بين ان يهزم فيغرفلم تكن دار إقامة وكذا اذا حاصروا اهل
 البغي في دار الاسلام في غير مصر او حاصروهم في البحر لان حالهم مبطل عزيمتهم
 وعند زفر رحمه الله يصح في الوجهين اذا كان الشوكة لهم للتمكن من القرار ظاهرا
 وعند ابي يوسف رحمه الله يصح اذا كانوا في بيوت المدرلانه موضع الإقامة ونية الإقامة
 من اهل الكلاء وهم اهل الاخبية قيل لاتصح والأصح انهم مقيمون يروى ذلك عن
 ابي يوسف رحمه الله لان الإقامة اصل فلا تبطل بالانتقال من مرعى الى مرعى

ان تقصر وامن الصلوة الله تعالى اباح القصر بالضرب في الارض فمفهومه يقتضي
 انه متى ترك الضرب والمسير لا يباح له القصر الا اذا تركنا مفهوم الآية في اقل من اربعة
 ايام بدليل الاجماع فبقي الباقي على ظاهرة وروى عن عثمان رضي الله عنه مثل
 مذهبه ولما اختلفت الصحابة كان الاخذ بقول عثمان رضي الله عنه اولى للاحتياط
 واحتج اصحابنا رحمهم الله بما روي مجاهد عن ابن عباس وعن ابن عمر رضي الله
 عنهم انهما قال اذا دخلت بلدة وانت مسافر وفي عزمك ان تقيم بها خمسة عشر يوما
 فأكمل الصلوة وان كنت لا تدري متى تطعن فاقصر والاخذ بقولهما اولى لان القصر
 كان ثابتا بيقين وما ثبت بيقين لا يزول الا بيقين مثله وذافيما قلنا لان فيه اجماعا

قوله يأذربيجان بفتح الهمزة والراء وسكون الذال المعجمة موضع **قوله** وعن جماعة من
 الصحابة رضي الله عنهم مثل ذلك فقد اقام انس بنيسابور شهرا يقصر الصلوة وسعد
 بن ابي وقاص اقام شهرين بها وكان يقصر الصلوة وعلقمة بن القيس اقام بخوار زم
 سنين يقصر الصلوة **قوله** قيل لاتصح ذكر في المبسوط اختلف المتأخرون في الذين
 يسكنون الاخبية في دار الاسلام كالأعراب والأتراك فمنهم من يقول لا يكونون مقيمين (ابد)

وان اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت اتم اربعا لانه يتغير فرضه الى اربع للتبعية كما يتغير بنية الإقامة لاتصال المغير بالسبب وهو الوقت وان دخل معه في فائتة لم تجزء لانه لا يتغير بعد الوقت لا نقضاء السبب كما لا يتغير بنية الإقامة فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة او القراءة وان صلى المسافر بالمقيمين ركعتين سلم واتم المقيمون صلواتهم لان المقتدي التزم الموافقة في الركعتين فينفر د في الباقي كما لمسبوق الا لانه لا يقرأ في الاصح

ابد الا أنهم ليسوا في موضع الإقامة والاصح أنهم مقيمون وعلل فيه بوجهين احدهما ان الإقامة للمرأة اصل والسفر عارض فحمل حالهم على الاصل اولى والثاني ان السفر انما يكون عند النية الى مكان الى مدة السفر وهم لا ينوون السفر قط وانما ينتقلون من ماء الى ماء ومن مرعى الى مرعى فكأنوا مقيمين باعتبار الاصل .

قوله وان اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت اتم اربعا لانه صار مقيما في حق هذه الصلوة لكونه تبعا للامام داخل في ولايته واقامة الاصل توجب اقامة التبعية كالعبد والجندي يصيران مقيمين بنية المولى والامير لثبوت التبعية في حقهما والحكم في التبعية يثبت بشرط الاصل حتى لو نوى المولى الإقامة ولم يعلم العبد حتى قصر ايا ما ثم علم قضى تلك الصلوات **قوله** لاتصال المغير وهو الاقتداء بالمقيم بالسبب وهو الوقت وان كان قد رخصته هو الاصح لكن لو افسد صلواته بعد الاقتداء صلى ركعتين لانه مسافر على حاله وانما كان يلزمه الاتمام لاجل للتابعة وقد زال ذلك حين افسد **قوله** الا انه لا يقرأ في الاصح هذا احتراز عن قول بعض انهم يقرؤون فيما يتمون لانهم منفردون فيه ولم هذا يلزمهم سجود السهو فيه اذا سهوا فاشبهوا المسبوق ولكن الاصح انهم لا يقرؤون واليه مال الكرخي رحمه الله لانهم لا حقون ادركوا اول الصلوة وقد تم فرض القراءة كذا في المحيط . (قوله)

لانه مقتد تحريمه لا فعلا والفرض صار مودى فيتركها احتياطاً بخلاف المسبوق
لانه ادرک قراءة نافلة فلم يتأدى الفرض فكان الايتان اولى .

قال ويستحب للامام اذا سلم ان يقول اتموا صلوتكم فانما قوم سفر لانه عليه
الصلوة والسلام قاله حين صلى باهل مكة وهو مسافر واذا دخل المعافر في مصره اتم
الصلوة وان لم ينو لمقام فيه لانه عليه الصلوة والسلام واصحابه رضوان الله تعالى
عليهم كانوا يسافرون ويعودون الى اوطانهم مقيمين من غير عزم جديد
ومن كان له وطن فانتقل منه واستوطن غيره ثم ما فر دخل وطنه الاول قصر
لانه لم يبق وطن له الا ترى انه عليه السلام بعد الهجرة عد نفسه بمكة من المسافرين

قوله لانه مقتد تحريمه لا فعلا لما ادرک اول الصلوة كان لاحقا فكانه خلف الامام حكما فكان
مقتد يا من هذا الوجه وهو منفرد حقيقة فيحرم عليه القراءة نظرا الى انه مقتد ويندب
له القراءة نظرا الى انه منفرد في فرض القراءة اذ فرض القراءة صار مودى في الشفع
الاول فزادت قراءته بين الحرمة والندب فلا احتياط في تركه لان الحرام واجب الامتناع
والمندوب جائز الترك فلو كان حراما ياتم بالفعل ولو كان مندوبا لا ياتم بالترك
بخلاف المسبوق فانه ادرک قراءة نافلة فكانت قراءته فيما يقضي فرضا فيجب الايتان
قوله فكان الايتان اولى انما قال اولى مع ان القراءة فرض عليه بمقابلة ما ذكر
اولا من قراءة المقيمين بعد فراغ اما مهم المسافر لا بالنظر الى نفسه لان القراءة في المسئلة
الاولى كانت دائرة بين الحرام والمندوب وفي المسئلة الثانية دائرة بين الفرض
والبدعة فكانت القراءة في المسئلة الثانية اولى بالنسبة الى القراءة في المسئلة الاولى
وان كانت واجبة في نفسها

(قوله)

وهذا الان الاصل ان الوطن الاصلي يبطل بمثله دون السفر ووطن الإقامة يبطل بمثله وبالسفر وبالاصلي فاذا نوى المسافر ان يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة لان اعتبار النية في موضعين يقتضي اعتبارها في مواضع

قوله وهذا الان الاصل ان الوطن الاصلي يبطل بمثله اي بالوطن الاصلي ولا يبطل بالسفر يحتاج ههنا الى بيان الاوطان فعبارة عامة المشايخ رحمهم الله تعالى في ذلك ان الاوطان ثلاثة وطن اصلي وهو مولد الرجل والبلد الذي تأهل به ووطن سفر وقد سمي وطن إقامة وهو البلد الذي ينوي الإقامة فيه خمسة عشر يوما او اكثر ووطن السكنى وهو ما يكون بنية الإقامة اقل من خمسة عشر يوما ثم من حكم الوطن الاصلي ان ينتقض بالوطن الاصلي لانه مثله حتى لو انتقل من البلد الذي تأهل به باهله وتوطن ببلدة اخرى لا تبقى البلدة المنتقل عنها وطنا له الا ترى ان مكة كانت وطنا اصليا لرسول الله عليه السلام ثم لما هاجر منها الى المدينة باهله وتوطن ثم انتقض وطنه بمكة حتى قال عليه السلام عام حجة الوداع اتموا صلواتكم يا اهل مكة فانا قوم سفر ولا ينتقض هذا الوطن بوطن السفر ولا بوطن السكنى لان كل واحد منهما دونه وكذلك لا ينتقض بانشاء السفر فان النبي عليه السلام كان يخرج من المدينة الى الغزوات مرار اولم ينتقض وطنه بالمدينة حتى لم يجد دنية الإقامة بعد رجوعه ولو كان له اهل ببلدة فاستحدث في بلدة اخرى اهلا آخر كان كل واحد منهما وطنا اصليا له روي انه كان لعثمان رضي الله عنه اهل بمكة واهل بمدينة وكان يتم الصلوة بهما جميعا ومن حكم وطن السفر انه ينتقض بالوطن الاصلي لانه فوقه وينتقض بوطن السفر لانه مثله وينتقض بانشاء السفر لانه صده ولا ينتقض بوطن السكنى لانه دونه ومن حكم وطن السكنى انه ينتقض بكل شيء بالوطن الاصلي وبوطن السفر بانشاء السفر وعبارة المحققين من مشايخنا ان الوطن وطنان وطن اصلي ووطن سفر

(كتاب الصلوة ... باب صلوة المسافر)

وهو ممتنع لان السفر لا يعري عنه الا اذا نوى المسافر ان يقيم بالليل في احد همل
 فيصير مقيما بدخوله فيه لان اقامة المرء مضافة الى مبيته ومن فاته صلوة في
 السفر قضاها في الحضر ركعتين ومن فاته في الحضر قضاها في السفر اربعاً لان القضاء

مسافر وهو وطن الإقامة ولم يعتبروا وطن السكنى وطناً وهو الصحيح لانه لم يثبت فيه حكم
 الإقامة بل حكم السفر فيه باق فلذلك لم يذكر وطن السكنى في الكتاب وبيان هذا
 الاصل من المسائل في الزيادات وفي المحيط ولو انتقل باهله ومناجه الى بلد وبقي
 له دور وعقار في الاول قيل بقي الاول وطناً واليه اشار محمد رحمه الله في الكتاب
 حيث قال باع داره ونقل عياله وقيل لم يبق وفي الاجناس قال هشام سألت
 محمداً عن كوفي اوطن بغداد دولة بالكوفة دار واختار الى مكة القصر قال
 محمد رحمه الله هذا حالي وانا ارى القصر ان نوى ترك وطنه الا ان ابا يوسف كان
 ينم بها لكنه يحمل على انه لم ينو ترك وطنه قال الشيخ نجم الدين الزاهدي رحمه الله
 تعالى عليه وهذا جواب واقعة ابتلينا به وكثير من المسلمين المتوطنين في البلاد وانهم
 دور وعقار في القرى البعيدة منها يصيغونها باهلهم ومناجمهم فلا بد من حفظها انهما
 وطان له لا يبطل احدهما بالآخر.

قوله وهو ممتنع يعني لو صح نيته بموضعين يصح بمواضع فيؤدي ذلك الى القول
 بان السفر لا يتحقق لانك اذا جمعت اقامة المسافر في المراحل ربما يزيد ذلك على
 خمسة عشر يوماً **قوله** لان اقامة المرء مضافة الى مبيته الا ترى انك اذا قلت للموطني اين
 تسكن يقول في محلة كذا وهو بالنهار يكون في السوق وفي الكافي لعلامة النسفي
 رحمه الله فان عزم على ان يقيم بالليالي في احد همل ويخرج بالنهار الى موضع آخر
 فلن دخل اولاً الموضع الذي عزم الإقامة فيه بالنهار لم يصير مقيماً وان دخل اولاً الموضع
 الذي عزم الإقامة فيه بالليالي صار مقيماً ثم بالخروج الى الموضع الآخر لم يصير مسافراً (قوله)

بموجب الاداء والمعتبر في ذلك آخر الوقت لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء في الوقت

قوله بموجب الاداء فان قيل يشكل بمريض فأنته صلوات يقضي في الصحة قائما وان كان يأتي بها في المرض بالايماء ويقضي بالايماء ما يغوته في الصحة فلنا الواجب في ذمة المقيم الاربع وفي ذمة المسافر الركعتان في الوقت ويعبر بذلك بالفوات فلا يمكن تغييره لاحد فيجب القضاء على حسب ما يجب عليه الاداء فاما الواجب على المريض والصحيح مراعاة كيفية الصلوة على حسب وسعته وطاقته زمان اشتغاله بالاداء لا قبله ولا بعده فيجب القضاء ايضا على هذه الصفة ولا نالوا اعتبارنا حالة الفوات يلزم ان يقضى الصحيح مع قدرته على القيام مستلقيا والمريض مع عجزه عن القيام قائما وهذا امر شنيع يستنبطه العقل واحكام الشرع مصونة عن الشناعة **قوله** والمعتبر في ذلك آخر الوقت اي في الاداء آخر الوقت وهو قد والتحرمة يعتبر حال المكلف من السفر والاقامة والحيض والطهر والبلوغ والاسلام في ذلك الجزء **قوله** لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء اي المعتبر في السببية هو الجزء الاخير عند عدم الاداء في كل الوقت لا يقال عند عدم الاداء في كل الوقت يضاف الوجوب الى كل الوقت لا الى الجزء الاخير ولهذا لم يحجز عصر امسه عند غروب الشمس لاننا نقول المعتبر في السببية هو الجزء الاخير عند عدم الاداء في كل الوقت بالنظر الى حال المكلف وان لم تعتبر صفة الجزء الاخير بعد الفوات حتى اضيفت السببية الى كل الوقت فوجب على المكلف بصفة الكمال ولهذا لم يمكن للمسافر ان يصلي عصر امسه عند غروب الشمس واعتبر حال المكلف عند الجزء الاخير حتى وجب العصر على المسافر ركعتين ولم تعتبر صفة الجزء الاخير بعد خروج الوقت حتى قلنا وجب عليه العصر كاملا فلا يتأدى بالنقص لاضافة الوجوب الى كل الوقت

(قوله)

والعاصي والمطيع في سفره في الرخصة سواء وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه
سفر المعصية لا يفيد الرخصة لأنها ثبت تخفيفا فلا تتعلق بما يوجب التغليب ولنا إطلاق
النصوص ولأن نفس المفترس بمعصية وإنما المعصية ما يكون بعده أو يجاوره فصلح
متعلق الرخصة والله أعلم بالصواب •

قوله والعاصي والمطيع في سفره في الرخصة سواء وقال الشافعي رحمه الله سفر المعصية
لا يفيد الرخصة وذلك كمن سافر بنية قطع الطريق أو البغي على الإمام العدل
وكذلك المرأة إذا حجت من غير محرم والعبد إذا أبق من مولاة أي في
الرخص المسافرين وغيرهما من قصر الصلوة وأباحة الأظفار وجواز الصلوة
المكتوبة على الراحلة إذا خاف وجواز استكمال مدة المسح على الخفين
وجواز أكل الميتة عند الضرورة **قوله** ولنا إطلاق النصوص وهي قوله تعالى فمن كان
منكم مريضا أو على سفر وقوله عليه السلام صلوة المسافر ركعتان يمسح المقيم يوما
وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولها ليها **قوله** وإنما المعصية ما يكون بعده وهو قطع الطريق أو يجاوره
وهو الأباق وذكر في الإيضاح ولنا أن السفر إنما صار مبيحا لمشقة تلحقه من نقل الأقدام
والغيبة عن الوطن وهذا لا حظ فيه وإنما الحظر فيما يكون بعد انقطاع السفر
فجبري ذلك مجرى المقصود لا مجرى معنى الفعل لأن معنى الشيء ما يأتي
مع الصورة وثمرته الشيء تكون بعد تمام الصورة فثبت أن النعاد هنا لمعنى راجع
إلى المقصود وذلك مما يقبل الفصل عنه فبقي السفر من حيث أنه يفيد الرخصة
مباحا لا حظ فيه والله أعلم بالصواب • (باب)

باب صلوة الجمعة

لا تصح الجمعة الا في مصر جامع او في مصلى المصر ولا تجوز في القرى لقوله عليه السلام لا الجمعة ولا تشريق ولا فطر ولا اصحى الا في مصر جامع والمصر الجامع كل موضع له امير

باب صلوة الجمعة

ذكر في المغرب الجمعة من الاجتماع كالفرقة من الافتراق اضيف اليها اليوم والصلوة ثم كثر الاستعمال حتى حذف منها المضاف وجمعت فقبل جمعات وجمع : أعلم ان الجمعة فريضة محكمة لا يسع تركها ويكفر جاحدا تثبت فرضيتها بالكتاب والسنة واجماع الامة ونوع من المعنى اما الكتاب فقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله والمراد من ذكر الله الخطبة والامر للوجوب واذا افترض السعي الى الخطبة التي هي شرط جواز الجمعة فالى اصل الجمعة كان اوجب ثم اكدا الوجوب بقوله تعالى وذروا البيع فحرم البيع بعد النداء وتحريم المباح من الله تعالى لا يكون الا لامر واجب : واما السنة فحديث جابر رضي الله عنه قال خطبنا رسول الله عليه السلام فقال يا ايها الناس توبوا الى ربكم قبل ان تموتوا وتقربوا الى الله بالاعمال الصالحة قبل ان تشغلوا وتحببوا اليه بالصدقة في السرو العلانية تحبروا وتنصروا وترزقوا واعلموا ان الله كتب عليكم الجمعة في يومي هذا في شهري هذا في مقامي هذا فمن تركها تها ونابها او امتخفا فابحقها ولها امام جائر او عادل الا فلا جمع الله شمله الا فلا صلوة له الا فلا زكوة له الا فلا صوم له الا ان يتوب فمن تاب تاب الله عليه وفي حديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم قال سمعنا رسول الله عليه السلام على اعداء منبره يقول لينتهين اقوام عن ترك الجمعة وليختمن على قلوبهم وليكونن من الغافلين واجمعت الامة على فرضيتها وانما اختلفوا في اصل الغرض في هذا الوقت على ما يجي

(كتاب الصلاة باب صلاة الجمعة)

وقاص ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وهذا عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه وعنه انهم اذا اجتمعوا في اكبر مساجدهم لم يسعهم والاول اختيار الكرخي رحمة الله وهو الظاهر والثاني اختيار الثلجي رحمة الله والمحکم غیر مقصور على المصلين

واما المعنى فلانا امرنا بترك الظهر لاقامة الجمعة والظهر فريضة ولا يجوز ترك الفرض الا لفرض وهو آكد والى منه فدل هذا على ان الجمعة آكد من الظهر في القرصية ثم شرائط لزوم الجمعة اثني عشر سنة في نفس المصلي وستة في غير نفس المصلي اما التي في نفس المصلي الحرية ، والذكورة ، والاقامة ، والصحة ، وسلامة الرجلين ، والبصر ، وقالا اذا وجد الاممى قاءد ايلزمه قلنا هو غير قادر بنفسه كما لز من اذا وجد من يحمله واما الستة التي في غير نفسه فالمصر الجامع ، والسلطان ، والجماعة ، والخطبة ، والوقت ، والظهار ، حتى ان الوالي لو غلق باب المصر وجمع فيه بحشمه ولم يأذن الناس بالدخول فيه لم يجز كذا ذكره الامام الترمذي في حقه الله .

قوله وقاص ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وذكر اقامة الحدود مع انها يستفاد من قوله ينفذ الاحكام لزيادة خطرها وعلو شأنها اذا لا تقام هي بدليل فيه شبهة ولانه لا يلزمه من جواز تنفيذ الاحكام جواز اقامة الحدود فان المرأة اذا كانت قاضية يجوز قضائها في كل شيء من الاحكام ولا يجوز في الحدود والقصاص وكذلك حكم المحكم لا يجوز في الحدود والقصاص ويصح في غيرهما وذكر الحدود دون القصاص لان من يلي اقامة الحدود يتولى القصاص ايضا وعنه انهم اذا اجتمعوا في اكبر مساجدهم لم يسعهم اذا اجتمع من يجب عليهم الجمعة لا كل من يسكن في ذلك الموضع من الصبيان والنسوان والعبيد وعن ابي يوسف رحمة الله رواية اخرى غيرها تين الروايتين وهي كل موضع يسكن فيه عشرة آلاف نفر كان عنه ثلث روايات وقال سفيان الثوري رحمة الله المصر الجامع ما يعدة الناس مصرا عند ذكر الامصار المطلق كبخار او سمرقند وقال بعض مشايخنا رحمهم الله ان يتمكن (كل)

بل يجوز في جميع اقلية المصر لانها بمنزلة في حوايج اهله ويجوز بمنى ان كان الامير امير الحجاز او كان الخليفة مسافرا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رحمه الله لا الجمعة بمنى لانها من القرى حتى لا يعبد بها ولهما انها تتمصر في ايام الموسم وعدم التعبد للتخفيف ولا الجمعة بعرفات في قولهم جميعا لانها فضاء وبمنى ابنية والتقييد بالخليفة وامير الحجاز لان الولاية لهما اما امير الموسم فيلي امور الحج لا غيره ولا تجوز اقامتها للسلطان او لمن امره السلطان لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة

كل ما نعي ان يعيش بصنعه ولا يحتاج فيه الى التحول الى صنعة اخرى وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه المصر ليس بشرط بل كل قرية يسكنها اربعون من الرجال الا حارر ولا يطعنون عنها شتاء ولا صيفا تقام بهم الجمعة فيها لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل •

قوله بل يجوز في جميع اقلية المصر وفي المحيط اختلف الناس في تقدير فناء المصر فقدره محمد رحمه الله في النواذر بالغلوة وفي المغرب الغلوة ثلث مائة ذراع الى اربع مائة وقدر ابو يوسف رحمه الله الفناء بميل او ميلين فانه روي عنه لو ان اما ما خرج من المصر مع اهل المصر لحاجة له قدر ميل او ميلين فحضرتة الجمعة فصلى بهم الجمعة اجزاء وقدر بعضهم الفناء بمنتهى حد الصوت اذا صاح في المصر واذن مؤذنه فممنتهى صوته فناء المصر وقدر شيخ الاسلام وشمس الائمة السرخسي رحمه الله الفناء بالغلوة اتباعا لما ذكره محمد رحمه الله في النواذر **قوله** ويجوز بمنى الى ان قال او كان الخليفة مسافرا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله لهما في ذلك طريقان احدهما ان منى من فناء مكة فانه من الحرم قال الله تعالى هديا بالغ الكعبة سماه باسم الكعبة لكونه تبعها لهما لما ان الهدايا والضحايا لا تنحر بمكة بل بمنى دل ذلك على انه في حكمها وفي فنائها واقامة الجمعة كما يجوز في المصر يجوز في فنائها اما عرفات فليس من فناء مكة بل هي من

في التقدم والتقديم وقد تقع في غيره فلا بد منه تتيما لا مرها ومن شراؤها الوقت
 تنصح في وقت الظهر ولا تصح بعده لقوله عليه الصلوة والسلام اذا مالت الشمس
 فصل بالناس الجمعة ولو خرج الوقت وهو فيها استقبل الظهر

الحل وبينها وبين مكة اربعة فراسخ والثاني ان منى منحصر في ايام الموسم لاجتماع
 شرائط المصر من السلطان والقاضي والابنية والاسواق قيل ان فيها ثلث سلك الا انها
 لا يبقى مصر بعد انقضاء الموسم وبقائه مصر بعد ذلك ليس بشرط لان الناس باسره
 على شرف الرحيل من دار الغنا الى دار البقا اما عرفات فمغارة ليس فيها بناء فلا يأخذ
 حكم المصر لكن بشرط ان يكون الامام مكيا او من له ولاية على مكة نحو الخليفة
 وهذا اللفظ دليل على ان الخليفة او السلطان اذا كان يطوف في ولايته كان عليه
 الجمعة في كل مصر يكون في يوم الجمعة لان اقامة غيره بامره يجوز فقامته الاولى وان
 كان مسافرا وذكر في المحيط ومن المشايخ من قال ان عندهما انما يجوز اداء الجمعة بمنا
 لانها من ائمة مكة وهذا فاسد الا على قول من تقدر فناء المصر بفرسخين لان بين
 مكة ومنى فرسخين وقال محمد رحمة الله تعالى عليه في الاصل اذا نوى
 ان يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة فعلم بهذا انهما موضعان انما
 الصحيح ما قلنا ان منى يتنصر في ايام الموسم •

قوله في التقدم اي بنفسه والتقديم اي بغيره **قوله** وقد تقع في غيره من نحو اداء
 من سبق الى الجامع ومن الاداء في اول الوقت وآخره ومن نصب الخطيب
 وقال القاضي رحمه الله السلطان ليس بشرط لما روي ان عثمان رضي الله عنه حين
 كان محصورا صلى على رضي الله عنه الجمعة بالناس ولم يروا انه صلى بامر عثمان
 قلنا يحتمل انه فعل ذلك باذن عثمان رضي الله عنه والمحتمل لا يصلح حجة ولو فعل
 بغير اذنه انما فعل لان الناس اجتمعوا عليه وعند ذلك يجوز لان الناس احتاجوا (الى)

ولا يبينه عليها لا خلافاً بينهما ومنها الخطبة لان النبي صلى الله عليه وسلم ما صلاها بدون الخطبة في عمره وهي قبل الصلوة بعد الزوال به وردت السنة ويخطب خطبتين يفصل بينهما بقعدة به جرى التوارث ويخطب قائماً على الطهارة لان القيام فيها متوارث ثم هي شرط الصلوة فيستحب فيها الطهارة كالاذان

الى اقامة الفرض فاعتبر اجماعهم ومن شرائطها الوقت فيصح في وقت الظهر ولا يصح بعده لقوله عليه السلام لمصعب بن عمير اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة .
قوله ولا يبينه عليها لا خلافاً اي في الكمية والشرط والتغاير والاختلاف يمنع البناء كما يمنع الاقتداء **قوله** بدون الخطبة في عمره ولو جاز ذلك لترك مرة تعليماً للجواز كما ترك الوضوء لكل صلوة مرة حتى صلى اربع صلوات بوضوء واحد فان قيل هذا لا يدل على انها شرط الجواز فان النبي عليه السلام كما لم يصل الجمعة بدون الخطبة كذلك لم يصل صلوة ايضاً بدون رعاية سنتها كرفع اليد عند التحريمه والتكبير عند كل خفض ورفع وغيرهما حيث لم ينقل احد انه عليه السلام ترك رفع اليدين عند التحريمه ولا ترك التكبير عند الخفض والرفع ولم يدل ذلك على انها شرط الجواز فكذلك هنا لانه عليه السلام كان يواطب على الواجبات والسنن كما كان يواطب على الفرائض قلنا بينهما فرق وذلك لان سقوط الظهر بالجمعة مع ان الظهر اربع ركعات والجمعة ركعتان عرف بخلاف القياس شرعاً وفي مثله تراعى ما ورد به النص والشرع ما اقام الجمعة مقام الظهر الا بهذه الشرائط ولو جاز لفعلا مرة بغير خطبة تعليماً للجواز او لازالة الشبهة وما رفع اليد عند التحريمه فلاعلام الاصم بالشروع فان غالب احواله انه عليه السلام كان على الامامة وكذلك التكبير عند كل خفض ورفع لاعلام الانتقال من ركن الى ركن وما كانت شرعيته لاعلام غيره لا يكون شرط الجواز في نفسه كالاذان وجهر التكبيرات ولان المراد من الذكر في قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله انما هو الخطبة فقد فرض السعي الى الجمعة والذكر

قا

ولو خطب قاعداً أو على غير طهارة اجزاه لحصول المقصود إلا أنه يكره لمخالفة التوارث وللفصل بينها وبين الصلوة فإن اقتصر على ذكر الله جاز عند أبي حنيفة رح وقال لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة لأن الخطبة هي الواجبة والتسبيحة والتحميد لا تسمى خطبة وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز حتى يخطب خطبتين اعتباراً للمنعرف وله قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله من غير فصل وعن عثمان رضي الله عنه أنه قال الحمد لله فارتج عليه فنزل وصلى : ومن شرائطها الجماعة لأن الجمعة مشتقة منها وأقلهم عند أبي حنيفة رحمه الله ثلاثة سوى الإمام وقالوا اثنان سواء

فدل على أنه لا بد منها كذا ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عليه .
قوله ولو خطب قاعداً أو على غير طهارة اجزاه لحصول المقصود وهو الوعظ والتذكير فإن قيل ينبغي أن لا يجوز بلا طهارة لأنها كشرط الصلوة بقول عمر وعائشة رضي الله عنهما إنما قصرت الصلوة لمكان الخطبة فلما أتت في الثواب كشرط الصلوة حتى لا يشترط فيها استقبال القبلة ولا يقطعها الكلام وفي جواز الخطبة قاعداً يخالفنا الشافعي رحمه الله وحاصله أن الشافعي رحمه الله يشترط الخطبتين ويقول القيام فيهما فرض عند القدرة والجلوس بينهما فريضة وفي الأولى أربع فرائض التحميد وأقله الحمد لله والصلوة على الرسول وأقلها اللهم صل على محمد والوصية بتقوى الله وأقلها أوصيكم بتقوى الله وقراءة آية وكذلك في الثانية إلا أن الدعاء في الثانية يدل عن قراءة الآية في الأولى كذا في الخلاصة الغزالية **قوله** فارتج عليه هو ما روي أن عثمان رضي الله عنه لما صعد المنبر في أول جمعة ولي فارتج عليه فقال إن أبا بكر وعمر كانا يعدان لهذا المكان مقالا وأنتم إلى الإمام فعال أحوج منكم إلى إمام قوال أراد به الخطباء الذين يأتون بعد الخلفاء الراشدين يكونون على كثرة المقال مع فصح الأفعال وأنا إن لم أكن قوالاً مثلهم فانا على الخير دون الشرفا ما إن يريد بهذه المقالة تفضيل نفسه على الشيخين فلا كذا في المحيط إلا أن الشرط عنده أن يكون قوله الحمد لله على قصد (الخطبة)

قال رضي الله عنه الاصح ان هذا قول ابي يوسف وحده انه ان في المثنى معنى الاجتماع هي منبقة عنه ولهما ان الجمع الصحيح انما هو الثلث لانه جمع تسمية ومعنى الجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يعتبر منهم وان نفر الناس قبل ان يركع الامام ويسجد ولم يبق الا النساء والصبيان استقبل الظهر عند ابي حنيفة رح وقالوا اذا نفر واعنه بعدما افتتح الصلوة صلى الجمعة فان نفر واعنه بعد ما ركع وسجد سجدة بنى على الجمعة خلا فالزفر رحمه الله هو يقول انها شرط فلا بد من دوامها كما لو قت ولهما ان الجماعة شرط الا انعقاد

الخطبة حتى اذا عطس وقال الحمد لله يريد به الحمد لله على عطاسة لا ينوب عن الخطبة .
قوله والاصح ان هذا قول ابي يوسف رح وحده احترا زعما وقع في عامة نسخ المختصر من قوله واقلمهم عند ابي حنيفة رح ثلثة سوى الامام وقال اثنان سوى الامام لابي يوسف رحمه الله ان المثنى حكم الجمع في الجمعة وسد الطريق ومحاذاة النماء لانه جمع حقيقة لوجود الاجتماع وحكما فالامام يتقدم على الاثنين كما يتقدم على الثلث وذامن احكام الجماعة وجه قولهما الا استدلال بقوله تعالى اذ انودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وهذا يقتضي مناديا وذاكرا وهو المؤذن والامام وساعين لان قوله تعالى فاسعوا خطاب جمع واقله اثنان ولان الاصل في كل ثابت كماله اذ في النقصان شبهة لعدم خصوصا في شرائط الجمعة اذ الظهر فرض في الاصل فلا يسقط عنه باداء الجمعة الا باليقين ولا غاية للكل فتعين الاقل وهو الثلاث فانه جمع اسماء ومعنى والمثنى وان كان جمعا معنى فليس بجمع اسماء اهل اللغة فصلوا بين التثنية والجمع والشرط هو الجماعة المطلقة وهي شرط على حدة ولا يلزم قوله عليه السلام الاثنان فما فوقهما جماعة لانه محمول على سنة تقدم الامام او على المواريث والوصايا وعلى اباحة المسافرة فان في بدا الا سلام اذا سافر واحد قتل غيلة واذا سافر اثنان قتل احدهما صاحبه غيلة فقال عليه السلام الواحد شيطان والاثنان شيطانان اي في تحريم المسافرة والثلث ركب اي في حل المسافرة فلما اظهر الله عليه السلام ورسخ محاسنه

فلا يشترط دوامها كالخطبة ولا يبي حنيفة رحمه الله ان الانعقاد بالشروع في الصلوة ولا يتم ذلك الا بتمام الركعة لان مادونها ليس بصلوة فلا بد من دوامها اليها بخلاف الخطبة فانها تنافى في الصلوة فلا يشترط دوامها ولا معتبر ببقاء النساء وكذا الصبيان لانه لا تنعقد بهم الجمعة فلا تتم بهم الجماعة ولا تجب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض ولا عبد ولا اعمى لان المسافر يخرج في الحضور وكذا المريض والاعمى والعبد مشغول بخدمة المولى والمرأة بخدمة الزوج فعذروا دفعا للحرج والضرر فان حضروا فصلوا مع الناس اجزاهم عن فرض الوقت لانهم تحملوه فصاروا كما لمسا فراذا صام ويجوز للمسا فورا العبد والمريض ان يؤم في الجمعة وقال زفر رحمه الله تعالى عليه لا يجزيه لانه لا فرض عليه

في عقائدهم ووقع الامن عن الاغتيا ل فقال الاثنان فما فوقهما جماعة اي في حل المسافرة •
قوله فلا يشترط دوامها كالخطبة فان الخطبة شرط حتى لو ام من لم يستمع الخطبة لا يجوز ومع هذا دوامها ليس بشرط حتى لو احدث الامام بعدما كبر فاستخلف من لم يشهد الخطبة اتم الجمعة وكان استخلا ف اياه بعد التكبير كما استخلا ف بعد اداء ركعة بخلاف الوقت فانه شرط الاداء لا شرط الافتتاح وتمام الاداء بالفراغ من الصلوة •
قوله بخلاف الخطبة فانها تنافى في الصلوة حتى لو خطب فيها تفسد صلوته فلم يشترط دوامها ولان الذي استخلفه بان على صلوته وشرط الخطبة موجود في الاصل وهنا الامام اصل في افتتاح الركعة فلا بد من وجود شرط الجماعة عند افتتاح كل ركن وليس المقندي كالامام في حق اشتراط الجماعة لما ان المقندي بالشروع قصد المشاركة مع الامام فتثبت الشركة في حقه من غير مؤكد ولهذا اذا سبقه الحدث بعد الشروع قبل التقيد بالسجدة يتمها جمعة بعد فراغ الامام والامام لم يشارك الجماعة قصدا فلا بد من مؤكد وهو الركعة التامة حتى تثبت الشركة حكما له فاذا لم يقيد بالسجدة لم يتحقق الشركة نظيره صلى الظهر اذا قام الى الخامسة قصد التنفل خرج من الظهر للحال ولو قام (اليها)

فأشبهه الصبي والمرأة ولنا أن هذه رخصة فإذا حضر وأيقع فرضاً على ما بيناه أما الصبي
فمسلوب الأهلية والمرأة لا تصلح لإمامة الرجال وتعتقد بهم الجمعة لأنهم صلحوا
للإمامة فيصلحون للاقتداء بطريق الأولى ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة
قبل صلوة الإمام ولا عذر له كره له ذلك وجازت صلوته وقال زفر رحمه الله لا يجزيه
لأن عنده الجمعة هي الفريضة أصالة والظهر كالبديل عنها ولا مصير إلى البديل مع
القدرة على الأصل ولنا أن أصل الفرض هو الظهر في حق الكافة هذا هو الظاهر
إلا أنه ما مورباً سقطه بإدعاء الجمعة وهذا لأنه متمكن من ادعاء الظهر بنفسه
دون الجمعة لتوقفها على شرائط لا تتم به وحده وعلى التمكن بدور التكليف
فإن بداهة أن يحضرها فتوجه والإمام فيها بطل ظهره عند أبي حنيفة رح بالسعي

إليها غير قاصد للتنقل لم يخرج من الفرض ما لم يقيد الخامسة بالسجدة .
قوله فأشبهه الصبي والمرأة وجه الشبه هو أن يقول أنا أجمعنا على أن الفرض
في هذا الوقت أحد هما لا كلاهما لأنه لم يشرع في وقت واحد فرضان فلما
لم يخاطبوا بالجمعة صاروا بمنزلة الصبي في حقها ولنا أن هذه رخصة لأن
الخطاب عام فیتنا ولهم إلا أنهم عذروا دفعاً للخرج فلو لم يسقط عنهم فرض الوقت بادئهم
الجمعة كان فيه فماد الوضع لأن الإسقاط عنهم لدفع الحرج والقول بعدم الجواز يؤدي
إلى الحرج فكان القول بعدم الجواز ينقض ما هو موجب السقوط وهو الحرج
وأي وضع اتحد من هذا **قوله** بطل ظهره عند أبي حنيفة رحمه الله بالسعي وقالوا
لا يبطل بالسعي حتى يدخل مع الإمام ذكر الإمام التمر تاشي رحمه الله وكذا الخلاف
في المعذور لو صلى ثم توجه إليها وكذا أيضاً في المحيط ولو صلى الظهر في منزله ثم توجه
إليها ولم يؤدها الإمام بعد إلا أنه لا يرجو ادراكها بعد المسافة لم يبطل في قول
أبي حنيفة رحمه الله عند العراقيين ويبطل في قول البلخييين وهو الصحيح لأنه توجه

وقالا لا يبطل حتى يدخل مع الامام لان السعي دون الظهر فلا ينقضه بعد تمامه والجمعة فوقها فينقضها وصار كما اذا توجه بعد فراغ الامام وله ان السعي الى الجمعة من خصائص الجمعة فينزل منزلتها في حق ارتفاع الظهر احتياطا بخلاف ما بعد الفراغ منها لانه ليس بسعي اليها •

اليها وهي لم تفت بعد فان توجه اليها ولم يصلها الامام بعذرا وبغير عذر اختلفوا في بطلان ظهري والصحيح انه لا يبطل واختلفوا فيما اذا توجه اليها والناس فيها الا انهم خرجوا قبل اتمامها بالنائبة الصحيح انه لا يبطل ظهري وعن الحلواني رحمه الله لو لم يخرج من البيت ولكن ارادها قبل اذا كان البيت واسعا فما لم يجاوز العتبة لا يبطل وقبل اذا خطا خطوتين يبطل كذا ذكره الامام الترمذي رحمه الله •

قوله وقال لا يبطل بالسعي حتى يدخل مع الامام وفي هذا اللفظ اشارة الى ان الاتمام مع الامام ليس بشرط لارتفاع الظهر عندهما حيث ذكر الدخول في صلوة الامام وهو شروع فيها وكان هذا مخالفا لما ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط حيث قال وعلى قولهما لا يرتفع ما لم يؤد الجمعة كلها حتى انه اذا شرع في الجمعة مع الامام ثم انه تكلم قبل ان يتم الجمعة مع الامام فان الظهر يرتفع عندهما بحسب حنيفة رحمه الله وعندهما لا يرتفع كذا ذكره الحسن رحمه الله في كتاب صلواته **قوله** وله ان السعي من خصائص الجمعة وجه كونه من خصائص الجمعة ما ذكر في الاسرار وهو ان صلوة الجمعة صلوة خصت بمكان ولا يمكن الاقامة الا بالسعي اليها فصار السعي مخصوصا به دون سائر الصلوات فانه يصح ادائها في كل مكان هذا هو الصحيح في بيان الاختصاص بالمأمور به في قوله تعالى فاسعوا الا ان يكون المراد به الاسراع والعدو فان نهى الاسراع في قوله عليه السلام اذا اتيتم الصلوة فاتوها وانتم تمشون ولا تأتوها وانتم تسعون ما ادر كنتم فصلو وما فاتكم فاقضوا عام في كل الصلوات وذكر في الفوائد الظهيرية ان المراد بالسعي المذكور عند بعضهم نفس الفعل لا الفعل بوصف الاسرع (كما)

ويكره ان يصلى المعذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة في المصر وكذا اهل
 السجن لما فيها من الاخلال بالجمعة اذ هي جامعة للجماعات والمعذور قد يقتدي
 به غيره بخلاف اهل السواد لانه لا جمعة عليهم ولو صلى قوم اجزا هم لا سجماع
 شرائطه ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه وبنى عليه الجمعة
 لقوله عليه الصلوة والسلام ما در كنتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وان كان ادركه
 في التشهد او في سجود السجود بنى عليها الجمعة عندهما وقال محمد رحمه الله
 ان ادرك معه اكثر من الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادرك اقلها بنى عليها
 الظهر لانه جمعة من وجه ظهر من وجه لغوات بعض الشرائط في حقه فيصلى اربعا اعتبارا
 للظهر ويقعد لامحالة على رأس الركعتين اعتبارا للجمعة ويقرأ في الاخيرين
 لاحتمال النغلة ولهما انه مدرک للجمعة في هذه الحالة حتى يشترط نية الجمعة وهي
 ركعتان فلا وجه لما ذكره لانهما مختلفان فلا يبنى احدهما على تحريم الآخر

كما في قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى والفعل بوصف الاسراع غير مراد به
قوله ويكره ان يصلى المعذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة الى قوله وكذا اهل السجن
 سواء قبل فراغ الامام او بعده وذكره الامام التمر تاشي رحمه الله مريض صلى الظهر
 في منزله يوم الجمعة باذان واقامة قال محمد رحمه الله هو حسن وكذا جماعة المرضى
 بخلاف المسجونين فانه لا يباح لهم ذلك لان المرضى عاجزون بخلاف المسجونين لانه
 ان كانوا ظلمة قدر واعلى ارضاء الخصم وان كانوا مظلومين امكنهم الاستعانة فكان
 عليهم حضور الجمعة وان لا يعارضوها بجماعة وفي التفاريق يصلى المعذور الظهر باذان
 واقامة وان كان لا يعنحب الجماعة **قوله** ومن ادرك الامام يوم الجمعة الى قوله وان ادركه
 في التشهد وما روى المخالف من قوله عم من ادرك ركعة من الجمعة فليضف اليها اخرى
 وان ادركهم جلوسا صلى اربعا تأويله ادركهم جلوسا قد سلموا **قوله** وقال محمد رح ان ادرك

واذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبته قال رضي الله عنه هذا عند ابي حنيفة رح وقال لا بأس بالكلام اذا خرج الامام قبل ان يخطب على المنبر واذا نزل قبل ان يكبر لان الكراهة لا خلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا بخلاف الصلوة لانها قد تمتد ولا يبي حنيفة رضي الله عنه قوله عليه الصلوة والسلام اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام من غير فصل ولا ان الكلام قد يمتد طبعاً فاشبه الصلوة

معه اكثر الركعة الثانية بان ادركه في الركوع وان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما رفع رأسه من الركوع في الركعة الثانية يصلي اربعاً لان اقامة الجمعة مقام الظهر ثبت بالنص بخلاف القياس عند وجود سائر الشرائط وقد عدم بعض الشرائط هنا كالجماعة والامام ولو خيلنا والقياس لقلنا كذلك فيما ادركه في ركعة لكن تركناه بقوله عليه السلام من ادرك ركعة في الجمعة اضاف اليها ركعة اخرى والاصل اربعاً وفي المحيط قال الشيخ الامام ابو حفص رحمه الله قلت لمحمد رحمه الله يصير مؤد يا اظهر بتحريم الجمعة قال ما تصنع وقد جاءت به الآثار الا انهما قالوا وما روي والاصل اربعاً غريب ورد مخالفاً للقياس فترجم عليه القياس على اصلنا وهذا لان القياس ان يقضي المصوب ما فاتته من صلوة الامام لانه شرع في صلوته لاني صلوة اخرى وصلوة الامام جمعة وهي لا تكون اربعاً .

قوله واذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام والمراد من الصلوة صلوة التطوع واما الفائنة فيجوز وقت الخطبة من غير كراهة ثم اختلف المشايخ على قول ابي حنيفة رحمه الله قال بعضهم انما يكره الكلام الذي هو من كلام الناس اما التميمي واشباهه فلا وقال بعضهم كل ذلك يكره والاول اصح كذا في مبعوط شيخ الاسلام رحمة الله تعالى عليه وقال في العيون المراد من الكلام اجابة المؤذن اما غيره من الكلام يكره اجماعاً والاصل في هذا ان ما يؤدي الى الحرام فهو حرام والكلام قد يمتد فيؤدي الى الا خلال بفرض استماع الخطبة (قوله)

واذا اذن المؤذنون الاذان الاول ترك الناس البيع والشراء وتوجه الى الجمعة لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع واذا صعد الامام المنبر جلس واذن المؤذنون بين يدي المنبر بذلك جرى التوارث ولم يكن على عهد رسول الله عليه السلام الا هذا الاذان ولهذا قيل هو المعتبر في وجوب المعني وحرمة البيع والاصح ان المعتبر هو الاول اذا كان بعد الزوال لحصول الاعلام به والله اعلم بالصواب •

قوله واذن المؤذنون ذكر المؤذن بلفظ الجمع اخراجا للكلام مخرج العادة فان المتوارث في اذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبليغ اصواتهم الى اطراف المصر الجامع وذكر في باب الاذان من المبسوط واختلفوا في الاذان المعتبر الذي يحرم عنده البيع ويجب المعني الى الجمعة فكان الطحاوي يقول هو الاذان عند المنبر بعد خروج الامام فانه هو الاصل الذي كان على عهد رسول الله عليه السلام وكذلك في عهد ابي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما كثر الناس في عهد عثمان رضي الله عنه زاد النداء على الرواء اي الصومعة وهذا الذي يبدأ به في زماننا ولم ينكر احد من المسلمين قبل واما اذان السنة فهي بدعة احدثها الحجاج بن يوسف وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان المعتبر في وجوب المعني وحرمة البيع الاذان على المنارة لانه لو انتظر الاذان عند المنبر يغوته اداء السنة واستماع الخطبة وربما تغوته الجمعة اذا كان بيته بعيدا من الجامع وفي شرح القدوري للعلامة الزاهدي رحمه الله ولا يكره السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعده اذا فارق عمران المصر في الوقت وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز بعد الزوال وبعد الفجر يكره الا لغزوا ولحج او نحوه الرستاقى حضرا لمصر لحوا ثبته وجمع يثاب ثواب الجمعة وان كان ثواب من لم يقصد الا الجمعة اكثر واغنى في شرح صدر الشهيد هما سواء في الاجروان سجد مصلى الجمعة على ظهر آخر للزحام لا بأس اذا كان ركبته على الارض والا فلا يجزيه وقال صدر فج

باب صلوة العيدين

قال رضي الله عنه تجب صلوة العيد على كل من تجب عليه صلوة الجمعة وفي الجامع الصغير عيدان اجتماعا في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما *
قال رضي الله عنه وهذا تنصيص على السنة والاول على الوجوب وهو رواية عن ابي حنيفة رح

القضاة يجزيه وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث فقل لا يجزيه الا اذا سجد الثاني على الارض وفي شرح السرخسي رحمه الله قال مشايخنا لو تلا آية السجدة في الجمعة لم يسجد هاتجا فة التشويش وفي شرح المؤذني والمريض لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة لرجاء البرء في كل ساعة وان والله اعلم بالصواب •

باب صلوة العيدين

قوله وتجب صلوة العيد على من تجب عليه صلوة الجمعة الاصل في صلوة العيد قوله تعالى ولتكبروا لله على ما هدبكم قيل هو صلوة العيد وتواترت الاخبار انه عليه السلام كان يصلي صلوة العيد وروى انس انه عليه السلام قدم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال قد ابدلكم الله تعالى بهما خيرا منهما الفطر والاضحى **قوله** عيدان اجتماعا اراد العيد والجمعة الا انه سماها عيد ا تبركا بقول النبي عليه السلام لكل مؤمن في شهر اربعة اعياد او خمسة اعياد اولان الجمعة يعاد اليها في كل جمعة كما ان العيد يعاد اليه في كل سنة اولان الله يعود الى عباده بالمغفرة فيه وفي الجمعة كذلك ففي الحديث الجمعة الى الجمعة كفارة لما بينهما او هو على التغليب كما لقمرين والعمرين والطبيخين ففي الحديث اذا اراد الله بعبده شراجعل ماله في الطبيخين اي الاجر والخشب وفي هذه الصنعة تغليب الاخف او المذكر قال شمس الاثمة السرخسي الاظهر انها سنة ولكنها من معالم الدين اخذها هدى وتركها ضلال ويدل انه عليه السلام حين بين الواجبات للاعرابي قال هل على غيرهن قال لا الا ان تطوع وفي الايضاح انها تقام على سبيل اظهار شعائر الاسلام

وجه الاول مواظبة النبي عليه السلام عليها وجه الثاني قوله عليه الصلوة والسلام في حديث الاعرابي عقيب سؤاله هل علي غيرهن فقال لا الا ان تطوع والا ول اصبح وتسميته سنة لوجوبه بالسنة ويستحب في يوم الفطران يطعم قبل ان يخرج الى المصلى ويغتسل ويستاك ويطيب لما روي انه عليه السلام كان يطعم في يوم الفطر قبل ان يخرج الى المصلى وكان يغتسل في العيدين ولانه يوم اجتماع فيسن فيه الغسل والتطيب كما في الجمعة ويلبس احسن ثيابه لانه عليه الصلوة والسلام كانت له جبة فك اوصوف يلبسها في الاعياد ويؤدي صدقة الفطرا غناء للفقير ليتفرغ قلبه للصلوة ويتوجه الى المصلى ولا يكبر عند ابي حنيفة رحمه الله في طريق المصلى

في الجماعة في اعظم الجمع وهي ملحقة بالجمعة في اعتبار شرائطها الا الخطبة فيلحق بها في صفة الوجوب ولا يلزم على هذا الاذان والاقامة والجماعة في سائر الصلوات فانها من شعائر الاسلام لكن شرعت تبعا لغيرها وهي الصلوة فانحطت درجتها من درجة صلوة العيد كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وقال في الاصل لا يصلى التطوع بالجماعة ما خلا قيام رمضان وكسوف الشمس وهو دليل على ان صلوة العيد واجبة .

قوله وجه الاول مواظبة النبي عليه السلام اي من غير ترك **قوله** ويستحب في يوم الفطر ان يطعم الي آخره وفي الخلاصة ويستحب لمن اصبح في يوم الفطر ستة اشياء ان يغتسل ويستاك ويذوق شيئا ويلبس احسن ثيابه جديدا كان او غميلا ويمس طيبا ويخرج صدقة الفطران كان غنيا وكذا في عيد الاضحى غير ان الادب في عيد الاضحى ان لا يذوق الي وقت الفراغ من الصلوة وفي التجنيس ويستحب ان يخرج يوم العيد من طريق ويرجع من طريق آخر لان مكان القرية يشهد لصاحبها وفيما قلنا يكثر الشهود **قوله** ويتوجه الى المصلى ولا يكبر عند ابي حنيفة رح اي لا يكبر جهرا في طريق المصلى

وعندهما يكبر اعتبارا بالاضحية وله ان الاصل في الثناء الاخفاء والشرع ورد به في الاضحية لانه يوم تكبير ولا كذلك الفطر ولا يتنفل في المصلي قبل العيد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك مع حرصه على الصلوة ثم قبل الكراهة في المصلي خاصة وقيل فيه وفي غيره عامة لانه صلى الله عليه وسلم لم يفعله واذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس دخل وقتها الى الزوال واذا زالت الشمس خرج وقتها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد والشمس على قدر رمح او رمحين ولما شهدوا بالهلال بعد الزوال

قوله وعندهما يكبر لقوله تعالى ولتكملا العدة وتكبروا لله على ما هدكم قال ابن عباس ان المراد به التكبير ليلة الفطر ويوم الفطر ولما روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الفطر ويوم الاضحية رافعا صوته بالتكبير وهذا نص في الباب والاجواب عن الآية قبل ان المراد بها التعظيم وقيل التكبير في صلوة العيد والمعنى صلوا صلوة العيد وكبروا لله فيها كقوله تعالى واركعوا واسجدوا اي صلوا واركعوا واسجدوا فيها وكذلك التعليق بالحديث لا يستقيم لان مداراة على الوليد بن محمد عن الزهري والوليد متروك الحديث ولان هذا خبر واحد تعم به البلوى فلا يقبل ولو كان طريقه صحيحا فكيف اذا كان فاسدا كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله وذكر في مبسوط شيخ الاسلام اختلاف الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله فقال روى المعلن عن ابي يوسف رحمه الله عن ابيه حنيفة انه لا يكبر جهرا في طريق المصلي في عيد الفطر وروى الطحاوي عن ابن عمران البغدادي استاذة عن ابي حنيفة رحمه الله انه يكبر في طريق المصلي في عيد الفطر وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى **قوله** والشرع ورد به في الاضحية وهو قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات جاء في التفسير ان المراد به التكبير في هذه الايام **قوله** واذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس من (الحل)

امر بالخروج الى المصلى من الغد ويصلى الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى
للافتتاح وثلاثا بعد هاتم يقرأ الفاتحة وسورة ويكبر تكبيرة يركع بها ثم يبتدىء
في الركعة الثانية بالقراءة ثم يكبر ثلاثا بعد هاويكبر رابعة يركع بها وهذا قول ابن مسعود
وهو قولنا وقال ابن عباس يكبر في الاولى ولينى للافتتاح وخمسا بعد ها وفي الثانية يكبر
خمسا ثم يقرأ وفي رواية يكبر اربعا وظهر عمل العامة اليوم بقول ابن عباس لامرئيه الخلفاء
فاما المذهب فالقول الاول لان التكبير ورفع الايدي خلاف المعبود فكان الاخذ
بالاقل الاولى ثم التكبير من اعلام الدين حتى يجهر به فكان الاصل فيه الجمع
وفي الركعة الاولى يجب الحاقها بتكبيرة الافتتاح لقوتها من حيث الغرضية والعبق
وفي الثانية لم يوجد الا تكبيرة الركوع فوجب الضم اليها والشافعي اخذ بقول ابن عباس

الحل لامن الحلول لان الصلوة قبل ارتفاع الشمس كانت حراما لما جاء في الحديث ثلثة
اوقات فيها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم •

قوله امر بالخروج الى المصلى من الغد ولو جاز الاداء بعد الزوال لم يكن للتأخير معنى اذ لا يجوز
تأخيرها بدون العذر السماوي **قوله** وظهر عمل العامة بقول ابن عباس لامرئيه الخلفاء
وذلك لان الولاية لما انتقلت الى بنى العباس امروا الناس بالعمل في التكبيرات بقول جدهم
وكتبوا في مناشيرهم وهو تأويل ماروي عن ابي يوسف رحمه الله انه قدم بغداد فصرح
بالناس صلوة العبد وخلفه هارون الرشيد وكبر تكبيرا ابن عباس وروي عن محمد رحمه الله هكذا
فتأويله ان هارون امرهما ان يكبرا تكبيرة جده فعلا ذلك امثالا لامره لامذهبا واعتقادا
كذا في المبسوط والمحيط **قوله** فاما المذهب فالقول الاول لانه عليه السلام لما صلى العبد كبرا رابعا
ثم اقبل عليه بوجهه وقال اربع كاريح الجنائز فلا يشبه عليكم وأشار باصابعه وجلس باها منه ففيه
قول وفعل واسارة وتغيبه وتأكيد فان قيل ظاهرة متروكة لانه ان اريد به الكل فهو خمسة وان اريد به
الزوا تدفهي ثلثة عندهم قلنا اريد به التكبيرات المتوالية في حالة واحدة وذا ربيع اربع او اريد به

الا انه حمل المروي كله على الزوائد فصارت التكبيرات عنده خمسة عشر او ستة عشر ويرفع يديه في تكبيرات العيدين يريد به ما سوى تكبيرتي الركوع لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من جملتها تكبيرات الاعياد وعن ابي يوسف انه لا يرفع والحجة عليه ما روينا .

غير تكبيرة الافتتاح ولان قوله اشهر لانه عمل به جماعة من الصحابة كحذيفة وعقبة وابي موسى وابي هريرة وابي سعيد الخدري وابي معمود الانصاري رضي الله تعالى عنهم .
قوله الا انه حمل المروي على الزوائد اي حمل ما روي عنه على الزوائد ثم الحق الا صليات بها وذكر في المبسوط والمشهور عنه روايتان احدهما ان يكبر في العيدين ثلث عشرة تكبيرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع وعشر زوائد خمس في الاولى وخمس في الثانية وفي الرواية الاخرى ثلث عشرة تكبيرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع وتسع زوائد خمس في الاولى واربع في الثانية اي حمل المروي على الزوائد عملا بظاهر لفظ الرواة ان ابن عباس يكبر في العيدين ثلث عشر تكبيرة او ثلث عشرة تكبيرة وفي المحيط ثم عملوا برواية الزيادة في عبد الفطر ورواية النقصان في عبد الاضحى ليكون عملا بالروايتين وانما اختاروا النقصان بعيد الاضحى لاستعجال الناس بالقرابين فيه وفي المبسوط وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يمكث بين كل تكبيرتين بقدر ثلث تسبيحات لان صلوة العيد تقام بجمع عظيم فان والى بين التكبيرات يشبهه على من كان نائبا عن الامام والاشتباه يزول بهذا القدر من المكث ثم قال هذا القدر ليس بلازم بل يختلف ذلك بكثرة الزحام وقلته لان المقصود ازالة الاشتباه عن القوم وذلك يختلف بكثرة القوم وقلتهم وليس بين التكبيرات ذكر مسنون عندنا وقال الشافعي رحمه الله يقول بين كل تكبيرتين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم لا خلاف انه يأتي بثناء الافتتاح عقيب تكبير الافتتاح قبل الزوائد الا في قول ابن ابي ليلى (فانه)

ويخطب بعد الصلوة خطبتين بذلك ورد النقل المستفيض يعلم الناس فيها صدقة
 الفطرو احكامها لانها شرعت لاجله ومن فاتته صلوة العيد مع الامام لم يقضها
 لان الصلوة بهذه الصفة لم تعرف قربة الا بشرائط لا تتم بالمنفرد فان غم الهلال
 وشهد واعند الامام بروية الهلال بعد الزوال صلى العيد من الغد لان هذا تأخير بعذر
 وقد ورد فيه الحديث فان حدث عذر يمنع من الصلوة في اليوم الثاني لم يصلها بعده
 لان الاصل فيها ان لا تقضى كالجمعة الا ان تركناه بالحديث وقد ورد
 بالتأخير الى اليوم الثاني عند العذر ويستحب في يوم الاضحى ان يغتسل
 ويتطيب لما ذكرناه ويؤخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة لما روي ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان لا يطعم في يوم النحر حتى يرجع فياً كل من اضحته
 ويتوجه الى المصلى وهو كبر لانه صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الطريق
 ويصلي ركعتين كالفطر كذلك نقل ويخطب بعد ها خطبتين لانه صلى الله عليه
 وسلم كذلك فعل ويعلم الناس فيهما الاضحية وتكبيراً لتشريق لانه مشروع
 الوقت والخطبة ما شرعت الاتعليمه فان كان عذر يمنع من الصلوة في يوم
 الاضحى صلاها من الغد وبعد الغد ولا يصلها بعد ذلك لان الصلوة موقنة بوقت الاضحية
 فيقيد بايامها لكنه ممي في التأخير من غير عذر لمخالفة المنقول .

فانه يقول يأتي بالثناء بعد التكبيرات الزوائد واما التعوذ فيأتي به عند ابي يوسف
 رحمه الله عقب ثناء الافتتاح قبل التكبيرات الزوائد وعند محمد رحمه الله
 بعد الزوائد حين يريد القراءة لانه تبع للقراءة عنده كذا في المبعوط .

قوله ويخطب اما الخطبة في صلوة العيد فيخالف الخطبة في الجمعة من وجهين احدهما ان
 الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلوة العيد تجوز بدونها والثاني ان في الجمعة يقدم الخطبة على
 الصلوة وفي العيد يؤخر عن الصلوة فان قدم الخطبة في صلوة العيد جاز ايضاً ولا تعاد الخطبة
 بعد الصلوة كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى عليه **قوله** ومن فاتته صلوة العيد

والتعريف الذي يصنعه الناس ليس بشيء وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبيها بالواقفين بعرفة لان الوقوف عرف عبادة مختصة بمكان مخصوص فلا يكون عبادة دونه كسائر المناسك والله اعلم بالصواب •

مع الامام اي صلى الامام وهو لم يدركه وفاتت عنه لم يقضها وله ان يصلي ركعتين او اربعاً كصلوة الضحى في سائر الايام وفي المحيط فان احب ان يصلي فالا فضل ان يصلي اربع ركعات لما روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال من فاتته صلوة العيد صلى اربع ركعات يقرأ في الركعة الاولى سبع اسم ربك وفي الثانية والشمس وضحاها وفي الثالثة والليل اذا يغشى وفي الرابعة والضحى وروي في ذلك عن النبي عليه السلام وعد اجملاً وثواباً جزيلاً •

قوله والتعريف الذي يصنعه الناس التعريف يجيء لمعان للاعلام والتطبيب من العرف وهو الريح وانشاد الضاللة والوقوف بعرفات والتشبه باهل عرفة والاخير هو المراد هنا **قوله** ليس بشيء اي لا يتعلق به الثواب وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في غير رواية الاصول انه لا يكره لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه فعل ذلك بالبصرة ولكننا نقول ان ذلك محمول على ان ذلك ما كان للنشبه بل كان للدعاء الا ترى ان من طاف حول مسجد سوى الكعبة يخشى عليه الكفر حتى لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم لالتشبه جاز وفي التفسير عن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه يكره ان يجتمع قوم فيعتزلوا في موضع يعبدون الله فيه ويفرغون انعمهم لذلك وان كان معهم اهلهم والله اعلم بالصواب • (باب)

فصل في تكبيرات التشريق

ويبدأ بتكبير التشريق بعد صلوة الفجر من يوم عرفة ويختم عقيب صلوة العصر من يوم النحر عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يختم عقيب صلوة العصر من آخر أيام التشريق والمسئلة مختلفة بين الصحابة فاذا بقول علي رضي الله عنه أخذوا بالأكثرا وهو لا جتا ط في العبادات وأخذ بقول ابن مسعود رضي الله عنه أخذوا بالقل لان الجهر بالتكبير ردة

فصل في تكبيرات التشريق

قوله ويبدأ بتكبيرات التشريق قال شمس الأئمة الكردي رحمه الله هذه الاضافة انما تستقيم على قولهم لان بعض التكبيرات يقع في أيام التشريق وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله لا يقع شيء من التكبيرات فيها لكن باعتبار القرب اضيف اليه في لفظ الجامع الصغير قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة باعتبار قربها الى النهار ولو كان المراد من التشريق صلوة العيد كما ورد في الحديث لاجمعة ولا تشريق الا في مصر جامع وفي حديث آخر لا ذبح الا بعد التشريق والمراد بالتشريق فيها صلوة العيد كذا في المبسوط كانت الاضافة مستقيمة على قولهم جميعا ثم اختلفوا في انه سنة او واجب وفي الجامع الصغير التمرناشي تكبير التشريق واجب وقالوا سنة وفي شرح أبي بكر وأبي اليسر والبزدوي وأبي ذر واجب وفي المحيط تكبير التشريق سنة اجمع اهل العلم على العمل بها والاصل فيه قوله تعالى واذكروا الله في أيام معبودات جاء في التفسير ان المراد منه أيام التشريق **قوله** والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم اختلف أصحابه في وقت تكبيرات التشريق بداءة وختم فقال الشيوخ منهم وهم عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم بداءتها عقيب صلوة الفجر من يوم عرفة وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله واختلف هؤلاء في الختم فقال ابن مسعود رضي الله عنه

(كتاب الصلوة ... فصل في تكبيرات التشريق)

والتكبير ان يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد

عقيب صلوة العصر من يوم النحر وهي ثمانى صلوات وبه اخذ ابو حنيفة رحمه الله وقال علي وعمر في رواية عقيب صلوة العصر من آخر ايام التشريق ثلث وعشرون صلوة وبه اخذ ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وفي رواية عنه عقيب صلوة الظهر منه واتفق الشبان من الصحابة وهم ابن عباس وابن عمرو وزيد بن ثابت رض انه يبدأ من صلوة الظهر يوم النحر وبه اخذ الشافعي رحمه الله واختلفوا في الختم فقال ابن عمر الى صلوة الفجر من آخر ايام التشريق وبه اخذ الشافعي رحمه الله وقال ابن عباس الى صلوة الظهر منه وقال زيد بن ثابت الى صلوة العصر منه فاصحابنا رحمهم الله اختاروا قول الشيوخ في البداءة ولا خلاف بينهم فيها ثم ابو حنيفة رحمه الله اخذ بقول ابن مسعود رضي الله عنه في الختم اخذا بالافل لان الجهر بالتكبير بدعة ولا خلاف في الاقل فيجهر فيما ثبت يقينا ولا اكثر مختلف فيه فلا يتيقن بجوازه وكون الجهر بالتكبير بدعة متيقن والاخذ بالمتيقن اولى وقال الله تعالى فاذكرك ربك في نفسك تضرعا وخفية ودون الجهر ورأى النبي عليه السلام اقوا ما يرفعون اصواتهم عند الدعاء فقال انكم لن تدعوا اصم ولا غائبا ومن حجة ابي حنيفة رحمه الله ان البداءة لما كانت في يوم يؤدي فيه ركن الحج فالقطع مثله يكون في يوم النحر الذي يؤدي فيه ركن الحج وهو الطواف كذا في المبسوط وهما اخذا بالاكثر احتياطا لان الاتيان بشيء ليس عليه اولى من ان يترك شيئا واجبا عليه وذكر العلامة نجم الدين الزاهد في رحمه الله في شرحه للقدوري والفتوى والعمل في عامة الامصار وكافة الاعصار على قولهما

قوله والتكبير ان يقول مرة واحدة الله اكبر الى آخره اي هذه الكلمات مرة واحدة الى آخرها وقال الشافعي رحمه الله التكبير ان يقول الله اكبر ثلث مرات او خمس مرات او تسع مرات وقال لان المنصوص عليه في الكتاب وهو التكبير قال الله تعالى (و)

هذا هو لما ثور عن الخليل صلوات الله عليه وهو عقيب الصلوات المفروضة على المقيمين في الامصار في الجماعات المستحبة عند ابي حنيفة رحمه الله وليس على جماعات النساء اذا لم يكن معهن رجل ولا على جماعة المسافرين اذا لم يكن معهم مقيم وقالوا هو على كل من صلى المكتوبة لانه تبع للمكتوبة وله ما روينا من قبل والتشريق هو الجهر بالتكبير كذا نقل عن الخليل ابن احمد ولان الجهر بالتكبير خلاف السنة والشرع ورد به عند استجماع هذه الشرائط الا انه يجب على النساء اذا اقتدين بالرجال وعلى المسافرين عند اقتدائهم بالمقيم بطريق التبعية

ولتكبروا لله على ما هديكم والتكبير قوله الله اكبر واما قوله لا اله الا الله تهليل وقوله والله الحمد تحميد فمن شرط ذلك فقد زاد في كتاب الله تعالى فعلهم بهذا ان قوله والتكبير ان يقول مرة واحدة احترام عن قول الشافعي رحمه الله في المرة وتعيين الكلمات .
قوله هذا هو لما ثور عن الخليل صلوات الله عليه قبل ان يأخذ التكبير من جبرئيل وابراهيم واسماعيل عليهم السلام فان ابراهيم عليه السلام لما اصبح اسماعيل للذبح امر الله عز وجل جبرئيل عليه السلام حتى يذهب اليه بالفداء فلما رأى جبرئيل انه اصبح للذبح قال الله اكبر الله اكبر كيلا يعجل بالذبح فلما سمع ابراهيم صوت جبرئيل وقع عنده انه يأتيه بالابشارة فهلل وذكر الله تعالى بالوحدانية فلما سمع اسماعيل كلاهما وقع عنده انه فدى فحمد الله وشكره فقال الله اكبر والله الحمد فثبوت على هذا الوجه بهؤلاء الاجلاء فلا يجوز ان يأتي بالبعض ويترك البعض كذا في المحيط وذكر في المبسوط وكان ابن عمر رضي الله عنه يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر والله الحمد وبه اخذ الشافعي رحمه الله وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله الحي القيوم يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير وانما اخذنا بقول ابن مسعود لانه عمل الناس في الامصار به ولانه يشتمل على التكبير والتهليل والتحميد فهو اجمع **قوله** في الجماعات المستحبة

قال يعقوب صليت بهم يوم عرفة فسهوت ان اكبر فكبرا بوحيفة رح دل ان الامام وان ترك التكبير لا يتركه المقتدي وهذا لانه لا يؤدي في حرمة الصلوة فلم يكن الامام فيه حتما وانما هو مستحب والله اعلم .

احتراز عن جماعة النساء واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة رحمه الله ان الحرية هل هي شرط لوجوب هذه التكبيرات وقاعدة الخلاف انما تظهر فيما اذا ام العبد قوما في صلوة مكتوبة في هذه الايام هل يجب عليه التكبير فمن شرط الحرية قال بان الذكورة والمصر شرط لاقامته مقصودا فكذا الحرية قايما على الجمعة والعيد ومن لم يشترط الحرية قال لم يشترط لاقامته السلطان فلا يشترط الحرية كسائر الصلوات واما المسافرون اذا صلوا جماعة في مصرفيهم روايتان وليس عقيب صلوة الوتر تكبير اما عندهما فلانها سنة فليست بمكتوبة واما عند ابي حنيفة رح وان كانت فرضا لانه لا تؤدي بالجماعة في هذه الايام كذا في المحيط .

قوله قال يعقوب صليت بهم المغرب وفي لفظ الجامع الصغير قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة قطع الطاعن في قوله يوم عرفة قال شمس الاثمة السرخسي رحمه الله هذا ليس بموضع قطع فقد سمي رسول الله عليه السلام المغرب ووتر النهار لاتصال وقتها بالنهار ومرا دة ههنا بذكر اليوم الوقت يعني صليت بهم وقت الوقوف بعرفة فكان ذكر هذا اللفظ لبيان ان بعد الغروب وقت الوقوف بعرفة وهو مذهبنا فان وقته يمتد الى طلوع الفجر ثم قال في ذكر هذا الفصل على سبيل الحكاية فوائد منها بيان منزلته عند استاذة حيث قدمه واقتدى به ومنها بيان حشمة استاذة في قلبه فانه لما علم ان المقتدي به استاذة سمي عما لا يسهوا المرء عنه عادة وهو التكبير ومنها مبادرة استاذة الى الستر عليه حيث كبر ليتذكر هو فكبر وهكذا ينبغي ان يكون المعاملة بين كل استاذ وتلميذ يعني ان التلميذ يعظم استاذة والاستاذ يستر عليه عيوبه وفيه دليل على ان تعظيم الاستاذ في طاعته حيث تقدم ابو يوسف بامره **قوله** وهذا لانه لا يؤدي (في)

باب صلوة الكسوف

اذا انكسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين كهيفة النافلة في كل ركعة ركوع واحد وقال الشافعي ركوعان له ما روت عائشة ولنا رواية ابن عمر والحال اكشف على الرجال لقربهم فكان الترجيح لروايته ويطول القراءة فيهما ويخفي

في حرمة الصلوات اي في تحريمها بخلاف مسجد تي السهو اذا تركها الامام لا يسجد المقتدي لان السجود يؤتى به في حرمة الصلوة بخلاف التكبير فانه يؤتى به في اثر الصلوة بلا فصل بدليل ان الكلام والقهقهة وغيرهما يقطع التكبير والحدوث السماوي لا يقطع التكبير فصار شبيها بما كان قبل السلام فصار الامام فيه مستحبا لا حتما توفير اللشبهين والله اعلم .

باب صلوة الكسوف

قوله كهيفة النافلة اي بلا اذان ولا اقامة ويحتمل ان يكون احترازا من قول ابي يوسف رحمة الله عليه فانه قال كهيفة صلوة العيد ويحتمل ان يريد به تطويل القيام الذي يكره في جماعة المكتوبات وتطويل الركوع والسجود وذكر ما شاء من الدعوات والا ستغفروا والابتهاال والنصرع الى الله حيث قيل تطويل الركوع قدر قراءة مائة آية وانها من خصائص النوافل دون الغرائض **قوله** وقال الشافعي رحمة الله ركوعان وصورة صلوة الكسوف عنده انه يقوم في الركعة الاولى ويقرأ فيها بقا تحة الكتاب وسورة البقرة ان كان يحفظها وان كان لا يحفظها يقرأ غير ذلك مما يعد لها ثم يركع ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا ثم يرفع رأسه ويقوم ويقرأ سورة آل عمران ان كان يحفظها وان كان لم يحفظها يقرأ غيرها مما يعد لها ثم يركع ثانيا ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا ثم يرفع رأسه ثم يسجد سجدتين ثم يقوم فيمكث في قيامه

فو

عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يجهر وعن محمد مثل قول أبي حنيفة رحمه الله

ويقرأ فيه مقدار ما قرأ في القيام الثاني في الركعة الأولى ثم يركع ويمكث في ركوعه مثل مكثه في هذا القيام ثم يقوم ويمكث في قيامه مثل ما مكث في الركوع ثم يرفع رأسه ويقوم مثل ثلثي قيامه في القيام الأول من هذه الركعة الثانية ثم يعجد سجدين ويتم الصلوة احتج بحديث عائشة رضي الله عنها وابن عباس أن النبي عليه السلام صلى صلوة الكسوف ركعتين بأربع ركوعات وأربع سجعات كذا في المحيط ولنا حديث عبد الله بن عمرو والنعمان بن بشير وأبي بكر وسمرة بن جندب رضي الله عنهم بالفاظ مختلفة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين كأطول صلوة كان يصليها فأنجلت الشمس مع فراغها عنها ولو جاز الأخذ بما روت عائشة رضي الله عنها للزيادة لجاز الأخذ بما روى جابر أن النبي عليه السلام صلى في الكسوف ركعتين بست ركوعات وست سجعات وقال علي رضي الله عنه صلى رسول الله عليه السلام في الكسوف ركعتين بثماني ركوعات وأربع سجعات وبالإجماع أن هذا غير مأخوذ به لأنه مخالف للمعهود فكذلك ما روت عائشة وابن عباس وذلك لأن صلوة الكسوف إما أن يعتبر بالنوافل أو بالفرائض والواجبات وبأيهما اعتبر لا تجوز وأما تعلقه بحديث عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما قلنا إلاخبار قد تعارضت فعندنا التعارض تترك الأخبار وينتمك بالقياس والقياس معنا أو بأول توفيقا بين الرويتين والتوفيق بما ذكر محمد بن الحسن رحمه الله في صلوة الأثر قال يحتمل أن النبي عليه الصلوة والسلام أطال الركوع زيادة على قدر ركوع سائر الصلوة فرفع أهل الصف الأول رؤسهم ظنا منهم أنه عليه السلام رفع رأسه من الركوع فمن خلفهم رفعوا رؤسهم فلما رأى أهل الصف الأول رسول الله عليه السلام (راكعا)

اما التطويل في القراءة فبيان الافضل ويخفف ان شاء لان المسنون استيعاب الوقت بالصلوة والدعاء فاذا خفف احدهما طول الآخر واما الاخفاء والجهر فلهما رواية عائشة انه صلى الله عليه وسلم جهر فيها ولابي حنيفة رحمة الله عليه رواية ابن عباس وسمرة ابن جندب والترجيح قدم من قبل كيف وانها صلوة النهار وهي عجماء ويدعو بعدها حتى تنجلي الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم من هذه الافزاع شيئا فارغبوا الى الله بالدعاء والسنة في الادعية تأخيرها عن الصلوة

راكعا ركعوا فمن خلفهم ركعوا فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركوع رفع القوم رؤسهم ومن كانوا خلف الصف الاول ظنوا انه ركع ركوعين فروا على حسب ما وقع عندهم ومثل هذا الاشتباه قد يقع لمن كان في آخر الصفوف وعائشة كانت واقفة في صف النساء وابن عباس في صف الصبيان في ذلك الوقت ففعلا كما وقع عندهما فيحمل على هذا توفيقا بين الحديثين ولو كان ما ذكره صحيحا لكان امرا بخلاف المعهود فحينئذ ينقله الكبار من الصحابة الذين يلون رسول الله عليه السلام وحيث لم ينقله احد دل ان الامر كما قلنا *

قوله اما التطويل في القراءة بيان الافضل لان فيه متابعة النبي صلى الله عليه وسلم وصح في الحديث ان قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى كان بقدر قراءة سورة البقرة في الركعة الثانية بقدر سورة آل عمران كذا في المبسوط **قوله** لان المسنون استيعاب الوقت اي وقت الكسوف **قوله** والترجيح قدم من قبل وهو قوله والخال اكشف على الرجال لقربهم وهذا انما يصح ان لو كان الراوي عائشة رضي الله تعالى عنها كما ذكرهنا وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله ولو كان راوي حديثهما عليا رضي الله عنه كما ذكر في المبسوط فتأويله انه وقع اتفاقا وتعلما للناس بان القراءة فيها مشروعة او يقول ان

ويصلي بهم الامام الذي يصلي بهم الجمعة وان لم يحضر صلى الناس فرادى
تحرزا من الفتنة وليس في خسوف القمر جماعة لتعذر الاجتماع في الليل او لخوف الفتنة
وانما يصلي كل واحد بنفسه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم شيئا من هذه الاحوال
فانزعوا الى الصلوة

روى على انه جهر فقد روى ابن عباس رضي الله عنه انه خاف فعند تعارض
الروايات يتمسك بالقياس والقياس مع ابي حنيفة رحمه الله وذلك لان هذه صلوة
تؤدى في النهار وليس من شرط اقامتها المصرا فلا يجهر فيها بالقراءة كما اظهر بخلاف
الجمعة والعيد لان المصرا شرط لا قامتها كذا في المبسوطين *

قوله ويصلي بهم الامام الذي يصلي الجمعة لانه اقامتها رسول الله عليه السلام فانما
يقيمها الآن من هو قائم مقامه **قوله** تحرزا من الفتنة اي فتنة التعديم والتقدم والمنازعة فيهما
قوله وليس في كسوف القمر جماعة وفي المبسوط عاب اهل الادب محمد ارحمه الله في
هذا اللفظ وقالوا انما تستعمل في القمر لفظة الخسوف قال الله تعالى فاذا برق البصر وخسف
القمر وانكناقول الخسوف ذهاب دائرته والكسوف ذهاب صوته دون دائرته فانما اراد
محمد رحمه الله هذا النوع بذكر الكسوف وفي المغرب يقال كمفت الشمس والقمر جميعا
عن الغوري ثم قال وكيف ما كان فقول محمد صحيح **قوله** فانزعوا الى الصلوة اي
التجوا يقال فزع اليه اي التجا والمفزع الملجأ وفزع منه خاف وقال الشافعي رحمه الله
يصلي في خسوف القمر بجماعة ايضا لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه
صلى بهم في خسوف القمر وقال صليت كما رأيت رسول الله عم وذهب اصحابنا في ذلك الى ان
ان خسوف القمر كان على عهد رسول الله عليه السلام ككسوف الشمس بل اكثر فلو
صلى بجماعة لنقل ذلك عنه نقلا مستغيضا كما نقل عنه ذلك في صلوة الكسوف (قوله)

وليس في الكسوف خطبة لانه لم ينقل والله اعلم بالصواب •

قوله وليس في الكسوف خطبة اي في كسوف الشمس وفيه خلاف الشافعي
رحمة الله تعالى عليه فانه قال يخطب خطبتين بعد السلام كما في العيدين واحتج بما
روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كسفت الشمس على عهد رسول الله عليه السلام
فصلى ثم خطب فحمد الله واثنى عليه وانقول الخطبة انما شرعت لاحد امرين
اما شرطا للجواز كما في صلوة الجمعة او مشروعا للتعليم كما في صلوة العيدين فانه
يحتاج الى تعليم صدقة الفطر والاضحية والتعليم ههنا حصل من حيث الفعل الا ترى
ان في خطبة العيد لا يعلم صلوة العيد لحصول التعليم بالفعل واما تعلقه بحديث
عائشة رضي الله تعالى عنها فيحتمل ان النبي عليه السلام يحتاج الى الخطبة بعد صلوة
الكسوف لان الناس كانوا يقولون انها كسفت بموت ابراهيم فاراد ان يخطب
حتى يرد عليهم ذلك او يقال معنى قولها خطب دعاء والدعاء يسمى خطبة ثم الامام
في هذا الدعاء بالخيار ان شاء جلس مستقبل القبلة ودعا وان شاء قام ودعا وان شاء
استقبل الناس بوجهه ودعا ويؤمن القوم قال شمس الائمة الجملوا ئي رحمه الله
وهذا احسن ولو قام واعتمد على عصائه او على قوس له ودعا كان ذلك حمنا ايضا
كذا في مبعوط شيخ الاسلام رحمه الله والمحيط **قوله** لانه لم ينقل اي بطريق الشهرة
فان الشافعي رحمه الله يروي حديث الخطبة في كسوف الشمس كما ذكرنا
ولكن لم تشتهر هي كسوة الصلوة والله اعلم بالصواب •

(باب)

قز

باب الاستسقاء

قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه ليس في الاستسقاء صلوة ممنونة في جماعة فان صلى الناس وحدا ناجزوا نما الاستسقاء الدماء والاستغفار لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا الآية

باب الاستسقاء

ذكر في المبسوط والمحيط قول ابي يوسف رحمه الله مع قول ابي حنيفة رحمه الله عليه وذكر في شرح الطحاوي قوله مع محمد راج كما ذكر في الكتاب وقال الغافقي رحمه الله يصلي ركعتين كما قال محمد رحمه الله الا انه يكبر فيها كما في صلوة العيد يكبر سبعا في الركعة الاولى وخمسا في الركعة الثانية وفي الخلاصة الغزالية اذا غارت الانهار وانقطعت الامطار وانهارت الفرات فيستحب للامام ان يأمر الناس اولا بصيام ثلاثة ايام وماطافوا من الصدقة والخروج من المظالم والتوبة من المعاصي ثم يخرج بهم اليوم الرابع بالعجائز والصبيان منتظمين في ثياب بذلة واستكانة متواضعين لله عز وجل بخلاف العيد ويستحب اخراج الدواب ويصلي بهم الامام مثل صلوة العيد بلا فرق ثم يخطب خطبتين واسكن معظم الخطبتين الاستغفار وقريب من هذا في مذهبنا ما قاله شمس الائمة الحلواني رحمه الله ذكره في المحيط وقال ان الناس يخرجون الى الاستسقاء مشاة لاعلى ظهورهم ودوابهم في ثياب خلق او غسيل مرفق متذللين خاضعين ناكسي رؤسهم في كل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج ثم يخرجون هذا تفسير قول محمد رحمه الله تعالى عليه (قوله)

ورسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى ولم ترو عنه الصلوة وقال صلى الامام
ركعتين لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كصلوة
العبد رواه ابن عباس رضي الله تعالى عنه فلما فعله مرة وتركه اخرى فلم يحسن
سنة وقد ذكر في الاصل قول محمد رحمة الله تعالى عليه وحده ويحجر فيهما
بالقراءة اعني ا بصلوة العيد ثم يخطب لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
خطب ثم هي كخطبة العيد عند محمد رحمة الله تعالى عليه

قوله ورسول الله استسقى ولم ترو عنه الصلوة روى انس رضي الله عنه الناس قد فحطوا
في زمن رسول الله فدخل رجل من باب المسجد ورسول الله ع م يخطب فقال يا رسول الله
هلكت المواشي وخشينا الهلاك على انفسنا فادع الله ان يستقينا فرفع رسول الله مم
يديه فقال اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا غدا ما مغدقا جلا غيرا ثم قال الراوي
ما كان في السماء قزعة فارتفعت السحاب من ههنا وههنا حتى صارت ركبا ثم مطرت
سبعامن الجمعة الى الجمعة ثم دخل ذلك الرجل والنبي عليه الصلوة والسلام يخطب
والسماء يمكف فقال يا رسول الله تهدم البنيان وانقطعت السبل فادع الله ان يمسكه
فتبسم رسول الله عليه الصلوة والسلام لملا له بني آدم قال الراوي والله ما يروى خضراء
ثم رفع يديه فقال اللهم حوالينا لا حول لنا اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية
ومنابت الشجرة فانجابت الحماية من المدينة حتى صارت حولها كالا كليل
فلم يذكر غير الدعاء وما روي انه عليه الصلوة والسلام صلى فيه شاذ فيما تعم به
البلوى خصوصا في ديارهم وما احتاج الخاص والعام اليه معرفته لا يقبل فيه الشاذ
قوله كصلوة العيد من حيث انه يصلي بالنهار بالجمع ويحجر فيهما بالقراءة من

وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه خطبة واحدة ولا خطبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه لأنها تتبع للجماعة ولا جماعة عنده ويستقبل القبلة بالدعاء لما روي أنه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة وحول رداءه ويقلب رداءه لما روينا قال هذا قول محمد رحمه الله تعالى عليه إما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه فلا يقلب رداءه لأنه دعاء فيعتبر به أثر الادعية وما رواه كان تفاؤلاً ولا يقلب القوم أرد ينهم أنه لأنه لم ينقل أمرهم بذلك ولا يحضراهل الذمة الا استمقاء لأنه لا يستزال الرحمة وإنما تنزل عليهم اللعنة والله اعلم بالصواب •

حيث أنه يصلي بلا اذان ولا اقامة قلنا فعله مرة وتركه اخرى فدل على الجواز والكلام في انها سنة أم لا واللعنة ما واطب عليه السلام وقد ذكرنا أنه تركه فلم يكن سنة او تعارض وعند التعارض يتمسك بالقياس والقياس ان لا تؤدي النوافل بالجماعة •

قوله وعند أبي يوسف رحمه الله خطبة واحدة لان المقصود الدعاء فلا يقطعها بالجلسة كذا في المبموط **قوله** ويقلب رداءه لما روي أنه عليه السلام حول رداءه وصفته ان كان مربعا يجعل اعلاه اسفله وان كان مدورا كالطيلمان والجبنة جعل الجانب الايمن على الايسر والايسر على الايمن **قوله** وما رواه كان تفاؤلاً أي يتغير الهيئة يتغير الهواء ويحتمل أنه عليه السلام علم وحيا أنه يتغير الحال بتغير رداءه وهذا لا يوجد في غيره **قوله** ولا يحضراهل الذمة الا استمقاء لأنه للدعاء وما دعاء الكافرين الا في ضلال وانما يخرجون للاستمقاء ثلاثة ايام متتابعة ولم ينقل اكثر منها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه ان شاء رفع يديه في الدعاء وان شاء اثاربا صبعه والله اعلم بالصواب •

(باب)

باب صلوة الخوف

إذا اشتد الخوف جعل الإمام الناس طائفتين طائفة إلى وجه العدو وطائفة خلفه فيصلي بهذه الطائفة ركعة ومجدتين فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة إلى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الإمام ركعة وسجدتين وتشهد وسلم ولم يصلوا وذهبوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأولى فصلوا ركعة وسجدتين وجدانا بغير قراءة لأنهم لاحقون وتشهدوا وسلموا ومضوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأخرى وصلوا ركعة وسجدتين بقراءة لأنهم مسبوقون وتشهدوا وسلموا والا صل فيه رواية ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الخوف على الصفة التي قلنا

باب صلوة الخوف

قوله إذا اشتد الخوف اشتداد الخوف ليس بشرط عند عامة مشايخنا رحمهم الله حيث جعل في التحفة سبب جواز صلوة الخوف نفس خوف العدو ومن غير ذكر الخلاف ومن غير ذكر الاشتداد وكذا ذكر في المبسوط والمخيط وقال بان المسلمين إذا رأوا سوادا فظنوا أنهم العدو فصلوا صلوة الخوف فان تبين أنه كان سواد العدو فقد ظهر أن سبب الترخص كان متقدرا فيجزئهم صلواتهم وإن ظهروا سوادا سوادا بل أو بقرا أو غنم فقد ظهروا سبب الترخص لم يكن متقدرا فلا يجزئهم صلواتهم وذكر في مبسوط فخر الإسلام رحمه الله والمراد بالخوف عند البعض حضرة العدو ولا حقيقة الخوف على ما عرف من أصلنا في تعليق الرخص بنفس السفر لا حقيقة المشقة لأن السفر سبب المشقة فاقيم مقامها فكذا حضرة العدو هي سبب الخوف فاقيم مقام حقيقة الخوف **قوله** جعل الإمام الناس طائفتين هذا إذا تنازع القوم في الصلوة خلف الإمام فقال كل

فح

وابو يوسف رحمه الله وان انكر شرعيتها في زماننا فهو صحيح عليه بمار وينا فان كان الامام مقبلا صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالطائفة الثانية ركعتين لما روي انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالطائفتين ركعتين ركعتين

طائفة منهم انا نصلي معك واما اذا لم يتنازع القوم خلفه فان الافضل للامام ان يجعل القوم طائفتين فبأمر طائفة ليقوموا بازاء العدو ويصلي بالطائفة التي معه تمام الصلوة ثم يأمر رجلا من الطائفة التي بازاء العدو وحتى يصلي بهم تمام صلواتهم ايضا والطائفة التي صلوا مع الامام او لا يقومون بازاء العدو.

قوله وابو يوسف رحمه الله وان انكر شرعيتها في زماننا كان ابو يوسف رحمه الله يقول او لا مثل ما قال اثم رجعت فقال كانت في حياة النبي عليه الصلوة والسلام خاصة ولم تبق مشروعة لقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقم لهم الصلوة فقد شرط كونه فيهم لا قامة صلوة الخوف ولان الناس كانوا يرغبون في الصلوة خلفه فشرعت بصفة الذهاب والمجيء لئلا كل فريق فضيلة الصلوة خلفه وقد ارتفع هذا المعنى بعده فكل طائفة يتمكنون من اداء الصلوة بامام على حدة فلا يجوز لهم ادائها بصفة الذهاب والمجيء وحجتنا في ذلك ان الصحابة رضي الله عنهم اقاموها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم روي ذلك عن سعد بن ابي وقاص وابي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم وان سعد بن العاص سأل عنها ابا سعيد الخدري رضي الله عنهم فعلمه فاقامها وروي عن ابي موسى الاشعري انه صلى صلوة الخوف باصحابه وسعد بن ابي العاص رضي الله عنه حارب المجوس بطبرستان ومعه اصحاب رسول الله عليه السلام وصلى بهم صلوة الخوف ولم ينكر عليه احد فحل محل الاجماع وسببه الخوف وهو يتحقق بعد رسول الله عليه الصلوة والسلام كما كان في حياته ولم يكن ذلك (النبيل)

ويصلي بالطائفة الاولى من المغرب ركعتين وبالثانية ركعة واحدة لان تنصيف الركعة الواحدة غير ممكن فجعلها في الاولى الاولى بحكم السبق ولا يقاتلون في حال الصلوة فان فعلوا بطلت صلواتهم لانه صلى الله عليه وسلم شغل عن اربع صلوات يوم الخندق

لنيل فضيلة الصلوة خلفه لان ترك المشي والاستدبار في الصلوة فريضة والصلوة خلف النبي فضيلة ولا يجوز ترك الغرض لاحتراز الفضيلة ثم الآن يحتاجون الى احتراز فضيلة لتكثير الجماعة فانها كلما كانت اكثر كانت افضل وقوله واذا كنت فيهم فاقمت اي انت ومن يقوم مقامك في الاقامة كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة وقد يكون الخطاب مع الرسول ولا يختص هو به اذ الاصل في الشرائع العموم على ان التعليق بالشرط لا يوجب العدم عند العدم عندنا ولا ينتقص عدد الركعات بالخوف وكان ابن عباس رضي الله تعالى عنه يقول صلوة المقيم اربع ركعات وصلوة المسافر ركعتان وصلوة الخوف ركعة وعن عطاء وطاؤس والحسن ومجاهد وحماة وتنادة انه يكفيه ركعة واحدة بالايما عند اشتداد الخوف *

قوله ويصلي بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة واحدة وقال الثوري رحمه الله يصلي بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين لان فرض القراءة في الركعتين الاوليين فينبغي ان يكون لكل طائفة في ذلك حظ **قوله** ولا يقاتلون في حالة الصلوة فان قاتلوا بطلت صلواتهم وهذا عندنا وقال مالك رحمه الله لا يفسد وهو قول الشافعي رحمه الله في القديم لظاهر قوله تعالى ولتأخذوا حذرهم واسلحتهم والامر باخذ السلاح في الصلوة لا يكون الا للقتال به ولكننا نقول القتال عمل كثير وهو ليس من اعمال الصلوة ولا تتحقق فيه الحاجة لا محالة فكان

ولو جاز الاداء مع القتال لما تركها فان اشتد الخوف صلوا ركبا فرادى يؤمون بالركوع والسجود الى اي جهة شاءوا اذ الم يقدر وعلى التوجه الى القبلة لقوله تعالى فان خفتم فرجالا او ركبا وسقط التوجه للضرورة وعن محمد انهم يصلون بجماعة وليس بصحيح لانعدام الاتحاد في المكان والله اعلم *

مفسداتها التخليص الغريق واتباع السارق لاسترداد المال والامر باخذ الاسلحة كيلا يطمع فيهم العدو اذا راهم مستعدين اوليقاتلوا بها اذا احتاجوا ثم يستقبلون الصلوة •

قوله ولو جاز الاداء مع القتال لما تركها فان قيل انما خرها لان صلوة الخوف لم يكن نزلت قلنا انها نزلت بذات الرقاع وهي قبل الخندق **قوله** وان اشتدت الخوف صلوا ركبا فرادى ومعنى اشتداد الخوف هنا هو ان لا يدعمهم العدو بان يصلوا نازلين بل يهجمونهم بالمحاربة فيصلون ركبا فرادى وذلك لان الصلوة على الدابة تجوز بعذر دون هذا العذر فلان يجوز بهذا اولى وفي المحيط اذا كان الرجل في السفر وامطرت السماء فلم يجد مكانا يابسا ينزل للصلوة فانه يقف على دابته مستقبلا القبلة فيصلي بالايما ان امكنه ايقاف الدابة وان لم يمكنه ايقاف الدابة مستقبلا القبلة فانه يصلي مستدبرا القبلة بالايما فعلى هذا اذا كان يخاف النزول عن الدابة فانه يصلي راكبا مستقبلا القبلة بالايما وان لم يمكنه صلى مستدبرا ثم انما يجزيه ذلك اذا كانت الدابة تسير سير نفعة فاما اذا كان يسيرها صا حبا لا يجزيه هذا في الفرائض واما التوافل فتجوز على الدابة بالايما الى اي جهة شاء سواء قدر على النزول او لم يقدروا وقد ذكرناه والله اعلم بالصواب • (باب)

باب الجنائز

إذا احتضر الرجل وجهه إلى القبلة على شقه الأيمن اعتباراً بحال الوضع في القبر لأنه أشرف عليه والمختار في بلادنا الاستلقاء لأنه أيسر لخروج الروح والأول هو السنة • ولقن الشهادتين لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله والمراد الذي قرب من الموت • فإذا مات شد لحياه وغمض عيناه بذلك جرى التوارث ثم فيه تحمينه فيستحسن والله أعلم بالصواب •

باب الجنائز

الجنائز بالفتح الميت وبالضم المرير

قوله وإذا احتضر الرجل أي قرب من الموت يقال فلان محتضري قريب من الموت واحتضرمات أيضاً لأن الوفاة حضرته أو ملائكة الموت كذا في المغرب **قوله** والمختار في بلادنا أي عند مشايخنا **قوله** لأنه أيسر أي الخروج للروح **قوله** والمراد الذي قرب من الموت هو تسمية الشيء باسم ما يؤل إليه كقوله تعالى إني أراني أعصر خمرا أي عنباء وقوله عليه السلام عس ما شئت فأنك ميت • من قتل قتيلاً فله سلبه وقيل هو يجري على حقيقته وهو قول الشافعي رحمه الله لأنه تعالى يحييه وقد روي أنه عليه السلام أمر بتلقين الميت بعد دفنه وزعموا أنه مذهب أهل السنة والأول مذهب المعتزلة إلا أنا نقول لا فائدة في التلقين بعد الموت لأنه إن مات مؤمناً فلا حاجة إليه وإن مات كافراً فلا يغيد • **قوله** بذلك جرى التوارث روي أن النبي عليه السلام دخل على أبي سلمة فأغمضه ثم قال إن الروح إذا قبض يتبعه البصر والله أعلم • (فصل)

قط

فصل في الغسل

فصل في الغسل

غسل الميت شريعة ماضية لما روي ان آدم عليه السلام لما قبض نزل جبرئيل
بالملائكة عليهم السلام وغسلوا وقالوا لولده هذه سنة موتاكم وقال عليه السلام للمسلم
على المسلم ستة حقوق ومن جملتها ان يغسله بعد موته ثم هو واجب عملا بكلمة علي
اذ اقام به البعض سقط عن الباقي لحصول المقصود واريد بالسنة في حديث آدم الطريقة
ثم اختلف المشايخ انه لا يعلو وجب غسل الميت قال ابو عبد الله البلخي انه انما
وجب غسله لاجل الحدث لا لنجاسة تثبت بالموت وذلك لان النجاسة التي تثبت بالموت
لا تزول بالغسل كما في سائر الحيوانات والحدث مما يزول بالغسل حالة الحياة
فكذا بعد الوفاة والادمي لا ينجس بالموت كرامة له ولكن يصير محدثا لان
الموت سبب لاسترخاء المفاصل وزوال العقل قبل الموت وانه حدث فكان يجب
ان يكون مقصورا على اعضاء الوضوء كما في حالة الحياة الا ان القياس في حالة الحياة
غسل جميع البدن في الحدث كما في الجنابة فاكتفي بغسل الاعضاء الاربعة نفيا للخرج
لانه يتكرر في كل يوم والجنابة لما لم يتكرر لم يكتف بغسل الاعضاء الاربعة فكذا الحدث
بسبب الموت لا يتكرر فلا يؤدي غسل جميع البدن الى الخرج فاخذنا بالقياس
وكان الشيخ ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله وغيره من مشايخ العراق يقولون
بان غسله وجبت لنجاسة الموت لا بسبب الحدث وذلك لان الادمي له دم سائل
فيتنجس بالموت فبا على سائر الحيوانات التي لهادم والدليل على انه يتنجس
بالموت ان المسلم اذا وقع في بثر ومات فانه يجب نزع ماء البثر كله وكذلك لو احتمل
ميتا قبل الغسل وصلى معه لا تجوز الصلوة ولو كان الغسل واجبا لزاله (الحدث)

فاذا ارادوا غمله وضعوه على سرير لينصب الماء عنه وجعلوا على عورته خرقة اقامة لواجب السرير * ويكتفى بستر العورة الغليظة هو الصحيح تيسيرا

الحدث لا غيرا كان تجوز الصلوة مع الميت قبل الغسل كما لو احتمل محدثا وصلى وكان هذا القول اقرب الى القياس لان هذا القائل قال ثبوت النجاسة بعد وجود علتها وهو احتباس الدم المائل في العروق وقال نزول هذه النجاسة بالغسل والمغسل اثر في ازالة النجاسة كما في حالة الحيوة وان لم يكن له اثر في ازالة نجاسة الموت في سائر الحيوانات سوى الادمي فكان ما قال هذا القائل موافقا للقياس من كل وجه في حق ثبوت النجاسة بعد وجود عليه وفي الزوال بالغسل موافق من وجه وهو الاعتبار بحالة الحيوة وان كان مخالفا للقياس باعتبار سائر الحيوانات واما ما قال البلخي رح مخالف للقياس من كل وجه وهو المنع لثبوت النجاسة مع قيام العلة الموجبة للنجاسة فانا لم نجد نجاسة لاتعمل في التنجيس في الادمي حالة الحيوة فكذا بعد الوفاة فدل على ان ما قاله اكثر المشايخ اقرب الى موافقة القياس فكان اولي كذا ذكره الامام المعروف بخوارزاده رحمه الله *

قوله وضعوه على سرير ولم يذكر كيفية الوضع وفي الاميبجا بي يوضع على قفاه طولا نحو القبلة كالمحتضر وعن بعض ائمة خراسان مثله وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله والاصح انه يوضع كما تيسر لانه لا اختصاص للغسل بالقبلة وانما يوضع على السرير لينصب الماء عنه **قوله** ويكتفى بستر العورة الغليظة وهو الصحيح وفي النوادر قال وتوضع على عورته خرقة من السرة الى الركبة وهكذا ذكر الكرخي في كتابه هو الصحيح وقال عليه السلام لا ينظر الى فرج حي وميت كذا في المحيط وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يؤزر بازار سايف كما يفعله في حيوته اذا اراد الاغتسال وفي ظاهر الرواية قال يشق عليهم غسل ما تحت الارزاريكتفى بستر العورة الغليظة بخرقة

ونزعوا ثيابه ليمسكهم التنظيف

قوله ونزعوا ثيابه فان السنة عند نافي الغسل ان يجرد الميت وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه المنة ان يغسل في قميص واسع الكمين حتى يدخل الغاسل يده في الكمين ويغسل يده وان كان ضيقا خرق الكمين لان النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي غسل في قميصه الذي توفي فيه وما كان سنة في حق النبي عليه الصلوة والسلام كان سنة في حق غيره ما لم يقدح فيه دليل التخصيص ولان الميت متى جرد يطلع الغاسل على جميع اعضائه وربما يطلع على عورته وقبل الموت كان يكره الاطلاع عليه فكذا بعد الموت حقا للميت واحتج علما ونارحمهم الله بماروت عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام لما توفي اجتمعت الصحابة معه على غسله فقالوا لا ندري كيف نغسله نغسله كما نغسل موتانا او نغسل وعليه ثيابه فارسل الله تعالى عليهم النوم فنام منهم الانام وذقته على صدره اذ ناداهم مناد ان اغسلوا رسول الله عليه الصلوة والسلام وعليه ثيابه فقد اجتمعت الصحابة ان السنة في سائر الموتى التجريد ولان هذا غسل واجب فلا يقام مع الثياب اعتبار بحالة الحياة وهذا لان المقصود من الغسل هو التطهير والتطهير لا يحصل اذا غسل مع ثيابه لان الثوب متى تنجس بالغسل لا يتنجس بدنه ثانيا بنجاسة الثوب فلا يفيد الغسل فيجب التجريد واما الحديث فلما النبي صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا بذلك لعظم حرمة الاترى ان الصحابة قالوا لا ندري كيف نغسله والنص الوارد في حقه بخلاف القياس لا يكون واردا في حق غيره لانه ليس بغيره من الحرمة ما للنبي عليه السلام وقوله يطلع على عورته غيره فلما ابتلينا بين امرين بين ان نغسله في ثيابه حتى لا يطلع على عورته غيره وبين ان نجرده فيقع الاحراز عن نجاسة تصيبه من الثوب والتجريد أولى لان صيانتها عن النجاسة فرض واطلاع الغاسل على عورة الميت مكروه فكان مراعاة التطهير وانه فرض أولى من مراعاة الاطلاع على عورة الميت وانه مكروه ولكن (يلف)

ووضوءه من غير مضمضة واستنشاق لان الوضوء سنة للاغتسال غير ان
اخراج الماء منه متعذر فيترك

يلف الغاسل على يده خرقة ويغسل السوء لان مس العورة حرام كما لنظر فيجعل على
عورته خرقة ليصير حائل بينه وبين العورة كاللوات المرأة بين اجانب يممها اجنبي بخرقة
عند الضرورة كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله ولم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب
انه هل يستنجي وفي صلوته الاثر على قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
يستنجي وعلى قول ابي يوسف رحمه الله لا يستنجي لان المسكة تزول والمفاصل
تسترخي بالموت وربما يزداد الاسترخاء بالاستنجاء فتخرج زيادة نجاسة من باطنه فلا يفيد
الاستنجاء فائدة فلا يشغل به وهما قالا موضع الاستنجاء من الميت فلما يخلو عن نجاسة
حقيقية فتجب ازالته كما لو كانت النجاسة على موضع آخر من البدن .

قوله ووضوءه من غير مضمضة واستنشاق وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله بمضمض
ويستشق اعتبارا بالغسل حالة الحيوة ومن العلماء من قال يجعل الغاسل على اصبعه خرقة
رفيعة ويدخل في فمه ويمسح بها اسنانه ولسانه وشفتيه وينقيها ويدخل في منخريه ايضا
قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله عليه وعليه الناس اليوم فرق بين هذا
وبين الوضوء في غسل الجنب من اربعة اوجه احدها ان الميت لا يمضمض
ولا يمتشق بخلاف الجنب والثاني ان الجنب يبدأ فيغسل يديه الى الرسغ وفي الميت
لا يبدأ بغسل يديه بل بوجهه والثالث ان الميت لا يمسح رأسه بخلاف الجنب فانه
يمسح رأسه في ظاهر الرواية وظاهر مذهب ابي حنيفة رحمه الله انه يمسح رأسه ايضا
والرابع ان الميت يغسل رجلاه عند الوضوء بخلاف الجنب فانه يؤخر غسل رجليه
قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله هذا الذي ذكره من الوضوء في حق

في

ثم يفيضون الماء عليه اعتباراً بحالة الحيوة ويجمر سريره وتراً لما فيه من تعظيم الميت وإنما يوتر
 لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله وتر يحب الوتر ويغلى الماء بالمدر أو بالحرض مبالغة
 في التنظيف فإن لم يكن فالماء القراح لحصول أصل المقصود ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي
 ليكون انظف له ثم يضع على شقه الأيسر فيغسل بالماء والسدر حتى يرى أن
 الماء قد وصل إلى ما يلي التخت منه ثم يجمع على شقه الأيمن فيغسل حتى يرى الماء
 قد وصل إلى ما يلي التخت منه لأن السنة هو البدء بالميا من ثم يجلسه ويمسده إليه

البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة وأما الصبي الذي لا يعقل الصلوة فإنه يغسل
 ولا يؤضأ وضوءاً للصلوة لأنه كان لا يصلي *

قوله ثم يفيضون الماء عليه أي ثلثاً وإن زاد على الثلث جاز كما في حالة الحيوة

قوله ويجمر سريره وتراً التجمير والأجمار التطيب أي يدار المجر حوالى المرير
 ثلثاً أو خمساً أو سبعا **قوله** ويغلى الماء وقال الشافعي رحمه الله الأفضل أن يغسل

بالماء البارد إلا أن يكون عليه وسخ أو نجاسة لا تزول إلا بالماء الحار فحينئذ يغسل بالماء الحار

قوله فإن لم يكن فالماء القراح هذا الترتيب يوافق رواية مبسوط شمس الأئمة

المرخسي رحمه الله وفي مبسوط شيخ الإسلام والمحيط يغسل أولاً بالماء القراح أي

الخالص ثم بالماء الذي يطرح فيه المدر وهو ورق التبن الذي يقال له كنار وفي الثالثة

يجعل الكافور في الماء ويغسل هكذا روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال

يبدأ أولاً بالماء القراح ثم بالماء والسدر ثم بالماء وشي من الكافور وإنما يبدأ أولاً

بالماء القراح حتى يبتل ما عليه من الدرن والنجاسة ثم بماء السدر حتى يزول

ما به من الدرن والنجاسة فإن الصدر بلغ في التنظيف ثم بماء الكافور تطيباً لبدن الميت

كذا فعلت الملائكة عليهم السلام بآدم عليه السلام حين غسلوه **قوله** ويغسل رأسه

ولحيته بالخطمي وهو خطمي العراق وهو مثل الصابون في التنظيف • (قوله)

ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً تحرزاً عن تلويث الكفن وان خرج منه شيء غمسه ولا يعيد غسله ولا وضوءه لان الغسل عرفناه بالنص وقد حصل مرة

قوله ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً صح بالغاء وهو من رفق وترفق تلتطف به من الرفق خلاف الخرق والعنف كذا في المغرب وفي المحيط فاذا صب الماء على اليمين باضجاعه على الجانب الايمن وصب الماء على اليسر باضجاعه على اليمين فقد غسل مرتين ثم يقعد ويضع يده الى نفسه فيمسح بطنه مسحاً رقيقاً فقدا مرة بالمسح بعد الغسل مرتين وروى عن ابي حنيفة رحمه الله في غير رواية الاصول انه قال يقعد اولاً ويمسح بطنه ثم يغسله لان المسح قبل الغسل اولى حتى يخرج ما في بطنه من النجاسة فيقع الغسل ثلثاً بعد خروج النجاسة وجه ظاهر الرواية هو ان المسح بعد المرة الثانية اولى لانه ربما يكون في بطنه نجاسة منعقدة لا تخرج بعد المسح قبل الغسل وتخرج بعد الغسل مرتين بماء حار فكان المسح بعد المرتين اقدر على اخراج ما به من النجاسة فيكون اولى والاصل في ذلك ما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه لما غسل رسول الله عليه السلام مسح بطنه بيده رقيقاً ثم طلب منه ما يطلب عن الميت فلم ير شيئاً فقال طبت حيا وميتاً وروى ابن عباس رضي الله عنه فعل وقال هذا وروى انه لما فعل به هكذا فاح ريح المسك في البيت وانتشر ذلك الريح في المدينة فان سال منه شيء مسح ثم يغسل ذلك الموضع ثم يضجعه على شقه الا يسرف يغسله بالماء القراح وشيء من الكافور حتى ينقيه ويرى ان الماء قد وصل الى ما يلي التخت منه فاذا فعله ذلك فقد غسله ثلثاً كذا في المحيط وأومات صبي مثله لا يجمع ولا يشتهي النساء او صبية لا تشتهي غسلها الرجال والنساء وعن ابي يوسف رحمه الله في الجامع الرضعة يغسلها ذ ورحمها وكرهت غيره وفي النوازل ميت وجد في الماء لا بد من غسله لان الخطاب توجه الى بني آدم بغسله الا ان يحركه في الماء بنية الغسل وعن محمد رحمه الله ميت وجد في الماء

ثم ينشفه بثوب كيلا تبطل اكفانه ويجعله اي الميث في اكفانه ويجعل الحنوط على رأسه ولحيته والكافور على مساجده لان التطيب سنة والمسا جد اولى بزيادة الكرامة ولا يدرج شعر الميث ولا لحيته ولا يقص ظفيرة ولا شعره لقول عائشة رضي الله عنها علام تنصون مينكم ولا ن هذه الاشياء للزينة وقد استغنى الميث عنها وفي الحي كان تنظيفا لا اجتماع الوسخ تحته وصار كالختان •

فذلك عمله مرة فيعمل مرتين وليس تكرر الغسل في الميث ثلثا كما لحي والنية في الغسل ليست بشرط وفي فتاوى قاضي خان رح ميت غسله اهله من غير نية الغسل اجزاهم ذلك •

قوله ثم ينشفه بثوب اي يأخذ ماء حتى يجف من نشف الماء اخذه بخرقه من باب ضرب ومنه كان للنبي عليه السلام خرقه ينشف بها اذا توضأ ونشف الثوب العرق تشربه من باب لبس **قوله** يجعل الحنوط على رأسه والكافور على مساجده الحنوط عطر مركب من اشياء طيبة والكافور على مساجده اي موضع سجوده جمع مسجد بفتح الجيم موضع السجود وفي المبوط يعني بها جبهته وانفه ويديه والركبة وقد ميه لانه كان يسجد بهذه الاعضاء فيختص بزيادة الكرامة **قوله** ولا يدرج شعر الميث تسريح الشعر تخليص بعضه عن بعض وقيل تخليله بالمشط وقيل مشطه كذا في المغرب وقال الشافعي رحمه الله يمرج بمشط واسع **قوله** ولا يقص ظفيرة وفي المحيط وان كان ظفرا منكرا فلا بأس بان يأخذه روي ذلك عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله **قوله** علام تنصون مينكم اي تسرجون من نصوت الرجل نصوا اخذت ناصيته ومددتها وعائشة رضي الله عنها كانت تسريح رأس الميث وانه لا يحتاج الي ذلك فجعلته بمنزلة الاخذ بالناصية كذا في المغرب وليس في غسل الميث استعمال القطن في الروايات الظاهرة وعن ابي حنيفة رح انه يجعل القطن او المحلوج في منخريه وفمه وبعضهم قالوا يجعل في سماخ اذنيه ايضا وقال بعضهم يجعل في دبره وهو قبيح كذا في فتاوى قاضي خان رح •

فصل في تكفينه

السنة ان يكفن الرجل في ثلاثة اثواب ازار وقميص ولعانة لما روي انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة اثواب بيض محولية ولانه اكثر ما يلبسه عادة في حياته فكذا بعد مماته

فصل في تكفينه

قوله السنة ان يكفن الرجل في ثلاثة اثواب اراد ان الثالث سنة لان يكون اصل التكفين سنة ويجوز ان يكون الشيء في اصله فرضا او واجبا وله سنن في هياته وكيفيةه كما في سنة تثليث الوضوء وغيرها والمسائل تدل على انه واجب منها تقديمه على الدين والوصية والارث ومنها قولهم ومن لم يكن له مال فكفنه على من تجب عليه نفقته كما يلزمه كسوته في حال حياته والمرأة لا يجب كفنها على زوجها عند محمد رحمه الله لان الزوجية قد انقطعت بالموت وعند ابي يوسف رحمه الله على زوجها ومنها ما ذكر في النوازل اذا مات الرجل ولم يترك شيئا ولم يكن هناك من تجب عليه نفقته يفترض على الناس ان يكفوه ان قدروا عليه وان لم يقدروا عليه سألوا الناس فرق بين الميت والمحامي اذا لم يجد ثوبا يصلي فيه ليس على الناس ان يحالوا له ثوبا والفرق ان المحامي يقدر على السرايل بنفسه والميت لا كذا في المحيط وقال صاحب التحفة ثم يكفن الميت بعد الغسل لان تكفين الميت سنة لما روي في قصة آدم عليه السلام ان الملائكة قالت لولده بعد ما غسلوه وكفوه ودفنوه هذه سنة موتاكم ولعله اراد به طريقة مسلوكة لان يريد السنة خلاف الواجب **قوله** محولية منسوبة الى السحول وهو قرية باليمن والفتح هو المشهور وعن الازهرى بالضم وعن القيني بالضم ايضا الا انه قال هو جمع سحل وهو الثوب الابيض وفيه نظر كذا في المغرب ولا بأس بالبرود

فيا

(كتاب الصلوة ... فصل في تكفيته)

فان اقتصر واعلى ثوبين جاز والثوبان ازار ولفافة وهذا كفن الكفاية لقول ابي بكر رضي الله عنه اغسلوا ثوبي هذين وكفنوني فيهما ولا نه ادنى لباس الاحياء والازار من الفرق الى القدم واللفافة كذلك والقميص من اصل العنق واذا اراد والغ الكفن ابتداء بجانبه الايسر فلفوه عليه ثم بالايمن كافي حال الحيوة ويحطه ان تبسط اللفافة اولاً ثم يبسط عليها الازار ثم يغمص الميت ويوضع على الازار ثم يعطف الازار من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللفافة كذلك وان خافوا ان ينتشر عنه عقوده بخرقه صيانة عن الكشف وتكفن المرأة في خمسة اثواب درع وازار ووخمار ولفافة وخرقة تربط بها فوق ثدييها للحديث ام عطية ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى اللواتي غسلن ابنته خمسة اثواب ولا نها تخرج فيها حالة الحيوة فكذا بعد الملمات ثم هذا بيان كفن السنة وان اقتصر واعلى ثلاثة اثواب جاز

والكتان والقصب وفي حق النساء بالحريروالابرسم والمزعفر ويكره للرجال ذلك اعتباراً للكفن باللباس حالة الحيوة •

قوله فان اقتصر واعلى ثوبين جاز والحاصل ان الكفن على ثلاثة انواع كفن سنة وكفن كفاية وكفن ضرورة فكفن السنة في حق الرجل ثلاثة اثواب وفي حق المرأة خمسة والكفاية في حق الرجل ثوبان وفي حق المرأة ثلثة والضرورة فيما يوجد فيهما لما روى حباب بن الارت ان مصعب بن عمير صاحب راية رسول الله عليه السلام انه استشهد يوم احد وترك نمرقة فاخبر بذلك رسول الله عليه السلام فامر بان يكفنها بها فكفن وكان اذا غطي بهارأسه بدت قدماءه واذا غطي بهارجليه بدا رأسه فامر بان يغطي رأسه ويجعل على رجليه شيء من الاذخر وكذا في حمزة رضي الله تعالى عنه

(قوله)

وهي ثوبان وخمار وهو كفن الكفاية ويكره اقل من ذلك وفي الرجل يكره
الاقتصار على ثوب واحد الا في حالة الضرورة لان مصعب بن عمير حين استشهد
كفن في ثوب واحد وهذا كفن الضرورة وتلبس المرأة الدرع اولا ثم يجعل
شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم الخمار فوق ذلك تحت اللقافة
وتجمر الا كفن قبل ان يدرج فيها الميت وترا لانه صلى الله عليه وسلم امر
باجمار اركان ابنته وترا والا جمارها لتطيب فاذا فرغوا منه صلوا عليه لانها فريضة
والله تعالى اعلم بالصواب .

قوله وهي ثوبان وخمار الثوبان الدرع واللقافة فان كان بالمال كثرة
وبالورثة قلة فكفن السنة الاولى وان كان على العكس فكفن الكفاية الاولى
ويكره المضربة في القبر خلا لاهل الحجاز وفي المبسوط ولم يذكر العمامة في الكفن
وقد كره بعض مشايخنا رحمهم الله لانه لو فعل كان الكفن شغعا والصنة فيه ان
يكون وترا واستحسنه بعض مشايخنا رحمهم الله لحديث ابن عمر رضي الله عنهما
انه كان يعمم الميت ويجعل ذنب العمامة على وجهه بخلاف حالة الحيوة فانه
يرسل ذنب العمامة من قبل القفا لمعنى الزينة وبالموت قد انقطع عن ذلك
قوله لانها فريضة اي فرض كفاية . (فصل)

فصل في الصلوة على الميت

وأولى الناس بالصلوة على الميت السلطان ان حضر لان في التقدم عليه
أزدراء به فان لم يحضر فالقاضي لانه صاحب ولاية فان لم يحضر فيمنحبه تقديم
امام الحي لانه رضىه في حال حيوته ثم الولي

فصل في الصلوة على الميت

صلوة الجنائز مشروعة لقوله تعالى وصل عليهم ان صلوٰتكم سكن لهم وقوله عليه السلام
صلوا على كل بروفاجر واجماع الامة وهو فرض كفاية لا نها يقام حق للميت فاذا قام
بها البعض صار حقه مود يا فسقط عن الباقي كالتكفين وسبب وجوبها الميت
للاضافة يقال صلوة الجنائز وشرط جوازها اسلام الميت للنهي عن الصلوة على
الكافر قال الله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره انهم
كفروا بالله وطهارته حتى لو صلوا على ميت قبل ان يغسل تعاد الصلوة بعد الغسل
لان الطهارة في حقه معتبرة للصلوة عليه كما يعتبر في حق من يصلي عليه ولهذا
اذا ظهر ان الامام كان على غير وضوء فمد صلوة الكل بخلاف سجدة التلاوة ويشترط ايضا
طهارة النجس في الثوب والمكان في حق الامام والميت جميعا وكذا ستر العورة
ولا يصلي في الاوقات الثلاثة المنهية فان فعل بكرة ولا يعاد ولو حضرت الجنائز
بعد غروب الشمس يبدأ بالمغرب •

قوله وأولى الناس بالامامة السلطان ذكر محمد رحمه الله في كتاب الصلوة ان امام
الحي اولى بالصلوة وذكر الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الامام الاعظم وهو
الخليفة اولى ان حضروا لم يحضرا مام المصراولى فان لم يحضرا فالقاضي اولى
فان لم يحضرا فصاحب الشرط اولى فان لم يحضرا مام الحي اولى فان لم يحضر

والاولياء على الترتيب المذكور في النكاح

يحضر فالأقرب من ذوي قرابته وبهذه الرواية أخذ كثير من مشايخنا ومن المشايخ من قال لا خلاف بين الروايتين فما ذكر محمد رَح في كتاب الصلوة محمول على ما إذا لم يحضر الإمام الأعظم ولا واحد ممن ذكر في رواية الحسن وهذا كله في قول أبي حنيفة ومحمد رَح وقال أبو يوسف والشافعي رَح الولي الميت أولى بالصلوة على الميت على كل حال لقوله تعالى وأولى الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من غير فصل ولأن هذا حكم يتعلق بالولاية فكان الولي مقدما على الحلطان وغيره قياسا على النكاح ولأن صلوة الجنائز دعاء للميت ودعاء القريب أرجى في الإجابة لأنه أشفق على الميت فيوجد زيادة تضرع فكان هو أولى وأبي حنيفة ومحمد رَح أنه لما مات الحسن بن علي رضي الله عنهما خرج الحسين والناس لصلوة الجنائز فقدم الحسن سعد بن العاص وكان سعد واليا بالمدينة يومئذ فابى أن يتقدم فقال له الحسين تقدموا ولولا العنة لما قدمتمك ولأن هذه صلوة تقام بجماعة غالبا فيكون الحلطان أولى بما قامتها قياسا على مائر الصلوات وأما الجواب عن تعلقهم بالآية قلنا الآية محمولة على الموارث وعلى ولاية المناكحة وليس كولاية النكاح لأن ولاية النكاح مما لا ينصل بالجماعة وإنما ينصل بالواحد فكان القريب أولى بالإمامة كالتكفين والغسل وقولهم دعاء الولي أقرب إلى الإجابة قلنا بل دعاء الإمام أقرب إلى الإجابة على ما روي عن النبي ص أنه قال قلت لا يحجب دعاؤهم وذكر منهم الإمام ولأن القريب غير ممنوع عن الصلوة عليه كذا في مبسوط شيخ الإسلام والمحيط وقيل في قوله أن حضرا إشارة إلى أن الأصل الولي إلا أنه ترك بعراض الاحتراز من ازدراء الإمام على ما ذكره.

قوله والأولياء على الترتيب المذكور في النكاح لواجتمع قريبان وهما في القرب إليه على السواء فإن كان له أخوان لاب وام أو لاب فأكبرهم سنا أولى لأن النبي عليه السلام أمر بتقديم الأسن فإن أراد الأكبران يقدم إنما ناليس له ذلك إلا برضاء الآخر لأن الحق قيب

فان صلى غير الولي والسلطان اعاد الولي يعني ان شاء لما ذكرنا ان الحق للاولياء

لهما لامتوا ثمهما في القرابة لكنافد منا الاسن بالاسنة ولاسنة في تقديم من قدمه فيبقى الحق لهما كما كان وان كان احد هما لاب وام والاخر لاب فالذي هو لاب وام اولي وان كان اصغروا قدم الاخ لاب وام غيره فليس للاخ لاب ان يمنعه عن ذلك لانه لاحق للاخ لاب اصلا وان اجتمع للميت ابن واب ذكر في كتاب الصلوة ان الاب اولي من مشايخنا من قال هو قول محمد رحمة الله عليه فاما علي قول ابي حنيفة رح فالابن اولي وعلي قول ابي يوسف رحمه الله الولاية لهما الا انه تقدم الاب احتراماً له كما في مسألة النكاح فانه اذا اجتمع للمجنونة اب وابن فعند ابي حنيفة رحمه الله الابن اولي في ولاية التزويج ومنهم من قال لا بل ما ذكر في صلوة الجنائز ان الاب اولي قول الكل لان للاب زيادة فضيلة سن ليحت للابن وللفضيلة اثر في استحقاق الامامة فيرجح الاب بذلك بخلاف النكاح وابن عم المرأة اولي بالصلوة عليها من زوجها اذا لم يكن للزوج ابن منها لان النكاح انقطع بموت المرأة والتحق الزوج بها ثم الا جانب والقرابة لا تنقطع الا ان يكون للزوج منها ولد فحينئذ يكون الزوج احق بالصلوة عليها لان الحق يثبت للابن في هذه الحالة ثم الابن يقدم اباه احتراماً ماله فيثبت للزوج حق الصلوة عليها من هذا الوجه قال القدوري رحمه الله وسائر القربات اولي من الزوج وكذا مولى العتاقة وابنه وقال الشافعي رحمه الله الزوج اولي احق بما روي من ابن عباس رضي الله عنهما انه لما ماتت امرأته صلى عليها وقال انا احق بها واحق اصحابنا بما روي عن عمر رضي الله عنه انه لما ماتت امرأته قال لا وليا لها كذا احق بها حين كانت حية فاذا ماتت فانت احق بها ولان العيب وهو الزوجية قد انقطع على ما ذكرنا وحديث ابن عباس محمول على انه كان امام حي كذا في مبسوط شيخ الاسلام والمحيط .

قوله فان صلى غير الولي والسلطان اعاد الولي وانما قيد بذكر السلطان لانه لو صلى (السلطان)

وان صلى الولي لم يجزلا حد ان يصلي بعده لان الغرض يتأدى بالاولى والتنفل
 بها غير مشروع ولهذا رأينا الناس تركوا عن آخرهم الصلوة على قبر النبي صلى الله
 عليه وسلم وهو اليوم كما وضع وان دفن الميت وام يصل عليه صلى على قبره لان النبي
 صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة من الانصار ويصلى عليه قبل ان ينفسخ

السلطان فلا اعادة لاحد لانه هو المقدم على الولي على ما ذكرنا ثم هو ليس بمنحصر
 على السلطان بل كل من كان مقدما على الولي في ترتيب الامامة في صلوة الجنازة
 على ما ذكرنا فصلى هو لا يعيد الولي ثانيا وذكرا لا اماما الولوا الحي رحمه الله في
 فتاواه رجل صلى على جنازة والولي خلفه ولم يرض به ان تابعه صلى معه لا يعيد
 لانه صلى مرة وان لم يتابعه ان كان المصلي سلطانا او امام الاعظم في البلدة او القاضي
 او والي على البلدة او امام حي ليس له ان يعيد لان هؤلاء هم الاولون منه وان كان
 غيرهم فله الاعادة وكذا ذكره ايضا في التجنيس والفتاوى الظهيرية •

قوله وان صلى الولي لم يجزلا حد ان يصلي بعده قال الامام العلامة نجم الدين
 الزاهد رحمه الله هذا اذا كان حق الصلوة له بان لم يحضر السلطان اما اذا حضر
 فصلى عليه الولي يعيد السلطان وعن الباقي اذا كان الولي افضل من امام الحي
 سقط اعتبار امام الحي **قوله** صلى على قبره وانما لا يخرج الميت عن القبر لانه
 قد سلم الى الله تعالى وخرج عن ايدي الناس قالوا وما ذكرانه لا يخرج من القبر
 فذلك فيما اذا وضع اللبن على اللحد واهل التراب عليه واما اذا لم يوضع
 اللبن على اللحد او وضع لكن لم يهل التراب عليه يخرج ويصلى عليه لان
 التسليم لم يتم كذا في المحيط (قوله)

والمعتبر في معرفة ذلك اكبر الرأي هو الصحيح لاختلاف الحال والزمان والمكان
والصلوة ان يكبر تكبيرة بحمد الله عقيبها

قوله والمعتبر في معرفة ذلك اكبر الرأي في عدم التمتع هو الصحيح احتراز
عما روي في الامالي عن ابي يوسف رحمه الله عليه انه يصلي على الميت في
القبر الى ثلاثة ايام وبعد ما مضت لا يصلي عليه وهكذا ذكر بن رستم رحمه الله
في نواذره عن محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله والصحيح ان هذا ليس بتقدير
لازم لان تغرق الاجزاء يختلف باختلاف حال الميت من السمن والهزال وباختلاف
الزمان من الحر والبرد وباختلاف المكان من الصلاة والرخاوة والذي روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء احد بعد ثمان سنين معناه دعا لهم قال الله تعالى
وصل عليهم ان صلوتهم سكن لهم وقبل انهم كما دفنوا لم يتفرق اعضاؤهم هكذا
وجد واحين اراد معاوية ان يحولهم فتركهم وهذا اذا دفن الميت بعد الغسل قبل الصلوة
عليه اما اذا دفنوه بعد الصلوة عليه ثم تذكروا انهم لم يغسلوه فان لم يهيلوا التراب عليه
يخرج ويغسل ويصلي عليه وان اهابوا التراب عليه لم يخرج وهل يصلي عليه ثانيا
في القبر ذكر الكرخي رحمه الله انه يصلي عليه وفي النوادر عن محمد رحمه الله
القياس ان لا يصلي عليه لان طهارة الميت شرط جواز الصلوة ولم توجد وفي الاستحسان
يصلي عليه لان تلك الصلوة لم تعند بها ترك الطهارة مع الامكان والان زال الامكان
وسقطت فرضية الغسل فيصلون في قبره او نقول صلوة الجنائز صلوة من وجه ودعاء
من وجه ولو كان صلوة من كل وجه لا تجوز بدون الطهارة اصلا ولو كانت دعاء من كل
وجه تجوز بدون الطهارة فاذا كانت بينهما قلنا انه يشترط الطهارة حالة القدرة ولا يشترط
حالة العجز واما اذا صلى على الميت قبل الغسل وهو لم يدفن بعد فانه يغسل ويعاد
الصلوة عليه بعد الغسل وكذا لو غسلوه وبقي عضو من اعضائه وقد رُمِيَ كذا في (المبسوط)

ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر تكبيرة يدعوفها لنفسه وللميت وللمسلمين ثم يكبر الرابعة ويسلم لانه صلى الله عليه وسلم كبر اربعاً في آخر صلوة صلاها فنسخت ما قبلها

المبسوط والمحيط قال والصلوة ان يكبر تكبيرة بحمد الله تعالى عقيبها بان يقول سبحانك اللهم الى آخره كما في سائر الصلوة ولا يقرأ الفاتحة عقيب الاولى خلافاً للشافعي رحمه الله لان ما هو ركن مفرد لم يشرع فيها قراءة كسجدة التلاوة واعتبرها بسائر الصلوة •

قوله ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لان الثناء على الله تعالى يعقبه الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم على هذا وضعت الخطب واعتبر هذا بالشهد في الصلوة ثم يكبر تكبيرة يدعوفها لنفسه وللميت وللمسلمين لان المقصود بالصلوة على الجنائز الاستغفار للميت والشفاعة له والبداءة بالثناء ثم بالصلوة على النبي عليه السلام سنة الدماء لما روي انه عليه الصلوة والسلام قال اذا اراد احدكم ان يدعوف بحمد الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعوف وروي ان رجلاً فعل هكذا بعد الصلوة فرآه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ادع فقد استجيب لك ويدعوف الدعاء المعروف اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا ذكرنا واثنا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها ان النبي عليه السلام كان يقول هكذا وان لم يحسن ذلك يقول ما يقول في التشهد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات الى آخره وقال الامام قاضي خان رحمه الله وان كان لا يحسن يأتي بما يدعوفه ثم يكبر الرابعة ويسلم لانه جاء وان التحلل وذا بالسلام وليس بعد التكبير الرابعة دعاء سوى السلام في ظاهر المذهب وقيل يقول اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا برحمتك

فيج

ولو كبر الامام خمسا لم يتابعه الموتى خلافا لفرح لانه منسوخ لما روينا وينتظر تسليمته
 الامام في رواية وهو المختار والاثيان بالدعوات استغفار للميت والبداءة بالثناء ثم بالصلوة
 سنة الدعاء ولا يستغفر للصبي ولكن يقول اللهم اجعله لنا فرطا واجعله لنا اجرا
 وذخرا واجعله لنا شفعا ولو كبر الامام تكبيرة او تكبيرتين لا يكبر الا تى حتى
 يكبرا اخرى بعد حضوره عند ابي حنيفة ومحمد بن حنبل ابو يوسف رح يكبر حين
 يحضر لان الاولى للافتتاح والمسبق يأتي به ولهما ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة
 والمسبق لا يتدعى بما فاتة اذ هو منسوخ ولو كان حاضرا فلم يكبر مع الامام ينتظر
 الثانية بالاتفاق لانه بمنزلة المدرك ويقوم الذي يصلي على الرجل
 والمرأة بحذاء الصدر لانه موضع القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده
 اشارة الى الشفاعة لايمانه وعن ابي حنيفة رح انه يقوم من الرجل بحذاء رأسه
 ومن المرأة بحذاء وسطها لان انسانا كذلك وقال هو السنة قلنا تأويله ان جنازتها

عذاب القبر وعذاب النار وقيل يقول ربنا لا تزع قلوبنا بعداذ هديتنا الى آخرة وقيل
 يقرأ سبحان ربك رب العزة عما يصفون الى آخرة .

قوله ولو كبر الامام خمسا لم يتابعه الموتى وفي روضة الزندوي المقتدي انما لا يتابع الامام
 في التكبير الزائد على الاربع اذا كان يسمع التكبير من الامام اما اذا كان يسمع من المنادي يتابعه
 كما في تكبيرات العيد كذا في المبسوط والمحيط **قوله** وينتظر لتسليم الامام في رواية
 هو المختار وعن ابي حنيفة رحمه الله فيه روايتان في رواية يسلم حين اشتغل الامام
 بالخطا لشرعية التحليل عقيبها بلا فصل وعنه انه ينتظر سلام الامام ليسلم معه لان البقاء
 في حرمة الصلوة ليس بخطا انما الخطا المتابعة في التكبير الخامسة **قوله** فرطا اي اجرا
 يتقدمنا وذخرا اي خيرا باقيا ومشفعا اي مقبول الشفاعة **قوله** ان كل تكبيرة قائمة (مقام)

لم تكن منعوشة فحال بينها وبينهم فان صلوا على جنازة ركبانا اجزاهم في القياس لانها دماء وفي الا متحمان لا تجزيهم لانها صلوة من وجه لوجود التحريم فلا يجوز تركه من غير عذر احتياطاً ولا بأس بالاذن في صلوة الجنازة لان التقدم حق الولي فيملك ابطاله بتقديم غيره وفي بعض النسخ لا بأس بالاذن اي الاعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضاً ليقضوا حقه ولا يصلون على ميت في مسجد جماعة

مقام ركعة ولهذا لو ترك واحدة من هذه التكبيرات لا تجزيه صلوته كما لو ترك ركعة من الظهر حتى قالت الصحابة رضي الله عنهم اربع كاربعة الظهر وابيوسف رحمه الله يقول في تكبيرة الافتتاح معنيان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح مرجح فيها بدليل تخصيصها برفع اليد عندها وان جاء بعدما كبر الا امام الرابعة فقد فاتته الصلوة وعند ابي يوسف رحمه الله يكبر فاذا سلم الامام قضى ثلث تكبيرات •

قوله لم تكن منعوشة في حديث فاطمة رضي الله تعالى عنها سجي قبرها بثوب ونعش على جنازتها اي اعد لها نعش وهو شبه المحفة مشبك يطبق على المرأة اذا وضعت على الجنازة **قوله** لا بأس بالاذن في صلوة الجنازة قيل معناه اذن الولي للناس في الرجوع الى منازلهم بعد الفراغ من الصلوة عليهم فانهم اذا فرغوا منها فعليهم ان يمشوا خلف الجنازة الى ان ينتهوا الى القبر ولا يرجع احد الا بالاذن الولي لقوله عليه السلام اميران وليس با مبرين المرأة في هودجها ليس للغير الرحيل دونها فهي كالا مبر عليهم وولي الجنازة لا يرجع الناس الى منازلهم دون اذنه فهو كالا مبر عليهم **قوله** وفي بعض النسخ اي في بعض نسخ الجامع الصغير لا بأس بالاذن وقد امتحن بعض المتأخرين النداء في الاسواق للجنازة التي يرغب الناس في الصلوة عليها وكرة ذلك بعضهم والاصح هو الاول كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رح

لقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له
ولأنه بني لاداء المكتوبات ولأنه يحتمل تلويث المسجد وفيما إذا كان الميت
خارج المسجد اختلف المشايخ •

وقال الامام الهندواني رحمه الله عليه لا ينادى في السوق لأنه عادة الجاهلية
الا ان يكون الميت عالما وزاهدا وقال الامام الحلواني رحمه الله وانما اورد هذه
المسئلة لان البعض كرهوا ذلك لانه اعلام بالمصيبة كذا ذكره التمرتاشي رحمه الله •

قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له يحتمل ان يكون
قوله في المسجد ظرف للصلوة ويحتمل ان يكون صفة جنازة ولذا اختلف حكم المسئلة
حيث قال وفيما إذا كان الميت خارج المسجد اختلف المشايخ لان التعليل بقوله ولان
المسجد بني لاداء المكتوبات يقتضي كراهة صلوة الجنازة في المسجد وان كانت الميت
خارج المسجد والتعليل باحتمال تلويث المسجد يقتضي ان لا تكرر الصلوة اذا كان
الميت خارج المسجد وآليه مال في المبسوط وقال الشافعي رحمه الله لا تكرر على اي
وجه كان لما روي ان سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه لما مات امرت عائشة رضي الله
عنها بادخال جنازته المسجد حتى صلى عليها ازواج النبي عليه السلام ثم قالت
لبعض حولها هل عاب الناس علينا بما فعلنا قال نعم قالت ما اسرع ما نسوا ما صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم على جنازة ابي سهل بن البيضاء الا في المسجد ولانها دعاء او صلوة
فالمسجد اولى بها من غيره ولنا حديث ابي هريرة رضي الله عنه انه قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له ولا اثر للمعنى بمقابلة النص وحديث
عائشة رضي الله عنها دليلنا لان الناس في زمانها المهاجرون والانصار قد عابوا عليها
فدل انه كان معروفا فيما بينهم كراهة وتأويل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه كان معتكفا في ذلك الوقت فلم يمكنه الخروج وامر بالجنازة فوضعت خارج المسجد (قوله)

ومن استهل بعد الولادة سمي وغسل وصلي عليه لقوله صلى الله عليه وسلم
 اذا استهل المولود صلى عليه وان لم يستهل لم يصل عليه ولان الاستهلال دلالة الحياة
 فتحقق في حقه سنة الموتى ومن لم يستهل ادرج في خرقه كرامة لبني آدم ولم يصل عليه
 لما روينا ويغسل في غير الظاهر من الرواية لانه نفس من وجه وهو المختار : واذا سبي
 صبي مع احد ابويه ومات لم يصل عليه لانه تتبع لهما : الا ان يقربا لاسلام وهو يعقل
 لانه صح اسلامه استحسانا . او يسلم احدا بويه لانه يتبع خيرا لا بويين دينا *
 وان لم يسب معه احد ابويه صلى عليه لانه ظهرت تبعية الدار فحكم بالاسلام

قوله ومن استهل على البناء للفاعل وفي المغرب اهلوا الهلال واستهلوا رفعوا اصواتهم
 عند رؤيته ثم قيل اهل الهلال واستهل مبني للمفعول فيهما اذا ابصروا استهلال الصبي
 ان يرفع صوته بالبكاء عند ولادته ومنه الحديث اذا استهل الصبي ورث
قوله ومن لم يستهل ادرج في خرقه ولم يصل عليه وعن ابي يوسف رحمه الله يغسل
 ولا يصلي عليه وكذا عن محمد رحمه الله وبه اخذ الطحاوي وفي رواية اخرى عن
 محمد رحمه الله انه لا يغسل ولا يصلي عليه وبه اخذ الكرخي لان المنفصل ميتا في
 حكم جزء حي لا يصلي عليه فكذا لا يغسل وجه رواية ابي يوسف رحمه الله ان
 المولود ميتا نفس مؤمنة ومن النفوس من يغسل ولا يصلي عليه فيجوز ان يكون بهذه
 الصفة وما قالوا بان المولود ميتا في حكم الجزء قلنا انه في حكم الجزء من وجه وفي حكم
 النفس من وجه فيعطى له حظ من الشبهين فلا اعتبار بالنفوس قلنا يغسل ولا اعتبار
 بالاجزاء قلنا لا يصلي عليه واما السقط الذي لم يتم اعضاءه ففي غسله اختلاف
 المشايخ والمختار انه يغسل ويلف في خرقه كذا في المحيط **قوله** الا ان يقربا لاسلام
 وهو يعقل اي صفة الاسلام وصفته ما ذكر في حديث جبرئيل عليه السلام ان تؤمن

كما في اللقيط . واذا مات الكافر وله ولي مسلم فانه يغسله ويكفنه ويدفنه

بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيرة وشره من الله تعالى وهذا يدل على ان من قال لا اله الا الله لا يكون مسلما حتى يعلم صفة الاسلام وكذا اذا اشترى جارية واستوصفها صفة الاسلام فلم تعلم فانها لا تكون مؤمنة وفي الجامع الصغير لابي البشر رحمه الله ثم اولاد المسلمين اذا ماتوا حال صغرهم قبل ان يعقلوا يكونون في الجنة فان فيهم احاديث كثيرة اكثرها من المشاهير وبالا حاديث ينسب انهم قالوا بلى يوم اخذ الميثاق عن اعتقاد قدر وعن ابي حنيفة رحمه الله في آثار ابي حنيفة ان الذين يصلون على جنازة اولاد المسلمين وهم صغار يقولون بعد التكبير اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا ذخرا اللهم اجعله لنا شافعا مشفعا وهذا قضاء منه باسلامهم واما اولاد الكفار اذا ماتوا قبل ان يعقلوا اختلف فيه اهل السنة والجماعة روي عن محمد رحمه الله انه قال اني اعرف ان الله لا يعذب احدا من غير ذنب وقيل هم في الجنة خدام المسلمين وعن ابي حنيفة رحمه الله انه توقف فيهم ووكّل امرهم الى الله تعالى .

قوله كما في اللقيط اي يكون تبعا للدار ثم بعد الدار يعتبر البدن حتى لو وقع من الغنيمة سبي في سهم رجل في دار الحرب فمات يصلّى عليه ويجعل معلما تبعا لصاحب اليد **قوله** واذا مات الكافر وله ولي معلم اي قريب معلم وبعض الناس عاب على محمد رحمة الله عليه في هذا اللفظ حيث اثبت الولاية بين الكافر والمعلم والله تعالى نفى ذلك بقوله يا ايها الذين آمنوا لا تتحدوا باليهود والنصارى اولياء والجواب عنه انه اراد محمد رحمه الله بالولاية القرابة وذكر الامام الكسائي والمحجوبي والكافرا لميت انما يغسل لانه السنة في عامة بني (آدم)

بذلك امر علي رضي الله عنه في حق ابيه ابي طالب لكن يغسل غسل الثوب النجس ويلف في خرقة وتحفر حفرة من غير مراعاة سنة التكفين والحدود لا يوضع فيه بل يلتقى *

آدم ولانه حال رجوعه الى الله تعالى ويكون ذلك حجة عليه لا تطهير احتى لو وقع الكافر الميت الغسيل في الماء القليل افسد الماء بخلاف المعلم اذا كان غسلا والكافر كما الخنزير غير انه لم ينجس حال حيوته لحمله امانة الله ولا حتمال الاسلام فلما ختم له بالاشقاوة صار شرا من الخنزير *

قوله بذلك امر علي رضي الله عنه في حق ابيه فانه لما مات ابو طالب جاء علي رضي الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله ان عمك الضال قد مات فقال اغسله وكفنه ووارده ولا تحدث به حدثا حتى تلقاني ابي لا تصل عليه وسأل رجل ابن عباس رضي الله عنه ان امي ماتت نصرانية فقال اتبع جنازتها واغسلها وكفنها ولا تصل عليها وادفنها ولان هذه من جملة المصاحبة بالمعروف والمبررة كيلا تتركه طعمة للسباع والولد المعلم مندوب الى بر والديه وان كانا مشركين قال الله تعالى ووصينا الانعام بوالديه حنا ولم يبين في الكتاب ان الابن المعلم اذا مات وله اب كافر هل يمكن ابوه الكافر من القيام بغسله وتجهيزه وينبغي ان لا يمكن من ذلك بل يفعله المسلمون الا ترى ان اليهود لما آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته قال عليه السلام لاصحابه ولوا اخاكم ولم يخل بينه وبين والده اليهودي ويكره للكافرين ان يدخل في قبره قريبه من المسلمين ليدفنه لان الموضع الذي فيه الكافر ينزل فيه اللعن والسخط والمعلم يحتاج الى نزول الرحمة في كل ساعة فينزه قبره من ذلك كذا في المحيط والله اعلم *

فصل في حمل الجنازة

واذا حملوا الميت على سريرته اخذوا بقوا ثمه الاربع بذلك وردت السنة وفيه تكثير الجماعة وزيادة الاكرام والصيانة وقال الشافعي السنة ان يحملها رجلان يضعها السابق على اصل عنقه والثاني على صدره لان جنازة سعد بن معاذ هكذا حملت فلنا كان ذلك لا زدحام الملائكة عليه ويمشون به مسرعين دون الخشب لانه صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه قال مادون الخشب واذا بلغوا الى قبره يكره ان يجلسوا قبل ان يوضع عن اعناق الرجال لانه قد تقع الحاجة الى التعاون والقيام امكن منه

فصل في حمل الجنازة

قوله بذلك وردت السنة وهو ما روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه من السنة ان تحمل الجنازة من جوانبها الاربعة ولقوله عليه السلام من حمل الجنازة من جوانبها الاربعة غفر له مغفرة موجبة ولا نعمل الناس اشتهر بهذه الصفة وهو امر على الحاملين المتداولين بينهم وابتعد عن تشبه حمل الجنازة بحمل الاثقال وقد امرنا بذلك ولهذا كره حملها على الظهر او على الدابة وتأويل ما رواه الشافعي رحمه الله انه كان لضيق الطريق او لعوز الحاملين كذا في المبحوط **قوله** وزيادة الاكرام بان يحمل جماعة على اعناقهم وهو مكرم حيا وميتا **قوله** مسرعين دون الخشب الخشب ضرب من العدو دون العنق لما روي ان النبي عليه السلام سئل عن المشي بالجنازة فقال مادون الخشب فان يكن خيرا عجلتموه اليه وان يكن شرا وضعتموه عن رقابكم والمشي خلفها احب خلافا للشافعي رحمه الله فان عنده المشي امامها افضل لما روي ان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يمشيان امام الجنازة (و)

وكيفية الحمل ان تضع مقدم الجنازة على يمينك ثم مؤخرها على يمينك
ثم مقدمها على يسارك ثم مؤخرها على يسارك ايثار اللتيا من وهذا في حالة
التناوب والله تعالى اعلم بالصواب •

ولنا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي خلف جنازة سعد بن معاذ وان
علي بن ابي طالب رضي الله عنه كان يمشي خلف الجنازة ف قيل له ان ابا بكر
وعمر كان يمشيان امامها فقال يرحمهما الله قد عرفنا ان المشي خلفها افضل ولكنهما
ارادا ان ينسرا الامر على الناس معناه ان الناس يتحرزون عن المشي امامها فلما اختلف
الشي خلفها لضايق الطريق على من يسبقها وقال ابن مسعود رضي الله عنه فضل
الشي خلف الجنازة على المشي امامها كفضل المكتوبة على النافلة ولان المشي
خلفها اوعظ فانه ينظر اليها ويتفكر في حالة نفسه وربما يحتاج الى التعاون في حملها
وقال الامام البقالي رحمه الله المشي امام الجنازة واسع ما لم يتباعد عنها ويكره ان
يتقدم الكل عليها وفي موضع لا يمشي يمينها وشمالها ويكره لمستبعمها رفع الصوت بالذكر
والقراءة لانه فعل الكتابي ويذكر في نفسه والتشبه بالكافر فيما لنا منه بد مكره
كذا ذكر الامام الترمذي رحمه الله تعالى عليه •

قوله وكيفية الحمل ان تضع مقدم الجنازة على يمينك هذا اللفظ في الجامع
الصغير بلفظ الخطاب خاطب به ابو حنيفة رحمه الله ابا يوسف قال يعقوب رأيت
ابا حنيفة رحمه الله يصنع هكذا قال الامام المحبوبي رحمه الله وهذا دليل
تواضعه وقد حمل الجنازة من هو افضل منه بل هو افضل جميع الخلائق وهو نبينا
صلى الله عليه وسلم فانه حمل جنازة سعد بن معاذ رضي الله عنه لما ان حمل الجنازة
عبادة فيجب ان يتبادر في العبادة والله اعلم بالصواب • (فصل)

فصل في الدفن

ويحضر القبر ويلحد لقوله صلى الله عليه وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا ويدخل الميت مما يلي القبلة خلا فاللشافعي رحمة الله تعالى عليه فان عنده يسئل سلا لما روي انه صلى الله عليه وسلم سئل سلا ولنا ان جانب القبلة معظم فيستحب الادخال منه

فصل في الدفن

اصل هذه الافعال من الغسل والتكفين والدفن في بني آدم عرف بفعل الملائكة في حق آدم عليه السلام وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لما توفي آدم عليه السلام غسله الملائكة وكفنوه ودفنوه ثم قالوا لولده هذه سنة موتاكم.

قوله ويلحد لان الشق فعل اليهود والنسبة بهم مكروه فيما منه بد وكان بالمدينة حفاران احدهما يلحد والاخر يشق فلما قبض رسول الله عليه السلام بعثوا في طلب الحفار فقال العباس الهلم اختر لنبيك فوجد الذي يلحد ولا حجة للشافعي رح في توارث اهل المدينة لانهم امتازوا رثوا ذلك لضعف اراضيهم فيها رالحد والحد ان يحضر في جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف وصفة الشق ان يحفر حفرة في وسط القبر فيوضع فيها الميت **قوله** ويدخل الميت مما يلي القبلة يعني توضع الجنازة في جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت فيوضع في اللحد وقال الشافعي رح يسئل سلا وصفة ذلك ان توضع الجنازة في مؤخر القبر حتى يكون رأس الميت بازاء موضع قدميه من القبر ثم يدخل الرجل الآخر القبر فيأخذ برأس الميت ويدخله القبر اولا ويعمل كذلك كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وفي فتاوى قاضي خان والخلاصة الغزالية وقال شمس الأئمة الحلواني رح صورة السل ان توضع الجنازة في مقدم القبر حتى يكون رجال الميت بازاء موضع رأسه من القبر ثم يدخل الرجل (الآخر)

وأخطرت الروايات في ادخال النبي صلى الله عليه وسلم فاذا وضع في الحفرة يقول
واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله كذا قاله صلى الله عليه وسلم حين وضع
ابادجانه رضي الله عنه في القبر ويوجه الى القبلة بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويحل العقدة لوقوع الامن من الانتشار ويسوى اللبن على اللحد لانه صلى الله
عليه وسلم جعل على قبره اللبن ويسجي قبر المرأة بثوب حتى يجعل اللبن على اللحد

الآخر القبر فيأخذ برجل الميت ويدخلهما القبر ولا ويسل كذا في المحيط وشرح الطحاوي .
قوله وأخطرت الرواية في ادخال النبي عليه السلام روى ابراهيم النخعي رح
ان النبي عليه السلام ادخل قبره من قبل القبلة فان صح هذا يصح المذهب وان صح
ما روي انه عليه السلام سل كان ذلك للضرورة فانه عليه السلام مات في حجرة عائشة
رضي الله عنها من قبل الحائط وكان سنة دفن الانبياء عليهم السلام في الموضع الذي
قبضوا فيه فلم يتمكنوا من وضع السرير من قبل القبلة للحائط فلهدا سل **قوله** يقول
واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله اي بسم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله
سلمناك **قوله** حين وضع ابادجانه في القبر قيل الصحيح انه وضع ذال النجا دين
لان ابادجانه مات بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في خلافة ابي بكر كذا ذكر في التواريخ
قوله ويسجي قبر المرأة التسجية التغطية يسجي قبر المرأة بثوب حتى يفرغ من اللحد
لانه عورة من قرننها الى قدمها وربما يبدو بشيء من اثر عورتها الا ترى انها خصت
بالنعش على جنازتها وهو شبه المحفة مشبك يطبق على المرأة اذا وضعت على
الجنازة وقد صح ان قبر فاطمة رضي الله عنها سجي بثوب ونعش على جنازتها
ولم يكن النعش في جنازة النساء حتى ماتت فاطمة فاوصت قبل موتها ان يستر
جنازتها فاخذوا لها نعشا من جريد النخل فبقي سنة هكذا في جميع النساء

ولا يسجى قبر الرجل لان مبنى حاله على السر ومبنى حال الرجل على
الا نكشاف ويكره الا جروا الخشب لانهما الاحكام البناء والقبر موضع البلى
ثم بالاجرا اثر النار يكره تفاؤلا

قوله ولا يسجى قبر الرجل لان عليا رضي الله تعالى عنه رأى قبر رجل سجي
بنوب فمضى الثوب وقال لا تشبهوه بالنساء **قوله** ويكره الا جرا لى قوله ثم بالاجرا اثر النار
فيكره تفاؤلا قال الجزلي هذا ليس بشيء لانه يكفن في ثوب قصره القصار وان كان به
اثر النار وكذا يغلى الماء بالسدر والحرص وقال مشايخ بخارا لا يكره الا جري بلد تنا
لمساس الحاجة اليه لضعف الاراضي حتى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله لو اتخذوا تابوتا من حديد لم اربه بأساني هذه الديار لكن ينبغي ان يوضع
مما يلي الميت اللبن كذا في المحيط فعلى هذا ائمة خوارزم قالوا لا بأس به ايضا في
ديارنا لانها ارض رخوة نزة لا يمتسك اللحد غالبا وفي شرح الجامع الصغير للكفائي
وان تعذروا للحد لا بأس بالتأبوت للميت لكن السنة ان يفرش فيه التراب وان يجعل
عن يمين الميت وعن يساره لبناوا وصي به وان اهيل التراب عليه لا بأس بالحجر والاجر
وكذا على القبر ان احتيج الى الكتابة وفي الجامع الصغير لقاضي خان رحمة الله عليه
ولا بأس بكتابة شيء او بوضع الاحجار على القبر ليكون علامة وفي الايضاح
والتحفة وكره ابو حنيفة رحمة الله عليه البناء على القبر وان لم يعلم بعلامة
وكره ابو يوسف رحمة الله عليه ان يكتب عليه كتابا لما روي جابر رضي
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تجصصوا القبر ولا تبنوا عليه
ولا تقعدوا عليه ولا تكتبوا عليه (قوله)

ولا باس بالقصب وفي الجامع الصغير ويستحب اللبن والقصب لانه صلى الله عليه وسلم جعل على قبره طن من قصب ثم يهال التراب ويسم القبر ولا يسطح اي لا يربع لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن تربع القبور ومن شاهد قبره عبه السلام اخبر انه مسنم والله تعالى اعلم بالصواب .

قوله ولا باس بالقصب وحكي عن شمس الأئمة الحلواني رحمة الله تعالى عليه انه قال هذا في قصب لم يعمل واما القصب المعمول بالفا رسية . بوري اي بانته اذني فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكره لانه قصب كله وقال بعضهم يكره لانه لم يرد السنة بالمعمول واما الحصير المتخذ من البردي فالقاء في القبر مكروه لانه لم ترد به السنة وكثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم اوصوا بان ير مساو به في التراب رمسا اي يد فتوا من غير شق ولا لحد وقالوا ليس جنبنا الا يحير باولى من الايمن في التراب وكانوا ير مسون في التراب رمسا ويهال عليهم التراب الا ان الوجه يوفى من التراب بلبنتين او ثلث كذا في المحيط **قوله** ويسم القبر ولا يسطح وقال الشافعي رحمه الله يسطح لما روي انه لما توفي ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبره مسطحا واحنح علما و نار حمهم الله بحديث سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهم ان جبرئيل عليه السلام صلى بالملائكة على آدم وجعل قبره مسنما وعن ابراهيم النخعي انه قال اخبرني من رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر ابي بكر وعمر رضي الله عنهما انها مسنمة عليها فلق مدبريض ولان تربع القبر تشبه بصنع اهل الكتاب والتشبه بصنعهم فيما لنا بد منه مكروه وتأويل حديث ابراهيم رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سطح قبره اولا ثم سنم كذا في المبسوط والمحيط والله اعلم بالصواب .

(باب)

قبو

باب الشهيد

الشهيد من قتله المشركون أو وجد في المعركة وبه أثر أو قتله المسلمون ظلما ولم يجب بقتله دية فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل لأنه في معنى شهداء أحد وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم زملوهم بكلوهم ود ما ئهم ولا تغسلوهم فكل من قتل بالحد يد ظلما وهوطا هربا لغ و لم يجب به عوض مالي فهو في معناه فيلحق بهم والمراد بالأثر الجراحة لأنها دلالة القتل وكذا خروج الدم من موضع غير معتاد كالعين ونحوها والشافعي يخالفنا في الصلوة ويقول السيف ممحاء للذنوب فاغنى عن الشفاعة ونحن نقول الصلوة على الميت لأظهار كرامته والشهيد أولى بها والطاهر عن الذنوب لا يستغني عن الدعاء كالنبي والصبي ومن قتله أهل الحرب أو أهل البغي أو قطع الطريق فباي شيء قتلوه لم يغسل

باب الشهيد

قال شيخ الإسلام رحمه الله اختلف الناس لما ذاسمي الشهيد شهيدا قل بعضهم لان الملائكة يشهدون موته فكل مشهود فعيل بمعنى مفعول كالقتيل وقيل بعضهم لانه مشهود لها الجنة بالنص وقيل سمي به لانه حي حاضر عند الله تعالى قال الله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم .

قوله ولم يجب بقتله دية لا يرد عليه إلا ب إذا قتل ابنه عمدا بآلة جارية لانه لم يجب بهذا القتل دية وإنما وجب القصاص لكن سقط لحرمة الابوة ووجبت الدية فيكون شهيدا **قوله** وهوطا هربا لغ كان ينبغي ان يشترط العقل ايضا كما اشترط البلوغ والطهارة إذ الثلاثة شرط عند أبي حنيفة **قوله** والشافعي رحمه الله اختلف العلماء في حكم الشهيد على ثلاثة أقوال قال علماء تارة انه لا يغسل ويصلى عليه وقال الحسن البصري رحمه الله يغسل لان الغسل سنة الموتى من بني آدم ولان الغسل شرع كرامته والشهيد (إحقق)

لان شهداء احد ما كان كلهم قتيل السيف والسلاح واذا استشهد لجنب غسل
عند ابي حنيفة وقال لا يغسل

احق بالكرامات وانما لم يغسل شهداء احد لان الجراحات فشت في الصحابة
في ذلك اليوم وكان يشق عليهم حمل الماء من المدينة وغسلهم فعذرهم رسول الله لذلك
وهذا التأويل باطل فانه لم يأمر بالتيمم ولو كان ترك الغسل للتعذر لا مرهم بالتيمم
كما لو تعذر غسل الميت في زماننا لعدم الماء ولانه لم يعذرهم في ترك الدفن وكانت
المسقة في حفر القبور للدفن اظهر منه في الغسل وكما لم يغسل شهداء احد لم يغسل
شهداء بدر وهذه الضرورة لم يكن يومئذ وكذلك لم يغسل شهداء الخندق وحين
فظهر ان الشهيد لا يغسل وقال الشافعي رحمه الله لا يصلي عليه لحديث جابر ان
النبي صلى الله عليه وسلم ما صلى على احد من شهداء احد قلنا روى عبدالله بن
ثعلبة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الجنائزة على شهداء احد
حتى روي انه صلى على حمزة رضي الله عنه سبعين صلوة وحديث جابر ليس
بقوي وقيل انه كان يومئذ مشغولا قتل ابوه واخوه وخاله فرجع الى المدينة
ليدبر كيف يحملهم الى المدينة فلم يكن حاضرا حين صلى رسول الله عليه السلام
عليهم فلماذا روي ما روي ومن شاهد النبي عليه السلام فقد روي انه صلى
عليهم ثم سمع جابر منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم ان يدفن القتلين
في مصارعهم فرجع فدفعهم فيها.

قوله لان شهداء احد ما كان كلهم قتيل السيف والسلاح كان فيهم من دمع رأسه
ما لا يحرجو فيهم من قتل بالعضاء وقد عمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامر
من ترك الغسل واهل البغي كاهل الحرب لان المجاربة معهم مأمور بها قال الله تعالى
فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فهو في هذه المجاربة باذل نفسه لا بتغاء

لان ما وجب بالجنابة سقط بالموت والثاني لم يجب للشهادة ولا يبي حنيفة
رحمة الله تعالى عليه ان الشهادة عرفت مانعة غير رافعة ولا ترفع الجنابة

مرضات الله تعالى كالمقتول في محاربة الكفار وكذا قطاع الطريق لانه تعالى
وصفهم بكونهم محاربين لله ورسوله .

قوله لان ما وجب بالجنابة سقط بالموت وذلك لان السبب الموجب لوجوب الوضوء
والغسل في الحدث والجنابة هو الصلوة والحدث والجنابة بشرط الوجوب وقد سقطت عنه الصلوة
بالموت فيسقط وجوب الغسل ايضا المقوط الموجب وهو الصلوة **قوله** والثاني لم يجب
للسهادة كالمحدث اذا استشهد والفقه فيه ان الاستشهاد اقيم مقام الغسل كالذكاة في الشاة
وذلك لان الميت انما تنجس باعتبار احتباس الدماء السيالة فيه لا بنفس الموت بدليل ان
مالادم له من الحيوانات لا يتنجس بالموت والاستشهاد مانع من الاحتباس فلا تغسل
فان قيل ان هذا باطل طردا وعكسا اما طردا فلان المرتث يغسل وان لم يكن فيه احتباس الدماء
واما عكسا فلان المقتول بالصخور والخشب في الحرب لا يغسل وان لم يوجد الادماء
قلنا الاستشهاد انما عرف مانعا من نجاسة تتمكن بالموت شرعا بخلاف القياس اذ القياس
يقتضي التنجس وان وجد الادماء لما ان الادماء نجسة فلا يظهر محلها الا بالغسل والنص
ورد في حق من لم يرتث فلا يقاس عليه كما قلنا ان الذكاة شرعت مانعة من التنجس
لما فيها من الانهار لكنها لما كانت خلاف القياس من الوجه الذي قلنا لم تثبت طهارة اللحم
بذكاة المجوسي وبذكاة من ترك التسمية عامدا واما الثاني فلان الرمي بالصخور
والخشب اقيم مقام الادماء تيسيرا على الناس لاجواز الاطلاع على ذلك **قوله** فلا ترفع
الجنابة الا ترى انه لو كان في ثوب الشهيد نجاسة يغسل تلك النجاسة ولا يغسل الدم عنه
وقوله بانه شهيد فلا يغسل قلنا من حيث انه شهيد لا يغسل وانما يغسل من حيث انه جنب
واما قوله الغسل لاجل الصلوة قلنا الغسل جاز ان يكون للصلوة ولدخول المسجد (و)

وقد صح ان حنظلة لما استشهد جنباً غسلته الملائكة وعلى هذا الخلاف الحائض والنفساء اذا طهرتا وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية وعلى هذا الخلاف الصبي لهما ان الصبي احق بهذه الكرامة وله ان السيف كفى عن الغسل في حق شهداء احد بوصف كونه طهراً ولا ذنب على الصبي

ولقراءة القرآن ومس المصحف فجازان يبقى مشروعا لادخال القبر والعرض على الله تعالى كذا في مبسوط شيخ الاسلام والاسرار ولما كانت الجنابة مانعة من دخول المسجد وادخاله وهو مغشى عليه فلان يمنع ادخاله في القبر للعرض على الله تعالى اولي .

قوله وقد صح ان حنظلة لما استشهد جنباً غسلته الملائكة ولولم يكن واجبا لما غسلته الملائكة اذ غسلهم للتعليم كما في قصة آدم عليه السلام فان قيل الواجب غسل الآدميين لا غسل الملائكة قلنا الواجب هو الغسل واما الغاسل فيجوز من كان ولما ثبت وجوب غسل الجنب وجب علينا اننا من مخاطبون بحقوق الآدميين دون الملائكة وانما مروا في البعض لاطهار الفضيلة **قوله** وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية وذكر في المبسوط والمحيط وان قتلنا والحيض والنفاس قائم فعندهما لا تغسلان بلا اشكال وعن ابي حنيفة رحمه الله في اصح الروايتين عنه ان يغسلان لان الانقطاع حصل بالموت والدم السائل موجب للاغتسال عند الانقطاع ووجه الاخرى ان الاغتسال ما كان واجبا عليهما قبل الانقطاع وذكر الا مام التمر تاشي رحمه الله ان الحائض لو رأت يوما ويومين ثم قتلت لم يغسل **قوله** لهما ان الصبي احق بهذه الكرامة وهي سقوط الغسل فان سقوط الغسل عن الشهيد لا بقاء اثر مظلوميته في القتل فكان اكرامه والمظلومية في حق الصبي اشد فكان اولي بهذه الكرامة توضيحه ان حال الصبيان والمجانين في الطهارة فوق حال البالغين فاذا لم يغسل البالغ اذا استشهد لانه يطهر بالسيف فالصبي والمجنون اولي

قبر

فلم يكن في معناهم ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا ينزع عنه ثيابه لما روينا
وينزع عنه الفرو والحشو والقلنسوة والسلاح والخف لأنها ليست من جنس الكفن
ويزيدون وينقصون ما شاؤا اتماما للكفن ومن ارتث غسل وهو من صار خلعا
في حكم الشهادة لنيل مرافق الحياة لان بذلك يخف اثر الظلم فلم يكن في
معنى شهداء احد والارتث ان يأكل ويشرب او ينام او يد اوي او ينقل من المعركة
لانه نال بعض مرافق الحياة وشهداء احد ما اتوا عطايا والكاس تدار عليهم خوفا من
نقصان الشهادة الا اذا حمل من مصرعة كى لا تطاؤه الخيول لانه مانال شيئا من الراحة ولو آواه
فسطاط او خيمة كان مرتثا لما بينا ولو بقي حيا حتى مضى وقت صلوة وهو يعقل فهو مرتث لان
تلك الصلوة صارت دينيا في ذمته وهو من احكام الاحياء قال وهذا مروي عن ابي يوسف رح

قوله فلم يكن في معناهم لان منع الشهادة نجاسة الموت في البالغ لمعنيين لاراقة الدماء المبالاة
فان لها اثرا في التطهير كما في الزكوة ولتكفير الذنوب فان السيف محاء للذنوب ومحو الذنوب
تطهير وفي الصبي لم يوجد هذا وان وجد الاول فلا يكون النص الوارد في البالغ واردا في الصبي
قوله لما روينا وهو قوله عليه السلام زملوهم بكمومهم ودمائهم **قوله** وينزع عنه
الفرو الى آخره وقال الشافعي لا ينزع شيء منه واحتج بحديث التزميل واحتج
علما ونارحمهم الله بما روي عن علي رضي الله عنه انه قال ينزع منه لعامة والخفان
والقلنسوة وعن زيد بن صوحان اذ قنوني في ثيابي ولا تنزعوا عني الا محشوا ولان هذا
عادة اهل الجاهلية انهم كانوا يدقون ابطالهم بما عليهم من الاسلحة وقد نهينا عن التشبه
بهم والمراد من ثيابه في الحديث ثيابه التي تصلح للتكفين ولا يكره التكفين به في غير الشهيد
قوله ويزيدون ما شاؤا اي اذا كان ناقصا من العدد الممنون وينقصون اذا كان زائدا عليه
قوله وشهداء احد ما اتوا عطايا روي انهم طلبوا ماء وكان الساقى يطوف عليهم وكان
اذا عرض الماء على انما اشار الى صاحبه حتى ماتوا لها شا (قوله)

ولوا وصي بشي من امور الآخرة كان ارتثا عندا بي يوسف رحمة الله عليه
لانه ارتفاق وعند محمد رحمة الله عليه لا يكون لانه من احكام الاموات
ومن وجد قتيل في المصر غسل لان الواجب فيه القسامة والدية فخفف اثر الظلم
الا اذا علم انه قتل بحديدة ظلما لان الواجب فيه القصاص وهو عقوبة والقاتل
لا يتخلص عنها ظاهرا ما في الدنيا وما في العقبى فعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
ما لا يلبث كالسيف ويعرف في الجنايات ان شاء الله تعالى

قوله ولو اوصى بشي من امور الآخرة اختلف المتأخرون في ذلك منهم من قال الاختلاف
فيما اذا اوصى بشي من امور الآخرة فاما اذا اوصى بشي من امور الدنيا يغسل بالاتفاق وقيل
اذا اوصى بامور الآخرة لا يغسل اتفاقا والخلاف فيما اذا اوصى بامور الدنيا وقيل لا خلاف فما
قال ابو يوسف رح محمول على ما اذا اوصى بامور الدنيا وعند ذلك يغسل اجماعا وما قال
محمد رح على ما اذا اوصى بامور الآخرة وعند ذلك لا يغسل اجماعا **قوله** الا اذا علم انه
قتل بحديدة ظلما اي وصرف قاتله عينا وما اذا علم انه قتل بحديدة ولكن لم يعلم قاتله يغسل
لما ان الواجب هناك الدية والقسامة على اهل المحلة كذا في المحيط هذا اذا وجد في المصر
اما اذا وجد في مغارة ليس بقربها عمران لا يجب فيه قسامة ولا دية فلا يغسل اذا وجد به
اثر القتل **قوله** وهو عقوبة اي القصاص عقوبة وليس بعوض حتى يخفف اثر الظلم به
كافي الدية ولئن كان عوضا لكان نفعه يعود الى الورثة لاليه لان المقصود من القصاص ليس
الا النشفي ودرك الثار وهذا انما يتحقق في حق الاحياء فلم ينتفع الميت به فلم يخفف اثر الظلم به
بخلاف الدية لان نفعها يعود الى الميت حتى تقضى ديونه وتنفذ وصاياه كذا في مبسوط شيخ
الاسلام رحمه الله فان قيل الذي وجب القصاص بقتله ليس في معنى شهداء احدا فلم يجب
بقتلهم شي قلنا فائدة القصاص ترجع الى ولي القتل وسائر الناس دون المقتول فلم يحصل
له بالقتل شي كالم يحصل لشهداء احد بخلاف الدية على ما ذكرنا كذا في المحيط

ومن قتل في حد او قصاص غسل وصلى عليه لانه با ذل نفسه لا يفاء حق مستحق عليه وشهداء احد بذلوا انفسهم لابتغاء مرضات الله تعالى فلا يلحق بهم ومن قتل من البغاة او قطاع الطريق لم يصل عليه لان عليا رضي الله عنه لم يصل على البغاة •

قوله ومن قتل في حد او قصاص غسل لما روي ان ما عزالما رجم جاء عمه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قتل ما عزالما يقتل الكلاب فماذا تأمرني ان اصنع به فقال لا تقل هذا فقد تاب توبته لو قسمت توبة على اهل الارض لوسعتهم اذهب واغسله وكفنه وصل عليه كذا في المبسوط **قوله** ومن قتل من البغاة او قطاع الطريق لم يصل عليه وهذا مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله يصلى عليه لانه مؤمن قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلا الا انه مقتول بحق كالمقتول في رجم او قصاص ولنا حديث علي رضي الله عنه انه لم يغسل اهل الخوارج يوم النهروان ولم يصل عليهم قيل اهم كفا فقال لا ولكنهم اخواننا بغوا علينا اشار الى انه انما ترك الغسل والصلوة عليهم عقوبة لهم وزجر الغيرهم وهو نظير المصلوب يترك على خشبة عقوبة وزجر الغيره ومن قتل نفسه خطأ بان ناول رجلا من العدو ليضربه فاخطأ واصاب نفسه ومات فانه يغسل ويكفن ويصلى عليه وهذا بخلاف واما من تعمد قتل نفسه بحد يده هل يصلى عليه اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا لا يصلى عليه وكان شمس الائمة الحلواني رحمه الله يقول الاصح عندي ان يصلى عليه وتقبل توبته ان كان تاب في ذلك الوقت لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وكان القاضي الامام علي السغدري رحمه الله يقول الاصح عندي انه لا يصلى عليه لانه لا توبة له لكنه باغ على نفسه والباغي لا يصلى عليه كذا في المحيط وذكر في فتاوى قاضي خان في اوائل باب غسل الميت المسلم اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى • (باب)

باب الصلوة في الكعبة

الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها خلافا للشافعي رحمه الله فيهما ومالك رحمه الله في الفرض لانه صلى الله عليه وسلم صلى في جوف الكعبة يوم الفتح ولانها صلوة استجمعت شرائطها لوجود استقبال القبلة لان استيعابها ليس بشرط فان صلى الامام بجماعة فيها فجعل بعضهم ظهرا الى ظهر الامام جاز لانها متوجه الى القبلة ولا يعتقد امامه على الخطأ

باب الصلوة في الكعبة

قوله خلافا للشافعي رحمه الله قال العلامة صاحب النهاية ولم يورد احد من علمائنا هذا الخلاف فيما عندي من الكتب كالمبسوطين والاسرار والايضاح والمحيط وشروح الجامع الصغير وذكر في الوجيز الغزالي فالمصلي في جوف الكعبة يستقبل اي جدار شاء ويستقبل الباب وهو مردود وان كان مفتوحا والعتبة مرتفعة قدر موخرة الرجل جاز ولو انهدمت الكعبة والعياذ بالله صح صلوته خارج العرصة متوجها اليها كمن صلى على ابي قبيس والكعبة تحته وان صلى فيها لم يحز الا ان يكون بين يديه شجرة اوبقية حائط والواقف على السطح كالواقف في العرصة فلو وضع شيئا بين يديه لا يكفيه ولو غرز خشبة فوجهان وفي الخلاصة الغزالية وتجوز الصلوة في الكعبة الى بعض بنائها كان فيها قولين عن الشافعي رحمه الله وفي شرح القدوري للعلامة الزاهد رحمه الله وقال مالك والشافعي رحمهما الله في قول لا يجوز فيها اداء المكتوبة وقيل لا يجوز فيها الفرض والنفل لما روي انه عليه السلام لما دخل البيت دعا في نواحيها كلها ولم يصل حتى خرج فصلى عند الباب ركعتين ولنا ما روي عن بلال وصفوان ايضا انه عليه السلام صلى يوم الفتح في الكعبة بين العمودين المقدمين

فيح

بخلاف مسئلة التحري ومن جعل منهم ظهرة الى وجه الامام لم تجز صلوته لتقدمه على امامته واذا صلى الامام في المسجد احرام فتخلق الناس حول الكعبة وصلوا بصلوة الامام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلوته اذا لم يكن في جانب الامام لان التقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد الجانب ومن صلى على ظهرا الكعبة جازت صلوته خلافا للشافعي لان الكعبة هي العرصة والهواء الى عنان السماء عندنا دون البناء لانه ينقل الا ترى انه لو صلى على جبل ابي قبيس جاز ولا بناء بين يديه الا انه يكره لما فيه من ترك التعظيم وقد ورد النهي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم والله اعلم بالصواب •

قوله بخلاف مسئلة التحري اي اذا وقع تحري المقتدي على جهة ووقع تحري الامام على جهة اخرى لا تجوز صلوته خلفه لانه اعتقد امامته على الخطأ اما في الكعبة لا يعتقد امامته على الخطأ وان كان ظهرا الى وجه الامام ولو كان وجهه الى وجه الامام جاز ويكره وفي الايضاح وينبغي لمن يواجه الامام ان يجعل بينه وبين الامام سترة احتراز عن التشبه بعابد الصورة واما اذا كان على يمين الامام او يساره فهو ايضا جائز **قوله** وقد ورد النهي عنه ذكر في آخرباب الحدث من المبسوط روي عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه قال نهى النبي عليه الصلوة والسلام عن الصلوة في سبعة مواطن المجزرة والمزبلة والمقبرة والحمام وقوارع الطريق ومعاطن الابل وفوق ظهريت الله تعالى والله اعلم بالصواب • (كتاب)



كتاب الزكاة

الزكاة واجبة على الحر العاقل البالغ المسلم اذا ملك نصابا

كتاب الزكاة

تركيبها يدل على النماء يقال زكى الزرع اذا نما سميت بها لانها سبب نماء المال بالخلف في الدنيا والثواب في العقبى قال الله تعالى وما انفقتم من شيء فهو يخلفه او على الطهارة قال الله تعالى وحنانا من لدنا وزكاة اي طهارة وفيها معنى التطهير قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وسميت صدقة لدلائلها على صدق العبد في العبودية وفي الشرع عبارة عن ايتاء جزء من النصاب الحولي الى الفقير لانها توصف بالوجوب وهو من صفات الافعال وقيل هو اسم للقدرا الذي يخرج الى الفقير لان ايتاء الايتاء محال وسببها المال لانها تضاف اليه ويتكرر بتكرره وشرط وجوبها ما يذكر.

قوله الزكاة واجبة اراد به الواجب القطعي وهو الفرض **قوله** اذا ملك نصابا لا بد من ملك النصاب لان المال انما صار سببا بغنى المالك وقال عليه السلام لمعاذ ثم اعلمهم ان الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد في فقرائهم والغنى انما يكون بكثرة المال وليس للكثرة حد تعرف به وحوال الناس فيه متفاوتة فقد راعى الشرع بالنصاب

ملكاً تاماً وحال عليه الحول أما الوجوب فللقوله تعالى وآتوا الزكاة ولقوله صلى الله عليه وسلم ادوا زكاة أموالكم وعليه إجماع الأمة والمراد بالواجب الغرض لأنه لا شبهة فيه واشتراط الحرية لأن كمال الملك بها والعقل والبلوغ لما ذكره والأسلام لأن الزكاة عبادة ولا تحقق العبادة من الكافر ولا بد من ملك مقدار النصاب لأنه صلى الله عليه وسلم قدر السبب به ولا بد من الحول لأنه لا بد من مدة يتحقق فيها النماء وقدرها الشرع بالحول لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ولأنه المتمكن به من الاستثناء لاشتماله على الفصول المختلفة والغالب تفاوت الأسعار فيها فادير الحكم عليه ثم قيل هي واجبة على الفور لأنه مقتضى مطلق الأمر وقيل على التراخي لأن جميع العمروقت الأداء ولهذا لا تضمن بهلاك النصاب بعد التفريط

قوله ملكاً تاماً ما احتريزه عن ملك المديون وعن صداق المرأة على قول أبي حنيفة رحمه الله إذا كان بلا سائمة باعياً نها غير مقبوض لها أما نقصان ملك المديون فإن صاحب الدين يستحقه عليه ويأخذه من غير قضاء ولا رضى وذلك آية عدم الملك كما في الوديعة والمغصوب فلأن يكون دليل نقصان الملك أولى ولا يلزم على هذا الموهوب له حيث تجب عليه الزكاة وإن كان للواهب الرجوع في هبته وهو لم يمنع تمام الملك للموهوب له لأننا نقول أنه لا يملكها عليه إلا بقضاء أو رضى وأما الصداق قبل القبض فإن بالعقد يحصل أصل الملك وتتمام ما هو المقصود لا يحصل إلا بالقبض وصيرورته نصاب الزكاة يبتني على تمام المقصود لا على حصول أصل المقصود كذا في المبسوط وشرح القدوري ومن جملته المبيع قبل القبض فإنه ملك للمشتري وليس بتمام لأن الملك عبارة عن المطلق الحازي يطلق تصرف المالك كيف شاء ويمنع غيره عن التصرف فيه ومالم يكن بهذا التفسير كان ناقصاً والمبيع ليس بهذه الصفة لأنه لا يجوز التصرف فيه قبل القبض ثم قيل هي واجبة على الفور وهو قول الكرخي رحمه الله فإنه قال يأنثم بتأخير الزكاة بعد التمكن (و)

وليس على الصبي والمجنون زكاة خلا للشافعي رحمه الله تعالى عليه فانه يقول هي غرامة مالية فتعتبر بمأثر المثلون كنفقة الزوجات وصار كالعشر والخراج ولنا انها عبادة فلا تتأدى الا بالا اختيار تحقيقا لمعنى الابتلاء ولا اختيارا لهما لعدم العقل

وهكذا ذكر الحاكم الشهيد وعن محمد رحمه الله من اخر الزكاة بغير عذر لا تقبل شهادته فرق محمد رحمه الله بين الحج والزكاة فقال لا يأثم بتأخير الحج ويأثم بتأخير الزكاة لان في الزكاة حق الفقراء فيأثم بتأخير حقهم اما الحج فخالص حق الله تعالى وروى هشام عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يأثم بتأخير الزكاة ويأثم بتأخير الحج لان الزكاة غير موقوفة اما الحج فريضة يتعلق اداؤها بالوقت بمنزلة الصلوة وعسى لا يدرك الوقت في المستقبل كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله •

قوله وليس على الصبي والمجنون زكاة خلا للشافعي رحمه الله فانه يقول هي غرامة مالية الغرامة ان يلزم الانسان ما ليس عليه كذا في المغرب وآراد بالغرامة هنا المؤنة أي مؤنة مالية لان سببها المال ويؤدي بالمال وملكه بالمال كامل فيعتبر بالنفقة فهي صلة للمتصلين به قرابة وزوجية والزكاة صلة للمتصلين به صلة وصارت كالعشر والخراج ولنا انها عبادة فلا تتأدى الا بالا اختيار تحقيقا لمعنى الابتلاء فان قيل هذا التعليل يعارض النص وهو قوله عليه السلام ابتغوا في اموال اليتامى خيرا كيلا ياكلها الصدقة قلنا اريد بها النفقة نقد ورد في الحديث نفقة الرجل على نفسه صدقة الا ترى انه اضاف الا كل الى كل المال والنفقة يستأصل المال لا الزكاة ولان الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في زكاة الصبي ولم يرجعوا الى هذا الحديث وهم الاصول في نقل الشريعة فدل اعراضهم على انه مأول او منسوخ قال علي وابن عباس رضي الله عنهما لا تجب الزكاة على الصبي حتى تجب الصلوة عليه وقال ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ويؤديها الولي وكان ابن مسعود

قبط

بخلاف الخراج لانه مؤنة الارض وكذلك الغالب في العشر معنى المؤنة ومعنى
 العبادة تابع ولو افاق في بعض السنة فهو بمنزلة افاقته في بعض الشهر في الصوم
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر اكثر الحول ولا فرق بين الاصلي والعارض
 وعن ابي حنيفة رح انه اذا بلغ مجنوناً يعتبر الحول من وقت الافاقة بمنزلة الصبي اذا بلغ
 وليس على المكاتب زكاة لانه ليس بمالك من كل وجه لوجود المنافي وهو الرق
 ولهذا لم يكن من اهل ان يعتق عبده ومن كان عليه دين يحيط بماله فلا زكاة عليه
 وقال الشافعي يجب التحقق السبب وهو ملك النصاب نام ولنا انه مشغول بحاجته الاصلية
 فاعتبر معدوماً كما لماء المستحق باعطش وثيلب البذلة والمهنة وان كان ماله اكثر من
 دينه زكى الفاضل اذا بلغ نصاباً لغرضه من الحاجة والمراد به دين له مطالب من جهة العباد
 رضي الله عنه يقول يحصى الوصى اعوام اليتيم فاذا بلغ اخبره وهو اشارة الى انه
 تجب عليه الزكاة وليس للولي ولاية الاداء وهو قول ابن ابي ليلى رحمه الله عليه
 حتى قال اذا اداه الولي من ماله ضمن *

قوله بخلاف الخراج لانه مؤنة الارض المؤنة عبارة عما هو سبب بقاء الشيء
 كما لنفقة ثم العشر والخراج سبب بقاء الاراضي في ايدي الملاك لما ان
 مصرف العشر هو الفقراء ومصرف الخراج المقاتلة والمقاتلة يذبون قاصدي
 اهل الاسلام والفقراء يدعمون بنصرة اهل الاسلام على الكفار قال عليه السلام انما
 تنصرون بضعاً نكم فيبقى الاراضي في ايدي اربابها من اهل الاسلام وهذا في الاموال
 التي يندر هلاكها كما لا راضي بخلاف النصاب **قوله** ولو افاق في بعض السنة فهو
 بمنزلة افاقته في بعض الشهر في الصوم حتى لو افاق يوماً من اول الحول او آخره تجب
 الزكاة كما لو افاق يوماً من اول رمضان او آخره يجب صوم كل الشهر **قوله** بمنزلة
 الصبي لان التكليف لم يسبق هذه الحالة فصارت الافاقة كبلوغ الصبي **قوله** ولطرد
 دين له مطالب من جهة العباد كما لغرض وضمن المبيع وضمان المثلث وارش (الجراحة)

حتى لا يمنع دين النذر والكفارة ودين الزكوة مانع حائل بقاء النصاب
لانه ينتقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافا لفرقيهما ولابي يوسف ربح في الثاني
على ما روي عنه لان له مطالبا وهو الامام في السوائم ونائبه في اموال التجارة
فان الملاك نوابه وليس في دور السكنى وثياب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب
وعبيد الخدمة وسلاح الا استعمال زكوة لانها مشغولة بالحاجة الاصلية وليست بنامية ايضا

الجراحة مهر المرأة كان الدين من النقود او من المكيل او الموزون او الثياب او الحيوان وجب
بنكاح او خلع او صلح عن دم عمد وهو حال او مؤجل وذكر الامام البزدوي رحمه الله
في جامعه من البعض دين المهر لا يمنع اذ الم يكن الزوج على عزم الاداء لانه لا يعده دينا
وفي طريقة الشهيد الدين المثلجل هل يمنع لا رواية فيه ان قلنا لا فله وجه وان
قلنا نعم فله وجه كذا ذكره الامام التمر تاشي رحمه الله .

قوله حتى لا يمنع دين النذر والكفارة وكذلك دين صدقة الفطرو وجوب الحج وهدي
المنعة والاصحية لا يمنع لانه لا مطالب لها بخلاف الخراج وضمان العشر الذي اتلفه ونفقة
فرضت عليه لان لها مطالبا كذا ذكره الامام التمر تاشي رحمه الله **قوله** خلافا لفرق فيهما
أي في دين الزكوة حال بقاء النصاب ودين الزكوة بعد استهلاك النصاب لا يمنع
وجوب الزكوة عنده لانه لا مطالب لهما من جهة العباد فصار كدين النذر والكفارة
وقيل لا بي يوسف رحمه الله ما حجتك على زفر رحمه الله فقال ما حجتني على رجل
يوجب في ما تني درهم اربع مائة درهم اراد به اذا كانت له مائتا درهم فقال
عليه ثمانون حولا على من ذهب زفر رحمه الله يلزمه في كل حول خمسة وذلك اربع مائة
قوله ولا بي يوسف ربح في الثاني والفرق بين دين الزكوة حال بقاء النصاب ودين الزكوة
بعد الاستهلاك ان الاول مطالب في الجملة سكا اذا مر على العاشر ولا كذلك الثاني

وعلى هذا كتب العلم لاهلها وآلات المحترفين لما قلنا ومن له على آخردين
فجده سنين ثم قامت به بينة لم يزكه لما مضى معناه صارت له بينة بان اقر عند الناس

قوله وعلى هذا كتب العلم لاهلها قيد الا هل ههنا غير مفيد لما انه ان لم يكن من
اهلها وهي ليست للتجارة لا تجب فيها الزكاة ايضا وان كثرت لعدم النماء
وانما يفيد ذكر الا هل في حق مصرف الزكاة فانه اذا كانت له كتب العلم
تساوي ما نتي درهم وهو يحتاج اليها للتدريس وغيره يجوز مصرف الزكاة اليه
واما اذا كان لا يحتاج اليها وهي تساوي ما نتي درهم لا يجوز مصرف الزكاة اليه
وكذلك آلات المحترفين هذا في الآلات التي ينتفع بعينها ولا يبقى اثرها في المعمول
واما اذا كان يبقى اثرها في المعمول كما لو اشترى الصباغ عصفا او زعفرانا ليصبغ ثياب
الناس باجرو حال عليها الحول كان عليه الزكاة اذا بلغ نصابا لان ما اخذ من الاجر مقابل
بالعين وكذا كل من ابتاع عينا ليعمل به ويبقى اثره في المعمول كالعص والدهن
لدبغ الجلد فحال عليه الحول كان عليه الزكاة وان لم يبق لذلك العين اثر في المعمول
كالصابون والحرص لا زكاة فيه لانه لا يبقى فيه بعد العمل فكان الاجر مقابلا
بالمنفعة فلا يعد من مال التجارة كذا في فتاوى قاضي خان رحمة الله تعالى عليه
قوله معناه صارت له بينة وانما قيد بهذا احترازا عن مسألة تأتي بعد هذا وهي قوله وكذا
لو كان على جاهد وعليه بينة وذكر في مبموط فخر الاسلام رح ولو كانت له بينة عادلة تجب
الزكاة فيما مضى لانه لا يعد تاويا لما ان حجة البينة فوق حجة الاقرار وهذا رواية هشام عن
محمد رحمة الله وفي رواية اخرى عنه قال لا يلزم الزكاة لما مضى وان كان يعلم ان له بينة
اذ ليس كل شاهد يعدل ولا كل قاض يعدل وفي المجاياة بين يدي القاضي للخصومة ذل
والبينة بدون القضاء لا يكون موجبة شيئا بخلاف الاقرار لانه يوجب الحق بنفسه (و)

وهي مسئلة مال الضمار وفيه خلاف زفر والشافعي رح ومن جملة المال المفقود والابق والضال والمغصوب اذا لم يكن عليه بينة والمال المايط في البحر والمدفون في المغارة اذا نسي مكانه والذي اخذه المظان مصادرة ووجوب صدقة الفطر بسبب الاابق والضال والمغصوب على هذا الخلاف لهما ان السبب قد تحقق وفوات البد غير مغل بالوجوب كمال ابن السبيل ولنا قول علي رضي الله عنه لا زكاة في مال الضمار ولان السبب هو المال النامي ولا نماء الا بالقدرة على التصرف والقدرة عليه وابن السبيل يقدر بنائبه والمدفون في البيت نصاب لتيسر الوصول اليه

وبخلاف ما اذا كان الدين معلوما للقاضي لان صاحب الدين هناك لا يحتاج الى الخصومة لان القاضي يلزمه المال بعلمه .

قوله وهي مسئلة مال الضمار والمال الضمار والغائب الذي لا يرجي فاذا رجي فليس بضمار وعن ابي عبيدة اصله من الاضمار وهو التغيب والاختفاء ومنه اضمري قلبه شيئا واشتقاقه من البعير الضامر بعيد ونظيرة في الصفات ناقة كنازاي سمينة ولكاك اي ضخمة وفي الفوائد الظهيرية وبعضهم قالوا الضمار ما يكون عينه قائما ولكن لا يكون منتفعا به مشتق من قولهم بعير ضامر وهو الذي يكون فيه اصل الحيوة ولكن لا ينتفع به لبرزاحتته وشدة هزاله وقال الامام التمر تاشي لا زكاة في مال الضمار اي غير منتفع به بخلاف الدين المؤجل فانه آخر لا انتفاع وصار في معنى مال غائب

قوله والمدفون في المغارة وكذلك الوديعة اذا نسي المودع والمودع من الاجانب لا من معارفه وان كانت من معارفه فتذكر بعد سنين كان عليه زكاة ما مضى كذا في الجامع الصغير

لقاضي خلع رحمه الله **قوله** ولا نماء الا بالقدرة على التصرف وفي الفوائد الظهيرية والمعنى في المسئلة انه لا زكاة فلا زكاة اي لانماء فلا زكاة بخلاف مال ابن السبيل

وفى المدفون في ارض او كرم اختلاف المشايخ ولو كان الدين على مقرملي او معمر نجب الزكاة لامكان الوصول اليه ابتداء او بواسطة التحصيل وكذا لو كان على جاحد وعليه بينة او علم به القاضي لما قلنا ولو كان على مقرمفلس فهو نصاب عند ابي حنيفة رحمه الله لان تغليس القاضي لا يصح عنده وعند محمد رح لا يجب لتحقيق الا فلاس عنده بالتغليس وابو يوسف مع محمد في تحقيق الا فلاس ومع ابي حنيفة رح في حكم الزكاة رعاية لجانب الفقراء ومن اشترى جارية للتجارة ونواها للخدمة بطلت عنه الزكاة لاتصال النية بالعمل وهو ترك التجارة وان نواها للتجارة بعد ذلك لم تكن للتجارة حتى يبيعها فيكون في ثمنها زكاة لان النية لم تتصل بالعمل اذ هو لم يتجر فلم تعتبر ولهذا يصير لمساfer مقيما بمجرد النية ولا يصير المقيم مسافرا بالنية الا بالسفر وان اشترى شيئا ونواه للتجارة كان للتجارة لاتصال النية بالعمل بخلاف ما اذا ورث ونوى التجارة لانه لا عمل منه ولو ملكه بالهبة او بالوصية او النكاح او الخلع او الصلح عن القود ونواه للتجارة

لانه منتفع به في حقه بدليل تمكنه من بيعه وجواز بيعه دليل قدرته على التسليم .
قوله وفى المدفون في ارض او كرم اختلاف المشايخ رحمهم الله قيل تجب الزكاة لان حفر جميع الارض المملوكة ممكن فلم ينعذر الوصول اليه فصارت كالدار وقيل لا تجب الزكاة لان حفر جميعه منعروا الحرج مد فوع بخلاف البيت والدار
قوله لامكان الوصول ابتداء اي في المقرملي او بواسطة التحصيل اي في حق المعمر وقال الامام التمرتاشي رحمه الله عليه ولم يذكر وجوب الاضحية قيل وينبغي ان لا يلزمه بخلاف الزكاة لان الملك ههنا يكفي لوجوبها مع وجود التمكن من الوصول اليه كما بن السبيل وفي الاضحية لا يكفي بدليل ابن السبيل فانها لا تجب عليه **قوله** ولو كان الدين على مقرمفلس بالتشديد ويدل عليه تعليقه بتغليس القاضي **قوله** وان اشترى شيئا (و)

كان للتجارة عند أبي يوسف رحمه الله لا اقترانها بالعمل وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصير للتجارة لا نهالم تقارن عمل التجارة وقيل الا خلافاً على عكسه ولا يجوز اداء الزكاة الا بنية مقارنة للاداء او مقارنة لعزل مقدار الواجب لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والا صل فيها الاقتران الا ان الدفع يتفرق فاكفي بوجودها حالة العزل تبصيراً كتقديم النية في الصوم

ونواه للتجارة هذا في الشيء الذي تصح فيه نية التجارة واما اذا اشترى شيئاً لم تصح فيه نية التجارة لا يصير للتجارة بان اشترى ارضاً عشرية او خراجية بنية التجارة فانه لا تجب فيه زكاة التجارة لان نية التجارة لا تصح فيها لانها لو صحت يلزم فيها اجتماع الحقين بسبب واحد وهو الارض وهذا لا يجوز واذالم تصح بقيت الارض على ما كانت وكذا لو اشترى بذراً للتجارة وزرعه في ارض عشرية امتا جرها كان فيه العشر لا غير كذا في مبسوط شيخ الاسلام وفتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى عليهما .

قوله كان للتجارة عند أبي يوسف رحمه الله لا اقترانها بالعمل وهو القبول وان لم يقارن عمل التجارة وهذا لان التجارة اكتساب المال فلا يدخل في ملكه الا بقبوله فهو كسبه فصح قران النية به كالشراء فان قيل نية التجارة بلا تجارة محال قلنا الدليل يقتضي اعتبار النيات وان لم يقارن الاعمال قال مـ نية المؤمن خبير من عمله الا انها لم تعتبر لخفاؤها فاذا قارنت الاعمال زال الاستار فوجب الاعتبار **قوله** او مقارنة لعزل مقدار الواجب لما ان العزل فعل فيكتفي باقتران النية به تبصيراً واما اذ انوى ان يودي الزكاة فجعل يتصدق الى آخر السنة ولم تحضره النية لم يجب لما ان النية يعتبر اقترانها بالفعل ولم يوجد كذا في الايضاح (قوله)

(كتاب الزكاة)

ومن تصدق بجميع ماله لا ينوى الزكاة سقط فرضها عنه استحسانا لان الواجب جزء منه فكان منعينا فيه فلا حاجة الى التعيين ولو ادى بعض النصاب سقط زكاة المؤدى عند محمد رحمه الله عليه لان الواجب شائع في الكل وندابي يوسف رحمه الله عليه لا يسقط لان البعض غير متعين لكون الباقي محلا للواجب بخلاف الاول والله اعلم بالصواب.

قوله ومن تصدق بجميع ماله لا ينوى الزكاة سقط فرضها عنه استحسانا فان قيل نية الزكاة شرط ولم توجد قلنا الواجب نية اصل العبادة لتمييزها من العادة وقد وجدت اذ الكلام فيما اذا تصدق على الفقير والصدقة ما يرا د بها رضاء الله تعالى ونية الفرض انما تشترط لتحصيل التعيين وذا عند عدم التعيين والواجب متعين في هذا النصاب فلا حاجة الى التعيين وصار كما اذا نوى الصوم مطلقا في يوم رمضان فانه يقع من الفرض وان لم يتعين لتعيينه **قوله** لان البعض غير متعين بيان هذا انه لا تسقط زكاة المؤدى كما لا تسقط زكاة الباقي لوجود المزاحمة لان المؤدى محل الواجب وكذلك الباقي ايضا محل الواجب ثم انه كما يحتاج الى اسقاط الواجب عن المؤدى يحتاج ايضا الى اسقاط الواجب عن الباقي فمقدار الواجب في المؤدى جازان يقع من المؤدى وجازان يقع من الباقي فلا يقع عنهما لعدم الاولوية ووجود المزاحمة وعدم قاطع المزاحمة وهو النية المعينة لذلك بخلاف ما اذا ادى الكل فان المزاحمة انعدمت هناك وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا نوى ان يتصدق بجميع المال فتصدق شيئا فشيئا اجزاه وان تعميقه النية ضمن الزكاة لان الزكاة واجبة عليه عنده بعد ما تصدق ببعض فلا يسقط به الفرض والله اعلم بالصواب.

(باب)

باب صدقة السوائم

فصل في الابل

قال رضي الله عنه ليس في اقل من خمس ذود صدقة فاذا بلغت خمسا سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة الى تسع فاذا كانت عشرا ففيها شاتان الى اربع عشرة فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث شياه الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين

باب صدقة السوائم

فصل في الابل

قوله ليس في اقل من خمس ذود من الابل صدقة الذود من الابل من الثلاثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لهما من لفظها كذا في الصحاح والسائمة من سامت الماشية اي رعت سوما واسامها صاحبها اسامة والسائمة من الاصمعي كل ابل ترسل ترعى ولا تغلف في الابل كذا في المغرب وذكر في النخلة ومن صفات الواجب في الابل الانوثة حتى لا يجوز فيها سوى الاناث ولا يجوز الذكران الا بطريق القيمة ثم سميت بنت مخاض لمعنى في امها لان امها صارت مخاضا باخرى اي حاملا وفي المغرب مخضت الحامل مخاضا اي اخذها وجع الولادة ومنه قوله تعالى فا جاءها المخاض الى جذع النخلة والمخاض ايضا النوق الحوامل الواحدة الخلفة ويقال لو ادها اذا استكملت سنة ودخل في الثانية ابن مخاض لان امه لحقت بالمخاض من النوق وكذلك سميت بنت لبون لمعنى في امها فانها لبون بولادة اخرى وسميت حقة لمعنى فيها وهو

فكا

(كتاب الزكاة ... باب صدقة السوائم ... فصل في الابل)

فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية
 الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة
 الى خمس واربعين فاذا كان ستا واربعين ففيها حقة وهي التي طعنت
 في الرابعة الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة وهي التي
 طعنت في الخامسة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون
 الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين بهذا
 اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اذا زادت
 على مائة وعشرين تستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة مع الحقتين
 وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي العشرين اربع شياه
 وفي خمس وعشرين بنت مخاض الى مائة وخمسين فيكون فيها ثلث حقا

انه حق لها ان يركب ويحمل عليها وسميت الجذعة وهي التي طعنت في الخامسة لانه
 لا يستوفي ما يطلب منها الا بضرب تكلف وحبس مأخوذ من قولك جذعت الدابة
 اذا حبستها من غير علف وهي اعلى الاسنان التي تؤخذ في الزكاة وبعده ثني وسديس
 وبازل ولا يجب من ذلك في الزكاة لهنبي رسول الله عليه الصلوة والسلام السعاة
 عن اخذ كرائم اموال الناس كذا في المبسوط •

قوله فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وروي شاذ عن علي رضي الله
 عنه انه قال في خمس وعشرين خمس شياه وفي ستة وعشرين ابنة مخاض قال سفيان
 الثوري هذا غلط وقع من رجال علي رضي الله تعالى عنه اما علي فافقه من
 ان يقول هكذا لان في هذا موا لاة بين الواجين ولا توص بينهما وهو خلاف اصول
 الزكاة فان مبنى الزكاة على ان الووص يتلوا لوجوب (قوله)

ثم تستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة
ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست
وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها اربع حقاك الى ما عتبت ثم تستأنف
الفريضة ابدًا كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا عندنا
وقال الشافعي رحمه الله اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون
فاذا صارت مائة وثلاثين ففيها حقة وبنات لبون ثم يدار الحساب على الاربعينات والخمسينات
فتجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة لما روي انه عليه السلام كتب
اذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون

قوله ثم تستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة اي مع الواجب المقدم الذي يليه
وهو ثلاث حقاك وكذلك فيما بعده ثم تستأنف الفريضة ابدًا كما تستأنف في الخمسين
التي بعد المائة والخمسين وانما قيد بهذا احترازًا عن الاستئناف الاول وهو الاستئناف
الذي بعد المائة والعشرين فان في ذلك الاستئناف ليس ايجاب بنت لبون
ولا ايجاب اربع حقاك لانعدام وجود نصابهما لانه لما زاد خمس وعشرون على
المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة واربعين فهو نصاب بنت المخاض مع
الحقتين فلما زاد عليها خمس وصارت مائة وخمسين وجبت فيها ثلاث حقاك
قوله فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها اربع حقاك الى ما عتبت ثم ان شاء ادى منها
اربع حقاك من كل خمسين حقة وان شاء ادى خمس بنات لبون من كل اربعين
بنت لبون كذا في المبسوط وفتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى وهذا الخيار انما يتحقق
اذا بلغ النصاب المائتين ولعل مراده ان له الخيار في تأخير اداء الزكاة الى ان يبلغ
النصاب مائتين فيؤدى كما ذكر

(كتاب الزكاة باب صدقة السوائم فصل في الابل)

من غير شرط عود مادونها ولأننا نه عليه الصلوة والسلام كتب في آخر ذلك في كتاب عمرو بن حزم فما كان أقل من ذلك ففي كل خمس ذود شاة فنعمل بالزيادة

قوله من غير شرط عود مادونها أي مادون بنت لبون يعني أوجب النبي عليه السلام في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة من غير أن يوجب في الخمس شاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض فحصل الاتفاق على أن عدد الترتيب ينتهي بمائة وعشرين ثم بعدها جاء الدور وقال علماءنا رحمهم الله يدار الحساب على الخمسينات لكن بشرط عود مادون الخمسينات وقال الشافعي رحمه الله يدار الحساب على الأربعينات والخمسينات في الأربعينات بنات لبون وفي الخمسينات حقائق وكذلك قال مالك رحمه الله إلا أن الشافعي خالفه في أول نصاب الدور فجعله من الواحدة والعشرين والمائة فأوجب فيها ثلث بنات لبون ثم مذهبه كمذهب مالك فإن مالكا يقول بعد مائة وعشرين تجب في كل أربعين بنت لبون وفي خمسين حقة والأوقاص تسع فلا يجب في الزيادة شيء حتى يكون مائة وثلاثين ففيها حقة و بنتا لبون لأنها مرة خمسون ومرتين أربعون وفي مائة وأربعين حقتان وابنة لبون وفي مائة وخمسين ثلث حقائق وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلث بنات لبون واحتجوا بما روي عن النبي عليه السلام أنه قال إذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وهذا الخبر متفق على صحته رواه ابن عمر رضي الله عنهما ولنا حديث قيس بن سعد رضي الله تعالى عنه قال قلت لأبي بكر محمد بن عمرو بن حزم أخرج إلى كتاب الصدقات الذي كتبه رسول الله عليه السلام بعمر بن حزم فأخرج كتابا (في)

البخت والعرب سواء لان مطلق الاسم يتناولهما والله اعلم بالصواب *

في ورقة وفيه فاذا زادت الابل على مائة وعشرين استوفيت الفريضة فما كان اقل من خمس وعشرين ففيها الغنم في كل خمس ذود شاة والاستيناف على نحو ما ذكرنا مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما وكان علي رضي الله عنه عالما في مال الصدقات وقال ما عندنا شيء نقرأه الا كتاب الله وهذه الصحيفة فيها اسنان الابل اخذتها من رسول الله عليه السلام فلا يجوز خلافة واما الحديث الذي رواه الخصم فنحن قد عملنا به لانا اوجبنا في اربعين بنت لبون فان الواجب في الاربعين ما هو الواجب في ستة وثلثين وكذلك اوجبنا في خمسين حقة وهذا الحديث لا يتعرض لنفي الواجب عما دونه وانما هو عمل بمفهوم النص فنحن عملنا بالنصين وهو اعرض عن العمل بما رويانا .

قوله البخت : جمع بختي وهو المتولد بين العربي والقالج والقالج هو الجمل الضخم ذوالسنامين يحمل من السند للفحلة والبختي منسوب الى بخت نصر العرب جمع فرس عربي والعرب جمع رجل عربي ففرقوا في الجمع بين الاناسي والبهائم والعرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى القرية والاعراب اهل البدو واختلف في نعمتهم فالاصح انهم نسبوا الى عربية بفتحين وهي من تهامة لان آباهم اسماعيل عليه الصلوة والسلام نشأ بها والله تعالى اعلم بالصواب .

(فصل)

فكبح

فصل في البقر

ليس في اقل من ثلثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلثين سائمة وحال عليها السحول ففيها
تبعية او تبعية وهي التي طعنت في الثانية وفي اربعين مسن او مسنة وهي التي طعنت في الثالثة
بهذا امر رسول الله عليه السلام معاذ ارضه فاذا زادت على اربعين وجب في الزيادة
بقدر ذلك الى ستين عند ابي حنيفة رح ففى الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفي
الاثنين نصف عشر مسنة وفي الثلاثة ثلاثة ارباع عشر مسنة وهذا رواية الاصل لان العفو ثبت
نصا بخلاف القياس ولانص هنا وروى الحسن عنه انه لا يجب في الزيادة شيء حتى
تبلغ خمسين ثم فيها مسنة وربع مسنة او ثلث تبعية لان مبنى هذا النصاب على ان يكون
بين كل عقدين وقف وفي كل عقد واجب وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا شيء
في الزيادة حتى تبلغ ستين وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لقوله عليه السلام
لمعاذ رضي الله عنه لا تأخذ من اوقاص البقر شيئا وفسروه بما بين اربعين الى ستين
فلما قد قيل ان المراد منها ههنا الصغار ثم في الستين تبعية ان او تبعة وان وفي سبعين مسنة
وتبعية وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة تبعية وفي المائة تبعية ومسنة وعلى هذا
يتغير الغرض في كل عشرة من تبعية الى مسنة ومن مسنة الى تبعية لقوله عليه السلام
في كل ثلثين من البقر تبعية او تبعية وفي كل اربعين مسن او مسنة والجوا ميس والبقر سواء
لان اسم البقر يتنا ولهما اذ هونوع منه الا ان لو هام الناس لا تسبق اليه في ديارنا لقلته

فصل في البقر

وهو من بقر اذ شق وممي البقر به لانه يشق الارض وفي الصحاح البقر اسم الجنس
والبقرة تقع على الذكر والانثى وانما دخلت الهاء على انه واحد من الجنس
قوله وهذا رواية الاصل وذكر في الايضاح وجه رواية الاصل ان اثبات الوقص (و)

فلذلك لا يحنت به في يمينه لا يأكل لحم بقر والله تعالى أعلم بالصواب •

فصل في الغنم

ليس في أقل من أربعين من الغنم السائمة صدقة فإذا كانت أربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة إلى مائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه فإذا بلغت أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة شاة هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب أبي بكر رضي الله تعالى عنه وعليه انعقد الإجماع

والنصاب بالرأي لا يجوزوا خلاء المال عن الواجب لا يجوزوا وجبنا فيما زاد بحسابه وتحملنا اثبات التنقص وإن كان خلاف موضوع الزكاة بضرورة تعذر إخلاء عن الواجب الوقص بفتح القاف واحد إلا وقاص في الصدقة وهو ما بين الغريضتين وكذلك الشنق بفتح النون وبعض العلماء يجعل الوقص في البقر خاصة والشنق في الإبل خاصة كذا في الصحاح •

قوله فلذلك لا يحنت في يمينه لا يأكل لحم بقر لعدم العرف حتى لو كثر في موضع ينبغي أن يحنت كذا في مبسوط فخر الإسلام رحمته الله تعالى عليه •

فصل في الغنم

الغنم اسم موضوع للجنس يقع على الذكور وعلى الإناث وعليهما جميعاً وكذلك الإبل سميت به لأنه ليس لها آلة الدفاع كالقرن والناب للثور والبعير فكانها مأخوذة من الغنمة وفي المبسوط في وجوب زكاة الغنم قول رسول الله عليه الصلوة والسلام ما من صاحب غنم لم يورد زكاة غنمه إلا بطح لها يوم القيامة بقاع فرقريطة باظلاً فيها وتطنحه بقرونها وقال عليه الصلوة والسلام لا لقين أحدكم يأتي يوم القيامة وعليه

(كتاب الزكاة باب صدقة السوائم فصل في الغنم)

والضأن والمعز سواء لان لفظة الغنم شاملة لكل والنص ورد به ويؤخذ الثاني في زكوتها ولا يؤخذ الجذع من الضأن الا في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله والثني ماتمت له سنة والجذع ما اتى عليه اكثرها وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قولهما انه يؤخذ الجذع لقوله عليه السلام ما نحققنا الجذعة والثني ولانه تتأدى به الاضحية فكذا الزكاة وجه الظاهر حديث علي رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً لا يؤخذ في الزكاة الا الثاني فصاعد اولان الواجب هو الوسط وهذا من الصغار ولهذا لا يجوز فيها الجذع من المعز وجواز التضحية به عرف نصوصاً المراد بما روي الجذعة من الابل

ما تقة شاة تبعرو تقول يا محمد يا محمد فاقول لا املك لك من الله شيئاً الا وقد بلغت **قوله** والضأن والمعز سواء اي في تكميل النصاب لافي اداء الواجب **قوله** والنص ورد به وهو قوله عليه السلام في اربعين من الغنم شاة **قوله** والثني ماتمت له سنة والجذع ما اتى عليها اكثرها هذا تفسير كتب الفقه من المبسوط والتحفة وفتاوى قاضي خان وغيرها واما تفسير كتب اللغة كالصاحح والديوان والمغرب وغيرها الثاني الذي يلحق ثنيته ويكون ذلك في الظلف والحافر في السنة الثالثة وفي الخف في السنة السادسة والجمع ثنيان وثنان والاثني ثنية والجمع ثنيات والجذع قبل الثاني والجمع جذعان وجذاع والاثني جذعة والجمع جذعات يقول منه جذع لولد الشاة في السنة الثانية ولولد البقر والحافر في السنة الثالثة والابل في السنة الخامسة قال ولانه يتأدى به الاضحية وباب التضحية اضيق من باب الزكاة الا ترى ان التضحية بالتبيع والتبيعة لا تجوز ويجوز اخذهما في الزكاة فاذا كان للجذع مدخل في الاضحية ففي الزكاة اولى كذا في الايضاح **قوله** وجواز التضحية به عرف نصاً وهو قوله عليه السلام نعمت الاضحية الجذع من الضأن مع ان القياس يقتضي المفارقة وهي ان المقصود هناك اراقة الدم وفي ذلك تقارب الجذع الثاني (لمان)

ويؤخذ في زكوة الغنم الذكور والانات لان اسم الشاة ينتظمهما وقد قال عليه الصلوة والسلام في اربعين شاة شاة والله اعلم بالصواب .

لما ان جوازها هناك مقيد بكونه سمينا بحيث لو اختلط بالثنيان لا يمكن تمييزه قبل التأمل واما ههنا فمادون الثني لا يقارن الثني فيما هو المقصود من كل وجه فان منفعة النسل لا تحصل به .

قوله ويؤخذ في زكوة الغنم الذكور والانات وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يؤخذ الذكور الا اذا كان النصاب كله ذكورا قال لان منفعة النسل لا تحصل به ويحوز في زكوة الذكور لان الواجب جزء من النصاب ولا ان النص ورد في باب الغنم مطلقا عن صفة الذكورة والانوثة وفي باب الابل مقيدا بصفة الانوثة وانا احمل المطلق على المقيد وان كانا في حادثين فحصلت اطلاق الغنم على تقييد الابل ولم احمل على نص البقر لان النص ثم كما ورد بالذكورة ورد بالانوثة فلم يمكن الحمل على المقيد هناك ولنا قوله عليه السلام في اربعين شاة شاة واسم الشاة ينتظمها فاذا ادى شاة فقد ادى ما هو المنصوص عليه بخلاف الابل لان الاسم ثم خاص وهوبنت مخاض وبنت لبون وهولا يتناول الذكور فلا يكون الذكورين الواجب واما قوله ان منفعة النسل لا تحصل به قلنا ان رعاية منفعة النسل انما وجبت فيما وجبت في حق النصاب لا في حق الواجب فان الفقير لا يطلب النسل بل تصرفه الى حاجته لا احتياجه واما حمل المطلق على المقيد ففاسد لما ان في الحمل الغاء صفة الاطلاق وهي معمولة وقد عرف تمامه في اصول الفقه والله اعلم بالصواب .

فكج

فصل في الخيل

إذا كانت الخيل سائمة ذكورا وإناثا فصاحبها بالخيار أن شاء أعطى عن كل فرس ديناراً وإن شاء قومها وأعطى عن كل ما تني درهم خمسة دراهم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول زفر رحمه الله تعالى عليه وقال لا لزكاة في الخيل لقوله عليه الصلوة والسلام ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وله قوله عليه السلام في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم وتأويل ما روياه فرس الغازي وهو المنقول عن زيد بن ثابت رضي الله عنه

فصل في الخيل

قوله أن شاء أعطى عن كل فرس ديناراً وإن شاء قومها قيل هذا في أفراس العرب لتقاربها في القيمة وأما في أفراسنا فنقومها ونؤدي من كل ما تني درهم خمسة دراهم يعني من غير خيار كذا في المبسوط ولا نصاب للخيل عنده وقيل نصابه ثلاثة وقيل خمسة وقال لا لزكاة في الخيل وكذلك قال الشافعي رحمه الله وفي فتاوى قاضي خان قالوا والفتوى على قولهما وأجمعوا على أن الإمام لا يأخذ صدقة في الخيل جبراً وإن كان له أخذ صدقة سائر السوائم جبراً **قوله** وهو المنقول عن زيد بن ثابت وقعت هذه الحادثة في زمن مروان فشا ور الصحابة رضي الله عنهم فروى أبو هريرة ليس على الرجل في عبده ولا في فرسه صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت رضي الله عنه ما تقول يا أبا سعيد فقال أبو هريرة عجبا من مروان أحدثه بحديث رسول الله عليه السلام وهو يقول ماذا تقول يا أبا سعيد فقال زيد صدق رسول الله وإنما أراد به فرس الغازي فأما ما حشر لطلب نسلها ففيها الصدقة فقال كم فقال في كل فرس دينار أو عشرة دراهم وإنما لم يثبت أبو حنيفة رحمه الله للإمام حق الأخذ لأن الخيل مطمع لكل طامع وأنه سلاح والظاهر أنهم إذا علموا به لا يتركونه لصاحبه وإنما لم يؤخذ من عينه لأن مقصود الفقير لا يحصل به لأن عينه غيز مأكول اللحم عنده (قوله)

والنخير بين الدينار والتقويم مأثور عن عمر رضي الله عنه وليس في ذكرها منفردة زكوة لأنها لا تتناسل وكذا في الأناث المنفردات في رواية وعنه الوجوب فيها لأنها تتناسل بالفحل المستعار بخلاف الذكور وعنه أنها تجب في الذكور المنفردة أيضاً ولا شيء في البغال والحمير لقوله عليه السلام لم ينزل علي فيها شيء والمقادير تثبت سماعاً إلا أن يكون للتجارة لأن الزكوة حينئذ تتعلق بالمالية كسائر أموال التجارة والله أعلم بالصواب •

فصل

وليس في الفصلان والحملان والعاجيل صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه إلا أن يكون معها كبار وهذا آخر أقواله وهو قول محمد رحمه الله تعالى عليه وكان يقول أولاً يجب فيها ما يجب في المسان وهو قول زفر ومالك رحمهما الله تعالى ثم رجع وقال فيها واحد منها وهو قول أبي يوسف والشافعي رحمهما الله تعالى وجه قوله الأول أن الاسم المذكور في الخطاب ينظم الصغار والكبار وجه الثاني تحقيق النظر من الجانبين

قوله والنخير مأثور عن عمر رضي الله عنه فإنه كتب إلى أبي عبيدة في صدقة الخيل خير أربابها إن أدا من كل فرس ديناراً ولا تقومها وخذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم **قوله** لقوله عليه السلام لم ينزل علي فيها شيء سئل عليه السلام عن البغال والحمير فقال لم ينزل علي فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره •

فصل

قوله وليس في الحملان والفصلان والعاجيل صدقة قيل صورة المسئلة إذا شترى خمسة وعشرين من الفصلان أو أربعين من الحملان أو ثلاثين من العاجيل أو وهب له هل ينعد عليه الحول أم لا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا ينعد

كما يجب في المهازيل واحد منها ووجه الآخران المقادير لا يدخلها القياس فاذا امتنع
الاجاب ماورد به الشرع امتنع اصلا واذا كان فيها واحدة من المसान جعل الكل تبعاله

وفي قول الباقرين ينقصد حتى لو حال الحول من حين ملكه تجب الزكاة
وقيل صورتها اذا كان له نصاب سائمة فمضى عليها ستة اشهر فتوالدت مثل
مدها ثم هلك الاصول وبقيت الاولاد هل يبقى حول الاصول في قولهما
لا يبقى وفي قول الباقرين يبقى كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وذكر الطحاوي
رحمه الله في اختلاف العلماء عن ابي يوسف رحمه الله قال دخلت على ابي حنيفة
رحمه الله فقلت ما تقول فيمن يملك اربعين حملا فقال فيها شاة مسنة فقلت ربما
يأتي قيمة الشاة على اكثرها او جميعها فتأمل ساعة فقال لا ولكن يؤخذ واحدة منها
فقلت لو يوجد الحمل في الزكاة فتأمل ساعة ثم قال لا اذ لا يجب فيها شيء فاخذ بقوله
الاول زفرو بقوله الثاني ابو يوسف وبقوله الثالث محمد وعد هذا من مناقبه حيث
تكلم في مجلس بثلاثة اقاويل فلم يضع شيء من اقاويله كذا في المبسوط وقال محمد
بن شجاع رحمه الله لو قال قولا رابعا لاخذت به ومن المشايخ من رد هذا وقال مثل
هذا من الصبيان محال فما ظنك بابي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم لا معنى لردة
فانه مشهور مستفيض لكن يجب ان يوجه الى ما يليق بحال ابي حنيفة رحمه الله
فيقال انه امتحن ابا يوسف رحمه الله هل يهتدي الى طريق المناظرة فلما عرف ان
يهتدي اليه قال قولا عول عليه كذا في الفوائد الظهيرية *

قوله كما يجب في المهازيل واحد منها اعتبر نقصان السن بنقصان الوصف فان كل واحد منها
ينقص المالية ولا يعدمها ونقصان الوصف لا يسقط الزكاة اصلا حتى ان في العجاف والمهازيل
تجب الزكاة بحمها فكذلك في نقصان السن ولنا حديث سويد بن غفلة رضي الله عنه (قال)

في انعقادها نصابا دون تأدية الزكاة ثم عند أبي يوسف رحمة الله تعالى عليه لا يجب فيما دون الأربعين من الحملان وفيها دون الثلاثين من العجايل شي ويجب في خمس وعشرين من الفصلا نواحد ثم لا يجب شي حتى تبلغ مبلغا لو كانت مائة يثنى الواجب ثم لا يجب شي حتى تبلغ مبلغا لو كانت مائة يثلث الواجب ولا يجب فيما دون خمس وعشرين في رواية وعنه انه يجب في الخمس خمس فصيل وفي العشر خمسا فصيل وعلى هذا الاعتبار وعنه انه ينظر الى قيمة خمس فصيل في الخمس والى قيمة شاة وسط فيجب اقلهما وفي العشر الى قيمة شاتين والى قيمة خمسي فصيل على هذا الاعتبار

قال اتانا مصدق رسول الله عليه السلام فتبعته فسمعتة يقول في عهدي اي في كتابي ان لا اخذ من راضع اللبن شيئا ذكر الامام الوالوي الحجي رحمه الله فيه دليلا ن احدهما انه لا يجب في الصغار شي والثاني ان لا تؤخذ الصغار في الصدقة وقال عمر رضي الله عنه غد عليهم البخله ولو جاء بها الراعي يحملها على كفه ولا تأخذها منهم فقد نهى عن اخذ الصغار عند الاختلاف وحديث أبي بكر رضي الله عنه محمود على انه قال ذلك على سبيل المبالغة والتمثيل الا ترى انه قال في بعض الروايات لو منعوني عقلا وهذا لا يدل على ان للعقال صدقة في الزكاة.

قوله في انعقادها نصابا دون تأدية الزكاة اي يجب من الثبيان هذا اذا كان عدد الواجب من الكبار موجودا فيها اما اذا لم يكن فلا يجب بيا نه لو كانت له مستان ومائة وتسعة عشر حملا تجب فيها مستان وان كانت له مائة واحدة ومائة وعشرون حملا فعند أبي حنيفة ومحمد رح تجب مسنة واحدة وعند أبي يوسف رح مسنة وحمل وعلى هذا القياس فصل الابل والبقر كذا في الايضاح وفتاوى الامام الوالوي الحجي رحمه الله وفي الكافي دون تأدية الزكاة حتى لو كان له اربعون حملا الا واحدة مسنة تجب شاة وسط فان كانت فكد

قال ومن وجب عليه سن فلم يوجد اخذ المصدق اعلى منها ورد الفضل واخذ
دونها واخذ الفضل

المستقسطا او دونه فان هلك بعد الحول سقطت الزكوة عندهما لانها الاصل في السببية
فهلاك الاصل كهلاك الكل وعند ابي يوسف رحمه الله سقط جزء من اربعين
جزء من حمل لان عند الصغار اصل في الوجوب والفضل على الحمل انما وجب
باعتبار المستقسط بهلاكها وصار كان الكل صغار هلك منها واحدة فابو يوسف رح استدل
بحديث ابي بكر رضي الله عنه لو منعوني عناقنا مما كنا نؤيدونه الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم لقاتلتهم فدل ان للعناق مدخلا في الزكوة ولا يكون ذلك الا في الصغار.

قوله ومن وجب عليه سن السن هي المعروفة ثم سمي بها صاحبها كالناب
للمسنة من النوق ثم استعبرت لغيره كما بن المخاض وابن لبون كذا في المغرب
واراد به المسن او ذات السن والسن يذكرك لذات السن من الحيوان دون الانسان
لان عمر الدواب يعرف بالسن قال عليه السلام اعطه سنا خيرا من سنا اي ابلا خيرا
من ابلة وصورة المسئلة وجب عليه في ابلة بنت لبون ولم يوجد يأخذ الحق ويورد
الفضل او وجبت الحق ولم يوجد يأخذ بنت لبون ويأخذ الفضل وفي هذا ورد الحديث
فظاهر ما في الكتاب يدل على ان الخيار الى المصدق والصواب ان الخيار
الى من عليه لان الخيار شرع رفقا بمن عليه الواجب والرفق انما يتحقق بتخييره وكانه
اراد به اذا سمحت نفس من عليه اذ الظاهر من حال المسلم انه يختار ما هو الارفق بالفقير
كذا في مبسوط فخر الاسلام رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله جبران ما بين السنين
مقدر بشتين او عشرين درهما واستدل بالحديث المعروف ان رسول الله صلى الله عليه
قال من وجب في ابلة ابنة لبون فلم يجد المصدق الا حقة اخذها ورد شتين او عشرين (درهما)

وهذا يبتني على ان اخذ القيمة في باب الزكاة جائز عندنا على ما نذكره ان شاء الله الا ان في الوجه الاول له ان لا يأخذ ويطلبه بعين الواجب او بقيمته لا نه شراء وفي الوجه الثاني يخبر لا نه لا يبيع فيه بل هو اعطاء بالقيمة ويجوز دفع القيم في الزكاة عندنا وكذا في الكفارات وصدقة الفطر والعشور والنذور قال الشافعي رحمه الله لا يجوز

درهما مما استيسرنا عليه وان لم يوجد الابنة مخاض اخذها واخذ شاتين او عشرين درهما مما استيسر عليه ولكننا نقول انما قال عليه السلام ذلك لان تفاوت ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر لانه تقدير شرعي بدليل ما روي عن علي رضي الله عنه انه قدر جبران ما بين السنين بشاة او عشرة دراهم وهو كان مصدق رسول الله عليه السلام فما كان يخفى عليه هذا النص ولا يظن به مخالفة الرسول ولكن انما يحمل على ان تفاوت ما بين السنين في عهده كان هذا المقدار وذلك لانا لو قدرنا تفاوت ما بين السنين بشيء ادى الى الاضرار بالفقر والاحجاف بارباب الاموال وهو نظير قوله عليه السلام في خمس وعشرين بنت مخاض فان لم يكن فابن لبون ذكر عندنا لا يتعين اخذ ابن اللبون وعند الشافعي رحمه الله يتعين وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله في الامالي لكننا نقول انما اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذه المعادلة في المالية معنى فان الاناث من الابل افضل قيمة من الذكور والمسنة افضل من غير المسنة فقام عليه السلام زيادة السن في المنقول اليه مقام زيادة الانوثة في المنقول عنه ونقصان الذكورة في المنقول اليه مقام نقصان السن في المنقول عنه ولكن هذا مختلف باختلاف الاوقات والامكنة فلو عينا اخذ ابن اللبون من غير اعتبار الفقه ادى الى الاضرار بالفقر والاحجاف بارباب الاموال •

قوله وهذا يبتني على ان اخذ القيمة في باب الزكاة جائز اخذ القيمة مكان المنصوص عليه في الزكوات والصدقات والعشور والكفارات جائز عندنا خلافا للشافعي رح

اتباعا للمنصوص كما في الهدايا والضحايا

وظن بعض اصحابنا ان القيمة بدل عن الواجب حتى لقبوا المسئلة بالابدال
ولست كذلك فان المصير الى الهدى لا يجوز الا عند عدم الاصل واداء القيمة مع
وجود عين المنصوص في ملكه جائز عندنا كذا في المبسوط .

قوله اتباعا للمنصوص وذلك قوله عليه السلام في اربعين شاة شاة وهذا بيان لما هو
مجهل في كتاب الله تعالى لان الايتاء منصوص عليه والموتى غير مذكور فالتحقق
بانه مجهل الكتاب فصار كان الله تعالى قال وآتوا الزكاة من اربعين شاة فيكون
الشاة حقا للمفقير بهذا النص فلا يجوز الاشتغال بالتعليل لابطال حقه من العين والمعنى
فيه ان هذا حق مالي مقدر باسباب معلومة شرعا فلا يتأدى بالقيمة كما لهدايا والضحايا
او يقال قرية تعلقت بمجهل عين فلا يتأدى بغيره كالسجود لما تعلق بالجبهة والانف
لم يتأدى بالخد والذقن ولنا قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة جعل محل الاخذ
ما يسمى مالا فالنقييد بانها شاة زيادة على كتاب الله تعالى ولنه يجري مجرى النسخ
فلا يجوز ذلك بخبر الواحد والقياس واصا الخبر المشهور الذي رواه الشافعي رحمه الله فليبين
قدر الواجب بما سمي وتخصيص المسمى لبيان انه ليس على صاحب الماشية الا ترى انه م
قال في خمس من الابل شاة وحرف في حقيقة المظرف ومين الشاة لا تؤخذ من الابل مرفنا
ان المراد قدرها من المال ورأى رسول الله م في ابل الصدقة ناقة كوما فغضب على المصدق
فقال ألم انهيكم عن اخذ كرائم اموال الناس فقال اخذتها بغيرين وفي رواية ارتجعتها بغيرين
فمكت رسول الله م واخذ البعير بالبعيرين يصكون باعتبار القيمة وكذلك الارتجاع فان
اباع بيد قال الارتجاع ان يجب في الابل سن فيأخذ السامي مكنه سنا آخر وانه لا يجوز
عندك وكذلك فحوى اللغة يدل عليه لان الارتجاع من الرجوع وهو الرد فلما رد الواجب (الى)

ولنا ان الامر بالاداء الى الفقير ايضا للرزق الموعود اليه فيكون ابطلا لقيد الشاة وصار كالجزية بخلاف الهدايا لان القرية فيها اراقة الدم وهو لا يعقل ووجه القرية في المتنازع فيه سد خلة المحتاج وهو معقول وليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة خلا فاما لك رحمة الله تعالى عليه

الى غيره سمي ارتجاعا فلم يجز الحمل على المبادلة بعد الاخذ لانه تجارة مبتدأة لارد وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه في خطبته باليمن ايتوني بخميس اوليس اخذ منكم مكان الصدقة فانه اهون عليكم وانفع للمهاجرين والانصار بالمدينة والنبي عليه السلام كان يرى ما يبعثه اليه ولم يرد عليه وكان ضمن لرسول الله عليه السلام ان يعمل بكتاب الله والسنة ولا يعمل برأيه الا بعدهما فدل انه ما فعل الا بالنص اودلالته والمعنى فيه انه ملك الفقير مالا متقوما بية الزكاة فيجوز كما لو ادنى بعيرا عن خمس من الابل وهذا لان المقصود اغناء الفقير كما قال عليه السلام اغنوهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم والاغناء يحصل باداء القيمة كما يحصل باداء الشاة وهذا نظير الجزية فانها وجبت لكفاية المقاتلة فكان المعترف في حقهم انها محل صالح لكفايتهم حتى يتأدى القيمة بالاجماع بخلاف الهدايا والضحايا فان المستحق فيها اراقة الدم حتى لو هلك بعد الذبح قبل التصديق به لم يلزمه شيء وارقة الدم ليست بمنقومة ولا معقول المعنى والسجود على الذن والخد ليس بقرية اصلا حتى لا يتنفل به ولا يصار اليه عند العجز وما ليس بقرية لا تقوم مقامها القرية فاما التصديق بالقيمة فقرية وفيه سد خلة الفقير فيحصل به ما هو المقصود .

قوله ولنا ان الامر بالاداء الى الفقير ايضا للرزق الموعود اي ان ابطال قيد الشاة المنصوص عليه انما كان بالنص القطعي الذي يوجب اداء الرزق الموعود بقوله تعالى وما من دابة الا على الله رزقها الى الفقير بالامر بقوله تعالى وآتوا الزكاة لا بالتعليل وانما قلنا ان التغير بالنص لا بالتعليل لان الرزق امر موسع يقوم بجنس المال لا بمال بعينه

له ظواهر النصوص ولنا قوله عليه السلام ليس في الحوامل والعوامل ولا في البقرة
المثيرة صدقة ولان السبب هو المال النامي ودليله الاسامة او الاعداد للتجارة
ولم يوجد لان في العلوقة تتراكم المثرنة فينعدم النماء معنى ثم السائمة هي التي
تكتفي بالرعي في اكثر الحول حتى لو علفها نصف الحول او اكثر كانت علوفة لان
القليل تابع للاكثر ولا يأخذ المصدق خبار المال ولا رذالته ويأخذ الوسط لقوله عليه السلام

والشاة محل معين ضيق لا توسع فيه فكان من له الحق راضيا لاستبدال الشاة بسائر الاموال
لتدفع حواججه المختلفة فصار كرجل له دين من جنس واحد ووعدا لناس آخر
بمواعيد مختلفة وامر رب الدين المديون بايفاء المواعيد من ذلك الدين الذي له عليه
فيصير رب الدين لا محالة راضيا باستبدال ماله الذي كان من جنس واحد بسائر الاموال ويكون
امره بذلك اذا منه بالاستبدال ليصير المواعيد المختلفة منجزه من ذلك المال المعين كذا في
شرح التقويم وغيره العلوقة بالفتح ما يعلقون من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء من
علف الدابة علفا اطعمها العلف واعلفها لغة والعلوفة بالضم جمع علف كذا في المغرب .
قوله له ظواهر النصوص هي قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة ولم يصف بوصف
وقال صلى الله عليه وسلم لمعاذ خذ من الابل الابل وقال في اربعين شاة شاة الى اخبار
كثيرة من غير تقييد بوصف ثم قوله في خمس من الابل السائمة شاة لا يوجب
تقييد المطلق على ما عرف في اصول الفقه بل المقيد يصير سببا بهذا والمطلق
يصير سببا بما روي **قوله** لان القليل تابع للاكثر وهذا التعليل انما يستقيم بقوله او اكثر
ولا يستقيم بقوله اعلفها نصف الحول فلا بدله من دليل آخر وهو ان يقول وفع
الشك في ثبوت سبب الايجاب فلا يجب ولا يرجح جهة الوجوب بجهة العباداة
لما ان الترجيح انما يكون بعد ثبوت السبب . (قوله)

لا تأخذوا من حزرات اموال الناس اي كرا ثمها وخذوا من حواشي اموالهم اي
اوساطها ولان فيه نظرا من الجانبين .

قال ومن كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول من جنسه ضمه اليه وزكاه به وقال
الشافعي رحمه الله لا يضم لانه اصل في حق الملك فكذا في وظيفته بخلاف الاولاد
والارباع لانها تابعة في الملك حتى ملكت بملك الاصل ولنا ان المجانمة هي العلة
في الاولاد والارباع لان عندنا يتعسر الميز في اعتبار الحول لكل مستفاد وما شرط
الحول الا للتيسير

قوله لا تأخذوا من حزرات اموال الناس بالحاء المهملة والزاء المعجمة والفتحات
حزرة المال خياره يقال هذا حزره نفسي اي خير ما عندي والجمع حزرات
بالتحريك الحاشية صغار الابل لا كبار فيها وكذلك من الناس وقال ابن السكيت
الحاشيتان ابن المخاض وابن اللبون كذا في الصحاح وذكر في المغرب خذ من
حواشي اموالهم اي من عرضها يعني من جوانبها من غير اختيار وهي في الاصل
جمع حاشية الثوب وغيره لجانبه **قوله** ومن كان له نصاب الى قوله وقال الشافعي
لا يضم لانه اصل في الملك اي ملك بسبب مقصود غير السبب الذي ملك به النصاب
الاول قلنا هو تبع للمزيد عليه في حق وجوب الزكوة فانه لو كان له ما تادروهم فملك
اربعين درهما تجب زكوة الاربعين اذا مضى عليه الحول اجماعا ولولا انه تبع الاصل
في حق المقدار لما وجبت الزكوة لان الاربعين لا يصلح بنفسه سببا لوجوب الزكوة فلما
صار المستفاد تبعا لما عنده من النصاب في حق وجوب الزكوة ففي حق الحول اولى
لان تأثير نقصان المقدار في منع الوجوب اكثر من تأثير عدم الحول حتى جاز
التعجيل قبل الحول ولم يجوز قبل كمال النصاب ولتفرع ان لم يوجد في المستفاد
فقد ضمناه بعله الجنسية لجواز ان يكون الاصل معلولا بعلتين . (قوله)

قال والزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في النصاب دون العفو
وقال محمد وزفر رحمهما الله فيهما حتى لو هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وعند محمد وزفر يسقط بقدره لمحمد وزفر
رحمهما الله أن الزكاة وجبت شكرا لنعمة المال والكل نعمة ولهما قوله عليه السلام في خمس
من الأبل السائمة شاة وليس في الزيادة شيء حتى تبلغ عشرا وهكذا قال في كل نصاب
ونفي الوجوب عن العفولان العفو تبع للنصاب فيصرف الهلاك أولا إلى التبغ كالربح
في مال المضاربة ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله عليه يصرف الهلاك بعد العفو إلى
النصاب الأخير ثم إلى الذي يليه إلى أن ينتهي لأن الأصل هو النصاب الأول وما زاد
عليه تابع وعند أبي يوسف رحمه الله عليه يصرف إلى العفو ولا ثم إلى النصب شاة
ولذا أخذ الخوارج الخراج وصدقة السوائم لا يثنون عليهم لأن الإمام لم يحكمهم والجباية بالحماية
وافترابان يعيدوها دون الخراج فيما بينهم وبين الله تعالى لأنهم مصارف الخراج

قوله والزكاة في النصاب دون العفو عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى
وعند زفر ومحمد رحمهما الله فيهما ويصرف الهلاك إلى النصاب الأخير عند أبي حنيفة
رحمه الله وعند أبي يوسف رحمه الله إلى العفو ثم إلى النصب شاة بيان هذا ما إذا كان
لرجل أربعون من الأبل فهلك منها عشرون ففي الباقي أربع شاة عند أبي حنيفة رحمه الله
وقال أبو يوسف رحمه الله يجب فيها عشرون جزء من ستة وثلاثين جزء من ابنة لبون
وقال محمد رحمه الله يجب نصف بنت لبون **قوله** ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله يصرف
الهلاك بعد العفو إلى النصاب الأخير أي لأن النصاب الأول هو الأصل وما زاد
كما لتابع له والهلاك يصرف إلى التابع ثم يصرف بعد العفو إلى النصاب الأخير
ولهذا الوعجل الزكاة من نصب كثيرة وفي ملكه نصاب واحد جاز (قوله)

لكونهم مقاتلة والزكاة مصرفها الفقراء فلا يصرفونها اليهم وقيل اذا نوى بالدفع التصديق عليهم سقط عنه وكذا ما دفع اليه كل جائر لانهم بما عليهم من التبعات فقراء والاول احوط وليس على الصبي من بني تغلب في سائمته شيء

قوله لكونهم مقاتلة اذ اهل البغي يقاتلون اهل الحرب والخراج حق المقاتلة **قوله** والاول احوط للمقتل علم من يأخذ بما يأخذ شرط الا احوط ان يعاد الخوارج قوم من المسلمين خرجوا عن طاعة الامام بحيث يحتلون قتل العادل وماله بتاويل القرآن ودانوا بذلك وقالوا من اذنب صغيرة او كبيرة فقد كفر بالله تعالى وحل قتله الا ان ينوب ويمسكوا بظاهر قوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم خالدا فيها كذا في الفوائد الظهيرية وفي المبسوط فاما ما يأخذ به سلاطين زماننا وهؤلاء الظلمة من الصدقات والعشور والخراج فلم يتعرض له محمد رحمه الله في الكتاب وكثير من ائمة بلخ يفتنون بالاداء ثانيا فيما بينه وبين ربه كما في حق اهل البغي لعلمنا انهم لا يصرفون الى مصارف الصدقة وكان ابو بكر الامام يقول في الصدقات يفتنون بالاعادة فاما في الخراج فلا ولا يصح انه يمحط ذلك عن جميع ارباب الاموال اذا نوى بالدفع التصديق عليهم لان ما لهم في ايديهم اموال الناس وما عليهم من التبعات فوق ما لهم ولورد ما عليهم لم يبق في ايديهم شيء فهم بمنزلة الفقراء حتى قال محمد بن سلمة رحمه الله يجوز اخذ الصدقة لعلي بن عيسى بن يونس بن هاشم والي خراسان وكان اميرا بلخ وجب عليه كفارة يمين فسأل الفقهاء عما يكفر به فافتوا له بالصيام ثلاثة ايام فجعل يبكي لحشمة انهم يقولون ما عليك من التبعات فوق ما لك من المال فكفار ترك كفارة من لا يملك شيئا **قوله** وليس على الصبي من بني تغلب الى آخره وبنو تغلب قوم من النصارى من العرب كانوا يقرب فكو

(كتاب الزكاة ... باب صدقة السوائم ... فصل)

وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين دون صبيانهم وان هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة وقال الشافعي رحمه الله يضمن اذا هلك بعد التمكن من الاداء لان الواجب في الذمة فصار كصدقة الفطر ولانه منعه بعد الطلب فصار كالاستهلاك.

من الروم فلما اراد عمر رضي الله عنه ان يوظف عليهم الجزية ابوا وقالوا نحن من العرب نائف من اداء الجزية فان وظفت علينا الجزية لحقنا باعدائك من الروم وان رأيت ان تأخذ منا ما يأخذ بعضكم من بعض وتضعفه علينا فعلت ذلك فشاور عمر رضي الله عنه الصحابة في ذلك وكان الذي يسعى بينه وبينهم كردوس التغلبي قال يا امير المؤمنين صالحهم فانك ان تناجزهم لم تطقهم فصالحهم عمر رضي الله عنه على ذلك وقال هذه جزية سموها ما شئتم فوقع الصلح على ان يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولم يتعرض لهذا الصلح بعده عثمان رضي الله عنه فلزم اول الامة وآخرهم.

قوله وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان ما يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين ما يؤخذ من رجالهم فكذا يؤخذ من نساءهم ما يؤخذ من رجالهم وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه لا يؤخذ من نساءهم لانها بدل الجزية ولا جزية على النساء قلنا هذا بدل الصلح فيلزمها كما اذا صالحت عن القصاص اخذت به وان لم يجب عليها شيء من دية وجبت على العاقلة **قوله** وقال الشافعي رحمه الله يضمن اذا هلك بعد التمكن من الاداء وذكر تفسير التمكن في الخلاصة الغزالية حيث قال لو اخرج مع التمكن عصي فان تلف المال ضمن وان اضره بعذر قتل لم يضمن والتمكن في الاموال الباطنة بالظفر باهل الاستحقاق وفي الظاهرة بالظفر بالساعي في احد القولين **قوله** ولانه منعه بعد الطلب يعني ولئن سلمنا انه امانة في يده فالامانات تضمن بعد طلب من له (ولاية)

ولنا ان الواجب جزء من النصاب تحقيقا للتيسير فيسقط بهلاك محله كدفع
العبد الجاني بالجناية يسقط بهلاكه والمستحق فقير يعينه المالك ولم يتحقق
منه الطلب وبعد طلب الساعي قيل يضمن وقيل لا يضمن لانعدام التفويت
وفي الاستهلاك وجد التعدي وفي هلاك البعض يسقط بقدره اعتبارا له بالكل

ولاية الطلب والشارع جعل صاحب المال مطالباً من نفسه عند التمكن فاذا امتنع بعد توجه
المطالبة عليه صار ضامناً كسائر الامانات على ان الخلاف ثابت فيما اذا طالبه الفقير
بالاداء والحق ثابت للفقير فاذا امتنع بعد وجود الطلب ممن له الحق صار ضامناً .
قوله ولنا ان الواجب جزء من النصاب تحقيقا للتيسير الواجب فعل تملك شطر من
النصاب ابتداء ومن امر بتمليك مال بعينه سقط الامر بذهاب المال لان المأمور به من
الفعل لا يتصور بدون محله وهذا لان محل الزكاة هو النصاب والحق لا يبقى بعد
فوات محله كما لعبد الجاني والعبد المديون اذ اقامات والشقص الذي فيه الشفعة اذا صار
بحرابطل حق الشفع فثبت ان البراءة عندنا ليس لعجز المأمور عن الاداء ولكن بانعدام
الفعل المأمور به شرعاً لانه ما صار مشروعا الا بالمحل الذي اضيف اليه فلا يبقى
بدونه فلا يضمن وذلك لان وجوب الضمان بتفويت ملك او يد كسائر الضمانات وهذا
بهذا التأخير ما فوت على الفقير اولا ولا ملكا فلا يصير ضامناً له شرعاً بخلاف صدقة
الفاطر والحمى فان محل الواجب هناك ذمته لاملاله وذمته باقية بعد هلاك المال
قوله والمستحق فقير يعينه المالك هذا جواب لقول الشافعي رحمه الله بانه منع بعد
الطلب بان طلب الفقير مقدار الواجب من الزكاة فمنعه نقول ماتعين هذا الفقير مستحقا
وله ان يصرفه الى من شاء من الفقراء وربما يمتنع من الاداء لصرفه الى من هو احوج
منه وبعد طلب الساعي قيل يضمن وهو قول العراقيين من اصحابنا لان الساعي
منعين للاخذ فلزمه الاداء عند طلبه نصار متعديا بالمنع كما لمودع اذا منع الوديعة والا صح

وان قدم الزكاة على الحول وهو مالك للنصاب جازلانه ادعى بعد سبب الوجوب
 فيجوز كما اذا كفر بعد الجرح وفيه خلاف مالك رح ويجوز التعجيل لاكثر من سنة
 لوجود السبب ويجوز لنصب اذا كان في ملكه نصاب واحد خلافا لغير رحمة الله
 تعالى عليه لان النصاب الاوّل هو الاصل في المصيبة والزائد عليه تابع له
 الله تعالى اعلم بالصواب •

ان لا يضمن وهو اختيار مشايخنا رحمهم الله تعالى لان وجوب الضمان يستند في
 تقويت يدا وملك ولم يوجد •

قوله وان قدم الزكاة على الحول وهو مالك النصاب جاز ذكرك في الايضاح
 ولا يعتبر المعجل في اتمام النصاب وبيانه اذا عجل شاة من اربعين فحال عليه
 الحول وعنده تسعة وثلثون فلا زكاة عليه وذكرك في الزيادات ان كان صرف الى
 الفقراء وقعت نفلا وان كان قائما بعينه في يد الامام او السامي اخذها وان باعها الامام
 لنفسه ضمنها للثمن له فان باع ليتصدق بثلثها رد عليه الثمن الى هنا من الايضاح
 ومن هذا وقع الامام العلامة صاحب النهاية في المصوحيث اقدم الى بيان الفرق بين الاداء
 معجلا وبين الاداء في آخر الحول فقال قلت عندنا يجوز التعجيل ولكن بين الاداء
 معجلا وبين الاداء في آخر الحول فرق وهو ان في المعجل يشترط ان لا ينقص النصاب
 في آخر الحول وفي الاداء في آخر الحول لا يشترط بانه اذا عجل شاة من اربعين فحال
 الحول وعنده تسعة وثلثون فلا زكاة عليه حتى انه ان كان صرف الى الفقراء
 وقعت نفلا وان كانت قائمة بنفسها في يد الامام او السامي اخذها وان باعها الامام لنفسه
 ضمنها وما اذا كان ادائه في آخر الحول فيقع من الزكاة وان ينقص النصاب والمسئلة في الايضاح
 الى هذا كلامه لم يفرق استاذنا العلامة بين ما اذا كانت الشاة المعجلة في يد الامام
 والباقية في يدا مالك وبين ما اذا انقص ما في يد المالك بعد تعجيل الشاة وفي الاول (لا)

باب زكاة المال

فصل في الفضة

ليس فيما دون ما تبني درهم صدقة لقوله عليه السلام ليس فيما دون خمس اواق صدقة
والاوقية اربعون درهما فاذا كانت مائتين وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم
لانه عليه السلام كتب الى معاذ رضي الله عنه خذ من كل ما تبني درهم خمسة
دراهم ومن كل عشرين مثقالا من ذهب نصف مثقال *

لا يسترد ويصير المعجلة زكاة لان يد السامي يد المالك في حق تكميل النصاب اذا تم
الحول والشاة في يده وفي الثانية لا يصير زكاة لانه لا يكمل به النصاب حيث انتقص
الباقية في يد المالك وما ذكر في الايضاح من مسألة الزيادات من قوله وان كان قاعما في
يد الامام والسامي اخذها محمول على ما اذا انتقص الباقي في يد المالك والدليل عليه
ما ذكر في الايضاح بعد هذا في هذه المسئلة وما اذا صرف الى الامام ثم تم الحول
والباقي في يده وقع الذي في يد الامام عن الزكاة وان انتقص مما كان في يده
كان له ان يسترده من الامام والله اعلم *

باب زكاة المال

فصل في الفضة

اراد بالمال غير السوائم على خلاف عرف اهل البادية فان اسم المال عندهم انما
يقع على النعم وعن محمد رحمه الله المال كل ما يملكه الناس من دراهم اود نانير
او حنطة او شعير او حيوان او ثياب او غير ذلك كذا في المغرب الاوقية بالتشديد
اربعون درهما افعولة من الوقاية لانه ياتي صاحبها من الضرر وقيل هي فعلية من الاوق
الثقل والجمع الاواني بالتشديد والتخفيف كذا في المغرب *

(قوله)

فكر

قال ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ أربعين درهما فيكون فيها درهم ثم في كل أربعين درهما درهم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ما زاد على المائتين فزكوته بحسابها وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام في حديث علي رضي الله تعالى عنه وما زاد على المائتين فبحسابه ولأن الزكاة وجبت شكرا لنعمة المال واشتراط النصاب في الابتداء لتحقيق الغنى وبعد النصاب في السوائم تحرزا عن التشقيص ولابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قوله عليه الصلوة والسلام في حديث معاذ رضي الله تعالى عنه لا تأخذ من الكسور شيئا وقوله في حديث عمر وابن حزم وليس فيما دون الأربعين صدقة ولأن الحرج مدفوع

قوله وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقال صاحباه ما زاد على المائتين فزكوته بحسابه وهو قول علي وابن عمر وإبراهيم النخعي رضي الله تعالى عنهم وقال طائفة البصريين رحمه الله تعالى عليه لا يجب في الزيادة شيء حتى يبلغ مائتي درهم فيجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم **قوله** واشتراط النصاب في الابتداء لتحقيق الغنى جواب لاشكال يرد على قوله ولأن الزكاة وجبت شكرا لنعمة المال ووجه الاشكال ان يقال لو كانت الزكاة واجبة شكرا لنعمة المال لما اشترط النصاب في الابتداء في غير السوائم ولما اشترط في الابتداء والانهاء في السوائم فأجاب عنه وتحقيقه ان النصاب في الابتداء في غير السوائم لحصول الغنى للمالك به ففي الزيادة المعتبرة زيادة الغنى وذلك حاصل بالقليل والكثير وفي الابتداء والانهاء في السوائم تحرزا عن التشقيص واحتج ابو حنيفة رحمه الله بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ها تواربع عشور اموالكم من كل أربعين درهما درهم اراد بالاموال الدراهم ثم لا يجب كذلك ابتداء فثبت ان المراد به بعد المائتين والنهي عن الاخذ من الكسور في حديث عمرو بن حزم (ليس)

وفي ايجاب الكمور ذ لك لتعذر الوقوف والمعتبر في الدراهم وزن سبعة وهوان تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل بذلك جرى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه واستقر الامر عليه واذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حكم الفضة واذا كان الغالب عليها الغش فهو في حكم العروض يعتبر ان تبلغ قيمته نصابا لان الدرهم لا تخلو عن قليل غش لانها لا تنطبع الا به وتخلو عن الكثير فجعلنا الغلبة فاصلة وهوان يزيد على النصف اعتبار الحقيقة وسنذكره في الصرف ان شاء الله تعالى الا انه في غالب الغش لا بد من نية التجارة كما في سائر العروض

ليس فيما دون الاربعين صدقة دليل على ان المراد من قوله في كل اربعين درهما درهم نفى الوجوب فيما دون الاربعين •

قوله وفي ايجاب الكمور ذ لك اي الحرج لتعذر الوقوف وذ لك انه اذا ملك مائتي درهم وسبعة دراهم فعندهما تجب عليه خمسة دراهم وسبعة اجزاء من اربعين جزء من درهم وفي السنة الثانية زكاة ما بقي وهو مائتا درهم ودرهم وثلاثة وثلثون جزء من درهم فيتعذر الوقوف على مقدار الواجب فيه **قوله** بذ لك جرى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه اعلم ان الدراهم في الابتداء كانت على ثلاثة اصناف صنف منها كل عشرة منه عشرة مثاقيل كل درهم مثقال وصنف منها كل عشرة منه ستة مثاقيل كل درهم ثلاثة اخماس مثقال وصنف منها كل عشرة منه خمسة مثاقيل كل درهم نصف مثقال وكان الناس يتصرفون بها ويتعاملون فيما بينهم الى ان استخلف عمر رضي الله عنه فاراد ان يستوفي الخراج بالاكثر فالتمسوا منه التخفيف فجمع حماب زمانه ليتوسطوا ويوفقوا بين الدراهم كلها وبين مرامه عمرو بين مرامه الرعية فاستخرجوا له وزن السبعة وانما فعلوا ذ لك لاحد وجوه ثلاثة احدها انك اذا جمعت من كل صنف عشرة صار الكل احدى وعشرين مثقالا

إلا إذا كان تخلص منها فضة تبلغ نصاباً لأنه لا يعتبر في عين الفضة القيمة ولا نية التجارة والله تعالى أعلم بالصواب .

فصل في الذهب

ليس فيما دون عشرين مثقالاً من ذهب صدقة فإذا كانت عشرين مثقالاً وحال عليها التحول ففيها نصف مثقال لما روينا والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم وهو المعروف ثم في كل أربعة مثاقيل قيراطان لأن الواجب ربع العشر وذلك فيما قلنا ذلك مثقال عشرون قيراطاً وليس فيما دون أربعة مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وعندهما تجب بحما ب ذلك وهي مسئلة الكمور وكل دينار عشرة دراهم في الشرع فيكون أربعة مثاقيل في هذا كما ربعين درهما وفي تبر الذهب والفضة وحليهما وأوانيهما الزكاة

فإذا أخذت ثلث ذلك كان سبعة مثاقيل والثاني أنك إذا أخذت ثلث عشرة من كل صنف وجمعت بين الأثلاث الثلاثة المختلفة كانت سبعة مثاقيل والثالث أنك إذا ألقيت الفاضل على السبعة من العشرة أعني الثلاثة والفاضل أيضاً على السبعة من مجموع الستة على الخمسة أعني الأربعة ثم جمعت مجموع الفاضلين أي فاضل السبعة من العشرة وفاضل المجموع من الستة والخمسة وهما ألقيت كان سبعة مثاقيل فلما كانت سبعة مثاقيل أعدل الأوزان فيها ودارت في جميعها بطريق مستقيم اختاروها **قوله** إلا إذا كان تخلص منها فضة تبلغ نصاباً أي يجب في تلك الفضة دون غشها زكاة من غير اعتبار القيمة ونية التجارة والله أعلم بالصواب .

فصل في الذهب

قوله والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم هذا التعريف لزيادة الإيضاح لأنه عرف من قوله وهو أن يكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل أن المثقال ما يكون كل (سبعة)

وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال لانه مبتذل في مباح فشابه ثياب البذلة ولنا ان السبب مال نام وذليل النماء موجود وهو الاعداد للتجارة خلقة والدليل هو المعتبر بخلاف الثياب والله اعلم بالصواب •

سبعة منه وزن عشرة دراهم وسؤال الدور وهم اذ كل واحد من الدراهم والمثقال معروف لكن عرف المعتبر من الدراهم بان يكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل والمثقال معروف فحصل منه ان نسبة المثلقال الى الدراهم ان يكون كل سبعة منه على وزن عشرة دراهم ثم صرح ببيان هذه النسبة في باب الذهب لزيادة الكشف والايضاح وهم علماء هداة يغيثون ملائدا وعلى الكمال من غير نقص واخلاق جزاهم الله تعالى خير الجزاء •

قوله وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لا تجب في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال وانما خصهما ليمتاز به كل ما يباح استعماله من الذهب والفضة عما لا يباح استعماله وذكر في الخلاصة الغزالية اما من الحلي المباح من الذهب والفضة فلا زكوة فيها على اصح القولين لانه رخص استعمالها كسائر السلع وان كانت محظورة او آنية فالزكوة واجبة وفي الايضاح اذ كان له انا فضة وزنه مائتان وقيمته ثلثمائة درهم فان كان زكى من عينه تصدق بربع عشرة على الفقير فيشاركه فيه وان ادى من قيمته فعند محمد رحمه الله يعدل الى خلاف الجنس وهو الذهب لان الجودة معتبرة فاما عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لو ادى خمسة دراهم من غير الاناء سقط عنه الزكوة لما بينا ان الحكم عنده مقصور على الوزن فان ادى من الذهب ما تبلغ قيمته قيمة خمسة دراهم من غير الاناء لم يجز بالاجماع لان الجودة متقومة عند المقابلة بخلاف الجنس فاذا ادى القيمة وقعت عن القدر المستحق وفيه ايضا روى ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا اعطى الفضة مكان الفضة فان كان وزن الفضة فيما دفع اقل لم يجز حتى يعطى قدر النقصان نحو ان تؤدى النهرجة عن الجباد وان كان التفاوت

فكح

فصل في العروض

الزكاة واجبة في عروض التجارة كأئنة ما كانت إذا بلغت قيمتها نصاباً من الورق أو الذهب لقوله عليه السلام فيها يقومها فيؤدي من كل ما نئي درهم خمسة دراهم ولأنه معد للاستنماء بأعداد العبد فاشبه المعد بأعداداً اشرع وتشتري نية التجارة ليثبت الأعداد ثم قال يقومها بما هو أنفع للمساكين احتياطاً لحق الفقراء قال العبد الضعيف عصمه الله وهذه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وفي الأصل خيرة لأن الثمين في تقدير قيم الأشياء بهما سواء وتفسير الأنفع أن يقومها بما يبلغ نصاباً وعن أبي يوسف أنه يقومها بما اشترى أن كان الثمن من النقود لأنه يبلغ في معرفة المالبية وإن اشتراها بغير النقود قومها بالنقد الغالب وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يقومها بالنقد الغالب على كل حال كما في المغصوب والمستهلك وإذا كان النصاب كاملاً في طرفي الحول فنقصناه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة لأنه يشق اعتبار الكمال في اثنا عشر أملاً بدمنه في ابتدائه لا انعقاد وتحقيق الغنى وفي انتهائه للوجوب ولا كذلك فيما بين ذلك لأنه حالة البقاء بخلاف مالوهلك الكل حيث يبطل حكم الحول ولا تجب الزكاة لانعدام النصاب في الجملة ولا كذلك في المسئلة الأولى لأن بعض النصاب باق فيبقى للانعقاد •

لمعنى في الوصف نحوان يؤدي الجهاد عن المضروبة جاز وكذلك أن أعطى تبراجيداً عن المصوغ وقيمة المصوغ أكثر بصاغتاً جاز لأن الجودة لا قيمة لها والله أعلم •

فصل في العروض

قوله وتشتري نية التجارة أي حالة الشراء فما إذا كانت النية بعد الملك فلا بد من اقتران عمل التجارة بنيتها حتى تعمل نيته لأن مجرد النية لا تعمل على ما مر **قوله** بالنقد الغالب على كل حال أي سواء اشتراها بأحد النقدين أو بغيره **قوله** كما في المغصوب لأن التقويم في حق الله تعالى معتبراً بالتقويم في حق العباد ومتمى وقعت الحاجة إلى تقويم المغصوب في المستهلك تقوم بالنقد الغالب في البلاد فكذا هذا **قوله** فنقصناه فيما (بين)

(كتاب الزكاة ... باب زكاة المال ... فصل في العروض) (١١٥)

قال وتضم قيمة العروض الى الذهب والفضة حتى يتم النصاب لان الوجوب في الكل باعتبار التجارة وان افرقت جهة الاعداد .

بين ذلك لا يسقط الزكاة وقال الشافعي رج كمال النصاب في السوائم من ابتداء الحول الى انتهائه شرط وفي مالم التجارة يعتبر الكمال في آخره لا غير لان الزكاة تتعلق بقدر ووصف وفوات الوصف في خلا له يبطل حكم الحول ففوات بعض القدر او لم وفي نصاب التجارة يتعدرا اعتبار النصاب في اثناء الحول لان القيمة تزداد وتنقص في كل مائة فتعذر عليه التفريق في كل وقت فسقط اعتبارها حالة البقاء ويسقط في الا ابتداء ايضا لان اعتبارها في الابتداء انما يكون لا جل البقاء لنا ان النصاب شرط لليسرو في اعتبار الكمال في اثنا ثه عمر فلا يعتبر اما لا بد منه في ابتداءه لا نعقاد وتحقق الغنى وفي انتهائه للوجوب ولا كذلك فيما بين ذلك لانه حالة البقاء فلم يشترط الغنى فيه بل هي حال بقاء الحول المنعقد فيشترط بقاء شيء من المحل لبقاء الحول حتى لو هلك كله بطلت اذ لم يبق ما يصلح لبقاء الحول وهذا كمن حلف بعنق عبده ان يدخل الدار فان الملك يشترط حال اليمين لان عقاد اليمين وحال الدخول لنزول العتق لا فيما بين ذلك واعتبار الخصم فوات بعض القدر بفوات الوصف لا يستقيم لان فوات الوصف هناك وارد على كل النصاب فصار كهلاك النصاب كله وذلك لانه لما اعد هذا للاستعمال لم يبق شيء من المحل صالحا لبقاء الحول لان العلوقة ليست من مال الزكاة فصار كون كل ما علوقة كهلاك كل ما فاما بعدهلاك البعض بقي المحل صالحا لبقاء الحول لان الشيء اذا انعقد على الكل يبقى منعقد على البعض كما اذا هلك بعض مال المضاربة يبقى العقد في الباقي .

قوله وان افرقت جهة الاعداد فان الاعداد في العروض من جهة العباد لا اعدادها للتجارة وفي النقد من الله تعالى فانهما خلقا للتجارة فهما للتجارة وصعها والعروض لها جعلها (قوله)

ويضم الذهب الى الفضة للمجانسة من حيث الثمنية ومن هذا الوجه صار سببا ثم تضم بالقيمة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بالا جزاء وهورواية عنه حتى ان من كانت له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب وتبلغ قيمتها مائة درهم فعليه الزكاة عنده خلا فالحما هما يقولان المعتبر فيهما القدر دون القيمة حتى لا تجب الزكاة في مصوغ وزنه اقل من مائتين وقيمتها فوقها هو يقول ان الضم للمجانسة وهي تتحقق باعتبار القيمة دون الصورة فيضم بها والله اعلم.

قوله ويضم الذهب الى الفضة وقال الشافعي رحمه الله لا يضم لانهما جنسان مختلفان صورة ومعنى كالابل والغنم والاتحاد معنى الثمنية لا يوجب اتحاد الجنس كالركوب في حق الدواب ونحن نقول بان الاتحاد بينهما ثابت في الوصف الذي صار العين به سببا لوجوب الزكاة وهو الثمنية فلا يعتبر الا خلافا في الصورة كعروض التجارة بخلاف الابل والغنم لان الزكاة فيهما باعتبار العين والاعيان مختلفة حقيقة **قوله** حتى ان من كانت له مائة درهم وخمسة مثاقيل انما خص هذه الصورة لانه انما يظهر الخلاف حال نقصان الاجزاء ولا يظهر عند تكامل الاجزاء كما اذا كان من كل واحد منهما نصف النصاب بان كان له عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم او من احدهما ثلثه ارباع النصاب والربع من الآخر بان كان له مائة وخمسون درهما وخمسة مثاقيل او على العكس فانه يضم بالاجماع لانه متى انتقص قيمة احدهما يزداد قيمة الآخر فيمكن تكميل ما انتقص قيمة بما ازداد فتجب الزكاة بخلاف **قوله** هو يقول ان الضم للمجانسة وهي تتحقق باعتبار القيمة دون الصورة واعتبار الوزن اعتبار الصورة فاما مسألة الابر يق فنقول القيمة انما يمكن اعتبارها عند المقابلة بغيرها فاما بانفرادها فلا فاذا اجتمعنا ممكن اعتبار التقييم وحاصل مماثل الضم ان عروض التجارة يضم بعضها الى بعض بالقيمة وان اختلفت اجناسها (وكذا)

باب في من يمر على العاشر

واذا مر على العاشر بمال فقال أصبته منذ شهر

وكذا تضم هي إلى النقدين بالاجماع والسوائيم من مختلفي الجنس مثل الابل والبقر والغنم لا يضم بعضها إلى بعض بالاجماع والنقد ان يضم احد هما إلى الآخر في تكميل النصاب عندنا خلافا للشافعي ولكن اختلف علماءنا الثلاثة في كيفية الضم وفي الايضاح والاجراء الذين يعملون للناس اذا ابتاعوا عينا ليعملوا بها فحال الحول عليهم فهذا على وجهين كل ما يبقى أثره في المحل كالعصفرو الزعفران وما شبه ذلك فان في ذلك الزكاة لان ما يأخذ في حكم العرض عن هذا العين ولهذا حق الحبس لاستيفاء الاجرة فكان العين معد للتجارة ومالا يبقى له اثر في العين كالصابون والاشنان لا تجب الزكاة لان ما يأخذه ليس بعوض لان العين لم يبق فلا تجب فيه الزكاة وأما آلات الصانع الذين يعملون بها وظروف الامتعة للتجارة لا تجب فيه الزكاة لانها ليست بمعدة للتجارة وكذا قالوا في النحاس اذا اشترى المقادير والجلال بان كان يبيع مع الدواب تجب الزكاة وان كان لحفظ الدواب بها فلا زكاة فيها كآلة الصانع.

باب في من يمر على العاشر

قوله اذا مر على العاشر بمال اي بمال الزكاة واراد به الاموال الباطنة لان ثبوت ولاية الاخذ في الاموال الظاهرة وهي السوائيم لا يختص بالمرور ويدل عليه قوله بعد هذا وكذا الجواب في صدقة السوائيم **قوله** فقال أصبته منذ شهر يريد به انه لم يحل عليه الحول لان الاشهر جمع قلة وهي تقع على العشرة فما دونها.

(قوله)

فقط

أولي دين وحلف صدق : والعاشر من نصابه الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار فمن أنكر منهم تمام الحول أو الفراغ من الدين كان منكراً للوجوب والقول قول المنكر مع اليمين وكذا إذا قال أديتها إلى عاشر آخر ومراده إذا كان في تلك السنة عاشر آخر لأنه ادعى وضع الأمانة موضعها بخلاف ما إذا لم يكن عاشر آخر في تلك السنة لأنه ظهر كذبه بيقين وكذا إذا قال أديتها أنا يعني إلى الفقراء في مصر لأن الأداء كان مفوضاً إليه وولاية الأخذ بالمرور لدخوله تحت الحماية وكذا الأجواب في صدقة السوائم في ثلاثة فصول وفي الفصل الرابع وهو ما إذا قال أديت بنفسي إلى الفقراء في مصر لا يصدق لأن الأداء ما كان مفوضاً إليه فلا يصدق وإن حلف وقال الشافعي رحمه الله يصدق لأنه أوصل الحق إلى المستحق ولأن حق الأخذ للمطلن فلا يملك إبطاله بخلاف الأموال الباطنة ثم قيل الزكاة هو الأول والثاني سياسة وقيل هو الثاني والأول ينقلب نفلاً وهو الصحيح ثم فيما يصدق في السوائم وأموال التجارة

قوله أولي دين يريد به دين مطالب من العباد إذا هو لما نفع **قوله** وحلف صدق وعن أبي يوسف راجح لا يمين في هذه الوجوه كما في قوله صمت وصليت إذا الزكاة عبادة خالصة لله تعالى فكانت بمنزلة الصوم والصلوة وجه ظاهر الرواية أن هذه عبادة تتعلق بها حق العاشر في الأخذ وحق الفقراء في المنفعة فالعاشر بعد ذلك يدعي عليه معنى لو اقربته يلزمه فيستحلف لرجاء النكول كما في سائر الدعاوي ولا يلزم عليه حد القذف فإنه لا يستحلف فيه إذا أنكر وأن يتعلق حق العباد به لما أن اليمين مشروعة للنكول والقضاء بالنكول في الحدود متعذر بخلاف الصوم والصلوة فإنه لم يتعلق بهما حق العباد ولا يكذبه فيهما أحد وهذا السامع يكذبه **قوله** وكذا إذا قال أديتها أنا يعني إلى الفقراء في مصر فما إذا ادعى الأداء من الأموال الظاهرة أو من الأموال الباطنة بعد الإخراج إلى الصفر فإنه لا يصدق (و)

لم يشترط اخراج البراءة في الجامع الصغير وشرطه في الأصل وهو رواية الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه ادعى ولصدق دعواه علامة فيجب ابرازها
وجه الاول الخط يشبه الخط فلا يعتبر علامة .

وقال الشافعي رحمه الله عليه صدق لان الزكاة حق الفقراء قال الله تعالى انما الصدقات
للفقراء اصاف اليهم بلام الملك وقد اوصل الحق الى المستحق فقبراً ذمته كالمشتري
من الوكيل اذا وفى الثمن الى الموكل ولنا ان حق الاخذ للسلطان قال الله تعالى
خذ من اموالهم صدقة وقال عليه السلام خذ من الابل الابل فلا يملك الغني ابطاله
كمن عليه الجزية اذا صرفه بنفسه الى المقاتلة وكما لو صرف الوارث الثلث الموصى به
الى الفقراء يأخذ الوصي ثلثاً خرو كما لو ادعى صاحب الطعام العشر الى الفقراء
يعشر الامام ثانياً فكذا هنا الا ان يجيز الامام او الوصي اعطاءه وان لم يجز قيل الزكاة
هو الثاني والاول ينقلب نفلاً وقيل هو الاول كما لو خفي على الساعي مكان ماله
كان اداؤه صحيحاً ولو صدقه السلطان قيل لا يأخذ ثانياً وقيل يأخذه وفي التفاريق يجوز
دفع زكاة الاموال الظاهرة والعشر الى الفقراء فيما بينه وبين الله وان كان للامام ان
يأخذها ثانياً وذكر في التفاريق ايضا ان وقف على اهل بلدة لا يؤدون زكاة الاموال
الباطنة طالهم بها وكذا من عرف بذلك ضرب وطول بالاداء وفي الاشارات اذا امتنع
من اداء الزكاة يحبس حتى يؤدي .

قوله لم يشترط اخراج البراءة في الجامع الصغير وذكر الامام التمر تاشي رحمه الله
في الجامع الصغير ولا يشترط ان يأتي بخط البراءة وهو الاصح ثم على قول من يشترط
البراءة في التصديق هل يشترط معها اليمين ايضا كما يشترط اليمين اذا لم يأت بالبراءة
على ما هو ظاهر الرواية ام لا اختلفوا فيه قال الامام التمر تاشي رحمه الله وفي الشافعي
لو اتى بالخط ولم يحلف لم يصدق عند ابي حنيفة رحمه الله وقال يصدق لشهادة الظاهر له

قال وما صدق فيه المسلم صدق فيه الذمي لان ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلم
فتراعى تلك الشرائط تحقيقا للتضعيف ولا يصدق الحربي الا في الجوارى
يقول هن امهات اولادى لان الاخذ منه بطريق الحماية وما في يده من المال
يحتاج الى الحماية غير ان اقراره بنسب من في يده منه صحيح فكذا بامية الولد لانه
يبتنى عليه فانه تمت صفة المألوية فيهن والاخذ لا يجب الا من المال •

قال ويؤخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي العشر
هكذا امر عمر رضي الله تعالى عنه سعاته وان مرحربي بخمسين درهما
لم يؤخذ منه شيء الا ان يكونوا يأخذون من من مثلها لان الاخذ منهم بطريق المجازاة
بخلاف المسلم والذمي لان المأخوذ زكوة او ضعفها فلا بد من النصاب وهذا في الجامع
الصغير في كتاب الزكاة لاناخذ من القليل وان كانوا يأخذون منا منه لان
القليل لم يزل عفوا لانه لا يحتاج الى الحماية •

قال وان مرحربي بما تني درهم ولا يعلم كم ياخذون منا يأخذ منه العشر لقبول
عمر رضي الله فان امياكم فالعشرون علم انهم يأخذون من اربع عشر ونصف
عشر يأخذ بقدره وان كانوا يأخذون الكل لاناخذ الكل لانه غدروا ان كانوا
لا يأخذون اصلا لاناخذ ليركوا الاخذ من تجارنا ولا نأحق بمكارم الاخلاق
قال وان مرا الحربي على عاشر عشرة ثم مر مرة اخرى لم يعشرة حتى يحول
الحول لان الاخذ كل مرة استيصال المال وحق الاخذ لحفظه ولان حكم الامان
الاول باق وبعد الحول يتجدد الامان

قوله فتراعى تلك الشرائط اي من الحول والنصاب والفراغ من الدين وكونه للتجارة
قوله تحقيقا للتضعيف فان تضعيف الشيء انما يكون ان لو كان المضعف على اوصاف
المضعف عليه والا يلزم ان يكون تبديلا لا تضعيفا فيجب ان لا يتبدل شيء وراء التضعيف (كما)

لانه لا يمكن من الإقامة الاحوال والاخذ بعده لا يستاصل المال وان عشرة فرجع الى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشرة ايضا لانه رجع بامان جديد وكذا الاخذ بعده لا يفضي الى الاستيصال وان مر ذمي بخمر او خنزير عشر الخمر دون الخنزير وقوله عشر الخمر اي من قيمتها ^{قوله} الشافعي رحمه الله لا يعشرهما لانه لا قيمة لهما وقال زفر يعشرهما لا استواء لهما في المالية عندهم وقال ابو يوسف رح يعشرهما اذا مربهما جملة كانه جعل الخنزير تبعا للخمر

كما قلنا في التضعيف على بني تغلب فان قيل اهل الذمة الحقوا بالمسلمين فيما لهم وعليهم بالحدوث فوجب ان يؤخذ منهم ربع العشر كما لمسلمين قلنا المأخوذ من زكاة حقيقة والمأخوذ منهم كالجزية حتى يصرف الى مصارف الجزى وليس بزكاة حقيقة لانها طهرة وهم ليسوا من اهلها ولكنها زكاة في حقهم فالحقوا بالمسلمين في اعتبار الاحول وكما ان النصاب فوجب التضعيف كبني تغلب اظهار الصغار الكفر ولان حاجة الذمي الى الحماية اكثر لطمع اللصوص في اموالهم ولما وجب الاخذ من الحربي لهذه العلة وجب ان يضعف عليه ما يؤخذ من الذمي لان الحربي من الذمي كما لذمي من المسلم حتى لا تقبل شهادة الحربي على الذمي كشهادة الذمي على المسلم تحقيقا لعصل الذل والصغار لانه بمظنة الاسترقاق ونهب الاموال •

قوله لانه لا يمكن من الإقامة الاحوال اي قريبا من الاحول وفي الكافي للعلامة النسفي رح وذكر في بعض نسخ الهداية لانه لا يمكن من المقام الاحوال وهو غلط من الكاتب والصواب ما ذكر في بعض النسخ بدون الا كما ذكر في المبسوط والجامع الصغير لفخر الاسلام وغيره **قوله** عشر الخمر اي من قيمتها وعند مسروق رحمه الله من عينها **قوله** والمسلم بحمي خمر نفسه فانه لو غصب خمر من مسلم كان له ان يخاصم ويسترد ثبت انه محمي في حقه فجاز ان يكون في حق غيره كذا ذكر في الايضاح **قوله** كانه جعل الخنزير تبعا للخمر اذا مالته الخمر اظهر من مالته الخنزير لانها قبل التخمر مال وبعدة على عرضيته ان يصير قل

(كتاب الزكاة باب في من يمر على العاشر)

فان مر بكل واحد على الانفراد عشر الخمر دون الخنزير ووجه الفرق على الظاهر ان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين والخنزير منها وفي ذوات الامثال ليس لها هذا الحكم والخنزير منها لان حق الاخذ للحماية والمعلم يحمي خمر نفسه للتخليل فكذا يحميها على غيره ولا يحمي خنزير نفسه بل يجب تسيبه بالا سلام فكذا لا يحميها على غيره ولو مر صبي او امرأة من بني تغلب بمال فليس على الصبي شيء وعلى المرأة ما على الرجل

مالا بالتخليل ولا كذلك الخنزير ولهذا اذا هجز المكاتب ومعه خمر يصير ملك المولى بخلاف الخنزير وكم من شيء لا يثبت قصد او يثبت تبعا كوقف المنقول تبعا للعقار .

قوله فان مر بكل واحد على الانفراد عشر الخمر دون الخنزير اي عنداي يوسف رحمه الله وا ما عندهما فالحكم كذلك سواء مر بهما او على الانفراد لا يقال ما ذكرتم ان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين منقوض بما اذا اشترى ذمي دارا بخنزير وشفعها مسلم اخذها بقيمة الخنزير اذ لو كان للقيمة حكم العين لما اخذها بقيمة وايطا منقوض بما اذا تلف المعلم خنزير الذمي يضمن فيسته فلو كان لها حكم العين لما ضمنها كما لا يضمن عين الخنزير لانا نقول القيمة في حق ذوات القيم بمنزلة عينها من وجه دون وجه اما انها ليست عينها فظاهر لانها متغايران حقيقة ولما انها بمنزلة عينها فيما اذا تزوج امرأة على عبد بغير عينه ثم اتاها بالقيمة تجبر المرأة على القبول كما لو اتاها بالمسمى فلما دللت القيمة بين ان يكون بمنزلة العين وبين ان لا يكون اعطي لها حكم العين في حق الاخذ لان فيه اقترابا مما هو في حكم نجس العين ولم يعط له حكم العين في حق الاعطاء لانه موضع ازالة وتبديد فكان هذا نظير ما ذكر في مسئلة السرقة بالانتفاع بالاستهلاك وذكر في الفوائد الظهيرية بعد قوله واخذ القيمة فيما لا يكون من ذوات الامثال ينزل بمنزلة اخذ العين فان قيل ما ذكرتم يشكل بذهمي استهلك عليه ذمي خنزيرة حتى ضمن قيمته فاخذ القيمة ونقض (بها)

لما ذكرنا في السوائيم من مر على عاشر بمائة درهم وأخبره أن له في منزله مائة أخرى قد حال عليها الحول لم يترك التي مر بها لقلته وما في بيته لم يدخل تحت حمايته فلو مر بمائتي درهم بخاصة لم يعشرها لأنه غير صاذن بأداء زكوته.

قال وكذا المضاربة يعني إذا مر المضارب به على العاشر وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول أولا يعشرها لقوة حق المضارب حتى لا يملك رب المال نهيه عن التصرف فيه بعد ما صار عروضا فنزل منزلة المالك ثم رجع إلى ما ذكر في الكتاب وهو قولهما لأنه ليس بمالك ولا نائب عنه في أداء الزكاة إلا أن يكون في المال ربح يبلغ نصيبه نصا بما يؤخذ منه لأنه مالك له

بها ديننا عليه لمسلم جاز ولو كان أخذ القيمة كأخذ العين لما جاز القضاء قبل له لما قضى بها ديننا عليه وقعت المقاصة والمعاوضة بينهما وبين صاحب الدين وعند ذلك يختلف السبب واختلاف الأسباب ينزل بمنزلة اختلاف الأعيان على ما عرف وكذا لك ذكر سؤالا في النكته الثانية على قوله فكذا لا يجمينها بغيره فإن قيل المسلم أو الذمي إذا غصب خنزيرة ذمي وتحملها إلى القاضي فالقاضي يأمره بالرد والتسليم والامر بالرد والتسليم حماية له قبل له نعم ندعي أنه إذا لم تمكن له ولاية حماية خنزير نفسه لا يكون له ولاية حماية خنزير غيره لغرض يستوفيه وهما لوجاهة حماة لغرض يستوفيه ولا كذا لك القاضي فافترا وذكر الامام المحبوبي رحمه الله وإذا أمر الذمي عليه بجلد الميتة هل يأخذ منه شيئا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله عن الصرخي رحمه الله أنه يأخذ منه فإنه كان مالا في الأبداء ويصير مالا في الانتهاء بالدفع فكان كالخمر.

قوله لما ذكرنا في السوائيم لأن مال التاجر إذا مر به على العاشر بمنزلة العوائيم لحمايته إلى الحماية وقد بينا أنه لا يؤخذ من سوائيم مبياتهم ويؤخذ من سوائيم نسايتهم فيكذلك حكم التاجر منهم إذا مر على العاشر.

(لوقه)

ولو مر عبد مأذون له بمائتي درهم وليس عليه دين عشرة قال ابو يوسف رحمه الله لا ادري ان ابا حنيفة رحمه الله رجع عن هذا ام لا وقياس قوله الثاني في المضاربة وهو قولهما انه لا يعشرهما لان الملك فيما في يده للمولى وله التصرف فصار كالمضارب وقيل في الفرق بينهما ان العبد يتصرف لنفعه حتى لا يرجع بالعهد على المولى فكان هو المحتاج الى الحماية والمضارب يتصرف بحكم النيابة حتى يرجع بالعهد على رب المال فكان رب المال هو المحتاج فلا يكون الرجوع في المضارب رجوعا منه في العبد وان كان مولا معه يؤخذ منه لان الملك له الا اذا كان على العبد دين يحبط بماله لانعدام الملك او للشغل قال ومن مر على عاشر الخوارج في ارض قد غلبوا عليها فعشرة يثنى عليه الصدقة معناه اذا مر على عاشر اهل العدل لان التقصير جاء من قبله من حيث انه مر عليه .

قوله ولو مر عبد مأذون بمائتي درهم وليس عليه دين عشرة وفي الايضاح قال ابو يوسف رح لا اعلم انه رجع في العبد ام لا والصحيح ان رجوعه في المضارب رجوع في العبد المأذون وفي الجامع الصغير التمر تاشي وقال ابو يوسف رح رجوعه في المضارب رجوع في المأذون لانهما في المعنى سواء وقيل لامشابهة بينهما فان ولاية المأذون اعم لان الاذن في نوع اذن في الانواع ولا كذلك المضارب وفي الاصل لا يعشرهما لانهما امر بالتجارة وذكر فخر الاسلام في الجامع الصغير وقد ذكر في كتاب الزكاة انه لا يؤخذ من هؤلاء جميعا بعد ذكر المضارب والمستبضع والعبد المأذون **قوله** حتى لا يرجع بالعهد على المولى اي العبد المأذون اذا لزمه دين يؤدي من كسبه ورقبته ولا يرجع به على المولى اما المضارب اذا اشترى شيئا ولم يؤد الثمن حتى هلك مال المضاربة يرجع به على رب المال **قوله** الا اذا كان على العبد دين يحبط بماله اي حينئذ لا يؤخذ منه سواء كان معه مولا او لم يكن **قوله** لانعدام الملك اي عند ابي حنيفة رح وقوله للشغل اي عندهما والله اعلم . (باب)

باب المعادن والركاز

قال معدن ذهب وفضة او حديد او رصاص او صخر وجد في ارض خراج او عشر ففيه الخمس عندنا وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا شيء عليه فيه لانه مباح سبقت يده اليه كالصيد الا اذا كان المستخرج ذهابا وفضة فيجب فيه الزكاة ولا يشترط الحول في قول لانه نماء كله والحول للتنمية ولنا قوله عليه الصلوة والعلام

باب المعادن والركاز

في الايضاح ما يخرج من الارض ثلاثة انواع منها ما ينطبع كالذهب والفضة والحديد والرصاص وفي جميعه الخمس وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا شيء عليه فيه لانه مباح سبقت يده اليه كالصيد الا اذا كان المستخرج ذهابا وفضة فيجب فيه الزكاة ولا يشترط الحول في قول لانه نماء كله والحول للتنمية ولنا قوله عليه الصلوة والعلام

ربيع العشر وهو بمنزلة الزكاة ولا يجب في غيرهما شيء والنوع الثاني ما كان ما نعا كالقار والنط ولا شيء فيه لانه مائع بمنزلة الماء وان كانت العين في ارض خراجية يجب الخراج في الموضع الذي يتأتى فيه الزراعة والنوع الثالث الذي ليس بمائع ولا منطبع كاللجن والنورة وما اشبه ذلك ولا شيء عليه فيه لانه من اجزاء الارض كالتراب وكذلك الباقوت والقيروزج وغير ذلك لانه حجر وقد قال صلى الله عليه وسلم لا زكاة في حجر والمراد به الحق المتعلق بالمعدن قال معدن ذهب وجد في ارض خراج او عشر احرز به عما اذا وجد المعدن في الدار فانه لا خمس فيه عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه واما اذا وجد المعدن في المغارة التي لا مالك لها ففيه الخمس عندنا ايضا كما اذا وجد في ارض العشر والخراج كذا في شرح الطحاوي رحمة الله تعالى عليه

قلا

وفي الركاز الخمس وهو من الركز فاطلق على المعدن ولا نها كانت في ايدي الكفرة وحوتها ايدينا غلبة فكانت غنيمة وفي الغنائم الخمس بخلاف الصيد لانه لم يكن في يدا احد الا ان للغانمين يدا حكمية لثبوتها على الظاهر واما الحقيقة فللواجد فاعتبرنا الحكمية في حق الخمس والحقيقة في حق اربعة الاخماس حتى كانت للواجد ولو وجد في داره معدن فليس فيه شيء عند ابي حنيفة رحمه الله وقال فيه الخمس لا تلاق ما روينا

قوله وفي الركاز الخمس فانه عليه الصلوة والسلام لما سئل عما يوجد في الحرب العادي قال فيه وفي الزكوة الخمس نعطف الركاز على المدفون فعلم ان المراد بالركاز المعدن ولانه مأخوذ من الركز وهو الاثبات وهذا المعنى حقيقة في المعدن لانه خلق فيه مركبا وفي الكنز مجاز للمجاورة والحقيقة احق **قوله** فاعتبرنا الحكمية في حق الخمس احتياطا والحقيقة في حق اربعة الاخماس حتى كانت للواجد من كان من حرو عبد ومسلم وذمي وذكروا ثلثي وصبي وبالغ لان استحقاق هذا المال كما استحقاق الغنيمة ولجميع من سميناه حق في الغنيمة اما سهما او رمحنا فان الصبي والمرأة والعبد والذمي يرضخ لهم اذا قاتلوا ولا يبلغ نصيبهم المهم تحرزوا عن المساواة بين التبع والمتبوع وههنا لا مزاحم للواجد في الاستحقاق حتى يعتبر التفاصل فلهذا كان الباقي له والذي روي ان عبدا وجد جرة من ذهب على عهد عمر رضي الله عنه فادى ثمنه منه واعتقه وجعل ما بقي لبيت المال انه كان وجده في دار رجل فكان لصاحب الدار فلم يبق احد من ورثته فلهذا صرف الى بيت المال ورأى المصلحة في ان يعطي ثمنه من بيت المال ليوصله الى العتق كذا في المبسوط **قوله** لا تلاق ما روينا وهو قوله عليه السلام وفي الركاز الخمس ولم يفصل بين الارض والدار (قوله)

وله انه من اجزاء الارض مركب فيها ولا مؤنة في سائر الاجزاء فكذا في هذا الجزء لان الجزء لا يخالف الجملة بخلاف الكنز لانه غير مركب فيها وان وجد في ارضه فعن ابي حنيفة رحمة الله عليه روايتان ووجه الفرق على احد بهما وهو رواية الجامع الصغير ان الدار ملكت خالية عن المثلون دون الارض ولهذا وجب العشر والخراج في الارض دون الدار فكذا هذه المؤنة وان وجد ركازا اي كنزا

قوله وله انه من اجزاء الارض فان قيل لو كان من اجزاء الارض لجاز التيمم عليه كما نرى الاجزاء قلنا انه من اجزاء الارض من حيث انه يدخل في بيعها بخلاف الكنز لانه من جميع الوجوه واما الجواب له عمار ويا فان الامام خصه بهذه الدار فصاركانه نفل له بهذه الدار وللإمام هذه الولاية **قوله** ولهذا وجب العشر والخراج في الارض دون الدار فكذا هذه المؤنة يريد به ان الامام لما جعل الدار له فقد اصفاها له وقطع حق الباقيين عنها فلا يجب الخمس واما الارض فلان الامام ما اصفى له الحق فيها فانه يجب فيها العشر والخراج فاما الدار فهي مصفاة عن جميع الحقوق والدليل على الفرق بين الارض والدار انه لو كان له نخلة في دار تغل اكرار من تمر لا يجب فيها شيء ولو كانت النخلة في ارض عشيرة يجب العشر في التمر فكذلك في حكم المعدن **قوله** لما روينا وهو قوله عليه الصلوة والسلام وفي الركاز الخمس كان من حقه ان يقول لسباق ما روينا وهو قوله عليه السلام فيه وفي الركاز الخمس والمراد من قوله فيه في الكنز على ما ذكر فكان ذكر الكنز مقصودا هنا فكان التمسك به اولى كما تمسك به في المبسوط كذا في النهاية ثم ذكر صاحب النهاية شبهة وهي انه تمسك اولا بهذا الحديث بلفظ الركاز على وجوب الخمس في المعدن حيث قال في الجامع الصغير اراد بالركاز المعدن واستدل هنا بهذا الحديث بلفظ الركاز ايضا على وجوب الخمس في الكنز والركاز اسم مشترك والمشتراك لا عموم له بالاتفاق خصوصا في موضع الاثبات فما وجهه

وجب فيه الخمس عندهم لما روينا واسم الركاز ينطلق على الكنز لمعنى الركز وهو الاثبات
ثم ان كان على ضرب اهل الاسلام كما لمكتوب عليه كلمة الشهادة فهو بمنزلة اللقطة
وقد عرف حكمه في موضعه وان كان على ضرب اهل الجاهلية كما لمنقوش عليه الصنم

ثم اجاب ان هذا من قبيل تعميم المعنى الذي له دلالة على كل واحد منهما فهذا ان
المدلولان حينئذ من انواع العام لا من انواع المشترك فان الركز يدل على الاثبات
لغة على ما ذكرنا من ركز الرمح اذا اثبت في الارض ثم ذلك المثلث قد يكون
معدنا وقد يكون كنزا حتى لو ذكر المثلث مكان الركاز كان ذلك عامالا مشتركا
فكذا في لفظ الركاز لانه عبارة عنه كذا في النهاية وهذه الشبهة لا ترد لان المذكور
في الهداية التمسك بالركاز في اجاب الخمس في المعدن وانه لا ينافي التمسك به ايضا
في اجاب الخمس في الكنز لان معنى الركز يجمعهما ولهذا قال وهو من الركز فانطلق
على المعدن ففي قوله فانطلق اشارة الى انه يجمعهما فعلى هذا التحقيق يكون قوله
فيه وفي الركاز من قبيل عطف العام على الخاص كانه قال في المدفون وفي كل مثبت
يجب الخمس او يقول لما دل هذا الحديث على واحد منهما بعينه ثبت الحكم في الآخر
بطريق الدلالة لوجود المعنى الذي ورد به النص فيه بعينه في الآخر.

قوله وجب الخمس عندهم اي عندنا وعند الشافعي رحمهم الله تعالى اذ لا فرق
هندا بي حنيفة رحمة الله تعالى عليه في الكنزين الدار وغيرها وعند الشافعي
رحمه الله بين الذهب والفضة وبين غيرها **قوله** فهو بمنزلة اللقطة لانه اذا كان فيه شيء
من علامات الاسلام كان من وضع المسلمين ومال المسلم لا يغنم وحكم اللقطة
ان تعرفها حيث وجدها مدة ينوهم ان صاحبها يطلبها وذلك يختلف بقلة المال وكثرته
حتى قالوا في عشرة دراهم فصاعدا يعرفها حولا وفيما دون العشرة الى الثلاثة شهر او فيما دون (الثلاثة)

ففيه الخمس على كل حال لما بينا ثم ان وجده في ارض مباحة فاربعة اخماسه للواجد لانه تم
الا حراز منه اذلا علم به للغانمين فيختص هو به وان وجده في ارض مملوكة فكذا
الحكم عندابي يوسف رحمه الله لان الاستحقاق بتمام الحيازة وهي منه وعندابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله هو للمختط له وهو الذي ملكه الامام هذه البقعة اول الفتح لانه
سبقت يده اليه وهي يد الخصوص فيملك به ما في الباطن وان كانت على
الظاهر كمن اصطاد سمكة في بطنها درة ملك الدرة ثم بالبيع لم يخرج عن
ملكه لانه مودع فيها بخلاف المعدن لانه من اجزائها فينتقل الى المشتري

الثلاثة الى الدرهم يوما وفي فلس ونحوه ينظر يمينة ويسرة ثم يضعه في كف فقبره .
قوله ففيه الخمس على كل حال سواء في ارضه او في ارض غيره او في ارض مباحة
قوله كمن اصطاد سمكة في بطنها درة ملكها فاذا باع السمكة ملكها المشتري ولم يملك
الدرة وذكر الامام التمر تاشي كذا استشهد به البعض والصحيح ان كان في صدف
ملكها والا فهي لقطة **قوله** ثم بالبيع اي بيع الارض التي تحتها كنز لم يخرج عن
ملكه اي الكنز لانه مودع فيها اي الكنز في الارض ثم ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في
مثله الدرة فقال في ظاهر الرواية لم يفصل بين ان تكون الدرة مثقوبة او غير مثقوبة
وقبل ان كانت مثقوبة لا تدخل في ملك المشتري لانها بمنزلة الكنز وان كانت
غير مثقوبة تدخل كمن اصطاد سمكة فوجد في بطنها عنبر فهو للمشتري لانه حشيش
يا كله السمكة فيكون تبعاله فيدخل وفي الحيطان لو كانت الدرة في الصدف فهي
للمشتري لان السمك يا كل الصدف وكل ما يا كله فهو للمشتري ولو اشترى جملا
فوجد في بطنه دينارا لم يكن له لانه لا يا كله عادة .
(قوله)
قلب

وَأَن لَّمْ يَعْرِفِ الْمُخْتَطِطُ (لَلْجَاهِلِي حَكْمُ الْغَنِيمَةِ وَلِلْإِسْلَامِي حَكْمُ الْقِطْعَةِ) يَصْرِفُ
 إِلَى أَقْصَى مَا لَكَ يَعْرِفُ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى مَا قَالُوا وَلَوْ أَشْتَبَهَ الضَّرْبُ بِجَعَلِ
 جَاهِلِيًّا فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَقِيلَ بِجَعَلِ إِسْلَامِيًّا فِي زَمَانِنَا لِتَقَادُمِ الْعَهْدِ
 وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ فَوَجَدَ فِي دَارِهِمْ رِكَازًا رَدَّهُ عَلَيْهِمْ تَحْرِيزًا عَنْ الْغَدْرِ
 لِأَنَّ مَا فِي الدَّارِ فِي يَدِ صَاحِبِهَا خُصُوصًا وَإِنْ وَجَدَهُ فِي الصَّحْرَاءِ فَهُوَ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي يَدِ
 أَحَدٍ عَلَى الْخُصُوصِ فَلَا يَغْدَرُ وَلَا شَيْءٌ فِيهِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَلَصِّصِ غَيْرِ مُجَاهِرٍ
 وَلَيْسَ فِي الْفَيْرُوزِ الَّذِي يَوْجَدُ فِي الْجِبَالِ خُمْسٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا خُمْسَ فِي الْحَجَرِ

قوله وَأَن لَّمْ يَعْرِفِ الْمُخْتَطِطُ وَلَا وَرِثَتَهُ ذَكَرَ أَبُو الْيَسْرَانَةِ بِوَضْعِهِ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَذَكَرَ
 الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَنَّهُ يَصْرِفُ إِلَى أَقْصَى مَا لَكَ يَعْرِفُ فِي الْإِسْلَامِ
قوله وَأَنْ وَجَدَ فِي الصَّحْرَاءِ فَهُوَ لَهُ فَإِنْ تَبَيَّنَ يَدُهُمْ عَلَى مَا وَجَدَهُ فِي الصَّحْرَاءِ ثَابِتَةً
 الْاِتِّرَافُ أَنَّ الْمُسْتَأْمَنَ فِي دَارِنَا لَوْ وَجَدَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي الصَّحْرَاءِ فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ
 وَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْهُ لِثَبُوتِ يَدِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ مَا وَجَدَ
 الْمُسْتَأْمَنَ فِي دَارِهِمْ فَلَنَا الْيَدُ عَلَى الصَّحْرَاءِ إِنَّمَا ثَبَتَتْ حُكْمًا وَدَارَ الْإِسْلَامِ دَارَ احْتِكَامٍ فَتُعْتَبَرُ
 الْيَدُ الْحَكْمِيَّةُ فِيهَا عَلَى الْمَوْجُودِ فَأَمَّا دَارُ الْحَرْبِ دَارُ قَهْرٍ وَلَيْسَتْ بِدَارِ حُكْمٍ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِيهَا
 ثَبُوتُ الْيَدِ حَقِيقَةً وَذَلِكَ لَا يَوْجَدُ فِيمَا وَجَدَ فِي الصَّحْرَاءِ فَيَكُونُ سَامِلًا لَهُ ثُمَّ مَا فِي دَارِ
 الْحَرْبِ مَبَاحٌ إِلَّا خُذُوا نَمَا عَلَيْهِ التَّحْرِيزُ عَنْ الْغَدْرِ وَآخِذَ الْمَوْجُودَ فِي الصَّحْرَاءِ لَيْسَ
 بِغَدْرٍ فِي شَيْءٍ **قوله** وَلَيْسَ فِي فَيْرُوزِ يَوْجَدُ فِي الْجِبَالِ خُمْسٌ احْتِزَازًا بِقَوْلِهِ فِي الْجِبَالِ
 هُمَا يَوْخِذُ مِنْهُ وَمِمَّا ذَكَرَهُ بَعْدَ مِنَ التَّزْيِيقِ وَالْتِزَامِ فِي خَزَائِنِ الْكُفَّارِ فَاصْبِرْ
 قَهْرًا فَإِنَّهُ بِخُمْسٍ بِالِاتِّفَاقِ *

(قوله)

وفي الزئبق الخمس في قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه آخر وهو قول محمد رحمة الله تعالى عليه خلافا لابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ولا خمس في اللؤلؤ والغبير عند ابي حنيفة ومحمد رحمة الله تعالى وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه فيهما وفي كل حلية تخرج من البحر خمس لان عمر رضي الله تعالى عنه اخذ الخمس من الغبير ولهما ان نعر البحر لم يرد عليه القهر فلا يكون المأخوذ منه غنيمة وان كان ذهابا او فضة

قوله وفي الزئبق الخمس في قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه آخر خلافا لابي يوسف رحمة الله تعالى عليه قال ابو يوسف رح كان ابو حنيفة رحمة الله تعالى عليه يقول لا خمس فيه فلم ازل به حتى قال فيه الخمس ثم رأيت بعد ذلك ان لا خمس فيه لاني سألت عنه فوجدته ممنا لفرصاص يريد به انه ينبع من عينه ولا ينطبع بنفسه فهو كالقبر والنظ فصار كالماء وابو حنيفة رحمة الله يقول انه يستخرج بالعلاج من عينه وينطبع مع غيره وان لم ينطبع بنفسه فصار كالفضة لا تنطبع الا بشيء ينجا لطها من آنك او غيره وذكر الامام التمر تاشي رحمة الله في الزئبق خمس خلاف ابي يوسف رحمة الله قال هو جوهر سيال كالماء والقبر والنظ وقال هو حرا كلاسبال وقال الامام التمر تاشي قال ابو يوسف رحمة الله لا يخمس لانه معين بدليل انه يسقى بالدلاء فصار كالنظ ولهما انه جوهر اذ به حرارة معدنه فصار كالواذيب بالنار وفي الاسرار في تعليل ابي يوسف لانه بمنزلة القبر والنظ اي هو من جملة المياه ولا خمس في المياه لتفاهته **قوله** ولا خمس في اللؤلؤ والغبير قيل ان مطر الربيع يقع في الصدف فيصير لؤلؤا فعلى هذا اصله من الماء وليس في الماء شيء وقيل ان الصدف حيوان يخلق الله فيه اللؤلؤ وليس في الحيوان شيء وهو نظير ظبي المسك يوجد في البر فلا شيء

والمروي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه فيما دسره البحر وبه نقول
 مناع وجدر كازا فهو للذي وجده وفيه الخمس معناه اذا وجد في ارض لا مال
 لها لانه غنيمة بمنزلة الذهب والفضة والله تعالى اعلم بالصواب .

فيه كذا في المبسوط واما العنبر فذكر في الكافي انه من زبد البحر فان الامواج
 اذا تلاطمت هاج بها الزبد فلا يزال بها الريح حتى يمكث ما صفا فينعد عنبراً فيقذفه
 الماء الى الساحل ويذهب ما لا ينتفع به من الزبد جفافاً راحته حكم الماء
 وفي المبسوط قيل نبت ينبت في البحر بمنزلة الحشيش في البر وقيل انه خثي
 دابة في البحر وليس في اخفاء الدواب شيء وفي كتاب المالك العنبر نبات
 يكون في قعر البحر فيما ينتلعه الحوت فاذا استقر في بطن الحوت لفظه لمرارته
 وما لم ينتلعه الحوت فهو الجيد منه .

قوله والمروي عن عمر رضي الله تعالى عنه فيما دسره البحري فيما دسره البحر الذي
 في دار الحرب فدخل الجيش دار الحرب فاخذه فكان غنيمة ففيه الخمس
قوله مناع وجدر كازا قال في الفوائد الظهيرية المناع ما يمنع به في البيت
 من الرصاص ونحوه اي ينتفع به وقيل المراد الثياب لانه يستمتع بها
 والله تعالى اعلم بالصواب . (باب)

باب زكاة الزروع والثمار

قال ابو حنيفة رحمه الله في قليل ما اخرجته الارض وكثيره العشر سواء استقى
سيحاً وسقته السماء الا القصب والحطب والحشيش وقال لا يجب العشر الا فيما له ثمرة
بانية اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا بصاع النبي عليه السلام وليس في
الخضراوات عندهما عشر فالخلاف في موضعين في اشراط النصاب وفي اشراط البقاء
لهما في الاول قوله عليه الصلوة والسلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة اولانه صدقة فيشترط
فيه النصاب لتحقيق الغنى ولا يبي حنيفة رحمه الله قوله عليه السلام ما اخرجت الارض
ففيه العشر من غير فصل وتأويل ما روياه زكاة التجارة لانهم كانوا يتبايعون بالا وساق
وقيمة الوسق اربعون درهما

باب زكاة الزروع والثمار

الاراضي ثلثة عشرية وخراجية وصليحية الكلام في هذا الباب في خمسة مواضع
احدها ان العشر واجب وقال بعض الناس ممنوخ لقول علي رضي الله عنه نسخت
الزكاة كل صدقة قبلها والثاني ان النصاب هل يشترط ام لا والثالث هل يشترط
البقاء ام لا والرابع هل يجب العشر فيما لا يدخل تحت الوسق عندنا يجب وعند
الشافعي رحمه الله لا يجب والخامس ان ما يوجد في الجبال النبي لا يملكها احد هل
يجب العشر ام لا قال ابو حنيفة رحمه الله في قليل ما اخرجته الارض وكثيره العشر
الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان كل ما يستنبت في الجنان ويقصد به استغلال الاراضي
ففيه العشر الحبوب والبقول والرطاب والرياحين والوسمة والزعفران والورد والورس
في ذلك سواء وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وقد روي انه حين كان واليا بالبصرة
احذ العشر من البقول من كل عشرة وسائخ وشخة كذا في المبسوط **قله** سواء استقى سيحاً

قلج

(كتاب الزكوة باب زكوة الزروع والثمار)

ولا معتبر بالمالك فيه فكيف بصفته وهو الغني لهذا لا يشترط الحول لانه لا استثناء وهو كله نماء ولهما في الثاني قوله عليه الصلوة والسلام ليس في الخضر اوات صدقة

اي ماء جار يا وسقته السماء الا القصب والمستننى عند ابي حنيفة رح خمسة اشياء السعف فانها من اغصان الاشجار وليس في الشجر مشر والتبن فانه ساق للحب كالشجر للثمار والحشيش فانه ينتفي من الارض ولا يقصد استغلال الاراضي به والطرفاء والقصب فانه لا يقصد استغلال الاراضي بهما كذا في المبسوط وقال لا يجب العشر الا فيما له ثمرة باقية والتمر والعنب والاجاص والرمان والعناب والتين يبقون بعد التجفيف فيخرص وكذا الوبيع رطبا او عنبيا او بسرا خرص ذلك جا فان بلغ العنب مقدار ما يجي منه الزبيب خمسة اوسق فيجب في عينه الا اذا كان العنب مما يصلح للماء ولا يجي منه الزبيب فلا شيء فيه وكذا حكم سائر الثمار والخوخ والكمثرى والتفاح والمشمش والتوم والبصل لا يبقون غالبا بعد التجفيف والوسق ستون صاعا كل صاع ثمانية ارطال فجملته الف وما ثمان قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله هذا قول اهل الكوفة وقال اهل البصرة الوسق ثلثمائة من كذا في المبسوط.

قوله ولا معتبر بالمالك جواب عن قولهما ولانه صدقة فيشترط النصاب فيه لينتقل الغناء فنقول الغنى صفة المالك ولا يعتبر هنا المالك بدليل انه يجب في الاراضي الموقوفة وارض المسكاتب فكيف تعتبر صفته اذ الصفة بدون الموصوف مما يستحيل وذكر في المبسوط وان كانت الارض لمسكاتب اوصبي او مجنون وجب العشر في الخارج منها عندنا وقال الشافعي رح لا شيء في الخارج من ارض المسكاتب والعشر عند قياس الزكوة لا يجب الا باعتبار المالك اما عندنا فالعشر مؤنة الارض النامية كالخراج فالمسكاتب فيه والخمر سواء وكذلك الخارج من الاراضي الموقوفة على الرباطات والمساجد يجب فيه العشر عندنا وعند الشافعي رح لا يجب الا في الموقوفة على اتوام باعيا نهم فانهم كالملاك (قوله)

والزكوة غير منفي فتعين العشر وله ما رويناه ومرويهما محمول على صدقة يأخذها العاشر وله يأخذ أبو حنيفة رحمه الله فيه ولأن الأرض قد تستنمي بما لا يبقى والسبب هي الأرض النامية ولهذا يجب فيها الخراج أما الحطب والقصب والحشيش لا تستنبت في الجنان عادة بل تنفي عنها حتى لو اتخذها مقصبة أو مشجرة أو منبتا للحشيش يجب فيه العشر والمراد بالمدكور القصب الفارسي أما قصب السكر وقصب الذريرة ففيهما العشر لأنه يقصد بهما استغلال الأرض بخلاف السعف والتبن لأن المقصود الحب والتمر ونهما

قوله والزكوة غير منفي لأن الخضراوات إذا كانت للتجارة تجب فيها الزكوة بالاتفاق فعلم أن المنفي هو العشر **قوله** وله ما رويناه وهو ما أخرجته الأرض فقيه العشر ومرويهما وهو قوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة الخضراوات بفتح الخاء لا غير الغواكه كالنخاح والكمثرى أو البقول كالكرقس وغيره كذا في المغرب محمول على صدقة يأخذها العاشر إذا مر بها ولهذا ذكر في بعض الروايات لا تؤخذ من الخضراوات صدقة **قوله** وبما أخذ أبو حنيفة رحمه الله أي عمل أبو حنيفة رحمه الله بمرويهما على أن المنفي صدقة يأخذها العاشر من عينها لا جل الفقراء عند إباء المالك عن دفع قيمتها ما إذا أعطى من قيمتها لاخذ وكذا إذا أخذ من عينها لعمالة له ذلك أيضا وإنما لا يأخذ من عينها لجل الفقراء لأن الاخذ ثبت نظر الفقراء ولا نظرهم لأن العاشر في الأغلب يكون نائبا عن البلدة ولا يجد فقيرائه ليؤدي إليه فيحتاج إلى أن يبعث بها إلى البلدة ومتى بعث فربما يفسد قبل الوصول إلى الفقراء فيؤدي إلى الضرر فلا يأخذ بل يؤديه المالك بنقمة **قوله** أما قصب السكر وقصب الذريرة ففيهما العشر قال شيخ الإسلام في مبسوطه وقصب

قال وما سقي بغرب اود الية اوسانية ففيه نصف العشر على القولين لان المؤنة تكثر فيه وتقل فيما يستقى بالسماء اوسبحاوان سقي سبحا وبد الية فالمعتبر اكثر السنة كما هو في السائمة وقال ابو يوسف رحمه الله فيما لا يوسق كالزعفران والقطن يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته قيمة خمسة وسق من ادنى ما يوسق كالذرة في زماننا لا نه لا يمكن التقدير الشرعي فيه فاعتبرت قيمته كما في عروض التجارة وقال محمد رحمه الله يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة اعداد من اعلا ما يقدر به نوعه فاعبر في القطن خمسة احمال كل حمل ثلثائة من

السكران كان يخرج منه العسل يجب فيه العشر وان كان لا يخرج منه العمل كالقصب الفارسي لا يجب فيه العشر قبل ان لا يخرج منه العسل اذا يبس وقصب الذريرة نوع من القصب في مضغه حرارة ومسحوقه عطري ثقي به من الهند وانما سمي بها لانها تجعل ذرة ذرة وتلقى في الدواء **قوله** بخلاف السعف والتين السعف ورق جريد النخل الذي يتخذ منه الزيل والمراوح وعن الليث رحمه الله اكثر ما يقال له السعف اذا يبس واذا كانت رطبة فهي الشنطبة وقد يقال للجريد نفعة سعف وا لو احد سعفة لا يقال كان ينبغي ان يجب في التين لانه هو القصيل بعينه الا انه قد يبس حتى لو فصله يجب العشر في القصيل لانا نقول كان فيه العشر قبل الادراك فلما ادرك تحول العشر من الحاق الى الحب كما تحول الخراج من التمكّن عند التعطيل الى الخارج عند الخروج لان المقصود هو الحب الغرب الدلو العظيمة والد الية جذع طويل يركب تركيب مداق الارز وفي رأسه مغرفة كبيرة يستقى بها وفي الايضاح اذا اخرجت الارض العشرية حبوبا مختلفة ولم يبلغ كل نوع منها خمسة وسق فعن ابي يوسف رحمه الله في ذلك ثلث روايات روى محمد عنه انه لا يجب شيء حتى يبلغ كل صنف نصا بالانه يجعل كل واحد (كانه)

وفي الزعفران خمسة امناء لان التقدير بالسوق كان لا اعتبارا نه اعلا ما يقدر به

كانه المنفرد بكونه خارجا وروى عنه انه قال كل نوعين لا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا كالأبيض مع الاسود او ما شبه ذلك من انواع الحنطة فم البعض الى البعض لاتحاد الجنس وما يجوز بيعه بالآخر متفاضلا يضم لان الضم اثبات الاتحاد واختلاف الجنس ينافي لاتحاد وهذه الرواية قول محمد ر ح وروى عنه ان ما ادرك في وقت واحد ضم بعضه الى بعض وان اختلف اجناسه وان لم يدرك في وقت واحد لا يضم لان الحق يجب بحسب الارض بوصف النماء وذلك يحصل بمنفعة الارض فان اتحدت المنفعة لا يختلف باختلاف الخارج كعروض التجارة وما ادرك في اوقات مختلفة فقد اختلفت منفعته وقال ابو يوسف رحمه الله اذا كان للرجل اراض مختلفة في رسا تبق مختلفة فان كان العالم واحد يضم ويأخذ وان كان العمال مختلفة لم يكن لاحد العالمين مطالبة حتى يكمل النصاب فاما المالك فيما بينه وبين الله تعالى مخاطب بالاداء لان السبب قد وجد في حقه فاما حق الاخذ للعامل انما ثبت باعتبار ولايته فاذا لم يبلغ ما في ولايته نصابا لم يثبت حق الاخذ وقول محمد رحمه الله في التحقيق راجع الى هذا قال واذا اخرجت الارض المشتركة خمسة اسوق ففيها العشر في احدي الروايتين عن ابي يوسف ر ح لان المعتبر وجود النصاب لا الملك الا ترى انه يجب في ارض المكاتب والوقف وروى عنه انه لا يجب وهو قول محمد ر ح لان الايجاب عليه يكون فلا بد من وجود النصاب في حقه ومسائل الباب لا يتأتى على قول ابي حنيفة رحمه الله لان عنده يجب العشر في القليل والكثير ثم اختلفوا في وقت الوجوب فوق الوجوب عند ابي حنيفة رحمه الله يكون عند ظهور الثمرة وعند ابي يوسف الوجوب عند الادراك وعند محمد رحمه الله يكون عند استحكامه وتصفيته وحصوله عند الحظائر

قلد

وفي العسل العشر اذا اخذ من ارض العشر وقال الشافعي رحمه الله لا يجب لانه متولد من الحيوان فاشبهه الابريسم ولنا قوله عليه الصلوة والسلام في العسل العشر ولان النحل يتناول من الانوار والثمار وفيهما العشر فكذا فيما يتولد منها بخلاف دود القز لانه يتناول الاوراق ولا عشر فيها ثم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه يجب فيه العشر قل اوكثر لانه لا يعتبر النصاب وعن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر فيه قيمة خمسة اوماق كما هو اصله وعنه انه لا شيء فيه حتى يبلغ عشر قرب لحديث بني شبابه انهم كانوا يؤدون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك وعنه خمسة امناء وعن محمد رحمه الله تعالى عليه خمسة افراق كل فرق ستة وثلاثون رطلا لانه اقصى ما يقدر به وكذا في قصب السكر وما يوجد في الجبال من العسل والثمار ففيه العشر وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجب لانعدام السبب وهي الارض النامية وجه الظاهر ان المقصود حاصل وهو الخارج وكل شيء اخرجه الارض مما فيه العشر لا يحسب فيه اجر العمال ونفقة البقر لان النبي عم حكم متفاوت الواجب لتفاوت المئونة فلامعنى لرفعها.

وثمره هذا الاختلاف تظهر على قول ابي حنيفة رحمه الله عند الاستهلاك فما يستهلكه بعد الوجوب يكون مضمونا عليه وما كان قبله فلا وعندهما تظهر في حق هذا الحكم وفي حق تكميل النصاب ايضا فما ملك قبل الوجوب لا يستكمل به النصاب وما ملك بعد الوجوب لم ينعدم الوجوب في الباقي وان انتقص النصاب كما في باب الزكوة .

قوله وفي العسل العشر اذا اخذ من ارض العشر ولا شيء فيه في ارض الخارج اي لاشي في عينه ولكن يجب الخارج باعتبار التمكن من الاستئصال وفي الايضاح وما كان في ارض الخارج ففيه الخارج ولا عشر فيه لانه متولد من انوار الشجر ويجري مجرى الثمرة **قوله** لحديث بني شبابه وفي بعض النسخ بني مباركة (وفي)

قال تغلبى له ارض عشر فعليه العشر مضاعفا عرف ذلك باجماع الصحابة رضوان الله عليهم وعن محمد رحمة الله تعالى عليه ان فيما اشتراه التغلبى من المسلم عشرة واحد الا ان الوظيفة عنده لا تتغير بتغير المالك فان اشتراها منه ذمى فهي على حالها عندهم لجواز التضعيف عليه في الجملة كما اذا امر على العاشر وكذا اذا اشتراها منه مسلم او اسلم التغلبى عندها بي حنيفة رحمه الله سواء كان التضعيف اصليا او حادثا لان التضعيف صار وظيفة لها فتنقل الى المسلم بما فيها كالمخرج قال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه يعود الى عشرة او حدل زوال الداعي الى التضعيف

وفي المغرب بنو شابة قوم بالطائف من خثعم كانوا يتخذون النحل حتى نسب اليهم العسل فقبل عسل شبابي وسبارة تصحيف وفي المغرب الفرق بفتحين اناء يأخذ ستة عشر رطلا وذلك ثلاثة اصوع بصاع الحجاز لان الصاع عندهم خمسة ارطال وثلاث رطل وعند اهل العراق ثمانية ارطال هكذا في التهذيب عن ثعلب وخالد بن يزيد قال الازهري والمحدثون على السكون وكلام العرب على التحريك قال المطرزي وفي نوادر هشام بن محمد رحمه الله الفرق ستة وثلثون رطلا ولم اجد هذا فيما عندي من اصول اللغة وفي الجامع الصغير للتمر تاشي وقيل في المن يسقط على العوسج في ارض انسان العشر وفيه نظر لانه اتفاق لا يعد له الارض وفيه ايضا ما يوجد في الجبال والبرية والموات من العسل والفواكه فان كان لا يحميه الامام فهو كالصيد وان كان يحميه ففيه العشر لانه مال مقصود وعن ابي يوسف رحه والحسن لا عشر فيه لانه باق على الاباحة .

قوله تغلبى له ارض عشرة الواجب في الارض ثلاثة عشر وخراج وتضعيف والملاك ثلاثة مسلم وذمى وتغلبى **قوله** وعن محمد رحمة الله تعالى عليه ان فيما اشتراه التغلبى من المسلم عشرة واحد او في الايضاح وذكر الحاكم في روايته ابي

قال في الكتاب وهو قول محمد رضي الله عنه فيما صح عنه قال رضي الله عنه اختلفت النسخ في بيان قوله والا صح انه مع ابي حنيفة رحمه الله في بقاء التضعيف الا ان قوله لايتأتى الا في الاصل لان التضعيف الحادث لا يتحقق عنده لعدم تغير الوظيفة ولو كانت الارض لمسلم باعها من نصراني يريد به ذميا غير تغلبي وقبضها فعليه الخراج عند ابي حنيفة رحمه الله لانه البق بحال الكافر وعند ابي يوسف رحمه الله عليه العشر مضاعفا ويصرف مصارف الخراج اعتبارا بالتغليبي وهذا اهلون من التبديل وعند محمد رحمه الله تعالى عليه هي عشرة على حالها لانه صار مؤنة لها فلا يتبدل كخراج ثم في رواية يصرف مصارف الصدقات وفي رواية مصارف الخراج فان اخذها منه مسلم بالشفعة او ردت على البائع لفساد البيع فهي عشرة كما كانت اما الاول فلتحول الصفقة الى الشبيع كانه اشتراها من المسلم

سليمان ذكر قول ابي يوسف رحمه الله تعالى مع قول محمد وهذا خلاف اصله .
قوله قال في الكتاب اي في المبسوط في كتاب الزكاة **قوله** اختلفت النسخ اي نسخ المبسوط في بيان قول محمد **قوله** الا ان قوله لايتأتى اي قول محمد رحمه الله لايتأتى الا في الاصل لان التغلبي اذا اشترى ارضا عشرية من مسلم بقيت كذلك من غير تضعيف عند محمد رحمه الله تعالى واذا لم يثبت التضعيف الحادث لايتأتى السقوط فعلم بهذا ان الخلاف بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف رحمهم الله في سقوط التضعيف في الاراضي التي كانت اصلية في حكم التضعيف **قوله** اما الاول فلتحول الصفقة الى الشبيع كانه اشتراها وانما لم يتمكن الشبيع من الرد بالعيب على البائع لانه لم يأخذ منه حقيقة والعهد على من وجد الاخذ منه كما في الوكيل بالبيع فانه يرد المشتري بالعيب على الوكيل لا على الموكل (قوله)

وأما الثاني فلأنه بالرد والفسخ يحكم الفساد جعل البيع كان لم يكن ولأن حق المسلم لم ينقطع بهذا الشراء لكونه مستحق الرد وإذا كانت لمسلم دارخطة فجعلها بستانا فعليه العشر معناه إذا سقاء بماء العشر ما إذا كانت تسقى بماء الخراج ففيها الخراج لأن المؤنة في مثل هذا تدور مع الماء وليس على المجوسي في داره شيء لأن عمر رضي الله تعالى عنه جعل المساكن عفوا وإن جعلها بستانا فعليه الخراج وإن سقاها بماء العشر لتعذر إيجاب العشر إذ فيه معنى القرية فتعين الخراج وهو عقوبة تلحق بحاله وعلى قياس قولهما يجب العشر في الماء العشري إلا أن عند محمد رحمه الله عشر واحد وعند أبي يوسف رح عشران وقد مر الوجه ثم الماء العشري ماء السماء والأبار والعيون والبحار التي لا تدخل تحت ولاية أحد والماء الخراجي لأنها رآني شقها إلا جرم وماء جيحون وسبحون ودجلة والفرات عشري عند محمد رحمه الله لأنه لا يحميها أحد كالبحار وخراجي عند أبي يوسف رحمه الله لأنها يتخذ عليها القناطر من السفن وهذا يدعيها وفي أرض الصبي والمرأة التغليب ما في أرض الرجل يعني العشر المضعف في العشرية والخراج الواحد في الخراجية لأن الصلح قد جرى على تضعيف الصدقة ون المؤنة المحضة ثم على الصبي والمرأة إذا كانا من المسلمين العشر يضاعف ذلك إذا كانا منهم وليس في عين القبر والنقط في أرض العشرية لأنه ليس من أنزال الأرض وإنما هو عين فوارة كعين الماء وعليه في أرض الخراج خراج

قوله وأما الثاني فلأنه بالرد والفسخ يحكم الفساد جعل البيع كان لم يكن وكذا الرد بما هو فسخ كالرد بخيارا لشرط أو الرؤية أو العيب بقضاء ولو رد بلا قضاء فالحكم فيه حكم بيع المسلم من الذمي والمسئلة معروفة **قوله** وعلى قياس قولهما يجب العشر في الماء العشري كذمي اشتري أرض عشر من مسلم ففيه الخراج عند أبي حنيفة رح والعشر المضعف عند أبي يوسف رحمه الله **قوله**

(كتاب الزكوة ... باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز)

وهذا اذا كان حريمه صالحا للزراعة لان الخراج يتعلق بالسكن من الزراعة والله اعلم .

باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز

قال رحمه الله الاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الاية فهذه ثمانية اصناف وقد سقط منها المؤلفة قلوبهم لان الله تعالى اعز الاسلام واغنى عنهم وعلى ذلك انعقد الاجماع

وتصرف مصارف الخراج وعشر واحد عند محمد رح لان الوظيفة تدور مع الماء والماء عشري

وتصرف مصارف الخراج في رواية ومصارف الصدقات في اخرى .

قوله وهذا اذا كان حريمه صالحا للزراعة لانه يجب بالتكمن وقد وجد ثم يمسح موضع القبر في رواية تبعا وفي رواية لا يمسح لانها لا تصلح للزراعة فلم يوجد التمكن فيها .

باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز

قوله الاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الاية قال في الكشف

لجنس الصدقات على الاصناف المعدودة وانها مختصة بها لا يتجاوزها الى غيرها كما انه

فيل انما هي لهم لا لغيرهم ونحوه فذلك انما الخلافة لقريش يريد لا يتعد اهم ولا يكون

لغيرهم فيحتمل الى ان يصرف الى الاصناف كلها وان يصرف الى بعضها ثم ذكر في الكشف

فان قلت لم عدل عن اللام الى في في الاربعة الاخيرة قلت للايدان بانهم اوسم في

استحقاق التصديق عليهم ممن سبق ذكره لان في المواعء فينبه على انهم احقاء بان

يوضع فيهم الصدقات ويجعلوا مظنة لها ومصبا وذلك في فك الرقاب من الكتابة

او الرق او الاسرو في فك الغارمين من الغرم من التخليص والانفاذ وبجمع الغازي

الفقير والمنقطع في الحج بين الفقروا لعبادة وكذلك ابن السبيل جامع بين الفقير

والغربة من الاهل والمال وتكرير في قوله وفي سبيل الله وابن السبيل فيه فضل ترجيح

لهذين على الرقاب والغارمين **قوله** وقد سقط منها المؤلفة قلوبهم وعلى ذلك انعقد الاجماع (فان)

(كتاب الزكاة باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز) (٥٢٩)
والفقير من له ادنى شيء والمسكين من لا شيء له وهذا مروى عن ابي حنيفة رحمه الله

فان قيل ان النسخ بالاجماع لا يجوز بل لا ينصور لان جواز النسخ وقت حياة النبي عليه السلام
وفي ذلك الوقت الاجماع ليس بحجة وفيما صار حجة وهو بعد وفات النبي عليه السلام
لم يبق اوان النسخ قلنا قد ذكر شمس الائمة المرخسي وفخر الاسلام رحمهما الله
ان النسخ بالاجماع جوزه بعض مشايخنا بطريق ان الاجماع يوجب علم اليقين كالنص
فيجوز ان يثبت النسخ به والاجماع في كونه حجة اقوى من الخبر المشهور فاذا كان يجوز
النسخ بالخبر المشهور بالزيادة فبالاجماع اولى واما اشتراط حياة النبي عليه السلام في
حق جواز النسخ فجاز ان لا يكون مشروطا على قول ذلك البعض الا ترى ان النسخ
بالمناوتر والمشهور بطريق الزيادة جائز ولا ينصور النسخ بالمناوتر والمشهور الا بعد وفات
النبي عليه السلام لما ان المناوتر والمشهور والا حاد انما تعرف بالفرقة بينها بهذه
الاسامي في القرن الثاني والثالث لما عرف في اصول الفقه ولعدم الاحتياج الى التواتر
والشهرة حال حياة النبي عليه السلام فان قيل الخبر بالمناوتر والمشهور ثابت حال حياة
النبي عليه السلام فالنسخ به ثبت حينئذ ولا كذلك الاجماع قلنا الداعي الى الاجماع
ثابت ايضا حال حياة النبي عليه السلام والنسخ بيان مدة الحكم فجاز ان يبين عليه السلام انتهاء
الحكم بعده وكان عمر رضي الله عنه يحفظه دون غيره فلم يبق ذلك الحكم عند انتهاء تلك المدة
فلما اجمعوا على ما رواه عمر رضي الله عنه كان ذلك بمنزلة الخبر بالمناوتر الذي ثبت به النسخ
وقال الشيخ الامام بدر الدين الصمدري رحمه الله في جواز نسخ المؤلفات فلو بهم ثلثة اوجه
احدها جاز ان يكون في ذلك نص وكان عمر رضي الله عنه ذكره دون غيره كما ان قراءة
السابع في قوله تعالى ثلثة ايام متتابعات فذكره ابن مسعود رضي الله عنه دون غيره
والثاني ان يكون هذا انتهاء الشيء بانتهاء علقته كانه جواز الصوم بانتهاء وقته وانتهاء
وجوب كفارة الفطر بانتهاء شهر رمضان والثالث ان كل شيء يعود الى موضعه

(كتاب الزكاة ... باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز)

وقد قيل على العكس ولكل وجهة ثم هما صنفان اوصنف وا حد سندكرة في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى والعامل يدفع الامام اليه ان عمل بقدر عمله فيعطيه ما يسعه و اعوانه

بالنقض باطل فلو قلنا ببقاء جواز الدفع الى المؤلفة قلوبهم يلزم هذا لانه انما يبذل لهم المال لدفع شرهم ليكون بيضة الدين محمية ولا يؤول الى الدين ذل وصغار من جانبهم فلما وقع الامن عن شرهم يكون الاعطاء ذلا وصغارا للاسلام فلا يعطون ثم المؤلفة قلوبهم قوم من روءاء العرب كما بي مفيد بن حرب وصفوان بن امية وعيينة بن حصين والافرع بن حابس وعلقمة بن علاثة والعباس بن مرداس وزيد بن الخيل واقترانهم قسم منهم كان يؤلفهم به رسول الله عليه السلام ليسلموا ويسلم قومهم باسلامهم وقسم منهم املوا الكن على ضعف فزيد تقريرهم لضعفهم وقسم منهم يعطون لدفع شرهم فان قيل كيف يجوز صرف الصدقة الى الكفار قلنا الجهاد واجب على الفقراء من المسلمين والاغنياء لدفع شر المشركين فكان يدفع اليهم جزء من مال الفقراء وذلك قائم مقام الجهاد في ذلك الوقت ثم سقط هذا السهم ب وفاة النبي عليه السلام هكذا قال الشعبي وروى انهم في خلافة ابي بكر رضي الله عنه استبدلوا الخط لنصيبهم لهم وجاءوا الى عمر رضي الله عنه فاستبدلوا خطه فابى ومزق خط ابي بكر رضي الله عنه وقال هذا شيء كان يعطيكم رسول الله عليه السلام تا ليقال لكم فاما اليوم فقد اهز الله الدين فان ثبتتم على الاسلام والافييننا وبينكم السيف فعدوا الى ابي بكر رضي الله عنه فقالوا انت الخليفة ام عمر بذلت لنا الخط ومزقه عمر رضي الله عنه فقال هو ان شاء ولم نخالفه •

قوله وقد قيل على العكس وهو قول الشافعي رحمه الله ولكل وجهة والاول اصح ووجه الاول قوله تعالى او مسكينا ذا منية اي لاصحاب التراب من الجوع والعري ووجه الثاني ان الفقر مشتق من انكسار فقار الظهر فيكون اسوء حالا من المسكين ولهذا قال عليه السلام اللهم احبني مسكينا وامتنني مسكينا واحشني في زمرة المساكين والاول اصح وقد قيل (في)

(كتاب الزكاة ... باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز) (٥٣)

غير مقدّر بالثمن خلافاً للشافعي رحمه الله لان استحقاقه بطريق الكفاية ولهذا يأخذ
وان كان غنياً الا ان فيه شبهة الصدقة فلا يأخذها العامل الهاشمي تنزيهاً لقراءة الرسول
عليه السلام من شبهة الوسخ والغني لا يوازيه في استحقاق الكرامة فلم تعتبر شبهة في حقه
وفي الرقاب ان يعان المكاتبون منها في فك رقابهم هو المنقول والغارم من لزمه دين
ولا يملك نصاباً فاضلاً من دينه وقال الشافعي رح من يتحمل غرامة في اصلاح ذات البين
واطفاء النار بين القبيلتين وفي سبيل الله هو منقطع الغزاة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى

في جواب من قال بان الفقير اسوء حالاً من المسكين لقوله تعالى اما السفيينة فكانت
لمساكين ان السفيينة كانت عارية عندهم وفائدة هذا الخلاف انما تظهر في
الوصايا والارواق اما الزكاة فيجوز صرفها الى صنف واحد عندنا فلا يظهر هذا الخلاف
كذا في المبسوط وعن أبي يوسف رحمه الله انهما صنف واحد حتى قال فيمن اوصى
بثلث ماله لفلان وللفقراء والمساكين عند أبي يوسف رحمه الله لفلان نصف الثلث
ولصنفين النصف لانهما صنف واحد عنده وعند أبي حنيفة رحمه الله لفلان ثلث الثلثة
فجعلهما صنفين وهو الصحيح .

قوله غير مقدّر بالثمن خلافاً للشافعي رحمه الله عنده يعطيهم الثمن لان القسمة
تقتضي المساواة في الاصل وانا نقول بانه يستحقه عماله الا ترى ان صاحب
المال لو حمل الزكاة الى الامام لم يستحق العامل شيئاً فينقد ربه قدر العمل ولو هلك
ما جمعه قبل ان يأخذوا منه شيئاً سقط حقهم واجزت عن المؤدين كالمضارب
اذا هلك مال المضاربة في يده بعد التصرف **قوله** هو المنقول عن رسول الله عليه السلام
فانه روي ان رجلاً قال يا رسول الله دلني على عمل يدخلني الجنة قال فك
الرقبة واعنق النسيئة قال اوليساء يا رسول الله قال فك الرقبة ان تعين في عتقه
قلو

(كتاب الزكاة ... باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز)

لانه المتفاهم عند الاطلاق وعند محمد رحمه الله تعالى منقطع الحاج لما روي ان رجلا جعل
بغيره في سبيل الله فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحمل عليه الحاج
ولا يصرف الى اغنياء الغزاة عندنا لان المصروف هم الفقراء وابن السبيل من كان له
مال في وطنه وهو في مكان آخر لا شيء له فيه *

قال فهذه الجهات الزكاة فللمالك ان يدفع الى كل واحد منهم وله ان يقتصر على
صنف واحد وقال الشافعي رح لا يجوز الا ان يصرف الى ثلاثة من كل صنف لان الاضافة
بحرف اللام للاستحقاق ولنا ان الاضافة لبيان انهم مصارف لا لاثبات الاستحقاق وهذا
لما عرف ان الزكاة حق الله تعالى وبعلة الفقير صاروا مصارف فلا يباين باختلاف
جهات والذي ذهبنا اليه مروي عن عمرو بن عباس رضي الله تعالى عنهما

قوله لانه المتفاهم عند الاطلاق لان حقيقتها يطلق على جميع القرب الا ان عند
الاطلاق يفهم منه هذا **قوله** ولا يصرف الى اغنياء الغزاة عندنا وقال الشافعي رحمه الله
يدفع الى الغازي وان كان غنيا وهذا ضعيف لقوله عليه السلام لا يحل الصدقة لغني
وما ورد في الحديث لا يحل الصدقة لغني الا لخمسة من جملتهم الغزاة في سبيل الله
قلنا المراد الغني بقوة البدن والقدرة على الكسب لا بملك المال بدليل الحديث الاخر
ورد في فقرائهم **قوله** وابن السبيل وانما سمي ابن السبيل لانه لزم السفر ومن لزم شيئا
فحسب اليه كما يقال ابن الغني وابن الفقير **قوله** لان الاضافة بحرف اللام للاستحقاق واعتبر
امر الشرع بامر العبادان من اوصى بثلاث ماله لهؤلاء الاصناف لم يجز حرمان بعضهم
فكذلك في امر الشرع **قوله** مروي عن عمر رضي الله عنه بعث عمر رضي الله عنه بصدقة
الى اهل بيت رجل واحد وهكذا نقل عن ابن عباس وحذيفة رضي الله عنهم (و)

(٥٤٣) **كتاب الزكاة ... باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز**

ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى ذمي لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه خذها من اغنيائهم ورد هافي فقرائهم ويدفع اليه ما سوى ذلك من الصدقة اليهم وقال الشافعي رح لا يدفع وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله اعتبارا بالزكاة ولنا قوله عليه السلام تصدقوا على اهل الاديان كلها ولولا حديث معاذ رضي الله تعالى عنه لقلنا بالجواز في الزكاة ولا يبنى بها مسجد ولا يكفن بها ميت لا نعد اموال التملك وهو الركن

وفي الجامع الصغير للترمذي ولا رواية في مسئلة الوصية فيمنع ولئن سلمنا فالمعتبر في اموال الله المعنى وفي اوامر العبد الاسم كمن قال لا خير كاتب عدي ان علمت فيه خيرا فكاتبته ولم يعلم فيه خيرا لم يجوز في امر الله تعالى بها على هذا الشرط لو كاتب ولم يعلم فيه خيرا جاز قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه المراد بيان المصارف فالى ايها صرفت اجزاك .

قوله الى ذمي لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه خذها من اغنيائهم ورد هافي فقرائهم وقال زفر رحمه الله تعالى الاسلام ليس بشرط في مصرف الزكاة وغيرها لان الله تعالى حيث ذكر الفقراء في الصدقات لم يقيد بصفة الاسلام فاثبات القيد يكون زيادة فيجري مجرى النسخ فان قيل هذا زيادة على النص بخبر الواحد وذلك لا يجوز كما قال زفر قلنا نعم الاصل هكذا الان النص عام قد خص منه الفقراء الحربي وكذلك الوالدان والولد والزوجة مخصوصون بالاجماع فيخص الباقي بخبر الواحد مع ان القاضي الامام ابا زيد رحمه الله ذكر في الاسرار ان هذا الحديث حديث مشهور مقبول بالاجماع فزادنا هذا الوصف به كما زنا صفة التابع على صوم كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فصيام ثلاثة ايام متتابعات (قوله)

(كتاب الزكاة ... باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز)

ولا يقضى بها دين ميت لان قضاء دين الغير لا يقتضى التملك منه لاسيما في الميت ولا تشتري به ارقبة تعتق خلافا لما لك حيث ذهب اليه في تأويل قوله تعالى وفي الرقاب ولنا ان الاعتاق اسقاط الملك وليس بتمليك ولا تدفع الى غني لقوله عم لا تحل الصدقة لغني وهو باطلا فحجة على الشافعي رح في غني الغزاة وكذا حديث معاذ رض على ما روينا

قال ولا يدفع المزكي زكاة ماله الى ابيه وجده وان علا ولا الى ولده وولد ولده وان سفل لان منافع الا ملاك بينهم متصلة فلا يتحقق التملك على الكمال ولا الى امرأته للاشتراك في المنافع عادة ولا تدفع المرأة الى زوجها عند ابي حنيفة رحمه الله لما ذكرنا وقال تدفع اليه لقوله عليه السلام لك اجر ان اجر الصدقة واجر الصلة قاله لامرأة ابن مسعود رضي وقد سألته عن التصديق عليه قلنا هو محمول على النافذة

قال ولا يدفع الى مدبرة ومكاتبه وام ولده لفقدان التملك اذ كسب المملوك لسيدته وله حق في كسب مكاتبه فلم يتم التملك ولا الى عبد قد اعتق بعضه عند ابي حنيفة رح لانه بمنزلة المكاتب عنده وقال لا يدفع اليه لانه حر مديون عندهما ولا يدفع الى مملوك غني لان الملك واقع لمولاه ولا الى ولد غني اذا كان صغيرا لانه يعد غنيا بمال ابيه بخلاف ما اذا كان كبيرا لانه لا يعد غنيا بيسار ابيه وان كانت نفقته عليه

قوله ولا يقضى بها دين ميت ذكر في شرح الطحاوي رحمه الله ولو قضى دين حي المديون الفقير فان قضى بغير امره يكون متبرعا ولا يجوز من زكاة ماله ولو قضى بامر جاز كان تصدق على الغريم فيكون القابض كالموكيل له في قبض الصدقة ولا يعطى الولد المنفي ولا المخلوق من مائه بالزنا ولا يعطى معتدته المبتوتة

قوله ولا الى عبد قد اعتق بعضه على البناء للمفعول وصورة المسئلة عبد بين اثنين اعتق احدهما نصيبه وهو معسر فلودفع الشريك الساكن الزكاة اليه لا يجوز عند ابي حنيفة رح (لانه)

وبخلاف امرأة الغني لأنها ان كانت فقيرة لا تعد غنية بيسار زوجهها وبقدرا النفقة لا تصير موسرة ولا تدفع الي بني هاشم لقوله عليه الصلوة والسلام يا بني هاشم ان الله تعالى حرم عليكم غسالة الناس واوساخهم وعوضكم منها بخمس الخمس بخلاف التطوع لان المال ههنا كالماء يتدنس باسقاط الفرض اما التطوع فبمنزلة التبرد بالماء

لانه بمنزلة المكاتب وعندهما يجوز لانه حرمد يون ولو كانت الرواية على البناء للفاعل فصورته عبد لرجل اعتق بعضه ووجب عليه السعاية في البعض الذي لم يعتقه عند ابي حنيفة رحمه الله فلا يجوز للمعتق ان يدفع زكوته اليه لانه مكاتبه ولكن قوله في تعليل قولهما لانه حرمد يون لا يوافق هذه الصورة اللهم الا ان يقال المراد منه انه اعتق بعض نصيبه وهو معسر وانما يوافقها ما ذكر فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير لانه حركته من غير ذكر الدين .

قوله وبخلاف امرأة الغني وروى اصحاب الامالي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجزيه لانها مكفية المؤنة بما يستوجب من النفقة على الغني حالة اليسار والعمرة فانصرف اليها بمنزلة الصرف الي ولد صغير لغني **قوله** ولا تدفع الي بني هاشم وفي شرح الآثار للطحاوي رح عن ابي حنيفة رح لا باس بالصدقات كلها على بني هاشم والحرمة في عهد النبي عم للعوذ وهو خمس الخمس فلما سقط ذلك بموته حلت لهم الصدقة وفي التنف يجوز الصرف الي بني هاشم في قوله خلافا لهما وفي شرح الآثار الصدقة المفروضة والتطوع محرمة على بني هاشم في قولهما وعن ابي حنيفة رح روايتان فيها قال الطحاوي رح وبالجواز نأخذ **قوله** اما التطوع فبمنزلة التبرد بالماء فان قيل اذا توضأ على الوضوء يريد به التقرب يصير الماء به مستعملا وان كان تطوعا فكان ينبغي ان يصير المال وسخا في التطوع من الصدقة لان الحاق صدقة التطوع بالوضوء اقرب من الحاقه بالتبرد قلنا المال ليس بنجس لاحقيقة قلز

وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عتيق وآل الحارث بن عبد المطلب
ومواليهم اما هؤلاء فلانهم ينسبون الى هاشم بن عبد مناف ونسبة القبيلة اليه
واما مواليهم فلما روي ان مولا لرسول الله صلعم سألته ان تحل لي الصدقة فقال لانت
مولانا بخلاف ما اذا ائتمق القرشي عبد انصرانيا حيث تؤخذ منه الجزية ويعتبر
حال المعتقد لانه القياس واللاحاق بالمولى بالنص وقد خص الصدقة قال ابو حنيفة
ومحمد رحمهما الله اذ دفع الزكاة الى رجل يظنه فقيرا ثم بان انه غني او هاشمي
او كافرا ودفع في ظلمة فبان انه ابوه او ابنه فلا اعادة عليه وقال ابو يوسف رحمه الله
عليه الاعادة لظهور خطاه بيقين وامكن الوقوف على هذه الاشياء وصاركا لاواني والثياب
ولهما حديث معن بن يزيد فانه عليه السلام قال فيه يا يزيد لك ما نويت ويا معن لك
ما اخذت وقد دفع اليه وكيل ابية صدقته ولان الوقوف على هذه الاشياء
بالاجتهاد دون القطع فينبى الا مرفيها على ما يقع عنده كما اذا اشتبهت عليه القبلة
ومن ابي حنيفة روح في غير الغني انه لا يجوز به والظاهر هو الاول وهذا اذا تحري ودفع وفي اكبر
رأيه انه مصرف اما اذا شك ولم يتحر او تحري فدفع وفي اكبر رأيه انه ليس بمصرف لا يجوز به

ولا حكما الا انه لما ادى الفرض به تنجس ضرورة انه صار مطهرا بالنص لسقوط الفرض به
لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فيبقى ما وراءه على ما يقتضيه القياس واما الموضوع
على الموضوع فانه ازالة الظلمة بالنص اقتضاء اذا زياذ النور يقتضي زوال الظلمة بقدره لا محالة
قال عم الموضوع على الموضوع نور على نور ولم يرد النص بمثله ولم يمتط الفرض في صدقة التطوع
فبقي المال على حقيقته طاهرا من كل نجاسة فلذلك الحق بالبند .

قوله وصاركا لاواني والثياب اذا اختلطت الاواني الطاهرة والاواني النجسة ان كانت الغلبة
للطاهرة فانه يتحري ولا يجوز ان يترك التحري اما اذا كانت الغلبة للنجسة او كانا سواء
فانه لا يتحري بل يتيمم ثم فيما جاز التحري فتحري فتوضأ ثم تبين انه نجس يعيد الوضوء (و)

الاذا علم انه فقير هو الصحيح ولو دفع الى شخص ثم علم انه عبده او مكاتبه لا يجزيه لانعدام التملك لعدم اهلية التملك وهو الركن على ما مر ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصابا من اى مال كان لان الغني الشرعي مقدر به والشرط ان يكون فاضلا عن الحاجة الا صلية وانما النماء شرط الوجوب ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا مكنسبا لانه فقير والفقراء هم المصارف ولا ان حقيقة الحاجة لا يوقف عليها فادبر الحكم على دليلها وهو فقد النصاب ويكره ان يدفع الى واحد ما نتي د رهم فصاعدا وان دفع جاز وقال زفر رح لا يجوز لان الغنى قارن الاداء فحصل الاداء الى الغني ولنا ان الغنى حكم الاداء فيتعقبه لكنه يكره لقرب الغنى منه كمن صلى وتقربه نجامة **قال** وان تغني بها انسا نا احب الي معناه الاغناء عن السؤال لان الاغناء مطلقا مكره ويكره نقل الزكاة من بلدا الى بلد وانما تفرق صدقة كل فريق فيهم لما روينا من حديث معاذ رخص فيه رعاية حق الجوار الا ان ينقلها الانسان الى قرا بته او الى قوم

واما في الثياب اذا اختلطت الطاهرة بالنجسة وليس بينهما علامة لاحدهما فانه يتحرى في ذلك سواء كانت الغلبة للطاهرة او للنجسة واستويا ثم اذا صلى بثوب منها يتحرى ثم تبين انه كان نجسا يعيد الصلوة كذا ذكره في طهارة شرح الطحاوي رحمه الله .

قوله الا اذا علم انه فقير اي حينئذ يجوز هو الصحيح قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله زعم بعض مشايخنا ان عندابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يجوز كما اذا اشتهت عليه القبلة فتحرى الى جهة ثم اعرض عن الجهة التي ادبى اليها اجتهدا وصل الى جهة اخرى ثم تبين انه اصاب القبلة يلزمه إعادة الصلوة عندابي حنيفة ومحمد رح والتحرى يتبع دليل الغريان يقول اني فقير ورأى عليه زي الفقراء ورآه في صف الفقراء واخبره مسلم بانه فقير **قوله** ولنا ان الغنى حكم الاداء فيتعقبه في الفوائد الظهيرية قال علما ونا الملك وان كان يقارن التملك ولكن الغنى

(كتاب الزكوة ... باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز)

هم احوج من اهل بلدة لما فيه من الصلة او زيادة دفع الحاجة وتونقل الى غيرهم
اجزاه وان كان مكروها لان المصرف مطلق الفقراء بالنص والله اعلم بالصواب.

يعقبه لان الغنى ما يقع به الاستغناء والاستغناء انما يثبت بالتمكن والاقتدار على التصرفات
وذلك مما يعقبه ولا يقترن به ولان حكم الشيء لا يمنع علته وان كان لا يتصور اثبات
تلك العلة بعد ثبوت ذلك الحكم كالطلاق والاعتاق فان المطلقة الثلاثة بحال لو طلقها
لا يصح وكذا كالمعتق لا يصح فيه الاعتاق ومع ذاك لا يمنعان علتهما فلو كان حكم العلة
مانعا للعلة لما تثبت العلة في صورة ما وهذا معنى ما ذكره الامام الاصبغابي رحمه الله
في مبسوطه انه تمليك من الفقير من كل وجه لانه حين وجد فعل التمليك كان الملك منه
فقر حقيقة وانما ثبت الغنى حكما له فلا يمنع الحكم علته ككسرا لكونه هو كسر محل صحيح
من كل وجه وان كان حكم هذا الفعل انكسار المحل وقتل الحي يكون قتلا للحي وان
كان حكمه زوال الحيوة ولذا لا يقال بانه قتل الميت من وجه او كسرا لمنكسر من وجه
فكذلك ههنا يجب ان لا يقال دفع الى الغنى من وجه ولكنه يكره لان فيه شبهة المقارنة
وحقيقة المقارنة تمنع الجواز فشبهتها لا بد ان يوجب الكراهة الا اذا كان عليه دين او
له عيال لم يثبت بهذا الفعل معنى الغنى اصلا فلا يكره قال فخر الاسلام رحمه الله
ولا صحابنا ان الاداء يلاقى الفقير وانما ثبت الغنى بحكمه وحكم الشيء لا يصلح مانعا له لان
المانع ما سبقه لا ما يلحقه والجواز لا يحتمل البطلان لان الفعل يستغني عن الفقر
قوله هم احوج من اهل بلدة وكذلك اذا كان الفقير الذي في بلد آخر اورع وانفع
للمسلمين بتعليمهم شرائع الاسلام وتعلمها وان يكون مزجيا عمرة في ابواب الصلاح
والطاعات الاترى ان معاذ رضى كيف نقلها من اليمن الى المدينة لهذه المعاني وهو تعلم
احكام الدين ونصرة الحق اليقين **قوله** لان المصرف مطلق الفقراء بالنص
وهو قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية والله اعلم بالصواب. (باب)

باب صدقة الفطر

قال رحمه الله صدقة الفطرة واجبة على الحر المسلم اذا كان ما لك المقدار النصاب فاضلا عن مسكنه وثيابه واثائه وفرسه وسلاحه وعبيده وامام وجوبها فلقوله عليه السلام في خطبته ادوا عن كل حر وعبد صغير او كبير نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير رواه ثعلبة بن صغير العدوي او صغير العذري رضي الله تعالى عنه ويمثله يثبت الوجوب لعدم القطع وشرط الحرية ليتحقق التمليك والاسلام ليقع فريته واليسار لقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غني وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى عليه في قوله عليه الصلوة والسلام يجب على من يملك زيادة على قوت يومه لنفسه وعياله وقد رنا اليسار بالنصاب لتقدر الغنى في الشرع به فاضلا عما ذكر من الاشياء لانها مستحقة بالحاجة الاصلية والمحتق بالحاجة الاصلية كالمعدوم ولا يشترط فيه النمو ويتعلق بهذا النصاب حرمان الصدقة ووجوب الاضحية والفطرة •

باب صدقة الفطر

قوله صدقة الفطر واجبة ذكر الوجوب هنا على الحقيقة الاصطلاحية وهي ان يكون بين الفرض والسنة ذكر الامام المحبوبي رحمه الله واجبات الاسلام سبعة صدقة الفطر ونفقة ذوي الارحام ولو تروا الاضحية والعمرة وخدمة الوالدين وخدمة المرأة زوجها وقال الشافعي رحمه الله هي فريضة لحديث ابن عمر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام فرض صدقة الفطر على كل حر وعبد ذكر او انثى صغير او كبير نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير **قوله** رواه ثعلبة بن صغير العدوي وفي بعض النسخ العذري وفي المغرب عبد الله بن ثعلبة بن صغير ابي

فلح

قال يخرج ذلك عن نفسه لأحديث بن عمر رضي الله عنه قال فرض رسول الله عليه السلام زكاة الفطر على الذكر والأنثى الحديث ويخرج عن أولاده الصغار لأن السبب رأس يموته ويلى عليه لأنها تضاف إليه يقال زكاة الرأس وهو أمانة السببية والإضافة إلى الفطر باعتبارها وقتها ولهذا يتعدد بتعدد الرأس مع اتحاد اليوم والأصل في الوجوب رأسه وهو يموته ويلى عليه فيلحق به ما هو في معناه كأولاده الصغار لأنه يموتهم ويلى عليهم وعن ممالكه لقيام الولاية والمؤنة وهذا إذا كانوا للمخدمة ولا مال للصغار فإن كان لهم مال يؤدي من مالهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خلافاً لمحمد رحمة الله تعالى عليه لأن الشرع أجراه مجرى المؤنة فاشبه النفقة.

قال ولا يؤدي عن زوجته لقصور الولاية والمؤنة فانه لا يليها في غير حقوق النكاح ولا يمونها في غير الرواتب كالمداواة

صغير العذري ومن روى العدوي فكانه نسبته إلى جده الأكبر وهو عدي بن صغير هو من بني عذرة أيضاً

قوله خلافاً لمحمد رحمه الله قال محمد رحمه الله يجب على الأب إذا كان عنها صدقة الفطر لابنه الصغير الغني لأن الواجب عبادة والأصل في العبادات أن لا يجب على الصبي وإنما أوجبنا على الأب لأن رأسه ملحق برأسه لأنه يموته ويلى عليه وههنا لولاية ثابتة والمؤنة وإن سقطت عنه لاستغنائه عنها وسبب الإيجاب على الأب موجود فجعلت كأنها عليه (قوله)

ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله لانعدام الولاية ولو ادى عنهم او عن زوجته
 بغير امرهم اجزاهم استحسانا لثبوت الاذن عادة ولا يخرج عن مكاتبه لعدم الولاية
 ولا المكاتب عن نفسه لفقره وفي المدبر وام الولد ولاية المولى ثابتة فيخرج عنهما
 ولا يخرج عن ممالكه للتجارة خلافا للشافعي رح فان عنده وجوبها على العبد ووجوب
 الزكاة على المولى فلا ثني فيه وعندنا وجوبها على المولى بحسبه كالزكاة فيؤدي الى الثني
 والعبد بين شريكين لا فطرة على واحد منهما لقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما
 وكذا العبيد بين اثنين عندنا بحسبه رحمه الله وقال على كل منهما ما يخصه من الرأس
 دون الاشخاص بناء على انه لا يرى قسمة الرقيق جبرا وهما يريانها وقيل هو بالاجماع
 لانه لا يجتمع النصب قبل القسمة فلم تتم الرقبة لكل واحد منهما ويؤدي المعلم
 الفطرة عن عبده الكافر لا طلاق ما روينا ولقوله عليه الصلوة والسلام في حديث
 ابن عباس رضي الله تعالى عنه ادوا عن كل حرو عبد يهودي او نصراني
 او مجوسي الحديث ولان السبب قد تحقق والمولى من اهله وفيه خلاف الشافعي
 رحمه الله تعالى عليه لان الوجوب عنده على العبد وهو ليس من اهله ولو كان على العكس
 فلا وجوب بالاتفاق ومن باع عبدا واحدا بهما بالخيار ففطرته على من يصير له

قوله ولا عن اولاده الكبار وقال الشافعي رحمه الله اذا كان زنا معسرا فهو بمنزلة
 الصغير لقوله عليه السلام ادوا عن كل حرو عبد صغيرا وكبير ممن تمونون عليه
 والحديث عندنا محمول على جواز الاداء او نقول هو صفة للعبد **قوله** ولو كان على
 العكس لا يجب بالاتفاق اما عندنا فلان الوجوب على المولى وهو ليس باهل واما
 عنده فلان تحمل المولى عن مملوكه يستدعي اهلية اداء العباداة والكافر ليس باهل
 لهما الوجوب على العبد عنده باعتبار تحمل المولى الاداء عنه فاذا عدم ذلك لم يجب اصلا

معناه انه اذا مريوم الفطروا الخيار ربا ق وقال زفر رحمة الله تعالى عليه على من له الخيار لان الولاية له وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه على من له الملك لانه من وظائفه كالنفقة ولنا ان الملك موقوف لانه لو رد يعود الى ملك البائع ولو اجيز ثبت للملك للمشتري من وقت العقد فيتوقف ما يبتني عليه بخلاف النفقة لانها للحاجة الناجزة فلا تقبل التوقف وزكاة التجارة على هذا الخلاف والله اعلم .

قوله معناه اذا مريوم الفطراي وقت الفطر هذا على طريق ذكر الكل واردة البعض وانما قلنا ذلك لان انفجار الصبح كاف لتقرر الحكم **قوله** وقال الشافعي رح على من له الملك وهو المشتري عنده فان المذهب عند الشافعي رحمه الله ان خيارا لشرط لا يمنع ثبوت الملك للمشتري كخيارا لعيب ذكره العلامة في النهاية كذا وجدت بخط الشيخين رحمهما الله وذكر في فتاوى قاضي خان الاختلاف بين زفر والشافعي رحمهما الله على عكس هذا اي عند زفر على من له الملك وعند الشافعي على من له الخيار والعبد لو كان مبيعا بيعا فاسد ا مريوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري فاعنته فالصدقة على البائع وكذا اذا مريوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم اسرده البائع وان لم يكن في البيع خيار ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على المشتري وان مات قبل ان يقبضه المشتري فلا صدقة على واحد منهما وان لم يموت ورد قبل القبض بعيب او بخيار رؤية فصدقة الفطر على البائع وان رده بعد القبض بعيب او بخيار رؤية فالصدقة على المشتري ولا تجب عن الحمل **قوله** وزكاة التجارة على هذا الخلاف يعني اذا اشترى عبد للتجارة على انه بالخيار او البائع بالخيار فحال الحول والخيار ربا ق فزكوته على من يصير العبد له وعند زفر رحمة الله تعالى عليه على من له الخيار وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه على من له الملك . (باب)

فصل في مقدار الواجب ووقته

الفطرة نصف صاع من برا ودقيق أو سويق أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير وقال الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه والاول روايه الجا مع الصغير وقال الشافعي من جميع ذلك صاع لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كنا نخرج ذلك على مهندس رسول الله صلعم ولنا ماروينا وهو مذهب جماعة من الصحابة وفيهم الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم وما رواه محمود على الزيادة تطوعا ولهما في الزبيب انه والتمر يتقاربان في المقصود وله انه والبر يتقاربان في المعنى لانه يؤكل كل واحد ويلقى من التمر النواة ومن الشعير النخالة وبهذا ظهر التفاوت بين البر والتمر ومراده من الدقيق والسويق ما يتخذ من البرا مادقيق الشعير كالشعير والاولى ان يراعى فيهما القدر والقيمة احتياطا

فصل في مقدار الواجب ووقته

قوله وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن أبي حنيفة رح وقال أبو البسر في جا معه الصغير هذا هو الصحيح فانه روي في بعض الروايات لمصاعا من زبيب **قوله** ولنا ماروينا وهو ما رواه من حديث ثعلبة بن صغير في اول الباب وهو مذهب الخلفاء الراشدين وماروينا راجع على ما رواه الشافعي رحمه الله لان فيه الامر وهو محكم وما رواه يحتمل الزيادة تطوعا وهو الظاهر لانه ما قال امرنا رسول الله عليه السلام باخراج الصاع بل قال كنا نخرج **قوله** ولهما ان الزبيب والتمر يتقاربان في المقصود وهو التفكه **قوله** والاولى ان يراعى فيهما اي في الدقيق والسويق القدر والقيمة احتياطا حتى ان كان منصوبا عليهما يتأدى باعتبار القدر وان لم يكن منصوبا عليهما يتأدى باعتبار القيمة وتعميره ان يؤدي نصف صاع من دقيق البر تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من البر واما الوادي منا ونصف من من دقيق البر ولكن تبلغ قيمته فلفظ

وان نص على الدقيق في بعض الاخبار ولم يبين ذلك في الكتاب اعتبارا للغالب والخبز تعتبر فيه القيمة هو الصحيح ثم يعتبر نصف صاع من بروزنا فيما يروى عن ابي حنيفة رحمه الله عليه ومن محمد رحمه الله عليه انه يعتبر كيلا والدقيق اولى من البر والدرهم اولى من الدقيق فيما يروى عن ابي يوسف رحمه الله وهو اختيار الفقيه ابي جعفر رحمه الله لانه اذ فع للحاجة واعجل به وعن ابي بكر الاعمش تفضل الحنطة لانه ابعد من الخلف اذ في الدقيق والقيمة خلاف الشافعي رح قال والصاع عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ثمانية ارطال بالعراقي وقال ابو يوسف رح خمسة ارطال وثلاث رطل بالحجازي وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام

قيمة نصف صاع من البر او ادى نصف صاع من دقيق البر ولكن لا تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من البر لا يكون عاملا بالا احتياط فلو كان قيمة نصف صاع من دقيق البر دون قيمة نصف صاع من البر تزيد على نصف صاع من دقيق البر بقدر ما تبلغ به قيمته قيمة نصف صاع من البر ولو كان قيمة نصف صاع من دقيق البر تزيد على قيمة نصف صاع من البر لا تنقص من نصف صاع من دقيق البر حتى يكون عاملا بالا احتياط.

قوله وان نص على الدقيق في بعض الاخبار وهو ما روى ابو هريرة رضي الله عنه قال عليه السلام على كل مسلم مدان من قمح او دقيق الا انه ليس بمشهور فالا احتياط فيما قلنا **قوله** ولم يبين ذلك في الكتاب اي لم ينص ان الاولى ان يراعى القدر والقيمة في دقيق الحنطة وسبقها اعتبارا للغالب فان الغالب ان قيمة نصف صاع من الدقيق تساوي قيمة نصف صاع من البر او تزيد فلذلك لم يبينه ولكن غيرة متوهم وهو ان لا تبلغ قيمة نصف صاع من الدقيق قيمة نصف صاع من البر فكان الاحتياط مراعاة القدر والقيمة **قوله** والخبز تعتبر فيه القيمة وهو الصحيح في الكافي ولا رواية في الخبز فقيل يجوز اذا ادى من خبز البر لانه لما جاز من الدقيق فالاولى ان يجوز منه والصحيح ان لا يجوز (الا)

صاعنا اصغرا الصيعان ولنا ما روي انه عم كان يتوضأ بالمدرطلين ويغسل بالصاع ثمانية ارطال وهكذا كان صاع عمر رضي الله عنه وهو اصغر من الهاشمي وكانوا يستعملون الهاشمي قال ووجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه بغروب الشمس في اليوم الاخير من رمضان حتى ان من اسلم او ولد ليلة الفطر تجب فطرته عندنا وعندنا لا تجب وعلى عكسه من مات فيها من مما ليكه او ولده له انه يختص بالفطر وهذا وقته ولنا ان الاضافة للاختصاص

الابا اعتبار القيمة لانه لم يرد فيه نص فكان كالذرة ثم يعتبر نصف صاع بوزننا لان الصاع مقدار بالوزن حتى اختلفوا انه ثمانية ارطال او خمسة ارطال وثلاث رطل وعن محمد رحمه الله يعتبر كيلا لان الآثار جاءت في التقدير بالصاع وهو اسم للمكيال .

قوله صاعنا اصغرا الصيعان اي خمسة ارطال وثلاث رطل اصغر من الثمانية **قوله** وهكذا صاع عمر رضي الله عنه صاع عمر رضي الله عنه كان ثمانية ارطال وكان قد فقد الذي زمن الحجاج فاخرجه وكان يمين على اهل العراق يقول في خطبته يا اهل العراق يا اهل الشقاق والنفاق ومساوئ الاخلاق الم اخرج لكم صاع عمر ولذلك سمي حجاجا والظاهر انه كان صاع رسول الله عم لان عمر رضي الله عنه لا يخالفه في شيء وهو اصغر صيعان اعتادها اهل المدينة لانهم كانوا يستعملون صاعا اكبر من ذلك يسمى هاشميا اثنان وثلاثون رطلا وهذا اربعة ولهذا سمي اربع الهاشمي ثم كان لرسول الله عليه السلام صيعان مختلفة منها النفقات ومنها للمصداقات فما روي انه كان خمسة ارطال وثلاثا محمول على صاع النفقات ثم لا بد من معرفة الصاع الذي يقدر الحنطة بنصفه والشعير بكله قال الطحاوي رحمه الله ثمانية ارطال بما يستوي كيله ووزنه وهو العدس والماش فاذا كان يسع ثمانية ارطال من العدس والماش فهو الصاع الذي يكال به الحنطة والشعير كذا ذكره الامام الولول الجي وغيره رحمهم الله **قوله** ووجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر اي يتعلق بطلوع وجوب الاداء بالشرط لاتعلق وجوب الاداء بالسبب لان الفطر شرط والرأس سبب (قوله)

(كتاب الزكاة ... فصل في مقدار الواجب ووقته)

واختصاص الفطر باليوم دون الليل والمستحب ان يخرج الناس الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى لانه عليه السلام كان يخرج قبل ان يخرج ولان الامر بالاغناء كيلا يتشاغل الفقير بالمسئلة عن الصلوة وذلك بالتقديم فان قدموها على يوم الفطر جاز لانه ادى بعد تقرر السبب فاشبه التعجيل في الزكاة ولا تفصيل بين مدة ومدة هو الصحيح وان اخروها عن يوم الفطر لم تمسك وكان عليهم اخراجها لان وجه القرية فيها معقول فلا يتقدر وقت الاداء فيها بخلاف الاضحية والله اعلم .

قوله والاختصاص للفطر باليوم دون الليل يعني به ان اليوم مسمى بيوم الفطر فينبغي ان يكون الفطر فيه ليتحقق هذا الاسم كيوم الجمعة ما يجب ويؤدي فيه الجمعة وهذا لان حقيقة الفطر عند غروب الشمس كما يكون في اليوم الاخير يكون فيما قبله فعلم ان الفطر عن الصوم غير مراد ولكن لما كانت الاضافة للاختصاص علم انه اريد به فطر مخصوص واذ عند طلوع الفجر لان فيما تقدم كان يلزمه الصوم في هذا الوقت وفي هذا اليوم يلزم الفطر **قوله** ولا تفصيل بين مدة ومدة هو الصحيح وعند خلف بن ايوب يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لاقبله وقيل يجوز تعجيلها في النصف الاخير من رمضان وقيل في العشر الاخير وعند الحسن بن زياد لا يجوز تعجيلها اصلا كالاضحية وتمسك بمضي يوم الفطر لانها قرينة اختصت بيوم العيد فيسقط بمضيه كالاضحية تمسك بمضي ايام النحر قلنا انها قرينة ما لينة لا تسقط بعد الوجوب الا بالاداء كالزكاة والاضحية لا تسقط ولكن ينتقل الوجوب الى التصدق بالقيمة وهذا لان القرينة في اراقة الدم غير معقولة وانما عرفت شرعا في ايام مخصوصة ووجه القرينة في التصدق بالمال معقول وهو سد خلة المحتاج فلا يقدر وقت الاداء فيه بوقت والله اعلم .

(كتاب)

كتاب الصوم

قال رحمه الله الصوم ضربان واجب ونفل والواجب ضربان منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر المعين فيجوز زنية من الليل وإن لم ينو حتى أصبح اجزته انبة ما بينه وبين الزوال وقال الشافعي لا يجزيه أعلم أن صوم رمضان فريضة لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعلى فرضيته انعقد الاجماع ولهذا يكفر جاحده والمنذور واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم ومبب الاول الشهر ولهذا يضاف اليه ويتكرر بنكره

كتاب الصوم

هو في اللغة الامما ك قال خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج واخرى يعلك اللجما اي ممسكة عن العلف وغير ممسكة وفي الشرع عبارة عن ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح الى غروب الشمس بنية التقرب من الاله بان يكون مسلما طاهرا من حيض ونفاس • **قوله** والمنذور واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم فان قيل هذه الآية تقتضي فرضية المنذور لثبوته بالكتاب بالا مرفصار كصوم رمضان قلنا نعم الا انه قد خص منه بالا تفاق المنذور الذي ليس من جنسه واجب شرعا كعبادة المريض ونحو ذلك وما هو ليس بمقصود في العبادة كالنذر بالوضوء لكل صلوة والنذر بالمعصية فلما خصت هذه المواضع بقي في الباقي حجة مجوزة لا موجبة قطعاً كالآية المأولة وخبر الواحد والقياس فيثبت بمثله الوجوب الا الفرض • (قوله)

قم

وكل يوم سبب لوجوب صومه وسبب الثاني النذر والنية من شرطه وسببه ونفسه ان شاء الله تعالى وجه قوله في الخلافة قوله عليه الصلوة والسلام لا صيام لمن لم ينو الصيام من الليل ولانه لما فسد الجزء الاول لفقد النية فسد الثاني ضرورة انه لا يتجزى بخلاف النفل لانه منجز عنده ولنا قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما شهد الاعرابي برؤية الهلال الامن اكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم

قوله وكل يوم سبب لوجوب صومه هذا قول الامام ابي زيد الدبوسي والشيخ الامام فخر الاسلام رحمهما الله تعالى وقال الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله هذا غلط مندي بل السبب شهود جزء من الشهر فان الشهر اسم لجزء من الزمان يشتمل على الايام والليالي وانما جعله الشرع سببا لظهار فضيلة هذا الوقت وهذه الفضيلة ثابتة لليالي والايام جميعا والرواية محفوظة في ان من كان مفقدا في اول ليلة من الشهر ثم جن قبل ان يصبح ومضى الشهر وهو مجنون ثم افاق يلزمه القضاء فلو لم تنقصر السببية في حقه بما شهد من الشهر في حالة الافاقة لم يلزمه القضاء وكذلك المجنون اذا افاق في اول ليلة من الشهر ثم جن قبل ان يصبح ثم افاق بعد مضي الشهر يلزمه القضاء والدليل عليه ان نية اداء الغرض قبل تقرير سبب الوجوب لا تصح الا ترى انه لو نوى قبل غروب الشمس لم تصح نيته ووجه قولهما ان صيام رمضان بمنزلة عبادات متفرقة لانه تخلل بين كل يومين زمان لا يصلح للصوم لاداء ولا قضاء وهو الليالي فصارت كالصلوات ثم المعتبر ههنا في الوجوب اول الوقت لان الصوم يتأدى بجميع اليوم فتكون العبرة في الوجوب لبعض الوقت لا لجميع الوقت فلو قلنا ههنا بانه يحل التأخير من اول الوقت وهو اول اليوم يكون هذا تقويتا لا تأخير او في الصلوة يكون تأخير الا تقويتا والتأخير مباح والتقويت حرام كذا في ميموط شيخ الاسلام رحمه الله (قوله)

وما رواه محمول على نفي الفضيلة والكمال او معناه انه لم ينو انه صوم من الليل حتى لو نوى في نصف النهار انه صائم من حين نوى الا من اهل اليوم لا يصير صائما عندنا ولانه يوم صوم فيتوقف الا مساك في اوله على النية المتأخرة المقترنة بالكثرة كالنفل وهذا لان الصوم ركن واحد ممتد والنية لتعيينه لله تعالى فتترجم بالكثرة جنبه الوجود بخلاف الصلوة والحج لانهما اركان فيشترط قرانها بالعقد على اداتهما وبخلاف القضاء لانه يتوقف على صوم ما هو الاصل في ذلك اليوم وهو النفل وبخلاف ما بعد الزوال لانه لم يوجد اقترانها بالاكثر فترجمت جنبه الفوات

قوله وما رواه محمول على نفي الفضيلة وقيل المراد هو النهي عن تقديم النية على الليل فانه لو نوى قبل غروب الشمس ان يصوم غدا لا يصح وانما يصح اذا نوى بعد غروب الشمس او معناه لم ينو انه صوم من الليل بل نوى الصوم من وقت النية على انه عام خص منه النفل اتفاقا والعام متى خص منه شيء خص تخصيصه بالقياس فيحمل على صوم القضاء والنذر الذي هو غير معين والكفارات ونخص هذا الصوم بالقياس وهو ان هذا يوم صوم فلا مساك في اول النهار يتوقف على ان يصير صوما بالنية المقترنة بالكثرة كالنفل خارج رمضان ثم اقتران النية بحالة المشروع ليس بشرط في باب الصوم بدليل جواز التقديم فصا رحالة المشروع ههنا كحالة البقاء في ما نزلت به العبادات واذا جاز نية متقدمة دفعا للحرج جاز نية متأخرة من حالة المشروع بالطريق الا واما لانه ان لم يقترن بالشروع ههنا فقد اقترن بالاداء ومعنى الحرج لا يندفع بجواز التقديم في جنس الصائمين لان منهم من يبلغ في آخر الليل وحائض تطهر ونائم لا ينتبه الا بعد طلوع الفجر وفي ايام الشك لا يمكنه ان ينوى الغرض ليلا كذا في المبسوط فان قيل اعتبار النية المتأخرة بالمتقدمة لا تكاد تصح فالمتقدمة كالقائمة عند الشروع كما اذا حضرته نية الصلوة ثم شرع في الصلوة ولم تحضر النية وقت الشروع

ثم قال في المختصر ما بينه وبين الزوال وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لا بد من وجود النية في اكثر النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر الى وقت الضحوة الكبرى لا وقت الزوال فتشترط النية قبلها لتحقيق في الاكثر ولا فرق بين المسافرين والمقيم

تصح اذا لم يفصل بين النية والتحريم بعمل مناف للصلوة وكذا في الزكوة تكفيه النية مند عزل مقدار الواجب ولا تعتبر نيته بعد الشروع في الصلوة ولا بعد اداء الزكوة فيثبت ان جعل الموجود قائما حكما له نظير في الشرع وله نظائر كما في المفقود وكذا البيع والشراء والتكاح فاما جعل المعدوم الذي سيوجد كانه موجود حكما قبل وجوده فمما لا نظيره فكان القول به حينئذ مخالفا للحقيقة والحكم قلنا لا نجعل النية الملتأخرة متقدمة بل نجعل الامساكات التي في اول اليوم موقوفة منتظرة الى النية اذا كان ذلك اليوم متعينا لذلك الصوم كما في النفل فاذا وجد انقلب ذلك الامساك صوما وانما لم يجعل هكذا في الصلوة لما ان لها اركاناً مختلفة فلم يتوقف فعل الركن الاول الى ما يوجد في ركن آخر وفي الزكوة بعد الاداء تمت العبادة والنية الموجودة بعد الاداء غير كافية ولا كذلك الصوم •

قوله ثم قال في المختصر اي القدوري **قوله** وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لان ساعة الزوال نصف النهار وهو من طلوع الشمس الى غروبها ووقت اداء الصوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونصفه وقت الضحوة الكبرى فتشترط النية قبلها لتحقيق النية في الاكثر والمراد بالنهار المذكور في الجامع الصغير اليوم يؤيد ما قلنا قوله عليه الصلوة والسلام صلوة النهار عجماء (قوله)

خلا فالزفر رح لانه لا تفصيل فيما ذكرنا من الدليل وهذا الضرب من الصوم يتأدى بمطلق
 النية ونية النفل ونية واجب آخر وقال الشافعي في نية النفل ما ثبت وفي مطلقها له قولان
 لانه بنية النفل معرض عن الغرض فلا يكون له الغرض ولنا ان الغرض متعين فيه فيصاب
 باصل النية كما لمنوحد في الدار يصاب باسم جنسه واذا نوى النفل او واجبا آخر فقد
 نوى اصل الصوم وزيادة جهته وقد لغت الجهة فبقى الاصل وهو كاف ولا فرق بين المحافرو
 المقيم والصحيح والمقيم عند ابي يوسف ومحمد رح لان الرخصة كيلا تلزم المعذ ورخصة
 فاذا تحملها التحق بغير المعذور وعند ابي حنيفة رح اذا صام المريض والمسافر بنية واجب
 آخر يقع منه لانه شغل الوقت بالاهم لتحتمه للحال وتخيره في صوم رمضان الى ادراك
 العدة وعنه في نية التطوع روايتان والفرق على احد بهما انه ما صرف الوقت الى الاهم
 والضرب الثاني ما ثبت في الذمة كقضاء شهر رمضان وصوم الكفارة فلا يجوز
 الابنية من الليل لانه غير متعين ولا بد من التعيين من الابتداء والنفل كله يجوز بنية
 قبل الزوال خلافا لما لك فانه يتمسك باطلاق ما روينا ولنا قوله صلعم بعد ما كان يصبح
 هيرما ثم اني اذا صائم ثم ولان المشروع خارج رمضان هو النفل فيتوقف الامساك في اول
 اليوم على صبر ورته صوما بالنية على ما ذكرنا ولنوى بعد الزوال لا يجوز وقال الشافعي
 يجوز ويصير ما ثما من حين نوى اذ هو متجز منه لكونه مبنيا على النشاط ولعله ينشط
 بعد الزوال الا ان من شرطه الامساك في اول النهار وعندنا يصير ما ثما من اول النهار
 لانه عبادة فهرانفس وهي انما تتحقق بامساك مقدرفيعتبر قران النية باكثره
قوله خلا فالزفر رحمه الله هو يقول ان امساك المسافر في اول النهار لم يكن مستحقا بصوم
 الغرض فلا يتوقف على وجود النية بخلاف المقيم ولنا ان المسافر انما فارق المقيم في الترخص
 فاذا لم يترخص وقصد اداء المشروع في وقته وهو متعين فتصح بنية متأخرة كافي حق غيره
قوله ونية واجب آخر مستقيم في صوم رمضان وما في النذر المعين فلا لانه يقع عما نوى
 من الواجب اذا كانت النية من الليل **قوله** وعند ابي حنيفة رح اذا صام المريض والمسافر
 فما

فصل في رؤية الهلال

وينبغي للناس ان يلتزموا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان رآه صاموا وان غم عليهم اكملوا عدة شعبان ثلثين يوما ثم صاموا لقوله صلعم صوموا الرؤية وانظر والرؤية فان غم عليكم الهلال فاكملوا عدة شعبان ثلثين يوما وان الاصل بقاء الشهر فلا ينقل عنه الا بدليل ولم يوجد ولا يصومون يوم الشك الا تطوعا لقوله صلعم لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا وهذه المحئلة على وجوه احدها ان ينوي صوم رمضان وهو مكروه لما روينا ولا نه تشبه باهل الكتاب لانهم زادوا في مدة صومهم ثم ان ظهرا ان اليوم من رمضان يجزيه لانه شهد الشهر وصامه وان ظهرا انه من شعبان كان تطوعا وان افطر لم يقضه لانه في معنى المظنون والثاني ان ينوي عن واجب آخر وهو مكروه ايضا لما روينا الا ان هذا دون الاول في الكراهة ثم ان ظهرا انه من رمضان يجزيه لوجود اصل النية وان ظهرا انه من شعبان فقد قيل يكون تطوعا لانه منهي عنه فلا يتأدى به الواجب وقيل يجزيه عن الذي نواه وهو الاصح لان المنهي عنه وهو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا يقوم بكل صوم بخلاف يوم العبد لان المنهي عنه وهو ترك الاجابة يلازم كل صوم بنية واجب آخر تقع عنه اي مما نوى وذكر شمس الأئمة الحلواني رح في المبسوط فاما المريض اذا نوى واجبا آخر فالصحيح انه يقع صومه عن رمضان لان اباحة الفطر له عند العجز عن اداء الصوم فاما عند القدرة فهو والصحيح سواء بخلاف المسافر ثم قال وذكر ابو الحسن الكرخي رح ان الجواب في المريض والمسافر سواء على قول ابي حنيفة رح وهو سهو او ما اول ومراده مريض يطيق الصوم ويخاف منه زيادة المرض وذكر في الايضاح وكان بعض اصحابنا يفصل بين المسافر والمريض وانه ليس بصحيح وانهما يتساويان وقد روى ابو يوسف رح عن ابي حنيفة رح في المريض نصا انه اذا نوى التطوع يقع عن التطوع .

فصل في رؤية الهلال

قوله ولا يصومون يوم الشك فيوم الشك هو اليوم الاخر من شعبان الذي يحتمل (انه)

(كتاب الصوم ... فصل في رؤية الهلال) (٥٣)

والكراهية هنا الصورة النهي والثالث ان ينوى التطوع وهو غير مكروه لما روينا وهو حجة على الشافعي رحمة الله تعالى عليه في قوله يكره على سبيل الابتداء

انه اول رمضان او آخر شعبان وفي المبسوط انما يقع الشك من وجهين اما ان غم هلال رمضان فوق الشك في اليوم الثلثين انه من شعبان او من رمضان واما ان غم هلال شعبان فوق الشك انه اليوم الثلثون او الحادي والثلثون وفي الفوايد يوم الشك هو اليوم الذي يتم به ثلثون من المستهل ولم يهل الهلال ليلة لاستتار السماء بالغمام وفي الكافي للعلامة النسفي والشك ما استوى فيه طرفان العلم والجهل وذا بان غم هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فوق الشك في اليوم الثلثين انه من شعبان او رمضان نظرا الى قوله عليه السلام الشهر هكذا وهكذا واشار باصابعه وخمس ابهامه في المرة الثالثة وقوله عليه السلام الشهر هكذا وهكذا وفي شرح القدوري للزاهدي اما يوم الشك فهو اذا لم ير علامة ليلة الثلثين والسماء متغيمة او شهدوا حد فردت شهادته او شاهدان فاسقان فردت شهادتهما فاما اذا كانت السماء مصحبة ولم ير الهلال احد فليس بيوم الشك ولا يجوز صومه ابتداء لا فرضا ولا نفلا .

قوله والكراهية هنا الصورة النهي وهو قوله عليه السلام لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين **قوله** والثالث ان ينوى التطوع وهو غير مكروه لما روينا وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا **قوله** على سبيل الابتداء هو ان لا يكون له اعتياد صوم يوم الخميس مثلا فاتفق يوم الخميس كونه يوم الشك فصاعده والمراد بالموافقة ان يعتاد صيام الجمعة والخميس والاثنين ويصوم كل شهرا ويصوم عشرة من آخره او ثلثة فصاعدا كذا ذكره فخر الاسلام رحمه الله .

والمراد بقوله صلعم لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا يصوم يومين الحديث التقدم بصوم رمضان لانه يؤد به قبل او انته ثم ان وافق صوما كان يصومه فالصوم افضل بالاجماع وكذا اذا صام ثلاثة ايام من آخر الشهر فصاعدا وان افردته فقد قبل الفطر افضل احترازا عن ظاهر النهي وقبل الصوم افضل اقتداء بعلي وعائشة رضي الله عنهما كما نأى صومائه والمختار ان يصوم المفتي بنفسه اخذ بالا حنطا طوي يعنى العامة بالتلوم الى وقت الزوال ثم بالافطار نفي اللزوم عن تهمة العصيان الذي دل عليه الحديث المعروف وهو قوله صلعم من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم والرابع ان يجمع في اصل النية بان ينوي ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصومه ان كان من شعبان وفي هذا الوجه لا يصير صائما لانه لم يقطع عزيمته فصا ركنا انوى انه ان وجد غدا غدا يغطروا لم يجد يصوم والخامس ان يجمع في وصف النية بان ينوي ان كان غدا من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فعن واجب آخر وهذا مكره لتردد بين امرين مكر وهين ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاء لعدم التردد في اصل النية وان ظهر انه من شعبان لا يجزيه عن واجب آخر لان الجهة لم تثبت للتردد فيها واصل النية لا يكفي لكنه يكون تطوعا غير مضمون بالقضاء لشروعه فيه مسقطا وان نوى عن رمضان ان كان غدا منه وعن التطوع ان كان غدا من شعبان يكره لانه نال المفروض من وجه ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاء عنه لما مر وان ظهر انه من شعبان جاز عن نفعه لانه يتأدى باصل النية ولو افنده يجب ان لا يقضيه لدخول الاسقاط في عزيمته من وجه

قوله والمراد بقوله عليه السلام لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا يصوم يومين الحديث التقدم بصوم رمضان لان التقدم بالشيء على الشيء ان يأتي به قبل حينه واوانه وشعبان وقت التطوع فاذا صام عن شعبان فلم يأت بصوم رمضان قبل او انته وما روينا لا يعارض بقوله من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم لان هذا نص محتمل يحتمل النهي عن المفروض وعن التطوع وما روينا مفسر في اباحة التطوع لانه اثبات من النهي فكان اولي

قوله والمختار ان يصوم المفتي بنفسه اي ناويا للتطوع **قوله** نفي اللزوم ذكر (الامام)

من رأى هلال رمضان وحده صام وإن لم يقبل الإمام شهادته لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وقد رأى ظاهراً وإن أفطر فعليه القضاء دون الكفارة وقال الشافعي عليه الكفارة إن أفطر بالوقاع لأنه أفطر في رمضان حقيقة لتيقنه به وحكما لوجوب الصوم عليه ولنا أن القاضي رد شهادته بدليل شرعي وهو تهمة الغلط فأورث شبهة وهذه الكفارة تندري بالشبهات ولو أفطر قبل أن يرد الإمام شهادته

الإمام الكيساني رحمه الله تعالى أنه لو أفتي للعامة بأداء النفل فيه عسى يقع عندهم أنه خالف رسول الله عليه السلام حيث نهى رسول الله عليه السلام وهو أطلقه أو يقع عندهم أنه لما جاز النفل بجواز الغرض بل أولى فلا ينبغي أن يفتي لهم بذلك وذكر فخر الإسلام رحمه الله في هذا حكاية أبي يوسف رحمه الله وهي ما روى أسد بن عمرو أنه قال أتيت باب هارون الرشيد فأقبل أبو يوسف القاضي وعليه عمامة سوداء ومدرعة سوداء وخف أسود وهواركب فرس أسود عليه سرج أسود ولبد أسود وما عليه شيء من البياض إلا الحبيته البيضاء وهو يوم الشك فأتى الناس بأفطر فقلت له أفطر أنت فقال ادن إلي فدنوت منه فقال في أذني أنني صائم *

قوله وهذه الكفارة أي كفارة الفطر عقوبة تسقط بالشبهات ولهذا لا يجب على المخطيء بخلاف سائر الكفارات فإنها تجب على المعذور والمخطيء فعلم أن هذه الكفارة ألحقت بالعقوبات وهي لا تثبت مع الشبهات دل عليه قوله عليه السلام فعليه ما على المظاهر وقول الأعرابي حين سأل رسول الله عليه السلام هلكت وأهلك والأهلاك تمحض جناية فما يجب بسببه يقع عقوبة ولأنها وجبت للزجر فإن الجبر يحصل بإيجاب القضاء فشابه العقوبات من هذا الوجه فالحقت بها فيما هو من خصائصها وهو السقوط بالشبهة وهذا اليوم رمضان في حقه لوجوب الصوم عليه وشعبان في حق غيره لعدم وجوب الصوم عليهم فلا يكون في معنى المنصوص عليه . (قوله)

اختلف المشايخ فيه ولو اكمل هذا الرجل ثلثين يوماً لم يفطر الا مع الامام لان الوجوب عليه للاحتياط والاحتياط بعد ذلك في تأخير الافطار ولو افطر لا كفارة عليه اعتبار للحقيقة التي عنده واذا كان بالسماء حلة قبل الامام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال رجلاً كان او امرأة حراً كان او عبداً لانه امر ديني فاشبه رواية الاخبار ولهذا لا يختص بلفظة الشهادة وتشترط العدالة لان قول الفاسق في الديانات غير مقبول وتأويل قول الطحاوي عدلاً كان او غير عدل ان يكون مستورا والعلة غيم او غبار او نحوه وفي اطلاق جواب الكتاب يدخل المحدود في القذف بعد ما تاب وهو ظاهر الرواية لانه خبر وعنه ابي حنيفة راح انهما لا تقبل لانها شهادة من وجه وكان الشافعي في احد قوله يشترط المثنى والحجة عليه ما ذكرنا وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الواحد في رؤية هلال رمضان ثم اذا قبل الامام شهادة الواحد وصا موثليين يوماً لا يفطرون فيما روى الحسن عن ابي حنيفة راح الاحتياط ولان الفطر لا يثبت بشهادة الواحد

قوله اختلف المشايخ فيه والصحيح ان لا تجب الكفارة لقوله عليه السلام صومكم يوم تصومون وهذا ليس بيوم صوم في حق الجماعة وقيل يجب لتعينه بالرؤية ولم يرد الامام شهادته لتبصر شبهة **قوله** وفي اطلاق جواب الكتاب وهو قوله قبل الامام شهادة الواحد العدل **قوله** وهو ظاهر الرواية لانه خبر ابي حنيفة ديني وليس بشهادة ولهذا لم يختص بلفظ الشهادة ولان شهادة العبد ههنا مقبولة وان لم يكن للعبد شهادة حتى لا ينعقد النكاح بشهادته فلان تقبل شهادة المحدود بعد التوبة والنكاح ينعقد بشهادته اولى ولان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقبلون شهادة ابي بكر رضي الله عنه بعد ما اقيم عليه حد القذف **قوله** لانها شهادة من وجه من حيث ان وجوب العمل انما كان بعد قضاء القاضي ومن حيث اختصاصه بمجلس القضاء ومن حيث اشتراط العدالة **قوله** والحجة عليه ما ذكرنا وهو قوله لانه امر ديني (قوله)

وعن محمد انهم يفترون ويثبت الفطربناء على ثبوت الرضائية بشهادة الواحد وان كان لا يثبت بها ابتداء كما استحقاق الارث بناء على النسب الثابت بشهادة القابلة واذا لم تكن بالسماء علة لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم لان التفرد بالرؤية في مثل هذه الحالة يوهم الغلط فيجب التوقف فيه حتى يكون جمعا كثيرا بخلاف ما اذا كان بالسماء علة لانه قد ينشق الغيم عن موضع القمر فيتفق للبعض النظر ثم قيل في حدا كثير اهل المحلة وعن ابي يوسف راح خمسون رجلا اعتبارا بالقسامة ولا فرق بين اهل المصر ومن ورد من خارج المصر وذكر الطحاوي انه تقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصر لقلّة الموانع واليه الاشارة في كتاب الاستحسان وكذا اذا كان على مكان مرتفع في المصر

قوله وعن محمد راح انهم يفترون ويثبت الفطربناء على ثبوت الرضائية وفي المبسوط قال ابن سمانة قلت لمحمد كيف يفترون بشهادة الواحد قال لا يفترون بشهادة الواحد بل يحكم الحاكم لانه لما حكم بدخول شهر رمضان واهم الناس بالصوم فمن ضرورته الحكم بانسلاخ رمضان بعد مضي ثلثين يوما فالحاصل ان الفطر ههنا مما يفتضي اليه الشهادة لان يكون ثابتا بشهادة الواحد كما اذا شهدت القابلة باستهلال الصبي فانه يثبت الارث ولو شهدت وحدها بالارث لم يقبل وفي الايضاح وهذا الاستشهاد على قولهما **قوله** لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير وقال الشافعي رحمه الله تقبل شهادة الواحد وعن خلف بن ايوب خمسمائة ببلخ قليل **قوله** واليه الاشارة في كتاب الاستحسان ولفظ كتاب الاستحسان فان كان الذي شهد بذلك في المصر ولا علة في السماء لم تقبل شهادته لان الذي يقع في القلب عن ذلك انه باطل (قوله)

ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطر احتياطاً وفي الصوم الاحتياط في الإيجاب
 وإذا كان بالسما علة لم تقبل في هلال الفطر إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين
 لأنه تعلق به نفع العبد وهو الفطر فاشبهه سائر حقوقه والأصحى كالفطر في هذا
 في ظاهر الرواية وهو الأصح خلافاً لما روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه أنه
 كهلال رمضان لأنه تعلق به نفع العباد وهو التوسع بلحوم الأضاحي وإن لم يكن بالسماء
 علة لم تقبل إلا شهادة جماعة يقع العلم بخبرهم كما ذكرنا ووقت الصوم من حين طلوع
 الفجر الثاني إلى غروب الشمس لقوله تعالى كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط
 الأبيض من الخيط الأسود إلى أن قال ثم اتصموا الصيام إلى الليل والخيطان بياض
 النهار وسواد الليل.

قوله فاشبهه سائر حقوقه وتشترط فيه الحرية وكما يشترط فيه الحرية والعدد ينبغي
 أن يشترط فيه لفظ الشهادة وأما الدعوى ينبغي أن لا تشترط كما لا تشترط
 في عتق الأمة وطلاق الحرية عندا لكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد
 رحمهما الله تعالى وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ينبغي
 أن يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد عنده ولا تقبل
 فيه شهادة المحدود في القذف وإن تاب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه
قوله يقع العلم بخبرهم لعل المراد من العلم غالب الرأي لا العلم القطعي وهذا الاختلاف
 بناء على الاختلاف في تفسير الجمع الكثير فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
 عليه الجمع الكثير مقدر بخمسين وعند محمد رحمه الله تعالى عليه ما يدخل في
 حد التواتر أدل ببلده رؤى الهلال هل يلزم ذلك في حق بلدة أخرى اختلف فيه وفي
 ظاهر الرواية لا عبرة باختلاف المطالع.

والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع نهار اجمع النية في الشرع لان الصوم في حقيقة اللغة هو الامساك لورود الاستعمال فيه الا انه زيد عليه النية في الشرع لتمييزها بالعبادة من العادة واختص بالنهار لما تلونا ولانه لما تعذر الوصال كان تعيين النهار اولي ليكون على خلاف العادة وعليه مبني العبادة والطهارة عن الحيض والنفاس شرط لتحقيق الاداء في حق النساء والله اعلم بالصواب .

باب ما يوجب القضاء والكفارة

اذا اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا لم يفطر والقياس ان يفطر وهو قول مالك لو جود ما يضاف الصوم فصارت لكلام ناسيا في الصلوة ووجه الاستحسان قوله لم يذم للذي اكل وشرب ناسيا ثم على صومك فانما اطعمك الله وسفاك واذا ثبت هذا في حق الاكل والشرب ثبت في الوضوء

قوله والصوم هو الامساك الى آخره فان قيل هذا ينتقض بما اذا اكل ناسيا فان صومه باق والامساك فائت وبما اذا اكل قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر لان النهار من حين طلوع الشمس وبالحائض والنفاس فان المجموع موجود والصوم فائت والجواب عن الاول ان الامساك الشرعي موجود حيث جعل الشارع اكله كلا اكل وللشارع هذه الولاية لقدرته على الابداء والاعداء والصوم حقه فله ان يبقيه مع وجود المنافي حقيقة ولان المأمور به الامساك قصد ان يكون صده المنافي له الاكل قصد او عن الثاني ان المراد اليوم وعن الثالث ان الحيض والنفاس اخرجها عن اهلية الاداء والله اعلم بالصواب .

باب ما يوجب القضاء والكفارة

قوله واذا اكل الصائم او شرب ناسيا لم يفطر اي ناسيا صومه وقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى ان اكل او شرب ناسيا لم يفطره وان جامع ناسيا فطره لان النص ورد في الاكل والشرب والجماع ليس في معناه وجه الاستحسان قوله عليه السلام للذي

فمجم

للاستواء في الركنية بخلاف الصلوة لان هيئة الصلوة مذكرة فلا يغلب النسيان ولا مذكرة في الصوم فيغلب ولا فرق بين الغرض والنفل لان النص لم يفصل ولو كان مخطئا او مكرها فعليه القضاء خلافا للشافعي رح فانه يعتبره بالناسي ولنا انه لا يغلب وجوده وعذر النسيان غالب ولان النسيان من قبل من له الحق والا كراه من قبل غيره فيفترقان

اكل وشرب ناسياتم على صومك فان قيل هذا الحديث معارض للكتاب فكيف يعمل به لان الكتاب يقتضي ان يفسد صومه لان المأمور به بالكتاب الصوم والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع ولم يبق الامساك لوجود الاكل حقيقة فالحديث يقتضي بقاء الصوم والكتاب ينفيه ولا معنى للمخالفة سوى هذا قلنا في كتاب الله تعالى اشارة الى ان النسيان معقول قوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا فكان الحديث موافقا للكتاب حينئذ فيعمل به ويحمل الكتاب على حالة العمد ليكون الدلائل باسرها معمولة ولان كتاب الله تعالى يوجب فساد الصوم اذا ترك الاتمام مختارا لان الله تعالى امرنا بذلك بقوله ثم اتموا الصيام الى الليل فلا تمام ان لا يترك الصوم مختارا وهذا ليس بمختار بل هو كالمحمول عليه من قبل من له الحق لانه خلق كذلك لانه لا يقدر على ان لا ينسي وكان فيه عملا بكتاب الله تعالى فان اعتباره يؤدي الى الحرج قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وذكر في الايضاح وما يوجب الفطر اذا فعله وهوناس فهو على صومه لما روى ابو هريرة عن رسول الله عليه السلام انه قال من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فان الله تعالى اطعمه وسقاه وروي ايضا ان من افطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وهذا حديث مشهور تلقته الصحابة والتابعون بالقبول وقال ابو يوسف رحمه الله ليس هو بحديث شاذ يجترأ على تركه واذا ثبت في الاكل ناسيا فكذا في الجماع وفيما ذكر اشارة الى هذا خبر مشهور به يزداد على الكتاب .

قوله للاستواء في الركنية لان الصوم يقوم بالكف عن الاكل فان قيل الجماع ليس (في)

كالمقيد والمريض في قضاء الصلوة فان نام فاحتلم لم يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم
 ثلث لا يفطرن الصيام القي والحجامة والاحتلام ولانه لم توجد صورة الجماع
 ولا معناه وهو الانزال عن شهوة بالمباشرة وكذا اذا نظر الى امرأة فامنى بشهوة
 لما بينا وصار كما لتفكر اذا امنى وكما لمستمنى بالكف على ما قالوا ولو ادهن
 لم يفطر لعدم المنافى وكذا اذا احتجم لهذا ولما روينا ولو اكلت حل لم يفطر
 لانه ليس بين العين والدماء منفذ والدمع يترشح كالعرق والداخل بين المسام لا ينافى

في معنى الاكل والشرب لان الصوم يحوجه اليهما فيغلب النسيان فيهما ويضعفه عن الجماع
 ولا يحوجه اليه فيندركا لنسيان في الصلوة قلنا لهما مزية في اسباب الدعوة الا انهما قاصران
 بحالهما لانهم لا تغلبان البشر والجماع قاصر في اسباب الدعوة وله مزية في حاله لانه
 يغلب البشر لان من هاجت شهوته لا يقدر على امساكها فاستويا فقام الاستدلال •
قوله كالمقيد والمريض المقيد اذ صلى قاعد اللقيد يقضي ما صلى عند رفع القيد
 والمريض لا يقضي ما صلى قاعدا عند البرء **قوله** لما بينا اي لم يوجد صورة الجماع ولا معناه
قوله وكما لمستمنى بالكف على ما قالوا وذكر في التجنيس اذا عالج ذكره
 حتى امنى يجب عليه القضاء هو المختار لانه وجد الجماع معنى وهل يحل له ان يفعل
 ذلك ان اراد الشهوة لا يحل وان اراد تسكين مابه من الشهوة ار جوان لا يكون عليه وبال
 وكذا اذا احتجم لهذا اي لعدم المنافى ولما روينا اي ثلث لا يفطرن الصيام ولو اكلت حل
 لم يفطر وان وجد طعمه في حلقة وكان ابراهيم النخعي رحمه الله يكره للصائم ان يكتحل
 وابن ابي ليلى كان يقول اذا وجد طعمه في حلقة فطره لوصول الكحل الى باطنه ولنا حديث
 ابي رافع ان النبي عليه السلام دعا بمكحلة اثم في رمضان فاكلت وهو صائم
 وعن ابن مسعود رضى قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء من بيت ام سلمة وعيناها
 مملوتان كحلا كحلته ام سلمة رضى وصوم عاشوراء في ذلك الوقت كان فرضا ثم صار منسوخا

كما واغتسل بالماء البارد ولو قبل امرأة لا يفسد صومه يريد به اذا لم ينزل لعدم المنافي
 صورة ومعنى بخلاف الرجعة والمصاهرة لان الحكم هناك اذ ير على السبب على ما يأتي
 في موضعه ان شاء الله ولو انزل بقبلة او لمس فعليه القضاء دون الكفارة لوجود معنى
 الجماع ووجود المنافي صورة او معنى يكفي لاجاب القضاء احتياطا اما الكفارة فتفتقر
 الى كل الجنابة لانها تندري بالشبهات كالحدود ولا بأس بالقبلة اذا امن على نفسه
 اي الجماع او الانزال ويكره اذا لم يامن لان عينه ليس بفطور وما يصير فطرا بعاقبته
 فان امن تعتبر عينه وابعج له وان لم يامن تعتبر عاقبته وكره له والشافعي اطلق فيه في
 الحالين والحق عليه ما ذكرنا والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محمد
 انه كره المباشرة الفاحشة لانه قل ما نخلو عن الفتنة ولودخل حلقة ذهاب وهو ذاكر
 لصومه لم يفطرو في القياس يفسد صومه لوصول المفطر الى جوفه وان كان لا يتغذى به
 كالتراب والحصاة وجه الاستحسان انه لا يستطاع الاحتراز عنه فاشبه الغبار والدخان
 واختلغوا في المطر والثلج والاصح انه يفسد لا مكان الامتناء منه اذا اواه خيمة او سقف
 ولو اكل لحما بين اسنانه فان كان قليلا لم يفطروا ان كان كثيرا يفطروا قال زفر يفطر في
 الوجهين لان الغم له حكم الظاهر حتى لا يفسد صومه باللمضمضة ولان القليل تابع
 لاسنانه بمنزلة ريقه بخلاف الكثير لانه لا يبقى فيما بين الاسنان والفصل مقدار الحمصة
 وما دونها قليل وان اخرجها واخذته بيده ثم اكله ينبغي ان يفسد صومه لما روي عن
 محمد ان الصائم اذا ابتلع سمسة بين اسنانه لا يفسد صومه ولو اكلها ابتداء يفسد صومه
 ولو مضغها لا يفسد لانها تتلاشى وفي مقدار الحمصة عليه القضاء دون الكفارة عند ابي
 يوسف وعند زفر عليه الكفارة ايضا لانه طعام متغير ولا يبي يوسف انه يعافه الطبع
 فان ذرعه القي لم يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم من قاء فلا قضاء عليه .

قوله كما اذا اغتسل بالماء البارد فوجد برودة الماء في كبده وذلك لا يضره **قوله** اذا ابتلع سممة (بين)

ومن استقاء عامدا فعليه القضاء ويستوي فيه ملاء الفم فمادونه فلو عاد وكان ملاء الفم فسد عند أبي يوسف رحمه الله لأنه خارج حتى انتقض به الطهارة وقد دخل وعند محمد لا يفسد لأنه لم توجد صورة الفطر وهو لا يتلأع وكذا معناه لأنه لا يتغذى به عادة وإن أعاد فسد بالاجماع لوجوده لا دخاله بعد الخروج فتتحقق صورة الفطر وإن كان أقل من ملاء الفم فعاد لم يفسد صومه لأنه غير خارج ولا صنع له في الدخال وإن أعاد فكذلك عند أبي يوسف لعدم الخروج وعند محمد رحمه الله يفسد صومه لوجود الصنع منه في الدخال فإن استقاء عمدا ملاء فيه فعليه القضاء لما روينا والقياس متروك به ولا كفارة عليه لعدم الصورة وإن كان أقل من ملاء الفم فكذلك عند محمد رحمه الله لا طلاق الحديث وعند أبي يوسف خرج لا يفسد لعدم الخروج حكما ثم إن عاد لم يفسد عنده لعدم سبق الخروج وإن أعاده فعنه أنه لا يفسد لما ذكرنا وعنه أنه يفسد فالحق بملاء الفم لكثرة الصنع ومن ابتلع الحصة أو الحد يد فطر لوجود صورة الفطر ولا كفارة عليه لعدم المعنى ومن جامع في أحد السبيلين عامدا فعليه القضاء استدراكا للمصلحة الغائبة والكفارة لتكامل الجناية

بين أسنانه لا يفسد صومه ولو أكلها ابتداء يفسد وتكلموا في وجوب الكفارة والمختار أنه يحب أن ابتلعها ولم يمضغها لأنه من جنس ما يتغذى به كذا في فتاوى الولوالجي وفي مقداره الحمصة قال زفر يكفر لأنه أضر بطعام لنا أنه غير مستلذ ابتلع سمسة من الخارج بالضع لم يفسد صومه لأنه يتلأش وبلا مضغ عن أبي يوسف كذلك وعن محمد يفسد وعنه يكفر وذكر الباقي والصحيح أن كل ما يفسد به الصوم يفسد به الصلوة.

قوله ومن استقاء فعليه القضاء من تنمة الحديث **قوله** ويستوي فيه ملاء الفم ومادونه أي في القي الذي ذرعه **قوله** فإن استقاء عمدا فيه إشارة إلى أنه لو استقاء ناسيا الصوم لا يفسد صومه **قوله** لما رويناه وهو قوله عم ومن استقاء فعليه القضاء **قوله** فعنه أي عن أبي يوسف رحمه الله **قوله** لما ذكرنا أي لعدم سبق الخروج **قوله** لكثرة الصنع وهو صنع الاستقاء والإعادة

ولا يشترط الانزال في المحلين اعتبارا بالاغتسال وهذا لان قضاء الشهوة يتحقق دونه وانما ذلك
 شعب وعن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه انه لا تجب الكفارة بالجماع في الموضع المكروه
 اعتبارا بالحد عندة والاصح انها تجب لان الجنابة متكاملة لقضاء الشهوة ولو جامع مبتنة
 او بهيمة فلا كفارة انزل او لم ينزل خلا فالشافعي رحمة الله تعالى عليه لان الجنابة
 تكاملها بقضاء الشهوة في محل مشتهى ولم يوجد ثم عندنا كما تجب الكفارة بالوفاء
 على الرجل تجب على المرأة وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه في قول لا تجب عليها
 لانها متعلقة بالجماع وهو فعله وانما هي محل الفعل وفي قول تجب وينحمل الرجل عنها

قوله ولا يشترط الانزال في المحلين لانه لا يشترط الانزال في الحد مع انه عقوبة محضة
 فلان لا يشترط في الكفارة وهي مشتملة على العبادة والعقوبة اولى وهذا لان الوجوب
 باعتبار قضاء الشهوة وهو متحقق بدون الانزال وانما هو شعب حتى تنكحها لشهوة
 وان وطئ في الدبر فعن ابي حنيفة رحمة الله عليه انه لا كفارة عليهما لانه لا يجعل هذا
 الفعل كاملا حتى لم يوجب الحد ولا شبهة في جانب المفعول به اذ ليس فيه قضاء
 الشهوة وعنه ان عليهما الكفارة وهو قولهما وهو الاصح لان الجنابة كاملة وانما ادعى
 ابو حنيفة رحمة الله النقصان في معنى الزنا من حيث انه لا يفسد الفراش ولا عبرة به
 في ايجاب الكفارة **قوله** ثم عندنا كما تجب الكفارة بالوفاء على الرجل تجب على
 المرأة هذا اذا كانت مطاوعة وان كانت مكرهة لا كفارة عليها وكذلك لو كانت مكرهة
 في الابتداء ثم طأوعته لانها طأوعته بعد فساد الصوم فلا تجب الكفارة **قوله** وفي قول
 تجب وينحمل عنها الرجل اي يتحمل عنها بالمال ان كان موسرا ولا يتحمل
 عنها بالصوم ان كان معسرا •

(قوله)

اعتباراً بماء الاغتسال ولنا قوله صلى الله عليه وسلم من افطر في رمضان فعليه ما على المظاهر وكلمة من تنظم الذكور والاثاث ولان السبب جنائية الالفساد لانفس الوقاع وقد شاركت فيها ولا يتحمل لانها عبادة وعقوبة ولا يجزى فيها التحمل ولواكل او شرب ما يتغذى به او ما يتداوى به فعليه القضاء والكفارة وقال الشافعي رح لا كفارة عليه لانها شرعت في الوقاع بخلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة فلا يقاس عليه غيره ولنا ان الكفارة تعلقت بجنائية الافطار في رمضان على وجه الكمال وقد تحققت وبالحجاب الاعناق تكفيراً عرف ان التوبة غير مكفرة لهذه الجنائية ثم قال والكفارة مثل كفارة الظهار لما روينا واحديث الامرابي فانه قال يا رسول الله هلكت واهلكت فقال ما ذا صنعت قال واقعت امرأتى في نهار رمضان منعند ا فقال صلى الله عليه وسلم اعتق رقبة فقال لا املك الا رقبتى هذه فقال صم شهرين

قوله اعتباراً بماء الاغتسال قلنا ذلك من مؤن الزوجية كالنفقة وذكرنا لغيره ابوالميث رحمه الله ان ثمن ماء الاغتسال لا يجب على الزوج وعن بعض ائمة بلخ انهم اعتبروه بثمن ماء الشرب كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** ولواكل او شرب ما يتغذى به او يتداوى به فعليه القضاء والكفارة اي لواكل او شرب منعند ا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا كفارة عليه لانها شرعت في الوقاع بخلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة والقياس ان لا تجب الكفارة بالوقاع لان التوبة صاحبة للذنب فاذا كانت التوبة صاحبة لا تحتاج الى الكفارة حتى يرفع الذنب الا ان الكفارة فيه ثبت بالنص بخلاف القياس فغيره لا يقاس عليه والوقاع مخصوص من قوله عليه السلام لتوبة تمحو الحوبة ولا نفا عقوبة ولهذا يستقط بالشبهة ولا يجب بالخطا واسباب العقوبات لا تعرف قياساً لانه دليل فيه شبهة ولا يجوز ايجاب ما يسقط بالشبهة بدليل فيه شبهة الا ترى ان من شرب الخمر يحد ومن شرب البول والدم يحد وشربهما

متتابعين فقال هل جاءني ما جاءني الا من الصوم فقال اطعم ستين مسكينا فقال لا اجد

اغلظ في الجريمة لكن النص لما ورد بوجوب الحد في الخمر قصرنا الحكم على مورد النص وكذا من قذف بالكفر لا يحد مع ان القذف به ابلغ من القذف بالزنا لهذا ولئن كان فيه معنى العبادۃ فاسبابها لا تعرف قياسا كسبب وجوب الصوم والصلوة والحج ولا يقال يوجبها دلالة لانها تستدعي المساواة وقد فاتت لان احدهما شهوة البطن والاخر شهوة الفرج وشهوة الفرج اقوى لانها اذا هاجت فلما يمكن التماسك عنها ولا كذلك شهوة الاكل والشرب على ان حكم الجماع اغلظ حتى لو وجد في ملك الغير يستحق به النفس ولا كذلك غيره فيجوز البذل في الاكل والشرب ويباح بالاكراه والا اضطرار ولا يباح الجماع بهذه الاعذار ويتكون بدا عينين ويحصل به قضاء وطريقين ويوجب فطرين وفساد النسكين واحدا الزاجرين ولا وهو الجلد والرجم كذلك الاكل ولنا ان الكفارة تعلقت بجناية الافطار في رمضان على وجه الكمال لا بالجماع وقد تحققت الجناية بالافطار على وجه الكمال في الاكل والشرب فتجب الكفارة والدليل على ما ذكرنا النص والعرف والحكم والمعقول اما النص فنقله عليه السلام من افطر في رمضان فعليه ما على المظاهر ومثله يذكر للتعليل كما روي انه قال من دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن القى السلاح فهو آمن لما ذكر دخول الدار والقاء السلاح صارا علة لحكم الامان حتى ثبت الامان بوجودهما واما العرف فلان الكفارة تضاف الى الافطار لا الى الوقاع يقال كفارة الافطار لا كفارة الجماع والاضافة تدل على السببية ككفارة القتل واليمين والظهار واما الحكم فلانه اذا جامع ناسيا لا يجب مع وجود الجماع اسما ومعنى لعدم الافطار والجناية على الصوم واما المعقول فلان الكفارة فيها معنى العقوبة فلا بد ان يكون سببه محظورا وجناية من وجه لتثبت الملازمة بين السبب والمسبب وهذا الفعل من حيث انه جماع مباح لانه يستوفي منفعة مملوكة كما لو (واقعها)

فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يؤتى بفرق من تمر ويروى بعرق من تمر فيه خمسة عشر صاعا وقال فرنها على المساكين فقال والله ليس ما

واقعها ليلا وإنما الحظر فيه من حيث انه جنائية على الصوم بالفطر يدل عليه ان الاعرابي سأله عن الجنائية حيث قال هلكت واهلكت ولم يردبه الهلاك حقيقة بل اراد به الهلاك حكما بجنائية الافطار والنبي ؑم اجاب عن حكم الجنائية لان الجواب يكون على وفق السؤال وإذا ثبت هذا فنقول الجنائية على الصوم بالا فطار بالا كل والشرب نظير الجنائية بالافطار بالوقاع بل فوقه لان دعوة الطباع في النهار الى الاكل والشرب اكثر فكان احق بشرع الزاجر فيثبت الحكم فيهما دلالة ولما تعلق بالجماع فطران تعلق به كفارتان وبالا كل والشرب كفارة واحدة ولهذا وجبت في جماع الصغيرة والحامل

والمرضع بالاتفاق وفي جماع البهيمة والميتة عنده ولا افطار الا من جانب واحد
قوله فامر رسول الله عليه السلام ان يؤتى بفرق من تمر الفرق بفتحين انا عيا خذ ستة عشر رطلا وذلك ثلثة اصوع هكذا في التهذيب عن ثعلب وخالد بن يزيد وقال الازهري والمحدثون على السكون وكلام العرب على التحريك وفي الصحاح الفرق مكيال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلا قال وقد يحرك وانشد لخداش بن زهير يأخذون الارش في اخوتهم فرق الصمن وشاة في الغنم ؑ والجمع فرقان وهذا الجمع قد يكون لهما جميعا كبطن وبطنان وحمل وحملان وفي النكلمة وفرق بينهما القمي فقال الفرق بسكون الراء من الاواني والمقادير ستة عشر رطلا والصاع ثلث الفرق وبالفتح مكيال ثمانون رطلا قال صاحب المغرب وفي نوا در هشام عن محمد رحمة الله تعالى عليه الفرق ستة وثلثون رطلا ولم اجد هذا فيما عندي من اصول اللغة وكذا ما في المحيط انه سنون رطلا كذا في المغرب (قوله)

بين لابني المدينة احدا حوج مني ومن صاهي فقال كل انت وعبالك يجزيك
ولا يجزي احدا بعدك وهو حجة على الشافعي في قوله بخير لان مقتضاه الترتيب
وعلى مالك في نفي التتابع للنص عليه ومن جامع فيما دون الفرج فانزل فعليه القضاء
لوجود الجماع معنى ولا كفارة عليه لانعدامه صورة وليس في افساد صوم غير رمضان
كفارة لان الانطار في رمضان ابلغ في الجنابة فلا يلحق به غيره ومن احتقن او استعط
واقطر في اذنه افطر لقوله صلى الله عليه وسلم الفطر مما دخل ولو جود معنى الفطر
وهو وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف ولا كفارة عليه لانعدامه صورة ولو افطر
في اذنيه الماء او خلهما لا يفسد صومه لانعدام المعنى والصورة بخلاف ما اذا ادخله الدهن
ولود او على جائفة او آمنة بدواء فوصل الى جوفه لود ماغه افطر عند ابي حنيفة رحمه الله

قوله بين لابني المدينة تشبة اللابة وهي الحرة وهي كل ارض الممنها حجارة سود
قوله وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى في قوله بخير اني بين الاشياء الثلاثة
وفي هذا الحديث خص الاعرابي بالحكم ثلاثة بجواز الاطعام حاله القدرة على الصوم وصرفه
الى نفسه والاكتفاء بضممة عشر صاعا وهي ستون منا والشافعي رحمه الله يحتمل بهذا
الحديث ويقول ان وظيفة كل مسكين مدو هو ربع الصاع وعندنا مقدرة بنصف الصاع
كما في صدقة الفطر والظهار وفي التكفير لاهد من مائتين ولربيعين **قوله** لوجود الجماع
معنى وهو الانزال بالمباشرة ولا كفارة عليه لانعدامه صورة وهو الايلاج في الفرج
قوله ابلغ في الجنابة لانه جنابة على الصوم والشهر جميعا وفي غير رمضان
جنابة على الصوم لا غير فلا يلزم من ثبوت الحكم في الاقوى ثبوته في الاخرى
قوله لانعدام الصورة وهو الابتلاع (قوله)

والذي يصل هو الرطب وقال لا يفطر لعدم التيقن بالوصول لا لضمام المنفذ مرة
واتساعه اخرى كما في اليابس من الدواء وله ان رطوبة الدواء تلتقي رطوبة الجراحة
فيزداد ميلها الى الاسفل فيصل الى الجوف بخلاف اليابس لانه ينشف رطوبة الجراحة
فينسد فمها وواقطر في احليله لم يفطر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف يفطر وقول
محمد مضطرب فيه فكانه وقع عند ابي يوسف ان بينه وبين الجوف منفذ ولهذا يخرج
منه البول ووقع عند ابي حنيفة رحمه الله ان المئانة بينهما حائل والبول يترشح منه وهذا ليس
من باب الفقه ومن ذاق شيئاً منهم لم يفطر لعدم الفطر صورة ومعنى ويكره له ذلك لما فيه من
تعريض الصوم على الفساد ويكره للمرأة ان تمضغ لصبيها الطعام اذا سمان لها منه بد لما بينا

قوله والذي يصل هو الرطب انما قيد الحكم بالرطب لان في ظاهر الرواية
فرقا بين الرطب واليابس ولكن اكثر مشايخنا على ان العبرة للوصول رطبا
كان او يابساً عند ابي حنيفة رحمه الله وانما ذكر الرطب هنا بناء على المعتادة انه يصل
ظاهراً دون اليابس ونص في شرح الطحاوي انه لو وصل اليابس الى الجوف افطر
ولا فرق بينهما وذكر في الايضاح ما يصل الى الجوف من المخارق المعتادة فانه يفطر سواء
كان من الغم او من الحقة وما وصل الى الجوف لوالى الدماغ من غير المخارق المعتادة
نحو ان يصل من جراحة فانه يفطر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يفطر لان الصوم
هو الامساك والا مساك انما يقع عن المخارق المعتادة وما ليس بمعتاد لا يعد امساكاً
وابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه يعتبر الوصول **قوله** وهذا ليس من باب الفقه اي فقه
الشريعة بل يرجع الى معرفة فقه الطب ولهذا اضطرب محمد رحمه الله تعالى عليه فيه
قوله اذا كان لها منه بد بان يجد ما يطعم صبيها من غير مضغ حكاه العمل ونحوه
قوله لما بينا اي لما فيه من تعريض الصوم على الفساد (قوله)

ولا بأس اذا لم تجد منه بد صيانة للولد الا ترى ان لها ان تظفرا اذا خافت على ولدها ومضغ العلك لا يفطر الصائم لانه لا يصل الى جوفه وقيل اذا لم يكن ملتثما يفسد لانه يصل اليه بعض اجزائه وقيل اذا كان اسود يفسد وان كان ملتثما لانه يتفتت الا انه يكره للصائم لما فيه من تعريض الصوم للفساد ولانه ينهم بالافطار ولا يكره للمرأة اذا لم تكن صائمة لقيامه مقام السواك في حقهن ويكره للرجال على ما قيل اذا لم يكن من علة وقيل لا يستحب لما فيه من التشبيه بالنساء ولا بأس بالكل ودهن الشارب لانه نوع ارتفاق وهوليس من محظورات الصوم وقد ندب النبي صلعم الى الاكتحال يوم عاشوراء والى الصوم فيه ولا بأس بالاكتحال للرجال اذا قصد به التداوي دون الزينة ويحتمل دهن الشارب اذا لم يكن من قصده الزينة لانه يعمل عمل الخضاب ولا يفعل لتطويل اللحية اذا كانت بقدر المسنون وهو القبض ولا بأس بالسواك الرطب بالغداة والعشي للصائم لقوله صلعم خير خلال الصائم السواك من غير فصل وقال الشافعي يكره بالعشي لما فيه من ازالة الاثر المحمود وهو الخلو فشا بهدم الشهيد قلنا هاترا لعبادة والا ليق به الا خفاء بخلاف دم الشهيد لانه اثر الظلم ولا فرق بين الرطب الاخضر وبين المبلول بالماء لما روينا والله تعالى اعلم بالصواب.

قوله اذا لم يكن ملتثما وذلك بان اتخذ ولم يعلكه احد فانه في ابتداء المضغ يتفتت فيصل الى جوفه **قوله** لما فيه من التشبه بالنساء وانه منهى قال عليه السلام لعن الله المتنشبين بالنساء والمتشبهات بالرجال **قوله** ولا بأس بالسواك الرطب قيد بالرطب دفعا لقول مالك رحمه الله تعالى انه مكروه **قوله** ولا فرق بين الاخضر والمبلول بالماء وعن ابي يوسف رحمه الله انه يكره المبلول بالماء لما فيه من ادخال الماء في الفم الا ان هذا لا يربو على المضمضة والله اعلم.

(فصل)

فصل

ومن كان مريضا في رمضان فخاف ان صام ازداد مرضه افطر وقضى وقال الشافعي رح لا يفطروا وهو يعتبر خوف الهلاك او فوات العضو كاعتبر في النيمم ونحن نقول ان زيادة المرض وامتداده قد تقضي الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه وان كان مما فرالا يمتنع بالصوم فصومه افضل وان افطر جاز لان السفر لا يعري عن المشقة فجعل نعمه عذرا بخلاف المرض فانه قد يخف بالصوم فشرط كونه مفضيا الى الحرج وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه الفطر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ولنا ان رمضان افضل الوقتين فكان الاداء فيه اولي

نصل

قوله ازداد مرضه اي اشد الجوع والعطش اصل ذلك قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فاعامة العلماء على ان هذه الرخصة لا تتعلق بنفس المرض لانه متنوع منه ما ينفع الصوم ومنه ما يضره والمراد منه هذا كما لنوم لما كان متنوعا لا يتعلق بالحدث بنفس اليوم بل بنوم هو سبب لاسترخاء المفاصل ثم عندنا المراد مرض يزداد بالصوم وعند الشافعي مرض يخاف بالصوم فيه تلف النفس او العضو نظيره النيمم بخلاف السفر فان الرخصة متعلقة بنفس السفر اذ هو غير متنوع بل هو سبب للمشقة لا محالة **قوله** افضل الوقتين للمعا فروقتان احدهما ايام رمضان والثاني عدة من ايام اخر واياهم رمضان افضل لما جاء في الحديث من تطوع في رمضان كان كمن ادى فريضة في شعبان وقال عليه الصلوة والسلام من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله اي من حيث الثواب (قوله)

قمو

وما رواه محمول على حالة الجهد واذاحات المريض والمسافر وهما على حالهما لم يلزمهما القضاء لانهما لم يدركا عدة من ايام اخر ولو صح المريض واقام المسافر ثم ماتا لزمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة لوجود الادراك بهذا المقدار وفائدته وجوب الوصية بالطعام وذكر الطحاوي خلافا فيبين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد وليس بصحيح وانما الخلاف في النذر والفرق لهما ان النذر سبب فيظهر للوجوب في حق الخلف وفي هذه المسئلة السبب ادراك العدة فيتقدر بقدر ما ادرك وقضاء رمضان ان شاء فرقه وان شاء تأبعا لطلاق النص لكن المصنوب المتابعة مسارعة الى اسقاط الواجب وان اخره حتى دخل رمضان آخر صام الثاني لانه في وقته ونفى الاول بعده لانه وقت القضاء

قوله وما رواه محمول على حال الجهد اي عند لحوقه المشقة فانتهى ان النبي عليه السلام رأى رجلا مغشيا عليه والناس اجتمعوا حوله فسأل النبي عليه السلام عن ذلك فقالوا صائم وكان ذلك الرجل مسافرا فقال عليه السلام ليس من البر الصيام في السفر الحديث فمن كان مثل ذلك الرجل في لحوق المشقة اياه فالفطر افضل **قوله** وذكر الطحاوي رحمه الله فيه خلافا بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد رحمهم الله وليس بصحيح ذكر الطحاوي ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يلزمه قضاء جميع الشهر وان صح يوما واحدا وعلى قول محمد رحمه الله يلزمه القضاء بقدر ما صح وليس بصحيح وانما الخلاف في النذر فانه اذا نذر المريض صوم شهر فمات قبل ان يصح لم يلزمه شيء وان صح يوما لزمه ان يصوم بكل الشهر هاتين وعند محمد رحمه الله بقدر ما ادرك اعتبارا بقضاء رمضان اذا اجاب العبد معتبرا بايجاب الله تعالى وصورة اذا نذر في رجب وهو مريض ان يصوم شعبان فدخل (شعبان)

ولا فدية عليه لان وجوب القضاء على التراخي حتى كان له ان يتطوع والحامل والمرضع اذا خافتا على انفسهما او ولديهما ان يطردا وقضتا دفعا للجرج ولا كفارة عليهما لانه افطار بعد رولا فدية عليهما خلافا للشافعي رحمه الله فيما اذا خافت على الولد هو يعتبره بالشيخ الفاني ولنا ان الفدية بخلاف القياس في الشيخ الفاني والطر بسبب الولد ليس في معناه لانه عاجز بعد الوجوب والولد لا وجوب عليه اصلا

شعبان وهو مريض فمات لم يلزمه الايضاء ولو صح من شعبان يوما لزمه الايضاء بالغداء لنمام شعبان عندهما خلافا للمحمد رحمهم الله فاما الصحيح اذا نذر صوم شهر ثم مات قبل تمام الشهر يلزمه ان يوصي به بالاجماع والفرق لمحمد رحمه الله ان صوم الشهر يجب في ذمة الصحيح فوجب عليه تفريغ ذمته بالخلف عند تعذر الاصل بخلاف المريض لانه ليس له ذمة صحيحة في التزام اداء الصوم حتى يبرأ ولهذا لو لم يبرأ حتى مات لم يلزمه شيء من المنذور فصار نظير قضاء رمضان *

قوله ولا فدية عليه وعند الشافعي رح يقضي بيوم ويتصدق بمثل كل يوم بناء على ان القضاء عنده موقت بما بين رمضان فلم يلقض بينهما يجب لنا خيرة القضاة وهو يعتمد على حديث عائشة رضى عنها انها قضت ايام حيضها من رمضان في شعبان من السنة القابلة فعلم انه موقت به ولنا انما كانت تفعل كذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم شعبان كله فلو صامت قبل شعبان ربما احتاج النبي صلى الله عليه وسلم اليها فلزم افطارها لاجابة النبي عليه السلام او ترك اجابة النبي عليه السلام **قوله** حتى كان له ان يتطوع يعني عقيب انقضاء رمضان ولا ياثم به فعلم ان وجوبه ليس بمضيق **قوله** والحامل والمرضع وفي الذخيرة المراد من المرضع الطئرفهي لا يتمكن الامتناع من الارضاع لوجوبه عليها يعقد الاجارة فاما الام فليس عليها الارضاع الا اذا امتنع على الاب استيجار مرضع اخرى **قوله** هو يعتبره بالشيخ الفاني له ان هذا افطار ينتفع به من لا يلزمه القضاء وهو الولد

والشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصيام يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارات والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين قبل معناه لا يطبقونه ولو قدر على الصوم يبطل حكم الفداء لان شرط الخلفية استمرار العجز ومن مات وعليه قضاء رمضان فامضى به اطعم عنه وليه لكل يوم مسكينا نصف صاع من براوصا عا من تمر او شعير لان عجزه عن الاداء في آخر عمره فصار كما لشيخ الفاني ثم لا بد من الايصاء عندنا خلافا للمشافعي رحمة الله تعالى عليه

فتجب الفدية كما فطر الشيخ الفاني ولنا ان الفدية ثبتت بخلاف القياس في الشيخ الفاني لانه لاماثلة بين الصوم والفدية لا صورة ولا معنى والفطر يسبب الولد ليس في معناه حتى يلحق به دلالة لان الشيخ الفاني عاجز بعد الوجوب ولا وجوب على الولد اصلا .

قوله والشيخ الفاني سمي لقربه الى الفناء اولانه فثبت قوته **قوله** كما يطعم في الكفارات نصف صاع من براوصا عا من تمر او شعير لان طعام المسكين عهد في الشرع هكذا والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطبقونه فدية قال ابن عباس رضى الله عنه اي يطبقونه ولا يطبقونه وقد حذف حرف لا في الكلام قال الله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا اي لا تضلوا ولانه وقع الياس عن الاصل لان حدوث القوة فيه موهوم لانه يزداد ضعفه كل يوم بخلاف المريض وقال مالك رحمه الله لا فدية عليه لان اصل الصوم لم يلزمه بعجز فكيف يلزمه خلفه والحجة عليه ما تلونا **قوله** ثم لا بد من الايصاء عندنا اي للزوم الاداء على الوارث وان لم يوص وتبرع الوارث جاز **قوله** خلافا للمشافعي رحمة الله وخلافه في مواضع احدها في لزوم الاداء على الوارث اذا لم يوص فعنده يلزمه وعندنا لم يلزم والثاني في اعتبار الثلث فعندنا يجب الاطعام من الثلث اذا اوصى وعنده يلزمه ذلك من جميع المال اوصى او لم يوص والثالث في قدر الاطعام وقد ذكرناه (قوله)

وعلى هذا الزكاة هو يعتبره بديون العباد اذ كل ذلك حق مالي تجري فيه النيابة ولنا انه عبادة ولا بد فيه من الاختيار وذلك في الايصاء دون الوراثة لانها جبرية ثم هو تبرع ابتداء حتى يعتبر من الثلث والصلوة كالصوم باستحسان المشايخ وكل صلوة تعتبر بصوم يوم هو الصحيح

قوله وعلى هذا الزكاة يعني ومن مات وعليه زكاة ولم يودها فامس بها فادى عنه وليه من الثلث وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا يحتاج الى الايصاء **قوله** ثم هو تبرع ابتداء حتى يعتبر من الثلث اي الايصاء بالفدية تبرع ابتداء بدليل انه لو لم يوص لا يجب على الوارث كسائر الوصايا بالقرب ودين الزكاة لا يعدد بنا مطلقا وذلك لان الواجب عليه فعل اختياري المال آله وقد سقطت الافعال بالموت فصارت الزكاة كأنها سقطت في حق الدنيا فكانت الوصية باداء الزكاة تبرعا بخلاف دين العباد فانه لا يسقط بالموت لان المقصود به المال والفعل غير مقصود حتى لو ظفرا الغريم بجنس حقه له ان يأخذ فلا يسقط بالموت لقيام المال وقوله تبرع ابتداء يحتمل انه اراد به ان الايصاء تبرع منه ابتداء من غير ان يكون عليه قبل الايصاء شيئا كالايصاء بسائر التبرعات ويحتمل انه اراد به انه تبرع ابتداء وان وقع في الانتهاء قضاء عما كان عليه فيكون تبرعا ابتداء قضاء الواجب انتهاء **قوله** والصلوة كالصوم باستحسان المشايخ النص بالفداء ورد في الصوم وانه غير معقول المعنى فالقياس ان يقتصر على الصوم لكن النص الوارد في الصوم جازان يكون معلولا لعلته مشتركة بين الصلوة والصوم وان كان لا يدركه عقولنا والصلوة نظير الصوم بل اهم منه فامر المشايخ بالفداء في الصلوة احتياطا ولم يحكموا بجواز قطعها مثل ما حكموا به في الصوم بل قالوا يجزيه ان شاء الله تعالى كما لو تبرع به الوارث في الصوم **قوله** وكل صلوة يعتبر بصوم يوم واحد هو الصحيح وكان محمد بن مقاتل الرازي يقول اول صلوة يوم وليلة معتبرة

ولا يصوم عنه الولي ولا يصلي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد من احد ولا يصلي
 احد من احد ومن دخل في صلاة التطوع او في صوم التطوع ثم افسد قضاة
 خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه له انه تبرع بالمودي فلا يلزمه ما لم يتبرع به ولنا ان
 المودي قربة وعمل فتجب صيانتة بالمضي عن الا بطل واذا اوجب المضي وجب
 القضاء بتركه ثم عندنا لا يباح الا فطارفيه بغير عذر في احدي الروايتين

بصوم يوم واحد حتى يجب لكل خمس صلاة نصف صاع من بر ثم رجع عنه وقال
 كل صلاة فرض على حدة بمنزلة صوم يوم وهو الصحيح لانه احوط.

قوله ولا يصوم عنه الولي وفي احد قولي الشافعي رح يجوز للولي ان يصوم عنه
 لما روي من عائشة رضي الله عنها عن النبي عليه السلام انه قال من مات وعليه الصيام صام
 عنه وليه وهذا نص في الباب ولنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما موقوفا عليه و
 مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد من احد ولا يصلي احد من احد ولا ان المقصود من
 عبادة الصوم وهو قهر النفس الامارة بالسوء لا يحصل بفعل غيره وتأويل قوله صلى الله عليه وسلم صام عنه وليه
 اي فعل عنه ما يقوم مقام الصوم من الاطعام اذا اوصى بذلك **قوله** ثم عندنا لا يباح
 الا فطارفيه بغير عذر في احدي الروايتين الا فطاريفه بغير عذر في صوم التطوع يحل فيما روي
 عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وذكر ابو بكر الرازي عن اصحابنا انه لا يحل
 والمناخرون اختلفوا فيه ويحل بعذرو الضيافة عذر فيما روي عن ابي يوسف ومحمد
 رحمهما الله وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انها لا تكون عذرا لقوله عليه السلام
 اذا دعى احدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فليأكل وان كان صائما فليصل اي
 فليدع لهم والظاهر هو الاول لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في صيغته رجل من الانصار
 فامتنع رجل من الاكل فقال صلى الله عليه وسلم انما دعاك اخوك لتكرمه فانطهره افض يوما مسكناه (قوله)

لما بينا ويباح بعذر والضیافة عذر لقوله صلى الله عليه وسلم افطروا قض يوما مكانه
 واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في رمضان اممكا بقية يومهما قضاء لحق الوقت
 بالتشبه ولو افطرا فيه لا قضاء عليهما لان الصوم غير واجب فيه وصاماما بعده
 لتحقق السبب والاهلية ولم يقضيا يومهما ولا ما مضى لعدم الخطاب وهذا بخلاف
 الصلوة لان السبب فيها الجزء المتصل بالاذاء فوجدت الاهلية عنده وفي الصوم الجزء
 الاول والاهلية منعقدة عنه وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه انه اذا زال
 الكفر او الصبي قبل الزوال فعليه القضاء

قوله لما بينا انه عمل وقربة وفي الذخيرة وهذا كله اذا كان الا فطار قبل الزوال
 فاما اذا كان بعد الزوال فلا ينبغي له ان يفطر الا اذا كان في ترك الافطار عقوب
 بالوالدين او باحدهما **قوله** واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر اممكا بقية يومهما واختلفوا
 في امساك البقية انه على طريق الاستحباب او على طريق الوجوب ذكر محمد بن
 شجاع انه على طريق الامتناع لانه مفطر فكيف يجب عليه الكف عن المفطرات
 وقد قال ابو حنيفة رحمه الله في كتاب الصوم ان الحائض اذا طهرت في بعض النهار
 لا يحسن لها ان تأكل وتشرب والناس صيام وهذا يدل على الاستحباب وقد قال الهيثم
 الامام الزاهد الصغار رحمه الله الصحيح ان ذلك على الايجاب لان محمدا رحمه الله ذكر
 في كتاب الصوم فليصم بقية يومه والا مر يدل على الايجاب وقال في الحائض اذا طهرت
 في بعض النهار فلتدع الاكل والشرب وهذا امر ايضا والذي قال لا يحسن لها ان تأكل
 وتشرب والناس صيام معناه يقبح منه ذلك الاترى انه قال في المسافر اذا اقام بعد الزوال
 اني امتنع لمن يأكل ويشرب والناس صيام وهو مقيم فقد فسر ما لا يحسن بالاستنباح
 ولا شك ان ترك ما يستقبح شرعا واجب كذا في الفوائد الظهيرية ثم الاصل في هذا ان
 كل من صار في آخر النهار بصفة لو كان في اول النهار عليها للزومه الصوم فعليه الامساك

لانه ادرك وقت النية وجه الظاهر ان الصوم لا يتجزى وجوبا واهلية الوجوب منعدمة في اوله الا ان للصبي ان ينوي التطوع في هذه الصورة دون الكافر على ما قالوا لان الكافر ليس من اهل التطوع ايضا والصبي اهل له

كما لحائض والنفساء تطهر بعد طلوع الفجر ومعه والمجنون يفيق والمريض يبرأ والمسافر يقدم بعد الزوال او الاكل والذي افطر متعمدا او خطأ او مكرها او اكل يوم الشك ثم امتنان انه من رمضان او افطرو وهو يرى ان الشمس قد غربت او تسحر بعد الفجر لم يعلم ومن لم يكن على تلك الصفة لا يجب الامساك كما في حالة الحيض والنفاس ثم قيل الحائض تأكل سرا جهرًا وقيل تأكل سرا وجهرا والمريض والمسافر الاكل جهرًا كذا ذكره الامام الترمذي رحمه الله وفي الجامع الصغير لفخر الاسلام رح فاما الامساك في بقية النهار فمذنبنا وقال الشافعي رحمه الله في هذا كله لا يجب الامساك *

قوله لانه ادرك وقت النية لما ادرك وقت النية امكنه تحصيله فصار كمن اصبح ناولا للفطر والمعنى فيه ان الكفر مناف كما لا حقيقة كما اذا اصبح بنية الفطر فعدم النية مناف حكما لا حقيقة ومع هذا المنافي اذا نوى قبل الزوال يصح فكذا هذا اذا زال المنافي قبل الزوال ينبغي ان يصح **قوله** على ما قالوا اشارة الى الخلاف وفي المبسوط ولوبلغ في غير رمضان في يوم فنوى الصوم تطوعا اجزاء بالاتفاق وفي الكافر يسلم اشتباه فقد ذكر في الجامع الصغير في الصبي يبلغ والكافر يسلم قال هما سواء وهذا يدل على ان نية كل واحد منهما للتطوع صحيحة وأكثر مشايخنا على الفرق بين الفصلين فقالوا لا يصح من الكافر نية صوم التطوع بعد ما اسلم قبل الزوال لانه ما كان اهلا للعبادة في اول النهار فلا يتوقف امساكه على ان يصير عبادة بالنية فاما الصبي فكان اهلا للعبادة تطوعا فيوقف امساكه على ان يصير صوما بالنية قبل الزوال (قوله)

واذا نوى المسافر الافطار ثم قدم المصر قبل الزوال فنوى الصوم اجزاء لان السفر لا ينافي اهلية الوجوب ولا صحة الشروع وان كان في رمضان فعليه ان يصوم لزوال المرحص في وقت النية الا ترى انه لو كان مقيما في اول اليوم ثم سافرا لباح له الفطر ترجيحا لجانب الإقامة فهذا أولى الا انه اذا افطر في المسئتين لا تلزمه الكفارة لقيام شبهة المبيح ومن اغمى عليه في رمضان لم يقص اليوم الذي حدث فيه الاغماء لوجود الصوم فيه وهو الا مساك المقرون بالنية اذا ظاهرو وجودها منه وقضى ما بعده لا نعد ام النية وان اغمى عليه اول ليلة منه قضاة كله غير يوم تلك الليلة لما قلنا وقال مالك لا يقضى ما بعده لان صوم رمضان عنده يتأدى بنية واحدة بمنزلة الاعتكاف وعندنا لا بد من النية لكل يوم لانها عبادات متفرقة لانه يتخلل بين كل يومين ما ليس بزمان لهذه العبادات بخلاف الاعتكاف ومن اغمى عليه رمضان كله قضاة لا نه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجب فيصبر عذرا في التأخير لا في الاسقاط

قوله واذا نوى المسافر الافطار اري في غير رمضان بدليل قوله فيما بعده وان كان في رمضان **قوله** ترجيحا لجانب الإقامة فهذا أولى وجه الاولية هو ان المرحص وهو السفر قائم وقت الافطار في تلك المسئلة مع ذلك لم يبيح له الافطار فلان لا يباح له الفطر في هذه المسئلة والمرخص ليس بقائم وقت الفطر بالطريق الا أولى **قوله** الا انه اذا افطر في المسئتين اري اذا كان مقيما فسا فرا ومسافرا فاقام لا تلزم الكفارة **قوله** لما قلنا اري لوجود الصوم فيه **قوله** لانها عبادات متفرقة لان صوم كل يوم عبادة على حدة الا ترى ان فساد البعض لا يمنع صحة ما بقي وان انعدم الاهلية في بعض الايام لا يمنع تقرر الاهلية فيما بقي فكانت بمنزلة صلوات مختلفة فيستدعي كل واحد منهما نية على حدة **قوله** ومن اغمى عليه في رمضان

من جن رمضان كله لم يقضه خلا فالما لك هو يعتبره بالاغماء ولنا ان المسقط هو الحرج والاغماء لا يستوعب الشهر عادة فلا حرج والمجنون يستوعبه فيتحقق الحرج وان افاق المجنون في بعضه قضى ما مضى خلا فالزفر والشافعي رحهما يقولان لم يجب عليه الاداء لانعدام الاهلية والقضاء مرتب عليه وصار كالمستوعب ولنا ان السبب قد وجد وهو الشهر

قضاء كله الا على قول الحسن البصري رحمه الله فانه لا قضاء عليه عنده لانه يقول سبب وجوب الاداء وهو شهود الشهر لم يتحقق في حقه لزوال عقله بالاغماء ووجوب القضاء يبتني عليه ولنا ان الاغماء عذر في تأخير الصوم الى زواله لا في اسقاطه وهذا لان الاغماء يضعف القوى ولا يزيل العجز الا ترى انه لا يصبر موليا عليه فان رسول الله عليه السلام ابتلي بالاغماء في مرضه وقد كان معصوما عما يزيل العقل قال الله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون •

قوله ومن جن رمضان كله لم يقضه وأصله ان الاعذار اربعة انواع ما لا يمتد يوم و ليلة غالبا كالنوم فلا يسقط شيئا من العبادات لانه لا يوجب حرجا ولهذا لم يجب لاحد عليه ولا ية بسببه • وما يمتد خلقة كالصبي فيسقط الكل دفعا للحرج • وما يمتد وقت الصلوات لا وقت الصوم غالبا كالاغماء فاذا امتد في الصلوات بان زاد على يوم و ليلة جعل عذرا دفعا للحرج لكونه غالبا ولم يجعل عذرا في الصوم لان امتداده شهرانا در فلم يكن في الجواب القضاء حرج • وما يمتد وقت الصلوة والصوم وقد لا يمتد وهو المجنون فاذا امتد فيهما اسقطهما **قوله** وان افاق المجنون في بعضه قضى ما مضى قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله المراد منه انه افاق فيما يمكنه ابتداء الصوم فيه حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الا خبر من شهر رمضان لا يلزمه القضاء لان الصوم لا يصح فيه كالليل وهو الصحيح

(قوله)

والأهلية بالذمة وفي الوجوب فائدة وهو صيرورته مطلوباً على وجه لا يخرج في
إدائه بخلاف المستوعب لأنه يخرج في الأداء فإفادة وتاماً في الخلافات ثم لا فرق
بين الأصلي والعارض قبل هذا في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى عليه أنه فرق
بينهما لأنه إذا بلغ مجنوناً التحق بالصبي فأنعدم الخطاب بخلاف ما إذا بلغ عاقلاً
ثم جن وهذا مختار بعض المتأخرين

قوله والأهلية بالذمة ولم يخل به وهذا لأنها معنى يصير الشخص به أهلاً للوجوب
له وعليه وبه فارق البهائم وهو قائم بعد الجنون ألا ترى أنه يلزمه ضمان الأتلاف
ومدقة الفطرونفقة المحارم ومحل هذه الحقوق الذمة فدل وجوبها على قيامها
قوله وفي الوجوب فائدة جواب عن المستوعب والصبي فالذمة قائمة فيهما
ولم يجب القضاء للحرج **قوله** ثم لا فرق بين الأصلي بأن بلغ مجنوناً والعارض
بأن جن بعد البلوغ وفي المبموط فإن كان جنونه أصلياً بأن بلغ مجنوناً ثم افاق
في بعض الشهر فالحفوظ عن محمد رحمه الله أنه ليس عليه قضاء ما مضى لأن ابتداء
الخطاب يتوجه عليه الآن فيكون بمنزلة الصبي يبلغ وروى هشام عن أبي
يوسف رحمه الله قال في القياس لأقضاء عليه ولكن استحسن فأوجب عليه قضاء ما مضى
من الشهر لأن الجنون الأصلي لا يفارق الجنون الطارئ في شيء من الأحكام وليس
فيه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله واختلف فيه المتأخرون على قياس مذهبه والأصح
أنه ليس عليه قضاء ما مضى **قوله** وهذا أي المروي عن محمد رحمه الله وهو الفرق بين
الجنونين مختار بعض المتأخرين منهم الشيخ أبو عبد الله الجرجاني والامام الرستغني
والزاهد الصغار رحمهم الله تعالى

ومن لم ينو في رمضان كله لا صوما ولا فطرا فعليه قضاؤه وقال زفر رحمه الله تعالى عليه
يتأدى صوم رمضان بدون النية في حق الصحيح المقيم لان الامساك مستحق
عليه فعلى اى وجه يؤديه يقع عنه كما اذا وهب كل النصاب من الفقير
ولنا ان المستحق الامساك بجهة العبادة ولا عبادة الا بالنية

قوله ومن لم ينو في رمضان كله لا صوما ولا فطرا فعليه قضاؤه وهذه المسئلة من
خواص مسائل الجامع الصغير ثم لا بد من التأويل لهذه المسئلة لما ان دلالة
حال المسلم كافية لوجود النية الا ترى ان من اغشى عليه بعدما غربت الشمس
من الليلة الاولى من رمضان انه يصير ما نأما من يومها ولم يعرف منه نية الصوم ولا
الفطر لما انا حملنا امره على النية بناء على ظاهر حاله ثم قال مشايخنا تأويل هذه المسئلة
ان يكون مريضا او مسافرا او منتهكا اعتماد الفطر في رمضان حتى لا يصلح حاله دليلا على
العزيمة ونية الصوم كذا ذكر فخر الاسلام رحمه الله وقال زفر رحمه الله يتأدى صوم
رمضان بدون النية وكان ابو الحسن الكرخي رحمه الله ينكر هذا المذهب ليزفر ح
ويقول المذهب عنده ان صوم جميع الشهر يتأدى بنية واحدة كما هو قول مالك رحمه الله
وقال ابو اليسر هذا قول قال زفر رحمه الله في صغره ثم رجع عنه **قوله** في حق الصحيح المقيم
انما قيد بهما لان المريض والمسافر لا يد لهما من نية الصوم بالاتفاق لان امساكهما غير
مستحق للصوم لان شعبان ورمضان في حقهما سواء من حيث انهما غير مطالبين بالاداء
حال قيام المرض والسفر كذا في مبسوط شيخ الاسلام كما اذا وهب كل النصاب من الفقير
فان قيل اعطاء النصاب فقيرا واحدا للزكاة باطل عند زفر رحمه الله على ما مر في الزكاة
فكيف ذكر الجواز هنا على مذهبه قيل جاز ان يكون المراد منه اى على سوق
مذهبكم وقيل تأويله ان يكون الفقير مديونا فعند ذلك يجوز اداء النصاب زكاة بالاتفاق

وفي هبة النصاب وجدنية القربة على ما مر في الزكوة ومن أصبح غير نازل للصوم فأكمل
 لا كفارة عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وقال زفر عليه الكفارة لأنه يتأدى بغير النية عنده
 وقال أبو يوسف ومحمد إذا أكل قبل الزوال تجب الكفارة لأنه فوت إمكان التحصيل
 فصا رك غاصب الغاصب ولأبي حنيفة رحمه الله أن الكفارة تعلقت بالافساد وهذا امتناع
 إذا لصوم الأبالنية وإذا حاضت المرأة أو نفست انطرت وقضت بخلاف الصلوة لأنها تخرج في
 نضائها قدم في الصلوة وإذا قدم المسافر أو طهرت الحائض في بعض النهار أمسك ببقية يومها
 وقال الشافعي رح لا يجب الإمساك وعلى هذا الخلاف كل من صار أهلاً للزوم ولم يكن
 كذلك في أول اليوم هو يقول التشبه خلف فلا يجب الأعلى من يتحقق الأصل في حقه

قوله وفي هبة النصاب وجدنية القربة باختیاراً لمحل ووجد معنى القربة لحاجة
 المحل ألا ترى أن من وهب لفقر شيئاً لا يملك الرجوع فيه لحصول الصواب له
قوله كغاصب الغاصب وذلك لأن الإمساك قبل الزوال كان بعرضية أن يصير صوماً
 فبالأكل فوت هذا لا مكان وتفويت المكان بمنزلة تفويت الأصل كما في الغصب فإن المغصوب
 منه كل يضمن الغاصب الأول لتفويت الأصل يضمن الغاصب الثاني لتفويت المكان لأنه
 لا جأزان يضمن الثاني بسبب الاستهلاك لأنه شرط والتفويت علة ولا يصار إليه
 مع قيام صاحب العلة ولا جأزان يضمنه بسبب الغصب لأنه ما زال اليد المحققة فتعين
 لضممه تفويت المكان وهو مكان التحصيل للمغصوب منه بالرد على الغاصب أو بالرد عليه
 وأجواب لأبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه من هذا أن ضمان الغصب ضمان العدو وأن ذلك
 ما يحتاط في إثباته زجراً وهناً الكفارة في معنى العقوبة وهو مما يحتاط في درئه
 واسقاطه فافترقا **قوله** وإذا حاضت المرأة أو نفست بضم النون أي صارت نفساء
 ونفست بفتح النون أي حاضت

تمط

كما لمفطر متعمدا أو مخطئا ولنا أنه وجب قضاء لحق الوقت لا خلفا لأنه وقت معظم بخلاف الحائض والنفساء والمريض والمسافر حيث لا يجب عليهم حال قيام هذه الاعذار لتحقيق المانع عن التشبه حسب تحققه عن الصوم.

قال وإذا تسحر وهو يظن أن الفجر لم يطلع فإذا هو قد طلع أو انظر وهو يرى أن الشمس قد غربت فإذا هي لم تغرب أمسك ببقية يومه قضاء لحق الوقت بالقدر الممكن أو نفيا للتهمة وعليه القضاء لأنه حق مضمون بالمثل كفى المريض والمسافر ولا كفارة عليه لأن الجناية قاصرة لعدم القصد

قوله كما لمفطر متعمدا أو مخطئا فإن قيل ما وجه المفطر مخطئا عنده والفطر لا يتحقق عنده من المخطي فلنا المراد من المخطي هو من لم يصح صوم اليوم عنه لعدم قصده في افساد الصوم كمن أكل يوم الشك ثم ظهر أنه من رمضان فإنه يتحقق الا فطار ههنا ويجب التشبه بالاتفاق وكذا من تسحر وهو يظن أن الفجر لم يطلع فإذا هو قد طلع أو انظر على ظن أن الشمس قد غربت وهي لم تغرب بعدا ونقول بناء على قود مذهبكم.

قوله لتحقيق المانع من التشبه أما في حق المسافر والمريض المانع عن التحقيق لحق الحرج بهما والحرج كما يتحقق بالصوم يتحقق بالتشبه وأما في النساء والحائض فإن حقيقة الصوم حرام عليهما فيكون التشبه حراما أيضا كما أن عبادة الصنم حرام فكذلك الصلوة وإمامة صورة حرام للتشبه **قوله** أو نفيا للتهمة فإنه لو أكل ولا عذره ينهمه الناس بالفسق والفجور والتحيز عن موضع التهمة واجب للحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقف مواقف التهم ولما روي عن علي رضي الله عنه أياك وما يقع عند الناس إنكاره وفي رواية وما يسبق إلى القلوب إنكاره وإن كان عندك اعتذاره فليس كل سامع نكرا يطيق أن تسمعه عذرا (قوله)

وفيه قال عمر رضي الله تعالى عنه ما تجانفنا لا ثم قضاء يوم علينا يسير والمراد بالفجر الفجر الثاني وقد بيناه في الصلوة ثم التمسح مستحب لقوله عليه السلام تسحروا فان في السحور بركة والمستحب تأخير لقوله عليه السلام ثلث من اخلاق المرسلين تعجيل الافطار وتأخير السحور والسواك الا انه اذا شك في الفجر ومعناه تساوى الظنين الا فضل ان يدع الاكل تحرز عن المحرم ولا يجب عليه ذلك ولو اكل فصومه تام لان الاصل هو الليل وعن ابي حنيفة رحمه الله اذا كان في موضع لا يستبين الفجر وكانت الليلة مقمرة او متغيمه او كان ببصرة علة وهو يشك لا يأكل ولو اكل فقد اساء لقوله عليه الصلوة والسلام

قوله وفيه قال عمر رضي الله ما تجانفنا لا ثم فانه رضي الله عنه كان جالسا في رحبة معجد الكوفة عند الغروب في شهر رمضان فاتي بعس من لبن فشرب منه هو واصحابه فامر المؤذن ان يؤذن فلما رقى الميذنة رأى الشمس لم تغب فقال الشمس يا امير المؤمنين فقال عمر رضي الله عنه بعثنا كد اعياء لم نبعثك راعيا ما تجانفنا لا ثم نقضى يوم ما مكانه وقضاء يوم علينا يسير دل هذا الحديث على لزوم القضاء وعدم الكفارة وانما قال عمر رضي الله عنه لاساءة اذ به لان من حقه ان يجي ويخبر بالنداء من الميذنة كان اساءة منه في الادب فرد عليه بقوله لم نبعثك راعيا كذا في مبسوط الامام الا سبجاي رحمه الله وقوله ما تجانفنا لا ثم اي لم ننحرف اليه ولم نمل يعني ما نعمدنا في هذا ارتكاب المعصية.

قوله فان في السحور بركة السحر آخر الليل عن الليث قالوا هو السدس الاخير والسحور اسم لما يؤكل في ذلك الوقت فعلى هذا كان المضاف في قوله عليه الصلوة والسلام فان في السحور بركة محذوف اي في اكل السحور ثم قيل المراد من البركة هو زيادة قوة في اداء الصوم بدليل حديث آخر ذكره في المبسوط وهو قوله صلى الله عليه وسلم استعينوا باقايلة النهار على قيام الليل وبأكل السحور على صيام النهار وجاز ان يكون المراد

دع ما يريبك الى ما لا يريبك وان كان اكبر رأيه انه اكل والفجر طالع فعليه قضاء عملاً
 بغالب الرأي وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه لان اليقين لا يزال الا بمثله
 ولو ظهر ان الفجر طالع لا كفارة عليه لانه بني الامر على الاصل فلا تتحقق العمديّة
 ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الفطر لان الاصل هو النهار ولو اكل فعليه القضاء
 عملاً بالاصل وان كان اكبر رأيه انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء رواية واحدة لان النهار هو الاصل
 ولو كان شاكاً فيه وتبين انها لم تغرب ينبغي ان تجب الكفارة نظر الى ما هو الاصل وهو النهار
 ومن اكل في رمضان ناسياً وظن ان ذلك يفطره فاكل بعد ذلك متعمداً
 عليه القضاء دون الكفارة

من البركة هونيل زيادة الثواب لاستنائه باكل السحور بمن سدا المرسلين عليهم الصلوة والسلام
 وعمله بما هو مخصوص اهل الاسلام قال عليه الصلوة والسلام فرق ما بين صيامنا وصيام
 اهل الكتاب اكل السحور وفي النهاية وسأل الامام بدر الدين النوري رح شيعي عن هذا
 الحديث فقال كيف يكون تأخير السحور من اخلاق المرسلين ولم يكن في ملتهم حل
 اكل السحور كما كان في ابتداء ملتنا قال شيعي رحمه الله واثا به الجنة ملتنا المراد به الاكلة
 الثانية فانها كانت تجري مجرى السحور في حقهم •

قوله دع ما يريبك الى ما لا يريبك وتام الحديث فان الكذب ريبة وان الصدق
 طمأنينة من ربه ريباً شككته والريبة الشك والنهمة اي ما يشككك ويحصل نيك الريبة
 وهي في الاصل قلق النفس واضطرابها الا ترى كيف فابلها بالطمأنينة وهي السكون
 وذلك ان النفس لا تستقر متى شكت في امرواذا ايقنته سكنت واطمأنت ولو شك
 في غروب الشمس لا يحل له الفطر لان الاصل هو النهار ولو اكل مع الشك فعليه
 القضاء عملاً بالاصل ولو اكل وهو شاك في طلوع الفجر فصومه تام لان الاصل بقاء الليل

لان الاشتباه استند الى القياس فتتحقق الشبهة وان بلغه الحديث وعلمه فكذلك في
ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رحمه الله انها تجب وكذا عنهما لانه لا اشتباه فلا شبهة ووجه الاول
قيام الشبهة الحكمية بالنظر الى القياس فلا ينتفي باعلم كوطي الاب جارية ابنه ولو احنجم
وذن ان ذلك يفطره ثم اكل منعده عليه القضاء والكفارة لان الظن ما استند الى دليل شرعي

وان كان اكبر رأيه انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء رواية واحدة لان النهار هو الاصل
وهذا بخلاف ما اذا كان في اكبر رأيه انه اكل والفجر طالع فعلية قضاؤه عملا بغالب الرأي وفيه
الاحتياط وفي ظاهر الرواية لا قضاء عليه لان اليقين لا يزول الا بمثله فقيما اذا اكل واكبر رأيه انه
اكل بعد طلوع الفجر في وجوب القضاء عليه روايتان وفي مثله في غروب الشمس
عليه القضاء رواية واحدة وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله عنه انه عليه الكفارة ايضا لان
النهار كان ثابتا وقد انضم اليه اكبر رأيه فصار بمنزلة اليقين •

قوله لان الاشتباه استند الى القياس لما ان القياس الصحيح يقتضي ان لا يبقى صائما باكله عند
النسيان قبل ان يأكل منعده او اذا اكل بعد ذلك منعده فقد لا في اكله حالة وهو غير صائم فيها
فلا تجب الكفارة ووجه القياس وهو ان ركن الصوم ينعدم باكله ناسيا او عامدا وبدون الركن
لا يتصور اداء العبادة فيفسد صومه **قوله** وان بلغه الحديث وعلمه اي علم بمعنى الحديث
بان الصوم لا يفسد بالاكل ناسيا فكذلك في ظاهر الرواية اي لا تجب الكفارة
وعن ابي حنيفة رحمه الله انها تجب وكذا عنهما اي عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
قوله قيام الشبهة الحكمية نظر الى الدليل الشبهة نوعان شبهة دليل وشبهة اشتباه شبهة الدليل
هي ما يوجد الدليل الشرعي على ذلك مع تخلف المدلول عنه كما في الاكل ناسيا ووجه
الدليل على فساد وهو القياس فتحققت الشبهة في الحكم بالنظر اليه ولكن يختلف
المدلول من هذا القياس لوجود النص المخالف له وهو حديث الاعرابي قال له النبي عليه

فن

(كتاب الصوم ... فصل)

الأذا افتاء فقيه بالفساد لان الفتوى دليل شرعي في حقه ولويلغه الحديث ناعتمده
فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى لان قول الرسول عليه السلام لا ينزل عن قول المفتي
وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك لان على العامي الاقتداء بالفقهاء لعدم
الاقتداء في حقه الى معرفة الاحاديث وان عرف تأويله تجب الكفارة لاقتفاء الشبهة

الصلوة والسلام تم على صومك الحديث وفي هذه الشبهة العبرة بوجودها لا الاعتقاد المرتكب
لان المؤثر في اسقاط الكفارة الدليل الشرعي وذلك لا يتفاوت بين ان يعلم حديث
الاعرابي اولا يعلم لان زوال الاشتباه لا يوجب زوال الشبهة كما اذا وطئ جارية ابنة
لا يجب التحريم سواء علم بالحرمة او لم يعلم واما شبهة الاشتباه فهي تخيل ما ليس بدليل
دليلا فان تأيد بظنه يكون معتبرا ولا ملاكالا بن اذا وطئ جارية ابنة ان قال ظننت انها
تحل لي سقط الحد والافلا.

قوله الا اذا افتاء فقيه اشارة الى ان المفتي ينبغي ان يكون ممن يؤخذ منه الفقه
ويعتمد عليه في البلدة في الفتوى واذا كان المفتي على هذه الصفة فعلى العامي
تقليده وان كان المفتي اخطأ في ذلك ولا معتبر بغيره هكذا روى الحسن
عن ابي حنيفة وابن رستم عن محمد وبشير بن الوليد عن ابي يوسف رحمهم الله تعالى
قوله ولويلغه الحديث واعتمده وهو قوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم
قوله فكذلك عند محمد رحمه الله اي لا تجب الكفارة **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله
خلاف ذلك اي لا تسقط الكفارة بالفطر عند ابي يوسف رحمه الله اذا بلغه حديث
الحجامة واعتمده بخلاف فتوى المفتي بالفساد فلن هناك تسقط الكفارة عند ابي يوسف
رحمه الله وقال لان العامي اذا سمع حديثا ليس له ان يأخذ بظاهره لجواز ان يكون
مصريا عن ظاهره او منسوخا بخلاف الفتوى **قوله** وان عرف تأويله تجب الكفارة

وتقول الأوزاعي رحمه الله تعالى عليه لا يورث الشبهة لمخالفة القياس ولو اكل بعد ما اغتاب منعدا فعليه القضاء والكفارة كبف ما كان لان الفطر يخالف القياس والمحدث مؤول بالاجماع

وتأويله ان النبي عليه الصلوة والسلام مربهما وهو معقل بن سنان مع حاجمه وهما يغتابان آخر فقال افطر الحاجم والمحجوم أي ذهب بثواب صومهما للغيبة يدل عليه انه سوى بين الحاجم والمحجوم ولا خلاف انه لا يفسد صوم الحاجم وقيل الصحيح انه غشي على المحجوم نصب الحاجم الماء في حلقه فقال عليه الصلوة والسلام افطر الحاجم المحجوم أي فطره مما صنع به فوقع عند الراوي انه قال عليه السلام افطر الحاجم والمحجوم كذا في المبسوط

قوله وقول الأوزاعي لا يورث الشبهة جواب عما يقال ان الأوزاعي خالفه فيورث الشبهة بخلاف ما ذكره في النسيان فاجاب بان قول الأوزاعي لا يورث الشبهة بخلاف قول مالك رحمه الله في النسيان لان خلافه انما اعتبر بموافقة القياس وخلاف الأوزاعي مخالف للقياس فلا يعتبر لان الفطر مما دخل لا مما خرج **قوله** ولو اكل بعد ما اغتاب التي قوله كيف ما كان أي سواء بلغه الحديث أو لم يبلغه وسواء عرف تأويله أو لم يعرفه وسواء افتاء مفت أو لم يفت وفي المبسوط فظن ان الغيبة فطرته فاكل بعد ذلك منعدا فعليه القضاء والكفارة سواء اعتمد حديثا أو فتوى لان هذا الظن والفتوى في غير موضعه اذلا خلاف بين العلماء ان الصوم لا يفسد بهذا أو الفتوى بخلاف الاجماع غير معتبرة والحديث وهو قوله م ثلث يفطرن الصيام ويتقضى الوضوء ويهد من العقل الغيبة والنميمة والنظر الى محاسن المرأة كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه الله وقال فخر الاسلام في الجامع الصغير والحديث الوارد في بيان النبي صلى الله عليه وسلم قال الغيبة يفطر الصيام وهو مؤول بالاجماع

واذا جُمعت النائمة والمجنونة وهي صائمة عليها القضاء دون الكفارة وقال
زفر الشافعي رحمهما الله تعالى لا قضاء عليها اعتبارا بالنامي والعذر ابلغ لعدم القصد
ولنا ان النسيان يغلب وجوده وهذا نادرو ولا تجب الكفارة لانعدام الجنائية.

فصل فيما يوجب على نفسه

واذا قال لله علي صوم يوم النحر انظر وقضي فهذا النذر صحيح عندنا خلا لزفر
والشافعي رحمهما الله هدا يقولان انه

قوله واذا جُمعت النائمة والمجنونة وهي صائمة عليها القضاء اما صوم النائمة
فظاهر واما المجنونة فقد تكلموا في صحة صومها فان صحة الصوم لا تجامع الجنون
وحكي عن ابي سليمان الجوزجاني انه قال لما قرأت على محمد رح هذه المسئلة قلت
له كيف يكون صائمة وهي مجنونة قال لي دع هذا فانه انتشر في الافق واكثر المشايخ
قالوا تأويله اذا كانت عاقلة بالغة في اول النهار ثم جنت كذا ذكره الامام المحبوبي
رحمه الله وفي الفوائد الظهيرية وعن عيسى بن ابان رحمة الله تعالى عليه قال
قلت لمحمد رحمة الله تعالى عليه هذه المجنونة فقال لا بل المجبورة اي المكروهة
فقلت الا تجعلها مجبورة فقال بلى ثم قال كيف وقد سارت بها الركاب وهوها
قوله ولا تجب الكفارة لعدم الجنائية لانها تكون بالقصد ولا قصد.

فصل فيما يوجب على نفسه

الاصل في صحة النذر ان لا يكون المنذور واجبا ولكن من جنسه لله تعالى واجب
قصد الاتبع لان الاصل في العبادة الدوام لتواتر نعمه في كل لحظة وتتابع
احسانه في كل لحظة الا ان الله تعالى اكتفى بالاجاب خمس صلوات في كل يوم
وليلة تيسير الامر على عباده والعبد بنذره يريد ان يتمسك بالعزيمة ويلحق بالمنذور

نذربما هو معصية لورود النهي عن صوم هذه الايام ولنا انه نذر بصوم مشروع والنهي لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصح نذره لكنه يفطر احرارا عن المعصية المجاورة ثم يقضي اسقاط الواجب

بما هو الواجب ومن شرط الحاق الشيء بالشيء ان يتحقق ذلك الشيء وقولنا قصدا لا تبعا وهذا لان ما يكون واجبا تبعا يكون مباحا لعينه فلم يكن النذر به الحاقا بالواجب بل يكون نذرا بالمباح والنذر بالمباح لا يصح فلذا لا يصح النذر بعبد المريض لانه واجب ولا بالوضوء ولا بقراءة القرآن لانهما وجبا للصلوة وليس من جنسهما واجب لعينه ولا يلزم صحة النذر بالا اعتكاف لان من جنسه وهو للبت واجبا على العباد لعينه وهو الوقوف في الصلوة والثاني ان النذر بالاعتكاف انما يصح لكونه ادامة للصلوة وانها واجبة لعينها ولهذا لم يصح الاعتكاف في غير المسجد .

قوله نذربما هو معصية لورود النهي عن صوم هذه الايام وهو قوله عم الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبعا والنذر بالمعصية لا يصح لقوله عم لا نذر في معصية الله تعالى **قوله** ولنا انه نذر بصوم مشروع وهذا لانه عليه الصلوة والسلام نهى عن صوم هذا اليوم وموجب النهي الانتهاء والانتفاء عما لا يتصور وتكون المشروع بشرعيته وقد نهى عن صوم شرعي فيستدعي شرعيته ولان موجب النهي الانتهاء على وجه يكون للمعبد فيه اختيار بين ان ينتهي فيثاب عليه وبين ان يرتكب فيعاقب عليه وذا لا يتحقق اذا لم يبق الصوم مشروعاً والنهي لمعنى في غير الصوم لكن في وصفه وهو الاعراض عن الضيافة الموضوعة في هذا الوقت لان هذه الايام ايام ضيافة بالقرابين ويوم الفطريوم اكل موافقة للفقراء والمساكين فصار الاكل قربة بوصفه وهو شهوة باصله فصار الكف عنه قربة باصله معصية بوصفه فيبقى مشروعاً كالصلوة في الارض المغصوبة ولان المعنى الذي لاجله كان الصوم مشروعاً في سائر الايام كونه امساكاً للنفس الشهوية

وَأَنْ صَامَ فِيهِ يَخْرُجَ عَنِ الْعَهْدِ لِأَنَّهُ إِذَا كَمَا التَّزَمَهُ وَأَنْ نَوَى يَمِينًا فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ يَعْنِي
 إِذَا أَفْطَرَ وَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ عَلَى وَجْهِ سِتَّةٍ أَنْ لَمْ يَنْوِشْ أَوْ نَوَى النَّذْرَ لِغَيْرِ أَوْ نَوَى النَّذْرَ
 وَنَوَى أَنْ لَا يَكُونَ يَمِينًا يَكُونُ نَذْرًا لِأَنَّهُ نَذْرٌ بِصِغْتِهِ كَيْفَ وَقَدْ قَرَّرَهُ بِعَزِيمَتِهِ وَأَنْ نَوَى
 الْيَمِينَ وَنَوَى أَنْ لَا يَكُونَ نَذْرًا يَكُونُ يَمِينًا لِأَنَّ الْيَمِينَ مُحْتَمَلٌ كَلَامُهُ وَقَدْ عَيْنَهُ وَنَفَى غَيْرَهُ
 وَأَنْ نَوَاهُمَا يَكُونُ نَذْرًا وَيَمِينًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 يَكُونُ نَذْرًا وَلَوْ نَوَى الْيَمِينَ فَكَذَلِكَ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَهُ يَكُونُ يَمِينًا لِأَبِي يُوسُفَ أَنَّ النَّذْرَ
 فِيهِ حَقِيقَةٌ وَالْيَمِينُ مَجَازٌ حَتَّى لَا يَتَوَقَّفَ إِلَّا عَلَى النِّيَّةِ وَيَتَوَقَّفُ الثَّانِي فَلَا يَنْتَظِمُهَا
 ثُمَّ الْمَجَازُ يَتَعَيَّنُ نِيَّتُهُ وَعِنْدَ نِيَّتِهِمَا تَتَرَجَّحُ الْحَقِيقَةُ وَلَهُمَا أَنَّهُ لَا تَنَافٍ بَيْنَ الْجَهْتَيْنِ لِأَنَّهُمَا
 يَقْتَضِيَانِ الْوُجُوبَ إِلَّا أَنَّ النَّذْرَ يَقْتَضِيهِ لَعِينُهُ وَالْيَمِينَ لِغَيْرِهِ فَجَمْعُهُمَا يَنْتَظِمُ عَمَلًا بِالْأَدْلِيلَيْنِ

عَنْ مَقْضِيَّاتِهَا وَهَذَا الْمَعْنَى فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ أَشَدُّ وَأَقْوَى لِأَنَّ الْإِمْتِنَاعَ عَنْ مَقْضِيَّاتِ النَّفْسِ
 مَعَ أَقْدَامِ الْخَلْقِ عَلَى ذَلِكَ أَشَدُّ عَلَى النَّفْسِ لَكِنْ تَرَكَ أَجَابَةَ دَعْوَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِحَصْلِ
 بِهِ فَيَكُونُ قَبِيحًا لَا عَرَضَهُ عَنْ ضِيَاةِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَعْيُنِ الصُّومِ

قوله وَأَنْ صَامَ فِيهِ يَخْرُجَ عَنِ الْعَهْدِ لِأَنَّهُ إِذَا كَمَا التَّزَمَهُ وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنْ مَطْلُوقَ النَّذْرِ يَتَنَاوَلُ
 الْكَامِلَ فَلَا يَخْرُجُ عَنْ عَهْدِهِ النَّذْرِيَّةِ بِالنَّاقِصِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ نَذْرُهُ مَضَافًا إِلَى النَّاقِصِ فَيُؤَدَّى
 بِهِ لِأَنَّهُ مَا التَّزَمَ إِلَّا هَذَا الْقَدْرَ وَقَدْ أَدَّى كَمَا التَّزَمَ كَمَنْ قَالَ لِلَّهِ عَالِي أَنْ أَعْتَقَ هَذِهِ الرِّقْبَةَ وَهِيَ عَمِيَاءُ
 خَرَجَ عَنْ نَذْرِهِ بِأَعْتَاقِهَا وَأَنْ كَانَ مَطْلُوقَ النَّذْرِ أَوْشِيًّا مِنَ الْوَاجِبَاتِ لَا يَتَأَدَّى بِهَا كَمَنْ
 نَذَرَ أَنْ يَصْلِيَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَعَلِيهِ أَنْ يَصْلِيَ فِي وَقْتِ آخِرِهَا وَصَلَّى فِي ذَلِكَ
 الْوَقْتِ خَرَجَ عَنْ مَوْجِبِ نَذْرِهِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ **قوله** لَا تَنَافٍ بَيْنَ الْجَهْتَيْنِ أَيَّ جِهَةٍ
 النَّذْرُ وَالْيَمِينُ لِأَنَّهُمَا يَقْتَضِيَانِ الْوُجُوبَ إِلَّا أَنَّ النَّذْرَ يَقْتَضِيهِ لَعِينُهُ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ لِلْإِجَابِ
 وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى أَوْفُوا بِالْعُقُودِ وَالْيَمِينَ لِغَيْرِهِ وَهُوَ صِيَانَةُ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْهَنْكِ أَوْ صِيَانَةُ مَا
 لَوْجِبَهُ عَلَى نَفْسِهِ عَنِ الْحَلْفِ فَلَا تَنَافٍ بَيْنَهُمَا وَهَذَا مَعْنَى مَا ذَكَرْتُ فِي الْإِيضَاحِ أَنَّ (النَّذْرَ)

كما جمعنا بين جهني التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض ولو قال الله علي صوم هذه السنة افطر يوم الفطر ويوم النحر وايا م التشريق وقضاها لان النذر بالسنة المعينة نذر بهذه الايام وكذا اذا لم يعين لكنه شرط التتابع لان المتابعة لا تعري عنها لكن يقضيها في هذا الفصل موصولة بتحقيق التتابع بقدر الامكان ويتأني في هذا خلاف زفر والشافعي رحمهما الله للنهي عن الصوم فيها وهو قوله عليه السلام الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبغال وقد بينا الوجه فيه والعذر عنه ولو لم يشترط التتابع لم يجزه صوم هذه الايام لان الاصل فيما يلزمه الكمال والمؤدي ناقص لمكان النهي بخلاف ما اذا عينها لانه التزم بوصف النقصان فيكون الاداء بالوصف الملتزم.

النذر لا يجاب في الذمة والوجوب في الذمة يلزم الخروج عن العهدة واليمين يؤكد معنى اللزوم فلم يكن بين الموجبين تناف لان ما يؤكد الشيء لا ينا فيه واما وجوب القضاء والكفارة حال عدم الوفاء فهو حكم آخر سوى الموجب الاصيل واذا لم يتحقق التنا في فيما هو الموجب الاصيل وهو لزوم الوفاء به جعلناه مؤكدا له فلما اشتركا في نفس الايجاب فاذا نوى اليمين يرا د بهما نفس الايجاب ويكون عملا بعموم المجاز لاجمع بينهما.

قوله كما جمعنا بين جهني التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض تدل على اعتبار جهة التبرع اشتراط التقابض والبطالان بالشيوع وعدم جواز تصرف المأذون فيها وعلى اعتبار جهة المعاوضة خيار الرد بالعيب وخيار الرد بالرؤية واستحقاق الشفعة على ما تأتى الاحكام في مواضعها ان شاء الله تعالى **قوله** ويتأني في هذا خلاف زفر والشافعي رحمهما الله عندهما لم يعتبر نذره في حق هذه الايام حتى يأكل في هذه الايام ولا يلزمه القضاء **قوله** وقد بينا الوجه فيه اي في صحة النذر بصوم هذه الايام **قوله** والعذر عنه اي عن قوله صلى الله عليه وسلم الا لا تصوموا في هذه الايام **قوله** ولو لم يشترط التتابع

قال وعليه كفارة يمين ان اراد به يميناً وقد سبقت وجوهه ومن اصبح يوم النحر صائماً ثم انظر
 لاشي عليه وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في النوادر ان عليه القضاء لان الشروع ملزم
 كالنذر وصار كالشروع في الصلوة في الوقت المكروه والفرق لابي حنيفة رح وهو ظاهر الرواية
 ان بنفس الشروع في الصوم يسمى صائماً حتى يحث به الحالف على الصوم فيصير مرتكباً
 للنهي فيجب ابطاله فلا تجب صيانه ووجوب القضاء يبتني عليه ولا يصير مرتكباً للنهي
 بنفس النذر وهو الموجب ولا بنفس الشروع في الصلوة حتى يتم ركعة ولهذا لا يحث
 به الحالف على الصلوة فتجب صيانه المؤدى ويكون مضموناً بالقضاء وعن ابي حنيفة
 رحمه الله انه لا يجب القضاء في فصل الصلوة ايضاً والظاهر هو الاول والله اعلم بالصواب •

لم يجز صوم هذه الايام اي لم يشترط التتابع ولم يعين السنة ايضاً ثم في هذه الصورة
 وهي ما اذا لم يشترط التتابع ولم يعين السنة ايضاً يقضي خمسة وثلثين يوماً ثلاثون
 يوماً لرمضان وخمسة ايام قضى عن تلك الايام الخمسة لان السنة منكراً اسم
 الايام معدودة ويمكن فصل الايام المعدودة عن رمضان وعن تلك الايام فصوم
 رمضان لا يكون عن المنذور لعدم شرط صحة النذر به فانه واجب من غير الجواب •
قوله وقد سبقت وجوهه وهي الواجهة الست **قوله** فيصير مرتكباً للنهي وهذا
 لان وجوب القضاء يبتني على وجوب الاتمام ووجوب الاتمام مبني على وجوب
 صيانة المؤدى عن البطلان وما ادى واجب الابطال لكونه منهاياً عنه فلا يجوز
 ان يكون واجب الصيانة فلا يجب عليه القضاء بخلاف النذر بصوم هذه الايام لان
 الناذر التزام القربة الخالصة وانما وصف المعصية متصل به فعلاً لا باسمه ذكر ان كانت من
 ضرورات المباشرة لا من ضرورات ايجاب المباشرة وبخلاف الشروع في الصلوة في
 الاوقات المكروهة لانه بنفس الشروع لا يصير مرتكباً للنهي لان الشروع في الصلوة ليس
 بصلوة لان تمامها بالركوع والسجود حتى لا يحث الحالف بالشروع فيها فتجب صيانة

باب الاعتكاف

قال الاعتكاف مستحب والصحيح انه سنة مؤكدة لان النبي عليه الصلوة والسلام واظب عليه في العشر الاخير من رمضان والمواظبة دليل السنة وهو اللبث في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف اما اللبث فركنه لانه ينبي عنه فكان وجوده به

المؤدى ويضمن بالقضاء ولما صار مضمونا لم يقطع عنه بالمجور اذا قطعها بعد ما سجد ضمنها ايضا ولانه يمكن اداء الصلوة متحاميا عن الكراهة بان يصبر حتى تتبيض الشمس فذلك لزمته وههنا بعد الشروع لا يمكنه الاداء بدون صفة الكراهة فلذلك لم يلزمه ولان الشروع في الصلوة بالتحريم وهي غير الصلوة فيصير شراعا في الصلوة غير مرتكب للنهي فيجب عليه الا تمام بخلاف الصوم لان الوجوب بالشروع في الصوم والشروع في الصوم صوم فكان الجزء الذي به الشروع صوما فيكون منها لكونه صوما فيكون واجب الا بطل والله اعلم بالصواب •

باب الاعتكاف

قوله والصحيح انه سنة لان النبي عليه الصلوة والسلام واظب عليه في العشر الاخير من رمضان منذ قدم المدينة الى ان توفاه الله تعالى وقال الزهري عجبا من الناس كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل الشيء ويتركه وما ترك الاعتكاف حتى قبض فان قبل المواظبة دليل الوجوب فكيف لم يجب الاعتكاف مع مواظبته صلى الله عليه وسلم قلنا نعم كذلك الا ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد المواظبة كان يأمر في الواجب بفعله وينكر على تاركه ولم يأمر الناس به ولم ينكر على تاركه فلو كان واجبا لا نكر على ذلك فدل انه غير واجب ولانه روي انه عليه الصلوة والسلام

قريب

(كتاب الصوم باب الاعتكاف)

والصوم من شرطه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله والنية شرط في سائر العبادات هو يقول
ان الصوم عبادة وهو اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره ولنا قوله عليه السلام لا اعتكاف الا
بالصوم والقياس في مقابلة النص المنقول غير مقبول ثم الصوم شرط لصحة الواجب
منه رواية واحدة ولو لصحة التطوع فيما روى الحسن من ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه
لظاهر ما روينا وعليه هذه الرواية لا يكون اقل من يوم وفي رواية الاصل وهو قول محمد
رحمة الله تعالى عليه اقله ساعة فيكون من غير صوم لان مبنى النفل على المساهلة الا ترى
انه يقعد في صلاة النفل مع القدرة على القيام

امر بقية في المسجد ليعتكف فيه فدخل المسجد فرأى قبتين اخرين فسأل عنهما فقبل
قبتا عائشة وحفصة رضي الله عنهما فغضب وقال البرترد ن بذلك وفي رواية ترون بذلك
اي تظن فامر بنقض قبته وترك الاعتكاف في تلك الحنة فعلم انه ليس بواجب لان
دليل الوجوب هو المواظبة بدون الترك.

قوله والصوم من شرطه فان قيل لو كان شرطا لكان شرط انعقاد او د وام وليس
كذلك لصحة الشروع فيه ليلا وكذا يبقى في الليل ولا صوم قلنا الشرائط انما تعتبر
بحسب الامكان ولا امكان في الليل فيسقط للتعذر وجعلت الليالي تابعة
للايام كالشرب والطريق في بيع الارض الا ترى ان صلاة المصنوعة تصح
مع السبلان وان عدم الشرط للتعذر وكذا الخروج للغائط والبول لا ينافيه للعجز
مع ان الركن اقوى من الشرط **قوله** ولصحة التطوع فيما روى الحسن من ابي
حنيفة رحمه الله اظاهر ما روينا وهو قوله لا اعتكاف الا بالصوم فعلى هذه الرواية لا يكون
اقل من يوم وليلة اعتبره بالطهارة وصورة الاعتكاف النفل ان يدخل المسجد بنية
الا اعتكاف بدون النذر فيكون معتكفا بقدر ما اقام وله ثواب المعتكفين مادام في المسجد
فاذا خرج انتهى اعتكافه وهذا النوع من الاعتكاف يصح بالصوم وبغير الصوم في ظاهر الرواية (قوله)

ولو شرع فيه ثم قطعه لا يلزمه القضاء في رواية الاصل لانه غير مقدر فلم يكن القطع ابطالا في رواية الحسن يلزمه لانه مقدر باليوم كالصوم ثم الاعتكاف لا يصح الا في مسجد جماعة لقول حذيفة رضي الله عنه لا اعتكاف الا في مسجد الجماعة وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يصح الا في مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس لانه عبادة انتظار الصلوة فيختص بمكان يؤدى فيه

قوله ولو شرع فيه اي في الاعتكاف النفل ثم قطعه لا يلزمه القضاء في رواية الاصل لان كل جزء من الملبث في المسجد غير مفتقر الى جزء آخر في كونه عبادة لان الملبث في المسجد وان قل يقع على خلاف العادة فصلح عبادة بنفسه فاما كل جزء من الامساك مفتقر الى جزء آخر في كونه عبادة لان احوال الانسان على ما عليه العادة لا تخلو من قليل امساك فجزء منه لا يقع عبادة تامة **قوله** ثم الاعتكاف لا يصح الا في مسجد الجماعة اي وان لم تصل فيه الصلوات الخمس بالجماعة وانما يؤدى بعضها وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يصح الا في مسجد تصلى فيه الصلوات الخمس وفي الذخيرة قيل اراد ابو حنيفة رحمه الله بهذا غير المسجد الجامع فانه يجوز الاعتكاف في المسجد الجامع وان لم يصلوا فيه الصلوات كلها بجماعة وفي المنتقى عن ابي يوسف رحمه الله ان الاعتكاف الواجب لا يجوز ادائه في غير مسجد الجماعة واما النفل فيجوز ادائه في غير مسجد الجماعة وكان سعيد بن المسيب رحمه الله يقول لا اعتكاف الا في مسجد بن مسجد المدينة والمسجد الحرام ومن العلماء من قال لا اعتكاف الا في ثلاثة مساجد وضموا الى هذين المسجدين المسجد الاقصى لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد وهي هذه المساجد والدليل على الجواز في سائر المساجد قوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد نعم المساجد في الذكر وانما شرط ان يكون مسجد جماعة لانه عبادة انتظار الصلوة فيختص بمكان تؤدى فيه

أما المرأة تعتكف في مسجد بيتها لأنه هو الموضع لصلواتها فيتحقق انتظارها فيه ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة الإنسان أو الجمعة أما الحاجة فلحديث عائشة رضي الله عنها كان النبي عليه السلام لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان ولا نه معلوم ونوعها ولا بدمن الخروج في تقصيتها فيصير الخروج لها مستثنى ولا يمكن بعد فراغه من الظهور لأن ما ثبت بالضرورة يتقدربقدرها وأما الجمعة فلا منها من أهم حوائجها وهي معلوم ونوعها وقال الشافعي رحمه الله الخروج إليها مفسد لأنه يمكنه الاعتكاف في الجامع ونحن نقول الاعتكاف في كل مسجد مشروع وإذا صح المشروع فالضرورة مطلقة في الخروج ويخرج حين تزل الشمس لأن الخطاب يتوجه بعده وإن كان منزله بعيداً عنه يخرج في وقت يمكنه ادراكها ويصلي قبلها أربعاً وفي رواية سنن الأربعة سنة وركعتان تحية المسجد وبعد هاربعاً أو ستاً على حسب الاختلاف في سنة الجمعة وسنتها توابع لها فالجفت بها ولو أقام في مسجد الجامع أكثر من ذلك لا يفسد اعتكافه لأنه موضع اعتكاف إلا أنه لا يستحب لأنه التزم أداءه في مسجد واحد

قوله وأما المرأة تعتكف في مسجد بيتها أي في الموضع الذي تصلي فيه الصلوات الخمس من بيتها وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها إذا اعتكفت في مسجد الجماعة جازوا اعتكافها في مسجد بيتها أفضل وهذا هو الصحيح لأن مسجد الجماعة يدخل فيه كل أحد وهي طول النهار لا يقدر أن يكون متبصرة ويخاف عليها الفتنة من الفسقة فالمنع لهذا وهو ليس بمعنى راجع إلى عيب الاعتكاف فلا يمنع جواز الاعتكاف ثم إذا اعتكف في مسجد بيتها فتلك البقعة في حقها كمسجد الجماعة في حق الرجل لا يخرج منه إلا لحاجة الإنسان فإن حاصت خرجت ولا يلزمها إلا استقبال إذا كان اعتكافها شهراً وأكثر ولكنّها تصل به قضاء أيام الحيض بطهورها **قوله** ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة الإنسان وهو البول والغائط **قوله** لأنه يمكنه الاعتكاف

فلا يتم في مسجد من غير ضرورة و لو خرج من المسجد ساعة بغير عذر فسد
اعتكافه عندا بي حنيفة رحمه الله تعالى لوجود المنافي وهو القياس وقال لا يفسد
حتى يكون اكثر من نصف يوم وهو الاستحسان لان في القليل ضرورة •
قال واما الاكل والشرب يكون في معتكفه لان النبي عليه السلام لم يكن له ماوى
الا المسجد ولانه يمكن قضاء هذه الحاجة في المسجد فلا ضرورة الى الخروج

في الجامع فانه اذا كان اعتكافه دون سبعة ايام اعتكف في اي مسجد شاء وان كان
سبعة او اكثر اعتكف في المسجد الجامع ونحن نقول الا اعتكاف في كل مسجد
مشروع واذا صح الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج فان قيل ان الجمعة تسقط باعذار
كثيرة فجاز ان تسقط بهذا فلنا لا يجوز ان تسقط الجمعة صيانة للاعتكاف لان الاعتكاف
دون الجمعة وجوب لانه وجب بالنذر وذلك وجب بايجاب الله تعالى وليس للعبد
ان يسقطه بايجابه بنذره فانه اذا نذر صوم رجب فصام عن الكفارة صح ولم يتغير حكم
الكفارة فيه بايجابه ولم يصر كما يجاب الله تعالى رمضان •

قوله فلا يتم في مسجد من غير ضرورة وانما قيد بالضرورة لانه اذا اتمه في
مسجد من ضرورة جاز كما اذا اعتكف في مسجد فانهدم فهو عذر ويخرج الى مسجد آخر
لانه مضطر الى الخروج فصار عفو اولان المسجد بعد الانهدام خرج من ان يكون معتكفا
والمعتكف مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس بالجماعة ولا يتأتى ذلك في المسجد المهدم
فكان عذرا في التحول الى مسجد آخر **قوله** ولو خرج من المسجد ساعة بغير عذر فسد اعتكافه
عند ابي حنيفة رحمه الله لوجود المنافي وهو القياس وقال لا يفسد حتى يكون اكثر
من نصف يوم وفي المبسوط وقول ابي حنيفة رحمه الله اقيس وقولهما اوسع وقال البير من
الخروج عفو لدفع الحرج وان لم يوجد فيه كثير ضرورة فانه اذا خرج لحاجة الانسان
لا يؤمر بان يسرع المشي وله ان يمشي على التؤدة فظهر ان القليل من الخروج عفو الكثير
فتنجز

لا باس بان يبيع ويتاع في المسجد من غير ان يحضر السلعة لانه قد يحتاج الى ذلك بان لا يجد من يقوم بحاجته الا انهم قالوا يكره احضار السلعة للبيع والشراء لان المسجد محرز عن حقوق العباد وفيه شغله به ويكره لغير المعتكف البيع والشراء فيه لقوله عليه الصلوة والسلام جنبوا مسا جدكم ميبا نكم الى ان قال ويبعكم وشراءكم *

قال ولا يتكلم الا بخبر ويكره له الصمت لان صوم الصمت ليس بقربة في شريعتنا لكنه يتجنب ما يكون مأثما ويحرم على المعتكف الوطى لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد وكذا للمس والقبلة لانه من دواعيه فيحرم عليه

ليس بعفو فجعلنا الحد الفاصل اكثر من نصف يوم وليلة كما قلنا في نية الصوم في رمضان وابو حنيفة رحمه الله يقول ركن الاعتكاف هو المقام في المسجد والخروج ضده فيكون مفوتا ركن العبادة القليل والكثير في هذا سواء كما لا كل في الصوم والحدث في الطهارة وذكر في الذخيرة هذا كله في الاعتكاف الواجب بان اوجب الاعتكاف على نفسه واما في الاعتكاف النفل وهو ان يشرع فيه من غير ان يوجبه على نفسه لا باس بان يخرج بعذر وبغير عذر في ظاهر الرواية *

قوله ولا باس بان يبيع ويتاع من غير ان يحضر السلعة معناه اذا باع واشترى لنفسه لحاجته الاصلية لانه امر لا بد منه واما اذا باع واشترى للتجارة يكره لان المسجد بني للصلوة لا للتجارة كذا في التجنيس **قوله** ويكره له الصمت اي اذا اعتقه قربة فاما الصمت الاستراحة ليس بمكروه ثم قيل معنى الصمت ان يندربان لا يتكلم اصلا كما في شريعة من قبلنا وقيل ان الصمت لا يتكلم اصلا من غير نذر سابق كذا قاله بدر الدين الكردي رحمه الله **قوله** ويحرم على المعتكف الوطى ولا يقال كيف يتبها له الوطى وهو في المسجد لانا نقول جاز للمعتكف الخروج للحاجة الانسانية فعند ذلك ايضا يحرم عليه الوطى حتى يفسد اعتكافه لما ان اسم المعتكف (لا)

اذ هو محظورة كما في الاحرام بخلاف الصوم لان الكف ركنه لا محظورة فلم يتعد
الى دواعيه فان جامع ليلا او نهارا مداما وناسيا بطل اعتكافه لان الليل محل
الاعتكاف بخلاف الصوم وحالة العاكفين مذكرة فلا يعذر بالنسيان ولو جامع فيما دون الفرج
فانزل او قبل او لمس فانزل يبطل اعتكافه لانه في معنى الجماع حتى يفسد به الصوم ولو لم ينزل
لا يفسد وان كان محرما لانه ليس في معنى الجماع وهو المفسد وهذا لا يفسد به الصوم .
قال ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام لزمه اعتكافها بليا ليها لان ذكر الايام على
سبيل الجمع يتناول ما بازاؤها من الليالي يقال ما رأيتك منذ ايام والمراد بليا ليها
وكانت متتابعة وان لم يشترط التتابع لان مبنى الاعتكاف على التتابع لان الاوقات كلها قابلة
له بخلاف الصوم لان مبناه على التفرق لان الليالي غير قابلة للصوم فتجب على التفرق
حتى ينص على التتابع وان نوى الايام خاصة صحت نيته لانه نوى الحقيقة
ومن اوجب اعتكاف يومين يلزمه بليا ليهما وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى
عليه لا تدخل الليلة الاولى لان المثنى غير الجمع وفي المتوسط ضرورة الاتصال

لا يزول عنه بخروجه ذلك ورتب ذلك الحكم على المعتكف .
قوله اذ هو محظورة اي الوطى محظور الاعتكاف قصد الصريح النهي وهو قوله تعالى
ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد والحقت الدواعي به كما في الاحرام
اذ الجماع محظور فيه قصدا بخلاف الصوم بان التقبل واللمس لا يحرمان ثم لان الجماع
ليس بمحظور في الصوم قصد عدم ورود النهي عنه بل الكف عن الجماع ركنه
والخطري ثبت ضمنا لفوات الركن لا قصدا فلم يتعد الى دواعيه لان ماثبت ضرورة يتقدر
بقدرها ويكون فيما وراء موضع الضرورة كان لم يكن ولانه لو تعدى لصار
الكف عن القبلة ركنا والركنية لا تثبت بالمشبهة بخلاف المحظورية فانها تثبت بها
قوله وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه لا تدخل الليلة الاولى كان من حقه ان يقال ومن

معمودة الاتصال وجه الظاهران في المتن معنى الجمع فيلحق به احتياط الامر بالعبادة والله اعلم.

ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه كما هو المذكور بلفظ عن في نسخ شروح المبسوط والجامع الكبير لما ان هذه الرواية غير ظاهرة عنه والدليل على هذا قوله في تعليل قولها وجه الظاهر وهو الا وفق لمذهبه ايضا فان قيل كيف ترك علما وانا الثلث رح اصلهم في هذه المسئلة حيث الحق ابو يوسف التثنية بالفرد منها وهما الحقها بالجمع وفي الجمعة جعل ابو يوسف رح المتن كالجمع وهما جعل المتن كما لفرد قلنا الاصل في المسئلتين لهما هو العمل بالاحتياط اما في الجمعة فالجماعة شرط على حدة بالاتفاق وفي اقامة التثنية مقام الجمع نوع تردد لتجاذب طرف الفرد والجمع اذ هي بينهما وفي الاكتفاء بالفرض الاصلي وهو الظاهر خروج من فرض الوقت بيقين فيما استجمعت شرائط الجمعة خصوصا فيما اذا وقع التردد في وجود شرطها فكان في توقيف امر الجمعة الى وجود الجماعة بيقين عمل بالاحتياط لان من وقف امر الجمعة الى الجماعة بيقين يصلي فرض الظهر عند وقوع التردد في وجود الجماعة وفيه خروج عن عهدة فرض الوقت بيقين فكان عملا بالاحتياط واما وجه الاحتياط هنا ان فيه ايجاب اليومين مع الليلتين فكان هو احوط من ايجاب يومين بليلة والى هذا اشار في الكتاب بقوله احتياط لا من العبادة وابو يوسف رح يقول الاصل هو العمل بالاوضاع وهي وحدان وتثنية وجمع لكل واحد منها لفظ موضوع على حدة وانما جعلت للمتن حكم الجمع لما ان في المتن معنى الاجتماع وفي الجماعة والجمعة معنى الاجتماع ايضا فكانت التثنية في تحقيق معنى الاجتماع كالجماعة فاعطي حكم الجماعة واما كون اللبالي تبعا للايام بحكم العرف فيما اذا ذكر الايام بلفظ الجمع ولم يوجد في المتن لفظ الجمع فبقي على اصله فلم يتناول الليلة الاولى لا صبغة ولا تبعا فلم يدخل في الايجاب والله اعلم بالصواب.



كتاب الحج

الحج واجب على الا حرار البالغين العقلاء الاصحاء اذا قدروا على الزاد والراحلة فاضلا
عن المسكن وما لا بد منه وعن نفقة عياله الى حين عوده وكان الطريق آمنا
وصفه بالوجوب وهو فريضة محكمة

كتاب الحج

الحج في اللغة القصد قال الشاعر يحجون سب الزبرقان المزعفرا اي يقصدونه
وفي الشرع عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص في زمان مخصوص
قوله الحج واجب اي فرض على الاحرار وانما قال بلفظ الجمع وفي باب الزكاة بلفظ
المفرد اخراجا للكل لا مخرج العادة فان الحج يؤدي بالجماعة **قوله** اذا قدروا
على الزاد والراحلة اي اذا قدروا عليهما بطريق الملك والاشتيجار لا بطريق الاباحة سواء
كانت من جهة من لامة له عليه كالوالدين والمولودين او من جهة من عليه المنة
كالاجانب وقال الشافعي رحمه الله ان كانت من جهة من لامة له عليه يجب عليه
الحج وان كانت من جهة الاجنبي فله فيه قولان واما اذا وهبه انسان ما لا يحج به
لا يجب عليه القبول عندنا وعندنا يجب في قول ولا يجب في قول واصله ان القدرة بالملك
هو الاصل في توجه الخطاب •

(كتاب الحج)

ثبتت فرضيته بالكتاب وهو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الآية ولا يجب في العمر الامرة واحدة لانه عليه السلام قيل له الحج في كل عام ام مرة واحدة فقال لا بل مرة واحدة فما زاد فهو تطوع ولان سببه البيت وانه لا يتعدد فلا يتكرر الوجوب ثم هو واجب على الفور عند ابي يوسف رحمه الله وعن ابي حنيفة رح ما يدل عليه

قوله ثبتت فرضيته بالكتاب وهو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الآية قال في الكشاف في هذا الكلام انواع من التأكيد والتشديد منها قوله ولله على الناس حج البيت يعني انه حق واجب لله في رقاب الناس لا ينفكون عن ادائه والخروج عن عهده ومنها انه ذكر الناس ثم ابدل عنه من استطاع اليه سبيلا وفيه ضربان من التأكيد أحدهما ان الابدال ثنية للمرا د وتكريره والثاني ان الايضاح بعد الابهام والتفصيل بعد الاجمال ايراد له في صورتين مختلفتين ومنها قوله ومن كفر مكان قوله ومن لم يحج تغليظا على تارك الحج ولذلك قال عليه الصلوة والسلام من مات ولم يحج فليمت ان شاء يهوديا او نصرانيا ومنها ذكر الاستغناء عنه وذلك مما يدل على المقت والسخط والخذلان ومنها قوله عن العالمين ولم يقل عنه وفيه من الدلالة على الاستغناء عنه بهرمان لانه اذا استغنى عن العالمين ثلوه الاستغناء عنه لا محالة ولانه يدل على الاستغناء الكامل فكان اذ ل على عظم السخط **قوله** وعن ابي حنيفة رح ما يدل عليه اي على الفور وهو ما ذكره ابن شجاع عن ابي حنيفة رحمه الله سئل عن من له مال يحج به ام يتزوج فقال بل يحج به فذلك دليل على ان الوجوب عنده على الفور كذا ذكر في المبسوط ثم وجه الاستدلال بهذا على الفور هو ان بالتزوج يحصل تحصين النفس والتحصين واجب في كل الاحوال وبالاشتغال بالحج يفوت التحصين ولو لم يكن الوجوب على الفور فلا معنى للامر بالا شتغال بالحج الذي يفوت به التحصين مع ان الاشتغال بالتزوج لا يؤدي الى تفويت الحج بل هو اداء في كل وقت يؤدى به من الجائز ان يجد مالا آخر يحج به لما ان المال غادر رائج فثبت بامره بالحج ان عنده الوجوب على الفور

وعند محمد والشافعي رحمهما الله على التراخي لانه وظيفة العمر فكان العمر فيه كالوقت في الصلوة وجه الاول انه يختص بوقت خاص ولموت في سنة واحدة غير نادر فيتنسيق احتياطا ولهذا كان التعجيل افضل بخلاف وقت الصلوة لان الموت في مثله نادر وانما شرط الحبرية والبلوغ لقوله عليه السلام ايما عبد حج عشر حجج ثم اعتق فعليه حجة الاسلام وايما صبي حج عشر حجج ثم بلغ فعليه حجة الاسلام ولانها عبادة والعبادات باسرها موضوعة عن الصبيان والعقل شرط لصحة التكليف وكذا صحة الجوارح لان العجز ونها لازم

قوله وعند محمد والشافعي رحمهما الله تعالى على التراخي بين قولهما فرق وهو ان عند محمد رحمة الله عليه يسعه التأخير بشرط ان لا يفوته فان اخره حتى مات فهو آثم بالتأخير وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه يآثم بالتأخير وان مات واستدل محمد رحمة الله عليه بتأخير رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج بعد نزول فرضيته فانما فرضية الحج في سنة ست من الهجرة وحج رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة عشر والمعنى فيه ان الحج فرض العمر فكان جميع الوقت وقت ادائه بدليل انه اذا اخره كان مؤديا لا قاضيا وابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله استدلا بقوله صلى الله عليه وسلم من وجد زادا وراحلة يبلغانه بيت الله ولم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا او نصرانيا وقال عمر رضي الله عنه لقد هممت ان انظر الى من ملك الزاد والراحلة ولم يحج فاحرق عليهم بيوتهم والله ما اراهم مسلمين قالها ثلثا واما تأخير النبي صلى الله عليه وسلم فقد منع ذلك بعض مشايخنا رحمهم الله فقالوا انزل فرضية الحج بقوله تعالى ولله على الناس حج البيت وانما نزلت هذه الآية في سنة عشر واما النازل سنة ست قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وهذا امر بالا تمام لمن شرع فلا يثبت به ابتداء الفرضية مع ان التأخير انما لا يحل لما فيه من التعريض للموت ورسول الله (صلى

والأعمى إذا وجد من يكفيه مؤنة سفره ووجد زاذورا حلة لا يجب عليه الحج عند أبي حنيفة رحمه الله خلا فالحما وقد مر في كتاب الصلوة وأما المقعد فعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجب لأنه ممنطع بغيره فاشبهه المستطيع بالراحلة وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجب لأنه غير قادر على الأداء بنفسه بخلاف الأعمى لأنه لو هدي يؤدي بنفسه

صلى الله عليه وسلم إذا كان يأمن ذلك لأنه مبعوث لتبيين الأحكام للناس والحج من أركان الدين فأمن أن يموت قبل أن يبينه للناس بفعله ولأن تأخيرها كان بعذر لأن المشركين كانوا يطوفون بالبيت عراة ويلبسون تلبية فيها شرك وما كان التغير ممكنا للعهد حتى إذا تمت المدة بعث عليا رضي الله عنه حتى قرأ عليهم سورة براءة من الله ورسوله ونادى ألا يطوفن بهذا البيت بعد هذا العام مشرك ولا عريان ثم حج بنفسه ومن ذلك أنه كان لا يستطيع الخروج وحده بل يحتاج إلى أصحاب يكونون معه ولم يكن متمكنا من تحصيل كفاية كل واحد منهم ليخرجوا معه فلهذا أخره كذا في المبسوط.

قوله والأعمى إذا وجد من يكفيه مؤنة سفره الأعمى إذا وجد قائد يقوده إلى الحج ووجد مؤنة القاء فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه في المشهور لا يلزمه الحج وذكر الحاکم الشهيد في المنتقى أنه يلزمه الحج وعن صاحبيه فيه روايتان هما فرقا على أحدي الروايتين بين الجمعة والحج وقالوا وجود القائد إلى الجمعة ليس بنادر بل هو غالب فنلزمه الجمعة ولا كذلك القائد إلى الحج وهل يجب الاحتجاج بالمال عند أبي حنيفة رحمه الله لا يجب وعندهما يجب **قوله** وأما المقعد فعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجب عليه هذه رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله وأما في ظاهر الرواية عنه أنه لا يجب الحج على الزمن والمفلوج والمقعد ومقطوع الرجلين وإن ملكوا الزاد والراحلة وهو رواية عنهما حتى لا يجب الاحتجاج عليهم بمالهم.

فأشبه الضال عنه ولا بد من القدرة على الزاد والراحلة وهو قدر ما يكتري به شق
محمل أو رأس زاملة وقد رانفتة ذاهبا وجائيا لأنه عليه الصلوة والسلام سئل عن السبيل
إليه فقال الزاد والراحلة وإن أمكنه أن يكتري عقبة فلا شيء عليه
لأنهما إذا كانا يتعاقبان لم توجدا لراحلة في جميع السفر ويشترط أن يكون

قوله فأشبه الضال أي الذي ضل طريق الحج فإنه إذا وجد من يهديه يلزمه
الحج فكذا لا معنى **قوله** وهو قدر ما يكتري به شق محمل الشق الجانب
أي قدر ما يستأجر به جانب محمل لأن للمحمل جانبيين ويكفي للراكب
أحد جانبيه **قوله** أو رأس زاملة الزاملة البعير الذي يحمل عليه المسافر متاعه
وطعامه من زمل الشيء حملة وفي المغرب هذا هو المثلث في الأصول ثم سمي بها
العدل الذي فيه زاد الحاج من كعك وتمرونحوه وهو متعارف بينهم أخبرني
بذلك جماعة من أهل بغداد وغيرهم وعلى ذلك قول محمد رحمة الله تعالى عليه
أكثرى بغير محمل فوضع عليه زاملة يضمنه لأن الزاملة أضرم المحمل
ونظيرها الراوية وعكسها مسألة المحمل **قوله** فإن أمكنه أن يكتري عقبة
وذلك أن يكتري رجلا نبعير أو أحدا يتعاقبان في الركوب يركب أحدهما
منزلا وفرسا ثم يركبه الآخر وكذا لو وجد ما يكتري مرحلة ويمشي بمرحلة لا يجب
قوله ولا بد من القدرة على الزاد والراحلة فالقدرة عليهما يعتبر عند خروج القافلة
من بلدة حتى لو كان القدرة يأتيه عليهما قبل خروج القافلة أو بعده لا يعتبر
وفي الجامع الصغير للتمر تاشي رح الحج على من يملك الزاد والراحلة وقت خروج
أهل بلدة ذاهبا وجائيا فاضلا من حاجته وحاجة عياله إلى حين عودته وعن الجرجاني
ونفتة يوم بعد عودته وعن أبي يوسف رحمة الله ونفتة شهر وعن زناد وسي وقد ما يجعل
رأس مال تجارته إن كان تاجرا وكذا الدهقان الزراع وآلات حرفته إن كان محترفا

(كتاب الحج)

فاضلا عن المسكن وعمالا بدمنه كالخادم واثاث البيت وثيابه لان هذه الاشياء مشغولة بالحاجة الأصلية ويشترط ان يكون فاضلا عن نفقة عياله الى حين عودته لان النفقة حق مستحق للمرأة وحق العبد مقدم على حق الشرع بامرء وليس من شرط الوجوب على اهل مكة ومن حواليتهم الراحلة لانه لا تلحقهم مشقة زائدة في الاداء فاشبه السعي الى الجمعة ولا بد من امن الطريق لان الاستطاعة لا تثبت دونه ثم قيل هو شرط الوجوب حتى لا يجب عليه الايصال وهو مروي عن ابي حنيفة رحمه الله وقيل هو شرط الاداء دون الوجوب لان النبي عليه الصلوة والسلام فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير

قوله فاضلا عن المسكن معناه اذا قدر واعلى الزاد والراحلة بطريق الملك او الاستيجار على وجه يفضل قدر ذلك الملك والاستيجار عن حاجته الأصلية فان المال المشغول للحاجة الأصلية ملحق بالعدم فلا يكون به مستطيعا وذكر ابن شجاع اذا كانت له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه وما اشبه ذلك يجب عليه ان يبيعه ويحج به ويحرم عليه الزكاة اذا بلغ نصابا وان امكنه بيع منزله وان يشتري بثمنه دارا دون منه ويحج بالفضل لم يجب عليه ذلك وان اخذه فهو افضل لانه اذا كان مشغولا بالحاجة صار كالعديم ولم يعتبر في الحاجة قدر مالا بدمنه الا ترى انه لا يجب عليه بيع المنزل والاقتصار على السكنى **قوله** ولا بد من امن الطريق وهو ان يكون الغالب فيها لسلامة **قوله** ثم قيل هو شرط الوجوب المراد به شرط وجوب الاداء لا شرط نفس الوجوب لان بنفس الوجوب لا يجب الايصال كالمريض والمسافر في رمضان ومن جعله شرط حقيقة الاداء قال بوجوب الوصية لانه وجب عليه الوصية الا انه عذر في التأخير ولو كان بينه وبين مكة بحر ذكر النسفي قيل ان كان الغالب الهلاك فهو عذر وقال الجمهور هو عذر بكل حال وذكر البزدوي انه ليس بعذر عندنا وعن ابي يوسف رحمه الله انه عذر وهو قول الشافعي رحمه الله وذكر ابوا لیسر قال عامة اصحابنا رحمهم الله هو عذر (قوله)

قال ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم تحج به او زوج ولا يجوز لها ان تحج بغيرهما اذا كان بينهما وبين مكة مسيرة ثلاثة ايام وقال الشافعي يجوز لها الحج اذا خرجت في رفقة ومعها نساء ثقة لحصول الامن بالمرافقة ولنا قوله عليه السلام لا تحجن امرأة الا ومعها محرم ولا نها بدون المحرم بخاف عليها الفتنة وتزداد بانضمام غيرها اليها ولهذا تحرم الخلوة بالا جنبيه وان كان معها غيرها بخلاف ما اذا كان بينها وبين مكة اقل من ثلاثة ايام لانه يباح لها الخروج الى ما دون السفر بغير محرم واذا وجدت محرما لم يكن للزوج منعها وقال الشافعي له ان يمنعها لان في الخروج تفويت حقه ولنا ان حق الزوج لا يظهر في حق الفرائض والحج منها حتى لو كان الحج نفلا له ان يمنعها ولو كان المحرم فاسقا قالوا لا يجب عليها لان المقصود لا يحصل به ولها ان تخرج مع كل محرم الا ان يكون مجوسيا لانه يعتقد اباحة مناكحتها ولا عبرة بالصبي والمجنون لانه لا تتأتى منه الصيانة والصبية التي بلغت حد الشهوة بمنزلة البالغة حتى لا يسافر بها من غير محرم ونفقة المحرم عليها لانها تتوصل به الى اداء الحج واختلفوا في ان المحرم شرط الوجوب او شرط الاداء على حسب اختلافهم في امن الطريق واذا بلغ الصبي بعد ما احرم او اعتق العبد مضيا لم يجزهما عن حجة الاسلام

قوله ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم اي شابة كانت او عجوزا يدل عليه اطلاق المرأة والمحرم من لا يحل له نكاحها على التأبيد برحم او رضاع او مصاهرة لان التحريم المؤبد يزيل التهمة في الخلوة بها ويكون ما مونا عما فلا بالغ احرا كان او عبدا كما فرا كان او مسلما ولو كان فاسقا او مجوسيا او صبيا او مجنونا لا يعتبر لان الغرض لا يحصل بالفاسق وبالمجوسي لانه يعتقد اباحة نكاحها ولا يتأتى من الصبي والمجنون الحفظ والصبية التي لا تشتهي يسافر بها بلا محرم لان الامن حاصل فان بلغت حد الشهوة صارت كالبالغة

قوله ونفقة المحرم عليها لانها تتوصل به الى اداء الحج فصار كشراء الراحلة وفي فتاوى

لان احرامهما انعقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض ولو وجد الصبي
الاحرام قبل الوقوف ونوى حجة الاسلام جاز والعبد لو فعل ذلك لم يجز

ابي حفص لا يلزمها الحج حتى يجد محرماً يحملها من ماله وهي من مالها وعن
محمد رحمه الله اذا وجدت محرماً لا ينق من مالها لزمها الحج والا فلا *

قوله لان احرامها انعقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض فان قيل الاحرام شرط
بمنزلة الوضوء والصبي اذا توضأ قبل البلوغ ثم بلغ بالسن تجوز به الصلوة قلنا الاحرام
يشبه الوضوء من حيث انه مفتاح الحج كما ان الوضوء مفتاح الصلوة ويشبه تجريمه
الصلوة من حيث انه يتصل باعمال الحج كتجريمه الصلوة ولو احرم في الصلوة وهو صبي
ثم بلغ لا ينقلب فرضاً فكذا هنا ترجيحاً لهذه الشبهة اخذ بالا حياط وذكر شمس الأئمة
رحمه الله في المبسوط ولو ان صبياً اهل بالحج قبل ان يحتلم ثم احتلم قبل ان يطوف
بالبيت او قبل ان يقف بعرفة لم يجزه من حجة الاسلام عندنا وعلى قول الشافعي رحمه
الله يجزيه كما اذا صلى في اول الوقت ثم بلغ في آخره عنده يجزيه عن الفرض ويجعل كانه
بلغ قبل اداء الصلوة وهنا ايضا يجعل كانه بلغ قبل مباشرة الاحرام فيجزيه ذلك عن
حجة الاسلام قال وهذا على اصلكم اظهر لان الاحرام عندكم من الشرائط دون الاركان لهذا
صح الاحرام بالحج قبل دخول اشهر الحج ولكننا نقول حين احرم هو لم يكن من اهل اداء
الفرض فانه قد احرامه لاداء النفل فلا يصح اداء الفرض به وهو نظير الصلوة اذا احرم بنية
النفل عندنا لا يجزيه اداء الفرض به وعنده ينعقد احرامه للفرض والاحرام وان كان من
الشرائط عندنا ولكن في بعض الاحكام هو بمنزلة اركان الا ترى ان فائت الحج ليس له
ان يسند اليه الاحرام الى ان يؤدي الحج به في السنة القابلة ويكره تقديمه على اشهر (الحج)

(كتاب الحج - فصل في المواقيت)

لان احرام الصبي غير لازم لعدم الاهلية اما احرام العبد لازم فلا يمكنه الخروج منه بالشروع في غبيرة والله اعلم.

فصل في المواقيت

المواقيت التي لا يجوز ان يجاوزها الانسان الا محرما خمسة لاهل المدينة ذوالحليفة : ولاهل العراق ذات عرق : ولاهل الشام الجحفة : ولاهل نجد قرن : ولاهل اليمن يللمم : كذا وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المواقيت لهؤلاء فائدة التاقية المنع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقديم عليها بالاتفاق

الحج ولا ينعقد احرامه بعمرتين ومع الشك لا يسقط الفرض الذي ثبت وجوبه بيقين فلهذا لا يجزيه من حجة الاسلام.

قوله لان احرام الصبي غير لازم لانه ليس من اهله فان الفعل انما يجب على العبد اما بالزام الله تعالى او بالتزامه وكلاهما منتف في حقه الا ترى انه اذا احصر بحل ولا قضاء عليه ولا دم عليه ولو ارتكب محظورا للاحرام لا يلزمه الجزاء فاذا جدد الاحرام قبل الوقوف بعرفة يتضمن ذلك فسخ الاحرام الاول كالبايع اذا باع بالف ثم بالف وخمسا نفوس لم يفسخ البيع الاول ويتقرر الثاني لما انه يقبل الفسخ فكذا احرام الصبي يقبل الانفساخ لما انه لم يقع لازما واما احرام العبد فلا زمني حقه لكونه مخاطبا حتى انه لو صاب صيدا فعليه الصيام لانه صار جانيا على احرامه بقتل الصيد وهو ليس من اهل التكفير برافة الدم ولا بالاطعام وتكفيره بالصوم كما لو حنت في يمينه فلا يتمكن بعد العتق من فسخ ذلك الاحرام.

فصل في المواقيت

قوله المواقيت جمع الميقات وهو الوقت المحدود فاستعير للمكان كما لمكان استعير للزمان في قولك هناك الولاية **قوله** ولاهل نجد قرن في المغرب القرن ميقات قنو

(كتاب الحج - فصل في المواقيت)

ثم الآفاقي اذا انتهى اليها على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج او العمرة
اولم يقصد عندنا لقوله عليه السلام لا يجاوز احد الميقات الا محرما ولا ن وجوب
الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة فيستوي فيه الحاج والمعمتر وغيرهما ومن كان
داخل الميقات له ان يدخل مكة بغير احرام لحاجته لانه يكثر دخوله مكة وفي ايجاب
الاحرام في كل مرة حرج بين فصاروا كاهل مكة حيث يباح لهم الخروج منها
ثم دخلوها بغير احرام لحاجتهم بخلاف ما اذا قصد اداء النسك لانه يتحقق احيا نا
فلا حرج فان قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله

اهل نجد جبل مشرف على عرفات قال الم تسأل الربيع ان تنطقا بقرن المنازل قد اخلقا
العرب يسميه قرن المنازل وفي الصحاح بالتحريك وفيه نظر والقرن بفتحين حي
من اليمن اليهم ينسب اويس القرني •

قوله ثم الآفاقي اذا انتهى اليها على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج
او العمرة اولم يقصد عندنا وعند الشافعي رحمه الله انما يجب الاحرام عند الميقات
اذا دخل مكة للحج او عمرة لان الاحرام شرع لا حدهما فاذا نوى ذلك لزمه والا فلا
ولنا حديث ابن عباس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
لا يجاوز الميقات احد الا محرما ولا ن وجوب الاحرام لاظهار شرف هذه البقعة
فيستوي فيه من يريد الزيارة ومن لا يريد ها وهذا لان الله تعالى جعل الكعبة معظمة
وجعل المسجد الحرام فناء له ومكة فناء للمسجد الحرام والحرم فناء لمكة
والمواقيت فناء للحرم والشرع ورد ببيان كحقيقة تعظيمه بان يحرم شعنا نقلا
ها جرا للملاذمتصورا بصورة العبد المسخوط عليه متعرضا لطف سيده مستنجلبا آثار رحمته
فيجب تعظيمه بحسب ما بين الشرع هذا اذا قصد دخول مكة اما اذا قصد دخول (الحل)

واتمامها ان يحرم بهما من ديرة اهله كذا قاله علي وابن مسعود رضي الله عنهما
والا فضل التقديم عليها لان اتمام الحج مفسر به والمشقة فيه اكثر والتعظيم لوفيه
وعن ابي حنيفة رحمه الله انما يكون افضل اذا كان يملك نفسه ان لا يقع في محذور
ومن كان داخل الميقات فوته الحل معناه الحل الذي بين المواقيت وبين الحرم لانه
يجوز احرامه من ديرة اهله وما وراء الميقات الى الحرم مكان واحد ومن كان بمكة
فوته في الحج الحرم وفي العمرة الحل لان النبي عليه السلام امر اصحابه رضي الله عنهم
ان يحرموا بالحج من جوف مكة وامر اخاء عائشة رضي الله عنهما ان يعمرها من التنعيم
وهو في الحل ولان اداء الحج في عرفة وهي في الحل فيكون الاحرام من الحرم لينتقل
نوع سفر واداء العمرة في الحرم فيكون الاحرام من الحل لهذا لان التنعيم افضل
لورود الاثر به والله اعلم بالصواب.

الحل لا يلزمه الاحرام لانه حينئذ يكون كاهل الحل كالباستان له ان يدخل مكة
بغير احرام ثم من قصد مجاوزة ميقات واحد فله ذلك بغير احرام كالا فاني يقصد
الحل او الحللي يقصد مكة او المكي يخرج الى الحل ولا يجاوز الميقات ثم يعود الى
مكة ومن قصد مجاوزة ميقتين ميقات اهل الآفاق وميقات اهل الحل لا يجوز الا
بالاحرام كالا فاني الى الميقات على قصد دخول مكة وكالمكي خرج من مكة
لحاجة وجاوز الميقات ثم اراد دخول مكة.

قوله واتمامهما ان يحرم بهما من ديرة اهله ذكر الدار ههنا بلفظ التصغير
بمقابلة تعظيم بيت الله يعني ان بيت الله تعالى معظم وغيره من البيوت مصغر
قوله لورود الاثر وهو ما ذكر قبيل هذا وامر اخاء عائشة رضي الله تعالى
عنهما ان يعمرهما من التنعيم والله اعلم. (باب)

باب الاحرام

واذا اراد الاحرام اغتسل او توضأ والغسل افضل لما روي انه عليه السلام اغتسل لاحرامه الا انه للتنظيف حتى تؤمر به الحائض وان لم يقع فرضا عنها فيقوم الوضوء مقامه كما في الجمعة لكن الغسل افضل لان معنى النظافة فيه اتم ولانه عليه السلام اختاره •

قال ولبس ثوبين جديدين او غسيلين ازارا ورداء لانه عليه السلام اتزر وارتدى هند احرامه ولانه ممنوع عن لبس المخيط ولا بد من ستر العورة ودفع الحر والبرد وذلك فيما عيناه والجد يد افضل لانه اقرب الى الطهارة •

قال ومس طيبا ان كان له وعن محمد رحمه الله انه يكره اذا تطيب بما يبقى عينه بعد الاحرام وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله لانه منقطع بالطيب بعد الاحرام ووجه المشهور حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنت اطيب رسول الله عليه السلام لا حرامه قبل ان يحرم ولان الممنوع عنه التطيب بعد الاحرام والباقي كالنابع له لاتصاله به بخلاف الثوب لانه مباين عنه •

باب الاحرام

قوله واذا اراد الاحرام اغتسل او توضأ والغسل افضل لانه عليه السلام اختاره على الوضوء ولبس ثوبين جديدين او غسيلين ازارا ورداء الرداء من الكتف والازار من الحقو ويكونان غير مخيطين ويدخل الرداء تحت يمينه ويلقيه على كتفه الايسر ويبقى كتفه الايمن مكشوفاً كذا في الجامع الصغير للامام المحبوبي **قوله** وعن محمد رحمه الله يكره ان يتطيب بما يبقى عنه بعد الاحرام بان يلطخ رأسه بالغالية او المسك لانه منقطع بالطيب وانه ممنوع عن ذلك وهذا لان البقاء حكم الابتداء (كما)

قال صلى ركعتين لما روى جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام
صلى بذى الحليفة ركعتين عند احرامه •

قال وقال اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني لان اداءه في ازمته متفرقة
واما كن متباينة فلا يعري عن المشقة عادة فيسأل التيسير وفي الصلوة لم يذكر مثل هذا الدعاء
لان مدتها يسيرة واداءها عادة متيسر •

كافي الثوب والدليل عليه ما روي عن النبي عليه الصلوة والسلام انه رأى اعرابيا عليه
خلوف فقال اغسل عنك هذا الخلوف ولهما حديث عائشة رضي الله عنها كانت
اطيب رسول الله عليه السلام لا حرامه والمراد به التطيب بطيب يبقى عنه بعد الاحرام
الآتري انها قالت في رواية ولقد رأيت وبص الطيب في مفارق رسول الله عليه السلام
بعد احرامه بثلاث وهذا انما يتحقق في طيب يبقى عنه بعد الاحرام والممنوع
عنه التطيب والباقي كالتابع له لاتصال به واطلق له ذلك لما حرم عليه في الاحرام ليندفع به
ما يوجد في الاحرام من النفل وهو كاسحور يقدم على الصوم ليندفع به اذى الجوع فيحصل
له معنى العبادة ويندفع عنه الاذى رحمة من الله تعالى وفضلا بخلاف الثوب حيث يلزمه
النزع عند الاحرام لانه مبائن عنه فلا يمكن ان يعتبر تابعه بل يصير مستعملا اياه كل ساعة
ولهذا لو حلف لا يتطيب فدام على طيب بجمده لم يحنت ولو حلف لا يلبس فدام عليه
يحنت وقبل معنى قوله بخلاف الثوب لانه مبائن عنه اي اذا كان الطيب في
الثوب بان كان مصبوغا بورس او زعفران او ملطخا بمسك او غالية يغسله لان
الثوب مبائن عنه فلا يجعل تابعه (قوله)

تنز

(كتاب الحج ... باب الاحرام)

قال ثم يلبي عقب صلوته لما روي ان النبي عليه السلام لبى في دبر صلوته وان لبى بعد ما استوت به راحلته جازوا لكن الاول افضل لما روي ان كان مفردا بالحج ينوي بتليته الحج لانه عباد قوا الاعمال بالنيات والتلبية ان يقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قوله ان الحمد بكسر الالف لا يفتحها ليكون ابتداء لابناء اذ الفتح صفة الاولى وهو اجابة لدعاء الخليل صلوات الله عليه على ما هو المعروف في القصة ولا ينبغي ان يخل بشيء من هذه الكلمات لانه هو المنقول باتفاق الرواة فلا ينقص عنه ولو زاد فيها جاز خلافا للشافعي رحمه الله في رواية الربيع رح عنه هو اعتبره بالاذان والشهد من حيث انه ذكر منظوم ولنا ان اجلاء الصحابة كما بن مسعود وابن عمر وابي هريرة رضي الله تعالى عنهم زادوا على المأثور ولان المقصود الثناء واطها والعبودية فلا يمنع من الزيادة عليه •

قوله ثم يلبي عقب صلوته الكلام في التلبية في فصول احدها في اشتقاق التلبية فقيل انها مشتقة من الب الرجل اذا قام في مكان فمعنى قوله لبيك انا مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة لان التنية للتكرير والثاني ان المختار عندنا ان يلبي في دبر صلوته وكان ابن عمر رضي الله عنه يلبي حين يستوي به راحلته وعن سعيد بن جبير رضي الله عنه قال قلت لابن عباس رضي الله عنه كيف اختلف الناس في وقت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وما حج الا مرة فقال لبى رسول الله في دبر صلوته فسمع ذلك قوم من اصحابه فنقلوا ذلك وكان القوم يأتونه ارسالا فلبي حين استوت به راحلته فسمع تليته قوم فظنوا انها اول تليته فنقلوا ذلك ثم لبى حين علا البيداء فسمعه قوم آخرون فظنوا انها اول تلبية فنقلوا ذلك وايم الله ما اوجبها الا في صلاة والتا لث انه لا خلاف ان التلبية جواب للدعاء وانما الخلاف في الداعي فقبل هو الله تعالى كما قال فاطر السموات (و)

قال واذا البني فقد احرم يعني اذ انوي لان العبادة لا تتأدى الا بالنية الا انه لم يذكرها
لتقدم الاشارة اليها في قوله اللهم اني اريد الحج ولا يصير شارعا في الاحرام بمجرد النية
ما لم يأت بالتلبية خلا فاللشافعي رحمه الله تعالى عليه لا نه عقد على الاداء
فلا بد من ذكر كما في تحريمه الصلوة ويصير شارعا بذكر يقصد به التعظيم
موى التلبية فارسية كانت او عربية هذا هو المشهور عن اصحابنا رحمهم الله تعالى

والارض يدعوكم ليغفر لكم وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال عليه السلام ان سيدا بنى
دارا واتخذ مأدبة وبعث داعيا واراد بالداعي نفسه والآلهة ان الداعي هو الخليل عليه السلام
على ما روي انه لما فرغ من بناء البيت امر بان يدعو الناس الى الحج فصعدا بآفيس
وقال الا ان الله تعالى امر ببناء بيت له وقد بني الا فحجوه فبلغ الله صوته الناس في
اصلاب آبائهم وارحام امهاتهم فمنهم من اجاب مرة او مرتين او اكثر من ذلك وعلى
حسب اجابتهم يحجون وبيانه في قوله تعالى واذن للناس في الحج الاية والى هذا
اشارة بقوله في الكتاب على ما هو المعروف في القصة والرابع في صفة التلبية وهي
ان يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك
لا شريك لك والخامس ان قوله ان الحمد بكسرا لالف وهو قول الفراء وقال
الكسائي الفتح احسن ومعناه لان الحمد او بان الحمد وعن ابن سماعة قلت لمحمد رح
ما احب اليك قال الكسر لا بتداء والفتح للبناء والابتداء اولى من البناء والسادس
في الزيادة والنقصان والنقصان غير جائز لانه المنقول باتفاق الرواة والزيادة تجوز
هندنا خلا فاللشافعي رحمه الله اعتبرها بالاذان والشهادة لان كل واحد ذكر منظوم
فبراى المنقول ولا يزداد عليه ولنا ان الزيادة منقولة عن الصحابة رضي الله عنهم فقد
روي ان ابن مسعود رضي الله عنه كان يقول لبيك بعدد التراب لبيك وابن عمر
رضي الله عنه كان يقول لبيك وسعديك والامر والخبر كله في يديك وروي ابو هريرة

(كتاب الحج ... باب الاحرام)

والفرق بينه وبين الصلوة على اصلهما ان باب الحج اوسع من باب الصلوة حتى يقام
غير اذ كرم مقام الذكر كتقليد البدن فكذا غير التلبية وغيرا لعربية •
قال ويتقي مانهى الله تعالى عنه من الرنث والفسوق والجذل والاصل فيه قوله تعالى
فلا رنث ولا فسوق ولا جدال في الحج

رضي الله عنه ان النبي عليه السلام سمع رجلا يقول في تلبينه ليبيك اله الخلق ليبيك
ولم ينكر عليه فدل ان هذه لا يكره ولا يصير شارعا في الاحرام بمجرد النية
ما لم يأت بالتلبية خلافا للشافعي رحمه الله فعنده يصير محرما بالنية لان الاصل عنده ان
الاحرام مشروع في الاداء وهو كالركن كما قال في تحريم الصلوة فاذا تقدم منه النية صار شارعا
فيه من غير ذكر كما في الصوم وانه جعل الاحرام قياس الصوم من حيث انه التزم الكف
من ارتكاب المحظورات ومثل هذه العبادة تحصل بالشروع فيها بمجرد النية كالصوم وعلى
قولنا الاحرام قياس الصلوة لان الاحرام لاداء الحج او العمرة وذلك يشتمل على اركان
مختلفة كالصلوة فكما لا يصير شارعا في الصلوة بالنية بدون التحريم فكذلك في الاحرام •

قوله والفرق بينه وبين الصلوة على اصلهما اي اصل ابي يوسف ومحمد رحمهما
الله تعالى وهو انه عند ابي يوسف رحمه الله يختص بلفظ التكبير واما محمد رحمه الله
فقيد بالعربية في التحريم ولم يقيد هاهنا لان باب الحج اوسع الاترى انه يصير شارعا بالدلالة
بسوق الهدى والمعنى فيه ان الحج يشبه الصلوة من وجه والصوم من وجه فمن
حيث انه ليس في اثنا ذكر مفروض كان مشبها بالصوم ومن حيث انه يشتمل
على اركان مختلفة كان مشبها بالصلوة فيوفر على كل واحد من الشبهين حظه فيقول
لشبهه بالصلوة لا يصير شارعا فيه بمجرد النية ولشبهه بالصوم يصير شارعا فيه وان لم يأت
بالذكر اذا اتى بفعل يقوم مقام الذكر وهذا لان المقصور بالتلبية اظهار الاجابة للدعوة
وبتقليد الهدى تحصل الاجابة •

(قوله)

فهذا نهى بصيغة النفي وألغى الجماع والكلام الفا حش ا و ذكر الجماع بحضرة النساء والفسوق المعاصي وهو في حال الا حرام اشد حرمة والجدال ان يجادل رفيقه وقيل مجادلة المشركين في تقديم وقت الحج وتأخيرها

قوله فهذا نهى بصيغة النفي وهو أكد ما يكون من النهي كأنه قيل ولا يكن رفث ولا فسوق ولا جدال وهذا لأنه لو بقي اخباراً لتطرق الخلف في كلام الله تعالى لصدورها عن البعض فيكون المراد بالنفي وجوب انتفاءها وانها حقيقة بان لا تكون والرفث الجماع قال الله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم **قوله** ا و ذكر الجماع بحضرة النساء قيد بحضرتهم لان ذكر الجماع في غير حضرتهم لبس من الرفث حتى روي ان ابن عباس رضي الله تعالى عنه انشد في احرامه وهن يمشين بناهميسا ان يصدق الطير نك لميسا فليل له اترفت وانت محرم فقال انما الرفث بحضرة النساء والفسوق المعاصي وهي في حال الاحرام اشد حرمة لان حالة الاحرام تشبه بحال الموت والمعصية حالة الموت اقبح كلبس الحرير في الصلوة والنظير في قراءة القرآن واجدال الامرار مع الرفقاء والخدم والمكارين او مجادلة المشركين بتقديم وقت الحج وتأخيرها وهو النسي المذكور وذلك منفي بعد الاسلام وكانوا في الجاهلية يقدمون الاشهر مرة ويؤخرونها اخرى روي عن مجاهد انه قال قد استقر الحج في ذي الحجة فلا جدال فيه وذلك ان المشركين كانوا يحجون عامين في ذي القعدة وعامين في ذي الحجة فلما فتح رسول الله عليه السلام مكة بعث ابا بكر ليحج بالناس فوافق ذلك عام ذي الحجة فقال عليه السلام الا ان الزمان قد استدار كهيئة يوم خلق السموات والارض يعني رجع امر الحج الى ذي الحجة كما كان ولا جدال في الحج كذا في تفسير الفقيه ابي الليث رحمة الله تعالى عليه •

فتح

ولا يقتل صيد لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ولا يشير اليه ولا يدل عليه
 لحد يث ابي قتادة رضي الله عنه انه اصاب حمار وحش وهو حلال واصحابه محرمون
 فقال النبي عليه الصلوة والسلام لا صحابه هل اشترتم هل دلتتم هل اعنتم فقالوا لا فقال
 اذا فكلوا ولانه ازالة الا من عن الصيد لانه امن بتوحشه وبعد من الاعين .

قال ولا يلبس قميصا ولا سراويل ولا عمامة ولا خفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما
 اسفل من الكعبين لما روي ان النبي عليه السلام نهى ان يلبس المحرم هذه الاشياء
 وقال في آخرة ولا خفين الا ان لا يجد نعلين فليقطعهما اسفل من الكعبين والكعب هنا
 المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك فيما روى هشام عن محمد بن حمزة الله
 قال ولا يغطي وجهه ولا رأسه وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه يجوز للرجل تغطية
 الوجه لقوله عليه الصلوة والسلام احرام الرجل في رأسه واحرام المرأة في وجهها .

قوله ولا يقتل صيد لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم الصيد المصيد وسمي به
 باعتبار عاقبته وهو اسم للوحشي الممتنع بقوائمه او جناحه وحرم اي محرمون جمع حرام
 كرد جمع رداح ولا يشير اليه ولا يدل عليه الاشارة تقتضي الحضرة والدلالة تقتضي الغيبة
قوله لحد يث ابي قتادة انه اصاب حمار وحش وهو حلال واصحابه محرمون فقال
 النبي عليه السلام لا صحابه هل اشترتم هل دلتتم هل اعنتم فقالوا لا فقال اذا فكلوا
 علق حل التناول بعدم الاشارة والدلالة فدل انهما لو وجد احرم والا لكان غير مفيد
 لانه يكون تعليلا بما ليس بعلة ولانه علق حل التناول بعدم الاشارة والدلالة عند السؤال
 عن الاباحة فعلم ان الاباحة معهما اذ لو كانت عامة لما حل له البيان خاصا وقت الحاجة اليه
 فان قيل كيف يصح هذا استدلالا والصيد لا يحرم باشارة المحرم ودلالته قلنا فيه روايتان ولان
 المحرم على المحرم التعرض للصيد بما يزيل الا من عنه وذا يحصل بالدلالة والاشارة
قوله احرام الرجل في رأسه اي اثر احرامه واحرام المرأة في وجهها اي اثر احرامها (قوله)

ولنا قوله عليه الصلوة والسلام لا تخمر ووجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا
 قاله في محرم توفي ولا المرأة لا تغطي وجهها مع ما ان في الكشف فتنة فالرجل
 بالطريق الاوّل وفائدة ما روي الفرق في تغطية الرأس •
 قال ولا يمس طيبا لقوله عليه السلام الحاج ! الشعث النفل وكذا الايدى من لما روي
 ولا يحلق رأسه ولا شعر بدنه لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم الآية ولا يقص من لحيته
 لانه في معنى الحلق ولان فيه ازالة الشعث وقضاء النفث •

قوله ولنا قوله عم لا تخمر ووجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة محرم ما ملبيا قاله في محرم توفي
 فلن قيل كيف يتمك اصحابنا بهذا الحديث ومذهبنا على خلاف حكم هذا الحديث في
 محرم يموت في احرامه حيث يصنع ما يصنع بالحلل من تغطية رأسه ووجهه بالكفن عندنا
 لما روي عطاء ان النبي عم سئل عن محرم مات فقال خمر وا رأسه ووجهه ولا تشبهوه باليهود
 فلنا في الحديث دليل على ان الاحرام تأثير في ترك تغطية الرأس والوجه فإنه عم علل لترك
 التغطية بل انه يبعث ملبيا اي محرم ما وقيل حديث الاعرابي ان النبي عم عرف بطريق الوحي
 خصوصيته ببقاء احرامه بعد موته وقد كان رسول الله عم يخص بعض اصحابه باشياء
قوله وفائدة ما روي الفرق في تغطية الرأس اي الفرق بين الرجل والمرأة انه يجوز لها تغطية
 الرأس لان اثر احرامها في وجهها لا في رأسها ولا يجوز له لان اثر احرامه في رأسه **قوله** ولا يحلق
 رأسه ولا شعر بدنه لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم فان قيل ما وجه التمسك بالآية في شعر البدن
 فلنا يتمك بها في شعر الرأس من حيث العبارة وفي شعر البدن من حيث الدلالة لان النهي
 من حلق شعر الرأس لمعنى الارتفاق وانه حاصل في شعر البدن **قوله** الحاج الشعث مبتدأ وخبر
 والشعث بكسر العين البعيد الجهد بالدهن والمشط ويفتحها المصدر والتفل بكسر الفاء نعت من
 النفل بفتحها وهوان يترك التطيب حتى توجد منه رائحة كريهة وامرأة تفل غير مطيبة
 ومنها الحديث اذا خرجت النساء فليخرجن تفلات اي لارا ئحة لهن **قوله** وقضاء النفث

قال ولا يلبس ثوبا مصبوغا بورص ولا زعفران ولا عصفر لقوله عليه الصلوة والسلام لا يلبس المحرم ثوبامسه زعفران ولا ورس •

قال الا ان يكون غميلا لا ينفض لان المنع للطيب لاللون وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا لباس يلبس المعصفر لانه لون لا طيب له ولنا ان له رائحة طيبة •

قال ولا لباس بان يغتسل ويدخل الحمام لان عمر رضي الله عنه اغتسل وهو محرم ولا لباس بان يستظل بالبيت والمحمل وقال مالك يكره ان يستظل بالفسطاط وما اشبه ذلك لانه يشبه تغطية الرأس ولنا ان عثمان رضي الله تعالى عنه كان يضرب له فسطاط في احرامه ولانه لا يمس بدنه فاشبه البيت ولودخل تحت اطار الكعبة حتى غطاه ان كان لا يصيب رأسه ولا وجهه فلا لباس لانه امتطال ولا لباس ان يشد في وسطه الهميان وقال مالك رحمة الله تعالى عليه يكره اذا كان فيه نفقة غيره لانه لا ضرورة

التفت هو الوسخ والشعث ومنه رجل تفت اي مغبر شعث لم يدهن ولم يستحد من ابن سهيل وقضاء التفت ازالة بعض الشارب والاظفار ونف الابط والا استحداد الورس صبغ اصفر وقبل نبت طيب الرائحة وفي القانون الورس شي احمر فاني يشبه سحيق الزعفران وهو مجلوب من اليمن ويقال انه ينحت من اشجاره •

قوله الا ان يكون غميلا لا ينفض اي لا يتناثر صبغه وعن محمد رحمة الله تعالى عليه ان لا يتعدى اثر الصبغ الى غيره اولا تفوح منه رائحة الطيب والهميان بكرمالها فعلا من همي الماء والد مع يهمي هميا اذا سال وسمي به لانه يهمي بما فيه وقولهم همين بمعنى جعل الشيء في الهميان على توهم اصاله النون كقولهم برهن من البرهان • (قوله)

ولأنه ليس في معنى لبس المخيط فاستوت فيه الحالان ولا يغسل رأسه ولا لحينه بالخطمي
لأنه نوع طيب ولا نه يقتل هوام الرأس .

قال ويكثر من التلبية عقب الصلوات وكلما علا شرفا وهبط وأدب أو لقي ركبا وبالاسحار
لأن أصحاب رسول الله عليه السلام رضي الله تعالى عنهم كانوا يلبنون في هذه
الاحوال والتلبية في الاحرام على مثال التكبير في الصلوة فيؤتى بها عند
الانتقال من حال الى حال ويرفع صوته بالتلبية لقوله عليه الصلوة والسلام

قوله ولأنه ليس في معنى لبس المخيط فاستوت فيه الحالان اي اذا كان فيه نفقة
نفسه ونفقة غيره ويكره شد الازار والرداء بحبل وغيره لما روي عن النبي عليه السلام
انه رأى رجلا قد شد فوق ازاره حبل فقال الق ذلك الحبل ويحك وكذلك
يكره له ان يحل رداءه بخلال ولو فعل لاشيء عليه لان المحذور عليه الاستمتاع بلبس
المخيط ولم يوجد ذلك ولا يشك على هذا عصب العصابة على رأسه فان ذلك مكروه
ولو فعل يوما الى الليل فعليه صدقة مع انه لم يوجد الاستمتاع بلبس المخيط هنا ايضا لان
وجوب الصدقة هنا كباختبار تغطية بعض الرأس بالعصابة وهو ممنوع عن تغطية
الرأس الا ان ما يغطي به جزء يسير من رأسه فتكفيه الصدقة لعدم تمام جنايته كذا في
المبعوط وعلى هذا لو حمل المحرم شيئا على رأسه فان كان من جنس ما لا يغطي به
الرأس كالطست والاجانة ونحوهما فلا شيء عليه وان كان من جنس ما يغطي به الرأس
من الثياب فعليه الجزاء لان ما لا يغطي به الرأس يكون هو حاملا لا مستعملا الا ترى ان
الامين لو فعل ذلك لا يصير ضامنا كذا في المبسوط **قوله** كلما علا شرفا روى الاعمش
عن خثعة كانوا يحبون التلبية عند دست في ادبار الصلوة فاذا استعطف الرجل راحلته
واذا صعد شرفا وهبط وأدب أو لقي بعضهم بعضا وبالاسحار **قوله** ويرفع صوته بالتلبية
المستحب عندنا في الدعاء والاذكار الخفية الا فيما تعلق باعلانه مقصود كالاذان والخطبة وغيرهما
قنط

افضل الحج العج والشج فالعج رفع الصوت بالتلبية والشج اسالة الدم
قال فاذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد لما روي ان النبي عليه السلام كما دخل
مكة دخل المسجد ولان المقصود زيارة البيت وهوفيه ولا يضره ليلادخلها وانهارا
لانه دخول بلدة فلا يختص باحدهما واذا عاين البيت كبر وهلل وكان
ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول اذا القي البيت بعم الله والله اكبر ومحمد رحمة
الله تعالى عليه لم يعين في الاصل لمشاهد الحج شيئا من الدعوات لان التوقيت
يذهب بالرفقة وان تبرك بالمنقول منها فحسن.

قال ثم ابتدأ بالحجر الاسود فاستقبله وكبر وهلل لما روي ان النبي عليه السلام
دخل المسجد فابتدأ بالحجر فاستقبله وكبر وهلل.

قال ويرفع يديه لقوله عم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن وذكر من جملتها استلام الحجر
قال واستلمه ان استطاع من غير ان يؤذي محملا لما روي ان النبي عليه السلام قبل
الحجر الاسود ووضع شفتيه عليه وقال لعمر رضي الله عنه انك رجل ايد تؤذي الضعيف
فلاتزاحم الناس على الحجر ولكن ان وجدت فرجة فاستلمه والا فاستقبله وهلل وكبر ولان
الاستلام سنة والتحرز عن اذى المسلم واجب قال وان امكنه ان يمس الحجر بشيء في يده
كالعرجون وغيره ثم قبل ذلك فعل لما روي انه عليه السلام طاف على راحلته

والتلبية ايضا للشروع فيما هو من اعلام الدين فلهذا كان الممنع برفع الصوت بها كذا في المبسوط.
قوله افضل الحج أي افضل اعمال الحج **قوله** واذا عاين البيت كبر وهلل
لغلا يتوهم ان الكعبة هي المقصودة بالعبادة والمعنى فيه ان العظمة والكبرياء لله
تعالى وان مقصود تعظيم الله تعالى بواسطة تعظيم بيته ومعنى التهليل الاشارة الى
قطع شركة الغير في الألوهية وكمال العظمة والجلال **قوله** واستلمه أي ان استطاع استلم
الحجر تناوله باليد والقبلة او مسحه بالكف من السلمة بفتح الميم وكسر اللام (وهي)

واستلم الاركان بمحجته وان لم يستطع شيئا من ذلك استقبله وكبر وهلل وحمد الله
وصلّى على النبي عليه الصلوة والسلام •

قال ثم اخذ عن يمينه مما يلي الباب وقداضطبع رداءه فيطوف بالبيت سبعة اشواط
لما روي انه عليه السلام استلم الحجر ثم اخذ عن يمينه مما يلي الباب فطاف سبعة
اشواط والاضطباع ان يجعل رداءه تحت ابطه الايمن ويلقيه على كتفه الايسر وهو
سنة وقد نقل ذلك عن رسول الله عليه السلام •

وهي الحجر كذا في المغرب وعن عمر رضي الله عنه انه استلم الحجر وقال رأيت ابا القاسم
بكي خفيا وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحجر
الاسود ووضع شفته عليه وبكى طويلا ثم نظر فاذا هو بعمر فقال يا عمر ههنا يحكب العبرات
وان عمر رضي الله عنه في خلافته لما اتى الحجر الاسود وقف فقال اما اني اعلم
انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استلمك
ما استلمتك فبلغ مقاله عليا رضي الله عنه فقال اما ان الحجر ينفع فقال له عمرو ما
منفعته يا خن رسول الله فقال سمعت رسول الله عليه السلام يقول ان الله تعالى لما
اخذ الذرية من ظهر آدم وقررههم بقوله الست بربكم قالوا بلى اودع اقرارهم الحجر فمن
استلم الحجر فهو يحدد العهد بذلك الاقرار والحجر يشهد له يوم القيمة وفي رواية مناسك
البزدوي فقررههم انه الرب وهم العبيد ثم كتب ميثاقهم في رق فقال له افتح فاك فاقمه
ذلك الرق فقال تشهد لمن وافاك بالموافاة يوم القيمة واستلام الحجر للطواف بمنزلة التكبير
للصلوة ليبدأ به طوافه العرجون العذق الذي يعوج ويقطع منه الشماريح فيبقى على
النخل يا بما الحجن بالتحريك الاعوجاج والمحجن كالصولجان وهو عود معوج الرأس •
قوله واستلم الاركان بمحجته اراد بالاركان الحجر الاسود والركن اليماني

(كتاب الحج باب الا حرام)

قال ويجعل طوافه من وراء الحطيم وهو اسم لموضع فيه الميزاب سمي به لانه خطم من البيت اي كمر وسمي حبرا لانه حبر منه اي منع وهو من البيت لقوله عليه السلام في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها فان الحطيم من البيت فلهذا يجعل الطواف من ورائه حتى لو دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز الا انه اذا استقبل الحطيم وحده لا تجزيه الصلوة لان فرضية التوجه ثبتت بنص الكتاب فلا ينادى بما ثبت بخبر الواحد احتياطا والاحتياط في الطواف ان يكون وراءه .

قال ويرمل في الثلث الاول من الاشواط والرمل ان يهز في مشيه الكتفين كما لمبارز يتختر بين الصفيين وذلك مع الاضطباع وكان سببه اظهار الجلد للمشركون حين قالوا اضناهم حمى يثرب ثم بقي الحكم بعد زوال السبب في زمن النبي عليه السلام وبعده قال ويمشي في الباقي على هيئته على ذلك اتفق رواية نسك رسول الله عليه السلام

وجمعه باعتبار تكرار الاشواط وانما قلناه لانه ذكر في الكتاب بعد هذا فانه لا يستلم غيرهما ثم اخذ عن يمينه اي يمين نفسه وهو يمين الطائف ويجعل طوافه من وراء الحطيم وهو اسم لموضع بينه وبين البيت فرجة وتسميته بالحطيم على انه محطوم من البيت اي منكسر منه فعيل بمعنى مفعول وقيل بمعنى فاعل اي حاطم كما لعلم بمعنى العالم وبما انه ما جاء في الحديث من دعاء على من ظلمه فيه خطمه الله .

قوله لقوله عليه السلام في حديث عائشة رضي الله عنها وهو ما روي ان عائشة رضي الله عنها نذرت ان فتح الله مكة على رسول الله ان نصلي في البيت ركعتين فصدا خزنة البيت وقالوا انا نعظم هذا البيت في الجاهلية والاسلام فان من تعظيمه ان لا تفتح ابوابه في الليالي فاخذ رسول الله عليه السلام بيد هاواد خطها الحطيم فقال صلي ههنا فان الحطيم من البيت الا ان قومك قصرت بهم النفقة فاخرجوه من البيت ولولا حدثان عهد قومك بالجاهلية لنقضت بناء الكعبة واظهرت (بناء)

والرمل من الحجر الى الحجر هو المنقول من رمل النبي عليه السلام فان زحمة الناس في الرمل قام فاذا وجد مسلكا رمل لانه لا بدل له فيقف حتى يقيمه على وجه السنة بخلاف الاسلام لان الاستقبال بدل له •

قال ويستلم الحجر كلما مر به ان استطاع لان اشواط الطواف كركعات الصلوة فكما يفتح كل ركعة بالكبير يفتح كل شوط باستلام الحجر وان لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهلل على ما ذكرناه ويستلم الركن اليماني وهو حسن في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله انه سنة ولا يستلم غيرهما فان النبي عليه السلام

بناء الخليل وادخل الحطيم في البيت والصقت العتبة بالارض وجعلت لها بابا شرقيا وبابا غربيا ولئن عشت الى قابل لا فعلن ذلك فلم يعش ولم يفرغ لذلك احد من الخلفاء الراشدين حتى كان زمن عبد الله بن الزبير وكان سمع الحديث ففعل ذلك وظهر قواعد الخليل وبنى البيت على قواعد الخليل عليه وعلى نبينا السلام وادخل الحطيم في البيت فلما قتل كره الحجاج بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة واعاده على ما كان عليه في الجاهلية فاذا ثبت ان الحطيم من البيت والطواف بالبيت ينبغي ان يكون طوافه من وراء الحطيم لا يقال لو استقبل الحطيم في الصلوة لا تجوز صلوته ولو كان من البيت لجازت لانا نقول كون الحطيم من البيت انما ثبت بخبر الواحد وفرضية استقبال الكعبة ثبت بالنص فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد فالحاصل انه يحنط في الصلوة والطواف جميعا •

قوله والرمل من الحجر الى الحجر وهذا عندنا وقال سعيد بن جبيرة لا رمل بين الركن اليماني والحجر وروي في بعض الآثار ان النبي عليه السلام كان يرمل من الحجر الى الركن اليماني لان المشركين كانوا يطلعون عليه فاذا تحول الى الجانب

كان يحتلم هذين الركنتين ولا يستلم غيرهما ويختم الطواف بالاستلام يعني استلام الحجر
 قال ثم يأتي المقام فيصلي عنده ركعتين او حيث تيسر من المسجد وهي واجبة عندنا
 وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه سنة لانعدام دليل الوجوب ولنا قوله عليه الصلوة والسلام
 وليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين والا امر للوجوب ثم يعود الى الحجر
 فيستلمه لما روي ان النبي عليه الصلوة والسلام لما صلى ركعتين عا د الى الحجر
 والا صل ان كل طواف بعده سعي يعود الى الحجر فيستلمه

الاخر حال البيت بينه وبينهم فكان لا يرمل لكننا أخذنا حديث جابر وابن عمر رضي
 الله عنهم انه عليه السلام رمل في الثلاثة الاول من الحجر الى الحجر .
قوله كان يستلم هذين الركنتين اي الركن اليماني والحجر الاسود المقام بالفتح
 موضع القيام ومنه مقام ابراهيم وهو الحجر الذي فيه اثر قدميه **قوله** وهي واجبة
 عندنا وعند الشافعي رحمه الله سنة لان الصلوة ليحت من الطواف بل هي قرينة معلومة
 في نفسها فكانت سنة لان دليل الوجوب معدوم ولنا ما روي انه عليه السلام لما فرغ
 من الطواف اتى المقام وصلى ركعتين وتلا قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم
 مصلى فبين ان المراد به ركعتا الطواف والامر للوجوب فان قيل هو امر باتخاذ البقعة
 مصلى وليس فيه امر بالصلاة فلنا اتخاذ البقعة مصلى ليس البنا وانما الصلوة البنا
 وقد كان مصلى قبله فان قيل قوله عليه السلام للاعرابي بعدما علمه خمس صلوات وقال
 هل علي غيرهن قال لا الا ان تتطوع يقتضي ان لا يكون واجبة فلنا ترك ظاهره
 فان صلوة العيد والجنائز واجبة فان قيل ينبغي ان يكون فرضا قضية للامر
 فلنا هي مأولة فقبل مقام ابراهيم هو الموضع الذي جعل فيه المسجد الحرام
 فامرنا باتخاذ ذلك ممجدا

(قوله)

لان الطواف لما كان يفتتح بالاستلام فكذا السعي يفتتح به بخلاف ما اذا لم يكن بعده سعي قال وهذا الطواف طواف القدوم ويسمى طواف التحية وهو سنة وليس بواجب وقال مالك رحمه الله انه واجب لقوله عليه السلام من اتى البيت فليحجه بالطواف ولنا ان الله تعالى امر بالطواف والامر المطلق لا يقتضى التكرار وقد تعين طواف الزيارة بالا جماع وفيما رواه سماه تحية وهو دليل الاستحباب وليس على اهل مكة طواف القدوم لانعدام القدوم في حقهم *

قوله لان الطواف لما كان يفتتح بالاستلام فكذا السعي يفتتح به لان السعي مرتب على الطواف فكان منصلا بالاشواط والسنة ان يستلم بين كل شوطين فكذا بين الطواف والسعي فكما يفتتح طوافه بالاستلام الحجر فكذا يفتتح السعي بالاستلام الحجر فاما اذا لم يكن بعده سعي فلا يعود الى استلام الحجر فيه بعد الصلوة لان الطواف الذي ليس بعده سعي عبادة وقد تم فراغه منها حين فرغ من الركعتين فلا معنى للعود الى ما بدا به الطواف **قوله** ويسمى طواف التحية وله اربعة اسام هذا ان وطواف اللقاء وطواف اول العهد **قوله** وفيما رواه سماه تحية وهو دليل الاستحباب لان التحية في اللغة اسم لا كرام يندأ به الا نعان على سبيل التبرع فلا يدل على الوجوب وان كان على صيغة الامر كما في قوله اكرموا الشهود فان قيل يشكل على هذا قوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها وجواب السلام واجب وان كان بلفظ التحية قلنا فيه وجهان احدهما ان الجواب المقيد بالاحسن ليس بواجب فكانت التحية بمعنى الاحسن والثاني ان لفظ التحية هنا خرج على طريق المطابقة لقوله تعالى واذا حييتم فلا يدل على عدم الوجوب (قوله)

قال ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع يديه ويدعو الله بها جنة لما روي ان النبي عليه السلام صعد الصفا حتى اذا نظر الى البيت قام مستقبل القبلة يدعو الله ولان الثناء والصلوة يقدمان على الدعاء تقريبا الى الاجابة كما في غيره من الدعوات والرفع سنة الدعاء وانما يصعد بقدر ما يصير البيت بمراي منه لان الاستقبال هو المقصود بالصعود ويخرج الى الصفا من اي باب شاء وانما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من باب بني محزوم وهو الذي يسمى باب الصفا لانه كان اقرب الابواب الى الصفا لانه سنة .

قال ثم ينحط نحو المروة ويمشي على هينته فاذا بلغ بطن الوادي يسعى بين الملبين الا خضرين سعيائهم يمشي على هينته حتى يأتى المروة يصعد عليها ويفعل

قوله ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه وذكر في التحفة والمفرد بالحج اذا طاف طواف اللقاء تحية للبيت فالافضل له ان لا يسعى بين الصفا والمروة لان طواف اللقاء سنة والسعي واجب فما ينبغي ان يجعل الواجب تبعا للسنة ولكن يؤخر الى طواف الزيارة لانه ركن والواجب يجوز ان يجعل تبعا للفرض ومتى اخر السعي عن طواف اللقاء فانه لا يرمل فيه وانما الرمل سنة في طواف يعقبه السعي عرفناه بالنص بخلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولكن العلماء رخصوا في السعي عقب طواف اللقاء لان يوم النحر وهو وقت طواف الزيارة يوم شغل من الذبح ورمي الجمار ونحو ذلك فكان فيه تخفيف بالناس **قوله** يسعى بين الملبين الا خضرين روى جابر ان النبي عليه السلام لما صعد الصفا قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم قرأ مقدار خمس وعشرين آية من سورة البقرة ثم نزل وجعل يمشي (نحو)

كما فعل على الصفا لما روي ان النبي عليه السلام نزل من الصفا وجعل يمشي نحو المروة وسعي في بطن الوادي حتى اذا اخرج من بطن الوادي مشي حتى معد المروة وطاف بينهما سبعة اشواط

قال وهذا شوط واحد فيطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط لما روي انما يبدأ بالصفا لقوله عليه السلام فيه ابدوا بما بدء الله تعالى به ثم السعي بين الصفا والمروة واجب وليس بركن وقال الشافعي رحمه الله انه ركن لقوله عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السعي فاسعوا

نحو المروة فلما انصبت قدماء في بطن الوادي سعى حتى التوى ازاره بساقيه وهو يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاهل الاكرم والميلان الاخضران هما شيثان على شكل الميلىن منحوتان من نفس جدار المسجد الحرام لانهما منفصلان عنه وهما علامتان لموضع الهرولة في بطن الوادي وقالوا اصل السعي في بطن الوادي من فعل ام اسماعيل عليه السلام هاجر حين كانت في طلب الماء فلما صار الجبل حائلا بينها وبين النظر الى ولدها سمعت حتى تنظر الى ولدها شفقة على الولد فصارت ذلك سنة والاصح ان يقول فعله رسول الله عليه السلام في نسكه وامرا صحابه ان يفعلوا ذلك ففعلوا اتباعا له ولا يشتغل بطلب المعنى فيه كما لا يشتغل بطلب المعنى في تقدير الطواف والسعي بمسبعة اشواط *

قوله كما فعل على الصفا اي من التكبير والتهليل والصلوة على النبي عليه السلام **قوله** وهذا شوط واحد فيطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ظاهر ما تال في الكتاب ان ذهابه من الصفا الى المروة شوط ورجوعه من المروة الى الصفا شوط آخر وذكر الطحاوي ان يطوف بينهما سبعة اشواط من الصفا الى الصفا ولا يعتبر الرجوع ولا يجعل ذلك شوط آخر والا صح ما ذكر في الكتاب لان رواية نسك رسول الله عليه السلام اتفقوا على انه

(كتاب الحج ... باب الاحرام)

ولنا قوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومثله يستعمل للاباحة فينبغي الركينة والايجاب الا انا عدلنا عنه في الايجاب ولان الركينة لا يثبت الا بدليل مقطوع به ولم يوجد ثم معنى ما روي كتب استحبابا كما في قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الاية ثم يقيم بمكة حراما لانه محرم بالحج فلا ينحل قبل الاتيان بافعاله ويطوف بالبيت كلما بداله لانه يشبه الصلوة قال عليه السلام الطواف بالبيت صلوة والصلوة خير موضوع فكذا الطواف الا انه لا يعنى عقيب هذه الاطوفة في هذه المدة لان السعي لا يجب فيه الامرة والتنفل بالسعي غير مشروع ويصلي لكل اسبوع ركعتين وهي ركعتا الطواف على ما بينا .

طاف بهما سبعة اشواط وعلى ما قاله الطحاوي يصير اربعة عشر شوطا كذا في المبسوط ومعنى قوله يبدأ بالصفا ويختم بالمروة يبدأ الشوط الاول من الصفا ويختم الشوط السابع بالمروة ولو كان الامر على ما قاله الطحاوي لقال يبدأ كل شوط بالصفا كذا في مبسوط البكري فان قيل الواجب في الطواف ان ينتهي الى ما بدأ به حتى يعد شوطا واحدا فالسعي ينبغي ان يكون كذلك قلنا الواجب هناك الطواف بالبيت وهو الدوران حول البيت فلا بد ان يدور حول كل البيت وانما يكون هكذا اذا عاد الى ما بدأ به وههنا الواجب هو السعي بين الصفا والمروة وهو ساع بينهما في كل مرة حقيقة فاذا فرغ من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين كذا في فتاوى فاصيخان رحمه الله *

قوله ولنا قوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومثله يستعمل للاباحة كما في قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء فانتضى ظاهر الآية ان لا يكون واجبا ولكن اتركنا هذا الظاهر بدليل الاجماع ويدل على الايجاب قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فقوله من شعائر الله يقتضي ان يكون علما من اعلام الدين وذا بالفرضية او (الوجوب)

الوجوب ولا جناح بينهما لانه يستعمل في مباح يسع تركه وتركنا ظاهرة في الایجاب
اجماعا بقى ما وراءه على ظاهرة او يقال اول الآية يقتضى الفرضية وآخرها يقتضى الاباحة
فجعلناه بين الفرض والمباح وهو الواجب وما رواه الشافعي رحمه الله دليلنا لان
الركنية لا تثبت الا بدليل مقطوع به لكن الدليل لما كان من الحج المجوز جعلناه واجبا
ليثبت الحكم بقدر دليله كما قلنا في الفاتحة وغيرها وقوله كتب لا يقتضى الفرضية لامحالة
كقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت فان هذه الآية نزلت في الوصية في حق
من ليس باهل لاستحقاق الارث بالكفر لانهم كانوا حديث عهد بالاسلام يسلم الرجل
ولا يسلم ابوه وقرائبه والاسلام قطع الارث فشرع الوصية فيما بينهم لقضاء حق القرابة من
حيث الندب وعلى هذا لم يكن الآية منسوخة وانما ذكر هذا النظم والله اعلم لان
الصحابه رضي الله عنهم كانوا يتحرزون عن الطواف بهما لمكان الصنمين عليهما في الجاهلية
اساف ونائلة وفيه رد على من قال ان الطواف بهما فرض.

قوله فاذا كان قبل يوم التروية بيوم اي اليوم السابع من عشرين الحجّة كذا في المغرب
روي ان ابراهيم عليه السلام رأى ليلة التروية كان قائلا يقول له ان الله يأمرك بذيبح ابنك
هذا فلما اصبح روى في ذلك من الصباح الى الرواح ان الله هذا الحكم ام من الشيطان
فمن ثم سمي يوم التروية فلما اسمى رأى مثل ذلك فعرف انه من الله فمن ثم سمي
يوم عرفة ثم رأى مثله في الليلة الثالثة فهم بنحرة فسمي اليوم يوم النحر كذا في الكشف
وانما سمي منى لان جبرئيل عليه السلام لما اراد ان يفارق آدم عليه السلام قال له ماذا
تمنى فقال آدم عليه السلام الجنة فسمي ذلك الموضع منى وقبل انما سمي به لما يمني فيه
من الدماء اي تراق وهي قرية فيها ثلث سكك وبينه وبين مكة فرسخ وهو في الحرم لانه

(كتاب الحج ... باب الاحرام)

خطب الامام خطبة يعلم فيها الناس الخروج الى منى والصلوة بعرفات والوقوف والا فاضة
والحاصل ان في الحج ثلث خطب اولها ما ذكرنا والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى في اليوم
الحادي عشر في فصل بين كل خطبتين بيوم وقال زفر رح يخطب في ثلاثة ايام متوالية اولها
يوم التروية لانها ايام الموسم ومجتمع الحاج ولنا ان المقصود منها التعليم ويوم التروية ويوم
النحر يوما اشتغال فكان ما ذكرناه انفع وفي القلوب انجع فاذا صلى الفجر يوم التروية بمكة
خرج الى منى فيقيم بها حتى يصلي الفجر من يوم عرفة لما روي ان النبي عليه السلام
صلى الفجر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح الى منى فصلى بمنى الظهر والعصر
والمغرب والعشاء والفجر ثم راح الى عرفات ولوبات بمكة ليلة عرفة وصلى بها الفجر ثم
غدا الى عرفات ومري منى اجزاه لانه لا يتعلق بمنى في هذا اليوم اقامة نسك واكنه اساء بتركه
الا فتداه برسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها لما رويناه هذا بيان الاولوية اما لو دفع قبله جازلانه
لا يتعلق بهذا المقام حكم قال في الاصل وينزل بهامع الناس لان الانتباز تجبر واحمال حال
تضرع والاجابة في الجمع ارجى وقيل مراده ان لا ينزل على الطريق كيلا يضيق على المارة

منحروا لمنحريكون في الحرم وجمع اسم للمزدلفة وسمي به لان آدم عليه السلام
اجتمع فيه مع حوا وازدلف اليها اي دنا منها .

قوله خطب الامام خطبة اي خطبة واحدة من غير ان يجلس بين الخطبتين بعد صلوة
الظهر وكذلك في الخطبة الثالثة التي تخطب بمنى واما في خطبة عرفات فيجلس بين الخطبتين
وهي قبل صلوة الظهر كذا في مبسوط شيخ الاسلام وشرح الطحاوي ر ح **قوله** ثم يتوجه الى
عرفات فيقيم بها لما رويناه وهو قوله ثم راح الى عرفات **قوله** وهذا بيان الاولوية اي الاولى
ان يقيم بمنى حتى تطلع الشمس من يوم عرفة اما لو دفع قبل طلوع الشمس جاز (قوله)

قال واذا زالت الشمس صلى الامام بالناس الظهر والعصر فيبتدي بالخطبة فيخطب خطبة يعلم فيها الناس الوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار والنحر والحلق وطواف الزياره يخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسته كما في الجمعة هكذا فعله رسول الله عليه السلام وقال مالك رحمه الله يخطب بعد الصلوة لانها خطبة وعظ وتذكير فاشبهه خطبة العيد ولنا ما روينا ولان المقصود منها تعليم المناسك والجمع منها وفي ظاهر المذهب اذا صعد الامام المنبر فجلس اذن المؤذنون كما في الجمعة وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يؤذن قبل خروج الامام وعنه انه يؤذن بعد الخطبة والصحيح ما ذكرنا لان النبي عليه السلام لما خرج واستوى على ناقته اذن المؤذنون بين يديدهم ويقوم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة لانه اوان الشروع في الصلوة فاشبهه الجمعة.

قال ويصلي بهم الظهر والعصر في وقت الظهر باذان واقامتين وقد ورد النقل المستفيض باتفاق الرواة بالجمع بين الصلوتين وفيما روى جابر رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما باذان واقامتين ثم بيانه انه يؤذن للظهر ويقوم للظهر ثم يقيم للعصر لان العصر يؤدى قبل وقته المعهود فيفرد بالاقامة اعلاما للناس ولا يتطوع بين الصلوتين تحصيل المقصود الوقوف ولهذا قدم العصر على وقته فلوانه فعل فعل مكروها واعاد الاذان للعصر في ظاهر الرواية خلافا لما روي عن محمد رحمه الله لان الاشتغال بالتطوع او بعمل آخر يقطع نورا لاذان الاول فيعيد للعصر فان صلى بغير خطبة اجزاء لان هذه الخطبة ليست بفريضة

قوله صلى الامام بالناس الظهر والعصر اي الامام الاعظم وهو الخليفة او نائبه واعلم ان من شرط الجمع الوقت والمكان والاحرام والامامة والجماعة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه وعندهما الامام والجماعة ليس بشرط ولا خلاف ان الوقت شرط وهو ان يكون يوم عرفة والمكان شرط وهو عرفات والاحرام شرط وهو ان يكون محرما باحرام الحج **قوله** والجمع منها اي الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر من المناسك

نسب

قال ومن صلى الظهر في رحله وحده صلى العصر في وقته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وقال يجمع بينهما المنفرد لان جواز الجمع للحاجة الى امتداد الوقوف والمنفرد
محتاج اليه ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان المحافضة على الوقت فرض بالنصوص
فلا يجوز تركه الا فيما ورد الشرع به وهو الجمع بالجماعة مع الامام والتقديم لصيانة
الجماعة لانه يعسر عليهم الاجتماع العصر بعدما تفرقوا في الموقف لا لما ذكرنا اذ لامنافة
ثم عند أبي حنيفة ح الامام شرط في الصلوتين جميعا وقال زفر رح في العصر خاصة لانه هو المغير
من وقته وعلى هذا الخلاف الاحرام بالحج ولا يبي حنيفة رحمه الله ان التقديم على خلاف
القياس عرف شرعة فيما اذا كانت العصر مرتبة على ظهر مؤدى بالجماعة مع الامام في حالة
الاحرام بالحج فيقتصر عليه ثم لا بد من الاحرام بالحج قبل الزوال في رواية تقديم الاحرام
على وقت الجمع وفي اخرى يكتفى بالتقديم على الصلوة لان المقصود هو الصلوة .

قال ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل والقوم معه عقيب انصرا قهم
من الصلوة لان النبي عليه الصلوة والسلام راح الى الموقف عقيب الصلوة والجبل
يسمى جبل الرحمة والموقف الموقف الاعظم .

قوله لا لما ذكرنا من ان الجمع لا امتداد الوقوف اذ لامنا فاة بين الوقوف والصلوة فان المصلي
واقف ولا ينقطع وقوفه بالاشتغال بالصلوة كما لا ينقطع بالاكل والحدث والحديث بل اولى
قوله وعلى هذا الخلاف الاحرام بالحج اي الاحرام بالحج شرط في الصلوتين حتى
ان الحلال اذا صلى الظهر مع الامام ثم احرم بالحج فصلى العصر معه لم يجزه العصر الا في وقتها
وعند زفر رح يجزيه وحاصله ان جواز الجمع عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
معلق باحرام الحج في الصلوتين لا غير وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى معلق باحرام
الحج وبالجماعة وبالا امام الاكبر وهو قول زفر رحمه الله ايضا غير انه تشترط هذه الشرائط
في العصر لا غير و ابو حنيفة رحمه الله يشترط في الظهر والعصر جميعا والموقف (الموقف)

قال وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة لقوله عليه الصلوة والسلام عرفات كلها موقف وارفعوا عن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف وارفعوا عن وادي محمر •

قال وينبغي للامام ان يقف بعرفة على راحلته لان النبي عليه السلام وقف على ناقته وان وقف على قدميه جاز والا ول افضل لما بينا وينبغي ان يقف مستقبل القبلة لان النبي عليه السلام وقف كذلك وقال النبي عليه السلام خير المواقف ما استقبلت به القبلة ويدعو ويعلم الناس المناسك لما روي ان النبي عليه السلام كان يدعو يوم عرفة ما يدعيه كالمستطعم المسكين ويدعو بما شاء وان ورد الآثار ببعض الدعوات وقد اوردنا تفصيلها في كتابنا المترجم بعدة الناسك في عدة من المناسك بتوفيق الله تعالى •

قال وينبغي للناس ان يقفوا بقرب الامام لانه يدعو ويعلم فيعوا ويسمعوا وينبغي ان يقف وراء الامام ليكون مستقبل القبلة وهذا بيان الافضية لان عرفات كلها موقف على ما ذكرنا قال ويستحب ان يغتمل قبل الوقوف ويجتهد في الدعاء اما الاغتسال فهو سنة وليس بواجب ولو اكتفى بالوضوء جاز كما في الجمعة والعيدين وعند الاحرام واما الاجتهاد فلانه صلى الله عليه وسلم اجتهد في الدعاء في هذا الموقف لامتته

الموقف الاعظم اي يسمى الموقف موقف الاعظم وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة وهو واد بحذاء عرفات فيل رأى النبي عليه السلام فيه الشيطان فكان هذا نظيرا للنهي عن الصلوة في الاوقات المكروهة المنسوبة الى الشيطان •

قوله وادي محسر بكمرا السبن وتشديد ها قوله ويدعو اي بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلوة على النبي عليه السلام قوله وان ورد الآثار ببعض الدعوات روى علي رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام قال افضل دعائي ودعاء الانبياء قبلي بعرفات لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد بحبي ويميت

فاستجيب له الا في الدماء والمظالم ويلبي في موقفه ساعة بعد ساعة وقال ما لك
رحمة الله تعالى يقطع التلبية كما يقف بعرفة لان الاجابة باللعان قبل الاشتغال بالاركان
ولنا ما روي ان النبي عليه السلام ما زال يلبي حتى اتى جمرة العقبة ولان التلبية
فيه كالتكبير في الصلوة فيأتي بها الى آخر جزء من الاحرام.

قال واذا غربت الشمس افاض الامام والناس معه على هبنتهم حتى يأتوا المزدلفة
لان النبي عليه السلام دفع بعد غروب الشمس ولان فيه اظهار مخالفة المشركين وكان
النبي عليه السلام يمشي على راحلته في الطريق على هبنته فان خاف الزحام فدفع قبل
الامام ولم يجاوز حدود عرفة اجزاء لانه لم يفيض من عرفة والافضل ان يقف في مقامه

وهو حي لا يموت بيده الخبر وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل لي في قلبي
نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي امري.

قوله فاستجيب له الا في الدماء والمظالم اي الا في حق الدم الذي وجب لبعضهم على بعض
فصا وعجزا وعن استيفائه وفي حق المظلمة التي وجبت لبعضهم على بعض وعجزوا
عن الانتصاف لم يستجب دعاء النبي عليه السلام لهم بالمغفرة لهم لعظم هذه الذنوب وتعلق
حقوق العباد بها **قوله** فاذا غربت الشمس افاض الامام والناس معه على
هبنتهم روي انه عليه السلام خطب عشية عرفة فقال ايها الناس ان اهل الجاهلية
والاوثان كانوا يرفعون من عرفة قبل غروب الشمس اذا تعممت بهارؤس الجبال
كعمائم الرجال في وجوههم وان هدينا ليس كهديهم فادفعوا بعد غروب الشمس
قوله فان خاف الزحام فدفع قبل الامام ولم يجاوز حدود عرفة اجزاء وانما قيد به
لانه لو جاوز حدود عرفة قبل غروب الشمس وجب عليه الدم وسميت المزدلفة
مزدلفة وجمع لان آدم عليه السلام اجتمع فيها مع حواء وازدلف اليها اي دنا منها (قوله)

كلا يكون أخذ في الاداء قبل وقتها فلم يكتف قليلا بعد غروب الشمس وافاضة
 الامام لخوف الزحام فلا بأس به لما روي ان عائشة رضي الله عنها بعد افاضة الامام
 دعت بشراب فافطرت ثم افاضت.

قال واذا اتى مزدلفة فالمحصب ان يقف بقرب الجبل الذي عليه الميمنة يقال له فزح
 لان النبي عليه الصلوة والسلام وقف عند هذا الجبل وكذا عمر رضي الله تعالى عنه ويحضر
 في النزول من الطريق كيلا يضر بالمارة فينزل عن يمينه او يساره ويستحب ان يقف
 وراء الامام لما بينا في الوقوف بعرفة.

قال ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة واحدة وقال زفر رحمة الله تعالى
 عليه باذان واقامتين اعتبارا بالجمع بعرفة ولنا رواية جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم جمع بينهما باذان واقامة واحدة ولان العشاء في وقته فلا يفرد
 بالاقامة اعلا ما بخلاف العصر بعرفة لانه مقدم على وقته فافرد بها لزيادة الاعلام
 ولا يتطوع بينهما لانه يخل بالجمع ولو تطوع او تشاغل بشيء اعاد الاقامة
 لوقوع الفصل وكان ينبغي ان يعيد الاذان كما في الجمع الاول الا انا اكتفينا
 باعادة الاقامة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب بمزدلفة ثم تعشى
 ثم افرد الاقامة للعشاء.

قوله كلا يكون أخذ في الاداء لان الوقوف بالمزدلفة عبادة والشروع في السعي اليها
 بمنزلة الشروع في الاداء كالسعي الى الجمعة **قوله** بقرب الجبل الذي عليها الميمنة
 يقال له فزح اي يقال للجبل فزح والميمنة موضع يوقد عليه المرح وهي بالمشعر
 الحرام على فزح وكانوا في الجاهلية يوقدون عليها النار **قوله** ويستحب ان يقف وراء
 الامام لما بينا في الوقوف بعرفة اي ليكون مستقبلا القبلة.

فمجم

ولا يشترط الجماعة لهذا الجمع عند أبي حنيفة رحمه الله لان المغرب مؤخره عن وقتها بخلاف الجمع بعرفة لان العصر مقدم على وقته ومن صلى المغرب في الطريق لم تجزه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعليه اعادتها ما لم يطلع الفجر وقال لهو يوسف رحمه الله يحزيه وقد اساء وعلى هذا الخلاف اذا صلى بعرفات لا أبي يوسف انه اذا هاهنا في وقتها فلا تجب اعادتها كما بعد طلوع الفجر الا ان التأخير من السنة فيصير معيبا بتركه ولهما ما روي انه عليه السلام قال لاسامة رضي الله عنه في طريق المزدلفة الصلوة امامك معناه وقت الصلوة وهذا اشارة الى ان التأخير واجب وانما وجب ليتمكن الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة فكان عليه الاعادة ما لم يطلع الفجر لبصرهما معا بينهما واذا طلع الفجر لا يمكن الجمع فسقطت الاعادة.

قال واذا طلع الفجر يصلى الامام بالناس الفجر بغلس لرواية ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام صلاها يومئذ بغلس ولان في التغليس دفع حاجة الوقوف فيجوز كعتد يوم العصر بعرفة ثم وقف ووقف معه الناس فدعا لان النبي عليه السلام وقف في هذا الموضع يدعو احثى روي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما

قوله ولا يشترط الجماعة هذا الجمع عند أبي حنيفة رحمه الله خصه بالذكر وان كان الحكم عندهما كذلك لانه شرط الجماعة في الجمع الاول فبين انه لا يشترط هنا وذكر الامام المحبوبي ولا يشترط لجمع المزدلفة الخطبة والسلمان والجماعات الاحرام **قوله** وعلى هذا الخلاف اذا صلى بعرفات ابي المغرب **قوله** معناه وقت الصلوة لانها حركات توجد من المصلي فلا ينصف بالقولية قبل الوجود ويمكن ان يقال معناه مكان الصلوة فان كان المراد به الوقت فيظهر ان وقت المغرب في حق الحاج لا يدخل بغروب الشمس واداء الصلوة قبل الوقت لا يجوز وان كان المراد به المكان فقد ظهر اختصاص هذه الصلوة بالمكان (وهو)

فاستجيب له دعاءه لامته حتى الدماء والمظالم ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن حتى لو تركه بغير عذر يلزمه الدم وقال الشافعي رحمه الله انه ركن لقوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام وبمثلته تثبت الركبة ولنا ما روي انه صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة اهله بالليل ولو كان ركنا لما فعل ذلك والمذكور فيما تلا الذكر وهو ليس بركن بالاجماع وانما عرفنا الوجوب لقوله عليه الصلوة والسلام من وقف معنا هذا الموقف وقد كان افاض قبل ذلك من عرفات فقد تم حجة علق به تمام الحج وهذا يصلح اماراة للوجوب غير انه اذا تركه بعد ربان يكون به ضعف او علة او كانت امرأة تخاف الزحام لاشي عليه لما رويناه

قال والمزدلفة كلها موقف الا وادي محمر لما رويناه من قبل .

وهو المزدلفة فلا يجوز في غيرها الا ان خبر الواحد يوجب العمل لا العلم فامر بالاعادة ما بقي الوقت ليصبر جاعا بين الصلوتين بالمزدلفة اذا التأخير انما وجب ليمكنه الجمع بينهما بالمزدلفة وبعد طلوع الفجر لا يمكنه الجمع فسقطت الاعادة ولا نالوا مرنا بالاعادة بعد ذهاب الوقت لحكمنا بفساد ما ادعى وهو من باب العلم وخبر الواحد لا يوجب العلم فاما وجوب الاعادة في الوقت فمن باب العمل والاخذ بالاحتياط فيعيده .

قوله فاستجيب له دعاءه لامته حتى الدماء والمظالم بان يرصى الخصوم بالازدياد في مشواتهم حتى يتركوا خصوماتهم في الدماء والمظالم فاستوجب المغفرة من هذا من عليه الدماء والمظالم **قوله** ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه انه ركن لقوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام امر بالذكور عند المشعر الحرام ولا يمكنه ذلك الا بعد ان يحضرا لمشعر الحرام ويقف فيه قلنا المذكور في

قال فاذا طلعت الشمس افاض الامام والناس حتى يأتوا منى قال العبد الضعيف
 مصمه الله تعالى هكذا وقع في نعم المختصرو هذا غلط والصحيح اذا اسفر افاض
 الامام والناس لان النبي عليه الصلوة والعلام دفع قبل طلوع الشمس •
قال فيبندى بجمرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصي الخذف
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لما اتى منى لم يعرج على شيء حتى رمى جمرة العقبة
 وقال صلى الله عليه وسلم عليكم بحصى الخذف لا يؤذي بعضكم بعضا ولورمى باكبر منه جاز
 لحصول الرمي غير انه لا يرمى بالكبار من الاحجار كيلا يتأذى به غيره ولورماها
 من فوق العقبة اجزاء لان ما حولها موضع النك والافضل ان يكون من بطن الوادي
 لما روينا ويكبر مع كل حصاة كذا روى ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم ولو سجد مكان
 التكبير اجزاء لحصول الذكر وهو من آداب الرمي ولا يقف عندها لان النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يقف عندها ويقطع التلبية مع اول حصاة لما روينا عن ابن مسعود رضي الله عنه
 وروى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع التلبية عند اول حصاة رمى بها جمرة العقبة

النص المذكور هو ليس بركن اجماعا فاذا لم يكن المأ موره ركنا فما ثبت
 ضمانه اولى ان لا يكون ركنا •

قوله والصحيح اذا اسفروا ويل قوله اذا طلعت الشمس قرب من الطلوع واسفر
 جدا فقد ذكر في المبسوط انه يدفع اذا اسفر جدا وروي انه عليه السلام وقف بالمشرع
 الحرام حتى اذا كانت الشمس يطلع دفع الى منى **قوله** مثل حصي الخذف
 الخذف ان يرمى بحصاة او نواة او نحوهما تأخذه بين سبأ بينك وقيل ان يضع الحصاة
 طرف الابهام على طرف المصابة وفعله من باب ضرب من المغرب • (قوله)

ثم كيفية الرمي ان يضع الحصة على ظهر ابهامه اليمنى ويستعين بالمسبحة ومقدار الرمي ان يكون بين الرمي وبين موضع السقوط خمسة اذرع فصاعدا كذا روى الحسن عن ابي حنيفة رح لان مادون ذلك يكون طرحا ولو طرحها طرحا اجزاء لانه رمى الى قد مبه الا انه مسي لمخالفته السنة ولو وضعها وضعا لم يجزه لانه ليس برمي ولو رماها فوقت قريبا من الجمرة يكفيه لان هذا القدر مما لا يمكن الا احتراز عنه ولو وقعت بعيدا منها لا يجزيه لانه لم يعرف قرينة الا في مكان مخصوص ولو رمى بسبع حصيات جملة فهذه واحدة لان المنصوص عليه تفرق الافعال وبأخذ الحصاص من اي موضع شاء الا من عند الجمرة فان ذلك يكره

قوله ثم كيفية الرمي ان يضع الحصة على ظهر ابهامه اليمنى ويستعين بالمسبحة قال الامام المعروف بخواهر زادة ينبغي ان يضع الحصى على ظهر الابهام اليمنى كانه عاقد سبعين ويلقيها من اسفل الى اعلى فوق حاجبه الايمن ومنهم من يقول يضع رأس السبابة على رأس الابهام كانه عاقد ثلثين يأخذ الحصة ويرمي ومنهم من يقول يحلق سبافته ويضعها على مفصل ابهامه كانه عاقد عشرة فيرميها والكلام في الرمي في عشرة مواضع الاول انه يرفع الحصة من قارعة الطريق ولا يرفع من الموضع الذي يرمى اليه والثاني انه يغسل الحصة والثالث انه يرمى الصغار والرابع انه يرمى بما كان من جنس الارض والخامس يستبطن الوادي فيجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه فيرمي من الاسفل الى الاعلى والسادس في كيفيته وقد بيناها والسابع يكبر عند كل حصة لما روي ان ابراهيم عليه السلام لما اخرج ولده للذبح جاء ابليس موسوسا اليه فعرف ابراهيم عليه السلام ورمى اليه وقال بسم الله والله اكبر رغا للشيطان ورضاء للرحمن والثامن انه لا يقف بعد الرمي والتاسع

لان ما عندها من الحصا مردود هكذا جاء في الاثر فينشام به ومع هذا لو فعل اجزاء لوجود فعل الرمي ويجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لان المقصود فعل الرمي وذلك يحصل بالطين كما يحصل بالحجر بخلاف ما اذا رمى بالذهب او الفضة لانه يسمى نثرا لا رميا .

قال ثم يذبح ان احب ثم يحلق او يقصر لما روي عن رسول الله عليه الصلوة والسلام انه قال ان اول نسكنا في يومنا هذا ان نرمي ثم نذبح ثم نحلق ولان الحلق من اسباب التحلل وكذا الذبح حتى يتحلل به المحصر فيقدم الرمي عليهما ثم الحلق من محظورات الاحرام فيقدم عليه الذبح وانما علق الذبح بالمحبة لان الدم الذي يأتي به المفرد تطوع والكلام في المفرد والحلق افضل لقوله عم رحم الله المحلقين الحديث

وقت الرمي وهو بعد طلوع الشمس والعاشرة يقطع التلبية عند اول حصاة يرميها .
قوله لان ما عندها من الحصا مردود هكذا جاء في الاثر بيان في حديث سعيد بن جبير رضي الله عنه قال قلت لابن عباس رضي الله عنه ما بال الجمار يرمى من وقت الخليل عليه السلام ولم يصرفها بالتسد الا فقه قال اما علمت ان من يقبل حجة يرفع حصاه ومن لم يقبل حجة ترك حصاه حتى قال مجاهد رحمه الله لما سمعت هذا من ابن عباس رضي الله عنه جعلت على حصاي علامة ثم توسطت الجمرة فرميت من كل جانب ثم طلبت فلم اجد بتلك العلامة شيئا من الحصاة **قوله** ومع هذا لو فعل اجزاء لوجود فعل الرمي وما لك رحمه الله تعالى يقول لا يجزيه وهو عجب من مذهبه فانه يجوز التوضي من الماء المستعمل ولا يجوز الرمي بما قد رمي من الاحجار ومعلوم ان فعل الرمي لا يغير صفة الحجر **قوله** ويجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض عندنا يريد به ما يقع الاستهان به برميته ولهذا الرمي كفا من تراب مكان (حصاة)

ظاهر بالترحم عليهم ولأن الحلق اكمل في قضاء النفث وهو المقصود وفي التقصير بعض التقصير فاشبه الاغتسال مع الوضوء ويكتفى في الحلق بربع الرأس اعتبارا بالمسح وحلق الكل أو لى اقتداء برسول الله عليه الصلوة والسلام والتقصيران يأخذ من رؤس شعرة مقدار الانملة *

قال وقد حل له كل شيء إلا النساء وقال مالك رحمه الله إلا الطيب أيضا لأنه من دواعي الجماع ولنا قوله عليه السلام فيه حل له كل شيء إلا النساء وهو مقدم على القياس ولا يحل له الجماع فيما دون الفرج عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لأنه قضاء الشهوة بالنساء فيؤخر إلى تمام الإحلال ثم الرمي ليس من أسباب التحلل عندنا خلافا للشافعي رح هو يقول أنه ينوقت بيوم النحر كالحلق فيكون بمنزلته في التحليل

حصاة جازلان الحصاة بمنزلة الكف من التراب ولورمى بالفيروزج والياقوت لم يعتبر وانهما من اجزاء الارض حتى جاز التيمم بهما ومع ذلك لا يجزى الرمي بهما لعدم الاستهانة برميها *

قوله ظاهر بالترحم عليهم أي كرر لفظ رحم الله المحلقين فإنه صلى الله عليه وسلم لما قال رحم الله المحلقين فقل والمقصرين فقال أيضا رحم الله المحلقين حتى قال في الرابعة والمقصرين فقد ظاهر في الدعاء ثلاث مرات للمحلقين فدل أنه أفضل كذا في المبسوط ومن وجب عليه الحلق وليس على رأسه شعر أمر موسى على رأسه لأنه أن عجز عن الحلق والتقصير قدر على التشبه بالحالقين والمقصرين ثم اختلفوا في أن اجراء موسى مستحب أو واجب قال بعضهم واجب لأن الواجب عليه شيان اجراء موسى وإزالة الشعر لأنه عجز عن أحدهما وقد روى الأخرى ما عجز عنه سقط وما قدر عليه بقي واجبا كذا ذكره الامام الولوالجي في فتاواه *

ولنا ان ما يكون محللا يكون جنائية في غيراوانه كالحلق والرمي ليس بجنائية بخلاف الطواف لان التحلل بالحلق السابق لابه *

قال ثم يأتي من يومه ذلك مكة او من الغدا ومن بعد الغد فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط لما روي ان النبي عليه السلام لما حلق اناص الى مكة فطاف بالبيت ثم عاد الى منى وصلى الظهر بمنى ووقته ايام النحر لان الله تعالى مطف الطواف على الذبيح قال فكلوا منها ثم قال وليطوفوا فكان وقتها واحدا واول وقته بعد طلوع الفجر من يوم النحر لان ما قبله من الليل وقت الوقوف بعرفة والطواف مرتب عليه وافضل هذه الايام اولها كما في التضيحة وفي الحديث افضلها اولها فان كان سعي بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف ولا سعي عليه وان كان لم يقدم السعي رمل في هذا الطواف وسعي بعده لان السعي لم يشرع الا مرة ولرمل ما شرع الا مرة في طواف بعده سعي ويصلي ركعتين بعد هذا الطواف لان ختم كل طواف بركعتين فرضا كان الطواف او نفلا لما بينا .

قوله ولنا ان ما يكون محللا يكون جنائية في غيراوانه كالحلق ولا يشكل دم الاحصار فانه للتحلل وليس بمحظور الاحرام لانه ليس باصل في التحلل وانما يصار اليه لضرورة المنع **قوله** بخلاف الطواف جواب اشكال يرد ظاهرا على قوله ما يكون محللا يكون جنائية في غيراوانه فان النساء تحل بالطواف ومع ذلك هو ليس بجنائية في غيراوانه فاجاب ان التحلل بالحلق السابق لا بالطواف فصار كان الحلق اوجب بعض التحلل معجلا وبعضه مؤجلا الى الطواف ليقع الطواف الذي هو ركن في الاحرام وليتبين انه دون الوقوف من حيث لم يشرع في مطلق الاحرام **قوله** مطف الطواف على الذبيح قال الله تعالى فكلوا منها ثم قال وليطوفوا بالبيت فكان وقتها واحدا قال الله تعالى فكلوا منها واطعموا (البائس)

قال وقد حل له النساء لكن بالحلل السابق اذ هو المحلل لا بالطواف الا انه اخر عمله في حق النساء •

قال وهذا الطواف هو المفروض في الحج وهو ركن فيه اذ هو لما موربه في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ويسمى طواف الا فاضة وطواف يوم النحر ويكره تأخيرها عن هذه الايام لما بينا انه موقت بها وان اخره عنها لزمه دم عند ابي حنيفة رحمه الله وسنينه في باب الجنائيات ان شاء الله تعالى •

قال ثم يعود الى منى فيقيم بها لان النبي عليه السلام رجع اليها كما روينا ولانه بقي عليه الرمي وموضعه بمنى فاذا زالت الشمس في اليوم الثاني من ايام النحر رمى الجمار الثلاث فيبدأ بالنبي تلي مسجد الخيف فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ثم يرمى النبي تليها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمى جمرة العقبة كذلك ولا يقف عندها هكذا روى جابر رضي الله تعالى عنه فيما نقل من نسك رسول الله عليه السلام مفسرا ويقف عند الجمرتين في المقام الذي يقف فيه الناس ويحمد الله ويثني عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو بحاجته ويرفع يديه لقوله عليه السلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من جملتها عند الجمرتين والمراد رفع الايدي بالدعاء وينبغي ان يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذه المواضع لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر للحاج وللمن استغفره الحاج ثم الاصل ان كل رمي بعده رمي يقف بعده لانه في وسط العبادة فيأتي بالدعاء فيه وكل رمي ليس بعده رمي لا يقف لان العبادة قد انتهت ولهذا لا يقف بعد جمرة العقبة في يوم النحر ايضا •

البائس الفقير ثم ليقتضونهم وليوفوا نذرهم وليطوفوا بالبيت العتيق عطف قضاء التفت بهم على الاكل من القرا بين وقضاء التفت في يوم النحر بالاجماع فكذا الطواف المعطوف بالواو بالطريق الاولى لان ثم للتأخير ولا تأخير في حرف الواو (قوله)

قال واذا كان من الغد رمى الجمار الثلاث بعد زوال الشمس كذلك وان اراد ان يعجل النفر فإلى مكة وان اراد ان يقيم رمى الجمار يوم الرابع بعد زوال الشمس لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى والا فضل ان يقيم لما روي ان النبي ؑ صبر حتى رمى الجمار الثلاث في اليوم الرابع وله ان ينفر ما لم يطلع الفجر من اليوم الرابع فاذا طلع الفجر لم يكن له ان ينفر لدخول وقت الرمي وفيه خلاف الشافعي رحمه الله وان قدم الرمي في هذا اليوم يعني اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا استحسان وقال لا يجوز اعتبارا بسائر الايام وانما التفاوت في رخصة النفر فاذا لم يترخص التحق بها ومذهبه مروي عن ابن عباس رضي الله عنه ولأنه لما ظهر اثر التخفيف في هذا اليوم في حق الترك فلان يظهر في جوارحه في الاوقات كلها اولى

قوله من الغد يريد بالغد اليوم الثالث من ايام النحر يعني هذا اليوم الثاني النفر الاول في اليوم الثالث من ايام النحر والنفر الثاني في اليوم الرابع **قوله** فمن تعجل في يومين المراد الثاني والثالث من ايام النحر التعجيل رخصة والتأخير عزيمة قيل اهل الجاهلية منهم من جعل المعجل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما فورد النص بنفي المآثم عنهما وقوله لمن اتقى يتعلق بهما جميعا اي ذلك التخيرون نفي الاثم من المتعجل والمتأخر لا جل الحاج المتقي لقلا يتخالج في قلبه شيء منهما فيحسب ان احدهما يرهق صاحبه اثم في الاقدام عليه وانما خص المتقي لان ذا التقوى حذر متحرزا من كل ما يريبه اولانه هو المنتفع به دون ما سواه لانه هو الحاج على الحقيقة عنده تعالى لقوله تعالى ذلك خير للذين يريدون وجه الله **قوله** وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى عليه فان عنده ينقطع خيا والنفر بغروب الشمس من اليوم الثالث فاذا غربت الشمس فليس له ان ينفر بعد ذلك قبل ان يرمي (قال)

بخلاف اليوم الاول والثاني حيث لا يجوز الرمي فيهما الا بعد الزوال في المشهور
من الرواية لانه لا يجوز تركه فيهما فبقي على الاصل المروي فاما يوم النحر فاول
وقت الرمي فيه من وقت طلوع الفجر

قال لان المنصوص عليه اخبار في اليوم وامتداد اليوم الى غروب الشمس وانما نقول
الليل ليس بوقت لرمي اليوم الرابع فيكون خياره في النفر ثابتا فيه كما قبل غروب
الشمس من اليوم الثالث بخلاف ما بعد طلوع الفجر في اليوم الرابع فانه وقت
الرمي فلا يبقى خياره بعد ذلك وقد بينا ان الليالي هاتية للأيام الماضية فكما كان خياره
ثابتا في اليوم فكذلك في الليلة التي بعده.

قوله بخلاف اليوم الاول والثاني اي من ايام التشريق والافه الثاني والثالث من ايام
الرمي ولا يدخل وقت الرمي حتى تزول الشمس في اليوم الاول والثاني من ايام
التشريق في الرواية المشهورة لحديث جابر رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم رمى الجمرات يوم النحر
صحى ورمى في بقية الايام بعد الزوال وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لورمى قبله
جاز وحمل المروي على الافضل ووجه الفرق على المشهور انه لم يخف حكمه من حيث
الترك فلا يجوز تقديمه بخلاف اليوم الرابع فاما يوم النحر فاول وقت الرمي فيه
من طلوع الفجر وعلى قول سفيان الثوري من وقت طلوع الشمس لحديث ابن
عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة اهله وقال اغيلمة بني
هبد المطلب لا يرموا جمره العقبة حتى تطلع الشمس وحجتنا في ذلك ما روي انه
صلى الله عليه وسلم لما قدم ضعفة اهله قال لهن اي بني لا ترموا جمره العقبة الا
مصبحين فنعمل بالحديثين جميعا فنقول بعد الصبح يجوز وتأخيرها الى ما بعد طلوع
الشمس اولى كذا في المبسوط.

(قوله)

وقال الشافعي رحمه الله تعالى اوله بعد نصف الليل لما روي ان النبي ﷺ رخص للرعاة ان يرموا ليلاً ولنا قوله عليه السلام لا ترموا جمرة العقبة الا مصبحين ويروى حتى تطلع الشمس فيثبت اصل الوقت بالاول والافضلية بالثاني وتأويل ما روي الليلة الثانية والثالثة ولان ليلة النحر وقت الوقوف والرمي يترتب عليه فيكون وقته بعده ضرورة ثم عند ابي حنيفة رحمه الله يمتد هذا الوقت الى غروب الشمس لقوله عليه السلام ان اول نسكنا في هذا اليوم الرمي جعل اليوم وقتاً له وذهابه بغروب الشمس وعن ابي يوسف رحمه الله انه يمتد الى وقت الزوال والحجة عليه ما روينا وان اخرالى الليل رماه ولا شيء عليه لحديث الرعاء وان اخرالى الغد رماه لانه وقت جنس الرمي وعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله لتأخير عن وقته كما هو مذموم •

قال فان رماها راكباً اجزاه لحصول فعل الرمي وكل رمي بعده رمي فلا فضل ان يرميه ماشياً ولا فيرميه راكباً لان الاول بعده وقوف ودعاء على ما ذكرنا فيرمي ماشياً ليكون اقرب الى التضرع •

قوله وقال الشافعي رحمه الله تعالى اوله بعد نصف الليل لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للرعاة ان يرموا ليلاً قلنا تأويله الليلة الثانية والثالثة اي الليلة التي بعد يوم الرمي لان اليوم لما كان وقتاً للرمي فالليل يتبعه فيه كليلة النحر يجعل تبعاً ليوم عرفة في حكم الوقوف وان اخرالى الغد رمي لبقاء وقت جنس الرمي ولكن عليه دم للتأخير عن وقته عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه خلافاً لهما فالحاصل ان ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى طلوع الشمس وقت الجواز مع الاساءة وما بعده الى الزوال وقت مستحب وما بعد الزوال الى الغروب وقت الجواز مع عدم الاساءة والليل وقت الجواز مع الاساءة كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى عليه • (قوله)

وبان الافضل مروي عن ابي يوسف رحمه الله ويكره ان لا يبيت بمنى ليالي الرمي لان النبي عليه السلام بات بمنى وعمر رضي الله عنه كان يؤدب على ترك المقام بها ولوبات في غيرها متعمدا لا يلزمه شيء عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لانه وجب ليسهل عليه الرمي في ايامه فلم يكن من افعال الحج فتركه لا يوجب الجابر .
 قال ويكره ان يقدم الرجل ثقله الى مكة ويقيم حتى يرمي لما روي ان عمر رضي الله عنه كان يمنع منه ويؤدب عليه ولانه يوجب شغل قبله واذا نقر الى مكة نزل بالمحصب وهو الابطح وهو اسم موضع قد نزل به رسول الله صم وكان نزوله تصد اهل الاصم حتى يكون النزول به سنة على ما روي انه عم قال لاصحابه انا نازلون غدا عند خيف خيف بني كنانة حيث تقاسم المشركون فيه على شركهم يشير الى عهدهم على هجران بني هاشم فعرفنا انه نزل به اراءة للمشركين لطيف صنع الله تعالى به فصار سنة كالرملة في الطواف .

قوله وبان الافضل مروي عن ابي يوسف رح حكى عن ابراهيم بن الجراح لانه قال دخلت على ابي يوسف رحمه الله في مرضه الذي مات فيه ففتح عينيه وقال الرمي راكبا افضل ام ماشيا فقلت ماشيا فقال اخطأت فقلت راكبا فقال اخطأت ثم قال كل رمي بعده وقوف فالرمي ماشيا افضل وما ليس بعده وقوف فالرمي راكبا افضل فقلت من عنده فما انتهيت الى باب الدار حتى سمعت الصراخ بموته فتعجبت من حرصه على العلم في مثل تلك الحالة والذي روى جابر ان النبي صم رمى الجمار كلها راكبا انما فعله ليكون اشهر للناس حتى يعتدوا به فيما يشاهدونه منه الا ترى انه قال خذ واعني مناسككم فلا ادري لعلي احج بعد هذا العام كذا في المسبوط **قوله** ويكره ان لا يبيت بمنى ليالي الرمي ولوبات في غيره متعمدا لا يلزمه شيء عندنا خلافا للشافعي رح فان عنده ان ترك البيت ليلة فعليه مد وان ترك ليلتين فعليه مد ان وان ترك ثلث ليال فعليه دم **قوله** وكان نزوله قصدا وهو الاصم وهذا احتراز عن قول ابن عباس رضي الله عنه فانه يقول ليس النزول فيه بسنة

قال ثم دخل مكة وطاف بالبيت سبعة أشواط لا يرمل فيها وهذا طواف الصدر ويسمى طواف الوداع وطواف آخر عهد بالبيت لأنه يودع البيت ويصدر به وهو واجب عندنا خلافا للمشافعي لقوله عم من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف ورخص لنساء الحيض والاعلى أهل مكة لا نهم لا يصدرون ولا يودعون ولا رمل فيه لما بينا أنه شرع مرة واحدة ويصلي ركعتي الطواف بعده لما قد منا ويأتي زمزم فيشرب من ماؤها لما روي أن النبي عليه السلام استقى دلوًا بنفسه فشرب منه ثم أفرغ باقي الدلو في البئر ويستحب أن يأتي الباب ويقبل العتبة ويأتي الملتزم وهو ما بين الحجر إلى الباب فيضع صدره ووجهه عليه وينشبت بالأسارسة ثم يعود إلى أهله هكذا روي أن النبي عليه السلام فعل بالملتزم ذلك قالوا وينبغي أن ينصرف وهو مشي وراءه ووجهه إلى البيت متباكيا متحسرا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد فهذا بيان تمام الحج .

ولكنه موضع نزل فيه رسول الله ثم اتفقا ولا صح عندنا أنه سنة وإنما نزل رسول الله ثم قصدا على ما روي أنه قال أصحابه بمنى أنا نازلون غدًا بالخيف خيف بني كنانة إلى آخره كذا في المسبوط الخيف هو المحصب وقد كانت قريش اجتمعت فيه فخالوا على بني هاشم وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرانه ينزل فيه لمخافتهم فأنهم اجتمعوا للمعصية ونحن نجتمع فيه للطاعة وما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في المناسك على وجه المخالفة فهو نسك كما نغر من عرفة بعد غروب الشمس كذا في شرح الأقطع .

قوله لما قد منا أي في موضعين وليصل الطائف لكل أسبوع ركعتين لأن ختم كل طواف بركعتين فرضا كان الطواف أو نفلا قوله ويأتي بزمزم أي بعد تقبيل العتبة وإتيانه الملتزم الصاقه جسده بحجار الكعبة يأتي بزمزم فيشرب من مائه ويصنب منه على جسده ويقول اللهم اني أسألك رزقا واسعا وعلمنا نافعًا وشفاء من كل داء برحمتك يا أرحم الراحمين كذا في المحيط قوله فهذا بيان تمام الحج أي (الحج)

فصل في الوقوف

وان لم يدخل المحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف فيها على ما يناسق طواف القدوم
 لانه شرع في ابتداء الحج على وجه يترتب عليه سائر الافعال فلا يكون الا تيان به
 على غير ذلك الوجه سنة ولا شيء عليه بتركه لانه سنة وبترك السنة لا يجب الجابر
 ومن ادرك الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يومها الى طلوع الفجر من يوم
 التحرف قد ادرك الحج فاول وقت الوقوف بعد الزوال عندنا لما روي ان النبي عليه السلام
 وقف بعد الزوال وهذا بيان اول الوقت وقال عليه السلام من ادرك عرفة بليل فقد
 ادرك الحج ومن فاتته عرفة بليل فقد فاتته الحج فهذا بيان آخر الوقت ومالك رحمه الله
 ان كان يقول ان اول وقته بعد طلوع الفجر وبعد طلوع الشمس فهو محجوج عليه بما روينا
 ثم اذا وقف بعد الزوال وافاض من ساعته اجزاه عندنا لانه لم يذكر بكلمة او فاته
 قال الحج عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه وهي كلمة التخيير
 وقال مالك راح لا يجزيه الا ان يقف في اليوم وجزء من الليل ولكن الحجة عليه ما روينا
 ومن اجتاز بعرفة نائما او مغمى عليه او لا يعلم انها عرفات جاز عن الوقوف

الحج الذي اراده رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله من حج هذا البيت فلم يرفث
 ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه كذا في المبسوط •

فصل في الوقوف

قوله فاول وقت الوقوف بعد الزوال عندنا لما روي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم وقف بعد الزوال وهذا بيان اول الوقت وفعله يكون بيانا لمجمل آية الحج ولان
 الظاهر من حاله صلى الله عليه وسلم عدم تاخير الوقوف مع انه معظم اركان الحج
 وفيه ترك الاستدانة التي هي واجبة • (قوله)

(كتاب الحج - فصل في الوقوف)

لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يمتنع ذلك بالاغماء والنوم كركن الصوم بخلاف الصلوة لانها لا تبقى مع الاغماء والجهل يخل بالنية وهي ليست بشرط لكل ركن ومن اغمى عليه فاهل عنه رفقاءه جاز عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز ولو امرنا ناسا بان يحرم عنه اذا اغمى عليه او نام فا حرم الماء مور عنه صح بالاجماع حتى اذا افاق واستيقظ واتى بافعال الحج جاز لهما انه لم يحرم بنفسه ولا ياذن لغيره به وهذا لانه لم يصرح بالاذن والدلالة تقف على العلم وجواز الاذن به لا يعرفه كثير من الفقهاء فكيف يعرفه العوام بخلاف ما اذا امر غيره بذلك صريحا وله انه لما عا قد هم عقد الرفقة فقد استعان بكل واحد منهم فيما يعجز عن مباشرته بنفسه والا حرام هو المقصود بهذا الصغر فكان الاذن به ثابتا دلالة

قوله لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يقال ان النية لم توجد اصالا لاننا نقول النية ليست بشرط لكل ركن وهذا بخلاف الطواف فان النية فيه شرط حتى لو دار خلف غريم له حول البيت لا يتأدى به الطواف اذا لم ينو لان الوقوف ركن العبادة وهو ليس بعبادة مقصودة ولهذا لا يتنفل به فوجود النية في اصل تلك العبادة يغني عن اشتراط النية في ركنه والطواف عبادة مقصودة ولهذا يتنفل به فلا بد من اشتراط اصل النية فيه **قوله** فكان الاذن به ثابتا دلالة والاذن دلالة كالاذن صريحا كمن نصب القدر على الكانون وجعل فيه اللحم واوقد النار تحته فجاء واحد وطبخه لم يضمن لوجود الاذن دلالة واقرب منه شرب ماء السقاية واذا ثبت الاذن قامت نيته مقام نيته كما لو امره به نصا ثم قيد في الكتاب بانه اهل عنه رفقاءه وان اهل عنه فغير رفقائه ما حكمه قال الشيخ ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله وكان الجصاص يقول لا يجوز ثم رجع وقال يجوز ولا يختص بذلك رفقاءه بل هم وغيرهم في ذلك سواء لان (هذا)

والعلم ثابت نظرا الى الدليل والحكم يدار عليه.

قال والمرأة في جميع ذلك كالرجل لانها مخاطبة كالرجال غير انها لا تكشف رأسها لانها عورة وتكشف وجهها لقوله عليه السلام احرام المرأة في وجهها ولو سدلت شيئا على وجهها وجافته عنه جاز هكذا روي عن عائشة رضي الله عنها ولانه بمنزلة الاستظلال بالمحمل ولا ترفع صوتها بالتلبية لما فيه من الفتنة ولا ترمل ولا تعمى بين الملبين لانه مخل بمنزلة العورة ولا تحلق ولكن تقصر لما روي ان النبي عليه السلام نهى النساء عن الحلق وامرهن بالنقصير ولان حلق الشعر في حقها مثله كحلق اللحية في حق الرجال وتلبس من المخيط ما بدالها لان في لبس غير المخيط كشف العورة قالوا ولا تصلم الحجر اذا كان هناك جمع لانها ممنوعة عن مماسة الرجال الا ان تجد الموضع خاليا.

هذا ليس من باب الولاية بل هذا من باب الاعانة قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي هذا الرفقاء وغيرهم سواء كذا في الفوائد الظهيرية.

قوله والعلم ثابت نظرا الى الدليل هذا اجواب عن قولهما وجواز الاذن به لا يعرفه كثير من الفقهاء قلنا انزل عالما نظرا الى دليل العلم وهو كونه في دار الاسلام والحكم يدار على الدليل كالذي اذا اسلم ولم يعلم الشرائع حتى ترك الصلوة وارتكب المحظورات فانه يؤخذ بخلاف الحربي اذا اسلم في دار الحرب وكذلك الصغيرة اذا زوجها غير الاب والجد ثم بلغت ولم تعلم بالخيار يسقط الخيار فانها انزلت عالمة لقيام الدليل اذ هي يتفرغ لمعرفة الاحكام بخلاف الامة الصغيرة اذا اعتقت ولم تعلم بالخيار لا يسقط خيارها لعدم الدليل اذ هي مشغولة بخدمة المولى **قوله** لانها مخاطبة كالرجل لان اسم الناس في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا يقع على الرجال والنساء جميعا فيدخل في الخطاب **قوله** هكذا روي عن عائشة رضي الله عنها قالت كنا اذا احرمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كشفنا وجوهنا فاذا استقبلنا ركب مد لنا خمرنا على وجوهنا **قوله** وتلبس من المخيط ما بدالها

قال ومن قلد بدنة تطوعا او نذرا او جزاء صيد او شيئا من الاشياء وتوجه معها يريد الحج فقد احرم لقوله عليه السلام من قلد بدنة فقد احرم ولان سوق الهدى في معنى التلبية في اظهار الاجابة لانه لا يفعله الا من يريد الحج او العمرة واطهار الاجابة فديكون بالفعل كما يكون بالقول فيصير به محرما لا اتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام وصفة التقليد ان يربط على عنق بدنته قطعة نعل او عروة مزادة او لحاء شجرة فان قلد ما وبعت بها ولم يمتقها لم يصرم محرما لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت كنت اقتل فلا يهدي رسول الله عليه الصلوة والسلام فبعث بها واقام في اهله حلالا فان توجه بعد ذلك لم يصرم محرما حتى يلحقها وساقها لان عند التوجه اذا لم يكن بين يديه هدي يسوقه لم يوجد منه الا مجرد النية وبمجرد النية لا يصير محرما

من الدرع والقميص والخمار والخف والقنازين لانها عورة وهي مأمورة باداء العبادات على استرا الوجوه ولكن لا تلبس المصبوغ بورس ولا زعفران ولا عصفر الا ان يكون قد غسل لان ما حل في حقها من اللبس كان للضرورة ولا ضرورة في لبس المصبوغ فهي في ذلك بمنزلة الرجل ولان هذا تزين وهو من دواء الجماع وهي ممنوعة من ذلك في الاحرام كالرجل كذا في المسبوط *

قوله اوجزاء صيد بان قتل محرما صيدا حتى وجبت عليه قيمته فاشترى بتلك القيمة بدنة في سنة اخرى وقلد ها وساقها الى مكة كذا ذكره الامام العنابي في الجامع الصغير ويحتمل ان يراد به جزاء صيد الحرم بان قتل الحلال نعاما في الحرم وجبت عليه قيمتها فاشترى بها بدنة فقلد ها حاله الاحرام وتوجه معها الى مكة يريد الحج وقوله او شيئا من الاشياء اراد به البدنة للمتعة والقران وذكر في الفوائد الظهيرية يريد به ما وجب جبر النقايس الحج كما اذا طاف طواف الزيارة جنبالكن هذا انما يظهر اثره في السنة القابلة **قوله** فتوجه معها اي ساقها فيصير به محرما لا اتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام وذكر في (المحيط)

فإذا ادركها وساقها أو أدركها فقد اقترنت نيته بعمل هو من خصائص الأحرار فيصير محرما كما لو ساقها في الابتداء •

قال الألفي بدنة المنعة فانه محرم حين توجه معناه إذا نوى الأحرار وهذا استحسان وجه القياس فيه ما ذكرنا وجه الاستحسان أن هذا الهدى مشروع على الابتداء نمكا من مناسك الحج وضعلا لأنه يختص بمكة ويجب شكر اللجمع بين أداء النسكين وغيره فديجب بالجناية وإن لم يصل إلى مكة فلهذا اكتفي فيه بالتوجه وفي غيره توقف على حقيقة الفعل

المحيط إذا أراد الرجل الأحرار ينبغي أن ينوي بقلبه الحج أو العمرة ويلبي ولا يصير دخلا في الأحرار بمجرد النية ما لم تنضم إليها التلبية أو سوق الهدى وذكر في شرح الطحاوي ولو قلد بدنة بغير نية الأحرار لا يصير محرما ولو ساق بها هديا فاصدا إلى مكة صار محرما بالسوق نوى الأحرار ولم ينو في فتاوى قاضيخان رحمه الله ولا يصير محرما عندنا بمجرد النية ما لم تنضم إليها التلبية أو سوق الهدى ولولبي ولم ينو لا يصير محرما في الروايات الظاهرة •

قوله فإذا أدركها وساقها أو أدركها وإنما رد دين السوق وعدمه لأن الرواية قد اختلفت فيه فقد شرط في المبسوط السوق مع اللحق ولم يشترط في الجامع الصغير والمصنف رحمه الله جمع بين الروايتين وذكر فخرا لا سلام رحمه الله تعالى عليه في الجامع الصغير وقال في الأصل ويسوقه ويتوجه معه وذلك أمر اتفاقي وإنما اشترط أن يلحقه ليصير فاعلا فعل المناك على الخصوص وقال شمس الأئمة رحمه الله في المبسوط اختلفت الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسئلة على ثلاثة أقوال منهم من يقول إذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول إذا توجه في أثرها صار محرما ومنهم من يقول إذا أدركها فساقها صار محرما فآخذنا بالمتيقن من ذلك قلنا إذا أدركها فساقها صار محرما لا اتفاق الصحابة رضي الله عنهم على ذلك **قوله** الألفي بدنة المنعة

فان جلال بدنة او اشعرها او قلداشة لم يكن محرما لان التجليل لدفع الحر والبرد والذباب فلم يكن من خصائص الحج والاشعار مكروه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يكون من النسك في شيء وعندهما ان كان حسنا فقد يفعل للمعاجة بخلاف التقليد لانه يختص بالهدي وتقليد الشاة غير معتاد وليس بعنة ايضا .

قال والبدن من الابل والبقر وقال الشافعي رحمه الله من الابل خاصة لقوله عليه السلام في حديث الجمعة فالمستعمل منهم كالمهدي بدنة والذي يلبه كالمهدي بقرة فصل بينهما ولنا ان البدنة تنبى عن البدانة وهي الضخامة وقد اشتركا في هذا المعنى ولهذا يجزي كل واحد منهما من سبعة والصحيح من الرواية في الحديث كالمهدي جزورا والله تعالى اعلم بالصواب .

هذا استثناء من قوله لم يصرمحرما حتى يلحقها قال صاحب النهاية ثم اعلم ان ههنا قيد الا بد من ذكره وهو انه في بدنة المتعة انما يصير محرما بالتقليد والتوجه اذا حصل في اشهر الحج فان حصل في غير اشهر الحج لا يصير محرما ما لم يدرك الهدي ويصرمعه هكذا ذكر في الرقيات لان تقليد هدي المتعة في غير اشهر الحج لا يعتد به لانه فعل من افعال المتعة وافعال المتعة قبل اشهر الحج لا يعتد به فيكون تطوعا وفي هدي التطوع ما لم يدرك ويصرمعه لا يصير محرما كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رح .

قوله والصحيح من الرواية في الحديث كالمهدي جزورا ولئن ثبت تلك الرواية التي رواها الشافعي رحمه الله تعالى قلنا التميز من حيث الحكم بالعطف لا يدل على اختلاف الجنسية وكذلك التخصيص باسم خاص لا يمنع الدخول تحت اسم الغام كقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته وكتبه ورسله وجبريل وميكال وقوله تعالى واذاخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح كذا ذكره الامام المحبوبي رح (باب)

(كتاب الحج ... باب القران)

باب القران

القران افضل من التمتع والافراد وقال الشافعي رحمه الله الافراد افضل وقال مالك رحمه الله تعالى التمتع افضل من القران لان له ذكرا في القرآن ولا ذكر للقران فيه وللشافعي قوله عليه السلام القران رخصة ولان في الافراد زيادة التلبية والسفر والحلق ولنا قوله عليه السلام يا آل محمد اهلوا بحجة وعمرة معا ولان فيه جمعا بين العبادتين فاشبه الصوم والاعتكاف والحراسة في سبيل الله وصلوة الليل .

باب القران

المحرمون انواع اربعة مفرد بالحج ومفرد بالعمرة وقارن ومنمنع فالمفرد بالحج هو ان يحرم بالحج لا غير ثم يأتي بافعال الحج والركن فيه شيان الوقوف بعرفة وطواف الزيارة والمفرد بالعمرة ان يحرم بالعمرة لا غير من الميقات او قبله في اشهر الحج او قبلها وفعالها اربعة فاثان منها ركنها وهما الطواف والسعي والاثنان شرطها وهما الاحرام والحلق فلا حرام شرط ادائها والحلق شرط الخروج منها ومحظورها محظور الحج ووقتها السنة كلها الا خمسة ايام يكره فعلها فيها يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق والقران من يجمع بين العمرة والحج في الاحرام وكذلك لو احرم بعمرة فلم يطف او يطاف لها اقل من اربعة اشواط ثم احرم كان فارنا ولو احرم بالحج فلم يطف حتى اهل بعمرة كان فارنا ايضا والمتمتع من يأتي بالعمرة في اشهر الحج او باكثر طوافها في اشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج من عامه ذلك على وصف الصحة قبل ان يلزم به هله الماماصحيا .

قوله القران افضل من التمتع والافراد والمراد بالافراد هنا افراد كل واحد من العمرة والحج بسفر على حدة ويدل عليه استدلال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لترجيح مذهبه بقوله
فسح

والنلبية غير محصورة والسفر غير مقصود والحلق خروج عن العيادة فلا ترجيح بما ذكره والمقصد بما روي نفي قول اهل الجاهلية ان العمرة في اشهر الحج من افجر الفجور وللقرآن ذكر في القرآن لان المراد من قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ان يحرم بهما من ديرة اهلته على ما روينا من قبل ثم فيه تعجيل الاحرام واستدامة احرامهما من الميقات الى ان يفرغ منهما ولا كذلك التمتع فكان القرآن اولى منه وقيل الاختلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله بناء على ان القارن عندنا يطوف طوافين ويسعى سعيين وعنده طواف واحد وسعي واحد •

ولان في الافراد زيادة الاحرام والسفر والحلق وكذلك ذكر في تعليقلنا ولان في القرآن معنى الوصل والتتابع في العبادة وهو افضل من افراد كل واحد منهما كالجمع بين الصوم والاغتصاف وكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى انه قال جمعة كوفية وعمرة كوفية افضل عندي من القرآن وهذا نظير قول ابي خنيفة رحمه الله تعالى عليه ان اربعاً اولى من اثنين يريد به ان اربع ركعات بتسليمة اولى من اربع بتسليمتين ولا خلاف لاحد في ان اداء اربع اولى من الاقتصار على ركعتين •

قوله والنلبية غير محصورة الى آخره جواب عن قول الشافعي رحمه الله تعالى عليه وقوله والمقرآن ذكر في القرآن جواب عن قول مالك **قوله** والمقصد بما روي وهو قوله عليه الصلوة والسلام القران رخصة من الله وتوسعة منه كما سقاط شرط الصلوة بالسفر رخصة وانما سميت رخصة مع ان القران عزيمة لما ان اشهر الحج كان للحج قبل الاسلام فادخلها الله تعالى في اشهر الحج سقاطاً للسفر الجديدين عن الغربة فكان اجتماعهما في سفر واحد رخصة من الله تعالى **قوله** على ما روينا من قبل اي في فصل المواقيت (قوله)

قال وصفه القرآن ان يهل بالعمرة والحج معاً من الميقات ويقول عقيب الصلوة المهم اني اريد الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني لان القرآن هو الجمع بين الحج والعمرة من قولك فرنت الشيء بالشيء اذا جمعت بينهما وكذا اذا دخل حجة على عمرة قبل ان يطوف لهما اربعة اشواط لان الجمع قد تحقق اذا لاكثر منها فأم ومتى عزم على ادائهما يسهل التيسير فيهما وقدم العمرة على الحج فيه وكذلك يقول لبيك بعمرة وحجة معاً لانه يبدأ بأفعال العمرة فكذلك يبدأ بذكرها وان اخذ ذلك في الدعاء والتلبية لابس به لان الواو للجمع ولونوى بقلبه ولم يذكرهما في التلبية اجزاء اعتباراً بالصلوة فاذا دخل مكة ابتداء وطاف بالبيت سبعة اشواط يرمل في الثلث الاول منها ويسعى بعدها بين الصفا والمروة وهذا افعال العمرة ثم يبدأ بأفعال الحج فيطوف طواف القدر سبعة اشواط ويسعى بعده كما بينا في المفرد ويقدم افعال العمرة لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج والقرآن في معنى المتعة ولا يحلق بين العمرة والحج لان ذلك جناية على احرام الحج وانما يحلق في يوم النحر كما يحلق المفرد ويتحلل بالحلق عندنا لا بالذبح كما يتحلل المفرد ثم هذا مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله يطوف طوافاً واحداً ويسعى سبعاً واحداً لقوله عليه السلام دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة ولان مبنى القرآن على التداخل حتى اكتفي فيه بتلبية واحدة وسفر واحد وحلق واحد فكذلك في الاركان

قوله اعتباراً بالصلوة اي اذا نوى بقلبه ماهية الصلوة وكبر اجزائه **قوله** والقرآن في معنى المتعة من حيث انه يرفق باداء التمكن في سفر واحدة **قوله** ولان مبنى القرآن على التداخل لانه لو لم يتداخل لما صح القرآن بينهما كما لا يصح القرآن بين صلوتين وصومين لانه لا يتصور اداء عبادتين من جنس واحد في وقت واحد لان تأديتهما بمنفعة واحدة ولا يسهل بعملين وهذا يرجع الى ان الاحرام على اصله

(كتاب الحج ... باب القران)

ولنا انه لما طاف ضبي بن معبد طوافين وسعي سعين قال له عمر رضي الله تعالى عنه هديت لسنة نبيك ولان القران ضم عبادة الى عبادة وذلك انما يتحقق باداء عمل كل واحد على الكمال ولانه لا تداخل في العبادة المقصودة والسفر للنوسل والتلبية للتحريم والخلق للتحلل فليست هذه الاشياء بمقاصد بخلاف الاركان الاترى ان شفعي التطوع لا يتداخلا وبتحرمة واحدة يؤدى ان ومعنى مارواه دخل وقت العمرة في وقت الحج *

من اركان الحج والركنان من عبادة لا يتصور تأديهما في حالة واحدة فكذلك الاحرامان فلما جاء الشرع به علم ان احدهما يدخل في الآخر

قوله ولنا انه لما طاف ضبي بن معبد هو الثعلبي اسلم ولقي زيد بن صوحان قال كنت امرء نصرانيا فاسلمت فوجدت الحج والعمرة واجبين علي فاحرمتهما وطفت طوافين وسعيت سعين فلقيت نفرا من الصحابة فيهم زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة فقال احدهما لصاحبه هو اضل من بعيره فلقيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه واخبرته بذلك فقال ما قال ليس بشيء هديت لسنة نبيك كذا في المبسوط ولانه لا تداخل في العبادات كالصلوات لا تنوب احدهما عن الاخرى وكالاركان لا ينوب بعضها عن بعض كالسجدة في الصلوة والركعات وهذا احتراز عن العقوبات كالحدود والقصاص والكفارات التي فيها شبهة العقوبة **قوله** فليست هذه الاشياء بمقاصد اي فامكن القول بالتداخل فيها بخلاف الاركان فانها مقصودة فلا يمكن التداخل فيها كما في اركان الصلوة **قوله** ومعنى مارواه دخل وقت العمرة في وقت الحج رد القول الجاهلية ان العمرة في شهر الحج من افجر الفجور اي اسوء السيئات وحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه جائز شائع في اللغة كما يقال آتيك صلوة الظهر اي وقتها (قوله)

قال وإن طاف طوافين لعمرته وحجته وسعي معين بحزبه لأنه أتى بها هو المستحق عليه وقد أساء بتأخير سعي العمرة وتقديم طواف التحية عليه ولا يلزمه شيء أما عندهما فظاهر لأن التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم عندهما وعند طواف التحية سنة وتركه لا يوجب الدم فتقديمه أولى والسعي بتأخيرها بالاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذا بالاشتغال بالطواف.

قال وإذا رمى الجمرة يوم النحر ذبح شاة أو بقرة أو بدنة أو سبع بدنة فهذا دم القران لأنه في معنى المنعة والهدي منصوص عليه فيها والهدي من الإبل والبقرة والغنم على ما ذكره في بابه إن شاء الله تعالى وأراد بالبدنة هنا البعير وإن كان اسم البدنة يقع عليه وعلى البقرة على ما ذكرنا ولا يجوز سبع البعير يجوز سبع البقرة فإذا لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة أيام في الحج آخرها يوم عرفة وسبعة أيام إذا رجع إلى أهله لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة فالنص وإن ورد في التمتع فالقران مثله لأنه مرتفق بإداء النسكين والمراد بالحج والله أعلم وقته لأن نفسه لا يصلح ظرفاً إلا أن الأفضل أن يصوم قبل يوم التروية ويوم عرفة

قوله والسعي بتأخيرها بالاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذا بالاشتغال بالطواف يعني أن اشتغاله بطواف التحية قبل سعي العمرة لا يكون أكثر تأثيراً من اشتغاله بأكل أو نوم ولو أنه بين طواف العمرة وسعيها اشتغل بنوم أو أكل لم يلزمه دم فكذلك أن اشتغل بطواف التحية كذا في المبسوط **قوله** أو سبع بدنة فإن قيل بعض الهدي ليس بهدي قلنا إنما علم جوازه بحديث جابر رضي الله عنه أنه قال اشتركتنا حين كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقرة سبعة وفي البدنة سبعة **قوله** وأراد بالبدنة هنا البعير أي في قوله أو بدنة حيث عطف على قوله أو بقرة وفي قوله أو سبع بدنة أراد بها ما هو الأهم منهما **قوله** فإذا لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة أيام في الحج آخرها يوم عرفة فإن صامها في

نقط

لاق الصوم بدل عن الهدى فيستحب تأخيرها الى آخر وقتها رجاء ان يقدر على الاصل ولو لم يأتها
بمكة بعد فراغه من الحج جاز ومعناه بعدمضي ايام التشريق لان الصوم فيها منهي عنه

اشهر الحج بعد الاحرام بالعمرة او الحج جاز ولا يجوز صوم سبعة ايام قبل الفراغ لانه
معلق بشرط الرجوع والمعلق بالشرط معدوم قبله وهذا بخلاف المضاف فانه سبب في
الحال كما في قوله تعالى فعدة من ايام اخبرانه لا يخرج شهود الشهر من ان يكون سببا
حقيقته في حق جواز الاداء وقوله وسبعة اذا رجعتم يخرج التمتع من ان يكون سببا
لصوم التمتع قبل الرجوع من منى حتى لو اداه لا يجوز لانه لما تعلق بشرط الرجوع فقبل
وجود الشرط لا يتم سببه معنى وهناك اضاف الصوم الى وقت فقبل وجود الوقت يتم
السبب فيه معنى حتى يجوز الاداء وفي الكشاف فان قلت ما فائدة الفذ لك
قلت الواو قد يجيء للاباحة كما في قولك جالس الحسن وا بن سيرين الا ترى
انه لو جالسا جميعا ووا حدا منهما كان ممثلا ففذلكت نفيا لتوهم الاباحة
وقيل كما مله اي في وقوعها بدلا من الهدى •

قوله لان الصوم بدل عن الهدى فان قيل انما يظهر حكم الخلف عند فوات
الاصل وههنا لم يتحقق فوات الاصل ولو قدر على الاصل في هذا الوقت لا يجزيه
لانه موقت بيوم النحر فكيف يجزية الخلف وقد عرف ان خطاب الاصل يتوجه عليه
ثم ينقل الى البدل للعجز عنه قلنا هذا حكم ثبت بالنص والنص وان ورد في التمتع فالقرآن
في معناه لان الهدى انما وجب شكرا لما انعم الله تعالى عليه حيث وفق لاداء النسكين
في سفر واحد وهذا المعنى اتم في القرآن على انا نقول لما غلب على ظنه العجز عن
الاصل فكانه قد تحقق لان غالب الظن كما لم يتحقق واذا قدر على الهدى في خلال
صوم الثلاثة او بعدها يوم النحر لزمه الهدى فيسقط حكم الصوم لانه خلف واذا قدر
على الاصل قبل تأدي الحكم بالخلف سقط حكمه وان وجد الهدى بعدما حل قبل (ان)

وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز لانه معلق بالرجوع الا ان ينوي المقام فحينئذ
يجزئه لتعد الرجوع ولنا ان معناه رجعت عن الحج اي فرغته اذ الفراغ
سبب الرجوع الى اهله فكان الاداء بعد السبب فيجوز ان فاتته الصوم حتى اتى
يوم النحر لم يجزه الا الدم وقال الشافعي رحمه الله يصوم بعد هذه الايام لانه صوم
موقت فيقضي كصوم رمضان وقال مالك رحمه الله تعالى عليه يصوم فيها لقوله تعالى
فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وهذا وقته ولنا النهي المشهور عن الصوم في هذه الايام

ان يصوم السبعة في ايام الذبح او بعد ما فلا هدي عليه لان التحلل قد حصل بالخلف
فوجود الاصل بعد حصول المقصود بالخلف لا يغير حكم الخلف وان لم يحل حتى
مضى يوم النحر ثم وجد الهدي فصومه تام ولا هدي عليه لان الذبح موقت بايام النحر
فاذا مضت فقد حصل المقصود وهو باحة التحلل فصار كما نه تحلل ثم وجد الهدي •
قوله وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز اي قبل الرجوع والوصول الى الوطن لانه
معلق بالرجوع فان قبل هذا التعليق منقوض على اصله لما ان التعليقات اسباب في
الحال عنده فحينئذ صار كان الرجوع قد وجد على اصله الا ترى ان الرجل اذا قال
اذا قدم فلان فلله علي ان اتصدق بدرهم فعنده يجوز التعجيل بالتصدق قبل قدم فلان
وعندنا لا يجوز بناء على هذا الاصل والمسئلة في نواذر صوم المبسوط وعلى هذا الاصل
ايضا جواز التكفير بعد اليمين قبل الحنث عنده ثم ههنا هو عين التعليق فلم يجز فما وجهه
قلنا نعم كذلك الا انه يفرق بين البدني والمالي في الواجبات فبمجرد التعليق ثبت
نفس الوجوب لا وجوب الاداء فوجب الاداء عند وجود الشرط وفي البدني لا ينفصل
الوجوب عن وجوب الاداء فلما تأخر وجوب الاداء تأخر نفس الوجوب ولانه
لو انتقض مذهبه فلا علينا وكان شمس الائمة رحمه الله كثيرا ما يذكر من مناقضاته فمنها

(كتاب الحج - باب القران)

فيتقيد به النص او يدخله النقص فلا يتأدى به ماوجب كمالا ولا يؤدى
بعد هالان الصوم بدل والابدال لا تنصب الا شرعا والنص خصه بوقت الحج

ما ذكر في الفصل الثاني من مسائل المبسوط وأخبر الشافعي رحمه الله في ان القران
يطوف طوافا واحدا ويسعى سعيًا واحدًا حديث عائشة رضي الله عنها طواف الحجته
وعمرته طوافًا واحدًا وسعيًا واحدًا هكذا رواه الشافعي رحمه الله وهذا منه
تناقض ظاهر فانه روي عن عائشة رضي الله عنها في المسئلة الاولى ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان مفردًا ثم روي في هذه المسئلة انه كان قارنًا ولنا ان النص يقتضي
ان يصام بمكة لانه بدل عن الهدي وانه يكون بمكة فكذا بدله الا ان النص علقه
بالرجوع ترفيها وتيسيرا اذ الصوم في وطنه ايسر لترقيقه بمراقاة الإقامة فلولم يجز فيها
لعاد على موصوعه بالنقض والابطال فلذا فاته الصوم حتى اتى يوم النحر لم يجز الا الدم
اي دم القران وكذا اذا هجز عن الاءاء ومات واوصى لم يجز الفدية انما
يلزمهم الذبح عنه وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يجوز القضاء والفدية
عند العجز وعلى هذا الاختلاف من كان عليه صوم كفارة فعجز بالكبر
اجزاء الفدية عند وعندنا لا يجزيه .

قوله فيتقيد به النص اي فيتقيد بالنهي المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم الا لا تصوموا
في هذه الايام والنص المقتضي لجواز الصوم في وقت الحج وهو قوله تعالى فصيام ثلاثة ايام
في الحج لما ان الخبر مشهور مقبول بالاجماع فيتقيد به نص الكتاب بان المراد بنص
الكتاب ما وراء يوم النحر وايام التشريق لا ايام النحر والتشريق للنهي الوارد فيها عن الصوم
ثم لولم يتقيد به نص الكتاب فلا اقل من ان يورث النقص في صوم هذه الايام وصوم
المنعة وجب عليه كمالا فلا يؤدي بالنقص كصوم قضاء رمضان والكفارة ولا يؤدي (بعدها)

وجواز الدم على الاصل وعن عمر رضاه امر في مثله بذبح الشاة فلو لم يقدر على الهدي تحلل وعليه دمان دم التمتع ودم التحلل قبل الهدي فان لم يدخل القارن مكة وتوجه الى عرفات فقد صار رافضا لعمرته بالوقوف لانه تعذر عليه اداؤها لانه يصير بانيا افعال العمرة على افعال الحج وذلك خلاف المشروع ولا يصير رافضا بمجرد التوجه هو الصحيح من مذهب ابي حنيفة رحمه الله ايضا والفرق له بينه وبين مصلى الظهر يوم الجمعة اذ توجه اليها ان الامر هناك بالتوجه متوجه بعد اداء الظهر والتوجه في القران والتمتع منهى عنه قبل اداء العمرة فافترا.

قال وسقط عنه دم القران لانه لما ارتفعت العمرة لم يرتفع لاداء النساكين وعليه دم لرفض عمرته بعد الشروع فيها وعليه قضاءها لصحة الشروع فيها فاشبه المحصر والله تعالى اعلم بالصواب.

بعدها لان الهدي اصل وقد نقل حكمه الى خلف موصوف بصفة علي خلاف القياس اذ الصوم ليس بمثل له صورة ومعنى وقد تعذر اداؤه على الوصف المشروع فصار هذا بدلا لا وجود له بحال فنقل الحكم الى الاصل وهو الدم كما لمظاهر لما نقل الحكم في حقه من التحرير الى صوم موصوف لم يجز الا ان يؤديه بوصفه.

قوله وجواز الدم على الاصل اي انما جاز الدم على الاصل لا ان يكون بدلا من الصوم فيلزم بدل البدل **قوله** ولا يصير رافضا بمجرد التوجه هو الصحيح احتراز عن رواية الحسن فانه يروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يصير رافضا للعمرة بالتوجه الى عرفات وهذا هو لقياس على مذهبه كما جعل التوجه الى الجمعة قبل فراغ الامام بمنزلة الشروع في الجمعة في ارتفاع الظهر والله اعلم بالصواب. (قوله)

(كتاب الحج ... باب التمتع)

باب التمتع

التمتع افضل من الافراد وعن ابي حنيفة رحمه الله ان الافراد افضل لان التمتع سفرة واقع
 لعمرته والمفرد سفرة واقع لحجته وجه ظاهر الرواية ان في التمتع جمع بين العبادتين فاشبه
 القران ثم فيه زيادة نمك وهو اراقه الدم وسفرة واقع لحجته وان تخللت العمرة لانها تتبع للحج
 كتخلل السنة بين الجمعة والمعي اليها والمتمتع على وجهين متمتع يسوق الهدى ومتمتع
 لا يسوق الهدى ومعنى التمتع الترفق باداء النسكين في سفرو احد من غير ان يلم باهله بينهما
 الماما صحيحا ويدخله اختلافات بينهما ان شاء الله تعالى وصفته ان يبتدىء من الميقات في اشهر
 الحج فيحرم بالعمرة ويدخل مكة فيطوف لها ويسعى لها ويحلق او يقصر وقد حل من عمرته

باب التمتع

قوله لان التمتع سفرة واقع للعمرة بدليل انه اذا فرغ من العمرة صار مكيا حكما في
 حق الميقات لانه يقيم بمكة حالا ثم يحرم للحج من المعجد الحرام فصار بسفرة
 منتهيا بالعمرة واما المفرد فسفرة واقع لحجته والحجة فريضة والعمرة سنة والسفر الواقع للفرض
 اولى من الواقع للسنة **قوله** من غير ان يلم باهله بينهما الماما صحيحا والمام الصحيح
 عبارة عن النزول في وطنه من غير بقاء بصفة الاحرام وهذا انما يكون في المتمتع اذا لم يسق
 الهدى فاما اذا ساق الهدى فالمامه لا يكون صحيحا وذلك لا يمنع صحة التمتع
 خلا لما محمد رحمه الله على ما يأتي وذكر في المحيط وتفسير المام الصحيح ان يرجع
 الى اهله ولا يكون العود الى مكة مستحقا عليه وعن هذا قلنا انه لا تمنع لاهل مكة
 واهل المواقيت ومن دونها الى مكة اما اهل مكة فلان من شرط المتمتع ان لا يلم باهله
 فيما بين عمرته وحجته الماما صحيحا واما اهل المواقيت ومن دونها فلانهم الحقوا
 باهل مكة ولهذا جاز لهم دخول مكة بغير احرام فالحقوا بهم في هذا الحكم ايضا (قوله)

وهذا هو تفسير العمرة وكذلك اذا اراد ان يفرد بالعمرة فعل ما ذكرناه كذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء وقال مالك رح لا حلق عليه انما العمرة الطواف والسعي وحجتنا عليه ما روينا وقوله تعالى محلين رؤسكم الآية نزلت في عمرة القضاء ولانها لما كان لها تحريم بالتلبية كان لها تحلل بالحلق كالحج ويقطع التلبية اذا ابتدأ بالطواف وقال مالك رحمه الله كما وقع بصره على البيت لان العمرة زيارة البيت وتتم به ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء قطع التلبية حين استلم الحجر ولان المقصود هو لطواف فيقطعها عند افتتاحه ولهذا يقطعها الحاج عند افتتاح الرمي .

قوله وهذا هو تفسير العمرة وليس للعمرة طواف القدوم ولا طواف الصدر اما طواف القدوم فلانه كما وصل الى البيت تمكن من اداء الطواف الذي هو ركن في هذا النسك فلا يشتغل بغيره بخلاف الحج فانه عند القدوم لا يتمكن من الطواف الذي هو ركن الحج فيأتي بالطواف المسنون الى ان يجيء وقت الطواف الذي هو ركن واما طواف الصدر فكان الحسن يقول في العمرة طواف الصدر ايضا في حق من قدم معتمرا اذا اراد الرجوع الى اهله كما في الحج ولكننا نقول ان معظم الركن في العمرة الطواف وما هو معظم الركن في النسك لا يكرر عند الصدر كالوقوف في الحج لان الشيء لا يجوز ان يكون معظم الركن في نسك وهو بعينه غير ركن في هذا النسك كذا في المبسوط

قوله في عمرة القضاء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم احرم للعمرة فاتى مكة فمنعه اهل مكة فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وقع الصلح بينه وبينهم فقصى تلك العمرة **قوله** لان العمرة زيارة البيت ويتم به اي ويتم الزيارة لوقوف بصره على البيت

قوله ولهذا يقطعها الحاج عند افتتاح الرمي اول مناسك الحج في هذا اليوم الرمي كما ان اول مناسك المعتمر هو الطواف ثم الحاج يقطع التلبية عند افتتاح الرمي لاجل

(كتاب الحج ... باب التمتع)

قال ويقيم بمكة حلالا لانه حل من العمرة فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد والشرط ان يحرم من الحرم اما المسجد فليس بلازم وهذا لانه في معنى المكي وميقات المكي في الحج الحرم على ما بينا وفعل ما يفعله الحاج المفرد لانه مؤد للحج الا انه يرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده لان هذا اول طواف له في الحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة ولو كان هذا الممتع بعدما احرم بالحج طاف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده لانه قد اتى بذلك مرة وعليه دم التمتع للنص الذي تلوناه فان لم يجد صام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع على الوجه الذي بيناه في القران

دخل موضع الرمي فكذا في العمرة يقطعها بعد الشروع في الطواف فان قيل هذا الاستدلال لا يتم عليه لانه يقطع التلبية عنده كما يقف بعرفة قبل يوم الرمي قلنا الطواف هنا كالوقوف ثمه فكما لا يقطع قبل الوقوف فكذا لا يقطع هنا قبل ان يشرع في الطواف.

قوله فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد هذا بيان آخر وقت الاحرام وما تقدم احرامه بالحج فهو افضل لان فيه اظهار المصارعة والرغبة في العبادة ولانه اشق على البدن فكان افضل كذا في المبسوط **قوله** وفعل ما يفعله الحاج المفرد غير انه لا يطوف طواف التحية لانه لما حل صار هو والمكي سواء ولا تحية للمكي كذا هذا

قوله بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة والمفرد يطوف طواف القدوم فيأتي بالرمل فيه فلا يرمل في طواف الزيارة بخلاف الممتع فانه لا يأتي بطواف القدوم **قوله** ولو كان هذا الممتع بعد ما احرم بالحج طاف يريد به انه طاف طواف القدوم مع انه لم يكن سنة في حقه وسعى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده رمل في طواف التحية اولم يرمل لانه لما سعى بعده فقد سقط الرمل لان الرمل انما شرع في طواف بعده سعي ولا سعي ههنا لانه وجد مرة فلذلك سقط الرمل •

(قوله)

فان صام ثلاثة ايام من شوال ثم اعتمر لم يجزه عن الثلاثة لان سبب وجوب هذا الصوم التمتع لانه بدل عن الدم وهو في هذه الحالة غير متمتع فلا يجوز اداءه قبل وجود سببه وان صامها بعد ما احرم بالعمرة قبل ان يطوف عندنا جاز خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه له قوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ولنا انه اداء بعد انعقاد سببه والمراد بالحج المذكور في النص وقته على ما بينا والا فضل تاخيرها الى آخر وقتها وهو يوم عرفة لما بينا في القران وان اراد المتمتع ان يسوق الهدي احرم وساق هديه وهذا افضل لان النبي صلى الله عليه وسلم ساق الهدى ايام نعمة ولان فيه استعداد او مصارعة فان كانت بدنة قلدها بمزادة او نعل *

قوله فان صام ثلاثة ايام من شوال ثم اعتمر اي احرم بالعمرة **قوله** ولنا انه اداء بعد انعقاد سببه فيجوز كمن ادى الزكاة قبل الحول بعد النصاب او جرح انما نا خطأ فصام قبل الموت كفارة او المصاير صام رمضان قبل ان يقيم وذلك لان العيب ما ذكره الله تعالى وهو التمتع بالعمرة الى الحج فاصل العلة التمتع بالعمرة بالشروع فيها في وقت الحج ووصفها الوصل بالحج وهذا لان العرب كانت ترى العمرة في اشهر الحج من افجر الفجور فنسخ الا سلام ذلك بهذه الآية فكان تمتعا بالعمرة في اشهر الحج اي ارتقا قابا بآحة الشروع فيها في وقت الحج فكان اصل موجب الشكر هو الارتفاق بشرعية العمرة في اشهر الحج لانه لم يكن له هذا الارتفاق قبل هذا وكذلك يرتفق بالحج فجرى الوصل بالحج مجرى الوصف لاصل العلة كالنماء للنصاب فيجوز تعجيل الواجب كما يجوز هناك فعدم الوصف منع وجوب الاداء ولم يمنع التعجيل

فما

لحديث عائشة رضي الله عنها على ما روينا والتقليد اولى من التجليل لان له ذكر في الكتاب ولانه للاعلام والتجليل للزينة ويلبي ثم يقلد لانه يصير محرما بتقليد الهدي والتوجه معه على ما سبق والاولى ان يعقد الاحرام بالتلبية ويسوق الهدي وهو نفل من ان يقودها لانه صلى الله عليه وسلم احرم بذى الحليفة وهذا يات تساق بين يديه ولانه ابلغ في التشهير الا اذا كانت لاتساق فحينئذ يقودها .

قال واشعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولا يشعر عند ابي حنيفة رح ويكره والاشعار هو الادماء بالجرح لغة وصفته ان يشق سنامها بان يطعن في اسفل السنام من الجانب الايمن قالوا والا شبه هو الا يسر لان النبي صلى الله عليه وسلم طعن في جانب اليسار مقصودا وفي جانب الايمن اتفاقا ويلطخ سنامها بالدم اعلا ما وهذا الصنع مكروه عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما حسن وعند الشافعي رحمه الله سنة لانه مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ولهما ان المقصود من التقليد ان لا يهاج اذا ورد ماء او كلاً او يرد اذا ضل وانه في الاشعار اتم لانه الزم فمن هذا الوجه يكون سنة الا انه عارضة جهة كونه مثلة فقلنا بحسنه ولا ابي حنيفة انه مثلة وانه منهي عنه

قوله لحدث عائشة رضي الله عنها على ما روينا اي في فصل قبل باب القرآن انها قالت كتب اقل فلا يد هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** لان له ذكر في الكتاب وهو قوله تعالى ولا الهدي ولا القلائد **قوله** على ما سبق اي في فصل قبل باب القرآن **قوله** والا شبه هو الا يسر لان النبي صلى الله عليه وسلم طعن في الجانب الايسر مقصودا وذلك لان الهدايا كانت مقبلة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يدخل بين كل بعيرين من قبل الرؤس فكان الرمح بيمينه لا محالة وكان يقع طعنه عادة اولا على يسار البعير الذي هو يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم)

((كتاب الحج باب التمتع))

ولو وقع التعارض فالترجيح للمحرم وإشعار النبي صلى الله عليه وسلم كان لصيانة الهدى لأن المشركين لا يمتنعون عن تعرضه إلا به وقيل إن إباحة كراهة إشعار أهل زمانه لمبالغتهم فيه على وجه يخاف منه السراية وقيل إنما كراهة إثارته على التقليد •

قال فإذا دخل مكة طاف وسعى وهذا للعمرة على ما بينا في متمتع لا يسوق الهدى إلا أنه لا يتحلل حتى يحرم بالحج يوم التروية لقوله صلى الله عليه وسلم

ثم كان يعطف عن يمينه ويشعر ألا خرم من قبل يمينه لبعيراتها فلا تصد إليه فصار

الأمر الأصلي أحق بالأعتبار في الهدى إذا كان واحدا •

قوله ولو وقع التعارض فالترجيح للمحرم لأن المحرم يوجب الامتناع والأشعار سنة أو حرم فيكون المحرم أولى فإن قيل الأشعار من النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فيكون فعله ناسخا لحرمة المثلثة قلنا روي أن النبي صلى الله عليه وسلم ما قام خطيبا إلا وقد نهى في خطبته عن المثلثة وقد خطب يوم العيد فقد نهى عن المثلثة فيكون بإقية على حرمتها **قوله** وقيل إن إباحة كراهة إشعار أهل زمانه هذا تأويل الطحاوي قال ما كرهه أبو حنيفة رحمه الله أصل الأشعار فكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الآثار وإنما كراهة إشعار أهل زمانه لأنه رأهم يستقصون في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة لسرايته خصوصا في حرا لحجاز فرأى الصواب في سد هذا الباب على العامة لأنهم لا يقفون على الجلد فاما من وقف على ذلك بأن قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك كذا في المبسوط وقيل إنما كراهة إثارته على التقليد هذا تأويل الشيخ الإمام أبي منصور رحمه الله كما يثار الكتابة على المسلمة **قوله** فإذا دخل مكة أي المتمتع الذي ساق الهدى •

(قوله)

لواستقبلت من امري ما استدبرت لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة وتحللت منها وهذا ينفي التحلل عند سوق الهدي وبحرم بالحج يوم التروية كما يحرم اهل مكة على ما بينا وان قدم الاحرام قبله جاز وما عجل المتمع من الاحرام بالحج فهو افضل لما فيه من المسارعة وزيادة المشقة وهذه الافضلية في حق من ساق الهدي وفي حق من لم يسق وعليه دم وهو عدم التمتع على ما بينا واذا حلق يوم النحر فقد حل من الاحرامين لان الحلق محلل في الحج كالسلام في الصلوة فيتحلل به منهما

قوله لواستقبلت من امري ما استدبرت كان النبي عليه السلام تمتع وساق الهدي ولما فرغ من افعال العمرة امر الصحابة ان يحلقوا رؤسهم ويتحللوا وهم ينتظرون ان النبي عليه السلام هل يتحلل عن العمرة ام يفتتح بافعال الحج فقال عليه السلام لواستقبلت من امري يعني لو علمت في ابتداء شروعي في العمرة ما استدبرت اي ما علمت الا ان هذا العارض يعترض لي في هذا الوقت لما سقت الهدي ولجعلت ما اتيت به عمرة وتحللت منها فلعل شاغلا اعترض للنبي عليه السلام فاحتاج الى التحلل قبل مجيئه اوانه فقال عليه السلام هذا القول وانه ينفي التحلل عند سوق الهدي ولان الحلال يصير بالسوق محرما في الابتداء فان بقي الاحرام به اولى **قوله** فاذا حلق يوم النحر التحلل بالحلق عند ابي حنيفة رحمه يتوقف بالحرم وبايام النحر وجوبا وعند محمد رحمه بالحرم وجوبا وبايام النحر استحبابا وعند ابي يوسف رحمه بهما جميعا استحبابا **قوله** فقد حل من الاحرامين اي احرام العمرة والحج فان قيل لو كان احرام العمرة باقيا الى وقت الحلق ينبغي ان يلزم دمان فيما اذا جنى قبيل الحلق وقد قال علماءنا رحمه الله ان القارن لو قتل صيدا بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق فعليه قيمة واحدة ولو بقي احرام العمرة بعد الوقوف لوجب عليه قيمتان كما قبل الوقوف فلنا ان احرام العمرة انتهى بالوقوف وانما يبقى في حق التحلل لا غير لان التحلل (لا)

وليس لاهل مكة تمتع ولا قران وانما لهم الافراد خاصة خلافا للشافعي رحمه الله
والحجة عليه قوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام
ولان شرعهما للترفة باسقاط احدي السفرتين وهذا في حق الافاقى ومن كان
داخل المواقيت فهو بمنزلة المكي حتى لا يكون له متعة ولا قران بخلاف المكي
اذا خرج الى الكوفة وقرن حيث تصح لان عمرته وحجته ميقاتيتان فصار بمنزلة
الافاقى واذا عاد المتمع الى بلد بعد فراغه من العمرة ولم يكن ساق
الهدى بطل تمتعه لانه لم باهله فيما بين نمكين الما ما صحيحا وبذلك يبطل التمتع

لا ينصور الا بعد قيام الاحرام فيبقى الاحرام في حق التحلل لا غير كاحرام المفرد بالحج بعد
الحلق فانه لا يبقى في حق سائر المحظورات ويبقى في حق الجماع ضرورة طواف الزيادة
وانما قلنا ان احرام العمرة لا يبقى بعد الوقوف لان الله تعالى جعل الحجة غاية احرام العمرة
والمضروب له الغاية لا يبقى بعد وجود الغاية الا لضرورة وهي ما ذكرنا واذالم يبق احرام
العمرة لم تقع الجنابة عليه فلا يجب لاجله شيء كذا في مبسوط شيخ الاسلام رح.
قوله وليس لاهل مكة تمتع ولا قران وانما لهم الافراد خاصة خلافا للشافعي رح فان
عنده لهم القران والمتعة واكن لادم عليهم والاصل فيه قوله تعالى ذلك لمن لم يكن
اهله حاضري المسجد الحرام وذلك اشارة الى التمتع عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى الى
الحكم الذي هو وجوب الهدى او الصوم قولنا احق اذ لو كان كذلك لقبلى على من لم يكن اهله
حاضري المسجد الحرام اذ التمتع شرع لنا ان شئنا ففعلناه والا لا واما الدم او الصوم بعد الشروع
فعلينا لا اختيارا لثانية فحاضر المسجد عندنا اهل مكة ومن كان في الميقات سواء كان بينه وبين
مكة مسيرة سفرة او لم يكن وقال الشافعي رحمه الله وهم اهل مكة من حولها اذالم يكن بينه
وبين مكة مسيرة السفر كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** بخلاف المكي
اذا خرج الى الكوفة وقرن حيث يصح وانما خصه بالقران دون التمتع لانه لو اعتمر

(كتاب الحج - باب التمتع)

كذا روي من عدة من الصحابة والتابعين واذا ساق الهدى فالمأمة لا يكون صحيحا ولا يبطل تمتعه عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله يبطل لانه اذا هما بصفتين ولهما ان العود مستحق عليه ما دام على نية التمتع لان السوق يمنع من التحلل فلا يصح المأمة بخلاف المكي اذا خرج الى الكوفة واحرم بعمره وساق الهدى حيث لم يكن متمتعا لان العود هنا لك غير مستحق عليه فصح المأمة باهله ومن احرم بعمره قبل اشهر الحج فطاف لها قبل من اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فتممها واحرم بالحج كان متمتعا لان الاحرام عندنا شرط فيصح تقديمه على اشهر الحج وانما يعتبر اداء الافعال فيها وقد وجد الاكثر ولاكثر حكم الكل وان طاف لعمره قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاعدا ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعا لانه ادى الاكثر قبل اشهر الحج وهذا لانه يحال لا يفقد نسكه بالجماع فصار كما اذا تحلل منها قبل اشهر الحج ومالك رحمه الله تعالى عليه يعتبر الا تمام في اشهر الحج

هذا المكي في اشهر الحج ثم حج من عامه ذلك لا يكون متمتعا بخلاف الآفاقي اذا ساق الهدى ثم ألم باهله محرما كان متمتعا لان العود هنا كاستحقاق عليه فيمنع ذلك صحة المأمة باهله وامافي المكي هذا العود غير مستحق عليه وان ساق الهدى فكان المأمة باهله صحيحا فلذلك لم يكن متمتعا كذا في المبسوط وذكر الامام المحبوبي في الجامع الصغير ان هذا المكي الذي خرج الى الكوفة وقرن انما يصح قرانه اذا خرج من الميقات قبل دخول اشهر الحج فاما اذا دخل اشهر الحج وهو بمكة صار ممنوعا من القران شرعا فلا يتغير ذلك بخروجه من الميقات فاما اذا دخل اشهر الحج وهو بالكوفة فهو غير ممنوع من القران لانه في هذه الحالة بمنزلة الكوفي كذا روي عن محمد بن

قوله كذا روي عن عدة من الصحابة والتابعين روي عن ابن عمر سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة وعطاء وطائس وابراهيم رضي الله عنهم قوله ومن احرم بعمره قبل اشهر الحج (ههنا)

والحجة عليه ما ذكرنا ولان الترفق باداء الافعال والمتمتع المترفق باداء النسكين
في سفرة واحدة في اشهر الحج .

قال واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة كذا روي
عن العبادلة الثلاثة وعبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم اجمعين ولان الحج
يفوت بمضي عشر ذي الحجة ومع بقاء الوقت لا يتحقق الفوات وهذا يدل
على ان المراد من قوله تعالى الحج اشهر معلومات شهران وبعض الثالث لا كله

ههنا مذاهب ثلاثة فعندنا تقديم الاحرام على اشهر الحج غير مانع لصحة التمتع بعد
ان اتى بافعال العمرة باكثرها في اشهر الحج وعند مالك رحمه الله تقديم افعال
العمرة على اشهر الحج ايضا لا يمنع صحة التمتع بعد ان كان التحلل من احرام العمرة
في اشهر الحج وعند الشافعي رحمه الله اذا احرم بالعمرة قبل اشهر الحج لم يكن متمتعا
وان كان اداء اعمال العمرة في اشهر الحج فعنده المعتبر وقت الاحرام بالعمرة وعند مالك
رحمه الله وقت التحلل من الاحرام ونحن نقول ان كان اداء الاعمال قبل اشهر الحج
لم يكن متمتعا لان احرامه في غير اشهر الحج صار بحيث لا يفسد بالجماع فهو كما لو تحلل
منه وان لم يأت بالاعمال حتى دخل اشهر الحج فلحرامه للعمرة في اشهر الحج بحيث
يفسد بالجماع فصار كما لو احرم بها في اشهر الحج لانه مترفق باداء النسكين في اشهر الحج .

قوله والحجة عليه ما ذكرنا هو قوله وقد وجد الاكثر وللاكثر حكم الكل
قوله واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وقال مالك رحمه الله
جميع ذي الحجة من اشهر الحج ايضا وهو مروي عن عروة بن الزبير لظاهر قوله تعالى
الحج اشهر معلومات اي وقت الحج وفائدة مذهبه انما تظهر في جواز تاخير طواف
الزيارة فان قلت فكيف كان الشهران وبعض الثالث اشهر قلت اسم الجمع يشترك فيه

فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه وانعقد حجا خلافا للشافعي رحمه الله فان عنده يصير محرما بالعمرة لانه ركن عند ه وهو شرط عندنا فاشبه الطهارة في جواز التقديم على الوقت ولان الاحرام تحريم اشياء واجباب اشياء وذلك يصح في كل زمان وصار كالقديم على المكان .

قال واذا قدم الكوفي بعمرة اشهر الحج وفرغ منها وحلق او قصر ثم اتخذ مكة او البصرة دارا وحج من عامه ذلك فهو متمتع اما الاول فلانه ترفق بنسكين في سفروا حد في اشهر الحج واما الثاني فقل هو بالاتفاق وقيل هو قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يكون متمتعا لان المتمتع من تكون عمرته ميقاتية وحجته مكية ونسكاه هذان ميقاتيان وله ان السفرة الاولى قائمة مالم يعد الى وطنه وقد اجتمع له نسكان فيه فوجب دم التمتع

ما وراء الواحد بدليل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقيل نزل بعض الشهر منزلة كلك كما يقال رأيتك سنة كذا او على عهد فلان ولعل العهد عشرون سنة او اكثر وانما رآه في ساعة منها كذا في الكشف .

قوله فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه وانعقد حجا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى عليه فان عنده يصير محرما بالعمرة لان الوقت وقت العمرة الا ترى انه لو فات حجه بمضي الوقت يبقى احرامه للعمرة فكذلك اذا حصل ابتداء احرامه في غير اشهر الحج وهو شرط عندنا بدليل انه يبقى مسندا ما الى الفراغ منه وهذا حد شرط العبادة لاحد ركن العبادة وصار كالقديم على المكان فانه لو احرم من ديرة اهله صح وانما يكره الاحرام قبل اشهر الحج لانه لا يأمن من موافقه المحظورات اذا طال مكثه في الاحرام **قوله** واذا قدم الكوفي بعمرة في اشهر الحج الى آخره اعلم بان جنس هذه المسئلة على اربعة اوجه الاول اذا قام بمكة بعدما فرغ من العمرة (فحلق)

فان قدم بعمره فافسد هاو فرغ منها وقصر ثم اتخذ البصرة دارا ثم اعتمر في اشهر الحج
 وحج من عامه لم يكن متمعا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا هو متمتع لانه انشاء سفر
 وقد تفرق فيه بنسكين وله انه باق على سفره مالم يرجع الى وطنه فان كان رجع الى
 اهله ثم اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه يكون متمعا في قولهم جميعا لان هذا انشاء
 سفرا لانه السفر الاول وقد اجتمع له نسكان صحيحان فيه ولو بقي بمكة ولم يخرج
 الى البصرة حتى اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه لا يكون متمعا بالاتفاق لان عمرته
 بمكة والسفر الاول انتهى بالعمره الفاسدة ولا تمتع لاهل مكة ومن اعتمر في اشهر الحج
 وحج من عامه فايهما افعد مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج عن مهدة الاحرام
 الا بالافعال وسقط دم المتعة لانه لم يترفق باداء نسكين صحيحين في سفرة واحدة

فخلق ثم حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه هو متمتع والوجه الثاني اذا خرج من مكة
 ولكن لم يجاوز الميقات او جاوز ولكن لم يتخذ موضعا دارا بان لم ينو الإقامة فيه خمسة عشر
 يوما حتى حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه متمتع ايضا والثالث اذا خرج من الميقات
 وعاد الى اهله ثم حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه ليس بمتمتع والرابع اذا خرج من الميقات
 فاتى البصرة فاتخذها دارا ثم حج من عامه ذلك قال في الكتاب اي في الجامع الصغير
 هو متمتع ولم يذكر فيه خلافا وروى الحاكم الشهيد عن ابي عصمة سعد بن معاذ
 رضي الله عنهم اما ما ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة رحمه الله وعلى قولهما لا يكون
 متمعا هكذا ذكر الطحاوي وذكر الجصاص رحمه الله انه لا يكون متمعا على قول
 الكل كذا في المحيط والخلاف فيما اذا اتخذ البصرة دارا بان ينوي الإقامة بها
 خمسة عشر يوما اذ لو لم ينو الإقامة بها خمسة عشر يوما ثم حج من عامه ذلك يكون
 متمعا تفانا كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى .

قوله وان قدم بعمره اي باحرام عمره فافسدها بان جامع امرأته قبل افعال العمره

(كتاب الحج ٣٣ باب التمتع)

واذا تمتعت المرأة فضحت بشاة لم يجزها من المتعة لانها اتت بغير الواجب وكذا
 الجواب في الرجل واذا حاضت المرأة عند الا حرام اغتسلت واحرمت وصنعت
 كما يصنع الحاج غير انها لا تطوف بالبيت حتى تطهر لحديث عائشة رضي الله عنها
 حين حاضت بسرف ولان الطواف في المسجد والوقوف في مفازة وهذا الاغتسال
 لا حرام لا للصلوة فيكون مفيدا فان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة
 انصرفت من مكة ولا شيء عليها طواف الصدر لانه عليه السلام رخص للنساء الحيض
 في ترك طواف الصدر ومن اتخذ مكة دارا فليس عليه طواف الصدر لانه على من يصدر

وفرغ منها وقصر ثم اتخذ البصرة دارا ثم اعتمر في اشهر الحج اي قضى العمرة
 التي افند ها وحج من عامه ذلك لم يكن متمتعا عند ابي حنيفة رحمه الله هذا اذا كان
 خرج الى البصرة في اشهر الحج واما اذا خرج قبل اشهر الحج واعتمر وحج من عامه ذلك
 فانه يكون متمتعا بخلاف كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله والفوائد الظهيرية *

قوله واذا تمتعت المرأة فضحت بشاة لم يجزها من المتعة لانها اتت بغير الواجب
 لان الواجب عليها الدم بسبب التمتع والا ضحية غير واجبة عليها لانها مسافرة
 اولان الاضحية لو كانت واجبة عليها بسبب شرائها بنية الاضحية اولافا منها بعد
 استظهارها لكن الاضحية غير هذا الواجب فاذا نوت احدهما لم يجز عن الآخر
 وكذا الجواب في الرجل الا انه خص المرأة بالذكرا مالان المرأة كانت هي
 السائلة فوضع المسئلة على ما وقعت واما لان الغالب من حالهن الجهل ونية الاضحية
 في هدي المتعة لا يكون الا عن جهل ثم لما لم يجز عن المتعة كان عليها دمان سوى ما ذبحت
 دم لاجل المتعة ودم آخر لانها قد حلت قبل الذبح كذا في الجامع الصغير للمحبوبي وغيره
قوله وهذا الاغتسال لا حرام لا للصلوة فيكون مفيدا للحصول النظافة هذا جواب سؤال
 بان يقال هي حائض فلا يفيدها الاغتسال (قوله)

الا اذا اتخذها دارا بعد ما حل النفر الاول فيما يروى عن ابي حنيفة رحمه الله ويرويه البعض عن محمد رحمه الله لانه وجب عليه بدخول وقته فلا يسقط بنية الاقامة بعد ذلك والله اعلم بالصواب *

باب الجنائيات

واذا تطيب المحرم فعليه الكفارة فان طيب عضوا كما ملا فما زاد فعليه دم وذلك مثل الرأس والساق والخذ وما اشبه ذلك لان الجنائية تتكامل بتكامل الارتفاق وذلك في العضو الكامل فيترتب عليه كمال الموجب

قوله الا اذا اتخذها دارا بعد ما حل النفر الاول وهو اليوم الثالث من ايام النحر فعليه طواف الصدر وعند ابي حنيفة ومحمد راح لا نه لزمه بمجيء وقت الصدر قبل نية الاقامة فلا تسقط عنه بنية الاقامة بعده كما لو حاضت بعد خروج وقت الصلوة لا تسقط عنها تلك الصلوة وقال ابو يوسف رحمه الله اذا نوى الاقامة قبل ان يأخذ في طواف الصدر سقط عنه طواف الصدر لانه وان دخل وقته فلا يصير طواف الصدر ديناً عليه بدخول وقته فنية الاقامة بعد دخول الوقت وقبله سواء كما لو حاضت بعد دخول وقت الصلوة لا يلزمها تلك الصلوة والله اعلم بالصواب •

باب الجنائيات

قوله اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة ذكر الكفارة مجملاً لان موجبها مجمل حيث ذكر التطيب مطلقاً من غير تقيد بعضوا او بمادون عضو ثم شرع في بيان هذا المجمل فقال ان تطيب عضواً كاملاً فعليه دم ثم وثم الى آخره اعلم ان المحرم ممنوع من استعمال الطيب والدهن لقوله عليه السلام الحاج الشعث التفل واستعمال الدهن والطيب يزيل هذا الوصف وما يكون صفة للعبادة يكره ازالتة كذا في المبسوط •

وان طيب اقل من عضو فعليه الصدقة لقصور الجنابة وقال محمد رحمه الله يجب بقدره من الدم اعتبارا للجزء بالكل وفي المنتقى انه اذا طيب ربع العضو فعليه دم اعتبارا بالخلق ونحن نذكر الفرق بينهما من بعد ان شاء الله ثم واجب الدم يتأدى بالشاة في جميع المواضع الا في موضعين نذكرهما في باب الهدي ان شاء الله تعالى وكل صدقة في الا حرام غير مقدرة فهي نصف صاء من بر الا ما يجب بمقتل القملة والجردة هكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى •

قال فان خضب رأسه بحناء فعليه دم لانه طيب قال صلى الله عليه وسلم الحناء طيب وان صار ملبدا فعليه دمان دم للطيب ودم للتغطية ولو خضب رأسه بالوسمة لا شيء عليه لانها ليست بطيب وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه انه اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الصداغ فعليه الجزاء باعتبارانه يغلف رأسه وهذا صحيح •

قوله وان طيب اقل من عضو فعليه صدقة وكان الشعبي رحمه الله يقول القليل والكثير من الطيب سواء من وجوب الدم به لان الرائحة الطيب يوجد منه مواء استعمال القليل او الكثير ولكننا نقول الجزاء انما يجب بحسب الجنابة وانما تتكامل الجنابة بما هو المقصود من قضاء التفت والمعتاد استعمال الطيب في عضو كما مل فيتم به جنايته وفيما دون ذلك في جنابة نقصان فتكفيه الصدقة **قوله** ونحن نذكر الفرق بينهما من بعد ان شاء الله تعالى وهو ما ذكر في هذا الباب في قوله واذا حلق ربع رأسه ان حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لانه معتاد بخلاف تطيب ربع العضو لانه غير مقصود **قوله** الا في موضعين من طواف طواف الزيارة جنبا ومن جامع بعد الوقوف بعرفة **قوله** وان صار ملبدا بان كان الحناء جامدا غير صائغ وهذا اذا غطاه يوما الى الليل فان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وكذا اذا اعطي رجع (رحمة)

ثم ذكر في الاصل رأسه ولحيته واقتصر على ذكر الرأس في الجامع الصغير دل ان كل واحد منهما مضمون فان ادهن بزيت فعليه دم عدد ابي حنيفة رح وقال عليه الصدقة وقال الشافعي رحمه الله اذا استعمله في الشعر فعليه دم لازالة الشعث وان استعمله في غيره فلا شيء عليه لانعدامه ولهما انه من الاطعمة الا ان فيه ارتفاقا بمعنى قتل الهوام وازالة الشعث فكانت جناية قاصرة ولا يبي حنيفة رحمه الله انه اصل الطيب ولا يخلو عن نوع طيب ويقتل الهوام ويلين الشعر ويزيل الثفت والشعث تنكامل الجنائية بهذه الجملة فيوجب الدم وكونه مطعوما لا ينافيه كالزعران وهذا الخلاف في الزيت البحت والحل البحت اما المطيب منه كالبنفسج والزنبق وما اشبههما يجب باستعماله الدم بالاتفاق لانه طيب وهذا اذا استعمله على وجه التطيب ولود اوى به جرحه او شقوق رجله فلا كفارة عليه لانه ليس بطيب في نفسه انما هو اصل الطيب او هو طيب من وجه فيشترط استعماله على وجه التطيب بخلاف ما اذا تداوى بالمسك وما اشبهه

الرأس واما اذا كان اقل من ذلك فعليه صدقة كذا في الفوائد الظهيرية الوصمة بكر السين وسكونه شجرة ورقها خضاب كذا في المغرب.

قوله ثم ذكر في الاصل رأسه ولحيته اي في مسئلة الحناء وبه صرح فخر الاسلام رحمه الله **قوله** ولو ادهن بزيت اي بزيت خالص وخص الزيت فانه لو ادهن بالشحم او بالسمن فلا شيء عليه ذكره في التجريد **قوله** فكانت جناية قاصرة لانه ليس فيه معنى الطيب لان رائحته غير مستلذة **قوله** والحل البحت اي الخالص والحل دهن السمسم **قوله** والزنبق بوزن الغبر دهن اليا سمين **قوله** وما اشبههما كدهن البان وهو شجر **قوله** انما هو اصل الطيب فان الروائح يبقى في الدهن فيصير غالبية فيجب باصل الطيب اذا

وان لبس ثوبا مخيطا او غطي رأسه يوما كاملا فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه انه اذا لبس اكثر من نصف يوم فعليه دم وهو قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه اولا وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه يجب الدم بنفس اللبس لان الاتفاق يتكامل بالاشتغال على بدنه ولنا ان معنى الترفق مقصود من اللبس فلا بد من اعتبار المدة لينحصل على الكمال ويجب الدم فقد روي اليوم لانه يلبس فيه ثم ينزع عادة وتتقاصر دونه الجنائية فتجب الصدقة غير ان ابا يوسف رحمة الله اقام الاكثر مقام الكل ولو ارتدى بالقميص او تشح به او تزرى بالسر او ويل فلا لباس به لانه لم يلبسه لبس المخيط وكذا لو ادخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في الكمين خلافا لفرج لان ما لبسه لبس القباء

امتنع له على وجه الطيب كما اذا كسر المحرم بيض الصيد يلزمه الجزاء كما يلزم بقتل الصيد .

قوله او غطي رأسه يوما كاملا وليلة كاملة كذا في الامرار ومبسوط فخر الاسلام ولو لبس المحرم اللباس كله من القميص والمراويل والقباء والخفين يوما كاملا لزمه دم واحد وكذا لو دام اياها او كان ينزعه في الليل ما لم يعزم على تركه او يكفر الاول وعند محمد رحمة الله تعالى عليه واحدة كذا ذكره الامام الولو الجي والامام التمر تاشي رحمة الله **قوله** او تشح الرجل وتشح هو ان يدخله تحت يده اليمنى ويلقيه على منكبه الايسر كما يفعل المحرم وكذا الرجل ينوش بحمائل سيفه فيقع الحمائل على عاتقه اليسرى ويكون اليمنى مكشوفة وقال الامام السرخسي رحمة الله تعالى عليه التوشح ان يفعل بالثوب ما يفعل القصار في المقصرة قريب مما ذكرت واما ما ذكر الامام خواهرزاده رحمة الله تعالى عليه (ان)

ولهذا يتكلف في حفظه والتقدير في تغطية الرأس من حيث الوقت ما بيناه ولا خلاف انه اذا غطي جميع رأسه يوما كاملا يجب عليه الدم لانه ممنوع عنه ولو غطي بعض رأسه فالمروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه اعتبر الربع اعتبارا بالحلق والعورة وهذا لان ستر البعض استمتاع مقصود يعتاده بعض الناس وعن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر اكثر الرأس اعتبار الحقيقة واذا حلق ربع رأسه او ربع لحيته فصاعدا فعليه دم فان كان اقل من الربع فعليه صدقة وقال مالك رحمه الله لا يجب الا بحلق الكل وقال الشافعي رحمه الله يجب بحلق القليل اعتبارا بنبات الحرم ولنا ان حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لانه معتاد فتكامل به الجنابة وتتقاصر فيما دونه بخلاف تطيب ربع العضو لانه غير مقصود وكذا حلق بعض اللحية معتاد بالعراق وارض العرب وان حلق الرقبة كلها فعليه دم لانه عضو مقصود بالحلق وان حلق الا بطين او احدهما فعليه دم لان كل واحد منهما مقصود بالحلق لدفع الاذى ونيل الراحة فاشبه العانة ذكر في الاطين الحلق هنا وفي الاصل التنف وهو السنة

ان المعنى ينوش جميع بدنه كنحو ازار المبت او قميص واحد فبعيد على ان استعمال النوش متعديا هكذا غير مسنون كذا في المغرب.

قوله ولهذا يتكلف في حفظه اي يحتاج الى التكلف في حفظه على منكبيه عند اشتغاله بعمل كما يحتاج اليه لابس الرداء فاما اذا ادخل يديه فلا يحتاج الى ذلك فيكون لا بسا للمخيط وكذلك ان زره عليه كان لا بسا لانه لا يحتاج الى تكلف في حفظه عليه بعد زره **قوله** وهذا لان ستر البعض استمتاع مقصود يعتاده بعض الناس اي يفعله الا تراكم وغيرهم عادة فانهم يغطون بقلانس الصغار ويعدون ذلك رفقا كاملا **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر اكثر الرأس اعتبارا للحقيقة اي لحقيقة الكثرة لان الكثرة انما تثبت حقيقة ان لو كان ما يقابل اقل منه والربع او الثلث كثير حكما لا حقيقة **قوله** ولنا ان حلق بعض الرأس

وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا حلق عضو فعليه دم وان كان اقل فطعام اراد به الصدر والساق وما اشبه ذلك لانه مقصود بطريق التنوير فيتكامل بحلق كله ويتقاصر عند حلق بعضه وان اخذ من شاربه فعليه طعام حكومة عدل ومعناه انه ينظر ان هذا الماء خوذكم يكون من ربع اللحمة فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثلاً مثل ربع الربع تلزمه قيمة ربع الشاة ولفظة الاخذ من الشارب يدل على انه هو السنة فيه دون الحلق والسنة ان يقص حتى يوازي الاطار.

ارتفاق كامل لانه معتاد وذكر في المبسوط ان الاتراك يحلقون اوساط رؤسهم وبعض العلوية يحلقون نواصيهم لا بتغاء الراحة والزينة.

قوله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا حلق عضو فعليه دم وان كان اقل فطعام اراد به الصدر والساق وما اشبه ذلك كالعانة دون الرأس واللحمة وهذا لان الربع في الصدر والساق والفخذ لا يعمل عمل الكل في العادة اذا العادة ما جرت في هذه الاعضاء بالاقتصار على الربع بخلاف الرأس واللحمة وانما يجب الدم بحلق كل الصدر والساق لانه مقصود بالتنوير وهو استعمال النورة لازالة الشعث فتتكمال الجنابة بحلق كله ويتقاصر بحلق بعضه ثم لا خلاف لابي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة لانه ذكر في الجامع الصغير التمرتاشي حلق موضع الحجامه فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله اعتبارا باللعانة والرقبة والصدر والساعد والساق والابطين او احدهما وانما خص قولهما لما انه يلزمه بحلق المحجم عند ابي حنيفة رحمه الله وان كان حلقه غير مقصود فالولى ان يجب هنا وانما يحتاج الى بيان قولهما لانهما خالفاه في الحجم وقالوا عليه صدقة فيه لانه غير مقصود فاحتج الى بيان قولهما في هذه الاعضاء **قوله** كم يكون من ربع اللحمة هذا اعتبارا لاجزاء باجزاء الدم قال الجرجاني هذا قول محمد رحمه الله فانه يعتبر الاجزاء و ابو حنيفة (ر)

قال وان حلق موضع المحاجم فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله وقال عليه صدقة لانه انما يحلق لاجل العجامة وهي ليست من المحظورات فكذا ما يكون وسيلة اليها الا انه فيه ازالة شيء من النفث فتجب الصدقة ولا يبي حنيفة رحمه الله ان حلقه مقصود لانه لا يتوسل الى المقصود الابنه وقد وجد ازالة النفث عن عضو كامل فيجب الدم وان حلق المحرم رأس محرم بامر او بغير امره فعلى الحالق الصدقة وعلى المخلوق دم وقال الشافعي رحمه الله لا يجب ان كان بغير امره بان كان نائما الا ان من اصله ان الاكراه يخرج المكروه من ان يكون مؤاخذا بحكم الفعل والنوم ابلغ منه وعندنا بسبب النوم والاكراه ينتفى المأثم دون الحكم وقد تقرر سببه وهو ما نال من الراحة والزينة فيلزمه الدم حتما بخلاف المضطرب حيث يتخير لان الافة هناك سماوية وههنا من العباد ثم لا يرجع المخلوق رأسه على الحالق لان الدم انما يلزمه بما نال من الراحة فصار كما لغرو رفي حق العقرو كذا اذا كان الحالق حلالا لا يختلف الجواب في حق المخلوق رأسه

رحمه الله لم يعتبر ذلك بل يقول في مثل ذلك بالصدقة وفي الجامع الصغير التمر تاشي قال السرخسي رحمه الله ولم يذكر في الكتاب حلق الشارب من اصحابنا من يقول يلزمه دم ومنهم من يقول يلزمه التصديق والاصح ان ينظر كم يكون المخلوق من ربع اللحية كما ذكرهنا فان قيل الشارب عضو مقصود بالحلق فان من عادة بعض الناس حلق الشارب دون اللحية وكذلك الشرع فصل بين الشارب واللحية فامر باعفاء اللحية وقص الشارب فينبغي ان تتكامل الجنائية بحلق الشارب قلنا نعم ولكن الكل عضو واحد حقيقة لاتصال البعض ببعض فلا يجعل في حكم اعضاء متفرقة كما لرأس فان من العلوية من يعتاد حلق مقدم الرأس وهذا لا يدل على ان كله لا يكون عضوا واحدا في الحكم •

قوله وان حلق المحرم رأس محرم آخر بامر او بغير امره بان كان نائما او اكرهه فعلى الحالق

(كتاب الحج ... باب الجنائيات)

واما الحالق تلزمه الصدقة في مسئلتنا في الوجهين وقال الشافعي رحمه الله لاشي عليه وعلى هذا الخلاف اذا حلق المحرم رأس حلال له ان معنى الارتفاق لا يتحقق بحلق شعر غيره وهو الموجب ولنا ان ازالة ما ينمو من بدن الانسان من محظورات الاحرام لا يستحقها الا امان بمنزلة نبات الحرم فلا يفترق الحال بين شعرة وشعر غيره الا ان كمال الجنائية في شعرة فان اخذ من شارب حلال او قلم اظافيره اطعم ما شاء والوجه فيه ما بينا ولا يعري عن نوع ارتفاق لانه يتأذى بتفت غير وان كان اقل من التأذي بتفت نفسه فيلزمه اطعام وان قص اظافير يديه ورجليه فعليه دم لانه من المحظورات لما فيه من قضاء التفت وازالة ما ينمو من البدن فاذا قلمها كلها فهو ارتفاق كامل فيلزمه الدم ولا يزاد على دم ان حصل في مجلس واحد

الصدقة وعلى المخلوق الدم حتما بخلاف المضطرب حيث يتخير بين الصدقة والدم وصوم ثلثة ايام ثم لا يرجع المخلوق رأسه على الحالق لان الدم انما يلزمه بما نال من الراحة فصا ركاً لمغرور من صور المغروران يغرر رجل رجلاً ويقول له تزوج هذه المرأة فانها حرة فتزوجها ودخل بها ثم استحقها مستحق بانها امته فان المولى يأخذ من الزوج العقر ثم لا يرجع به على الاموال الغارة

قوله واما الحالق تلزمه الصدقة في مسئلتنا اي فيما اذا كان الحالق محرماً في الوجهين اي فيما اذا كان با مرة وبغير مرة وعلى هذا الخلاف اذا حلق المحرم رأس حلال عندنا تجب الصدقة على الحالق وعنده لا تجب لانه لا ارتفاق له فيما فعل كما البس غيره مخيطاً فلنا الانسان يتأذى بتفت غيره فكان ازالته ارتفاقاً وليس غير المخيط ليس بتفت حتى يكون الباس المخيط ازالة للتفت **قوله** وان قص اظافير يديه ورجليه فعليه دم وقال عطاء لاشي عليه لان قص الاظفار من الفطرة ولم يصح حديث في النهي عنه بسبب الاحرام وكان نظير الختان ولا باس بالختان في الاحرام فكذلك (انها)

لان الجنابة من نوع واحد فان كان في مجالس فكذلك عند محمد رحمه الله لان مبناها على التد اخل فاشبه كفارة الفطر الا اذا تخللت الكفارة لارتفاع الاولى بالتكفير وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تجب اربعة دماء ان قلم في كل مجلس يدا او رجلا لان الغالب فيه معنى العبادة فيتقيد التداخل باتحاد المجلس كما في آي السجدة وان قص يدا او رجلا فعليه دم اقامة للربع مقام الكل كما في الحلق وان قص اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة معناه تجب بكل ظفر صدقة وقال زر رحمه الله يجب الدم بقص ثلاثة منها وهو قول ابي حنيفة الاول لان في اظافر اليد الواحدة ما والثلث اكثرها وجه المذكور في الكتاب ان اظافر كف واحد اقل ما يجب الدم بقلمه وقد اقمنا لها مقام الكل فلا يقام اكثرها مقام كلها

انها تجب على المعذور كما لمكره والنائم والمخطيء والناسي كالعبادات تجب عليهم فص الاظفار ومذهبنا مروى عن ابن عباس رضى ولان قص الاظفار من قضاء النفثه **قوله** لان الجنابة من نوع واحد اي تسمية ومعنى اما التسمية فلان الكل يسمى قساوا ما المعنى فهو حصول الارتفاق من جانب القص وهو شيء واحد **قوله** لان مبناها على التداخل حتى ان المحرم اذا قتل صيد الحرم تكفيه قيمة واحدة وان كان الجنابة في حق الاحرام والمحرم وهما اولى لان هذه الجنائيات تستند الى سبب واحد فلا يوجب الا كفارة واحدة كما في حلق جميع الرأس لافرق بين ان يكون في مجالس متفرقة او في مجلس واحد والمعنى انه لو قصها في مجلس واحد لزمته كفارة واحدة فكذا في المجالس دليله التطيب وهما يقولان انها من نوع واحد لان الاظافر كلها نوع واحد كما في حلق شعر الرأس وهو انواع بالنسبة الى الاعضاء المتميزة عن الآخر كالابط والعانة والرأس فعملنا بالشبهين في الحالتين بشبه الاتحاد عند اتحاد المجلس وبشبه الاختلاف عند اختلافه كما في آي السجدة لان الغالب في كفارات الاحرام معنى العبادة بذليل

لانه يؤدى الى ما لا يتناهى وان قص خمسة اظافر متفرقة من يديه ورجليه فعليه صدقة
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله دم اعتبارا
بما لوقصها من كف واحد وبما اذا حلق ربع الرأس من مواضع متفرقة ولهما ان
كمال الجنابة بنيل الراحة والزينة

فان قيل قص الاظفار جنس واحد وفي الجنس الواحد لا يتعدد الواجب فان اختلفت
الامكنة كما لو ترك الرمي اصلا لزمه دم واحد وان اختلفت امكنة الرمي وازمنته
وكذلك في حلق الرأس كله دم وان كان في مجالس وكذلك انتطيب قلنا دعوى اتحاد
الواجب باعتبار انه من حيث كذا شيء واحد غير مستقيم فان قتل الصيود من حيث انه
قتل الصيد شيء واحد ومع ذلك تعدد الواجب بتعدد الصيود بالاجماع باعتبار تعدد
محل الفعل ثم انما وجب دم واحد عند ترك الرميات لما ان الرمي نسك من المناسك
وجناية ترك النسك جنائية نقص الاداء والرميات كلها في الاداء نسك واحدا لتفاق
الجنس فيصير الاداء منقوصا بغوات نسك واحد فتجب جبر واحد والجنابة فيما نحن
فيه يجرح في الاحرام وكل جنابة اوجبت جرحا على حدة فتجب لكل جرح كفارة على حدة
والقص عند اختلاف المجلس جنائيات على ما قلنا واما الرأس فانه عضو واحد فكان
حلقه جنابة واحدة وكذا كل البدن في حق تطيب الكل بمنزلة عضو واحد لاتصال البعض
بالبعض والارتفاق بالتطيب معنى واحد

قوله لانه يؤدى الى ما لا يتناهى فيقال اذا قص اظفرين فقد نقص اكثر الثلاثة
ثم اذا قص ظفرا ونصف ظفر فقد نقص اكثر اظفرين ولكن يقال ما كان ادنى المقادير شرعا
لا يتعلق بما دونه الحكم المتعلق به كذا في المبسوط ولان في الربع شبهة الكل فلذلك
اقيم مقام الكل ثم لو اقمنا اكثر الربع مقام الربع لكان فيه اعتبار شبهة الشبهة والمعتبر فيما
يعمل بالشبهات هو الشبهة لا النازل عنها * (قوله)

وبالقلم على هذا الوجه يتأذى ويشينه ذلك بخلاف الحلق لانه معناه على ما مر
واذا تقصرت الجنایة تجب فيها الصدقة فيجب بقلم كل ظفر طعام مسكين وكذلك لو قلم
اكثر من خمسة متفرقا الا ان يبلغ ذلك دما فحينئذ ينقض عنه ما شاء.

قال وان انكسر ظفر المحرم فتعلق فاخذه فلاشيء عليه لانه لا ينمو بعد الانكسار فاشبه
الباس من شجر الحرم وان تطيب او لبس او حلق من عذره فهو مخير ان شاء ذبح شاة وان شاء
تصدق على ستة مساكين بثلاثة اصوع من الطعام وان شاء صام ثلاثة ايام لقوله تعالى ففدية
من صيام او صدقة او نسك وكلمة او للتخيير وقد فسرها رسول الله عليه السلام بما ذكرنا
والآية نزلت في المعذور ثم الصوم يجزيه في اي موضع شاء لانه عبادة في كل مكان

قوله وبالقلم على هذا الوجه يتأذى ويشينه ذلك بخلاف الحلق لانه معناه اي بخلاف
حلق ربع الرأس من مواضع متفرقة لان تفرق الحلق في جوانب الرأس معناتين
به معنى الزينة والراحة ولا زينة هنا لانه لا يحسن في النظر ان يكون بعض الاظافر مقصوفا
دون البعض ولا ارتفاق لانه يزداد الا ذى بقص البعض دون البعض يشغل قلبه به
قوله وكذلك لو قلم اكثر من خمسة حتى لو قلم ستة عشر ظفرا من كل عضو اربعة يجب
لكل ظفر طعام مسكين الا ان يبلغ دما فحينئذ ينقص منه ما شاء **قوله** والآية نزلت في
المعذور وهو كعب بن عجرة رضي الله عنه قال كعب مر بي رسول الله عليه السلام
والقمل ينهات على وجهي وانا اوقد تحت قدر لي فقال اتوذك هو ام رأسك
فقلت نعم فانزل الله تعالى ففدية من صيام او صدقة او نسك فقلت ما الصيام يا رسول الله
فقال ثلاثة ايام قلت وما الصدقة فقال ثلاثة اصوع من حنطة على ستة مساكين قلت
وما النسك قال شاة وقد ذكره بحرف او فوجب التخيير ككفارة اليمين وهذا الحكم
ثابت في كل ما اضطررتم اليه مما لو فعله غير مضطر يلزمه الدم لانه في معنى المنصوص عليه
من كل وجه فيكون ملحقا به كذا في المبسوط.

وكذلك الصدقة عندنا لما بينا واما النسك فيختص بالحرم بالا اتفاق لان الارقاة لم تعرف
 قربة الا في زمان او مكان وهذا الدم لا يختص بزمان فتعين اختصاصه بالمكان
 ولو اختار الطعام اجزاء فيه التغذية والتعشية عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه
 اعتبارا بكفارة اليمين وعند محمد رحمة الله تعالى عليه لا يجزيه لان الصدقة تنبى
 عن التملك وهو المذكور والله تعالى اعلم بالصواب.

فصل

فان نظرا الى فرج امرأته بشهوة فامنى لاشي عليه لان المحرم هو الجماع ولم يوجد فصار
 كما لو تفكر فامنى وان قبل او لمس بشهوة فعليه دم وفي الجامع الصغير يقول اذا مس
 بشهوة فامنى ولا فرق بين ما اذا انزل اولم ينزل ذكره في الاصل

قوله وكذلك الصدقة عندنا خلافا للشافعي رحمة الله فان عنده لا يجزيه الطعام الا في
 الحرم لان المقصود رفق فقراء الحرم **قوله** لما بينا وهو قوله في الصوم لانه عبادة
 في كل مكان **قوله** لان الارقاة لم تعرف قربة الا في زمان كالنضحية وهدى المتعة
 والقران في ايام او مكان مخصوص وهو الحرم كما في دماء الكفارات وهذا
 الدم غير موقت بالزمان فيكون مختصا بالمكان وهو الحرم ليتحقق معنى
 القربة فيه فيكون كفارة لفعله كما قال الله تعالى ان المحصنات يذهبن السيئات
 والله اعلم بالصواب.

فصل

قوله وفي الجامع الصغير يقول اذا مس بشهوة فامنى شرط الامناء مع المس بشهوة
 في وجوب الدم وفي الجامع الصغير لقاضي خان رحمة الله تعالى عليه وذكر
 في الاصل المس ولم يشترط الامناء والصحيح ما ذكرهنا اي في الجامع الصغير حتى
 يكون جماعا من وجه
 (قوله)

وكذا الجواب في الجماع فيما دون الفرج وعن الشافعي رحمه الله يفسد احرامه في جميع ذلك اذا انزل واعتبره بالصوم ولنا ان فساد الحج يتعلق بالجماع ولهذا لا يفسد بسائر المحظورات وهذا ليس بجماع مقصود فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع الا ان فيه معنى الاستمتاع والا ارتفاع بالمرأة وذلك محظور الاحرام فيلزمه الدم بخلاف الصوم لان المحرم فيه قضاء الشهوة فلا يحصل بدون الانزال فيما دون الفرج وان جامع في احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة ويمضي في الحج كما يمضي من لم يفسده والاصل فيه ما روي ان رسول الله عليه السلام سئل عمن واقع امرأته وهما محرمان بالحج قال يريقان دما ويمضيان في حجهما وعليهما الحج من قابل وهكذا نقل عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال الشافعي رحمه الله تجب بدنة اعتبارا بما لو جامع بعد الوقوف والحجة عليه اطلاق ما روينا ولان القضاء لما وجب ولا يجب الا لاستدراك المصلحة خف معنى الجنابة فيكتفى بالشاة بخلاف ما بعد الوقوف لانه لا قضاء ثم سوى بين السبيلين وعن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه

قوله وكذا الجواب في الجماع فيما دون الفرج اي لا يشترط الانزال وذكر في المبسوط ويجب الدم في الجماع فيما دون الفرج اما اذا انزل فغير مشكل وكذلك اذا لم ينزل عندنا والشافعي رحمه الله تعالى عليه يقول اذا لم ينزل لا يلزمه شيء على قياس الصوم فانه لا يلزمه شيء اذا لم ينزل بالتقبيل ولكن نقول الجماع فيما دون الفرج من جملة الرفث فيكون منها بسبب الاحرام وبالاقدام عليه يصير مرتكبا محظورا حرامه فيلزمه الدم **قوله** ولنا ان فساد الحج يتعلق بالجماع ولهذا لا يفسد بسائر المحظورات وما يتعلق بعين الجماع لا يتعلق بمادونه كالحدود والكفارات في الصوم ثم ابلغ ما يجب هنا القضاء فيكون قياس الكفارة في الصوم ولا يجب هناك بالجماع فيما دون الفرج الكفارة فكذلك لا يجب هنا القضاء **قوله** والحجة عليه اطلاق ما روينا وهو قوله يريقان دما وذكر

في غير القبل منهما لا يفسده لتقا صر معنى الوطي فكان عنه روايتان وليس عليه ان يفارق امرأته في قضاء ما افسداه عندنا خلا لما لك رحمة الله تعالى عليه اذا خرجا من بينهما ولزفر رحمة الله تعالى عليه اذا احرما وللشافعي رحمة الله تعالى عليه اذا انتهيا الى المكان الذي جامعها فيه لهم انهما يتذاكران ذلك فيقعان في المواقعة فيفترقان ولنا ان الجامع وهو النكاح بينهما قائم فلا معنى للافتراق قبل الا حرام لا باحة الوقاع ولا بعده لانهما يتذاكران ما لحقهما من المشقة الشديدة بسبب لذة يسيرة فيزدادان ندماً وتحزراً فلا معنى للافتراق ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعليه بدنة خلا للشافعي رحمة فيما اذا جامع قبل الرمي لقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة فقد تم حجه وانما تجب البدنة لقول ابن عباس رضي الله عنهما اولانه اعلى انواع الارتفاق فيتغلظ موجبه وان جامع بعد الحلق فعليه شاة لبقاء احرامه في حق النساء دون لبس المخيط وما شبهه فخفت الجنابة فاكتفي بالشاة ومن جامع في العمرة قبل ان يطوف اربعة اشواط فسدت عمرته فيمضي فيها ويقضيها وعليه شاة واذا جامع بعد ما طاف اربعة اشواط او اكثر فعليه شاة ولا تفسد عمرته وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه تفسد في الوجهين

الدم مطلقا يتناول الشاة لانه منيقن ولا يقال ان المطلق ينصرف الى الكامل وهو الجزور لانا نقول انه ينصرف الى الكامل في الماهية مع حصول التيقن هو الشاة .
قوله في غير القبل منهما اي من السبيلين لتقا صر معنى الوطي ولهذا لم يجب الحد عنده ولا يجب المهر بالاجماع **قوله** وليس عليه ان يفارق امرأته في قضاء ما افسداه دل هذا ان المرأة كالرجل في فساد الحج به وفي الجامع الصغير التمر تاشي جامعها وهما محرمان بالحج قبل الوقوف بعرفة عامدا وناسيا او هي نائمة او مكرهة فسد حجها ومضيا فيه والافتراق المنقول عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم محمول على الندب والاستحباب لا على الحتم والايجاب . (قوله)

وعليه بدنة اعتبارا بالحج اذ هي فرض عنده كالحج ولنا انه سنة فكانت احط رتبة منه فتجب الشاة فيها والبدنة في الحج اظهار اللغات ومن جامع ناسيا كان كمن جامع متعمدا وقال الشافعي رحمه الله جماع الناسي غير مفسد للحج وكذا الخلاف في جماع النائمة والمكرهة هو يقول الحظرين عدم بهذه العوارض فلم يقع الفعل جنابة ولنا ان الفساد باعتبار معنى الارتفاق في الاحرام ارتفاقا مخصوصا وهذا لا ينعدم بهذه العوارض والحج ليس في معنى الصوم لان حالات الاحرام مذكرة بمنزلة حالات الصلوة بخلاف الصوم والله اعلم.

قوله وعليه بدنة خلافا للشافعي رحمه الله فعنده اذا جامع قبل الرمي فسد حجه لان احرامه قبل الرمي مطلق الا ترى انه لا يحل له شي مما هو حرام على المحرم والجماع في الاحرام المطلق مفسد للحج كما قبل الوقوف بعرفة بخلاف بعد الرمي وقد جاء او ان التحلل وحل له الحلق الذي كان حراما على المحرم والرمي محلل عنده ولنا قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه والتمام حقيقة غير مراد لانه بقي عليه طواف الزيارة فعلم انه اراد به التمام حكما وذا بفرغ ذمته عن الواجب والا من عن الفساد والاول غير مراد فتعين الثاني **قوله** ومن جامع ناسيا اي ناسيا لاحرامه **قوله** الحظرين عدم بهذه العوارض فلم يقع الفعل جنابة فلا يفسد لان الفساد باعتبار الجنابة وهذا لان حكم النسيان والاكره مرفوع بالحديث المشهور والنوم في معناهما لان عدم القصد يشمل الكل **قوله** ولنا ان الفساد باعتبار معنى الارتفاق ارتفاقا مخصوصا يريد به ان هذا الحكم تعلق بعين الجماع ولا تغوت عليه بهذه الا عذار وهذا لان المنهي عنه في الاحرام الرفث وهي اسم للجماع الا ترى انه يلزمه الاغتسال به وثبت به حرمة المصاهرة فكذا يتعلق به فساد النسك وهذا بخلاف الصوم فانه لم يقترن بحاله ما يذكروه فجعل النسيان عذرا بخلاف القياس وهنا قد اقترن بحاله ما يذكروه وهو هيئة المحرم فلا يعذر في النسيان كما في الصلوة اذا اكل او شرب *

فصل

ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وقال الشافعي رحمه الله لا يعتد به لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف صلوة الا ان الله تعالى اباح فيه لمنطق فنكون الطهارة من شرطه ولنا قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير قيد الطهارة فلم تكن فرضا ثم قيل هي هنة والآصح انها واجبة لانها يجب بتركها الجابر ولا ان الخبر يوجب العمل فيثبت به الوجوب فاذا شرع في هذا الطواف وهو سنة يصيرون اجبا بالشرع ويدخله نقص بترك الطهارة فيجبر بالصدقة اظهره الدنور تبته عن الواجب بايجاب الله وهو طواف الزيارة وكذا الحكم في كل طواف هو تطوع ولو طاف طواف الزيارة محدثا فعليه شاة لانه ادخل النقص في الركن فكان افحش من الاول فيجبر بالدم

فصل

قوله ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وذكر في مبسوط شيخ الاسلام انه ليس في طواف التحية محدثا او جنباشي لانه لو تركه اصلا لم يكن عليه شيء فكذا اذا تركه من وجه وذكر في الايضاح ان بتركه تجب الصدقة وذكر في فتاوى قاضي خان وان طاف بالبيت تطوعا على غير طهارة عن محمد رحمه الله انه تلزمه الصدقة وقال بعض مشايخ العراق يلزمه الدم وقال الشافعي رحمه الله انه لا يعتد به وعندنا يعتد به حتى لو كان هذا طواف الزيارة خرج به عن احرامه وكان ينبغي ان لا يجب بطواف القدوم محدثا شي لانه اذا تركه اصلا لا يجب شي او تجب الصدقة في بعض الروايات فلو وجب في الاتيان به محدثا يؤدي الى التسوية بين تركه وبين الاتيان به محدثا والطواف محدثا دون الترك او يؤدي الى ترجيح الاتيان به محدثا حيث وجب هذا ولم يجب في الترك قلنا

وان كان جنبا فعليه بدنة كذا روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

قلنا اذا تركه فقد ترك ما هو سنة فتجب الصدقة لانه اذا وجب الدم بتركه تلزمه التيمية
بينه وبين ترك طواف الصدرو هو واجب واما اذا اتى به محدثا فقد ادخل نقصا في
طواف هو واجب وانه يوجب الصدقة كما اذا طاف طواف الصدر محدثا وهذا لان طواف القدوم
وان كان سنة لكنه يصبر واجبا بالشروع الا ترى ان طواف التطوع حكمه هكذا
ولا يقال ان الدم في الحج بمنزلة سجدة في الصلوة ثم لا فرق بين الفرض والنفل
فينبغي ان يكون كذلك هنا لان في الحج الجبر بدون الدم مشروع وهو الصدقة فيمكن
اظهار التفرق فيه بخلاف الصلوة لان الجبر بدون سجود السهو غير مشروع
واستدل الشافعي رحمه الله في اشتراط الطهارة بقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة
ولنا ان المنصوص عليه الطواف وهو الدوران حول البيت وهذا يتحقق من المحدث كما يتحقق
من الطاهر فاشتراط الطهارة فيه تكون زيادة على النص وهي نعم فلا يثبت بخبر الواحد
والقياس والمراد بالحديث تشبيه الطواف بالصلوة في الثواب دون الحكم الا ترى ان
الكلام لا يفمده ويفسدها والطواف يتأدى بالمشي وهو مفسد للصلوة وعلى هذا
لو طاف منكوسا او عاريا او راكبا لا يعتبر عنده وعندنا يعتبر ثم عند ابن شجاع الطهارة سنة
والصحيح انها واجبة لانه يجب الدم بتركها وذا آية الوجوب ولان خبر الواحد يوجب
العمل دون العلم فلم تصر الطهارة ركنا لان الركنية لا تثبت الا بالنص ولكن جعلناها
واجبة لان الوجوب يثبت بخبر الواحد كخبر الفاتحة والتعديل ولان الطواف من حيث
انه ركن الحج لا يفتقر الى الطهارة كالوقوف ومن حيث تعلقه بالبيت يفتقر اليها كالصلوة
وما تردد بين اصليين يوفرحظه عليهما فلشبهة بالصلوة تجب الطهارة فيه ولكونه ركنا للحج
يعتد به ولو حصل بلا طهارة •

(كتاب الحج ... باب الجنائيات ... فصل)

ولان الجنابة اغلظ من الحدث فيجب جبر نقصا نها بالبدنة اظهارا للتفاوت
وكذا اذا طاف اكثره جنبا او محدثا لان اكثر الشيء له حكم كله

قوله ولان الجنابة اغلظ من الحدث الاترى ان المحدث لا يمنع من قراءة القرآن
والجنب يمنع من ذلك ولان المنع مع الجنابة من وجهين من حيث الطواف ومن
حيث دخول المسجد ومنع المحدث من وجه واحد **قوله** لان اكثر الشيء له حكم كله
اي تركا وتحصيلا هذا الاصل لا يطرد فان اكثر الصوم لا يقوم مقام كله وكذا اكثر الصلوة
وانما كان كذلك لان اتمام الصوم الى الليل منصوص عليه وقوله تعالى اقيموا الصلوة
مجمل فالتحقق فعل النبي عليه السلام وقوله بيانا للمجمل فاقامة الاكثر فيهما مقام الكل
يؤدي الى خلاف المنصوص وانه لا يجوز وهنا المنصوص عليه الطواف بالبيت وهو
عبارة عن الدوران حوله ولا يقتضي ظاهرة التكرار الا انه ثبت عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قولا فعلا تقدير اكمال الطواف بسبعة اشواط فيحتمل ان يكون ذلك للاتمام
ويحتمل ان يكون للاعتداده فيثبت منه القدر المتيقن وهو ان يجعل ذلك شرط الاتمام
وان كان شرط الاعتداد يقام الاكثر فيه مقام الكل لترجح جانب الوجود على جانب العدم
اذا اتى باكثر منه ومثله صحيح في الشرع كمن ادرك الامام في الركوع يجعل اقتداءه
في اكثر الركعة كالاعتداء في جميع الركعة في الاعتداد به والمتطوع بالصوم اذا نوى
قبل الزوال يجعل وجود النية في اكثر اليوم كوجوده في جميع اليوم وكذلك في صوم
رمضان عندنا وذكر الامام الاسيبجا بي رحمه الله وانما كان كذلك لان الشرع اقام الاكثر
في الحج مقام الكل في وقوع الامن عن الفوات احتياطا وصيانة وتخفيفا بيانه ان النهي
عليه السلام قال من وقف بعرفة فقد تم حجه وقد قلنا ان من جامع بعد الوقوف لا يفسد
وبعد الرمي لا يفسد بالاجماع ولو حلق اكثر الرأس صار متحلا فلما كان الامر على هذا
الوجه للتيسير جرينا على الاصل فافمننا الاكثر مقام الكل في احد السببين وهو الحلق (بالا)

والا فضل ان يعيد الطواف مادام بمكة ولا ذبح عليه وفي بعض النسخ وعليه ان يعيد والا صح انه يؤمر بالاعادة في الحدث استحبابا وفي الجنابة استحبابا بالفحش نقصان بحسب الجنابة وقصوره بسبب الحدث ثم اذا اعاده وقد طافه محدثا لا ذبح عليه وان اعاده بعد ايام النحر لان بعد الاعادة لا تبقى الاشبهة النقصان وان اعاده وقد طافه جنبا في ايام النحر فلا شيء عليه لانه اعاده في وقته وان اعاده بعد ايام النحر لزمه الدم عند ابي حنيفة رحمه الله بالتأخير على ما عرف من مذهبه ولورجع الى اهله وقد طافه جنبا عليه ان يعود لان النقص كثير فيؤمر بالعود استدراسا كاله

بالاجماع اقيم في السبب الآخر وهو الطواف ايضا .

قوله والا فضل ان يعيد الطواف مادام بمكة ليحصل الجبر ان بما هو من جنسه **قوله** وفي بعض النسخ اي نسخ المبسوط **قوله** لان بعد الاعادة لا تبقى الاشبهة النقصان وهو شبهة التأخير وينبغي ان تلزمه الصدقة وذكر في الاوضح ان هذه المسئلة دليل على ان العبرة في فصل الحدث الاول اذ لو كان للثاني للزم جبر ان للتأخير عند ابي حنيفة رحمه الله وحيث لم يجب دل ان المعتبر هو الاول لكن الثاني شرع جبرا لنقصان تمكن في الاول ولوطاف جنبا ثم اعاد سقط عنه البدنة ثم اختلف مشايخنا ان المعتبر طوافه الثاني ام الاول فكان ابو الحسن الكرخي رحمه الله يقول المعتبر هو الاول والثاني جبر لا ول وكان يستدل على هذا بما قال في الكتاب انه لو طاف لعمرته جنبا في رمضان ثم اعاد طوافه في اشهر الحج وحج من عامه ذلك لا يكون متمعا ولو كان المعتبر هو الطواف الثاني لكان متمعا وذلك لان المعتد به هو ما يتحلل به من الاحرام والتحلل حصل بالطواف الاول فكان هو المعتد به والاصح ان المعتد به هو الثاني وان الاول ينسخ بالثاني الا ترى انه قال في الكتاب لو طاف للزيارة جنبا في ايام النحر ثم اعاد طوافه بعد مضي ايام التشريق فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله

ويعود باحرام جديد وان لم يعد وبعث بدنة اجزاء لما بينا انه جابر له الا ان الافضل هو العود
 ولورجع الى اهله وقد طافه محدثان عاد وطاف جازوان بعث بالشاة فهو افضل لانه خف
 معنى النقصان وفيه نفع للفقراء ولولم يطف طواف الزيارة اصلا حتى رجع الى اهله
 فعليه ان يعود بذلك الا حرام لانعدام التحلل منه وهو محرم عن النساء ابدًا حتى يطوف
 ومن طاف طواف الصدر محدثا فعليه صدقة لانه دون طواف الزيارة وان كان واجبا فلا بد من
 اظهار التفاوت وعن ابي حنيفة رحمه الله انه تجب شاة الا ان الاول اصح ولو طاف جنبا فعليه شاة
 لانه نقص كثير ثم هو دون طواف الزيارة فيكتفى بالشاة ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة اشواط
 فمادونه فعليه شاة لان النقصان بترك الاقل يسير فاشبهه النقصان بسبب الحدث فنلزمه شاة
 فلورجع الى اهله اجزاء ان لا يعود ويبعث شاة لما بينا ومن ترك اربعة اشواط بقي محراما ابدًا
 حتى يطوفها لان المتروك اكثر فصاركانه لم يطف اصلا ومن ترك طواف الصدر او اربعة اشواط
 منه فعليه شاة لانه ترك الواجب او الاكثر منه وما دام بمكة يومه بالاعادة اقامة للواجب في وقته
 لتأخير طواف الزيارة عن وقته ولو كان المعتد به هو الاول لم يلزمه التأخير لان الاول
 مؤدى عنه في وقته واما مسألة التمتع فلانه بما أدى من الطواف في رمضان وقع الامن
 عن فساد العمرة فاذا امن عن فسادها قبل دخول وقت الحج لا يكون بها متمتعًا لما ان الاول
 حكمه مراعى لتفاحش النقصان فيه فان اعاده انفسخ الاول وصار المعتد به الثاني وان لم يعد
 كان هو معتد به في التحلل كمن قام في صلوته ولم يقرأ حتى ركع كان قيامه وركوعه
 مراعى على سبيل التوقف فان عاد فقرأ انفسخ الاول بالثاني حتى ان من ادرك
 معه الركوع الثاني كان مدركا للركعة وان لم يعد وقرأ في الركعتين الاخيرين كان
 الاول معتد به وهذا بخلاف المحدث لان النقصان هنا يسير فلا يتوقف به حكم الطواف الاول
 بل بقي معتد به على الاطلاق فكان الثاني جابر للنقصان المتمكن فيه كذا في المبسوط •

قوله ويعود باحرام جديد لان الطواف الاول معتد به في حق التحلل وليس له
 ان يدخل مكة بغير احرام فيلزمه احرام جديد لدخول مكة •

ومن ترك ثلاثة اشواط من طواف الصدر فعليه الصدقة ومن طاف طواف الواجب في جوف
الحجر فان كان بمكة اعاده لان الطواف وراء الحطيم واجب على ما قد مناه والطواف في
جوف الحجر ان يدور حول الكعبة ويدخل الفرجتين اللتين بينهما وبين الحطيم فاذا فعل
ذلك فقد ادخل نقصاني طوافه فما دام بمكة اعاده كله ليكون مؤديا للطواف على
الوجه المشروع وان اعاد على الحجر خاصة جزاء لانه تلا في ما هو المتروك وهو ان
يأخذ من يمينه خارج الحجر حتى ينتهي الى آخره ثم يدخل الحجر من الفرجة
ويخرج من الجانب الآخر هكذا يفعله سبع مرات فان رجع الى اهله ولم يعد فعليه دم
لانه تمكن نقصان في طوافه بترك ما هو قريب من الربع فلا تجزيه الصدقة ومن طاف
طواف الزيارة على غير وضوء وطواف الصدر في آخر ايام التشريق طاهرا فعليه دم
فان كان طاف طواف الزيارة جنباً فعليه دم ان عند ابي حنيفة رحمه الله وقال عليه دم
واحد لان في الوجه الاول لم ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لانه واجب
واعادة طواف الزيارة بسبب الحدث غير واجب وانما هو مستحب فلا ينقل اليه وفي الوجه
الثاني ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لانه مستحق الاعادة فيصير تاركاً
لطواف الصدر مؤخراً لطواف الزيارة عن ايام التحريم يجب الدم بترك الصدر
بالاتفاق وبتأخير الآخر على الخلاف الا انه يؤمر باعادة طواف الصدر مادام بمكة
ولا يؤمر بعد الرجوع على ما بينا ومن طاف لعمرته وسعى على غير وضوء وحل فمادام
بمكة يعيدهما ولا شيء عليه اما اعادة الطواف فليتمكن النقص فيه بسبب الحدث
واما السعي لانه تبع للطواف واذا اعادهما لا شيء عليه لارتفاع النقصان وان رجع
الى اهله قبل ان يعيده فعليه دم لترك الطهارة فيه ولا يؤمر بالعود لوقوع التحلل باداء
الركن اذ النقصان يسير وليس عليه في السعي شيء لانه اتى به على اثر طواف معنده

قوله ومن ترك ثلاثة اشواط فعليه صدقة اي يطعم ثلاثة مساكين كل مسكن نصف صاع من

وكذا اذا اعاد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح و من ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم ووجهه تام لان السعي من الواجبات عندنا فيلزم بتركه الدم دون الفصد ومن افاض قبل الامام من عرفات فعليه دم وقال الشافعي رحمه الله لا شيء عليه لان الركن اصل الوقوف فلا يلزمه بترك الاطالة شيء ولنا ان الاستدامة الى غروب الشمس واجب لقوله عليه السلام فادفعوا بعد غروب الشمس فيجب بتركه الدم بخلاف ما اذا وقف ليلا لان استدامة الوقوف على من وقف نهارا ليلا فان عاد الى عرفة بعد غروب الشمس لا يسقط عنه الدم في ظاهر الرواية لان المنزلة لا يصير مستدرجا واختلفوا فيما اذا اعاد قبل الغروب ومن ترك الوقوف بالمزدلفة فعليه دم لانه من الواجبات ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم لتحقيق ترك الواجب ويكفيه دم واحد

بر لكل شوط نصف صاع اظهار الانحطاط رتبته عن طواف الزيارة .

قوله وكذا اذا اعاد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح اي لا شيء عليه للسعي ذكر في الجامع الصغير لقاضي خان والتمرتاشي والحسامي والفوائد الظهيرية وجوب الدم اذا لم يعد السعي لانه لما اعاد الطواف فقد نقض طواف الاول فاذا انتقض حصل السعي قبل الطواف فلا يعتبر فيلزمه دم وذكر الامام الزاهد المحقق شمس الائمة السرخسي والامام المحبوبي رحمهما الله وان اعاد الطواف ولم يعد السعي فلا شيء عليه لان الطهارة ليست بشرط للسعي وانما كانت شرطا في الطواف لاختصاصها بالبيت واعتبارها بالصلوة من وجه لما جاء في الحديث وهذا المعنى لا يوجد في السعي وانما الشرط في السعي ان يأتي على اثر طواف معتد به وطواف المحدث بهذه الصفة الا ترى انه يتحلل به فوقع اختيار المصنف على ما اختاره شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى

قوله ومن افاض من عرفات قبل الامام فعليه دم ومعنى المسئلة انه افاض قبل غروب

لان الجنس متحد كما في الحلق والترک انما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام
 الرمي لانه لم يعرف قربة الا فيها وما دامت الايام باقية فالاعادة ممكنة فيرميها
 على التأليف ثم بتأخيرها يجب الدم عند ابي حنيفة رح خلا فإلهما وان ترك
 رمي يوم فعليه دم لانه نسك تام ومن ترك رمي احدى الجمار الثلث فعليه الصدقة
 لان الكل في هذا اليوم نسك واحد فكان المتروك اقل الا ان يكون المتروك
 اكثر من النصف فحينئذ يلزمه الدم لوجود ترك الاكثر وان ترك رمي جمرة العقبة في
 يوم النحر فعليه دم لانه ترك كل وظيفة هذا اليوم رميا وكذا اذا ترك الاكثر منها
 وان ترك منها حصة او حصتين او ثلثا تصدق لكل حصة نصف صاع الا ان يبلغ دما
 فينقص ما شاء لان المتروك هو الاقل فتكفيه الصدقة ومن اخر الحلق حتى مضت
 ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة وكذا اذا اخر طواف الزيارة وقال لا شيء عليه في
 الوجهين وكذا الخلاف في تأخير الرمي وفي تقديم نسك على نسك كالحلق قبل الرمي
 ونحر القارن قبل الرمي والحلق قبل الذبي لهما ان مافات مستدرک بالقضاء
 الشمس فانه ذكر في الايضاح ولو ابطل الامام بعدما غربت الشمس جاز للناس ان يدفعوا
 لانه اذا غربت الشمس جاء وقت الدفع فلا يتركون السنة وان ترك الامام وان عاد
 قبل غروب الشمس حتى افاض مع الامام ذكر الكرخي رحمه الله في مختصره
 ان الدم يمقط عنه لان الواجب عليه الافاضة مع الامام بعد غروب الشمس فقد
 تدارك ذلك في وقته ومن اصحابنا من يقول لا يسقط عنه الدم ههنا ايضا لان استدامة
 الوقوف قد انقطع بذهابه ورجوعه لا يصبر وقوفه مستدرا ما بل مافات عنه لا يمكنه
 تداركه فلا يسقط عنه الدم كذا في المبسوط وذكر الامام الاسيبجا بي رحمه الله لان الدم
 وجب لفوت الامتداد الى غروب الشمس وبالعود لا يقع التدارك بخلاف ما لو طاف
 جنبائهم اعاده لان التدارك قد حصل فبطل عنه الدم •

قوله لان الجنس متحد كما في الحلق فانه اذا حلق ربع الرأس في غير او انه يجب الدم
 قطع

ولا يجب مع القضاء شيء آخر وله حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال من قدم منكم على نسك فعليه دم ولان التأخير عن المكان يوجب الدم فيما هو موقت بالمكان كالا حرام فكذا التأخير عن الزمان فيما هو موقت بالزمان فان حلق في ايام النحر في غير الحرم فعليه دم ومن اعتمر فخرج من الحرم وفصر فعليه دم عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله لا شيء عليه قال رضي الله عنه ذكر في الجامع الصغير قول ابي يوسف في المعتبر ولم يذكره في الحاج وقيل هو بالاتفاق لان السنة جرت في الحج بالخلق بمنى هو من الحرم والاصح انه على الخلاف هو يقول بالخلق غير مختص بالحرم لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه احصروا بالحد بيعة وحلقوا في غير الحرم ولهما ان الحلق لما جعل محلا صار كاحلام في آخر الصلوة فانه من واجباتها وان كان محلا فاذا صار نسكا اختص بالحرم كالذبح وبعض الحد بيعة من الحرم فلعلهم حلقوا فيه

واذا حلق كله لا يجب الا دم واحد وكذا فاص اظان يريد واحدة يوجب الدم وقص الاظانير كلها لا يوجب الا دم واحد فاعلم انه لا يبعد ان يكون ترك البعض موجبا للدم ولا يجب بترك الكل الا دم واحد والترك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام الرمي • **قوله** ولا يجب مع القضاء شيء آخر كما لو اخر الصلوة عن وقتها ولا يبي حنيفة رح ان التأخير عن المكان يوجب الدم كالا حرام اذا اخره عن الميقات فكذا التأخير عن الزمان والجامع بينهما ان التأخير نقصا ونقائص الحج يجبر بالدم على ان تأخير الواجب في ايجاب الجبر ملحق بتركه كذا خبر الواجب ملحق بترك الواجب في ايجاب سجود السهو في الصلوة والجواب عن قولهما انه لا يجب مع القضاء شيء آخر لانه اخر ركنا من اركان الحج فيلزمه القضاء مع جبر النقصان كما لو اخر ركنا من اركان الصلوة يلزمه القضاء مع سجدة السهو

فالحاصل ان الحلق يتوقت بالزمان والمكان عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه
وعند ابي يوسف لا يتوقت بهما وعند محمد يتوقت بالمكان دون الزمان وعند زفروح
يتوقت بالزمان دون المكان وهذا الخلاف في التوقيت في حق التضمين بالدم اما لا يتوقت
في حق التحلل بالاتفاق والتقصير والحلق في العمرة غير موقت بالزمان بالاجماع لان اصل
العمر لا يتوقت به بخلاف المكان لانه موقت به .

قال فان لم يقصر حتى رجع ونصر فلا شيء عليه في قولهم رحمهم الله جميعا
معناه اذا خرج المعتمر ثم عاد لانه اتي به في مكانه فلا يلزمه صمائه

قوله فالحاصل ان الحلق يتوقت بالزمان والمكان عند ابي حنيفة رحمة الله
المكان هو الحرم والزمان ايام النحر وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه لا يختص بهما
وقال محمد رحمة الله تعالى عليه يختص بالمكان دون الزمان لان اختصاص
المناسك بالمكان فوق اختصاصها بالزمان لان جميع المناسك مختصة باماكنها
ومن المناسك ما يقع قضاء في غير وقتها فيعتبر المكان ولا يعتبر الزمان ولا ابي يوسف
رحمة الله تعالى عليه ان الحلق تحلل وخروج عن العباداة والخروج انما يقع
بما يضاف للركن وما يضاف لا يختص بواحد منهما ولا ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه
ان اركان الحج مختصة بالزمان بدليل انه لو وقع في غير وقتها يقع قضاء لاداء وقوله انه
خروج عن العباداة قلنا نعم ولكنه منهي له فاحببنا من حيث انه منهي
وبهذا الاعتبار ينزل الحلق ههنا منزلة السلام في باب الصلوة في المعنى الذي
شرع له فاذا اُخِرَ عن الزمان والمكان فقد تمكن النقص فوجب جبره بالدم

(كتاب الحج باب الجنایات فصل)

فان حلق القارن قبل ان يذبح فعليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله دم بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق وعندهما يجب عليه دم واحد

قوله فان حلق القارن قبل ان يذبح فعليه دمان قال العلامة حافظ الدين النسفي رح
اختلفت عبارات المشايخ في هذه المسئلة فذكر فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير
قارن حلق قبل ان يذبح فعليه دمان وقال ليس عليه الا دم القران لان تأخير النسك
عن وقته يوجب الدم عند ابي حنيفة رحمه الله وههنا لما حلق قبل ان يذبح ترك
الترتيب بتقديم هذا وتأخير ذلك وهو جناية واحدة ودم آخر للقران وعندهما لا يجب
الاول وذكر محمد رحمه الله في رواية الجامع الصغير قارن حلق قبل الذبح فعليه دمان
دم للحلق قبل الذبح ودم للقران وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس عليه الا دم
القران وقال القاضي الامام فخر الدين رحمه الله اتفقوا على وجوب دم واحد وهو
دم القران لتحقيق سببه ثم عنده يجب دم آخر بتأخير الذبح عن الحلق وعندهما لا يجب
بسبب التأخير شي وقال بعضهم دم القران واجب اجماعا ويجب دم آخر ايضا اجماعا
بسبب الجناية على الاحرام لان الحلق لا يحل الا بعد الذبح فاذا حلق قبل الذبح فقد صار
جائزا على احرامه ويجب دم آخر بتأخير الذبح عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما
واليه مال صاحب الهداية حيث قال فعليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله دم بالحلق في
غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق وعندهما يجب دم واحد وهو
الاول ولا يجب بسبب التأخير شي ومن خطأ صاحب الهداية فقد غفل عن هذه الرواية
ثم قال العلامة النسفي ولي اشكال على جميع ما ذكره لان جناية القارن مضمونة
بالدمين فينبغي على ما ذكره صاحب الهداية ان يجب خمسة عنده وثلاثة عندهما
قلت وقع اختيار صاحب الهداية على قول البعض وهوان الحلق جناية بالاجماع وتأخير

وهو الاول ولا يجب بسبب التأخير شي ء على ما قلنا والله تعالى اعلم بالصواب .

الذبح ايضا جنائية عند ابي حنيفة رحمه الله فتجب ثلاثة دماء عنده ودمان عندهما دم للحلق قبل او انه ودم للقران وقول العلامة النسفي رح ينبغي ان تجب خمسة عنده وثلاثة عندهما ليس بوار دلان الحلق وان كان جنائية على الاحرام عند هؤلاء لكنه جنائية بالنسبة الى احرام الحج دون احرام العمرة لان افعال العمرة قدمت ولم يبق عليه شي منها الا الخروج من الاحرام وذلك بالحلق لكنه اخر تحرزا عن وقوعه جنائية على احرام الحج فلا يكون الحلق جنابة على احرام العمرة بوجه فلا يوجب الادما واحدا وتأخير الذي هو جنائية عنده لا تعلق له بالعمرة كما بينا فلا يوجب الادما واحدا ايضا فيجب على قول هؤلاء ثلث دماء عنده ودمان عندهما لا غير ولا يرد ايضا ما ذكره على قول العامة ان يجب عنده ثلث دماء لانه لما ثبت ان الحلق ليس بجنائية عندهم وان الجنائية تأخير الذبح لا غير والذبح من مناسك الحج دون العمرة فكان هذا التأخير جنائية واحدة ولا يكون جنائتين بوجه فلا يجب به الادم واحد وهو الصحيح رواية ومعنى أما الرواية فما ذكره العلامة النسفي رحمه الله وفي الجامع المحبوبي عليه دمان دم للقران ودم للحلق قبل الذبح وقال ليس عليه الادم القران وقال شيخ الاسلام خواهرزاده رحمه الله تعالى في مبسوطه عليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى احدهما دم القران والاخر دم الجنائية على احد الاحرامين لانه خرج عن احد الاحرامين بالحلق على سبيل التمام فيكون جنائية على الاخر ولم يجب بتأخير الذبح عن الحلق شي لان هذا ليس بتأخير عن وقته لان ايام النحر وقته ولم يؤثر عنها انما ترك ترتيب الذبح على الحلق وترك ترتيب الذبح لا يوجب الدم عنده كما لو قدم الطواف على الحلق او ترك الترتيب في رمي الجمار لا يلزمه شي والدم الواجب بالحلق

فف

فصل

اعلم ان صيد البر محرم على المحرم وصيد البحر حلال لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الى آخر الآية وصيد البر ما يكون توالده ومثواه في البر وصيد البحر ما يكون توالده ومثواه في الماء

لا لتركه الترتيب بل لخروجه احد عن الاحرامين على سبيل التمام بالخلق وهو جنائية على الاحرام الآخر فيلزمه الدم لهذا لا لتركه الترتيب واما المعنى فلان الخلق قبل الذبح ليس بجنائية موجبة للدم بنفسه ههنا بالاتفاق اما عندهما فظاهر لانه ما ذون فيه من جهة الشارع فرخص فيه بالنص واما عنده فلان الخلق انما يكون جنائية على الاحرام اذا بقي الاحرام بعده كما لو خلق قبل الوقوف وكما في سائر الجنائيات وهنا وان وجب تاخيرها عن الذبح لكنه اذا وجد قبله كان منها لا حرام في حق غير النساء كما لو وجد بعده حتى حل له لبس المخيط والتطيب والا صطياد فلا يكون جنائية موجبة للدم لان ما هو منه لا يعد جنائية بنفسه لكنه لما كان مستلزما لتأخير الذبح الواجب عن وقتها كان جنائية من هذا الوجه فيكون هو موجبا للدم عنده ولا يكون موجبا عندهما ولهذا قال محمد رحمة الله تعالى عليه في الرواية دم للقران ودم للخلق قبل ان يذبح الا ترى ان المفرد لو خلق قبل ان يذبح لم يلزمه شيء بالاتفاق لعدم استلزامه تأخير الواجب والله تعالى اعلم بالصواب

فصل

قوله وصيد البحر ما يكون توالده ومثواه فيه قبل ما يؤوي الى البحر وتوالده في البر من صيد البر وما يتولد في البحر ويكون في البر كالضفدع من صيد البحر لان التوالد هو الاصل والكينونة بعد ذلك امر عارض فيعتبر الاصل

والصيد هو الممتنع المتوحش في أصل الخلقة واعتنى رسول الله صلعم الخمس الفواسق وهي الكلب العقور والذئب والحدأة والغراب والحية والعقرب فانها مبتدئات بالاذى والمراد به الغراب الذي يأكل الجيف هو المروي عن أبي يوسف رحمه الله .
قال واذا قتل المحرم صيدا او دلا طلبة من قتله فعليه الجزاء اما القتل فلقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاه الآية نص على ايجاب الجزاء واما الدلالة ففيها خلاف الشافعي رحمه الله تعالى عليه هو يقول الجزاء تعلق بالقتل والدلالة ليست بقتل فاشبهه دلالة الحلال حلالا

قوله والصيد هو الممتنع المتوحش في أصل الخلقة قيد بالممتنع وهو الذي يمنع نفسه عن قصده اما بقوا ثمه الاربع او بحاجته احتراز عن الدجاج والبط الاهلي وقيد بالمتوحش في أصل الخلقة ليدخل فيه الحمام المسرول والطبي المستأنس ويخرج الابل والغنم المتوحشة لما ان التوحش اصلي في الحمام المسرول والطبي والاستيناس عارض وبالعارض لا يتبدل حكم الاصل وفي الابل المتوحشة انعكس الحكم لانعكاس الغلة فان الاستيناس فيها اصلي والتوحش عارض فلا يثبت لها حكم الصيد باعتبار العارض ولا ينتقض هذا بالجرح الاطراري في حقها كما في الصيود لانا نقول الذبح الاطراري غير مختص بالصيد فان ذلك دائر مع الضرورة لا مع الصيدية حتى ان الشاة والبغير اذا وقعت في البئر فلم يمكن ذبحه فان هناك يقوم الجرح مقام الذبح وهو ليس بصيد واذا اخذ الصيد وهو حي لا يحل بدون الذبح الاختباري **قوله** فاشبهه دلالة الحلال حلالا قوله حلالا ليس بقيد فان الدال اذا كان حلالا لا يضمن في صيد المحرم وان كان المدلول محرما وفي المحيط حلال دل محرما على صيد الحلال في المحرم فقتل المحرم الصيد فليس على الدال الجزاء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف سرح وقال في الهاروني عليه نصف قيمته ويدل عليه اطلاق قوله ولو كان الدال حلالا في المحرم لم يكن عليه شيء لما قلنا انه لا التزام من جهته

(كتاب الحج ... باب الجنایات ... فصل)

ولنا ما روينا من حديث ابي قتادة رضي الله عنه وقال عطاء رحمه الله اجمع الناس على ان على الدال الجزاء ولان الدلالة من محظورات الاحرام ولانه تفويت الا من على الصيد اذ هو آ من بتوحشه وتواريه فصار كما لا تلاف ولان المحرم باحرامه التزم الامتناع من التعرض فيضمن بترك ما التزمه كالمودع بخلاف الحلال لانه لا التزام من جهته على ان فيه الجزاء على ما روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه والدلالة الموجبة للجزاء ان لا يكون المدلول عالما بمكان الصيد وان يصدقه في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره لا ضمان على المكذب ولو كان الدال حلالا في الحرم لم يكن عليه شيء لما قلنا وسواء في ذلك العامد والناسي لانه ضمان يعتمد وجوبه لا تلاف

قوله ولنا ما روينا من حديث ابي قتادة رضي الله تعالى عنه اي في باب الاحرام **قوله** اجمع الناس على ان على الدال الجزاء فعلى هذا كان ما روي عن ابن عمر ليس على الدال الجزاء محمولا على ما اذا دل ولم يقتله المدلول حتى يوافق قوله قول سائر الصحابة كذا في مبسوط شيخ الاسلام وفي المنشور ولو امره بقتله ينبغي ان يضمن الجزاء وعلى هذا لو اعار المحرم سكيناً من غيره ليقول صيد فان لم يكن مع ذلك الغير ما يقتل به الصيد فعلى المعبر الجزاء وان كان معه ما يقتل به الصيد فلا شيء على المعبر لان تمكنه من قتله لم يكن باعارة السكين **قوله** وان يصدقه في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره فالجزاء على ذلك الغير الذي صدقه وان كانت دلالة ذلك الغير بعد دلالة الاول المكذب وبه صرح في المبسوط فقال فالجزاء على الثاني دون الاول وفيه قيود اخر سوى هذين المذكورين احدهما ان يتصل القتل بهذه الدلالة والثاني ان الجزاء انما يجب على الدال اذا اخذ المدلول الصيد والدال محرم فاما اذا حل من احرامه قبل ان يأخذ المدلول فلا جزاء على الدال لان فعله انما يتم جنايته

فأشبه غرامات الأموال والمبتدئ والعائد سواء لأن الموجب لا يختلف
والجزاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أن يقوم الصيد في المكان
الذي قتل فيه أو في أقرب المواضع منها إذا كان في بر

عند بقاء إحصاءه إلى وقت القتل الآخر أن قتل الغير بدلالة لا يكون أكثر تأثيراً من
قتله بنفسه ولو قتلته بنفسه لم يلزمه شيء فكذا إذا أخذه غيره بدلالة والثالث أن يأخذ
المدلول قبل أن ينفلت الصيد حتى أنه لو صدقه فلم يقتله حتى انفلت ثم أخذه بعد
ذلك فقتله لا شيء على الدال لأن ذلك بمنزلة جرح اندمل كذا في المبسوط.

قوله فأشبه غرامات الأموال أي في وجوب الضمان في العمد وفي الخطأ لا في كيفية الضمان
فإن المصوم مدخلاً في هذا الضمان والمحرم أن إذا اشترك في قتل صيد واحد فعلى كل واحد
منهما جزاء كامل بخلاف ما إذا اشترك في إتلاف شاة الغير مثلاً فعلى كل واحد منهما
نصف القيمة والذي قلنا من عدم الافتراق بين العمد والخطأ قول عمرو وعبد الرحمن
بن عوف وسعد بن عوف رضي الله عنهم وقال ابن عباس رضي الله عنه ليس على المحرم
في قتل الصيد خطأ جزاء وذكر الإمام الأسبجاني رحمه الله وبه أخذ داود الأصماني
رحمه الله لظاهر قوله تعالى فمن قتله منكم متعمداً فالتقييد بالعمدية ينفي وجوبه عند
عدمها ولنا أنه ضمان يعتمد وجوبه إلا تلاف فاستوى فيه العمد وغيره كغرامات
الأموال وهذه كفارة تجب جزاء للفعل فيجب على المخطئ كفارة القتل والتقييد
بالعمدية ليس للجزاء بل للوعيد المذكور في آخر الآية بقوله ليدوق وبال أمره وهذا
الوعيد على العمد دون المخطئ على أن ذكر العمد للتنبيه إذ الدلالة قامت على أن
صفة العمدية في القتل يمنع وجوب الكفارة لمحض الخطأ والكفارة دائمة بين
العبادة والعقوبة فلا يناط بالخطأ المحض فذكرنا للتنبيه على أنه لما وجبت
الكفارة على العمد لأن يجب على المخطئ أولى والمبتدئ والعائد سواء

(كتاب الحج باب الجنائيات - فصل)

فيقومه ذوا عدل ثم هو مخير في الفداء ان شاء ابتداء بهاديا وذبحه ان بلغت هدياوان شاء اشترى به اطعما وتصدق على كل مسكين نصف صاع من براوصا

وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول لا يجب الجزاء على العائد وهو قول داود ولكن يقال له اذهب فينتقم الله منك لظاهر قوله تعالى ومن عاد فلينتقم الله منه ولنا ان ضمان الاتلاف لا يختلف بالابتداء والعود اليه فان جناية العائد اظهر والمراد بالآية ومن عاد بعد العلم بالحرمة كما في آية الربوا ومن عاد فاوليك اصحاب النار اي ومن عاد الى المباشرة بعد العلم بالحرمة لان يكون المراد به العود الى القتل بعد القتل.

قوله فيقومه ذوا عدل اي يقومانه من حيث نفس الصيد لا من حيث الصفة ذكر في المبسوط في آخر باب جزاء الصيد واذا قتل المحرم البازي المعلم فعليه الكفارة قيمته من غيرا لمعلم لان وجوب الجزاء باعتبار معنى الصيدية وكونه معلما صفة عارضة ليست من الصيدية في شيء لان معنى الصيدية في تنفذه وكونه معلما ينتقض ذلك لان توحشه يقل اذا كان معلما فلا يكون معنى زائدا في الجزاء بخلاف ما اذا كان مملوكا لانسان فان متلفه يغرم قيمته معلما لان وجوب القيمة هناك باعتبار المالية وما لبته بكونه منتفعابه وذلك يزداد بكونه معلما وكذلك الحمامة تجبي من موضع كذا ففي ضمان قيمتها على المحرم لا يعتبر ذلك المعنى وفي ضمان قيمتها المعتاد يعتبر فاما اذا كانت تصوت وازداد قيمتها بذلك ففي اعتبار ذلك في الجزاء روايتان في احدهما لا يعتبر لانه ليس من معنى الصيدية في شيء وفي رواية اخرى يعتبر لانه وصف ثابت باصل الخلقة بمنزلة الحمام اذا كان مطوقا.

قوله ثم هو مخير اي القاتل وقال محمد والشافعي رح يجب في الصيد النظيف والاختلاف

من تمر او شعير وان شاء صام على ما ذكر وقال محمد والشافعي يجب في الصيد النظر فيما له نظير ففي الطيبي شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفرة وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم

في هذه المسئلة في فصول احدها هذا وهوان الواجب على المحرم القاتل قيمة الصيد في الموضع الذي قتله فيه عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد والشافعي رحمهما الله يجب النظر فيما له نظير من النعم الذي يشبهه في المنظر لا في القيمة والثاني ان الذي الى الحكمين تقويم الصيد فاذا ظهرت قيمته فاختار للمحرم بين التكفير بالهدي والاطعام والصيام في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله الخيار الى الحكمين واذا عينا نوعا عليه يلزمه التكفير به بعينه والثالث يجوز للمحرم ان يختار الصوم مع القدرة على الهدي والاطعام عندنا لقوله تعالى او عدل ذلك صياما وحرف او للتخيير وعلى قول زفر رحمه الله لا يجوز له الصيام مع قدرة التكفير بالمال وقاس بكفارة اليمين وهدي المنعة والقران وقال حرف اولا ينفي الترتيب في الواجب كما في قطاع الطريق او يقطع ايدهما الآية ولكن هذا خلاف الحقيقة والتمسك بالحقيقة واجب حتى يقوم دليل المجاز وقياس المنصوص على المنصوص باطل والرابع اذا اختار الطعام فالمعتبر قيمة الصيد يشترى به الطعام عندنا وعند الشافعي رحمه الله فالمعتبر قيمة النظر وهو قول محمد رحمه الله بناء على اصلهما ان الواجب هو النظر والخامس اذا اختار الصيام صام مكان كل نصف صاع يوما عندنا وعند الشافعي رحمه الله يصوم مكان كل مديوما وهذا بناء على الاختلاف في طعام الكفارة لكل مسكين عندنا يتقدر بنصف صاع وعنده بمد كذا في المبسوط *

ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة لان القيمة لا تكون نعما والصحابة رضي الله عنهم اوجبوا النظر من حيث الخلقة والمنظر في النعمة والطبي وجمار الوحش والا رتب على ما بينا وقال صلى الله عليه وسلم الضبع صيد وفيه شاة وما ليس له نظير عند محمد رحمه الله تجب القيمة مثل العصفور والحمام واشباههما واذا وجبت القيمة كان قوله كقولهما والشافعي رحمه الله يوجب في الحمامة شاة ويثبت المشابهة بينهما من حيث ان كل واحد منهما يعبد ويهدر ولا يبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الحمل عليه فحمل على المثل معنى لكونه معهود في الشرع كما في حقوق العباد او لكونه مزا دبا لاجماع

قوله ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة فالله تعالى اوجب المثل مقيدا بالنعم حيث قال فجزاء مثل ما قتل من النعم تقديره فعليه جزاء من النعم مثل المقتول فمن قال انه مثله من الدراهم فقد خالف النص **قوله** واذا وجبت القيمة كان قوله كقولهما اي من حيث ان الوجوب بالقيمة يعتبر قيمة الصيد لان يكون الخيار للقاتل في ان تجعل القيمة هدايا او طعما او صوما وانما الخيار فيه الى الحكيم عنده **قوله** ولا يبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الحمل عليه والنص اوجب المثل والمثل المطلق في الكتاب والسنة واجماع الامة والمعقول مقيد بالصورة والمعنى او بالمعنى بلا صورة اما الصورة بلا معنى فلا ولا يمكن الحمل على الاول بالاجماع فجعل على الثاني لكونه معهودا في الشرع كما في حقوق العباد قال الله تعالى فجزاء مثل ما قتل وقال الله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدوا عليكم وهذا لان الحيوان لا مثل له من جنسه فان النعمة لا تماثل النعمة حتى لا تضمن النعمة بالنعمة فكيف تماثل البدنة النعمة ولو كانت مثلا لها لضمنت بها

اولما فيه من التعميم وفي هذه التخصيص والمراد بالنص والله اعلم فجزاء قيمة ما قتل من النعم الوحش واسم النعم يطلق على الوحشي والاهلي كذا قال ابو عبيد والاصمعي رضي الله عنهما والمراد بما روي التقدير به دون العجائب المعين ثم الخيار الى القاتل في ان يجعله هديا وطعاما او صوما عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد والشافعي رحمهما الله الخيار الى الحكمين في ذلك فان حكما بالهدي يجب النظر على ما ذكرنا وان حكما بالطعام او بالصيام فعلى ما قال ابو حنيفة وابو يوسف رجع لهما ان التخيير شرع فقال من عليه فيكون الخيار اليه كما في كفارة اليمين

عند الاتلاف ولان القيمة اريدت بهذا النص فيما لا مثل له اجما عما فلم يبق غيره مراد الان المثل من الاسماء المشتركة فلا عموم له

قوله اولما فيه من التعميم بيانه ان قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد عام وقوله تعالى ومن قتله منصرف الى المذكور فكان بيان الحكمه على سبيل العموم والمثل على سبيل العموم هو المثل من حيث القيمة فان من الصيود مالا مثل له في الخلقة كما لعصفور وما اشبه ذلك وضمانه يجب بنص الكتاب فيجب حمل المثل على ما يمكن اثبات التعميم فيه وهو المثل من حيث القيمة وفيما ذهب اليه محمد والشافعي رحمهما الله تخصيص والاول اولى لانه اكثر فائدة **قوله** والمراد بالنص والله اعلم فجزاء قيمة ما قتل من النعم الوحش اي فعلية الجزاء وذلك قيمة المقتول اذا كان ذلك المقتول من النعم الوحش وان كان اسم النعم يطلق على الوحشي والاهلي لكن المراد منه هنا الوحشي دون الاهلي لان الجزاء بالقتل انما يجب على المحرم بقتل الصيد **قوله** والمراد بما روي التقدير اي بما روي كل واحد من محمد والشافعي رحمهما الله من اثر الصحابة رضي الله تعالى عنهم تقدير النظائر لا باعتبار اعيانها بل باعتبار القيمة

قنب

ولمحمّد والشافعي رح قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم هدي الآيّة ذكر الهدى منصوبا

لأنهم كانوا أرباب المواشي فكان ذلك إيمر عليهم من النقود وهو نظير ما قال علي رضي الله عنه في ولد المغرور بفك الغلام بالغلام والجارية بالجارية والمراد القيمة كذا في المبسوط وذكر في الكشف فإن قلت فما يصنع من يفسر المثل بالقيمة بقوله تعالى من النعم وهو تفسير للمثل وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة قلت قد خبر من أوجب القيمة بين أن يشتري بها هديا أو طعما أو يصوم كما أخبر الله تعالى في الآية فكان قوله من النعم بيا نال الهدى المشتري بالقيمة في أحد وجوه التخيير لأن من قوم الصيد واشترى بالقيمة هديا فإهداه فقد جرى بمثل ما قتل من النعم على أن التخيير الذي في الآية بين أن يجزى بالهدى أو يكفّر به لطعام أو الصوم إنما يستقيم استقامة ظاهرة بغير تعسف إذا قوم ونظر بعد التقويم أي الثلاثة يختار ما إذا عمد النظر وجعله الواجب وحده من غير تخيير فإذا كان شيئا لا نظير له قوم حينئذ ثم يخير بين الطعام والصوم ففيه نبؤهما في الآية وفرء فجزاء مثل ما قتل برفع جزاء ومثل جميعا بمعنى فعلية جزاء بما ثل ما قتل الصيد وهو عند أبي حنيفة رح قيمة الصيد المأخوذ يقوم حيث صيد فإن بلغت قيمته ثمن هدي يخير بين أن يهدي من النعم ما قيمته قيمة الصيد وبين أن يشتري بقيمته طعاما فيعطى كل مسكين نصف صاع من بر أو أن شاء صام عن طعام كل مسكين يوما وقرئ فجزاء مثل ما قتل علي الأضافة واصله فجزاء مثل ما قتل بنصب المثل بمعنى فعلية أن يجزى مثل ما قتل ثم أضيف كما يقول عجمت من فرب زيدا ثم من ضرب زيد وقرأ السلمي على الأصل وقد قرأ محمد بن مقاتل فجزاء مثل ما قتل بنصهما بمعنى فليجز جزاء مثل ما قتل يحكم به أي بمثل ما قتل ذوا عدل منكم حكمان عادلان من المسلمين وقالوا فيه دليل على أن المثل القيمة لأن التقويم مما يحتاج إلى النظر والاجتهاد دون الأشياء المشاهدة (قوله)

لانه تفسير لقوله يحكم به او مفعول لحكم الحكم ثم ذكر الطعام والصيام بكلمة او فيكون الخيار اليهما قلنا الكفارة عطفت على الجزاء لا على الهدى بدليل انه مرفوع وكذا قوله تعالى او عدل ذلك صياما مرفوع فلم يك فيهما دالة اختيار الحكمين وانما يرجع اليهما في تقويم المتلف ثم الاختيار بعد ذلك الى من عليه ويقومان في المكان الذي اصابه لاختلاف القيم باختلاف الاماكن فان كان الموضع بر الايباع فيه الصيد يعتبر اقرب المواضع اليه مما يباع فيه ويشترى قالوا الواحد يكفي والمثنى أولى لانه احوط وابعده عن الغلط كما في حقوق العباد وقيل يعتبر المثنى ههنا بالنص والهدى لا يذبح لا بمكة لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ويجوز الاطعام في غيرها خلا فالشافعي رحمه الله هو يعتبره بالهدى والجامع التوسعة على سكان الحرم

قوله لانه تفسير لقوله يحكم به لان الهاء في به مجمل لا يدري ما هو ففسر بقوله هديا فكان نصبا على التفسير فيصير كانه قال يحكم به ذوا عدل منكم بالهدى ثبت ان المثل انما يصير هديا باختياره وحكمه كذا في الجامع الصغير البرهاني **قوله** او مفعول لحكم اي يحكم به حكم هدي **قوله** ثم ذكر الطعام والصيام بكلمة او اي عطفا على هديا بدليل قراءة عيسى وعمير او كفارة بالنصب قلنا الكفارة عطفت على قوله فجزاء وكذا او عدل ذلك صياما لكونهما مرفوعين وفي الكشاف هديا حال عن جزاء فيمن وصفه بمثل لان الصفة خصصته بقربته من المعرفة او بدل عن مثل فيمن نصبه او عن محله فيمن جره ويجوز ان ينتصب حالا عن الضمير في به فان قلت بهم يرفع كفارة من ينصب جزاء قلت يجعلها خبر مبتدأ محذوف كانه قيل او الواجب عليه كفارة او يقدر فعليه ان يجزي جزاء او كفارة فيعطفهما على ان يجزي وقرأ او كفارة طعام مما كين على الاضافة وهذه الاضافة مبينة كانه قيل او كفارة من طعام مما كين كقولك خاتم فضة بمعنى خاتم من فضة **قوله** ويقومان في المكان

نحن نقول الهدى قرينة غير معقولة فيختص بمكان او زمان اما الصدقة قرينة معقولة في كل زمان ومكان والصوم يجوز في غير مكة لانه قرينة في كل مكان فان ذبح بالكوفة اجزاه عن الطعام معناه اذا تصدق باللحم وفيه وفاء بقيمة الطعام لان الا راقلا تنوب عنه واذا وقع الاختيار على الهدى يهدي ما يجزيه في الاصححة لان مطلق اسم الهدى منصرف اليه وقال محمد والشافعي رح يجزي صغار النعم فيها لان الصحابة رضي الله عنهم اوجبوا اعانافا وجفرة وعن ابي حنيفة وابي يوسف يجوز الصغار على وجه الاطعام يعني اذا تصدق واذا وقع الاختيار على الطعام يقوم الملتف بالطعام عندنا لانه هو المضمون فتعتبر قيمته واذا اشترى بالقيمة طعاما تصدق على كل مسكين نصف صاع من براء وصاعا من تمر او شعير ولا يجوز ان يطعم لمسكين اقل من نصف صاع لان الطعام المذكور ينصرف الى ما هو لمعهود في الشرع وان اختار الصيام يقوم المقتول طعاما ثم يصوم عن كل نصف صاع من براء وصاع من تمر او شعير يوما لان التقدير الصيام بالمقتول غير ممكن اذ لا قيمة للصيام فقدرناه بالطعام والتقدير على هذا الوجه

الذي اصابه وكذلك يعتبر الزمان الذي اصابه فيه لان القيمة تختلف باختلاف الازمنة ايضا **قوله** ونحن نقول الهدى قرينة غير معقولة يختص بزمان او مكان وانما اختص الهدى بالحرم ليصير قرينة لا لتوسعه سكان الحرم ولهذا لو اريقت خارج الحرم وتصدق باللحم على فقراء الحرم لا يجوز **قوله** فان ذبح بالكوفة اجزاه عن الطعام كما في كفاية اليمين اذا كما عشرة مساكين يوما واحدا جاز عن الطعام اذا كانت قيمة ما اصاب كل مسكين نصف صاع من براء ولا يجزيه عن الاطعام ايضا الا اذا اصاب كل مسكين من اللحم ما تبلغ قيمته قيمة نصف صاع **قوله** واذا وقع الاختيار اي اختيار القاتل او الحكمين على حسب الاختلاف **قوله** واذا وقع الاختيار على الطعام يقوم الملتف عندنا وعند محمد والشافعي رحمهما الله يقوم للنظير بناء على ان الواجب الا صلي هو النظير عندنا وعندنا قيمة الصيد

معهود في الشرع كما في باب الفدية فان فضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو
 مخير ان شاء تصدق به وان شاء صام عنه يوما كاملا لان الصوم اقل من يوم
 غير مشروع وكذلك ان كان الواجب دون طعام مسكين يطعم قدر الواجب
 او يصوم يوما كاملا لما قلنا ولو جرح صيدا او نتف شعرة او قطع عضوا منه
 ضمن ما نقصه اعتبار المبعوض بالكل كما في حقوق العباد ولو نتف ريش طائر او قطع
 قوائم صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمته كاملا لانه فوت عليه الامن بتفويت
 آلة الامتناع فيغرم جزاه ومن كسر بيض نعمة فعليه قيمته وهذا مروى عن علي
 وابن عباس رضي الله عنهما ولانه اصل الصيد وله عريضة ان يصير صيدا فنزل
 منزلة الصيد احتياطا ما لم يفسد فان خرج من البيض فرخ ميت فعليه قيمته
 وهذا استحسان والقياس ان لا يغرم سوى البيضة لان حيوة الفرخ غير معلوم
 وجه الاستحسان ان البيض معد ليخرج منه الفرخ الحي والكسر قبل او انه سبب
 لموته فيحال به عليه احتياطا وعلى هذا اذا ضرب بطن طيبة فالقت جنينا ميتا وماتت

قوله معهود في الشرع كما في الفدية عهد في الشرع اقامة نصف صاع من حنطة مقام
 صوم في باب الفدية كما في الشيخ الفاني وكذا اذا وصى بفدية الصيام **قوله** فخرج من
 حيز الامتناع هو قد يكون بالطيران او بالعدو او بالدخول في الحجر **قوله** ومن كسر
 بيض صيد فعليه قيمته اي قيمة البيض لانه معد ليكون صيدا فا عطي له حكم الصيد في
 ايجاب الجزاء على المحرم بافساده كما ان الماء في الرحم جعل كالولد في حكم العنق
 والوصية يؤيده قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ليلوّنكم الله بشيء من الصيد تناوله
 ايدكم ورماكم قبل ما تناوله الايدي البيض **قوله** ما لم يفسد احترازا عن بيضة مذرة
 فانه لاشي في كسرها **قوله** فان خرج من البيضة فرخ ميت فعليه قيمته حيا اي اذا علم
 حيوته ولم يعلم حاله اما اذا كان هلم انه كان ميتا قبل الكسر لا ضمان عليه (قوله)

فعليه قيمتهما وليس في قتل الغراب والحدأة والذئب والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور جزاء لقوله صلى الله عليه وسلم خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم لحدأة والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور وقال صلى الله عليه وسلم يقتل المحرم الفأرة والغراب والحدأة والعقرب والحية والكلب العقور وقد ذكر الذئب في بعض الروايات وقيل المراد بالكلب العقور الذئب أو يقال إن الذئب في معناه والمراد بالغراب الذي يأكل الجيف ويخلط لانه يبتدىء بالاذى أما العقق فغير مستثنى لانه لا يسمى غرابا ولا يبتدىء بالاذى وعن أبي حنيفة رحمه الله إن الكلب العقور وغير العقور والمستأنس والمتوحش منهما سواء لأن الاعتبار في ذلك الجنس وكذا الفأرة الأهلية والوحشية سواء والضب واليربوع ليسا من الخمس المستثناة لانهما لا يبتدئان بالاذى وليس في قتل البعوض والنمل والبراغيث والقرادشي لانهما ليست بصيود

قوله فعليه قيمتهما هذا بخلاف ما إذا ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا وما تلت الام لما وجب ضمان الام لم يجب ضمان الجنين لان الجنين في حكم النفس من وجه وفي حكم الجزء من وجه والضمان الواجب لحق العباد غير مبني على الاحتياط فلا يجب في موضع الشك فاما جزاء الصيد فمبني على الاحتياط فترجح جهة النفس في الجنين فلهذا وجب جزاؤهما فان قيل فعلى هذا كان ينبغي ان يضمن قيمة البيض والفرخ قلنا البيض انما يضمن لكونه معدا للفرخ ولهذا لا يضمن البيضة المذرة فلما ضمن الفرخ لم يضمن البيض **قوله** وليس في قتل الغراب والحدأة والذئب والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور جزاء لقوله صلى الله عليه وسلم خمس من الفواحش الحدأة والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور المذكور في الرواية سبع وفي الحديث خمس لانه ذكر في بعض الروايات الذئب مكان الكلب العقور او الذئب في معناه وذكر في بعض الروايات الغراب مكان الحدأة او الغراب في معناه فلذلك ذكر في الرواية المبع وفي الحديث

وليست بمنولدة من البدن ثم هي مؤذية بطبا عها والمراد بالنمل السوداء
او الصفراء الذي يؤذي وما لا يؤذي لا يحل قتلها ولكن لا يجب
الجزاء للعلة الاولى ومن قتل قملة تصدق بما شاء مثل كف من الطعام
لانها منولدة من التفت الذي على البدن وفي الجا مع الصغير اطعم شيئا
وهذا يدل على انه يجزيه ان يطعم مكيئا شيئا يصير على سبيل الاباحة
وان لم يكن مشبعا ومن قتل جرادة تصدق بما شاء لان الجرادة من صيد البر
فان الصيد مما لا يمكن اخذه الا بحيلة ويقصده الاخذ وتمريرة خير من جرادة

الخمس وقوله عليه السلام يقتلن او يقتل بيان لا باحة القتل لاحقيقة الاخبار والالزام
الخلف في كلام صاحب الشرع فان قيل كيف خص عموم قوله تعالى ولا تقتل
الصيد وانتم حرم بهذا الحديث وهو خبر واحد قلنا خص هذا العام ابتداء بالنص القطعي
وهو قوله تعالى احل لكم صيد البحر لانه لما جهل التاريخ يجعل كأنهما وردا
معاً فيجعل مخصصاً له فبعد ذلك يجوز تخصيصه بالقياس فكيف بالخبر الواحد او نقول
وهو الوجه ان هذا الحديث مشهور وليس بخبر الواحد كذا ذكر في الاسرار فتجوز الزيادة
به على كتاب الله تعالى *

قوله وليست بمنولدة من البدن احتراز عن القملة فان قتلها شيئا **قوله** وما لا يؤذي
لا يحل قتلها روي انه عوتب بعض الانبياء عليه السلام باحراق قرية نمل **قوله** للعلة
الاولى وهي انها ليست بصيود **قوله** ومن قتل قملة تصدق بما شاء ككسرة خبز
هذا اذا اخذه من بدنه فقتلها واما اذا كانت القملة ساقة على الارض فقتلها فلا شيء
عليه كما في البرغوث هذا في القملة الواحدة واما في الثنتين او الثلث كف من حنطة
وفي الزيادة على الثلث نصف صاع من حنطة ولو القى ثيابه في الشمس ليقتل
القمل حرا لشمس فمات القمل فعليه من الجزاء نصف صاع من حنطة اذ كان القمل

لقول عمر رضي الله عنه تمره خير من جرادة ولا شيء عليه في ذبح الحليقة لانه من الهوام والحشرات فاشبه الخنافس والوزغات ويمكن اخذه من غير حيلة وكذا لا يقصد بالاخذ فلم يكن صيدا ومن جلب صيد المحرم فعليه قيمته لان اللبن من اجزاء الصيد فاشبه كله ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء الا ما استثناه الشرع وهو ما عدا دناه وقال الشافعي رحمه الله لا يجب الجزاء لانها جبلت على الايذاء فدخلت في الفواسق المحتشنة وكذا اسم الكلب يتناول السباع باسرها لغة ولنا ان السبع صيد لتوحشه وكونه مقصودا بالاخذ اما الجلد لا وليصطاد به او لدفع اذاه

كثيرا او مالوا لقي ثوبه ولم يقصد به قتل القمل فمات القمل من حر الشمس فلا شيء عليه كذا في المبسوط .

قوله لقول عمر رضي الله عنه تمره خير من جرادة وقصة هذا الحديث ان اهل حمص اصابو جرادا كثيرا في احرامهم فجعلوا يتصدقون مكان كل جراد بدرهم فقال عمر اري دراهمكم كثيرة يا اهل حمص تمره خير من جرادة ومن ابي يوسف رحمه الله في قتل الغنذر واثنان في احدي الروايتين هونوع من الفأرة وفي رواية جعل كاليربوع كذا في المبسوط **قوله** كالسباع اي كسباع البهايم كالاسد والنمر والفهد وقوله ونحوها اي كسباع الطير كالبازي والصفوان مطلق السباع يقع على سباع البهايم **قوله** وكذا اسم الكلب يتناول السباع باسرها لغة بمعنى ان الكلب اسم لما ينكلب اي يشتد لا ان يكون المراد منه الكلب المعروف فانه اهلي وليس يصيد ولا يحرم على المحرم اخذه فعلى هذا اسم الكلب يتناول الاسد والنمر وغيرهما الا ترى انه عليه السلام حين دعا على عتبة بن ابي لهب فقال اللهم سلط عليه كلبا من كلابك افترسه امد بدعائه ولنا قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم واسم الصيد يعم الكل لانه سمي به لتفرقه

والقياس على الفواسق ممتنع لما فيه من ابطال العدد واسم الكلب لا يقع على السبع عرفاً والعرف املك ولا يجاوز بقيمته شاة وقال زفر رحمه الله يجب بالغة ما بلغت اعتباراً بما كول اللحم ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الضبع صيد وفيه الشاة ولان اعتبار قيمته لمكان الانتفاع بجلده لا لانه محارب مؤذوم من هذا الوجه لا يزداد على قيمة الشاة ظاهراً واذا مال السبع على المحرم فقتله لاشي عليه وقال زفر رح يجب

واستباحته وبعده عن ايدي الناس وذلك موجود فيما لا يؤكل لحمه ولان حرمة الصيد تثبت بالا حرام والحرم تعظيماً للحرم والا حرام لا لكونه مأكولاً حتى التحق النبات في الحرم بالصيد فصار المأكول فيه وغير المأكول سواء *

قوله والقياس على الفواسق ممتنع لما فيه من ابطال العدد فان قيل انكم الحقتم بالخمس غيرها ايضاً قلنا الحقنا بهما هو في معناها من كل وجه بطريق الدلالة فاما القياس على الخمس الفواسق بعلته الا اذا فمتعذر لان اذى الخمس الفواسق متعدداً لينا لانها تنتعش بين اظهرنا فالذئب يقرب من مواشينا والحدأة تعيش بالاختطاف والغارة عيشها من طعام العباد ولا كذا الغراب والعقرب يلدغ من يتخذها ولياً او نبياً والسبع بالبعد منافلم يكن اذاه متعدداً لينا غالباً فلم يكن نظير الخمس الفواسق فالجواب ان الشافعي رحمه الله اعتبر نفس الاذى ونحن اعتبرناه بصفة التعدي اليها كما اعتبر نفس الكفر في اباحة القتل ونحن نعتبر الكفر المفضي الى الخراب **قوله** والعرف املك اي اضبط لصاحبه واقرى افعل من المملك كان يملكه ويمسكه ولا يحيله الى الآخر كذا في المغرب **قوله** ولان اعتبار قيمته لمكان الانتفاع بجلده لا لانه محارب مؤذوم هذا الان وجوب الجزاء فيه باعتبار معنى الصيدية لا باعتبار عينه اذ هو غير ما كول وباعتبار معنى الصيدية يكون مرتكباً محظوراً احرامه فلا يلزمه اكثر من شاة كما نرى محظورات الاحرام ووجوب الجزاء في ما كول اللحم باعتبار عينه لانه افسد لحمه بفعله فتجب قيمته بالغة

اعتبارا بالجمل الصائل ولنا ما روي عن عمر رضى الله عنه انه قتل سباعا وهدى كعشا وقال
 انا ابتدأناه ولان المحرم ممنوع عن التعرض لاعداءه فاعندنا في دفع الاذى ولهذا كان ما ذونا في دفع
 المتوهم من الاذى كما في الفواق فلا يكون ما ذونا في دفع المتحقق اولى ومع
 وجود الاذن من الشارع لا يجب الجزاء حقاله بخلاف الجمل الصائل لانه لا اذن له من
 صاحب الحق وهو العبد وان اضطر المحرم الى قتل صيد فقتله فعليه الجزاء لان الاذن مقيد
 بالكفارة بالنص على ما تلونا من قبل ولا بأس للمحرم ان يذبح الشاة والبقرة
 والبغير والدجاجة والبط الاهلي لان هذه الاشياء ليست بصيود لعدم التوحش والمراد
 بالبط الذي يكون في المساكن والحياض لانه الوفاء باصل الخلقة ولو ذبح حما ما
 مسرولا فعليه الجزاء خلا لما لك رحله انه الوفاء مستأنس ولا يمتنع بجناحيه لبطونه ورضه

ما بلغت ولان زيادة القيمة في الفهد والنمر والاسد لما يقصد به من التها خربا مساكه
 والتلهي به وذلك لا يتعلق بكونه صيد الاولانه محارب مؤذ وكل ذلك غير معتبر في حق
 المحرم فلا يجب الضمان به.

قوله اعتبارا بالجمل الصائل الجمل اذا صال على انما ن فقتله الموصول عليه تجب نيمة
قوله قال انا ابتدأناه في هذا التعليل بيان ان الدابة اذا كانت من الصبع لا يوجب شيئا لانه
 لو كان الوجوب ثابتا في الحالين لما حل التخصيص لان السكوت عن البيان في موضع
 الحاجة اليه لا يجوز خصوصا بعللة زائدة مفيدة للخصوص فلو لا الزيادة لعمت فلما خص
 وسكت في موضع الحاجة صار بيانا على ان حكم المسكوت عنه بخلاف ما بين ولا يدخل
 على ما ذكرنا قتل المحرم القمل فانه يوجب الجزاء عليه وان كان يؤذيه لانه انما يضمن
 بقتلها لمعنى قضاء التفت بازالة ما ينمو من بدنه عن نفسه ولهذا اذا وجدها على الطريق
 فقتلها لا ضمان عليه لانها مؤذية **قوله** ومع وجود الاذن من الشارع لا يجب
 اي الاذن المطلق بخلاف المضطر فان الاذن في حقه مقيد بالكفارة بالنص وهو

ونحن نقول الحمام مستوحش باصل الخلقة ممتنع بطيرانه وان كان بطيء النهوض والاستيناس عارض فلم يعتبر وكذا اذا قتل طبيا ممتئنا لانه صيد في الاصل فلا يبطله الاستيناس كما لبعير اذا ند لايأخذ حكم الصيد في الحرمة على المحرم واذا ذبح المحرم صيد افذ بيحته ميتة لا يحل اكلها وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يحل ما ذبحه المحرم لغيره لانه عامل له فانقل فعله اليه ولنا ان الذكاة فعل مشروع وهذا فعل حرام فلا تكون ذكاة كذ بيحة المجوسي

قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه فغدية من صيام او صدقة او نسك واما الاذن عند الاذى ثابت مطلقا بقواه عليه الصلوة والسلام خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم بلا جزاء فلا يجب الضمان عليه والآية وان وردت في الحلق لكن بمعنى الاضطرار الحقنا المضطر به دلالة •

قوله ونحن نقول الحمام مستوحش باصل الخلقة ممتنع بطيرانه اي جنس الحمام متوحش فكان صيدا وان كان نوع منه مستائنا فلا يعتبر العارض **قوله** وقال الشافعي رحمه الله يحل ما ذبحه المحرم لغيره لانه عامل له فانقل فعله اليه وهكذا ذكر في الايضاح وما ذكر في المبسوط يدل على انه لا فرق عنده بين ما اذا ذبح المحرم لنفسه او لغيره حيث قال لا يحل تناول ما ذبحه المحرم لاحد من الناس وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يحل للمحرم القاتل تناوله ويحل لغيره من الناس وفي الوجيز الغزالي وما ذبحه المحرم بنعمه فاكله حرام عليه وهل هي ميتة في حق غيره فيه قولان وفي المبسوط وحجته في ذلك ان معنى الزكوة في تسيل الدم النجس من الحيوان وشرط الحل التسمية ندبا وواجبا على اختلاف الصلحين وذلك يتحقق من المحرم كما يتحقق من الحلال الا ان الشارع حرم تناول على المحرم القاتل بطريق

(كتاب الحج ... باب الجنائيات ... فصل)

وهذا الان المشروع هو الذي قام مقام الميزبين الدم واللحم تبسيرا فينعدم بانعدامه وان اكل المحرم الذابح من ذلك شيئا فعليه قيمة ما اكل عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ليس عليه جزاء ما اكل وان اكل منه محرم آخر فلا شيء عليه في قولهم جميعا لهما ان هذه ميتة فلا يلزمه باكلها الا الاستغفار وصار كما اذا اكله محرم غيره ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان حرمة باعتبار كونه ميتة كما ذكرنا وباعتبار انه محظور احرامه لان احرامه هو الذي اخرج الصيد عن المحلية والذابح من الاهلية في حق الذكاة فصا حرمة التناول

العقوبة ليكون زجرا له وهذا لا يدل على حرمة التناول في حق غيره كما يجعل المقتول ظلما حيا في حق القاتل حتى لا يرثه وهو ميت في حق غيره وحجتنا في ذاك قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم سماه قتلنا فعرفنا ان هذا الفعل غير موجب للحل اصلا **قوله** وهذا الان المشروع هو الذي قام مقام الميزبديل انه لو ذبح المسلم الحلال ولم يخرج من المذبوح دم اصلا يحل اكله وان ذبح المجوسي لا يحل اكله وان خرج منه الدم فعلم ان المعتبر هو الفعل المشروع القائم مقام الميزبدي فنعده انه فان قيل يشكل على هذا ذبح شاة الغير بغير اذنه فانه حرام محض حتى انه لو اضطر المسلم بين اكل الميتة واكل مال الغير كان عليه ان يأكل الميتة لا مال الغير كذا في المحيط فلنا النهي عن الذبح اذا كان لمعنى في الذابح او المذبوح كان ذلك نهيا لمعنى في عين الفعل فكان مانعا من ان يكون المنهي عنه مشروعا واذا كان المنع بالنهي لمعنى بالثالث وهو المالك كان النهي لمعنى في غيره فلم يصرحين الذبح حراما بل الحرمة هناك كانت لصيانة حق المالك حتى زالت تلك الحرمة باذنه فكان مشروعا في نفسه **قوله** وان اكل المحرم الذابح من ذلك شيئا فعليه قيمة ما اكل عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ليس عليه جزاء ما اكل

بهذه الوسائط مضافة الى احرامه بخلاف محرم آخر لان تناوله ليس من محظورات
 احرامه ولا باس بان ياكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه اذالم يدل
 المحرم عليه ولا امره بصيده خلافا لما لك رحمة الله تعالى عليه فيما اذا اصطاده
 لاجل المحرم له قوله صلى الله عليه وسلم لا باس باكل المحرم لحم صيد

يريد به اذا اكل بعد ما دى جزاءه اما اذا اكل قبل ان يؤدي جزاءه دخل ضمان ما اكل في الجزاء
قوله بهذه الوسائط وهذا لان المحل انما صار ميتة بحرمة قتله وحرمة قتله بسبب
 خروج الصيد عن المحلية والذابح عن الاهلية وذلك بسبب الاحرام فاستند حرمة
 تناول هذه الميتة الى احرامه بهذه الوسائط فجازا فضافة حرمة اكل هذه الميتة الى الاحرام لان
 الحكم كما يضاف الى العلة يضاف الى علة العلة كما قلنا في شراء القريب انه اعتاق لان الشراء علة
 الملك والملك في القريب علة العتق فاضيف الاعتاق الى الشراء بواسطة الملك بخلاف
 تناول ميتة لا يقتله لان حرمة تناول تلك الميتة عليه لانه لا احرامه وبخلاف محرم آخر غير
 القاتل لان حرمة تناوله ليس من محظورات احرام الاكل بل من محظورات احرام
 القاتل فجعل الصيد المقتول حيا في حق القاتل فتناوله يوجب الضمان وهو لحم في حق
 غيره وليس بصيد حقيقة ولا حكما فلا يوجب الضمان ولا يقال ان التحلل اذا ذبح
 صيدا في الحرم فادى جزاءه ثم اكل منه لا يلزمه شيء آخر وكذلك المحرم اذا كسر
 بيض صيد فادى جزاءه ثم شواه واكله لا يلزمه شيء آخر لانا نقول ان وجوب
 الجزاء هناك باعتبار لا من الثابت بحسب الحرم وذلك للصيد لا للحرم وكذلك البيض
 وجوب الجزاء فيه باعتبار انه اصل الصيد وبعد الكسر انعدم هذا المعنى يقرره
 ان المقتول بغير حق في حق القاتل كالحي من وجه حتى لا يرث منه وكالميت من وجه

قفه

ما لم يصد أو يصاد له ولنا ما روي ان الصحابة رضي الله عنهم تذاكروا لحم الصيد في حق المحرم فقال صلى الله عليه وسلم لا بأس به واللام فيما روي لام تملك فيحمل على ان يهدي اليه الصيد دون اللحم او مغناه ان يصاد بامرهم ثم شرط عدم الدلالة وهذا تنصيص على ان الدلالة محرمة قالوا فيه روايتان ووجه الحرمة حديث ابي قتادة رضي الله تعالى عنه وقد ذكرناه وفي صيد الحرم اذا ذبحه احلال فعليه قيمته يتصدق بها على الفقراء لان الصيد استحق الا من بسبب الحرم قال صلى الله عليه وسلم في حديث فيه طول ولا ينفر صيدها ولا يجزيه الصوم لانها غرامت وليست بكفارة فاشبه ضمان الاموال وهذا لانه يجب بتفويت وصف في المحل

حتى تغتلق ام ولد بهان قتلت مولاهما فيما يبتني امره على الاحتياط جعلناه كالحي في حق القاتل وهو جزاء الاحرام فيلزمه بالتناول جزاء آخر ما جزاء صيد الحرم فغير مبني على الاحتياط في الايجاب لانه ليس فيه معنى العبادة ولهذا لا مدخل للصوم فيه فلذلك اعتبر نافية معنى المحمية فلا يجب فيه الجزاء كذا في المبسوطه

قوله ما لم يصد او يصاد له قال مولانا حميد الدين رحمه الله الصحيح عندي بالنصب و او هنا بمعنى الى اي لا بأس الى ان يصاد له وحكم ما بعد الغاية بخالف حكم ما قبلها فيستقيم له التمسك به حينئذ لانه صار تقديره يحل للمحرم اكل لحم الصيد اذ لم يصد بنفسه حتى يصير ممدودا الى اصطيد الغير لاجله فيكون الحل منتفيا عند اصطيد غيره لاجله ومعنى الاصطياد له ان ينوي الاصطيد ان يكون الاصطياد للمحرم سواء امره بذلك او لم يأمره كذا في المبسوط **قوله** وفي صيد الحرم اذا ذبحه الاحلال قيد بالاحلال لان المحرم اذ قتل صيدا للحرم يلزمه كفارة واحدة لاجل الاحرام لم يجب عليه شيء لاجل الحرم في جواب الاستحسان لان معنى تفويت الامن اذا اعتبر مرة

وهو الامن والواجب على المحرم بطريق الكفارة جزاء على فعله لان الحرمة باعتبار
معنى فيه وهو احرامه والصوم يصلح جزاء الافعال لاضمان المحال وقال زفر رح يجزيه
الصوم اعتبارا بما وجب على المحرم والفرق قد ذكرنا وههنا يجزيه الهدى ففيه روايتان

لايجاب الضمان لا يمكن اعتباره ثانيا لايجاب ضمان وانما اوجبنا ضمان الاحرام لان
فيه معنى الجزاء وضمان المحل وضمان المحرم لايشتمل على معنى ضمان الاحرام
فكان الجواب ما هو مشتمل على المعنيين اولين .

قوله وهو الامن وهذا لانه لما ازال الامن عن محل آمن لحق الله تعالى فيلزمه
بمقابلته اثبات صفة الامن عن الجوع للمسكين حقا لله تعالى وذلك بالا طعام
وهذا لان ما يكون حرمة بسبب المحرم فهو بمنزلة حقوق العباد والواجب
على المحرم كفارة لما ارتكب فعلا محرما حقا لله تعالى وجب جزاء لفعله
وهو جنائته على احرامه والصوم يصلح جزاء للافعال ولا يصلح لضمان المحال وان كان
وجوبها لحق الله تعالى كاتلاف الزكاة فان قيل لو كان جزاء صيد المحرم من قبيل
الغرامة ومن قبيل ما يشبه ضمان اموال الناس لوجب على الصبي والمجنون والكافر
غرامته اذا استهلكوا كما في اموال الناس وقد نص في الايضاح على انه لايجب عليهم قلنا هذا
الضمان وان كان ضمان المحل من حيث انه يتعلق بتفويت المحل ولكن فيه معنى
الجزاء ايضا حتى ان حلالا لو اصاب صيدا المحرم فقتله في يده حلال آخر فعلى كل واحد
منهما جزاء كما مل لما ان كل واحد منهما متلف بجهة احدهما بالاخذ المفقوت للامن وذلك
في معنى الاستهلاك والثاني بالاتلاف حقيقة فكان كمال الضمان على كل واحد منهما
لمعنى آخر بخلاف المغصوب اذا اتلفه متلف في يد الغاصب حيث يجب ضمان
واحد لانه عوض عن المحل لا غير ثم يرجع الاخذ على القاتل هنا بما ضمن .

ومن دخل الحرم بصيد وهو جلال فعلیه ان يرسله فيه اذا كان في يد خلافا للشافعي رحمه الله فانه يقول حق الشرع لا يظهر في مملوك العبد لحاجة العبد ولنا انه لما دخل في الحرم وجب ترك التعرض لحرمته الحرم اذا صار هو من صيد الحرم فاستحق الا من لما روينا فان باعه رد البيع فيه ان كان قائما لان البيع لم يجز لما فيه من التعرض للصيد وذلك حرام وان كان فائتا فعليه الجزاء لانه تعرض للصيد بتفويت الا من الذي يستحقه

قوله ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يرسله فيه اذا كان في يده اي حقيقة حتى اذا كان في رحلة او قصصه لا يجب عليه الا رسال **قوله** خلافا للشافعي رح فانه يقول حق الشرع لا يظهر في مملوك العبد كالا شجار فلان ما ينبت بها الناس في الحرم لا تثبت فيها حرمة الحرم وكذا الاسلام يمنع الاسترقاق لحق الشرع فلا يزيد الرق الثابت قبله لكان نقول حرمة الحرم في حق الصيد كحرمة الاحرام فكما ان الحرمة بسبب الاحرام ثبتت في حق الصيد المملوك حتى يجب ارساله فكذلك الحرمة بسبب الحرم وليس هذا نظير الاشجار لان ما ينبت بها الناس ليس بمحل لحرمة الحرم اصلا بمنزلة الاهلي من الحيوانات كالابل والغنم والبقروا ما الصيد مملوكا كان او غير مملوك فهو محل ثبوت الا من له بسبب الحرم كذا في المبسوط واما الجواب عن مسألة الاسترقاق فان بقاء الرق من الامور الحكمية حتى يثبت بطريق التبعية في اولاد المسلمين فلان يثبت في الرقيق اولى فاما ههنا فالما خوذ صيد بعد بدلالة الحرمة بالاحرام فساد خل في الحرم صار الصيد صيد الحرم فانه ليس المراد من صيد الحرم الا ان يكون الصيد موجودا في الحرم وهذا كذلك ثبتت في حقه الا من كسائر الصيود فلا يثبت حكم الحل في الاولاد فكذا فيه **قوله** لما روينا فيه اشارة الى قوله ولا ينغر صيدها

وكذلك بيع المحرم الصيد من محرم أو حلال لما قلنا ومن أحرم وفي بيته أو في
قفص معه صيد فليس عليه أن يرسله وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه أن يرسله
لأنه متعرض للصيد بأمساكه في ملكه فصار كما إذا كان في يده ولنا أن الصحابة
رضي الله عنهم كانوا يحرمون وفي بيوتهم صيود ودواجن ولم ينقل عنهم إرسالها وبذلك
جرت العادة الفاشية وهي من إحدى الحجج ولأن الواجب ترك التعرض وهو
ليس بمتعرض من جهته لأنه محفوظ بالبيت والقفص لانه غير أنه في ملكه ولو أرسله
في مغارة فهو على ملكه فلا معتبر ببقاء الملك وقيل إذا كان القفص في يده لزمه إرساله
لكن على وجه لا يضيع

قوله وكذلك بيع المحرم الصيدا يرد البيع أن كان قائما وتجب القيمة
أن كان قائما لما قلنا أن البيع لم يجز لما فيه من التعرض للصيد **قوله** ومن أحرم وفي
بيته أو في قفص معه صيد ولفظ الجامع الصغير للصدر الشهيد وغيره رجل أحرم ومعه
قفص فيه صيد وقوله ومعه قفص يحتمل أنه أراد أنه معه في يده ويحتمل أنه أراد أنه
مع خادمه وفي رحله فكان لقائل أن يقول إذا كان معه في يده ينبغي أن يرسله لأن
القفص متى كان معه كان الطير في يده لا ترى أنه يصير غا صبا للطير بفص القفص
ولقائل أن يقول لا يكون الطير في يده وأن كان القفص في يده فلا يلزمه الإرسال فإن الجنب
إذا حمل مصحفه في غلافه لم يكره ولم يكن ذلك كإحضار المصحف بيده بلا غلاف كذا ذكره
الفتية أبو جعفر وذكر عن استاذ أبي بكر الأعمش أنه لا يلزمه الإرسال سواء كان القفص
في يده أو لم يكن كذا في الفوائد الظهيرية وذكر الإمام الكشاني رحمه الله وإذا كان في يده
فعليه إرساله ولكن على وجه لا يضيع فإن إرسال الصيد ليس بمنذوب كتسبيب الدابة
فنفو

قال فان اصاب حلال صيدا ثم احرم فارسله من يده غيره يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمن لان المرسل امر بالمعروف ناه عن المنكر وما على المحسنين من سبيل ولأنه ملك الصيد بالآخذ ملكا محترما فلا يبطل احترامه باحرامه وقد اتلفه المرسل فيضمنه بخلاف ما اذا اخذه في حالة الاحرام لانه لم يملكه والواجب عليه ترك التعرض ويمكنه ذلك بان يخله في بيته فاذا قطع يده عنه كان متعديا ونظيره الاختلاف في كسر المعازف واذا اصاب محرم صيدا فارسله من يده غيره لا ضمان عليه بالا اتفاق لانه لم يملكه بالآخذ فان الصيد لم يبق محلا للملك في حق المحرم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فصار كما اذا اشترى الخمر فان قتله محرم آخر في يده فعلى كل واحد منهما جزاء لان الآخذ متعرض للصيد بازائه الامن والقاتل مقرر لذلك والتقرير كما لا بد في حق التضمنين كشهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا ويرجع الآخذ على القاتل وقال زفر رح لا يرجع لان الآخذ مؤاخذ بصنعه فلا يرجع على غيره ولنا ان الآخذ انما يصير سببا للضمان عند اتصال الهلاك به فهو بالقتل جعل فعل الآخذ علة

بل هو حرام الا ان يرسله للعلف او يبيع للناس اخذه.

قوله فان اصاب حلال صيد الحلال اذا اخذ الصيد ثم احرم فارسله ثم حل فوجده في يد غيره كان له اخذه منه بخلاف ما اذا اخذ الصيد وهو محرم ثم ارسله ثم حل من احرامه فوجده في يد غيره فلا سبيل له عليه كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله تعالى عليه **قوله** فان الصيد لم يبق محلا للملك في حق المحرم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر والحرمة اذا اضيفت الى الاعيان يخرج المحل عن المحلوبة كما في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم.

قوله فيكون في معنى مباشرة علة العلة وذلك لان العلة الاولى مع حكمها تصير حكما للعلة الثانية كما في شرب القريب فان قيل الاخذ لم يملك الصيد ولا كانت له فيه يد محترمة ووجوب الضمان له على القاتل باحد هذين فكيف يرجع عليه بالضمان ولانه بالقتل لزمته كفارة يقتي بها ويخرج بالصوم منها فلورجع انما يرجع عليه بضمان يطالبه ويحبسه ولا يجوز ان يرجع عليه باكثر مما لزمه ولان الشيء لما خرج عن محلبة التملك لا يضمن المستهلك وان كان ضمن من في يده كمسلم يغصب خنزير ذمي او خبزة ثم يجي مسلم آخر فيستهلكه يضمن الاخذ للذمي ولا يرجع على المستهلك بشيء قلنا ان اليد على هذا الصيد كانت يدا معتبرة لحق الاخذ لانه يتمكن به من الارسال واسقاط الجزاء به من نفسه فالقاتل يصير مغوتا عليه هذه اليد فيكون ضامنا له وان لم يملكه الاخذ كغاصب المدبر اذا قتله انسان في يده قاذي الغاصب قيمته فانه يرجع على القاتل بقيمته كما لو ملكه وان كان المدبر لا ينقل من ملك الى ملك فكذا ههنا لما ان الجزاء بدل العين فوجب ان يقوم مؤديه مقام المالك في استحقاق ضمان قيمته واما قوله فلورجع انما يرجع بضمان يحبسه فكان اكثر من الاول قلنا مثل هذا التفاوت لا يمنع الرجوع كلاب اذا غصب مدبر ابنه فغصبه منه آخر ثم ان الابن يضمن اباه رجوع الاب على الغاصب منه وان كان هو لا يحبس فيما لزمه لا ابنه ويكون له ان يحبس الغاصب منه فيما يطالبه به ولا يقع الفرق بين ضمان يفني به وبين ضمان يقضي به فان زكوة السائمة يدخل تحت القضاء وزكوة سائر الاموال لا تدخل ولا فرق بينهما ولكن حق الله اذا كان له طالب معين تكون له المطالبة واذا لم يكن له طالب معين لا يتعين المطالبة فاما الجواب عن مسئلة خمر الذمي فان الشرع حرم الخمر واهانها لنجاستها وفسادها فجري لذلك مجرى مهان من المال

فإن قطع حشيش الحرم أو شجرة ليست بمملوكة وهو مالا ينبت للناس فعليه قيمته
 إلا فيما جف منه لأن حرمتها ثبتت بسبب الحرم قال عليه السلام لا يختلي خلاها
 ولا يعضد شوكتها ولا يكون للصوم في هذه القيمة مدخل لأن حرمة تناولها
 بسبب الحرم لا بسبب الإحرام فكان من ضمان المحال على ما بيناه ويتصدق
 بقيمته على الفقراء وإذا أداها ملكه كفي حقوق العباد ويكره بيعه بعد القطع لأنه ملكه بسبب
 محظور شرعا فلما طلق له في بيعه يتطرق الناس إلى مثله إلا أنه يجوز البيع مع الكراهة
 بخلاف الصيد والفرق ما ذكره والذي ينبت للناس عادة عرفناه غير مستحق للأمن
 بالاجماع ولأن المحرم المنسوب إلى الحرم والنسبة إليه على الكمال عند عدم
 النسبة إلى غيره بالانبات وما لا ينبت عادة إذا انبت انما التحق بما ينبت عادة

كشربه ماء وحبته حنطة ولكن هذا في حق من يعتقد اهانتها وهو المسلم فلذلك لم يرجع المسلم
 على المسلم المستهلك لاتحاد اعتقادهما على الإهانة وفي التضمين اعزاز لها وأما الصيد
 فثبت له زيادة احترام في حق المحرم باحرامه كحرمة الأدمي وهذا يدل على تأكيد
 الضمان لأعلى سقوطه

قوله فإن قطع حشيش الحرم أعلم أن شجر الحرم أنواع أربعة ثلث منها يحل
 قطعها والانتفاع بهما من غير جزاء وواحدة منها لا يحل قطعها والانتفاع بها وإذا قطعها
 رجل فعليه الجزاء أما الثلث فكل شجر انبت للناس وهو ليس من جنس ما ينبت للناس
 وكل شجر انبت للناس وهو من جنس ما ينبت للناس وكل شجر نبت بنفسه وهو من
 جنس ما ينبت للناس وأما الواحدة فهي كل شجرة نبت بنفسه وهو ليس من
 جنس ما ينبت للناس ويستوي في هذه الواحدة أن تكون مملوكة لأنسان
 بأن تنبت في ملكه أو لم يكن حتى قالوا في رجل نبت في ملكه أم غيلان

ولونبت بنفسه في ملك رجل فعلى قاطعه قيمة لحرمة الحرم حق المشرع وقيمة اخرى ضمانا
لمالكه كالصيد المملوك في الحرم وما جف من شجر الحرم لاضمان فيه لانه ليس بنام
ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع الا اذا خرو قال ابو يوسف رحمه الله لا بأس
بالرعي فيه لان فيه ضرورة فان منع الدواب عنه متعذروا لنا ما روينا والقطع بالمشافرة
كالقطع بالمناجل وحمل الحشيش من الحبل ممكن فلا ضرورة بخلاف الا اذا خرلانه استثناءه
رسول صلى الله عليه وسلم فيجوز قطعه ورعيه وبخلاف الكمأة لانها ليست من جملة النبات

فقطعها انما نفع عليه قيمتها لما لكها وقيمة اخرى لحق الشرع بمنزلة ما لو قتل صيدا
مملوكا في الحرم وبعد ما ادى جزاء الشجرة يكره للقاطع الانتفاع بها وفي المنتقى
عن ابي يوسف رحمه الله لا بأس لغيره من محرم ان ينتفع به كذا في المحيطه
قوله ولونبت بنفسه يعني مما لا ينبت الناس عادة فان قيل الضمير عائدا الى الحشيش
والحشيش اذا نبت بنفسه في غير الحرم لا يملكه صاحب الارض فكذا في الحرم قلنا لان سلم عود
الضمير الى الحشيش بل يعود الى الشجرة والشجرة النابت في غير الحرم مملوك لما لك
الارض وان سلمناه واكن الفرق ان الحشيش في ارضنا ينبت مباحا لكل احد غير مصون
عن التعرض فلم يكن المالك اولى من غيره بخلاف حشيش الحرم فانه ينبت مصونا عن التعرض
فيكون المالك به اولى من غيره فان قيل انتساب الحشيش الى مالكه لم لا يوجب
قصورا في انتسابه الى الحرم قلنا لان المحرم هو التعرض لنبات الحرم وهذه الاضافة
اختلفت باضافة النبات الى غير الحرم بالانبات فاما اضافة الى غير الحرم بالملكوية
لا ينافي كونه نبات الحرم كالصيد المملوك في الحرم لا ينافي كونه صيد الحرم **قوله** لانه
ليس بنام وفي قطعه زينة الحرم لانه اذا قطع ما جف ثبت مكانه اخضر فكان كهدم المسجد
للبناء باحسن من ذلك و قطع الصلوة ليؤد بها بالجماعة ولانه لو وجب الضمان بتضرر

قفز

وكل شيء فعله القارن مما ذكرنا ان فيه على المفرد ما فعله دمان دم احجته ودم لعمرته وقال الشافعي رح دم واحد بناء على انه محرم باحرام واحد عنده وعندنا باحرامين وقدم من قبل قال الا ان يتجاوز المبيقات غير محرم بالعمرة او الحج فيلزمه دم واحد خلا فالزفر رحمه الله لما ان المستحق عليه عند المبيقات احرام واحد ويتأخير واجب واحد لا يجب الاجزاء واحد واذا اشترك محرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كامل لان كل واحد منهما بالشركة يصير جانيا جنائية تفوق الدلالة فيتعدد الجزاء بتعدد الجنائية واذا اشترك حلالان في قتل صيد الحريم فعليهما جزاء واحد لان الضمان بدل عن المحل لا جزاء عن الجنائية فيتحد باقتراد المحل كرجلين قتل رجلا خطأ تجب عليهما دية واحدة وعلى كل واحد منهما كفارة واذا ابا عا لمحرم الصيد او ابتاعه فالبيع باطل لان بيعه حيا تعرض للصيد الا من وبيعه بعد ما قتله بيع ميتة ومن اخرج طيبة من الحرم فولدت اولاد اقامت هي واولادها فعليه جزاؤهن لان الصيد بعد الاخراج من الحرم بقي مستحقا للا من شرعا ولهذا وجب رده الى ما منه

اهل الحرم في ايقاد النار ولان ما جف بمنزلة الميت من صيد الحرم .
قوله وكل شيء فعله القارن فان قيل ينبغي ان يتدا خلا لحرمة الاحرام والحرم فان المحرم اذا قتل صيد الحرم لم يجب عليه الاجزاء واحد قلنا حرمة الاحرام اقوى من حرمة الحرم لانه يحرم قتل الصيد في الاماكن كلها والحرم لا يحرمه الا فيه ولان الاحرام يحرم الصيد والحلق والطيب ولبس المخيط والجماع والحرم لا يحرم الا الصيد وتوابعه مما ينمو كالخشيش والشجر فيتبع اضعف الحرمتين اقواهما لان الاصل ان السببين اذا اجتمعا في ايجاب حكم واحد هما اقوى من الآخر فان التحكم يضاف الى اقواهما ويجعل مادونه كالمعدوم كالحائض مع الدائم والجوارح مع جاز الرقبة

وهذه صفة شرعية فتسري الى الولد فان ادى جزءا هائما ولم يلدت ليس عليه جزاء الولد لان بعد اداء الجزء لم يبق آمنة لان وصول الخلف كوصول الاصل والله اعلم.

وليس كذلك الحج والعمرة لان حرمتها في المحرمات سواء فلم يتبع احدهما الآخر وذكر شيخ الاسلام رح ان وجوب الدمين على القارن فيما اذا كان قبل الوقوف بعرفة في الجماع وغيره من المحظورات فاما بعد الوقوف بعرفة ففي الجماع يجب دمان وفي سائر المحظورات يجب دم واحد لما ان احرام العمرة انما يبقى في حق التحلل لا غيره.

قوله وهذه صفة شرعية اي كون الظبية مستحقة للامن بالرد الى الحرم صفة شرعية فتسري الى الولد كصفة الحرية والرفقة والتدبير فان قيل يشكك على هذا ولد المغصوبة فان المغصوبة واجب الرد الى ما لكها على الغاصب بحيث لو هلكت باي وجه كان يجب الضمان ثم صفة كونها مستحقة الرد على الغاصب صفة شرعية فيها ومع ذلك لم تسر الى ولدها حتى لو هلك ولدها لا يجب الضمان لما ان زوائد الغصب غير مضمونة قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ما ذكره الامام الزاهد الصغار رحمه الله وهوانه انما وجب جزاء الاولاد لان الذي اخرجهم مأمور باعادة الام والاولاد الى المأمن وهو الحرم فاذا لم يفعل دخلت الاولاد في الضمان بخلاف ولدا لمغصوبة لانه لم يامر به صاحبه باعادته الى يده حتى لو كان مأمورا من صاحبه نقول بضمانه والثاني ما اشار اليه فخر الاسلام رحمه الله وهوان الصيد آمن بالحرم لكونه متوحشا فيصير الجناية عليه باثبات اليد عليه لان التوحش ومعنى الصيدية يزول به فساوى الفرع الاصل في هذا لانه كما اثبت اليد على الام فقد اثبتتها على الولد المجتن فيها فلما ساوى الفرع الاصل في علة الضمان ساواه ايضا في الحكم بخلاف ولدا لمغصوبة لان اثبات اليد في باب الغصب لا يصلح علة للضمان لان مال المرء انما يمان بالايدي وانما يضمن بقطع اليد لان حقوق العباد انما يضمن بالتفويت ابدا والولد فارق الاصل في تفويت اليد لانه لا يتصور تفويت اليد قبل الثبوت ففارقته في الحكم ايضا.

باب مجاوزة الوقت بغير احرام

واذا اتى الكوفي بستان بني عامر فاحرم بعمره فان رجع الى ذات عرق
 وليبى بطل عنه دم الوقت وان رجع اليه ولم يلب حتى دخل مكة وطاف
 لعمرته فعليه دم وهذا عند ابي حنيفة رح وقال ان رجع اليه محرما فليس عليه شي لبى
 اولم يلب وقال زفر رحمه الله لا يسقط عنه لبى اولم يلب لان جنايته لم ترتفع بالعود
 وصار كما اذا افاض من عرفات ثم عاد اليه بعد الغروب ولنا انه تدارك المتروك في
 اوانه وذلك قبل الشروع في الافعال فيسقط الدم بخلاف الا فاضة لانه لم يتدارك
 المتروك على ما مر غير ان التدارك عند هما بعوده محرما لانه اظهر حق الميقات
 كما اذا مر به محرما ساكتا وعنده رحمه الله بعوده محرما ملبيا لان العزيمة في حق
 الاحرام من دويرة اهله فاذا ترخص بالتأخير الى الميقات وجب عليه قضاء حقه بانشاء
 التلبية وكان التلا في بعوده ملبيا وعلى هذا الخلاف اذا احرم بحجة بعد المجاوزة
 مكان العمرة في جميع ما ذكرنا وعاد بعد ما ابتداء الطواف واستلم الحجر لا يسقط
 عنه الدم بالاتفاق ولو عاد اليه قبل الاحرام يسقط بالاتفاق وهذا الذي ذكرنا
 اذا كان يريد الحج والعمرة

باب مجاوزة الوقت بغير احرام

قوله فان رجع الى ذات عرق تخصيصه بذات عرق بناء على ظاهر حال الكوفي
 ذكر في شرح الطحاوي رحمه الله تعالى عليه فان عاد الى ميقات آخر
 سوى الميقات الاول الذي جاوزه قبل ان يتصل احرامه بالفعل سقط عنه الدم عند
 علمائنا الثلاثة وعوده الى هذا الميقات والى ميقات آخر سواء وروي عن ابي يوسف
 رحمه الله انه قال ينظر ان عاد الى ميقات وذلك الميقات يجازى الميقات
 الاول وابعد عن الحرم سقط عنه الدم والا فلا يسقط **قوله** بخلاف الا فاضة

فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام ووقته البستان وهو صاحب المنزل سواء لان البستان غير واجب التعظيم فلا يلزمه الاحرام بقصده واذا دخله التحق باهله وللبيستاني ان يدخل مكة بغير احرام للحاجة فكذلك له والمراد بقوله ووقته البستان جميع الحل الذي بينه وبين الحرم وقد مر من قبل فكذلك اوقت الداخل الملحق به فان احراما من الحل ووفقا بعرفة ثم يكن عليهما شيء يريد به البيستاني والداخل فيه لانهما احراما من ميقاتهما

لانه لم يندرك المتروك لان المتروك هناك استدامة الوقوف الى غروب الشمس وهو بعودة لم يندركه في وقته حتى قال بعضهم لو عاد قبل غروب الشمس يسقط عنه الدم لانه تدارك المتروك في وقته وهو استدامة الوقوف الى غروب الشمس وبخلاف ما اذا ابتداء لطواف لان اوان التلافي قد انقضى فلا يمكنه التلافي لان الاحرام وسيلة والمقصود هو اداء الاعمال فمالم يشرع في الاداء اوان الوسيلة باق فلما شرع في الاداء لم يبق وقت الوسيلة فلا يرتفع بعد ذلك النقصان الذي تمكن في الوسيلة فلا يسقط عنه الجابر ولا انه انما اسقطنا عنه الدم باعتبار انه مبتدئ للاحرام من الميقات تقدير اوان في اعتبار ذلك بطلان الطواف الذي وجد منه ولا سبيل الى ذلك لو قوعه معتد به فلا يمكن اعتباره مبتدئا بعد ذلك

قوله فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام روي عن ابي يوسف رحمه الله انه ان نوى الإقامة بالبستان خمسة عشر يوما كان له ان يدخل مكة وان نوى الإقامة فيه دون خمسة عشر يوما ليس له ان يدخل مكة الا بالا حرام كذا في المبسوط

فتح

ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج من عامه ذلك الى الوقت واحرم بحجة عليه اجزاء ذلك من دخوله مكة بغير احرام وقال زفر رحمة الله تعالى عليه لا يجوز وهو القياس اعتبارا بالزمن بسبب النذر و صار كما اذا تحولت السنة ولنا انه تلا في المتروك في وقته لان الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا اتاه محرما بحجة الاسلام في الابتداء بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه صار دينا في ذمته فلا يتأدى الى الاحرام مقصود كما في الاعتكاف المنذور فانه يتأدى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني ومن جاوز الوقت فاحرم بعمره وانسد ما مضى فيها وقضاها

قوله ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج من عامه ذلك الآفاقي اذا دخل مكة بغير احرام ولزمه بسبب دخوله مكة اما حجة او عمره عندنا خلافا للشافعي رحمه الله على ما مر ثم حج من عامه ذلك حجة الاسلام او حجة او عمره نذرها سقط به عنه ما لزمه بسبب دخوله مكة بغير احرام خلافا لزفر رحمه الله وفي شرح الطحاوي الآفاقي اذا جا وزالمقات فاصدا مكة بغير احرام مرارا فانه يجب عليه لكل مرة اما حجة او عمره ثم لو خرج من عامه ذلك الى المقات فاحرم بحجة الاسلام او غيرها فانه يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة الاخيرة ولا يسقط عندما وجب عليه لاجل مجاوزة قبلها لان الواجب قبل الاخيرة صار دينا فلا يسقط الابتعيين النية **قوله** بخلاف ما اذا تحولت السنة فان قبل لوعاد الى المقات بعد تحول السنة واحرم بالعمره لم يجز ذلك مما لزم بدخول مكة وهو في الابتداء لو احرم بعمره ثم اخرا داء الاعمال الى السنة الثانية جاز ذلك قلنا نعم ولكن يكره له تاخير اداء الاعمال بحكم ذلك الاحرام الى السنة الثانية والتأخير الى وقت يوجب الكراهة بمنزلة التفويت في حكم التدارك فلذلك لا ينوب مما لزمه بدخول مكة بغير احرام **قوله** كما في الاعتكاف المنذوري المنذور في رمضان من هذه السنة

لان الاحرام يقع لازما فصار كما اذا افسد الحج وليس عليه دم لترك الوقت وعلى قياس قول زفر رحمه الله لا يسقط عنه وهو نظير الاختلاف في فائت الحج اذا جاوز الوقت بغير احرام وفيمن جاوز الوقت بغير احرام واحرم بالحج ثم افسد حجته هو يعتبر لمجاوزه هذه بغيرها من المحظورات ولنا انه يصير قاضيا حق الميقات بالا حرام منه في القضاء وهو يحكي الغائت ولا ينعدم به غيره من المحظورات فوضي الفرق واذا خرج المكي يريد الحج فاحرم ولم يعد الى الحرم ووقف بعرفة فعليه شاة لان وقته الحرم وقد جاوزه بغير احرام فان عاد الى الحرم ولبيى اولم يلزم فهو على الاختلاف الذي ذكرناه في الا فاني والمنتمتع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فاحرم ووقف بعرفة فعليه دم لانه لما دخل مكة واتى بافعال العمرة صار بمنزلة المكي واحرام المكي من الحرم لما ذكرنا فيلزمه الدم بتأخير عنه فان رجع الى الحرم واهل فيه قبل ان يقف بعرفة فلا شيء عليه وهو على الخلاف الذي تقدم في الافاني والله تعالى اعلم *

قوله لان الاحرام يقع لازما اي لا يمكن الخروج عنه الا براءة ما التزمه من الافعال وان افسد **قوله** وليس عليه دم لترك الوقت قيد به لانه لا يسقط عنه دم الا فساد بالقضاء **قوله** وعلى قياس قول زفر رحمه الله تعالى عليه اي قوله فيما اذا جاوز الميقات ثم احرم وعاد الى الميقات لا يسقط عنه دم المجاوزة وان عاد ملبيا **قوله** وهو نظير الاختلاف في فائت الحج وهو ان يجاوز الميقات بغير احرام ثم احرم ففائت الحج سقط عنه دم الوقت عندنا ولم يسقط عند زفر رحمه الله **قوله** هو يعتبر المجاوزة هذه بغيرها من المحظورات يعني لا يسقط عنه دم المجاوزة كما لا يسقط عنه دم التطيب او لبس المخيط او غير ذلك بغوات الحج او افساده **قوله** واحرام المكي من الحرم لما ذكرنا اي في فصل المواقيت وهو قوله لان النبي عليه السلام امر اصحابه بان يحرموا بالحج من جوف مكة والله اعلم *

(كتاب الحج ... باب اضافة الاحرام الى الاحرام)

باب اضافة الاحرام الى الاحرام

قال ابو حنيفة رحمه الله اذا احرم المكي بعمره وطاف لها شوطا ثم احرم بالحج فانه يرفض الحج وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمره وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله رفض العمرة احب الينا وقضاها وعليه دم لرفضها لانه لا بد من رفض احدهما لان الجمع بينهما في حق المكي غير مشروع والعمرة الاولى بالرفض لانها ادنى حالا واقل امالا وامر قضاء لكونها غير موقته وكذا اذا احرم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشيء من افعال العمرة لما قلنا فان طاف للعمرة اربعة اشواط ثم احرم بالحج رفض الحج بلا خلاف لان لاكثر حكم الكل فتعذر رفضها كما اذا فرغ منها ولا كذلك اذا طاف للعمرة قبل من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله ولانه ان احرام العمرة قد تأكد باداء شيء من اعمالها واحرام الحج لم يتأكد ورفض غير المتأكد ايسر ولان في رفض العمرة والجمالة هذه ابطال العمل وفي رفض الحج امتناع عنه وعليه دم بالرفض ايهما رفضه لانه تحلل قبل اوانه لتعذر المضي فيه فكل في معنى المحصر الا ان في رفض العمرة قضاها لا غير وفي رفض الحج قضاء وعمره لانه في معنى فائت الحج وان مضى عليهما اجزاة لانه ادنى افعالهما كما التزمهما غيرانه

باب اضافة الاحرام الى الاحرام

قوله قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه اذا احرم المكي بعمره وطاف لها شوطا قيدها لمكي لان الا فاني اذا اهل بالعمرة وطاف لها شوطا ثم اهل بالحج كان متمتعا وقيد بالعمرة لان المكي اذا احرم بالحج وطاف له شوطا ثم احرم بالعمرة فانه يرفض العمرة وقيد بالشوط لانه لو لم يطف شيئا يرفض العمرة بلا اتفاق **قوله** ولا كذلك اذا طاف للعمرة

منهيه عنهما والنهي لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف من اصلنا وعليه دم لجمعه بينهما
 لانه تمكن النقصان في عمله لارتكابه المنهي عنه وهذا في حق المكّي دم جبروني
 حق الآفاقي دم شكر ومن احرم بالحج ثم احرم يوم النحر بحجة اخرى فان حلق
 في الاولى لم يتركه الا اخرى ولا شيء عليه وان لم يحلق في الاولى لم يتركه الا اخرى

اقل من ذلك عندهما هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها ولا كذلك اذا طاف للعمرة
 اقل من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله وذكر الامام حسام الدين الاخسبكني رحمه الله
 والصواب وكذلك اذا طاف للعمرة اقل من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله فقال
 وهو المثبت في نسخة المصنف رحمه الله لكل واحدة من هذه النسخ وجه اما وجه الاولى
 والثالثة فظاهر واما وجه الثانية لدفع سؤال العائل وهو ان يقال لما اخذ الاكثر حكم الكل
 يكون الاقل معدوما حكما ينبغي ان يرفض العمرة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى حينئذ
 لانه لم يأخذ حكم الوجود فنصار كانه لم يطف للعمرة شيئا وهنا ك يرفض العمرة كما مر فكذا
 في المعدوم الحكمي فقال لا كذلك فانه لما اتى بشيء من افعال العمرة فقد تأكدت
 العمرة ولم يتأكد الحج اصلا فكان رفض غير المتأكد اسهل.

قوله منهيه عنهما وفي بعض النسخ عنها اي عن العمرة وهي المتعينة للرفض اجماعا
 فيما اذا لم يشتغل بالطواف والكلام فيه لانها هي الداخلة في وقت الحج وبسببها وقع النقصان
قوله والنهي لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف من اصلنا وهو ان النهي عن الافعال
 الشرعية يقتضى المشروعية عندنا **قوله** وعليه دم لجمعه بينهما فان قيل هلا لزمه
 دمان لحرمة كل واحد من الاحرامين قلنا لانه غير ممنوع من احدهما فالنقصان حيثما
 تمكن تمكن في احدهما فلذلك لزمه دم واحد كذا في الفوائد الظهيرية.

نقط

وعليه دم قصرا ولم يقصر عند ابي حنيفة رحمه الله وقالوا ان لم يقصر فلا شيء عليه لان الجمع بين احرامى الحج او احرامى العمرة بدعة فاذا حلق فهو ان كان نسكا في الاحرام الاول فهو جناية على الثاني لانه في غير او انه فلزمه الدم بالاجماع وان لم يحلق حتى حج في العام القابل فقد اخرج الحلق عن وقته في الاحرام الاول وذلك يوجب الدم عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يلزمه شيء على ما ذكرنا فهذا سوى بين التقصير وعدمه عنده وشرط التقصير عندهما ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعليه دم لاحرامه قبل الوقت لانه جمع بين احرامى العمرة وهذا مكروه فيلزمه الدم وهو دم جبر وكفارة ومن اهل بالحج ثم احرم بعمرته لزمه لان الجمع بينهما مشروع في حق الا فاقى والمسئلة فيه فيصير بذلك قارنا لكنه اخطأ السنة فيصير مسيئا فلو وقف بعرفات ولم يأت بافعال العمرة فهو رافض لعمرته لانه تعذر عليه اداؤها اذهبي مبنية على الحج غير مشروعة فان توجه اليها لم يكن رافضا حتى يقف

قوله وعليه دم قصرا ولم يقصر اراد بالتقصير االحلق لان التقصير لا يوجب الدم ولم يذكر في الجامع الصغير في هذا الفصل دم الجمع وذكر في كتاب المناسك ان عليه دما لاضافة الحج الى الحج لانه احرم بحج آخر قبل ان يفرغ من حج هذه السنة فيجب عليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه دم لتاخير الحلق ودم للمجمع بينهما وفي قولهما لا يجب للتاخير شيء ثم قيل لاختلاف بين الروايتين لانه سكت في الجامع الصغير عن ايجاب الدم بسبب الجمع وما نفاه وقيل بل فيه روايتان وجه رواية الاصل انه اذا احرم بالثاني قبل ان يحلق من الاول فقد جمع وهو جناية فيجب الدم جبر وجه رواية الجامع الصغير ان هذا الجمع حصل في التوابع لافي الاصول فلا يضمن بالدم **قوله** فلو وقف بعرفات ولم يأت بافعال العمرة فهو رافض لعمرته وفي الفوائد

وقد ذكرناه من قبل فان طاف للحج ثم احرم بعمره فمضى عليهما لزمه وعليه دم لجمعه بينهما لان الجمع بينهما مشروع على ما مر فصح الاحرام بهما والمرا ذ بهذا الطواف طواف التحية وانه سنة وليس بركن حتى لا يلزمه بتركه شيئا واذا لم يأت بما هو ركن يمكنه ان يأتي بافعال العمرة ثم بافعال الحج فلهذا الوضعي عليهما جاز وعليه دم لجمعه بينهما وهو دم كفارة وجبر هو الصحيح لانه بان افعال العمرة على افعال الحج من وجه ويستحب ان يرفض عمرته لان احرام الحج قد تأكد بشي من اعماله بخلاف ما اذا لم يطف للحج واذا رفض عمرته يقضيها لصحة الشروع فيها وعليه دم لرفضها ومن اهل بعمره في يوم النحر او في ايام التشريق لزمته لما قلنا ويرفضها اي يلزمه الرفض لانه قد ادعى ركن الحج فيصير بانها افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الايام ايضا على ما ذكر فلها يلزمه رفضها فان رفضها فعليه دم لرفضها وعمره مكانها

وكذلك اذا طاف لعمرته شوطا او شوطين او ثلاثة اشواط لان المأتي به اقل اعمالها **قوله** وقد ذكرناه من قبل اي في آخر باب القران فقال ولا يصبروا فضا بمجرد التوجه هو الصحيح من مذهب ابي حنيفة رحمه الله ايضا **قوله** على ما مر وهو قوله لان الجمع بينهما مشروع في حق الافاق **قوله** وهو دم كفارة وهو الصحيح قال الامام قاضي خان وهو دم القران لتحقيق القران ثم قال ومن المشايخ من قال يكون دم كفارة لانه خالف السنة فكان كقران المكي فيلزمه دم كفارة فلا يأتى كل منه الحاج **قوله** بخلاف ما اذا لم يطف للحج اي لا يرفضها ويأتي بهما لانه لا يصير بانها بوجه **قوله** لما قلنا اي لصحة الشروع فيها **قوله** على ما ذكر اي في باب الفوات **قوله** وعمره مكانها اي قضاء لما رفض من العمرة

لما بينا فان مضى عليها اجزاه لان الكراهة لمعنى في غيرها وهو كونه مشغولا في هذه الايام باداء بقية اعمال الحج فيجب تخليص الوقت له تعظيما وعليه دم لجمعه بينهما اما في الاحرام او في الاعمال الباقية قالوا وهذا دم كفارة ايضا وقيل اذا حلق للحج ثم احرم لا يرفضها على ظاهره ما ذكر في الاصل وقيل يرفضها احترازا عن النهي قال الفقيه ابو جعفر ومشا يخار حمهم الله تعالى على هذا فان فاته الحج ثم احرم بعمره او بحجة فانه يرفضها لان فأت الحج يتحلل بافعال العمرة

قوله لما بينا يريد به قوله لان الجمع بينهما مشروع ثم فرق بين هذا وبين ما اذا شرع في الصوم في يوم النحر ثم افسد لان ثمة بنفس الشروع لا يصير معتمرا مرتكبا للمنهي عنه فصح شروعه بمنزلة الشروع في الصلوة في الاوقات المكروهة فان قيل كيف يكون جامعا بينهما وقد احرم بالعمرة بعد تمام التحلل من احرام الحج بطواف الزيارة قلنا لانه بقي عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في ايام التشريق فيصير جامعا بينهما عملا وان لم يكن جامعا بينهما احراما فلهد الزمه الدم **قوله** على ظاهره ما ذكر في الاصل المذكور فيه انه لا يرفضها وقيل انه ليس بمجرى على ظاهرها ومعنى قوله لا يرفضها اي لا يرتفع من غير رض **قوله** وقيل يرفضها احترازا عن النهي وهو النهي عن العمرة في هذه الايام على ما يجي ان العمرة مكروهة في هذه الايام فكان عليه الرض امتناعا من هذا المنهي بمنزلة من شرع في صوم يوم الفطرانه يومه بالفطر **قوله** فان فاته الحج ثم احرم بعمره او بحجة فانه يرفضها واصل هذا ان الركن الاصيل في الحج الوقوف بعرفة ومن فاته فعليه ان يتحلل بافعال العمرة للحديث اذا ثبت هذا فنقول فأت الحج محرم باحرام الحج مباشر افعال العمرة بمنزلة المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق يكون مقتديا في اصل التحريمه حتى لا يصح اقتداء الغير به منفردا

من غير ان ينقلب احرامه احرام العمرة على ما يأتيك في باب الفوات ان شاء الله تعالى
 فيصيرجا معابين العمرتين من حيث الافعال فعليه ان يرفضها كما لو احرم بعمرتين
 وان احرم بحجة يصيرجا معابين الحجتين احراما فعليه ان يرفضها كما لو احرم بحجتين
 وعليه قضاءها للصحة الشروع فيها ودم لرفضها بالتحلل قبل اوانه والله اعلم.

باب الاحصار

واذا احصر المحرم بعد واواصابه مرض فمنعه من المضي جازله التحلل وقال الشافعي
 رحمة الله تعالى عليه لا يكون الا حصارا بالعدو لان التحلل بالهدي شرع
 في حق المحصر لتحصيل النجاة وبالا خلال ينجو من العدو ومن المرض ولنا ان

في الاعمال فيلزمه القراءة ولو سها يلزمه سجدة السهو.

قوله من غير ان ينقلب احرامه احرام العمرة هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 واما عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ينقلب احرامه احرام العمرة وفائدة هذا
 الاختلاف انما تظهر في لزوم الرفض اذا احرم بحجة اخرى فعندهما يرفضها
 كيلا يصيرجا معابين احراممي الحجة وعند ابي يوسف رحمه الله لا يرفضها بل
 يمضي فيها **قوله** على ما يأتيك في باب الفوات اراد به قوله لان فائت الحج يتحلل
 بافعال العمرة والله تعالى اعلم.

باب الاحصار

المحصر هو الذي اهل بحجة او عمرة او بهما ثم منع من الوصول الى البيت
 لمرض او عدو او لغيرهما بان سرقت نفقته او كانت امرأة فمات محرما او زوجها عندنا
 وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه الاحصار لا يكون الا بالعدو

قص

آية الاحصار وردت في الاحصار بالمرض باجماع اهل اللغة فانهم قالوا الاحصار بالمرض
والحصار بالعدو التحلل قبل او انه لدفع الحرج الآتي من قبل امتداد الاجرام والحرج
في الاصطبار عليه مع المرض اعظم واذا جاز له التحلل يقال له ابعت شاة تذبح في الحرم
وواعد من يبعثه بيوم بعينه يذبح فيه ثم تحلل وانما يبعث الى الحرم لان دم
الاحصار قرينة والاراقة لم تعرف قرينة الا في زمان او مكان على ما مر فلا يقع قرينة
دونه فلا يقع به التحلل

قوله آية الاحصار وردت في الاحصار بالمرض باجماع اهل اللغة اي يجب ان يكون المراد
بالآية المرض نظرا الى موضوع اللغة قال اهل اللغة الحصر بالعدو والاحصار بالمرض
كذا ذكره القنبي والزجاج وابن السكيت وذكر في الاسرار فان قيل كيف
يستقيم الحمل على المرض والآية نزلت في رسول الله ؑ وما صحابه رضي الله عنهم
وكان المنع بالعدو قلنا ان النصوص اذا وردت لا سباب لم يتعلق بها الا ان يكون
السبب منقولا عنها كقول الراوي سها رسول الله عليه السلام فمسجد فاما اذا وردت
مطلقة من الاسباب فتعمل بظاهرها ولا تحمّل على السبب ثم ان كان التأويل هو المنع
مطلقا عرفوا الاحلال بنص مطلق وان كان التأويل هو المنع بالمرض عرفوا الاحلال
بالعدو وبمدلول هذا اللفظ فان النص لما اباح الاحلال يمنع من جهة المرض فالمنع من
جهة العدو واولئ بالاباحة لان منع العدو واشد فانه حقيقي لا يندفع ومنع المرض
مما يزول بالداة والمحمل **قوله** تذبح في الحرم دم الاحصار يختص بالحرم عندنا
وعند الشافعي لا يختص به لكنه يذبح الهدى في موضع احصافه **قوله** وواعد من
يبعثه بيوم بعينه هذا عند ابي حنيفة واما عندهما فدم الاحصار موقت بيوم النحر فلا حاجة

والله الاشارة بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فان الهدى اسم لما يهدي الى الحرم وقال الشافعي رحمه الله لا يتوقت به لانه شرع رخصة والتوقيت يبطل التخفيف فلنا المرامى اصل التخفيف لانهايته وتجوز الشاة لان المنصوص عليه الهدى والشاة ادناه وتجزيه البقرة والبدنة كما في الضحايا وليس المراد بما ذكرنا بيعت الشاة بعينها لان ذلك قد يتعذر بل انه ان يبعث بالقيمة حتى تشتري الشاة هنالك وتذبح عنه وقوله ثم تحلل اشارة الى انه ليس عليه الحلق او التقصير وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف عليه ذلك ولو لم يفعل لاشي عليه لانه صلى الله عليه وسلم حلق عام الحديبية وكان محصر ابها وامر اصحابه رضي الله عنهم بذلك ولهما ان الحلق انما عرف قرية مرتبا على افعال الحج فلا يكون نسكا قبلها وفعل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ليعرف استحكام عزيمنتهم على الانصراف

الى المواعدة عندهما في المحصر عن الحج وانما الاحتياج الى المواعدة في المحصر بالعمرة وانما قيد بقوله يذبح فيه ثم تحلل لانه اذا ظن المحصر انه ذبح هديه ففعل ما يفعل الحلال ثم ظهر انه لم يذبح كان عليه ما على الذي ارتكب محظورات احرامه ابقاء احرامه كذا ذكره الامام قاضي خان رحمه الله تعالى عليه.

قوله والله الاشارة اي الى المعنى الفقهي الذي ذكرناه وهو ان الاقامة لم تعرف قرينة الا في مكان مخصوص والا فالاية صريحة في حكم المسئلة **قوله** ثم تحلل اشارة الى انه ليس عليه الحلق او التقصير وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فان قيل قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله دليل على الحلق لان الاية نزلت في المحصر كذا ذكره في الكشاف ثم لما كان المحصر منها عن الحلق قبل الغاية كان ما مورأ بالحلق بعد الغاية لان حكم ما بعد الغاية

قال وان كان قارنا بعث بدمين لا حنجا الى التحلل عن احرامين فان بعث بهدي واحد ليتحلل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منهما شرع في حالة واحدة ولا يجوز ذبح دم الاحصار الا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز للمحصر بالعمرة متى شاء اعتبارا بهدي المتعة والقران وربما يعتبرانه بالحلقة اذ كل واحد منهما محلل ولا يبي حنيفة رحمه الله انه دم كفارة حتى لا يجوز الاكل منه فيختص بالمكان دون الزمان كسائر دماء الكفارات بخلاف دم المتعة والقران لانه دم نسك وبخلاف الحلقة لانه في اوانه لان معظم افعال الحج وهو الوقوف ينتهي به .

مخالف لما قبلنا قلنا المحصر منهي عن الحلقة بهذه الآية حتى يبلغ الهدي محله فذلك دليل الا با حة بعد بلوغ الهدي لادليل الوجوب كما في سائر المحظورات مع ان الحلقة وجب عليه للا حلال والدم اقيم مقامه فيستغني بذلك عن الحلقة .

قوله وان كان قارنا بعث بدمين ثم لا يحتاج الى ان يتعين الذي للعمرة منهما والذي للحج لان هذا تعيين غير مفيد فان قيل يجب ان يكتفى بهدي واحد لان الهدي شرع للتحلل والتحلل عن احرامين يقع بتحليل واحد كالحلقة قبل الذبح بعد اداء الافعال والجواب ليس هذا كما لحق لان الحلقة في الاصل محظور للا حرام وانما صار قربة بسبب التحلل فكان قربة لمعنى في غيره لا لعينه فينوب الواحد عن اثنين كالطهارة الواحدة تكفي لصلوة كثيرة فاما الهدي شرع للتحلل لانها قربة مقصودة بنفسها بدون التحلل كما في الاضحية وما شرع قربة بنفسها لا ينوب الواحد عن اثنين كما فعل الصلوة **قوله** اعتبارا بهدي المتعة متصل بقوله لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر

قال والمحصر بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعمره هكذا روي عن ابن عباس وابن
 جبر رضي الله عنهم ولان الحجة يجب قضاءها لصحة الشروع والعمره لما انه في معنى
 فائت الحج وعلى المحصر بالعمرة القضاء والا حصار عنها يتحقق عندنا وقال مالك
 رحمه الله لا يتحقق لانها لا تتوقت ولنا ان النبي عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم
 احصر واياهم لم يمتنعوا ولا نوا عمارا ولان شرع التحلل لدفع المخرج وهذا موجود في
 احرام العمرة واذا يتحقق الا حصار فعليه لقضاء اذا تحلل كما في الحج وعلى القارن
 حج وعمرتان اما الحج واحد فلما بينا والثانية لانه خرج منها بعد صحة الشروع فيها

قوله والعمرة وامافضاء العمرة فلانه في معنى فائت الحج من حيث انه خرج منه بعد صحة
 الشروع قبل اداء الاعمال وعلى فائت الحج التحلل بافعال العمرة فاذا لم يأت بها فعليه قضاء
 العمرة ايضا فان قيل انه شرع في الحج فكيف يجب عليه افعال العمرة وهو لم يشرع فيها
 قلنا العمرة بعض الحج ودونه فجاز ان يتأدى بها احرام الحج كصلوة النفل فانها بعض
 الفرض ودونه فيتأدى بها احرام الفرض بان يصلي الظهر ستا فان الركعتين الاخرتين
 نفل وقد ادها باحرام الفرض فان قيل هذه العمرة التي تلزمه بالفوت لا يجب
 قضاؤها كما لمكفرا للصوم اذا ايسر ثم افطر قلنا ان من شرع في الحج بنية الفرض
 ثم تبين انه ادى الفرض فانصد النفل لزمه القضاء لان الاحرام بالحج او بالعمرة لا يزم بقصد
 وبغير قصد بخلاف الصوم والصلوة فان قيل العمرة للتحلل في فائت الحج وقد حصل
 التحلل بالهدى قلنا فائت الحج تجب عليه افعال العمرة وبعث دم الا حصارا لاستعجال
 التحلل ودفع ضرر دوام الاحرام لا لسقوط ما وجب عليه بفوات الحج على انه
 وجب الدم بالكتاب والعمرة بالاثار

نصا

فان بعث القارن هديا وواعدهم ان يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الاحصار فان كان لا يدرك الحج والهدي لا يلزمه ان يتوجه بل يصير حتى يتحلل بنحر الهدى لغوات المقصود من التوجه وهو اداء الافعال وان توجه ليتحلل بانفعال العمرة له ذلك لانه فأت الحج وان كان يدرك الحج والهدي لزمه التوجه لزوال العجز قبل حصول المقصود بالخلف واذا ادرك هديه صنع به ما شاء لانه ملكه وقد كان عينه لمقصود استغنى عنه وان كان يدرك الهدى دون الحج يتحلل لعجزه عن الاصل وان كان يدرك الحج دون الهدى جازله التحلل استحسانا

قوله فان بعث القارن هديا اي ما يجب عليه من الهدى اراد به الجنس ولذلك لم يتعرض العدد الواجب عليه لانه معلوم ان على القارن هديين فاستغنى بذلك عن التنصيص عليه وقيل ذكر القارن ههنا وقع غلطا من الكاتب وبيان الغلط من وجهين احدهما ان عليه هديين والثاني ان المصنف التزم الجمع بين روايتي القدوري والجامع الصغير والمذكور في القدوري واذا بعث المحصر هديا وكذا المذكور في الجامع الصغير المحصر مكان القارن **قوله** وان كان لا يدرك الحج والهدي لا يلزمه ان يتوجه فان قيل كان ينبغي ان يؤمر بالتوجه ليتحلل بالطواف والسعي بمنزلة فأت الحج قلنا ان الطواف والسعي في حق فأت الحج غير مقصود لعينه لكن المقصود هو التحلل وهذا المقصود يحصل له بالهدي **قوله** وان توجه ليتحلل بالعمرة فله ذلك لان فأت الحج يتحلل باعمال العمرة وله في هذا التوجه غرض وهو ان لا يلزمه قضاء العمرة *

وهذا التقسيم لا يستقيم على قولهما في المحصر بالحج بان دم الاحصار عندهما يتوقت بيوم النحر فمن يدرك الحج يدرك الهدي وانما يستقيم على قول ابي حنيفة رحمه الله وفي المحصر بالعمرة يستقيم بالاتفاق لعدم توقيت الدم بيوم النحر وجه القياس وهو قول زفر رحمه الله انه قدر على الاصل وهو الحج قبل حصول المقصود بالبدل وهو الهدي ووجه الاستحسان اننا لو ائزمناه التوجه اضاع ماله لان المبعوث على يديه الهدي يذبحه ولا يحصل مة صودة وحرمة المال كحرمة النفس وله الخيار ان شاء صبر في ذلك المكان لو في غيره ليدبح عنه فيتحلل وان شاء توجه ليؤدي النسك الذي التزمه بالا حرام هو افضل لانه اقرب الى الوفاء بما وعد ومن وقف بعرفة ثم احصر لا يكون محصرا لوقوع الامن عن الفوات ومن احصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر لانه تعذر عليه الا تمام نصاركما اذا احصر في التحل وان قدر على احد هما فليس بمحصر اما على الطواف فلان فامت الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل واما على الوقوف فلما بينا

قوله وهذا التقسيم لا يستقيم على قولهما في المحصر بالحج لان دم الاحصار لما كان يتوقت بيوم النحر عندهما فبادراك الحج يكون مدركا للهدي لا محالة لان وقت ذبح الهدي يوم النحر ووقت الحج وهو الوقوف بعرفة يوم عرفة فلذلك لا يتصور ادراك الحج دون الهدي عندهما **قوله** وحرمة المال كحرمة النفس فكما كان الخوف على نفسه عذرا كذلك الخوف على ماله والا فضل ان يتوجه لانه اقرب الى الوفاء بما وعدوه واداء ما شرع فيه **قوله** ومن وقف بعرفة ثم احصر لا يكون محصرا لوقوع الامن عن الفوات لقوله عليه الصلوة والسلام من وقف بعرفة فقد تم حجه فلا يكون محصرا حتى لا يتحلل بالهدي ولكنه يبقى محرما الى ان يطوف طواف الزيارة وطواف الصدر ويحلق او يقصر وعليه دم لترك الوقوف بدزدة لغلة ولرمي الجمار

وقد قيل في هذه المسئلة خلاف بين ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله تعالى والصحيح ما علمتكم من التفصيل والله تعالى اعلم بالصواب.

دم ولتاخير الطواف دم ولتاخير الحلق دم عند ابي حنيفة رحمه الله فكان عليه اربعة دماء عند ابي حنيفة وكذا ذكره الا سبيجا بمي رحمه الله وعندهما ليس عليه ثلثا خير الحلق والطواف شيء وقد تقدم فان قيل قد قلتم ان مدة الاحرام متى زادت ثبت حكم الاحصار وقد زادت مدة الاحرام ايضا فلما ذالا يثبت حكم الاحصار في حقه فلنا الا كذلك فانه متمكن من التحلل بالحلق الا في النساء والمشقة بالكف عن النساء ليست كنهي بالكف عن سائر المحظورات فلم يتحقق العذر الموجب للتحلل *

قوله وقد قيل في هذه المسئلة خلاف بين ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله تعالى اراد بالمسئلة من احصر مكة وهو ممنوع من الطواف والوقوف وهو محصر ذكر في المبسوط قال ابو يوسف رحمه الله سألت ابا حنيفة رضي الله عنه عن المحصر يحصر في الحرم قال لا يكون محصرا قلت اليس ان النبي عليه السلام احصر بالحديبية وهي بالحرم فقال ان مكة يومئذ كانت دار حرب واما اليوم فهي دار الاسلام فلا يتحقق الاحصار فيها قال ابو يوسف رحمه الله اما انا فاقول اذا غلب العد وعلى مكة حتى حالوا بينه وبين البيت كان محصرا وهو قول الشافعي رح والاصح ان يقول اذا كان محصرا بالحج فان منع عن الوقوف والطواف فهو محصور وان لم يمنع من احد هما لم يكن محصرا لانه ان لم يكن ممنوعا عن الطواف فيمكنه ان يصبر حتى يفوته الحج فيتحلل بالطواف والسعي وان لم يكن ممنوعا عن الوقوف فيمكنه ان يقف بعرفة لينتم حجه ثم يحلق فيتحلل فلا يزداد عليه احرامه فاما اذا كان ممنوعا عنهما فقد تعدد عليه الاتمام والتحلل بالطواف فيكون محصرا كما لو احصر في الحل والله تعالى اعلم.

باب الفوات

ومن احرم بالحج وفاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج
 لما ذكرنا ان وقت الوقوف يمتد اليه وعليه ان يطوف ويسعى ويتحلل ويقضى الحج
 من قابل ولا دم عليه لقوله عليه السلام ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فليتحلل
 بعمره وعليه الحج من قابل والعمره ليست الا لطواف والسعي ولان الاحرام بعدما
 انعقد صحيحا لا طريق للخروج عنه الا باداء احد النسكين كما في الاحرام
 المبهم وهنا عجز عن الحج فتعين عليه العمره ولا دم عليه لان التحلل وقع بافعال
 العمره فكانت في حق فابت الحج بمنزلة الدم في حق المحصر فلا يجمع بينهما

باب الفوات

قوله ولان الاحرام بعدما انعقد صحيحا اي نافذا لازما وهذا احتراز عند احرام العبد
 والامة بغير اذن المولى واحرام المرأة في التطوع بغير اذن الزوج فان للمولى والزوج
 ان يحللها وليس باحتراز عما انعقد فاسدا لان الاحرام الفاسد وهو ما اذا جامع
 المحرم قبل الوقوف بعرفة او احرم مجامعا يلزم فيه المضي كما لصحيح **قوله** فان قيل يشكل
 هذا بالمحصر فان فيه خروجا من الاحرام من غير اداء احد النسكين قلنا اجري الكلام
 على الاصل فلا يرد العوارض نقضا ونصل المحصر من العوارض **قوله** كافي الاحرام
 المبهم بان احرم ولم يتعين حجة ولا عمره فانه يصح احرامه ولا يخرج عن الاحرام
 الابداء احد النسكين

نصب

العمرة لا تغوت وهي جائزة في جميع السنة الا خمسة ايام يكره فيها فعلها وهي يوم
عرفة ويوم النحر وايام التشريق لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنهما انها كانت
تكره العمرة في هذه الايام الخمسة ولان هذه الايام ايام الحج فكانت متعينة له
وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال لان دخول وقت
ركن الحج بعد الزوال لا قبله والاظهر من المذهب ما ذكرناه ولكن مع هذا
لو اداه في هذه الايام صح ويبقى محرما بها فيها لان الكراهة لغيرها وهو تعظيم
امر الحج وتخليص وقته له فيصح الشروع والعمرة سنة وقال الشافعي رحمه الله
فريضة لقوله عليه السلام العمرة فريضة كفريضة الحج ولنا قوله عليه السلام الحج فريضة
والعمرة تطوع ولانها غير موقته بوقت وتتأدى بنية غيرها كما في فائت الحج وهذه اماراة النفلية
وتأويل مارواه انها مقدرة باعمال كالْحج اذ لا تثبت الفريضة مع التعارض في الآثار
قال وهي الطواف والسعي وقد ذكرناه في باب التمتع والله اعلم بالصواب

قوله وتتأدى بنية غيرها اما عند الخصم فان المحرم بالحج قبل اشهر الحج يكون محرما بالعمرة
واما بالاجماع فان فائت الحج ينحلل بافعال العمرة والغرض انما يبين النفل بان النفل
يتأدى بنية الغرض والغرض الذي هو غير معين لا يتأدى بنية النفل كذا في المسبوط
وقوله غير معين يخرج صوم رمضان فانه فرض يتأدى بنية النفل **قوله** وتأويل مارواه
وهو قوله عم العمرة فريضة **قوله** مع التعارض في الآثار لان مارواه يعارض بما روينا من
قوله عليه السلام والعمرة تطوع **قوله** وهي الطواف والسعي العمرة هي الاحرام والطواف
والسعي والحلق لان الاحرام شرط والطواف ركن والسعي والحلق واجبان

باب الحج عن الغير

الا صل في هذا الباب ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة او صوما او صدقة او غيرها عند اهل السنة والجماعة لما روي عن النبي عليه السلام انه ضحى بكبشين امlichen احدهما عن نفسه والاخر عن امته ممن اقر بوحدانية الله تعالى وشهد له بالبلاغ جعل تضحية احدي الشاتين لامتة والعبادات انواع مالية محضة كالزكاة وبدنية محضة كالصلوة ومركبة منهما كالحج والنياحة تجري في النوع الاول في حالتي الاختيار والضرورة لحصول المقصود بفعل النائب ولا تجري في النوع الثاني بحال لان المقصود وهو اتعاب النفس لا يحصل به وتجري في النوع الثالث عند العجز للمعنى الثاني وهو المشقة بتنقيص المال ولا تجري عند القدرة لعدم اتعاب النفس والشرط العجز الدائم الى وقت الموت لان الحج فرض العمر وفي الحج النفل تجوز الانابة حالة القدرة لان باب النفل اوسع ثم ظاهر المذهب ان الحج يقع عن المحجوج عنه وبذلك تشهد الاخبار الواردة في هذا الباب كحديث الخثعمية فانه صلى الله عليه وسلم قال فيه حجبي عن ابيك واعتمرني وعن محمد رحمة الله تعالى عليه ان الحج يقع عن الحاج وللأمر ثواب النفقة لانه عبادت بدنية وعند العجز اقيم الانفاق مقامه

باب الحج عن الغير

قوله لحصول المقصود وهو سد خلة المحتاج بدفع المال وذ الحاصل بنائبة كما يحصل به **قوله** للمعنى الثاني وهو المشقة بتنقيص المال كان من حقه ان يقول للمعنى الاول وهو حصول المقصود بفعل النائب لاعتبار جانب المال الا انه اقام مشقة التنقيص مقام مشقة اتعاب النفس عند فعله بنفسه لانه كما يلحق المرء المشقة عند فعله بنفسه تلحقه المشقة ايضا عند تنقيص ماله بالدفع الى الغير **قوله** لان الحج فرض العمر

كالغدية في باب الصوم .

قال ومن امره رجلا ن ان يحج عن كل واحد منهما حجة فاهل بحجة عنهما

فان قيل لا يستقيم التعليل لاشتراط العجز الدائم بانه فرض العمران الشيخ الفاني في الصوم يشترط فيه العجز الدائم في حق جواز الغدية عن صومه مع ان الصوم ليس بفرض العمر قلنا لما فات الصوم عن وقته التحق بفرض العمر لان قضاءه لازم عليه مادام حيا فاستغرق العمر قضاء وان لم يستغرق اداء وروى المعلى عن ابي يوسف رح في الاحجاج ان برء المريض قبل فراغ المأمور تلزمه الاعادة وان برأ بعد الفراغ لا تلزمه الاعادة ثم العجز ان كان بعذر لا يزول كالعمي والزم انه جاز ان يحج عنه لقيام العجز الدائم وان كان بعذر يرجي زواله كالمرض والجنون والحبس فان استمر الى وقت الموت حكم بوقوع الاحجاج موقع الفرض للعذر وان صح فعليه حجة الاسلام واذا الحج الرجل الصحيح رجلا ثم عجز لم يجزه عن الحجة لغقد العذر حالة الاحجاج .

قوله كالغدية في باب الصوم الغدية في باب الصوم اقيم مقام الصوم في حق سقوط الصوم فكذا الاتفاق هنا اقيم مقام الحج في حق سقوط الافعال وهذا لان الاتفاق سبب لاداء الحج واقامة السبب مقام المسبب اصل في الشرع هذا هو الكلام في الحج الفرض فاما اذا امر رجل رجلا ان يحج عنه تطوعا فحج المأمور فالحج يقع عن المأمور وللأمر ثواب النفقة لان الأصل وقوع الحج عن الحاج والحج عن الأمر انما وقع في الفرض بالنص حيث قالت الخثعمية ان فريضة الحج ادركت ابي فبقي النفل على أصل القياس **قوله** فاهل بحجة عنهما اي شرع في الافعال قبل ان يعين عن احدهما على ما يأتي بعدها

فهى عن الحاج ويضمن النفقة لان الحج يقع عن الامر حتى لا يخرج الحاج عن حجة الاسلام وكل واحد منهما امره ان يخلص الحج له من غير اشتراك ولا يمكن ايقاعه عن احدهما لعدم الاولوية فيقع عن المأثور ولا يمكنه ان يجعله عن احد هما بعد ذلك بخلاف ما اذا حج عن ابويه فان له ان يجعله عن احد هما لانه متبرع بجعل ثواب عمله لا حد هما ولهما فيبقى على خياره بعد وقوعه سبباً لثوابه وهنا يفعل بحكم الأمر وقد خالف امرهما فيقع عنه ويضمن النفقة ان انفق من مالهما لانه صرف نفقة الأمر الى حج نفسه وان ابهم الا حرام بان نوى عن احدهما غير عين فان مضى على ذلك صار مخالفاً لعدم الاولوية وان عين احدهما قبل المضي فكذلك عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه وهو القياس لانه مأمور بالتعيين والابهام بخالفه فيقع عن نفسه بخلاف ما اذا لم يعين حجة او عمرة حيث كان له ان يعين ماشاء

قوله فهى عن الحاج ويضمن النفقة لان الحج يقع عن الأمرى فيما اذا وافقه واحرم عنه على التعيين وهنا لم يقع عنه لانه خالفهما فيقع عن المأثور فيضمن النفقة **قوله** بخلاف ما اذا حج عن ابويه لان الوارث غير مأثور بالحج ومن حج عن غيره بغير امره لا يكون حائراً بل يكون جاعلاً لثواب الحج له فاذا اهل بحجة لغت نيته في كون الحج لهما فيبقى الحج له وعمله يكون سبباً لثواب فيبقى خياره بعد وقوعه سبباً للثواب على ما كان قبله اما هنا فيفعل ما يفعل بحكم الأمر والحج يقع عن الأمر من وجه بدليل انه لم يخرج الحاج عن عهدة حجة الاسلام فكان مأموراً بايقاع الحجة لكل واحد منهما على الخلو بدون الاشتراك فيقع عن نفسه للمخالفة لكل واحد منهما وبعد ما وقع عن نفسه لا يمكن ان يقع عن غيره **قوله** بخلاف ما اذا لم يعين حجة او عمرة بان قال لبيك اللهم لبيك ولم يقل بحجة او بعمرة

نصح

(كتاب الحج ... باب الحج عن الغير)

لان الملتزم هناك مجهول وههنا المجهول من له الحق وجه الامتحان ان الاحرام
 شرع وسيلة الى الافعال لا مقصودا بنفسه والمبهم يصلح وسيلة بواسطة التعيين
 فاكتمني به شرط بخلاف ما اذا ادى الافعال على الا بهام لان المؤدى لا يحتمل
 التعيين فصار مخالفاً

قال فان امره غير ان يقرن عنه فالدم على من احرم لانه وجب شكر المأوفقة
 الله تعالى من الجمع بين النسكين والمأمور هو المختص بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه
 وهذه المسئلة تشهد بصحة المروي عن محمد رحمه الله تعالى ان الحج يقع عن المأمور
 وكذلك ان امره واحد بان يحج عنه والا خربا يعتمر عنه واذا ناله بالقران فالدم عليه
 لما قلنا ودم الاحصار على الامر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف على الحاج
 لانه وجب التحلل دفعا لضرر امتداد الاحرام وهذا الضرر راجع اليه فيكون الدم عليه

قوله لان الملتزم هناك مجهول وههنا المجهول من له الحق فجهالة الملتزم
 غير مانعة لوجوب التعيين واما جهالة من له الحق فما نعة بدليل مسئلة الاقرار
 فان من اقر بمجهول لمعلوم بان قال لفلان علي شيء يصح ووجب التعيين
 ولو اقر بمجهول لمجهول بان قال لواحد من الناس علي الف درهم لم يصح **قوله** ان الاحرام
 شرع وسيلة بدليل صحة تقديمه على وقت الاداء هو اشهر الحج **قوله** فاكتمني به
 شرط اي فاكتمني بالا حرام المبهم من حيث انه شرط **قوله** واذا ناله بالقران فالدم عليه
 وانما قيد بقوله واذا ناله بالقران فانه لو لم يأذ ناله بالقران لا يجوز له ان يجمع بينهما
 لاجلهم ان لو قرن كان مخالفا كذا في المبسوط فيقع الحج له فيكون الدم عليه لا محالة
 وانما يتوهم وجوب الدم على الامر عند الاذن بالقران فلدفع هذا الوهم قيد بالاذن
 فان قيل لما كان هذا دم شكر ينبغي ان يجب على الامر لان المنتفع بالقران هو الامر

ولهما ان الأمر هو الذي ادخله في هذه العهدة فعليه خلاصه فان كان بحج من ميت
 فا حصر فالدم في مال الميت عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله ثم قيل هو من
 ثلث مال الميت لانه صلة كالزكوة وغيرها وقيل من جميع المال لانه وجب حق للمأمور
 فصار دينا ودم الجماء على الحاج لانه دم جناية وهو الجاني عن اختيار وضمن
 النفقة معناه اذا جامع قبل الوتوف حتى تسد حجة لان الصحيح هو المأمور به
 بخلاف ما اذا فاته الحج حيث لا يضمن النفقة لانه ما فاته باختياره اما اذا جامع
 بعد الوقوف لا يفسد حجه ولا يضمن النفقة لحصول مقصود الأمر وعليه الدم في ماله

قلنا ان هذا الدم دم نسك كسائر المناسك وانه على المأمور فكذا هذا الا ترى انه اذا عجز عن
 الهدي كان الصوم عليه وحاصله ان الدماء ثلثة انواع ما يجب جزاء على جناية كجزاء الصيد
 ونحوه وما يجب نسكا كدم القران والمتعة وما يجب مؤنة كدم الاحصار فكلها على
 المأمور سوى دم الاحصار فانه مختلف فيه .

قوله ولهما ان الأمر هو الذي ادخله في هذه العهدة فعليه خلاصه كالعبد اذا احرم
 باذن مولاه ثم احصر كان عليه اخراجه توضيحه ان دم الاحصار بمنزلة نفقة
 الرجوع ونفقة الرجوع في مال الميت وان كان الحاج هو المنتفع به ولا ضمان
 عليه فيما انفق لانه لم يكن مخالفا لمرأته فيما انفق الا ترى انه لو مات في
 الطريق لم يضمن ما انفق فكذلك اذا احصر كذا في المبسوط **قوله** لانه صلة الصلة عبارة
 عن اداء مال ليس في مقابلته عوض مالي **قوله** وغيرها كالنذور والكفارات **قوله** لان
 الصحيح هو المأمور يعني اذا افسده كان مخالفا ووقع الفاسد عن الحاج ثم لما قضى الحج في
 السنة الثانية على وجه الصحة لا يسقط به حج الميت لانه لما خالف في السنة لما ضيعة بالافساد
 صار الاحرام واقعا عن المأمور والحج الذي يأتي به في السنة القابلة فضاء ذلك الحج فصار واقعا

لما بينا وكذلك سا نرد ماء الكفارات على الحاج لما قلنا ومن اوصى بان يحج عنه
 فاحجوا عنه رجلا فلما بلغ الكوفة مات او سرفت نفقته وقد انفق النصف يحج عن الميت
 من منزله بثلاث ما بقي وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يحج عنه من حيث مات الا ول
 قال كلام ههنا في اعتبار الثلث وفي مكان الحج اما الاول فالمدكور قول ابي حنيفة رحمه الله
 اما عند محمد يحج عنه بما بقي من المال المدفوع اليه ان بقي شي والابطلت الوصية
 اعتبارا بتعيين الموصي اذ تعيين الوصي كنعينه وعند ابي يوسف رحمه الله يحج عنه
 بما بقي من الثلث الاول لانه هو المحل لنفاذ الوصية ولا ابي حنيفة ان فسمه الوصي وعزله
 المال لا يصح الا بالتسليم الى الوجه الذي سماه الموصي لانه لا خصم له ليقبض ولم يوجد
 التسليم الى ذلك الوجه فصار كما اذا هلك قبل الافراز والعزل فيحج بثلاث ما بقي

من المأثور ايضا كذا في الجاهع الصغير لقاضي خان رحمه الله .

قوله لما بينا ولما قلنا راجع الى قوله لانه دم جناية وهو الجاني عن اختيار **قوله** اما الاول
 وهو اعتبار الثلث وحاصل ذلك ان عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه يؤخذ
 بثلاث ما بقي فيحج به مرة اخرى ويجعل الها لك كان لم يكن وعلى قول
 ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ان بقي من الثلث الاول وهو ثلث جميع المال
 مقدار ما يمكن ان يحج به يحج عنه بما بقي والافتبطل الوصية وعلى قول محمد رح تبطل
 الوصية سواء بقي من الثلث الاول شي اولم يبق وهذا الاختلاف بينهم اذا هلك المال او سرق
 في يد النائب حتى لو هلك المال في يد الوصي قبل الدفع الى النائب بعد ما قسم الورثة يحج
 عنه من ثلث ما بقي بالاتفاق ثم وثم الى ان يبقى من المال حبة **قوله** ولا ابي حنيفة
 رحمه الله ان القسمة لا تصح الا بالتسليم الى آخره وهذا الان القسمة لا تتم الا بالتسليم
 الى الموصي له وههنا الموصي له هو الحج معنى فلا تتم القسمة الا بالصرف الى الحج

واما الثاني فوجه قول ابي حنيفة رحمه الله وهو القياس ان القدر الموجود من السفر قد بطل في حق احكام الدنيا قال صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلث الحديث وتنفيذ الوصية من احكام الدنيا فبقيت الوصية من وطنه كان لم يوجد الخروج وجه قولهما وهو الاستحسان ان سفره لم يبطل لقوله تعالى ومن يخرج من بينه مهاجرا الى الله ورسوله الاية وقل صلى الله عليه وسلم من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة واذا لم يبطل سفره اعتبرت الوصية من ذلك المكان واصل الاختلاف في الذي يحج بنفسه ويبتني على ذلك المأثور بالحج .

قال ومن اهل بحجة من ابويه يجزيه ان يجعله عن احدهما لان من حج من غيره بغير اذنه فانما يجعل ثواب حجه له وذلك بعد اداء الحج فلغت نيته قبل اداؤه وصح جعله ثوابه لاحدهما بعد الاداء بخلاف المأثور على ما فرقنا من قبل والله تعالى اعلم بالصواب .

قوله واما الثاني وهو اعتبار المكان في الحج ذكر الامام المحبوبي رحمه الله وهذا الاختلاف في المكان فيما اذا خرج النائب لحج عن الامر ثم مات او خرج الموصي بنفسه ليحج ثم مات في الطريق واما لو خرج رجل من بلدة تأجرا لا للحج ثم مات واولى بان يحج عنه فانه يحج عنه من وطنه اتفاقا **قوله** بخلاف المأثور على ما فرقنا من قبل وهو قوله وههنا يفعل بحكم الامر وقد خالفه والله تعالى اعلم بالصواب .

باب الهدى

الهدى اذ ناه شاة لما روي انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الهدى فقال اذ ناه شاة
قال وهو من ثلاثة انواع الابل والبقر والغنم لانه صلى الله عليه وسلم لما جعل الشاة اذنى
 لا بدان يكون له اعلى وهو البقر والجوز ولان الهدى ما يهدى الى الحرم
 لينتقرب به فيه والاصناف الثلاثة سواء في هذا المعنى ولا يجوز فى الهدا ايا الا ما جاز فى الضحايا
 لانه قربة تعلقت با رافة الدم كالاضحية فينخصصان بمحل واحد والشاة جائزة في كل
 شي الا في موضعين من طواف طواف الزيارة جنباً ومن جامع بعد الوقوف فانه لا يجوز
 فيهما الا بدنة وقد بينا المعنى فيما سبق ويجوز الاكل من هدى التطوع والمنعة والقران
 لانه دم نسك فيجوز الاكل منها بمنزلة الاضحية وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل
 من لحم هديه وحسا من المرققة ويستحب له ان ياكل منها لما روينا وكذا يستحب
 ان يتصدق على الوجه الذي عرف في الضحايا ولا يجوز الاكل من بقية الهدا ايا لانها دماء
 كفارات وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما احصر بالحدبية وبعث الهدا على
 يدي ناجية الاسلامي قال له لا تأكل انت ورفقتك منها شيئا

باب الهدى

قوله ولا يجوز فى الهدايا الا ما جاز فى الضحايا اي يشترط فيها ما يشترط فى الضحايا
 من السلامة عن العيوب التي تمنع الجواز كالعور والعرج وغيرهما **قوله** ويجوز الاكل
 من هدى التطوع اي للمهدي ولا غنبا هذا اذا ذبح هدى التطوع في محله وهو مكة
 واما اذا ذبحه في الطريق او عطب لا يجوز له الاكل من هدى التطوع ويجوز من
 هدى الواجب على ما يجي بعد هذا **قوله** لانها دماء كفارات والمعنى في ذلك

ولا يجوز ذبح هدي التطوع والمنفعة والقران الا في يوم النحر قال في الاصل
يجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر وذبح يوم النحر افضل وهذا هو الصحيح
لان القرية في التطوعات باعتبار انها هدايا وذلك يتحقق بتبليغها الى الحرم
فاذا وجد ذلك جاز ذبحها في غير يوم النحر وفي ايام النحر افضل لان معنى القرية في اراقة الدم
فيها اظهر امارا دم المنفعة والقران فلقوله تعالى فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقضوا نفثهم
وقضاء النفث يختص بيوم النحر لانه دم نساك فيختص بيوم النحر كما لا ضحية
ويجوز ذبح بقية الهدايا في اي وقت شاء وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا في يوم النحر
اعتبار ابدن المنفعة والقران فان كل واحد دم جبر عنده ولنا ان هذه دماء كفارات
فلا تختص بيوم النحر لانها لما وجبت لجبر النقصان كان التعجيل بها اولي
لا ارتفاع النقصان به من غير تاخير بخلاف دم المنفعة والقران لانه دم نساك
قال ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم لقوله تعالى في جزاء الصيد هدايا بالغ الكعبة نصار
اصلا في كل دم هو كفارة ولان الهدى اسم لما يهدي الى مكان ومكانه الحرم قال صلى
الله عليه وسلم منى كلها منحر وفجاج مكة كلها منحر ويجوز ان يتصدق بها على
مساكين الحرم وغيرهم خلافا للشافعي رحمه الله لان الصدقة قرية معقولة والصدقة
على كل فقير قرية

ان الكفارة شرعت جزاء للجناية فيلحق بها الحرمان عن الانتفاع بهديه لزيادة
الزجر ولو جاز له الانتفاع بها لانتفع بهدیه العسر يسراه

قوله وقضاء النفث يختص بيوم النحر فكذا الذبح يختص به ليكون الكلام مسرودا على
نسق واحد **قوله** نصار ذلك اصلا لا تفاوت بين الكفارات في معنى الجبر والجزاء
فاذا ثبت وجوب التبليغ في البعض بالنص ثبت وجوب التبليغ في الباقي بدلالته

ولا يجب التعريف بالهدايلان الهدى ينبي عن النقل الى مكان ليتقرب بارافته
 دم فيه لا عن التعريف فلا يجب فان عرف بهدى المتعة فحسن لانه يتوقت بيوم النحر
 فعسى ان لا يجد من يمسكه فيحتاج الى ان يعرف به ولا نه دم نسك فيكون مبناه على التشهير
 بخلاف دم الكفارات لانه يجوز ذبحها قبل يوم النحر على ما ذكرنا وسببه الجناية فيليق به السر
 قال والافضل في البدن النحر وفي البقر والغنم الذبح لقوله تعالى فصل لربك وانحر
 قيل في تأويله الجزور وقال الله تعالى ان تذبحوا بقرة وقال الله تعالى وفديناه
 بذبح عظيم والذبح ما اعد للذبح وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم نحر الابل وذبح
 البقر والغنم ثم ان شاء نحر الابل في الهدايا قيا ما واضجعها واي ذلك فعل فهو حسن والافضل
 ان ينحرها قيا ما روي انه صلى الله عليه وسلم نحر الهدايا قيا ما واصحابه رضي الله تعالى
 عنهم كانوا ينحرونها قيا ما معقولة اليد اليسرى ولا يذبح البقر والغنم قيا ما لان في حالة الاضطجاع
 المذبح ايمن فيكون الذبح ايسر والذبح هو السنة فيهما والاولى ان يتولى ذبحها بنفسه اذا كان
 يحسن ذلك لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة في حجة الوداع

قوله ولا يجب التعريف بالهدايلان الهدى ينبي عن النقل الى مكان ليتقرب بارافته
 بالهدايل الى عرفه وتعريف الهدايل اي اعلامها بعلامته مثل التقليد والاشعار وكل ذلك ليس
 بواجب ثم ههنا يحتمل ان يراد به الثاني بدلالة قوله فعسى لا يجد من يمسكه فيحتاج
 الى ان يعرف به اي يذهب به الى عرفات ويحتمل ان يراد به الاخير بدلالة قوله ولا نه نسك
 فيكون مبناه على التشهير **قوله** الفصل ان ينحرها قيا ما لما روي في قوله تعالى
 فاذا وجبت جنوبها اشارة الى هذا لان السقوط يكون عن حالة القيام **قوله** معقولة
 اليد اليسرى المراد منه ان يضم الساق مع الفخذ بعد رفع ساقه منحنية الى الفخذ
 ويربط عليهما كما يربط كذلك عند البروك.

فحرفنا وستين بنفسه وولى الباقي على رضى الله عنه ولا نه فربة والتولى في القربات اولى
لما فيه من زيادة الخشوع الا ان الانسان قد لا يهتدي لذلك ولا يحسنه فجزاؤه توليته غيره
قال ويتصدق بجلالها وخطاها ولا يعطي اجرة الجزار منها صلى الله عليه وسلم
لعلي رضي الله عنه تصدق بجلالها وبخطاها ولا تعطى اجرة الجزار منها ومن ساق بدنة
فاضطر الى ركوبها ركبها وان استغنى عن ذلك لم يركبها لانه جعلها خالصا لله
تعالى فما ينبغي ان يصرف شيئا من عينها او منافعها الى نفسه الى ان يبلغ محله الا ان
يحتاج الى ركوبه لما روي انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال
اركبها ويلك وتأويله انه كان عاجزا محتاجا ولوركبها فانتقص بركوبه فعليه
ضمان ما نقص من ذلك وان كان لها لبن لم يحلبها لان اللبن متولد منها فلا يصرفه الى
حاجة نفسه وينضح ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن ولكن هذا اذا كان قريبا من
وقت الذبح فان كان بعيدا منه يحلبها ويتصدق بلبنها كيلا يضر ذلك بها وان صرفه
الى حاجة نفسه تصدق بمثله او بقيمته لانه مضمون عليه ومن ساق هديا فعطب فان
كان تطوعا فليس عليه غيره لان القربة تعلقت بهذا المحل وقد فات وان كان عن واجب
فعليه ان يقيم غيره مقامه لان الواجب باق في ذمته وان اصابه عيب كثير يقيم
غيره مقامه لان المعيب بمثله لا يتأدى به الواجب فلا بد من غيره وصنع بالمعيب
ما شاء لانه التحق بسائر ملاكه

قوله فحرفنا وستين النيف بالتشديد كل ما بين العقد بين وقد يخفف واصله من الواو
وعن المبرد النيف من واحدة الى ثلث **قوله** فان اصابه عيب كثير يريد به عيبا
يمنع التضحية بان ذهب اكثر من ثلث اذ نه على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اذ ذهب اكثر من نصف الاذن

وإذا عطبت البدنة في الطريق فإن كان تطوعاً نحرها وصبغ نعلها بدنها وضرب بها
صفحة سنامها ولا يأكل هو ولا غيره من الأغنياء بذلك أمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ناجية الأسلمي رضي الله عنه والمراد بالنعل قلايتها وفائدة ذلك أن يعلم
الناس أنه هدى فيأكل منه الفقراء دون الأغنياء وهذا لأن الأذن يتناوله معلق بشرط بلوغه
محلّه فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلاً إلا أن التصديق على الفقراء أفضل من أن يتركه
جزر السباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود فإن كانت واجبة أقام غيرها مقامها وصنع
بها ما شاء لأنه لم يبق ما لحامه عينه وهو ملكه كسائر أملاكه ويقلد هدى التطوع والمنفعة
والقرآن لأنه دم نسك وفي التقليد أظهاره وتشهيره فيليق به ولا يقلد دم إلا حصار ولا دم
الجنايات لأن سببها الجناية والستر اليق بها

على حسب الاختلاف في المانع *

قوله وإذا عطبت البدنة في الطريق أي قربت من العطب يدل عليه قوله فإن كان تطوعاً
نحرها وبهذا أخرج الجواب لسؤال من قال إن هذا مكر ربما ذكر أو لا بقوله ومن ساق هدياً
فعطب لانا نقول ذلك في حقيقة الهلاك وهذا في القرب من الهلاك **قوله** بذلك أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم ناجية الأسلمي روي أن النبي عليه السلام بعث
الهدايا على يد ناجية الأسلمي وأمره أن يسلك بها الفجاج والأودية حتى
يخرج بها إلى منى فينحرها فقال ماذا صنع بما أبدع منها فقال انحرها واصبغ
نعلها بدنها واضرب بها صفحة سنامها ثم خل بينها وبين الناس ولا تأكل أنت ولا
أحد من رفقتك منها شيئاً وإنما نهاه أن يتناول منها لأنه كان غنياً مع رفقته **قوله** والمراد
بالنعل قلايتها لأن الغالب أن يكون القلادة قطعة نعل **قوله** جزر السباع الجزر
بفتحين اللحم الذي يأكله السباع

ودم الا حصار جابر فيلحق بجنسها ثم ذكر الهدى ومراده البدنة لا نه لا يقلد الشاة عادة ولا يسن تقليد ها عندنا لعدم فائدة التقليد على ما تقدم والله اعلم .

مسائل منشورة

اهل عرفه اذا وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر جزاهم والقياس ان لا يجزيهم اعتبارا بما اذا وقفوا يوم التروية وهذا لانه عبادة تختص بزمان ومكان فلا يقع عبادة دونهما وجه الاستحسان ان هذه

قوله ودم الا حصار جابر فيلحق بجنسه وهو الدماء الجابرة كدم الجنائيات **قوله** لعدم فائدة التقليد وتلك الفائدة ان لا يمنع من الماء والعلف اذا علم انه هدي وهذا فيما غاب عن صاحبه كالابل والبقر دون الغنم فان الغنم يضيع اذا لم يكن صاحبه معه فلذلك لا تقلد الغنم **قوله** على ما تقدم اشارة الى ما ذكرنا قبيل باب القران بقوله وتقليد الشاة غير معتاد وليس بسنة ولكن لم يذكر هناك عدم الفائدة والله تعالى اعلم بالصواب .

مسائل منشورة

قوله اهل عرفه اذا وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر صورة هذه الشهادة ان يشهدوا انهم رؤا هلال ذي الحجة في ليلة كان اليوم الذي وقفوا فيه اليوم العاشر من ذي الحجة وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في الغلط في العيد انهم اذا صلوا العيد فظهر انهم فعلوا ذلك بعد الزوال لا يخرجون من الغد في العيدين لانه في الفطرات الوقت وفي الاصحى فأت السنة وعنه انهم يخرجون فيهما وعنه انهم يخرجون في الاصحى دون الفطر واذا لم يخرجوا فالصحيح ان ذلك يجزيهم للعذر

شهادة قامت على النفي وعلى امر لا يدخل تحت الحكم لان المقصود منها نفي حجهم
والحج لا يدخل تحت الحكم فلا تقبل ولان فيه بلوى عا ما لتعذر الاحتراز عنه والتدارك غير
ممکن وفي الامر بالاعادة حرج بين فوجب ان يكتفى به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا
يوم التروية لان التدارك ممكن في الجملة بان يزول الاشتباه في يوم عرفة ولان جواز المؤخر له
نظير ولا كذلك جواز المقدم قالوا ينبغي للحاكم ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول
قد تم حج الناس فانصرفوا لانه ليس فيها الايقاع الفتنة وكذا اذا شهدوا عشيّة عرفة
برؤية الهلال ولا يمكنه الوقوف في بقية الليل مع الناس او اكثرهم لم يعمل بتلك الشهادة
قال ومن رمى في اليوم الثاني الجمرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاولى فان رمى
الاولى ثم الباقيتين فحسن لانه راعى الترتيب المسنون ولورمى الاولى وحدها اجزاه
لانه تدارك المتروك في وقته وانما ترك الترتيب

قوله شهادة قامت على النفي وعلى ما لا يدخل تحت الحكم علل بهذا
المجموع كيلا يلزمه النقص بما لو شهدا انه لم يستثن الزوج عند قوله انت
طالق ثلثا اولم يقل قول النصارى عند قوله المسيح بن الله والزوج يدعي ذلك
لان هذه الشهادة وان قامت على النفي لكن فيما يدخل تحت الحكم
قوله لان المقصود منها نفي حجهم المعبر هو المقصود كما لو دعاه اذا دعى
رد الوديعة وانكر رب الوديعة فالقول للمودع وان كان مدعيا ظاهرا لان المقصود
من دعواه نفي وجوب الضمان فيكون منكرا معنى **قوله** والحج لا يدخل
تحت الحكم لان ما يدخل تحت الحكم هو الذي يجبر الحاكم المحكوم عليه به والحج
عبادة والعبادات لا يجبر عليها **قوله** ولان جواز المؤخر له نظير فان القضاء بعد

وقال الشافعي رحمه الله لا يجزيه ما لم يعد الكل لانه شرع مرتبا فصار كما اذا سعى قبل الطواف اوبدا بالمرورة قبل الصفا ولنا ان كل جمرة قربة مقصودة بنفسها فلا يتعلق الجواز بتقديم البعض على البعض بخلاف السعي لانه تابع للطواف لانه دونه والمرورة عرف منتهى السعي بالنص فلا تتعلق به البداءة .

قال ومن جعل على نفسه ان يحج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة وفي الاصل خيره بين الركوب والمشي

لوفت مشروع ولا كذ لك قبل الوقت قال شمس الانمة الحلواني رح ينبغي للقاضي ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول قد تم حج الناس ولا رفق في شهادتهم لهم بل فيه تهيج الفتنة والفتنة نائمة لعن الله من ايقظها .

قوله وقال الشافعي رح لا يجزيه ما لم يعد الكل لانه شرع مرتبا اعلم ان الشافعي رحمه الله ترك اصله وكذا علماءنا ونارحمهم الله فان قيل الترتيب في الفوائت شرط عندنا وهنالم يشترط والترتيب في الفوائت ليس بشرط عنده وههنا شرط فكل احتاج الى الفرق والشافعي يقول في الصلوة كل واحدة منها مقصودة بنفسها فلا يكون تبعا لغيرها واما جمرات اليوم فواحدة بدليل انه يجب دم واحد بترك الكل فيجب رميها كما شرعت وعلماءنا قالوا كل جمرة مقصودة بنفسها لان كل واحدة منها متعلقة ببقعة على واحدة والبقعة في باب الحج اصل فكان ما شرع فيه اصلا ايضا فلا يتعلق جواز البعض بالبعض الا ترى انه لو اعاد على الترتيب كان مؤديا لا قاصيا واما في الصلوة فقد جاء النص بان ما صلى من غير رعاية الترتيب صلوة قبل وقتها **قوله** والمرورة عرفت منتهى السعي بالنص وهو قوله عليه السلام انه ابدوا بما بدأ الله تعالى

وهذا اشارة الى الوجوب وهو الاصل لانه التزم القرية بصفة الكمال فيلزمه بتلك الصفة كما
 اذ انذر الصوم متتابعاً وفعال الحج تنتهي بطواف الزيارة فيمشي الى ان يطوفه ثم قبل يبتدئ
 المشي من حين يحرم وقبل من بيته لان الظاهر انه هو المراد ولوركب اراق دمالا انه ادخل
 نقصا فيه قالوا انما يركب اذا بعدت المسافة وشق المشي واذا اتربت والرجل ممن يعتاد المشي
 ولا يشق عليه ينبغي ان لا يركب ومن باع جارية محرمة قد اذن لها في ذلك فللمشتري
 ان يحللها ويحرمها وقال زفر ليس له ذلك لان هذا عقد سبق ملكه فلا يتمك من فسخه كما
 اذا اشترى جارية منكوبة ولنا ان المشتري قائم مقام البائع وقد كان للبائع ان يحللها فكذا
 المشتري الا انه يكره ذلك للبائع لما فيه من خلف الوعد وهذا المعنى لم يوجد في حق المشتري

قوله وهذا اشارة الى الوجوب وهو قوله لا يركب حتى يطوف وهو رواية الجامع الصغير
 وهو الصحيح لانه التزم قرية بصفة الكمال وهو الحج ماشيا بدليل ما روي عن
 ابن عباس انه قال بعد ما كف بصره ماتا سفت على شيء كتأ سفي على ان لم احج
 ماشيا فان الله تعالى قدّم المشاة فقال يا توك رجلا وعلى كل ضامرو قال عليه السلام
 من حج ماشيا فله بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قبل وما حسنات الحرم
 قال كل حسنة تسعمائة وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما انه كان يمشي في حجة
 والجنائب تغاد الى جنبه فان قيل كيف يستقيم هذا وقد كره ابو حنيفة رحمه الله
 المشي في طريق الحج قلنا ما كره المشي مطلقا وانما كره الجمع بين الصوم والمشى
 لانه اذا فعل ذلك ساء خلقه فجاءه رفيقه والجدال في الحج منهى عنه فان قيل
 ليس للمشى نظير في الفرائض والواجبات فينبغي ان لا يصح النذر به قلنا بل له
 اصل فان المكّي الفقير اذا لم يملك الزاد والراحلة وامكنه المشي الى عرفات
 وجب عليه الحج وبدليل ما يروى عن عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه
 انه جاء الى النبي عليه السلام وقال يا رسول الله ان اخني نذرت ان تحج

بـخلاف النكاح لانه ما كان للبائع ان يفسخه اذا باشرت باذنه فكذا لا يكون ذلك للمشتري
واذا كان له ان يحللها لا يتمكن من ردها بالعيب عندنا وعندز فريتمكن لانه ممنوع
من غشيانها وذكر في بعض النسخ او بجامعها والآول يدل على انه يحللها بغير الجماع
بقص شعرا وبقلم ظفر ثم بجامع والثاني يدل على انه يحللها بالمجامعة لانه لا يخلو
عن تقديم مس يقع به التحلل والاولى ان يحللها بغير الجامعة تعظيما لامر الحج والله اعلم *

ما شية حافية نقال عليه السلام ان الله تعالى لغني عن تعذيب اخذك فلتركب ولتذبح
لركوبها شاة وفي بعضها ولترق دما فلوم يجب الحج ماشيا لما اوجب الكفارة بالركوب ثم لم يذكر
محمد ر ح في شيء من الكتب من اي موضع يبدأ قبل من بيته وهو الاصح ويدل على
وجوب المشي من وقت الخروج ماروي عن ابي حنيفة ر ح لوان بغداد يا حلف وقال ان
كلمت فلانا فعلي ان احج ماشيا فلقية بالكوفة فكلمه فعليه ان يمشي من بغداد *
قوله بخلاف النكاح لانه ما كان للبائع ان يفسخه اذا كان باذنه لما ان النكاح حق الزوج
وقد تعلق حقه باذن المالك فلا يتمكن المالك من فسخه وان بقي ملكه كتعلق
حق المهرتهن به باذنه فلما كان كذلك قام المشتري مقامه بعد الشراء فلذلك لا يكون
له حق الفسخ ايضا واما ههنا فقد اجتمع في الجارية حقان حق الله تعالى في الاحرام وحق
المشتري في الاستمتاع فيقدم حق العبد لحاجة العبد وغنى الشرع الا ترى انه اذا اجتمع
القصاص والقتل بقطع الطريق بدى بالقصاص لانه حق العبد **قوله** لا يتمكن من ردها بالعيب
اي بعيب الاحرام ثم التحليل بالتطيب او بالمس او بقص الشعر والظفر وفي المنتقى المعانقة
او التقبيل مع العلم بالا حرام تحليل وان لم يرد به التحليل والله تعالى اعلم بالصواب *

الحمد لله على اتمام الجلد الاول من الهداية مع الكفاية